

﴿الجزء السابع﴾

من حواشي العلامةين القهاتين والامامين
القدوتين العلامة العلوف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة
المكرمة والامام الحق والعلامة المدقق الشيخ أحمد بن
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الأرحم القهاتية خاتمة
المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر
الهيتمي الشافعي تزيل مكة
المشرفة نعمداً لله الجليل
وجهه وأسكنهم
فسيح جنه
آمن

﴿وهمامته تحفة المحتاج بشرح المنهاج﴾

﴿تنبيه﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصلاً بينهما جدول وجعلت التنبيه تابعة لحاشية الشرواني

(كتاب الوصايا)

فصل الانسب تقدمها على ما قبلها لان الانسان يوصي ثم يموت ثم تقسم تركته وورثانها علم نسخة الوصايا ودورياتها متنازع علم الفرائض وتابع له تعين تقديم الفرائض كدورج عليه أكثرهم جمع وصية مصدر أواجه ومنه حين الوصية بمعنى اسم المفعول ومنه من بعد وصية من وصيت الشيء بالشيء بالتحنيف وصلته ومن ثم قال في القاموس وصي كوني وصلي واتصل بوضعك الله يفرض عليك وأوصوا به أوصى به أولهم آخرهم اه ويقال وصى وأوصى بكذا فعلان بمعنى وأوصى اليه ووصاه وأوصاه توصية ووصية عهدك وجعله وصية فتم اطلاق الوصية على التبرع الآتي غريبا والعهد الآتي آخر الباب

(كتاب الوصايا)

(قوله قبل الانسب تقدمها الخ) ارتضى به المعنى (قوله تقدمها الخ) أى تقديم الوصايا على الفرائض (قوله لان الانسان الخ) ولان الوصية مقدمة على الميراث اه سم (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كفى الوصية بنصيب أحد الورثة ويجزء بما في بعد النصيب اه سم (قوله ودورياتها) أى علم دوريات القسمة وتقدم مثلاً لها من سم نقا (قوله تعين الخ) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر لا زول كذا أفاده المحشى سم والكان تقول لا وجه للتوقف بعد تسليم التوقف كما سبق له والله أعلم اه سم (قوله جمع وصية) أى وصى أى الوصايا جمع الخ كهديه وهذا اه سم آية (قوله مصدر) أى بمعنى الايصاء أو اسم الايصاء اه كرى (قوله ومنه) أى من لفظ الوصية بالمعنى المصدرى مصدر أو اسمه (قوله وبمعنى اسم المفعول) عطف على قوله مصدر الخ باعتبار المعنى (قوله لمن وصيت الخ) أى ما نحو ذمتهم بيان لمبتدأ محذوف والخبر الاول قوله مصدر والاصل وصى أى الوصية بمصدر الخ ونحو ذمتهم وصيت الخ (قوله يفرض الخ) تفسير لما قبله وكذا قوله أوصى الخ تفسير لما قبله وقوله أولهم بالرفع على الغلبة وقوله آخرهم بالنصب على المفعولية (قوله ويقال وصى) أى من باب التفعيل (قوله ووصاه) من باب التفعيل عبارة القاموس ووصاه توصية عهد اليه والوصية والوصية وهو الموصى به ايضاً اه (قوله فتم الخ) يعنى علم الحلاقة على التبرع من قوله ويقال وصى وأوصى بكذا الخ وأحاطة على العهد من قوله وأوصاه توصية ووصيت الخ لكن فى علم اطلاق الاول مما ذكره من خاتمة ولو ذكر ما قدمتم القاموس لظهر التفرع (قوله

(كتاب الوصايا)

(قوله لان الانسان يوصي) أى ولان الوصية مقدمة على الميراث (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كفى الوصية بنصيب أحد الورثان ويجزء بما في بعد النصيب (قوله متنازع) لم ذلك وفي معاص (قوله تعين) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر لا زول (قوله

وانتها لفظة الاصل لان

الموصى وصل خبره لانه
بغير حبه كذا وقع في عبارة
وفي عبارة شراح وصل
القرن بالواقعة بعد الموت
بالقرن المنجزة : حياته
وهذا اوضح لان القصد
بالوصية اصال ثوبه الى
ما قبله من غير ان ياتي
وشرا لا يعني الا ايصاءا
يأتي فيه نوع عقبي مضاف
ولو تقدموا لما بعد الموت
ليس بتدبير ولا تعلق عني
بصفتين التعلق بها حكما
كغير غير في مرض الموت
أوما الحق به وهي سنة
مؤكدة اجماعا وان كانت
الصدقة بصحة فرض افضل
فينبغي ان لا يغفل عنها ساعة
مما كان عليه الخبر الصريح
ما حق امرئ مسلم شيئا
بوصي به بيتا ليله أو ليلتين
أو وصيته ما كان يتوكل به عند
رأسه أي ما الحزم أو
المعروف شرعا الا ذلك لان
الانسان لا يدري متى يموت
الموت وقد تباح كإتيان
وعليه حمل قول الرافعي
انما البتت عقدرته أي
وانما بخلاف التدبير ويجب
وان لم يضر به نحو مرض
على ما اقتضاه اطلاقهم لكن
بأن قيل قوله وعلق حامل
ما يصرح بتقدير الوجوب
بالخوف ونحوه يحضر من
يثبت الحق به ان ترتب على
تركها ماضع حتى عليه أو
عنده ولا يكتفي بعلم الورثة
أوضاع

وانها لفظة الخ : عطف على اطلاق الوصية الخ (قوله وصل خبره دنياه) كان المراد بغير دنياه ما صدر منه من الخير الذي
حياهه وبغير حبه ما يقع بعدموته من الخير الذي تسبب فيه بالوصية اسم (قوله كذا وقع في عبارة) اقتصر
عليها النهاية والمعنى وشح المنهج (قوله القرية الواقعة بعد الموت) أي القرية التي تسبب في وقوعها بعد
الموت بالوصية (قوله لا يعني الا ايصاء) أي جعل الشخص وصيا له كروى (قوله يعني) أي من مال وغيره
(قوله مضاف) مت تبرع اه كروى (قوله ولو تفردوا) أي كان يقولوا وصفت فلان بكذا انتهى سم على
منه فانه بمنزلة لقول بعد موت كذا اه عني أي لان الوصية صحت بان لم يذكر بعدها لفظ بعد الموت
(قوله وان الخفا) أي التدبير والتعلق بها أي بالوصية وقوله كبر الخ أي كالحاقه (قوله أو ما الحق به)
أي عرض الموت كتقديره لخوا القتل بمأساة (قوله وهي سنة) أي التنبه في النهاية الا قوله فرض وقوله
شرعا وقوله ان لم يقصد الوارث كالموت وقوله والافسح نظر الى كاتحصر وقوله الا بالعقبة الى المثل وقوله وتسو به
قبولها اي قوله أي لغير تعدد الخ (قوله سنمو كذا) والوصية لا تقرب غير الوارث فلا تقرب من ذي شرع ثم
صهر ثم ذي ولاء ثم ذي جوار افضل منها لغيره كافي الصدقة المنجزة فتقدم فيها ان القرية البعيدة تقدم على
الاجني وان أهل الخير المتحابين عن ذكر أولي من غيرهم فينبغي بحسب هذا وصرح الاصل بان الوصية
للمعازم أي من ذكر افضل من غيرهم اه روض مع شرحه (قوله افضل) أي من صدقته مرافضا وبعد
الموت معنى وشرح الروض (قوله هنا) أي الوصية (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) ما يعني ليس وقوله مسلم
وقوله شيء مضاف لقوله امرئ وقوله وصي به مضاف لشيء (قوله بيت الخ) على حذف ان خبره والواو المستثنى
حال والبيتونة في ليله أو ليلتين ليست بقدر المراد بالكتابة لاشهاد الوارثين والحزم والرافعي في حقه ان بعض
عليه من الاحوال ان وصيته تشهد عليها به بغيره بغيره وعش قال الطبري في شرح الصانع
ما يعني ليس وقوله بيت ليله أو ليلتين مضاف لامرئ ووصي به مضاف لشيء والمستثنى خبره قال الطبري
قد ليلتين تأكيد وليس بتقدير يعني لا ينبغي ان يحضر علي زمان وان كان قليلا لا الوصية مكتوبة أو قول
تخصيص ليلتين في ايرادها بالغة اه (قوله شرعا) عبارة للمعنى من الاطلاق اه (قوله كافي) أي قد
فلا أسارى كقار قيل قول المصنف كعمارة كنبسة (قوله وعليه) أي على أنها قد تباح (قوله أي غلبا) أي
فكلامه من طلب العموم لان مجموع السلب (قوله ما يصرح بتقدير الوجوب الخ) معتقد اه عني (قوله
بالخوف) أي بعرض المرض بالخوف (قوله يحضر من يثبت الخ) قد يقال هذا لا يناسب ما بالكلام فيمن
الوصية بمعنى التبرع اه ويشد (قوله يحضر من يثبت الخ) به) وينبغي كما قال الاسودى انه يكتفي بالشاهد
الواحد اه معنى أي ان كان حقا ما ليا كافي شرح الروض أقول ظاهرة كفايتهم ان كان القاضي لا يحكم شاهد
وعين كالحق في ابراهيم اه رأيت ما يأتي في الاصل من قول الشارح والنهاية نعم من باقير تعذروا من يثبت
بالخط أو يقبل الشاهد والذين ينبغي انه لا يكتفي بمنزلة اه قال السيد عر قوله باقير لو قال يبلد لكان
أولى فيما يظهر اه (قوله ان ترتب الخ) أي اذ لم يعلم ذلك أي الحق من يثبت قوله بخلاف هذا لان كفايته من
يثبت قوله فلا تحجب الوصية قال الاذري اذ لم يحش منهم كماله كالأثر والوصي لهم انتهى وهو حسن
معنى وشرح الروض (قوله الحق عليه الخ) عبارة للمعنى والروض مع شرحه قوله تعالى كز كذا جرح رضى
لا كمنين كروى بعبارة معصوب اه (قوله وعند) اهل المرافعة نحو الوديعة (قوله أوضاع الخ) هذا استلزام
والا فالكلام في الوصية بمعنى التبرع لا الايصاء عبارة سم قوله أوضاع الخ انظر ادخاله هنا مع قوله لا يعني

وصل خبره دنياه) كان المراد بغير دنياه ما صدر منه من الخير الذي تسبب فيه بالوصية (قوله بالقرية الواقعة في حياته) قد يقال القرية الصادرة من الموصي ليس الا الايصاء
وهو في حياته والواقع بعدموته انما هو أو الايصاء وهو وصول الموصي به للموصى به وقد يجب ان ينعى
الاتفاق الموصى بايقاعه بعد الموت واعطاءه بغيره من الموصى به فوجه نسب اليه لاسيما فيها (قوله أو
ضام الخ) انظر ادخاله هنا مع قوله السابق لا يعني الايصاء مع جرح الخ أي فالحكام المستصوب فيها (قوله

فجاءه فقال يا ابا عبد الله وعمر لم تعرف من الله من كان في نفي فوكبه ووسدها وتركه باليد اذ قال الثالث ان لم يقصد حومان ورسول الله
خربت على باباتي واركانها موصى وموصى وبوصفة وذكرها على هذا التي رتب سببنا وانا لله الاصل فقال (تصح وصية كل
مكافح) كلمة أو بعضه مختار عند الوصية (٤) (وان كان) فليس أو منها لم يحجر عليه أو (كافر) أو لوح بيان أسروى بعدها كما

شبه كلامهم وانما يحتاجان
ما تروا والافقه نظر لان
المال في الوسيه عيبر حال
الموت وهو غير مالك حينئذ
الان يقال عمل اعتباره
حينئذ يمين تصور ملكه
في هذه الحاله لكنه بعد
وذلك كما يصح سائر عقوده
والنظير في هذه ائخذمان
ان القصد هنا زباد الاعمال
بعد الموت وهو لاجل
بعده وديان المنظر واليه
فيما يطرق في الذان كونها
عقدا بالانحصار ذلك
ومن حيث صدقته وعقده
وان في الردان وسيه المرئ
موقوفه في مثل الحد المحصور
عليه بسبقه ايضا لكن صرح
في لبنان ما فيه من الخلاف
الذي لا ياتي في غير المحصور
وان اتي في قسم خلاف آخر
مخرج من الخلاف في آيه
هل يعودا غير بطر والسفه
من غير محرم كما لا افتقار
وكذا المحصور عليه بسبقه
على الذهب ليعتبار به
ومن فقد اقاربه بقوله
وطلاعه ولا احتياجه لآداب
الانجوت ومعنى عليه
وصي اذلا بآياتهم
خلاف السكران وان لم
يكن له غير كما يعلم مما ياتي
في الطلاق (وفي قول اصعب
من صي غير لان لا قيل

الإسماء **(قوله نحو أغلله)** أي كالجنان اه **عش قوله وتحمرم** أي مع الصحابة **عش قوله ان عرف**
(الح) وكذا الأضلاع على ظنه أن الموصى به مصرف الموصى به في معصية فحرم الوصية فتصح اه **عش قوله**
وتكره **(الح)** أي لأحكام الجسمة تنصرت فيها سم **(قوله مبتدأ)** **(الح)** حال مؤ كذا **(قوله مختار)** **(الح)** نعمت
 نان لكاتب قال السديد في قولنا لأجلنا مع القول بعدم تكليف المكره المنصوري الأصول اه وفي
 الجعري عن العناني لا يخفى عنه التكليف لأن المكره مكلف على الصحيح بخلاف ما في جمع الجوامع ولو سكت
 عنه لا يقتضي صحة وصية المكره وليس كذلك اه **أقول** هذا هو الرابع **(قوله عبدالوصي)** راجع لكل من
 القبول الثلاثة اه **عش قوله لم يجر عليه** أي وسأني المحصور وعليه اه سم **(قوله وورق بعدها)**
 رد التهاية والمعنى وماه عندنا بالامان كالجثة التي ركني اه قال **عش قوله وماله** أي والحال وقوله عندنا
 بالامان احتراز وابه على أن كان ماله بدلا من يورق فيها اه **(قوله وانما يقصمان مات حرا)** حرم به التهاية
(قوله يحمل اعتبار) أي المالك في الوصية يستند أي حين الموت وقوله فين الخ **(الح)** يحمل الخ **(قوله وذلك)** أي
 صحت وصية الكافر وكذا الصغير في قوله والتقليد **(قوله)** أي الوصية **(قوله وهو)** أي الكافر وقوله
 بعده أي الموت **(قوله ومن ثم صحت الخ)** أنه قد يقال أنه يحل عاين عليا في المليون أن الموصى به لا يستحق
 الموصى له إلا بقبول بعد الموت اه **عش قوله ولا يعدان** يقال انه يحل عاين عليا في الآخرة أيضا ثم عذاب
 بعض معاصم الفرعة أو تصفيه **(قوله وانما)** كلام مستأنف **(قوله وشمل الحد)** أي الغنى للموصى
(قوله وان أتى به) أي في غير المحجور **(قوله خلاف)** عجز الميراث واحترز عن السفسفة الذي
 لم يجر عليه الحاكم فأنما تصح منه على الأصح كسائر تصرفاته لا على قولنا غير يعود بنفس النذر وإذا بلغ
 وشيئا من غير توقف على حكم فيكون كالصحر عليه انتهت اه رشدي **أقول** يناق قول المغني والتهاية
 فالسفسفة لا يخرج تصح وصيته منها اه **(قوله يخرج)** أي من الأصحاب لا منصوص من الامام **(قوله هل يعود**
(الح) الرابع أنه لا يعود بدون حجر الحاكم اه **عش قوله بطور السفسفة)** أي على من بلغ رشدا **(قوله فقال**
(الح) عطف تفصيل على قوله صرح **(الح)** قول المتن يسفه) خرج به حجر النفس فتصح الوصية معجز ما معنى
 ونهاية **(قوله وطلافة)** عطف على إقراره وتعمل عطفة على عقوبة كإهوصر يصنع التهاية **(قوله المتن**
لا ينجون) أي ومغرم وموهم اه معنى **(قوله المتن)** وضعي عليه) واستثنى الزكشي من قال كان سببه سكر
 عمن به وكلامه مستقيم فتصح وصيته اه معنى **(قوله خلاف السكران)** أي المتعدي فتصح وصيته معنى
عش قوله لا نأه) أي الوصية وكذا أنه فيه عندنا **(قوله كاه)** أي وسأني البعض **(قوله لم ياذن سده)** أما
 إذا أفذه له سده فتصح وصيته لصحة تبرعه بالاذن معنى ونهاية ومع قال **عش قوله إذا أفذه له** أي للمكاتب
 كتابة صحبة اه **(قوله لعدم ملكه)** إلهاف في رقيق غير مكاتب وقوله أو ألهت في المكاتب كابدل عليه قول
 شرح المنهج أوضعه اه **(قوله إلا بالعق)** وقفا الشيخ الإسلام وخلافه تامة والمغني ومع حيث قالوا أو ألقنا
 للمغني والذي يظهر كإفاهل شخصي الصلة لأن الرق ينقطع بالرق والعق لا يكون إلا بعده اه **(قوله لأنه ليس**
أي ابني) **(قوله أي لأنه)** أي ما ذكر من المعصية والكره فتصح قوله لا لعارض كسبب العيب والرق

لم يحضر عليه) وسأفك المحجور (قوله خلاف السكران) أي المتعدي (قوله لم ياذن له سده) أفهم منه أنها إذا
أذن وهو ظاهر كما شرعنا له المأذون فيها (قوله إلا بالاعتق الخ) المنه الاعتق بالعتق أضلال الرق نزول
بالوفاء الذي هو وقت حصول العتق فمومن أهل الولاية حيث لا يقال لأب أن يكون من أهل ذلك الصنف
عند الوفاة ثلثاً تقول أو مع ذلك ما صحح وسيدنا المحجور بسبعة فإتامل (قوله لأنه ليس من أهل الولاية) قد

المالك والاولاد يجب بالانظر فان لمع فساد عيار تحق في غير المال (ولا وثيق) كانه عنده ولو لم يكن اياهم باذن له سيده لعاصر
 كانه لا يعلم ملكه او اهل بيته (وقيل ان حق) عليه (عمران محبت) سبوه ودينه وافر في الميراث المبيع فضع معاملته ببعضه الحر الا بالحق كما
 قاله جميع له ليس من اهل الولاء (واذا اوصى لجهة عامة الشرط ان لا تكون معصية) ولا مكر وهما اياها لا تعارض كما يعلم مما بينا في التذ

لعاصم الخرافة حرام حيث غلب على ظنه اتخاذ خراف أو مكر ومخيط فوهمه فتصمح الوصية اه عرش (قوله)
 فيها) أي المعصية المكر وه (قوله بخوسم) بقية استثناء من يعق عليه كييعمنهم ويحرم زوال الأول
 وظاهر الكلام البطلان لكافر عند الوصية وإن أسلم عند الموت ولو ذهب ذهب الصحت حيث كان مذهبها اه
 ووافق قول عرش قوله أو مصحف أي اذني على الكفر لولم الوصي اه (قوله على الأولى) أي الحجة
 العامة وقوله كثرة وقوعها أي الأولى أو وقوع الوصية عليها (قوله ونحوه) عبارة النهاية القابض القاطر
 اه (قوله ونحوه) عبارة النهاية والغني قبور الأنبياء والعلماء والصالحين اه (قوله ونسبه) بقية
 ولومها) خلفه النهاية هنا وقال عرش والعند ما ذكر في الحائز اه أي من جواز الوصية لتسوية
 وعارة قبور الأنبياء والصالحين في المسئلة (قوله وليس كذلك) أي تصمح الوصية اه عرش (قوله)
 والمباح) عطف على القرية اه عرش ثم قوله ذلك إلى المتن في المعنى (قوله كقول أسارى الخ) نسائي
 تخصمه بالمعنيين اه عرش (قوله وكافر قضية كلامهم تخصمه بمعين (قوله دلم بأن الخ) أي فلا
 تصح الوصية اه عرش (قوله أو مع قول المارة) اعتمد الغني أيضا قال عرش ومنه الكنائس التي
 في فجوة تبث الأقدس التي يزيلها المارة فإن المقصود بنسائها التعبد وتزول المارة طرأ اه (قوله على الأرواح)
 أي تعبد المجرمة اه معنى (قوله أمال إذا كانت معصية) أي أو مكر وه أخذ المارة اه عرش (قوله)
 من مسلم) بل قيل إن الوصية بنسائها الكنائس من المسلم وروى لا تصح أيضا بنسائها موضع بعض المعاصي الخ لجملة
 اه معنى (قول المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل بعمارة الكنيسة لعمارة العامة الآن يجعل
 تنظيرا أو يقال أراد بالجهة العامة مقابلي شخص معينا دليل المقابلة أو يقال جهة عامة باعتبار المتعبد بها
 فانه غير معين * (تنبيه) يتبادران حقيقة الكنيسة ما هي التعبد وقضية ذلك جعلها على ذلك عند الاطلاق
 حتى لو أوصى لكانس بلد كذا أو جعلها لاهلها هي التعبد ولا حكم بطلان الوصية فان تبين أنها ليست
 للتعبد تنبئت بصحتها اه سم (قوله وكلمة نحو قول الخ) عبارة الغني وكلمة التوراة والاعتبار وقراءتهما
 وكلمة كتب الفلاس فتو الخوم وسائر العلوم المجرمة اه زاد النهاية وقراءة أحكام شرعها للبود والاعتبار
 اه قال عرش قوله وكلمة التوراة والاعتبار أو نحو غير مبدلين لانية تعظيمها اه فليراجع (قوله)
 أهل حرب أورد) بخلاف أهل التمتع به رسم (قوله بقصد تعظيمها) أو لا بقصد حتى اه سیدجر

يقال الرزق زول بالموت الذي هو وقت الحق فهو من أهل الولاية عند الحق فالتمتع بصحتها بالعق أيضا كالم
 وهل يحرم ذلك في المكاتب بأذن سيده (قوله بخوسم) بقية استثناء من يعق عليه كييعمنهم وتظهر
 الكلام البطلان لكافر عند الوصية وإن أسلم عند الموت ولو ذهب ذهب الصحت حيث كان مذهبها (قوله ولو)
 لغيرها) خولف فيه مر (قوله وكافر) شامل للبرج ولا ينافي قوله الاتي أهل حرب لأن صورته أنه غير
 باهل حرب البالد على قصد جهة الحرب المعصية وتبذل ذلك أنه لو عبر عنها بكافر كانه (قوله وأن سماء كنيسة)
 اعتمد مر وقوله أو مع زول اعتمد أيضا مر (قوله في المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل
 بعمارة الكنيسة لعمارة العامة الآن يجعل تنظيرا أو يقال أراد بالجهة العامة مقابلي شخص معينا دليل المقابلة
 أو يقال جهة باعتبار المتعبد فانه غير معين * (تنبيه) يتبادران حقيقة الكنيسة ما هي التعبد وقضية
 ذلك جعلها على ذلك عند الاطلاق حتى لو أوصى لكانس بلد كذا أو جعلها لاهلها هي التعبد ولا حكم بطلان
 الوصية فان تبين أنها للتعبد حكم بطلان الوصية ولا حكم بصحتها ولا ينافي الأول قول الشارح للتعبد حيث
 دل على التقييد لا يضاح لانها قد تطلق على ما ليس للتعبد ولو تجوز اقتضاه (قوله أهل حرب أورد) أي
 بخلاف أهل التمتع كذا اقتضا عنهما من المولى وما أتى في شرح المنهج بعد قوله وتصم لكافر ولو حيا
 ومن ادخل ما تملكه مال أو وصي لمن يرث أو يحارب أو يقتله أو يقتل غيره عدوا فلا يصح لاهم المعصية اه وبقي
 مال أو وصي زيد الكافر أو الحربي أو المردو بحتم البطلان أيضا ذوقه بما ذكر يجعله منظور إليه وهو
 معصية أو يفرق بين قوله أهل الحرب وأهل الرد وقوله زيد الكافر أو الحربي والمردو لأن ذلك

فهما وكذا إذا أوصى لغير
 جهة بشرط عدم المعصية
 والكرهه أيضا ومن ثم
 بطلت لكافر بقوسم أو
 مصحف ولكن وجهه اقتضاه
 على الأولى كثرة وقوعها
 وقصد خلاف غير الجهة
 وبطل عدم المعصية القرية
 كنهه مسدد ولو من كافر
 ونحوه على غير نحو ما في
 غير مسئلة ونسبه بقية
 ولومها لانه ولو بغيرها
 لاهي عنه وفي زواله
 العبادي أو أوصى بادن
 في بيته بطلت الوصية وأوله
 بناء على ان الغني في البيت
 مكره وليس كذلك
 والبلحة كقول أسارى كفا
 منا وإن أوصى به ذي
 واعطاه غني وكافر وبه
 رباط لزول أهل التمتع أو
 حكمهم به وان سماء كنيسة
 ما لم يكن ما يدل على انه للتعبد
 وحده أو مع زول المارة
 على الوجه أمال إذا كانت
 معصية فلا تصح من مسلم
 ولا كافر (كعمارة) أو
 زيم (كنيسة) للتعبد وكلمة
 نحو قول أو لم يحرم وعطاء
 أهل حرب أوردتو وقود
 كنيسة بقصد تعظيمها

لا نفع مقبها أي لغیر تعديما يظهر واختار جمع المنع مطلقا (تنبيه) وقع لشخص في شرح الروض انه على وجهها بل الكفار ومن أسرا بان الوصية لاهل الحرب سائر فلا ساري أولى ثم ناضه بعد قوله في شرح وجهها في يومئذ والكلام في العنين فلا تصح لاهل الحرب والردة ويجب ان مراده بالاربع في (٦) الاول ما صدق أي جماعته من بينهم فلا ينافي كلامه أولا فاجل عليه بقدر يعامل المذكور

عبارة عش ورجع في ذلك إلى المسمى بالموحي فان لم يعلم معنى شئ بل القرائن فان لم تظهر قرينة بطلت فلا بانظروا والاصل من أن الوصية تلو انقطاعها اه ودمر عن سم ما وافقه **قوله** لا تنفع الخ أي لا قصد دفع مقبها إقامة لغیر تعديما تصح هذا قصد اه كردی **قوله** مطلقا أي قصد انقطاعها أو دفع المقب بها لغیر تعديم أي الوصية وقوله بطلت الخ متعلق بضمير المصدر وقد مر ما فيه غير مرة **قوله** والكلام الخ مقول القول وقوله في العنين أي الحرب والموحد العنين **قوله** أي جماعة الخ بالجر تفسير لاهل الحرب بالذكور وفي أول كلام شرح الروض **قوله** فلا ينافي أي كلام شرح الروض أولا **قوله** كدل عليه أي ذلك الراد وقوله المذكورة أي كلامه آخر بقوله فلا تصح الخ هذا ما ظهر لي في حل عبارة لكن ودل عليه كان المناسب حيث تقدم ذلك في قوله فلا ينافي الخ الآن يقال تأخيره إلى هنا خلا خصار بالاضطرار في قوله فيه **قوله** أو أوصى إلى قوله الآن يعرف في النسيان الاقوله خلا فان اعترضه **قوله** أن يكون معينا أي وعدم المعصية اه معني وقد أفاه أيضا الشارح والنهاية يقولهما السابق وكذا الوأوصى لغیر جهة الخ **قوله** ولو بوجه أي ولو كان العنين بوجه **قوله** لما ينافي الخ تعليل للغاية **قوله** واكتفى عنه أي من قوله أن يكون معينا اه عش **قوله** بما بعده أي بقوله أن يتصوره الملك **قوله** اعترضه أي المتن **قوله** لأن المهمم الخ توجهه كلفاه ما ذكره عما حذفه واستزانه **قوله** وهو أي الملك الخ **قوله** بمقدري قد ناضه قوله لا اكتفى بارت **قوله** صم اعطوا أي صحت الوصية بلفظ اعطوا الخ **قوله** وهو أي الغیر **قوله** وأن يكون الخ عطف على قوله أي يكون معينا **قوله** كأبصر به أي قد حال الوصية **قوله** ومن ثم أي من أجل أن العین بحال الوصية لا الموت **قوله** بطلت اعتمد المعنى أيضا **قوله** لأنها أي الوصية تخيل الخ تعليل البطلان **قوله** ولأنه أي الشأن **قوله** وقد صرحوا بذلك في المسجدا الخ هذا كما صرح في أنهم لم يصرحوا به غير المسجدا مع أنه مصرح به في التمثل الصغير على الإطلاق عبارة لا لأحد العبدین أي فلا يصح الوصية ومن سب جدا انتهى اه رشیدی **قوله** فقول جمع الخ تبعهم المعنى **قوله** فيعلم أنهم أي أعلم أنه لا يشرط وجوده وقت الوصية اه رشیدی عبارة الكردی أي أعلم أنهم تصح لمجديسي أول مجسد وهو ليس بمقصود لهم اه **قوله** بارت الخ متعلق بالملك اه سم **قوله** والميت وما ذكره الرافعي في باب التيسم أنه لو وصى بماله في الناس به وهناك ميت تقدم على النخس والمحدث الخ على الأصح هذا في الحقة قال سيست وصية ميت لو أقره لأنه هو الذي يتولى أمره اه معني **قوله** صحت الخ معتمد اه عش **قوله** لهم تبعه الاول يتعامل كما في النهاية **قوله** الاولاد الخ مبتدأ أخيره قوله على ما ذكرنا في الوقف والماله مقول القول عش وكردی **قوله** وهو متبع أي القيس وكذا ضمير قوله لا تفي ولا ينافيه قوله ثم أي في الوقف وقوله هذا أي في الوصية **قوله** مستنظر أي الخ الموت **قوله** لا تفي أي غلظا **قوله** لم اعلم الخ متعلق بقوله لا ينافيه **قوله** لا يتصل به أي بالتمثيل وكذا ضمير آخره وضمير **قوله** أثره وهو تلك الموصى له بالموصى به **قوله** وجما

ما سبقت من صحتها لقاطع الطريق لجواز أنه مصور عن بوصف بقطع الطريق ويحتمل الصحة كما يشعر به تعبيرهم بالبطلان عن ربح الخ دون التعبير بالربح الخ **قوله** بارت الخ متعلق بالملك **قوله** الآن يعرف بان من شأن الوصية الخ أن أراد بان من شأن الوصية ذكر أن الغالب أنها لا تقع الا كذلك فهذا لا يدل على امتناع ما عدا ذلك لأن غلبة وقوع الشيء لا ينافي وقوع غيره على خلاف الغالب وأن أراد بذلك أنها لا تقع الا

زيا لم يوجد من سجدته من الاولاد صحت تبعها كالموصى بالوصية فان قصد بها عطف معين موجود بخلاف الوقت لأنه لا دلالة المقضى لشبهه للمعذور ابتداء ثم لا يتبعه اعتماد القياس وأيه يقول الروضة الاولاد والقرية والنسل والعقب العترة على ما ذكرنا في الوقف وهو محتمل بان الملك ثم ناجز وهما منتظر فاذا كثرت التبعية في الناجز فالوقت في المنتظر ولا ينافيه تعليل الرافعي لا التمسك بالتمثيل نهال يتصل به أثره فلم تضر التبعية وجعا

أشهد والفرق فقالوا لا التحليل وتعلقنا بالعدوم مجتمع كما صرح به الرافعي تعليلا للمذهب من بطلان الوصية لما استعمله هذا المأثور أو استدله بعضهم ذلك بقول البيان لو أوصى لعقبه ينفذ الوصية ثم يذوق الوصية لأنه أول ولد يذوق الوصية للموجودين يوم الوصية بخلاف من يولد بعده أه وفي خرقه بين العقب والولد فنظر وعلى ما قاله أولئك من بطلان الوصية في النصف كما سأل ما ياتي في الوصية لزيد والجد أو أوصى بمال المالك والملك أن من سمع من ذلك فاقته بعضهم بأنماذ ذكرهم وبهنا بالكل للموجودين غير صحيح ونظر بوجهها على الوصية للأقارب وقتلنا لنخل ووثقنا فسلناه ثم يذكر الورثة حتى (٧) يوزع عليهم فنكلمهم لم يذكر وروى عن قومنا

عطف على قوله بعضهم (قوله أعند الفرق) ضعف أه عش (قوله كما صرح به) أي ذلك التعليق (قوله لا لك) أي الفرق (قوله لولده) أي الموجود يوم الوصية والعلب بعده (قوله أو ولد يذوق) عطف على قوله لعقبه يذوق (قوله وعلى ما قاله الخ) أي لزجوح (قوله من ذلك) خبران والأشارة إلى الوصية بالملك (قوله ذكركم) لاولى الأقارب (قوله ونظر بوجهها) مستأخبره قوله فاسد والضمير راجع إلى الوصية للموجودين ومن سمع ذلك (قوله لانه) أي الوصية ثم أي في الوصية للأقارب يوتوه فنكلمهم أي الورثة لم يذكر وأما لصر احتوا لضمنا (قوله ولا ياتي بالطلان) أي على ما قاله الجميع المتقدم المبرح (قوله وما ذكرته) أي بطلان الوصية في النصف (قوله وأورد عليه) أي المصنف أي ما اقتضاه تقسيمه أنه لا يمتنع ذكر الموصي له معنا وأعمالا أه في عبارة المذكور دى على المتن كان وجهه الأول أنه لما ذكر الجاهل والنقص فهم عدم العصة بغير ذكر واحد منهما لم يمتنع بغيره يذكركم أه (قوله وبصرف الخ) أي فانه يصح عدم ذكر مصرف وبصرف الفقراء الخ أه عش (قوله في وجوده البر) أي لا يختص بالفقر أو الساكين أه عش (قوله ويجاب الخ) في هذا الجواب لا يمتنع أه سم (قوله أولئك) أي الفقراء أو الساكين ووجه البر أه عش (قوله فانه لا يذوق الخ) وهذا الحكم والمطلوب بيان معنى اقتضى ذلك في عدمها أه عش (قوله وسببنا في سمها الخ) كما دفع بهما توهم من قول المصنف أن يصور له المالك من عدم سمها بغير المالك أه رشدي (قوله خلاف ذلك) الأشارة واجبة إلى العصة أه سم (قوله بالشرط في الحلية أو بعد الموت) أي بتقدير ما في حياة الموصي أو بعدمه فهو هذا أظهر أن الأول لا وقع لها (قوله كما وصت الخ) هذه الامثلة كل منها يصح مثلا الشرط في الحياة والشرط بعد الموت الأقرب أو ان من من مرضى هذا قال يصح مثلا الواحد منهما وقوله أو ان ملكنا في بعضنا بالشرط في الحياة ثم قوله في شاة في المثال الرابع وقوله فليكن في المثال الخامس لا يدخل له ما في التمثيل ولا يظهر لبعضنا من المثالين يذكر تحقق الشرط دون ما قبله ما فائدة تأمل (قوله بان يدخل الاداة الخ) أي كالأداة المأذونة (قوله والشرط) عطف على قوله يتعلق (قوله بان يجزم بالاصل الخ) أي كالأداة الآتية أه (قوله حيث قال) أي المأذون (قوله عتقت) أي بغير مالوت والفقير وقوله على الشرط بمعنى مع دعاية شرط عدم التزوج (قوله لا تعدم الشرط الخ) أي بالزوج مع قوله ونفوذ العتق الخ نشر على ترتيب الفتاوى على قوله على الشرط والثاني على لقوله فان تزوجت لم يبطل الخ (قوله عن الرجوع فيه) أي في العتق بالطلان (قوله لكن رجوع الخ) بناء على القول وقوله وان طلقها الخ غاية (قوله ولو أوصى الخ) عطف على لو أوصى الخ (قوله أعطيتها) كذلك فهذا بعد تسليمه لا يدل على امتناع خلاف ذلك لان عدم وقوع الشيء لا يدل على امتناعه (قوله أو لولا) عطف على لعقب (قوله وأورد عليه الخ) أقول إنما يتبع هذا الإراد لشرط المصنف استحسانا ذكر الجهة أو الشخص وليس كذلك بل انما ذكر شرط الجهة فان وقعت الوصية لها والشخص ان وقعت الوصية وهذا لا ياتي جواز الوصية غير ذكر واحد منهما فلي تأمل (قوله ويجاب الخ) في هذا الجواب لا يمتنع (قوله فانه لا يذوق الخ) وهذا الحكم والمطلوب بيان معنى اقتضى ذلك في عدمها (قوله خلاف ذلك) الأشارة

بذوقهم بطل في نصيبهم ثم رأيت بعضهم صرح ما ذكرته لكنه استدل بما لا ينص ولا ياتي بالطلان صحة الامضاء على أنه لا يجوز من ومن سئل أه أخذنا ما نقل الشافعي رضي الله عنه فعل ذلك في وصيته لانه لا يخلط هنا بخلافه فيما صرح وأورد عليه سمها مع : ثم ذكر جهة ولا يخص كما وصيت بثلث مالي وبصرف الفقراء والمساكين أو بثلثه لله وبصرف في جوده السبر وجاب بان شأن الوصية ان يقتصر على أولئك فكان إطلاقها بغيره ذكرهم فيه ذكر جهة ضمنا هو هذا فارتفت الوقف فانه لا يذوق من ذكره لا مصرف وسأق سمها بغير المالك وليس قضية المتن بخلاف ذلك خلافا لنزع ما في متن الفرق الواضح بين الوصية به وله (فزع) صرح الصبري وصاحب التنبيه وتبعهم ابن الرافعي القموني فلم يبالوا باقتضاء كلام الرافعي بخلافه بل به يصح

تعلق الوصية بالشرط في الحياة أو بعد الموت كما وصيت بذلك أه ان تزوجت بقي أو رجعت من سفره أو ان من مرضى هذا أو ان شاعر يذوقه أو ان ملكك هذا فليكنه موصى به المأذون يذوقه بالتعلق بان يدخل الاداة على أصل الفعل والشرط بان يجزم بالاصل وبشرط ذوقه أهما أخرجت قال لو أوصى بعتقه على ان لا تزوج عتقت على الشرط فان تزوجت لم يبطل العتق والنيكاح لان عدم الشرط من إضفاء الوصية ونفوذ العتق عن الرجوع عنه لكن رجوع عليها بغيرها يكون ميرا أو ان طلقها الزوج ولو أوصى لأم ولها بالعتق على ان لا تزوج أعطيتها فان تزوجت سبغت منها بخلاف العتق أه

وبه يعلم المولى أن الفلان بين الآن وموت قبل البلوغ غصبي لو ارتد أو بعين بلوغ وعقبتها قبل البلوغ مع رجل بشرطه ثم لا بد من البلوغ في خدمة المولى أخذ من قولهم من في كونه دخلت النار أو شئت فاستدروا أو يصدق بل لا بد من البلوغ أو المصلحة في خدمة السيد كسائر الصفات المتعلق عليها ما دخل أو شاء بعد موت السيد فلا بد من وفاء بقوله بأن التدبير له أحكام خاصة في الحياة فاشترط لتحقق وجودها العلق به في الحياة لتعلق الوصية فلا بد من (أ) الأحكام من قبل الموت لجواز الرجوع عنها بالقول فلم يحجج لجو د العلق به في الحياة بل لا بد من وجوده فلا بد من الموت كما اقتضاه كلامهم في هذا الباب أو وصية به كذا أن لم يفعل كذا قبل وفاته في الموصى به ثم فعل ذلك بان بطلان الوصية والتصرف فصرح التوارث بتعيين الموصى به أو بدله ولو بعد مدد أو عوام وتنتقل من اليد مختصة أو المالك في توريث الباقي من قبول الوصية للتطبيق دون الشرط فضعف لما علت من تصريح الماوردي بخلافه ولو أشار لملازم غيره بقوله

بينا ما في القول وكذا قوله استرجعت (قوله وبه يعلم الخ) أي بمقالة الماوردي (قوله الآن موت) أي الفلان الموصى به وكذا خبر ابن بلوغ وغيره بلوغه (قوله لتحققها) أي الأحكام وكذا خبر لتعلم (قوله وجوده بالعلق به) الباعث على تعلقه إلا في معنى على (قوله أو وصية الخ) عطف على قوله أو وصي الفلان بين الخ (قوله إن لم يفعل كذا) أي شره بالخر أو التملك أو الرجوع إلى بدله مثلا (قوله قبل الخ) أي بعد موت الموصى (قوله بخلافه) أي بقوله كلامهما (قوله ولو أشار الخ) إلى قوله والحقهم السنة أشهر في النهاية والمغني (قوله ولو أشار الخ) كله دفيهم ما توريثهم من قول المصنف بتصوره للثبوت عدم صحة بمال الغير ثم يأتي في المصنف ما مصرح بذلك (قوله لملازم غيره الخ) أن كان علق بعضه بصحة خطها له معنى (قوله صحت كذا) أي وهو المعتبر نهاية والمغني أي لأن العرف في الوصية وقت الموت قبوله وداعش (قوله للملح الخ) حر كان أو رقيقا من زوج أو شبهة أو زنا أه نهاية (قوله استحاجبة مستقرة) أي يقتضي قوله والأي بان انفصل تناول بعنايه أو استحاجبة غير مستقرة أو تملك حياته أو في استقرارها أو قول المتن بان انفصل الخ أي وأعرف الورثة وجوده الممكن عند الوصية وهذا كما سنأتي ذكره في أو ثل المل فليراجع (قوله فيعلم أنه كان موجودا عندها) ومعنى قولهم أن المل يعلم أنه يعمل معاملة المعلوم ولا يفتد قال امام الحرمين وحزمه الزايف لا خلاف في أنه لا بد من أه سدد (قوله لاحتمال الحدوث الخ) ولا مبالغة نقص مدة الخ في ذلك عن ستة أشهر بلحظة الطوط والعلق لأن زمن العلق محسوب من السنة أه سم عن المولى (قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من التعليل (قوله غشيان الخ) أي وطئه (قوله بين أه) أي الفراش (قوله أو كذا) أي أو الفراش (قوله كان) أي الفراش أه عش (قوله لملازم) أي في شرح استحقاق الظاهر (قوله هنا) أي في الوصية (قوله لا يخالف الخ) عبارة النهاية والمغني هو الذي في الروضة وغيرهما وهو المعتبر أه (قوله ثم) أي في الطلاق والعدد (قوله لحظنا بالعلق الخ) أي سببه وهو الوطء عبارة النهاية والمغني بتدوير زمن بيع الوطء الواقع أه (قوله وأما هنا) أي في الوصية (قوله والوضع آخر السنة) قد يقال إذا قلنا أن آخر السنة فقرة الخ في ذلك من ستة أشهر والافتصال للملاد ونهائم يفارق هذا قوله السابق بان انفصل المولود من ستة أشهر وأي فرق بين دون ودون أه سم وقد يقال أنه لما اعتذر راجعة إلى الصفة (قوله لاحتمال الحدوث من ذلك الفراش بعد الوصية) عبارة شرح المنهج لاحتمال حدوثه معها أو بعدها وزاد الخ في التعليل والاصل عدمه عندها قال شافعي والاصل الذي يعارضه ظاهر أي فلا ودان الأصل أضافا إليه تكبر فراش عدم وجوده عندها وإذا قلنا أيضا أنه لا مبالغة بنقص مدة المل في ذلك عن ستة أشهر بلحظة الطوط والعلق أخذنا مما ذكره قال شافعي كله وبه سبب ما مصرح به في شرح المنهج من أن زمن العلق محسوب من السنة أشهر فلا بد من في ذلك نقص مكن الخ في البطن من ستة أشهر باعتبار كون زمن العلق من جهة السنة ثم علم أن هذا لا يشك في مسائل من الاستحقاق إذا دلته لأربع سنين ولم تكن فراشا إذا فمينا على مقتضى ما تقرر بان حسنات زمن العلق من جهة الأربعة لا بد من الاستحقاق حتى إذا صدقنا لم نل ذلك لأن أكثر الخ في ذلك فانه قد يتيسر أه (قوله والوضع آخر السنة) قد يقال إذا قلنا أن آخر السنة فقرة الخ في ذلك من ستة أشهر والافتصال للملاد ونهائم يفارق هذا قوله السابق من ذلك الفراش بعد الوصية فلا يستحق بالثبوت منه يؤخذ بما قول الامام لا بد أن يمكن غشيان ذي الفراش لها أي عادة فان أسأله العادة الفرق كان كان بين أه والوضع دون ستة أشهر أو كان محسوبا كان كالعلم لملازم أن الظاهر وجوده عند الوصية إلى أن خروا لخاصة السنة أشهر فقط هنا عاقل قولنا لا يخالف المأذكر وفي الطلاق والعدد من الخافيا عاقلون لأن الحظ في الاحتياط للبيع وهو ما يحصل بتدبر لحظنا بالعلق أو مع الوضع نظر الغالب من أنه لا بد منها فنقصوهم من الاستحقاق في حكم ما دللنا على ما دللنا على عدم الوطء وعدم الاستحقاق ولا داعي للاحتياط وذلك الغالب يمكن أن لا يقع بان يقارن الأفعال بالعلق والوضع آخر السنة فنظروا وهذا لا يخالف الاستحباب لملازم قوله هذا

الوصية فلا يستحق بالثبوت منه يؤخذ بما قول الامام لا بد أن يمكن غشيان ذي الفراش لها أي عادة فان أسأله العادة الفرق كان كان بين أه والوضع دون ستة أشهر أو كان محسوبا كان كالعلم لملازم أن الظاهر وجوده عند الوصية إلى أن خروا لخاصة السنة أشهر فقط هنا عاقل قولنا لا يخالف المأذكر وفي الطلاق والعدد من الخافيا عاقلون لأن الحظ في الاحتياط للبيع وهو ما يحصل بتدبر لحظنا بالعلق أو مع الوضع نظر الغالب من أنه لا بد منها فنقصوهم من الاستحقاق في حكم ما دللنا على ما دللنا على عدم الوطء وعدم الاستحقاق ولا داعي للاحتياط وذلك الغالب يمكن أن لا يقع بان يقارن الأفعال بالعلق والوضع آخر السنة فنظروا وهذا لا يخالف الاستحباب لملازم قوله هذا

الغرض كونه هنا أول من قول يستغنى عن غيره من جميع ما حله ان العبرة بإمكان مقارنة (٩) العاقل لاول المدعى المستلزم للحاق الستة

فوقها في الشكل ولا ينافيه من ألقها بجملتها لانه نظري سائر الاواب الغالب انه لا مقارنة بلايين لحظة اه وذلك لان الغالب الستة في سائر الاواب نظر الامكان المقارنة مناف لتصور معهم في حال متعدد فباعتبارهم بل مع لحظة أخرى الموضع فان أراد ان يلاحظ كل من التعبيرين نظر الامكان والغالب فلنا يلزم انهم يعتمد اذ يدري من ذلك ان العبرة بالامكان او بالغالب فالوجه بل الصواب هنا والغالب بقية الاواب لما تقرر من الفرق فقله فانه مهم ونسحق من كلامه قبيل العدد ان التوأمين حصل واحد فاذن قول جمع روعه ما لو انفصل احد توأمين ستة أشهر ثم انفصل واُم آخر يتوأمين الاول دون ستة أشهر فانه يستحق وان انفصل لغزو ستة أشهر من الوسيه فان لم تكن فراشا لزوج او سيد او كانت وانفصل لدون ستة أشهر من الوسيه (او فكذلك) لا يستحق للعلم بحدوثه بعد الوسيه (او لغوي) أي لاكثر استحق في الاطهر لان الظاهر وجوده عند الوسيه اذ لا سبب هنا ظاهر يحال عليه

ان عرف بين التوأمين جعل مطلق المدونة ابلا لستة في الحكم (قوله كونه) أي الفرق بين البابين (قوله في الشكل) أي في جميع الاواب هنا غيره (قوله ولا ينافيه) أي كون العبرة بإمكان المقارنة الخ (قوله من لحظة) أي الموط (قوله وذلك) أي كون ما ذكره أول من قول الشيخ (قوله في سائر الاواب) أي في جميعه (قوله في حال التعدد) كالمطلوع والعدد (قوله فان أراد) أي الشيخ بذلك أي قوله ولا ينافيه لم يحسم كل من التعبيرين الخ أي كالموضع قوله أخولو بذلك العلم ان كل صحيح (قوله من التعبيرين) أي الحاق الستة بما فوقها والحاقها بجملتها (قوله ود) يعلم ان التفرق النهاية والمقتضى (قوله عليه) أي المصنف (قوله لستة أشهر) عبارة لغوية وكذا الرض كافي سم لدون ستة أشهر اه وصاروا لدون ستة أشهر كذا في أمهله وهو ينافي ما تقرر من الحاقها بما فوقها اه وقال الكردي انه على حذف صفات أي لدون ستة الخ (قوله لغزو ستة أشهر) الاو في المقدمه لستة أشهر فاكتر (قوله او كانت وانفصل الخ) هذا ما أتوجه الشارح عن قول المصنف المار والراة فراش زوج الخ بقوله واما كون التوأمين ذلك الفراش فكان الانسبان يزيد وكان محسوما (قوله لدون ستة أشهر الخ) قد قال للمعنى التقيد بدون ستة أشهر مع فرض أن الانفصال لاكثر من أربع سنين من الوسيه اذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوسيه وان كانت فراشا وانفصل لستة أشهر فاكتر منه فكان ينبغي أن يتقدم ما ذكره ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا أم لا سواء انفصل لدون ستة أشهر من الفراش أو اكتر من ذلك الاقراض أيضا على تقدير التنبه - هم الفراش في صورة الانفصال لاكثر من أربع سنين لكن بجواب عنه بأنه ذكره طوطه لقصوره الثاني نوع الانفصال لاقول اه سم وقوله ويقول عتب الخ اقول لا ينبغي ما قبل الذي ينبغي أن يقول عقب قوله لا يستحق وكذلك لا يستحق لو كانت فراشا وانفصل لاكثر من أربع سنين من الوسيه سواء انفصل لدون ستة أشهر من الفراش أو اكتر منه (قوله ولا كتر الخ) وقول المتن أو يكونه كل منهما واحد بصورة الفراش التي في الشلوخ وصورة عليه التي في المتن ولا ينافي رجوعه للشي في الشارح قوله ان كان وجود الفراش ثم وعدهم هنا الخ اذ امرار وجوده ثم حقيقة وحكم وعدهم هنا وحكم لان الفراش الذي انفصل لدون ستة أشهر من كالمعدم اه سم (قوله أي الاكثر) أي من الوسيه اه سم عبارة لغوية أي دون الاكثر وهو الاربع فاقول اه (قوله وهذا) أي بوجود السبب الظاهر هناك دون هنا (قوله ثم) أي في الانفصال ستة أشهر فاكتر (قوله وعدهم)

بان انفصل لدون ستة أشهر وأي فرق بين دون ودون (قوله فان أراد ان الخ) اقول وان أراد ان يعتبر الامكان عند تحققه والغالب عند عدم تحققه فتبين وجه انه لم يعرف تحقق أحدهما بغيره (قوله ما لو انفصل احد توأمين لستة أشهر ثم انفصل واُم آخر الخ) عبارة الرض فان انفصل لدون ستة أشهر من الوسيه فلو لم يسهل لدون من الولادة با خواصها اه (قوله او كانت وانفصل لدون ستة أشهر من) قد قال للمعنى التقيد بدون ستة أشهر مع فرض أن الانفصال لاكثر من أربع سنين من الوسيه اذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوسيه وان كانت فراشا وانفصل لستة أشهر فاكتر منه وكان ينبغي أن يقول ما ذكره ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا أم لا سواء انفصل لدون ستة أشهر من الفراش أو اكتر منه وبذلك اعراض أيضا على تقدير المتن بعدم الفراش في صورة الانفصال لاكثر من أربع سنين اذ لا فرق فيها بين وجود الفراش وعدمه كما تبين لكن بجواب عنه بأنه ذكره طوطه لقصوره الثاني نوع الانفصال لاقول فلتبطل (قوله المتن لاكثر من أربع سنين) أي في الحاليين (قوله في المتن والديه) لا يقتضي وراجع لعدم الفراش فقط وان أودهم تقر والشارح غلaxe كذا قوله أو كانت بتدليل قوله لا يحوط له الخ لا نقول بل وراجع لهما وقوله أو لدون من الوسيه وقوله وجلبه لا ينافي ذلك لان قوله في موعدهم هنا أي ولو سلكنا الفراش الذي انفصل لدون ستة أشهر من كالمعدم (قوله أي الاكثر) أي من الوسيه (قوله وعدهم)

هنا غلب على الفن التفرقة بينهما بما ذكر (١٠) والكلام كما يجب عرف لها فراش سابق ثم انقطع اما من لم يعرف لها فراش أصلا وقد

انفصل لاربع سنين فاقبل
ولسته أشهر فأكثرت فلا
استحقاق قطعاً لا تخصا
المرحى حتى قطعاً لا تخصا
أو الزنا وكلاهما محتمل
الحدوث فضاف إلى أقرب
زمان يمكن لأن الأصل عدمه
فيما قبله قاله السبكي وقيل
الوصية ولو قبل انفصاله على
المعتد وله بتقدير خروج
(وان أوصى لعبد) أو أمانة
وقد يشملها الغير سواء
المكاتب وغيره (فاستمر
رقبه) إلى موت الموصي
(فالوصية بعده) عند موت
الموصي أي تحمل على ذلك
لتصح وإن قصد العبد على
الأرجح بل إطلاقهم هنا
وتقصيهم إلى ثبوت الهبة
كالبرج في ذلك وقارن
بطلان نحو الوقف والهبة
بعدم انفصال المالك فيما
ناجز وهو ليس من أهله
وهنا منظر ولعله يعنى
قبل موت الموصي فيكون
المالكه رقبته محتملة
على زيد ثم على عبد فلان
وقصد غلبه لأن الاستحقاق
فيه منظر الآن يقال وضع
الوقف إن المالك لم ينجز فلا
نظر لهذه الصورة بقبولها
هو وإن تمها سببه لأن
انطباع مع لا سببه إلا إذا
لم يتأهل الفن نحو صغرا
جنون على أحد احتمالين
لا بعد ترجيح ثم رأيت
شيخنا رحمه الله يظهر أن

أى ولو حكما اه سم (قوله هنا) أى فى الانفصال لاربع فاقبل (قوله حيث عرف لها) أى إن أوصى
لغيره وكذا يقال قوله أمانة الخ اه عش (قوله سابق) أى على الوصية (قوله أصلا) أى لا قبل
الوصية بعدها (قوله ولسته أشهر الخ) أى يختلف ما لو انفصل لموت ستة أشهر من الوصية فانه يستحقه
كما هو ظاهر القطع بأنه كمن سجد أو اعتسدها وغايتها أنه من شبهة أو زان قد تقدم صحة الوصية بالعمل
منهما عش ورشدى (قوله فلا استحقاق قطعاً) كذا فى النهاية والمغنى (قوله على المعتد) وقافا
للهاية وكذا للمغنى آخر (قوله وبه) ولو وصيا اه معنى (قوله وقد يشملها) أى العبد لا امتوقوه
لغيره متعلق بعبد اه سم (قوله وقد يشملها) أى حقيقة عند من حرّم ويجاز أبا رادة مطلق الروق
عند غيره (قوله سواء المكاتب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ومع الوصية بسلام ولده لأنها تعنى
بغيره ومكاتبه لأنه مستقل بالملك وبه كالفن قال عتي المكاتبة فهى له والأوصية بغيره أو ردت
المدر وخرج عتقهم وصيتهم من الملك استحقاقا وإن يخرجه عنه إلا أحد هما فليد العتي يعنى كاه
ولا يشى به بالوصية وإن لم يشأ الثالث بالمدبر عتي منه بقدر الثالث وصار الوصية بـ يرضه للوارث اه
(قوله عند الموت) أى وإن لم يكن مالكا عند الوصية اه عش (قوله وإن قصد العبد الخ) خلافا للهابة
والمغنى وشرح الروض يدرهم على صحة الوصية للعبد إذا لم يقصد غلبه كان قصدهم تصح كمن يدرى
الوقف قاله ابن الرقعة اه قال عش قوله لم تصح أى بطلان وهذا هو الوجه (قوله وقارن) وهذا الفرع
قال النهاية والمغنى وشرح الروض للسبكي (قوله لأن المالك فيما ناجز) فيه نظر بالنسبة للهبة فإن المالك فيها
مستقل توقفه على القبض فإن المالك إنما يحصل عند القبض ولهذا صرحوا بأن زائد الموهوب والمالكه بين
العقد والقبض الواجب اه سم (قوله من أهله) أى المالك (قوله وهنا) أى فى الوصية بل بعد قصد
غلبه (قوله فيكون المالكه) زاد شرح الروض والمغنى عن السبكي ما نصه ولا أى أولا يعنى غلبه كاه
وزاد النهاية يمكن المذهب الشافعي بطلان الوصية كما أفاده المرحوم الهبة يعنى اه قال عش قوله
لكن المعتد أى على ما قاله السبكي والأفاهة السبكي بشيخه صنف اه (قوله وقضيت) أى الفرق بين
وهو حق لا يفتقر للتابع ولا يفتقر للتبوع عني وبه معنى وشرح الروض قال عش قوله وهو حق
الخ هذا الذى للمالك الوقف من له لو قال وقت على زيد ثم على العبد نفسه على الفقراء كان منقطع الوسط
الآن يرد ما فى الوقف إذا استقر به اه (قوله وقد غلبه) خلافاً ليعنى على العبد وقد أصدر منسوب
على أنه مقول معاه (قوله بقبولها) أى قول المنجز إن أوصى للهابة فى الهبة الأقوله على أحد احتمالين
الذي يظهر وثوقه أوصيه وكذا فى المغنى الأقوله ويظهر أن لان الخطاب وقوله قاله الزركشى إلى العبرة
(قوله لاسيده) عطف على هومن قوله وبقبولها هو (قوله لم يصح) أى قوله بالاجاز (قوله لاسيده) أى
وان مان العبد كاه فى شرح الإرشاد اه سم (قوله عليه يصح) أى القبول (قوله لم يصح على القبول الخ)

هنا) أى ولو حكما (قوله وتولى انفصاله على المعتد) كذا مر (قوله وقد يشملها) أى يشمل العبد الأمانة
وقوله لغيره متعلق بعبد (قوله وإن قصد العبد) أى وإن قصد غلبه كما صرح به قوله بل إطلاقهم هنا
وتقصيهم المخرز إلى مصر صرح به فى عبارة غيره ويصريح به أيضاً قوله لا يشى به فارتد العبد مع ما به (قوله
لأن المالك فيما ناجز) فيه نظر فى الهبة (قوله وهنا من ينظر) هل قبل ذلك فى الهبة فإن المالك فيها مستقر لوقته
على القبض ولعله يعنى قوله وهذا البحث متقدح إن كان المالك إنما يحصل عند القبض وهو كذلك ولهذا
صرحوا بأن زائد الموهوب والمالكه بين العقد والقبض الواجب (قوله فيكون المالكه) زاد فى شرح
الروض عن السبكي وأى أولاً يعنى قبل موت الموصي فليملك اه لكن المعتد بالعلان إذا لم يعنى
قبل موت الموصي مر (قوله وقضيت محتملة) عني زيد ثم على عبد دلان أى فإن مات زيد ولم يعنى
عبد دلان انقطع الوقف حيث مر (قوله لاسيده) أى وإن مات العبد كاه فى الشارح فى شرح الإرشاد

السيد ولو أحده علم به بعد لئلا يسبب كساب كفههم وقولهم لان الخطاب معناه ولو أصر على الامتناع نأى فيما
بأن من أن الموصي له يجزى على القبول أو الرذولا نظر هذا إلى عدم استحقاق العبد لثبوتها على كونه مخاطباً لا غير (فان عتي قبل وت

الموصى فيه) الوصية لانها تخلط بعد الموت وهو حرجي وتولد عتق بعضه فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا مائة اية قسم بينهما له يسحق هنا بقدر حريته والباقي للسيد فانه الزكشي وعليه خلاف فرق ههنا بين وجوب مائة ما توعد بها (١١) ويرى بان وجوداخر به عند الوصية انقضت

ذلك التفصيل بخلاف

طروها وسدا والعبرتي

الوصية لبعض وشعبا مائة

بذي النور بنوم الموت كيوم

القبض في لينة وان عتق

بعدموته) اومعه (ثم قبل

بني) القول انك للموصى

به (على ان الوصية بمثلك)

والاصح انك بالمولود

بشرط القبول فتكون

السيد ولو يسع قبل موت

الموصى فقلت شري والا

فلا ياتم ويحل ذلك كافي من

عند الوصية فلو اوصى لحر

فرق لم تكن لسيد بل له

ان عتق والا نهى في موضع

لقنه رقبته فان اوصى

بثلثه نفذت في ثلث رقبته

فيقترب باقي ثلثها لوصية

لن بعضه حر وبعضه ملك

للسوارث ولقن وارثه

وتتوكل على الاجازة مطلقا

ما لم يفعل بموت الموصى

والا نهى للمشتري (وان

اوصى لثلاثة) يصح الوصف

عليها كالحيل المبجلة أولا

(وقصد عليك) أو اطلق

فيطلقه لان مطلق الغطاء

للتسليم وهي لا تملك حالا

ولا ما لا يراه رقت العبد

وتقبل دعوى الوارث المطلق

يبيسه في البيان لولا ما

أدري ما دامور في بطلان

تعلقا (وان) قصد علفها

أو (قال بصرف علفها)

بغض الامم المصكول

أى والى رقبته ان امتنع من القبول والارضية والحاكم بينهما فان اوصى عليه باطل الوصية اه عس
قول المتن (له) أي وان قصد الموصى السيد وقتها فلانظر الى ذلك حيث صاروا اه عس (قوله لانها
تخلط الخ) ر ويضمن هذا التعليل انه لو عتق بوجوده فتعذر موت سيده اذ كان هو الموصى ملك
الموصى به وكذلك الوارث عتق موت الموصى اذ كان غيره اه نهاية وهذا وجه ما تناهرا عما ينافي
الشرح والله أعلم اه شذرع وقدم من الغنى وشرح الخ في أم الولد والمرد ما وافق انها بتوقفه بما
يأتي الخ ينص به قوله اومعه (قوله ولو عتق بعض ما خ) ولو باع بعض الموصى به بين السيدن اه معنى (قوله
يقسم) أي الموصى به (قوله انه يسحق الخ) خبر قوله فاس الخ وقوله بقدر حريته معتد اه عس
(قوله ويرق الخ) يتأمل اه سم عبارة السيد عتق وقوله ويرق الخ فيه نظر والذي ينص التفصيل هنا
كتم غمراأت كلامهم الا في الوصية بعينه بالثمة يؤيد ما ذكرته ويصدق في حق الشارح فراحسه
وتأمله والله أعلم اه اتول راجعت ولم يظهر لي وجه التأييد بل لا يصح في ما ياتي المائة كالا يخفى (قوله
عند الوصية) أي لبعض (قوله ذلك التفصيل) أي بين المائة وعندها اه عس (قوله والمسيرة
الخ) ولو خص بها أي الوصية بعضها لحر أو أرق أو أحد السيدن ياخص اه معنى (قوله كيوم
القبض الخ) فلو نفذت الهبة في ثوبه أحد هما والقبض في ثوبه الآخر كان الموهوب يملك وقبض في ثوبه
فوبته اه عس (قوله والاصح انك الخ) عبارة الله - عني ان قلنا بالمولود بشرط القبول وهو الاظهر
أو بالمولود فقط في المعنى وان قلنا بالقبول فمما فلا يتيق اه (قوله والاصح) الى المتن في النهاية المتأني
الاقوله ولقن وارثه الخ (قول المتن قبل) فيد اعتبار قبوله هو دون السيد ولو بعينه بعد موت الموصى
اه سم (قوله فلم يشري) أي مشري العبد (قوله والا) أي بان يسع به - دموت الموصى اه عس
(قوله فان اوصى الخ) الاول الواجب بدل الفاء كافي لغنى وفيما يضل اصوات اوصى له بماله ثم اعتقه فهو
له أو باعته فلم يشري والابان ماله وهو ملكه فوصية الوارث وسباني حكمه ما اوصى له بثلث ماله بشرط
تقديم عتقه فامع عتقه بباقي الثلث اه (قوله في عتق) أي ثلث رقبته - (قوله وباقي ثلث الخ) الاول
وثلث باقي أمواله الخ (قوله وباقي ثلث أمواله وصية الخ) ويشترط قبوله فلو قال له رقبته ملك أو ملكتك
رقبته اشترط قبوله فور الان نوى عتقه فيعتق بلا قول كالأقوال لوصية اعتقه بفعل ولا فرد أي الوصية ترده
اه نهاية قال عس قوله اشترط قبوله فور أي بخلاف ما لو قال اوصيتك رقبته فانه بشرط القبول
بعد الموت وقوله رده أي العبد فمما قال الوصية اعتقه ما نوى قوله وهبته لنفسك أو ملكتكها اعتقه فلا
ينافي قوله قبل ويشترط قبوله اه (قوله ولقن وارثه) عطف على قوله لقنه (قوله وتوقف) أي الوصية
لقن وارثه (قوله مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الوصية بالثلث أو ما كثر من وقوله ما لم يبعه أي الوارث فنه
والاولى الان ابعه (قوله بصير الوقت عليها الخ) خلافا للمعنى وانها في صورة الاطلاق عبارة بمقال
الزكشي وقياس ما جرى مجرى عتق الوصية على الخ لمل - ليه صحت الوصية لها أي عند الاطلاق بل أولى اه (قول
المتن أو اطلق) أي اطلق في قصد بل قد شذرها اه رشدي (قوله لان مطلق الغطاء) الخ قوله انتهى
في النهاية الا قوله كما أشار اليه الاذرع وقوله ولو لمالك في الوصية (قوله وتقبل الخ) وان قال اوصيتك بالمال
نحت اه نهاية (قوله البطل) مفصول دعوى اه سم (قول المتن) (قوله) فلا يعلما لكها قبيل
الموت انتقلت الوصية للمشتري أو بعده فهي الباتع كالعبد في التقديرين على الاصح فليقبل ونيل

(قوله فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا مائة الخ) قد قدر وان من - ملك حرة بعض مائة مائة اه
حكم الرقيق المحض (قوله ويرق الخ) يتأمل (قوله عند الوصية) أي لبعض (قوله في المتن ثم قبل) فيشد
اعتبار قبوله هو دون سيد مولود بعد عتقه بعد الموت (قوله والا) يشمل البيع مع الموت وفيه تأمل (قوله البطل)

واسكان المصدرو ونفلا عن ضبطه (المقتول صها) لان مؤنهما على ملكها فهو المقصود بالوصية ومع ذلك يعين مرفوعة مؤنهما وان انتقلت
لا تشرع وبها تقرض الموصى من ثوبه لشره بثلثه لعله على انه اعتقه صها ملكها وانما ذكره ليعلم ان الوصية

البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزم صرف ذلك لعلها وان صارت ملكا بغيره نهاية فبعضى قال عس
قوله يلزمه صرف ذلك ففائدة كونه ملكا ان الدابة لو بائنت وقبضت من الوصي به شئ كله للبائع اه
(قوله تصير له الخ) عبادة لها بملكها مطلقا كودفع درهمين لاشترى بها ممتلئا اه
(قوله ويتولد) أى الصرف الوصي الخ ولو تصرفا صرف على مؤنة أو كان مما يحصل به ردة لقاض أو
الوصي ولم يتبرع بها أحد فافنى يظهر في أنها تتعلق أى المؤنة بل للوصي به ولو أدى بغيره بغير الدابة التي
لأنه كان عادة فالأقرب بأنه ان كان الوصي جاهلا بملكها بطلت أو عاها انصرف ملكها ولو كان العلف
الوصي به مما لا يملكه فذلك من عرض لها امتناعها من أكله بمنحمل أن يقال ان أبس من أكلها بآء عادة
صلى الوصي به للمالك كالمات والاحتفظ الى أن يتأقأ أكلها فليست له سم على حج اه عس (قوله أود
ماورأ أحدهما) عبادة للفق والنهاية الوصي أو ما تبين ما لك أو غيره ثم القاضى أو ما تبين ذلك اه
(قوله كان ما بقى لملكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلائها شيئا منه كموظا ظهر وظاهر أن المراد
ملكها عند الموت وان انتقلت بعد ذلك لغيره اه سم (قوله ويشترط الخ) عبادة فافنى وعلى المتقول
يشترط قبول مالك الدابة كسائر الوصايا اه (قوله قال الأذرى الخ) معناه عس (قوله ودان لا تكون
الخ) عطف على قوله قبوله وقوله قال الأذرى معقوفة (قوله كقطع الطريق الخ) عبارة النهاية كعرس
فاطم الطريق والخريف والمارب لاهل العدل اه (قوله وقباس ما بالق الخ) هو الوجه سم وعس
(قوله توقف البطلان الخ) خبر وقباس صريح أيضا بما مر بأقواله في اختلاف الوارث والوصي له فالقول قول الوارث
فقد قطع الطريق كالشهر صريح (قوله بخلافها فيها) أى بخلاف الوصية الدابة لاعتقد لقطع الطريق ففى بعضى
أخذ المصنف اه سیدع (قوله بخلافها فيها) أى بخلاف الوصية الدابة لاعتقد لقطع الطريق ففى بعضى
الام (قوله فباعتادة على مصيبة) الإغانة على المصيبة بغير متعين لموازعة العمل بمباح اه سم (قوله
ويظهر أنه باقى الخ) انظر لو عتق فى هذه الحالة قبل الموت أو بعده ولا يبعد أن يقال أنه فى الأول تصح الوصية
وتكون له ويشترط قبوله وتعين عليه صرفها فى مؤنته وفى الثاني تصح وتكون للسيد وتعين صرفها
فى مؤنة العتق فان كان باقى منها للسيد اه سم (قوله ما ذكر) أى فى الوصية المتعلقة بالدابة وقوله

مفعول دعوى (قوله ويتولد) أى الصرف الوصي والا فاقاضى ولو وقف الصرف على مؤنة كان محرز الوصي
أو الحاكم من عمل العلف وتقدم عليها أو كان ذلك مما يحصل به رده ولم يتبرع بها أحد فهل يتعلق تلك
المؤنة بالوصي به فيصرف منها لا تبين ثمة القيام بتلك الوصية أو تتعلق بملك الدابة بغيره فظاهر والذى يظهر فى
هو الأول فليست مسئ ولو أدى بغيره بغير الدابة الذى لا يملكه فذلك من عرض لها امتناعها من أكله بمنحمل أن يقال ان أبس من أكلها بآء عادة
أو بغضل فان مات الوصي جاهلا بملكها بطلت أو عاها انصرف ملكها بغيره بغير الدابة التي
ولو كان العلف الوصي به مما لا يملكه فذلك من عرض لها امتناعها من أكله بمنحمل أن يقال ان أبس من أكلها بآء عادة
من أكلها بآء عادة تصار الوصي به للمالك كالمات والاحتفظ الى أن يتأقأ أكلها فليست له سم على حج اه عس (قوله ولو ماتت كان
ما بقى لملكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلائها شيئا منه كموظا ظهر وظاهر أن المراد مال الكاهن عند
الموت وان انتقلت بعد ذلك لغيره (قوله ويشترط قبوله) لو انتقلت عن مالك الكاهن الموت الى غيره قبل
القبول فالجسم ان المشتراط قبوله هو ملك الكاهن عند الموت وان انتقلت عن ملكه أخذ المصنف فى شرح
الروى من أنها لو بيعت قبل موت الوصي كانت الوصية لغشوى أو بعده كانت البائع ثم فرغ على التفصيل أنه
لو قبل البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزم صرف ذلك لعلها وان صارت ملكا بغيره اه وعلى هذا ما استظهرناه
فصاعرا شأها اذا ماتت الدابة كان العلف وما بقى من ملك الكاهن عند الموت (قوله وقباس ما بالق الخ) هو
الوجه (قوله فباعتادة على مصيبة) الإغانة على المصيبة بغير متعين لموازعة العمل بمباح (قوله ويظهر أنه
باقى ما ذكر فى الوصية بشئ لا صرف فى مؤنة من الغير) انظر لو عتق فى هذه الحالة قبل الموت أو بعده
ولا يبعد أن يقال هو فى الأول تصح الوصية وتكون له ويشترط قبوله وتعين عليه صرفها فى مؤنته وفى الثاني تصح وتكون للسيد وتعين صرفها فى مؤنة العتق فان كان باقى منها للسيد اه سم (قوله ما ذكر) أى فى الوصية المتعلقة بالدابة وقوله

تعين له على الأوجه كما أشار
إليه الأذرى أخذنا ما قاله
في الهبة ويتولد الوصي
والا فاقاضى أو ما سور
أحدهما ولو المالك ولا
يسلمه بغير إذن أحدهما
ولو ماتت كان ما بقى لملكها
كل موظا ظهر ويشترط قبوله
قال الأذرى وأن لا تكون
مقتضى الهبة
الطريق اه وقباس ما
باقى من جهة الوصية لقطع
الطريق لأن قال لقطعها
توقف البطلان هنا على
قبوله لقطعها عليها لأن
يشترط بان الوصية لم
تفصر فى المصيبة لا محال

صرف الوصي به فى شئ به
ذلك بخلافها فيها فان
تصددها بالرفق مع علم قطع
الطريق عليها فباعتادة
على مصيبة ويظهر أنه باقى
ما ذكر فى الوصية بشئ
لصرف فى مؤنة من الغير
وان ذكرهم الدابة إنما
هو الغالب لا غير ومن ثم
لو أدى بغيره بغيره

لزم تعين الصرف لعمارتها وابعاءه ان فرض الموصى (وضع لعمارة) نحو (مسجد) (١٣) وراى ابو درستون من كثر اشارة ومجاها

من افضل القرب ولما صلح

للمسجد سبني الاتباع

قاس ما رآه نفا وكذا ان

اطلق في الاصح مان قال

أوصيت به المصدقون

أراد تكميل صرف الوقف

انهم ملك أي من ممتلكته

(وتعمل) الوصية حيث

على عارضة ومصلحة ولى

غير ضرورة بعمارة العرف

وبصرفه النظر للاهم

والاصح بالجهد وهي

الكعبة والضرع النبوي

على مشرفه أفضل الصلاة

والسلام كغير مصالحهما

الخاصة بهما كترهما

وهي من الكعبة دون بقية

الحرم وقيل في الأزل

لما كن من كرمهم يدخل

فهما يصلح لهما يظهر أشدا

مما تقرر وعمارة في المنزل

القديم أهم وفجربان

صحبها كالوقف للضرع

الشج الغلاني وبصرف في

مصلح فقه والبناء الجائر

عليه ومن يخدمونه أو

يقرون عليه يؤخذ ذلك

ما رآه نفا من صحتها

تستعمل في قروا وأعمالها

اذن الشج الغلاني ولم

يؤخر عنه ونحوه ففى

يا طعة (واضح) ومعا

وستان ولاه القيمة أو

العهد لكن لا يجوز

ذلك كالحق المقتطع

(وكذا حري) بغير

سلاح (ومرشد) مال الوصية

لمعت على رده في الاصح

كالصدق أيضا فارت

يقتل كذا هو محصله

بطلان قوله أو يحارب

بطلان قوله أو يحارب

بطلان قوله أو يحارب

بطلان قوله أو يحارب

بطلان قوله أو يحارب

في الوصية الخ متعلق ببيان (قوله أزلت الخ) ومشرط قبول صاحب الدار اه معنى (قوله نحو مسجد)

أي من ممتلكته عملة لقنار والجسور والآبار السنية وغيرها اه عش (قوله وراى) أي قول

المتن ولو اثن في النهاية الأولى وقيل الويل في المعنى الأولى ويظهر في المتن قوله أو يفصل كذا

المتن (قوله انشاء وتوصي) وهل يتوقف على انشاء وصية أو لا وقيل لا وقيل لا وقيل لا

العمارة وصيا وأما الوصية بانشاءه فمقتضى خبطة أرضه وبناؤه مسجدًا فالظاهر أنه لا بد من الوقف

لهما ولو اثن بانها من الأبدية بمن القاضى أو بانها مسجدًا ولو كان المسجد غير محتاج لما أوصى به

مأ الوصية به حيث وقع زمان يمكن الصرف فيها فان لم يتوقع كان حكم البناء بحيث لا يتوقع له زمان

بصرفه فالظاهر بطلان الوصية اه عش وقوله من القاضى الخ أي ان لم يكن وصى والا فله أومن

تأنيده أخذًا عما رآه نفا في الوصية الداية وقوله ولو كان المسجد غير محتاج الخ فيوقفه فلا راجع (قوله لا لها)

أي عمارتها نحو المسجد (قوله لا له سبني) أي بالنسبة للمصالح كعمارة طاهر اه ويشهد (قوله على)

قياص الخ) راجع على الاستنباط فقط والافتقار للسبني منه بنفسه (قوله مرأ نفا) أي شرح أن يصور

له ذلك (قوله ويرفع) الناطر الخ) أي غلبت لوصى الصرف بنفسه بل يدفعه للناظر أولًا أن يفسد مقامه

ومثلها النذر لا ضرورة مشروطة كشرع ما من الله تعالى عنه فيصحب الناظر صرفه فمقتضى

القائم بحال وهو يقبل ما رآه ومنه أن يصنع بذلك طاعة لحكمة الدين جرت العادة بالافتقار عليهم اه

عش (قوله وهي الكعبة الخ) لو أوصى بدراهم لكسوة الكعبة أو للضرع النبوي وكان غير محتاجين لذلك

حالا فمباشرة من وقفه لكسوتها بما في ذلك فيبقى أن يقال صحة الوصية بدخرا ما وصى به أو بتجديده

كسوة أخرى لما في ذلك من التعظيم اه عش (قوله ما وصى من الكعبة) أي سقط منها اه عش وفي

المفسر د بني ك قال ان شهة الخ الكسوة بالعمارة فانها من جملة المصالح اه (قوله في الأول) وهو

الوصية للكعبة (قوله وللحرم الخ) أي الوصية للحرم (قوله مصالحهما) لعل الضمير لكعبته وبقيته الحرم

سم والظاهر أنه لكعبة والضرع النبوي اه سيد عمر عبادة الكردى قوة والحرم فيدخل فيها

مصلحهما أي ولو أوصى بحرم من الحرم يدخل في تلك الوصية مصالح الضريح والكعبة اه (قوله)

للضرع متعلق بضمير صحتها (قوله فقه) الظاهر في مقام الاختيار (قوله ومن يخدمونه) هل يجري هذا في

الوصية للكعبة والخ مع النبوي كما هو قياسه اه سم (قوله أو يقرؤن عليه) هل المراد من اعتاد القراءة

عليه أو مطلق القارى وان اتفقت قراءته عليه فيمنظروا لا يعد الأول اه عش (قوله الشج الغلاني) أي

أولني على الله عليه وسلم اه عش (قوله ولم ينو صرحا) وتعلم ما قبله اه عش (قوله نفى باطلا)

شمل قوله ولم ينو الخ وأطلق وقيل الصنفان لا يطلق في الوقف على المسجد الصنفان وتصل على عمارته

ونحوها اه عش (قوله لا يجوز مصرف) أي حيث مات الوصية كذا أمال أو لم يمت الوصى تبين صحة

الوصية كما تقدم للشارح في البيع اه عش (قوله لا يجوز مصرف) كالعبد اسلم (قول المتن) وكذا حري

(ومرشد) أي معين اه معنى صورته أن يقول أوصيت لفلان ولم يذكر كافي الواقع حريًا أو مرشدًا أما

قوله أوصيت لفلان حريًا أو الكافر أو المرتد تصع عش وسم (قول المتن) وقائل في الظاهر (قائل في

الثبوت والخلاف في الحر فلو أوصى القاتل لرفيق صحت خطبة قاله ابن الرعبطان المستحق للثمن غير وهو

السيد اه وقيل صحة الوصية لمن يثقه إذا كان وثيقا وقديقال فلو أوصى لرفيق بقتله قال لا لأمر

الشارح تصع وتكون للسيد بعين من صفاته متعلق فان مات كانت أو باقى منها للسيد لانهما الموت

اه صفة كان العامة إذا انتقلت فيه بعد الموت لا يتغير الخ يجوز يحتمل الفرق فلما راجع (قوله مصالحهما)

لعل الضمير لكعبة وبقيته الحرم (قوله ومن يخدمونه) هل يجري هذا في الوصية لكعبة والضرع النبوي كما

هو قياسه (قوله في المتن) وقائل في الظاهر (قائل في الثبوت والخلاف في الحر فلو أوصى القاتل لرفيق صحت خطبة قاله ابن الرعبطان المستحق للثمن غير وهو

السيد اه وقيل صحة الوصية لمن يثقه إذا كان وثيقا وقديقال فلو أوصى لرفيق بقتله قال لا لأمر

الشارح تصع وتكون للسيد بعين من صفاته متعلق فان مات كانت أو باقى منها للسيد لانهما الموت

اه صفة كان العامة إذا انتقلت فيه بعد الموت لا يتغير الخ يجوز يحتمل الفرق فلما راجع (قوله مصالحهما)

لعل الضمير لكعبة وبقيته الحرم (قوله ومن يخدمونه) هل يجري هذا في الوصية لكعبة والضرع النبوي كما

هو قياسه (قوله في المتن) وقائل في الظاهر (قائل في الثبوت والخلاف في الحر فلو أوصى القاتل لرفيق صحت خطبة قاله ابن الرعبطان المستحق للثمن غير وهو

السيد اه وقيل صحة الوصية لمن يثقه إذا كان وثيقا وقديقال فلو أوصى لرفيق بقتله قال لا لأمر

الشارح تصع وتكون للسيد بعين من صفاته متعلق فان مات كانت أو باقى منها للسيد لانهما الموت

اه صفة كان العامة إذا انتقلت فيه بعد الموت لا يتغير الخ يجوز يحتمل الفرق فلما راجع (قوله مصالحهما)

لعل الضمير لكعبة وبقيته الحرم (قوله ومن يخدمونه) هل يجري هذا في الوصية لكعبة والضرع النبوي كما

حصولها بعقده كاسبق تبين فسادها لان الوصية للقائل بنفسه لا تفسره اه سم (قوله بان وصي الخ)
 على ما تقي صورته ان وصي الجارحه تم موت أولادها فبقته ومن ذلك قتل سيد الوصية له لان الوصية
 بعد وصية السيد كاسم اه (قوله ولو عدا) أي تعديا اه معنى (قوله باعتبار الاول) أي بان الجارح الاول
 (قوله ضعيف) أي ضعفا قويا كما فهمه قوله ساقط اه عش (قوله الا ان ساقطه) أي فصع وصية
 الخ في ان بقته (قوله بعد القتل) أي ولو تعديا أخذ الميراث (قوله الا ان ساقطه) أي الموصي وقوله بعد
 القتل أي بعد حصول سبب القتل كان حرمانه من الوصية ولو عدا أي وصي الجارح ومات الموصي وقبل الموصي له
 الوصية أول ما حصل منه القتل بالفعل ثم قال أو وصيت الذي قتل فلا يتركها فضع الوصية لأن الغرض من
 قوله لذي قتل فلا تعين الوصية له لاجله على معصية اه عش (قول المستن ولو ارث) فرع على فتاوى
 السبولى مسئلة رجل ما... وأوصى جماعة جعل ذر جته أحد الأولاد وأوصى لهم بمبلغ فهل يجوز
 لذر جته أن يأخذ نظير ما يأخذ أحد الأولاد والجواب الذي يظهر احققان ان وجه نظير ما يأخذ أحد
 الأولاد لانه ليس تبرعا بمقابل شبه الأسرة أو الجاهة للدخول في الوصايا ما يترتب عليها من الانقطاع والنظر
 والقيام بحال الأولاد والأمور الموصى بها انتهى وأقول قد فصل بين أن مصرح يجعل المبلغ في نظير الوصاية
 فتستحق الزوجة بدون اجازة ولو رثت وان لا مصرح بذلك فلا تستحق الا ان اجاز وأفتا مثل وفي الشق الاول
 لو زاد ما يخص الزوجة على أو قال قتل فهل توقف الزا بادة على اجازة بقتل الورثة اجمعين فظاهر اه سم (قول
 المتن لو ارث) أي وتصح الوصية لو ارث وان لم تفر من الثلث اه معنى (قوله من ورثة متعددين) سيد ذكر
 بحدوده (قول المتن ان اجاز الخ) أي وتنفذ ان اجاز الخ فهو قيد محذوف اه يحبري (قوله المطلقين) أي قوله
 ووجه بانه في النهاية والمعنى (قوله المطلقين التصرف) انت الورثة وكل الاولاد لفظا ومعنى جعله نعتا لباقي
 (قوله وان كانت الوصية صالح) ارجع الى المتن أي وتوقف على الاجازة وان كانت الخ (قوله الغير بذلك) عبارة
 المعنى لقوله له الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يعين الورثة واليهيق باسناد قال الذهبي صالح اه (قوله
 صالح) أي ليس بضعف ولم يرتق الا بخرجه الصحيح (قوله وبه) أي بذلك الخبر (قوله وصية الخ) عبارة المعنى
 فائدة من اجل في الوصية لوارث الخ (قوله اخذ) أي الوارث وقوله على اجازة أي من شبهة الورثة وقوله ولوله
 أي الموصي اه عش (قوله فاذا قبل وادى الخ) عبارة المعنى فاذا قبل لم ينفذها اليه اه (قوله لا ين) الا وفق

لقائل الرقيق سمعت خطبته ان الرافعتان المستحق لذلك غيره وهو السيد ولا خلاف انه لو أوصى لمن بقته
 ان الوصية باطله اه وقد يقال انه اذا أوصى لرفيق لم يصر زيدا أو وصي ان قتله اما اذا أوصى له ولم يبق
 فقتله وآل الأسرة فلا يبين فسادها أو آل الامر الى حصولها بعقده كاسبق انما تبين فسادها لان الوصية
 للقائل بنفسه لا تفسره اه (قوله ولو عدا) أي تعديا اه معنى (قوله باعتبار الاول) أي بان الجارح الاول
 (قوله ضعيف) أي ضعفا قويا كما فهمه قوله ساقط اه عش (قوله الا ان ساقطه) أي فصع وصية
 الخ في ان بقته (قوله بعد القتل) أي ولو تعديا أخذ الميراث (قوله الا ان ساقطه) أي الموصي وقوله بعد
 القتل أي بعد حصول سبب القتل كان حرمانه من الوصية ولو عدا أي وصي الجارح ومات الموصي وقبل الموصي له
 الوصية أول ما حصل منه القتل بالفعل ثم قال أو وصيت الذي قتل فلا يتركها فضع الوصية لأن الغرض من
 قوله لذي قتل فلا تعين الوصية له لاجله على معصية اه عش (قول المستن ولو ارث) فرع على فتاوى
 السبولى مسئلة رجل ما... وأوصى جماعة جعل ذر جته أحد الأولاد وأوصى لهم بمبلغ فهل يجوز
 لذر جته أن يأخذ نظير ما يأخذ أحد الأولاد والجواب الذي يظهر احققان ان وجه نظير ما يأخذ أحد
 الأولاد لانه ليس تبرعا بمقابل شبه الأسرة أو الجاهة للدخول في الوصايا ما يترتب عليها من الانقطاع والنظر
 والقيام بحال الأولاد والأمور الموصى بها انتهى وأقول قد فصل بين أن مصرح يجعل المبلغ في نظير الوصاية
 فتستحق الزوجة بدون اجازة ولو رثت وان لا مصرح بذلك فلا تستحق الا ان اجاز وأفتا مثل وفي الشق الاول
 لو زاد ما يخص الزوجة على أو قال قتل فهل توقف الزا بادة على اجازة بقتل الورثة اجمعين فظاهر اه سم (قول
 المتن لو ارث) أي وتصح الوصية لو ارث وان لم تفر من الثلث اه معنى (قوله من ورثة متعددين) سيد ذكر
 بحدوده (قول المتن ان اجاز الخ) أي وتنفذ ان اجاز الخ فهو قيد محذوف اه يحبري (قوله المطلقين) أي قوله
 ووجه بانه في النهاية والمعنى (قوله المطلقين التصرف) انت الورثة وكل الاولاد لفظا ومعنى جعله نعتا لباقي
 (قوله وان كانت الوصية صالح) ارجع الى المتن أي وتوقف على الاجازة وان كانت الخ (قوله الغير بذلك) عبارة
 المعنى لقوله له الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يعين الورثة واليهيق باسناد قال الذهبي صالح اه (قوله
 صالح) أي ليس بضعف ولم يرتق الا بخرجه الصحيح (قوله وبه) أي بذلك الخبر (قوله وصية الخ) عبارة المعنى
 فائدة من اجل في الوصية لوارث الخ (قوله اخذ) أي الوارث وقوله على اجازة أي من شبهة الورثة وقوله ولوله
 أي الموصي اه عش (قوله فاذا قبل وادى الخ) عبارة المعنى فاذا قبل لم ينفذها اليه اه (قوله لا ين) الا وفق

بان وصي الشخص فبقته
 هو أو سيد ولو عدا فهو
 قاتل باعتبار الاول (في
 الاظهر) لان ما قبل عقد
 فاشبهت الهبة لا الارث
 وغير ليس للقائل وصية
 ضعيف ساقط ولا تصح ان
 بقته الا بنحو ذلك ولا تصح
 لقاتل فلان بعد القتل
 لا قبله الا ان جاز قتل
 (ولو ارث) من ورثة متعددين
 (في الاظهر) ان اجاز باق
 الورثة المطلقين التصرف
 وقلنا لا يصح ان الجاز سم
 تنفذ لا ابتداء معصية وان
 كانت الوصية ببعض الثلث
 للغير بذلك واستاد صالح
 وبه يخص الخبر الا خلا
 وصية لوارث وجهه اخذ
 من غير توقف على اجازة ان
 وصي لفلان بالمال أي وهو
 ثلثه فاقول ان تبرع ولوله
 بضمها أو بالقبض كما
 هو ظاهر فاذا قبل وادى
 لا ين ما شرط عليه اخذ
 الوصية ولم يشك بقبضه
 الورثة الا بن فبالحصول
 ووجه بانه لم يحصل له من
 مال الميت شيء غير بعض
 يحتاج لاجازة بقية الورثة

(10)

نوابه والبطان) عطف على

الذائق لهم حيث لا احتمال برئهم وموتهم بل بعدموتهم الواقع وان لم يتقبله كما يعلم مما سرفين بأعمال أبيه فلما أحياه فخرم بعضهم بطلان
 القبول قبل العلم بكون الموت وان كان به بدشير صحيح ولو تراضى الرذعن القبول بعد الموت لم يرفع المصدق على خلاف المعتقد إلا في الامن حينه
 كذا قاله غير واحد وقضى ثمان الموصى له (16) يستحق الزوائد الحادثة بين الموت ولو قد قبضه بعد الاجازة تنفيذا لا تدعى بمصداق مري به

ان الملك هو الوصية والقبول
 تكون الرضا فاعلم الملك
 بذلك لاراد الله من أصله الا
 أن يقال هو ملك منصف
 جدا فلا يتقاضى ملك الزوائد
 كالفدية قبل القبض وهذا
 أقرب (والد بعين كونه
 وارثا بيوم الوارث) أي وقته
 دون القبول كما يعلم مما
 ما ذكر في محله فلو أوصى
 لأخيه لم يثبت له ان قبل
 موته فلو قبض لأخيه أو ولد
 ابن فأن قبضه فوصيته وارث
 (والوصية لكل وارث بقدر
 حصته) مشاعا كمنصف
 وثالث (لغير) لأنه يستحقه
 بغير وصية يظهر أنه لا
 نام بذلك لانه موكدا بمعنى
 للشرع لا خلاف في خلاف
 تعاطي الله فقد انفسد
 (وبعين هي قدر حصته)
 كان ترك ابنين وداروقنا
 قبضهما سواء فخص كلا
 بواحد (موصيته تنقسم إلى
 الاجازة في الاصح) لا اختلاف
 في الاغراض بالاحسان ولما
 جعلت يد بعين من ماله
 لزيد ولو دفع لغيره أمشي
 لم يجوز للموصي أن يعطى منه
 شالوقنا ثم لو فخره أمكا
 نص طالب الشاخي رضي
 أنه عتق الام حيث قال في
 قول الموصي ثلث مالي لفلان
 والمثلث بالانصف اه (قوله اذ لاحق) أي قوله ولو تراضى في النهاية (قوله حيث) أي في حياة
 الوصي (قوله وموتهم) أي قبله (قوله وان ظنه) أي اذا كرم من الرذلة الاجازة عيش قبله أي الموت (قوله
 فخره) أي ما ابتدأه من قوله غير صحيح (قوله بطلان القبول) أي قبول الموصى له أو قبض الوارث (قوله وان
 بان) أي وجود القبول بعده أي الموت (قوله رضى) أي رضى (قوله ولو تراضى في الرذ) أي رضى في الوارث عن القبول أي
 قبول الوارث الموصى له الوصية بعد ما يقضيها المقلم والا خلاف الا في فيما اذارد الموصى له بعد قبضه
 الوصية وقوله بعد الموت متعلق بالقبول (قوله رفع) أي الرذ (قوله على خلاف المعتدالا) أي أي في فصل
 المرض الخوف في شرح ولا يصح قبول ولاد في حياة الموصى قوله الامن حينه أي الرذ (قوله اذ مري به) أي
 ان الاجازة تنفيذا (قوله أن الملك الخ) هذا الكلام يفيد حصول الملك بالقبول وان الوقف نحو تعبير
 الرض بانهم لم يوقف على اجازة قبض الوارث ليس لاصل الملك بل لوصيته (قوله سم) (قوله بذلك) متعلق
 بالملك والاشارة إلى الوصية والقبول (قوله كالميت الخ) فيه أن الميت قبل القبض غير موكدا أساسا خلاف ما هنا
 على هذا التقدير اه سم (قوله وهذا أقرب) أي عدم ملك الموصى له لزم وانك (قوله دون القبول الخ)
 الانسب البعده دون الوصية (قوله في محله) أي القبول (قوله غلبه) أي الموصى (قوله قبل موته) لجرده
 التاكيد (قوله فوصيته لاجني) أي فصم بالاجازة ان خرج من الثلث وتوقف عليه ان لم يخرج منه اه
 عيش (قوله قبله) أي الموصى (قوله فوصيته وارث) أي فتوقف على الاجازة طلقا (قول المتن لكل وارث)
 خرج به ولو أوصى لبعضهم بغير حصته كان أوصى لاجد في الثلث بثلث ماله فانما تصم وتوقف على
 الاجازة فان اجازها اخذها وقسم الباقي بينهم بالسوية مفي وسم (قول المتن بعين الخ) أي ولكل وارث
 بعين الخ فخرج بعض الوارث لكن حكمه كالكل بالاولى اه سم قال المتن والدين كالميت فيما ذكر
 كالميت بعض المتأخرين اه (قول المتن وتقتصر على الاجازة) سواء كانت الامانة مثلية أم لا اه نهاية
 قال عيش عبارة الازادي وانما يظهر الافتقار إلى الاجازة اذا كانت العين من ذوات القيمة أما الثبات كالثبات
 أصح حيلة أوصى بصاعينها لثبوتها بصاعينها لا بسلول وارثه سواءها فتمتص ونظره انه لا يقتصر على الاجازة
 اذا كانت الأصح مختلفة فتمتصه النوع وقسمها ثم أوصى أو كانت غير مختلفة ولكنها مقيدة الصفة اه وهو
 مخالف لكلام الشارع الا ان يحمل قوله مثلية على ما اختلفت مقتضاها بحيث تختلف الاغراض فيها اه
 (قوله لا اختلاف في الاغراض) أي قوله حيث قال في النهاية (قوله واذا أصحت) ببيع عين الخ) أي وبعين على
 الوارث ذلك حيث قبض زيد الشرا لا احتمال ان يتعلق بالوصية له فرض الموصى كالفقه أو بعده من
 الشبهة اه عيش (قوله في قول الموصي) أي في بيان حكمه (قوله لفلان) أي مفوض أمره (قوله انه
 لا بأخذ الخ) بمقول قال (قوله لانه) أي الفلان الموصى (قوله ثم استفاد الخ) عطف على آثاره (قوله وهذا
 الهام في روجه) (قوله اذ مري به) هذا الكلام يفيد حصول الملك بالقبول وان الوقف نحو تعبير الرض
 بانها موقوفة على اجازة قبض الوارث ليس لاصل الملك بل لوصيته (قوله سم) (قوله كالميت) فيه أن الميت قبل
 القبض غير موكدا أساسا خلاف ما هنا على هذا التقدير (قوله في المتن لكل وارث) يخرج به البعض كالميت
 له ثلاثة سنن فأوصى لواحد منهم بعين بثلث ماله فصم الوصية لكن توقف على اجازة الباقي فان اجازها
 قامهم في الثلث الباقيين كالميت ظاهر (قوله في المتن بعين) أي لكل وارث بعين هي قدر حصته فخرج

يعنه حيث وراه تعالى أي وأحيث وراه الله لا تحفة لنفسه مشيلا لخص من موارثه بالقبض لانه انما يجوز له ما كان
 يجوز للميت بل يفرق في القرب التي ينتفع بها الميت وليس له جسمه عند ولا اوقافه لغيره بل يوقف منه في يد شريكه ان يضر جمعا من ثم امر
 وقره آثاره بآلوهي ثم اخذها من جوارحه والاشد تعضا وقدر اولي له من خواصه أراد ما اخذها من الرضا يستقيم الترتيب وانما اخذ
 الواقف الفقير بما وقفه على الفقر اعلان الملك ثم قبله في نظر الامن وجدي الشرط وهنا

الحق ليقبالتوا وتلافت فل يضا وارثه وقف فاعلمه رضى الله عنه عدم اعطائه الوارث إذ ذكر أن بقية الوارث وضوا باعطاء الوارث الفقير
 جاز وهو يحمل لأن الوصية له إذا نفذت رضاهم مع التصريح به فأولى إذ انفصل ضمنا لئلا يقع دخوله فيها بالكلية إنا بآية أنه لا وصية
 له عادة فلا تصور إلا ما لا يتخذ بخلاف ما إذا نص عليه وهذا هو الوجه العمومي به وهو ما هنا كونه قابلا للنقل بالانتخاب فلا يصح نحو
 تود وحدك لغير من هو عليه لا بحق تابع للملك كليا وشقعة لغير من هو عليه (١٧) لا يسلطه التناخير لغير ناجل التي ذكره

الحق) الانسحاب لقله والحق هنا (قوله لبقية قال وتناقل) فيه تامل (قوله ان بقية قال) خبر قوله وقبته الخ
 (قوله فأولى الخ) فيه تامل (قوله والعمومي به) الخ قوله وظهر في الآية أنه والمغنى الاقوله فخصم الى الحق (قوله
 لغير من هو الخ) وتصح به ان هو عليه والصورة في المرض نهاية ومغنى (قوله لا يسلطه الخ) أي ما لا
 يسلطه التناخير فلا تصور الوصية بالان اشتغال الوصية بغوث الشفعة فلم يبق شي بوصية اه عش (قوله
 قصص الخ) هذا التفريع فيه نظر (قوله والبال الخ) أي والصوف على ظاهر الغنم كما ذكر به البغوي وقال
 ويبرز على العادة اه مغنى (قوله وبكل مجهول) أي يرجع في تفسيره الوارث ان لم يبينه ما هو اه عش
 عبارة المغنى وتصح الوصية بالمجهول كالحال الموجود في البطن متفرعا عن أمه أو معها وعن من عبيده اه (قوله
 ومجهول الخ) كالمطير الطائر والعدلا بق اه مغنى (قوله في الوصية بالبال الخ) وكذا في الوصية بالصوف
 اه مغنى (قوله لا انفصل) أي البين (قوله وضمن) بيانه المفعول (قوله والا) أي بان انفصل بجماعة نحو الحرفي
 مثلا (قوله لوصية الوصية) أي قول الملتز وكذا في الآية وكذا في المغنى الاقوله ويكن الى وادا وقوله وتغيرهم
 الى المتن (قوله لاهل الشجرة) أي قول اثنين منهم فليظهر اه عش (قوله ولو انفصل الخ) أي ميتا مغنى
 وس (قوله فيصاخر به) وهو عرقبة أمه اه عش (قوله بخلاف حل البهية) أي اذا انفصل ميتا
 اذا انفصل حياتها بالجنابة واستمر ميتا لمال الى أن مات فليبين ان بعض فليتا تامل اه سم (قوله ما تنقص
 الخ) أي يده (قوله بشي منه) أي من بدل ما تنقص الخ فتكون للوارث اه مغنى (قوله ويغيره) كحل المرتبة
 من من حيث أصل بعد الوصية أحد أصوله اه عش (قوله يعلم) أي الى الزواج اه مغنى (قوله حالته
 ذكاتها) في التقديسه نظر لما ساق من جهة الوصية الاختصاص فله لم يصح تغيره بالملك في قوله ملك الخ
 أو يصرق بين ماله وأما ساقه اه سبغ راعيل الظاهر الاول وعدم الفرق (قوله ويده الخ) أي وصية
 مغنى وعش (قوله ومطلقة) ويحمل الاطلاق على التاخير وضرب مغنى وعش (قوله ولو تغير الوصية
 له الخ) عبارة المغنى وتصح بالعين دون المنفعة بالعين ولو احدث المنفعة لا سر اه (قوله ويكن) من الانفال
 وقوله صاحب الخ مفعوله وقوله تحصلها فادله عبارة المغنى وانما صحت في العين وحدها لشخص مع عدم
 المنفعة فله لا مكان مبرور المنفعة بالعين وادوا بخود ذلك اه (قوله والا) أي وان لم يقله (قوله لكن
 الذي في الروضة هنا صحتها الخ) اعتمدته النهاية والمغنى كما مر (قوله وان لم يقل ذلك) أي ان ملكته (قوله أو
 شرعا) الى قوله بخلاف يمكن ان يجعل من صو ومالومات مورثه مدونا فيصع ايصا ويجاور ثمنه معناه
 مرهون شرعا عين مورثه اه سم (قوله بطلت) وظاهر ان محل ذلك اذا كان الدين مستقرا لقبهنا اه

بعض الورثة لكن حكمه كالسلك الاول (قوله ولو انفصل حل الآمية) أي ميتا (قوله بخلاف حل البهية)
 أي اذا انفصل حياتها بالجنابة واستمر ميتا لمال الى أن مات فليبين ان بعض فليتا تامل اه (قوله في
 فتاوى السبوطي ماله مسألة أو صرى حل بمساعدة ثمانية تعالى لا تمنع الاولاد له وارث مستغرق ثم توفي
 وقبل الموصي له وعلم الوارث بالوصية ثم ان الوارث المذكور وطى الامة اذ كرهه فأولادها وانفصل يكون الوارث
 رقيقا أو ينفقد سر او اذا انفقد سر ياتيه القيد ولا الجواب هذه المسئلة لم أرها بنقله لكن مقتضى ما ذكره
 الاصحاب في صور تغايرها ان الولد ينفقد سر وان عليه قيمته للعمومي له (قوله وشرا) يمكن أن
 يكون من صو ومالومات مورثه مدونا فيصع ايصا ويجاور ثمنه معناه مرهون شرعا عين مورثه (قوله

(٣) - (شرواف ابن قاسم) - (سابع) ببطناجنين أحتد كآنها وعلم وجوده عند الوصية ملكا لموصي له كما هو ظاهر
 (والمنازع) المباق وحدها مذبذوم فلو قلوا لغير الموصي له بالعين لانها أموال تقابل بالعرض لا عيناتو يكن صاحب العين المسلوية
 المنفعة تحصلها اذا دار ذو المنفعة تنقلت لغيره (وكذا) تصح الوصية بجملة الوارثين فان كان ملكته ثم ملكه والا فلا كما
 اعتمدته جميع متأخرون وحكى الرافعي الاتفاق عليه في موضع لكن الذي في الروضة هنا صحتها لم يقل ذلك ويجزوهون جهلا وشرعا لم يبع

في الذين يعلتوا والافلاذ القياس محضة (١٨) قبول الموصى به بعد الموت وقبل فلان الرهن نظيره ما مر من محضة قبل علمه بالموت اعتبارا بما

سيدعمر (قوله القياس محضة الخ) القياس انه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعلق المانع من الملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم محضة بيع المهر من غير ان الرهن ولا يمكن المصير اليه فانه سم ثم ذكر كلاما حاصله الميل الى انه اذا انقطع التعلق بعد القبول تبين حصول الملك من حين الانقطاع لان من حين الموت (قوله نظيره ما مر الخ) كونه نظيره وتعليله باعتبار ما سبق في نفس الامر في نظر لوجوه التعلق بالعين في نفس الامر عند انقبول هاتلا لان في هذا التعلق انما وثر اذا وجد البيع فان لم يوجد تبين انه لا أثر له فلنا لم فيه اه سم (قوله بطلان) اي الوصية بالمهر من وقوله بموت الراهن اي قبل فلان الرهن وقوله وان اقلنا الخ اي بعد الموت (قوله ثمة) اي قول المتن ونحو في النهاية لا قوله ثم رأيت الى واذا استحق وقوله وليست محضة سيد الى بخلاف وقوله قيل اني و يؤخذ (قوله لان الحل لكون الخ) دفعه بما قيل ان الحل اعم من الثمرة فلا يصح تشبيه الصهير بعد لان شرط التثنية بعد العطف بأو وقوعها بين ضد من حاصل الجواب انه اذا أر بد الحل الحيوان كان ما ينال الثمرة فتعين التثنية وكتب عليه سم على حج اعتمادا من هشام وجوب المطابقة بعد أو التي لتتويع وقد يدعي هنا انه اه عش (قوله فاندفع الاعتراض الخ) عبارة المغني تشبيه الصهير بعد العطف بأو مذهب كوفي في مال البصري فيقرده فكان الاحسن للمصنف ان يقول سجدت اه (قوله فيها) أي الوصية (قوله رفقاً بالناس) وتوسعة فتصع بالمردوم كاتصع بالمحول اه مغني (قوله ولاحق له الخ) أي للموصي به عبارة المغني واذا قلنا بالصحة في الحل قوله هل من ستة أشهر لم يكن موصى به لانه كان موجودا وانما الوصي بما سجدت أو لا كفرن أر بيع سنين كان موصى به أو بينهما وهي ذات خروج محضة والافلا اه (قوله مطلقا) أي فراشا كانت أم لا اه عش (قوله أولادون أكثر الخ) أي لاربعة سنين فاقبل اه نهاية (قوله قال الخ) أي اثنتان منهم فيما يظهر اه عش (قوله عند الوصية) قضيت عدم دخول الحادث بعدها وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندها اه سم ونحو عش على القضية المذكورة فتبانه أي فاذ مات الموصي وقبل الوصية استحق الحل والصوف السذين كما موجودين بخلاف الحادثين بعد الوصية وقبل الموت فانما الموت اه (قوله وبشعر ما يدخل الخ) عطف على قوله بداية نحو حل الخ اه سم (قوله ويجب بشعر ما) أي بخلاف الثمرة التي برؤ وقت الوصية والحادث بعدها قبل موت الموصي فانما الوارث اه عش (قوله بقاؤ) عبارة النهاية ابتداء من الافعال وهي أحسن (قوله ونظير الخ) مبتدأ خبره قوله مال أو وصي الخ (قوله اعتبار الوصية) اي وقتها (قوله وهي) أي الوصية مبتدأ وقوله بما جعله أي كل من الدابة والشجر فتعلق به وقوله لكل جعل أي شامل له خبره عبارة المغني واذا وصي بما يحدث هذا العلم أو كل عام عمل به وان اطلق فقال أو صيت بما يحدث فهل يتم كل سنة أو يخص بالسنة الأولى قال ابن الرفعة الظاهر العموم وكش عليه السبكي وهو ظاهر اه (قوله على الاوجه) عبارة النهاية كما استظهر ما بين الرفعة وكش السبكي اه (قوله آخر الخ) متعلق بقوله ساذكره (قوله واذا استحق الثمرة) أي بانوارت وقبل وقوله واحد منهما أي من الوارث والموصى به (تول المتن و باحد عبديه) وتصح بعموم

والقياس محضة قبول الموصى به الخ) القياس انه لا يتصل الملك بهذا القبول لقيام التعلق المانع منه التعلق ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم محضة بيع المهر من غير ان الرهن ولا يمكن المصير اليه سم ثم ذكر كلاما حاصله الميل الى انه اذا انقطع التعلق بعد القبول تبين حصول الملك من حين الانقطاع لان من حين الموت (قوله نظيره ما مر الخ) كونه نظيره وتعليله باعتبار ما سبق في نفس الامر في نظر لوجوه التعلق بالعين في نفس الامر عند انقبول هاتلا لان في هذا التعلق انما وثر اذا وجد البيع فان لم يوجد تبين انه لا أثر له فلنا لم فيه اه سم (قوله بطلان) اي الوصية بالمهر من وقوله بموت الراهن اي قبل فلان الرهن وقوله وان اقلنا الخ اي بعد الموت (قوله ثمة) اي قول المتن ونحو في النهاية لا قوله ثم رأيت الى واذا استحق وقوله وليست محضة سيد الى بخلاف وقوله قيل اني و يؤخذ (قوله لان الحل لكون الخ) دفعه بما قيل ان الحل اعم من الثمرة فلا يصح تشبيه الصهير بعد لان شرط التثنية بعد العطف بأو وقوعها بين ضد من حاصل الجواب انه اذا أر بد الحل الحيوان كان ما ينال الثمرة فتعين التثنية وكتب عليه سم على حج اعتمادا من هشام وجوب المطابقة بعد أو التي لتتويع وقد يدعي هنا انه اه عش (قوله فاندفع الاعتراض الخ) عبارة المغني تشبيه الصهير بعد العطف بأو مذهب كوفي في مال البصري فيقرده فكان الاحسن للمصنف ان يقول سجدت اه (قوله فيها) أي الوصية (قوله رفقاً بالناس) وتوسعة فتصع بالمردوم كاتصع بالمحول اه مغني (قوله ولاحق له الخ) أي للموصي به عبارة المغني واذا قلنا بالصحة في الحل قوله هل من ستة أشهر لم يكن موصى به لانه كان موجودا وانما الوصي بما سجدت أو لا كفرن أر بيع سنين كان موصى به أو بينهما وهي ذات خروج محضة والافلا اه (قوله مطلقا) أي فراشا كانت أم لا اه عش (قوله أولادون أكثر الخ) أي لاربعة سنين فاقبل اه نهاية (قوله قال الخ) أي اثنتان منهم فيما يظهر اه عش (قوله عند الوصية) قضيت عدم دخول الحادث بعدها وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندها اه سم ونحو عش على القضية المذكورة فتبانه أي فاذ مات الموصي وقبل الوصية استحق الحل والصوف السذين كما موجودين بخلاف الحادثين بعد الوصية وقبل الموت فانما الموت اه (قوله وبشعر ما يدخل الخ) عطف على قوله بداية نحو حل الخ اه سم (قوله ويجب بشعر ما) أي بخلاف الثمرة التي برؤ وقت الوصية والحادث بعدها قبل موت الموصي فانما الوارث اه عش (قوله بقاؤ) عبارة النهاية ابتداء من الافعال وهي أحسن (قوله ونظير الخ) مبتدأ خبره قوله مال أو وصي الخ (قوله اعتبار الوصية) اي وقتها (قوله وهي) أي الوصية مبتدأ وقوله بما جعله أي كل من الدابة والشجر فتعلق به وقوله لكل جعل أي شامل له خبره عبارة المغني واذا وصي بما يحدث هذا العلم أو كل عام عمل به وان اطلق فقال أو صيت بما يحدث فهل يتم كل سنة أو يخص بالسنة الأولى قال ابن الرفعة الظاهر العموم وكش عليه السبكي وهو ظاهر اه (قوله على الاوجه) عبارة النهاية كما استظهر ما بين الرفعة وكش السبكي اه (قوله آخر الخ) متعلق بقوله ساذكره (قوله واذا استحق الثمرة) أي بانوارت وقبل وقوله واحد منهما أي من الوارث والموصى به (تول المتن و باحد عبديه) وتصح بعموم

في نفس الامر وقتا غير واحد بطلان ما عتبرت الزاين وان انفك الرهن ليس في محضه و (بشرة و جعل سيدتان) ثم نال ان الجسل لكون المراد به الحيوان ضد الثمرة فاندفع الاعتراض عليه بان الأولى سجدت (في الاصح) لاحتلال الوجه من الغر وقيل رفقاً بالناس ولاحق له في الوجه فتعدها بان والله الا كسدت لكون ستة أشهر منها مطلقا أو لدون أكثر من أربع سنين وليست فراشا والهيمنة لزم من قال انظر اياه وجود صدها ويدخل خلافا لما في التسريب في الوصية بداية فتصو حل ووصف ولين موجود عند الوصية وبشعر ما دخل في بيها من غير المتأثر مثل عند الوصية ويجب بشعر ما الى الجدا ذو نظيره اعتبار الوصية هنا مال أو ولا دفان فانه انما يتناول المتغص ل عند الوصية لا المتغص بعد بخلاف الوقف لانه زاد للردام كما مر وهي بما جعله ولا يسه لكل جعل على الوجه لان ما للعموم ثم رأيت ما ساذكره عن الركني وفيه ما خرجت الوصية بالمانع وهو مرج فيما رجسته واذا استحق الثمرة فاحتاجت هي أو أصلها السبق لم يلزم واحدا منهما كما يحار و يظهر ان ياتي هنا ما مر آخره من عابحة (و باحد عبديه) مثلا

وبعثة الوارث لا يمكن العمل الجملة فالإمام أولى وأعمال تصح لاحد الرجلين لانه يعمل في الموصى به لكونه ناهيا عما لا يحتمل في الموصى له زمن
ثم صحت بعمل سيدت للجلل سيدت (ونجاسة تحمل الانتفاع بها) لثبوت الاختصاص (١٩) فهاذا انتقاهما بالارض والعبه لا يجازيهم

الانتفاع ينكر غير محترمة

وشتر زورق وعمو كلب وقور

وكلب نحو صيدان لا يبعد

مشلا بناء على الاصغر من

جروسة اقتناؤه لانه ينافي

مقصود الوصية بخلاف

ما يحل (ككاتب معلم)

وجرو قابل التعليم لحمل

اقتناهما ككاتب عرس

الدور قبل ولا يسي معانا

لانه يدفع بطبعه سوي نظر

والشاهدة ترد مؤرخ

من حل اقتناء قابل التعليم

حسب الاقتناء لمن يريد تعلم

الصبي وهو قابل لذلك

(وزيل) ولو من مخطا على

الوجه لتسبب الارض

والوقود ويستعمل مغلفة

لاطعام الجوارح (وخر

بمحرمة) وهي ما عرفت

بقصد الخلق ولا بقصد شئ

و يتبعه انه لو غير قصد قبل

تخصمها تغير الحكم اليه

وانما لا تدفع للموصى به بل

لثقت الان عرفت داءاته

وأم من شر به لهو ويحت أن

الزفة فبما أن يس من عودها

خلا لا يصنع آدمي أي

يعين حرما ماسا كها فلا

تصح الوصية بها ولو زرع بانه

قد يستعملها في اغراض

آخر كاطفائه نار وبرد بان

البأس من تظلمها صبرها

كثير المحترمة وهي لا يجوز

امسا كها تلك الاغراض

السكينة وان لم تكن مستقرة بالكتاب وان لم يقل ان يخرج نفسه له معنى (قوله) يعني الى قوله قبل في

المنفى (قوله) ويعينه لوارث) فظاهر الوجوب كالموصى به الى وص والارث لا يمنع من جهة ما عرفت من ما لا يعين

للمهم منهما واما جعل الوارث اه وبجاءه عن واد قوله ويعينه الى ذلك باختياره ولو كان المعين

أدو من الباقي لانه يجبر على تعيين واحد بعينه وهل الى جرح عمامة بعينه أم لا فانه نظير والاخر الثاني

لانه بعينه له تعاقبه بالاختصاص الموصى له و يؤيد ما ساقى في الفصل الا في بعد قول المصنف في قول عطية

الح من قوله ولا رجوع المعبر قبل القبض اه (قوله) لكونه ناهيا) أي للموصى به اه عن (قوله) والهيبة) أي

صوره لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه (رشد) (قوله) كالمعلم) فحينئذ بان تعلقه بمحل

تقديمها باذالم يقتل فاما رجوع اه عن (قوله) ان لا يصدر الخ) خلافا لانه ينافي والمنفى كاتبا عبارة سم

اعتدضا الشهاب الرمي صحة الوصية بكتب يقتني وان لم يحل للموصى به اقتناؤه بان الاحتجاج اليه لنحو حراسة

لانه قد قيل اه اقتناؤه عند الموت بان يحدث الاحتياج حينئذ وان لم يحل حينئذ فحينئذ لم يحل له حينئذ اه

(قوله) من حرمة اقتناؤه) أي كالمصطفى وقوله اه أي ان لا يصدر مثلا (قوله) لا الخ) تعليل لقوله لا با

بحرم الخ (قوله) بخلاف الخ) دخول في المنزل وحال من فاعل ينافي (قول المتن) ككاتب معلم) قبل كلامه فلو لم

يكن الموصى له صاحب زرع ولا مشاة ونحوهما وهو كذلك فتعز الوصية بها كما اعتدوا للورث رحمة تعالى

لتسكينه من قبل يدان اه اقتناؤه اه نهاية وفي المنفى مثله (قوله) ولا يسي) أي كالمعلم عرس الدور (قوله)

والشاهدة ترد) هل نامل اه سيعبر (قوله) لمن يريد تعلم الصبي) أي أو يريد امرأه مشا اه عن

(قوله) تعلم الصبي) أي الاصطلاح بالكسب (قوله) ومدة) كطعام على كالمعلم (قوله) بقصد الخ) يخرج

لما عرفت بقصد أن يستعمل صبرا أو بساملا وظاهر أنه لا يمتنع منة فلو عبر كغيره بتعالا في إحدى

عبارة المختار ونحو ما عرفت لا بقصد الخ لكان أول وثاقه أعلم اه سيعبر (قوله) أولا بقصد شئ) أي أو

كان العامر لها ذميا ولو بقصد الخ به اه عن (قوله) قبل تخمها) أي أو بعده سم وعن (قوله) وانها

لا تدفع الخ) قد يقال لو لم أن يجب تزعم المبرمة من صاحبها إذا كان غير ثقة وهو محل نامل الآن بشرط اه

سيعبر ولعل وجهه انه يقتضي الدوام لا يقتضي الاندفاع (قوله) فلا تصح الخ) نالقه النهاية والمنفى واعتدا

النزاع الا في (قوله) ورد) أي النزاع المذكور (قوله) وهي) أي الخمر الغير المحترمة (قوله) مطلقا) أي لذلك

الاغراض أو غيرها (قوله) اعطى ما يناسبه) هو أحد وجهين ثانيهما أنه يقتصر الوارث وهو أو جهما شرح مر

اه سم عبارة النهاية هنا بخيرة الوارث وان لم يتحقق واحد منها أو كان ما أعطاه لا يناسبه اه وفي المنفى

على يدانه (قوله) وكاتب نحو صيد الخ) فرع اعتمد ضيفا الشهاب الرمي صحة الوصية بكتب يقتني وان لم يحل

للموصى به اقتناؤه بان الاحتياج اليه لنحو حراسة اه قد قيل اه اقتناؤه عند الموت ان يحدث الاحتياج اليه

حينئذ وان لم يحل حينئذ فحينئذ لم يحل له اه وقاسم جواز اعطاه غير المناسب في المثلثة لا تسبب خلافا

لقول الشارح الا في ما يناسبه (قوله) ويؤخر من حل الخ) فيماتر والفرق يمكن (قوله) ولو لم يغفل

شامل لم يتناول في رواكيب المقور وتقدم لهما ما عرفت بالاصح الوصية بها (قوله) قبل تخمها) بقية أو

بعده (قوله) ولو زرع) اعتمد مر (قوله) ود الخ) قد يجاب بالفرق بان غير المحترمة انما حرم امسا كها

لفساد القصد أولا (قوله) وهي لا يجوز امسا كها لتلك الاغراض) قد يقال بل ينبغي جواز امسا كها لتلك

الاغراض بناء على ما يقب من اعتبار تقدير القصد بعد التعمير لان امسا كها لها صلة بتغير القصد بعد التعمير

بناء على ان عصرها بقية قصد الخلية من الاغراض المباحة كاطفائه النار وكعصرها بقصد الخلية جعلها

محترمة وهو الذي يظهر فليتأمل (قوله) اعطى ما يناسبه) هو أحد وجهين ثانيهما أنه يقتصر الوارث وهو

بل يجب اراقة تافه وامطلقا ولو أوصى الشخص بكتب من كذا به (المنتقم) ثم اثم بانه كلاب (اعطى) الموصى به (أحدها) بخيرة الوارث ان

احتاج الصمد واخر استعانة باحتياج لاحدهما فقط اعطى ما يناسبه بخلاف اذا لم يحتمل لواحد منهما من بطلان الوصية (تنبيه) *

فقسمة ثوبهم بخيرة الوارث هنا في مسائل نافي

تولهم فيها رثا فصاروا رثا في ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا يصرف فليس مع كانه فيما اندثره والظاهر في النقص الوفاة لكان قلتم لم يصرف الوصي اذ الوالي يورث في التعيين بالاحوط الوارث فليس قول بل لم يعد الا ان يكون الوارثا انه قد غلب في تعيين الاضا فبصرف المالك (٢٠) وهو بعيد فان عدل التوحيد في عين ذلك (فان لم يكن له) عند الموت اذ العربية (كلب)

ما رواهنا (قوله ولو تولم الخ) عطف على قوله الخ وقوله وبعبه الوارث مقوله وقوله انه لا يدخل الخ خبر
فصلنا (قوله في المانص) أي الوارث الناقص بخبر (قوله الوارث) أي التعيين (قوله ان يكون الخ)
أي الاصل (قوله عند الموت) أي قوله وتقدر ان لا مال في المغي والى الفصل في النهاية الا قوله بخلافه في
المن (قوله اذ العربية) مبتدأ وخبر وعلة لا تقيد بعند الموت (قوله لتعذر شراره) فبعبه لانه ينبغي أن
يجوز بذل المال في مقابلة التزول عن الاختصاص فلهما صحت الوصية اذا قل من مالى لا مكان تحصيله بالمال
بهذا الموضع بقى وعش (ثم انه انما له) أي صورة والا فلا يصح يجعله تصع هبتموحيث يقال في الشرارة
ممثل ذلك لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشدي (قوله وبه فارق عبد الخ) أي فانه
يشترطه ويكمل الوارث انما به عش قول للمزكولاب أو تحاشه تحو وان كثر اه مغي قول
لتن أو بعضها فيهم الاول من قوله ما أي كما (قوله في الكلاب جميعا) أي الموصي به من السك
أو البعض اه رشدي ولو قال الشارع في تلك الكلاب كفي المغي لكان أرفع (قوله وتقدر ان لا مال
الخ) عبارة لمحق المولى والثاني لا تنفذ الا في تلكه الا ان السك من جنس حتى تقم المولى الثالث تقوم بتقدير
المالك فيها وتقم الى المال وتنفذ الوصية في تلكه جميع أي قد مر من الكلاب اه فاما ما حكي فظهر
للساق قول الشارع حتى تنفذ في تلكه فقط اه سدعي أي فاما تناسب سقوطه أو ان له فيه كافي المغي أو
تأخير عن قوله حتى تنفذ الخ مع زيادة حتى تنفذ في تلكه جميع الخ (قوله وتقدر الخ) اشارة الى رد المقابل
فانه قال ان الكلاب ليس من جنس المال فيقدر ان لا مال له اه كردي (قوله ولو أوصى) الى الفصل في المغي
الا انه أوصى بغير الوارث (قوله بله) أي المال (قوله تنفذ) أي الوصية في الكلاب (قوله الا في تلكه) لان
ما يات به الورث من الثلث هو حظه بسبب الثلث الذي نفذ في الوصية فلا يجوز ان يحسب له مرة أخرى
في وصية غير المولى مغي شرح الروض (قوله الا كلاب) أي وأوصى بها كلها تنفذ في تلكه فقط أو كلب فقط
وأوصى به نفذ في تلكه أو أوصى بثلثين منها تنفذ في واحد وثلث مغي شرح الروض (قوله وينظر فيه)
أي فيما اذا لم يكن الموصي الا كلاب وأوصى بها كلها (قوله الى عددها) أي لا يثبتها الا بقية لها ويرجع في
التعيين للوارث عش مغي (قوله بخلافه اذا اختلف الخ) عبارة المغي والروض مع شرحه لو كان له
أجناس ككلاب وخمر محترمة وصحة وصية وأوصى بواحد منها اعتبر الثلث بقرض القيت لا بالعدد ولا بالمنفعة
الا تناسب بين الرزق والمنفعة اه (قول المتن طبل لهو) كالكوبه في الوسط واسع الطرفين اه
مغي (قوله كطبل الباز) هو لقب يلقب به اسم عبد القادر الجيلي والمراد بطبل الباز طبل الفقراء اياه
وله انما أضاف المنة الى أول من أنشأه وقيل سمى بذلك لانه يجمع البازي المرقع على السيد كجمع الفقراء
على الذكر اه بحيري (قوله كطبل الباز) قد يقال الباز الموجود لا كمن الكوبة اه سم (قوله أو
صلح الخ) مقابل قوله لا يصلح لباح وقد يقال يعني عنه قول المصنف لا أني الا أن يصلح الخ (قوله أو بعدد)
عطف على قول المصنف بطبل (قوله لا يصرف مطلقه الخ) أي ان العود لا يتبدل منه الا ذلك اقول المتن لان
يصلح الخ عمله عند الاطلاق فان قال الموصي أردت به الانتفاع على الوجه الذي عمل له لم يصح كجزءه الوافي
واستغله الرزق مغي ونهاية (قوله اسم الطبل) أي طبل الخلد اه حلي (قوله والفت الخ) بحث

أرجعهم شرح مر (قوله لتعذر شراره) فبعبه لانه ينبغي أن يجوز بذل المال في مقابلة التزول عن
الاختصاص فلهما صحت الوصية اذا قل من مالى لا مكان تحصيله بالمال به ذا الطريق (قوله كطبل الباز) قد
يقال الباز او جد الا أن من الكوبة (قوله أو صلح) مقابله لا يصلح لباح (قوله وان كان رضاه الخ) بحث
الوارث أو ومن عباده له عود لهو لا يصلح اباح وعودناه أو أطلق بطلان لا يصرف مطلقا لعمد وهو الطبل يشع
على السك اطلاقا وحدا ولو أوصى بطبل لهو وهو الكوبة لا تنفذ الشهادة (لغت) الوصية له معصية (لا أن يصلح حرب أو حج)
أو منفعة أخرى بمسح تولى مع تغير لكن ان بقى معها اسم الطبل والافت وان كان رضاه من نقد أو جوه

(فصل) في الوصية لغير

الوارث وحكم التبرعات في المرض *(ينبغي)* لمن وروثته أغنياء أو فقراء أن لا يوصي

بأكثر من ثلث ماله بل

الاحسن أن ينقص منه

شيئا لأنه صلى الله عليه وسلم

استصكره فقال الثلث

وثلث كثير ومن ثم صرح

بجمع بركاهة الزيادة عليه

والمصرح آخر من يحرمها

فهو ضعيف أو قاصد بذلك

حرام وروثته كالمجمل

فمنه في شرح قولاني

الوقف كدمارة الكائن

قبط أو أيضا فهو لا حرام

منه أصلا ما للثالث فلان

الشارع وسماه في ثلثه

ليتناول ما فرط منه فمف

يؤثر قصده به ذلك وأما

الزائد عليه فهو أيضا ينفذ

إن أجاز ودفع أجازهم

ينسب إليه حرام فهو لا

يؤثر قصده وتجرى به عند

الفضولي لا يشهد للقائين

بالقرع هنا خلافا لمن زعمه

لأنه تأس به عند قاسد ولا

كذلك هنا لأن المال له فصح

التصرف فيه ألا ترى أنه

يرأسه لكنه غير لازم لجواز

إبطاله ولو روثته ومن ثم

كان الأصح أن جازته تنفيذ

لا ابتداء عطية (فان زاد)

على الثلث (ورد الوارث)

الخاص المعلق التصرف

الزائد (طلت الوصية في)

الزائد) أجازا عنه حصه

فان كان عابدا لم ابتداء

من غير ودلان الحقيق

للمسلمين فلا يجزئ وإن أجاز وهو معلق التصرف واللام تنصع لاجزائه ولارده

بعضهم أن يحمل البطلان إذا وصي به لا وصي به لجهة عامة كالساكن أو لص مسجد وكان رضائه مالا يظهر الجزم بالصحة ويكون المقصود رضاه وما فيمن المبالغة شرح مر اه سم وجزم بالصحة حينئذ الحلي

(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله في الوصية) إلى قوله وأيضاً التباين

(قوله وحكم التبرعات الخ) أي وما يلحق بذلك كل وصية تعاضد حرم ثلث ماله اه ع (قول المتن ينبغي)

أي يطلب منه على سبيل الندب اه معنى (قوله بل الاحسن أن ينقص الخ) إعلان الوصية الثلث خلاف

الأولى اه ع (قوله عابداً) أي ويسن أن ينقص عن الثلث شيئاً غير ما سن خلافاً من واجب ذلك

ولا يستلزم الثالث في الجرم سواء كانت الورثة أغنياء أم لا وإن قال المصنف في شرح مسلم أنهم إذا كانوا أغنياء

لا يستحب النقص والاخصاف اه (قوله فقال الثلث) قال النووي في شرح مسلم يجوز نصب الثلث على الأقران

أو تقديرهما ورفع عمله فانه لا أي يكفل الثلث أو يستدحق خبر أو خبر مخدوف اه أي الثلث كائناً

أو كائناً للثالث اه ع (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل ابتعاذ كروثته (قوله صرح جمع الخ) معتد

وقوله بركاهة الزيادة أي وقت الوصية كما يظهر إذا تعلم حال المال وقت الموت اه ع (قوله وتطل

الوصية صرح كراهتها لأنها وقت ناعة الوصية الأصل المطلوبة يتغير في التابع لا يتغير في غيره ومظاهر

أنه لا يتأني النظر لحال الموت بالنسبة لكرهاتها والكرهات غلب على عند الوصية كقوله أو صيت ثلاثة

أرباع مالي وكذا جماعته والله ما تسان نعم إن غلب على غلبه حصول مال آخر بحيث يصير المائة ثلثاً أو أقل

فينبغي عدم الكراهة اه (قوله وإن قصد بذلك) أي بالثالث والرائد عليه كذا يفيد قوله إلا إذا مال الثلث

الموجود في الأول لا اقتصاري على الزائد على الثلث كما فعله غير لان قول الحرمة مع قصد الحرمان ماسبق في كلامه

(قوله فهو) أي الحرمان (قوله ولا كذلك) نعم ما تقدم في الشارح غير من عند الوصية عند الوصية

لأن المال الخ لا يخفى مالي تقريبه (قوله لو رآه) أي من زاد تبرعاً مخيراً في المرض المتوفى على الثلث من ذلك

المرض وقوله نفذ أي بان نفوذ تصرفي الشكل كائناً في فصل المرض المخوف (قوله لكنا الخ) استدراك على

صحة التصرف (قوله لجواز إبطاله) أي التصرف وقوله له الخ أي للموصي متعلق بالجواز (قوله ومن ثم الخ)

من أجل صحة ذلك التصرف (قوله إن أجاز) أي الوارث (قول المتن ورد الوارث الخ) أي الحامل ولو زاد

بشرطه وإلا وإن كان وارثاً خاصاً آخر فمطل في ما يخصه من الزائد فقط اه سم (قوله الخالص) أي قول

المتن وفي قول في المتن الأول به شاهدي المتن والي قول المتن ويستر من الثلث في النهاية (قوله فان كان عاماً

طلت) أي في الزائد اه ع (قول المتن وإن أجاز) أي الوارث الخالص إن كان سائر وإن لم يكن سائراً

فباطلة في قدر ما يخص الآخر كان يثبت المال وموقوفه إن كان غيره اه سم (قول المتن وإن أجاز)

بعضهم أن يحمل البطلان إذا كان رضاه مالا إذا كانت الوصية لا وصي به فان كانت لجهة أو لص مسجد فظاهر

القطع بالصحة ويكون المقصود رضاه وما فيمن المبالغة شرح مر

(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله ومن ثم صرح جمع بركاهة الزيادة عليه)

لا يقال: بطل الوصية حينئذ لأن الوصية بالكره والمطل لا يتناول الوصية بالكره هنالوقت ناعة الوصية

بالأصل التي هي غير مكر وهه بل مطلوبة يتغير في التامع مالا يتغير في غيره ويمكن أن يدعى المكر وهه

الوصية بالزيادة الزائدة وبالطال الوصية بالكره ولا الوصية بالكره وظاهر أن الكراهة عند الوصية

كقوله أو صيت بثلاثة أرباع مالي وكذا جماعته والله ما تسان نعم إن غلب على غلبه حصول مال آخر بحيث

يصير المائة ثلثاً أو أقل فينبغي عدم الكراهة وظاهر أنه لا يتأني النظر لحال الموت بالنسبة لكرهاتها حتى يحكم

بها فبالوكان الموصي به دون الثلث إذا عهده الموت فوق الثلث فليست (قوله في المتن وإن أجاز الخ) عبارة

الروض ولا أي وإن كانت الوصية قبل زيادة من له وارث خاص فوقفه أي في الزائد على إجازة الورثة قال في

شرحهم كانوا من ثم قالوا لا يروا سائر في بطلانها في قدر ما يخص غيرهم من الزائد اه وينبغي أن

للمسلمين فلا يجزئ وإن أجاز وهو معلق التصرف واللام تنصع لاجزائه ولارده

أى نحو أجزت الوصية أو ما فيها أو رزقت بمقتضاها الوصية اه عش **قوله** بل توقف أى الوصية اه
 رشدي **قوله** كاسر أى فى شرح ان أجاز بأن الورثة **قوله** محله أى الوقف أى السجل **قوله**
 بطات الوصية أى ظاهر المباح من أهله أو أفاضل أهله أو أفاضل أهله اه عش **قوله** وهو متجمل اه وحديث
 لو تصرف فى جميع المال ثم رآه أجاز فهل يثبت بطلان التصرف ويحتمل على قياس ما سألنى فى ولو أوصى
 بعين ماضية قال فيه نظر اه سم وجهه انظر انه قد بين فيما سألنى عدم المانع وكون التصرف فى
 ملكه نفس الامر بخلافه فان الملك فيه موقوف على الاجازة لا تصرف قبلها انصرف فى غير ملكه
 فيكون باطلا **قوله** وعلى كل أى سواء أيس من ورث أم لا اه عش **قوله** بان تقوذه أى الوصية
 بالرائد على الثالث **قوله** كاسر أى أنا **قوله** فى نافي الحال أى بعد الموت وأول الحال ما قبله وقول
 عش وهو بعد الاجازة لا وقت الموت اه فيه نظر ظاهر **قوله** فاشبهه أى اجازة الوارث فكان الاولى
 الثانية عبارة المبنى فاشبهه ببيع الشقص المذخور اه وهى ظاهرة لفظ الرجوع للغير بالتصرف **قوله**
 عفو الشفيع أى من حيث كونه بعد البيع لا قبله اه عش **قوله** المتن والوصية الخ من جملة هذا
 القول اه عش عبارة المبنى وقوله والوصية الخ لا فائدة بعد الحكم بان الزيادة تعطى من الوارث اه
قوله لانه خارج عنه الخ فى ان خروجها لا ينافى زومه ولعل الوجه ان يقال انتهى عن الزيادة لا من لازم
 للوصية وهو التقويت على الوارث لكن لا من لازم اعم حصول التقويت بغير الوصية والنهى للاراء الا اعم
 لا يقتضى الفساد كما لو خضع فى الآيات البينات اه سم وأقره الرشيدى **قوله** وعلى الاول الخ اى التنفيذ
 بيان لثمة الخلاف **قوله** وقضى أى اقباض عطف على لفظ هبة وعلى قول **قوله** ولا رجوع للغير
 أى صحح اه عش **قوله** قبل القبض متعلق بالهبة **قوله** وتنفيذ أى الاجازة اه عش **قوله** وعليهما
 لا بد الخ لم يظهر وجه اشتراط معرفة التركة على القول بانها هبة امل وقد يقال عليهما ان معرفة
 القدر المجاز فماذا كانت عشا عكس فتلاستلزم معرفة التركة كذا فائدة اشتراط معرفة النصف لافلتأمل
 اه سديد مرأول عبارة النهاية من التركة عين الجائزة بدفع وهى سالمة عن الاشكال ويمكن الجواب بان
 معرفة قدر الجائزة وتوقف على معرفة قدر كمالها من الاستلزام ممنوع ثم رأيت فى حاشية عبدالله باشت
 ما تيسر قوله لقدر ما يجزى اه هو الربع او الثمن من ملامع معرفة التركة كاهى فاش ام عفا وقد أضاف قوله
 مع التركة متعين وما وجد فى بعض الهوامش من شخص السداد من معرفة القدر معرفة التركة بعد جدا
 اه **قوله** مع التركة أى لا بد ان يعرف الوارث قدر الزائد على الثلث وقد التز كفول جهل احد همام تصح
 كالاروا من الجمهور لى رادى اه بجبرى **قوله** بمشاع الاول بغير معنى كلفى المبنى **قوله** حلف الخ اى صدق
 بيمينه فى دعوى الجهل ان لم تقم بيمينه عليه فان اقيم لم يصدق وتنفيذ الجميع مفعلى وعناى **قوله** ونفذت فيما
 نفسه اى وان قل وظاهره وان دلت القرينة على كذبه اه عش **قوله** او عين عطف على بمشاع **قوله** لم
 يقبل اى لم يزل الجهل به لا يضرب حجة الاجازة ولو جبره لكان اولى ولعل الفرق بين المين والمشاع ان
 المين يغلب الاطلاع على نفسه بعد عدم معرفته قبل اجازته بخلاف جملة التركة فانها قد غفلت على الوارث حتى
 يتان قلة التركة اه عش **قوله** حتى يعرف الى قوله ولو أوصى بعقلى النهاية الا قوله وبه دماغ ما يأتى الى
 المراد الحاضر من ولو بطريق الرشد بطله فاستلزم وينبى ان مراد بقوله ولم يكونوا ما اذا ورثهم عسى بيت
 المال اما اذا أجاز بعض الورثة فلا ينبى ان يقال لهم بالهبة فيما يخص غيرهم بل توقف فيما يخص غيرهم
قوله بطات الوصية وهو مختص بالمال فلو قال بالطلان حيث لا تصرف فى جميع المال ثم رآه أجاز
 وبان نفوذها كسائر ايات فهل يثبت بطلان التصرف ويحتمل على قياس ما سألنى فى ولو أوصى بعين ماضية قال
 فيه نظر **قوله** لانه خارج عنه هذا لا يصح ان يرد به كونه خارجا فكونه خارجا لا ينافى
 الزم ولعل الوجه ان يقال انتهى عن الزيادة لا من لازم للوصية وهو التقويت على الوارث لكن لا من لازم
 لحصول التقويت بغير الوصية والنهى للاراء الا اعم لا يقتضى الفساد كما لو خضع فى القليلة على جميع الجوامع

بلى كما يفسر مع فر وع آخر
 نافي هنا بل محله ان يجرى
 والا يكون مستحقا ليس
 من ورثه بطات الوصية وهو
 منجبه ان يغلب على الخلق
 ذلك بان شهده خبران
 والا فلا ان تصرف الموصى
 ونع صحيحا كما تفسر فلا
 يطله الامانة قوى وعلى
 كل فى ثم رآه أجاز بان تقوذه
 فاجازته تنفيذ أى امضاء
 انصرف الموصى بالزيادة
 على الثالث احصته كاسر وحق
 الوارث انما يثبت نافي
 الحال فاشبهه عفو الشفيع
 وفى قول عليه به مستداه
 والوصية بالزيادة تقوذه
 صلى الله عليه وسلم هدى
 أى وقاص عن الوصية
 بالنصف والثلثين رواه
 الشنجان ويحاج بان النهى
 انما يقتضى الفساد ان كان
 لذات الشئ وأولاهه وهو
 هنا ليس كذلك لانه خارج
 ضمنه ورعاية الوارث وان
 توقف الامر على اجازته وعلى
 الاول لا يحتاج لفظ هبة
 وتجسد قبول وقضى ولا
 رجوع للغير قبل القبض
 وتنفيذ المسمى وعليهما
 لا بد من معرفته لقدر ما يجزى
 مع التركة ان كانت بمشاع
 لا عين ومن ثم رآه أجاز وقال
 ظننت قلة المال أو كثرته
 ولم أعلم كتبه وهى بمشاع
 حلف انه لا يعلم ونفذت فيما
 لفته فقط أو بعين لم يقبل
 وبعين المال حتى يعرف
 قدر الثلث منه

(يوم الموت) أي وقتسه لان الوصبة تلك بعدد به تازم من جهة التوضي وقصيد ذلك انه (٢٣) لوقت فوجت فيه بدية ضمت له حتى في

أوصي بثلاثة أخذ ثلثها وقيل

يوم الوصبة فلا صرة بما

حدثت بعدها كالوئذ

التصدق بالثلاثة اعني

يوم التسوية وورثته وقت

الزوم فهو نظير يوم الموت

هنا ومرآن الثالث انما

يعتبر بها بعد الدين وانما

معول مستقر فاصحبه حتى

لو أربأ مستحقه نفدت ولم

يبين الاعتبار في قسمها

يقوت على الورثة وما يبق

لهم وناسله الاعتبار في

الخزير وقت التثوية ثم

ان ولي يجمعها لثلاثة عند

الموت بذلك والافضل ما يبق

به وفي المضاف الموت وقته

وقبما يبق لهم باقل قيمة من

الموت في القبض لان الزيادة

على يوم الموت في ملكهم

والنقص عن يوم القبض لم

يدخل في بديةهم فلا يحسب

عليهم (ويعتبر من الثلث

أيضا) لراجع لغيره وللثالث

لنقدم لفظها اما الاول

قواعد واما الثاني فلان

هذا يحط على ينفي التعلق

بالثالث كان هذا متعلق به

وبهذا مع ما ياتي في الصريح

في ان يحصل التعلق بالموت

الثالث يتقدم ما قبل لم يبين

حكم التعلق بالموت من غير

التعلق الذي هو الاصل وانما

بين حكم التعلق به وهو الخبز

عق التعلق بالموت في الصحة

أو المرض نعم وقال جميع

لغته أنت حافل مرض

سوتي يسوم ثم مات من

مرض بعد التعلق بما كثر من يوم أو قبل موتي بشهر مبتلا مرض دونه وبأن بعداً كثر من شهر

المتن (قول المتن يوم الموت) فلو أوصي بعد ولا عبه له ثم مات عند الموت عبدا انتقلت الوصبة اه معنى
(قوله بعدد به) كل من الضمير من الموت (قوله وقصيد ذلك) أي التعليل (قوله لول) بينما المفعول
أي الوصية (قوله فوجت فيه) أي بنفس القتل فيه بأن كان خطأ أو شرب عبدا ماله كان عبدا واجب
النقص فعني على ماله بعد موته لم يضم لغيره كذا لا يمكن ماله وقت الموت اه عش (قوله وأخذ) أي
الموصلة لثلاثه أي الغنية اه عش (قوله كالوئذ) إلى المتن في المغني (قوله بانه) أي يوم التذوق وقوله
ومرأى أول الفرائض وقوله انما اعتبر بها أي الوصية وقوله وانما مع أي الوصية مع الدين اه عش (قوله
حتى لو أربأ الخ) أي أوفى عنه اه معنى (قوله ولم يبين) أي المصنف اه عش (قوله ما يبقوت الخ)
وهو الموصي به اه كردى عبارة عش أي فيما لو كان الموصي به متوقفا كعبدا أو متلبا اه (قوله
وقت التثوية) وهو وقت التصرف في نفقة ثلث المو جود وورثته ما زاد عليه ظاهر ان مات تغير الحال
عمل بمصاريفه كما يفيد قوله ثم ان وفي الخ اه عش (قوله يجمعها) أي التبرعات الخبز في المرض
وقوله ثلثه أي المال (قوله وفي المضاف الخ) وقوله وفيما يبق الخ كل من ماله على قوله في المضاف الخ
(قوله لان الزيادة الخ) عبارة عن غنى وشرا لمرض لانه كان يوم الموت أقبل فالزيادة حصلت في ملك
الوارث أو يوم القبض، أقل فانتصر قبله لم يبق الخ في بديةه فلا يحسب عليه اه (قوله لنقدم لفظها) أي
لنقدم لفظا يعتبر بالمال ولفظ من الثلث على هذا أحد ما صرح به والآخر ضمنا ولما قال اما الاول أي تقدم
لفظا يعتبر بالمال فواضح لانه قالو يعتبر بالمال واما الثاني أي تقدم لفظا من الثلث فلان هذا أي قوله وبعتبر
من الثلث يحط على ينفي أي المذكور في أول الفصل والمتعلق بالثالث ضمن لانه في قوة ينفي أن تكون
الوصبة بالثالث فاقول أي ينبغي أن يكون التبرع الذي علقه بالموت من الثلث اه كردى وورد عليه أن فنه تشبه
الخبر في العلق بالثالث بالكلية أي التبرع بالثالث السابق المشبه بغير العلق (قوله كان هذا)
أي قوله وبعتبر الخ متعلق به أي بالثالث مريحا اه كردى (قوله وبهذا) أي قوله واما لثالث فلان هذا
عطف على ينفي الخ (قوله مع ما ياتي) كانه مريد به قوله وإذا اجتمع تبرعات الخ اه سم عبارة الكردى
(قوله مع ما ياتي) أي مع ملاحظة ما ياتي فكأنه قال أولا وبعتبر من الثلث المتعلق بالموت ثم قال وبعتبر ما ياتي
من الثلث علق بالموت اه كردى (قوله ما قبل لم يبين الخ) حاصله ان المصنف لم يبين حكم التعلق بالموت غير
العلق المشبه به العلق لفظا ايضا لقوله الذي هو الخ صفحا لعلق غير العلق وكونه أصلا من المقصود من
الباب اه كردى عبارة سم قوله الذي هو الاصل جاءت أصلا من الخ الخبز به اه (قوله بما كثر من
يوم) أي من مرض متأخر عن التعلق بما كثر من يوم ولعل سبب اعتبار الاكثر به انه لو لم يكن بين التعلق
والمرض الا يوم فقط لم تكن الحرة قبل المرض بيوم بل باقل بقدر ما حصلت في الحرة اه سم (قوله ثم
مرض الخ) صورة للمشكلة انه مرض عشرة أيام متلا واصل موته هو ولكن بينه وبين التعلق ما كثر من شهر
فيكون التعلق واقفا للصحة اه سم (قوله بدونه) أي مرضه انه دون شهر (قوله بعدا كثر من شهر) أي من التعلق (قوله
وشرحه لعل المحكي بالآيات السنن) (قوله مع ما ياتي) كانه مريد به قوله وإذا اجتمع تبرعات الخ (قوله الذي
هو الاصل) جاءت أصلا من الخ الخبز به والذي نفت لعلق (قوله بما كثر من يوم) أي من مرض متأخر
عن التعلق ما كثر من يوم ولعل سبب اعتبار الاكثر به أنه معنى الصفة أنت حافل مرضه وبق
يوم فلا بد من زن، اذ على اليوم تحصل في الحرة به ليدفع انها في زمن ينمو بين المرض يوم ولولم يكن بين
التعلق والمرض الا يوم فقط لم تكن الحرة قبل المرض بيوم بل باقل بقدر ما حصلت في الحرة به وقد يقال
هل حصلت الحرة به مع آخر الصفة واستغنى عن اعتبار تلك الزيادة وقد يقال لا زاد لولا ينفي اعتبار
الاكثر به بناء على أن معنى قوله بهد التعلق بعد ابتداء التعلق فلا يرجع (قوله ثم مرض) صورة للمشكلة
انه مرض عشرة أيام متلا واصل موته هو لكان بين موته وبين التعلق ما كثر من شهر فيكون التعلق واقفا
في الصحة لانه قبل الموت بشهر والمرض في آخر ذلك الشهر (قوله بعدا كثر من شهر) أي من التعلق (قوله

مرض بعد التعلق بما كثر من يوم أو قبل موتي بشهر مبتلا مرض دونه وبأن بعداً كثر من شهر

عنسقى من رأس المال لان
صنعه وقع في الصحة وكذا
لومات بعد ان مرض شهرا
فاكثر كولو علقه بصفتي
الصحة وجده في مرضه
يفسر اختباره ولو اوصى
بعتق عن كفارته الخيرة
اعتبرت على ما قاله الانيس
عند الامم بعد ما قاله ان
مقابله انه الاصح الزيادة
على الاقل من الطعام
والكسوة من الثلث لحصول
الانزله بدونه وتبرع بجزء
مرضه أى الموت (كوقف)
وعار به - بن ستمتلا
وتاجيل عن مبيع ذلك
فيعبر منه آخر الاول وعن
الثانية وان اعياها باضعاف
عن مثله لان تقويتهم
كفويت ملكهم (وهبة)
وعنى لغيره يستولفنه اذ
هو فيه منها من رأس المال
(واباره) وهبني حصوا اقتباس
في مرض با اتفاق المتب
والوارث والاحلف المتب
لان العين في يده وقضيت انما
لو كانت عند الوارث وادعى
انه ردها اليه او اى مورثه
ودعيه او عار به صدق الوارث
او يبدل المتب وقال الوارث
أخذنا مخصصا او نحو دبعة
صدق المتب وهو محتمل
ولو قبل باثنيهما قالوا في
تنازع الزمان والواضيع
المرئى والمتب في القبض
من التفصيل لم يبعد ولو
ادعى المورث مسوئهم
مرض تبرعه والمتبرع عليه

الخلق اه سم (قوله بن الخ) اى في صورتين اه عش (قوله وكذا الوارث الخ) اى وان وجدت الصفة
حينئذ المرض اه سم (قوله كولو علقه بصفتي الخ) عبارة العباب والعتق ان علق في مرض الموت فن الثلث
أوفى الصحة بصفتي وجدت في المرض باختباره كالحول أو بغير اختباره كالطرفن الاصل انتهى اه سم اى
فتمت ما هان قول النسخ بغير اختباره اى السيد ليس بقدر (قوله على الخ) اى على قول قال الشافعي
شأنه ان هذا القول الاقس الخ يعدقو له ما في شأن مقابله الذبحو اعتبار جميع قيمة العبد من الثلث اى
ذلك المقابل الاصح (قوله الزيادة الخ) خلافا لظاهره بعبارة ولو اوصى بعتق عن كفارته الخيرة اعتبر جميع قيمة
العبد من الثلث لحصول البراءة منه حتى لو لم يقف الثلث بتمامه فقبول تجزأ ولو تم تصح الوصية ويعدل الى
الا طعام والكسوة اه. وما ل عش الاختباره النسخ من ان المتبرع من الثلث انما هو الزايع من القيمة
لاجمعها (قوله بدونه) اى العتق كالطعام عش وكرد عى (قوله وعار به الخ) قال في شرح الروض - حتى
لو انقضت مدة العز به ولو في مرضه واسترد العين اعتبر الا حرم من الثلث اه اه سم (قوله وتاجيل عن الخ)
عبارة العباب اى والرض ولو باع بجزء حل وجزء قبل موته نفذ من الاصل وان لم يحل الخ انتبهت اه سم وعبارة
المغنى ولو اوصى بتاجيل الحال اعتبر من الثلث والر وبافى احتمال أنه لا يعتد بالانقضات قال زركشى وهو
قوى اه (قوله كذلك) اى سنة (قوله فيعتبر منه) اى الثلث وقوله آخره الاولى اى العار به كدرى
وعش (قوله وعن الثانية) اى المبيعة لم يحتمل الثلث ورد الوارث ما زاد عليه بغير المشتري بين فسخ
البيع وإلزامه في الثلث بقسط من الثمن لتقصيص الصفة عليه قال في الروضة فان اجاز فهل يزديما صفيه
البيع اذا أدى الثلث فيه وجهاً أحصاهم الا لا قطع البيع بالذات انتهى اه سم (قوله لان تقويتهم
الخ) علة لتصرفي العار به والتاجيل عبارة عش قوله لان تقويتهم الخ قد يقال قضيت هذه العلة
اعتبار قيمة العين المارة دون أجرتها الغرات يدهم عن هذه العلة الا أن يقال ليس أصل العار به عدم
اللزوم فكان لم يخرج عن يدهم على ان العين لم يخرج عن يدهم بدليل ان لهم بيعها مسلو به المنفعة تلك
السنة واعتبار قيمة البيع من الثلث دون ما زاد عليها من الثمن لانها لو توفرت لم تكن فيها من اوصى بهم انفسها
اعتبرت فيها لا غير اه (قوله لغيره مسئولته) الى قوله با اتفاق المتب في المغنى (قوله اذ هو فيها الخ)
اى العتق للمعتق وفيه مرض الموت بنفذه من رأس المال (قوله وهبة في صحة الخ) في عطية على مقابله تأمل
عبارة المغنى ولو وهب في الصحة وأقضى في المرض اعتبر من الثلث أيضا الا ان لم يندم الهبة اه وهى أحسن
(قوله با اتفاق المتب الخ) اى على وقوع القبض في المرض (قوله والاحلف المتب) اى ان القبض
وقع في الصحة فتكون من رأس المال اه عش (قوله وقضيه) اى التعليل (قوله وادعى) اى المتب وقوله
وهو محتمل معتمد اه عش (قوله ولو ادعى الخ) ولو ملك في مرض موته اى بلا عوض من يفتق عليه
فعمتهم الاصل اى من رأس المال وان اشتراه بثلث من مثله صح من كل من مدون ببيع الدين والافتق من الثلث
أو بدون عن التسل فقد راسا به يعنى من الاصل ولا يتعلق بالدين واذا اتفق من الثلث لم يربأ ومن
الاصل ورب اه نهاية قال عش قوله فعمتهم الاصل ظاهر وان كان عبيد من وقوله لم يربأ اى لانه لو

فوجب امتناعه بخلافه في الوجود بها في الوجوه فانه لا امر لاحتماله على انما كذلك: *الوف بالذوق ما لا يتوفى هـ* (أو) *اجتمع تبرعاً (مخبراً) من ثباته أعني ثم تصدق ثم وقع ثم وهب (٢٦)* واقتصر وكقوله *السموع غانم ح* لا حراً (قدم الأزل فالأزل حتى يتم الثلث) لقوله

من غير ما وصى وقوله كذلك أي مربية (قوله فهو جب) أي على الغير (قوله في الوجود) أي كأه
المراد من قوله السابق ترتب أولا اه سم (قوله على ثم) أي التبعان والجار متعلق بصراحة كذلك
الحال أي تقع مرتبة (قوله واجتمع) أي القولان وانما وقع في النهاية الاقوله كما يليق إلى المسن وقوله
وفي الشرع الصغير يقرع (قوله مرتبة) أي كما يفيد قول المصنف الأول فالاول اه سم أي وقوله فان
جحد دفعه (قوله لاجران) أي لصلوات عليهما معا فلا مزية لاحدهما على الآخر تخفيفا بينهما كما
تقدم ان لم يترجعا عن الثالث اه عش (قوله اعبر وقتي) أي القبض (قوله كاسر) أي في شرح
وابرء الخ (قوله لا تفرع لغيره) أي في غير فضوات وقت البيع لا وقت قبض المبيع فان خرج وقت قصد
المبيع ما حابي به من الثالث نفذ والا فلا اه عش (قول المتن فان وجدت الخ) امامه أو وكاله اه عشي
(قوله لماني في خبر مسلم) الاول غير مسلم لما في النهاية والغنى (قوله فجزأهم) بتسديد الزاي أي قسمهم اه
عش (قوله اوهما) أي كأن كان الموصي به عبدا ومات (قوله وفيما اذا كان فباعا) يتطوع (اهل صورته
أن يقول أو صبت بحجة تطوع ولو بدوم مسجد كما إذا شاعرت من جنس واحد وهو الصدق والمائة
مثلا تقسط عليها فلا إشكال في وقوله وفيما اذا كان الخ مع كون القسم أمرا واجدا دفعوا ثم انما من جنس
احدها عش وفيما ان المقسم أصالة التبرع انما تجزءه أقصر به المذكر من المعلقة باون (قوله ولا يقدم)
أي الحج على غيره أي فان خصه ما في بالجرة فذاك والأستوى حرم من يحج عنه أي خصه حيث أمكن
فان تعدلغت الوص بالبحج ورجع بإخصه للورثة اه عش (قوله بعق من كل نصفه) اقتصر عليه
النهاية والغنى ولم يشرع ما في الشرع الصغير (قوله بدون عن السابق) قد سبق له في الفرائض أبه يجب
تقديم هذه أيضا بعد وفاة البيان فعمل قوله هنا أي ولم يرج بيان ارجع إلى المستثنى قبله والله أعلم اه
سيدعي (قوله وصو رفوقوها) أي قول المتن ولو أوصى في النهاية الاقوله ولا تزوج قلت عليهم ما وقوله
وفارق إلى فان لم يزوج وقوله ويستثنى الوصي (قوله يقول ثم) أي قاصد لهم التماسا المذكو وان لا لاقرار
بها الا يكون حينئذ ماني أمية اه سيدعي (قوله ونفر ع في ما يخص الخ) وذلك فيمالة التعداد للعق ولم يف
ما يخص العق بجمعهم فلما اتفق سلوا وانما غاوا وتصدق على زديعنا ثعنا وثلاثة مائة على زديعنا
وأقرع بن العبد من خرجته الفرة عتق كما ان كانت أخته تحسبن وقدرها طاعة وان ذقت قيمته عليها
فان كانت قد تمدون اثنين عتق كل موعود من الآخر باق بالتحسبن اه عش (قوله كاسر) أي في شرح
ونسطا بالعبارة (قوله ولو واجتمع) أي إلى التي في الغنى (قوله قدمت الخ) قال في شرح الارشاد وظاهر ان التجز
يقدم على المعلن وان لم تكن مرتبة ثم أوت في الوارثتها صوطا بظاهره لا فرق بين تقدم التجز وتاخرها ولو
قال اعتوا غاغا بعد موته ثم أعطى عمر المائة قدمت المائة انتهى اه سم (قوله لا إلى الثالث الخ) عبارة

بسمه و توقف ما اعليه
على الاجازة ولوقدمت اليه
وبآخر القبض اعتبر وقته
كاسر لتوقف المال عليه ثم
الحامدة في نحو سبع لتعقير
لقبض لانها تابعة (فان
يجد دفعه) ضم اليه
كما ياتي بما فيه في الجراح
(واقتطع الجنس كسحق
عميد أو اواء جمع)
كاعتقكم أو أو اترك
(اقرع في العلق) فاصلنا
مر في غير مسلم ان وجلا
اعتق - فلا تعلق غره
عند موته فلا تعلم النسي
على ان تلتحق بغيرهم
الانما واقعه بينهم فاعتق
ثنتين وأزواجهم ووسط
فقتسعهما بغير التيمه أو
المفسد أو وهما فماذا
كان فهاج تطوع بغير
أحد المثل لانها تابعة
ولا يقدم على غيره وعلى
الأوجه ولو اعتقهما وثلث
في الترتيب والمعتق في
الروضة وأصلها يترق من
كل نصف وفي الشرح الصغير
يترق على كالتسليم على علم
توتيد دون عين السابق
أؤنسب في يوم من بيئتها
(وان اختلف الجنس
(و) مسورة وقصدها معا
حسبذا ما بان له اعتقت
واوأنسو وقتة يقول نعم
أو بان (تصرف وكلاءه)

فيها بان وكل وكذا في هـ، وقض رأى في صدق آخرى باو او تصرف فاعما (فان لو يكن فيها عتق قسطا) الثالث
على السك (وان كان) فيها عتق (قسطا) الثالث واثرع فيما يخص العتق كما مر (في قول يقدم) العتق كما مر ولو اجتمع مخير قوم على با او ت
قدمت الخيرة فلا وهو لا ولو كان عبدان فقتل أي لا ثالث غيرهما

ولا يخرج من الثلث إلا أحدهما وهذا مجرد تصوّر فلا اعتراض عليه (سالم وغنام) وهو يخرج من الثلث وحده (فقال إن أعتقت غنما فاسلم
 حر) سواء أقال في حال اعتقاق غنما أم لا (ثم أعتق غنما في مرض موته عتق) غنما (ولا) توزع الثلث عليهم ما ولا (أقرا) للثلاثين ولا زنا فغنما
 معالما قد يخرج من السالم فيرق غنما فيرق سالم لأنه مشروط بعق غنما فارق مالم (٢٧) قال إن تزوجت فانت حر مالم تزوج في

المغني قوله فقط من زيادته على المرووفة نظر لأنه إذا كان يراد له سواهما وألا عبد فأن أراد لأول م لم يستقم
 قوله أخر عتق أي وإن أراد الثاني في نفي جعله في مال إذا كان الثلث لا يخرج منه إلا أحدهما اه حذف
 (قوله ولا يخرج من الثلث الخ) قد خفي عنه قوله إلا أي وهو يخرج الخ (قوله إلا أحدهما) أي بذكره فقط
 كما هو المتبادر وأخطأ المايني من قوله وهو يخرج الخ وقوله (قوله فلا اعتراض عليه) أي بان
 الحكم لا يتقدم بخصوص ذكر من أن يكون له عبدان فقط الخ اه رشدي (قوله وهو يخرج الخ) أي
 غنما (قوله لهما) أي القرعة (قوله يعرف سالم الخ) عبارة النهاية والمغني في شرط عتق سالم اه (قوله
 لأنه الخ) أي عتق سالم (قوله وفارق الخ) الأول تقدم على قوله ولا أقرا (قوله مالم تزوج) بخلاف ما إذا
 لم يشده به فقدم المهر على العتق كما صرح به الرض اه سم (قوله تزوج) المناسبات بقوله لاحقة تزوج
 من باب التعليل (قوله فان الثلث الخ) بيان للمغايرة وقوله لأنه لا تغلب للتوزيع وقوله لان العتق الخ
 تغلب للمغايرة بيان لوجه ما قلناه وانما لم يرد الخ لاسباب الانصر والتوزيع لم يباقي انما بالمال
 بلا عطف على قوله نزاع (قوله وفيه العبد) عطف على الزيادة (قوله لا ترتب بينهما) أي بين النكاح الموجب
 للمهر وبين العتق لتعديدهم وتوحيدهما للتوزيع (قوله لا يرفع) أي النكاح (قوله فان يخرج الخ) محذور
 قوله وهو يخرج الخ وقوله أخرجه محذور وحده (قوله وبعض سالم) عطف على الضمير المستتر عتق
 فكان حقه عتق وهو بعض الخ ثم كيد المتصل بالمنفصل (قوله أيضا) أي كاستنصاف المتز (قوله عند
 الامكان) استرازا عما إذا كان عليه دين (قوله وعلم ما عتق) اه من مسألة تعليق العتق بالتوزيع ومع بعده
 برده على انما ذكره مندرج في قول المسنف السابق أو غيره فقط الثلث فلا حاجة إلى تدبيره كونه معلوما
 بما عتق وفنأول (قوله والخ) عتق أي ثم إذا كان الخ من مقرر وضار وفيما يخصه من الوصية فلا حاجة
 والاعتماد على الترتيب كون كل طوعا فليس مما ذكرناه من قريب اه عتق أي على قول الشارح وفيما
 إذا كان قهاج بطريق الخ (قوله لأنه قد يكون الخ) أي بان علم فيه ما لا توافق فرض الوارث من منفعة تعود
 عليه اه عتق (قوله فان أبى) أي زعيم الشراء (قوله لا لا يقول) أي الموصي وقوله بأنه يجب أي يزيد
 مثلا وقوله فانتم عتق اه عتق (قوله فانه يستاجر) أي الوارث اه عتق ولعل الأولى لبشيل
 نحو الموصي أيضا جده مينا للمعمول (قوله دين) الخ وقوله ونقاس ما عتق في النهاية لا قوله ولا ينص على
 المتن وقوله لم من قول دين اه (قوله وليس تحت الخ) وقت الموت أو وقت إرادة المبيع والمراجع (قوله أخذنا
 مما ياتي) بل هو داخل فيما ياتي (قول المتن والاصح اه) أي الموصي اه عتق (قوله من غير اذنهم) فلو

وان لم تكن مرتبة ثم ياتي أصل الرضا منهم ذلك حيث قال ولو وقعت شراعت محضة ومعلمة تقدمت
 المحجز تلازم انفسد الا لا تزاولها لا تلازم لا تلك الرضا الرجوع فيها وظهاره لا فرق بين تقدم المحضة
 وتاخرها فقال اعتقوا غنما بعد موت ثم أعطوا عرا مائة قدمت المايتون وق في كلام الشارح يعني الجورحي
 خلاف ذلك ما يستنبه اه (قوله وفارق ما لو قالان تزوجت فانت حر مالم تزوج في مختلفا ما إذا
 لم يشده بقوله حال تزوج فيفسد المهر قال في الرض فان قالان تزوجت فغيب رضى حرق تزوج في المرض
 بالكر من المهر فقد بينا أن الزيادة وفيه ما بعد من الثلث قال في شرحه قال في الأصل كذا ذكره موقعا فان
 انما أبق ما يجب بالنكاح والعق يرتب عليه لكن مقتضى قولنا ان الميرسول يرتب عليه يقعان معا فلا
 يتلذذان من حيث الزمان أن لا يقدم أحدهما على الآخر فزوع الثلث على الزيادة وفيه ما بعد اه (قوله
 ولا بعضها) عبارة للمخرج ولو أوصى بمحضه هو ثلث ماله ثم يسقط موصي له على شيء من ماله اه

فانه يستأجر عنه أي يسعى في طرق العبادة وصولا بها إليه بجم الغير ولا كذلك شراء الغير (ولو أوصى بعين حاضرته هي ثلث ماله و باقية
 دين أو غائب) وليس تحت يد الوارث (لم يدفع كاهما) ولا بصحة ما ظهر أخذها مما ياتي في التصرف وان أمكن الفرق (اليدق) لئلا يجوز
 تلف الغائب فلا يحصل للورث ثلثا ما حصل له (والاصح أنه لا يسقط من غير اذنهم) أي التصرف) كاستخدام (في الثلث) من العبد (أيضا)

كلتها الذين لا خلاف فيه ما هو ذلك لان تسامه يتوقف على تسلطهم على مثل ما تسلط عليه وهو معزول احتمال سلامة الغائب فتكون له ومن تصرف فيجب عنه ثمانية مع كالم (٢٨) مما امر آخر اربع شروط البيع وعلم من قوله ان له اوصى ثلث ماله وله عين ودين دفع

للموصى له ثلث العين وكما
قض من الدين شيء يدفعه
ثلاثة وقاس ما تقران
الدين لومان من تركه غائبة
الا اعتبار اوصى ما هو
تخرج من الثالث الامر
وقوف الحضور الغائب
ولا يتابع تلك الاعيان في
الدين نظرا للمنفعة الغرابة
لان فيه ضررا لاحصائها
ببعضها مع احتمال انها
ما حكم به بقدر وسلامة
الغائب لكن اخذ بعضهم
من الاجماع على تقديم الدين
مع رهن التركة ما تم اتباع
ثم ان وصل الغائب بان
يطلان البيع والافلاس
واستدل ذلك بقوله لاندل
الاتيين بطلان البيع
وصول الغائب وهذا لا
تراجع فيه وانما الذي يظهر
فيه النزاع الاندفاع على بيع
الاعيان قبل تلف الغائب
نعم لو ترتب على وقعه ضرر
خوف تلفها او فقو باعها
الحاكم وحقق ثمانية تبين
الامر واقتضى ان الصلاح بانه
لو باع الحاكم مال غائب
في دينه وقدم وابطل الدين
بان بطلان بيع الحاكم
كما يستدوه خلافا لقول
الروائي عن بعض يعصم يعطى
الغائب ثمن ما باعوا وابتع
التبوي وقد قال بعضهم
هذا لا يوافق مذهبنا بل

أذوله في التصرف في الثالث مع كفافه في الانتصار معنى ومنه (قوله كلفها الخ) تفسير لقول المتن ايضا
(قوله الذين) في أصله يحمله بلام واحدة اهـ سـدعر (عوله على مثل ما تسلط الخ) أي من العين الحاضرة
رشد ومعنى (قوله وهو الخ) أي تسلط الوارث على ثلثي الحاضر اهـ معنى (قوله وهو معتذر) وينبغي
كأن قال زكريا تخصيص مع الوارث من التصرف في ثلثي الحاضر في التصرف في ثلث المال كالباع فان
كان باع بمقتضى ما يبيع وتحوّل ذلك فلا يمنع منه كما يؤخذ من كلام الماوردي نهاية ومعنى قال عـش قوله
تخصيص مع الوارث الخ يتأمل وجهه فان ذلك المنع من التصرف احتمال سلامة المال الغائب فتكون العين
فلا يمنع الموصى به وبشرط ذلك فلا حق للورثة فيها بوجه فكيف ساغ قصر فهم فيها بالاستخدام وأما غيره وقوله
فلا يمنع منه أي وبشرط بالاجزاء تبين استحقاقها آخروه الا بان حضر الغائب فخص بقوله مع كالم
الخ انتم الموصى له لتبين انه ملك العين بموت الموصى اهـ وفي السيد عـمر ما وافق قوله الاول (قوله)
لاحتمال سلامة الغائب) فلم عندنا على ذلك اذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه لتعذر الوصول اليه خوفا
أو نحوه ولا فلا حكم الغيبة بسلامة الموصى له الموصى به ولا يقتصر نفسه بقصر فهم في المال الغائب اهـ
نهاية (قوله يكون) أي الجميع كلفا للمعنى أو الحاضر كافي للرشد أو باق العين الحاضرة كافي عـش
(قوله) أي للموصى له اهـ عـش (قوله ومن قصر) أي قوله وقاس ما تقر في المعنى الاوله علم
من قوله ان له (قوله مع الخ) أي اعتبارا بما في نفس الامر اهـ نهاية (قوله لو أوصى) بثلث ماله الخ
ولو كان له مائة درهم حاضرة وخمسون غائبة وأوصى لرجل بخمسين من الحاضرة فما قبل الوصية اعطى
خمس عشرة من ولو ورثه خمسين ووقف خمسون وعشرون فان حضر الغائب اعطى الموصى له لموقوف
وان تلف الغائب قبل الخمسة والعشرون أثلا فالللموصى له ثلثها وهي ثمانية ثمانية وثلث الباقي للورثة
اهـ نهاية (قوله وقاس ما تقر) أي في المتن والشارح (قوله نظرا للمنفعة الخ) له المعنى وقوله لان فيه
الخ الخ الخ الخ (قوله لاحصائها) يعني اوصى لهم ولو عبر به لكان انسيبا بعده (قوله يبيعها مع احتمال انها
الخ) الاولى لا يحضر لانها الخ (قوله وابطل الدين) أي ثبت بطلانه اهـ كـردى (قوله هذا) أي قول الروائي
(فصل في بيان المرض الخوف) * (قوله في بيان المرض الخوف) أي قول المتن فان راى النهاية مع تغيير
بصرف اللفظ (قوله لا يقتضي كلهما الخ) صفة لازمة تبين سلب ذكر المرض الخوف والمحقق به هنا
وقوله وعقبه أي ما ذكر من المرض الخوف والمحقق به اهـ عـش ويجوز ارجاع الضمير للمحقق بالمرض
الخوف (قوله لما تاتي) أي قبل الصفة (قوله لتولد الموت عن جسده) أي كذا بهما نهاية اي لا تاذر اوان لم
يبلغ معنى وعـش وبات في الشارح مثله (قول المتن لم ينفذ) اي الا ان احوال الورثة كالم مما امر اهـ سم
زاد الرشد و اشار اليه الشارح بعد اهـ (قوله بغض فكون الخ) ويجوز ضم الراي وقيل النون وتشديد
الفاء اهـ معنى (قوله قيل ان اراد عدم النفي باطن الخ) يمكن ان يحاجب باختصار وقوله لم ينظر لظن ان
لوجوده قلنا وجوده وحده لا يكتفي في هذا الحكم بل لا بد ان يشتت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم
وهو معنى قوله قلنا اهـ سم (قوله قيل ان اراد الخ) قد يقال لما لم يمت كون معنى الخوف في كلام
المصنف هنا وقوع الموت بالفعل فكله قال اذا قلنا وقوع الموت بالفعل من ذلك المرض بان ترجع عندنا ذلك
وهو ضابط المرض الخوف وحيد فلا رده عليه شيء لسواته لقول غيره اذا كان المرض شتتا فاقفال اهـ
رشد و في المال عين الجواب الآتي عن السيد عـر (قوله لم ينظر لظن ان بل لوجوده الخ) اتول وجوده

منه في حقه * (فصل في بيان المرض الخوف والمحقق به لا يقتضي كل منهما الصبر عليه فيما زاد على الثالث
وعقبه بالصغفاني (اذا قلنا ان المرض خفا) تولد الموت عن جسده لم ينفذ) بغض فكون فضع فهمه ثم عـزاد على الثالث) لانه محجور
عليه في الزيادة على الورثة قيل ان اراد عدم النفي باطنا لم ينظر لظن ان بل لوجوده وان قلنا غيره أو ظاهر خلافه لا يصح

وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لابد أن يثبت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله لظننا
 الخ وليس المراد الظن عند الوصف قبل بعد الموت فالحاصل المعنى إذا مات الموصي متصلا بأرضه كان ظننا بعد
 الموت مخوفا بأن يثبت عندنا ذلك تيمنا عدم نفوذ ما زاد على الثلث عند الموت وهذا معنى صحيح لا إشكال
 فيه وإن ظننا بعد الموت غير مخوف فإن حل الموت على العتقة تبين نفوذ ما زاد على الثلث عند الموت وتوانم
 يحصل على العتقة تبين أنه لو لم يكن الموت كان في أصله غير مخوف فيعتبر عدم النفوذ قطعا له اسم أقول
 هو كلام في غاية الحسن لكن قد يقال لا يلزم قول الماتن فإن الموت في المخوفه فإن ظننا غير مخوف فلا ترتب
 الموت على الظن فكيف يحصل على الظن الواقع بالموت ولكن العمل المنعني وجه بطلان الالتباس
 بأن قوله لو إذا ظننا المرض مخوفا أي ثبت ذلك عندنا فلو لم يكن المرض يقر بينه السابق لا بعد الموت كما فاده
 المحشى ومات به يقر بنفقه فإن يقر بنفقه فإن يقر بنفقه فإن يقر بنفقه فإن يقر بنفقه فإن يقر بنفقه
 الزائد على الثلث حيث قد فأن يقر بنفقه فإن يقر بنفقه فإن يقر بنفقه فإن يقر بنفقه فإن يقر بنفقه
 فإن جعل على العتقة نفذ أي حكمنا بعدم الموت بنفقه أو لا يقل بتقدير الثبوت زمن المرض يقتضي أن
 الشئ بعد الموت ليس كذلك وليس صحيح فانه إذا ثبت بعد الموت أن أرض مخوف وغير مخوف فبطل على كل
 حكمه لا نقول أن التيقيد بذلك لا يأتي التفسير مسأرة مخوفه وهو لا يأتي في الثبوت بعد الموت ألا يتفق به
 شق البرهانه أعلم ثم بقرره النظر فيما لو تصرف في مرض غير مخوف ثم عقبه مرض مخوف ومات به فأي
 يظهر فيه أن المرض الأول أن كان مالا ينفذ عليه الثاني عادة نفذ التصرف فيموت كان مما يتوالت عليه
 الثاني عادة فلول الآخر في عدم النفوذ لأن الوصية باليولو واسطة ثم أيتقيد أصل الوصية من
 الامام ما صالها أن كان يقتضي الخوف غالباً فيخوف أو نادراً فيس مخوف اه ويعلم منه بالاول أن مالا
 يقتضي اليه بوجه ليس مخوف اه سدد **(قوله من جواز تزويج الولي)** أي من النسب وقوله في أي
 المرض المخوف اه عش **(قوله والأصل)** أي ويوجب على الزوج مهر المثل أن ولو في الولد حوسب بين
 وجد اه عش **(قوله وأجاب الزكشي بأن المراد الخ)** وهو حل صحيح اه معنى **(قوله أي وقف الزوم)**
 الخ جواب عما يقال العقول لا توقف اه عش **(قوله لتعلم الكلامان)** أي قولهم بعدم نفوذ تبرع
 زاد على الثلث وقولهم بحصة تزويج الولي من أعتقت الخ وقوله عند أي الموت اه عش **(قوله بنظر)**
 لظننا أنه الثلث عند الموت بل لكونه كذلك بحسب نفس الامر كلقب في المرض المخوف وهو المشار اليه
 بقوله أيضا اه سدد **(قوله لا يخرج عليه)** أي لا تنفقه ولو زاد الخ غاية اه عش **(قوله وفي جميعه)**
 أي ما قاله الجلال وقال الكردي أي جميع ما عترض به اه **(قوله الذي ذكره)** أي الزكشي **(قوله كما)**
 هو واضح مما تقرر الخ فيه نظر لا حتم لا يفرض ما تقرر وفي مسئلة العتقة فيما إذا ثبت عندنا وقوع العتق
 في مرض مخوف كما قدمنا من عش ما سدد بذلك **(قوله وما ذكر الخ)** بالنسبة عطف على وفي قوله وم
(قوله مطلقا) أي معلقا كان التبرع أو مخفرا سدد عش **(قوله وفي مسئلة العتقة)** عطف على قوله
 في الثلث **(قوله مع كونها)** أي العتقة **(قوله أن لا مالا ينفذ)** أي في النكاح من جهة تزويج العتقة المارة
(قوله أن عتق) أي كلامه هنا فإذا طرأ الخ يلزم على هذا أن المصنف سكت عن حكمه إذا مات به الذي هو
 الأصل اه رشدي **(قوله فيثبت أن كتماننا المرض الخ)** قد يقال هذا لا بدع في الإشكال لأنه لا ينظر لظننا بل
 ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله لظننا وليس المراد الظن عند الوصف قبل وبعد الموت فالحاصل المعنى إذا
 مات الموصي متصلا بأرضه فإن ظننا بعد الموت مخوفا بأن يثبت عندنا ذلك تيمنا عدم نفوذ ما زاد على
 الثلث عند الموت وهذا معنى صحيح ولا إشكال فيه وإن ظننا بعد الموت غير مخوف فإن حل الموت على العتقة
 تبين نفوذ ما زاد وأن لم يحصل على العتقة تبين أنه لو لم يكن الموت كان في أصله غير مخوف فيعتبر عدم النفوذ
 قطعا له اسم أقول **(قوله وأجاب الزكشي الخ)** بأن أن يجب بالاعتبار السابق الأول **(قوله فيثبت أن كتماننا المرض)**
 مخوفا الخ قد يقال هذا لا بدع في الإشكال لأنه لا ينظر لظننا بل لوجوده فيحتاج أن يقال مجرد وجوده لا يثبت به
 مما هنا أن عمله فيما إذا طرأ على المرض مع من مخوفه قد عرفت

فيثبتان كاطنات المرض بخوف قول (٣٠) خيرين لم ينفذ تبرع زاده على الثلث حيث منجز كان أو معلقا بالموت وان كاطناته غير مخوف

لوجوده فيحتاج الى أن يقال بخبر وجوده لا يثبت به حكم ما لم ينفذ حيث يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع
وجواب عسر اه سم (قوله في ثبوتان كماله) خلاصتها قرآن المخوف اذا طرأ قاطع كالشفاعة والفرق
فالتبرع ع من الخوف من الثلث وغير الخوف اذا طرأ قاطع من غير من المال ساوا التبرعات قبل القاطع ففيهما
وجعنا الى ثلثنا حيث لا ينفذ اه (قوله حيث لا ينفذ) أي حين العار (قوله وجلنا الموت) أي ساجد ذلك مع
أن فرض القسم طرأ قاطع من مخوف أو حرق اه سم (قوله على نحو لفظة) أي تعرف حرق وحرق وهم وقيل
اه معنى (قول المتن فان برأ) بفتح الراء وكسر هاء أي خاص من المرض اه معنى (قوله أي بان نفوذ) أي قول
المتن قول في النسيان (قوله تصرف في الكل) ينبغي تفصيل هذا وقوله لا ينفذ جميع تصرفه بالمخبر (قوله
ومن صار عيشه الخ) لعل الأولى قد عرفت على قول المتن فان برأ الخ عبارة عما في خان مان به قال المصنف تعالى غوى
أي جهل أو غرق أو قتل أو ترك لم ينفذ الزاد على الثلث هذا كما إذا لم ينفذ حاله بقطع فبما جهل فان انتهى
الى ذلك بان شخص بصره أي فتح عينيه بغير تحر يلشخص أو بلغته وحدها المعلوم في النزاع أو ذبح أو شق
بطنه وترجبت أعضاؤه أو غرق فغمره الماء وهو لا يحسن السباحة فلا عبرة بكلامه في وصية ولا في غيره هاهو
كالمات على تفصيل رأينا في الجنابة اه (قوله بالنسبة لعدم الاعتدال الخ) لما بالنسبة تقسمه تركه ونسكاح
وختومه ويزال بما يرتب على الموت فيه تفصيل وهو انه ان كان وصوله لثبته بالجنابة العقوبة بالوحي وان كان
بمرض فلا كماله ثم ناهى قول الشارح بالنسبة الخ انه لا فرق في ذلك بين كون علة حاضرا أولا اه ع
(قوله قوله) لا في وصية ولا تصرف ولا اسلام ولا توبته كرهى (قوله أي اتصل به الموت) أي وان طالت مدة
المرض فلا يترط كون الموت حقا الظن اه ع (قول المتن على الشفاعة) قال في العباب وأعلى سبب مخفى اه
سم (قوله غير مخوف) لكن لا حاشية اليه (قوله كماله) بغير تنوين لا ضافته الى يوم أو يومين أيضا اه اسم
(قوله وأوحى يوم أو يومين) أي بان انقطع بعده وقوله وكان التبرع قبل أن يبرع مفهومة أنه لو كان التبرع
بعد العرق حسب من رأس المال اه ع (قوله واتصل بالموت به) أي بان قبل العرق اه ع (قول
المتن مخوف) أي تبيينا باتصافه بانوفاته مخوف لا أن اسهال يوم أو يومين مخوف فلا ينافي ما يأتي اه معنى
(قوله وفائدة الحكم الخ) عبارة عما في خان قبل المرض ان اتصل بالوحي كان مخوفا والا فلا فائدة لثبته معرفته
أحسب انه لو قتل أو غرق مثلا في هذا المرض ان حكمنا به مخوف لم ينفذ كماله ولا ينفذ اه (قوله في هذا) أي
في الأرض الذي يثبت فيه غير مخوف هذا ظاهر سابقه لكن نفسنا من الغنى ان المشار اليه مطلق المرض
(قوله ان اتصل به الموت) أي ولم يعمل على الشفاعة (قوله انه اذا خال الخ) قضية السابق رجوعه للقسمين أهنى
قوله ان اتصل به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم به مخوف اذا لم يطرأ قاطع من مخوفا أو سقوط من عال
ولا ينافي قوله بخلاف الخوف الخ لانه في الخوف في نفسه فلا يرجع اه سم (قوله مطلقا) أي سواء طرأ مخو
فا أولا اه ع (قوله قبل الموت) لعل وجه هذا التقيد انه بعد الموت لا يحتاج لان يثبت لانه ان حصل الموت
على الشفاعة لم يكن مخوفا ولا مخوف فليصر اه سم اقول قد بين الشارح بمقر هذا التقيد بقوله لا ينفذ

وجلنا الموت على نحو الشفاعة
لكونه نحو حرق أو ذبح
ضرس نفذاً بمنزلة زاده
على الثلث حيث لا ينفذ
أن اعتبار الثلثين طرأ
القاطع لا يحتاج انما من
العبرة في الموت لا لم يعتبر
هنا لا عند الموت (فان برأ
نفذ) أي بان نفوذ من
حين تصرفه في الكل قطعاً
تبيين ان لا يخوف ومن
صار عيشه عيش مذلوح
لمرض أو نسيانه في حكم
الاموات بالنسبة لعدم
الاعتدال بقوله (وان ظنناه
غير مخوف فان) أي اتصل
به الموت (فان حصل على
الشفاعة) ان يكون المرض
الذي لا يتولد منه موت
كجرب ووجع صين أو
ضرس وهي بضم الازل
والد وبقع فسد يكون
واحد طرأه به لم يسمع
تذكيرها برده حديث موت
الشفاعة أخذت أسف أي
لغير المستعد والاهو راحة
للمؤمن بكفر وابه أخرى
(نفذ) جميع تبرعه (والا)
يعمل على ذلك لكون
المرض الذي به غير مخوف
لكنه قد يتولد عنه الموت
كسهال أو وحي يوم أو يومين
وكان التبرع قبل ان يعرف
واصل الموت به (مخوف)
فلا ينفذ ما ادعى الثلث
وفائدة الحكم في هذا بانه
ان اتصل به الموت مخوف

مقبولى الشهادة ؛ لخلق حق الوصية له ، والو بتذلك جمعتم الشهادة ولو في حسانه كان على من يكرهه بخوف واعتراض اقتصاد على الحر به وحذفه الاسلام والتكا ف ذكر العدالة المقتضين الحر به ان اؤر به مع اعداله الشهادة بحاجب باله لو حذ كر الحر به الى ان المرام اعداله الشهادة لال وابه والاله الله الظاهر ، وانهم كاذبه لانه لا يه رجل وامرأة ، ولا بعض النسوة وفيه في شهر عا به بامرأة او بقيل قول الطيبين انه غير مخوف أو ساحق لافه مقبول ، ولا تلزم على راعه غير ثبت الى كل (٣١) من طرق الشك أمال اختلاف الوارث

اما لو اختلف الخ وفي الرشدي بعد ذكر كلام سم المرأ فغماصه وقوله لانه ان جعل على الفجأة لم يكن
 يتوقفا فيسمع ظاهر اه (قوله مقبول الشهادة) فيستقرض باذعية ذلك بمحافظته بما في سره ونداء: لهما اه
 عشر (قوله فصحت الشهادة) يفر على قوله لعل الخ اه عشر (قوله كان خلق الخ) اشار به الى انه لو تبرع
 واريد اقامته بالبنية: صف حرمته الآن لا تسمع لعدم الفائدة اه عشر (قوله بالهواج) ما وجا لوج
 الى عدم العدالة الظاهرة اه سم (قوله واخبره) الخ قوله وبكفي في المغني (قوله وعمله) اي عدم التوثيق
 ذكر وقوله من طرق التسليم ان كونه خروفا غير مخوف اه عشر (قوله ايضا) اي كما يقبل قوله بما في انه
 مخوف اه سم (قوله اما لو اختلف الوارث الخ) اي كان قال الوارث كل المرض مخوفا والمترع عليه كان غير
 مخوف اه سم (قوله فيصدق الثاني) عبارة العايب وكذا اي يحلف المومي لو اختلفا في عين المرض او ان
 التبرع في الصحة والمرض ثبت اه سم (قوله وبكفي فيها) اي البينة (قوله اذا اذن الخ) اي
 كان قال الوارث كان محي مطقة والمترع عليه كان وجع مرسومة به ومعنى (قوله لا يطلع) اي ولو نسب
 وقوله في يخبر به مخوف اي وان كان افق عدد ادعى ما فاضاه متعلا به بالعلم من غرض العلم بما في على غيره
 لكن معتنى العطف بالقاء ان ذلك عند تساويهما في العدا اه عشر (قوله في كل ما الخ) هذا التعريف
 لازم لما قدمه من انه الذي ذكروه لا اذن من جنسه كثيرا اه عشر (قوله يستعد الخ) اي عاقد غير (قوله هو قبل
 كلما الفصل الخ) يدخل فيه نحو وجع الضرر ويخرج عنه ما طننا غير مخوف ومن غير خرافة وقوله
 معه الحجة اي عادة اه عشر (قوله لا الخ) كذا بالاطفي نسخة معتبرة وفي بعض النسخ الوارد مطلقا على
 قوله ولم يذكر الخ (قوله لا عدم ذرية) لعل المراد بالذرية ما صدق بالقبلة يفر بنقله الا في غلط الخ اه
 رشدي (قوله وهو المحدث) اي ما قتل من الامام من عدم اشراط خليفته (قوله فاعلم الخ) اعين
 الاختلاف المذكور (قوله يضم قوله) الخ قوله لا عندنا لما ضعف النهاية (قوله مع الالم) اي مع فيها
 (قوله وهو ان تتعد الخ) وينتفع او منها التبرع والي سبب ما جرد الى التيقن بالاسمه والذوق هو بضره
 او منها حبس الرعي وامر تعامل الماء ارد اه معنى (قوله فينبال) اي يودى الى الهلاك انتهى معنى
 (قوله ولا فرق) وقفا لانه نهاية وخلافا للمعنى عبوته قال الاخرى يتيقن يقال هذا ان اصاب من بعينه
 فان كان بمن رصيه كثيرا يعافى به كالمشاهد فلا تنهى وديتاليان هذا غير القسم الاول لانه منسند
 الاطباء اقسام اه وعبرة النهاية وقوله الاخرى يظهر ان يقال ان محله ان اصاب من بعينه الخ ذمها والذ
 وجه الله تعالى عنه كونه من القول في ذكوره ان سمع العوام به ويقتدر تسميته ذلك فهو مرض يخاف
 منه ما لو عاجلا وان تكرره اه (قوله ثم تنفع في الجنب) اعين داخل اه عشر (قوله الخ الخ) الا في الخ
 (قوله ويحجب بالهواج الخ) ما وجا لوج الى عدم العدالة الظاهرة (قوله واخبره) كلاما لا محالة عبارة الرض
 وشرحه ذكر ان فعلا لا يخص النسبة بالاطلاع على غالب البان لم يطاع على الا النساء غالب البان اسم فيكون
 فيها اربع نسوة او رجل وامرأتان اه (قوله ايضا) اي كما يقبل قوله بما في انه مخوف بقوله لو اختلف
 الوارث والمترع عليه) اي كان قال الوارث كان المرض مخوفا والمترع عليه كان غير مخوف (قوله فصدق
 الثاني الخ) عبارة العايب وكذا اي يحلف المومي لو اختلفا في عين المرض او ان التبرع في الصحة والمرض

نزلوا بعد سببه بخار إلى الدماغ فلهذا هو أقسام عدة الأطباء ولا فرق بين ما دواغيمه (وذلك جنب) وبهي فخر وح قد ثبت داخل الجنب
 بوجع شديد ثم تنفتح إلى الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك وأما كانت غيرة نافر. هـ من الرئيس القلب والكبد ومن علاماتها
 الجنى الأزمنة وشدة الوجع تحت الأضلاع وضيق النفس والسعال (ورعاف) بثلاث أو له (دائم) لاستطاعة القوة بخلاف غير الدواغيم فظهر أن
 مرادهم بالأمم المتتابع وأنه لا بد من تتابعها من مضي زمن يقضي منه فيه عادة كثير إلى الموت ولا يضبط على باقي الأسماء لأن القوة تتعاضل
 بعضها من بعضها فلا بد من تخلاف الدم

لأنه قوام الروح (واسهال المتواتر) أي متتابع (أياماً تلك) (ودى) بكسر أوله وهو داء يصيب القلب لا يتبعه الحياء غالباً بل يخرج به السيل وهو داء يصيب الرئتين فينقص البدن ويصغر فليس يحتمل علقاً لا متداخلاً حياة معاً بالواقع يفيد بما ذكرنا لواقع تغير في حاله أولاً بأنه قرحه في الرئتين معاً حتى قد يتوابعاً فإنه قرحته في الرئة يلزمها حتى قد يتوحد هو الصواب كما قاله العلامة القلب الشيرازي ومن تبعه ويمكن توجيه ما ذكره الفقهاء بأنهم لما رأوا هذا الاختلاف فيه عبر وأجابه يحتمل كلامهم لمعول على تفصيله عند أهله إذا دللوا على ما لا يبرهن سواء كان الثاني جزءاً من ألام أو ظاهر المتن وغيره أن البدن ليس من الحيات وليس كذلك بل هو المراد من الحي الذي يقتضي كلام الأطباء وعرفته في الموضع بأنهم التي تثبت بالأعضاء الأصلية (٢٢) لاحتجاجه بتقوية وطوره بما وفيه أيضاً حتى النفا كثر ما تكون انتفاة أي من حتى أخري

تسببها ويمكن توجيه كلام الفقهاء في ذلك الخاف ظاهره لكلام الأطباء أن ذلك التثنية أعظم ما يكون بالغالب فاقصر وأعلم أنه أشرف تلك الأعضاء الأصلية (وابتداء فالج) وهو أعنى الفالج عند الأطباء استرخاء عام لاحد قفي البدن طولاً وعند الفقهاء استرخاء أي عضوان وسبب غلبة الرطوبة والبلغم وجه الخوف في ابتداءه أنها مجبان جنتنفر بما طفا الحار الغريزي وذلك منف مع دوامه (وخروج الطعام غير مستحيل) لزوال القوة الماسكة ويلزم من هذا الاسهال لكن لا يشترط قوته فلهذا ذكره بعده (أو كان يحترج) بحدثة ووجع ويسمى الزبير وإفادة المضار عن حين كان للتكرار المراد هذا الخلف فيها الأصوليون والتحقق أنه يشده عرفاً لا شعراً (أو) يخرج (ومعهم) من عضو شريف كالكبدة دون

يعنى أن كلام هذه بافراده علامة فلا يشترط اجتماعها اه عرش (قوله قوام الروح) بكسر القاف قال في المختار قوام الاصل بالكسر فاعلم وعادته أي اه عرش (قوله أي متتابع) قال الزبادي المراد بالمتتابع ما لا يقدر معه على اتیان التخلاه اه عرش (قوله تلك) أي لاستقامته القوة بشفرط وبأن البدن اه معنى (قوله وهو) أي السيل (قوله ليس يحتمل) قال البستي في شرحه الوسيط ولعل وجع الاستسقاء مثله أهتبه قال عرش قوله ومثله أي السيل وظاهره بيسار أو إصلاص لا يطبه يقولون أنه أي الاستسقاء ربي وحيوان ودي اه (قوله مطلقاً) أي ابتداء ودوما اه عرش (قوله وتعر به) أي السيل اه كردى (قوله وهذا) أي الثالث (قوله في) أي في تغير في السيل ويحتمل في الموضع (قوله لا يبرهن) أي القرحه والحي الذي يقتضيه قوته سواء كان الثاني أي الحي الذي يقتضيه (قوله جزءاً) أي كافي التغير في الأول ولازماً أي كافي التغير في الثاني ولا في أنه جعل الحي الذي يقتضيه لازماً لآخره لا للسيل ولا مانع من تركب الشيء من جزءين متساويين فلا يخالف بين تعريفى الموضع والتعبير بالمعنى الأول وبالزوم في الثاني بمجرد تفتن (قوله وفيه) أي الموضع (قوله عليه) أي القلب (قول المتن وابتداء فالج) أي إذا لم يجاوز سبعة أيام اه عرش (قوله وهو أعنى) أي قول المتن والسبب في النهاية الاقوله بسلامة عاده (قوله حتمت) أي في الابتداء (قوله اطفا) أي الرطوبة والبلغم (قوله الحار الغريزي) عبارة النهاية والفتي الحارة الغريزية اه (قول المتن غير مستحيل) منصوب على الحال ويقتضى الجرح على الضعف لكونه منكره وما قبله معرفة ثلاثاً يجعل ألفه الجنس اه في الغنى (قوله ذكره) أي خروج الطعام الخ وقوله بعده أي الاسهال اه عرش (قول المتن يشده) أي سرعة اه عرش (قوله والتحقق الخ) قال الكمال المقدسي في حاشية جمع الجوامع وفي دلاله كان مع المضار على التكرار ثلاثاً تعذراً ذهب أحداهم أنها تدل على ذلك لغة والثاني يدل على صحة ما قلناه لا لقوله ولا عرفاً اه سم (قول المتن أو ومعهم) وكذا لو كان الخراج دماً لصاحبه استعزف من قبل الموت بسببه اه عرش (قوله قال السبكي الخ) واقفه الغنى (قوله وكل ذلك الخ) من كاذم الشارع اه عرش (قوله أشعر به كان) أي كلة كان (قوله ويحمل الخ) بالنصب معطوف على قوله حمل الخ (قوله شديدة) فالحي البسيرة ليست بخوف فتصل اه معنى (قوله قد يبر) أي في شرح والافضعف اه سم (قوله حكمها) وهو أنها غير مخوفة اه عرش

(قوله في المتن واسهال المتواتر) قال في الروض لاسهال من قال في شرحه أو نحوهما ثم قال في الروض الآن ينضم اليه عدم استسقاء الخ (قوله في المتن وخروج الطعام الخ) سكت الشارع عن التكرار (قوله وإفادة المضار عن حين كان للتكرار إلى أن قال بغيره من فالأوضاع) قال الكمال المقدسي في حاشية جمع الجوامع وفي دلاله كان مع المضار على التكرار ثلاثاً تعذراً ذهب أحداهم أنها تدل على ذلك لغتها الثاني أنها تدل على التكرار عرفاً لا لغة والثالث أنها لا تعيد لا لغة ولا عرفاً اه باختصار كبير (قوله قد يبر حكمها) أي (قوله البواير لأنه يسقط القوة قال السبكي وما صله من أن يخرج به بحدثة ووجع وهو معدوم إنما يكون مخوفاً إن مجبسه (قوله اسهال ولو قيمته وأثره الصواب ثم يهو من تبعه أن أصل نسخة المصنف وإفادته لأصله وانما هو الخاف اعتد على الكثرة فومعوه بغير محله وكل ذلك من نظر وكلام الأطباء مصرح بأن الزجر وحده مخوف وكذا خروج الدم العضوا الشرب يفالوجه أخذنا عما أشعر به كان جزءاً من المست على ما ذكرنا ذلك لتكراراً يشدها سقاط القوة وإن لم يكن معها اسهال ويجعل كلام أصله ومن تبعه أنه إذا عصبها اسهال نحو يومين لا يشترط فيه ذلك التكرار فلا خلاف بين العارفين (وحج) شديدة (مطبقة) بكسر الباء أشهر من فقهاء أي لازمة لا متبرح إن باوزن يومين لا ذهاباً يستند للقوة التي هي دوام الحياة فإن لم يجاوزها فقد مر حكمها (أو غيرها) من ورد

ثاني كل يوم وغيب ثاني يوم وانتقل يوم الثالث ثاني يومين ونقل في الثالث وحج الاخيرين (٣٢) ثاني يومين وتقطع بين وظاهر كلامهم

أنه لا فرق في هذه الأربعة

من طول زمانها وقتتہ (الا

الرسم) تكسهم أوله كالسنة

وهو الذي ياتى بهما وتقام

وهي التي تسمى بالبريد

(قوله نأى كل يوم) ظاهر وانقل الزمن اهـ (قوله نأى يوما) أى ولو فى بعضه اهـ (قوله وتقام)

لوما) ونوله وتقاء في الثالث أي لا ثاني فيه أصلاً أهـ (قوله) بن طوله) هنا وقته قال المحقق رحمه الله

بهذا مقله هم تاني بود او قلم بود امشلا اه وقد يقول الماد انه كثره الف و يوقا فاعاد الف من الزمن الف

أعرض في أمثاله وذلك من ابتدأه وضرب الرأفة بما يحسنه من الأمانة والصدق في ما يتناول

سورة (قوله: لا اله الا الله) في قوله: لا اله الا الله الذي تعرض فيه بحسب والله اعلم

سید نور (عولتیں اور الربیع) یسعی و خمس و ما بعدھا، ساهومند کوری کتب الطب بل ہی ولی اد سید

عمر (قوله كالبعية) أي في كسر أولها معش عبارة النقي والرابع والورد والغيب والثالث بكسر أولها اه

(قوله وسيله) أي استثناءه الربعية (قوله والافقدم فيها تفصيل) قال المحشي في شرح والافضمخوف هو الذي

میں نے ہی جو یومِ ازل میں لایا ہی ربیعِ قیامت اہلِ سید عمر عبارتہ عرضِ الٰہی نے کہ میں نے تم میں سے جو

ما كانت الحى يوما او يومين واتصل بها الا فلو كان قبل العرق واما التفصل من كون التصرف قبل العرق او

بعدهم عدم انصافها بالوقت فلم تقدم الا أن نقال قوله السابق واتصل به الموت أي بان مات قبل العرق من

قلك الحى أما اذا مات بعد العرق فنز اس المال وعلمه فلا تخالف اه وعسارة المغنر وسننهم انضاج يوم او

بومين الان اتصال، ساقسما الع، قيموت نظرا انتشف، فتختلف به اذا التما، مما هو دالة لان انما

[illegible]

بأنه يرى أن الرب سيبأخره (قوله وهو ورود المثل اليوم الثالث) أي من أيام عدم الورد ولو قيل

اليوم الرابع واريد من يوم الورود السابق لكان انسيب اقيم من الاشارة الى وجه التسمية اذهب دهر

(قوله وبه) الى قوله وهل يقيد في المعنى الا قوله ويظهر الى قوله والطاعون (قوله منها) حرج الخ ومنها

هيجان الرية الصغرى، والباقم والدم بان يتو دم وينصب الى عضو كيدور جل فيحمر ويتفحم مغني وشرح

الروض (قوله أو إلى مقتل) كونه الاتي أو هي بمنزلة ما نطف على، فلهذا قوله أو حمل الخ: نطف على مقتل

(قوله اذ تا كل) اي لعمري اعش (قوله اوسعده) عذقه بل دام عذاته الفس والوض معش جسمه ومنه

القوة الدائمة والمحصنة بخطاب الانضباط كالغدا ودمهم (قوله اوله) انما في قوله (قوله)

(قوله والوفاة) مع ما فيه قوله حج (قوله

بما جرى له سجال) هو قوله يا مائة عمن (فعل) والو بالواو الطاء: ون عبارة النهاية ونطق بالخوف أشبه

كلوا باطاعون الخ وهي اجسن كاهو طاهره سيد عمر (قوله والاطاعون) وهو هيد ان اسم في جميع

البدن وانتفاضه مغنى وشرح الروض (قوله محسوب من الثالث) أى وانما مات خيره اه عش (قوله بن وقع

(الح) عبارة النهاية بما اذا وقع الحاء عبارة ذاتي الغنى ومنه الطائون وان لم يقرب المتبع اذا كان مما يحصل لامشاه

كما قاله الاذرى اه (قوله واستحسنه) اى ذلك التقيد الاذرى عبارة النهاية وهو احسن كما قاله الاذرى اه

(قوله وعدم الفرق اقرب) زاد انهاء يوم النحر، مطلقا، قال عشي قوله وعدم الفرق اي

من تقيد حرمة الطهر وجرى وقع في امثله ومن تقيد الحلق الخوف جرى وقع في امثله وقوله اقرى باي فبقيد

عَمَّا ذُوقُوا مِنْهُمَا لُذُومَاتِهِمَا طَسًّا ۖ إِنَّهُمْ فِي ثُلُومَاتِهِمَا كَالْخُلُوفِ ۚ

[illegible]

(قول المذنب انه يخفى به ما عوف اسر لغاراج) وانا في الماوردي يدلنا من انو كمسبل وما واو افي فتاه او وروم

یتم۔ بل ذلک بہ کہ لکنہ پیر کہ لامعہ او کان بھزار تو لیس تم مایا کلمواش ند جو تہو جٹشہ ۵۱ نہایہ (قولہ او

مسلمين) الى قوله وظاهر تعبيرهم في الغنى الاقوله ونحوه وبالي وخروج والى قول المتن وصيغته في النهاية (قول

لَمَّا تَنَاعَدُوا قَتْلَ الْأَسْرَى) : لَوْ اعْتَادَ الْبَغَاةُ وَالْقَطَاعُ قَتْلَ مَنْ أَسْرَوْهُ كَانَ الْحَكْمُ كَذَلِكَ كَمَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَهـ

معنی (تَهْلُکَةُ قِصَاصِ الْحَمْلِ) ای قطع طریق اه معنی عبادة غش ای کثرت صلاة اه (قولہ ولو باقرارہ)

أَوْ قَرِيبِي النِّكَافُ وَاتَّخَذَ إِسْلَامًا وَكَفَرًا أَمْ لَا) وَتَقْدِيمُ
الْأَمَلِ نَحْوُ (قَصَاصٌ أَوْ رَجْمٌ) وَلَوْ بِأَقْرَبِهِ

۱) قتل نغو (قصاص اور جرم) ولو باقراره

(۵ - شروانی و ابن قاسم) - (سابع)

(واضطرابو يجهين موج) الجمع بينهما كما قبلنا من معاده (في) حق (راكب مضمرة) بحر أو بحر عظيم كالبحر والفرات وان أحسن السباحة وقرب من البرعى ما قد ضا طلائهم لان ذلك كله ضايف من المألوف كبرابل هو لكونه لا ينفع فيه دواء أو أولى من المرض ونخرج باعتبار ادعائهم كل يوم وبالانجام الذي (٣١) هو اتساع الاحتمال وان تروا بالشايب الحار وبمعكافين الغالبه بخلاف المغلوبه وبتقديم ذلك الجالس له

وانما جعل مثله في وجوب الايهام بالو بدعته ونحوها استنباطا لحفظ ما لا أدى عن الضياغ من ظاهر تعديهم بالتقديم للقتل اما قبله ولو بعد ان خرج من الجبس الى لا يعتبر وهو ظاهر بعد السبب حيث سبب وانه بعد التقديم لو انهم بدلا كان تبرعه بعد التقديم خصوصا من الثالث كالوث أيام الطعن بغير الطاعون (وطلق حال) وان تكررت ولادتها لعظم خطره ومن ثم كان موطنه مشاهدا وخرج به نفس الخلف فليس بخوف ولا أثر له الطلق الخوف منه لانه ليس بمعرض فيه فارق قوله لم يقل انظره ان هذا المرض غير مخوف لكن يتوهم منه خوف لانه كان كالخوف (ومد الوضع) ولده مخلق (مالم تنفصل المشية) وهي التي تسميها النساء الخالص لانها تشبه الجرح الواسع الى الجوف ولا خوف في الله معلقة ومضفة بخلاف موت الولد الجوف اما اذا انفصلت المشية فلا خوف وعنه ان لم يحصل من الولادة جرح أو ضرر بان شديد

انما اخذناه لانه قد يتوهم من جوارحه عدم الحاقه بالخوف اه غش (قول الممن واضطرابو يجهين موج) (الخ) عبارة الرض وهجين البحر بالجمع قال في شرحه خلاص هيجانه بالجمع اه سم (قوله وان احسن السباحة) وقرب من (لج) اي حيث لم يقبل على ثمنه الغلبة منه اه غشاه قال غش اي عاده فلا يقال اذا هلك به كيف يعرف انه غلب على ظنه لولا انه وانهما المغمى بجماعته من كان ممن يحسن وهو قريب من الساحل الا ان خوفه كما قاله الزركشي اه (قوله صلى الله عليه وسلم) (الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه (الخ) (قوله) وانما جعل (الخ) اي لجس وقوله مثله اي التقديم اه غش (قوله وهو يظهر) في ظهوره وتظهر اه سم (قوله) وانه (الخ) عطف على قوله ان ما قبله (قول الممن ويطلق حال) لا فاعترضه في التقدير ان تقسمه انما الاقارب ان جاسروا في الله نعمنا انه قال اذا صر على المراء ولادتها فليكن في حقيقة نفسه ويسبق وهو يسم الله الرحمن الرحيم لاله الا الله الخليم الكريم سبحانه التبرع بالسوا وارب الارض ورب العرش العظيم كانه يوم يرونهم اياما يلبثوا الاعشى واصحابها كانه يوم يرونهم اعداء يلبثوا الاياما من غير بلاغ فعمل ذلك الاقوم الفاسقون اه مغش (قوله وبه فارق) اي بقوله لانه ليس مرض اه غش (قوله كان موطنه) (الخ) ظاهره ولو لم يراو قوله الخوف منه ايجل اه غش (قوله وبه فارق) (الخ) لم يظهر من هذا فارق معنوي اه سم (قوله مخلق) اي مصور يصور له الا في يشترط كل الولد يخرج به نحو العلقه كجاني اه غش (قوله يخاف الموت) (الخ) اي فانه يخوف وهو ظاهر فيما لو مات في مقلته لان لا بد من الموت كبر الموت قبل ذلك ولم يظهر معلومه تالم للعرشه فينبغي ان لا يكون خوفا كدوام الفالج اه غش (قوله وحده) اي قوله اما اذا انفصلت (الخ) (قوله حتى يزول) اي نحو الجرح الحاصل من الولادة (قوله وبين الثالث) هو ما ذكره المصنف بقوله وتصح بالجلو يشترط (الخ) اه غش (قوله ومن كون الموصي به قد يبلغ الثالث وقد الخ) انظر ما وجد على قوله من الاجزاء (الخ) ان هذا بيان لذكره قبله من الاول بيان لما في هذا الفصل والذي قبله على سبيل الف والنشر المشوش (قوله وقد يكون) اي الوصي به بمعنى الوصية قوله فذيل اي أي الركن الثالث هما اي ما في هذا الفصل وما في الذي قبله (قوله أي الوصية) اي قوله او صلى الله عليه وسلم (قوله ما اشعر الخ) خبر وصفتها (قوله ما اشعر) من لفظ (الخ) اي غش ان كان الاشعر او ما اشعر بضمير محتمل لا كناية اه غش (قوله كناية) اي معنى كناية اه غش (قوله واشارة) عبارة النهاية واشارة أخرى اه قال غش خرج به اشارة الناطق فلعو وناظره وان كانت جوابا بان قاله اوصيت بكذا فاشارة اي نعم اه قوله وان كانت اصرح بالمغنى وشرح الرض (قوله تعريف الجزآن) هما صفتها واوصيت وتعريف الاول بالاضافة والثاني بالعلم لان الكلمة اذا اراد بها الفظها صارت علم على ما هو متقرر في قوله اه غش (قوله ذلك) اي انما قبله بعد الموت اه غش (قوله كذا)

الطاعون والوباء والخر وج منها في مرحلة أو يفرق على نظر وعدم الفرق أقرب اه كلام الشارح ثم قوله وعدم الفرق أقرب بوافق علمهما (قوله الممن واضطرابو يجهين موج) عموما قال وض وهجين البحر بالجمع قال في شرحه خلاص هيجانه بالجمع اه سم (قوله وان احسن السباحة) وقرب من (البحر) حيث لم يقبل على ثمنه الغلبة (قوله وهو يظهر) في ظهوره وتظهر اه غش (قوله) وبه فارق (قوله) وبه فارق معنوي (قوله) زعم انه وناظر (الخ) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الاول باعطاء الاول انما قبله (قوله انه كناية وصية) كذا (قوله والاخر) انها غير متناهية لاجل قوله ما (الخ) تقدم في الاقرار انه لو اذال اقرار بنحو

ورم والاخر يزول بالركن الرابع الصفة وفصل بينهما في الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله لانها مناسية بما راجع الى الجوف ولا خوف في الله معلقة ومضفة بخلاف موت الولد الجوف اما اذا انفصلت المشية فلا خوف وعنه ان لم يحصل من الولادة جرح أو ضرر بان شديد

ورم والاخر يزول بالركن الرابع الصفة وفصل بينهما في الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله لانها مناسية بما راجع الى الجوف ولا خوف في الله معلقة ومضفة بخلاف موت الولد الجوف اما اذا انفصلت المشية فلا خوف وعنه ان لم يحصل من الولادة جرح أو ضرر بان شديد

ورم والاخر يزول بالركن الرابع الصفة وفصل بينهما في الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله لانها مناسية بما راجع الى الجوف ولا خوف في الله معلقة ومضفة بخلاف موت الولد الجوف اما اذا انفصلت المشية فلا خوف وعنه ان لم يحصل من الولادة جرح أو ضرر بان شديد

كذوا ان لم يقل من مالى على المتعدا وبعينه أو وجوبه أو ملكتة كذا أو تصدقت عليه بكذا (يعلمون) أو نحوهم إلا فخرجوا بعد ما وصيت ولم يبال بأمر جوعه أو ابتلاك على ماعرف من سابقه أن وصيت وما شئت من موضوعه ذلك (أرجعته أو هوهه يعلمون) أو بعد عيني أو انقضت الله على وأراد الموت أو الفما لغزو ذلك لأن افتاقه كل منها الموت صيرت ما عني الوصية وكان حكمه تنكر ربه بدوى اختلاف مالى السابقين إذ لا زال بعض أمره والثاني لفظه لفظ الخبر ومعناه الانتشاء وزعم انه قال (٢٥) تأخرت لم تعد للكل لأن المطلق ما يوصيه ف

راجع لقوله أو وهبت ما (قوله أو نحوهم الاتي) أي من قوله أو بعد عيني الخ وقوله راجع إلى قوله يعلمون وقوله أو جوعه أي أو قوله أو وصيت اه عش (قوله على ماعرف من سابقه) أنظر ما وجه علم من سابقه اه ورشدي (قوله لذلك) أي التام بعد الموت اه عش (قوله ولا) أي وان لم يرد بقوله بعينه وقوله ان قضى الله الخ الموت فهاى هذا ان القولان لغو وأد لا تصار على جعلته أو هوهه فسأنى حكمه وقول عش قوله ولا أي وان لم يرض إلى قوله جعلته أو هوهه وقوله فهاى القواى جعلته وهوهه اه مع كونه خلاف الظاهر يرد قول المصنف فلا وتصير على هوهه الخ زول الشارح أو على جعلته احتمل الخ (قوله لان إضافة كل منها) أي من قوله أو أدفعوا اليوم ما بعد منتهى شرها اه عش (قوله اذا دلزل بعض أمار الخ) وعليه فلا خر قوله أو وهبت ما من قوله وجعلته كل أنسب اه عش (قوله وزعم انه قال) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الأول بما عود والتاني بهوله سم ورشدي (قوله لم تعد للكل) لان العود للكل انما هو في حروف المطلق الجامعة بخلاف ما لاحد الشينين حتى لو كذا كذا القرا في غير ما قال الولي العراق فحينئذ حشذ كره عقب كل صيغة اه معنى (قوله على نحو وهبت ما) أخرج بالخبر قوله جوبه الخ (قوله أو على نحو أدفعوا اليه الخ) أخرج بالخبر قوله أو أعطوه كذا (قوله وفي هذه) أي نحو وصيتك أدفعوا الخ وقوله وما قام لها أي نحو صيغة وبعته وقوله لا يكون كتابه وصية أي لما في قوله لان من صرائحه الخ اه عش (قوله فان علمت نيته الخ) ينبغي أن من صرو العلم ولو أخبر الورث الرشيد انه نوى أمائره كالصبي فاجبا به لغو ولو أخبر ولي الطفل بان مورثه نوى فلا يرد بعدم قبوله من ماله من التوقي يتع على الطفل اه عش (قوله ولا يطل) قد يقال هذا حيث لم توجد معتبرات كل من الوصية كالقبول والهبة كالقبض في الحيات ولا يصح له تحقيق ذلك وان اتهم به كذا في نفي تحفة الشيخ معطى الجوى عن السيد سمر وقوله ولا فصل حكمه قد رد وما في شرحه وتوقعه كناية من قول الشارح بل في قوله صدقة لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي أخذ ما يأتي من تعديده على يومس الورث بالخالف أنه لا يعلم ارادته فنسلك فيصالح المدي أنه أراد الوصية (قوله ويظهر أيضا الخ) عبارة قالته لم يكن اقرارا بل كتابه وصية على الراجح اه (قوله أنه كناية وصية) كذا مر اه سم (قوله لم يكن) أي قوله ثلث ماى لقراءة (قوله لان من صرائحه) أي قوله وفي قوله هذا صدقة في النهاية (قوله وكذا واقتصر على قوله هو صدقة الخ) هذا علم من قوله السابق فلا اقتصر على نحو وهبت ما لكمنه كره هنا فوطئ قوله وانت وقع جوابا الخ اه عش (قوله لان مثل ذلك) أي وقوعه جوابا لقوله لا يفيد أي صرفه عن كونه صدقة ووقفا اه عش (قوله أي كناية الخ) وكذا قالته بالهبة والمغنى وشرح المنهج (قوله وبه) أي قوله لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي تعديده بنظر برفقه الا تحالم يومس الخ (قوله غير متناخ) تقدم في الاقرار أنه لو أراد الاقرار بقوله ذلك مع اه سم (قوله كالصم) أي في الانعقاد بالكتابة وهل يكفي في النية باقترانها بجزء من اللفظ أو لا بمن اقرارها بجميع اللفظ كما في البيع والاقرب الاول ويرى بينهما بان البيع لما كان في مقابلة عوض احتج به بخلاف ما هنا اه عش (قوله بل أولى) لان لا يقتصر على القول بل في الحال فاشبهت ما يستقبله الانسان من الصفات اه معنى (قوله

ذلك مع (قوله كونه عتبت هذا الخ) هل هذا مستبعد اذا زاد بعد موت

لان ذلك لا يبعد خلافا لابي نور والمزني (ان يقول هوهه من مالى فيكون وصية) أي كناية بتم الاحتية له لاهوله بتمامه فافتقر لنية توبه ولو ترجع السبكي أنه صريح على الازالة بان لم تعلم نيته بطل لان الاصل عدمه لو اقراره بقدر متناخ لاجل قوله مالى فليس مامرا (وتعتقد بالكتابة) وهي ما احتمل الوصية غيرها كقوله عتبت هذا أو بعدى هذا كالبصير بل أولى وفي قوله هذا صدقة بعد عيني على فلان مثلا لكناية لتست في الوصية لان هذا صريح فيما بل في قوله صدقة لاحتماله الملك ولو تفقنا جعل ما اراد به بطل ما لم يومس الورث بالخالف أنه لا يعلم ارادته فنسلك فيصالح المدي أنه أراد ذلك أو التفسير يشمل به حيث

وصرح جمع متأخرون بـ قوله اديسه انتم فاغظ فلان ابني الذي علمنا وفقر على الفقراء ولا يقبل ثوبه في ذلك بل لا بد من بيته
(والكاتبه) بالثاء (كاتبه) فتعقبهم جمع (٢٦) النسبة ولون مطلق ولا بد من الاعتراف بها لتمامه اومن وازنه وان قال هذا خطي وما

فيه وصيقي وليس للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عالم بما فيه واشارته من اعتقل اسمه بنيت في أبياتي فيها تفصيل الاخرس فان فهمها كل أحد قصر بغير الافكانية ومن أن كاتبه لا يدقهامان به عنوانه كافي الاعلامها بأشاره أو خطبه أو قال من ادعى على شيئا أو أنه أرفى مالي عنده فصدق ببلاحة كان وصية على الاوجه فان قال في الثانية صدقوه بيينه أو بلا يئسني لم يكن وصية على الاوجه أي ايتالاهم يسمح به بشي وانما قنع منه بجهة بدل هذه فاختلص لاضرار الشارع فلنكون وكلف البينة فارق قلتم لم يكن وصية ان ادعى الوفاء وحلف قلت ليس هذا موضع الوصية ولا ترسانه فلم يجعل عليها سواء أمين الغسر ما أم أجاهم فما أوجهه كلام أبرز ومن أنه اذا عين الغريم وقدر مدعاه كان وصية بعدد ما لما قرره أن اشتراط المدين اعراض عن الوصية بكل وجه كما هو ظاهر في الاشراف قال السرير ما يدعيه فلان فصدقوه فمات قال الجاني هذا اقرار بمجهول وتعيينه الورثة تركت عليه الزركشي

(قوله ولا بد من الاعتراف بها) أي بالنسبة (قوله وان قال هذا الخ) لا يقال هذا القول صريح في ارادة الوصية لانقول لكن لا في ارادتها من الكاتب (قوله أو يقول أنا عالم بما فيه) وقد أوصيت به ضرب على قوله وقد أوصيت به أو أثبتته مر (قوله على الاوجه) اعتمد هنا وفيما بعده مر (قوله فان قال في الثانية صدقوه بيينه الخ) في فتاوى السيوطي ورجله مساطير على غرما من عشر سنين وكروا قبل وأوصي ان من أنكر شيئا مما عليه وأدعى وقامه بغيره فقول يعمل بذلك والاصل ان في الورثة غلظا لجوابهم بعمل به خصوصا اذا لم تكن بيته تشهد بما في المساطير فانما لا تقوم بمحبة ولو كان صاحبها حق حيا فاذ اوجب المدينون ان لا شيء عليه مما في المساطير وقبل ذلك به وحلف ورثي وأقبل ثم ردتك انما شهدت بما في المساطير وسنة مقبولة أن يجعل وصية تحسب من الثلث سواء اذ لم تشهد به بيته فقسط من رأس المال لعدم ثبوته او ما ذكره في هذا ما شهدت بيته بما في المساطير من انه وصية فان شرط تخلفه بمخالفة القول بالشرح فان قال في الثانية صدقوه بيينه أو بلا يئسني لم تكن وصية على الاوجه أيضا الخ الا ان يقرق بالشرح صريح الوصية كما يدل قول السؤال اوصي ان من أنكر شيئا الخ وفيه نظر لان هذا لا يقتضي الوصية للمدين بل هو وصية لجماعته بجماعته (قوله وفي الاشراف قال المر بوض ما يدعيه فلان الخ) أي فرق بين ما يدعيه فلان فصدقوه وبين

لما علم أنه فيها وقت (وإن أوصى لغيرهم يعني لغير محصور) كالقصر اعلمت ما يوجب الاشتراط (يقول) لتعذرهم ومنهم من قال للمقتصر لعل
كذا ويحصر وأبان سهله عادة عليهم تعيين قبولهم ووجوب التسوية بينهم ولو رد غير المحصور من ثمن رددهم كأثمهم قوله لزم ما يوجب
وذكر أن عدم حصرهم يستلزم عدم تصور رددهم وتبادل الماد بعد الماحص كترهم بحيث يصدق عادة ما عليهم فاستجابهم يمكن ويلزم
منه تصور رددهم والمنفاز ادعت قبولهم تعذره غالباً أو باعتبار ما من شأنه يجوز الاقتصاري ثلاثين غير المحصور ولا يوجب التسوية
بينهم (أو) وحي (لغير محصور) لا كالمواضع (القول) من شأنه (٢٧) وإن كان المالك لغيره كما في الوصية قلن

لمعالم الخ) أمماجه لـه أعلّم انه حدث بعد ما يكون اقربا به اه عـش (قوله ودمه) أى الاقرار (قول المـوت)
وان أوصى) مستأنفاه عـش (قوله ووجب التسوية الخ) أى واستيعابه مـعنى وعـش (قوله ويلزم منه)
أى من امكان استيعابهم (قوله من غير المحصورين) منعما وقع السؤال عن حق الوصية المـواري الجامع الاظهر
فلا تحجب التسوية بنفسه على الاقرار لانه يشق عادة تسويةهم ويحتل وجوب التسوية لتحصارهم بسهولة
عدمه لان استيعابهم مكوبة مضبوطاته عـش (قوله ان تاهل) أى قوله وهذا التفصيل فى المغنى (قوله وان
كان الخ) غايته عـش (قوله والى) أى وان لم يتأهل فـن ربه أوصى فيه تصرّح به عـش يقول البـدق ما اذا
أوصى لعبد الغير المتأهل وفيه تردد لـزكشى اه سم (قوله لم بشرط قبوله) أى ومع ذلك لا يـبقى الا بالاعتناق
من الوارث أوالوصى فلا امتنع الوارث من اعتناقه أصح منه لـزومها عـش (قوله بخلاف أوصى به الخ)
قال فى العباب عـش قال لعبد أوصى بـك مـنك بشرط قبوله كالوصية وهـب لك أو ملكك زرع قبلنا بشرط
قبوله فورا الا اذا نوى حقه فـمـعنى بل لا قول كـول قال الوصية أعتقه ففعل فلا يرتد ردها انتهى اه سم (قوله
بـهـذا التفصيل) أى العتق والوصية وكذا الخ مـعنى قوله الا فى غرض (قوله ان الاول) أى قوله باعتقوا
هذا بعد موت من وقوه والثانى أى قوله أوصى به ربهـنـه (قوله لمطلقا) أى سواء قال أهلكا أو كذا السجدة كن
بـسـمـوتى أو قال أوصيت كذا السجدة كذا (قوله ولم يـوتـه) أى قوله قال لـزكشى فى النهاية (قوله
حينئذ) أى فى الحياة أو مع الموت (قوله نعم القول الخ) أى موقع الاستدراك (قوله به) (رد) أى بعد الموت
وقوله بعد القول أى بعد الموت (قوله على المقتضى) وقفاً لنهاية والمغنى (قوله وهذا لما يتلى فى الخ) أى وان
كانت لا تقرب به فى الواقع لان هذا قد يـذكر لاختلاف الخـف اه عـش (قوله ان الراد يقول القضى) وهو
لا وجه ما به ومغنى (قوله وبـشـه الاكتفاء بالعقل) ضعيفاه عـش (قوله وكلاهما) أى قول لـزكشى
وقول القمولى (قوله بين هـذا) أى الوصية (قوله الذى الخ) نعمتك كرام وقوه يقتضى الخـمير العقل
(قوله ودعوا لك لا يقتضى) مبتدأ وخبر (قوله وانما يشبه) أى لهذا الوجه الخ اعتمدته النهاية والمغنى
أيضاً (قوله دعى) أى الهبة (قول المـوت لا بشرط) بـدمـوع الخ) ولـقـا وارتـ مطـبـعـة مـوـلـوى لـه المـطـاـق المـتـصـرف
بالقول ولـودفـات امتنع حـكمـه بـالـرد اه مـعنى (قوله فى القول) أى المتلقى فى النهاية لا قوله وأما بقية
كـالـهـبـة (قوله نعم يلزم لـو لـو لـو دعى) لـسـمى أو وهـبـه فـلـمـ يقـبل لـو لـو فـاعـتـد فـالـقـى فـسـر الـهـبـة

قال اركضى وطاه كلامهم ان المراد القبول القنوي وبشبهه الا كفاه بالقول والاحتذاء كالهدية اه وسبق بال القولى فقال في الزين
بكنى التصرف بالزهر ونحوه وكلاهما من ضعف والفرق بين هذا والهدى يتوعد الوكيل واضع اذا نقل الاكرام الى النسي استؤننه الهدية عادة
يقترن بعدم الاحتياج للفق في القول ولا كذلك هنا فعلى الوكيل ان يلقى كاشي بلا شبهه معاذ لو انا شبه الهدى لا بد فها من
القبول لفظا (لا يشترط بعدمه قوله القنوي) في القبول لانه انما يشترط في عقد ناجي متصل قبوله باجابه ثم يوزن القبول او الرضو واحسبه
للمصلحة

فان امتنع عما اقتضته المحلصة عند النزول أو ما تلازمه القاضي مقامه الواجب بصفة الانتصار على قبول البعض لان المطابقين لايجاب
والقبول انما هي في البيع وما اُلحق به كالبهية والوصية ليست كذلك (فان ما من الوصي له قبله) أي قبل موت الوصي وكذلك الوفاء به من قبل
الوصي لعدم لزومه أو ما يولتها الزم حيث (٢٨) (أو بعده) أي بعد موت الوصي وقبل القبول والرد لم يطل (قبل) أو يرد (دارته)

ولو الامام فمن يرضه بماله
لانه خليفة من قبل
قضى دين مورثه منه
ويؤخذ منه ان وارث
الموصي له لو كان وارثا
لما مات دون مورثه لم يكن
وصي وارث لان العرفي
كونه وارثا يوم الموت كما
من قبل القبول لا يقرر
انه ميث لا يستقر اولا
الموصي له بالورث ولانه لم
يملك هناك حصة الوصية
بل من جهته ان الوارث
وهما جهتان مختلفتان
ويؤخذ من الوارث الاصلح
من القبول والرد نظرا لما
أنفا وقد يقال ان
قبول الموصي له وقبول
وارثه فيما اذا وصي له بولده
فانه ان يولد له ورث منه
أو وارثه بحسب الموصي به
القابل لخس الاب أم لا
كان الوارث فلا يرث للورث
لانه ان يولد له قبل
قبول عتق الوارث فلا يرث
فأدى ارثه لعدم وارث
يجب فكذلك ان يرث
نخرج الشبهة عن أصلها
القبول في النصف ولا يمكن
أن يقبله الوارث الموصي به
لثوقه على ارثه المتوقف
على عتقه المتوقف على قبوله
فتوقف قبوله على قبوله
وهو محال واذا انقصر القبول

وغيره ان لصي اذا بلغ قبول الوصي بدون الهبة اه سم ينصرف (قوله انزل) أي وقام القاضي مقامه كما
هو ظاهر وراجع هل القاضي القبول عند عدم الامتناع وهل اذا كان الولي الابي امتنع عن ادائه وكان الجسد
موجودا كان القائم مقامه الجسد دون القاضي الوارث به بعد الابي نعم وهل قيام القاضي مقامه اذا
امتنع متاولا وان وجد الجسد اه سم وقوله هل القاضي الخ الظاهر لان اذا كان الولي قايما من قبله فمعتل
وقوله وهل اذا كان الولي الابي الخ الظاهر ما استوسه مرجحه الله تعالى وقوله وهل قيام القاضي مقامه الخ
الظاهر ان امتناعه حال هذه لا يقتضي انزاله حتى تنتقل الولاية للجد ولولاية الجد على الابي ينصرف
القاضي عنه بالولاية العامة والله أعلم اه سدر (قوله انزل) وقضت انزاله بذلك انه كبير وقوله
والاوجه بصفة الانتصار على أي الموصي له وكذلك ان انتقضت المحلصة ذلك والافنيق انه ان فعل ذلك عندا
انزل فلا يصح قبوله أو ما لا يصح فيما قبله وقام الخ كما مقامه الباقي اه عش (قوله والاوجه بصفة
الانتصار على قبول البعض الخ) الاوجه كذلك في الهبة أيضا شرح مر اه سم (قوله كالبهية خلافا للبهية
غيره انما هي في البيع والوصية الهبة ليست كذلك اه (قوله أي قبله) و (قوله أي قبله) وقوله ويؤخذ
منق النهاية الا قوله أو يرد (قوله لانه) أي الوارث (قوله قبله) أي الوارث ولو امانا وقوله قضى دين مورثه
أي الموصي له وقوله منه أي الموصي به اه عش (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله لقبل الخ (قوله الميث)
أي الموصي (قوله دون مورثه) أي الوارث يعني ولم يكن الموصي له وارثا للموصي (قوله في كونه) أي الموصي
له (قوله يوم الموت) خبر بان يعني ان الموصي له في يوم الموت المورث لا وارثه (قوله ما يقرر) أي في قول
المصنف الذي أطهرها الثالث فكان الاحسن لما يأتي (قوله باث) منق على الموصي له (قوله ولانه)
أي عطف على لان العبرة بالخ والضمير لعمال الموصي به وقوله لم يملك بناء المفعول وقوله بل من جهته ان الوارث
أي بل من جهته كون الموصي به مورثا والوارث الموصي له (قوله وقد يقال ان) الى التثنية النهاية والمغني
(قوله اذا وصي له) أي الموصي له (قوله ورث منه) أي بقي الوارث ورث من الموصي له (قوله أو وارثه)
صلف على الضمير المستتر في قوله قبله (قوله يجب الخ) أي ما عطف على وقوله القابل لمفعول يجب (قوله فلا
يرث) أي الولد اه عش (قوله فكذلك) أي هل قبله (قوله واذا انقصر الخ) بناء المفعول وقوله القبول
أي قبول الوارث وقوله على النصف أي نصف الولد (قوله جرى الى التثنية في النهاية) (قوله جرى) أي المنهاج
بضم الجيم مر فيما لو وصي لصي أو وهب له فلم يقبل الولي ان لصي اذا بلغ قبول الوصي بدون الهبة (قوله
فان امتنع الخ) انزل أي وقام القاضي مقامه كما هو ظاهر وراجع هل القاضي القبول عند عدم الامتناع
وهل اذا كان الولي الابي امتنع عن ادائه وكان الجسد موجودا كان القائم مقامه الجسد دون القاضي لان الولاية
له بعد الابي نعم وهل قيام القاضي مقامه اذا امتنع متاولا وان وجد الجسد (قوله والاوجه بصفة الانتصار
على قبول البعض الخ) الاوجه كذلك في الهبة أيضا شرح مر (قوله ورث) أي الولد منه أي من الموصي له
وقوله القابل لمفعول يجب وقوله فلا يرث أي الموصي به (قوله جرى) أي المنهاج في قوله وهل علك الموصي له
يعرف الموصي أم يقبله أم موقوف الخ على العرف في استعماله في مقام طلب التصور الى آخر كلامه قال
في المغني في حرف الباء هل حرف موضوع على التصديق لا يحصى دون التصور ودون التصديق الساسي
الى ان قال وقوله لا يفتا أم عر واذا لم يذم المصلحة أي عتق ذلك قال السامعي السبب فيه ان المصلحة
لنعيين أحد الامرين وذلك لا يكون الا بعد التصديق باصل الحكم والتردد تعيين شي من الاجزاء فيصان
بكون معادله الهمة الطالبية للتصور دون هل الطالبية للتصديق بل عين حصول التصديق وطلبه من المناقاة

على النصف بقي نصفي تقاوس من بعض فرق لا يرث (وهل جرى) على العرف في استعماله في مقام طلب التصور في
الجرى وهو محل الهمة في مثل هذه المقام ولقد أنشأ خبرها باللفظ فيام المناسبة للهمة لا الهل فانه انما يعطى خبرها وهذا كلامنا قلنا بما
قاله صاحب المغني وجرى عليه صاحب النجاشي وشارح كلاهما ان الهمة في نحو ما يذوق النار أم عر وما يذوق النار أم في المسجد

في قوله وهل عاك الموصى له الخ اه سم (قوله طلب التصور) اي للمصدق المقتضى ان الموصى له لا يكون له الموصى له في قوله الثاني قوله الى احدثها في المثال الاول واحد ما في ذلك الثاني (قوله فهل في كلامه باقية الخ) منع هذا التصريح بل يجوز ان تكون التصور والان يرد جواز بقائه اعلى وضعها اه سم (قوله ان زهم) أي من ابن هشام ومن تبعه وقوله فيه اي التصديق السلي فغناه فقال ان هل طلب التصديق الایجابي فقط (قوله وآم في كلامه الخ) ان أراد في كلام المصنف فهو في غاية البعد الا يناسب كلامه الا المتصلة لان المعنى على طلب التعيين لا الاضرب وهو الموافق لقوله أظهرها الثالث اللهم الآن يكون في هذه الحققة تقديم وانخير اه سم أي الاصل متصلة لا منقطعة (قوله تشبهه) أي لو توهم أم في حيز هل (قوله الذي ليس باعتاق) سب كحيزه بقوله أم لو اوصى باعتاق الخ (قوله المعين) خرج غير وتقدم اه سم (قوله للمتن عوث الموصى) أي كالأثر والتدبير ولكن انما استقر بالقبول كآلة الشيخ أو ما هو العرائن أم يقوله أي الموصى له لانه ذلك كالبسم اه معني (قوله عدم الحكم طه) اي الموصى به (قوله المتن اه مك) بصيغة الماضي وقوله الشارح انه ملك بصيغة المصدر (قوله تعذر) الى التفسير المعنى (قوله لتعذر جهة الميت) اي لانه لا عاك وقوله مطلقا أي قبل خروج الوصو بعد (قوله والوارث الخ) عبارة المعنى ولا يمكن جعله للوارث فانه لا يمكن ان تصرف فيه الا بعد الوصية والذين ولا الموصى له والا لما صرح به كالآثر فتعين وقتها وهو أي حين يعق عليه يجب عليه القبول بله الرد لا يعنى له معنى قبل الوصية اه (قوله والارث) أي وان كان ملكا للموصى له (قوله لا تلاققه) ولعل وجهها عند من اعلم ان التمرقة تتركس عند من كلفه حصلا لا يحسن اعرامها منها التذكير كسب عبد ولا صلة لهم بالثمن ايضا التمرقة والجل بعد العارف أحوال وبعد التكرار أو ما في هياهم معرفة وتكرار ومراعاة احداها ما دون الاخرى تحكم وقد يقال ان عطف التكرار على المعرفة ككسب مسوخ لم يسهل الحال بينهما فالتميز صحيح وان لم يقصد التذكير في التمرة اه ع ش (قوله على الاول) أي ملكا للموصى له بالثمن وقوله اي الموصى له (قوله قبل القبول) لانه ما له لانه موضوع المستقلة (قوله هي موقوفة) اي التمرة والكسب لا يفتقر لغيره (قوله واذا راجع) عبارة وتصح مقابلة به بالم منقطعة لانها ضرب ابن حكم وطلب الحكم آخر فلا تنافها هل المطالبة بالتصديق وهذا كله مبنى على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد اسلفنا في أوائل الكلام على الان في المرفوعة ان ابن مالك قال هل قد تدعى الهنزي فتعادلها لم تتم له وفي الرضي وغيره انهي هل قبل المتصلة على الشذوذ اه فصمخ خرج كلام المصنف على ما نقله من ابن مالك (قوله فهل في كلامه باقية على وضعها) قد منع هذا التصريح بل يجوز ان تكون التصور والان يرد جواز بقائه اعلى وضعها (قوله من طلب التصديق الإیجابي أو السلي) قال في جمع الجوامع هل لطلب التصديق الإیجابي لا التصور ولا التصديق السلي قال المحلى في شرحه التمسيد لا يصح بل في السلي على منواله أخذ من ابن هشام فهو من من ان هل لا يدخل على من في طلب التصديق أي الحكم بالثبوت أو الا تنافها كما قاله السكاكي وغيره يقال في جواب هل قام زيد مثلا ثم أولا اه فتنبؤ السهو التباس مدخولها بالمطابق بمقتضى اتحادهما واس كذا في قوله اذ قيل في جواب هل قام زيد لا أول يتم فاستبعد تصديق سلي وهو المطابق ليع أنه لا يصح ان يقال هل لم يغير يد فقال الشارح خلافا في وهم في يحصل أنه متعلق بقوله أو السلي فيكون إشارة الى السهو الذي ذكره المحلى أي خلافا من وهم في التصديق السلي فغناه بسبب التباس المذكور (قوله وآم في كلامه) ان أراد في كلام المصنف فهو في غاية البعد الا يناسب كلامه الا المتصلة لان المعنى على طلب التعيين لا الاضرب وهو الموافق لقوله أموال أظهرها الثالث اللهم الآن يكون في هذه تقديم وانخير (قوله متقطعة لا متصلة) بنامل فتدبر بان الهنزي اذا كانت التصديق تكون أم منقطعة وهو متوهم بل يجوز ان تكون متصلة وان كان المطالب التصديق كالو أي بما هو بعدا له ام نحو أي الحيز في البار مثلا (قوله المعين) خرج غير

والمصدق قبل جواب سؤله وبعد الجواب لم يذهب شي في نفسه وروها اصلا بل بقي تصورهما على ما كان والحاصل بالجواب هو التصديق اي الحكم اني هو اذ ان النسبة الى احدهما بمنزلة واحدة على وضعها من طلب المصدق الإیجابي أو السلي خلافا من وهم فيوام في كلامه منقطعة لا متصلة ولانها من وقوفها في حيز هل تشبهه بوقوعها في حيز الهنزي التي بمنزلة تلك الموصى له المعين الموصى به الذي ليس باعتاق (عوت الموصى أو يقوله أم) الثالث (موقوف) ومعنى الوقف هنا عدم الحكم عليه عقب الموت بشئ (فان قيل بان انه لا يثبت الموت والام) قبل بان رد (بان) انه ملك (الوارث) من حين الموت ر أقوال أظهرها الثالث (لتنزحه جعله للميت مطلقا والوارث قبل خروج الوصية والموصى له والا لما صرح به تعين الوقف) وعابها أي الا قول الثلاثة (تبي التمرة وكسب عبد خلافا للاقته فيه لان تفرغ عه جنى فسواي التذكير في كسب ووقع حيث خلافة لمعلم غير اشكال فيه (بين الموت والقبول)

وكذا بقية الفوائد المحصلة حينئذ (ونفسه وفطرته) بوضيها من المون على الأول له لا لا ولا عليه لا آخر وعلى الثاني لا لا لا قبل القبول بل الوارث وعليه على المقدم في موقوفه قبل له الا لا ولا عليه لا آخر ولا لا لا ولا دار فإزاء بعد الموت والوارث ليست من البركة فلا

شعلاق بهادين (تتبعه) مرفى الوقت الفرق بين الوقت والمستحقين في أن المداوم على التابير وعدم فهمهم على الوجود وعدم معرفته
 قبل الوصي فخله فهل المور عند الموت تركه كما قلنا ثم انه لاواضوغيره الموصى به وان ترك الموت تركه تاروا ولا
 وما حدث بعده الموصى به كل محتمل والقرين هنا الثاني ويقرب بينه وبين الوقت بان الملاك من الصفة وتوحيدها فاعتبر حال الميراث عندها
 كالبيع وهذا الاعتبار بالصيغة لان وقت (٤٠) الف والواحد المئتين يدخل ما قبل بالوقت بشرط القبول فاعتبرناه راعيا غير وجود الميراث عنده
 فكان تركه تركه بعد تكون

وصية (ويطالب) يصح
 بناؤه الفاعل فالضرب بعد
 والمفعول فهو لكل من
 صلت منه المطالبة كالوارث
 أو ولي الموصى (الموصى
 له بالنفقة) ان توفى قوله
 ورد) فان لم يقبل ورد
 تحريم الحاكم بينهما فان
 أي حكم عليه بابطال
 كتمه من امتنع من الأعيان
 وقضية الترخير ان ذلك
 على كل قول واستشكل
 جويته على الثاني بان الملك
 لغيره فكيف يطلب بالنفقة
 وقد وجه بان مطالبتها
 وسيلة لفصل الأمر بالقبول
 أو لإلزامه بذلك وهذا
 يجب أيضا ان يرجع ان
 الرفعة على قول الوقت
 وجوب النفقة فلمهما
 كانتين بقا على امرأة
 وجهل السابق وفرق
 السبكي بان كلامهما
 مصروف بوجوب النفقة
 عليه وليس مستحكما دفع
 الآخر بخلافهما هنا ورد
 ما مر في خيار البيع انهما
 يطالبان على القول بالوقت
 مع فقد نظير ما ذكر من
 الاعتراف فعمله ليس هو

المعنى ولو رد على الاول له وعليه ما ذكر وعلى الثاني لا وعلى الثاني في الموضوعين يتعلق بالوارث اه (قوله
 بين الوقت الخ) يعني بالنسبة لأثر الوقت (قوله ان المداوم) أي الوقت واستحقاق وتوحيده فهم أي
 المستحقين (قوله وغيره) عطف على الميراث (قوله بينه) أي ما هنالك الوصية وقوله أي في الوقت وقوله هنا
 في الوصية (قوله بعده) أي الميراث عطف على عهده (قوله المتن ويطلب) أي على كل قول من الثلاثة اه
 معنى (قوله يصح بناؤه) الى التيسير في النهاية الاقوله والاول أوجه ومثله وقوله وعلى الثاني الى
 وجه (قوله فالضرب بعد الخ) هذا على ما في نسخة الشارح كالتأني من ان يطلب باليه وقال المعنى انه
 بالزمن أوله بخط المصنف اه (قوله للعبد) أي الرقيق الموصى به ويجوز راجع الضمير الى من صلت
 منه المطالبة (قوله فهو لكل الخ) يعني المالك الموقوف من يطلب اه وشي (قوله كالوارث الخ)
 أي والرقيق الموصى به (قوله المتن بالنفقة) أي وسائر أركان اه معنى (قوله فان لم يقبل) الى قوله
 وقد وجه في المعنى (قوله بالابطال) أي البطلان اه معنى (قوله حران ذلك) أي قول المصنف
 ويطلب الخ اه معنى (قوله في الثاني) هو قول المصنف أمية وقوله اه عش (قوله لغيره) أي
 للوارث وقيل الميت اه معنى (قوله وبهذا يجب أيضا ان يرجع ان الرفعة الخ) أي ان كان متعينا
 (قوله عليه) أي الموصى به والوارث (قوله كلامهما) أي من العاقلين على امرأة (قوله بخلافهما)
 أي الموصى به والوارث (قوله ورد الخ) خبر قوله وفرق السبكي الخ (قوله تنهما) أي البائع واشترى
 (قوله الوقت) أي دفع ملك البسم في زمن قليل (قوله انه ليس هو) أي الاثر اه عش (قوله
 حالا) أي في زمن التوقف (قوله ولا) أي وان ارد اه معنى (قوله ودون وصية بذلك) عطف على قوله
 في المطالبة الخ اه عش (قوله فان لم يقبل) أي في القن بعدد وتساوى (قوله وصح في الميراث الخ)
 وهو ما تقدم تأنيده ومعنى شرح الرض (قوله ان الكسب) أي كسب العبد الحاصل بعد موت الموصى
 له أي العبد اه عش (قوله ولأول أوجه) خلافا لنهاية وانفي شرح روض كسرا نفقا (قوله لا يملك
 أي الميراث) (قوله عليه) أي الوارث وقوله لا يملك الاستدلال لا يجب النفقة اه كردى (قوله هو
 مقصر) أي الوارث (قوله ومثله) أي الموصى به باعتناق من معين الخ (قوله تناخر وقته) أي بعدمونه
 وحصل مريم اه تأنيده (قوله فعلى لأول) أي ما اقتضاه كلامهما (قوله هو) أي الربيع للوارث
 اعتدته النهاية (قوله وعلى الثاني) أي في الميراث (قوله هو) أي الربيع لموقوف لهم الخ هذا ظاهر
 ان كان الوقت على جبة عام فانه لا يحتاج فيها القبول لانه لا كان على عين موصوفة كالم لا ذرى أظهر لانه
 تخيير بين القبول والرد ولو أوصى بامتلاك وجهها فقبل الوصية تبيين افساخ النكاح من وقت الموت وان رد

وتقدم (قوله وصح في الميراث الخ) وهو المعتبر شرح هو والذي في شرح الرض ما منه موقفة
 ذلك ان كسب العبد الموصى به يقتل عقه للوارث لكن قال لا وباق قبل الميراث على خلاف في الموصى به
 والاصح القطع بانها لا بد من ان تستحق العتق بخلاف ما وصى به فانه يخبره واه قاله ثم الجري جري
 عليه المصنف كالمه في كتابه الق اه فقد نقل ما يخصه من الجري عن الرض وأصله في كتاب العتق وبه يعلم
 ان الشارح أخذ بضمي كلام الشافعي هنا وترك ما صرح به في كتاب العتق تأنيده (قوله فعلى الأول) هو

السبب في مطالبتهم سوا الكسب في المطالبة بالمال بالنسبة لا استقراره على الموصى به ان قبل ولا فعلى الوارث وفي
 وصية التملك المألو أوصى به باعتناق من معين بعد موته فالأول ان عتقه قطعا كما قاله في كسبه وبه لا يقتل له ولا نفقة عليه كما قضاه
 كلامهما وصح في الميراث الكسبه لانه استحق العتق استحقاقا مستقرا لا يستقروا جمولا أو لا أو جمولا ونظرا للمعامل به لا أوجب النفقة
 عليه ولا يقال هو مقصر بتأخير الاعتناق لانه قد يقض لغيره كالوصى ومثله ما لو أوصى بوقت شي تناخر وقته فعلى الأول هو للوارث وبه انفي
 حليته واعتدله الا ذرى وغيره وعلى الثاني هو لسوقه وقوف عليهم وبه انفي بعضهم وكلام الجواهر وعمل الميراث به بعض المحققين وبه عتق

الزركشي أنه لو أوصى بشراء عقار بثلثه ووقف على زيد وعمر وعلى الفقراء فبأن أحدهما قبل وقسم بثلث في نصف المثل قبل ينتقل الفقراء وفارق الوقف على هذين ثم الفقراء فبأن أحدهما إذا مات انتقل نصيبه للأخر بانه هاتمان بعد الاستحقاق ثم قبله فكأنهما لم يحدوا ثم لم يوقف على زيد وعمر وفبأن أحدهما ميتا كان الكل لا آخر فكأنه الخلفا وغيره (٤١) * (تنبيه) * لو جنى أو صبت بوقفيه أنه ليس كما لو أوصى باعتاقه لاقتضاه

استمرار النكاح وان أوصى به الاجنبي والزوج وارث الموصي وقبل الاجنبي الوصية فلم ينفسخ النكاح وان رد انفسخ هذا ان خرج من الثلث فان لم يخرج منه أو أوصى به الوارث آخر أو أجاز الزوج الوصية فتبطل لم ينفسخ والا انفسخ اه معنى (قوله ووقفه) بالجاء عطفا على شراء الخ (قوله في نصف المثل) أي في نصيبه (قوله بل ينتقل الخ) أي نصف المثل اه عرش (قوله بانه هنا) أي في الوقف على هذين الخ (قوله ووقفه) أي فيما لو أوصى بشراء عقار الخ (قوله قبله) أي قبل الاستحقاق هل المراد به قبل قبول القبول أو قبل حصول منفعة الوقف اه سأل أول قضية السائل ان المراد به وجود الوقف بالكتابة (قوله ووقفه) قضية أنه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء اه سمى وقوله للفقراء لعل موابه لا آخر (قوله ومن ثم لو وقف الخ) أظهر وجه هذا الاستنتاج مع ان الظاهر ان الذي يتقدم امر من الفرق عدم الاشارة في هذا لا آخر كالاول اذ ههنا مات أضاف الى الاخوة قبل وقيل الوقف بالكتابة اه وشهدى (قوله على زيد وعمر) أي ثم على الفقراء (قوله كاسر) أي في شرح اشتراط القبول (قوله لكون الخ) اه علة للتضرر وقوله لان الخ اه علة لنفي النظر وقوله به أي القن الغير المتأهل

* (فصل في أحكام لفظية للموصي به) * (قوله في أحكام لفظية) أي قوله وفور على النهاية وكذا في المعنى الا قوله وان كان الخ وخرج وقوله وزعم الى انهم (قوله وأطلق) س ذكر محترز بقوله وحل الخلاف الخ (قوله في غير ما أنيط الخ) أي في غير ما قالوا انه يتناقض ببعض اللفظ كالوصية وهذا في الحقيقة كعبال التي بنفسه لانه لم يشبه في أمر معنوي اه عرش عبارة المعنى لامر اذا تدلى مقتضى اللفظ وههنا لا يراد عليه لوم الدليل عليه اه (قوله كالبيع الخ) مثال للغير اه عرش (قوله وان كان الخ) غاية (قوله وهر) أي العرف الخاص (قوله ولا العرف الخ) عطفا على الفتوى ذكر ما استلزم اه عرش (قوله وخرج به ما الخ) وخرج أيضا ما قولين الضان أو المخر وغيره وان كان على صورة أحدهما اه عرش (قوله نحو أرنب وطي الخ) فلما أراد الوارث إعطاه لم يكن له ذلك ولا للموصي به وقوله اه معنى (قوله وطي الخ) ظاهره وان لم يكن له الاطباء وعلمه ففعل الفرق يدنو بين ما قاله شافعي واه وليس له الاطباء حديث يعلى وأحدهما ان إضافة السبب الى الغير ينقل ارادة ما يختص به اه عرش (قوله وبقره) ومنه الا على الاول اه عرش (قوله وليس له الاطباء) شامل لما لو لم يكن له وقت الوصية الاطباء ووقت الموت الاغنى أو طبايعه وتم ولما اذا اقتصر على الصغلة كما ذكره في بقدر بعدم موافق وغيره ولما اذا قد هابه هدموني والقاهر أخذهم نظائر الا ان العبر توفت انوت اه عرش وسأيت عن السيد عمر ما وافقه (قوله وناؤها الواحدة) أي لا تأنيب كعامة وحاشا ويدل قوله لم يلفظ الشاة بذكر ويؤنب وليس هذا جوازا خبري أر بعين شق على المذكور والاثباتين ومعنى وقوله كما لم يلفظ الخ مثال لما تأوا الوحدة (قوله وفور عني) أي في قول المنصف وكذا ذكر الخ (قوله بانه الخ) أي الامام الشافعي وحى الله تعالى عنه وكذا الضعيف في قوله وهو عرف الخ وقوله فلم يخرج وقوله عجماءه (قوله على انهم) أي لفظا الشاة لاشتماله أي الذكر (قوله عرف بخلافه) أي بالشمول (قوله وتدينون خمنه) أي من قول السبكر (قوله بخلاف اللفظ) متعلق بالاطراد (قوله بان لا أكثر من الخ) أي بالشر الهمسم بقول المنصف في الاصح

لا وارث اعتمده حر (قوله ووقفه) أي قبل الاستحقاق هل المراد بمجانته قبل القبول أو قبل حصول منفعة الوقف (قوله ووقفه) نفس ثمانية لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء

* (فصل في أحكام لفظية للموصي به) * (قوله كالبيع) مثال للغير

(٦ - شرواني وان قاسم - سابع) عصفوا وأخلافه فعل هذه كلها معنيه فبأن شاذ لم يقل شافعي وشافعي وليس له الاطباء أعطى غلبته وكذا ذكر (وشنقي في الاصم) لانها السهم حسن كلاسنا وانها الواحدة وفور عني مانه في الام نص على انها لا تشبه العرف قال السبكي وهو عرف بالغة فلم يخرج عنها الا لغير مطرد فان صرع عرف خلافة تبع اه وقد ينظر خمنه الجواب بان الاكبر من لم يخرج جوامع اه الا انه ثبت عندهم ان العرف لم يمتط اطراد بخلاف اللفظ

فما لـ الخلاف الى أن العرف العام هنا هل خالف اللغة أو لا ومقتضى ترجيح الشئين كلاهما من الدخول انه لم يخالفه فهو يصدق قول الرافعي وربما أتهم كلهم توسطه ونزل بل النص على ما ذاعم العرف باستعمال البعير معي الجمل والعمل بقضية اللغة إذ لم يتم قال الزركشي وينبغي بحسب ما تناول الشاة للذكر اه وهذا كله صريح فيما ذكره من أن ما أخذ الخلاف في تناول الذي ذكر الخلاف في العرف العام هل خالف اللغة أو لا يؤيد ما يأتي ان العرف (٤٢) العام مقدم على اللغوي العلية لا يتقدم عليه ما حيث تنقق على وجوده لا ترا فيه يعتد به وتقدمها على حيث اختلفت

(قوله فما لـ الخلاف) أي المشاورية به قول المصنف في الاصم **(قوله هنا)** أي في الشاة **(قوله الدخول)** أي دخول الذي كرفي اسم الشاة **(قوله يؤيده)** أي المأخذ كور **(قوله والعمل الخ)** عطف على تنزل النص **(قوله بحسب ما)** أي قول الرافعي وتظهر **(قوله وهذا كله)** أي قول السبكي وقول الزركشي **(قوله في تناول الذي ذكر)** من إضافة المصدر الى مفعوله وقوله الخلاف الخ خبران **(قوله يؤيده)** أي المأخذ المأخذ كور **(قوله لا ترا الخ)** خبر فتقدم على الخ **(قوله هو الاصم)** خبر وتقدم عليها الخ **(قوله وما لـ الخلاف)** أي المشاورية به بقول المصنف في الاصم ثم ذلك الى قوله ولو كان له نصفها لكانت الشاة بمنزلة **(قوله يؤيده)** أي على غنمة اه ومغنى عن عرش عن المختار هو بضم الميم وتقف على أي وسكون النون وبشدة يدها مع فتح النون يقال اقترأه على غنمته قوله اه أي وبيناء الفاعل هنا والمفعول فيما يأتي **(قوله ويغري وقوله)** وينتفع بصونها **(قوله الأولى فيما وبذل الواو)** **(قوله وشعرها)** الأولى أو بشر بأولها وان قل ماقتصبه السنة كحطلة اه عرش **(قوله السابق لم قل الشاة من شهاى)** الخ ان محل ذلك ما لم يقل ثامن غنمي وليس عند هذه الا السخا والاصم وأعطى أحدها اه عرش **(قوله ما لم يبلغ سنه)** ظاهره وان قل ماقتصبه السنة كحطلة اه عرش **(قوله ذكره)** أي العزم لم يبلغ سنه **(قوله وهو شهاى)** أي والجدي مثل العناق في عدم الدخول اه عرش **(قوله بالأولى)** أي كما يغنى من قول المصنف وكذا ذكر في الاصم **(قوله وذكرهما)** أي العناق والجدي اه عرش **(قوله لعدم ما يتعلق الخ)** أي الوصية **(قوله ما لم)** أي قيل قول المتألف ولو اقتصر على أوصيته بشاة أو أعطوه شاة ولا غنمه عند الموت هل تطل الوصية أو يشترى له شاة أو يؤخذ من قوله الآتي كالم يل من قل من مالى ولا من غنمي انها لا تبطل وبعبارة أكثر ولو لم يقل من مالى ولا من غنمي لم ينعين غنمها كانت انتهت اه سم **(قوله فاعطى واحدة منها الخ)** كالم كانت موجودة عند الوصية والموت ولا يجوز ان يعطى واحدة من غير غنم في الصورتين وان تراشيا لانه صلح على مجهول ومغنى عنها يقال عرش قوله واحدة منها أي كلمة ولا يجوز ان يعطى اثنين من شاتين لانه لا يسمى شاة وقوله ولا يجوز ان يعطى واحدة من غير غنمه وينبغي ان يقال مثل ذلك في الزكاة اه **(قوله اعطها)** أي تعين ان خرجت من الثلث ما به ومغنى أي والا أعطى ما يخرج منه ولو خرج شاة فيها يظهر اه عرش **(قوله اعطها)** أي فصل قوله من غنمي على بيان انها واحدة فقط لا بيان تقدمها بكونها بعض المملوك له بالفعل اه سم **(قوله بولهم)** متعلق بالنعيل **(قوله ربما يؤيد الأول)** وصرح نقض عرش ما يؤيد الثاني **(قوله الشريف)** أي شربك الموصى **(قوله اعطوه شاة)** أي

وتقدمها على حيث اختلفت في وجوده هو الاصم وعمل الخلاف حيث لم يأت بخصوص في شاة ينزها بتعين الذكر الصالح لذلك ويغري عليها أو ينتفع بها أو تسلمها تعين الاثنى الصالح لذلك وينتفع بصونها بتعين شاة وشعرها يعين (لاخلة) وهي الذكر أو الاثنى من ولد الشاة والمغر ما لم يبلغ سنة (وعناق) وهي أثنى المهر ما لم تبلغ سنة والجدي ذكره وهو مثلها بالأولى وذكرهما في كلامهم مع شواهد ما في السكت لا ينفع (في الاصم) لغير كل باسم خاص فلم يجعلها في العرف العام لفظ الشاة (ولو قال اعطوه شاة من غنمي) بعد موصى ولا غنم (ه) عند الموت (لفت) هذه الوصية وان كان له غنمه لعدم ما يتعلق به وانما يسمي شاة البر لا غنمه وبه فافهم ما صروه وهم شارح أن من شهاى كن غنمي وليس في محله أما إذا كانت له غنمته فمفعلي واحدة منها فان لم يكن له الا واحدة أعطاها ولو كان له نصف مثلا من واحدة ونصف من أخرى فهل يعطى الجزأين لأن مجموعهما شاة واللفظ يجب تخصيصهما أم يمكن ألا يعطى ذلك لأن الشاة إذا طأقت لا تتناول

(قوله وتقدمها على حيث اختلفت في وجوده هو الاصم) قد يقال بل ذلك لا يسوغ مع مخالفة النص وان لم يسلم له دليله فظاهره **(قوله في المتن لفت)** سكنت محمول بصرح بقوله من غنمي أو غيره بل اقتصر على قوله أوصيته بشاة وأعطوه شاة ولا غنمه عند الموت هل تبطل الوصية أو يشترى له شاة أو يؤخذ من قوله الآتي كالم يل من قل من مالى ولا من غنمي انها لا تبطل وبعبارة أكثر الا إذا كان الكبري ولو لم يقل من مالى ولا من غنمي لم ينعين غنمها كانت انتهت **(قوله فهل يعطى الجزأين الخ)** قوة هذا التردد ما اقتضاه انه لو كان له شاة كاملة فقط أعطاها وان لم يظهر حيث ذكره من غنمي وكان وجه حمل قوله من غنمي على بيان انها مملو كنه فقط لا بيان تقدمها بكونها بعض المملوك له بالفعل على انه يمكن حمل من على الابتداء وغنمي على جنس الغنم النسابة فيظهر قوله من غنمي وان لم تكن الا شاة واحدة وتظهر مصدق قولهم

أخرى فهل يعطى الجزأين لأن مجموعهما شاة واللفظ يجب تخصيصهما أم يمكن ألا يعطى ذلك لأن الشاة إذا طأقت لا تتناول الا كاملة دون المتأققة كل يحمل بل يأن ذلك فيما لو حلف ان لا شاة وله نصفان ونفسه تعليلهم دخول المعصية بقولهم وكون الاطلاق الى آخره مما يؤيد الأول ثم يستعمل ان يحمل هذا التردد ما يقاسم الواو الشر بل هو يحصل بالصفة كاملة والأعطاها هو يحمل خلافه لان المعية في الوصية بعبارة الموت لم يجعل شاة كاملة عنده (وان قال) أعطوه شاة (من مالى)

قول

ولا غم له كما صله أي عند

الموت (اشترت له شاة)

ولو مبيعة أو وله غم أعطى

واحدة ولو على غيرة مبيعة

كأنه يبيع من ماله ولا من

غنى (والجمل والثاقبة) قال

أهمل اللغة إنما يقال جمل

وناقه إذا ربحها فاما قبل ذلك

فتعذر وقطوع وبكر اه

وحيتسذ فهل تعتبره

الاسم أو لا يتناول أحدها

الآخر جمل بالغة أو ماعدا

الفصل الذي ذكر به الجمل

والأنثى تشبهه الناقة للظفر

فيه جبال والذى فيه أخذها

مماس وساذكره إنا

عرف بعرف عام بغير

المعة على به والاقبال اقتضاه

كلام غير واحد من الشراح

وغيرهم الثاني أعني ماعدا

الفصل في ملاحظة نظر ظاهر

البيانات الخفية بتشديد

الباء وتفتيحها (والعرب)

السليم والصغير وشدهما

لصحق الاسم عليهما (لا

أحدهما الآخر) فلا

يتناول الجمل الناقة وعكسه

لأخصامه بالذكر وهي

بالأنثى فن لم تناول البعير

قال الزركشي والظاهر

الجزم به (والاصح تناول

بعير ناقته) وغيرهما من نظير

ما ضرب في الشاة له اسم جنس

ومن ثم منع حلب بعيره (لا

الفصل وهو ولم يتناولها

فصل عنها (لا) بغير ذكر

ولا (بقرة تور) بالمثل ولا

مخلة وهي مالم تبلغ سنه

لغير العام وان اتفق أهل

قول المتن والجل في النهاية والمنفى (قوله ولا غم له الخ) قد يقال اسقطا هذا القيد من أصله قصد التعميم
فقوله اشترت له شاة أي وجوباً في ماله وجوازاً في غيره ويقع في استعمالهم كثيراً منهم وجهون فثبت
بهمتين باعتبار ما ليس كما يظهر ذلك بالتبعية ويحتمل أن يقال اسقطوا لالة الجر اسقطوا ما لا يتبادر منه الوجوب
ولا يتقبل إيجاب الشراء الاحتياط اه سيدمر (قوله ولو مبيعة) عبارة النهاية والمنفى بأي صفة كانت
ولو مبيعة وإن قال اشترت له شاة تعينت سلمة كحمر لا ناطق بالامر بالشراء يقتضيها كإتيان التوكيل بالشراء
ويقاس بجاذ كراي في المتن اعطوا مأساً من قبضتي أو مأساً من ماله أو اشترت له ذلك ولو قال اعطوا موقفاً
واقصر على ذلك فكل قول من ماله في أنه يتغير بين إعطاء من إرفاقه أو غيرهم ويقاس عليه ما قاله اعطوه
شاة ولم يقل من ماله ولا من غنى اه قال عرش قوله اعطوا رأس الخ أي فانه في هذه مبيعة والمبيعة اه
(قوله ولو مبيعة مع قوله السابق ومن ثم قال اشترت له شاة الخ) مرجع في الفرق بين كون الامر بالشراء
صريحاً وكونه لازماً اه سم (قوله أو وله غم) عطف على ولا غم له اه سم (قوله كأنه يبيع من ماله ولا من
ولا من غنى) أي فانه يتغير بين الإعطاء من غنى من غنى من غير ماله ولا من غير ماله لا يمكن
غم تبين الشراء من ماله اه عرش (قوله إذا ربحها) أي بخلاف السنة السادسة اه عرش عبارة
القاموس يقال أر بعت الغنم إذا دخلت في السد فقالا بعتوا أر بعت ذات الحافر في الخامسة وذات الخلف
في السادسة اه (قوله أو ماعدا الفصل الخ) مبتدأ خبر قوله يشبهه الجمل والجمل عطف على جملة تعتبره
الاسم الخ وقوله الذي ذكره ماعدا الفصل وقوله والأنثى الخ عطف على قوله الذي ذكره الخ (قوله ماعدا
أي في شرح وكذا ذكر في الاصم وقوله وساذكره أي في شرح والثور والذكر (قوله أعني ماعدا الفصل)
أي إلى آخره (قوله في إطلاقه نظر الخ) بقى أنه على الظاهر لو لم يكن عنده الاماذكر فينبغي الثاني وان لم يكن
عنده الا لفصلان فلا يبعد الا إعطاهم اذغاية الامر أن الاطلاق عليهم مجاز والاعتصاف بهم يصلح فرقاً
عليه اه سم (قوله المتن الخ) وحدهما عطف على يشبهه جبال طول الانصاف معنى وسد مدمر (قوله
بتشديد الباء) أي قوله وزعم بعض في النهاية الاقوله أو البعل وكذا في المنفى الاقوله في الفصل والجملة
(قوله السليم الخ) عبارة للمنفي والسليم الخ بالواو (قوله لاصدق الاسم) أي اسم الجمل والناقة عليهما أي
الجناس والعرب (قول المتن لأحدهما الآخر) هل ولو لم يوجد أحدهما ولو عبالاً آخر وأضافه
اليه اه سم (قوله وهي) أي الناقة (قوله فن لم تناول البعير) يتأمل فائدة سم ورشيدى
عبارة عرش يتأمل مع ما بعده فان البعير شامل للذكر والأنثى فلامعنى لعدم تناول الناقة الخاص بالأنثى
لإطلاق البعير الشامل لها ولذا كرا لا يقال مراده بالبعير الذكور فمعناه لمعه من قوله فلا يتناول الخ اه
(قوله سم) أي من العرب بطبعه ومرعنى يعبرى اه معنى (قوله الا لفصل) استثناء من قوله وغيرها
(قوله وهو ولد الناقة اذا فصل عنها) يتأمل المعنى يستمر هذا الاطلاق وما حكم ولها قبل هذا لم يتناول
يظهر في الثاني عدم دخوله بالاولى اه سيدمر عبارة عرش قوله اذا فصل عنها أي ولم يبلغ سنه ولا حتى ابن
مخاض أو بنتها اه (قوله على الإطلاق) أي البقرة عليه أي على الثور ولو قال من يشرى ولم يكن له الا
ثم وما من ثلث الباقي على ماذا كانت اوصافه بالثالث يجعل من لا يتبدل كما مر وماذا كان فلتأمل
(قوله ولو مبيعة) هذا مع قوله السابق ومن ثم قال اشترت له شاة الخ صريح في الفرق بين كون الامر
بالشراء صريحاً وكونه لازماً (قوله أو وله غم) عطف على ولا غم له (قوله ولو على غيرة مبيعة) هذا يدل
على انه يجوز انه يشترى اذ قال من ماله ولا من غم (قوله في إطلاقه نظر ظاهر) بقى انه على الظاهر لو لم يكن
عنده الاماذكر فينبغي الثاني وان لم يكن عنده الا لفصلان فلا يبعد الا إعطاهم اذغاية الامر ان الاطلاق
عليهم مجاز والاعتصاف بهم يصلح فرقاً (قوله في المتن لأحدهما الآخر) هل ولو لم يوجد أحدهما
وقد عر بالآخر وأضافه اليه (قوله فن لم الخ) يتأمل فائدة (قوله وان اتفق أهل الفتوى في إطلاقها) أي
البقرة عليه أي على الثور ولو قال من يشرى ولم يكن له الا الثور وكان عارفاً بالصفة فيجب الجمل على الاقوال

الفتوى في إطلاقها عليه لانه لم يشتر عرفاً (والثور) أو الكب أو الحمار أو البغل صريحاً (لذا ذكر) فقط

ذلك وزعم بعض القوم بين نحو الحمار والجل والبقر انه يطلق عليهما شاذاً وضعي وان بني على ذلك انه لو حالف لركب بغلاؤه بغلة حشفت كل حمار وان بغلته على الله عليه وسلم الشهادة السمي بالانسان في زمن معاوية أني كالجارية ابن الصلاح أودى كركاقتي عن اجماع أهل الحديث وبذلك قوله صلى الله عليه وسلم أول دليل يملك يقولون ان غلامه سليمان أتى أودى كرك وزعم ان ناه قاتل تدل على التائبين رده أو حشفة وتقل ان القاتل به وجهه الرذالة ثابت لفظي كالحمار وقوة في الغاموس الفرس الذكروا لا في وهو فرستوقصة فرسه ان الفرس في كلام الموصي لذلك لانهم قالوا انحصار (٤٤) نحو حمار بالذكروا به يعرف بينهم بين الانثى بالتامع ويحتمل انهما فيخبر الوارث

ووجه بان نحو حمار مشهور فاقضى حذف التامع انحصار محذوفها بالذكروا كذلك الفرس وهذا أقرب ولا يتناول البقر جاموساً وعكسه على ما قاله جمع العرف أيضاً فإنه يكمل لصابها ما لا يصح في الراجحنا واحد الكن بحث الشخان تناولوها ولا يفرحشتم ان قال من يفسر وليس له البقر وحش كالجواميس على الأول وانما حشتم حلف لا يكمل بقوله حلف بقر وحش لان ما هنا بين على العرف وما هنا انما بين عليه اذا لم يفسر بقر وهو في ذلك مضطرب كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب اذ قد ثبت على مرجه تقديم العرف هنا على اللغة وان اضطر بقر وهو بعد جسد لان معنى اضطراره اختلاف باختلاف النواحي فاي مقدم منها ورعاية عرف الموصي يلزمه بالطلاق منافاة لا كثر كلامهم والذي

الانوار وان عارفا بالغة فيتم على الاقوال بل قد يعمد ذلك واضحا فتشذون لم يكن عارفا اه سم (قوله) لذلك أي العرف اه عش (قوله) يطلق عليهما أي الذكروا لا في (قوله) وان بني (قوله) وان بني) بناء المفعول (قوله) انه لو حالف لركب الخ) انظر البناء في حشفتي بغلة بالذكروا كرمع انه لم يذكر بغلة في المبني عليها الا ان يقال قوله يشمل ذلك اه سم ويحري فلفظه في قول الشارح لا فيون غلة الخ (قوله) في كل أي من الحلقين به ما أي بالذكروا لا في (قوله) وان بغلته الخ) كقوله الا فيون غلة الخ عطف على قوله انه لو حالف الخ أي وبني على ذلك التردد في ما ذكره يعني لو لم يصح الاطلاق عليهما لتعين انحصار ما ذكره بالانثى بل ارد فيه (قوله) كالجارية ابن الصلاح) أي حين سئل عنه اذ كرهوا ما انثى اه كرى (قوله) وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله رده الخ وقوله ان ناه قاتل أي في الآية وقوله على التائبين أي تأتيت غلة سليمان (قوله) انه أي ابا حشفة القاتل به أي يكون غلة سليمان انثى (قوله) ويحتمل انه لهما) لعله اوجبه وجهان مراده في مسئلة الحمار ان لا يطلق على الانثى الامع التله وهذا دليل واضح على تخصيص المرد بالذكروا بخلاف الفرس فانه قد ثبت الاطلاق عليهما وان أطلق على الانثى أيضا فرستوقوله الشارح وجه الخ يحتمل تأمل اه سيدع (قوله) ولا كذلك الفرس) لعل المناسبة الفرسه بالتامع (قوله) لكن بحث الشخان الخ) جزم به الروض اه سم وكذا لم يره النهاية والمغني (قوله) تناولوها) أي تناول البقر الجاموس وسكت الشارح كائني عن العكس وذكره النهاية بغيره تناول البقر جاموسا وعكسه كائنها بغيره لئلا يكمل لصاب أحدهما بالآخر وعندهما في الراجحنا واحدا اه وزعم عش بمناصه قوله ويتناول البقر جاموسا بخلاف الخ وهو الأقرب وقوله وعكسه قد عني باسم الجاموس لا يتناول العرب السباع في العرف بالبقير بخلاف تناول البقر الجاموس فان البقر يحس العرب والجواميس على انه لم يلفظ لتكتميل لصاب أحدهما بالآخر ليقول يتناول الانسان الفرس وعكسه اه (قوله) ثم) أي قوله وهو عيش النهاية والمغني الا قوله كالجواميس على الأول (قوله) على الأول أي أول الجمع (قوله) لان ما هنا) أي في الوصية وقوله وما هنا كأي الامحال (قوله) كذا ذكره شيخنا في شرح الروض) اقتصر النهاية والمغني على ما في شرح الروض كما نشرنا بالذات (قوله) هنا) أي في الوصية (قوله) ان اللغة مقدمة على العرف ان اشهرت) وهذا يخالف ما اشهر ان الامحال مقدمة على العرف اه وشيخي (قوله) والا فالعرف الخ) أي وان لم تشتر اللغة فقد العرف الخ (قوله) وهي) أي اللغة (قوله) واما هنا فالعرف العام مقدم الخ) خالفه النهاية بغيره انما جله الموصي يحتمل على اللغما يمكن والا فالعرف العام ثم الخاص الخ فالشدي قوله ما أمكن يشمل ما اذا خفت فتقدم على العرف الخاص اذ لا يرجع اليه الا اذا لم يمكن كجمل من قوله والا نحو وهذا يخالف ما نشرنا اه (قوله) ويقرب بين البابين الخ)

قد يعمد ذلك اضحا فتشذون لم يكن عارفا (قوله) وان بني على ذلك الخ) انظر البناء في حشفتي بغلة بالذكروا كرمع انه لم يذكر بغلة في المبني عليها الا ان يقال قوله يشمل (قوله) لكن بحث الشخان الخ) جزم به الروض (قوله) كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب الخ) اقتصر على ما في شرح الروض (قوله) ويقرب بين البابين الخ)

يفتح الفرق فاعلم بما هنا ثم ان اللغة مقدمة على العرف ان اشهرت والا فالعرف الخاص فالخاص يعرف الخاف وهي الخ في البقر مشتهر بشهره لبقر الوحش فعمل ما هم واما هنا فالعرف العام مقدم عليهما وان اشهرت وهو قاض يقتضي البقر بالا في فعله به هاتان ان في العرف العام فالغصا ممكن فالخاص ببلد الموصي فاجتهد الموصي فالخاص فيما يظهر فتأمله ويقرب بين البابين بان الامر هنا منوط بغير الموصي من الرزق والمعاملة فيكون جعته على أحد الفريقين للفرق بين الآخر ومنوط بالخاف فبما بينه وبين نفسه فامر بالتأخير له هو الاصل وهو اللغما فالخاص ان التنازع هنا اوجب تقديم العرف العام لانه القاطع بواسطته يغلب على الفن ان الموصي أراد عدم التنازع ثم وجب الرجوع للاصل لانهم لم يعلو شئ ثم بعد العرف العام هنا والفتحة الخ فبما بينه وبين المراتب

بثلاث وعش البلقيسي
والأخرى وسببهما إليه
صاحب البيان العفوي يعطى
من غير هاتان كان له ثم أو
غيره ثلثين الجواز بعين
الواقع كالأول وقص على أولاده
وليس له الأولاد ولا وكالو
قال من شياهي وليس له
الاطباء (و يتناول الرقيق
صغرا واثني وعصا وكافرا
وعكوسها) وثنى لصدق
الاسم ثم ان خصمه شخص
تظلم مامر فني بقاتل معه
أو بخدمة في السفر بعين
الذكر وكونه في الأولى سلما
من نحو محي وزيانة وغير
بالغ وفي الثانية سلبا ما
يمنع الظلمة تعرفا ويمنع
وله تعين الثاني يظهر في
يمنع بعين الثاني السلبه
من مثبت خيال النكاح
«(فرع)» بحث بعضهم
في الوصية بطلانها بحمل
على مرفسهم دون عرف
الشرع المذكور في الربا
والو كانه يوجب بان هذا
يشتهر بغير قصد ووافقه
أفتاء جنح عيسى بن قيس
أوصى يقسم وصا لمن
يقرب عنه بأجر أو على
عائدهم المبررة في عرف
الموصي (وقيل ان أوصى
باعتناق عبد) أو أمة تطوعا
(وجب الجزئ كقارء) لانه
العرف في الاعتناق أو يرد
بان المرفع في الوصية عدم
التقدير بذلك فقدم وكقارء
ضبطه بخطه بالتصديق
إما على ترع الخافض

عش (قوله بطلت) هذا واضح ان قال من دواني والا كوصيته بدياته ان بشترى له سم ورشيدى
عبارة عش هذا واضح ان كانت الصيغة تعو على ما بين دواني أو ما لقال أوصيته بدياته فواظق أو قال
من مالى فتناس ما عرفت أعطوه مشاة من مالى ان بشترى له دابة اه ثم ساق غن سم على منج عن شرح
الروض ما يؤيد به (قوله وبث البلقيني الخ) اعطه النهاية والنجى وشرح الروض (قوله وليس له الا
أولادوه) المعنى الحازى في صورة الوقف واقع عند الاطلاق فصح قر بنار انه بخلاف ما عرفت فيه اذ الحكم
فيمنوط بالوجود وعدمه عند الموت لا عند الوصية ثم فوض انحصار الموقوف في الجواز عند الوصية أيضا
لا تضح ما ذكر وحديث لكن كلامهم على العموم وكذا يقال في مسألة الشاة أيضا اه سدد عمر (قول
الزرو وبنالو الرقيق) أى اذا أوصى به أو باعتاقه اه معنى (قوله ونحنى) الى الفرع في المغنى الاقوله
ولو غير بالزرو الى قوله لكن الفرق واضح في النهاية الاقوله وحديث يكون بدله الى المتن وقوله أو مضمنا وغيره
الى هذا كانه (قوله اصدق الاسم) أى اصدق اسم الرقيق على الجميع (قوله نظير مامر) أى فى الشاة والذابة
(قوله بعين الله الخ) يؤخذ مامر في القيل الأول وأنه لو اعطيه مائة الاناث أو خمسة مئة من السفر
لا يكون ماذكر مخصصا بالذكر اه سدد عمر (قوله وكونه) عطف على الذكر وقوله فى الأولى أى يقابل
معه (قوله ولو غير بالغ) بخلاف الآخر حيث قال يجب ان يكون مكلفا اه وأما المغنى (قوله بما عرفت
الخ) كالمصغر اه عش (قوله ويحضن) عطف على قوله يقابل معه من الأولى العطف بالواو كافى
النهاية (قوله تعين الاثنى) أى وان لم تكن ذات لبن وقوله من مثبت خيار النكاح ظاهر أنه يقبل من
الوارث المعبية بغير ما ثبت لخيار العلمى فليراجع اه عش (قوله فرع بحث بعضهم الخ) عبارة النهاية
والوجه حل الوصية بطلانها على عرفهم الخ (قوله على عرفهم) أى فلا يرد مرفسهم بشئ اتبع وان كان
خسبها اه عش (قوله بان هذا لم يشتهر الخ) ويغرض اشتباهه فهو يعرف فاس وصف الموصى خاص آخر
فهو مقدم أخذ المامر وان اشتهر عرف الشرع بخلاف ما فهمه كلامه ثم ان أراد بالاشتهار اطرافه وعومه
فهو عرف عام حينئذ فما ذكره شكلي باعتبار أن الطعام معنى لغوى قال فى الصحاح الطعام ما يؤكل ورجا
خص الطعام بالمر وقد ثبت أى سعد كنا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا
من طعام أو صاعا من شعير انتهى فلو حقه تقديم العرف الخاص حينئذ على التعميم مامر له من أنها مقدمة
علما ما يمكن فتأمل اه سدد عمر (قوله ووافقه) أى ذلك الضم (قوله بأجر أو على) أى الموصى به من
الغنم والمحب وكذا ضمير به (قوله فى عرف الموصى) أنظر هل يغنى عنه قوله عائدتهم (قوله تطوعا) عبارة
المغنى والخلاف فى عتق التطوع لوقال من كفارة تعين الجزئ فيها أو نذر فساتنى بابه ان شاء الله تعالى
اه (قوله وكفارة) الى قوله ويرقى فى المغنى (قوله على ترع الخافض) أى والاصل فى كفارة اه عش
أول يستعطف نظرها وتسلمها خرج منها البغل لا يردون اعتدال محل عليه فلا يخرج أقوال أعطوه دابة نظرها
ودرها تعينت الفرس قال الآخرى وهذا التماثل يظهر اذا كان من يعتادون شربا لسان الخيل والاد تعين
البرقرة قلت أو أوالنقة وقال المتولى وقوام النوى اذ قال أعطوه دابة ليعمل عليها هل فيها الجال والبقرة ان
اعتادوا الجمل عليها أو المارفى فضعه باننا أنزلنا الآية على الاجناس الثلاثة لا ينتظم حملها على غيرها
بقدر أوصية فلو قال أعطوه دابة من دواى ومعه دابة من جنس من الاجناس الثلاثة تعينت أو دابتان من
جنس من منها تخير الوارث بينهما فان لم يكن شئ منها عند موته بطلت وصية تملان العبرة بيوم الموت لا يوم
الوصية ثم ان كان شئ من النعم وأخوها فالقياس بكافة صاحب البيان العفة ويعطى منها اصدق اسم
إليه به عليها حينئذ كالأول أعطوه مشاة من شياهي وليس عند الأطباء فانه يعطى منها كأمرو وكلام المصنف
شامل لذلك بخلاف كلام أصله انتهى والفرق بين قوله اذ يستعطف نظرها وتسلمها خرج منها البغل وقوله او
قال أعطوه دابة نظرها هو ذهاب تعينت الفرس واضح ان المتبادر من التعليل ما يجوز تناوله (قوله بطلت)
كذا شرحه وهذا واضح ان قال من دواى والا كوصيته بدياته ان بشترى له سم ورشيدى (قوله انه يحتمل عرفهم

وان كانت شاذة او احوال او غير او مفعول لاجله مراد به التكفير لانه لغو اللفظ (ولو (٤٧) اوصى باحد رقيقه) مهما انفادوا اوله

مونه ولو قتل مضمنا او اعتقه سم او باهم مثلا (صلت) الوصية اذا فرق له عند الموت يفرق بين هذا وبين ما رقى الى والسين اذا قلنا تلفها مضمنا فان الوصية في يدها ما بان الوصية ثم يجمع شخصي فتناولت يده وهما يجمع وهو لا يبدله فاسطر وجود ما صدق عليه عند الموت وحديثه يكون يده مثله لتبين شمول الوصية له حديثه بخلاف التلف فله فانه لم يتحقق شموله (وان بنى واحد تعين) للوصية تصديق الاسم فليس للورث امسا كمودع فيه مفعول اما اذا قلنا بعد الموت قتلا مضمنا بصرف الورث قبة من شامهم او مضمنا وغيره فله تعيين الغير الوصية هذا كذا ان قيد بالوجودين والا اعطى واحدا من الموجودين عند الموت وان تجدد بعد الوصية (او) اوصى (باعتق) بان قال اعتقوا بني بثلث رقابا او اشتروا بني ثلث رقابا وعتقهم (ثلاث) من الرقاب يعين شراؤها ان لم تكن بجمله وعتقها عن ثلثها اقل مسمى الجسع أى صلى الاصم الموافق للعرف المشهور فلا حصة باعتقاد الموصي ان انسله اثنان كجواهر ظاهر ومعنى تعيينه عدم جواز

(قوله) وان كانت شاذة) فيه أنه كيف يسوغ حيث دللوا على استعماله والقياس عليه اه سيدعير وقد يجب بان المصنف اشترى القول بانه قياسي وفي الصبان وغيره والراجح انه سماعي لكن في كلام المؤلفين كثير لم يلحق بالقياس اه (قوله) احوال) لعله حديثه واول المكتفر به اه سم (قوله) او غير (قوله) أي من النسبة واول المكتفر به (قوله) او مفعول لاجله الخ) فيه ان المتبادر ان فاعل التكفير هو المكتفر فلم يبعد الفاعل الا أن يبين على قول من لا يشترط ذلك اه سم وقوله ان المتبادر الخ لعله اشارة الى أنه يمكن على بعد اعتبار من النبي المفعول له رعايته الخذف والاصال اه سيدعير أى بالاصل كقوله ان لا يكون مكتفرا به (قوله) مراد به التكفير) أى لا المكتفر به لفظه هو الظاهر منه وانما أراد بذلك لان المفعول لاجله لا يكون الا مصدرا اه رشدي (قوله) لانه) أى لا المفعول به وقوله لغو اللفظ أى لان الاجزاء ماضية ولا واقع عليه اه عرش وقال سم يمكن أن يجعل مفعول به على قسمن المجزئ معنى المفضل اه (قول المتن) باحد رقيقه) هو مفرد مضاف لكن اراد به المجمع على كل فرد فهو يجمع أحدا رقابة فيكون من باب الكل الالكهة اه عرش (قوله) وبين ما رقى الخ) أى شرع وتوضع الجمل (قوله) تلفها مضمنا) فيه النهاية بقوله بعد الموت اه قال عرش الظاهر ان هذا التقيد لا بد منه لان ما تلف قبل الموت تلف قبل حلق الموصي له به الا ان يقال لما كان بدل الموصي به فاعلم ان ما تلف الحق به ثم رأت قوله السابق ولو انفصل حل الا أدى بحجابه مضونة نفذت الوصية فمما ضمن به بخلاف حل البيعة لان الواجب فيه ما تضمن من قبة ثم اه وهو ظاهر في اعتبار التقيد ودل عليه فهذا التقيد على الارض من أصله فانه في مسئلة الرقيق اذا قلنا: لو مات المولى لم تبطل الوصية فيكون حكمهم كالمن والجل اذا تلف بعد الموت اه (قوله) وحديثه) أى حين وجود ما صدق عليه اياهم عند الموت يكون مثله فانه ان الكلام في الموجد عند الموت وهو كالموجود قبله من افراد المجمع لا بد من الموجد قبل الموت ثم رأت قوله الا في هذا كانه الخ فلا اشكال (قول المتن) وان بنى واحد الخ) وشبهه لو شرعوا عن ملكه بغير الواحدة اه معنى (قوله) الوصية) الى قول المتن فان عجز في المقتضى الاقوية اوصى عن االى هذا كقوله فلا عبرة الى معنى قضيتها (قوله) فليس للورث امسا) الخ أى ولو رضى الموصي له بذلك لما قدمه فيما لو قال اعطوه شاذ الخ من فوه وليس للورث أن يعطيه من غير هذا وان رضى الله صلح على مجهول اه عرش (قوله) اما اذا قلنا الخ) عبارة الملقى ونرجح بقوله قبل موته ما بعد فان كان القتل أو الموت بعد القول أو قبله وقبل انتقال حصته الى منة احدثهم في صورة القتل بغيره الوارث بل في صورة الموت وزمه أى الوارث بغيره في الحالين اه (قوله) والا اعطى الخ) عبارة الملقى فان اوصى باحد رقيقه فثبات الذين في ملكه او شرعوا عن ملكه وتجده غيرهم لم تبطل الوصية على الاصح فاذا بنى واحدا من الموجودين لا يتعين بل للورث أن يعطيه من المحدث اه (قوله) يعين شراؤها) والمشتري لانه هو الموصي ثم الحاكم اه عرش (قوله) ان لم تكن: اه) هذا التقيد لا يناسب قوة اشترائها الخ اه سم اذ ظاهره وجوب شرائها بان وان كانت بجمله (قوله) الاستكثار مع الاسترخاء) اول الخ) معناه ان اعطى خسر رقابا مائة الف اربعة افضل من اعطاء اربعة بسم مائة الف اربعة اه معنى (قوله) ضمنها الخ) ظاهر في محضه رقة لتبين مع تعديده به اه سم (قوله) ولو فضل الخ) أى جازم يمكن أن يحصل بالثلث أو بعاشر فليس هو الا لا يجوز وتحصيل ثلث أنفس مع الفضل عنها كجواهر الظاهر اه سم اقول ينبغي تقييده أخذ المأمان في التنبه بما اذا قلنا بثلثي والا فليسو وتحصيل ثلاث أنفس مع الفضل لكن لا يكون الفاضل حيث قلنا رقة كجواهر ظاهر (قوله) من

الخ) كذا شرح مدر (قوله) احوال) لعله حديثه واول المكتفر به (قوله) او مفعول لاجله) نعم ان المتبادر من فاعل التكفير هو المكتفر فلم يبعد الفاعل الا ان يبين على قول من لم يشترط ذلك (قوله) لانه) يمكن ان يجعل مفعول به على تعيين المجزئ معنى المفضل فليتأمل (قوله) ان لم تكن بجمله) هذا التقيد لا يناسب اشترائها (قوله) ضمنها الخ) ظاهر في محضه رقة لتبين مع تعديده به (قوله) ولو فضل الخ) أى حيث لم يمكن ان

التقص عنها الامتنع الزيادة عليها بل هي افضل فقد قال الشافعي رضى الله عنه الاستكثار مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغلاء عكس الاصحية ولو صرفه لتبين مع امكان التلخيص فيها باطل ما يجب به رقة ولو فضل عن

أنفس ثلاث لا ياتي رتبة كاملة فهو الورثة نظرا لما يأتي (فان عجز ثلثه عنهن فالذهب انه لا يشتري شخص) مع وقتين لان ذلك لا يسمى وقايابل
 (مشتري) نفيسة أو (نقبة ستان به) أي الثلث وقضية قوله نفستان أنه حشو . ذهبا تعين شرائها ما وان وحده نقية أنفس منها ما وله وحده لان
 التعدد أقرب لغير الموصي فحينئذ يمكن (٤٨) تعين وليست الان نفيسة مخرضا مستقلا حتى ترجع الى العدد ويحتمل انه يقتصر لان في كل

تسريما (فان فضل) من
 الموصي به عن أنفس ورثة
 أو (وقتين شي فلو رثة)
 وتبطل الوصية فيه ولا
 يشتري شخص وان كان
 باقية موصا على الإحسان
 لا يسمى رتبة (نتبه)*
 تصور التي باعتبارها عني
 بثاني رقابها موصا في الرثة
 وفيه هو ظاهر المتن لا
 يحتاج اليه ولا يخالف لان
 الثلاث حيث وسعها الثالث
 واجبة فيهما أو أوال الزائد
 ففي الأولى يجب الاستيصال
 الثالث في الثانية لا يجب
 وقوله فان عجز ثلثه عنهن
 يأتي في كل منهما ماله اذا
 صرح بالثلث وعجز ثلثه عن
 ثالث لم يشتري الشخص كالموصي
 لم يصح به ولو أوصى ان
 يشتري له عشرة أفقره
 حصة واحدة بما في درهم
 ونصفه دج لو كان ثلثها
 مائة فلو جسر عجز المائة
 الزائدة للورثة أي أخذوا
 مما بها لكن الفرق واضح
 لان المداور هنا على اسم
 الرتبة ولم يجد كمتفر ورم
 على الفقره وهو مقتضى
 تصرف المائتين شره الحصة
 بهذا السر والصدق بما
 كالموصي وجه آخر يظهر
 ترجحه وهل المراد الانفس

أنفس ثلاث (الح) يتامس المراد بالثلاثة تسهيل تكون النسبة الى حصول كمال دين أو ديني يسهل معه على
 العتق الاله يتناول وتوصل الزمان الضروري به كحرفة وفضل قوة وشباب وأما هو أعم من حتى يكتب بمصر
 ارتفاع الخلف عن فاحسن الصورة اه سدعبر (قوله نظرا لما يأتي) قال الولي العراقي ونظرا لما يأتي
 بان لا يشتري الشخص من مسألة الكاتب لم يحصل اسم الجمع ولو أوصى بشراء شخص اشترى فان لم يوجد
 لما علمه أو رتبة الباقي بطلت الوصية ورتب الورثة اه معنى وقوله أو رتبة الباقي فيموقفه فليخرج (قوله)
 مع رقتين) الاوافق لما يأتي مع رتبة ورقتين (قوله لان ذلك الح) أي مجموع رقتين وشخص وقوله وقضية
 بالأفراد لا يستغنى عن هذا التكليف (قوله أنه لا حشو وجدهما الح) انظر أي محل يجب تحصيلهما منه
 ويحتمل وجوب الحصل بمداور مسافة القصر أخذ من نظائره كقوله التواضع في رد المصرا في بلد
 البيع ووجده ما دون مسافة القصر فانه يجب تحصيله منه اه عش (قوله ويحصل أنه يتخير)
 صعب اه عش (قوله أنه لا يحتاج اليه) أي الى قوله ثلثي رشدي وعش وسدعبر (قوله ولا يخالف
 الح) بل ذكر في الوصية وتجرد صور اه سدعبر (قوله لان الثلاث الح) أي حشوه مع الثلث ثلاثا
 فالثلاث واجبة فيهما أي في الوصية والثلث في الأولى أي في كلام الرتبة ويجب
 وفي الثانية أي في كلام المتن لا يجب قوله اذا صرح بالثلث أراد به ما في الرثة وقوله كالموصي صرح به أراد به
 ما في المتن اه كروى (قوله واجبة فيهما) أي في صورة التقيد بالثلث وعدمه سدعبر وعش (قوله)
 وأما الزائد) أي على الثلاث وقال عش أي عن الثلث اه (قوله في الأولى) أي فمما صرح بثلثي
 (قوله وقوله فان عجز ثلثه عنهن) أي الى آخره (قوله لو كان ثلثها مائة) أي فوجدها الموصي بما تقوم به حصة
 تساوي المائتين اه نهاية (قوله فاجعل الح) صلبه النهاية فهل يشتري بها ما يتو بر الباقي للورثة أو
 هي وصية تلحق الحصة أو يشتري بها حصة ويتصل بها وجوه أم هو أوالها اه قال عش قوله فهل
 يشتري بها ما في الحصة اه (قوله عجز المائة الح) اعتمد مر اه سم (قوله لكن الفرق واضح
 الح) قد ضعف الفرق أنه كأن عدم وجود مسمى الرتبة مانع من الشخص فالتعديده عشرة أفقره مانع من
 أخذ الزائد لعدم الإذن فيها وان قلنا لا مفهوم العدد اه سم (قوله لان ذلك الرتبة) أي بمسألة العتق
 وقوله ثم أي في حصة الحصة اه عش (قوله اعتبارا بحصل الموصي) أي لا الموصي ولا الورثة وقوله عند
 تبصر الشراء الح أي عند الملوون ولا عند اذاعة الشراء اه نهاية قال عش قوله اعتبارا بحصل الموصي حتى
 لو زاده عنها يحمل الموصي على ثمنها بزيادة الشراء اعتبر بل الموصي اه (قوله الح) من شرائها أخرى (الح)
 وافهم النهاية والمعنى فقالوا الذي صرح به الطائوس وبالبرزي أنه انما يشتري ذلك عند العجز عن
 التكميل وهو كقوله الباقي أقر بوان قال بعض المتأخرين ان الأقرب بالآل اه (قوله فتعين) انظر
 لو تعذر الكاملة اه سم أمول قضية مامرا نفعان الشخص حد تذ (قوله ما يقل الح) ظرف لقوله
 يحصل بالثلث أو باعتبار نفيسة والا فلا يجوز وتوصل ثلاث أنفس مع الفضل عنهما مكان تحصيل أو مع
 غير أنفس بفضل أو بفضل أقل كما هو الظاهر وقضية ذلك لا يجوز زمره لثنتين مع امكان الثالثة (قوله)
 وعجز المائة الح) اعتمد مر (قوله لكن الفرق واضح) قد ضعف الفرق أنه كأن عدم وجود مسمى
 الرتبة مانع من الشخص فالتعديده عشرة أفقره مانع من أخذ الزائد لعدم الإذن فيها وان قلنا لا مفهوم
 العدد (قوله خلافا لجمع من شرح الحاوي الح) وافهم مر (قوله فتعين) انظر لو تعذر الكاملة (قوله)

باعتبار محل الموصي أو الموصي أو الوثوق الموت أو اذاعة الشراء وهل ينتظر وجود الانفس ولو جرحي عليه فاضابطا فتعين
 الر حالم أرف ذلك شيئا و يظهر اعتبارا بحصل الموصي عند تبصر الشراء من مال الوصية (ولو قال ثلثي العتق اشترى شخص) أي جاز ذلك وان قدر
 على الكامل بخلافه من شرح الحاوي وفيه هم لصدق الفظة لكن الكمال أولى (فرع) قال لنبهه اعتق عني عقابا ثم بدو
 فالتعديده على ماله بعضهم الر قبالة كماله فتعين لان التبعية يؤدي الى السرية على الاسمال يقل بعضهم في ثلاثين وانما اشتراها بما تين

وهي تساوي المائة ضعف أو عتقها عن مصرف الزائد للفق لا للوارث ولو أوصى بثلاثين قال بصرف مئة كذا نصرفو بقي منه مئة فلا وجهانها
للمساكين بل ما رآه إلا لا يشترط في الوصية بيان المصروف لأن غالبها لهم وليس يكن أوصى بعتق رقبة فليتب ثلثه باني رقبته ولو رتبته لكان
زعم أنه مائة ويقرب بأنه عين هنا جهة مخصوصة وقد تعذرت في مستلزام بعين الغاضل (٤٩) جهة فعمل على الغالب المتبادر ولو زاد فيها

لله صرف الغاضل ولو جوه
القرب (ولو أوصى بثلثها)
بكذا (فأنت ولو بن حين
معا أو مرتبوا بينهما أقل
من ستة أشهر (فلهما)
الموصى به بالسوية بينهما
الانثى كذا ذكر وكذا لو
أنت باسكترا لانه مفرد
مضاف فيسم (أو) أنت
يعني وصيت فكذلك العتي في
الاصح لأن الميت كالعدم
ولو قال ان كان حيا
ذكر (أو غلبنا فلا كذا
قوله كذا فولد لهما) أي
الذكر والانثى (لغت)
الوصية لشروطه مصفة
الذكورة أو الانثى في جهة
الجل ولم تحصل ولو ولدت
ذكرين فأكثر أو أنثيين
فأكثر قسم بينهما أو بينهما
أو بينهما بالسوية وفي أن
كان لهما ابنا أو بنتا فلا
كذا لا يستحق الابن المفرد
وفارق الذكر والانثى
بانهما اسمان يسميان
على القليل والكثير بخلاف
الابن والبنت وجه قول
المصنف رد على الرافعي أنه
واضح أن المدارفي الوصايا
على المتبادر غالبا وهو من
كل ما ذكر فيه فافهم الفرق
ولو قال ان كان بطلها
ذكر فلا كذا فولد لهما

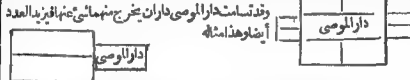
فتعين ويحصل لقوله فالتبادر الخ (قوله وهي تساوي المائة) قد يقال عاوجه التقيد به سدد
وقد يقال وجه أخذ من نظائر عدم المصنف ولو لم يتساواها فغرض الانعكاس (قوله وصرف الزائد
للق) ظاهر ولو لم يتساوا أدنى إلى السراية على الأمر فغير ر (فرغ) لو أوصى باعتاق شخص بعشرة
مثلا فلي يجوز شراءه الكامل بها فيه نظرا ولا يبعد الجواز لأنه خير مما ذكره مر أه سم وقوله وان
أدى الخ ظاهر ولو قال بعد موتي كأيديه السابق وفيه توقف إذا ظاهر عدم السراية حيثما كأيديه كلام
الشارح المتقدم نفا (قوله بصرف مئة كذا) أي بصرف بعضه للعتق مثلا (قوله عين هنا) أي في مسئلة
العتق (قوله ولو زاد فيها) يعني في مسئلتنا (قوله حين معا) إلى القول المتن وبطله الوارث في لغتي الامسئلة
الأكثر من اثنين وإلى قول المتن ولو أوصى بجزءه في النهاية أو قوله ولا يعارضه إلى المتن (قوله حين معا)
ذكرين أو أنثيين أو مختارين أه معنى (قوله لانه مفرضا) الخ فيه بحث لأن هذه الاضافة إنما أتت
العموم في أفراد المدخل كقولنا أي كل حل لها سوا هذا الحل وغيره وأما قبول الوصية بجمع مع ما يظنها
ولو تعدد فاعلمنا من صدق المدخل بجمع ذلك من غير احتياج إلى معونة الاضافة كما لا يخفى فكانت الاصول
التعليق بذلك والألفاظ المتضمنة للاضافة المذكورة ولم يقلوا به فتمت أه ورشدي (قول المتن لغت) ومثل
ذلك لما ولدت جنسني لان لا يتحقق كونه ذكرا أو أنثى أم لو قال ان كان حيا فلا يفتى بجنسني أعلى
الاقول لانه لا يتحقق كونه أحدهما عيش ومعنى وقوله صفة المذكورة أي في الصفة الأولى وقوله أو الانثى
أي في الصفة الثانية (قوله لشرطها) عبارة لانه والغنى لان جعلها كالمس ذكر أو أنثى أه (قوله
ولو ولدت ذكرين الخ) أي في الأولى وقوله أو أنثيين الخ أي في الثانية أه معنى (قوله وان كان لهما) الخ
أي وفيما لو قال ان كان لهما ابنا فلا كذا أو قال ان كان لهما بنتا فلا كذا فلو أنثى أو بنتين فلا يفتى لهما
والفرق أن الذكر والانثى الجنس فيقع على الواحد والعدد بخلاف الابن والبنت أه معنى (قوله وفارق
الذكر والانثى) أي فيما لو قال ان كان حيا فلا يفتى ذكر أو أنثى فلو أنثى ذكرين ذكر أو أنثى حيث يقسم أه
عش (قوله بخلاف الابن والبنت) أي فان كان لهما من خاص بالواحد أه عش (قوله وجه قول
المصنف) يعني في الرخصة وقوله رد على الرافعي أي في قوله وليس الفرق واضح والقياس التسوية أه
ورشدي عبارة ما في قال الرافعي وليس هذا الفرق واضح والقياس التسوية وتبعه السبكي وقال المصنف
بل الفرق واضح وهو المختار أو يمكن جعل كلام الرافعي أنه ليس واضح من جهة اللغة وكلام المصنف أنه
واضح من جهة العرف والافق وضوح الفرق كمال شحنا نظرا أه وصوابه قسم قوله انه واضح إلى أن قال
فاتضح الفرق الانصاف أنه لا وضوح فيه وما وجهه مجرد دعوى أه (قوله أنه) أي الفرق واضح وقول
المصنف وقوله أن المدارفي خبر قوله وجه الخ وقوله وهو من كل أي المتبادر من كل الخ أه ورشدي (قوله
ما ذكر) أي احضاق المتعدد بالسوية في الأولى وعدم استحقاقه أصلا في الثانية (قوله والافهوا) معتمد
وقضيته أنه يسلم للوارث عند فقد الوصي وان كان الحيا كم موجودا وقياس تقديم الوصي على الوارث تقديم
الحاكم عليه أيضا فراجع أه عش أقول سيد ذكر الشارح في شرح ولو جمعها الخ وشرح قوله
التفضيل ما يفيد تقديم الحيا كم على الوارث (قوله ولا يعارضه) أي تقديم الوصي على الوارث هنا (قوله

(٧ - (شرواني وابن قاسم - سابع) أي بالذكر والانثى (استحق الذكر) لان الصيغة ليست عامرة للعمل فيه (أو ولدت
ذكرين فالاصح صحتها) لانه لم يصح الرجل واحد أو ابنا بصرف الوصية (وبطله الوارث) ان لم يكن وصى والاهو كما هو ظاهر من كلامهم
ولا يعارضه تقدمته في تنبيه في شرح قوله أعلى أحدها أي الكلايان ذلك فيملا قد تصور فيه ضرر على الوارث لو قرض الأمر الوصي

الموصى به معين بشخصه وانما التفسير في المعطى له ففوض الوصى لان الميت أقامه فيما امره وقبضه على الوارث مقام نفسه ويقاس بكل من الطرفين ما في هذه (من شاع منها) ولا يشترك بينهما لاختصاص التفسير هنا التحد بخلافه فيما مر في ان كان جلا لان في نسبة جعله نصفه المذكور مثلا لجملة الجمل يقتضي عدم الوحدة فعمل في كل بما يناسبه أو ان ولدت ذكرا فله مائة أو أنثى فلهما خسون فولدت أنثى دفع له الاقل ووقف الباقي وقضية كلامهم هنالك لو أوصى لمحمد بن بنته وله بنتان لكل ابن اسمه محمد أعطاه الوصى ثم الوارث من شاع منهما وجب بعضهم انه يوقف حتى يصلح المالك الوصى له معين باسمه العلم لا يتجمل باسمه الا في القصد بخلافه هنا عاكر رده بانه لا أثر هنالك للتعين الناشئ عن الوضع العلمي لمساواة بالنسبة الى جعلنا معين الوصى له منهما فذكر فيما قالوه وأما كون هذا مبهما وضعا ذلك عين وشعا فلا أثر له هنا ويمكن توجيه بان معين الوصى له هنا يمكن معرفتها بمجرد قصد الميت ويدعوى أحدهما انه المراد فيشكل الآخر من الخلف على انه لا يخلو أراد فخلصنا المدعى

معين بشخصه) وينبغي ابقائه وقبضه وصحته (قوله من الطرفين) أي الموصى به والموصى له (قوله لا قضاء التفسير الخ) عبارة لانهاية الفرق بين هذين المألو أوصى لهما أو ما يملكانها أو تبتذكر من أو اثنين حيث يقسم إن جملتهما مفرد مضاف لغيره وقبضه وما علمه بخلاف النكرة أي في قول المصنف كان بملكانها ذكر كرا فانما بالتعريفه قال الرشد في قوله بخلاف النكرة الخ أي ما النكرة في غير هاتين الوقت خبرا عن جملتهما أو ما يملكانها الذي هو عام اه (قوله أو ان ولدت ذكرا الخ) صلف على قول المصنف ان كان بملكانها ذكر الخ عبارة عن المسمى ولو قال ان ولدت غلاما أو كان في بطنك غلام أو كنت مملكا بسلام فله كذا أو انثى فلهما كذا قوله ثم سماء على كل منهما مالم أوصى به ولو ولدت ذكرين ولو مع اثنين أو على الوارث من شاع منهما كما مر وان ولدت أنثى على الأقل كما في الروي وشعوا صلاها اه (قوله هنا) أي في هذا المبحث (قوله أعطاه الوصى ثم الوارث) تذكر ما مر فيه عن ع (قوله ويبحث بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله يمكن الخ (قوله رده) أي المبحث (قوله ذكر) صلة مساواة اه ع (قوله فيما قالوه) أي قاله أصحابنا وذكر المصنف بقوله ولو قال ان كان بملكانها ذكر فله كذا الخ (قوله ويمكن توجه) أي المبحث صلف على قوله يمكن رده الخ (قوله ويدعوى الخ) صلف على قوله يجر فذا الخ قوله أحدهما أي الابن (قوله وهذا) أي الفرق أو وجهه الظاهر افي اعتماده المبحث وقال ع لادلالة في كلامه على اعتماده بل مظهر كلامه اعتماده الاول وهو ان الوصى ثم الوارث يعطيه من شاء منهما ولا يشك عليه قوله وهذا أو وجهه ان المراد به ان ارد الد أو وجهه من الرذول انما ثبت مجرد الاحتمال اه (قوله بكسر الجيم) أي وقضاهما معنى وع (قول المتن فلا ر بين دارا الخ) ولو وجد فوق الفور دورا آخر فلا يبعد ان يصرف أيضا لار بعين من كل جانب من جوانب العالوا لار بع ولو وجد في العالوا بعون دارا بعضها فوق بعض لم يبعد اشتقاق الار بعين في جهة العالوا أيضا على هذا في يد العدد جدا اه ثم (قول المتن فلا ر بين دارا الخ) لو كان الموصى من سكان دار تعدت سكانها فيجعل اشتقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الار بعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك وقد ع عدم صدق الجوار على مسكنه في دار واحدة اه سم الاحتمال الاول أقرب عليه فعمله في اعتبار ثالثة على الار بعين من كل جانب لانها دار الموصى وان كان سا كافي ببيت منها مشلا من الار بعين وهو مشكل لان أي جهة اعتبرته هي منها فهو جبر لا مرجح لكن ينبغي ان يكون محل ما ذكره كحسب كان مستقلا ببيت من الدار والا بان لم يكن في الدار أو الأبيت أو كان بها بيت وكان معنى بيت معا فاعطى قطعاهما فظاهر الا يسمى جارا صرا فلا لغة اه سددع روقه الاحتمال الاول أقرب ثم قوله اوسن الار بعين جزم بكل منهما ع (قوله والوجه ان يكون الر يشم ومثله الو كالة كالدارا الخ) أي اذا كان الموصى سا كخلو جها ما ان كان فيه فيعد كل بيت من بيوت دارا فان كان استوفى العدد باعتد فذا لا الاعت على بيوتهم من خارجه اه بل كل منهما مستقلا من قول الشارح الا في اما الملاصق لها الخ قوله وهو مشكل الخ يجب اعننه بتقوى بعض الامر للوصى ثم الوارث فظاهر ما مر في باقي المتن وسأقي من المعنى ما يؤيد قوله بان لم يكن في الدار الأبيت ينبغي استقامته لانه خارج عن موضوعه - ثمة كايها ظاهر وقوله فلا يعطى الخ أي الذي بمعنى بيته فقط (قول المتن من كل جانب الخ) ويعتر فين يدقم البتة تسميتهما جبرا انما يجب العرف فلو غش البعد بين بعض جوانب داره والدار التي في جهة أو حال بين الدار والدار المقابلة لهما ظهر عظيم فينبغي ان لا يصرف لهم لعدم تسميتهما جبرا أو لو فقدت وقضية كلامهم الخ) كذا شرح حر (قوله ويبحث بعضهم الخ) كذا شرح حر (قوله في المتن فلا ر بين دارا من كل جانب) لو كان الموصى من سكان دار تعدت سكانها فيجعل اشتقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الار بعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك وقد ع عدم صدق الجوار على مسكنه في دار واحدة ولو وجد فوق الفور دورا آخر فلا يبعد ان يصرف أيضا لار بعين دارا من كل جانب من جوانب العالوا لار بع ولو وجد في العالوا بعون دارا بعضها فوق بعض لم يبعد اشتقاق الار بعين في جهة العالوا أيضا على هذا في يد العدد جدا انتهى (قوله في المتن فلا ر بين دارا من كل جانب) الوجه هو جيل الذي لا يتجه غيره اه هذا كالحديث

الجدران من بعض الجوانب كان ولي بعض الجوانب وبه تالستمن السكان أو نقص بعض الجوانب عن
 أو بعين صرف الموصى به لمن في بقية الجوانب وان قل وكان هو لأهم الذين أوصى لهم ابتداءه اه عش
 وسأخى عن المغنى بما خلفه (قوله) حب لا ملاصق الخ) فقد لقوله فلا بعين دار الخ (قوله) كما هو الغالب بقيد
 لقوله لا ملاصق لها الخ والكاف بمعنى على وقوله ان ملاصق الخ بيان لمقتضى لها (قوله) فلذا اي ان ملاصق
 هو الغالب وقوله بمآذ كر أي في المتن (قوله) تصرف الوصية بيان لمقتضى لا ملاصق بعين الخ (قوله) فهي مائة
 وستون دارا) غالبا والافسد تكون دار الموصى كبيرة في الترتيب فبمع فسامتها من كل جانب أكثر من دار
 لصغر المسامت لها أو بسامتها داران وقد يكون للدار مجيران فوقها ومجيران تحتها اه نهانه أي فبغير ذلك أي
 من فوقها ومن تحتها ولو بلغ الوفا اه عش عبارة سم الوجه الوجه الذي لا يتغير اه ان هذا أي قوله لا ملاصق
 دار الخ كالحديث على الغالب من ان للدار جوانب أو بع وان ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار
 متممة مثلاً ولاصق كل ثمن دار اعتباراً بعون من كل ثمن ولو لم يلاصق الاداران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق
 فعمت إحدى الدار من جهتين من جهاتها الاربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبراً بعون من إحدى
 الملاصقتين وأو بعون من الملاصقة الاخرى فيكون الجمله ثمانين فقط فلو لاصقها داران فقط كما ذكر كل لاصق كل
 دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضاعت مسافة ملاصقهما من الدور فهل يعتبر مع
 كل واحد من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى ولو لاصق كل واحدة منها داران اعتبر
 كل واحدة منهما إلى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحد من التسعين
 الملاصقتين بمنزلة دارين أولاً يعتبر الا تسعة وثلاثون فقط مما بعد كل من التسعين على الامتداد فله نظر والمخمس
 الاول وعلى الثاني فالحيرة الواورث كما هو ظاهر فلتأمل اه وقوله وبما تصوابه وستة وعبارة المغنى راعى
 هذا العدد بان دار الموصى قد تكون كبيرة في الترتيب فبمع فسامتها من كل جهة أكثر من أو بعين فبغيره العدد
 وهذا مثاله



وربما يقال التمييز بذلك يجرى على الغالب من ان كل جانب لا يزيد على ذلك فان وجدت زيادة على ذلك أي
 جرى على الغالب من أن للدار جوانب أو معاون ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار متممة مثلاً
 ولاصق كل ثمن دارا اعتبراً بعون من كل ثمن ولو لم يلاصق الاداران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت
 إحدى الدار من جهتين من جهاتها الاربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبراً بعون من إحدى
 الملاصقتين وأو بعون أخرى من الملاصقة الاخرى فتكون الجمله ثمانين فقط فلو لاصقها داران فقط كما ذكر
 لكن لاصق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضاعت مسافة ملاصقهما
 من الدور فهل يعتبر مع كل واحدة من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى ولو لاصق
 كل واحدة منها داران اعتبر كل واحدة منهما إلى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية
 وخمسين وكان كل واحد من التسعين الملاصقتين بمنزلة دارين أولاً يعتبر الا تسعة وثلاثون فقط مما بعد كل
 من التسعين على الامتداد فله نظر والمخمس الاول وعلى الثاني فالحيرة الواورث كما هو ظاهر فلتأمل اه رأت
 الجلال السيوطي قال في فتاوى كلام الاصحاب في الجوانب الاربعه أخذ من الحديث الواورث في ذلك المجمل
 على الغالب فلو كانت الدار على غير الترتيب يعتبر ذلك في جميع جوانبها وتزبد المصلحة على ما توسعت كما
 يفهم من كلامهم اه ولو كان بجانب دار من ذلك ذو مخازن مسكونة فهل هو كالدار الواحدة منه نظر (قوله)
 من جوانب داره) لو كانت داره عند الوصية غير هاهنا بان باع مثلاً الاولى واشترى غيرها وسكنها

من جوانب داره اربعة
 حيث لا ملاصق لها فبما
 عدا أركانها كما هو الغالب
 أن ملاصق أركان كل دار
 بم جوانبها فلذا عبر وبما
 ذكر تصرف الوصية فهي
 مائة وستون دارا

نفسه في مسند من طرق بعد مجموعها خمسة ومصراسن طريق صحيح ونظر في الخبر بعد ما تنوشتين بما أجبت عنه في شرح الإرشاد ويجب استيعاب المائة والسنتين وفيهم بان (٥٢) يحصل لكل أقل منقول والأقدم الأقرب بما الملائق لها في معاد الزكائن الشامل لما فيها

ما في المتن اختيار الوارث من كل جانب القدر المعبر وإن وجد في أحد بعض الجانبين زيادة وفي آخر نقص ينبغي أن يكمل النقص من الزائد ويقسم عليها * (قوله) * روي الحافظ أبو عمر وفي ترجمة أبي سعد الأنصاري أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال البر والصلة وحسن الجوارح والعباد زيادة في الأعمار * (قوله) * نص في المخرج عبارة شرح الروض لمخرج الجوارح بعون دار الهكذوا وهكذا وهكذا وأشار قدما وأطلقوا علينا وشيلا اهـ (قوله) في شرح الإرشاد عبارة واستشكل ابن النقيب الخديجي بما تنوشتين بأن دار الوصي قد تكون كبيرة في الأربع فيسأمتهم من كل جهة أكثر من دار لصغر المساحة لها أو يسأمتهم لأن يخرج من كل مناسبتهم عنها فيزيد العدد وقد يجاب بحمل كلامهم على الغالب فيمضد كرو في بعض بيوت مصر الذي يكون فوقه بيوت وتحت بيوت الأقر بأهـ (قوله) ويجب استيعاب المائة يصرف لجميع الملائق للدار وما فوقها وما تحتها وإن زاد على مائتين اهـ (قوله) ويجب استيعاب المائة والسنتين) انصرف عليه النهاية والغنى وأسقط قوله أن وفيهم المخرج وقال سم قوله أن وفيهم المخرج القياس الصرف لكل وإن لم يف فيسلم القدر لجميع ينتفعون به على الوجه الممكن اهـ وعبارة عيش ولو قل للموصي به جدا بحيث لا تنافي في سهمته على العدد المخرج جود دفع اليهم مكره كالموت من إنسان عن تركه قلله وورثته كثيرة اهـ (قوله) لبا) أي لدار الموصي (قوله) لبا) أي لبيوت غير البيت الذي سكنه في دار الوصي فيموت كل الوصي من سكان دار تعدد سكانها كالم (قوله) فيمضد المخرج) أي الملائق لها المخرج (قوله) ومن ثم لا تسمع المخرج) والأوجان يكون الربيع كالدار المشتهة على بيوت حتى يستوعب دوره ولو زاد على الأربعين ثمانية فيقول الموصي قال الرشيد في قوله والأوجان حاصله كالقوله الشهاب سم عن الشارع أن الربيع بعد دار واحدة من الأربعين ويصرفه حصدار واحدة تنقسم على بيوت وإن كان في نفسه دار واحدة اهـ عبارة البيهقي عن العناني وفي بعض بيوت مصر الذي فوقه بيوت وتحت بيوت الأقر بأنه يصرف لجميع الملائق للدار وما فوقها وما تحتها وإن زاد على مائتين فإن فضل من العدد فيكملة من الجوارح والأربع اهـ (قوله) وفيهم) تقدم مانيه (قوله) ويقسم المال) أي المائتين في النهاية الأقرية ثم إلى الوفاة وقوله يحمل نظر الوصي (قوله) على عدد الدار) أي على عدد السكان اهـ معنى (قوله) على عدد سكانها) فالعبرة بالسكن لا بالمالك اهـ معنى عبارة عيش قوله على عدد سكانها أي ذكر دار أو أمانا كبار أو سفارا أخذ من قوله وإن كانوا كلهم المخرج فلو لم يكن لها كن فعل يدفع ما يخصها لما سكنها السكان بغيرها وأولاه نظر والثاني ونقل عن حواشي شرح الروض ذلك الروس عن الكوهي كوفي وبقي ما لو كان السكان بها مسافرا أهل يحفظه ما يخصها إلى عدد من السفر وأولاه نظر والأقر بالدار اهـ (قوله) لا لوصي له) أي الوارث (قوله) وكذا يقال في كل ما يأتي من) أي لا يدخل أحد من ورثته في كل ما يأتي من) (قوله) ولو تعددت دار الوصي المخرج) ولو كانت داره تعدد الوصية فغيرها تعدد الوصية بان باعتبار الأولى واشترى غيرها وسكنها فالقياس اعتبار دار الوصي المخرج) ولو كانت داره تعدد الوصية فغيرها تعدد الوصية بان اعتبار الأولى واشترى غيرها وسكنها فالقياس اعتبار دار الوصي المخرج) فان استمر المخرج) أي فلو جعل الاستواء أو علم التفاوت وتدل على ربح البيان فينبغي أنه كالوالم الاستواء أو مالو صلح التفاوت ورجح البيان فينبغي أن التوقف فيما يصرفه إلى ظهور الحال اهـ عيش (قوله) والدار (قوله) أقرب) بل متعين والثاني لم يظهر وجهه اهـ سيد عز (قوله) وم) أي في باب الحج (قوله) ويبحث الأخرى) مقابل ما جزم به من قوله فان استمر المخرج) رشيد وعش (قوله) اعتبار التي هو المخرج) ضعيف

وتحتها تقدم على الملائق كالمخرج أو أكثرها ما كان أقرب للملائق فيما يظهر في كل ذلك لأنه أقرب باسم الجوار من غيره وأقرب إلى غرض الوصي ومن ثم لم اتعت جوانبها بحيث زاد ملاصقتها على مائتين دارا صرفه لكل فيمضد يظهر أيضا أن وفيهم المخرج لصدف باسم الجوارح على الشكل صدقا واحدا من غير مخرج ويقسم المال على عدد الدار ثم ما يخص كل دار على عدد سكانها أي بحق عند الموت فيما يظهر فهم ما وإن كانوا كلهم في مؤنة واحدة كالمخرج ظاهر سواء في ذلك السلم والثمن والحرر والمكاتب وضدهم كماله إطلاقهم فتمظهر أنه لا يدخل أحد من ورثته من أحبيرت ومينته أخذ ما يأتي إلى الوصي عاده وكذا يقال في كل ما يأتي من العلاء ومن بعدهم ثم ما يخص الشافعي الذي قدمه في مبيت الوصية للوارث وهو صريح في ذلك وظاهر أن ما يخص القس لسبه والبعض بينهما بنسبة تارح والحسرة حيث لا نهاية والأخلى وقع الموت في الوصية ولو تعددت دار الوصي صرف لجيران أكثرهما

سكني فان استمر باقي جيرانهم أي مائة وستين من كل أو ثمانين من كل محل نظر والأقل أقرب يوم فحين أحدهم سكنها صاخر اهـ الحرم تفصيل لا يدخل في بعضه الضامير الشيء كالحكم العرفي ثم يحكم هنا بحث الأخرى اعتبار التي هو المخرج والوصية والموت والزوج كشي اعتبار التي مات بها وكلاهما في نظر

كعب الزركشي أن ينال السجدة من جميع الجهات غير فيلوضح الفرق بين ما هنا من أن المدار هنا على العرف وأكثر وذلك على تحصيل الفضيلة من غير مشقة فلا يمنع بينهما (والعلماء في الوصية أنهم هم الموصوفون يوم الموت لا الوصية كالموصوفين ما بينهم) أعجب عاود السرخس من تفسير وهو معرفتي كل آية وما رأيت فيها انتقال في التوقي واستنباط في غير مومن ثم قال الفارق في اللفظ فمن علم تفسير القرآن دون إكمالها لانه كائن الحديث (وحديث) وهو علم يعرف به حال الزاوي وقوة وضدها والروى يختص بها وعلى (أو) ذلك ولا غير: تعجز بالحفظ والسماع (وقته)

اه عش (قوله كعب الزركشي الخ) عبارة الغني والتهامه والوجه كمال شيخنا ابن جبر ان السجدة كعبان النار فمالوا وصي لجبرانه ولورديض الجبران ودعى بقتهم في أوجه ما سأل ابن قال عش أي فإذا أوصى جبران السجدة يصرفه لاربعين دارا من كل جانب اه (قوله في الوصية لهم) الخ قول المتن ويدخل في النهاية الاقوله ومن ثم لو أوصى الزركشي وقوله وقال بعضهم الخ الوصية (قوله لهم الموصوفون الخ) خبر والعلماء وقوله بأنهم الخ متعلق بالموصوفين الخ (قوله وهو معرفتي كل آية الخ) ظاهره اعتبار معرفته الجبر بالفضل وقد يتوقف اه سم أقول التوقف واضح في الاستنباط في فقط والجواب أن الذي يظهر والله أعلم أن التوقي لا يضمن معرفته في كل آية وأما الاستنباط في كافي فيتحصيل ملكة يقتدر بها عليه اه سیدمر (قوله وما رأيت الخ) أي من الأحكام اه عش (قوله ومن ثم قال الفارق الخ) محتمل أن يكون المراد بالانفس في كلام الفارق في التوقي وبالأحكام الاستنباط أي المأخوذ من ممارسة قواعد العلوم المحتاج إليها التعديل بقوله لا ينفقه لانه كائن في الحديث اه سیدمر (قوله وهو علم الخ) عبارة الغني والمراد به ما عرفه من حاله وطريقه ومجده وشبهه وعادله وما يحتاج اليه (قوله يعرف به حال الزاوي الخ) هل العبرة بغير فقال كل راو ولا ودعى الأول فهل يشترط المعرفة بالفعل أو بالقوة لم أرى ذلك شبا لكن الأقرب من الأولين الأول ومن الثانيين الثاني وكذا يقال في الزاوي اه سیدمر (قوله مذروا واستنباطا) ورجع في حذف كل من إلى عرف أهل مجلته في زماننا العارف بالاشتهار الاتفاق من مذهبه بعد قضاوان لم يستخبر من كل باب ما يشاء في به الإجابة اه عش ولو قيل بظهوره في المنصر والمحدث لم يعد (قوله علم بالعرف الخ) تغلغل للمتن (قوله بطلت الوصية) قد يجهل حاله ما لم يوجد تلك البلد على غير العلوم الثلاثة والاحل عليهم كالأوصية يشاء ولا يشاء وعندنا بطلت الوصية عليها فليست على كل جوار لم يبين في وصية أهل محل صرف البهم في أي محل اتفق وجودهم في بومان بعده الصنف في الخصير بلد الموصي وان كان فيه علماء أو فقهاء اه عش (قوله ولو اجتمعت) الخ قوله والمتفق في المتن (قوله والمتفق) أي في كلام الموصي (قول المتن لا مقرئ) الرفع عطف على أعجب عاود الخ (قوله وأداهما) عطف على طرف الخ وقوله وبسط عطف على أحسن وقوله وأحكامها عطف على معانيها (قوله ولا تفصح الخ) كمال تعالى الرؤيا تصبرون ومنهم من أنكروا التشديد اه معنى (قوله وفي الحديث الرؤيا الخ) يعني أن من رأى رؤيا أو قصصا على جماعة طلبا بقصاها أولهم وظاهره وان لم يكن من أهل التعبير ولكنه يحرم على من ليس أهله التأويل لانه إفتاه بغير علم اه عش (قول المتن وكذا استكم) أي عالم بالعقائد اه عش (قوله وأوصى الخ) وقال في النهاية كاسر وخلافه المعنى عبارة تنبيهه كلامه الحصر في هذا الثلاثة أي التفسير والحديث والفقه وليس مراد بالعلم بأصول الفقه منهاها كجمله الصميري وصاحب البيان اه (قوله لاسم) أي في شرح وقته وهذا على القول بالصفحة لامة رؤى الخ (قوله ولو أوصى الخ) والوجه أن يكون الربع كالماء المشتهل على رؤيت حتى يستوعب دور ولو زادت على الأربع والاشتمال عليه دور متعددة فلا تعدد لارواحده شرح مر وماله كالماء ان الربع بعدد اواحده من الاربعين ويصرفه حصته واحده تقسم على يونه وان كان في نفسه دور استعدده انتهى (قوله وهو معرفتي كل آية) ظاهره ما عرفت معرفته الجبر بالفضل وقد يتوقف فيه (قوله بطلت) قد يجهل حاله

تخو ابنا وصرفا ولغة وشعر واستعملها (ومعبر) الجرائق النومية والاصح عاود غير بالتحقق في الحديث في الأول عاود (وطيب) وهو من يعرف عوارض بين الانسان محض قوته ها وبها يحصل أو زيل كلاتهما (وكذا استكم عند الاكثرين) وان كان علمه بالنظر لمتابعة أفضل العلوم وأصولها ما هن وان كان الفقه مبنيا على علمه ليس بقصوم متعلق وان توفقت كلات العلوم على علم موصوفين وان كان التصوف المبني عليه تعظيمه بالباطن والظاهر من كل خلق في وتجليتهما بكل كمال ديني هو أفضل العلوم ما من العرف ولو أوصى

واستشكلت صحة الوصية بانها معصية وهي في الجاهلية مبطله ويجاب بان النار ذكر العصابة لا ما قد يستلزمها أو يقارنها كما هنا ومن ثم ينبغي بل يصح بطلانها لو قال ابن عبد الوثن أو سبب العصابة وقبول شهادة السلب لا تمنع عصبائه بالسبب كما يفهم مما تقدمه أو للسادة فالمباشر عرفاتهم الانراف الاتي بياتهم وقال بعضهم بل هم شرعوا بالعلم والصوفية المعلمون بالكاتب والسنة ظاهر أو بالحنابلة والناس الخلفاء لانه المتبادر منه والشر يف المفسرين جهة الابائى الحسن أو الحسين لان الشرف وانهم كل رضيع الا انه اخص بالولادة فمترضى الله عنهم عزرا معر داندن الاطلاق وأعطى الناس "وأ كسهم أرزهم في الدنيا وأ حقهم أسفهم عند المأوى والثلث ضد الروايات (و يدخل في وصية الفقراء المساكين والبرادر ادهامنا ما ياتي في قسم الصدقات فيعين المسلون (وعكسه) ومن مبادر ان الشافعى رضى الله تعالى عنه ما لم يدعنا اقتراة اقترعا اجتماعا وإذا اجتمعوا افترقا يجوز النقل هنالى

لشرايع الخ) ولو أوصى الفقهاء بدخل الفاضل دون المبتدىى شهر ونحوه والمتوسط بينهما دخلت بغيره الفتح فيها والورع ترك الانحدار وألزمه ذلك فلم يلزم طلبة من الدنيا سوى ما يكتبه وبعاله أى في الحالة الرضاة أو لا يتخلل الناس صرف المانع الزكاة كما قاله البغوى انه نهاية (قوله بل بط الامن يحفظ كل القرب) في الاصح ولو أوصى القربا بل صرف الى المكاتبين كتابه بصحة أو قل بما يجزى أن يدفع الى ثلاثين ولو لم يكن في الدنيا سوا مكاتب ونف الثلث لجواز أن يكتب بقرينة فان روى المكاتب بعد أخذ من الوصية امتد المال ان كان باقى بيده أو يسده أو بسبب الله صرف الى الفقراء من أهل الصدقات اه معنى (قوله بل بط الامن يظهر قلب) أى عرف فلا يضر غلط بسروا لحن كذلك فيما يظهر اه عش (قوله صحة الوصية) أى لعباد الوثن وإن سبب العصابة وقوله بانها أى الوصية بل ذكر وقوله وهى أى المصيبة مطلقا (قوله ومن ثم) أى من أجل ان الضرر ذكر المصيبة (قوله مما ياتي فيه) أى في باب الشهادة عباره هناك وقيل شهادة كل مبتدع لا تكفر به يدينه وان سبب العصابة رضوان الله تعالى عليهم أو استقل أموالنا ودماءنا اه (قوله فالتباير عرفا) بل شرعا اه نهاية (قوله الا تفي بياتهم) أى أفتا قوله والشر يف المنسب الخ (قوله والصوفية) أى فى الوصية فلهم مبتدأ خبره المعلمون الخ (قوله ظاهر الخ) (فرع) وقع السؤال عما أوصى للأولياء هل يصح وصيته أو لا يصح أو لا تغزو فيه نظر والجواب ان الظاهر انه ان وجد من ينطق عليه تعرف الى بانه الامم لا يلزم لاطاعتك للمعصية الغير الممثلة على الشهوات أعطى الموصى به والاقتض الوصية ولا يشترط وجود الولى في بلد الموصى بل حيث وجد من اجتمع في مشروط الولى وان به - دعن بلد الموصى أعطى ما ياتي من أنه يجوز النقل هنالى غير فقر اعاد الخ اه عش وقوله فلهذا وافق ما تقدم في شرحه وقيل يمكن فسيما تقدمنا ان نقض الغنى في الوصية قارب وقيل الثالثى وجود الولى (قوله وسيد الناس الخليفة) أى الامم مبتدأ وخبر (قوله والشر يف المنسب الخ) لعل هذا باعتبار زمنه لا عرفا بل جاز وهو لاهم الذين جعلت لهم العامة المضطراء وان الثانى هو السند (قوله الا انه اخص بالولادة طمنا الخ) وهو لاهم الذين جعلت لهم العامة المضطراء لاحتزامهم باقلا بلق لغيرهم من بقية له صلى الله عليه وسلم بسبب لاهه ترى بهم فيهم انسابه للعسن أو الحسين مع انتفاء نسبهم عنهم من ذلك فاعاله اه عش (قوله والثلث الخ) معتمد اه عش (قوله والمرا دهم) الى قول المتن ولو جمعهم فى الغنى والى قولنا الخ ولو جمع بين النية الاولى وبه محال الى ولو أوصى لنفسه (قوله فيعين المسلون) ولا يدخل الفقير المكنتى بنفقته قارب أو زوج ولا المال اه معنى (قوله ويجوز النقل هنا) أى حيث اطلق الوصية فان شخصا كان قال أوصيت لفرقه ابلد كذا مثلا اخص بهم فان لم يكن فيها فقير وقت الموت بطلت الوصية كما تقدم اه عش (قوله والوصية الخ) مبتدأ خبره تختص بغيرتهم اه سم (قوله للثنائى) أو الأرا مل أو الابائى أو أهل الشعون أو الغارمين أو لشككين المولى أو فقر قودهم والتميم صغير لآبائه والاب والارامل من لا زوج لها الا ان الارامل من باتن من زوجها بوث أو بينة والاب لا يشترط فيها تقدم زوج ويشتر كلن في اشتراط الخواص الزوج حال اولى أوصى للأرا مل أو الأبرار أو التيمم بغير نقل فيهن الزجال وان لم يكن لهم زوجات أو أزواج صرف فى جل لاز وجبة له ولا تدخل المرأة الخليفة أو جمال راين نهاية ومعنى (قوله على ما فى الروضة ووجه الخ) عبارة النهائية له والمعنى يقتضى اشتراط فقرهم وان اشبهه الاذوعى بالخجاء ووجه اعتباره فيهم ان الحج يستلزم الخ و به علم ان الصبر المستلزم فقره و وجهه الصبر الجهر و روى قوله في هذه الاختصاص الوصية للصالحين بغيرتهم الذى تضمنه قوله الا يقتضى بغيرتهم (قوله وهى) أى طول السفر (قوله فكان أى الحج بل الوصية للصالحين وقوله مشعرا بالفقراء باعتبار الفقر فيهم (قوله تختص بغيرتهم) ثم ان انحصار واجب تعميمهم

ما لم يوجد تلك البلد على انفسه من العلوم الثلاثة والاجل عليهم كالأوصى بشاة ولاشاة وعنده طلبة تحمل الوصية عليها فليست امل (قوله والوصية) مبتدأ آخره تختص بغيرتهم

والا الى وضو ووجه ان طيل في هذه ما ن الحج يستلزم السفر بل طوله غالب وهو يستلزم الحاجة غالب فكان مشعرا بالفقير يقتض بغيرتهم (ولو جمعهم) أى النوعين في وصية (شرك) الموصى به بينهما أى شره الموصى ان كان

والا لحاكم (نصفين) فيجعل نصف الموصى به للفقراء ونصفه للعساكين كافي الزكوة به فان زاد ما لزم أو مضي بغيره يرد عليه وينقسم على عددهم ولا ينفع (وأقل كل نصف) من الفقراء أو العساكين مثلاً حتى لا يتعدوا به وهم بغير محصور من (ثلاثة) لأنهم أقل الجميع فان دفع الموصى أو الوارث وكذا الحاكم بغير اجتهاد أو تقليد صحيح كالمظهر للثنتين (50) غيرم للثالث أقل متوكل ثم ان لم يتعد استقل بالدفع إلى بقائه عدلته والا وطمح من ذلك كالمظهر دفع للقاضي وهو يدفعه أو يرد له بالدفع وبما يراه بالدفع كذا قوله وهو مشكل لأنهم بعدان قرر وانصفه منه مدلك كيف يسوون للقاضي الدفع اليه ولو ابدعه لغيره فالوجه حل كادهم على ما اذا ناب الظاهر عنه لا يشترط مثل هذا استتراه ويبحث الأذرى ثمة الاسترداد منهما ان احصر المانع لانه ليس أهلاً للتسرع (وه) أي الموصى والا لحاكم (التفضل) بين أحاد كل نصف ويتأكد تفضل الاشد حاجة والاولى ان لم يرد التفضيل الأفضل تقدم ارحام الموصى ومصارهم أولى بمصارمه رضا عن خبره فاعرفه ومصارهم بقى انصهر واجب قبولهم واستعمالهم والتسوية بينهم وان تفاوتت حاجاتهم خلافاً للقاضي أي الطب وكان عندهم أشد من كلامه ما ياتي عنه آخر الباب انه لو قرض الموصى القرفة بحسب ما وازمه تفضل أهل الحاجة إلى آخره وقد يفرق بأنه هنا ربطاً للاطباء بوصف الفقراء

والاجازة اقتصر على ثلاثة اه معني (قوله به قراهم) أي ما ينطلق عليهم الفقراء والعساكين شرعاً اه ع (قوله والا لحاكم) ينبغي أخذاً مما تقدم أو الوارث ثم أتت قوله ألا في آتفاق دفع الموصى الخ وهو دل على ذلك اه سم (قوله فيجعل نصف الموصى به الخ) فلا ينقسم ذلك على عدد رؤسهم ولا يجب استعمالهم بل بسبب عدل المكان ما يفترض أي فيكون ثلاثين كل مستفهم كإيائهم ان كانوا غير محصورين فان انصهر وأوجب قبولهم واستعمالهم ع (قوله به فارت الخ) أي بقوله كافي الزكوة (قوله فانه ينقسم على عددهم الخ) والقرين ذلك وبين ما لو قال أو صبت للفقراء والعساكين حيث شئت بينهما منصفتان بغير يدويني ولم يقصد بذلك بغيري فهما الايجاز المميزين غيرهما من جنسهما بخلاف الفقراء والعساكين فانهم ما المال المتفاوت من متباينين دل ذلك على استقلال كل منهما بمحكم تقسيم بينهما مناصفة اه ع (قوله أو الوارث) لم تقدم ما يفيدان الوارث الدفع بل قوله أي شره الموصى الخ انه ليس له الدفع فله أنه لو ان ليس له الدفع لأنهم لم يكن له تعدى ودفعه اعتد به اه ع (قوله عزم للثالث الخ) أي ان كان موسراً ولو ما لا اه ع عبارة السدع وهو له ان يسترد منها أو من أحدهما ما دفعه لثالث أخذ من تعليل الأذرى الأتقى كلام الشارح أو لا لم أرف ذلك في ما وأول الأول أقر بتم رأيت شافية عبدالحق على المحلى نقل عن الأذرى ما استقر بتم اه (قوله ولا) أي وان تعدد (قوله وهو) أي القاضي اه ع (قوله كذا قاله) اقتصر المتي على ما قاله (قوله ويبحث للأذرى) عبارة التنا وبالأوجه كما بحثه للأذرى الخ (قوله تعين الاسترداد منهما) أي من الاثنين المدفوع لهما انظر ما ستردهل هو الجميع لتسديد الدفع أو ثلث ما دفعه لهم ما أو أقل متوكل لانه الأذرى غيره ولو كان موسراً فبه نظر والآخر بالثالث وعليه هل تعين فيما يستردان بكون منهما أو يكتفي من أحدهما وكان ماني بده هو الذي دفعه له ابتداء به نظر وأول الثاني أقرب اه ع عبارة السدع قوله الاسترداد منهما أو من أحدهما فمانظر بمانع على جواز التفضل بل الأتقى (قوله والا لحاكم) ولو اختلف اعتقاد الموصى به والحاكم فهل العبرة باعتقاد الحاكم أو لانه نظر والآخر الأول اه ع (قوله يعني) التي قوله خلافاً للقاضي في المتي الاقوله وبحرهم الى خبره (قوله الأفضل) وصف لتعميم اه سم (قوله تقديم ارحام الموصى) أي آثار به الذين روت منه أما آثار به الذين روت منه فلا يصرف اليهم شيوان كانوا محتاجين إذا لزم لهم عادة شرع الروض والمتي (قوله ومصارهم) أي نسباً ولا مبتدأ وخبر وقوله فمصارهم الخ عطف على ارحام الموصى (قوله رضاعاً) لم يذكر بحارم المصاهرة وينبغي انهم بعد حارم الرضاع اه ع (قوله ومصارهم) أي في بحث القبول انهم أي الفقراء (قوله من كلامه) أي القاضي (قوله ما ياتي عنه) أي عن البعض وقوله انه لو أوصى الخ زيد ان لمانى الخ (قوله وقد يفرق) أي على الاول سم أي القائل بوجوب التسوية (قوله فانه مدلك) أي تفضل أهل الحاجة (قول المان في جواز إعطائه الخ) انهم انه لا يتعين الأقل فله ان ينفذ ذلك بحسب ما رآه اه ع (قوله الحق بهم) أي منة اليهم (قول المان) لكن لا يحرم بخلاف أحد لم وجوب استعمالهم معني وشرح الروض (قوله وان كان غنياً) غاية (قوله انصفه) خلاص فائدته منع الانحلال به وعدم اعتبار فقره معني وشرح الروض (قوله ولو وصفه الخ) عبارة المتي هذا اذا أطلق فان وصفه الخ اه (قوله فكما) أي آتفاق المتي اه ع (قوله أو بغيره الخ) أقر به بمحصورين كزبدوا ولا فلان أعطى زيد النصف

(قوله والا لحاكم) ينبغي أخذاً مما تقدم أو الوارث ثم أتت قوله ألا في آتفاق دفع الموصى الخ وهو دل على ذلك (قوله الأفضل) وصف لتعميم (قوله ومصارهم) أي في بحث القبول انهم أي الفقراء (قوله وقد يفرق) أي على ذلك

مثلاً فتعلم اجتهاد الموصى ونحو كل الامر لا يجتهد فانه ذلك (أو) أي (الزيد الفقراء) فانه لا يجتهد في جواز إعطائه أقل متوكل لانه لا لحقهم سم (لكن لا يحرم) وان كان غنياً لنصفه ولو وصفه عنهم كزيد الفقراء فان كان غنياً فبصالحهم أو فقيراً فبكرام أو بغيرها كزيد الكاتب أخذ النصف

وكان السبكي أخذ من هذا قوله لو وقف على مدرس ومائة عشرة فقهائه قسم على ثلاثة العشرة ثلثها على المذهب ولو أوصى زيدا بدينار والفقراء ثلثه ما له يصرف في بيوتهم فغيره لانه بقدره قطع اجتهد الوصي وقضيه ما له ولو أوصى أن يحط من دينه على فلان أو بعتا لوان يحط بجميع ما على أقالبه وفلان منهم لم يحط عنه (٥٦) غير الاربع لانه أخرجه باخره ولان العدده مفهوم عند الشافعي رضي الله عنه وبه

يجاب عن قول الرازي اذا نماز أن يكون النص على زيد أي في مسئلة المتن ثلاثا يعبر جاز أن يكون التقدير هنا أي في مسئلة الدينار ثلاثا ينقص عنه أو بضايحوز ان يقصد من زيد الدينار وجبة الفقراء للباقي فيستوي في غرضه الصرف لزيد وغيره اه وجه الجواب ان زيدا في مسئلة المتن لقب ولا قائل بعينه بحجبه مفهوم مختلف مفهوم العدد أو ما تضمنه كالدنار فان كثير من عليه بل هو نص الشافعي كما قررناه واذا وصى مفهومه على القول به أو ذكر المتبادر منه عادة الاقتصاص عليه وان لم يقل بالفقراء تضع الفرق بين المسئلتين وان النص على الدينار قطع اجتهد الوصي ان ينقص أو زيد عليه فناما له ولو أوصى لنفسه وقد أسند وصيته اليها فناما أسند وصيته لجمع هو منهم وأوصى لكل من يقبل وصيته منهم بالدينار فإلى بقضائه ان مرص أو دلّت قرينة ظاهرة على ان اللفظ المذكور أولا مرتبطة بقبول الاصطلاح يستحق سوى الفسيفس لان

واستوعب بالنصف الآخر الجماعة المحصورون بمعنى وزيد وصي شرع الرض (قوله) وكان السبكي أخذ (الح) وعمل أن يكون من اخذ السبكي ما لو وصى زيدا بمحضور من كين جرفه انصف بينهما اه سيد عر (قوله) أخذ من هذا (الح) قد يمنع كون هذان مستطاف السبكي قوله على المذهب اه سم (قوله) العشرة ثلثها) أي ولكل من المدرس والامام ثلث (قوله) ولو أوصى زيدا بدينار أو غيره وقضيته في المعنى (قوله) يتدبره) أي يتدبر الموصي الذي لاره اه عر (قوله) وقضيته) أي ذلك الخليل (قوله) لانه أخرجه (الح) ظاهر وان كان غير متذكر لكونه من أقارب اه عر (قوله) به يجب) أي بالتعليل الثاني (قوله) الصرف) أي صرف الباقي (قوله) أو ما تضمنه) أي مفهوم ما تضمنه العدد (قوله) عليه) أي مفهوم العدد وحجبه وكذا قوله لهر (قوله) أو ذكره) أي العدد وقوله المتبادر منه أي ذكر العدد وقوله الاقتصاص عليه أي على العدد (قوله) وان لم يقل) أي بناء للمفعول غاية (قوله) وان النص (الح) عطف على الفرق (قوله) وقد أسند وصيته اليه) أي بان جعله وصا على تركه اه عر (قوله) لكل من يقبل (الح) أي يفعل كذا أخذ من قوله الاتي والعامل ولعل في العبارة قطعا اه عر وقد يقال ان قبول الوصية متضمن للعمل فقوله الاتي من عطف الارزوم والاسطة (قوله) لان الاولى) أي الوصية الاولى أي الوصية لتخص بالف وقوله حينئذ أي حين اذ وجد التصريح بالفرقة وقوله من جملة أفراد الثانية يعني داخله في الوصية الثانية أي الوصية لكل من يقبل وصيته من الجمع المذكور بالدينار (قوله) والا) أي وان لم يوجد التصريح ولا الفرق يناسق ألها أي مطلقا (قوله) فليس هذا) أي مانع فمن الوصيتين حين انتفاء كل من التصريح والفرقة ينال المارن (قوله) فامكن حل أحدهما على الآخر) أي فيكون مقرره في الاولى بالدينار وفي الثانية بالف اه عر (قوله) خلافه) أي الوصي (قوله) وما بعده قوله) أي أبرز عطفه لعل الجملة قوله (قوله) حل المطلق (الح) يعني ان حل الوصية الاولى المطلقة شرط قبول الاصطلاح على الوصية الثانية القيدية بذلك الاولى (قوله) وان كانت

أي على الاولى (قوله) وكان السبكي أخذ من هذا قوله (الح) قد منع كون هذان مستطاف السبكي قوله على المذهب (قوله) ان زيدا في مسئلة المتن لقب) كون زيد بالقبول مفهومه مما لا يحتاج اليه الفرق لثبوت استحقاق قسمه أو ثبته لمفهوما أول ثبت لمخوله بكل حال أو المفهوم انما هو اخرج غيره لو عمل به فيكون في الفرق أن يقال النص على زيد لا يشترط دفع حرمانه لمخوله بدون النص مع امكان حرمانه فاذا نص عليه لم يعد النص على الدينار فانه يفيد من كل من النص والزيادة نظر المفهوم مغفلة (قوله) لقب (الح) هذا كلام لا موقفه لان الرازي لم يعول فيما قاله على ثبوت المفهوم أو عدمه اذ المفهوم خرج وبغيره بدو ليس الكلام فيه ولو عول على ما ذكره لم يعد ان القبول مفهومه لان الجار والمجرور كقوله هانذا بدو وصيت لزيد بناراه مفهوم معتبر وانما عول على أن زيدا في مسئلة المتن لم يستحق بدون النص عليه فغسل فائدة النص لعدم جواز حرمانه فيجوز أن يكون النص على الدينار في المسئلة الاخرى لمنع النص لانه يجوز اعطائه الدينار بدون النص عليه فينبغي أن يكون فائدة ذكره مع النص فيكون في الفرق أن يقال النص على زيد لا فائدة لاجرم دفع حرمانه لاستحقاقه مع النص وبدونه بخلاف النص على الدينار لانه لا يتعين مع النص عليه بدونه فلا فائدة لذكره الا ثبات استحقاقه بدون غيره من أزيد منه أو انقص لان مفهومه انما لرازي أن يقول شرط المفهوم أن لا يظهر التخصيص بالفرقة فائدة وهي هنا منع النص المناسب للاحسان بالوصية دون الزيادة لانتسابها للاحسان فلا يقصد منها غلطا ميسل (قوله) أفراد الثانية) ناله (قوله)

الاولى حينئذ من جملة أفراد الثانية والاستحقاق الفاعل ان قبل استحقاق الفاعل أيضا لانهم حينئذ وصيتان متغايران الاول يخص تبرع لاني مقابل والثانية نوع جعالة في مقابلة القبول والعمل فليس هذا كلاما لقراره بالدينار بل كسر سببنا بالفرد كراهية لانه لا يغاير بينهما من كل وجه فامكن حل أحدهما على الآخر بخلافه في مسئلتنا وهذا يندفع ما وقع في ذراي آخر زعمه مما يخالف بعض ذلك على انه مذهب فبما بعد قوله لعل حل المطلق من حيث اللفظ على القيد ولان كانت

مادته مختلفة اعتباراً بالنظر في غير تلك التي (أد) أوصى (الجمع معين غير مفسر كالعالمية) وهم المسلمون لعل وإن لم يكونوا من طائفة كرم الله وجهه ما هو بنعيم (صحت في الظاهر والافتقار على ثلاثة) كالوصية للفقير أو الفقير فإن الشرع خصهم بثلاثة تعاف غيرهم بحسب عنه بالتبعية في الوصايا يعرف الشارع على ما يجب على أولي يديه كان زيد النصف (٥٧) والباقي لوجوه الخ لا أولي يدعيه جبريل أو

(٨ -) (شرفاني وابن قاسم) - (سابع)
 القراءة ففهم ومن غلّو لم يكن له الاقرب بصرفه الشكل ولم ينظر
 لكون ذلك القطع جمعا واستوى الابداع غير مع كون الاقارب جمع اقرب وهو اقل تقبيل واعتراض الافرغى التعليل بالجهة باءه لو كانت
 كذلك لم يجب الاستبعاد كالمصداق للفرغوا مع باءه بنفسه غير جهة تقبيل لان من شأن القراءة الحصر وانما التبادر من ذكرهما يتبادر

من الجهة بالنسبة لاعتصامه ذكره كره فاشاعلا وادججه القرابة بشير لاذكره (الأصل) أي أبأ وأما (ورقا) أي ولما في (الاصم) ونقل الأستاذ أبو منصور واجماع الاصحاب عليه ولا اعتراض عليه من وجود ذلك لانهم لا يسمون أقاربهم بأي بالنسبة لهم وسبقه فلا ينافي تسميتهما أقارب في غير ذلك وعمل (٥٨) عن قول أمه الأصول والفرع لا ينفذ دخول الاجداد والجدات لان الاختلاف يؤخذ مناس في الوقت انه لو وقف على

الاستعاب فيها أيضا كما سلف في بحث القول اه سدر (قوله بالنسبة لاعتصام الخ) يتأمل اه سم (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبر قوله بشير الخ (قول المتن لا أصل ورقا) كذا في نسخ السرح بل انني ولا يظهر عليه - نصب صلاح والقي في المحل والنهاية والمغني الأصل الخ لا يشتمل هذه الظاهر (قوله أي أبأ وأما) أي ما لا يقطع وقوله أي ولما أي اولاد الصلب فقط (قوله وذلك) لراجع إلى قول المتن لا أصل ورقا (قوله لانهم) أي الاب والام والوالد (قوله لا يسمون اقارب) أي بخلاف الاجداد والجدات والاحفاد اه مغني (قوله تسميتهما) أي الأصل والفرع (قوله في غير ذلك) الأولى في غير هذا (قوله لا ينفذ دخول الاجداد الخ) أي في الأقارب بخلاف تغييره فانه يقتضي خروجهم كالأولاد لا ينفذ سدر (قوله لا يمكن الخ) ثابت خال يؤخذ (قوله هنا) أي في الوصية (قوله غير ذلك الخ) أي الاب والام والفرع (قوله المتن ولا ينفذ قرابة الخ) أي في الوصية للأقارب اه مغني (قوله لا يسمون اقارب) أي في قوله او قوة الجبهة المغني (قوله بها) أي بقرابة الام (قوله ولا يصح في الوصية الخ) وهو العمد منها به ومغني (قوله دخولهم) أي أقارب بالام (قوله في الرسم) أي في الوصية لرحم (قوله لأقارب بسبب) أي شخص منسوب إلى سبب الحسن وقوله لا يدخل الحسينون إلى النسب بول السيد الحسن وقوله وان انتهوا الخ أي الحسينون والحسينون (قوله لان نسب الخ) صنف على قوله تدخل كل من ينسب الخ بحسب المعنى ولو حذف الام لظاهر الصنف عبا والمغني والوصية لأقارب الشافعي في منتهى اه بعد موته ولا خلاف في الخ ولا يصح في من ينسب إلى جد بعد شافعي كولا وعلى والعباس أخوي شافعي اه وهي ظاهرة (قوله أقارب بعض أولاد الشافعي الخ) أي لأوصى في هذا الوقت لأقارب بعض الخ اه مغني قال النهاية قد مر في الزكاة أه صلى الله عليه وسلم فلو أوصى لغيره بحيث الوصية تدخل على القرابة في أوجه الوصية لاعلى اجتهدا لحاكم وأهل البيت كالأولاد يدخلون وجنهم أي أهل البيت أيضا أولادهم من غير ذكر البيت تدخل كل من تازم موته أولا ما تدخل أجداد من الطرفين وأولادهم داخل جدان منهما أيضا ولأنهم الأخوات في الأنشوء كعمسوا لاجتماع أباها وزوجته كل يحرم رحم هو والأصهار فشمى الاختان والأخاء يدخل في المحرم كل يحرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة والوصية للمولى كالوقف عليهم اه زاد المغني ولا يدخل فيهم المدبر ولام الولد اه قال عرش قوله الاختان أي أقارب الزوجة وقوله كالوقف عليهم أي فشمى العتيق والعق اه (قوله أي الولد) أي اولاد الصلب (قوله وعابه الخ) تقليل المتن مع ما زاده الشرح بقوله ثم غيرهما الخ (قوله وهذا) أي قوله أو قوة الجبهة تدفع الاعتراض الخ يحتمل أن وجبا تدفعه أن المراد بالقرابة ما يشمل قوة الجبهة كما يدل عليه قوله أو قوة الجبهة والأقارب بهذا لهم معهم لعدم تقديم الوصية اه (قوله أي بالنسبة الخ) يتأمل (قوله لا ينفذ دخول الاجداد الخ) أي في الأقارب (قوله ولا يدخل في أقرب أقاربه) الأصل والفرع قال في التكملة نوزع في تغييره لا يدخل مع أنه ليس أقرب بالأقارب به غيرهما فلو قال وأقرب الأقارب بالأصل والفرع كان أسوأ بواجب بانهم ما أقرب على الإطلاق ويصح إطلاق النحول بمعنى ان كلامهم داخل وإذا أخذنا على الإطلاق بل بالنسبة إلى الموصي لأقارب به فقد يكون نفيه أقارب غيرهما أقرب بهم الممثلة الأخ والعم فتكون الوصية وهذا يكون تغيير المصنف أحسن انتهى وقوله بل بالنسبة إلى الموصي لأقارب به خلافا لأقرب أقاربه فان وصو المصنف فإذا أوصى لأقرب أقاربه وليس له أصل ولا فرع قدم الأخ على الجد والعم لأنه أقوى جهورا أقرب كائنه عبادة المنهج وهي أو أوصى لأقرب أقاربه فله قرابة قرينة في قرابة نفاضة فينوبه ما بعده انتهى (قوله وهذا)

في الوقت انه لو وقف على أولاده وليس له الأولادهم صرف لهم لماسم منه لو لم يكن له هاتري غير أولئك صرف لهم ولا تدخل قرابة الام في وصية العسر في الاصم ونقل عن الجمهور لانهم لا ينفذون بها ولا يصدون القرابة والاصم في الوصية ونقل عن الأكثرين دخولهم كالعملات الغرب لا ينفذون بها فقد صرح في الله عليه وسلم قال عن سعد بن أبي وقاص سعد بن أبي وقاص امرؤ خاله ويخالفون في الرجوع اتفاقا (والعبد في ضبط الأقارب) بقرابته ينسب إليه يزيد) أوامه بناء على دخول أقاربها (قوله أولاده) أي ذلك الجسد (قبيلة) واحدة ولا يدخل أولاد جد فوقه أو في درجته فلو أوصى لأقارب حصن لم يدخل الحسينون وان انتهوا كلهم إلى على كرم الله وجهه وأقارب الشافعي تدخل كل من ينسب لشافعي لأنه أقرب جده عرف به الشافعي لأن ينسب لجد بعد شافعي كولا أخوي شافعي على والعباس ثم غما يسمون للمطلب وأقارب بعض أولاد

الشافعي دخل فيها ولادة دون أولاد جد شافعي (و يدخل في أقرب أقاربه) أي ب (الأصل) أي الابوان (والفرع) المغني أي الولد ثم غيرهما عند تقدمه على التنصيص إلى قرابته لاختلاف مقتضى زيادة القرب أو قوة الجبهة وهذا الذي دل على قوله وأن على جدان دفع الاعتراض عليه به بوجه انهم أقرب بمن غير الأصل والفرع

واندفع قول شارح الراد الاصل الاب والام وأصولهما (والاصح تقديم) الفروع وغوان سفلا ولومن أولاد البنات الاثر بغير مقدم وله الولاد على ولد الولد ثم الابن ثم الاخوة ولومن الام ثم بنوة الاخوة ثم الجدود من قبل (٥٩) الاب والام والقرينة فالقرينة نظر في الفروع

المعنى من غير الاصل والفروع متحقق في الجمله ككل الخ المقدم على الجد ويحتمل أن وجهه أن الاثر بمقتضى الحقيقة متحقق في الجمله أي بعد فقد الاصل والفروع كالاخوة بالنسبة اليهم فلتأمل وفي اقتضاها وصف الاثر بمقتضى القوة الجاهة بدون زيادة أثرية نظر لا يخفى اه سم وفي تعقبا الاحتمال الاول بقوله وفي اقتضاها وصف الاثر بمقتضى ميل الى ترجيح الاحتمال الثاني كما اقتصر عليه المعنى لكن كلام الشارح كالصريح في لزوم الاحتمال الاول والاكتفاء بقوله أوقوة الجاهة مستدركا يمكن أن يكون المشار اليه قول الشارح ثم غيرهما الخ (قوله) واندفع قول شارح الخ ان كان وجه اندفاعه أنه رد على قوله وأصولهما تقديم الاثر مثلا على أصولهما فغيره عليه أن كلام ذلك في مجرد دخولهم في أثر بالاقرب واتصافهم بهذا الوصف وأما ترتيب بينهم وبين غيرهم فامر آخر معلوم مما يأتي فلتأمل اه سم (قوله) تقديم الفروع الى الفروع في المعنى الاول قال غيره اه المن (قوله) ولومن أولاد البنات غايه وقوله الاثر بالاقرب تفصيل لقوله تقديم الفروع الخ (قوله) فندقم ولما ولما الخ ويستوى أولاد البنات وأولاد البنات اه معنى (قوله) ثم الابن (قوله) عطف على الفروع (قوله) من قبل الاب والام الاثر في القرين راجع الى قوله ثم بنوة الاخوة ثم الجدود (قوله) نظر في الفروع الخ تعليل للترتيب المذكور (قوله) ويستويان ايضا أي يستوي بنوة العمومة وبنوة الخلوة (قوله) لكن بحث ابن الرضا الخ ضعيف اه عس (قوله) والخ الخ عطف على الم (قوله) في ذلك أي في التقديم على أبي الجد (قوله) اذا تقرر ذلك أي الترتيب بقوله والاصح تقديم الفروع الخ (قوله) بل يستوي الاب والام الخ كما يستوي المسلم والكافر اه معنى (قوله) ثم يقدم النسب الخ أي هنا في الوقت اه عس (قوله) يقدم الشقيق الخ أي غيرنا فالتقيد بولد الابن من من الاخوة والاخوان والاعمام والعصمان والاخوان والاختلاف والاولد اصح وله أحد هاتو يقدم أخ لاب على ابن أخ لابون اه (قول المسنين البنت) بغير تشرع والمنهج ولما ثبت اه (قوله) وجب استيعاب الاثر (ين) يتأمل هذا مع قوله من أقرب أقارب بغير المراد من الاثر بين الذين يجب استيعابهم اه عس أقول المراد منهم معلوم من قول المصنف يدخل في أقرب بأقارب الخ منع قول الشارح ثم غيرهما عند تقديم الخ (قوله) واستشكله الرافعي الخ أقول يجوز أن يكون الصور المراد منهم ما كان ذلك لفظا أعطوا جماعة الخ ونحوه فلا إشكال اه سيدمر (قوله) فهو أي ما تضمن فيمن الوصية (قوله) ما ذكره أي الرافعي (قوله) من كل وجه الخ هذا لا يصح مع التقيد بقوله من جماعة معينين اه سم (قوله) لانه لما ربط الخ استشكله سم واجبه أي قوله أوقوة الجاهة اندفع الاعتراض عليه ويحتمل أن وجه اندفاعه أن المراد بالاقرب بمقتضى قوة الجاهة كما يدل عليه قوله أوقوة الجاهة الاثر بغير هذا المعنى من غير الاصل والفروع متحقق في الجمله ككل الخ المقدم على الجد ويحتمل أن وجهه أن الاثر بمقتضى حقيقة متحقق في الجمله أي بعد الاصل والفروع كالاخوة بالنسبة اليهم فلتأمل وفي اقتضاها وصف الاثر بمقتضى القوة الجاهة بدون زيادة أثرية نظر لا يخفى (قوله) واندفع قول شارح الخ ان كان وجه اندفاعه أنه رد على قوله وأصولهما تقديم الاثر مثلا على أصولهما فغيره عليه أن كلام ذلك الشارح في مجرد دخولهم في أثر بالاقرب واتصافهم بهذا الوصف وأما ترتيب بينهم وبين غيرهم فامر آخر معلوم مما يأتي فلتأمل اه (قوله) من كل وجه هذا لا يصح مع التقيد بقوله من جماعة معينين (قوله) لانه لما ربط الخ وضعه أنه لم يربط بغير ذلك الوصف بل مع معنى التي التبادر منها في مثل هذا التركيب التبيين التوحيدي له أو ادبيان لكن الظاهر قول الرافعي جماعة ومن الانتصار على قوله أوصافه لا قرب بأقارب زيادة لانه في زيادة تملك الغنطين على ذلك التقديم مع ايهما خلاف مراده عليه ايضا أو لا الاستغراق فلا موقع له هنا كما لا يخفى فانطرح ذلك قوله فأتصع ما ذكره وفاء انتضاحه وكان ينبغي أن كان ولابد أن يقول فتر بفي الجاهة ما ذكره وتندبر (قوله) علم) منوع

ما ذكره فيما علم من كل وجه من غير قيدتين وما هاتين كذا ذلك لانه لما ربط للموصي لهم بوصف الاثر يتعلم ان مراده ما طاعا حكمهم لمن غير نظر لنسبها كما تفيد التبيين تعقبا للاستغراق والابتلاء

فأعزوا عنها لنيلها رقتوا بالقرينة التي ذكرتمها على أن لنات قولهم هانها ليسان لا تخير بمعنى تلك القرينة فاضع ما ذكره ووجدنا
 ما يشبهنا هنا السابق لانجاء كلامهم عن ظاهره على صرحهم المصريح به كلام الرافعي (ولو أوصى لأقرب نفسه) (أو أقرب فأقرب بنفسه) (لم يدخل
 ورثة في الأصح) وإن صححنا الوصية للوارث لانه لا يوصى له عادة فقتضى بالباقي في الوضوء أو وصى له لانه فهم من تلزمه نفقتهم أي غير الورثة
 فيما يظهر من كلامهم بظاهر أضافتين (٦٠) أوصى بكذا أو كفارة عليه أي عو والوصى والقاضي الصرف للوارث في هذا

(قوله فأعزوا عنها) أي لفظن (قوله أي أن الخ) ممنوع وقوله بمعنى تلك القرينة لا دلالة لتلك على
 البيان اه سم (قوله فاضع ما ذكره) أي وجوب استبعاد الأقربين (قوله وأندفع ما يشبهنا الخ)
 عبارة في شرح الروض عقبتوى كلام الرافعي وقول الأذري ما نصه وقد يقال صور المسئلة هنا أن يقول
 لأقرب فأقرب بكذا يصدق عليه أنه أوصى لجماعته من أقرب فأقرب بكذا انتهت اه سم (قوله وأقرب
 فأقرب نفسه) والقرتب مبتدأ كمر لكن لو كان الأقرب وارثا صرف الموصى به للأقرب من غير الوارثين إذا
 لم يجز الوارثون الوصية من غير وص (قوله فما يظهر الخ) كذا في شرح الروض (قوله عليه) أي الموصى
 (قوله لانه لا يوصى الخ) مقول قولهم (قوله غيرهم) أي غير الورثة فيتمثل الخ لعله الأقرب فغير راجع (قوله
 كما رآنا) أي في شرح لأصولنا على الأصح
 * (فصل في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت) * (قوله في أحكام معنوية) أي قوله ومن
 ثم اعترض في النهاية وكذا في المعنى الأقوله وما اقتضاه الخ (قوله فهو عبدودار) من الدواب والعقارات اه
 معنى (قوله كما يفهم) أي أول الباب بقوله وبالمنافع (قوله لما بعده) أي لأجل ترتيب الأحكام الآتية اه
 كردى عبارة المعنى وإنما أعادها ليرتب عليها قوله وعلى الموصى به الخ (قوله وهى) أي المطلقة اه معنى
 (قوله والمنفعة الخ) أي بين المنفعة والسكنى الخ (قوله ومن ثم استحسن الخ) قال السبكي والمنافع والغلة
 مقدار بان وكل عين فيها منفعة فتدبى محلها غير تلك المنفعة أما بفعله كاستغلال أو بعض عن فصل
 غيره أو من عند الله تعالى وذلك الشيء يسمى غلة فالموصى به به عا كمن غرط العين والمنفعة كحرة العبد
 والجار والحائز وكسب العبد وما يثبت من الأرض كغلة غلة الوصية كما تقع المنفعة اه معنى (قوله
 تتناول الخلفه) أي فى العبد وقوله السكنى أي فى الدار اه سم (قوله مما صرح به الخ) من الإجارة والإعارة
 والوصية جهارا لا كسب المعتادة كالاحتطاب والاحتشاش والاصطاد وأحوالها فقلنا إنما يدل المنفعة اه سم
 (قوله لكن يقصد) أي الغير (قوله الآتى فى الغلة) يحصل أنه إشارة إلى اعتبار ما يحصل لانفسه احتقارا
 عن نحو الثمرة كاستيفاد ذلك من قوله الآتى فالغلة تسمن الخ اه سم وقال الكردى وهو قوله الآتى هى
 القوائد العينات اه الأول هو الظاهر (قوله وبه) بكسر الباء وتخفيف النون قوله وبواحد عطف على
 قوله بأنه غلة وقوله من هذه الثلاثة أي السكنى والركوب والاستخدام (قوله لأن الغلة الخ) تعليل لقوله ما يدل
 ينبغى أن الوصية بالغلة لا تقيد استحقاق سكنى الخ وبواحد من هذه الثلاثة لا تقيد استحقاق غلة فقوله والمنفعة

الآخذ فيها لم يأخذ بحصة
 الوصية المقصد لأن
 المصرف هنا غير مقصود
 وإنما المقصود بيان ما
 اشتغلت به فتمت لغير الغير
 وحديث فلا يثنى هنا قولهم
 لانه لا يوصى له عادة بخلاف
 الوصية بالصدق عن مثله
 فان التبادر منه قصد
 المصرف من نحو الفقراء
 لما رآنا غالب الوصايا بهم
 ومضى أدبر الأمر على قصد
 المصرف فاضع عدم دخول
 ورثة بنظر المعتادة المذكورة
 فان لم يكن غيرهم فيتمثل
 انه كمر آتفا ويحصل
 الفرق عما أعاد التعليل ان
 الوارث لا يوصى له عادة
 بخلاف غيره

وقوله بمعنى تلك القرينة لا دلالة لتلك على البيان (قوله وأندفع ما يشبهنا) عبارة في شرح الروض عقبتوى
 كلام الرافعي وقول الأذري ويحتاج إلى الفرق ما نصه وقد يقال صور المسئلة هنا أن يقول لأقرب فأقرب بكذا
 و يصدق عليه أنه أوصى لجماعته من أقرب فأقرب بكذا انتهت
 * (فصل في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما يفهم) * (قوله تتناول الخ) أي
 من العبد والسكنى أي فى الدار (قوله مما صرح به الخ) منه الإجارة والإعارة والوصية جهارا لا كسب المعتادة
 كالاحتطاب والاحتشاش والاصطاد وأحوالها فقلنا إنما يدل المنفعة اه معنى (قوله الآتى فى الغلة) يحصل أنه إشارة
 إلى اعتبار ما يحصل لانفسه احتقارا عن نحو الثمرة كاستيفاد ذلك من قوله الآتى فالغلة تسمن الخ (قوله

* (فصل) * فى أحكام
 معنوية للموصى به مع
 بيان ما يفعل عن الميت وما
 يفهم (تصح الوصية بمناقم)
 نحو (عبدودار) كإفادته
 وطأها هنا لما بعده (وغلة)
 عطف على منافع (حائز)
 ودار، و بدة وموتة، ومطلقة
 وهى لتأبسد وما اقتضاه
 عطف الغلة على المنفعتين
 فصارهما صحيح ومن ثم
 اعترض الشنخا أن ملاطهم
 التسوية بين المنفعة والغلة

والكسب والخدمة منى القر والمنفعة والسكنى والغلة فى الدار ثم استحسن أن المنفعة تتناول الخدمة والسكنى أى غيرهما
 مما صرح به قبل لكن يقصد الآتى فى الغلة وإن كان من الخدمة والسكنى لا يقيد غيره ومن ثم لو استأجرنا الخلفه من بكعة نحو كطبة وبناء فلا بل
 ينبغى أن الوصية بالغلة أو الكسب لا تقيد استحقاق سكنى ولا ركوب ولا استخدام وبواحد من هذه الثلاثة لا تقيد استحقاق غلة ولا كسب لان
 الغلة قائمة بتعينه والمنفعة قابلة للعين اه

ولا ينافي ما ذكره في المنفعة خلافاً لمن فهمه شمولها للكسب بل ياتي به يدل هو قول ابن الرقعة الخدمتان تقيما تقيده المنفعة ضعيف وكذا قوله ان الفعلة تقيد السكي وقوله ليس في الفعلة يحمل في البار غير المنفعة وتكون المنفعة متالبة للعين لان من ان الفعلة المضافة للدار بمعنى المنفعة اه وقال غيره الى وجه ان المنافع تشمل الفعلة والكسب والفلة وان كانت فائدة معينة ممدود من منافع الارض والفلة والكسب لا يتحدو كروب وسكني ومنفعة بل يحصل من الفلة والكسب متصفاً فهو من المنفعة اعم مما يفهم منهما اه وفي بعضه من ان يعرف بما تقرر والحاصل ان ما ذكره الشرحان صحيح ومن ثم اعتمد المحققون زمان المنفعة متعلق على ما يقابل العين ومن ثم فسرهما بالامام وغيره هنا بانهم لما لم يكمل بعد الاجارة الصحيح والمالك به قصد هو محض المنفعة لا غير واستباحها العين انما هو للضرورة (٦١) أو الحاجة كما ينوون وهذا الاطلاق هو

المتبادر منها فان قيل ثم جعلوا عليه فاجل الوصية على عود الاله فليس امر ذلك وقد تعلق على ما هو اعم من ذلك فتشمل حتى الفلة التي هي الفوائد العينية الحاصلة لا يفعل أحد وهذا لا يعمل به هنا الاقرينة فالفلة قسمان قسم يحصل بدل استباحة منفعة فتناوله المنفعة بلا قرينة وقسم يحصل بنفسه فواجبي عن المنفعة فحتاج تناولها له الاقرينة ومن هذا يعلم انه لا يصح الايصاء بدارهم بغير فيها الوصي وينصدق بما يحصل من وجهان الوجه بالنسبة لا يصح فلة ولا منفعة لعين الوصي كما لا يحصل الا بعد زوالها وهذا واضح خلافاً لمن وهم في بيان الذي يقبض في نحو الفلة والشاة ان اوصى بقران فلهما او بغنمها فلهما او بالدين والصوف او بغيرهما لم ينحل نحو الثمر الا ان قلعت قريشة فظاهر على

أي الشاملة لهذه الثلاث ويحتمل ان ذلك لتعليل لاعتراض الشرحين المتقدم (قوله ما ذكره في المنفعة) أي من أنهم لم يقابلوا العين وقوله شمولها للكسب أي مع أنه عين ومنشأه فله تحصل بدل استباحة منفعة أخذاً مما ساق في قوله فالفلة قسمان الخ اه سم (قوله وقول ابن الرقعة أن الخدمتا) هذا لم يقابل قولهما السابق ان الخدمة لا تصدق به وقوله ان الفلة لم يقابل قولهما السابق ان الوصية بالفلة لا قصد استحقاق سكني وقوله ليس في الفلة الخ مقابل اعتراضهما اطلاقهم التسوية بين المنفعة والفلة في البار (قوله يحمل في البار) الاولى فلقب (قوله وتكون المنفعة على الجواب سوال (قوله لا يمنع الخ) نعم الكون (قوله غير) أي غير ابن الرقعة (قوله والفلة الخ) جلة اعتراضه وقوله وان كان شاع غايه (قوله والفلة والكسب الخ) أي وان الفلة الخ (قوله لا تصدق كروب الخ) موافق لقوله السابق فلا يل ينفي الخ اه سم (قوله خاصة) خبر ما يحصل (قوله وفي بعضه) أي بعض ما فلة الغير ولعل مراده من ذلك البعض قوله ان المنافع تشمل الفلة وقوله والفهوم من المنفعة اعم مما يفهم من الفلة فلتأمل (قوله والحاصل) أي حاصل ما في هذا المقام (قوله هنا) أي في الوصية (قوله واستباحها) أي المنفعة والاجارة (قوله ثم) أي في الاجارة (قوله وهذا الاطلاق) أي اطلاق المنفعة على ما يقابل العين (قوله كما جاز الوصية) أي بعد (قوله وقد تعلق) أي المنفعة (قوله الحاصلة لا يفعل أحد) أي كالثمرة (قوله وهذا) أي الاطلاق الثاني القليل (قوله ومن هذا) أي من الحاصل اه ع وشي ويحتمل من اقتضاه الصنف على المنافع والفلة (قوله يعلم انه لا يصح الخ) اقره ع كمن سم (قوله بالنسبة لها) أي للدارهم (قوله وان الذي الخ) صنف على قوله انه لا يصح الخ (قوله بان لم يكن لها) أي الفلة ولو في الضمير ليرجع الى الشاة أيضاً لكان انصب (قوله او طرد) عطف على قوله لم يكن لها الخ (قوله بذلك) أي باطلاق المنفعة الفلة على شيوخها (قوله استباحها) أي الشاة ولو في الضمير ليرجع الى نفسه أيضاً لكان انصب (قوله هنا) أي باب الوصية (قوله وكذا) أي الاذرى (قوله لا) أي في شرع ان اوصى بغيره مشد (قوله الا ان يفرق به الخ) فرق في المنفعة من هذا الفرق أيضاً اه سدر (قوله هنا) أي في مسألة العبد وقوله أبقى الى الوصي (قوله كما تقرر) أي في أول الفصل (قوله لانه) أي الوارث أصلي لعل الا نسباً ساقط الياء (قوله وأما ثم) أي في مسألة البار (قوله فلم يعارض) أي حق الوارث

ولا ينافي ما ذكره في المنفعة اي من انها مقابلة العين (قوله خلافاً لمن فهمه شمولها للكسب) اي مع انه عين ومثله فله تحصل بدل استباحة منفعة فلهذا ساق في قوله فالفلة قسمان الخ (قوله ان المنافع تشمل الفلة والكسب) هذا موافق لقوله السابق شمولها للكسب لما ساق في انه بدلها من ما قبله موافق ذلك قوله الاتي اعم مما يفهم منهما لان حاصله ان المنفعة تشمل الكسب والفلة (قوله لا تصدق كروب) أي موافق لقوله السابق فلا يل ينفي الخ (قوله وفي بعضه) يشمل (قوله لان الرجاء الخ) انظر هذا لتعليل مع انه لم يذكر ما يشد قصور المسئلة بالايصاء بالمنفعة او الفلة

اودة ما يشمل الفلة بان لم يكن لها منفعة تقصد غير نحو عمرها أو طرد عرف الوصي وذلك وقد مر ذلك فظاهر ان قلنا بمنفعة الفلة والشاة غير الفلة قلنا بما نحو الوارث في الفلة ونشر نحو الشاب عليها ونحو دابة الشاة لغيره فانه يصح استباحه ذلك كما هو جوابه (تبيين) وقيل في الروضة انه لو اوصى بغيره بعد سنة فغيره معناه كان تعيينه الوارث وان عر فمالا في بقى جملها على سنة متصلة فهو كانه أخذ هذا من تقيده الا في انه لو اوصى بغيره بعد سنة فغيره معناه على السنة التي في الموت وهو أخذ ظاهر الا ان يفرق فانه هنا في الوارث شركة في المنافع اذ ما عدا الخدمتين نحو كلبه يتبعه خلافاً لان الرقعة كما تقرر وعندنا حق الوارث تكون اخيرة في تسليم ما عدا المملوكة اصله والوصي له عارض فاقوت حقه كان التعيين اليوماً ثم يبق حقه في حق المنفعة بل يعارض حق الوصي به فانه صرف فلهذا لا ريب في السنة التي في الموت

لامعوضه فيها تمامه وما يؤيد ذلك قول القاضي لو أوصى بثلث هذا المثلث سننول بعضا فاعتقد الوارث أن لا به بقسمة المنافع غير
 القسمة فهو كالوصية الخدمية فيما ذكر (٦٢) (وعلى الموصي به بالمنفعة وكذا بالغة أن قامت غير ينقل إن المراد اطلاق المنفعة أو
 المراد العرف بذلك فيها

ففي سبيل مقتضى وجود الموضوع (قوله وما يؤيد ذلك) أي القرن (قوله بالمنفعة) إلى قوله ويستقل في
 النهاية (قوله نظير ما مر) أي قيل التنبيه (قوله فليست) أي الوصية بالمنفعة باحة اختلاف لا بحدية
 وقوله الر ومها بالقبول أي بخلاف العارية اه معنى (قوله وهو بها) أي بالمنفعة وقوله وبسافر به
 أي بحمل المنفعة اه رشيدى (قوله وحمل ذلك) صواب النهاية وأطلاق المنفعة يقتضى عدم الفرق بين
 المؤبد والمؤقتة لكن قد عرفت في روضة الباقى بدءا والمطلقة أما إذا قال أوصيتك بمناقصاتك فالحزم وبه في
 الروضة وأصلها هنا أنه ليس عليك ما أوصى بالمنفعة فليس له الإجارة وفي العارية وجهاً أحدهما كأنه الأسنوي
 المنع اه وبعبارة المغنى تنيها مطلقا بالمنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبد والمؤقتة وهو كذلك كما تعلل به
 في باب الإجارة خلافا لما شاع عليه من أن الوصية بالمقتضى باحة فلا يزعم اه قال ع ش قوله يقتضى
 عدم الفرق معتد وقوله سأتك أوجهاً تزيد وقوله فالحزم وبه في روضة الباقى بدءا والمطلقة أما إذا قال أوصيتك بمناقصاتك فالحزم وبه في
 (قوله بخوجياته) ظاهر من المؤقتة بفحواه باحتوائه على بعض خلاف ظاهر شرح الرض أي بالمقتضى
 بالفعل وهو مصرح بقول الشافعي لما إذا قال أوصيتك بمناقصاتك فهو باحتوائه على تسليم انتهى اه
 سم (قوله والا) أي بان كانت مؤقتة بفحواه كانت باحة أي بخلاف المؤقتة بفحوه مستقلة باحة بل
 عليك كإفاده كلام كل من الشارح والنهاية والمغنى (قوله كالأوصى) إلى قوله بخلاف بمقتضى المغنى
 (قوله عمار) أي من الإجارة وما عطف عليها وقوله وبأن أي في قوله وعك أيضاً كتابه الخ (قوله بخلاف
 بمقتضى الخ) أي بخلاف ما لو قال أوصيت بمقتضى الخ اه رشيدى (قوله والتعجيل بالاستخدام كمو) بان
 يحتمل مقتضى اللفظ عدم ما في فقهه الأول على مباشرة بمقتضى ما يجوز له نحو الإجارة بخلاف الثاني (قوله
 ويستقل الموصى له الخ) خالف النهاية والمغنى فقالوا فاشتهب الرمي أن المزوج للموصى بمقتضى ذكر كرا
 أثنى الوارث باذن الموصى له أي مطلقاً بدءاً ومقتضى قال ع ش أن المزوج الحق له هو ظاهر في الأثر
 بان يعبر عنه بقبول تزويجها أما العبد فلا بد تزويجها لا بد فيه عليه فكان الظاهر أن يقول لا يصح
 تزويج العبد الموصى بمقتضى لا باذن الوارث الموصى له اه (قوله مؤبد) أي بان ذكر فيها لفظ التأييد أو
 أطلق (قوله والا) أي بان كانت مؤقتة (قوله مطلقاً) أي مؤبداً ومقتضى (قوله كالمطلب) إلى قوله وكا
 عليك ما توقف عليه المغنى وإلى قوله لا وله في النهاية لاقره فيما إذا أبت المنفعة (قوله لا نه ابدال المنافع
 الخ) ومن ذلك لب الامتصاص للموصى له فلا منع للامتنع بقى ولله الموصى به لا تزويج البا أم هو فيجب
 صامع كنهان من حقه الولد اه ع ش (قوله لا النادرة) حوفي النهاية والمغنى بالقسم الأسود لكن عبارة
 الثاني بخلاف النادرة (قوله إذا وطئت بشبهة الخ) عبارة المغنى وشرح الرض أن زوجت أو وطئت بشبهة اه
 (قوله عليك الخ) خبر مهم هنا المتن (قوله وكألكما الخ) عطف على قوله لان الخ (قوله وفرق الأذرى) أي
 على مقابل الأصح الذى لا يملك في الروضة وأصلها اه ع ش (قوله بينه) أي الموصى له (قوله والولد)

(قوله في غير مؤقتة بفحواه الخ) ظاهره أن المؤقتة بفحواه باحتوائه على بعض خلاف ظاهر شرح الرض
 بالفعل وهو مصرح بقول الشافعي والمطلقة لاصل الروضة أما إذا قال أوصيتك بمناقصاتك فهو باحتوائه على تسليم انتهى اه
 بتسليم الخ ليس له الإجارة وفي العارية وجهاً أحدهما كأنه الأسنوي ولوقال أوصيت
 لك بان تسكن هذه الدار أو بان تحملك هذا العبد فهو باحة أيضاً لا عليك بخلاف قوله أوصيتك بسكنائها
 أو خدمتها هكذا ذكره القائل وغيره انتهى لكن أولي في شرح الرض قوله بمناقصه من قوله نعم قوله أوصيتك
 بمناقصاتك باحة بقوله أي بان تنسقه به (قوله ويستقل الموصى له بزوج العبد) قال شيخنا الشهاب الرمي
 العبد أن الموصى له لا يستقبل بزوج العبد بناء على أن الكسب النادر لمالك الرقبة وأن مؤن النكاح
 تتعلق بالكسب النادر في النكاح ضرر على الوارث فلا يفعل بغيره إذا ما الوسيط مبني على أن مؤن

نظير نظير ما مر (منفعة)
 نحو (العبد) الموصى بمقتضى
 غلبت المحبة لا عارية
 الر ومها بالقبول من غير
 له أن يزعم ويعبر بوصى
 بها وبسافر به عند الأمن
 وبه بدأ مائة ودرجته
 وحمل ذلك في غير مؤقتة
 بفحواه على اضطراب
 فيؤا لا كانت باحة قطعاً كما
 لو أوصى به بان تنسقه أو
 يسكن أو ركبا أو يخدمه
 فلا عليك شيئاً ما مر وبأن
 لأنه لا ما به بالفعل وأسنده
 إلى الخطأ على مقتضى ضرورة
 على مباشرة بخلاف منسقة
 أو خدمته أو سكنها أو
 وكونها خلافاً لآخر الرقبة
 والتعجيل بالاستخدام كمو
 بان يحتمل بخلاف الخدمة
 كما هو واضح ويستقل
 الموصى له بزوج العبد
 أي بان كانت الوصية مؤبدية
 ولا استحج إلى اذن الوارث
 أيضاً كما هو ظاهر كإله لا بد
 من رضاهما في الامتصاص
 (د) ذلك أيضاً (كسبه
 المعتادة كالمطلب وما عطف
 وأحرص في لانه ابدال
 المنافع الموصى بها (لا
 النادرة) كهيئة ولغة إذا
 لا قصد بالوصية وكذا
 مهرها أي الامتداد وطئت
 بشبهة أو نكاح عليك
 الموصى له بمناقصها (في)

الأصح لأنه من غله الرقبة كالكسب عليك الموقوف عليه وبالأثر الرض وأصلها أنه لم يملك الرقبة للموصى وفرق بالتعجب
 الأذرى بينه وبين الموقوف عليه بان ملك الثاني أقوى لملكه النادر والولد بخلاف الأول

وعلى الوارث الرقبه عنا لثام قال غيره ولانه ملك الرقبه على قول فقوى الاستبعاختلفا وهذا بان الموصى له بالمنفعة أبدأ قبل فبانه
على الرقبه أيضا ورواها بن الموصى له ملك الاجرة والاعارة والسفر (١٣)

عليه فكان ملك الموصى له
أقوى وعدم ملكه النادر
انما هو لعدم تبادل دخوله
والوفا انما هو لما قبله
جزء من الام وهو لا يملكها
لأن ذلك ليس بملكه
ومن ثم كان العبد ملكه
المهر وفا لا لاسنوي وغيره
وانه فذا إذا ثبت المنفعة
لا يحصل ولو لم يتخلف
للقوف عليه لما اقرر
من ان ملكه أضعف وأيضاً
فالخ في الموقوفه للبعث
الثاني ولو لم يجد البطن
الاول ولاحق هنا في
المنفعة لغير الموصى له
فادفع ما قبل الوجه
التسوية بينهما أو وجوب
الحق للموصى دون الوقت
والواجب في إرش البكرة
أنه الورثة لا بد له إزالة
جزء من البسند الذي هو
ملك لهم ولو عينت المنفعة
تكملة فن أوكسبه أو غلة
دار أو سكاها لم يستحق
غيرها كغير فليس له في
الاشيرة عمل الحدادين
والقصارين الا ان دللت
قرينة على ان الموصى أراد
ذلك على الوجه (لادانها)
أي الموصى بمنفعة أمة

بالسبب عطفا على النادر (قوله وملك الوارث) هو بالبه الموحدة عطفا على قوله بان ملك الثاني أقوى اه
رشدي (قوله قال غيره) أي غير الذي وقوله ولا مانع عطفا على قوله للملك الخ ولو قال الموصى له
قوله بان ملك الخ كان أنسب (قوله بخلافه) أي الاستبعا على ملك الموصى له (قوله ورواه) أي قرينة الغير
(قوله ورواه) أي قرينة الذي (قوله لا يفسر بها) يعني بالعين الموصى بمنفعة اه ع (قوله ولا
كذلك الموقوف عليه) أي فليس له واحد منها والرادع الاجرة: سانه لا يجوز ان لم يكن نادر الا بالاجرة
من وظيفته لكن لامن حيث كونه موقوفا اه ع (قوله وصدم ملكه) يستد أخيره انما هو
الخ وقوله والوفا بالسبب عطفا على النادر (قوله لما يأتي) أي في شرح لادانها وقوله ولا مانع الخ عطفا على
لما يأتي (قوله ولا يفسر من الام الخ) هذا موجود ثم أيضا اه سم أي فيما يأتي تخلفا عن تخلف (قوله
لأن ذلك) أي صدم ملك الموصى له النادر والوفا هو معطوف على قوله انما هو لعدم تبادل دخوله ولما
يأتي (قوله ومن ثم) أي بان ملك الموصى له أقوى (قوله كان للعبد ملك المهر) فرع الوجه ان الموصى
له كالأجنبي في حصة المخلو والنظر سم على حج قضيته انه لا فرق في النظر بين كونه بشهوة أولا
وأنه لا فرق بين النظر لما بين السر والركن وغيره اه ع (قوله وانه الخ) عطفا على قوله ملك
المهر (قوله فيما ثبت المنفعة الخ) وانما يستد كما قال شيخنا انه لاحد مطلقا اه معنى عبارة النهاية
ومن ثم لم يحدد الموصى له ولو لم يكن الموصى له موقوفه فتختلفا البعض المتأخر قال ع (قوله
قوله فالحق في الموقوفة للبعث الثاني الخ) يعني انه موقوف عليه هو من أهل الوقف وان لم يستحق
الأبعد البطن الاول على ما هو مقرر في محله وبه يستدفع ما في حاشية الشيخ كان الأولى في عبارة الشارح وأيضاً
خلق البطن الثاني ثابت في الموقوفة ولو لم يجد البطن الاول انتهت اه رشدي (قوله التسوية بينهما)
أي سقوط الحد عنهما أو وجوبه عليهما اه ع (قوله في إرش البكرة) أي وأرش طرقة المقطوع
معنى وع (قوله انه لا يورثه الخ) جزء به انتهى (قوله تكلمت في) أي ينبغي ان تعمل على اخذ المنفعة
للموصى له وما زاد على ذلك يكون الوارث استفاد منه اه ع (قوله لم يستحق غيرها) ومعنى ما تقدم
من ملكه بالمنفعة الموصى به ملك هذه وان كانت خاصة اه ع (قوله كغير) أي في أول الفصل (قوله
في الاشارة) أي في الوصية بسكنى النادر (قوله أو اذ ذلك) أي ما يشمله (قوله أمة كانت) أي قول المتن وعطف
النهاية الا قوله ومنه يؤخذ على كمال كثرة النذر وقوله وظاهر الى المتن (قوله والحال انه من زوج أو زنا) فان
كان من شبهة فسما في شرحه اعتناقه سم عبارة ع (قوله من الموصى له أو الوارث فانه حر وكذا
لو كان من أجنبي شبهة اه (قوله أو غيرها) أي كجمعة سم وع (قوله) أي الواو الجار لعطف ملك
الخ (قوله بخلافه) أي الوفا هنا في الوصية (قوله المستحب) أي ملك الاصل له أي ملك الوفا يستعمل أن
الصغير الاول والاصل والثاني الولد (قوله ان كانت) أي المتن حقه أن يؤخر ويكتسب قوله جزأ منها (قوله
بخلاف الحد الخ) أي فهو ملك الوارث اه ع (قوله بعد الوصية الخ) أي بان انفصل بعد موت الموصى
اه بيجرى (قوله قبل الموت) ولو قارن الخ خروج الروح فهل يخلق بعد الموت أو بما قبله فيه نظر

الملك لا يتعلق بالناذر وأنه للموصى له بالمنفعة انتهى وقاله مر في شرحه والمز دج ذكر ان كان أو
أثنى الوارث باذن الموصى له كما أتت به خبرنا الشهاب الراسي (قوله ولا جزء من الام الخ) هذا موجود ثم
أيضا (قوله ومن ثم) كان العبد الخ شرح هذا المقالة اعتمد مر ثم أيضا (فرع) الوجه ان الموصى له
كالأجنبي في حصة المخلو والنظر (قوله والحال انه من زوج أو زنا) فان كان من شبهة فسما في أي في شرحه
الوقوف عليه لم يعارضه أقوى منه بخلافه فان باق على ملك الاصل الوارث المستتبعة معارض أقوى الملك الموصى له فقدم عليه (في الاصح
بل هو) ان كانت مملوفا به عند الوصية لانه كالجزء منها أو جعلت به بعد موت الموصى له لأنه لا تنفرد انما استحق منفعته بخلاف الحد بعد
لوصية قبل الموت

وان وجد عنه لدونه فيما لم يستحقه الا ان (كلام) في حكمها تكون (منفعة) ووقت (الوارث) لانه ستمنوا لو نص في الوصية على
الوارث دخل قطعا لو قتل الموصي بمنفعة فوجب (١٤) مال وجب شرعا له رعاية لفرص الموصي فان لم ينف بأكمله ففقد والمشتري

والوارث و يفرق بينه وبين
الوقف فان المشتري فيه
الحاكم بان الوارث هنا
مالك للاصل فكذا بانه
والموقوف عليه ليس مالكا
له فلم يكن له نظري البطل
فتعين الحاكم و يدا في
الجنابة وحسنه بطل
حق الموصي به بخلاف ما
لذا فدى (وله) أي الوارث
ومثله موصي له بقرينة
منفعة (اعتاقه) يعني القن
الموصي بمنفعة كما بطل
ولو مؤبد بالانه خالص ملكه
ثم يمتنع اعتاقه عن الكفارة
وكتابة الجوز عن الكسب
ومنه يؤخذ انها الوقت
من قبل قريب لا يحتاج فيه
لنفسه أو بقي من المملا
يحتاج فبذلك مع اعتاقه
انها وكتابة لعدم عجزه
حينئذ وعلى هذا يحمل
ما عساه الاذرى فتأمل
وكالكفارة الذرى على
الاوجه لانه يملك به ملك
الواجب والوصية بحالها
بعد القن وموتة في بيت
المال والافضل ما سار
المسلمين والوارث أيضا
وطوهان أن جعلها ولم
يقوت به على الموصي له
منفعة يستحقها فان لم يمنه
امتنع خوفه الهلاك بالطلاق
والنقص والضعف بالجل
اموالها من الوارث فسر
نسب وعليه فيتم بشرى

اعاقوقه أو غيرها أي كتابة (قوله ولو قتل الموصي بمنفعته فوجب مال وجب شرعا له رعاية لفرص الموصي به بخلاف ما
المشتري والوارث و يفرق بينه وبين الوقف فان المشتري في مال الحاكم بان الوارث هنا مالك للاصل فكذا بانه
والموقوف عليه ليس مالكا فلم يكن له نظري البطل فتعين الحاكم شرح هر وسكت عن الموصي قول
يشارك الوارث أو يستقل أولا ولا ينبغي أن يستقل ويقد على الوارث (قوله يعني القن) أي قد يوصم المتن
ان الضمير للولد (قوله وكالكفارة الذرى على الوجه) جزم به شرح الرض عن الاذرى أي بان تذراعتان
عبد فلا يجز به اعتاق هذا عن هذا النذر (قوله ان آمن جعلها) كذا هر (قوله في المتن وعليه بنفسه

الادة
بها مثله لينتفع به الموصي له وقصير أم ولو فتنق بمو مسلو به للمنفعة تظاهر ان الواطئ يشبهه بلحقه والولد يكون
حرا ولو لم يمتع به لم يمتع بشرى بها مثله كذا كر (وعلى) أي الوارث ومثله الموصي له بقرينة (تفتق) يعني مؤثقا الموصي بمنفعته سقنا كان أو غيره

ومنها قطر التين (ان أوصى) بالبناء للمفعول وهو الاحسن ويصح للفاعل وحذف العلم به أي ان أوصى الموصى (بمنفعة ممددة) لانه مال ك الزينة والمنفعة فمما عدا ذلك المدد وفيما اذا أوصى بمنفعة ممددة او دارسة تحمل على السنة الاولى لقولهم لو أوصى بمنفعة سنة ثم أوصى بغيره لم يمتد بها فورا بطالت الوصية لان المستحق بمنفعة السنة الاولى وقد قوتها وعلى تعيين الاولى لو كانت الموصى (١٥) لها ثمانية امدد لم يمتد بها فورا بل بمنفعة تلك السنة التي

الدابة كمنفعة الرقيق وأما سقي البستان الموصى بغيره فان تراصيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للاخر منعوان تنازعاً لم يجبر واحد منهما بخلاف المنفعة لحرمته الروح (قوله وما منها) أي المنة (قوله) وحذف العلم به) فبان الفاعل لا يحذف الا فيما استثنى فالاحسن أن يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام سمه سديع (قوله وفيما اذا أوصى بمنفعة عبد الخ) لا مناسبه هنا لو كان الاولى تقدره أول الفصل أو تأخيره اه رشيدي (قوله بمنفعته) أي التين (قوله وما ان) أي الموصى (قوله لان المستحق) أي بالوصية وقوله وقد قوتها أي الموصى بالاجارة اه عشي (قوله وعلى تعيين الاولى الخ) فبان شعار بعدم وقوفه على النقل مع أنه في الر وضعتاً أصلها على رها وان مات قبله يعني قبل انقضاء مدة الاجارة فوجهان أحدهما انه انقضت قبل سنة من يوم الموت كان المنفعة بقية السنة للموصى له وتطل الوصية فيما مضى وان انقضت بعد سنة من يوم الموت بطلت الوصية والثاني أنه يستأنف الموصى له سنتين يوم انقضاء الاجارة لئلا يسل الوارث حتى انقضت سنتين لا عرف قضى الوجه الاول أنه يقوم قيمة المنفعة ويقتضى الثاني تسليم سنة أخرى انتهت وبما قرر ظهر لك ما في اطلاق الشارح وجوب الاجارة على الوارث عند غيبة الموصى له فقامل اه سديع وقد يقال ان الشارح لم يطلق الوجوب بل قيد بالامتناع (قوله مما سم) أي قبل فصل أوصى بشيء (قوله على من استولى الخ) متعلق بوجوب سم وكردي وقال الرشدي متعلق بقوله بدله اه (قوله من وارث أو غيره) أي فلا يلزم استدلال علم الحد فانت على الوصى له فلا يستحق بدله اه عشي (قوله ثم ترتب عليه) أي على ذلك التين (قول المتن وكذا ابدال الخ) بان يقول بدله امدد سنة بعد أو يطلق كما اه عشي (قوله بل حكم الاحرار) معبد اه عشي وقد قدمنا من المعنى ما يقيد امتداده (قوله استقر ان المنافع) مفعول لم بعد (قوله انتهى) أي قول بعض التأخيرين (قوله أما الاول) هو قوله يستمر عليه حكم الاجارة وقوله وأما الثاني هو قوله حكم الاحرار اه عشي (قوله فهو) أي علم زوم الجعة (قوله وحله) أي محل عدم الزوم على الثاني (قوله كالسليم عنه) لا يجزى أن التشبيه بالنسبة لعدم المنفعة لغيره وأما الزوم فلا يصور في القرن لنقصه اه سديع (قوله أي الموصى بمنفعته) أي قول المتن وأنه تعبر الخ في النهاية الا قوله وأفهم التشبيه الى والا فقول ولو أوصى بمنفعة كافر الكافان قلت وقوله ولو أوصى ان يدفع من غلة الى ولو أوصى بمنفعة مسلم فقول وقد رد الى ولو أوصى بامتداده أي وفعلنا الى فاعتقها الوارث (قوله ويصح عود الضمير الوارث الخ) أي وحذف مفعوله للعلم به (قوله وحذف العلم به) فيه نظير ما مرأ نفا من الحشى وكان عدم تعرضه هنا كضاه مما سبق لقوله اه سديع (قوله بالمنفعة) مفعول يؤيد في المتن (قوله والمفعول) الواو بمعنى أو (قوله أي ان لم يؤد الوصية الخ) أي أو التذكير في المتن فجاء يل التبرع أو لان المصدر المؤنث يذكر ويؤنث (قوله ولو لم يغير الموصى له) عبارة القسنى العمومي له قطعاً وفيه على الرابع اه (قوله وهو كذلك)

ان أوصى بمنفعة ممددة وكذا أبدأ في الاحصاء وعلم الدابة كمنفعة الرقيق وأما سقي البستان الموصى بغيره فان تراصيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للاخر منعوان تنازعاً لم يجبر واحد منهما بخلاف المنفعة لحرمته الروح شرح مرد (قوله وحذف العلم به) فبان الفاعل لا يحذف الا فيما استثنى فالاحسن أن يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام (قوله وفيما اذا أوصى بمنفعة عبد او دارسة تفعل على السنة الاولى) تقدم خلاف هذا عن الر وضعتاً أصلها على رها بالختم فكانه يفرق بين الحصة والمنفعة وتقدم تبين والشارح الفرق بينهما (قوله على من استولى الخ) متعلق بوجوب (قوله ان لم يؤد) ويشمل ما لو كانت المدد متجوه وطريق

(٩ - (شرواني وابن قاسم - سابع) مضاف للمفعول وحذف فاعله وهو الوارث للعلم به ويصح عود الضمير للوارث السابق فهو مضاف للفاعل (ان لم يؤد) بالبناء للفاعل وحذف العلم به أي الموصى المنفعة والمفعول أي ان لم يؤد الوصية بمنفعته (كسبع التين المستاجر) فيصح البيع ولو لم يغير الموصى له وأفهم التشبيه لانه لا بد من العلم بالمدد وهو كذلك فابعد ان الرقة

ذلك بعد العلم بعدم كون هذا صافيا ولا كاشفاً عما به لم يصح بيعه أي اللاموضي له كاعلم من قوله (وأن أبدأ) المنفعة ولو بإطلاقتها الماراه
 يقتضي التأنيد (فلا يصح) بيعه للموصي له دون غيره (أذلا فائدة ظاهرة لغیر ذیه) من ثم إن اجتماعه لبيع من ثالث صرح على الأوجه
 من وجهين فبطل جود الفائدة حينئذ (١٦) ينظر وأما الفائدة الاعتراف كالزمن لأنه محل أحد بين المشتري وبين منافع وهما الموصي

له لما استحق جميع منفعته
 على التأنيد صار حالاً بينه
 وبين مريده أهلاً ببيع
 علم بمصر في ثالث شرط
 البيع وأذا لم يصح بيعه
 للموصي له فاسلم القن
 والموصي له والوليوت كافران
 فالتأني يظهر أنه محال بينهما
 وبينه ويستكسب عند
 مسلم ثقة للموصي له ولا
 يجبران على بيعه لثلاثه
 لا يرى ما يخص كل من
 الثمن ولو أوصى بجمعه كافر
 لمسلم أبدأ فسلم القن فهل
 يحسم الوارث الكافر على
 بيعه للموصي له أنرضي به
 فخصاله من ذل بقائه في
 ملكه الموجب لثلاثه
 على في غير وقت الانتفاع
 به أولاً كل محتمل والأول
 أقرب فإن قلت يشك على
 ما قرر من صحة بيعهما
 لثلاثهما أنه محال باعاً
 صديهما لثالث ببيع
 وإن تراخا فقلت بقرآن
 كل من القنينه شلاقه
 لقائه فقد يقع النزاع بينهما
 في التقويم لا في غاية اختلاف
 أحد المبيعين هناك فانه تابع
 فصرغ به ولو أوصى أن
 يدفع من غلة أرضه كل سنة
 كذا السجدة كذا مثلاً
 وخرجت من الثالث ببيع
 ببيع بعضهما أو ترك ما يحصل

منه لعين لا اختلاف إلا في قدره تغرقا فيكون الجميع للموصي له ثم يصح بيعهما لثالث المنفعة وفيه أذلا فبما بينه
 فلهما لم يأت النكاح إلا ما قد تعارضه وهو من ومغفره ما تفرج المرح والذى يقع تقديم الثاني لأن المات لا تنطلق على مادونه من قد تكون
 لا بداهة لغاية كما تقدم في ثموصيا من ثلث الباقي أنه يشمل الوصية بالثلث وتكون من لا بداهة ولو أوصى بجمعه مسلم كافر فظاهر كلام بعضهم

ينبغي أن لا يوصى بكافر ولا موصى بالموصى له بأن على كثر محبت قال الشارح شيخنا بطلان
 الوصية بان افلال المسلم على الكافر له أقوى من مجرد ملكة للنفقة وقد اسما في الاجازة ان بكافر فرغ يده
 عنه بما يجازي سلم له عرض (قوله فيبيع على ثقله المسلم) أي الوارث ولو بالبيع أو لغيره بغير الاجازة (قوله وقد
 يفهم من الخ) ان ذكر بيع العين وهذا البيع المنفعة اهـ سم (قوله بالمنفعة المؤبد) متعلق بالموصى له
 ومفعول البيع ضمير المنفعة المحذوف العلم به (قوله وهو كذلك) وقا قالنا به هنا دون ما ذكره قبل ولا لا
 المغنى وسم عبارة الرشد في قوله وهو كذلك ناقض لما قدمه من بيانه قوله ولو اراد صاحب المنفعة بيعها
 فالتظاهر بضمها من غير الوارث أيضا كإقتضاء تعليمهم خلافا لما دعي ومن تبعه كتب الشهاب سم على كلام
 الشهاب بان حرم ما نقله نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية الزركشي عن جزم الدارمي ولكن أن تقول انما
 لم يصح بيع الرقبة لمن غير الموصى له لعدم الانتفاع به او حدها والمنفعة ينتفع بها باستقامتها فافقه صحة بيعها
 من غير الوارث ايضا فان قلت هي بمجمل لعدم العلم بقدر مدتها قلت لو اراد هذا الانتفع ببيع رأس الجدار ابداع
 انه صحيح الى آخره كدروجه الله اهـ وعبارة عرض قوله وهو كذلك تأمل في هذا مع قوله السابق ولو اراد
 صاحب المنفعة بيعها لم يذكر في الاستئلة الأولى ويمكن حمل ما هنا على المؤبد وما تقدم على خلافه وعبارة
 المغنى ولو اراد صاحب المنفعة بيعها قال الزركشي فقيس بسبق الصحن الوارث دون غيره من جهة الدارمي
 والتظاهر كاقال شيخنا الصحن متعلقان به المنع المتضمنه لا تأني هنا اهـ (قوله ونظيره الخ) انظر التنزيل
 فيما ذوات كان المراد في صحة اراد لفظ البيع على المنفعة المؤبد فليست ما تقدم في الاجازة من عدم صحة
 اراد لفظ البيع على المنفعة الآن واد بالبيع هنا واد باللفظ الاجازة اهـ سم (قوله وأوجب بانه) أي
 بيع المنافع وحدها (قوله لان الاجازة الخ) ينبغي أن ننظر المراد منه هل هو انه يتمتع بالاجرة فيسما الوصى به على
 التام دون مقتضاها الوصى به او غير ذلك فان كان الأول فمصل تأمل وان كان الثاني فليبين اهـ سيدعبر
 (قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن ايجازها مدة بعد أخرى الى استيفاء الحق اهـ سم عبارة
 السيدعبر قد يقال اذا أوجى بقدم ما يتحمله الارش تعينت اذ فلا يحذف وتلتامل وليراجع اهـ (قوله
 ولان قضية الجواب الأول) الى ولم يقوله بانه يدفع هذا بما قدمناه على قوله وهو كذلك اهـ سم (قوله
 مطلقا) أي على الخيانة وغيرها (قوله ولم يقوله بانه) قد مر عن المغنى وغيره القول بذلك (قوله ان بيع هذا)
 لانها لا تغربا الخ الخ) يؤخذ منه انه لو أوصى بمحل استوفى ما تم اعتقها لم يعق الخ ولم يبق فلو سلمه لانه
 يصدق عليه انه انقضى بالملك على تقدير تمام الوصية اهـ عرض أقول وهذا صريح قول الشارح كالتهابة أو
 بما تحمله الخ المحطوف على قوله بانه الخ (قوله بجماس) أي في شرح غيره أو جعل سجدتان (قوله ان اولادها
 اوقام قياس ذلك انه يتمتع على الحر تزوجه الا بشرط نكاح الامتلاء له منع نكاح الاستعقود فحق الوارث
 وهي موجودة سم على ج أقول وهو كذلك ومن ثم قيل لنباحل نكح البشرط الامتوى الموصى
 باولادها اذا أعتقها الوارث اهـ عرض عبارة السيدعبر وعليه فليفر ويقل لنا في قول ابن جرير اهـ

وقد يفهم من الخ المتن ذكر بيع العين وهذا بيع المنفعة (قوله وهو كذلك) نقل ذلك في شرح الروض
 عن حكاية الزركشي عن جزم الدارمي أن تقول انما لم يصح بيع الرقبة لمن غير الموصى له لعدم الانتفاع
 به او حدها والمنفعة ينتفع بها باستقامتها فافقه صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي بمجمل لعدم العلم
 بقدر مدتها قلت لو اراد هذا الانتفع ببيع رأس الجدار ابداع انه صحيح الى آخره كدروجه الله اهـ وعبارة عرض قوله وهو كذلك تأمل في هذا مع قوله السابق ولو اراد
 صاحب المنفعة بيعها لم يذكر في الاستئلة الأولى ويمكن حمل ما هنا على المؤبد وما تقدم على خلافه وعبارة
 المغنى ولو اراد صاحب المنفعة بيعها قال الزركشي فقيس بسبق الصحن الوارث دون غيره من جهة الدارمي
 والتظاهر كاقال شيخنا الصحن متعلقان به المنع المتضمنه لا تأني هنا اهـ (قوله ونظيره الخ) انظر التنزيل
 فيما ذوات كان المراد في صحة اراد لفظ البيع على المنفعة المؤبد فليست ما تقدم في الاجازة من عدم صحة
 اراد لفظ البيع على المنفعة الآن واد بالبيع هنا واد باللفظ الاجازة اهـ سم (قوله وأوجب بانه) أي
 بيع المنافع وحدها (قوله لان الاجازة الخ) ينبغي أن ننظر المراد منه هل هو انه يتمتع بالاجرة فيسما الوصى به على
 التام دون مقتضاها الوصى به او غير ذلك فان كان الأول فمصل تأمل وان كان الثاني فليبين اهـ سيدعبر
 (قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن ايجازها مدة بعد أخرى الى استيفاء الحق اهـ سم عبارة
 السيدعبر قد يقال اذا أوجى بقدم ما يتحمله الارش تعينت اذ فلا يحذف وتلتامل وليراجع اهـ (قوله
 ولان قضية الجواب الأول) الى ولم يقوله بانه يدفع هذا بما قدمناه على قوله وهو كذلك اهـ سم (قوله
 مطلقا) أي على الخيانة وغيرها (قوله ولم يقوله بانه) قد مر عن المغنى وغيره القول بذلك (قوله ان بيع هذا)
 لانها لا تغربا الخ الخ) يؤخذ منه انه لو أوصى بمحل استوفى ما تم اعتقها لم يعق الخ ولم يبق فلو سلمه لانه
 يصدق عليه انه انقضى بالملك على تقدير تمام الوصية اهـ عرض أقول وهذا صريح قول الشارح كالتهابة أو
 بما تحمله الخ المحطوف على قوله بانه الخ (قوله بجماس) أي في شرح غيره أو جعل سجدتان (قوله ان اولادها
 اوقام قياس ذلك انه يتمتع على الحر تزوجه الا بشرط نكاح الامتلاء له منع نكاح الاستعقود فحق الوارث
 وهي موجودة سم على ج أقول وهو كذلك ومن ثم قيل لنباحل نكح البشرط الامتوى الموصى
 باولادها اذا أعتقها الوارث اهـ عرض عبارة السيدعبر وعليه فليفر ويقل لنا في قول ابن جرير اهـ

وهو يجب مع قولهم الآتي في العتق لو كان لجل الغير المقتبوصة أو غير هالم يقتضي عتق المقتبوص إلا أن قوله لا تعلق حتى الموصى له بالجل يمنع من أن العتق المقتبوص على (٦٨) ملك (و) الأصح (أنه تعتبر قيمة العبد) مثلاً (كها) أي مع منفعة (من الثلث أو وصي

(قوله وهو يجب) أي تصويب الزكشي ما ذكر (قوله هو الأول) أي قربة أو لأهله أو أئق شخناً الشهاب الرمي اه سم (قوله الأصح أنه تعتبر) إلى الفرع في المنفى الاستعالي عدم وفاء الثلث في النهاية الآتية والكلام في الوصية أو بالثقة أو أحد (قوله مثلاً) عبارة عن معنى ذكر المصنف العبد مثلاً فان منفعة المزار وعرة البستان كذلك اه (قوله أي مع منفعة) الأخسن كافي المنفى وقربة ومنفعتها (قوله لأنه أي الموصى حال الخ) عبارة عن معنى المقتبوصة كالو باع من مؤجل اه (قوله على آخره) أي في المؤبد وعلى آخر المدنى يجوز لها (قوله اعتبرنا المائة كها) أي لا التسعون فيعتبر في نفوذ الوصية أن يكون له مائة تان آخران اه معنى (قوله والا) أي وان لم ينف الثلث بالعشرة كان يحتاج في مؤن التجهيز والديون إلى ما لا يفي بعده الا ما يفي لثمنها اه سم (قوله انهما يتباها) أي الموصى له والوارث المنفعة (قول المنها) أي منفعة العبد اه معنى (قوله لم تحسب) أي الرتبة عتاد المنفى لم تحسب العبد اه (قوله ولو أعاد الدار) أي أحدهما أو غيرهما اه شرح الروض (قوله بالثنا) مفهومه أنه لو أعادها بغير أن لها تعود منفعتها لموصى له وأنه لو أعادها بغير أن لم تغير هالاتكون المنفعة للموصى له كذلك ولكن يحتمل أن تقسم المنفعة بينهما بالخاصة في هذه اه عرش عبارة سم قال في الخادم واستقر بقوله بالثنا إذا أعادها بغير تلك الآية فلا تعلق للموصى له في أن لها قطعاً كجزء به الماوردى انتهى أقول ينبغي استحقاق في هذه العروة كما فهمه قوله في أن لها قال في العبد فرع إذا انتهت الدار الموصى بمنفعتها للموصى له أعادها بغير أن لها بغير هاتان أعيدت بها أعاد الحكم كما كان انتهى اه (قوله أو أولاده) بالجرع عطف على ترسبه (قوله من ربع ملكه) هل للوارث حيث يتدبع ذلك الملك وعابه فهل تبقى الوصية ثم رأيت قوله السابق ولو وصى أن يدفع من غلة أرضه

الباشر نكاح الامتة لان على منع نكاح الامتة خوف فرق الوصى هو جوده (قوله فلم ان الوجه هو الأول) مدر به أئق شخناً الشهاب الرمي (قوله أو بدى جوهرة) عبارة عن العبد قالوا أو بغيره معينة انتهى وتقدم ان اطلاق السنة فيعمل على الأولى فلتأمل (قوله الوصية بعشرة) فان قلت من لازم العشرة من مائة وان لم يجز بغير المائة لاندون الثلث لانهما عشر وهو دون الثلث قطعاً فكيف يتأق التفصيل فيما بين أن يوفى بها الثلث ولا كافي قوله فان أو في الخ قلت قد يحتاج في مؤن التجهيز والديون إلى ما لا يفي ثلثها فان اعتبر الوصية ثلث ما يفي بعد الموت والديون (قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع) في الروض فصل والمعتبر من الثلث فيما لو وصى بمنفعة أي مؤبد اكستان أو وصى بشيء مؤبد أي بالثقة والمنفعة انتهى فقد وصى في المثال ببعض المنافع وهو الفقرة كلب الشاة في مثال الشارح ومع ذلك اعتبر قيمة الجاه من الرتبة والمنفعين الثلث فهذا قد رد على قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع الخ فلتأمل الآن يصور بما إذا لم يكن لبستان منفعة إلا الفقرة (قوله فلو وصى له ببعضها كلب شاة فقط) قومت بثلثها ثم خلبت منه أبداً لا يتم له يظهر بخالفه هذا الماتله فانه بجميع الجيع أنه يقوم الشيء بحملته ثم يقوم مسلوباً أو وصى به من كل المنافع أو ببعضها لا يقول بخالفه الماتله فانه ظاهره أنه وصى بجميع المنافع فان كان أو وصى بها مؤبد اعتبر قيمة كل العين مع منفعتها من الثلث أو بدى اعتبار التفاوت بين قيمتها مع منفعتها وقيمتها مسلوباً لثمنها من الثلث وان وصى ببعض المنافع اعتبر من الثلث التفاوت مسلوباً أو وصى ببعض مؤبد أو مؤقتاً (قوله على الوجه) كذا مدر (قوله ولو أعاد الدار بالثنا) قال في الخادم وأحرز بقوله بالثنا اه إذا أعادها بغير تلك الآلات خلاص للموصى له في أن لها قطعاً كجزء به الماوردى انتهى أقول ينبغي استحقاقه في غلة العروة كما فهمه قوله في أن لها قطعاً كجزء به الماوردى انتهى الموصى بمنفعتها للموصى له أعادها بغير هاتان أعيدت بها أعاد الحكم كما كان انتهى (قوله أعاد حق الموصى له) قال في الخادم بعد ذكره في إعادة الوارث وهو ظاهر إذا لم يزل بالانهدام اسم الدار اما إذا

منفعتها (أبداً) أو بدى جوهرة لانه حال بينهما وبين الوارث ولشخصه تقوم المنفعة بتعذر الوقوف على آخره وقد عتقن تقوم الرتبة مع منفعتها فان احتجها بالثالث لزمت الوصية في الجمع والا فبما يحتملها فلو وصى العبد بمنافعتها مؤبد دونها فشره اعتبر من المائة كلها من الثلث فان وصى بها فواضع والا كان لم ينفها بصفها صار نصف المنفعة للوارث والذي يفرض في كيفية استيفائها انهما يتباها بها (وان أرضي بها مائة) معلومة (قوله بمنفعة مائة) قوم (مسألة) هاتان المسدة وحسب الناقص من الثلث لان الحلو له في بصد الزوال فاذا اسارى بالثقة مائة وبدونها تلك للدة تسعين فالوصية بعشرة فان وفيها الثلث فواضع والا كان وفي بصفها فكمس لعلو ظاهر والكلام في الوصية بجميع المنافع فلو وصى له ببعضها كلب شاة فقط قومت بثلثها ثم خلبت منه أبداً أو في المدلة المعلوم ان ذكرها ونظر في التفاوت أيسره الثالث أهلاً ولو وصى بالرتبة فقط لم تحسب من الثلث لان الرتبة الحالية من المنافع كالنقطة فلا تقي لها أو بالثقة فلو احتج

وبالرتبة لا تخفى ذلك ولو جبت المنفعة للوارث على الوجه ولو أعاد الدار بالثنا أعاد حق الموصى له بمنافعتها (فرع) لو وصى بأن يعطى خادم ترسباً أو لأهله مثلاً كل يوم أو شهر أو سنة كذا أعطيه كذلك فان عين إعطاءه من ربع ملكه ولا الخ

أعظم اليوم الأول ان خرج من الثلث وبطلت الوصية فيما بعده لانه حشد لا يعرف قدر (٦٩) الوصية في المستقبل حتى يعلم أخرج

الخ اه سم وقوله السابق اى فى شرح فالاصح انه يصح بعده الوصية دون غيره (قوله اعظمه اليوم الاول)
اى مثلاً اه سم (قوله وبطلت الوصية فيما بعده) هلا صحح فيما يكمل به الثلث بعده اه سم اقول
هذا هو الاقرب فليراجع (قوله وتصح الوصية بجمع) الى قول المتن ويصح من المقات في النهاية (قوله او هما)
الاولى بـهما (قوله فيه) اى تطرق الثلث (قوله وبسبب) اى التسل الوصية به (قوله اما الفرض) اى
الوصية بالتس الفرض (قوله ان كان) اى الفرض وقوله من المقات اى مقات الميت بل ومقات من يتوب عنه
(قوله هذا) اى كون الخ بمقتضاه (قوله لئله) اى او ما يخص الخ منه وقوله بالخ اى باخره وقوله نعم
الخ استدراك على قوله في حديث بنى الشامل لما بعد المقات ايضا (قوله ولو لم يبق) الى قوله ويصح عنه من
المقات فى المتن (قوله بما يمكن الخ به) الانصرح الاوضح بالخ (قوله بطلت الوصية الخ) محله فى النقل اما
الفرض فانه يكمل من رأس المال تأمل سلطان ومثله مدر اه بغيرى (قوله وعاد لورثة فاعلان الخ الخ)
فيعوض لان الارحام من المقات ليس من الخ اذ ايتا به واجب فعلا فى هذا التعليل ثم رأيت حقا مدر
رجع عنه موسى على الصفة بخلاف الخ بقوله من المقات ليس بقيدوا الصبيح له بجمع عذولا بطل الوصية بخ
سم وتلويى اه بغيرى (قوله لان الخ لا ينقص الخ) صيغة للمفرد فربما بين ما الوصية بالحق
ولم يبق ثلثه يصح عنه عن الرتبة حيث يعقب بقدره على وجهان حتى البعض فربما لكل الخ لا ينقص
اه (قوله من المقات بجمع عنه) هذا اذا قال احوالى من ثلثي فان قال احوالى بثلثي فعل ما يمكن به ذلك
من حيث ان كثر فان فضل ما يمكن ان يجمع كل الوارث منى ذمى وروض (قوله المتن وصحة الاسلام الخ)
وكذا كل واجب باصل الشرع كالعمرة والى كذا وكذا فلو ساء الوصية فى الصحة لم يضر اه معنى
(قوله اى فى الصحة) رجوع للذر اه سم (قوله والا) اى بان وقع الذر فى المرض (قوله فان قبض الخ) قد
يقضى عنه ما مر نفا (قوله ووفيه) اى بان تفاوت بين اخرى بجمعة من المقات ويصح من الابد الذى يقضى فيها
يظهر وان اوهمت عبارة فخلا هذا وظاهر ايضا ان باقى هنا تظهر ما مر انما ان حيث لم يبق الثلث
بما عنه فيصح عنه من حيث بى اه سديد (قوله لا يكف) اى فى استحقاق بجمع بالثى العينا اه كرى
(قوله لان هذا عقد معاوضة الخ) قضيت هذا التعليل ان الامر كذلك وان لم يكن ما يجمع به ولا كانت الخ
الاسلام فليراجع سم على ع اقول كذا التقسيتين معتبرة فيما يظهر فانه من مفهوم الاولى كاهو
واضح سديد ع (قوله لان هذا الخ) انظر ما مرجع الاشارة فان كان هو ما صدر من الوصية فلا خلاف فى
عدم صحته ما لم يقع من ذلك وان كان هو ما يفعله الوصى أو الوارث كان من تعليل الشئ بنفسه اه ارشدى
اى فكان ينبغى حذف عقود وجواب بان الوصية نفسها يسمونها عقدا كما مر فى الشارح غير مرة (قوله انم
الخ) استدراك على قوله وظاهر ان جعله الخ اه سم (قوله لو قال) اى الوارث اه ع ش اى أو الوصى أو
غيرهما (قوله لم يستحق) اى الخطاب الواسط بين الوارث والمباشر اه ع (قوله اعينته لالت) اى بل
وتعريف الاسم فان الوصية تبقى فى العرصه وتبطل فى القبض على الصحيح فيما يقوى عدم العود كما كان ثم رأيت
عن أبى الفرج البرزقى تعليقه انتم مرجعاً الى بسمه فقال الوصية اذا وقع ذلك قبل الموت فليست تأمل (قوله من يدع
الكلام فيما بعد الميراث كاهو الظاهر وانما يخمسها له اذا وقع ذلك قبل الموت فليست تأمل (قوله من يدع
ملكه) هل الوارث حينئذ يبيع ذلك الملك وعليه فهل تبقى الوصية ثم رأيت قوله السابق ولو اوصى ان يدفع
من غلة أرضه كل سنة كذا المسجد كذا ما لا يخرج من الثلث الخ (قوله اعظمه اليوم الاول) اى مثلاً
(قوله وبطلت الوصية فيما بعده) هلا صحح الوصية فيما يكمل به الثلث بعده (قوله اى فى الصحة) رجوع
للذر (قوله لان هذا عقد معاوضة الخ) قضيت هذا التعليل ان الامر كذلك وان لم يكن ما يجمع به ولا كانت
الخ بجمعة الاسلام فليراجع (قوله نعم لو قال الخ) استدراك على قوله وظاهر ان جعله كالأجرة (قوله

من الثلث أولا ومن ذلك
مالا الوصية الوصية
بجاءة وبنو مادام وصيا
فصيح بالمائة الاولى ان
خرجت من الثلث لاغير
خلال فالحظ قد (واضح)
الوصية (بجمع تطوع) أو
عمره أو هما (فى الظاهر)
بناه على الاظهر من جواز
النزاهة فبوصية عمن
الثلث اما الفرض فصيح
قطعا (ويصح من بلده أو)
من (المقات) أو من غيرهما
ان كان أبعد من المقات
(كأجد) فلا يوصيه هذا
ان وفى ثلثه بالخ بمعاينه
قبل المقات والا فحين
يقضى نعم لو لم يبق ما يمكن الخ
به من المقات اى مقات
الميت كاهو لم يبق الخ
بطلت الوصية وعاد لورثة
قطعا لان الخ لا ينقص
مخلاف ما مر فى العتق (وان
أطلق الوصية فى المقات)
يجع عنه (فى الاصح) جلا
على أقل الدرجات (وجبة
الاسلام) أو الذر اى فى
الصحة كما قاله جمع والا فحين
الثلث (من رأس المال)
وان لم يوص بها كاستمر
الذهن ويصح عمن المقات
فان قد باعده من ووفيه
الثلث فعل ولو عين شيئا
لصحيه عنه حقه الاسلام
لم يكف اذ ان الوصية أى ولا
الوصى ان يجمع عمن لا بد
من الاستحسان لا هذا عقد

معاوضة لا يحصى بوصية ذكره البلقيز وحماته وظاهر ان الجملة كالأجرة نعم لو قال اذا جعته غيرك فذلك كذا سائر لم يستحق ما عينه الميت
ولا أحد للمباشر بأنه على التركة

كألو حتى غيره بغير تعديل على مستبحره (فإن أضحى من رأس المال أو من) (الثالث عليه) أي بقوله ويكون في الأول لئلا تكونه روف الثاني
اقصد الرق بوجهه إذا كان هنالك وصايا أو لحن بحمل السلام توجهها حيث شئت في مباحها أو أكلت من رأس المال فإن لم يكن وصايا أو لا
فائدة في نصه على الثالث قال الجلال البلقيني (٧٠) رحمه الله وضاف الوصايا الزائدة على آخره إلى الرأس المال كأخبره عن رأس

معنا الجمال (قوله كمال) مع غير بغير عقد أي أو أذن الغير ود كر وعضاه سم (قوله ويكون) أي
قوله المذكور (قوله وصلى آخر) الأولى للأفراد (قوله لأن حق السلام زجها الخ) وجمع المثنى أو
الجبري إن شئت وسو والمزاحمة فتش على الجبر والمقالة (قوله ما خصه) فيه حذف المفعول مع حذف
الجار والإصالة والاصل خصمها (قول المزيان وأطلق الوصية) أي حذ الإسلام بأن لم يقدها بواس مال
ولأن قلت برأس المال كالأرض وتعمل الوصية على التأكد أو التذكير لها المعنى (قوله ورد) أي
نعليل القابل (قوله الغالب) أي التوجه (قوله لا يجمع من الميقات) مفر على القولين اه معني (قوله
أو أقرب منه) عطف على الواعى ورده وقوله الثالث قال رده اه سم (قوله أو أقرب من الثالث) أي أو
وسع الثالث أو بر من الأبعد إلى مكة وأبعد من الميقات اه كرى (قوله والآن الميقات) ظاهره أنه لو وسع
الثالث الأبعد أو أقرب منه إلى الميقات فقط جهر الميقات وموقفة فهلا سرف من الثالث على ما قبل الميقات
ثم من رأس المال على الباقي فيكون الحج عاقبه اه سم أقول وبو بدقول المثنى فان أوصى أن يجمع عنه من
دو رة أهله أمثل نعم أن أوصى بذلك من الثالث وعجز عنه من حيث أمكن اه (قوله ولو قال أن أجوعا) إلى
قوله ويحذف في المثنى وإلى قوله وأما بحث بعضهم في النهاية الآتية ثم استقى الجواهر إلى ولو عصى الأجير
(قوله وإن استأجره الوصى بدونه) أي بدون معانته الموصى وبذعه جع الموصى به كالأوصى بشئ
لإنسان من غير سبب اه عش وقضيته أنه لا فرق بين كون الأجرة مصحوقا كونها فاسدة فليراجع اه (قوله
وان استأجره الوصى الخ) انار بدانه هذا الاستحقاق صحيح ويجب دفع الزائد المأضياف فينبى الاحتياج إلى
القبول لأنه روضة اه سم وقد يقال بتغير في التامع ما يتغير في المتبوع فظاهر ما مر من عدم اشتراط
القبض في الحماية بالسبع على أن يقول الأجرة متضمنة لقبول الوصية (قوله ويحذف) أي عدم جواز النقص
(قوله فني الجواهر) أي تقوم له وهذا استدلال على ما قاله اه عش (قوله أخينا) يعني غير وارث
وعليه) أي الوصى وقوله وفي الثانية هي قوله استأجر الخ (قوله أسرة الأجير الخ) ظاهره وان قلت معانته
الموصى وفيه موقفة بخلافه لقوله السابق لم يحذف نقدا الخ وقوله الآن فيمكن الجمع الخ الآن يجعل ما هنا
على ما ذكروا والمدع على أحدهما ولست وسكت عن التمسيد بذلك استثناء بما تقدم وما يأتي ثم الظاهر أن المراد
بالزاد الأجير الخ ما هنا عن معنى القسم الأول وبأجرة المثل في الأخير من عش وكردى (قوله فقط) أي دون من

لو جمن غيره بغير عقد انظروا أدنى العبر وذر كرموا (قوله لان الواجب) قال في شرح الروض ولو لمنا
لومات وعليه كفاؤه بين لا يجوز أن يخرج من ماله الأقل لخصال انتهى (قوله وأقر بانه) عطف على
الهاق وسع موقوفه والثالث على وسعه (قوله والآخر الميثاق) ظاهره الموضع الثالث أو بعد الأول أو ب
منعنا إلى الميثاق فقط جمن الميثاق وبموقفه فلا مضم من الثالث على ما قبل الميثاق ثم من رأس المال على
الباقى فيكون المخرج (قوله وان استأجره الوصى بدونه الخ) ان أراد أن هذا الاستئجار صحيح ويجب
دفع الزائد له أيضا فيبقى الاحتياج لقبول لانه وسعته لو جرى فيما يستحقه زيد هنا ذا المعين أكثر
من آخره المثل التفصيل المشار اليه بما نافي عن العباب من قوله في الفرع ينبغي الحاقه الأول أو يفرقه فله نظر
فان كل هذا موصوفا بالانصاف صحيح معن تعين الجريان وبعبارة العباب ولو قال: استأجرني بمائة من براهم زيد
فيعني زيد جلا فامتنع فله تعين آخر وجهان ففي قالوا كونه ادفع هذا العين رتبة أولا فزاد جلا
فان قبضه ففي جواز دفعه لزيد أو تانيا وجهان (فرع) لو أوصى أن يخرج عنه مال فاستأجر الوصى بمائة مسماة
بـ جـ لاجل الحال ثم فعله لطلب الباقي ينبغي الحاقه بما لو أوصى بشرع عبث زيد بالاعتاق فاستأجره

مالي بنفسه سماته والآخر
من المقات ما ثنت فها
من رأس المال والثلاثة
من الثلث (وان أطلق
الوصية بها من رأس المال
وقبل من الثلث) لانهم
رأس المال أصالة فذكرها
قرم على إرادته الثلث وورد
انه كما يحتمل ذلك يحتمل انه
أراد ان يسدوا ذواقع القرد
وجب الرجوع للاصل
على ان الاحتمال الثاني أراج
لان تقصير الورثة في أداء
حق الميت الغالب عليهم
موجع ارادة الناكيز (ومحج)
عنو (من المقات) لانه
الواجب فان عين أبعد منه
وسعه أو أقرب منه الثلث
فعل والآخر المقات ولو طال
أجوا حتى يدا بكذا لم يحجز
نقصه عن ميت حتى من
الثلث وان استأجر الوصي
بدونه أو وجد من يتج بدونه
وتعنه كلهم فظاهر ان كان
الميت أكثر من أجزاء الثلث
للغشور ارادة الوصية
والتمسرع عليهم نفذوا
بل تقصصعته ولو كان الميت
وارثا فإذ يادة على أجزاء
الثلث ووصية لورث في
الجواهر على أجوا حتى زدا
بالم بصرف الثلث لاند
وان زادت على أجزاء الثلث
حين ومعه الثلث ان كان

أجنيبوا الاوقاف الزائدة على الأجازة ولو بغير المغن أو استأجر الوصي المغن بماله نفسه أو بغيره ^{يجمع}
 الوصي به أو مستغنى جمع القدر الذي عينه الموصل ورثته وعليه في الثانية بقاها ^{أجمع} الأجر من ماله ولو عين قدره أو جرد من رضى
 بأقل منه فإن عبد السلاطة أو صاحب الباقى لا ورثه وقال الأذرى الصحيح وجوب صرف الجعده وتعيين الجعده بما ذكرناه ولا

بان يحمل الأول على ما إذا كان المعين قد أجزأ المثل عذر أو الثاني على ما إذا زاد أصنافاً أو سبغ الجوهر فبالوحي قدراً افتقاراً أو على أحد المثل
قبل يجمع بأمره المثل فقط وقيل يجمع بالمعين كذا إن رسمه الثالث وبه يشعر نصيبه الأول أو عليه المأوردى واختاره ابن الصلاح اه ولو عين الآخر
فقط أجزأه ما حو المثل فاقول ان معنى ذلك المعين على الأوجه أو شخصاً لا شيئاً فإذا التنازع إلى قابل نفسه تردد ويحتمل الأذرى انه ان مات عاصياً
للتأخير متهماً ولم يأتى ماتاً أبغضه وفعال العبد الميت ولو جوبه بالقرور به في الأباية عنه والأثر في الياس من جعلها كالنطوع ولو
امتنع أصلاً وقد عينه قدراً أو لا جديره بأقل ما يوجب ولو في النطوع وفيه الأذاعين قدراً (٧١) ان خرج من الثالث فوافض ولا تفقد ان أقل

يجمع عنه اه عس (قوله بان يحمل الأول) أي قول بان عبد السلام (قوله قدراً أو المثل) أي أو أقل العليم
بالأولى (قوله والثاني) أي قول الأذرى (قوله فقط) أي دون قدراً الآخر (قوله أو شخصاً لا شيئاً) أي قوله
كالتعلق عزاد المغنى عليه قال أي الأذرى وفيه احتمال لما في التأخير من الفرانته وهذا أظهر اه فبين
أنه بل المغنى على القرور به مطلقاً اه مدبر (قوله أو شخصاً لا شيئاً) أي عين قدراً أولاً (قوله فأرد) أي ذلك
الانحصار وقوله انه ان مات أي الموصى اه عس (قوله لمصان الميت) أي دأوه (قوله ولا) أي بان لم يكن
استقر الحجة عليه في حياته اه معنى (قوله آخر) أي الأباية (قوله ولو امتنع) أي الفرع في المغنى (قوله وقد
عينه قدراً أو لا) الأولى إسقاط أولاً على النهاية أو وقد (قوله وفيما عين قدراً) أي عين شخصاً أو لا (قوله حيث
استأمر الخ) أي أجاز به شخصه (قوله سمع من الميت) فرفضاً وطوعاً (قوله وحده غير واحد) اه معتمد
عس (قوله الا ان ترى الخ) أي وان كان ولياً له لا عبرة بخوارق العادات اه عس (قوله مثلاً) أوجب لكل
من قولهم معرفة وقوله بالضرورة (قوله بحيث الخ) يقول الاجير (قوله وانما هم) أي مالك المتناهي في قوله
أدبها (قوله وارث الاجير مثله) أي فصدق بالعين (قوله لا يقبل) أي قوله بحيث وأعتبرت الابينة نأى
على انه كان حاضر في تلك الموافقة في السنة المعينة على انه جعته لان ذلك لا يدل الامتلاء فحق القدر (قوله
حلف القائل) أي الجاعل (قوله وفارقت الجملة الخ) يؤخذ من هذا الفرق ان الاجرة الفاسدة كالجملة اه
سم (قوله بالله) أي في الأجزاء وقوله ثم أي في الجملة (قوله فيه) أي الاتيان (قول المتلو والجنبي) أي
يجوز اه عس (قوله فضاء عن الوارث) أي قول المتلو وينفع الميت في النهاية (قوله ومن ثم انخص اختلاف
الخ) عبارة في المغنى وقوله لا جنبي فديهم من القرير بان يجمع عنه من ما وان لم يكن وارثاً يؤخذ مما سبق في
الصوم عندمكن قيادة في الشرع والورث والوارث وهو للمنفذ في من الوارث الوحي كقوله العارضي والسيد
اه (قوله الحج الواجب) أي قول المتلو وينفع الميت في الآخرة ولا ينعى على كونه وقوله والتعلق بالعين
على الميت (قوله كسعة الاسلام) وكذا غير موجه للنز وبجمله اه معنى قال عس وقضيت مطلقه الواجب
صحة حج الاجنبي عن الميت الطوع الذي أفده لانه حيث أفده وجب القضاه اه (قوله لا يجوز ضمن
وارث أو جنبي الخ) قاله العراقيون ونقل المصنف في المجموع في كسب الحج الاتفاق عليه مع حكاية هنا تبعاً
للراعي عن السرخص ان الوارث الاستغابة وان الاجنبي لا يستقل به على الأصح وما ذكره في كسب الحج هو
المعتمد اه معنى (قوله في نحو القاصر) عبارة في المغنى حيث لا وارث أو كان الوارث الخالص طفلاً وهو اه
(قوله قائم مقام انه) أي فيصور المتل بعدم اذن وارثه أيضاً اه سم (قوله لا يجوز كون أجير المتلوع
كالجملة (قوله قائم مقام انه) أي فيصور المتل بعدم اذن وارثه أيضاً

هنا استحق الإجرة بعد الإلزام والأدما مفروض إلى آتاهته ثم لا يستحق الاتيان بالعمل والاصل عدمه فلا يقبل قوله في الابينة والجنبي
فضلا عن الوارث الذي ياصله ومن ثم انخص الخلاف بالاجنبي الشامل هنا القرير غير وارث (ان يخرج عن الميت الخ) الواجب كسعة الاسلام
وان لم يستطع الميت في حياته على المعتمدات الاتفاق عنها الواجبة فالحقت بالواجب (غير اذنه) يعني الوارث (في الأصح) كقضاءه بنمذخات
يجب التعلق لا يجوز ضمن وارث أو جنبي الأباية وانما جعلت الضمير للوارث على خلاف السابق لان محل الخلاف حيث لم يأتى بالوارث
والاصح قطعه وان لم يوص الميت بمصر فقاء السابق بحاله من عوده لم يشترط ودعياً كمن القطع لان اذنه واه الوحي أو الحماكم
في نحو القاصر قائم مقام انه ويجوز كون أجير المتلوع لا يفرض ولو قدراً

فتناوبوا نازعه فيه لا تفرق فقال لا ينبغي أن يستأخر لتلو ع أو صي به الا كمالا لا سما وهو يتم فرض كتابه وكالحج زكاة المال والاعطى ثم
ما فعل عنه بلا رخصة لا يناسب عليه الا أن عذري في التأخير كتابه القاضي أو الطبيب (ويروى الوارث) ولوعاما (عنه) من التركة (الواجب المال ولو
في كفارة صرية) ككفارة قتل ونكاح ودم غصو غنم ويكون الولاء في العتق للعتق وكذا البدن ان كان صوما كما قدمه فيه (و يعلم ويكسو)
الواو يعني أو في الخفية) ككفارة عين وتحوط حرم ونزول جاج (والاصح انه عتق) عنس التركة (أيضا) كالرثة لانه نائبه شرعا في كفارة
ذلك وان كان الواجب من الخصال في حقه (٧٢) أقلها خمسة (و) الاصح (أنه) أي الوارث (الاداء من ماله) في الرتبة الخفية (ان لم يكن له

تركة) سواء العتق وغيره
كفصله الدين وكذا ما
وجود التركة أيضا كما
اعتمد جمع منهم ان يملك في
وجهه بان له امساك العين
التي كثره فضاء من الادي
المبني على الخياض من ماله
في الله أولى والتعلق بالعين
موجود فيه ما تعلق
العتق بعين التركة كما
ينبغي الوارث من شرائه غير
صبي له وبقية كذلك لا
عنه من شرائه من مال
نفسه حيث لم يعلق العتق
بعين عبد (والاصح انه)
أي ما فعل عنه من طعام أو
كسوة (يقع عنه ولو تبرع
أجنبي) وهو هنا غير الوارث
كلما (طعام أو كسوة)
كفصله دينه (لا اعتاق)
في مرتبة أو غيرته في
الاصح (لا اجتماع بعد
العبادة عن النيابة بعد
اثبات الولاء للعتق من غير
نائبه الشرعي وما في الرخصة
من جواز في المرتبة يمتنع
على ضعف (و) بنعم الميث
صدقة) عنه. ونها وقف
لخصه وغيره وحضر

(قوله وان كان الواجب من الخصال في حقه أقلها خمسة) قال في الرضى شرحه في الامعان أو كانت أي
الكفارة ذات تغيير وجب من الخصال الخفية فيها أقلها خمسة وكل منها جائز لكن الزائد على أقلها خمسة يحسب من
الثلث كما يأتي انتهى ثم قال ولو أوصى في الخير ما لعلق عنه وادته قيمة البدعي قيمة الطعام والكسوة
حسب قيمته من الثلث لان رخصة الوصية تحصل بغيرها فان وفي الثلث بقيمة عبد غير حي أعتقه عنه والعدل
عنه في الطعام والكسوة وبطلت الوصية وهذا ما صححه الاصل ونقل عنه وجهان أقلها خمسة يجب
منه أن المال والزاد على تمام قيمة العبد من الثلث أن قال قاله الرافعي وهذا الوجه أقبح عند المتقدمين
النووي في باب الوصية انتهى وهذا الوجه الموافق لما تقدم فجاذا لم تكن وصية (قوله وكذا ما مع وجود
التركات) ولعل تقيد الشارع بعدم التركة لا ينافي خلافه للمنع شرحه (قوله وهو هنا غير الوارث) قال

وغرس شجرة من ماله أو من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له (من وارث أجنبي) اجاعا وصح في الخبر ان الله تعالى ورفع درجة في
العبد في الجنة باستغفار ولده وهما خصمان وقيل بان كان لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ناسي أن ار يدنا طهره والافتقار أكثر وافي
ناويله وثمانه مجمل على الكافر أو أن معناه لاحق له الا فحاشي وأما ما فعل عنه فهو محض فضل لاحق له فيه وظاهر ما هو مقرر في محله ان المراد
لاحق هنا في عتق ونسبته لا يستحق أحد على أن فوا مطلقا خلافا للمعترضة ومعنى نعم به بالصدقة انه يصير كانه صدق واستبداد الامام بانه
لم يصر به ثم نازله انه يقع من المصدق بنال الميث بكونه من عبد السلام بان ما ذكر ومن وقوع الصدقة تبعا عن الميث حتى يكتب له
فوا به وظاهر السنة قال الشافعي رضي الله عنه وأوسع فضل الله ان يشبه المصدق بياض من ثم قال ان يحاسبنا بسنه بنية الصدقة عن أبيه مثلا

فانه تعالى يشبه ما ولا ينقص من أحرم شيئا ولو لا زكري ما ذكر في الوقت يلزمه تقدروا قوله في ملككم تلكم الغز ولا تنظروا به وبيان هذا يلزم في الصدقة أيضا وانما ينظر وانه لان جعله كالصدق محض فضل فلا يفرخ وجع من القواعد او اخرج ذلكا لتدبره على الاحتياج السبل يصح نحو الوقت عن الميت والفاعل ثواب المروءة الميت ثواب الصدقة المترتبة عليه (٧٣) ومعنى نفعه بالصدقة حصول المدعو به اذا

استحب واستحب استحب
فضل من الله تعالى لا يسمى
ثوابا عرفا ما أنشأ الله تعالى
ووثابه فهو للداية لا شفاعته
أجرها الشافع ومقصودها
المشغوع به وبه فارق ماص
في الصدقة ندم دعاء الولد
يحصل ثوابه نفسه الولد
الميت لان عمل الولد تنبيه
في وجوده من جهة عمله كما
شرح به شجر ينقطع عمل
ابن آدم الا من ثلاث ثم قال
أولاد صالح أي مسلم يدعو
له جعل دعاء من عمل الولد
وانما يكون منو يستثنى
من انقطاع العمل ان أريد
نفس الدعاء لا المدعو به
وأفهم المنة انه لا ينفع غير
ذلك من سائر العبادان ولو
القراءة تم بشفعة كعتي
الطواف بعبادة الحج واليوم
عنه السابق في بابه وفارق
كالجج القراءة لا احتجابه
فيهما العبادة فتمت عن
المال فيهما دنيا ومن ثم
ما نوع سقر اعتقذرة
أختم كقائه السبكي
جوازها عن سقر القراءة
وجه وهو مذهب الأئمة
الثلاثة على اختلافه
عن مالك وصول ثوابها
لميت بغير قصد منها ولو
بعدها وانما يخاره كثير من
أختنا قبل شيق يتبعه

في الوقت أي عن الميت **(قوله)** تقدروا قوله أي تقع الموقوف وقوله في ملككم تلكم أي الميت وقوله الغير أي الموقوف عليه **(قوله)** ولا تخبره أي لا يشر في باب من الفقهاء يدخل الشيء في ملك الميت وهو عليه الغير اه كردى **(قوله)** الفاضل ثواب المارح) قد يقال هذا الا بانه ما نقله ان نفع من الاحتجاب من قولهم لا ينقص من أحرم شيئا اه سدي **(قوله)** ما مر في الصدقة) يعني قوله ومعنى نفعه بالصدقة الخ **(قوله)** يحصل ثوابه نفسه الخ) مر في ان ثواب الميت يتبع الدعاء يكون للوالد السبب به لا للولد السبب القربى الميت هو الفاعل حقيقة وهو بعد كل البعد وليس فاعدا كرماد له فالاول ان يقال ان ثواب الدعاء المترتب عليه شرعا للولد ان الولد يحصل له ثواب في الجلة لانه سبب صدور هذا العمل في الجلة اه سدي **(قوله)** الولد الميت) ومثله الخ لانه المذكورة اه عس عبارة عبد الله بآقشره قوله الميت أي مثلا والافاضل كذلك وكأنه يقدره لان الحديث المستدل به قوله الخ اذ مات الخ في الميت اه **(قوله)** وانما يكون أي دعاء الولد وكذا غيره ويستثنى **(قوله)** أي من عمل الولد **(قوله)** لا المدعو به) أي لانه يحصل للميت من ماصدر من الولد وغيره اه كردى **(قوله)** غير ذلك) أي الصدقة والدعاء عبارة النهاية والغنى سوى ذلك اه قال الرشيدى يعني الحج وما بعده اه **(قوله)** يجوز كعتي الطواف) انظر ما مر ادبوهما عبارة الاروض والغنى ولا يصل عنه الا ركعة الطواف اه **(قوله)** وفارق) أي الصوم **(قوله)** لا احتجابه فمما الخ) فيه نظر بل هو نقل الحج عنه وقوله مع ان الخ فيه نظر أيضا بالنسبة للصوم لانهم فرقوا بين جواز الصوم الصبي بغير إذن وليه وعدم جوازه بغيره فانه باحتياج العمل لدون الصوم اه سدي **(قوله)** وفي القراءة توجه) الى قوله قبل في النهاية والغنى الا قوله على اختلاف فيعين ما لا نقوله ولو بعلمها **(قوله)** وصول الخ) لغت لوجاهة وجه فاقول وصول الخ **(قوله)** واختاره) أي ذلك **(قوله)** كثير من من أئمتنا) منهم ابن الصلاح والمحب الطبري وابن أبي المصنف صاحب النسخ وابن عسرون وعليه عمل الناس وما أمه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه معنى **(قوله)** لا احتمال ان هذا القول) إشارة الى الوجه لكن بعبارة بالقول فنظر الى انه مذهب الأئمة الثلاثة اه كردى **(قوله)** هو الخ الخ) قال ابن عبد السلام في بعض فتاواه لا يجوز أن يجعل ثواب القراءة للميت لانه تصرف في الثواب من غير اذن الشارع وحكي القرطبي في التذكرة انه روى في المنام بعدوا تغسل عن ذلك وقال كنت أقول ذلك في المنام والآن بان ثواب القراءة يصل الى الميت كذهب الاحتكاك الثلاثة اه معنى **(قوله)** فنسوى تنبيه الخ) فيه كاذب على به نظر اه سم لعل وجه النظر في التمسك المنع اذا قرأت القراءة بهذه النسبة لا تنفسد وانما على الخلاف هل تحذى هذه النية في وصول الثواب ولا ووجه النظر في العمل ما أشار اليه الفاضل في شرح أي شجاع في بحث جرد الجنابة عن الحدث الاصغر بما علم انه لا يلزم عند النظر الى الخلاف ان يقلد القائل به أغلب من الخرج من الخلاف بل ان يجعل به اه سدي **(قوله)** احتمال كونه) أي ذلك القول الذي عبر عنه أولا بوجه وقوله في بعض ما صدقناه أي أجازناه وقوله ولو بعدها **(قوله)** بل بجره التنبيه الخ) أي بدون دعاء وجعل **(قوله)** قال) أي السبكي ومن عزاء أي القول بكفاية بجره دانية بعدها **(قوله)** لانه انما يقول) أي الشافعي **(قوله)** والظاهر) أي ظاهر كلام الشافعي الخ الخ) عبارة كالتي الكبير ان نوى القارئ بقراءة ثوابه الميت لم يلقه لكن لو قرأها ثم جعل ما حصل من الاجرة فهذا دعاء يحصل ذلك الاجر للميت فنفع الميت اه قال الشافعي لا يشترط الدعاء بل ما يضمن

في القوت المراد الاجابة غير الواو وان كان قن بيه و أطلق في البيان أن الوصي كلوارث في العتيق وغيره فان أراد الوصي في ذلك فظاهر أو في قضاء دينه فكذلك أو في أمر اطفاه فبعد ان نسي **(قوله)** فنسوى تنبيه

(١٠ - (شروا وان قاسم) - سابع)
لا احتمال ان هذا القول هو الحق في نفس الامر
أي فنسوى تنبيه الثلاثين عبادة فاسدة في ظننا لا يتابع في رعايته احتمال كونه الحق في رتبة السبكي في بعض ما صدقنا حيث قال لم يصح
أحد بان جرد دانية بعدها يكنى قال ومن عزاء الشافعي من أصحابنا فقدروا لانه انما يقول بافادته لجعل والظاهر انه لا يشترط الدعاء

وعليه فهو ليس من الاشياء بالقرب المختلف في حتملان الذي سنة أن يقرأ أعلاه لأنه لا يجعله عبادة نفسه الغير غير جمع كونه مقر بها
له وانما الذي فيه تصرف في الثواب وهو غير القربة يجعله لغيره ولم يقل به لان الشرع لم يجعل له تصرفا فيه قبل حصوله ولا بعده بنيت ولا جعل
لكنه انما ذلك فقال كان الرفعة التي (٧٤) دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصد به الميت نفعه اذ قد ثبت ان القارئ لما

قصده قراءته نفع المملوغ
نفسه وأقر ذلك صلى الله
عليه وسلم بقوله وما يريكم
انهم يرقون واذا نعت الحى
بالقصد كان نفع الميت
بها أولى اه ولأنه يان
الكلام ليس في مطلق النفع
بل في حصول ثوابه وهذا
لا يدل عليه حديث المملوغ
لما تقرر هوان الشرع لم
يجعل له تصرفا فيه ولا
يجعل نم جل جمع عدم
الوصول الذي قال عنه
المصنف شرح حسن له
مشهور المذهب على ما اذا
قرأ لا يحضر الميت ولم ينو
القارئ ثوابا فسميته له أو
قوله ولم يدعه أما الحاضر
ففي مختلف منشؤا مخالف
في أن الاستحالة للقرعة على
الغير يحصل على ما اذا نوى
اختاره في الرخصة انه
كالحاضر في قبول الرحلة
النزلة عند القراءته وقبل
مجمعا ان يعقبا بالثناء

وقيل ان يجعل أحوا الحاصل
بقراءته للميت وجعل الرافعي
على هذا الأخير الذي دل
عليه عمل الناس وفي الأذكار
انه الاختيار وقول الشالوشي
أن قرأ ثم جعل الثواب
للميت لحقه وأنت تخبر ان
هذا كالثاني صريح في ان
بمجرد نية وصول الثواب

للميت لا يفيد ولو في الحاضر ولا ينافي ما ذكره الأول لان كونه منه فيما ذكر انما يفيد مجرد دفعه لا حصول ثواب
القراءة الذي الكلام نفسه وقد نص الشافعي والاصحاب على تدبير القارئ ان يقرأه عند الميت والدعاء عقبها أي لانه حينئذ أو حتى اللجاجة ولان
الميت يناله بركة القراءة كالحي الحاضر

(الح) عطف على قوله لانه حينئذ الخ (قوله فهو) أي الاستماع (قوله لا المستمع) أي لا كالمستمع (قوله وهو) أي العمل (قوله وان قيل الخ) غايه (قوله عليهم) أي الاموات (قوله قال ابن الصلاح) الخ قوله ومرفى الاجلوه في النهاية وكذا في المنفى الا قوله الى مثله الى لانه اذا (قوله ينفع الهمم الخ) ولا يختلف في ذلك القريب والبعده اه معني (قوله أي مثله الخ) يخدش هذا التقدير وتقلبه فان الذي ثواب لقراءه مماثل ثوابه اقتابل اه سيدع عبادة تسميها كعبه على قول الشارح المارجل جمع الختمه مصر عهذ الحلل انه اذا نوى ثواب القراءه لعباده وعاصله ثوابه لكن هل المراد انه يحصل له مثل ثوابه فحصل للقارئ ثواب قراءه فهو المثل مثله او المراد انه لا يحصل للقارئ حينئذ ثواب وانما يحصل له امت فقط فذه نظر والقلب لا لازل اميل وهو المرافق لما يشعر به كلام ابن الصلاح المذكور اه (قوله وان لم يصرح به) أي بالمثل (قوله لانه الخ) تعليل لقوله وينبغي الجزم الخ (قوله فهو) أي المثل (قوله اذا نفعه الدعاء بما ليس الخ) عبارة اخرى اذا نفع الدعاء بما ليس الذي فلا يجوز له اولى اه (قوله فانه اولى) قد يخدش فيمان المثل ليس له سيدع ولا يخدش في طلبه من الله تعالى اه غدا الله يا شير ويخدش حينئذ في دعوى الاوليه (قوله ويجري هذا الخ) ظاهره ان الاشارة راجعة لقول ابن الصلاح وينبغي الجزم الخ بل يحتمل انه من كلام ابن الصلاح ايضا حينئذ فهو مصرح في ان الانسان اذا صلى او صوم مثلاً وقال الهمم او صل ثواب هذا فلا ينصل الثواب ما فعله من الصلاة او الصوم مثلاً فتدبر راجع اه رشدي أقول بل ظاهر منيع الشارح والنهاية وانبغي انهم من كلام ابن الصلاح وعلى فرض انه ليس متفقاً في الشرع الثلاث على الجزم بالثواب كذا في اعتماد وجواز العمل بذلك عبارة القدر والكردي الخ عنه صلى الله عليه وسلم لا يصح وجعل ثواب الحج له صلى الله عليه وسلم بعده في جهة الدعاء صحيح ولا يصح بيع ثوابه الخ الطوع ولا غير من العبادات اه واما ان الشارح كانهما وبالمعنى جواز اداءه ثواب القريب ليس صلى الله عليه وسلم (قوله ينفع انكار البرهان الخ) لا يخفى ان كلام البرهان مع قطع النظر عن تقدير المثل كما يصرح به تعليقه وهو حينئذ حقيق بالاعتماد وكذا يقال لولو خط المثل غير متقدر لزم المحذور اما لو خط منه بدوافع اوضح الهة لان التمسك بالقرأة والدعاء بعد القراءه فليتأمل (فرع) قال في القرون فصل في مسائل مهمة تفهمها الباب الاول رأيت بخط الكمال اهني أحد شوخ المصنف تلميذ ابن الصلاح في مسائل متشعبة تفاهن بها الاحباب انه لو قال أعطوا ما ياتي من ثلثي ولم يكن قد اوصى بشئ يعطى الثلث كاملاً انتهى وفي النفس منه شئ ثم قال الراية قال المصري لو قال اني رقت ولما اولمت من سفرى او مات فلان او وجدت كذا فقد اوصيت مثلاً ما لي بذلك وعلى بالشرط قلت وهذا في المعنى فتطرق في قوله او مات فلان وما أشبههم ان قصد الصالح بذلك غيره ثم قال السادة اذا ادعى صرف الثلث الى الفقراء صدقوا او صدقة الفقراء ادم لا وكذا لو قال صدقت على فلان وفلان وكذا وهو يغفل ما لو ادعى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق الوصي عليهما لان الحق ههنا ما بين ههنا والغيبه فالوصي المسكين قاله الفقهاء وقد يخرج منه ان فقراء البلد المحصورين كلامه بين السابعة قال الفقهاء في الفتاوى ولو ادعى اننا باكم اوصى لي بالتمل نعم الدعوى ما لم يقل وقيل الوصية وهذا مشكل انتهى وكان الاستسكال لجامع الفتاوى من اجهلهم رأيت في آقب القضاء لاري بلى انه اذا ادعى ان آه اوصى بشئ لا توام على يدلم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم ان آه اوصى لهم بمال حلف انه لا يعلم ان آه اوصى لهم بذلك فان نكل والقوم معينون لحلفوا واستحقوا وان لم يكونوا معينين قال أبو سعيد على وجهين أحدهما جعل على الواو والثاني بحسب شئ يحلف انتهى ولم يتعرض لاشتراط القبول في جهة الدعوى من المعين ولكنه ظاهر لان من شرط الدعوى كونها لازمة وليست قبل القبول لازمة وقد يقال ان الدعوى والطلب يتضمن القبول فيوقفه الثامنة ثم اوصى أن يبنى على قبره مسجد أو قبة أو نحو ذلك لغت وصية كاسبق في الجنازة انتهى ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينشد من القضاء

لا الاستماع لان الاستماع يستلزم القصد فهو عمل وهو منقطع بالثواب وجماع الموت هو الحق وان قبل لا يلزم من السلام عليهم جماعهم لان القصد به الدعاء بالسلامه لهم من الاشياء كحق السلام على أمها التي ورجعائه وركائه السلام علينا وعلى عباداته الصالحين كالابن الصلاح وينبغي الجزم بنفع الهمم او صل ثوابه بما آه أي مثله فهو المراد ان لم يصرح به لقائل انه اذا يصرح به لقائل انه اذا نفعه الدعاء بما ليس الذي فانه اولى ويجري هذا في سائر الاعمال ومما ذكره في اوصل ثوابه ما قرأناه في آخره ينفع انكار البرهان التزاري قولهم الهمم اوصل ثواب ما تلونه الى فسلان خاصته والى المسلمين عاملاً من مالمخص بخص لا يتصور التعميم فيه اه ثم رأيت الزركشي قال الظاهر خلاف ما قاله فان الثواب متفاوت فاعلم ما قصد وأدناه ما عه وغيره والله تعالى يتصرف فيما يعطيه من الثواب بما يشاء

ومنع التاج الفسري من
 اهداء القرب لنياسم الله
 عليه وسلم علاقه باله
 يتصر على جنبه الفرس
 بما هو بؤذنه في انفرديه
 ومن ثم الفسري واختاره
 السبكي رحمه الله ومرق
 الاجارة ماله تعلق بذلك ولو
 اومى بكذا لمن يقرأ على
 قدمه كل يوم عزز أن ولم
 يعين المدة صم ثم من قرأ
 على قبره مدحه حاشا استحق
 الوصية والا فلا في به
 بعضهم وفي فتاوى الامجى
 لو اومى بوقف ارض على
 من يقرأ على قبره صم
 العرف في فلا كذا استنبط
 فمن قرأ بعضه استحق
 بالقسط او كلها استحق فلا
 السنة كلها او بنفس
 الارض فان صم مدله
 يسقط الارض الا من قرأ
 جميع اللدوات لم يعين مدة
 فالاستحقاق تعلق بشرط
 مجهول لا آخر لوقته فينبغي
 مشيئة الدينار المجهول اه
 ومراوده بمسئلة لا يذوارها
 في الفرع قبل قوله وتصح
 بجميع تلوع واعترض بأنه
 لا شبهة أي لا مكان حل
 هذا على انه شرط لاستحقاق
 الوصية قرائنه على قبره
 جميع حياته لفصل عليه
 بعضها للفظ ما آمن ومن
 في الوقف ماله تعلق بذلك
 فراجع
 * (فصل) في الرجوع
 عن الوصية (هـ) الرجوع عن
 الوصية - اجماعا وكالجهة
 قبل القبض بل اولى من

ولا يخالف فيه البرهان فيما يظهر كما هو مذهبنا من تعليله اه سند عمر (قوله وسنح التاج) مبتدأ خبر قوله
 شيء انفرديه (قوله عالم يؤذنه فيه) ولم يؤذنه لان الصلوة عليه سؤال الوصية اه معنى (قوله واختاره)
 أي الجواز المبكرا حتى بان يمر به الله تعالى عنهم كما كان يعتمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عزرا
 بعد موته من غير وصية وحكى الفرز في الاجماع عن علي بن الموفق وكان من طبقه الجنيدي اه معنى النبي
 صلى الله عليه وسلم جميعا وعدها القضاء يستعين بحجته عن محمد بن ابي السراج النيسابوري اه معنى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثمن عشرة آلاف معنى موصي عنه مثل ذلك انتهى ولكن هؤلاء ائمة
 مجتهدون كان مذهب الشافعي أن التصحية عن الغير بغائه لا يجوز كما صرح به المصنف في باب الاوصية
 اه معنى (قوله والا فلا) ظاهره ان من ترك القرائن في بعض الايام لا يستحق شيئا ولو كان الترتل لعذر
 وقصد بعدد وفوقه وتولع لذلك عقبه بما في فتاوى الاصمى فان قيسه الاصحاق بالقسط هنا فراجع
 (قوله يستحق) أي الفسلة بقاء فسين فنون ولعله من تحريف السانين والاصل بنسبته بياها فنون فسين
 قيسا للغير السنة او القرائن (قوله او بنفس نفس الارض) عطفت عن قوله وقف ارض الخ (قوله ومراوده) أي
 الاصمى (قوله قبل قوله) أي المستصحب (قوله ماله) أي الاصل بنفس الارض بلا تعيين مدة وكذا الاشارة
 بقوله هذا الا في (قوله لا مكان حمل هذا الخ) أي نظاير ما مر انفاق الوصية بل يقرأ على قبره كل يوم جزء
 قرآن (قوله فراجع) فرع في القوت فحصل في مسائل مهمة فتحتمم الباب الاول وبأيت بخط السكال اجماع
 فلا من الاصحاب انه لو قال اعطوا زيدا ما يقي من ثلثي ولا يكن قد اومى بشيء يعلى الثلث كاملا انتهى وفي
 النفس معنى ثم قال الرابعة قال الصمري لو قال ان وقت ولدا او سلت من مفرى هذا اومأت فلان او
 وجدت كذا فقد اوميت ثلث ما يولد ذلك وعلى بالشرط قلت وهذا انفر في المعنى فينظر في قوله اومأت فلان
 ومراوده من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادس اذا دعى الوصى صرف الثلث الى الفقراء صدق سواء
 صدق الفقراء أم لا وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان فكذلك يوجب بقاؤه قال الوصى فلان الفقير
 وفلان بكذا يصدق عليه مالان الحق ههنا للعين وههنا لغيره فالوصى نائب عن المسكين قاله الفقهاء وقصد
 يخرج منه ان فقر البالد المحصور بين كلفين السابعة قال الفقهاء ولو ادعى ان اباكم اومى لي بالف تمسح
 الدعوى بما يفل وقبلت الوصية وهذا مشكل انتهى فزاد في أدب القضاء لربى ان هذا ادعى ان اباكم اومى
 بشي لا أقول على يدكم تسع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم ان اباكم اومى لهم بمال سالف أنه لا يعلم ان
 اباكم اومى لهم بذلك فان شكك والقوم معينون حلفوا واستحقوا وان لم يكونوا معينين قال ابو سعيد حلي
 وجهين أحدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يحلف انتهى ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة
 الدعوى ولكنه أي الاشتراط ظاهر لان من شرط الدعوى كونها ملزمة بالاستقبول قبل القبول ملزمة ثم قال
 الثامنة اومى بان يني على قبره مسجد او قبو فتعذر ذلك لغت وصيته انتهى ثم شنع على من يغفل ذلك ومن
 ينفذ من القضاة اه سم

* (فصل في الرجوع عن الوصية) * (قوله في الرجوع الخ) أي في بيان حكم الرجوع عن الوصية وما يحصل
 به اه عش (قول المتن الرجوع) أي يجوز وله وينبغي أن يأتي فيما تقدم في حكم الوصية من أنه ان غلب
 على ثلثه ان الوصية لا يصرف في مكره كرهت أو في مكره حرمت فقال هنا بما يحصل الوصية فان كانت
 مطلوبة قد بن عليها اذا عرض للموصي ما يقضي أن يصرف في مكره وجب الرجوع أو في مكره وندب
 الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه عش (قوله اجماعا) أي قوله وسالت في النهاية الا قوله والاوجه الى المتن
 وقوله وسواء أئسي الوصية أم ذكرها (قوله وكالجهة) عبارة قاله في لانه عطية بل عنهما لمع عليها فاشبهت
 الهبة قبل القبض اه (قوله بل اولى) أي لعدم تغييرها بخلاف الهبة وقوله ومن ثم أجل ان الرجوع
 في الوصية جائز لتعلقها بما لو كان فكأنهم من قيسنا على الهبة اه عش بجلو الرشد في قوله ومن ثم الخ انظر من
 * (فصل في الرجوع عن الوصية) *

ثم لم يرجع في تبرع تجزئة في مرضه وانما بمن الثلث لانه عقد لم الان كان لفرعه (وعن نفسه) ككاهن ولا تقبل بينه والوارثه الان
تعرفت لكونه بعد الوصية ولا يكتفي عن قولها لم يرجع عن جميع وصاياه يحصل (٧٧) الرجوع (بقوله نقض الوصية وأبطالها أو

أي شئ استمتع هذا راعه سقط قبله تعطل الوصية قبل القبض بعدم التام وبذلك على ما ذكره عبارة
شرح الرض اه وقد قدمنا عن المني ما يؤيد (قوله تجزئة في مرضه) أي وقد حصل القبض كاهن ظاهر
اه سم أي فمالا يمتد بالقبض كالمستخلف في الاعتناق كاهن ظاهر (قوله لم يرجع) أي لم يجز
الرجوع (قوله الان الخ) استثنائه قوله تبرع تجزئة الخ (قوله ولا يكتفي عنه) أي عن التعرض قولها أي
اليمنة اه عش (قوله اوردهتها) أي قوله والاوصية في المني (قوله سواء أنسى الخ) هل الحكم كذلك وان
بعد ذلك أنه لم يقله الا بالمالها بان يقول انما قلت تأسس بالصادر مني من الوصية بها او لا يصل بأهل وعلى
الثاني فهل تقوم القرينة القولية قائم القول بالاه لا سيدع أقول بما عني قول الشارح وشركاؤا
لامرج ثم قوله وعلم من قولنا انما مرجع الخ مرجع الثاني من التردد الاول والا من الثاني (قوله لانه الخ) تعطل
لقوله أو بقوله هذا الورث او امرأته حتى يقطع النظر عن التعميم بقوله سواء الخ ويندفع بذلك قول السدع
قوله لانه لا يكون فيه ما دفعه كذا قوله فصار الخ اه (قوله يمتد) أي بين ما لوالها والورث او ميراث عني
حيث حكم فيه بالرجوع عن الوصية ولم يشرك بين الوارث والموصي (قوله مال أو موصي شئ الخ) سم
عن الرض ولو أوصي لم يبدلوا لمعرو بابينة فالعوض من ديوانية بينهما اه (قوله بان الثاني) أي
عبروا (قوله لقونه) على الفرق والفرع وانما يعرفه الوارث اه رشدي (قوله ومن فرق بان الخ) عطف على من فرق
بقررباخ (قوله ومن فرق بان عرا الخ) وفرقه كلاله المني (قوله لقلب) أي غير مشتق كروى وعش
(قوله ولا مفهوم اه) أي لم يعتبره مفهوم بخلافه ولا غير عرو اه كروى عبرت عش قوله ولا مفهوم اه
فشركتا بينهما اه (قوله وفيما عناه) لعل وجه ما عناه عرا وان كان لقب الا لمفهومه الان قوله لمعرو ومن
الجار والمجروره مفهوم معتبر كما شأنا له الفضل المني في شرح أول ديوانه فقرأ الخ قوله لمعرو وكلاؤي
لكن الشارح رحمه الله تعالى وقع هنا في ظاهر هذا فذكر اه سيدع (قوله مفهوم الخ) أي لانه مشتق
اه كروى (قوله ولا تراخ) مستأنف وهو في المني محترقه لوارث اه عش (قوله بان أوصيت به لمعرو)
والما قبل لماسبق ان يقول لم سيدع عرو رشدي (قوله أو أوصي شئ القوله) كان فانه لا رجوع في هذه
تعين البسع وصف الشئ فلا يجوز صرف عنه أو المصروف فلم يختلف كما علم مما مر وقد يقال من فوائد
أيضا عدم وجوب التنصيف بينهما فاختلاف المصروف هذا الاعتبار وسئل عن أوصي لم يبدن في قسمة
عمره وكل الموصي في ما مثله استفاد الدين للذ كورهل يكون فوكيله في استيفاء جوعا عن الوصية
السابقة فاجبت بان الذي يظهر أنه غير جوع وان الوصية باقية وان استوفى الدين وأوصله الى الموصي نعم
ان تصرف فيما لموصي بما يكون جوعا فالحكم ظاهر اه سيدع وقوله وقد يقال من فوائده أيضا لانه
نظر ظاهر (قوله المني الخ) نعم لا احتمال اه سم (قوله ومن ثم لو كان ذا كرا الخ) أي فمالا قال
أوصيت به لم يرجع أو موصي به في وقت آخر لمعرو ولم يذكر زيادة لفظ لكنه كان عالما بالوصية الاولى بان
أخبر بها ثم وصي بها الثاني بالخراج يحصل مع النسبان اه عش (قوله ومن كون الثانية الخ) عطف

(قوله تجزئة في مرضه) أي وقد حصل القبض كاهن ظاهر (قوله فانه يشرك بينهما) قال في الرض ولو
أوصي لم يبدلوا لمعرو بابينة فالعوض من ديوانية بينهما فان أوصي لمعرو وسكتا هاهنا بعضهم
اخص بالمنفعة واستشكل قال في شرحه أي استشكله الاصل فقال لو كان محتمل أن يشرك في المنفعة كالبنية
والنصف أي فيما اذا أوصي لم يبدن ما لمعرو وبغضه فان الخاتم لم يوالفص بينهما فرق بان الرضقان
المنفعة مدونة فالبنية الفص موجودان وانما عند ربحان خصا سم الجار والخاتم فها بعض الموصي
به بخلاف المنفعة انتهى (قوله المني الخ) نعم لا احتمال للفرقة ومن كون الخ عطف على من النص (قوله

صريح كلالهم التشريك بينهما هل من الثاني لم مفهوم صحيح فغير ما فرقه ولا لرقونه هومن تركي وعلم من قولنا انما مرجع الخ
بما أوصيت به لمعرو أو أوصي شئ القوله نعم أوصي يسع موصف عنه لهما كين أو أوصي به لم يمتد فاعتكس كان جوعا لمعرو
الثاني من النص على الاول لانه لا احتمال للنسبان المني القدر لمعرو من ثم لو كان ذا كرا لاولي اخص بها الثاني كما عطف من كون الثانية

معار ولاولى فتعذر التشرى بل وقد ينازع في ذلك البحث تعلمهم التشرى بل باحتمال ارادته دون الرجوع الآن بقوله هذا الاحتمال لا اثر له لانه ياتي في هذا لوان قالوا جواسق (٧٨) وستلتمعوا لوصى بثلث ماله الاكتبه ثم بعد ذلك اوصى بثلث ماله ولم يستثن هل يعمل

بالاولى او الثانية فاجبت بان الذي يظهر العمل بالاولى لانها نص في اخراج الكتب والثانية محتملة انه قول الاستثناء فيها تصريح به في الاولى وان ترك ما بالاطلاق والنص مقدم على المحتمل وايضا فقاعدة حل المطلق على المقيد تقدم المقيد او تاخر فصرح بذلك بقرينة بينه وبين ما ياتي فعملوا اوصى به جماعة ثم تخمسين بان الثانية ثم صرح في مناقشة الاولى وان قلنا ان مفهوم العدل ليس بمجة لان محله حيث لا قرينة كما هو معلوم من محله وهنا القرينة للمناقضة فعمل بالثانية لانها المتيقنة هي عكس مسئلتنا لان المتيقن فيها هو الاولى كما تقرر ولا يتأني هذا اعتبارهم نسيان الاولى فيسملوا لهم انما اعتبروه في الوصية لاثنتين فقولوا بان التشرى بخلاف الوصيتين لواحد فان الثانية وضعية لمطلقة لا فاحطتها لها باعتبار تحقق مناقضتها للاولى فتأمل ذلك فانه دقيق ولو اوصى باموتى حل واحد وعينه ماله لا تخرا وعكس شرك بينهما في الحل فاعلم ان الوصية بالحل ملزمة لجلها لانه حينئذ توارثت عليه وصيتان

على قوله من النص وقوله الثانية هي قوله ثم وصى بربيع ماله اه عش عبارة السدعمر قوله الثانية فان اراد به ما عدا الاول فيشمل الثلاث بعد الاول اه (قوله فتعذر التشرى) فيه تأمل اه سم اى تعذر القول بتعين التشرى بل ان كان ما اثر في مسئلة الفقهاء كما علم وعلم وكان المحشى اشار الى ما في عبارة نعم الايام بقوله فيه تأمل اه سيدعمر (قوله في ذلك البحث) اى الذى ذكره بقوله كبحث (قوله باحتمال ارادته) اى الوصى لى التشرى (قوله فالوجه سابق) هو قوله لاحتمال النسيان اه عش عبارة الكردى هو قوله بشرى بينهما لاحتمال نسيانه اه وعبارة السدعمر قال الشيخ قوله فالوجه سابق اى من اختصاص الثانى بمما يبحث اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله ولو اوصى له) اى لزيد مثلا (قوله اوصى له) اى الموصى له الاول (قوله الذى يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالأوصى تخمسين ثم جائت وان فرق بينهما بما ياتي اه سم أقول قوله ويحتمل العمل الخ هذا هو الذى يظهر أما أولا فلعلنا أشار الى المحشى رحمه الله تعالى من القياس وأما اننا قلنا ما فى مفرد مضاف فيع الكتب فهو نص فيها ايضا لا يحتمل لها وما الاحتمال الذى ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا يخفى بعدمه ان معارض الاحتمال فيساقطان ويبقى العمل بما يقتضيه اللفظ وهو نص في لهوا وماذا كررتين ما في قوله رحمه الله فقاعدة حل المطلق الخ نعم لو تم ما ذكره في العلم والخاص لكان له وجه وليس كذلك اذا لامع ان عطف العام على الخاص لا يخصه كما أفاده التاج السبكى في جمع الجوامع فكيف يقدمه تأخيره عنه اه سيدعمر (قوله تركه) اى الاستثناء وكذا ضميره (قوله صرح في مناقشة الاولى) وفيه نظر اه سم (قوله محله) اى عدم الخيرة الفرى بقا المناقضة فالاولى قرى انتهى المناقضة (قوله بالثانية) اى بالوصية تخمسين (قوله فيها) اى في مسئلتنا (قوله فمصر) اى في شرح هذا الوارث (قوله فان الثانية مبطلة للاولى فاحطت الخ) استشكله سم واجبه (قوله ولو اوصى بامة) الى قوله ومرارته في النهاية الا قوله نحو تزوج الى قوله وطء (قوله ويحتملها) الاولى لم يحتملها الفرج العكس فخصم عطفه عليه اه سيدعمر (قوله في الحل) اى دون الام (قوله لانه) اى الحل فقط (قوله وانكارها) اى الوصية مبتدأ بغيره رجوع (قوله بعد ان سئل عنها) مفهوما انه ان ابتدأ بالانكار من غير سؤال أحد كذا رجوع مطلقا وله غير مراد اه عش اى بل المداور على القرينة بقا على الغرض وعدمها (قوله رجوع ان كان الخ) وهذا التفصيل هو الاعتماد اه معنى (قوله لغير غرض) يعررد النظر فيما لو اختلف الوارث والموصى له في وجود الغرض هل القول قول الموصى له لان الوصية تصحقت والوارث يدعى رفعها والاصل عدمه أو الوارث لان اللفظ صريح في الرجوع الى المانع والاصل علمه ولان احتقاقه اصل واستحقاق الموصى له طار والاول اقوى محل تأمل ولعل الثانى اقرب اه أقول هذا عند عدم القرينة والافهى متبعة كما يفرض عبارة النهاية والمغنى (تول المتن) بيع الخ) وتنفذه التصرفات ولا تعود الوصية لتعود الملك اه معنى (قوله وتعلمته) اى العتق بمغنة (قوله لانه) اى النصف بما ذكر (قوله وان لم يوجد قبول) يظهر ان نحو البيع كذلك اه سيدعمر عبارة عش ومثلها جميع ما تقدم من الصيغ وبذلك ما ياتي من ان العرض على نحو البيع أو التوكيل فهو رجوع اه (قوله وان قد امان وجه آخر) اى كاشتغال الماعلى

فتعذر التشرى (قوله فان الذى يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالأوصى له تخمسين ثم جائت وان فرق بينهما بما ياتي (قوله صرح في مناقشة الاولى) فيه نظر (قوله بخلاف الوصيتين لواحد فان الثانية وضعية لمطلقة لا فاحطتها لها باعتبار تحقق مناقضتها للاولى فتأمل ذلك فانه دقيق ولو اوصى باموتى حل واحد وعينه ماله لا تخرا وعكس شرك بينهما في الحل فاعلم ان الوصية بالحل ملزمة لجلها لانه حينئذ توارثت عليه وصيتان

لاثنين فشر كان بينهما وبينه وانكارها بعد ان سئل عنها رجوع ان كان لغير غرض (وبسم) وان قسم في المجلس (واعان) شرط وتلقوها ببلدوكا (واصدق) الموصى به وكل تصرف ناجز لازم اجسا ولا يعل على الاعراض عنها (وكذا هبة أو درهم) (مع قبض) لزوال الملك الهى فترى به البيع في الرهن (وكذا ذوقه في الاصح) فلا تملك على الاعراض وان لم يوجد قبول بل وان قد امان وجه آخر

على الاوجه (وبوصيه هذا التصرفان) البيع وما بعد له على ما لا عرض (وكذا لو قيل في بيعه وعرضه) يصح فعه وكذا حقه فعدان
توكيله في العرض رجوع (عليه في الاصح) بخلاف نحو تزويج لم ينص له على التسري (٧٩) بها وطعنوا أنزل ولا نظر لافته تأمله

الرجوع بعده بخلاف
العرض لانه يوصل غالباً لما
به الرجوع وضرره لو اوصى
له بمنعشئ منه ثم اوصى
ومات عقبه لا جازة كانت
الوصية لان المنعشئ جاهي
السنة التي تلي الموت وقد
صرفها لتفسيرها فان مات
بعده نصفها بوقته نصفها
الثاني ولو جسد الوارث
السنة بلا عذر غرم للموصي
له الاجرة أى أومن مثله ثلث
السنة كلوطا هريمن
العذر حسب من غير ارتفاع
لا ثبات الوصية كلوطا هريمن
أيضا وكذا الطالب من
القاضي من تكون العين
تحت يده خشف خيانة
الموصي له في غير القبر بقعما
يظهر (وخطه خطه
معيشة ومضى به ليعلمها
أجود وأردأ عجب لا تكن
التي من منه أومن مثله
(رجوع) لتعذر التسليم بها
أحدته في العين بخلاف ما
إذا أمكن التبرأ واختلطت
بنفسها أو كان الخلط من
غيره بغير اذنه على الاجملا
يا من الفرق بين الهدم
ونحو الطين (تنبه) *
كذا المظنوع الغير هادو
مناف قوله لم في الغيب
لو صدر خط ولون غير
الغيب الغيب يمشي أو
مقوم على ان يميز من جنسه

شرط فاسدها عش (قوله على الاوجه) كذا في المغني (قول المتن وكذا لو قيل الخ) أى وان لم يبع ويؤخذ
من قوله لانه يوصل الخ امثل التوكيل في البيع التوكيل في كل ما يحصل به الرجوع اه عش (قول المتن
وعرضه عليه) أو على الرهن أو الهبة اه معنى عبارة الر وض من شرحه كذا يحصل الرجوع بالعرض عليها
اه أى على التصرف المذكو ومن البيع وما خلف عليه (قوله فعه) أى عطفا على توكيل قوله عش أى
عطفا على بيعه قال عش وهو أى الخ أو لا فادته حصول الرجوع بالعرض بالاولى اه (قوله بخلاف نحو
تزوج) عبارة الر وض وليس التزويج والختان والتعليم أى لصفتها والاعارة والركوب والميسر
والاذن أى للرفيق في الخمار تزوجوا اه زاد المغني تنبيهه هذا كله في وصية معين فاذا أوصى بثلث ماله ثم هلك
وتصرف في جعده سبع أو غيره لم يكن رجوعه لان الثلث طلق لا يتخص بماله موقت الوصية بل للمعين بما
ملكه عند الموت وإذا انقضى أو تبدل ما جرم به في الرضا أو أصلها وغيرهما اه وبأن في الشرح حمله (قوله ان
لم ينص له على التسري بها) ولنظر ولما حصل به هذا قيد أم لا وقد أسقطه المغني والروض وشرح (قوله لما
به الرجوع) وهو الاحمال اه عش (قوله ومضى) أى في أوائل الفصل الذي قبل هذا الفصل (قوله لان المنعشئ
بها) أى بالوصية (قوله السنة الخ) خبران على حذف مضاف أى منعشئ (قوله وقد صرفها) أى ثلث السنة
بالاجرة لغيرها أى غير الوصية (قوله بعد نصفها الخ) أى مثلا (قوله ولو جسد الوارث) أى وغيره (قوله
السنة) أى التي تلي الموت كالأب أو بعضا (قوله أى أجزمه الخ) قد يقال ما فائدة هذا الفصل لا يحتمل غيره
لا يقال كانه إشارة إلى ان الوارث لو أوصى لم يلزم الوارث الا جزة المثل لا يتناول هذا الظاهر الفساد اذ
يجوز الوارث والحالة هذه فاسد والواجب على الاجنبي أحرم المثل للموصي له هذا ولو ان تلت فهل الواجب
أفصاها أو ألقها أو الأولى في الوارث والثاني في الاجنبي تحمل نامل اه سدد قول فاس نظاره الثالث لكن
إذا كان الاجنبي جاهلا ولا فالاول والله أعلم (قوله لا ثبات الوصية) صفة حسبه (قوله لطالبه) أى الوارث وقوله
من تكون العين أى الموصي منعشئ (قول المتن وخطه خطه) وينبغي ان مثل الخطا التوكيل فيه وان لم يخط
اه عش (قوله ومضى بها) أى قوله على الاوجه في المغني والى قوله ولا تسركته في النهاية الاولى وكذا الى
وحسنت (قوله منه) صلة خطاه عش أى أو الضمير للموصي (قوله كذا أطلقوا الغير) أى من قوله أو
كان الخلط من غيره اه عش (قوله ولو صدر خطه ولو من غير الغائب) الى قوله فعمله الغائب هذا
الصنيع يقتضي ملك الغائب وان كان الخلط من غيره فراجع اه سم (قوله كذلك) أى خطا لا يمكن
معه التميز (قوله وحسنت) أى حين التناقض (قوله فرض ما هنا) أى قوله او كان الخلط من غيره بغير اذنه فيما
يظهر أى فلا يكون رجوعا مطلقا سواء كان الخلو به أجود أو أردأ أو مساويا اه عش (قوله لا يقتضي
ملك الخلو لو الخ) أى كان يخط ملك الموصي من غير استيلاء الخلو حتى يكون غاصبا اه سم عبارة عش
أى أن كان الخلو غاصبا أو كان غاصبا لو خط مال الموصي عه الا (قوله ولو لا تسركه) عطفا على
ملك الخلو الخ قال السيد عر كان يخط ملك الاجنبي ملكه بالموصي به من غير استيلاء عليه اه (قوله أو وارثه)

أو غيره أجود أو أردأ أو مساويا لا كان اه لا كماله الغاصب وكذا لو غصب من اثنين شيئا ونخطاهما كذلك فكلهما أيضا بخلاف خط
متماثلين بغير تعدد له يصيرهما مشتركين اه وحسنت فحين فرض ما هنا في خط لا يقتضي ملك الخلو الخلو والابطال الوصية ولا تسركه
والابطال في نصقه لا يستلزم التمسك بوج انصاف الموصي به من ملكنا الموصي أو وارثنا إلى ملكنا الخلو

وفرع شخنا على عدم الرجوع ان ابادا الحاصلة بالجودة غير متغيرة فتدخل في الوصية وفيه نظر لما تقرر وان الخلط ان كان بفعل الموصي او ماله او احدى واما نحن ومالك بطلت (٨٠) أولا بفعل احدى او احدى ولم يملك ولا شارك فكيف يملك الموصي له صفة ثم تناسل الموصي

ولا تأتبع ما قال يظهر انه يجعل على ما اذا لم ترد القيمة بذلك الخلط والا وجب ان يملك الخلط في التفاوت بين ما حصل له بقدر خلط غير الجبده وما حصل للموصي له بقدر خلط الجبده (ولو اوصى بصاع من صبر) مع نسبة (خلطها) هو او ما ذونه (باجود منها) خلطالا يمكن معاملة صبر (فرجوع) لانه احدث بخلط زائد لم يرض بتسليمها ولا يمكن بدونها (او لم يملكها) فاعا لان لم يحدث تقدير الا لفرق بين الثلثين (وكذا بآرادي الاصم) فباساطي تعيب الموصي به او اتلف بعضه ولو تلفت الاصاع فهل يتعين الوصية هل صباعها او لا او يفرق كالي البسيع بين المعلومه فيزل على الاشاعة والمجهول فاذ بقى صاع منها تعين الوصية كمن جعل وعلى الاول الاقرب يفرق بان المالك قال ان خلط صفة ففان فيه بين تفرق على المتبادر من الاشاعة او عدمها وهذا المالك لا بعد الموت والقبول ولا تدري هل تلك المعينة بقي عنده او لا فنصصها في صاع من الوجود عندنا او نعلم فنظر للمعاملة الصعيان وغيره لان الوصية احسان وبر والمقصود تصعها

فيه نظر لان الخلط ان وقع قبل موت الموصي فلا ملك الاوارث حيث تخفى تصور رخ ورجع عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعده فاللوت وقيل للموصي له تبين ان المالك من حين الموت لا الاوارث وان خرج انما هو من ملك الموصي له اى ويخل في ملك من ملك الخلط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصور ان خرج عن ملك الاوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور في حصة الموصي فلا يناسب الجلس على ما بعد الموت (قوله وفرع سم) قوله وفرع شخنا على عدم الرجوع اى فيما اذا خلطها غيره او اختلطت بنفسها ولو باجود (قوله) فتدخل في الوصية) ويوجه بان الخلط حيث لم يملك به الخلط بصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحيث قصير الموصي له شريك المالك الخلط بالاجزاء الوارث وغيره فيقتسمانه سواء استوى بالجوذة أم لا انه نهاية رآقره سم عبارة عش قوله شريك المالك والغرض ان المالك الخلط غير الموصي والابطلت الوصية وكان الظاهر ان المالك الخلط لا الغرض انما اختلطت بنفسها او كان الخلط من غير الموصي واذونه بالاجزاء مساو الخ اى خلافا لان يخرج حيث قال بطلان الوصية في النصف اه (قوله ان يجعل) اى كلام الشيخ (قوله المالك الجسد) اقول كلامهم حاشا له يتناول عن خلفه والظاهر ان يقال كغير قيس فنظر ان الواجب على الموصي له ما بين يميني الموصي به يتخلو طابا بالجد وغير يتخلو به وهذا وقيل ما ذكر انه يجب للموصي له على المالك الذي خلط بالوصي به ما بين يميني التفاوت اه سيدعمر (قوله بين ما حصل له) الظاهر ان الصبر المجرور للموصي له فكان المناسب الاظهار هنا والاشهار فيما ياتي نقلا (قوله من صبرة معينة) الى قوله ولو تلفت في النهاية والمنفى (قوله من صبرة معينة الخ) وان اوصى بصاع من خلطه لم يصغوا له بين الصاع فلا يفرق خلطه ويعطى الموارث ما شاع من حصة التركة فان قال من ماله حصة الوارث فان وصفها وقال من خلطى الغلات فلو وصفى فان بطل خلطه بطلت الوصية اه (قوله) تلفت الاصاع الخ) ولو تلفت الاية صاع فهل تعطيه الظاهر نعم ان اتلف البعض اذ لم يكن رجوعا عنه الى اولى اه سيدعمر (قوله فهل يتعين الوصية الخ) قد يقال لا يتجمل غير الثنتين اخذا بمال الوصى باحد رقيقه فالواحد انه تعين كما تقدم ثم رأيت الشارح اشارة الى ان بل قد يقال ما هنا ولو يتعين الباقي الوصية لم يملكها اه سم (قوله صاع منها) اى المجهول (قوله وعلى الاول) وهو التعين مطلقا (قوله الاقرب) صفة الاول (قوله هم) اى على البسيع (قوله او عدمها) لعل الاولى العطف والاولى ذكر الصبر (قوله وهما) اى في الوصية (قوله صباع منها) اى الوصية وقوله منها اى الصبرة (قول المتن وطعن حنيفة الخ) وكذا احضان بعض الجود صاج ليتفرخ ودين جلد اه معنى (قوله حنيفة معينة) الى قوله ويؤخذ من في النهاية الا قوله وقد راعى الى قوله والحاصل وقوله فان كانت الوصية في ولو اوصى له مرة (قول المتن وبهذه) بمجمعه متعطفه اى خلطت موصي بها وكذا يقدر في بقية المعلوم فان معنى (قوله وطبخ لحم) الى قوله بخلافه فيما مر في المتن

ان وقع قبل موت الموصي فلا ملك الاوارث حيث تخفى تصور رخ ورجع عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعده او بعد قبل للموصي له تبين ان المالك من حين الموت لا الاوارث وان خرج انما هو من ملك الموصي له اى ويخل في ملك من ملك الخلط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصور ان خرج عن ملك الاوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور في حصة الموصي فلا يناسب الجلس على ما بعد الموت (قوله وفرع سم) قوله وفرع شخنا على عدم الرجوع اى فيما اذا خلطها غيره او اختلطت بنفسها ولو باجود (قوله) فتدخل في الوصية) ويوجه بان الخلط حيث لم يملك به الخلط بصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحيث قصير الموصي له شريك المالك الخلط بالاجزاء الوارث وغيره فيقتسمانه سواء استوى بالجوذة أم لا انه نهاية رآقره سم عبارة عش قوله شريك المالك والغرض ان المالك الخلط غير الموصي والابطلت الوصية وكان الظاهر ان المالك الخلط لا الغرض انما اختلطت بنفسها او كان الخلط من غير الموصي واذونه بالاجزاء مساو الخ اى خلافا لان يخرج حيث قال بطلان الوصية في النصف اه (قوله ان يجعل) اى كلام الشيخ (قوله المالك الجسد) اقول كلامهم حاشا له يتناول عن خلفه والظاهر ان يقال كغير قيس فنظر ان الواجب على الموصي له ما بين يميني الموصي به يتخلو طابا بالجد وغير يتخلو به وهذا وقيل ما ذكر انه يجب للموصي له على المالك الذي خلط بالوصي به ما بين يميني التفاوت اه سيدعمر (قوله بين ما حصل له) الظاهر ان الصبر المجرور للموصي له فكان المناسب الاظهار هنا والاشهار فيما ياتي نقلا (قوله من صبرة معينة) الى قوله ولو تلفت في النهاية والمنفى (قوله من صبرة معينة الخ) وان اوصى بصاع من خلطه لم يصغوا له بين الصاع فلا يفرق خلطه ويعطى الموارث ما شاع من حصة التركة فان قال من ماله حصة الوارث فان وصفها وقال من خلطى الغلات فلو وصفى فان بطل خلطه بطلت الوصية اه (قوله) تلفت الاصاع الخ) ولو تلفت الاية صاع فهل تعطيه الظاهر نعم ان اتلف البعض اذ لم يكن رجوعا عنه الى اولى اه سيدعمر (قوله فهل يتعين الوصية الخ) قد يقال لا يتجمل غير الثنتين اخذا بمال الوصى باحد رقيقه فالواحد انه تعين كما تقدم ثم رأيت الشارح اشارة الى ان بل قد يقال ما هنا ولو يتعين الباقي الوصية لم يملكها اه سم (قوله صاع منها) اى المجهول (قوله وعلى الاول) وهو التعين مطلقا (قوله الاقرب) صفة الاول (قوله هم) اى على البسيع (قوله او عدمها) لعل الاولى العطف والاولى ذكر الصبر (قوله وهما) اى في الوصية (قوله صباع منها) اى الوصية وقوله منها اى الصبرة (قول المتن وطعن حنيفة الخ) وكذا احضان بعض الجود صاج ليتفرخ ودين جلد اه معنى (قوله حنيفة معينة) الى قوله ويؤخذ من في النهاية الا قوله وقد راعى الى قوله والحاصل وقوله فان كانت الوصية في ولو اوصى له مرة (قول المتن وبهذه) بمجمعه متعطفه اى خلطت موصي بها وكذا يقدر في بقية المعلوم فان معنى (قوله وطبخ لحم) الى قوله بخلافه فيما مر في المتن

الا

فيما ذكره الموصي بما امكن وسر فيما لو اوصى باحد رقيقه فيبقى الواحد ما يؤيد بما ذكرته (وطعن حنيفة) معينة (وصي بها) او بعضها (وبهذه ما وجب دقيق) وطبخ لحم وشيء وجعله

وهو لا يفسد قديدا (وعزل قطن) أو جعته حشوا ما لم يفسد الموصى به بالثوب والقطن كجعبته الأذرى رجه الله ويلحق به ثقلها ويشرط أن لا يزول اسم أحد العينين بغيره وجعل خشبها بأوتيز تفتاوعين خبرا والفرق (٨١) بينه وبين تصفيف الربط غير خفي أذهب بقصد به

القائه فهو تكياط ثوب القطن أو موصى به وكقديده لم يفسد ويغرق بين هذا وخبر العين مع أنه يفسد ولو ترك بأن التفتة لا لا في الخبز أغلب وأظهر منها في القديده ونسج غزل وفتح ثوب (تصا) مثلا (وبناء وغراس في عرصة رجوع) إن كان كانه أو بفعل مأذونه سواء أفسدها باسم أم قال بهذا أو بما في هذا البيت مثلا شعاع ذلك كانه بالأرض هذا كمنه العين كما تقرر فلو أوصى بفعل ثلثه ثم تصرف في جعبته ولو بأزير في المكان لم يكن رجوعا لأن العربة بثلاثه الموجد ضد الموت لا الوصية ولو اتصل بفعل القياس ببعض العربة مثلما يخص الرجوع بجعله وقد راي تغيير الاسم كذا أو موصى به ثم حدث فيه انفساسها أو بفعل الغفرانه رجوع في النقض دون العرصة والاس أو بفعله فانه رجوع في الكل لزوال الاسم عنه بالكية بخلافه في ماصرق نحو لمن الحنطة الله يقال دقيق حطة فلم يؤثر فيه الأفعاله أو فصل مأذونه والحاصل أنه لم أحدهذين يقدم المشعر بالأرض اشعاعا قويا وإن لم يزل الاسم مع

الاقوله ما لم يقداني وجعل خشبته وقوله سواء أفسدها إلى لا شعاع ذلك (قوله) وهو لا يفسد (أي والحدان اللحم) ما لم يفسد لم يجعل قديدا استرا عن اللحم الذي لا يفسد ان لم يجعل قديدا فان جعله قديدا لا يكون رجوعا لأن ذلك صوته عن الفساد كدري (قوله) أو جعله حشوا (أي أفرس أو جعبته) معنى (قوله) وبين تصفيف الربط (أي حيث لم يكن رجوعا) ع ش سم (قوله) مطو ع (الخ) عبارة للمعنى وبخلافه لما طو الخ الثوب وهو مطو ع من الوصية أو غسه أو نقل الموصى به إلى مكان آخر ولو بعد ما عجل الموصى به فلا يكون ذلك رجوعا إلا اشعارا لكل منها بالرجوع اه (قوله) وكقديده لحم (الخ) عطف على تكياط طالع أي فانه ليس رجوعا فيها اه سم (قوله) وكقديده لحم (الخ) هل يلحق به شي من ماله عن الفساد كما هو معتاد في بعض النواحي أولا يلحق به مطلقا هو كالجرح عرض التفتة لا لا قد أظهر أو يفصل بين أن يطرده في الموصى به وأن لا كل يحتمل ولعل الثاني أقرب لاطلا فمهم التي وتعليلهم المذكور في الخبز اه سدعبر (قوله) وأظهر منها في القديده بفهم أن التقديده يقصد به التفتة لا كل وهو على تأمل فطعه على سبيل التمثيل اه سدعبر (قول) المن وقطع ثوب (الخ) وبعبارة وأفسدها اه معنى (قوله) إن كان كان (أي العين) وباعطف عليه (قوله) سواء أفسدها باسمه (أي حال الوصية) كقوله أو موصيه بهذا الغزل (الخ) ع ش عبارة الكريدي بن قال أو موصيه بهذا الحنطة مثلا اه (قوله) ثم تصرف في جعبته (أي هذه ثيابي) ومعنى (قوله) وقد راي (الخ) ولو عر بستانا أو موصى به لم يكن رجوعا إلا ان غير اسمه كان جعله حشا أو لم يفسده لكن أخذ فيه ما لم يفسد فكون رجوعا اه معنى (قوله) ثم حدثت في حياته (ولا أنزلنا منها بعد الموت وقبل القبول وإن أزال اسمها بذلك لاستقرار الوصية بالموت) بقاء اسم الدار ومثله اه معنى (قوله) وبفعل الغفر (أي بغير إذن الموصى) (قوله) وبفعله (أي أو فعل مأذونه) (قوله) زوال الاسم (الخ) قديدا لزال والاسم بالكية إن كان سيده الأندام فنبقى حصول الرجوع في العرصة أيضا فيما سبق وإن كان سيده فعله وحده أو مع الأندام فليس بظاهر اذ خبر دفعه لا يدخل في زوال الاسم بالكية اه سم عبارة للمعنى وهم القمار المبط لا به رجوع في النقض من طوب ونحس وفي العرصة أيضا فلهذا هو ذلك في الصرف عن جهة الوصية وانما دماها ولو لم يفسد في بطلها في النقض لطلان الاسم في العرصة والاسم لبقائها مع الماله وهي صالمتين الأشكال (قوله) فانه (أي الشان مع أحد هذين) أي فعله وفعل مأذونه يقدم أي الرجوع (قوله) وخرج بالبناء والغراس (الخ) أي فلا يكون رجوعا اه ع ش (قوله) لضعف اشعره (الخ) أي فلا يكون رجوعا لضعف (قوله) بالهني (السابق) أي بأن يجز مرارا ولو في دون سنة ويستند في قويا شبه بالقراس الذي راد بقاءه أدا اه ع ش (قوله) وصر (أي شرح أو هذا) الأثر (قوله) انه لو أوصى بشي) إلى قوله فان كانت الوصية لا تحرف المعنى (قوله) وشرك بينهما) عبارة للمعنى والاسم لم يكن رجوعا عن الوصية لاحتمال ارادة التشرية بشرطه بينهما أو موصى به زيد بمائة ولعمري ومائة ثم قال لا آخر أشركه معهما أعلى نصف ما يسدهما اه (قوله) لان الجلة اثنتان (الخ) أشار إلى ذلك بل قد قبل ما دلنا على أن الوصية بماله (قوله) كما عتبه الأذرى) عبارة الموت ولو حدث ما لم يلقن فراشا أو جعبته رجوع في الأصح قلنا يجب القطع به في حد والجبة لأن يكون قد أوصى بالقراس والجهة للموصى به القيان فلا تان الظاهر انه قصد اصالها انتهى (قوله) والفرق بينه وبين تصفيف الربط (أي فانه رجوع (قوله) وكقديده لحم (الخ) عطف على تكياط أي فانه ليس رجوعا فيها (قوله) زوال الاسم عنه (الخ) قديدا لزال والاسم بالكية إن كان سيده الأندام فنبقى حصول الرجوع في العرصة أيضا فيما سبق وإن كان سيده فعله وحده أو مع الأندام فليس بظاهر اذ خبر دفعه لا يدخل في زوال الاسم بالكية (قوله) لانه يقال دقيق حنطة (الخ) قديدا لزال والاسم بالكية

(١١) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) - عدهما لا ينظر إلا زوال الاسم بالكية فتأمله وخرج بالبناء والقراس الزرع وبقطع الثوب بلبسه لضعف اشعره ما بذلك ومن ثم لو لم يفسد أهله أي بالهني السابق في الاصول والتميز ما يظهري ثم أتى كلام الأذرى ما يشبهه كان كالفراس ومره لو أوصى بشي ثم يدم لعمري وشرك بينهما لان الجلة اثنتان ونسبة كل الهما نصف فوقع على طبق ما بين

عن الشئين خلافاً لهم فيبراعاً ان يحمل التشر يك عنهما وحمل الرجوع ظاهراً ما بين عن الاسنوي فان رد أحدهما أخذ الآخر الجميع بخلاف ما لو أومى به لهما ابتداء فرداً أحدهما يكون النصف والآخر حدين لا آخر له لم يوجد له النصف فتصلوا أومى به الواحد ثم ينصفه الآخر كانت الأثلاث الأولى ثلثاً والثاني ثلثاً وان زعم الاسنويان هذا غلط وان الصواب أنها باع ناعمل على ان يحمل التشر يك عن حمل الرجوع وهو الغلط كما قاله الباقي لان المرعى عندهم (٨٢) في ذلك طريقاً للقول بان يضاف أحد المالىن لا آخر وينسب كل منهما المجموع فيقال

هنا معاملة ونصف مال
يزاد النصف على الثلثة يصير
معادلة تقسم على النسبة
لصاحب المال الثلثان
ولصاحب النصف الثلث
فان كان الوصية لآخر
بالثلث كان له الربع وفي
الأولى لو رد الثاني فأنكل
للأول والأول فالنصف
للثاني ووقع لشارح خلاف
ذلك وهو يخرج ولو أومى
له مرة ثم مرة تأتي هاتين
التعدد والاتحاداً مرفق
الاقتراب كما اشار إليه بعضهم
و يرد عليهم ما لو أومى بمائة
ثم تخسين ليس له الاثلثون
لثنتين الثانية الرجوع عن
بعض الأولى ذكره المصنف
وأخذه عن بعضهم أنه لو
أومى بثلثة لم يدر ثم ثلثه
ولعمرو وتناصفاه وبطلت
الأولى ويخذه عن أيضاً
لو أومى زيد بثلثة ثم
أومى ثانياً لعمرو وثلث
عنهم ولو بالأول بثلث فخله
ولم يتفرض لباقي الثلث
أن زيدا ليس له الاثلث
لأنه لم يزل وصيته الأولى
لان الثانية أقل منها والحاصل
ان يحمل قوله لهم ولو أومى زيد
بشئ ثم أومى به لعمرو

أي جله الوصية اثنتان من العدة فالوصية به أيضاً اثنتان ونسبة كل واحد من الاثنين الى الجسلة النصف وقوله ما بين الخ أربعة قولة ولو أومى به الواحد ثم ينصفه الخ اه كرى أى وكان الأولى عندهما الثلثان البها كما فعل النجاة والمعنى يظهر هذا قوله الاتى على قياس ما مر عن الشئين (قوله هو حمل الرجوع) وهو النصف للثاني سم وعش (قوله فان رد أحدهما الخ) فتردم على قوله فهو على طبق ما بين الخ (قوله) ولو أومى بها أى العين (قوله هو الغلط) خبره قوله وزعم الخ (قوله لان المرعى عندهم طريقاً للقول الخ) وقد ذكرها الشئان في القسم الثاني في حساب الوصايا اه نهاية عبارة ما عسى والصواب ان المعد المتقول في المذهب المذكور اعلم لا بطريقه القول التي نص عليها الشافعي في الامور واختارها هان الحساد اه قال الرشيدى قوله طريقاً للقول أى لا طريقاً للعدوى التي بين علم الاسنوي كلامه (قوله بان يضاف أحد المالىن الخ) أى بان يفرض مركبين من الجسلة والنصف منها فيصير المجموع ثلاثاً ونسبة الثلثة الى ذلك المركب بالثلث ونسبة النصف الى الثلثة وقوله معاملة الوصف الخ قالوا ان ثلثاً لا يخرج النصف ويخرج النصف ثلثان فالنصف واحد فاذنم الواحد الى الاثنين يكون المجموع ثلاثاً وهو المراد من قوله وبطل النصف الخ اه كرى (قوله كان له الربع) وذلك بان يقال معاملة الوصف لثلثة الخ ثلث الى المال ثم يقسم المجموع فصاحب الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثة مجموعهما أربعة ثلث اه عش (قوله) الأولى (قوله) أى مستثناة الوصية لان آخر بالنصف (قوله) ناتى عنها في التعدد الخ) أى بان لا يخلط لثلاثة لوصية فوصية واحدة والاقتضاء اه عش (قوله ما مرفق الاقرار) أى من التعدد حيث وصفتها بمائة شئين مختلفتين والاتحاد حيث لم يصفهما كذلك اه عش (قوله يرد عليه الخ) قد يقال ان هذا لا رد على البعض لانه انما يجعل الوصية لآخر من جهة التعدد والاتحاد بخلاف في كل الحكم كما مر او يرد على من الصور والمذكورة الحكم فيها الاتحاد في الباين غاية الامر أن الوصية تكون بالاقول والاقرار والعكس فهو بالا كتر فامل اه رشيدى (قوله ما لو أومى بمائة ثم الخ) وان أومى به فخمسين ثم بمائة فثلاثاً بالنسبة فلو وجدنا الوصيتين ولم نعلم لثمة منهما تعطل لثتين وهو حسن لاحتمال تأخر الوصية بمائة منى (قوله ليس له) أى الموصى له اه عش (قوله) تلك أى ثلثه مثلاً وقوله ثلثه أى ثلثه مثلاً وقوله تناصفاً أى الثلث اه عش (قوله وبطلت الأولى) المناسبة لمقيس عليه أن يقول وكان رجوعاً الى بعض الأولى وهى نصف الثلث فامل اه رشيدى (قوله وصيته الأولى) أى وصيته لمزيد بثلثه (قوله ما لم يوص الخ) خبر ان يحمل الخ (قوله ولو أومى زيد بمائة) الخ قوله لا يقال في النهاية (قوله) كان لعمرو وبها أى مع ثلث غيرها (قوله على قياس ما مر عن الشئين) يعنى قوله المار ولو أومى به الواحد ثم ينصفه الخ (قوله) على قياس ما مر الخ) وذلك بان يقال معاملة الوصف لثلثة الخ ثلث الى المال ثم يقسم المجموع فصاحب الثلثة له الربع لانه ربع المال وثلثة مجموعهما أربعة ثلث اه عش (قوله أخذ الموصى له) وهو زيد به أى العين والجار متعلق بالموصى وقوله نصفه ما يقول وأخذ وقوله والاخر وهو عمر وصطف على الموصى له وقوله ما يباوى الخ صطف على نصفها (قوله وان كانت أقل الخ) أى فاذا كانت قيمة العين عشرة وثلث هو كل الخطئة والنقص ليس كل الدار (قوله هو حمل الرجوع) أى وهو النصف (قوله ما لو أومى بمائة

تناصفاً ما لم يوص له زيدا بمائة أو أقل من خمسة الى الأولى وبطلت في الحسول يمكن له سوى الثانية ثم باطلت فيه عشرون
يعود لعمرو ثلثه لعمرو وكأهو واضح ولو أومى زيد ببعين ثم لعمرو وثلثه كان لعمرو وبها لعمرو من جله ما لم يوصى له بثلثة فهو كل
أومى لثلاثين بعين ولا خير لثمة فيكون لا آخر به على قياس ما مر عن الشئين لا يقال لقياس ما تقرر عن المصنف في مائة ثم تخسين
من تخسين الثانية الرجوع عن بعض الأولى ان العينان ساوئاً الثلث أخذ الموصى له به تناصفاً والاخر ما يباوى نصف الثلث وان كانت أقل
أو أكثر وزع الثلث على قيمته سبعة الثلث اعطى كل ما يخلصه الاقول فعين الرجوع اعطاه في وصيتين لو اكد كما هو فرض صورته المصنف

وأما في ذلك فلا يفتقر إلى ما يفتقر إليه المشاركون الوصيتين فعمل فيها ما عموماً يؤيد ذلك افتناء شخفاً فمن أوصى لأمسان بنو رولا بن
 بحمل ولا شري نصفه ولا شري ثلثه بالذي النصف نصف جميع المال حتى في النور والجل والثلث ثلث جميع حتى فيها لان
 كلام الوصيتين مضافاً إلى جميع ما له ومنه النور والجل وحيداً للموصي في النصف (٨٢) من كل منهما ثلاثة أجزاء من أحد عشر

وبالثالث شرياً من أحد عشر
 عشر ولكل من الموصي له
 بالنور والجل ستة أجزاء
 أي لانيك تريد على وصية
 كل ثلثها ونصفها وهو ما من
 ستة خمسة فزدها عليها
 نصير الجله أحد عشر على
 قياس ما من عن الشخين

عشر ونور ع العشر على الثلاثين فيحصل لبقية العين ثلث العشرين وثلث ثلثه فيعطي بذلك ثلث العين
 وعبر وقد عرفت على ما في بدقة الثلث وفي العكس يعطي بذلك العين وعبر وقد عرفت على ما في بدقة الثلث (قوله)
 فعل فيها) أي في الوصيتين المأثورين بقوله ولو أوصى لزيد بن علي الخ (قوله) بالذي النصف نصف جميع
 المال الخ) أي على فرض إحالة الورثة أو على مقتضى الوصية في نفسها تأمل (قوله) حتى فيها) أي
 في النور والجل (قوله) لان كالأخ) تعليل لما بين (قوله) من كل منهما أي النور والجل (قوله) على وصية
 كل) أي من النور والجل اه سم (قوله) وهما) أي ثلث ونصف كل من النور والجل وقوله من ستة أي
 وهي قيمة النور وقيمة الجله والجل والجزء والجزء من المال على مذهب سيبويه وقوله خمسة عشر وهو ما وقوله
 فزدهما أي الثلث والنصف اللذين هما خمسة صلها أي الستة

* (فصل في الإيصاء وهو
 كالوصاية لنفسه يرجع لما
 مر في الوصية وشرا عاينات
 تصرف مضافاً لما بعد الموت
 فافرق بينهما اصطلاح
 فقهي (رسن) لكل أحد
 (الإيصاء) عند الموت
 قول أصله الوصاية لأنه أبعد
 عن لفظ الوصية فيصير به
 عند المبتدئ الفرق أكثر

* (قوله) في الإيصاء) أي ما يتبع ذلك كصديق الولي الخ اه عش (قوله) وهو
 كالوصاية) أي قوله قال ولا ينفك من تخاف في النهاية الآتية وكان سبب اغتغالي والتمسري من نحو وصي (قوله)
 (المس) أي من إتمام الإيصاء الخ اه عش (قوله) فالفرق بينهما) أي الإيصاء والوصية (قوله) أي
 الإيصاء (قوله) ورد النظام) وقوله وأداهما حقوق عطف على قضاء الدين وقوله والودائع عطف على العوارض
 (قوله) ان كانت) أي النظام والحقوق والدين (قوله) ثابتة) أي بها فهو (قوله) ولم يرد ما لا يلزم هذا مع
 قوله أو ودها لا المذكور في ذيل والافكان بنيت اسقاطاً (قوله) واحد أظهر العدالة لا يلزم قوله
 ثبت بقوله ولا يلزم سيقاً إلا أني اه سیدع (قوله) وواضح أن الخ) وواضح أيضاً أن لا دعي إذا طلب
 بدنه لخال لا يقتصر فيه بل يحصره فوراً اه سم (قوله) ان كان في البلد) ومثل البلدة ما عرفت بها كما ورد
 النية قوله نعم من باقي الخ فالمدار على كونه بجعل يمكن الاتيان فيه بالخط أو بالمشاهدة والمبين وقوله من يشتهى أي
 يشتهى محله تلك الكفاية اه عش عبارة السیدع وقوله من يشتهى نيات وزاد من يعرف محله وقوله
 يشتهى كونه من باب الحذف والإيصاء (قوله) من باقي الخ) لو قال ببطل كان أو في خيما يظهر ما في ذلك كونه
 به في الأقاليم من المقتضى اه سیدع (قوله) وانما صحت) أي الوصاية اه رشدي (قوله) في نحو رديين) أي
 مودة مثلاً عبارة السیدع (قوله) أي عينة مقصود به اه قال عش ومثل العين من في التركة كنيسة كإني عند قول
 المستعلم بفرد الخ اه (قوله) وفي دفعها الخ) أي العين الموصى بها إلى الموصي اه كردی (قوله) والوصية
 به العين) جملة ما يصدق به عش أي من ضمير دفعها (قوله) ودفعها الخ) أي فلو تلفت في يد من ماله مطلقاً
 لكن باقياً ان المعتقد المأخذ في الإقدام خلافاً لما صحت اه عش (قوله) وذلك) إشارة إلى ما ذكر في
 الإقدام عدم الضمان لجواز أنه تصرف مشروط وبسلامة العاقبة اه عش (قوله) وذلك) إشارة إلى ما ذكر في
 المتن والشرح جمعا اه كردی عبارة السیدع وقوله وذلك لان الواو الخ الأولى ترك ذلك فذكر اه أي
 لتعلق قوله لان الخ بقوله وانما صحت الخ وقوله ولما طلب الخ بقوله لتعلق الخ معطوف على قوله لان الواو الخ
 فيوم فرائد بعضها فمما ذكر اه رشدي (قوله) وتبقى تحت يد الموصي) معتمدا اه عش (قوله)
 لالحاكم) فلوردها لا يطلب من الحاكم هل يصح أو لا فيه نظر اه عش (قوله) ولا يطلب مستحقاً) كأنه

ثم خص من ليس له الاختصاص
 من النور والجل
 * (فصل في الإيصاء) *
 بالوحد مع إيه وان انضم إليه من غير معتقد بعض المذهب نظر المن وراه حجة كذا لاحظ نظر ذلك نعم من باقيه يتصرف من حيث بالخط أو
 يقبل بالمشاهدة واليمين ينفي أنه لا يكتفي بمزيد ذلك (وتشيد الوصاية) ان أوصى بشي وانما صحت في نحو رديين وفي دفعها معاً أو الوصية بينهما
 وإن كان مستحقها الاستقلال بأخذها من التركة بل وأخذها من غيرها من التركة وقد دفعها إليه لم يصحها كما صرح به الماوردي لأن ذلك لو ارث
 قد فتحها أو يتلقاها وبالطلب الوصية الواو بنحو ودها إليه أليس وتبقى تحت يد الموصي لا لما كم ولا يطلب مستحقها

ثم خص من ليس له الاختصاص أي بخلاف ما لو أوصى له فخص من ثم عينة فله مائة (قوله) على وصية كل) أي
 من النور والجل
 * (فصل في الإيصاء) * (قوله) وواضح أن الخ) وواضح أيضاً أن لا دعي إذا طلب بدنه
 من يشتهى لانهم كما كتبوا

مقر وض في غيبته مع قبوله والالتفاف في اختلاف كلامي ابن الزنعة والسبكي كما هو واضح اه سدمع أقول
 قضت ذلك ان حق الوارث الغائب يسلم للموصي لا الحاكم وقد يدعي دخوله في كلام الشارح فليراجع **(قوله)**
 وكذا لو تعذر قبول الوصي له الخ اي يطالب الوصي الوارث بالعين الموصى بها عند تعذر قبول الوصي له بخبر
 غيبته بأخذها الوصي لحفظها الى حضور الموصي له فان قبل سلها له وان رد دفعها الوارث اه عس **(قوله)**
 على ما يحسنه ابن الزنعة) معتد اه عس **(قوله)** ومعنى قوله) أي السبكي **(قوله)** فكان له) أي الوارث دخل
 فيه من تبيخ الوصله بحسب النقطة في مدة الانتظار على الوارث أو لا على وجوب ما عمل به من رجوع ما على الموصي
 له اذ قبل لتبين أنه اتفق على ملك غيره أو لا في نظر ولا بد منه ان تمكن من رفع الامراء الى الحاكم ولم يفعل
 لارجوعه لتقصيره بعدم طلب القول من الموصي له ليعلم حاله هل يقبل أم لا اه عس أقول تقدم في المتن
 ويطالب الوصي له بالنقطة ان توقف في قبوله ورد وقال الشارح في شرحه الكلام في المطالب بما لا بالنسبة
 للاستقرار فهو على الموصي له ان قبل ولا تغل الوارث اه فتقتضى كلام المصنف المذكور أنه لا يجب
 النقطة في مدة الانتظار على الوارث ومقتضى كلام الشارح المذكور ان الوارث لو اتفق فيها برجوع ما على
 الموصي له اذ قبل الوصية وان لم يرفع الامر الى الحاكم مع اتفاق الجميع **(قوله)** ولو أخرج الوصي له الخ قضية
 التقييد بالوصي ان غيره اذا أخرج من ماله ليرجع لا يجوز له أخذ بدل ما صرف من التركة وان كان وارثا
 فطريق من أراد التصرف في تركته لم يمتد ولا وصاية له ان يستأذن الحاكم فقبته فانه يقع كثيرا اه عس
(قوله) الا ان اذن له الحاكم الخ) مرجع هذا الصنيع ان اذن الحاكم بكفسيه في الرجوع اذا صرف من ماله
 وان كان في التركة في تصرفه منصرفا فظاهر انه غير مراد كما يدل عليه قوله الاتي كما هو قياس نظائره
 اذ هو على هذا الوجه. وليس على قياس النظائر ويصرح به ما سياتي في جملة أوصى ببيع بعض التركة
 واخراج كفته من ضمنه ان اذن الحاكم انما يقيد عند التعذر ثم قال عقبه فليراجع ما تقدم ران هذا هو الذي أراد
 بما تقرر وكما هو ظاهر ولا يكون نظيره الا ان ساء ما ذكر اه رشدي **(قوله)** فاشهد بن عبد الجوع
 ظاهره وان كان في التركة فلو رتبتم هو محجور وعليه وصبا ارجحون أوصى اه عس **(قوله)** ببيع بعض التركة
 ظاهره وان كان غيره عين بان قال يدعي بعض تركتي وكفوف من ماله ليرجع اه رشدي **(قوله)** واخرج كفته
 أي مثلا **(قوله)** فاقترض الوصي دراهم الخ) ظاهره ولو كان وارثا أو يكن الفرق بينه وبين ما قبلها بأنه هلما للعين
 للكن عبنا وعلمه قصدها كان ذلك كد ما لو قال اعطوا زيدا كذا من الدراهم مثلا فغلتا على الوصي
 حيث خالفه غرض الوصي فالزم بقضاء الدين من ماله ولو اوارثا بخلاف ذلك فانه لم يبرهن له فيها جهة كان
 الامر أوسع فسوق للوارث لقيامه بمقام مورث في الجملة اه عس وهذا كالصرح في اعتبار التبعين ولعله ليس
 بقيد كما يشير اليه قوله فغلتا عليه حيث خالف الخ ومال اليه الرشدي كجرا نفا وعبارة تسم عن العباب ولو قال
 اجعل كفتي من هذه الدراهم فله الشر اعيهنا أوفى الختمو بقضي مهلولي أوصى ببيعهم ولم يبرهن مالا لأراد
 الوارث به من تفسمه فاعلم الوصي اه **(قوله)** امتنع عليه البيع الخ) هل يأتي بما ذكره فمال الوصي بغيره
 الخ لا لتغير فيه بل بحسبه دفورا **(قوله)** والاولي) ظاهره وان زوج ووارث لكن قول العباب الاتي
 مطالبة الورثا لفعل يدل على أن الوارث لو تصرف بعارة العباب ولو قال اجعل كفتي من هذه الدراهم
 فله الشر اعيهنا أوفى الختمو بقضي منها ولو أوصى ببيعهم ولم يبرهن مالا لأراد الوارث به من تفسمه فاعلم
 الوصي وان أراد بيع بعض ذلك وأراد الوصي أن يتعاها فاعلمها أوفى وجهان انتهت نظر قوله فاعلمها
 أوفى هل يشكل على قوله الوصي بقضاء الدين وتنفيذ الوصية بمطالبة الورثا بالفعل أو باعطائه التركة
 لفعل فان باع بلا مراجعة طر فان غلبوا اتجه مراجعته للقاضي لا بد أن فيه انه انتهى فانه اذ جوبت المراجعة
 فكيف يمكن من البيع مع منازعة من يجب مراجعته حتى يكون أوفى الا أن يستثنى هذا أو يكون ذلك
 على الوجه الآخر ولعل الوجه أن يجابها بأنه انما جوبت مراجعته لاحتمال أن يريد ما سلك التركة
 والصرف من ماله وعند اراد بيع البعض لذلك اندفع هذا الاحتمال بخلاف الاختلاف في الاصح منها

وكذا لو تعذر قبول الوصي
 له بما على ما يحسنه ابن الزنعة
 وقال السبكي هي قبل القول
 ملك الوارث فله الامتناع
 من دفعها الوصي فأنخذها
 الحاكم الى أن يستقر
 أمرها ومعنى قوله ملك
 الوارث أي بغرض عدم
 القول فكان له دخول
 في من تبيخ تحت يد الوصي
 يتصرف اذا أوصى لغيره
 مثلا انه ان عن ذلك وصيا
 لم يكن للقاضي دخل في ماله
 من حيث المطالبة بالحساب
 ووسع اعطاء من لا يثبت
 والاولي التصرف هو اذ انابه
 ولو أخرج الوصي الوصية
 من ماله ليرجع في التركة
 وجع ان كان وارثا لا خلا
 أي الا ان اذن له حاكم أو
 جله وقت الصرف الذي
 عنه اليه وقد اختلفا حكم
 ولم ينسب بيع التركة
 فاشهد بن عبد الجوع كما هو
 قياس نظائره وسببها
 يؤيده ولو أوصى ببيع بعض
 التركة واخراج كفته من
 ضمنه فاقترض الوصي دراهم
 وصرفها فيه امتنع عليه
 البيع وزعمه وقال الدين
 من ماله وحمله فما ظهر
 حيث لم يضر الى الصرف
 من ماله

والا كان لم يجد من يارجم ان اذنته حاكم وقد وهه واشبهه ونبهنا لرجو عن ظهري ما تقرر ولو اوصى قضاء الدين من عين بشع وبهنا فيه وهي تساو به اوتريد وقيل الوصية بالارث كالمو ظهر اومن ثمنها تبين فليس الوارث مناسا كهو منه يؤخذ انه لا يلزم استئذانهم فيها بخلاف ما اذا لم يعين لا يتصرف حتى يستأذنهم لانهم لا يملكونه فان اوصى الحاكم وبصححة اذات فضرر ما على من الدين لا يفتقر اذ يكون وصا ورا حرا لو كله ما يصرح به وكان سبب اغتفار اتحاد القايض والقض هذا تقدير ان الفقر اموكلا وانما تجد ان المصون وكذا لو في اذن الاجير المستأجر في العمار وقد يقال لا يحتاج لهذا التقدير هنا بل سببه الخوف من (٨٥) استيلاء غرض القايض منه ثم اقباضه من

كان هو القايض لان الغالب في القضا هو نحوهم اذ لا يسمي في الصدقات وقد قال الاخرى عن قضاء زوجه وهم احسن حال من بعدهم انهم كبري عبد السلام والمشمري من نحو وصي وتبر وكيول وعامل قراض لا يسلم الغنم حتى تثبت ولا يشع عند القاضي قال القاضي ابو الطيب ولو قال ضع ثائي حيث شئت لم يميز له الاخذ لنفسه اى وان نص له على ذلك لاتحاد القايض والمقبض قال البارجر حمله ولان قبل شهادته اى الا ان ينص له عليه لم يستقل اذ لاتحاد ولا تمسك به وقال ولان يخاف منه اى ولم يوجد فيه شرط الاعطاء والافلا وجب منع اعطائه ولو خوفه قال ولان يستصلمه وكان مراده غير صالح في عياله لا ينفقه حتى يبق صالحا في نفسه ما قبله وهو انه وجد فيه شرط الاعطاء مطلقا او عدمه لم يميز مطلقا والنظر في امر الاطفال والجمانين

ولم يعين ما لو ليس في التركة نقد صرفه او لا وقاس ما هنا الاول فليراجع (قوله) كان لم يجد من يارجم اى أوصى بغير الميت لا يشغل بالبيع اه عرش (قوله) بشع وبهنا فيه اى الدين (قوله) وقيل الوصية بالارث) ينبغي ان تأمل فيه فانه في التعويض عن الدين بغير جسده لا بد من صفة من الطرفين كالمو ظاهر فان كان المراد بالقبول ما ذكر فلو حقه لتخصه بالارث اذ ان كان قبولا لا خوف اوجه الاحتياج اليه لانما يحتاج اليه ضمن معاوضة فلتأمل اه سديد وهو وصي (قوله) لا يتصرف حتى يستأذنهم اى الوصية له ما لم يقبل الوصية له العين التي اوصى بتعويضها اه عرش (قوله) وكان سببا اغتفرا اى لا يقال اغتفر واذك توسعا في حصول الثواب وان كان خلافا للقايض كالتفرض هناك مسائل عديدة فليقل اه سديد (قوله) استيلاء نحو قاض اى قضيته انه لو امن قاضي تلك البلد لا يصح ما ذكر من ان كلامهم باطلا فصادق بذلك اه سديد وقد يجب ان التعليل بالاشارة والغالب كما اشار اليه الشارح (قوله) لم يميز اى قوله الصرف لم يشاء وظاهر انه لا فرق في ذلك بين الفقي والفقر والمسلم والكافر ووارث الوصي وغيره وليس له ان يدفع منه شيئا ولو اوصى كأمرو مثله اى الوصي المطلق الوكيل بالصدقة وطور بقية ان بقوله اى للموكل عين في ما اخذ من غيره ويدفعه اه عرش (قوله) اى وان نص اى محل نامل ولم لا يفتقر كما اغتفر في عامر ان يقاس على التوجيه الثاني فان الذي يفهم من سابق كلامهم هناك وجه التمهلا غير وهو متفقة بالارث من جميع تعيين القدر اه سديد (قوله) اى (قوله) اى الاخذ لنفسه اه عرش (قوله) عليه اى الاخذ لغيره لا يفتقر لثبته اى (قوله) يستقل) عبارة ان النهاية بمسقبل البلاء قال عرش اى بقدر مستقل اه (قوله) قال اى الدار (قوله) ولو خوفه اى اى ولو كان الاضلاع فهو فاقته (قوله) وهو اى نحو ما قبله وقوله مطلقا اى قصد صلاحه (قوله) الاول الاخر والا (قوله) والجمانين اى المان في المني والى قوله واخذ من الرتبة في النهاية (قوله) ولو مستقل اى بان كان الاضلاع حتى الحول فقط كرى عرش (قوله) وبذلك في الاضلاع لا واده (قوله) بتعالي الاوجه فعلم جهة الاضلاع على الجمل الغير الموجود عند الاضلاع تبعا اه سم (قوله) وجوبه في امره والا لطفال اى اذ لم يكن لهم جد اهل للولاية اه معنى (قوله) انه يلزمه اى على الا باء الاصل (قوله) حفظ ما لهم اى الموجود بان آل الموكل بطريق من الطرق وبما لو لم يمتدحونه اه عرش (قوله) تعين هل الحكم كذلك وان كان بصفة اوصى عنى أحد هذين او غيره في غير ذلك اخذنا من اى الوصية لفظ اذ هو اذ لا احد هذين ولعل الثاني اقرب ثم رأيت قولهم الا في قوله الوصية اوصى عنى بمر كى اى شئت انه يصح لوصى عنه وهو مصرح به بعبارة ما نحن فيه الاولى اه سديد (قوله) ولا رد اى من حيث جعل ابنه وصيا قبل البلوغ اه سم عبارة الرشدي اى لا رد على اشتراط التكليف وجبر وده ظاهر خلافا لما في مشيئة الشيخ عرش وهو انه جعل ابنه وصيا قبل التكليف ثم انما يظهر ان وودلو كان العمرة بالتكليف عند الوصية لكن سابقان الشرط انما يعتبر عند الموت وجب ذلك ولو وده من هذا الوصى لا يعلم وقت موته ولعل ابنه عند يكون انتهى (قوله) بتعالي الاوجه فعلم جهة الاضلاع على الجمل الغير الموجود عند الاضلاع تبعا (قوله) ولا رد

والفسقه وكذا الجمل الموجود عند الاضلاع ولو مستقلا كما اقتضاه كلام جميع متقدمين وسكت عليه جمع متأخرين ويدخل من حديث بعد الاضلاع على اولاده بتعالي الاوجه كما في الوقت وبحيث لا نرى وجوبه في امر نحو الاطفال الى تمتعهم من وجبه كاف اذ لو جردوا على ظنه ان تركه يؤدى الى استيلائه من قاض او غير على اموالهم في هذا اذ قبل ان يلزم سقوط ما لهم بانقدر عليه بعد موته كافي بحاله واركانه اى بعين موصى وموصى فوصية (شرط الوصى) تعين (تكليف) اى بلوغ وعمل لان غير بلوغ امر نفسه بغيره اولى ويذكر انه لو اوصى اطلاق حتى يبلغ وانما ذابغ فهو الوصى بل لا بد على هذا

لأنه في الإصباح المجزؤ ذلك الإصباح معلق (و ترجمه) كلمة ولو لم لا كدبر ومستوفاه فلا يصح أن يفتقر للموصى أو لغيره وإن أذن سبده لان الوصاية تستدعي فراغ الوصية من أهل وأخذ منها من الرقعة منع الإصباح أن يفتقر إلى عمل مدله لا يمكنه التصرف فيها الوصاية ولا ترد عليه أنه حينئذ لا ياله إلا أن عاجز وذلك (٨٦) لأن الاستنباط يستدعي نظراً في النائب والفرض أنه مشغول (وعدا له) ولو لم يظهر فلا تصح

لفاسق أجماعاً لأنه لا ولاية ولو وقع نزاع في عدلنا مشروط بوثب العدالة الباطنة كما هو ظاهر (وهدياه إلى التصرف الموصى به) فلا يجوز أن لا يستدعي إليه لسهة أو هرم أو تغفل إلا مصلحة فيه ولو فرق فاسق مشلاً ما فرضه تفرقه فسرعه واستراده بدل مادفعه عن عرفه لتبين أنه لم يقع الموقع فإن ثبت عين المدفوع استرد القاضى وأستقط عنه من الغرم بقدره كاهو ظاهر وصران لمستحق لعين الاستقلال بأخذها والاجتناب أخذها ودفعها إليه فإنها في غير ذلك (واسلام) فلا يصح من مسلم لكافر لثمة تميم أن كان المسلم وصى ذي فوص السمو وصاية على أولاده الثمينين جازة إصباحه ما بهم أهل ما يحسنه الأسنوى ورواه ابن العسما مدني، وإن الوصى يأنسه النظر بالمصلحة التي احتجوا لنقض الوصية أو في نظر الشرع من تلذذي فلو حجه تعين المسلم هنا بضائاً أن وجد مسلم فيه الشرط ويقل والأجاز التي الذي فيه الشرط فيما يظهر وأخذ من التعديل

مكفأة تأمل اه رشدي (قوله لانه) أي ما هنا قوله وذلك ما سذكره (قوله كلمة) أي قوله ولا رد عليه في المغي (قوله ولو لم لا) أي بأن يكون بحيث يكون عند حصول الوقت القبول وهو الوقت الحاضر وتضمن ثمة فليس المراد مطلق المصلحة الصادقة بغير ما ذكر اه رشدي أقول ما يأتي في الشارح والنهاية والمغني والفتاوى وتعتبر هذه الشرط عند المولى لا عند الإصباح ولا بينهما لأنه وقت التسليم على القبول حتى لو وصى الممن خلان الشرط أو بعضها كصى ورقق ثم استكمل عند الموت صح اه هذا ظاهر في أن المراد مطلق المصلحة فليراجع (قوله في روق) أي بوق لا بوق الوصى كإيجال بما قبله اه رشدي قد تقدم ما فيه (قوله وأخذ من ثمة من الرقعة) أي المغي أيضاً وردته النهاية فقال وما أخذ من الرقعة متضمن منع الإصباح أن أسر نفسه الخ مردود لبقاء أهله يستوعبكم من استنباطه بغيره عمل عنه تلك المدة اه (قوله والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في النائب اه سم هذا يحصل تأمل أو فخر في أن شغل عنه النظر أيضاً فلا وجه للتوقف والافتراف في الفرص اه سيدعير (قول المؤلف و عداله) قضية الاكتفاء بالعدالة أنه لا يشترط سلامة من خال المروءة والظاهر خلافه وإن المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع اه عش (قوله ولو لم يظهر) وقال المغي وبعض نسخ النهاية قال عش قوله ولو لم يظهر دعواه شغلنا الذي نبيع فيه المهر ويأخذ به لأنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقاً كما هو مذكور قبل كمال الصلح اه وقول المؤلف في الباطنة أي التي ثبتت عند القاضي بقول المترك وقوله أيضاً مطلقاً أي وقع نزاع في عدلنا أو لا وفي نسخة أي للنهاية وعداله المنة وهي ما اقتضانا إلى بادي اه (قوله فلا تصح لفاسق) أي قول المؤلف في إسلامه في النهاية (قوله لسفاح) أي أومر اه مغي (قوله ولو فرق فاسق الخ) أي في حال كان الموصى به غير مغموم والموصى له كذلك فلا ينافي ما صرف قوله وإنما صححت الخ كإنبه عليه بقوله ومرار الخ الكلام في الوصية أو المودع شخص في حياته فيما لم يفسق عليه فسقط وأذن له في تفرقه ففرقه في الوجه المذكور فيه فلا يظهر إلا الاستدبابه ويصدق في ذلك اه عش (قوله يدل ما دفعنا) وهو هل سدر يدل ما دفعه أي فيما لو تلف أحد بعض الموصى به فيد الوصى الفاسق مثلاً وهو والقاضى أو كل منهما لم أرفعه شيئاً ولعل الثاني أوجه اه سيدعير (قوله فان بقيت عين المدفوع) أي في يمين أخذ من فرق اه عش (قوله وأسقط الخ) أي أو دله منه بقدر ما كان قد أخذ كاهو ظاهر اه سيدعير (قوله هه) أي الفاسق (قوله ومم) أي في شرح وتنفيذ الوصايا (قوله فإنها) أي من الغرم والاسترداد اه رشدي (قوله فلا تصح من مسلم) أي قوله وفيه نظر في النهاية والمغني الأقوة أي أن وجد إلى أو أخذ (قوله وأخذ من التعديل المذكور الخ) أعده النهاية والمغني (قوله من التعديل المذكور) يعني قوله بأن الوصى يلزم ما الخ و رشدي (قوله وفيه نظر والفرق الخ) هذا الفرق مردود بجمع أن كلا منهما يلزم رعاية المصلحة لا الاحتياط في الشرع نهاية ومغني (قوله وأخوه) من المعاهد والمستأنه اه مغي (قوله ولو لم يظهر) أي قوله وهل يحرم الإصباح في النهاية الأقوة نعم إلى ويمكن وقوله على أن الولاية (قوله معصوم) قضية امتناع إصباحه في أي حرق سم على حج وهو ظاهر لأن الحر في بقاءه اه عش (قوله ويشترط أيضاً) أي قوله نعم في المغي (قوله

أع من حيث جعل ابنه وصاً قبل بواضه (قوله والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في النائب (قوله نعم أن كان المسلم الخ) ينبغي أن يكون التعبير بالمسلم احترازاً عن الذي قبله الإصباح على ذي كالموصى الأصلي (قوله وأخذ من التعديل الخ) أعده نذر (قوله معصوم) قضية امتناع إصباح المذكور وأنه لو كان مسلم ولما دعي في سهمه لم يجز أن وصى به إلى ذي يوقه نظر والفرق بين الأب والوصى ظاهر وذكر الإسلام أي بعد العدالة لأن الكافر قد يكون عدلاً في دينه بغرض علمه العدالة يكون توطئة لقوله (لكن الأصح جواز وصية ذي) أو أخوه ولو جازياً كاهو ظاهر (إلى) كافر معصوم (ذي) أو معاهد أو مستأنه فيما يتعلق بالولادة الكفار بشرط كون الوصى عدلاً في دينه كالجو وأن يكون ولداً ولولادة وتعرف عدالتهم بتواضعهم العارفين بدينه أو بإسلام عارفين وشهادتهم ما جاب أو بشرط أيضاً أن لا يكون الوصى عدلاً للموصى

عليه أي عداوة ذنوبية به فاختار الاسنوي بمنع عدم مقصودية تعزافي له ودي وعكس عدم دونه في تصور وقوع العداوة للطفل والمجنون من صغره بعد كون ولدا العدة وعدا ممنوع ويمكن تصور به بان يكون عرف من الوصي كراهتهما لوجوب أو غيره على ان اشتراط عدالة التقى عن اشتراط عدم عداوته فغير ما يأتي في قول النكاح المهر لكن ما اوجبته عنه ثم لا يتأتى هنا قائله فانه غافض والعبرة في هذا الشر وطوقا الموت لانه وقت التسلط على القبول فلا يضر فدهاقية ولو عند الوصي وهل يحرم الإيصاء (٨٧) لئلا يوافق عند هلال الظاهر استمرار نفسه

الى الموت فيكون متعاضيا لعقد فاعدا باعتبار المال ظاهر الأول بخبر من لا لم يتحقق فسادا لاحتمال عدالته عند الموت ولا ثم مع الشك كل محتمل وبما يروج الثاني ان الوصي قد يترجى صلاح لو توهمه فكانه قال جعلت وصيا

كان عدلا عند الموت وواضع انه لو قال ذلك لاثم عليه فكذلك اهلان هذا مراد وان لم يذكر وباق ذلك في نصب غير المجمع وجوده بصفة الولاية لاحتمال تغيرها عند الموت فيكون لمن عنه الولاية توهمه (ولا يضر العمى في الاصح لان الاعمي كامل ويمكن التوكيل فيها لا يمكنه بحث الاذرى امتناع الوصي للاختصاص وان كان له اشارة فمهمة وتظهر غيره فبعدم القيمة فبمن له اشارة فمهمنا اذا وجدت فمهمة الشر وط (ولا يشترط المذكورة) اجزاء (وام الاطفال) المستعصمة للشر وط عند الوصي بقول غير واحد عند الموت يجب لان الاول به الاثمة انما مخاطبها

أي عداوة ذنوبية أي فلا تضر الابدنية لكن من المعلوم ان محله حيث لم تستلزم الذنوبية فان انشكاكها عنها نادرا الغالب على من هو في أمر الطبيعة انه ليسه جاسر عدوه الذي وبسر عايناه به فحققت الذنوبية أيضا هذا ولو امتنعت من يدعول بدعيته كان حسنا لانه يحشى منها فسادا يندبى هو أضر من انفساد بناءه سيدعمر (قوله فاخذ الاسنوي منه) أي من اشتراط عدم العداوة (قوله للطفل) يؤخذ من ان يصل الاستعداد بالنسبة لغیر المميز كالمظهر اه سيدعمر (قوله من صغره) متعلق بالمجنون والصغير لانا الوصية (قوله بعد) تفيد دفع العطف المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فتستحيل لان الاصل والظاهر بقاؤها كذا تأد الفاضل الحشى وهو يجمع قول الشارح من صغره فالظاهر ان هذا لا يندبى تكن في نسخة الحشى فانها يتأخر أصل الشارح لحفظه اه سيدعمر وقديف المحجبان الصغير يشعل حالة التميز الى السيوخ (قوله وكون ولدا الخ) مبتدأ خبره ممنوع (قوله على ان اشتراط عدالته يعني الخ) لأفنى شرط الغدا اعتما اطبقوا على الجمع يعني في الشهادة اه سيدعمر (قوله وقت الموت) هل يعتبر في الفاسق اذا تابعه مدة الاستمرار قبل الموت أو يكتفى كونه عدلا عند موته أم يحسن المدلل كونه فيه نظر والظاهر الاقرب بقاها على عدم اشتراط ذلك في حق الولى اذا أراد ان يزوجه وليته بعد التوبة اه عرش أقول وقد يفرق بين التصرف في المال وغيره بل هو الظاهر فليراجع (قوله فكانه قال جعلت وصيا الخ) وقد يقال فرق بين مال قال أو وصيته اذا صار عدلا وبين ما اذا أسقطه واقتصر على قوة أو وصيته بديانته اذا صرح بقوله ان كان عدلا وقت الموت أشعر ذلك بترده في حاله فيعمل القاضي على الصبح حاله وقت الموت بخلاف ما لو سكت عنه فانه يظن من اصابته حسن حاله ويرى محض حاله عند الموت على القاضي فيغير بتغيره الامر له فيسلمه المال على أن يثبت الوصية قبل الموت حلاله على المنازعة بعد الموت غير ما أدى الى انسداد التركة اه عرش (قوله وبأن ذلك) أي نفيهم (قوله فيكون) أي الايصاء (قوله لان الاعمي) الى قوله ونقول غبر واحد في المقضى والى قوله فان قلت يمكن في النهاية (قوله فيمن له اشارة فمهمة) ظاهر وان اخصص بها العطفون وينبغي تخصيصها بما اذا فهمها كل أحد لتكون صريحة اه عرش (قول المتزاد الم أطفال الخ) وهل الجدة كذلك ولومن جهات الاب فيه نظر والظاهر أنها كذلك لانها أشق من الاجانب وظاهر كلام الروض في باب الغرائض يشهها اه عرش (قوله بتعريض ما قالوه) أي عند الموت (قوله لم يتحقق لقولهم المستعصمة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وأنهم استثنى من هذه الشر وط لم يدرشفتها على نحو الاب اهنهم (قوله من وجوده) أي الاستجماع للشر وط (قوله مطلقا) أي بدون قيد باستجماع الشر وط (قوله على ان ذلك) أي أنها أولى مطلقا (قوله لانها ان استجمعت الشر وط) أي عند الموت وتوهمه وجبت توليتها ان أراد وان لو وصى اليها الاب فهو ما جرى عليه الاطعافى الى الرجوع في المذهب وان أراد ان يخاصها بها فلا يتم التطبيق لظهوره بمحقق الاول به حيث هو تعيين المذهب في حق الاطفال (قوله وتزوجها لا يبطل الخ)

الحري الى الحري (قوله بعد) قد دفع العطف المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فتستحيل لان الاصل والظاهر بقاؤها (قوله لم يتحقق لقولهم المستعصمة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانهم استثناء

الموصى وهو لا يعلم بما عند انوار ذنوبية ان المراد ان كان عند الوصي حلاله الوصية حلاله للشر وط فالولى ان وصى اليها الاطفال فقلت لا فائدة لذلك لانها قد تصلح عند الوصي لان الولد قلت الاصل بقاها ما هي عليه فان قلت يمكن تخصيص ما قالوا بوصى اليها معلقا على استجماعها للشر وط عند الموت فقلت كان هذا هو المراد لم يتحقق لقولهم المستعصمة للشر وط عند الموت لانه وان لم ينص على ذلك لا بد من وجوده فكان قسامة ان يقال انها أولى مطلقا ان استجمعت الشر وط عند الموت بقيت على وصايتها الا فلا على ان ذلك لو قيل لم يحسن أيضا لعدم وجود دفع الاول به تخصيصا لانها ان استجمعت الشر وط وجب توليتها والى يجوز وتزوجها لا يبطل وصايتها

الان نص عليه الموصي وان ابطال حضنتها بشرط (أولى) باسناد الوصية الباهل وبتقويض القاضي حيث لا وصية امرهم الباهل (من غيرها) لانهم اشفق عليهم قال الاذرى وانما يظهر كونها أولى ان ساوت الى حل في الاسترباح ونوعه من المصالح التامة (و ينزل الوصى) ويتم الحاكم بل والاب والجدة (بالنقص) وان لم يعزله (٨٨) الحاكم زوال اهليته ثم تعود ولاية الاب والجد بعد والد العالان ولا يتم ما شرع به بخلاف

غيرهما مما توفقه على
التقويض فاذا زالت
احتاجت لتقويض جديد
وكذا ينزلون بالجنون
والاغشاء بالانتقال الكفاية
بل يضم له القاضي معناه
بل انفى السبب في ثباته
يجوز له ضم آخر الوصى
بغير الريبة ثم قال وظاهر
كلام الاصحاب يقتضى
المنع والقضى يظهر حل
الاول على قول ابنه والى الثاني
على منعه ثم رأيت الاذرى
يبحث ذلك واذن هذا
متبع عام من توقفه
على جعل فلا يعطى الاعتد
غلبة الفلن لثلاثين مالا
التي باهاتهم غير دليل
ظاهر وبعزل القاضي فيه
بغير اختلاف كما يتلوه
الذى ولاه (وكذا القاضي)
ينزل بماء ذكر (في الاصح)
لزال اهليته ايضا ويصح
في فاسق ولا مذموم كمنع
عليه بغيره فلا يؤثر الاطرد
مفسق آخر افع لان مولييه
قد لا يرضى به (الا امام
الاعظم) فانه لا ينزل بما
ذكر يتعلق المصالح الكافية
ولا ينعون الفقه كثر
فنقل القاضي الاجماع فيه
مراده باجماع اكثر
(و يصح الابعاد بقتضاه

مستأنف) قوله ان نص عليه أى شرط عدم الزوج (قوله وان ابطال) أى تزوجها (قوله باسناد الوصية)
الى قول المتروك والقاضى في النهاية (قوله وبتقويض القاضي الخ) عبارة التامه والمغنى والمعاكم تقويض
أمر الاطفال الى امرأته حيث لا وصية فتكون فيه ولو كانت أم الاولاد ففى أولى كماله الغزل الى بسطه
(قول المتن من غيرها) من النساء والرجال اهمنى (قوله لانها اشفق) ونحوه من خلاف الاصطلاح فانه
يرى أنه تعالى بعد الاب والجد اه معنى (قوله قال الاذرى) الى قوله وزاد فى المغنى (قوله) ثم تعود ولاية الاب
الخ ومنه لما فى ذلك الحاشية والنظر بشرط الواقع وبعضهم اذا كان موصيا اه عى (قوله)
بالجنون والاغشاء) ظاهر وان قل منهما اه عى عبارة المغنى والجنون والاغشاء كما فسق في الانزال
به فلو كان غير الاصل والامام الاعظم لم تعد ولاية له بل بالتقويض كقول كبريل بخلاف الاصل تعود ولاية له
وان انزل لانه بل بالتقويض وبخلاف الامام الاعظم كذلك المصطلح الكسبة فان اقام الامام وقدولى
الاسترخاء تعذر قوله ان لم يخف فتنة والافلاق الى الاول قال الامام ولا تسكنه ينزل بالردة ولا تعود
امامته اه (قوله حل الاول) أى جواز الصم بغير رد الى بيتة وقوله والثاني قوله وظاهر كلام الاصحاب الخ اه
عش (قوله) وبعزل القاضي الخ هل يعين عزله أو يجوز ضم آخر لم يحل نامل اه سدد عرأ وتولى يظهر
الجواز اذا اقتضت المصلحة بل الظاهر أن قول الشارح المتقدم بل يضم الجرائم لقول الحاكم ايضا (قوله لانه
الذى ولاه) قال النهاية و يظهر حبان من التصل فيما عتبه بالوى في زماننا من نصبنا طر حسبة
منضمنا الى النظر الاصل اه قال عى قوله ما من أى من قوله بل انفى الجاه (قوله بما ذكر) شامل العنون
والاغشاء اه من (قوله لانه لا يؤثر الخ) عبارة النهاية عدم انعزاله من زيادة أو بطر ونسب آخر ان كان بحيث لو
كان موجودا به حال قوله لولا لاه ولا انزل لان مولييه محسن لا يرضى به اه (قوله لان مولييه قد لا يرضى
به) يؤخذ منه أنه لو لم بالعادة أو تر ينزى مولييه بذلك النفس الاخر لا يعجز لم ينزل به اه سم وقد مر انما
عنى النهاية ما نص به (قوله ورد الحقوق) الى قول المتن فان ذن في النهاية (قوله تعين) أى من عبته السفيه
اه عى (قوله على الواجبه) أى من احسانين تانهم مانع فليها حكم اوليوي مالم اليه المغنى (قوله)
مضارعا) عى الثلاث (قوله قبل والاو الخ) آخر المغنى عبارة وقد خط المصنف تنفيذا لاحتياجه مضموم
الفه والى ذلك وسكون النون وهو معطوف على يصح و يتعلق ما قوله منه الخ فصار كلاما مستندة مستلحا على
مستلئين احدها صحة الوصية بقتضاه الدين والاخرى انه قد اوصى بمن الحر المكاف ويلزم على هذا كماله ابن
شبهه بتعذورات أحدها التكرار فان الوصية بقتضاه الدين تقدم أول الفصل لانه صلا فائدة الحكم بانها بصحتها
ثانها بصيرورة الكلام في الثانية فيمر تبعا فله يذكر في أى شئ تنفذ ناله كماله صله أى من غير فائدة
اه (قوله والاو الخ) أى النسختة التى باليه مصدر او توه الثانية أى النسختة التى بدونها مضارعا (قوله تكرار
يخص) أى فى قوله بقتضاه الدين وقوله وحذف الخ وقوله وبخلافه تعطف على قوله تكرار الخ اه كردى
أقول لحذف المذكور موجود فى الاولى ايضا (قوله لان الجار متعلق الخ) ان أراد التعلق المعنى فواضع
او المصلاحي فلا يخفى مافيه من التسامع اذ يتعلق بأحد الفعلين نظير التعلق بالآخر لانه من باب التنازع
اه سدد عر (قوله ايضا) أى كماله بتمنفذ (قوله فلا تكرار الخ) هذا واضح فى نفي التكرار الذى افاده

من هـ هذا الشرط ان يذعنق تعالى نحو الاب (قوله لان مولييه قد لا يرضى به) يؤخذ منه أنه لو لم بالعادة أو
فريقه نرضاه ولم بذلك النفس الاخر لا يعجز لم ينزل به (قوله بما ذكر) شامل الجنون والاغشاء (قوله)
الدين وردا لحقوق (وتنه ذالوصية من كل) سكر ان أو (مكلف) بخلافه يظهر ما فى المولى بالال ومن ثم ما فى هذا نظير ذلك
ما من هذا فلا وصى الله شبه على الوصية من ينفذ تعين على الواجب وتنفيذ الية مصدر او ما فى كماله نسخ كماله وغيره وحكى عن خطه
حذف الية مضارعا قبل والاو الى ما يذنه الثانية تكرر او بعض لانه قد قدم الوصية بقتضاه الدين أول الفصل وحذف بيان ما تنفذ فيه وبخلافه
أصله وفيه نظيران الجار متعلق يصح ايضا فلا تكرار

ذلك القاتل لكن يلزمه الوقوف على تكرار أخوذاً الأولى من حوثات الثانية اه سيدعمر أقول بل الأولى
مطلقة تتجوز على الثانية متقدمة فالتكرار الذي أعاد القاتل بالحق على **(قوله وحذف الخ)** لا يفي بما فيه
على التسمية فان الآية تجل وهذا مفصل والمجمل لا يفتي عن المفصل كما هو واضح فلو استدل بما ذكر أول
الفصل لكان فتحها اه سيدعمر **(قوله وحذف ذلك يفتي الخ)** الاغنية ليس عن الحذف بل عن الذكر
اه سم أي فكأن يفتي أن زيد بلغ لا قبل قوله يعني اه رشدي **(قوله والمغني وخلافه)** القوة ولو بلغ
لان في الغنى القوة وغيره مما أشتر بالبيان وقوله لا يفتي عن الأولى بل **(قوله والسهماء)** أي القس بغوا
كذلك اه **(قوله ثماناً ثمانية)** يعني بقوله مختار **(قوله ولا عدا)** أي الجدل **(قوله ومئة)** أي
القيم اه عش **(قوله من المئتين)** يعني قوله ان يكون له ولديه الخ اه عش **(قوله أولاديه)** الخ
أي يلد به فعله بنفسه اه نهاية **(قول المئتين فان أذن)** بالبناء للمفعول بخصه نهاية ومعنى **(قوله فان لم
يقبل بتركتي)** ينيق أو نحو قوله بتركتي كني أمراً غافلي اه سم **(قوله فواضع)** أي وصي في الأول
عن الموصي وفي الثاني عن نفسه **(قوله ولا)** أي بان أخلق ولم يقل على ولا عدا لكن بعد الاستيد باضافة
التر كمالاً لنفسه الذي هو شرط الصحة اه رشدي **(قوله على الأوجه)** وقال المغني وخلافه النهاية **(قوله
على الأوجه)** هذا مسألو في الروض وشرحه وهو الصواب بخلاف ما في الشراح أي النهاية اه رشدي
(قوله السابقين) أي في أول الباب بجوه فعل إطلاق الوصية على التبرع والعهد اه كردى **(قول المئتين
جاء)** أي هذا الأسماء واغتر فيها التأنيث في قوله الخ ولو غنى أو قدمتم بغيره لتعلق قوله فأنا بلغ أو قدم
فهو الموصي اه معنى **(قوله بخلافه أوصيت)** الخ المئتين في النهاية القوة ولو بلغ الابن في قيل **(قوله
فأذات)** بفتح التاء وكذا قوله من أوصيت **(قوله أودعوصك الخ)** عطفي على قوله فتدأ أوصيت الخ **(قوله
لان الموصي يستعمل من كل وجه)** اه بن يشار إلى الصيغة فلا يرد قوله لوصية أو وص بتركتي الخ من حيث
اه سيدعمر **(قوله ولو بلغ الابن الخ)** ولو قال أوصيت لست في أقدم ابنى ثمان لان أقدم قبل في السنة
هل ينزل الوصي أم لا مستقتر والظاهر الأول لان المعنى أوصيت لست استعمل بقدوم ابنى قبله فان أقدم فهو
الوصي فينزل بعرضه والابن ويصير الحق له واذا مضت السنة ولم يحضر الابن يفتي أن يكون التصرف فيما
بعد الاستاء قدوم الابن لهما كما لان السنة التي قدره هو ما يستلزم اه عش **(قوله الذي رده
الأدري الخ)** عبارة النهاية فالأقرب انتقال الوالية لهما كما لانه جعلهما بعد ذلك اه عبارة الغنى والظاهر
كإكمال شفعانها بعد ذلك اه **(قوله الثاني)** أي الاستمر أو قدمه أفتاعن النهاية والمغني ترجع الأول
أي الانعزال والانتقال لهما كما **(قوله من الجاهل بالوصاية الخ)** أي بعدم محضها إلى غير الأهل فينزل وقوله
وبين غيره اه بن أبي العباس بذلك فلا ينزل اه كردى **(قوله قبل كان الخ)** القاتل المنكح كفى النهاية
ووافقته أي المنكح المغني **(قوله وقد يجاب بأنهم ما هنا من نكاح الخ)** ان أراد بالضمي ما لا صريح في صفة
بالثبوت والتعلق فهاهنا ليس كذلك أو ما لم يصح للموصي بوصفه بها لما يأتي في ردمه متعاصر فيه
وحذف ذلك يعني عنه الاغنية ليس عن الحذف بل عن الذكر **(قوله فان لم يقل بتركتي)** ينيق أو نحو قوله
بتركتي كني أمراً غافلي **(قوله ثم ان قاله أوص عني الخ)** ان قاله وص عني أو بتركتي أو نحوهما موصي
عنصره مرد **(قوله فعل ينزل الأول الخ)** افتد مرد الانعزال **(قوله وقد يجاب بأنهم ما هنا من نكاح الخ)**
الخ ان أراد بالضمي ما لا صريح في صفة بالثبوت والتعلق فهاهنا ليس كذلك أو ما لم يصح للموصي
بوصفه بها لما يأتي في ردمه متعاصر فيه الموصي بذلك أو ما لم يصح للموصي بوصفه بها لما يأتي في ردمه متعاصر فيه
فصل ينزل الأول في

(١٢ -) (شرواني وابن قاسم - جامع) الحاكم أو يستمر لان المراد اذا بلغ او قدم أهله ذلك القدر بجهة
الاذنعي في بعض كتبه الثاني وله احتمالان يفرق بين الجاهل بالوصاية الى غير الاهل و في غيره قيل كان ينبغي تأخير هذا عجب قوله الثاني
ويجوز فيه التوفيق والتعلق فانه وبثاله ونديجاب بانهم جاهل عتبات فلم تأخر هذا الهالك

بعضها بلطف أو صبت وفوضت وأذابت ذلك في فوضت ثبت في وليت وليس هذا من قاعدة ما كان ضرب عا في ما به إلا إذا جرت الوصية بالامامة كان الباب واحداً كان صريحاً أم لا يكون ضرباً معاً وتنعكسه فيه الأمران الموصى فيه أمانة أو غيره وهذا لا يؤثر في كونه إشارة الأخرى الفهم وتلك الناطق إذا سكت وأشار رأسه أن نعم وقد ترى عليه كتاب الوصية ولا يفتي في غير ذلك فهو من ذلك من يفتي بصريح الوصية (و يجوز فيه التوثيق) كالوصية بالبنية سواء أقال بعدها وصي فلان أم لا والى بلوغ أبي (والعقل) كذا قلت أو أذابات وصي فقد أوصيت إليه كأم (ويشترط بيان ما وصي فيه) وكونه تصرفاً مالياً بما (٩١) كالوصية بالثمن فضاءه في أو في التصرف

في أمر أطفالي أو في أبي
أو دأبي أو في تنفذ
وصايي فان جمع الكل
ثبت له أو خصه بأحدهما
يتجاوز ولو أطلق كالوصية
بالثمن أمري أو ثركي أو
في أمر أطفالي ولم يذكر
التصرف صريحاً ويظهر أن
الأول عام ويصرف في الأول
وفساد نظيره السابق في
الكلية بان ذلك لم يصح خلق
الوكيل به ضرر ولا يستدرك
كفتق وقطع وطلاق
بغير إيمانهما التقدير مرفق
بالصلح على الغير الذي
لهم أن ينفذوا ولو أطلق
وصيهاه ثم أوصى لآخر
في مبيع فالقياس أن ذلك
يصير عز لا لأول عنه
في تصرف الثاني في مبيع
له وبيد الأول على ما عداه
فان وصي لثان في موصى
به الأول ولم يشره
شاوركم وجب اجتماعهما
لأنه لا يحول والمعتد في
الثاني أنه الصفة والتصرف
في ماله لم يعرف في الأول
أن قول القاضى وإنك
مال فلان الصفة فقط وصي

بالامامة (قوله وفوضت) والواو بمعنى أو (قوله وأذابت ذلك) أي بحال الوصية بالامامة (قوله وليس هذا) أي
وليتوكله لسل شيخ الإسلام على كتابه وليت عباداً للمنفى وهل تعقد الوصية بلطف الولية كقولك بعد
موتى كما تعقد بأوصيت الموصى به في الشرح والروضة بل لا تجوز في الأخرى منهما إلا تعاد والظاهر كما
قاله شيخنا أنه كناية لأنه صريح في ما به ولم يحد في ذائقه موضوعاً (قوله كان الباب) أي باب الوصية بالامامة
وغيرها (قوله فان كان ضرباً معاً) أي في الوصية بالامامة كقولك قوله هذا في الوصية بغير الامامة
قول المن والقبول في النهاية الأحدث وقوله ولو أطلق وصيهاه في المصنف قوله ثم إلى خاتمي (قوله الفهم)
هل يأتي فيه ما قد منع عن عيش في شامته شرح ولا يضر العمى لكن قوله وكانت ترجع إلى أن الكتابة
كنية مطلقاً (قوله إذا سكت الخ) عبارة النهاية والغنى ويلحق به أي الأخرى ناطق اعتقل لسانه
وأشار بالوصية رأسه أن لم يقرأه حكم الجهر اه وعادة الرضوض تضع بالإشارة الفهم من العجز
عن النطق فالتفريق بينه كالأخرى دون القادر عليه اه (قوله ولا تكتفى) أي إشارة الناطق (قوله أقال
بعدها) الانسب بعد ما ولو اه س د ع ر (قوله أو إلى بلوغ الخ) عطف على سنه (قوله كأم) أي يقول
المن قولاً أو وصيت بالثمن إلى بلوغ غني الخ (قوله ولو أطلق الخ) عبارة للمنفى ولو اقتصر على قوة أو وصيت إليه
أو أثبت له شيء في أمر أطفالي ولم يذكر التصرف كانه التصرف في المال وحفظه اعتماداً على العرف اه
(قوله ويظهر أن الأول) أي قوة أو وصيت بالثمن أمري أو ثركي (قوله بين الأول) أي في أمري (قوله به)
أي التظهير والخبر مطلق بلطف (قوله التقدير مرفق الخ) فديقال الوكيل لزومه أيضاً رعاية المصلحة فثبت لأن
في خلافها اه سم (قوله لانه) أي الأمانة (قوله فالقياس أن ذلك الخ) فديقال القياس مرفق في الوصية بامانة
حامل ثم يجعلها أن يشرك بينهما في المعين ويخص الأول بما عداه اه س د ع ر أقول وسفرق الشرح بينهما
في شرح ولو أوصى لثانين (قوله في موصى به الخ) عموماً ونصوصاً وأطلاقاً وتعييناً (قوله ولم يشره) اه
أي وان تعرض الأول كان رجوعاً عنه كإسناد في شرح ولو أوصى لثانين اه كردي (قوله والمعتد الخ)
عطف على قوله ويظهر أن الأول الخ (قوله في الثاني) وهو قوله وفي أمر أطفالي سم وع (قوله ان
تظر وصايها الخ) أي إذا لم يحد في ذلك وصياً (قوله لقاضى بل ماله) أي للقاضى بلده أي الموصى (قوله اهل
بلده) أي المال (قوله على أنه) أي ماله وأثره (قوله لبلد المال) كذا في أصله بخطه والمردواضع
أي لقاضى بلد المال اه س د ع ر عبارة النهاية لقاضى بلد المال لا المال اه أي فتصرف فيه بالحفظ وغيره
ففيها الفهم ماله لم يحجور ع (قول المن فان اقتصر الخ) أي لم يبين الموصى فيه (قوله ونار عه) أي فما
قاله (قوله وفيه نظر) أي في النزاع وكذا صريحه (قوله وخزم الزبيلي) عطف على قول البيهقي (قوله
(قوله وكذا الناطق إذا سكت) عبارة الرضوض تضع بالإشارة الفهم من العجز عن النطق فالتفريق
كالأخرى دون القادر عليه (قوله خلافه هنا التقدير الخ) فديقال الوكيل لزومه أيضاً رعاية المصلحة فثبت
لأن في خلافها (قوله والمعتد في الثاني) أي وهو قوله في أمر أطفالي

أخو لجر بيان أن قاضى بلد المال يتصرف فيه بالحفظ ونحوه وقاضى بلد المحجور يتصرف فيه بالبيع وغيره ثم بحث بعضهم أنظر وصايها
لقاضى بلده اه أخذاً بما مر أول الفراض من أن من ماله بل لا واث اختص بماله أهل بلده وفيه نظر ولا شاعده في هذا على أنه ضعيف فالتفريق
يقبض ماله فلهذا كلامهم في الجهر لبلد المال وصياني جواز النقل في الوصية فليست كالكسبي يعتبر فيها بلد المال (فان اقتصر على أو وصيت
الملك لفا) كقولك ولله لا يعرف يحصل عليه كالفرد ونار عه السبكر جملة بان العرف يقتضي أنه ثبت له جميع التصرفات اه وفيه
نظر بل الحق ما قاله وما قاله غير مطرد فلو كان قال الزكشي يؤيد بقول البيهقي أن حذف المعلوم يؤيد بالتعميم وجزم الزبيلي
بصفة فلان وصي اه

لان كلام البيانين ليس فعمل مانحن فيه وكلام الزبلي اما ضعف او يفرق بينهما بان ما هنا بان ما هنا محتمل للانفراد وهو يقتل الجهول ضعف
فسيما يحتمله وجعل على العموم الاذمار جوازا ما يخص انشاءه ولا يقتل الجهول وجهه (و) بشرط (القبول) من الوصي لان ما اعتد تصرف
كلواك ومن ثم كفى هنا بالعمل كهوتم (٩٢) كما اقتضاء كلام الشيخين وجزم به الفاعل وهو اوصيه من اعتماد السبكي وجهه لانه اشتراط

اللفظ (ولا يصح) القبول
والاذا (في حاشي في الاصح)
لانه لم يدخل وقت تصرفه
كلوصي له بالمال بخلافه
بعد الموت ولا يشترط بعده
الفور في القبول ما لم يتعين
تنفيذ الوصايا او يعرضها
عليها لاجلها كرم بعد موتها
عنده قال الاذري رحمه الله
او يكون هناك ما يجب
الميلادة اليه (ب) - ولو وصي
لثنتين وبشرط اجتماعهما
او اطلق بان قال او وصيت
البكا والواي فلان ثم قال ولو
بعده او وصيت الى فلان
او قال عن شخص هذا وصي
ثم قال عن آخر هذا وصي
وطاهر كلامهم هاتاه لا
فرق بين علي بالاول وعدمه
وعليه يفرق بين هذا ونظيره
السابق قبل الفصل بان
الاجتماع هنا يمكن بقصد
للموصي لان فيه مصلحة
وتم اجتماع المالكين على
للموصي به متعذرا والتعذر ين
خلاف موذي اللفظ فحين
النظر للقرينة وفي وجود
عليه وعدمه وقال او وصيت
اليه فيما او وصيت فيما زيد
كان رجوعا (لم ينصرف)
أحدهما فيما اذا قبل
بتصرف بسل لا بد من
اجتماعهما عليه بان يصدر
عن راجعهما ولو باذن
أحدهما فلا خرا باذا

لان كلام البيانين ليس في مثل (الح) لا يتخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس بخصا بشي ثم يجب بانه ليس مراد
البيانين لزوم دليل لان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتبار عند الشك ووجود مقتضى الاحتياط ونحوه
اه سم (قوله) محتمل للانفراد بان يكون المعنى او وصيت بشي له عند كوديعناه (عش) (قوله) وهو (الح)
أي للانفراد (قوله) فصيح فيه أي فيما قاله ما يتخفى أي الجهول الذي يحتمله الانفراد (قوله) ويشترط الى
قول المتن ولو وصي في النهاية وكذا في المعنى الا قوله قال الاذري الى المتن (قوله) كما اقتضاء كلام الشيخين
(الح) وهو المعتقد بتعطيل بالرد وسن قبوله لان علم الامانة من نفسه فان لم يعلم ذلك فالاولى له عدمه فان علم من
حاله الضعف أو أوالخيانة فالتظاهر حرمه القبول حيث تنهاه في معنى (قوله) لانه لم يدخل وقت تصرفه (الح)
فلو قبل في حياته ثم ردد بعد وفاته لعل أو رد في حياته ثم قبل بعد وفاته صح اه معنى (قوله) ما لم يتعين تنفيذ
(الح) ومع ذلك فينبغي ان لا يتعطل بالتأخير وان اتمه حيث لم يرتب عسما يسقط بسببه اه عش
(قوله) او يكون الاولي او يكن بالجزم (قوله) وشروط اجتماعهما الى قوله او قال عن شخص في المعنى والى
المتن في النهاية الا قوله او قال عن شخص الى طاهر كلامهم (قوله) البكا (الح) او اذ زيد وعمر اه معنى
(قوله) وطاهر كلامهم هاتاه (الح) واجمع الى الصورتين الاخيرتين فقط (قوله) بان الاجتماع هنا اي في
الموصي فيه او في الابعاء (قوله) وجوده علمه اي فتكون الوصية الثانية رجوعا عن الاولى وقوله وحده
أي فتكون تشريكا وجعله عدم العلم بنية فيه تساع ولولا عدمه ما عطف على القرينة تسليم عنه (قوله)
فيما اذا قبل الى قوله او بان يشترى في النهاية والمعنى (قوله) يشترى متعلق بنفرد (قوله) او باذنا الثالث (الح)
منصوب بان مضى بعد او اوصافا منسكبا منها ومن منصوبها معطوف على اذن أحدهما نظير قوله تعالى
او يرسل رسولا والمعنى باذن أحد ههنا لا خرا او باذنا ثلثين وليس منصوبا معطوفة على يصدر لاجلها
حيث عدم مدور عن راجعها في تلك الحالة وليس كذلك كما هو واضح اه سدعمر قال سم هل شرط
الاذن لثالثان يخرأ او لا يلحقهما أخذ ما تقدم في باقي الشارح اه اقول الظاهر انهم (قوله) او بان
يشترى) صطف على قوله بان يصدر (الح) قال سم قوله او بان يشترى الخ هذا ما أتت به العراق وهو ممنوع
بصرف الاصطفي في أدب القضاء امتناع شراء أحد الوصيين من الآخر شرح مر اه وسد كر الشارح
قبل قول المصنف والموصي في الخ ما وافقه (قوله) فيما لا شرط (الح) متعلق بقوله او بان يشترى
أحدهما اه كرددى وكتب عليه السيد عراضا ما تامل الجمع بين هذا وقوله وشروط الاجتماع او
أطلق اه وقد يجب بان المراد اشتراط الاجتماع هنا ما يشل الاطلاق (قوله) علما لا حوا (الح) تعليل
للمنعارة لانه في المعنى علما لا بشرط في الاله أي بشرط الاجتماع واحتياط في الثاني أي في الاطلاق
اه وهي احسن (قوله) وانما يجب أي الاجتماع عند عدم التصريح بالانفراد (قوله) وانما يجب
الخ قوله ويبحث فيه في النهاية والمعنى (قوله) الانفراد اه أي بما ذكر من الرد القضاء (قوله) لان صاحبه

لثالثه او بان يشترى أحدهما لاحد المطلقين من الآخر بشرط الاصل في الاحتمال ان شرط علما الاجتماع في
تصرف كل منهما علما لا حوا فيه وهو الاجتماع لان أحدهما قد يكون أعرف والاخر أوثق وانما يجب فيما يتعلق بالفصل وماله ونفردة
وصيته غير معينة توقضا من ليس في التركة منه بخلاف رد ودعيه وعار به في خصوص وقضا عاين في التركة في نفسه فليس الانفراد له لان صاحبه

بالوصية فليكن عصبها موجب
عنه بأن الذي يتقدم بالوصية
هو ما يختص الغرض فيه
باختلاف المصرفين وأما
المالين كذلك كأي تلك
المثل فلا وجه للتقديم
فيه أما الأذليل أحدهما
فقط وقوله ثم رد أحدهما
في صورتين الأخيرتين
لأن المصرف لا يعرض
الحاكم بدل الزاد وجه
أشدها من كلامهم بأن
التشريك فيهما ليس
بما هو منصوص عليه
به بل من احتمال لردة
التشريك المقتضى عدم
تعرضه في الثانية لبطان
الأولى المقتضى أنه ملك كلاً
كله فتأمل وهو متقدم
فوجب التشريك بخلاف
ما ورد أحدهما في نحو
أوصيت بالكاف عرض به
لأن الموصي جعل لكل
النصف مصرفاً مطلقاً
بوجوه الأثر كسهم
بعض ولو اختصوصاً
التصرف المستقل فيه
نقد تصرف السابق أو غير
المستقلين الزنا العمل
بالصفة التي رآها الحاكم
فإن امتنع أو أحدهما أو
خوباً أو أحدهما من أهلية
التصرف أوجبها أو عين
أحدهما أو عين أو أستاذ أو
في مصرف أو الحظ والمال
بمما لا يتقسم استقلالاً أو
قوله القاضي فإن انقسم

أي ما ذكر من الوديعة الخ والدين **(قوله وبعبارة)** أي في جواز الاشتراك في ذلك الأثر أو كذا الأثر بقوله معنى
ذلك **(قوله أن يعتصمه)** أي يرمزاً كالمستحق أه عرش **(قوله بصحبها)** أي بوق الوصية وهو
الاجتماع أه كردى **(قوله وجوب عصبها الخ)** عبارة بأنها يتوالم في قضية الاعتصام به ووقعه مع
إباحة الاندماج عليه وهو الوجه من عصبها أه قال عرش قوله بإباحة الاندماج ومع ذلك هل يشترط
تلفيق فيه أو لا به نظره وقد تضمنت الإباحة عدم الضمان بقوله عليه ما يرد أه وزاد في مصر على ذلك
بما صلا أن يقال يلزم من جواز الاندماج عدم الضمان لجواز أنه تصرف عشرة وط بسلامة العاقبة أه
وهذا لا يادة هي الأقرب **(قوله في تلك المثل)** بضم الميم والثاء جمع مال **(قوله بعبارة)** أي بالوصية
فيها ليس كذلك **(قوله أما إذا قبل أحدهما الخ)** مقابل قوله إذا قبل أي واستمر عليه **(قوله في صورتين)**
(الأخيرتين) وهذا قوله أو لا فلا من قال عرش قوله أو لا عن شخص الخ **(قوله بوجوه)** أي قوله أما إذا قبل
أحدهما فقط أو قبل الخ **(قوله بأن التشريك الخ)** متعلق بوجوه قوله فيهما أي في صورتين الأخيرتين
وقوله به أي التشريك بل هو لا متعلق بالتصريح وقوله المقتضى نعت للاحتمال والصغير المبرور راجع إليه
وقوله في الثانية الخ أي من الوصيتين وقوله المقتضى الخ نعت لعدم التعرض وقوله أنه أي الموصي كذا أي
من الوصيين كذا أي كل الوصي فيه وقوله وهو متقدم أي التملك المذكور **(قوله فوجب التشريك)** أي إذا
أقبل **(قوله لو رد أحدهما)** أي لم يشترط إبطاله من قبل الماراً **(قوله في نحو أوصيت الخ)** أي قوله
أوصيت ز يدور وقوله يدور ووصي **(قوله فوجب الخ)** أي على القاضي **(قوله ولو اختلف)** أي إلى المتن
في النهاية **(قوله المستقلان)** أي بأن صرح الموصي بالانفراد وقوله في أي التصرف في الجاه متعلق بأعتد
(قوله أو غير المستقلين) أي بأن صرح للموصي بالاجتماع أو أطلق **(قوله فإن امتنع أو أحدهما)** أي من
العمل بالمسألة الخ وكذا الاجتماع من قول الوصية كأي المعنى **(قوله أو خيراً)** أي المتن في المعنى **(قوله)**
أو خيراً الخ) أي بالمتى أو الجنون أو النقص أو الغيبة أه معنى وعطف على قوله امتنع الخ التفرع على
إزاهه العمل المتفرع على اختلاف غير المتعلق لا يتحقق ما فيه **(قوله أوجبها)** أي لا يتجزأ في صورة
الامتناع كما صرح به في الروض أه سم **(قوله أو في مصرف الخ)** عطف على قوله فيه أه رشدي
(قوله والمال الخ) قيد للفظ فقط عبارة التفرع عن المتن وإن اختلف أي الوصيان استقلالاً أو لا تعيين مصرف
أي من تصرف الوصية أي من الفقر أو غيرهم القاضي يعين من ذاء أو في حفظ والمال ما يقسم قسم أي
قسمه القاضي بينهما فإن لم ينقسم جعله تمت بينهما كأن يجعله لأم يمشي فلفظاً فإن لم ير لاختصاص
بأنهما فإن امتنع فلفظاً الحاكم أه **(قوله استقلالاً أو لا لقوله القاضي)** الظاهر كأي شرح مد استقلالاً

بامتناع شراء أحد الوصيين من الآخر **مد (قوله أوجبها)** أي لا يتجزأ في صورة الامتناع
كما صرح به في الروض **(قوله استقلالاً أو لا لقوله القاضي)** الظاهر كأي شرح مد استقلالاً أو لا الحاكم
انتهى قال في العباب ولو اختلفا فيمن يعطى عينه القاضي أو في حفظ المال إلى التصرف وهو ينقسم قسم
ثم يتصرف ما فيها يد كل منهما ثم ليس لأحدهما رد صبيته إلى الآخر ولو تنازعا في عين المصروف أفرغ وألا
ينقسم حفظه معاً يحكمه في بيت بقتله أو مع تأجيلهما رضاهما أو لا نائب القاضي عنهما ولو واحد كان
وجعاً من الامتناع رد ما لم يملو كأن الوصيين في الحفظ فقط لم يفرقه أحدهما مطلقاً انتهى وفي فتاوى
الجلال السيوطي مسئلة زجل أ سند وصية لثلاث أقسام متعددة بصفة تدل على اجتماعهم وهو قوله استند وصيتي
لفلان ولفلان ولفلان فرد دعاهنهم الوصية فقبل تصرف الباقيات أم لا يمين أكمة وأحضر الذي رد
الجواب إذا صرح باجتماع الوصية على التصرف أو أطلق لم يجز للباقيات الانفراد بالتصرف بل رد نصيب الحاكم
بدلاً عن رد تصرفهم لكن هذه الصفة المذكرة في السؤال عند في دلالة على الاجتماع نظر بل هي
ظاهرة في استقلال كل واحد من أجل إعادة الجرف في اسم كلف الجواب بعد الأول فقال لفلان ولفلان

ففيه بينهما لكل التصرف بحسب الاندماج تنازعاً

في عن النصف المحفوظ أقرع بينهما فان نص على اجتماعهما في الحفظ لم ينشأ أحدهما بمال (الان صرح به) أي الانفراد فهو وحيد كذا
 كالي كالة وكذا لو قال كل منكما أول منكم لصي في كذا أو اتصاوصي في كذا و يفرق بين هذا وأوصيت النكاحا هنا ثبت لكل وصف
 الوصاية فدل على الاستقلال بخلافه (٩٤) ثم ولو جعل عليه وعليهما مشرفا أو ظمرا لم يثبت له تصرف وإنما يتوقف على مراجعته قال

الأذري الأفي نحو شراء
 يقلل الاحتياج لنظر ولو
 فوض لأثنين صرف ثلثه
 لقرعة ختمات معسولة
 وقسمائمه نصفين واستأجر
 كل الآخر لقرعة النصف
 فهل يجوز ذلك والذي
 يظهر ان كذا ان استقلال جاز
 والا فلا اعتماد قول الأذري
 لكل من المستقلين الشراء
 من الآخر أي لنفسه أو
 طفله اه واعترض بالطلاق
 الاصطري امتناع شراء
 كل من الآخر ودمجه
 على غير المستقلين وكذلك
 اطلاق بعضهم في مسئلتنا
 انه يمتنع ذلك (وله وصي
 والوصي عزل) أي الوصي
 عزل الوصي والوصي عزل
 نفسه لكن يلزمه اعلام
 الحاكم فهو والواختصم
 (مقش شاه) لجوازها من
 الجانبين كالوكالة ثم ان
 تعين على الوصي بان لم
 يوجد كاف غيره أو غاب
 على غيبه تلف المال بالانحياز
 لحال الوصي سواء يكلو
 الخائب يجوز له عزل نفسه
 ولم ينفذ لكن يلزمه ذلك
 محتملا بل لا جرم له ان
 يتولى أخذها من خاف من
 اعلام قاض جائز تعدد الرفع
 اليه والتفكيك لانه لا بد فيه
 من رضا الخصمين بحل نظر

تولدا الخ قال في العباب ولو اخلفا فمين يعلى عنه القاضى أو في حفظ المال الى التصرف وهو ينقسم قسمين
 يتصرفان معا بمجانيد كل منهما ثم ليس لاحدهما رد نصيبه الى الآخر ولو تنازعا في عين المقسوم أقرع
 أولا ينقسم حفظا معا بمجانيد في بيت بقوله أقرع نائب لهما وضامهما والا نأبى عنهما ولو اختلفا فان
 رجعا عن الامتناع رده اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينشأ أحدهما مطلقا انتهى اه سم
 وقوله الظاهر أقول بل الصواب وقوله كافي شرح الخ أي وبعض نسخ الشارح وقوله اه متعلا ولا أي
 سوا ما استقلا لم ينسب تغايرها بشرط قوله تولدا الخ (قوله في عين النصف) أي بان قال كل انا لحفظ
 هذا النصف (قوله بمال) أي سوا قبل المال الانقسام ام لا (قوله أي الانفراد) أي قوله ولو فرض
 لأثنين في النهاية والغنى (قوله يجوز) أي الاشارة اذا ضعف أحدهما انفراد الآخر كالموت أو حين
 والامام نص من يعين الآخر وإذا تعين اجتماعهما على التصرف أي بالنص عليه أو بالاطلاق واستقل
 أحدهما له بصحة تصرفه ومن ما يفتق على الاولاد وغيرهم اه معنى (قوله بين هذا) أي اتصاوصي
 في كذا اه فتح الحوادث (قوله انبى لكل وصف الوصاية) لان التنية في حكم تكرر والمترداه معنى (قوله
 عليه) أي الوصي أو عليهما أي الوصيين (قوله مشرفا أو ظمرا) قضية العطف مغايرتهما فاختلطر ولعله يشير
 مراد بل هو عطف تفسير الالة لا يكون بالالات فيعمل بخلاف الوأو اه عش أقول ويؤيده نصار
 المنع على المشرف (قوله لم يثبت له) أي المشرف (قوله وانما يتوقف) أي التصرف (قوله كل) أي من
 الاثنين وقوله في قراءة النصف أي نصف الختمات (قوله واهترض) أي قولنا الأذري وقوله ورد أي
 الاعراض بحمله أي اطلاق الاصطري (قوله وكذلك اطلاق بعضهم) أي فصل على غير مستقلين في
 مسئلتنا أي مسئلة الاختصاص الخ (قوله أي للوصي) أي قوله وبما تقرر في مسئلة الاجارة في النهاية الا قوله
 لكن يلزمه ان يفتق وقوله وهل ان يتولى أخذها الى الوأو (قوله لجوازها) أي الوصاية من الجانبين
 الى قوله وهل ان يتولى في الغنى (قوله ان تعين) أي الانصاف (قوله أو غلب الخ) عطف على تعين (قوله
 ما يتلوه ظالم أو فاضل) قضية العطف مغايرتهما وظاهر يحمل الظالم على متقلب ولا يراه هو وحل
 القاضى على متول لفصل الأحكام والخصومات لكنه يجوز في حكمه اه عش (قوله لا يلزمه) أي الوصي
 ذلك أي الاستمرار على الوصاية (قوله والتحكيم) بالجر عطف على الرفع أو بالنصب على انه مفعول معه (قوله
 لانه لا بد من رضا الخصمين) أي وهو متعذر (قوله من رضا الخصمين) من الثاني سم قد يقال الثاني
 هو الوصي اه اه سدر (قوله ولو قيل يجوز ان يشترط اخبار الخ) أطلق الغنى جواز الانحياز ولو اذا
 كان الناظر في مال الطفل أجنبيا فله ان يأخذ من مال الطفل قدر أحواله فان كانت لا تكفيه أخذ قدر
 كفايته بشرط الضمان وان كان أبوا جدي أو أبا محكم الوصية لم تكن فغيرا فنفقه على الطفل وله ان ينفق
 على نفسه بالمعروف ولا يحتاج الى اخذ حكم كفايته ابن المصالح اه (قوله له) أي الوصي والجائر متعلق
 بأخبار الخ وقوله ولا يعتد بالخ بالنصب على اخبار (قوله في هذه الحالة) أي فيه الجنس الشامل لحالة التعيين
 وسأله غلبه على التلف (قوله عزل الموأو) أي الوصي والجائر متعلق بعزل الخ (قوله اذا كانت) أي الوصاية
 (قوله اجارة بعوض) سيد كرم سورة الاجارة وكان الاولى ان يقول بعوض اجارة (قوله فهي جملة) أي بوله
 وفلان كانت صورة الاطلاق انتهى (قوله فدل الخ) في هذا التفرع كقوله الآتي بخلافه ثم نظر لا يخفى
 ان مجرد نائبه توصف الوصاية لا يدل على الاستقلال بان ثبت ذلك الموصف موجود ثم أيضا (قوله لا بد من
 رضا الخصمين) من الثاني

ولو قيل يجوز ان يشترط اخبار عدلين عارفين به بقدر أحواله ولا يعتمد معرفة نفسه احتياطا لم يعدد الواجب به يلزمه عزل
 القول في هذه الحالة انه يمتنع عزل الوصي بحسب اختلاف من ضياع نحو ودائع أو مال أولاده ويمتنع عليه عزل نفسه أيضا اذا كانت اجارة
 بعوض فان كانت بعوض من غير عقد فهي جملة

قوله الماودي واعترض بان شرط محتملا لا مكان الشرع في المستاجر عيب العقد وهذا ليس كذلك وبان شرط العلم باعمالها او اعمال الوصية يتصوره واجب السبب من الاول بان صورته ان يستاجر الموصي على افعال النصف حياله ولو قلناه بعدمه فماذا يستاجر القاضي على الاستمرار على الوصية لمصلحة اهلها بعد موت الموصي ويحجب عن الثاني بان الغالب علمها بان ميسر الحجة اليها تقتضي السببية بالجليل بما وقول الكافي لا يصح الاستحباب لان النصفين وانما الوصية يتجاوزها وتجزئتها استؤجر عليه (٩٥) من ماله من يقوم مقامه في تجزئته

وبذلك مع انها لا بد
عين وهي لا يستوفي فيها من
غير العلم قال الاذرع لان
ضعفه بخبره ضعيفان
فقد حمل الحاكم ما فيه
القطر من الاستبدال به
والضم اليه (تنبيه)
تسمية رجوع الموصي عن
الايضاء البعير لانه
لا عبرة بالقول في الحجة كما
مرجأ وكذا تسمية
رجوع الموصي عن القبول
اذ قطع السبب الذي هو
الايضاء بالرجوع عنه او
بعد فبقوله منزلة منزلة قطع
السبب الذي هو التصرف
لونه وهذا الذي قرره
اندفع بناء السبب لذلك على
ضعف أن العبرة بالقبول
في الحجة وبما تقررى
مسئلة الاجارة يعلم مالان
جعلها ان يخبر لطفه شيئا
اسوة وكذا ان فعل الوصية
كسنة بكذا او مادام ولها
على وليه غير السنة الاولى
كسنة الجاهل باس حكمة
استحقاقه يصيرها محمولة
لا يمكن اعتبارها من الثالث
كسئلة الدينار المشهورة
واقابا بعضهم بعضها اوهم
وسكن الامام من واليهما لوق
جعل الوصية محمولا قدر احوه

عزل نفسه متى شاء اه عش (قوله قاله) أي قوله ومنتجع عليا من قوله عن الاول هو قوله ان شرط صحة
الاجارة مكان الشرع (قوله بعدم موت الموصي) تنازع في قوله يستاجر له قوله واه (قوله عن الثاني)
هو قوله وان شرط العلم (قوله بان الغالب العلم) يتأمل المراح من هذا الجواب اه رشدي عبارة السيد
عمر قوله بان الغالب العلم محل تأمل فالاولى الاتصاف على الجواب الثاني اه (قوله وبان ميسر الحجة) أي
قوة الحجة اه عش (قوله البها) أي الاجارة (قوله بالجليل) أي بالاعمال (قوله استؤجر عليه) أي
الموصي (قوله لان ضعه) أي الموصي الاجير (قوله من الاستبدال العلم) قد يقال العيب انما يقتضي التسخف
لا الاستبدال اه سم (قوله كس) أي انما بقول المصنف ولا يصح سببه (قوله بخبر) فان العزل فرع
الولاية والولاية قبل موت الموصي فالاولى التعبير بالرجوع كافي الى وشقها اه معنى (قوله وكذا
تسميت رجوع الموصي عن القبول) بمعنى عدم قبوله كليل علمه بانى والا فهو بعد القبول رجوع حقيقة
اه رشدي وقوله رجوع حقيقة صوابه عزلة فتن (قوله لو ثبت العلم) أي النصف (قوله بهذا الذي
الح) أي من المجاز (قوله لذلك) أي لتسميته رجوع الموصي أو الموصي عزلا (قوله ان العبرة العلم) بل من
ضعف (قوله وبما تقررى العلم) يعني بالجوابين من الاعتراضين (قوله) أي الشخص (قوله في غير السنة
الاولى) متعلق بذييل (قوله كس) أي قيل قول المصنف وتصحيحه تلوع اه كرى (قوله به سمرها)
أي الوصية بمعنى الموصي به (قوله لا يمكن اعتبارها من الثالث) قد تقدم عن السيد عريانه (قوله كسئلة
الدينار) أي المارة قبيل قول المصنف وتصحيحه تلوع (قوله قدر احوه المثل) بما اذا تنطبق أجزاء المثل اذ
المدة لا تضابطا لها اه سدعبر (قوله هه) أي الموصي يجعل (قوله والجعل بقى العلم) اولاً يرضى به اه
سدعبر (قوله بقى العلم) انظر بماذا يعر وفعلا لثالث ذلك فان العبرة به كسرها حال الموت لا بحال الوصية
(قوله بالعدل العلم) فانه من العدل حيث لا حوازه فاعلم الجسم (قول المتن واذا بلغ الطفل) أي رشدا
اه معنى (قوله أو اذا كان الممنون) أي قوله به منتهى المغنى والى قوله وبو بدى النهاية (قوله أي الموصي)
أوتوه كلاب معنى عبارة سم فوه أي الموصي أي الاب أو الجد وعبارته المنهج وصديق منتهى على ما في
اتفاق على مويله لا تلاقى دفع المال انتهى وقوله على ما في قال في شرحه موصيا كان أو قوما وغيره انتهى
فشم الامم لوالهاكم فلا بد من عين الحاكم قبل عزله خلافاً لخالف اه (قوله وكذا اقيم الحاكم) أي
الاحكام فيصدق بلاعين وان عزل لحظي وعمر واعتمد مر أنه لا بد من منتهى قبل العزل وبعد سم اه
يصحري أقول قضية طلاقها من المغنى وشرح المنهج وقول الشارح الاشئ كالمغنى والاجهات الحاكم
التمتع منهم العلم وصرح الاسنى ان الحاكم لا بد من منتهى كاهله مر ويثبت حمايات ان الخلاف بين الرضى
وبين الشارح وغيره من ذكر انهما في المصدق فيمنع دفع المال الحاكم الثقة والاولى واختار الشارح
وغيره من مر الاول والنهاية الثاني (قوله فيصدق الوافيه) أي في غير الاتي أي في انكاره صرف عبارة سم

(قوله من الاستبدال العلم) قد يقال العيب انما يقتضي التسخف لا الاستبدال (قوله أي الموصي) أي أو
الاب أو الجد وعبارته المنهج وصديق منتهى على ما في اتفاق على مويله لا تلاقى دفع المال انتهى وقوله على
مال قال في شرحه موصيا كان أو قوما وغيره انتهى فشم الامم لوالهاكم فلا بد من منتهى الحاكم قبل
عزله وبعد خلافاً لخالف مر (قوله فيصدق الوافيه) لعل المراد فيما عدا القدر الاتي وفي العباب لا في

المثل لم يجز العدول عنه لتبرع قال الامام وشمه ان كان الموصي كافيا والجعل بقى به الثالث فان لم يكف أو اذا جعل على الثلث ولم يرض بالثالث
فالوجه القطع بالعدل المتبرع (واذا بلغ الطفل) أو قفا الممنون أو رشدا السفير (ونازعه) أي بجعله الموصي (في أصل أو قدر نحو الاتفاق)
الاتي (عله) أو على بموت (صدق الموصي) بينه وكذا اقيم الحاكم لان كلاهما أمين وشعر عليه اقامة السنة عليه بخلاف البيع المعسلة
أما غير الاتي فيصدق الوافيه مطلقا

مثلهما والافكالوصى وعلى هذا التفصيل يحمل ما وقع للسبي وغيره في ذلك من التناقض ولا يطالب أمن كوهي ومقايض وشركو وكيل بحساب بل ان ادعى عليه ضمانه تطفئ كبران الصلاح في الوصي والهري وفي امانه القاضي ومثلهم بقية لانهما وافهم كلام القاضي ان الامر في ذلك كما يرجع لراي القاضي بحسب ما يرام من المصلحة ويجوز ان يصدق نحو ظالم ابدع نحو مالزم الذي قد قسم ويجتهد في قدره ويصدق فيه - وبينه ولو لاقر ينقض الاوجه والابتداء به بطله بل يلزمه ايضا لكن لا يصدق فيه لسهولة اقامة البينة لميلو او اوصى شرعيا من مال الطفل رفع الحاكم لبيعه واشترى من وصي اخوه مثل كافتيه (٩٧) الاخرى ولا يجوز له ان يبيع عن بل يبيع له الوكيل وينزل بعينه عزول

بولوا تقبل شهادته لو لم يملكها وصي فيمن قبل الوصاية والاقبل وان قال اوصى اخذ وكذا الوكيل نفسه قبل ان يرضى له ولو اشترى شيئا من وصي وسلطه الثمن فكمثل المولى عليه وانكر كون البائع وصيا عليه واستدعاه المبيع رجع على الوصي بما آذاه اليه وان وافقه على الله وصي خلافا للقاضي لقولهم لو اشترى ما يصدق عليه ان يملكه ثم اقبضه الثمن ثم استقر رجوع عليه ان لانه انما اقره به بانعصا ظاهر الحال وكذا لو اشترى شيئا من وكيل وسلما الثمن وصدق على الوكيل ثم انكرها المولى ورجع عنه ليس بمرجع على الوكيل ومن اعترف ان عنده مالا فقلت المشرع ان قال له هذا الثمن او انت وصي في صرفي كذا لم يصدق الا بينة كل جهه اخرى وغيره وهو احدث وجهين في الثانية وترجع السبي في الاولى انه صرف المعقر به بدلا

بيع الخ (قوله مثلهما الخ) فاما المعنى وخلافا للنهاية عبارة كالوصي لا كالاب والجداه (قوله والا) أي وان لم يكن الحاكم ثقة أمينا فكالموصي أي فلا يصدق الابنية (قوله وعلى هذا التفصيل) أي في الحاكم (قوله في ذلك) أي الحاكم وقوله من التناقض بيان لما وقع الخ (قوله بحسب) أي في الشكل اه عش والخز علق يطالب (قوله بل ان ادعى) ببناء الفعل نائب فاعله (قوله عليه) أي على الامن قال عش ومنه ولو لم يملك (قوله يملك) أي المدي عليه ولو يجعل اه عش (قوله ان الامر في ذلك كماله الخ) أي في الوصي ومنه القاضي بخلاف الوكيل والمقايض والشرط فان الامر فيهما لهما فان طلب حسابه اوجب الاقرار وما وقع فيه النزاع القول بقول الامن اه عش أي بينه (قوله ورجع) أي ما فهمه كلام القاضي (قوله ولو لم يندفع) الخ قوله بل يلزمه في المعنى (قوله ولو لاقر ينقض الخ) كان وجهان الظالم انما اخذ غلبا على وجه السر فتعذر الشاهد على اخذ قولهم بصدق الوصي لاستعجال الناس عن النحول في الوصاية اه سدد (قوله والا) بتعيينه الخ - حط على الادفع الخ (قوله لسهولة اقامة البينة الخ) ان زاد الاشهاد على التعيين حط على فائدة صواب ارا دعي عليه وهو طلب الظالم فيه فظهر ما مضى قبله فانتقله الحش من شرح الروض أوجه اه سدد عبارة الحش قوله لكن لا يصدق فيما الخ قال في شرح الروض والاجماع التسوية بين هذا وما قاله ان تغاير انه لا فرق لان ذلك لا يعلم الا من غلبا انتهى اه (قوله ولا يجوز له) أي الوصي بل لما قال في الوكيل وقوله شهادته أي الوصي وقوله وصي فيه أي دون غيره اه عش (قوله والا) أي وان لم يقبل الوصاية وقوله قبل الاولى كمال النهاية ثبات باننا ثبت في سم مانص قوله والاقبل ظاهره وان قبل بعد ذلك اه (قوله وكذا الخ) أي تقبل شهادته لميلو الخ وقوله قبل ان يرضى فيه فمهم انه لا تقبل شهادته به ان يرضى في الوصي مطلقا (قوله ولو اشترى) أي شخص (قوله وانكر كون البائع وصيا الخ) أي ولم يشتم المشتري (قوله رجع على الوصي) أي رجع المولى على المشتري بما لغوا لاني استوفاه فاهادة ومنع منه عليه كما رجع على الغاصب بما سوا فالتين فساد شره اه عش (قوله وان وافقه) أي وافق المشتري البائع (قوله ولو اشترى) أي شخص (قوله وزعم) أي قال اه عش (قوله لم يصدق الخ) أي فيما زعمه بصورته (قوله وهو احد وجهين الخ) بمقتد اه عش (قوله ان يصرها) كقولها ثلث تركته متعلق بامومي لكنه معني الاصل بالنسبة للاول ومعني الوصية بالنسبة للثاني وقوله وهي أي والحال ان التركة الخ (قوله باع الوصي الخ) هل المراد اجزاء او وجوب انقل الاقرب الاول (قوله وهو) أي ما اشار اليه البلقيني (قوله ونها) أي فتاوى البلقيني خبر مقدم لقوله انه يصرها الخ وقوله فيمن اوصى متعلق بالخبر (قوله والقرابات) عطف على وجوب الب (قوله والقرابات كل نفقة الخ) عطف على جملته وجوب الباعته الخ

مثلهما الام الوصية على المتعذر (قوله لكن لا يصدق فيه) الذي في شرح الروض عن الاخرى هل يصدق بظن ان دل الحال على صدقه فمخلافه والافلاوقه احتمال انتهى قال في شرح الروض والاجماع التسوية بين هذا وما قاله ان تغاير انه لا فرق لان ذلك لا يعلم الا من غلبا انتهى (قوله والاقبل) ظاهره وان قبل بعد ذلك

(١٣ - (شرواني وابن تميم - مباح) ان يكون مراده ان يجوز له بل يلزمه ما طنا دفعه لكن هذا لاتراع فيه ولو اوصى ثلث تركته ان يصرها في وجوب البر وهي مشتملة على أجناس مختلفة ما عدا الوصي الثالث بقوله كذا اشار اليه البلقيني في فتاوه قال غيره وهو مراد الانصاف لاشتمالها فيها فمن اوصى باله بشره انه يصر في وجوب البر والقرابات انه يصر في ذلك وجوه البر ما تضمنه قوله تعالى واتي المال في حبيذ وفي القرى والآية والمقررات كل نفقة في واجب أو مندوب اه ملخصا وما ذكره في وجوب البر خالفه في قول الشيعين ان افراد البر والخير والتواب كان قال بسبل البر انخص بأقرب الميت أي غير الوارثين

لما انهم لا يعطون لكن نازعهما في ذلك جمع وأطالوا الاسم الاذرى في التوسط قال بعضهم ذميا اذا فوض الوصى التفرقة بحسب امواه
يلزمه تغضيل أهل الحاجة : اسمان فأورد المثلث اذعله في نقد والا تصابعنا بتفصيل المثلث عما فيه من بدأجروا به بحسب امواه وهو متجه
المدرك وان كان خلاف قضينا بطلاقهم (٦٨) أن عماره الذين لا يرثونه أولى ولو أوصى لانسان يجز من ماله بصرفه فيما أوصى به وبلغات

الخبر فانتدلم يعلم ما أوصى
به بطلت الوصية في نصف
ما عينه اذا أسس من معرفة
وصيته كما أتت به غير واحد
وافاته بعضهم بصحته كما لو
أوصى بثلاثة ولم يذكر
مصرفا مردود بان غالب
الوصايا بالمساكين فحمل
المطلق عليه وهما لا يميل
للمصرف البهم مع احتمال
ان المصرف الذي جعل
غيرهم من غير قرينة تدل
عليه وان تعزل ينفي
الصحة في الكل لا لما ذكر
بل لان الغالب بل والمأيد
في الوصية أنها لا تكون الا
في جهة خير فاذا جعل ما
أوصى به يحمل على أنه من
جملته جهات الخير التي ذكرها
بل الظاهر انه انما كانت
عين بيان ما أوصى به لشمول
قوله وبلغات الخسيرة
والعمل بعبادة عليه
الضرائر جائر للوصى
الرجوع اليه

(كتاب الوديعة)

هي لغة ما وضع عند غير
مالك لحفظه من ودع يد
اذا سكن لانها ساكنة عند
الوديع وقيل من الدعاء أي
الراحة لانها تختار راحته
ومراعاة ورعاية العقد
المقتضى للاستحفاظ أو العين
المستحقة فهي حقيقة

ولو أقر الدارق بان وحذف كلمة كل كان أولى (قوله لئامر) أي غير مبرمة (قوله وفيما فوض الوصى التفرقة
بحسب امواه الخ) أي ولم يربط الاعطاء بوصف الفقر مثلا ولا فلا يجب تفصيل أهل الحاجة على المنقول
المعنى كما تقدم في ما أن فصل الاحكام القطعية الفرق بينه وبين ما هنا راحته (قوله اذعله) أي الوصى
(قوله بحسب امواه) متعلق برعا يتألف (قوله وهو) أي ما قاله البعض وكذا خبر كان (قوله لانسان يجز) أي
الجوان متعلقان بأوصى نظير ما مر آنفا (قوله وبلغات الخ) عطفت على قوله فيما أوصى به واللام بمعنى في
(قوله ولم يعد) ببناء المفعول من العلم أو الفاعل من الاعلام أي ولم يبين ويؤيده قوله الاتي وانما سكنت عن
بيان الخ (قوله ما عينه) أي الجزء الذي عينه (قوله غيرهم) أي غير المساكين (قوله عليه) أي غيرهم (قوله
جائر الخ) خبر مجزئ لقوله والعمل وفي المعنى فاختل باختط الوصى الطغى بالمال الاتي لما كره للفقير والعمل
للعطش ونحوه مما لا يمتنع فلا راق وعط جعل قوله تعالى وان تحاططوا لهم الا يتولوا يستل بقسمه مشترك بينه
وبينه لان القسم ان كانت يعلو فليس له تولي الطرف أن وأقرنا فليس له ان يقبض من نفسه لنفسه ولو باع
له شيئا لم يلزم الا شواذ فيه بخلاف ما مؤجل ولو فسق الولي قبل ان يقبض ان لم يبطل البيع في أحد وجهين
رجعه الاذرى ولو قال أوصيت الى الله وانني قد جعل ذكرا سم الله على التبرك اه

(كتاب الوديعة)

(قوله هي لغة) أي قوله ولكن لم يبق في المعنى الا قوله ويصح ارادتهم ما الى ثم عقد ها والى قوله وفيه نظري
النهاية الا لقوله بان يجوز الى المتن (قوله من ودع) بضم الدال لكن شوبرى لكن في القاموس ودع ككرم
ورضع فهو وديع وأودع سكن انتهى اه عش (قوله وارادة كل منهما) يؤيد ارادة العين من يجز عن
حفظها اه سم عبارة عش لكن ان جلت في الترجمة على العقد وجبان وادبا الضمير في قوله عن
حفظها العين فكيف استخدم اه (قوله فخرج الخ) أي يتصرف ما شرعا بانها ما انعقد مقتضى الخ
اه عش (قوله القطعة والامانة الشرعية الخ) أي اذا يصدق عليهما الاستحفاظ أي طلب الحفظ من الغير
والا تركه والتوكل اه سم (قوله والامانة) عطفت على القطعة لان الغلب في القطعة معنى الاكتساب اه
عش (قوله والحاجة بل الضرورة الخ) عبارة المعنى والنهاية ولا يصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ان الله
بامركم كان قدود الامانات الى أهلها فهي وان تولت في دفع فتح الكعبة على عثمان بن طلحة لكنها عامة في
جميع الامانات وقوله تعالى فلو داذي ائتمن أمانتكم خير أماناة الى من ائتمنكم ولا تخفن من خائنك ولان
باننا سحاج قبل ضرورة اها (قوله بل الضرورة) ينبغي أن يجعل انتقالا بالابطال اذ قد يكون الداعي
المباحج توفد يكون ضرورة كما هو ظاهر اه سم (قوله بمعنى الاذاع) هلا قال بمعنى العقد اه سم عبارة
عش قوله بمعنى الاذاع أي لا العين اه أي قاله اذ بالاذاع العقد (قوله وشرط الوديعة) المتبادر ارادة

(كتاب الوديعة)

(قوله عند غير مالك لحفظه) قد روي عنه اذاع البائع الذي له حق حبس المبيع للمشتري الا أن عن ان هذا
اذا عاينة وقد يستبعد مع ذلك (قوله وارادة كل منهما) يؤيد ارادة العين من يجز عن حفظها (قوله كخبس
منتفع به) ان كان قيد الانتفاع به لا شبيهه ودية فائدة فالغير ضروري لا فدية بقصد بالتبرع بجميع
الاخر ادول فاسد وان كان لا يسي ودية مطلقا فقد منع (قوله فخرجت القطعة والامانة الشرعية) أي
اذا يصدق عليهم الاستحفاظ أي طلب الحفظ من الغير ولا التوكل والتوكل (قوله بل الضرورة) ينبغي
ان يجعل انتقالا بالابطال اذ قد يكون الداعي المباحج توفد يكون ضرورة كما هو ظاهر (قوله بمعنى الاذاع)

فهو ما وقع ارادته وارادة كل منهما في الترجمة ثم عقد ها في الحقيقة فوكل من جهة المودع وتوكل من جهة
الوديع في حفظ مال أو انتصاف كخبس منتفع به فخرجت القطعة والامانة الشرعية كان طريقه نحو شيء الى أهله وأولى محله وعلم به والحاجة
بل الضرورة داعية اليها وأركانها بمعنى الاذاع أو بتعديده ومودع ووديع وصيغة

شرط

وشرط الوديعه كما علم مما
 تقر وكونه باعتداله كعص
 يقضى وجوبه بخلاف نحو
 كتاب لا يشترط ولا الهوى (من
 يجوز عن حفظه يحرم عليه
 قبولها) أى أخذها لانه
 يعرضها لتلف وان وثق
 بامانة نفسه (ومن قدر)
 على حفظها (و) هو أمين
 ولكنه لم يثق بامانته فيها
 حالاً أو مستقبلاً بان يجوز
 وقوع الخيانة منه فيها
 مبرحوماً أو على السواء
 ويؤخذ منه الكراهة بالاولى
 اذا شك في قدرته وان وثق
 بامانة نفسه (كرهه)
 أخذها من مال الكاهن الرشيد
 الجاهل بحاله حيث لم يتبع
 عليه قبولها أو قيل يحرم
 وعليه كثير وثق بامانه
 لا يلزم من مجرد الخساسة
 الوقوع والظن بمن ثلوث
 غلب على ظنه وقوع الخيانة
 منه فيها لم يحرم عليه قبولها
 قطعاً كظاهر ما تقدم
 مالها كونه فحرم عليه
 ابداع من لم يثق بامانته وان
 ظن عدم الخيانة وتويعرم
 عليه قبولها متى ما اذاعلم
 المالك الرشيد بحال الاول
 أو الثاني فلا حرمه تولا
 كراهة في قبولها على ما
 يحتمل ان الفقه قد نظر
 وان أكثر السبكي وغيره
 وسبقه المان ونس والذى
 يتبعه الاول لحرمه عليها
 ان كان في ذلك اضرار عمال
 محرمة مثل ما هو بقائه كراهة
 القبول في غير ظن الخيانة
 وحرمة قبولها ما على المالك فلا نه حامله بالاطلاع على الخيانة المحرمه وما على القابل

شرط صحتها لتسليمها مطلقاً اه سم (قوله وشرط الوديعه) أى لثبوت فيها الاحكام الاتية وقوله وآلة
 لهوى أى فلا يحل عليه حثفلها ولا حرامها على اه عس (قوله ما يقرر) أى من قوله من جهة تالوديع الخ
 (قوله أى أخذها) كان وجه التفسير بذلك ان القبول لفظاً لا بشرط كجسيان لكن سياقه يضافه يكتفى
 اللفظ من جهة تالوديع فهل يحرم أيضاً لانه وسيلة لا لاخذ الحرام وآلته تعاطى عقد فاسد سم على ج أقول
 الظاهر عدم الحرمة مستحب علم المالك بحاله لما يأتى من ان المالك اذا علم بحال الاخذ لا يحرم القبول ولا يكره
 لكن قوله أى المصنف ولم يثنى الخ يعنى الكراهة في هذه أيضاً اه عس وقوله لا يعزم القبول الخ أى
 عند النهاية والمخفى خلافاً لما شرحه كياتى عبارة الرشدي قوله أى أخذها أى لا يجزى قبولها بالقطر اذا لم يشر
 فيه على المودع وليس هو من العقد الفاسد اه (قوله حالاً) أسقطنا المخفى ولم له الاول لثبانه لقوله اولاً وهو
 أمين (قوله ويؤخذ منه) أى من الكراهة فيها الذى يثبوت بامانته بان يجوز الخ (قوله كرهه) أخذها هو الماعز
 اه منقضى (قوله من مال الكاهن الرشيد الخ) هذه القيومة منقضى سوماً لاخذ المالك كرهه أى لا مفعول
 الاول ذى كراهته لانه انما انصهر هذا (قوله وقيل يحرم الخ) عبارة للفتى تبيينه حرمة مال الكاهن ليطابق كلام
 المحرر فانه قال لا ينبغي أن يقبل ويخالف على الر وضوء أصله من حكايته بوجوب الحرمة ومالك الكراهة فلا يفرج
 قال الاخرى وبالحرمة أباب الماردى وصاحب المذهب والروايات وغيرهم وهو المختار قال ولكن يحمل
 الوجهين فمما اذا ورد مطلق التصرف فعال نفسه والا فصرم قبولها لمنه حرماً اه محقق (قوله لو غلب على
 ظنه الخ) والظاهر الذى يفيد قوله الا في حرمة فيها ان مجرد الظن كافى في الحرمة لعل اعتبار غلبته هنا
 لاجل قوله قطعاً (قوله ما تقدم ذكره الخ) لا يفتى ان كلامه لا يتناول من اجل فتيه ان يقال ان لم يثق
 المودع الغير المالك بامانة الوديع صوم عليه لا ابداع سواء وثق الوديع بامانة نفسه أو لا وان وثق بجاهل ابداع
 وأما الوديع فان لم يثق بامانة نفسه صوم عليه القبول وان وثق المودع أى الغير المالك بامانته وان وثق بامانة
 نفسه لم يحرم اه سيدمر (قوله كرهه) أى أو كرهه (قوله ابداع الخ) من اضافة اصدار المعفولة
 وضرب لم يثق بالموصل (قوله ولا يحرم عليه) أى الوديع (قوله بحال الاول والثاني) المراد بالاول قول المان
 من غير الخ والثاني قول المان بامانة الوديع (قوله على ما يصح من الرفعة) اعتمد النهاية والمخفى وسم
 فقالوا وقول الرشدي ان الوجه يحرم عليه ما على المالك فلا ضاعته الخ مردود اذا الشخص اذا علم
 من غيره اذ ذمها لينفقه أو يذفعه لغيره لا يحرم عليه تحكيمه مست ولا الاخذ ان علم رضاه اه قال عس قوله
 لا يحرم عليه تحكيمه الخ أى علم من عرفه في معصية تولا احرم اه (قوله فى الاول) يعنى العاجز عن الحفاظ
 وقوله عليهما أى المودع والوديع (قوله ان كان في ذلك اضرار عمال الخ) هذا ينبغي ان لا يتخالف أحد اه سم
 يعنى ان يحمل الخلاف هل في ذلك ثبوت الاضرار أم لا (قوله بحرمة) نعم اضرار عمال الخ (قوله وبقائه كراهة القبول)
 عطف على قوله الحرمة عليهما بدون ملاحظة قوله في الاول فكان الاول ناجز عنه (قوله وحرمة) عطف
 على كراهة القبول وقوله فيها أى ظن الخيانة وثبوت الضمير نظر المضاف اليه (قوله ما على المالك الخ) أى

هلا قال يعنى العقد (قوله وشرط الوديعه الخ) التبادر اذ شرط صحتها لتسليمها مطلقاً (قوله أى
 أخذها) كان وجه التفسير بذلك ان القبول لفظاً لا بشرط كجسيان لكن سياقه يضافه يكتفى اللفظ من جهة
 الوديع فهل يحرم أيضاً لانه وسيلة لا لاخذ الحرام وآلته تعاطى عقد فاسد (قوله بحال الاول والثاني)
 المراد بالاول قوله في المن من غير الخ والثاني قوله فيمن قد راع الخ (قوله على ما يصح من الرفعة الخ) اعتمد
 مر (قوله ان كان في ذلك اضرار عمال بحرمة) هذا ينبغي ان لا يتخالف أحد (قوله وحرمة فيها الخ) هذا
 قوله السابق ومن ثم الخ لان هذا ماعلم المالك بخلاف ذلك (قوله ما على المالك فلا نه حامله بالاطلاع على
 الخيانة المحرمه) فنه نظر لان غاية الامر حثثان المالك يمكن غيره من تصرفه في ماله لنفسه أى نفس ذلك
 الغير الذى هو الوديع أو دفعه لشخص آخر تصرف فيه لنفسه والمالك لا يتبع عليه ذلك لانه تحكيم من
 الانتفاع عماله ويجزى هذا التحكيم ليس من الخيانة المحرمه تولا من اضرار عمال المحرمه تولا لا يكرهه وتحتمل

وحرمة قبولها ما على المالك فلا نه حامله بالاطلاع على الخيانة المحرمه وما على القابل

فلقية الى وقوع الحياة الغالبة تسنه (١٠٠) رأيت الزركشي تفرغها أيضا عند الجزم قال الوجه نحو عهدهم الاضاعة المالك ما

أي ان غلب ظن حصولها حيث تدور وأغلبه الوديع عليه وعلم المالك بعجزه لا يبع له القول اه وأما اذا تعين عليه قبولها فلا كراهة ولا حرج على ما بحثه ابن الرقعة أيضا وفي عومه نظير والذي يضمن ذلك المتأخر كراهة القول في غير المأذون دون الحزمة فيها لان درء التماس مقدم على جلب المصالح وحيث قبل علم الحزمة أتم ولم يضمن على ما بحثه السبكي ومن تبعه وفيه نظر وعليه قال الأذري الوجه يقتضيه بالمالك الجائر التصرف في نحو وديعه الأبداع وولي يضمن بغير القبض (فان وثق) بامانة نفسه وقدر على حفظها (استحب) له قبولها لانه من التعاون المأمور به وعليه ان لم يثق المالك من ضايعه أو تركها عنده أي غلب على ظنه ذلك كاهو ظاهر والألزامه قبولها حيث لم يثق منه ضراحيه أخذها ذكره وفي الأمر بالعرف وان تعين لكن لا يحيا نابل باسوة له وحز له لان الأصح جواز أخذ الأجرة على الواجب العيني كاتخاذ غريق وتعليم نحر الغائقة ولو تعدد الامناء القادرين فالوجه تعينها على كل من ساه منهم لتساوي

أما الحرمة في الأول على المالك (قوله فلتسبى ما) وظاهر ان هذا التسبى إنما يحرم حيث لم تكن رضا المالك اذا كانت الحياة تصرف في تصرفه في مباح في تصرفه في الغالبية هذا إنما يصلح لقوله وحرمته فبادون ماقبله اه سم (قوله تظفر) أي فيما عدا ما بين الرفعة وقد مر عن النهاية والغنى وسم جواب ذلك الظن (قوله أيضا) أي كالشراح (قوله الوجه) أي العقد (قوله حصولها) أي الاضاعة (قوله ولا عامه الوديع عليه) أي الاضاعة (قوله في غير الأولى) كان مراده الأولى الجزم من حفظها اه سم (قوله ودون الحرمة) قد يقال يصلح ذلك ان كان الأبداع حاجة ما إذا كان ضرر أو كان خشي من استئثاره فاعلم عليه ولو لا الأبداع وعلم بذلك الموديع أيضا فينبغي ان يقال ان تساوى ظن الموديع الخوف من نفسه ومن الظالم في الظن أو الشك والتموه جاز القول وترك كون ترجيح الخوف من جهة نفسه حرم القبول أو من جهة الظالم وجب القبول اه سددع أو قوله يظهر في صورة التساوي الحرمة (قوله وحديث قبل) الى المتن في النهاية والغنى الاقوله على ما بحثه الى الوجه (قوله ولم يضمن الم) لانه وضع يده باذن المالك وينبغي ان يحل عدم الضمان اذا لم يتلف بتدبيره بطله أو اتلافه أو لا يفي الضمان لان اذن المالك لا يضمن التسليم عليه بان ذلك اه سم وقوله فينبغي الم احتياج البطلان مراده لم يضمن انه لا يضمن بمجرد وضع السبد بل حكمته الموديع فيضمن بطريق مما لا يذلل الأبداع جميع مع الحرمة اه سددع (قوله في نحو وديع الم) ادخل بالنحو الوكيل (قوله يضمن) أي مضى على العاقبة والاختار (قوله بامانة نفسه) الى قوله ولو تعدد الامناء في المتن الاقوله حيث لم يثق الى لكن لا يحيا نابل وقوله يظهر في النهاية الاما ذكر (قوله وحله) أي الاستحباب (قوله ان لم يثق الم) عبارة النهاية والغنى ان لم يثق عليه فان تعين بان لم يكن ثم غيره وجب عليه كاداه الشهادة اه (قوله عنده) أي المالك (قوله أي غلب على ظنه الم) حتمان يذكر بعد قوله والآن زاد مثله في حق الوديع ان يقال وان خاف المالك من ضايعه أو قل منهما لم يثق في الضمان وقرار الضمان على من تأسا عليه بن ثقت به وقوله بمجرد القبض أي قبض من غلب على ظنه ان لا يثق بامانته اه عرش أي أو لا يقدر على حفظها حيث أذن أي غلب على ظنه كذا على ظن الوديع ذلك كله وظاهر (قوله لم يثق بها) فان لم يقبل عصى ولا ضمان اه نهاية وفي سم عن القوت وهل يجب قبولها من الغنى كالمسلم الا شبهة وهل يلحق به المعاهد والمستأمن فم تظفر اه (قوله منه) أي القبول وقوله بطه أي الوديع (قوله وان تعين) غايته لقوله لزمه قبوله الم وكان الأولى ان يذكره بعد الاستحباب (قوله لكن لا يحيا نابل) استدراك على قوله لزمه قبولها (قوله علوا) أي الامناء القادرين (قوله انه لا وجوب هنا) فاعل قوله يظهر الم وينبغي تقديمه أخذ ما ياتى عن عرش بما اذا علوا المالك بهم وموافقهم فتأمل (قوله لانه لا توا كل حيث) هذا واضح وانما ترد النظر في الذي يضمن عليه القبول اذا علم ضرر المالك بحيث اذا تركها في بذن نفسه تلفت فهل يجب عليه التماسها منه صيانة لها سم اذا كان المالك غير عال به أو عال به ولا يعلم منه ما الواقع في قبوله لم يحصل تأمل اه سددع واستقر عرش الوجوب بعبارته في ما لو تعين ولم يعلم به المالك هل يجب عليه السؤال عن المالك وأخذها منه أم لا فيه تظفر والآخر بالأول اه (قوله ان أرادها) أي أراد المالك الأبداع (قوله هذه الصورة) وهي

كان الانتفاع على وجه مباح نعم ان علم انه يضعه تعديدهم ما يتصرف المالك به (قوله فلتسبى ما) الى وقوع عاقبة الغالبية وظاهر ان هذا التسبى إنما يحرم حيث لم تكن رضا المالك اذا كانت الحياة تصرف مباح في نفسه (قوله الغالبية) هذا إنما يصلح لقوله وحرمته فبادون ماقبله (قوله في غير الأولى) كان مراده الأولى الجزم من حفظها (قوله ولم يضمن على ما بحثه السبكي) أي لانه وضع يده باذن المالك وينبغي ان يحل عدم الضمان اذا لم يتلف بتدبيره بطله أو اتلافه أو لا يفي الضمان لان اذن المالك لا يضمن التسليم عليه بان ذلك (قوله لم يثق بها الم) هل يجب قبولها من الغنى كالمسلم الا شبهة وهل يلحق به المعاهد والمستأمن فيه تظفر قوت (قوله فالوجه تعينها الم) أي يجبها للأذري والزركشي وقد يقال بعد ذلك نقلا

النوا كالى تفاهو يظهر فيما علوا لاجتماعه الى الأبداع لكن لم يسأل أحد منهم اه لا وجوب هنا لانه لا توا كل حيث انه يستقبل لكل منهم ان يعرضه بقبوله الأبداع ان أراد وقد يشمل هذه الصورة (شر طبعها)

استغفلكم (هـ) أو أُنْزِلَ
في حظه) أو أُوذِنْتُمْ أو
أُذِنْتُمْ أو استغفلكم أو
كأية تخنن، وكأية مع
النسبة فلا يجب على جاي
حفظ ثاب من لم يستغفله
أولاً لقول القاضي يجب
عادة قبل الأول لا بعدها
لوضاحت وإن فسرت في
حفظها بخلاف ما إذا
استغفلكم قبله أو أعطاه
أخره لحفظها، فيتمهنان
فـ رط كان نام أو نس أو
غاب ولم يستغفله غيره أي
وعدمه كما ظهر ظاهر وإن
فسدت الأية وفشلت ذلك
الدواعي لئلا ينزل الاستغفار
على أن الأول قبل الاستغفار
أو الأول وليس من التفرط
فيه كما هو كائن يلاحظه
كالعادة فتغسل سارق أو
خروج الدابة في بعض
مغفلة لأنه لم يصرف الحفظ
المعتاد وظهر أنه يقبل
قوله فيه يسهل لأن الأصل
عدم التقصير (والاصح
أن لا يشترط قبل) من
الوديع فاستغفلكم على
الأمر (لقيام به) يصل أنها
استغفلكم وأما على فعل
لا يشترط (بأن) مع عدم
الغفلة والرد (القبض)
ولعل الترخي كالأي كالة
والإد الغفلة هنا حقيقته

قوله وأنه يستفخ الخ **(قوله أي الودع)** إلى قول التروا ولامه إلا نشترط في النهاية **(قوله لمارع)** أي في أول الفصل **(قوله فلا يجوز زابدا عجرم)** الحقوه وصرفت في المعنى **(قوله ألبا عجرم الخ)** من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول **(قوله ولا كافر نحو مصحف)** انظر مع قوله في البيع ويجوز لا كراهة زانها واستبداع واستعاره للمصنف ونحو المصنف وكراهة زانها وعينها ولامه وإدخاله لكن يؤمر موضع الموهون عند تعديل وينوب عنه مسلم في قبض المصنف لأنه محدث مسلم على جوهل الخفا الزايد ويحمل ما هنا على وضع اليد وما هنا على التقاطع لكن يتل هذا الجواب بالسبق لودع لم يفسد في الاستبانة في حفظها اه عس **(قوله ولا يجوز زابدا عجرم)** من إضافة المصدر إلى حقوه واللام وقوله الودعة وعليه في قولها إلا لأن سده يجوز ولم يرد الودع آخره مثل على الودع ومع ذلك ولو قلنا فلا بد من أن لا يتأنها فسد وهي كالمصنف عدم الضمان اه عس **(قوله ولا يجوز زابدا عجرم الخ)** أي في مثل الزكي ومنه السبعة اه سديد **(قوله بلقا أو اشارت الخ)** لا يخفى ما في هذا المزج عبرة تافى الناطق باللفظ وأما صريح ما يستودع مثل هذا الخ وأما كناية وبعدها مع النية كذلك أوجع الرنة تكذبه أمية أما الانوس فتكني إثارة المفهمة اه وهي أحسن **(قوله فلا يجب)** التوبة أي وهو في المعنى الأقوة أو أعطاه أخوه لحفظها **(قوله فعل الأول)** أي عدم الوجوب بالعمد **(قوله وان شرط)** أي علماني أضاف **(قوله وقيل منه)** أي أنه ضمن جميع الموانع ظهرها وأما إذا كانت مأمورة العادة بحفظها في الحيلة بخلاف كس فقد مثلا لم يعينه شخص فان عينه كذلك ضمن وبه لا ينز السارق الغرض فان انتزها فلا ضمت وقولنا ضمن جميع الموانع أي سواء فسدت الأجرة كان لم يحرم صفة الأجرة أم لا كان استلزم لحفظها لم يعينه اه عس **(قوله أو أعطاه الخ)** صطف على وقيل منه **(قوله وان أعطاه أخوه)** لم يقبل باللفظ ولابد من لفظ من المالك وبه بشره قوله أعطاه الخ أخوه اه عس **(قوله وان فسدت الخ)** غاية لقوله فبضمها الخ اه عس **(قوله إلا أن قبل الاستعانة)** ومنه أذهب حفظها وفي الباب قول أن ابن بطا عقال الخ في خاتم فقدها لم ضمن اه أتولو يقال منسلة في الحامي نلو وجد المكان من حرمنا لا تقبله أن أضع نحو حيي فقلل منها هنا فاضاع لم ضمن اه عس **(قوله وليس من التتر يطعهما)** أي مسئلتى الحامي والخلفي **(قوله لانه)** أي كلام الحامي والحامي وقوله فيه أي عدم التتصير **(قوله لم يصفها لعمد)** الحقوه والمراد بالقبض في النهاية وتولفتي **(قول المتروك في قبض)** حقوا كانت أمانة ولا فإذا قضها مات الودعية اه معنى **(قوله)** ويحتمل انما أي الواو **(قوله ملطفا)** يحتمل أن هذا لما سذر كره ان المعنى سواء عدم مسئولية أهلا ولا ويحتمل أن هذا من كلام المفتي ان المعنى سواء أقاله قبل ذلك أو بعد أو علم أم لا **(قوله ثلاثه)** الأولى ضممتلا **(قوله لم يات)** أي تنافي قوله أو وضعه موضع الخ **(قوله وفاز)** أي صد الودعة فقال أي البيع أي حيث كفي القبض المحكم في الثاني دون الأول **(قوله وقضيه كلامه)** أي قوله ومن ثم جزم في المعنى الأقوة وفي فتاوى الغزلي في كلام البغوي وكذا في النهاية الأقوة وقال المتولي في سواء المصنف **(قوله نقل هذه)** أي كناية هذا الودعية **(قوله على ما ذكره)** أي على وجود الرنة **(قوله وأحفظه)** عطف على قوله ودعيه الخ أهلو كان كذلك ما شرطه والوجود عدم غيره لم كان المناصية ما شرطه موهلة فقط فأنه **(قوله ولا كافر نحو مصحف)** انظر مع قوله في البيع ويجوز لا كراهة زانها واستبداع واستعاره للمصنف ونحو المصنف وكراهة لمره عينه وأعاره زابدا عجرم لكن يؤمر موضع الموهون عند تعديل وينوب عنه مسلم في قبض المصنف لأنه محدث انتهى **(قوله وليس من التتر يطلع الخ)** كذا شرح مدر

السابقة في البيع لقولهم لا يكتفى الوضع هنا بين يديه مطلقاً أي حيث لم يقبل مثلاً فعلمنا بأن في ذم فارق ذلك بأن التسليم ثم واجب لاهنا وقضية كلامه أنه مع القبول لا يشترط قبض الموقوف لهذا هو الذي يعنى عندنا. وكذا عبر به في الوضعية البغوى والظاهر أنه مثال بأنه يكفي هذا هو ما عاذا فاستمر ينقل المراد ثم أضافوا ما نقله من هذا التذييل ويخفى الله على ما ذكره أو أحفظه

فقال قبلت أو وضع موضع في موضع كان ابداعا وهو ما قاله البغوي وقال المتولي لا يمن قبضه فخطاوي الغزالي لو قال ضعفه موضع في موضع بده
كان ابداعا ولا كانظرا إلى معنى قد كافي (١٠٢) فقال نعم لم يكن ابداعا وكلام البغوي أو جسدوا السجود وغيره لأن اللفظ أقوى من

جبره بالفعل ثم رأيت الرازي في الصغبر والأخرى جده أيضا ومن ثم جزمه في الأناور ومن تبعه فخطاوي صبي جاع بمجرار لم أي والجار لغزبه الأذن في ذلك ولا نظار لنفسه العقد هنا كجوه ظاهر إذا الصي لا يصح تركه عن غيره في غير نحو اتصال لهديه لأن لفاسد حكم الصبي ضمانا وعدمه فاطلاق ذكرى هذه المسئلة يجعل على ذلك ما يأتي في ابداع الصبي ماله فقال له دعه يرتفع الدواب ثم ساقها كان مستودعه وواضعا سوقها ليس بشرط نعم يضع ما قاله الغزالي آخر لا مأخذا لفاسد فيه ما يكون أن أمره بالنظر لا يستلزم ابداعا وإن أحب بنسب أو قبلت أو أن كونه في المال يتهم من استلذه عليه ومن ثم صور كلام البغوي بما إذا كان الوضع بين يديه بحيث يعد مستوليا عليه ثم رأيت غيره واحد اعتدوا ما اعتدوا من كلام البغوي وآخر كلام الغزالي فجزموا بأن من قال لا آخر عن متاعه بمسدد أو دل بابه مقترح أخفقه فقال نعم ثم خرج المال ثم الآخر ترك الباب مقترحا

(قوله فقال الخ) عطف على قال من قوله فلو قال الخ قوله أضعه الخ عطف على قوله قبلت أو قوله هذا ودعني عندك وقوله كان ابداعا جواب فلو قال الخ (قوله وهو) أي ذله لا يشترط قبض مع القول اه كردى ما قاله البغوي اعتداه النهاية والغنى أيضا (قوله والآن) أي وإن لم يكن الموضوع بده (قوله كانظرا إلى معنى في ذلك الخ) يتبعه أن فتح الله كان كان ابداعا والافتلاؤ به نظاره مر اه سم (قوله أوجه) أي من كلام المتولي وأول كلام الغزالي (قوله سواء المسعد الخ) أي على كلام البغوي (قوله لأن اللفظ الخ) علة لقوله وكلام البغوي الخ (قوله جده) أي كان: ام البغوي وقوله أيضا أي جازحه المشرح بنفسه (قوله فلو قال صي الخ) هذا التقرير محل نظر بل الظاهر تقرير بمسئلة الجار على كلام المتولي لاعتبار الشوق فيها وإن قال المشرح وواضح اه سم (قوله لغيره) أي غير الصي وكذا ضربه (قوله كجوه) أي الفساد (قوله إذا صي الخ) علة لفاسد العقد يمكن أن يدعى الصي غير وكيل بل مجرد خبر عن إذن المالك وانما المودع انما هو المالك مر اه سم وقوله لفاسد العقد أي انظره (قوله لأن لفاسد الخ) علة لقوله ولا نظار الخ اه سم (قوله هذه المسئلة) أي مسئلة الجار وقوله على ذلك أي كرون الجار لغيره الذي لا ذن له الخ (قوله فقال له) أي قال الراي الصي والجهة عطف على قوله جاع بمجرار الخ وقوله كان مستودعا له يقول فخطاوي (قوله ما قاله الغزالي آخر) وهو قوله كانظرا الخ (قوله من استلذه) أي ألوديع (قوله كلام البغوي) نائب فاعل صور (قوله وأخر الخ) بالجر عطف على كلام البغوي (قوله وصي) أي قوله معطافا للمعنى الآخر ولومن مالكم إلى صفتها (قوله ومتى رد الخ) أي المطالبون بالحفظ (قوله كان ذهب الخ) تصور للضريح (قوله عرضته) أي ألوديعه للضياع (قوله ولومن مالكم) أعادوا كل أي التزم بعض الضمان (قوله لم يصنعها) جواب ومضى الخ (قوله لم يصنعها) سكت عن الأثم فاعاد ثم ضيع كان ذهبه ثم كفا في غيبة المالك ولم يكن قبضه لاوله بده بوضعه موضع وقد يتبعه الأثم ان به لم المالك يارد تخلفه إذا عاذا وتصر اه سم أقول وقد يفيد مقول المشرح لأنه بعد رد الخ (قوله لم يصنعها) أي حيث تلفت بلا تصدير سم على جوه ظاهر كلام ج الآتي عدم الضمان معطافا لآخر يساق له سم بوجه ثان خوف ضياعها سوغ وضع اليد حسيه عليها فكانه بذلك التزم حفظها اه عش (قوله ذلها) أي من سئل عن الحفظ ولم يقبل ولم يقبض (قوله والمالك حاضر) جلة عالية وقوله رد خبر وذهايه (قوله مطلقا) مر أفاعن عش سابقه

(قوله وهو ما قاله البغوي) اعتدوا مر (قوله ولا كانظرا إلى معنى في ذلك الخ) فقال نعم لم يكن ابداعا يتبعه أن فتح الله كان كان ابداعا والافتلاؤ به نظاره مر (قوله ولا نظار لفاسد العقد الخ) قد يشكك الاعتداد به إذا ابداع وان كان فاسد لعدم الاعتداد بابداع أعمال نفسه الآن يقال المودع حقيقة المالك والصي خبر عنه فلتأمل (قوله إذا صي الخ) علة لفاسد العقد يمكن أن يدعى الصي غير وكيل بل مجرد خبر عن إذن المالك وإن المودع انما هو المالك مر (قوله لأن لفاسد الخ) علة لقوله ولا نظار (قوله وأيضها حسبنا الخ) هذا الضمير صريح في أنه في هذا الحالة أي قبضه حسبنا ولو ذهبوا ثم كمال ضمن وقبه نظار فليجروا وليراجع (قوله أوقبضها حسبنا الخ) قبضه هذا الضمير هو قبضه حسبنا ثم ضيع كان ذهب وتر كمال ضمن كجوه ظاهر والذي الروض وشرحه في صور القبض حسبنا سواء أوجهه حين وضعه بين يديه ورده عن القبض لأنه غير رديم ان قبض الآن كان معضا للضياع فقبضه حسبنا ثم كمال عن الضياع فلا ضمن إلا بالتضمين بل ذهب وتركه فلا ضمن وإن أتم به كان ذهابه بعدي حسبنا المالك انتهى واصل ذلك كره في صور القبض حسبنا لأنه لا ضمن به وأما قوله وإن أتم به فهو شامل لما لو لم المالك بالرد قبل غيبت وقصر في أخذها وقبه نظار (قوله لم يصنعها) سكت عن الأثم فاعاد ثم ضيع كان ذهب

ضمنه أن أي عدم مستوليا عليه بخلاف ما لو أطلق المالك الباب ثم قال لا تحفظوا نظار المباحه له فسرق فلا ضمنه (قوله ومتى رد ضمير كان ذهب وتر كمال لم يكن قبضها أوقبضها حسبنا من صانع ضياع عرضته ولومن مالكم الراي شديد فيما يظهر ويحتمل خلافا لم يصنعها ذهابه بدونه والمالك حاضر ودلا على عدمه بما مطلقا

فمما يظهر خلافا لما توهمه بعض العبارات لانه تبدل الذي علم به المالك لا ينسب (١٠٣) اليه تقصير بوجه بخلافه فيما اذا لم يقبل ولم

[illegible]

فالفرق بين الباطل والفساد هنا لا يصح إطلاقاً والقول الكلام حين لم يخف ضياعها فان خافوا أخذها حسيبة لم يضمن

كاسرو وكذا لو تلف نحو مومي مودع ودعته لان فعله لا يمكن احباطه وتضمنه لنفسه بحال فتضمنه لمرأته الوديع (ولو ادع) مالك كامل (سيما) أوتجوز (والا فتلف عنه) ولو بشر بطهر (بمنه) ما اذ لا يصح التزاع لمعطى (وان ألقته) وهو قول زغيره لا يضمن (بمنه) (في الاصح) وان قلنا انه يعتد له من أهل الضمان ولم (١٠٤) يسقط على اتلافه به فارق ما لو باع شيأ بوسله فالتلف لا يعتد به لانه سلطه عليه أأما لو ادعته غير مالك

أوناقص فانه يضمن بمجرد اسم وعش (قوله كاسر) أى أنفا (قوله وكذا لو تلف نحو مومي مودع ودعته) زاد النهاية والمغني بلا تسليط من الوديع اه وفي سم بعد ذكره من الاول لعناصه ونقصه ثمانية ان سلطه الوديع على اتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعدا بمحتمل ان له ان كان غير مبرر لان فعله حينئذ كفعل مسيطر فابرجع اه سم عبارة عش قوله بلا تسليط أى فان كان بتسليط منه ضمن مبررا كان الصبي أم لم يكن ما أفهمه كلامه اه (قوله مالك كامل) الى قول المتن وترتفع في النهاية (قوله ولو بشر بطه) كذا تام أنقص أو غاب ولم يستحق غيره (قوله وبه) أى بقوله ولم يسقط الخ (قوله غير مالك) كالولي والوكيل (قوله أوناقص) كصبي أوتجوز وقوله فانه أى الصبي اه عش (قوله فيبذل كراخ) أى فيضمن الاتم ضمنه في الاول ويضمن بالتلف دون التلف عند في الثاني (قوله وقوله) بالجر عطفا على فعل كل (قوله لما السبب الممهل) وهو من راع يصطط الا يتصوره ثم يذروا لم يحجر عليه القاضى أوفسق اه عش (قوله والرقن) ولو باعنا غنلا اه عش (قوله فلا يضمن بالتلف) كذا أطلقه وقيد الجرجاني بعدم التعريض اه معنى (قوله وان غرط الخ) وقفا للنهاية ونحذف الظاهر للمغني كاسرو والشهاب عمرة كالى عش (قول المتن بوجت المودع) بكسر الميم وتووله أو المودع بفتحها اه معنى (قوله أى بقيد السابق الخ) عبارته هناك نعم الانعاش الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاته بوزر اه (قوله وباجر) الخ قوله ذو المذهب في النهاية الا قوله قال القموني الى ابو عزل الوديع (قوله وباجر عليه) أى على كل منهما اه عش الاولى على أحدهما (قوله فلا نقل فيها) أى صورة حجر الفاس (قوله في عليه) أى التي في كلام القموني (قوله لما كرم أى من الوديع اذا أراد الخ الظرف الثلاثة متعلقة بقوله وتسليمه وقوله فان بدلى المالك الخ الاولى بان الخ كالى بعض النسخ عطفا على قوله يبعثه أهائنا الخ كالجو ظاهر السابق أولانه الخ على انه تبرر وتسليمها الخ (قوله فترتفع به) وقفا للنهاية (قوله وب عزل الوديع الخ) عطفا على بوجت المودع في المتن (قوله وبالنسكار الخ) أى عدا من الوديع أو المودع (قوله وبكل فعل الخ) أى باقى المتن بعضه (قوله وبالأقرار) ظاهره ولو من الوديع وبأى أنقص سم ما يقيد (قوله انما تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل ضمن بل وقوله وبالأقرار به لا تنزع صدور الفعل المضمن المتضمنى كفى ثبت الامانة سم على ج وقد قلنا انه راجع لفعل المستفاد وترتفع بوجت الخ وتعليقه يقتضى انما بالفعل المضمن لا تصير امانة بتعديه

أوناقص فانه يضمن بمجرد الاستيلاء التام والمحجور عليه لنفسه كالصبي مودعا ووديعا فيبذل كرهما معصاع عدم الاعتداد بفعل كل وقوله أما السبب الممهل فلا يضاع منه وبه كاسر قسره فانه يصح والرقن يغير اذن مال كنه كالصبي فلا يضمن بالتلف وان غرط خلاف ما اذا تلف فيعتاق رقبته (وترتفع) الوديع أى ينتهى حكمها بما ترتفع به ولو كلفه ماسر فترتفع (بوجت المودع) الوديع وخبره وانما تنهى أى بقيد السابق الى الشركة كالجو ظاهر وباجر عليه اسفه قاله ولو ولو حجر عليه حجر فاس فلا نقل فيها عن الاصحاب وظهر ان الايداع لا يرتفع وتسليم الحاكم اه والصبر في عليه لما كى كاصرح به سيما في وجع عدم ارتفاعه ببقاء أهلها بفلس حتى في الاموال كالشرع في التمة وتسليمها للحاكم أى من الوديع اذا أراد الوديع فان بدلى المالك لأهله تنهى بالنسبة لأهمن الأموال خوف اتلافه أما الجبر بالفاس على الوديع يرتفع به كالجو ظاهر مما تقرر وان

هل تركه اجبت ويرأى من ابدون ردها المالك الامر الاوجه لا وهو نظير ما تقدم في قوله او قبضها حسب الوجه فيه أيضا الله ليس له تركها حينئذ ولا يبرأ الاردها على الجسلة قالنا ظاهر هناك الضمان بتركها أو ردها غير مالك الامر وليس في قوة التقديم او قبضها حسب انة يجوز تركها ويرأى منها كاسرنا اليه فيمصر (قوله وكذا لو أناف نحو مومي مودع ودعته) زادهم شرحه بلا تسليطه وقبضه ثمانية اذا سلطه الوديع على اتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه محتمل ان محله ان كان غير مبرر لان فعله حينئذ كفعل مسيطر فابرجع اه (قوله وكذا على الوديع فاس الخ) كذا شرح م (قوله وكذا على الوديع فاس) ثم قال والحاكم في الفاس وكذا هـ ماصرح في ارتقاء الوديع بفلس المودع وجوب ردها الى الحاكم لكن قوله في شرح الروض في فصل يصدق الوديع مائه قاله الا ذرى ولو لم يملك شيئا ورأى عليه بفلس فيظهر انه ليس الوديع ردها على الورثة لانه بل راجع الحاكم انتهى بدلى على خلاف ذلك وانه لا يجبره ردها قبل الموت وان لم يكن مبررا في ذلك (قوله وفائدة الارتقاء انما تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو

بده لأهله فيها البقاء الاموال تحتها وب عزل المالك له وبالنسكار لغير فرض لانها وكالة في الحفظ وهي اه ترتفع بذلك وبكل فصل ضمن وبالأقرار به لا حرج بنقل المالك الملك فيها يبيع ونحوه وفائدة الارتقاء انما تصير أمانة شرعية فليعمله الرد لما كى أو وليان عرف أى اعلامها أو عملها

فوا عند التمكن وان لم يطلب كضاه وجدها وزعم الكهفان غابوها الحاكم أي الامن اخذها ما بين والا من وفي المذهب ان الطائر ليس مثلهما وفيه نظر وان أمكن توجهه في فتاوى البغوي في فن هر ب ودخل ملكه (١٠٥) وعلمه وبع الكهف في علمه فخرج ليعتبه

وفيه نظرا أيضا وان اعتبره

الغزى بل الواجبه قول

القول انه كالثوب (وايهما)

يعني للمالك (الاسترداد

و الوعود (الردك وقت)

جوازها من الجانبين ثم

يعصرم الودعيت وجب

القبول ويكون في خلاف

الاولى حيث ذهب ولم يرضه

المالك وتنب الصبر هنا

لا ينقضي اقره اقبله خلافا

لمن وهم فيه فقال لا رجه

لذلك لان هذا سبب آخر

لا يتعلق بذلك بل يزمه

على تعلقه فساد الحكم

وهو تقيده قوله ولو سما

بحاله ارفقها وكالاته

(وأصلها) ولو جعل وان

كانت فاسدة بقيد السابق

(الامانة) يعني انها مأمولة

فها لا تتبع كالحل لان الله

تعالى سماها أمانة بقوله

عن قائل لا يرد الذي اتهم

أمانته وللا رغب الناس

عنه أو علم من قول وان كانت

فاسدة انه لو شرط تركه

أولسها كانت قبل ذلك

أمانة وزعمه عار به فاسدة

ومن كلامه أنها لو بقيت في

يدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

اه عش (قوله فور الخ) ظاهره وان كان فيسقة اه عش (قوله وان لم يطلبه) غاية (قوله فان

غاب) ينبغي أوله يعرفه اه سديع (قوله ان الطائر الخ) ان فرض في طير حوت عاذنه بعد فعله المأوف

بعد طيرانه فله وجه وجبه والافضل تامل اه سديع (قوله مثلهما) أي الضالة (قوله وان أمكن توجهه)

كانه انه نوع اختصاره يطبق بالمعادات كالثوب اه سديع (قوله بل الواجبه الخ) يؤخذ منه ترجيح

الحلق الطائر بالثوب بالاولى اه سديع وقوله الحلق الطائر أي الغير المتعاديا لمجموعة المأوف اخذنا

مما مر عنه انفا (قوله انه كالثوب) عتمده عش عبارة ومنها أي الضالة فن أو حيوان هرير من ملكه

ادخل في داره فحبسه عليه عظمه الى ان يعلم ملكه فلا تتركه في دخل في ضمانه اه (قوله لو رجاه من

الجانبين) أي قوله ومن كلامه في النهاية (قوله نعم) الى قوله وتنبه الصبر في المعنى (قوله ولم يرضه) أي

الرد المالك الظاهر انه راجع للمستثنين فله راجع اه وشدي أقر لم صنع المعنى كالصريح في الرجوع

للاثنه فقط (قوله وتنبه الصبر الخ) عبارة والمعنى أقر للمصنف الصبر أو لان العطف يوم ثناء نادى قال

الزكريا ولواجبه اه أثول لو أقر الصبر كان المعنى كما هو مقضي أو لا خذها ما ليس بضميع

فساد أو لكل منهما وهو مع بعده فاسدا أيضا وأما في التنبه فهو ترك كسب القوم دولهم والتعين المخطوط

هنا على العمل بالتبادر اه سديع (قوله بل يزم الخ) لا يخفى انه لو أقر الصبر هنا نظر العطف بما لا يزم

التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تنب الصبر يحتمل التعلق أيضا انجبر التنبه لا تتبع

ذلك فليست بل اه سم (قوله ولو جعل) الغرضه من كلامه في المعنى الاقوله بقيد السابق وقوله لان الى

للا رغب (قوله وان كانت فاسدة) انحصر أرفاسه (قوله بقيد السابق) هو ان تقبض باذن معتبر سم

وعش (قوله يعني انها) أي الامانة (قوله كالحل الخ) لان موضوعه التوق والامانة عارضة (قوله لان الخ)

تعليل للمعنى (قوله سماها) أي الذي يعتبر قوله عنها أي قبولها (قوله وعلم من قول الخ) عبارة والمعنى قال

المالك لو أودعه بجهة فاذن له في تركه أو لو أودعته في لبيه فهو ابداع فاسد لانه شرط فيما ينافي بمقتضاه

فلو ترك أولس صارت عار به فاسدة فاذا كلف نفس الركوب والاستعمال لم يرضى كافي بجميع ابداعه وبعده

ضمن كافي بجميع العار به اه (قوله قبل ذلك) أي الركوب أو أليس اه وشدي (قوله وبعده عار به فاسدة)

انظر وجه الفساد ولعل وجه فسادها انه لم يجعل الاعادة فبما قصوده وانما جعلها لشر مقابلها لحفظ اه

عش (قوله ومن كلامه) أي وعلم من قول المصنف وأصلها الامانة اه كردي (قوله ولو وانه) أي قوله نعم ان

وطالت في النهاية والى قوله عند فقهاء المال الخ في المعنى الاقوله نعم الى المتن وقوله فعل الى والمالك وقوله أو

الاول الى المتن وقوله أي صرنا الى ابداعها وقوله ومجمله الى يوزم القاضي (قوله وزوجه) الواو يعني

أو كما عبره المعنى (قوله وقبه) أي أو القاضي وابداعهم بان وقع بده عنها وبغوض أمر حفظها اللهم اه عش

أي ويقع نظره عنها (قوله نعم الخ) الاول جعله تاريا بقوله ان يودع غيره لان مجرد الاستعانة بغيره ليس

ايداعا اه عش (قوله حيث لم يزل الخ) أي بان بعد حافظا لها عار فاه عش (قوله لجر بان الغرضه) أي

الاستعانة (قول المتن بلاذن) أي من الودع اه معنى (قوله وهو ساحل) هل يجوز له التمسك بالجلجل

مشكل بالنسبة لقوله وبكل معنى بل ولقوله وبالاتر حال آخر افعم صدور الفعل المعنى المقضي

للتعدي كيف تمت الامانة (قوله بل يزم الخ) المزمع من وجهه والنسبة أيضا وهم ذلك فانه ولا

يخفى انه لو أقر الصبر هنا نظر العطف بما لا يزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تنب

الصبر يحتمل التعلق المذكور وانجبر التنبه لا تتبع ذلك فليست بل اه (قوله بقيد السابق) هو ان تقبض

باذن معتبر (قوله أي يصير طر يثاقم قوله وانقر الخ) اطلاقهما لا يناسب ما بعدهم من التفصيل في الرجوع

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى زعمه

أجرنا لا ارتفاع الامانة به

وقد قصر معنى بونه بعروض

منها أن يودع غيره (ولو وانه

وزوجه وقتة نعم له كجسائي

الاستعانة بهم حيث لم يزل

بدهم بعد التردى

على الاول اوعالم فلا نه غائب أو الاول جمع على العالم لا الجاهل (وقيل ان أودع القاضى لم يضمن) لانه نائب الشرح ولا يصح له ان يفرق وان غاب المالك لانه قد لا يرضى به ثم ان طالت غيبته أى عرفا وان كان بدون مسافة القصر فيما يظهر جازا يدايعاه كما يحسنه جمع وعمله في ثقة أمين وذلك لانه نائبه وان في مسافة حفظها مع طول الغيبة منع الناس من قبولها و يلزم القاضى قبول عين الغائبان كانت أمانة بخلاف العين والمضبوطة كيانا بحايه قبيل القسم ثلاث (١٠٦) بقاها في ذمة المدين ويذا الضامن اخضا ألمع العذر كسفر أى مباح بحسنه الاذرى

ومرض وخوف فلا يضمن
بدايعاه عند تقدير المالك
ووكيله لقاضى أى من
لعدل كما يعلم بما يوافق وزرع
في التقيد بالمباح وبرهان
بدايعاه الغيرة، خصصه فلا
يبعضها من العصبية (واذا لم
يرك) يضم الغيبة فكسر
ويصح يضم الغيبة ففتح
وعكسه (يدعها اجازة له
الاستعانة بمن يحملها)
ولو خشيعة أمكنه جعلها من
غير مشقة على الوجه (الى
الحرز) أو يحفظها ولو اجنبيا
ان ينفى فاعطىها كالعادة
وهل بشرط كونها ثقة الذي
يظهر نعم ان غلبت عليه لان
لازمة كالعادة فيرث بدمايات
انقل أو سلمها مع من سبها
وهو غير ثقة ضمنها ولو قولهم
مضى كانت بمجرته فخرج
واسقطوا عليها ثقة بخص
به أى بان يقضى العرف
بقلبه استغنى عنه فيما
يظهر ويحتمل ضبطه من
لا يستحق من استغنى عنه
يضمن وان لم يلاحظه بخلاف
ماذا لا تحفظه غير ثقة
من لا يضمن به فوضعا
بغيره يمكنه ان يلاحظها
(أو يضعها في خزنة) بكسر

وان كان عالم بحسبه أو يفصل وهل اذا رد الثاني على الاول برقع عنه الضمان والطلب أو يستمر كل منهما
محل تأمل اه سددعراً قول الذى يستغنى عن الملحق الشارح الشق الاول من الرد الاول والثاني من الثاني
واشته اعلم (قوله على الاول) متعارف بر جمع (قوله أو عالم) عطف على جاهل وقوله فلا أى فلا جوعه ان كان
الغيب عنه كيانا (قوله لانه) أى الثاني العالم غائب أى لا وديع (قوله أو الاول) عطف على الثاني وقوله
على العالم أى الثاني العالم (قوله لا فرق) أى بين القاضى وغيره في مسافة ورد الوديع ضمنه أى لا يدايعه بل
اذن ولا عذر وقوله وان غاب الخ غاية وقوله المالك أعز وكيله (قوله غيبته) أى المالك (قوله أى عرفا)
عبارة للمضى أى ووضعه من الحفظ كفى بالثقة اه (قوله يدايعاه) أى للقاضى (قوله كما يحسنه جمع) وفاقا
للمضى وخلاف النهاية كما أثرنا عليه (قوله ويلزم القاضى) الى قوله وقوله متى كانت في النهاية الاقوله ويصح
الى المتن (قوله ويلزم القاضى) قبول عين الخ وهو واضح ان يزلل هى تحت يد فعلها له أمانته متاعه فقد
يتوقف فيه وحل ما هنا على ما اذا كان الوديع عند خلاف الظاهر فان الكلام على اليدايع عند المذروا في
قريبها عش أقول ذكر الملقى هذا الكلام في شمس فان فقدناه فالقاضى فسلم على الاشكال (قوله بخلاف
الذين الخ) محله ما لم يغلب على الظن قوات ما ذكر بطل أو جرح أو دفع والواجب أخذه عينا كان أو دينا
اه عش (قوله والمضمون) بل لا يجوز أخذهها عش أى مباح فضة قوله بعد فلا يبعضها من العصبية
أنه أراد بالمباح غير الخ امر فشميل المكروه اه عش (قوله عند تقدير المالك الخ) أى وديع (قوله ما ياتى) أى
فى المتن أيضا (قوله يضم الغيبة الخ) أى يبنه الفاعل من الإزالة وقوله يضم الغيبة الخ أى يبنها المفعول لمتها
وقوله وعكسه أى يبنه الفاعل من الزوال (قوله أو يحفظها) كقول المتن أو يضعها عطف على قوله
يحفظها (قوله ولو اجنبيا الخ) تأمل الجمع بينه وبين قوله الآتى في مسئلة الخزن يتخص به هل يثنى أولا اه
سددعراً أقول أشاد الشارح على الجمع بتقدير ما هنا بقوله ان ينفى فاعطىها من تعميم ما ياتى بقوله وان لم يلاحظه
(قوله كالعادة) أى على العادة (قوله لان لزمه) أى ولو كان صغيرا كرهه ورفقه بحث لزمه اه عش
(قوله ويلزمه) أى الاشتراط المذكور (قوله وقوله الخ) عطف على قوله ما ياتى ثم قوله ذلك الى المتن
فى المتن (قوله وان لم يلاحظه) الاولى لم يلاحظها بالتأنيث (قوله ولم يلاحظها) صريح صبيح المضى
أنه راجع الى قوله أو وضعها الخ فقط (قوله بكسر الخاء) الى قول المتن فان فقدته في النهاية الآية زاد عطف
قوله والاشهاد على نفسه بقضها ما نصه كقوله المارودى والعبد بخلافه اه (قول المتن مشركة) ظاهره
وان كان له خزنة مختصة أخرى اه سم (قوله بما قدمت له) لعله أراد به قوله بعد تقدير المالك ووكيله أقول
وكذا يعلم من قول المتن السابق ولهما الاسترداد والذكر وقت (قوله العام الخ) عبارة للمضى مطلقا أو وكيله
فى استرداد هذه اه (قوله بحث لم يعلم) أى الوديع رضاه أى الوديع (قوله ومتى ردها الخ) يقضى عنه قوله
الآتى متى ترك الخ (قوله مع وجود أحدهما) الاولى لشميل الولي الذى زاده أدهمهم (قوله وفى جواز الرد
الخ) عبارة بالنهاية وقد يقال دفعه أو كيله اذا علم الخ قال عش قوله وقد يقال الخ معتمده اه (قوله
لغيبه) أى طوي له بان كانت مسافة قصر نهاية ومعنى (قوله أو جيبس) ويقاس بالجيبس التوارى ونحوه اه
(قوله فى المتن مشركة) ظاهره وان كان له خزنة مختصة أخرى

انما من خشب أو نبات مثلا كما يحسنه كلامهم (مشركة) بينه وبين الغير و يظهر انه بشرط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير
منها لان كان تشتت (واذا أراد سفر) مباح كما مر وان قصر وظاهر بما قدمت ان التقيد بالمباح هنا ليس بالنسبة لرد المالك أو وكيله بل ان
بعدهما (فليرد الى المالك) أو وليه (أو وكيله) العام وألخص بما حثت لم يعلم رضاه ببقائه عند فيما يظهر لاسمحان قصر السفر كالخروج
لتجوير مع سرعة المودودى ودهام وجود أحدهما القاضى أو عدل ضمن وفى جواز الرد وكيل اذا علم فستدوجه المالك ولو علم من حاله
ان لم يعلم فستعلم بكونه تار ظاهر (فان فقدتهما) لغية أو جيبس

مع عدم تمكن الوصول لهما (فالقاضي) وردها اليه ان كان مقتضاه بالاثبات بما نسبوا اليه القبول بالخبر والاشهاد على نفسه بقضه اولو
أمره القاضي يدفعه لامين كفى اذ لا يلزم تسلمها بنفسه (فان فقهه قاضين) بالبلاد دفعها (١٠٧) اليه لئلا ينصرف نتائج السفر ويلزمه

الاشهاد على الامين بقضه

على الاجماع وكان الفرقان

أهمية القاضي تأتي الاشهاد

عليه فيلزمه أن يشهد على

نفسه بخلاف الامين وتكفي

فيه العدالة الظاهر قائم

يتسرع دل بالخفا يظهر

وحتى قوله هذا الترتيب مع

قدرته عليه ضمن وبه يعلم

انه لا عيب في وجود القاضي

الجائر ومن ثم حمل الفارق

اطلاقا فسمه على منهم قال

أما في زماننا فلا يضمن

بالادعاء لتضعف وجود

القاضي فطعنا لظهور من

فساد الحكم وذكر ان

شيئا الشيخ أيا سبق أمره

في تحريك ذلك بالدفع للحاكم

فتوقف فقال له يائي التحقيق

اليوم تحسرن في أوتقن

ويؤخذ منه ان محل العدول

بها عن الحاكم الجائر قائم

ينش منه على نحو نفسه أو

معه وحيد بنده فانه ان سفره

بها عن الامين ختم من دفعها

لجائروا ولوعاد الوديع من

السفر جازة اسفروا دعوات

نازع في الامام ولأنه

المالك في السفر ما إلى البلد

كذا في طريق كذا سافر

في غير تلك الطريق أي سمع

امكان السفر فيها انصرف

عليه فيها يظهر ومثل تلك

البلاد فثبت منها بعضها

لشيوخها في منسلة بمجرد

عدوله عن الطريق في المذون

مغنى (قوله مع عدم تمكن الوصول إلخ) وينبغي ان مثل ذلك المشقة القوية التي لا تخفى عادة في مثل ذلك
اه ع (قول المتن فالقاضي) قال الشيخ أبو حامد ونما يصحها إلى الحاكم بعد ان يعرفه الحال وبأن
له فاولجها بنده اقبل ان يعرفه ضمن اه مغنى (قوله وردها اليه) إلى قوله وكان الفرق في المغنى (قوله
كيسر) أي أثار (قوله والاشهاد على نفسه) قاله الماوردي وللعتمد خلافه اه نهاية (قوله والاشهاد على
نفسه) اه وقاله المغنى وخلافا للمهاجرة (قوله على نفسه بقضه) فلو كان قاضي البلدا يرى وجوبه بالاشهاد
على نفسه فهل يعدل إلى الامين أو لا يحمل تأمل والقبلى الاول أميل اه سدعير (قوله ولو أمره القاضي
بدفعها إلى الامين إلخ) وقيل ما تقدم في القاضي أنه لا يجب الاشهاد على الامين لأنه باسئانه القاضي له صلاحيته
الشرع اه ع و قوله ما تقدم أي في النهاية خلافا للشارح والمغنى كسرا نفا (قوله كفى) أي كفى
الحاكم في انحر وجن الاثم اه رشدي (قول المتن فان فقد) أي القاضي أو كان غير أمين به (تبيينه)
قضية كلام المصنف أنه لا يترك الأشخاص بعد الامين وهو كذلك وأمره بنفي الكافي فقال فان لم يجد مواسها
إلى فاق لا يصح من قبلنا في الأصح اه مغنى (قوله ويلزمه) أي الوديع الاشهاد على الامين وقاله المغنى
وخلافا لنهاية عبارة وهل يلزمه بالاشهاد على نفسه بقضه وجهان حكاهما الماوردي أو وجهه عدمه كما في
الحاكم اه قال ع أي فلا يصح ما سطرنا ترك الاشهاد حيث اعترف الامين بانسائه أمال أو أنكر الامين
أخذها منه لم يقبل قول الوديع الاسبية اه (قوله وكان الفرق إلخ) هذا الفرق غير مجد اه نهاية (قوله
ان أهمية القاضي إلخ) والوجه كسرة العظمة والهيمنة والكبر اه فلو (قوله فيلزم) أي القاضي
(قوله ومضى ترك) إلى قول المتن ولو سافر في النهاية الاقوله علا أي مع إمكان الوصول وقوله وبه يعلم
قال وقوله وكان الفرق إلى المتن (قوله وبه يعلم) أي به ومع قدرته على مودو ذكر عقب قوله السابق
ان كان فقهه ما موثقا كان أنسب (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه لا عيب في إلخ (قوله اطلاقا) اه أي
للترتيب أو القاضي ويرجع الاول صنيع النهاية عبارة مع قدرته عليه ضمن قال الفارق إلى في زماننا فلا
يعني بالادعاء لتضعف وجود القاضي (قوله قال) أي الفارق وكذا ضمير قوله وذكر وقوله فتوقف
أي الشيخ أو اسأله أي الفارق (قوله التحقيق) مبني على خبره قوله يقر في الخبر قوله اليوم يتعلق
بالتحقيق (قوله تحريق) أي لمرض من طلب التحقيق واحواه الامور وعلى وجهها بالخفا فيبين
أدخل تقصير في أمره ان يجري على ظاهر الشرع اه ع (قوله ويؤخذ منه) أي ما جرى بين الفارق
وشخه (قوله وحيد بنده) أي حيد الخشعة من الحاكم الجائر (قوله ان سفره بها عن الامين إلخ) قد يقتضى أنه
مع عدم مدق في الجائر ولو قيل بالترجيح عند وجود مرجح كان يكون خطا الطريق دون خطا القدره
أو عكس وبالتخير عند عدم مدق بعد و يؤيد ما سبق في كلامه في الطريقة به اه سدعير وقد يقال ان الشارح
أورد قوله مع الامن الامن بالنسبة إلى الدفع إلى الجائر (قوله ختم من دفعها إلخ) وينبغي أنه لو احتاج في
سفره إلى مؤنة لطلبها لتصرفها ورجع بها ان أشهد أنه يصرف بقصد الرجوع اه ع (قوله ويلزمه
استردادها) أي من القاضي أو الامين أي أنه تركها عندهما ولا يقال إن جاز دفعها لهما من وراء السفر
وقد زالت فوجب الاسترداد اه ع (قوله أي مع إمكان السفر إلخ) ينافي لتعلل إلى بقوله لوصولها
في ضمانه إلخ (قوله فثبت منها) الاولى فيها (قوله بمجرد عدوله إلخ) ظاهره ولو كانت الثانية تسهل من
الاولى أو أكثر امتناعها ولو جبه أنه لم يؤذنه في السفر بها من تلك الطريق بل نهى عنه لأن الأمر بسلوك
الاولى نهى عن سلوك غيرها اه ع (قوله فثبت سلوكا) أي أنها من ذلك حيث أطلق في الاذن لم يبين
طريقا أحدا مسافه اه ع (قول المتن يسكن الموضع) أي الذي فثبت فيه اه مغنى (قوله ولو في حوز)

(قوله والاشهاد على نفسه بقضه) قاله الماوردي وللعتمد خلافه شمس مر (قوله في الامين ويلزمه الاشهاد

فها يظهر أنه لو كان البلد طريقين اثنين سلوكا أتمهما فان استروا ولا تعرض له في الاول أو أقصرهما (فان دفعها) ولو في حوز (مسافر ضمن)

لأنه مر منها الضياع (فان أعلمهم أمينا) وان لم يره ابها (يسكن الموضع)

وهو حرز مثلها أو راقب من سائر الجوانب أو من فوق مراقب الحارس واكتفى جمع بكونه في بدته لم يضمن في الاصح لان ما في الموضوع في بد
 ساكت فمكناه أو دفع أباه ومنه يؤخذ ان محل ذلك عند تعذر القاضي الأمين والأمين ثم رأيتهم صرحوا به قبل هذا الاعلام اشهدا فيجب
 وجاز ان أورد جل وأمر أن على الدفن والاصح انه التمان كاتفر رفيكي اعلام امر أو مان لم يتحضر وعليه فظاهر كلامهم انه لا يجب اشهادها
 وكان الفرق في انها هل است في بد الامين (١٠٨) حقيقة بخلافه ثم وهو متجه ان كان بحيث لا يتمكن من أخذها والى الذي يجب وجوب
 الاشهاد لانهم اجبت كاتفر

في قوله وان لم يتحضر في المعنى الاقوله واكتفى الى المتي (قوله وهو حرز مثلها) خرج به ما يمكن كذلك فانه
 يضمنه حرزا وان اعلم غير كماله المارودي اه معني (قوله أو راقب) صنيع المعنى صريح عطفه
 على يسكن للوضع وجوز رسم عطفه على وهو حرز الخ أيضا (قوله واكتفى جمع الخ) ضعيف اه عني (قوله
 بكونه) أي الموضع في بدته أي وان لم يسكنه اه سم عبارة عني قوله في بدته أي الساكن وان لم يعلم اه
 والظاهر هو الاول (قوله ومنه) أي التعليق (قوله ان محل ذلك عند تعذر القاضي الخ) وقد علم بذلك ان المراد
 الدفع الى القاضي أو اعلامه أو الدفع الى الأمين وأعلامه اه معني (قوله وان لم يتحضر) أي الدفن (قوله
 وعليه) أي الاصح (قوله هنا) أي في الدفن مع اعلام الأمين وقوله ثم أي في الدفن الى الأمين (قوله والا فالا الذي
 يضم الخ) خلافا لانه (قوله حشد) أي حين تمكن الأمين من أخذها (قوله من أو دفعها) أي قول المثل الا
 إذا في النهاية وكذا في المعنى الاقوله ومن ثم جازي الى ما إذا (قوله من أو دفعها) بناء للمفعول (قوله ولم يعلم) أي
 المالك (قوله وان كان في برأمن) أي وتلفت سبب آخر اه معني (قوله ما إذا أو دفعها الخ) بمنزلة قوله من
 أو دفعها في الحضر الخ على ترتيب القبول وكان الأولى ما من أو دفعها الخ عبارة للمعنى ما أو دفعها المالك مسافرا
 قسافر الخ وهي واضحة (قوله ومن ثم الخ) عبارة للمعنى واذ اقدم من سفره ان يسافر بها نائب الرضا
 المالك به ابتداء الا اذا قلنا في بقوله ان المراد اسواها بالبدن متبع ذلك اه (قول المتن اذا وقع حرق الخ)
 أي أو ذهب اه معني (قوله من المالك) الى قول المتن والحر يق في المعنى الاقوله وقيل يجب لم يعددوا في
 قول المتن فان لم يفعل في النهاية الاقوله ويقال وما اقتضاه قوله أي سم قصده الى وحله وقوله والا كان الى
 ويشترط وقوله قال (قوله لم يعلم الخ) ولو حدث في الطريق خوف أقام بها فان هجم عليه القطاع
 فظفرها بمسعدة لخدمة فلها فاضاعت ضمن وكذا لو دفنوا خوخا فانهم عند اقبالهم ثم اضل موضعها كماله القاضي
 وغيره اذا كان من حقا ان يصرح حتى تؤخذ منه فتصير مشهور على أخذها نهاية ومعني قال عني قوله
 فاضاعت ضمن أي وان جهل لان الجبل بالحكم لا يسقط التضمن اه (قوله ولو قيل بوجوبه) أي حيث
 آمن على نفسه اه عني (قوله في الخ جوع بها) أي المؤنة اه سم (قوله بل الخ كف) أي بخلاف العذر
 لا يكتفي لانه لو لم يكن دفعها للمالك مثلا لم يكن له السفر بها وان وجد حريق أو غارة فالو اوفي قوله ويجز ليست
 بمعنى أو فلي تأمل اه سم وقوله فالو الخ ودخل في النهاية (قوله يكلم من كلامه) يتأمل اه سم والنظر ظاهر
 اه رشدي (قوله الاصح الاغارة) فيسمع ما بعده نظرا اه سم وكان وجه النظر ان قوله الاصح الاغارة
 معناه ان فيه لم ين الاغارة والقوله فبر ان أولاها الاصح وقوله لانه لا أثر يناقض ذلك يقتضي ان اللفظ

بيده (ولو سافر) من أو دفعها
 في الحضر ولم يعلم ان من
 عادته السفر أو الانقاع
 (بها) وقد عني دفعها الى
 من ترتيبه (ضمن) وان
 كان في برأمن لان حرز
 السفر دون حرز الحضر
 ومن ثم يجب عن بعض السلف
 المسافر وماه على قلت أي
 يفتح القاف واللام هلا
 الاما في الله ودهم من دواه
 حديشا كذا نقل عن
 المصنف وبين رواه حديثا
 الدليلي وابن الاثير وسندهما
 ضعيف لا موضوع أما اذا
 أو دفعها في السفر فاستمر
 مسافرا أو أودع بدو اوفي
 الحضر أو متصفا انقيم بها
 فلا ضمان لرضا المالك بذلك
 حين أو دفعه على ما عاله
 ومن لم يولد في يئنه
 على انه انما أو دفعه قبله
 من بلده امتنع انشاؤه وسفر
 نان (الاذا وقع حرق أو
 غارة ويجز عن دفعها اليه)
 من المالك أو وكيله ثم
 الحاكم ثم من (كاسبي)
 قريبا فلا ضمان للعذر بل
 اذا علم انه لا يجهل من الهالك
 الا السفر لزمها وان كان

الخ) المتضمن عدم الزم حر (قوله واكتفى جمع بكونه) أي للموضع في بدته أي وان لم يسكنه لا يقال
 لاسطة لعل لم يسمع قوله أو راقب الخ فاذا اكتفى من كونه يسكنه اقتضاه فكيف بكونه في بدته لا تأتوا له هذا
 بعد تسليم ان الكون في بدته أقوى من المراقبة انما هو عطف أو راقب على يسكن. الموضوع أما لو عطف
 على وهو حرز مثلها فلا (قوله في الخ جوع بها) أي المؤنة (قوله بل الخ كف) أي بخلاف العذر لا يكتفي
 لانه لو لم يكن دفعها للمالك مثلا لم يكن له السفر بها وان وجد حريق أو غارة فالو اوفي قوله ويجز ليست
 او فلي تأمل (قوله يكلم من كلامه) يتأمل (قوله الاصح الاغارة) فيسمع ما بعده نظرا اه سم والنظر ظاهر

مخو فافان لم يعلم ذلك ان كان احتمال الخوف في الحضر أثر يسا في وقيل يجب لم يعدد يجهل وجوبه وتخصو جعلها على العربية
 المالك لان المصلحة لا غير واتي في الخ جوع بها ما يقر باني التفقوتما اقتضاه ساقاه لا بد في في الضمان من العذر والعجز المذكورين
 غير مراد بل العجز كاف يكلم من كلامه قبل (والحر يق والغارة) الاصح الاغارة ومع ذلك الغارة الأولى لان الاثر وهو العذر في الحقيقة في
 البقعة وشراف الخ زعي الخراب ولم يحد في الكل ثم رأيت قلنا اليه (اعذار كالتسفر) في جواز ايداع عن من بترتيب (واذا مرض) من رضا
 (مخو فافان لم يعلم ذلك) أو وليه (أو وكيله) العلم أو الخاص بها (ولا يمكنه)

اعلام التي تجعل الاسماء أو بعدم الرد بعد طلبه أو تكتمه عن أن وجناها هو تلبا الصغتم غير تعدد قبل قول الوارث انهم اعتبر الودي بهما انتم لما أثر به من ثمان مائة هذه الصفة

ليس له فعل ان قوله عندى دية فلان أو ثوبه لا يدفع الضمان بخلافه في الثاني تركه ثوب واحد أو ثوب أولم يوجد كذا الوصف
 ووجد عند الثوب بذلك الصفة لتقصير (١٠٠) في البيان وفارق وجود عين واحدة هناك الجنس وجود واحدة بالوصف لانه لا يتقصير

منه أى الاعلام والرد اه سيد عمر (قوله ليس له) أى المورث سم وعش (قوله نعم الخ) أى من
 قوله وان يشير لعين الخ (قوله ان قوله عندى) الخ قوله وكذا فى المبنى (قوله لا يدفع الضمان عنه) أى
 المورث اه عش (قوله فى الثانية) هى قوله أو ثوبه (قوله لتقصير فى البيان الخ) انما يظهر اذا علم
 مة زنة التعدد للإيهام والافهم يحتاج الى التامل ثم ان طرأ الغير وعكس بعد من إعادة الإيهام بما يحيزه
 فإظهار وجوبه اه سيد عمر (قوله فارق دية) ودعين هنا الخ أى فيما قال الوديع المريض عندى
 ثوب فلان فوجدت تركه ثوب واحد حدث لا يدفع الضمان عنه كما مر وقوله وجود واحدة بالوصف أى
 فى كل وصف فلو وصفه الوديع بغير هاتين تركته عين واحدة فقط بذلك الصفة ثم يدفع الضمان عنه كما مر
 وقوله بأنه لا يتقصير أى فى الثاني لوصفها بما يحيزها عن غيرها وقوله بخلافه أى فى الأولى لترك الوصف
 (قوله ولا يعطى الخ) اعتمدته الخى أيضا (قوله ولا يعطى شيئا ما وجد) أى لا يجب بل يكون الواجب
 له البذل الشرعى فبضمه الوارث مما شاء اه عش (قوله فى هذه الصور) هى قوله عندى ودية أو ثوب
 اه عش أى وقوله وكذا لوصف الخ (قوله بخلافه السبكي الخ) عبارة المغنى وقيل يتن الثوب بالموجود
 اه (قوله لم يمس) أى فى باب الوصفة (قوله هنا) أى فى الوديع لعلنا أى فى الوصفة (قوله كذا كر)
 الخ قوله ولا يشهدى النهاية وكذا فى المغنى الآخرة وفيه ادعى تركه رد الراجح (قوله ويدعى به) أى لنفسه اه
 مغنى ويصح راجع الضمير المورث (قوله وفيه) أى الضمان (قوله وتردد الراجح الخ) عبارة النهاية
 والمغنى والاسنى وحمل الضمير بغير إيهام وإيداع اذا تلفت الوديع بعد الموت لانه كما مر حبه الامام وما
 اليه السبكي لان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان الابه وهذا هو المعتمد ان ذهب الاسنى الى كونه شاهدا
 بمجرد المرض حتى لو تلفت باقية فى مرضه أو بعد صحت عندها كسائر أسباب التقصير ونحوه لا يضاف غير
 القاضى أما هو اذا مات ولم يوجد مال اليتيم فى تركه فلا يضمنه وان لم يوص به لانه أمين الشرع وانما يضمن
 اذا فرط قال السبكي وهذا نصح منه بان عدم ايصاله ليس يقر بطاوانة عن مرض وهو لا يجوز مظاهر
 أن الكلام فى القاضى الامين كما مر أم غيره فبضمه من قطعها والضمان فماد كرضمان تعدد بقول المأمور
 لاضمان عند كذا اقتضاء كلام الراجح اه قال عش قوله ضمان تعدى فى ضمانها بالبذل الشرعى وهو
 المثل فى المثل والمغنى المقوم وسواء تلفت ذلك السبب أو بغيره اه (قوله حتى لو تلفت فيه) أى للمرض
 أو بعد صحت ضمانها أى كسائر أبواب التقصير نهاية ومعنى (قوله الثاني) أى النحول بالموت (قوله ولا
 يشهد الخ) أى خلافا لما فى شرح الروض اه سم (قوله) أى للاسنى (قوله لم يطعمها) أى العاية
 المودعة (قوله فعلا الخ) الأولى تركه (قوله من علم) الى قوله ودعا تلفها فى المغنى الآخرة ولو أوصى بها الى
 وكذا لى قوله ولو جهل حالها فى النهاية الا ذلك القول (قوله وأقتل غيلة) أى فلا يضمن معنى رسم (قوله كما
 مر) أى انما فى شرح أول وصيها (قوله وكذا لو لم يوص الخ) بهذا نصح به علم أن تركه لا يصلح ان يكون مضمنا
 مقابل يستثنى منه ما اذا ادعى الورث مسقطا أو غيره اه سم (قوله وقال الوارث لعلها الخ) عبارة الروض
 وادعى الوارث التلف وقال انما لم يوص لعله كان بغير تقصير انتهت اه سم (قوله فصدق) أى الوارث (قوله
 لا يتحقق ما قلناه) سم من ان المعتمد عدم وجوب الشهادة على القاضى والامين وذلك للفرق بينهما لانه هناك
 سلت لنا فى المالك شرع وهو القاضى والامين فكان كسلفها المالك وهما ليس لحد واحد انما شرعوا
 فلنأمل (قوله ليس له) أى الوارث (قوله والذى رجعا لادعى الى آخره الثاني) هو الذى اعتمد خبر (قوله
 ولا يشهد الخ) أى خلافا لما فى شرح الروض (قوله وأقتل غيلة) أى فلا يضمن (قوله وكذا لو لم يوص
 فادى المودعة انه قصر وقال الوارث لعلها تلفت قبل أن ينسب لتقصير) بهذا نصح به سم أن تركه لا يصلح
 لا يكون مضمنا مقابل يستثنى منه ما اذا ادعى الوارث مسقطا أو نحوه (قوله وقال الوارث لعلها الخ) عبر

بخلافه هنا ولا يعطى شيئا
 مما وجد فى هذه الصور
 بخلافه للسبكي ومن تبعه
 وكل مرض الخوف ما لحق
 به مما مر من الخس القتل
 فى حكم المرض هنا لا ثم كما
 مر لان هذا حق آدمى ناجز
 فاحتياطه أكثر يحصل
 مقدمة ما ينمق من الموت
 بخلافه المرض (فان لم يشعل)
 كذا كر (مضى) لتقصيره
 بغيره فكيف لا يمتد لان
 الوارث يعتمد ظاهر اليد
 ويدعى به وان وجد خط
 موثر لانه كما فيه من
 الربعة بما اذا لم يكن بها بينة
 باقية وهو ظاهر معلوم مما
 مر فى الوصفة وتردد الراجح
 فى ان هذا الضمان يثبت
 بالموت وجوده من أول
 المرض حتى لو تلفت فيه
 ضمانا أولا يدخل وقته الا
 بالموت والذى رجعا لادعى
 كالسبكي وسبقهما اليه
 الامام الثانى ووجهه ان
 الموت كالسفر فلا يتحقق
 الضمان الابه ورجع الاسنى
 انه مجرد المرض بغير
 ضمانا اذا لم يوص وان شق
 ولا يشهد له الموت بطاعها
 حتى مضت مدة قوت مثلها
 فيها غالبها تقصير مضرة
 وان تمت لان فى هذا فعلا
 مغضبا للتلف فلما وليس
 مجرد تركه لا يصلح كذا

(الامام) مقتطع لان القسم مرض خيرا (اذ لم يكن) بان مات غائبا أو قتل غيلة لا انتفاء التقصير ولو أوصى بها على الوجه
 المتعبر فلم يوجد تركه بضمها كما مر وكذا لو لم يوص فادى المودعة انه قصر وقال الوارث لعلها تلفت قبل أن ينسب لتقصير فيصدق كانه لعله

عن الامام وأقره وأعرضه الاسنوي بان الامام انما قاله عند جزم الوارث بالتلف (١١١) لا عند تودده فانه صحيح حيث هو الضمان وان

وخذ بان الوارث لم يرد في
التلف بل في انه وقع قبل
نسبته لتقصير أو بعده
وحيث فلا ينافي ما نقله عن
الامام ودعواه تلفه عند
مورثه بل عند أول دمورثه
لهما مقبولة كما قاله ابن أبي
الهم في ووارث الوكيل
ورجاء في الثانية وان تلف
في ذلك السبكي وغيره ولو
جهل حاله لم يقل الوارث
شيا بل قال لا أعلم حاله
وأجوز أنم تلفت على حكم
الامانة فلم يوص به فانك
ضمنها كما اقتضاه كلام
الرافعي وغيره لأنه لم يدع
مسقطا هذا كتمان لم يثبت
تسديه فيها قال السبكي
كفسيره أو يوجد تركته
ما هو من جنسها أو ما يمكن
أن يكون أشقره بال
القراض في صورته ولم يكن
قاضيا أو نائبه له أمين
الشرع فلا يضمن إلا ان
تحقق خيانتة أو تقرر بعله
مات من مرض أو دلجه
في الامن نظير ما مر ولا
يقبل قول ووارث الامن انه
ودفعه أو تلفت عنده الا
بنيقوه أو الامانة كالوديع
فقد ذكر (وسمها) ما تضمنته
قوله (اذ انقلها) الغير ضرورة
(من محله) الى محله أخرى
(أو دارا) دار أخرى
ادونها في الحرز (وان كانت
حرزتها على المعتمد

بان الوارث لم يرد دالخ) أي في قوله له لما تلف الخ الذي نقله عن الامام أي لان الترجي في كلامه المذكور
راجع الى الفساد فقط وهو قوله قبل الخ فهو جازم بالتلف أي الاسنوي لم يصب فيه منهم عن الشك في انه
رشدي (قوله فلا ينافي) أي ما خلا ما نقله الخ أي الاسنوي (قوله ودعواه) أي الوارث بعد ادعاء غيره مقبولة
(قوله أو دمورثه) عطف على تلفها (قوله ورجاء) أي قول ابن أبي الهم في الثاني دعوى دعوى الوارث
(قوله وان تانف في ذلك السبكي الخ) عبارة ثانية وهي السبكي أنه لا يقبل قولهم في دعوى الوارث الا
بيينة (قوله ولو جهل حالها) أي الوديعة (قوله له) الظاهر الثالث (قوله ضمن الخ) وفيها كالمعنى
والاسنوي وخلافه الثاني ودعيله سم راجع (قوله هذا كانه) الى المنزلة في النهاية قال الكردي في الاشارة الى
قوله وكذا لو لم يوص اه وينظر انما اشار الى قول المصنف فان لم يفعل ضمن الخ وقول الشارح ولو أوصى
بها على الوجه المثل الى ضمان الصور الرابع وان قوله أو يوجد الخ عطف على قوله يثبت الخ وقوله لم يكن الخ
على قوله لم يثبت الخ وان هذا الاثر في الثلاث موزع على تلك الصور والست المتقدمة فقوله لم يثبت الخ وقوله
أو يوجد الخ راجع الى جميع ما تقدم الاول المصنف فان لم يفعل ضمن الخ ورجوعه الى مسئلة الجهل بخر دافعة
انها مقبولة ومنصورة وقوله ولم يكن الخ راجع الى أول قوله للمصنف وأخر أقوال الشارح وما في سم مما
نصه قوله أو يوجد الخ هذا مع قوله بعد ولم يكن الخ معطوف على قوله ان لم يثبت اه فيمساهل رتبتي حله
على ما نقلته (قوله في صورته) أي القرض (قوله لانه) أي القاضي أو نائبه (قوله فلا يضمن) أي وان لم يوص كما
صرح به ابن الصلاح سم ونهاية ومعنى (قوله ويحمله) أي عدم ضمان القاضي ونائبه (قوله في الامن) خبر
ويحمله (قوله نظير ما مر) أي سارا (قوله انه دالخ) أي الوارث اه عش (قوله أو تلفت عنده) أي ولم
يتكبر من الردها ورشدي عبارة مع قوله انه دالخ فاعل الرد الوارث وقوله تلفت أي عند الوارث هذا هو المراد
فهما كما هو الظاهر فلا ينافي ما تقدم من قول دعوى وارث غير القاضي ودمورثه أو تلفت عنده بلا تقصير
فان الظاهر ان وارث القاضي ان لم يكن أولي من وارث غيره في ذلك فلا أقل ان يكون مثله اه (قوله وان كانت
حرزتها الخ) أفتي شيئا للشهاب الرمي بشور المنيب بالذاعين المالمس حرزات لم يعين فلا ضمان بنقلها
الى الادون حيث كان حرزتها اه سم وبقية أي الشهاب الرمي الى النهاية في ذلك كانه عليه لرشدي وخاله
المعنى كالشارح في الاوقات السبع الاسلام والضمان في النقل الى الادون مطلقا سواء كان حرزتها أو لا عين
الحرز أو لا (قوله سواء تلفت الخ) عبارة للمعنى سواء تلفت الخ النقل الى الادون مطلقا سواء كان الحرز أو لا عين
أم لم يثبت لا سفر بينهما ولا خوف أم لا كما هو عند ذلك من اطلاق المصنف اه (قوله انم) الى قوله وان كان
النقل في النهاية والى قوله ولو حصل الهلاك في المعنى (قوله فيه) أي الحرز (قوله ولو حصل الهلاك الخ)

في الرض بقوله وادى الوارث الثاني وقال الخ لم يوص له له كان بغير تقصير (قوله ولو جهل حاله لم يقل
الخ) عبارة شرح مردولو جهل حاله لم يقل الوارث شيا بل قال لا أعلم حاله فلا ضمان عليه وان قيل ان تضمنه
كلام الرافعي وغيره الضمان اه وبشكل عليه وداعترض الاسنوي السابق بما تقدم الذي وافق عليه
وذلك لان ذلك الرد لا حاجة له بل لا يقيد مع التزام عدم الضمان وبشكل عليه ايضا ما نقله الاسنوي بقوله
لا عند تودده فانه صحيح حيث هذا الضمان وذلك ان الوارث قد يثبت في حق من له ان يتلف هذا الذي نقله
الاسنوي فليشأمل (قوله ضمن الخ) هكذا شرح الرض (قوله أو يوجد الخ) هذا مع قوله بعد ولم
يكن الخ معطوف على قوله ان لم يثبت (قوله فلا يضمن) أي وان لم يوص كما صرح به ابن الصلاح وهذا مع قوله
أو تقرر بعله قال السبكي تصريح بان عدم ايضائه ليس تقرر بطلا (قوله انه ودفعه) فاعل الرد الوارث وقوله أو
تلفت أي عند الوارث هذا هو المراد فهما كما هو الظاهر فلا ينافي ما تقدم من قول دعوى وارث غير القاضي
ودمورثه أو تلفت عنده بلا تقصير فان الظاهر ان وارث القاضي ان لم يكن أولي من وارث غيره في ذلك فلا أقل
أن يكون مثله (قوله وان كانت حرزتها الخ) أفتي شيئا للشهاب الرمي بشور المنيب بالذاعين

(ضمن) لانه رهضا بالتلف سواء كانت بسبب النقل أم لا نعم ان نقلها بقل المثل ثم ضمن بخلافه لو انتفع بما نقله لان الرمي هنا أعلمه (والا)
يكن دونه بان تسديا فيه أو كمن المقول اليه أجز (فلا) يضمن وان كان النقل لغريه أخرى لا سفر بينهما ولا خوف ولو حصل الهلاك بسبب

النقل لعدم التفریط من غير مخالفة من غير مخالفة من غير مخالفة (١١٢) بالآخرى نقلها بالنية تعميم بيت البيت في دارونان واحد فلا ضمان به حيث كان

الثاني حوزة مثلها هذا كله
حينئذ لم يعين المالك حوزا
ولأنه من غير النقل ولا كان
المسروز مستحقا لما إذا
تبعه فلا أثر لنقله له أو
أعلى منها حوزا ولو قربة
أخرى بقية السابق فلا
لنعمته في اعتبار الحوزة
دون القصد إذ لا غرض
فيه بخلافه من غير ضرورة
لدونه وإن كان حوزة لها
فانه يضمن وكذا باء
الاولين ان هلكت بسبب
النقل كان انهم عليها
المنقول اليه وكذا ان سرقت
أو غصبت منه على الراجح
الذي اقتضاه كلام الشئخين
وجزم به غيرهم لاختلاف
اعتد أيهما كالموت أخذنا
من كلام الغزالي وولدان
التلف حصل هنا بسبب
المخالفة من غير عمد وأما
النهي أو كون الحوزة
مستحقا للمالك فيضمن
بالنقل لغير ضرر ورشقي
لا خور لتعديده بخلافه
ضرر ورشقي أو أخذ
لصانه يجب ويضمن
بتركه ويعين مثل الحوزة
الأول ان وجدتم انهم
عنه ولو مع الخوف فلا
وجوب ولا ضمان بتركه ولا
يقع له ولا أثر لنهي نحوولي
ويطالب الوديع بأبواب
الضرر والحمل له على
النقل (ومنه ان لا يدفع
مخالفتها) التي يمكن من

وفاقا لطلاق النية بتوضيح الرضوخا فلا طلاق للمغني (قوله وخرج) الى قوله هذا كله في النهاية والمغني
(قوله حيث كان الثاني حوزة مثلها) وان كان الأول حوزة مغني ورضوخ (قوله هذا كله) أي التعيين وعدمه
المالكان (قوله مستحقا) أي للمالك (قوله أما إذا علمته) الى المتن في النهاية الاقوله ولو قربة الى بخلافه
وقوله بخلافه الى أمانع النهي (قوله بقية السابق) أي لاضرر بينهم ولا خوف (قوله إذ لا غرض فيه) أي
التخصيص (قوله بخلافه) أي النقل عن المغني وقوله لدونه متعلق بضمير بخلافه وقد تقدم ما فيه (قوله فانه
يضمن) أي سواء ألتفت بسبب النقل أم لا اه شرح الرضوخ بقية قول الشارح وكذا الخ (قوله باء
الاولين) أي مثل الحوزة للمغني وأعلى منها اه كردى (قوله ان هلكت الخ) بهذا المقتضى في التعيين حال عدمه
اه سمأ خلافا لما لوهم صنيح الشارح من المخالفة فيما قبل وكذا أيضا (قوله كان انهم الخ) عبارة
النهاية كأنهم دام البيت الثاني والسرقة منه وذكر في الأثر أو معهما الغصب لكن ظاهر كلاهما اعتماد
الحاقه بالمولد وجع الالهي رحمه الله تعالى بينهم لم يعمل كلام الأثر أو معهما إذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما
في خلافه اه وفي سمأ نحوها وأما مع النهي الى قوله نحو غرق في المغني (قوله مستحقا للمالك) أي ملكا
أو إجارة أو عارة اه مغني (قوله مثل الحوزة الأولى الخ) عبارة انما يضمن حوزة مثلها ولا بأس بكونه دون الأول إذا
لم يجد حوزة اه (قوله ولا أثر لنهي نحوولي) أي بل الى اجب على الوديع مراعاة المصلحة في نقلها وعدمه
اه عن (قوله ويطالب الوديع الخ) عبارة انها لو غصبت منه النقل الاضرر وخلافه فيها صديق
الوديع بينهما عرفوا الاطوب بينهما فكان يمكن صدق المالك بينهما اه قال الرشدي قوله فاختلغا فيها
أي قال الوديع نقلت الضرر ورثت فلتحرق بكرهه المالك ونوله صدق المودع بينهما أي في التلف وقوله طوب
بينه أي ثم يصدق باليمن وقوله صدق المالك بينهما أي في نفق مدعى الوديع اه (قوله التي يمكن) الى قوله
والذي يضمن في النهاية الاقوله ثم رأيت الأذري الى المتن وقوله وأما بابها الى الفرع (قوله فعلم) لعل منه
قوله على العادة (قوله ولو وقع بغير اه) الى قوله متعلقا في المغني (قوله طلاقا) أي سواء أمكنه إخراج الكل
دفعه أو لا وسواء كانت أمته من فوق فمخاها الخ أم لا (قوله إخراج الكل) أي كل الامتعة والوديع وتبين

المالك حوزا فان لم يعين فلا ضمان بنقلها الى الاذن حيث كان حوزة مثلها والمسئلة مسبوطة في التصحيح وأشار
الى الاختلاف في فهم كلام الشئخين (قوله وخرج بالآخرى الى حيث كان الثاني حوزة مثلها) وعلم بما
تقرر انه لو نقلها الى الحيلة أو داره حوزة مثلها من حوزة مثلها لم يعين المالك حوزا لم يضمن عند جمهور
العراقين ونقل ابن الرقبة الاتفاق وقال الأذري انه الصريح اه وهو المعتبر وان نسب الشئخين الجزم
بخلافه وكأله اخذ من كلامهما في الحرر والمناجر وفي الرضوخا صلافي السبب الرابع وقد اطلق السبب
أثام الجزم بعدم الضمان بالنقل الى حوزة مثلها من حوزة مثلها وكذا في المالك حوزا كقوله احتفظها
في هذا البيت انه لا يضمنها بنقلها الى بيت مثله الا ان تلفت بسبب النقل كأنهم دام البيت الثاني والسرقة منه
والغصب أي اذا كان سبب النقل فلو ضم الى تعين البيت النهي عن النقل فيقول بلا ضرر وقد ذكرنا انه
يضمن وإن كان المنقول اليه حوزة لاضرر بخلافه لا يضمنه نقل لاضرر وقارة وسوق أو غلبة لموصول
يضمن اذا كان المنقول اليه حوزة مثلها ولا بأس بكونه دون الأول إذا لم يجد حوزة من قبله النقل في هذه
الحالة نفس وان حدث ضرر ورثه فلا يضمن بالنقل ايضا فتشترط حر (قوله وكذا باء الاولين
ان هلكت الخ) بهذا المقتضى في التعيين حال عدمه (قوله كان انهم عليها المنقول اليه وكذا ان سرقت
أو غصبت منه على الراجح الذي اقتضاه كلام الشئخين الخ) في الأثر أيضا لالحاق الغصب من البيت الثاني
بأنهم دام عليها وسرقها من غير نقلها كلام الشئخين لاختلافها بملوك وجع شيئا للشهاب الرمي بينهم فيحصل
كلام الأثر على ما إذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما على خلافه (قوله ويطالب الوديع بأبواب الضرر
الحاملة على النقل) قاله في شرحه حيث منع النقل الاضرر ورثه فاختلغا فيها صدق المودع بينهما

او دفعها على العادة لانه من أصول حفظها فعلم انه لو وقع بغير قصد في داره لنقل أمته فاختلغا في الوديع لم يضمنها مطلقا
وجهما بن الرقبة بأنه ما يوجب بالابتداء يتقصدون نظرا للأذري في أمكنه إخراج الكل

دفعه أي من غير مشقة، لا يحتمل للملأه عادة كإظهارها أو كانت فوق قصاصها أو أخرجه ما له الذي نحتوا الضمان في الأولى منعوفي الثانية محتمل ان تلتك بسبب التكهة ثم رأيت الأذري في موضع آخر حمار حقه فهموا لو تعددت (١١٣) الواو اعمل بعض ما أخرجه مناهل ما يكن الذي

أو بعضها أي: الوديع (قوله دفعه) بنيتي أو دفعته كما كثر قبل وقت استحسان الوديع (قوله والضمنا في الأولى الخ) ههنا عند الشارح وليس من كلام الأدي (قوله في الأولى) أي قوله ما لو أمكنه الخ وقوله في الثانية هي قوله أو كانت فوق الخ وقوله محتمل معتمده اه عش (قوله محتمل ان تلقا الخ) قد عرفت ان يقال ان كان لترك التصديق والادراك أخذ الأول فالاول أمكنه أخذ ما عتده الوديع ضمن لتقصيره بالتواني بالاشتغال بالتخيؤات كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من أخذ الجميع فلا ضمان فلتا بل اهتم بقوله أمكنه الخ والآخر بيان العرفية التحكك وعدمه بظن الوديع فليراجع وقوله من أخذ الجميع الخ أي توسع الامتعة ولو يدعوت بنيتي أو بعضها (قوله ولو تعدت) أي قوله ما لم يكن في الغنى (قوله ما أخزمها) أي ما أترأسه حيث لم يتدبر به لأنه تخامس موضعه وأخذ ما رآه اه عش (قوله أي يسهل عادة الانتباه) لعل المراد بالنسبة لما أخذ منها بان يكون الابتداء بالمرور أو أسهل من الانتهاء بالمتوخل فختلف ما إذا عكس الأمر أو تأسوا فلا ضمان (قوله منها) أي الودائع (قوله باسكان الازم) أي على الصدور قوله وانما بيان في الغنى (قوله أو سبقها) يظهر ان ترك اخصال الدابة في محل دفع المرء مثلا كترك سبقها (قوله مدة الخ) وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والمراجع إلى أهل الخبرين ما فيها ومعنى (قوله عوت الخ) بنيتي أو يتعب اه سم (قوله أي صارنا الخ) عبور القابلة ضمنها ان تلفت بقصر ارشها ان نقصت اه (قوله ويعلمه) وان لم يعلمه فلا ضمان شرح الروض سم على ج وقد شكك جماعة وان ما كل من خطاب الوضع لا فرق فيبين العلم وعدمه اه عش وقد يجاب ان ههنا مسئلة منه ترغيبا في قبول الودائع كما هو ما يروى به عن السيد سمر (قوله على المعتد) وان جزم ان الملقى كما صاحب الانوار بضمائه بالقطب ويؤيد الاول أي ضمان الكل ما لو جوع انسان أو به جوع سابق ومنعه الطعام من علمه بالخ لا فاته بضمن الجميع نهاية ومعنى (قوله التفصيل الا في الخ) بان يرفع مع التهلكة والاعتصاف تلك المدد بان يالجوع مثلا لا يخبره فان لم يكن به جوع وعطش سابق بل جوع متعده وان كان به بعض جوع وعطش أو لو يعني أو وعلم الحاسب الحال لعدم العلم بالخ لا يكون عبدا في الاظهر بل هو فيه فيصير نصف منه مطلق الهلاك بالاسر من اه يحذف وعلم به ان الفرق بين ما هنا وما في ما هنا هو عدم العلم فيضمن النصف فيما يأتي ولا يضمن هنا أصلا (قوله ورأع الخ) ومعاولان الكلام في البالغ العاقل وقوله وفي عدم الضمان الخ معتمده اه عش أو قول يبعد الضمان فيما إذا لم يوجع يشهد وقلنا بان استظهره الشارع فيما يأتي من عدم قبول قوله بعد بجهنم أجد شهودا على شبهة ثم أت قول الشارح والأفلاخ ان هو مخرج في عدم الضمان إذا ترك الذبح لتسعد الشهود (قوله بقول الانوار الخ) في الاستدعاء بما ذكر نظر اذ ليس في كلام الانوار قرض للضمان أصلا اللهم الا ان يقال انه أخذ الضمان من قوله زمانا دفع عنه الا الاصل ان من ترك فعل ما زعم في مال غيره ضمنه نسبته إلى تقصيره مع اعتبار تركه اه عش (قوله وتبعنا الخ) أي الانوار (قوله والذي يتعب) الخ قوله ويرى قال عش بعد ذكره عن الشارح مناصه وظاهرا ملاك الشارح يعني النهاية عدم الضمان مطلقا وجد شهود اشهدهم أولا اه (قوله لا الظاهر الخ) تعادل العذر (قوله فيما يأتي) أي في شرح ومنه ان يضعها الخ (قوله بينه) أي قوله ذهبتم اليه لا قبل (قوله ما يأتي)

عرفت والطول بـ بينت ان لم تكن صدق المالك حينئذ انتهى (قوله و) اننا نتجهل ان تأت بسبب التخصية قد عرفت ان يقال ان كان لترك التصديق والادراك أخذ الأول فالاول أمكنه أخذ ما عتده الوديع ضمن لتقصيره بالتواني بالاشتغال بالتخيؤات كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من أخذ الجميع فلا ضمان فلتا بل اهتم بقوله أمكنه الخ والآخر بيان العرفية التحكك وعدمه بظن الوديع فليراجع وقوله من أخذ الجميع الخ أي توسع الامتعة ولو يدعوت بنيتي أو بعضها (قوله ولو تعدت) أي قوله ما لم يكن في الغنى (قوله ما أخزمها) أي ما أترأسه حيث لم يتدبر به لأنه تخامس موضعه وأخذ ما رآه اه عش (قوله أي يسهل عادة الانتباه) لعل المراد بالنسبة لما أخذ منها بان يكون الابتداء بالمرور أو أسهل من الانتهاء بالمتوخل فختلف ما إذا عكس الأمر أو تأسوا فلا ضمان (قوله منها) أي الودائع (قوله باسكان الازم) أي على الصدور قوله وانما بيان في الغنى (قوله أو سبقها) يظهر ان ترك اخصال الدابة في محل دفع المرء مثلا كترك سبقها (قوله مدة الخ) وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والمراجع إلى أهل الخبرين ما فيها ومعنى (قوله عوت الخ) بنيتي أو يتعب اه سم (قوله أي صارنا الخ) عبور القابلة ضمنها ان تلفت بقصر ارشها ان نقصت اه (قوله ويعلمه) وان لم يعلمه فلا ضمان شرح الروض سم على ج وقد شكك جماعة وان ما كل من خطاب الوضع لا فرق فيبين العلم وعدمه اه عش وقد يجاب ان ههنا مسئلة منه ترغيبا في قبول الودائع كما هو ما يروى به عن السيد سمر (قوله على المعتد) وان جزم ان الملقى كما صاحب الانوار بضمائه بالقطب ويؤيد الاول أي ضمان الكل ما لو جوع انسان أو به جوع سابق ومنعه الطعام من علمه بالخ لا فاته بضمن الجميع نهاية ومعنى (قوله التفصيل الا في الخ) بان يرفع مع التهلكة والاعتصاف تلك المدد بان يالجوع مثلا لا يخبره فان لم يكن به جوع وعطش سابق بل جوع متعده وان كان به بعض جوع وعطش أو لو يعني أو وعلم الحاسب الحال لعدم العلم بالخ لا يكون عبدا في الاظهر بل هو فيه فيصير نصف منه مطلق الهلاك بالاسر من اه يحذف وعلم به ان الفرق بين ما هنا وما في ما هنا هو عدم العلم فيضمن النصف فيما يأتي ولا يضمن هنا أصلا (قوله ورأع الخ) ومعاولان الكلام في البالغ العاقل وقوله وفي عدم الضمان الخ معتمده اه عش أو قول يبعد الضمان فيما إذا لم يوجع يشهد وقلنا بان استظهره الشارع فيما يأتي من عدم قبول قوله بعد بجهنم أجد شهودا على شبهة ثم أت قول الشارح والأفلاخ ان هو مخرج في عدم الضمان إذا ترك الذبح لتسعد الشهود (قوله بقول الانوار الخ) في الاستدعاء بما ذكر نظر اذ ليس في كلام الانوار قرض للضمان أصلا اللهم الا ان يقال انه أخذ الضمان من قوله زمانا دفع عنه الا الاصل ان من ترك فعل ما زعم في مال غيره ضمنه نسبته إلى تقصيره مع اعتبار تركه اه عش (قوله وتبعنا الخ) أي الانوار (قوله والذي يتعب) الخ قوله ويرى قال عش بعد ذكره عن الشارح مناصه وظاهرا ملاك الشارح يعني النهاية عدم الضمان مطلقا وجد شهود اشهدهم أولا اه (قوله لا الظاهر الخ) تعادل العذر (قوله فيما يأتي) أي في شرح ومنه ان يضعها الخ (قوله بينه) أي قوله ذهبتم اليه لا قبل (قوله ما يأتي)

(۱۵ -) (شروانی وابن قاسم) - (سابع)
 ان قوله ذبحته لان لا يقبل ثم رأيت مصر حله فمما ياتي و يفرق
 بينه وبين ذول قوله في نحو ايسه اذ دفع نحو البود فان الظاهر قبوله ثم رأيت ما ياتي في مسألة الخاتم

وهو صريح فيه بان ما هنا مذهب (١١٤) لعينها المقصودة بالكتابة فاحتمل أكثر ويؤيد ذلك ما مر في تعريب الوضوح للمال خشيبة

أي في شرح ومنه ان يتنفع بها الخ (قوله وهو) أي ما يأتي في الخاتم صريح فيه أي في قول قوله في نحو لو سها
لرفع نحو الود (قوله بان ما هنا الخ) وأيضاً فاحتياج نحو الوصف ليس لدفع المهلك غالباً أو كثيراً ولا
كذلك الدفع المذكور فان الاحتياج اليه تاذل لندرة سببه اه سم (قوله زيويدان) أي القرن وقوله ما مر في
تعريب الخ قد مر ما عين السيد عمر (قوله ويظهر) أي ضالة لا يقبل الخ) فنيصاً مراً فناعن عرش عن اطلاق
النهاية للقبول وهو أيضاً قضية ماسد كره الشارح من الفرق بين الودية والساواة: وأيضاً في منع القبول
منع الامناعن بخودج الما كره المشرقة للهلالك عند عدم وجدان الشهود فليراجع (قوله أي علقها) عبارة
المغنى عن الطعام أو الشراب فانت بسبب ذلك اه (قوله وان أم) أي قوله ان أمكن في المغنى الا قوله ومر
الفرق إلى المتن وكذا في النهاية الا قوله أي ان علم إلى المتن (قوله قال الاخرى ان علم الخ) هذا التذييل يجمول
على استقرار الضمان على الخلاف بين العلم أي بكونه ولياً والجمل في أصل الضمان نهاية وبغنى قال
عش قوله في أصل الضمان أي ويكون قرار الضمان في صورة الجمل على الولي اه (قوله ولو نهى الخ) عبارة
ما غنى هذا ان نهى له لعله فان كان لها كقولنا أو تحتل بمشاكل نهى فلو خالف وفعل قبل زال العلة
ضمن كذا اطلاقه فان لم يشهدوا بنفي ان يشهد الضمان بما ادعى بعلمها اه (قوله أي ان علمها) وفاقا
للمغنى وخلافاً للنهاية عبارة وان لم يعلم بعلمها فيما يظهر خلافها بعض المتأخرين اه قال عرش قوله وان لم
يعلم الخ لان الضمان لا يشترط الحال فمابين علمها وجهها وقوله خلافاً لبعض المتأخرين مراده ج اه
(قوله ومر) أي في شرح أو أمين (قول المتن فان أعطاه) المال علقاً بفرض الام اسم للمأ كوله ولم ينهية
ومغنى (قوله ليردها) الأسبب ليسردها اه سدد عرابة المغنى ليسردها أو بعلى علقها أو بعلمها اه
(قول المتن فان فقدت) بالثبوتية فطه اه مغنى (قوله فان عجز) أي الحاكم بان لم يسره لبحار عبارة
المغنى ليعترض على المال أو يؤجره أو يصرّف الأجرة وقد نهى أو يبيع جزءاً منها أو يجمعها ان رآه اه (قوله
ولو فقد الحاكم اتفق بنفسها الخ) قد يبادر من السيف وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك اذا
لم يوجد من يشهد ولم تكف عن الرجوع عنه اه سم وقوله والضمان بتركه أو انقضاءه قول الشارح
السابق ثم قال وفي عدم الضمان الخ وقوله ثم قد يستبعد ذلك الخا فلو تولى السابق والأفلا لعنه (قوله ان
أمكن والأولى الرجوع الخ) خالفه المغنى والنهاية وسم فقالوا فان لم يشهد لم يرجع في أحسد وجهين وهو
المعتدل كالذي هرب الجال اه (قوله مطلقاً) أي نوى الرجوع أولاً (قوله ما وافق الأول) أي من الاكتفاء
بنية الرجوع عند عدم الشهود وقوله ما وافق الثاني أي عدم الرجوع عند عدم الشهود مطلقاً (قوله وعن
أي احق) أي قوله انتهى في النهاية (قوله انه يجوز له) أي الوديع عند تقديم من المالك ووكيله
فالحاكم (قوله نحو البيع الخ) لعله ادخل في التواضع اه (قوله كالحاكم) أي بالمصلحة (قوله مطلقاً)
له ادخل في الاتفاق بترع فليراجع (قوله ويؤيده) أي قول أبي احق (قوله ما تقر وعن الانوار)
أي في الفرع الماراً نقا (قوله لم يرجع) أي ان لم يتعذر على من يسرهما معه والا فراجع نهاية وبغنى
(قوله وانما يجره) أي ما عجزه من كشي (قوله وأما قوله) مقتضاه انه لو وجد به أكثر من أجرة المثل
وكانت أقل من قيمة العلف لا يجب دفعها وهو محل تأمل وقوله ولم يرد الخ مقتضاه انما اذا ساقط يجب دفعها
البر هو محل تأمل أيضاً وقيل بوجوب الدفع في الأولى بالتخيير في الثانية كان متجها اه سيد عمر وقوله

(قوله بان ما هنا الخ) وأيضاً فاحتياج نحو الوصف ليس لدفع المهلك غالباً أو كثيراً ولا كذلك الذي
المذكور فان الاحتياج اليه تاذل لندرة سببه (قوله ويجب على الخ) واجبه لمصلحة النهي أي في المتن
(قوله ولو فقد الحاكم اتفق بنفسها الخ) قد يبادر من السابق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستعد
ذلك اذا لم يوجد من يشهد ولم تكف عن الرجوع عنه (قوله والأولى الرجوع) في الاكتفاء بنية
الرجوع نظراً ومخالفته في نظاره كما يعلم بالمرابحة (قوله والأولى الرجوع) يفيدانه يرجع في هذه

والذي يجهل ون وجهين فيه انه يجب علقها بما يحفظ نفسها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحاكم اتفق بنفسه ثم ان
أود الرجوع اعتمد على ذلك ان أمكن والأولى الرجوع

وحديثه مرجع على ما جرحه شارح وبنافه ما في المسافة أنه عند عدم الشهود لا يرجع مطلقاً لأن قد فهم نادر وعلى الأقل يمكن الفرقان
الوديع محسن فغالب الترسيع مرجوع بغير قصد الجرح عند تعذرهم ثم رأيت الأثر في بحث اتفاق الام عند فقد القاضي ماوافق
الاول والركن في وغيره ماوافق الثاني يعني أن الحق أنه يجوز له نحو البيع أو الاختيار أو الاقتض كالخا كره يفتي ترجع عند تعذر
الاتفاق عليها مطلقاً الأبدانك ويؤيد ما تقرض عن الأنوار هذا كلف معلوفة أم لا الرعية (115) فثبت أن الركش وجوب تسير معهما

تفتتان وتلك وأحق
عليها مرجع اه وانما
يعني ان كان الزمن آمناً
ووجدت فتمت بها أو باوة
ولم ترد على بقا العلف
وحديثا في فيما تقرض
العلق فان فقد وتعلون
مراجعة المالك ساون
المعلوفة فيما فيها كاهو
ظاهر ولو اعتد عهدا لا
راع مع غلبه سلمتها فهل
له ذلك لأن الزامه مراعاة
العادة كاجل بمسروا في
أولا بمن الامس مطلقا
احتياطاً في التفسير كل
محمول ونحو بالباية نحو
الفصل اذا لم يصره يسقه
فكر كره وانما فانه لا يعتنه
بغضله انظر من الزام
وقضى قولهم لم يصره يسقه
انما امره فقر كره ضمن
ووجه بانه الزام الحفظ
بشأن السقي فانه فعه
لكن لا يحاطا في قبل فيما
في الاتفاق فان قلت ظاهر
كالمهم ان السقي من غير
أمر بالزم الوديع فتناق
ما بان في نحو اللبس من لزومه
والضمان بتركه فالحقوق
قلت طرق باعتبار الوديع
فعله ليس له لعدم اختلاف
الغرض به غا البتة خلاف

ولو قبل وجوب الدفع في الاولى الى هذا هو الظاهر والله اعلم (قوله وحديث) أي من الزيادة وقوله في باقيها
أي في تلك الزيادة قاله الشكردي ويظهر ان المعنى وحديثه ان كان الزمن آمناً ووجدت فتمت بها أو باوة
أخره المثل نظماً ما تقرض في العلف من أنه ان أعطاه المالك الاخر تسيرهم ولو الاخر احدها (قوله فان فقدته)
أي ما ذكره بقوله ان كان الزمن آمناً ووجد ان كان الزمن بخلافه أو لم يجد التفتان كره (قوله مراجعة
المالك) أي ووكيله (قوله فيما فيها) أي من أنه تراجع الحاكم ليؤجرها وينقذهما من أسرهما (قوله
(قوله فهل ذلك) أي التبرع (قوله بمسار) أي في شرح ومنها ان لا يدفع متفقاً وقوله وبأن أي
شرح ولو بعثها مع من يسقها من ضمن في الاصح (قوله من الامن) أي من الراي الامن (قوله مطلقاً)
أي اعتباراً رعيها بل اذاع (قوله كل محتمل) والقطب الى الاول اميل لاسبابها كان عاذاً للمالك ان
يسرق مثل هذا الزمن لا ذاع (قوله فانه لا يضمنه) خلافاً للنهاية ووفقاً للعنف وشرح الروض
عبارتهم في ضمن وهو أحد وجهين في الرخصة وأصلها بالترجيح مع ما لا ذرى وقرض بجره من الزام قال
والظاهر ان محل الوجهين فيما لا يشرب بهر وقوفه اذ لم ينه عن سقيها (قوله ما في الاتفاق) أي من
أنه تراجع المالك أو وكيله فان فقد الخا كره (قوله في زمن الامن) الى قوله وظهر كلامهم في النهاية
الاستنباط غير المتفق وقوله ثم رأيت الى المتن وقوله ولو في حال اليان تعين وقوله كذا أطلقنا فان ترك
المتن يسقها أي بلفظها بانه ونفى (قوله وهو ثقة) والمزاد في التفتان أطلق العدل القادر على مباشرة
ما فوض له اه عش (قوله ولا يحظه) أي الغير (قوله بمسار) أي في شرح جزئنا لاستعانة من يعملها الى
الحرز (قوله ما في زمن الخوف الخ) وما مام انما احدها به معها السقي أو كونه غير معتاد لسقي دوابه بنفسه
فلا يضمن قطعاً معني (قوله في ضمن) أي تخلط في ضمنها حتى ولو تلفت بغير السبب الذي تعدى به لم يسقط
عنه الضمان فهو ضمان جنائي اه عش (قوله ونحوها الخ) عبارة للمنفى ونحوه كشعر وور وخرم كسب
من حرر ووصوف ولبدو كذا اسقطوا كسبه وان لم تسم ثيابا عرافا (قوله بغيره لتسرها) كل من الجار من
متعلق بقوله فيخرجها وقوله وبأن أي الخ تفصيل لقوله بغيره (قوله ولا يلازمه) ظاهر هو أن دفعها الى
اتلاف القتل وهو قريب ان كان النقص للقتل دون النقص الحاصل بترك التوبة اه عش (قوله ثم رأيت
ما في الخ) لعله لم يدونه أو لم يعطه فاحتمل ضمنها فانه يدل على عدم الوجوب بل مجرد الجواز اه سم (قول
المتن وكذا) أي عليه أيضاً السبب بنفسه لأن به معنى ونما به (قوله ولو في حال الخ) أي ولو كان اللبس وقوله
توقف الدفع الخ تعني سببي حال نوم وقوله عليه أي اللبس في حال النوم وقوله بان تعين انظر وولجعة الى
اللبس وقوله بسبب الخ متعلق بدفع الرد (قوله ثم الخ) الى قوله كذا أطلق في المعنى (قوله ان لم يبق به لبسها)

الحالة ولا نظر لندرة فقد الشهود فانظر تفاوت وليس في شرح مو (قوله فان قلت ظاهر كلامهم ان السقي
الخ) في الرض وشرحه وعلل ضمن تخلطوا وعللهم بغيره فتركه كالحيوان ولا وجهان صحح منهما
الأذرى الثاني وقرض بجره من الزام قاله والظاهر ان محل الوجهين فيما لا يشرب بهر وقوفه اذ لم ينه عن سقيها
عن سقيها اه (قوله ثم رأيت ما في الخ) كانه لم يدونه أو لم يعطه فاحتمل ضمنها فانه يدل على عدم
الوجوب بل مجرد الجواز (قوله ان لم يبق به لبسها) يعني أن المراد الباقية ولو شراحتي لو كان ذكر

السقي ليس هو اختلاف الغرض به (ولو بعثها) في زمن الامن (مع من يسقها) وهو ثقة وأخبره ولا يحظه كاجل بمسار (في ضمنها في الاصح) وان
لاقيه مباشرة بنفسه لانه العادة هو استنباط ابداع ما في زمن الخوف أو مع غير مقتول بلا حظه في ضمن قطعاً (وعلى الوديع) يقع المال
تعرض ثياب الصوف) ونحوها من شعر وور وغيرهما (الرجع) وان لم يصره يسقه جرحاً من صندوق معقل علم ما به بغيره
لتسرها وتظهر ان ان أعطاه متعلقاً لما لا يضر ولا يلازم ثم رأيت ما في الخ وهو صريح في عدم كذا يسقه الا بالرد وكذا السبب استنباطها بالبول
في نحو نوم توقف الدفع عليه بان تعين طر يقال دفع الرد بسبب صحتي في الآدمي بها ثم ان لم يبق به لبسها السبب ان لم يبق به لبسها فصدق

الحاجتمع ملاحظته كذا أطلقه الأذري بحثا في محتمل تقيد وجوبه للاختلاف في التفسير مرامه نهاده ويحتمل الفرق بأن ما هنا استعمال
فاحتماله وهو الاقرب فان ترك ذلك ضمن ما لم ينه وظاهر كلامهم انه لا بد من يتبعوا البس لاجل ذلك والاضمن به بوجه في سلب الاطلاق
بان الأصل الضمان حتى يوجد صارفه ويؤيد قول الأذري السابق هذا القصد ولولم يتقدم نحو البدول البس تنقص به قيمتها نقصانا
فاحتمالها يقع مع ذلك كالمعنى مقتضى (116) الخلافهم أو نعين ببعضها أخذنا من غير الأنوار كل محتمل ولو قيل يتعين الأصل لم يبعد

ولواض من نحو التشراد
البس ظاهرا عليها ولم
يتمس دفعها نحو ما لكها
تعين البيع فيناظر
وأفهم قوله كى لالى آخر
وجوب ركوب دابة أو
تسببها خوف غلبها من
الزمانة ولو تركها لكونها
بخصوصه ولو لم يعلم بأمره
لم يعامل معاملة من غلبها
ولو تركه الوضيع شيئا مما
لزمه لغيره بوجوبه عليه
وعذر لغو يمد من العلماء
في تضمنه وقد لكنه
مقتضى إطلاقهم ولو قيل
ان علم المالك حاله ولم ينه
فهو المقتصر والاقتصر
الوديع علم يبعد (وهنا)
يعد من الحفظ المهور
به من المزدوع (وتلفت
بسبب العدول) المقتصر
به (فيضمن) لحصول
التلف من جهة مخالفته
وتقصيره (فأولاً لا ترد
على الصدوق) يضم أوله
وتدفع (فقد ردوا كسر
بشقه وتلف ما فيه من)
لذلك (وان تلف بغيره) أى
العدول أو التعلل بغيره
وهو بيت شعر زنى أى
جانب كان أو بمصرع من
وأم الصدوق (فلا)

أضيقها أو أصغرها أو يحوذ ذلك أم مقتضى عبارة سم يتيقن أن المراد بالافتقار لغيره أى لو كان ذكر الوهي
ثابت حرا لبسها من يجوز له لبسها فان لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا دفع المحذور فالوجه جواز اه
وعبارته النهائية نعم لو كان من يجوز له لبسه كسبوس حري ولم يحرم من لبسه من يجوز له لبسه أو وجدوا
رض الا بوجوه الاوجه الجواز أى جواز البس بل الوجوب ولو كانت الثياب كسبوس بحيث يحتاج لبسها الى
مضى من يقابل باجره فالأقرب ان رفع الأمر الى الحاكم لغيره له أخوة في مقابلة لبسها اذ لا يلزمه أن
يذلكم متعنه بمجانا كالمرزاه وكذلك المقتضى الاقوله بل الوجوب قال عرش قوله بل الوجوب قد يتوقف
في الوجوب بل في الجواز من أمه الا ضرره والبس مع وجود من يليق لبسها البس التماس أن ورفع أمرها
للكام لسبب من لبسها اه ويؤيد ذلك مقتضى الوجوب اقتصار المقتضى وسم على الجواز كسر
(قوله) كذا أطلقه (المخ) قضية تصنيع النهاية والمقتضى اعتماد الاطلاق (قوله) فاعتزل تقيد وجوب (المخ) هذا
الاحتياط بالنسب بكلامهم والقلب اليه أى لانه اذا فرض تفقيد محذور يقلل من دفع اه سندعبر وهو
الظاهر لكن قضية تصنيع النهاية والمقتضى اعتماد الاحتياط التام كالتشرع كسر (قوله) تفكير مرامه أى
في شرح عزت الاستئذان بمن يجعلها الى الحرز (قوله) ويحتمل عمل الفرق) أى بين ما هنا وما مر (قوله) فان ترك
ذلك) أى ما ذكر من التعريض والبس والا لبس (قوله) ضمن ما لم ينه) عبارة المقتضى فان لم يفعل ففسدت
ضمن سواء أمره المالك أم سكنت فان شهد المالك عن ذلك أو لم يعلم به الوضيع كان كاشف صدوق مقفل
فلا ضحك اه (قوله) وظاهر كلامهم الى قوله ويؤيد آخره سم وعش (قوله) والا) أى وان لم ينو كون
البس لاجل دفع الضرر بان نوى غيره أو أطلق (قوله) ويؤيد) أى ظاهر كلامهم (قوله) أخذنا من غير) أى فى
الفرع (قوله) تعين البيع) أى والشهادان أمكن أخذنا من غير (قوله) وانهم قوله) أى قوله أول يعطيه مفتاحه
الى المقتضى الى قوله ولو قيل في النهاية (قوله) وانهم قوله) أى قوله أول يعطيه مفتاحه
الأذري جعله الزكوى مثالا وان الضابط خوف الفساد نهية ومقتضى (قوله) ولو تركها) الى قوله ولو ترك
الوديع كان المناسب أن يقدم على قوله وأفهم (المخ) (قوله) لم ينه) وتقدم أنه يجوز له الفسخ اه ويشيد (قوله)
لكنه) أى التضمن (مقتضى إطلاقهم) معتد وجوبان الضمان هناك من خطاب الوضع ولا يفترق فيه الحال
بين العلم والجهل اه عرش (قوله) الملتزم الى الصدوق) أى الذى فيه الوديع وقوله وتلف ما فيه أى بانكساره
اه مقتضى (قوله) ذلك) أى حصول التلف من جهة مخالفتهم وتصغيره (قوله) أى العدول (المخ) عبارة المقتضى أى
بسبب الانكسار كسر قتاه (قوله) كان كسر) الى قوله الملتزم ولو جعلها في النهاية الاقوله أى الشان
(قوله) وهو بيت) الى قوله وأنى بيت محرز فى المقتضى الاقوله ونحو قوله فى فلا تظن (قوله) أو بمصرع) المراد
بما شير الجواز اه يجبرى (قوله) ونحو (الزود) هو مع قوله الا أى بالزاد بعد ان حمل صدر الزود كذا يصح به
المصاح اه عرش (قوله) لتوهم كونه (المخ) أى الذى عليه به الثانى أى مقابل البيع الضمان بذلك اه نهية
(قوله) كان وقد قدمه (المخ) عبارة النهاية لولم يقدمه لوقد قدمه اه أى كان يكون الصدوق فى نحو الخراب
(قوله) من غير مرقد) أى غير الجانبة التى كان وقد قدمه (المخ) (قوله) أوفى بيت (المخ) وقوله وألا يع
نمى معطوفان على من غير مرقد وقوله وان سرق أخ غايه له ما فوقه لأنه زاد احتياطا على تعليل لكل من
وهي ثياب حرا لبسها من يجوز له لبسها فان لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا دفع المحذور فالوجه جواز

يضمن (على الصحيح) لانه زاد خبرا لم يأت بالتلف مما عدل اليه ونحو الرقود وقيل العقلين زيادته الى الحفظ فلا تظن
لتوهم كونه اثره السابق عليها ما ذكره من جانب صدوق من نحو مصرع فيضمن لكن ان سرق من جانب كاه وقد قدمه (المخ) وقد قدمه لانه
بالزاد قوله أى جانبه فثبت بالتلف لغيره خلافه والسرقة من غير مرقد أى بيت محرز وألا يع نعى وان سرق من محل مرقد لانه زاد
احتياطاً ولم يحصل التلف بغيره ويضمن أى بالزاد أمره بالزاد أمره قد قدمه

فسر من امامه (وكذا قوله لا تقفل عليه) فاقفل أو (قفلين) بضم القاف (فاقتلها) خلاصتها (اسم) ولو قال (بط) بكسر الباء أشهر من
 ضمها (المراسم) في كل ما فسكه في يد فقلت فالذهب منه (أي الشان) ان ضاعت بنوم ويسان (أو اوفيه) أي (ضمن) الحصول للنف
 من جهة تائه لفتاقلو ويطمن تضع باحد ينك (أو) تلت (باخذ غاصب) ضمان (١١٧) لان البدأ منه من الرطاب ثم انهم ادعوا
 أخذها بده ضمن مطلقا

المعروفين والمعروف عليه (قوله فسر من امامه) أي بصراء أخذها باسم فيما يظهره سديعمر (قوله هذا
 مر) أي تخافى شرح على الصحيح (قوله الوافيه) أي (أو) الى قول المتن (ولو جعلها في الغنى) الا قوله وان فرض
 الى المتن (قوله ضمن مطلقا) أي سواء كان التلف بنوم أو نسيان أو أخذ غاصب أو عرش (قوله وفيه تفصيل
 الخ) ولو كان عليه مخصص فر بطه في الغنى في منها فقطر عدم ضمه سواء أربط داخل الحكم أم خارجه
 لا تنفعا المعنى المذكور نهاية ومعنى وزادى (قوله الطرار) من الطر وهو القطع عبارة النهاية والمعنى
 القاطع اه (قوله أو استرسلت فلا) لا يعني ما في عطفه على ما قبله عبارة النهاية والمعنى لان استرسلت باقتل
 العقدة وضاعت وقد احتسب في الربط فلا ضمان لانها انما انحلت بقتل الوديع في الحكم اه (قوله ان أحكم
 الربط) ويصدق في ذلك اه عرش (قوله انكس الحكم) فضمنه ان استرسلت لتأخرها بالاحتلال لان
 أخذها القاطع لعدم تنبيه معنى ونهاية (قوله ولا يشك) أي هذا التفصيل اه عرش (قوله ولو كان الخ)
 الواو جالية (قوله لان الربط الخ) لك أن تقول والوضع في زواي يضمن البيت من فعله اه سديعمر عبارة لتلف
 لان الربط ليس كافيا على أي وجه فرض بل لا يضمنه الحفظ ولهذا قال (ولو بط) وبطاطي مجع ضمن وان
 كان لفظ الربط يشتمل الحكم وغيره اه (قوله مطلقا لا يشول فيه) لك أن تقول لو كانت كذلك أذ ليس للماور
 كل زواي بمنز ويا ما استغاثته اه سديعمر عبارة عرش قوله ولا كذلك ويا البيت ثم هو كذلك في الزوايا
 أنفسها أما الوضع في واحد منها فنحن فعله وهو معلق فاذا جاء التلف من الجهة التي اختارها ضمن اه ويمكن
 أن يجاب بأن البيت وان لم يكن فيه شمول الكلي لمزياه لكن فيه شمول لكل لجزائه فتقوله احتفظه
 في البيت فتوا احتفظ في أعزائه من زوايا حيث عبارة المعنى ولفظ البيت متناول لكل من زواياه
 والعرف لا يتخصص موضعاً منه اه (قوله المعروف دخل الخ) محل تأمل اه سديعمر (قوله وقد قاله) الى قوله
 والنظر فيما يحال في النهاية والمعنى (قوله وهو المعروف) زاد النهاية بشرط أن يكون معلقاً بشئ بوقته كما هو
 ظاهر اه ثم قال بعد كلام وقد علم الله لا بد من كونه متيقاً أو مزمراً والله يكفي لجعل كلامه مضاعفاً ماذا
 كان واسعا غير مزمرو وفلتمثل (قوله وهو المعروف) أي ما يجعل على التقدير اه عرش (قوله والذي يراه
 الخلق) وهو الذي ذكره الجوهري وغيره من أفعلة الفعول واقعاً كلام الاصحاب في سائر العرف في الصلاة وهو
 معتاد عند المخازير بأوامر متعددة بعض الناس من جهة عند ظنونه فقرة يراه كأنه ربطة اه نهاية عبارة المعنى
 عقب المتن الذي في حنبه فيه أوله أو غير ذلك اه وعبارة الجوهري والمراية ما في المصدر وما في الجانب
 من السلبه واطلاق الجيب على الذي في فقرة القمص والذي في سائر من تصح لمصطلح الفقهاء والافتقار
 ما في اللفظان الجيب هو نفس طرق القمص في المصباح جيب القمص ما ينضم على الثغر اه (قوله
 باني) أي شرح أو جعلها في حنبه ضمن (قوله لم يكن الخ) متعلق بربط ضمن كما هو مرجع صانع المعنى
 (قوله أن الواسع غير المزمرو) وقوله وان الضيق الخ ظاهر المعنى اعتماداً على ظاهرهما وظاهر النهاية
 اعتماداً على إطلاق الثاني وتقييد الأول بسد الستر كما س (قوله لان ستر الأول) أي الواسع الغير المزمرو
 وقوله وظهور الثاني أي الضيق أو المزمرو وقوله في الأول أي الواسع الغير المزمرو واداسترو وقوله
 (قوله ان نهاء عن أخذها بده ضمن مطلقا) قد يشكك الضمان حيث بدأ أخذها على عدم الضمان فيما
 لو قاله لا ترقد على الصدوق قد علمو تلف غيره مزمرو من التصحيح في الوديعه مع انه لا خير فيها
 كمالها بذلك جميع وجودها فهي فيما يجب بان الخالق تعذ في نفس الحرز ولا كذلك في ليا مل (قوله
 وهو المعروف) بشرط أن يكون معلقاً بشئ بوقته كما هو ظاهر شرح مدر

واقعة المتن ان هذا امثل
 الربط لا يضمن مطلقا وفيه
 تفصيل هو انه ان جعل
 انطمن خارج الحكم ضمن
 ان أخذها بطر لانه اغراه
 عليها بطاهاهه وان
 استرسلت فلا ان أحكم الربط
 وان جعله داخله انكس
 الحكم ولا يشك بان الماور
 به مطلق الربط فاذا أتى به
 لم ينظر لمكان التلف كما لو
 قال احتفظ في البيت فوضعه
 زوايه فانه يستحوط كان
 بغيره السلب لان الربط من
 فعله وهو مزمرو ومن وجه
 دون وجه وقوله اربط
 مطلقا لا يشول فيه فاذا فيه
 التلف مما أربط ضمن ولا
 كذلك زوايا البيت ولان
 الربط المعروف متصل في
 تخصيصه بالحكم وان شمل
 لفظه غيره ولا كذلك
 البيت اذا دخل المعروف في
 تخصيص بعض زوايا البيت
 فرض لشدتها بانها موقر يا
 من الشرع على ما اقتضاه
 الاطلاق (ولو جعلها) وقد
 قاله اربطها في كل (في)
 جيبه (وهو المعروف) قد
 الذي بانها مطلقا (يدلان
 الربط في الحكم) فصاعت
 من غير تقييد بانها (لم)
 يضمن لانه أحرز ما لم يكن

واسعا غير مزمرو (تنبيه) صريح كلامهم ان الواسع غير المزمرو ولا يكفي به وان ستر بشئ بخوف من الضيق أو المزمرو ولا يكفي وان لم
 يستر والنظر فيما يحال لان ستر الأول عدم الاحتفاظ غالباً بالكتلة لا يمنع السقوط طم بنوم أو نحو مؤذنها في الثاني مفرطاً راعيه وان منع
 يقو ملو قبل في الأول ضمن ان سقط لان أخذ طر اوفيه الثاني بالعمس لم يعد وبالمعنى

بأن أمرهم هو هذا الجيب فر بطه الكرم (يعني) فطغيا اتقروا أن الجيب بشرط أن أوزمنونا في البقيس فيمأ كزبان الجيب وان
 ضاق ليس أوزمن أن البط الكرم لأن الجيب قد تسرب الفضة منه يتلبس فهو ونحوه وقد توخوذ ربيعنا مذ كره أن الفرص ان ضجة عن
 سقوط ما في ولا كان واسعا بالنسبة له وأيضا فالجيب أقر بآل البدن الموحب لخاص من ذهب أي من الكرم فاجبة اطلاقهم أن الجيب
 أوزمن الكرم ولو أعطاهم (السوق) (١١٨) مثلاً (ولم يدين) خيفة الحظوظ فان دعاهم إلى بيعته من أحرز هاف والا ضمن مطلقا على
 ما فهمه كلام المارودي

ما أفهمه كلام الماوردي
 لكن قضية كلام الشيخين
 أنه يرجع في ذلك للعادة
 وإن لم يعلمها اليقينية (فر بطلها)
 في كنه وأسسها) مثلاً
 يريده أو جعلها في جيبه)
 المذكور بشرطه (لم
 يضمن) لأنه احتاط في الحفظ
 بخلاف ما إذا كان الجيب
 وأصغرها مروراً أو متوقفاً
 وإن جهله كما أطلقه
 الماوردي وقال صاحب
 الكافي لا يضمن إن حدث
 القبط بعد الوضع وهو متجه
 إن كان حديد ولا بسبب
 الوضع ولا بسبب آخر فإن
 صوره عادة وبخلافها
 إذا لم يعلمها ولم يمسكها
 بيده يضمن حتى ما أفهمه
 المتن لكن الذي في الروضة
 كالمسألة وغيره مما لا يتأتى
 فيها من غير ما أمر به بطلها
 في كمو بخلاف الموضعها
 في كمو بل لا يمسكها فقلت
 يضمن الخ لئلا لا يشعر
 بها إذا سقطت بخلاف
 القليلة أي في الموضع
 مثله في الكافي الرافعي
 وقيل هذا طرف في سائر
 صو ولا يستلزم ولور بطلها
 في السكتة أو وضعها في كور
 عامته وشدها لم يضمن

ونظروا في عمله انما اجتمع من غير طر ولا وفد ظهر حرمها فيبقى ان يرضى لانه اغرا عليه ما حشد (وان قال) له وقد
 اعطاهما له في السوق مثلا (احفظها في البيت) فقتل (فلم يرضى اليه) حالا (وبغير زها) عقبه وسوله (فان آخر) شيئا من ذلك (بلا عذر) صار ضامنا
 له فاذا تلقى ولو في البيت (من) لغيره ما كان كائنه مضمونا وكان في موقوفه وهو حر ومثلها ولو لم يجز عاده بالقيام منه الاشياء على
 المتقول كائنه الاخرى واداه على من قد يرضى

من ذلك ويؤخذ منه ان العزوه اليه هو الالف في التأخير بعد الطلب لان هذا اشد فيكم المراد بالعزوه الضرورى والقرىب منه ولو
قاله وقد اخطاه في البيت احتجنا في البيت نخرج بها أولم يخرج ورر يطها في نحو (١١٩) كسرع امكان غلطها في نحو صدوق ضمن

تختلف ما اذا لم يجد مفتاحه
مثلا لان شاهدنا مما يلي
اضلاعه أى لم يكن التلف
في زمن الحسروج بسبب
الخالفه كبحته الاذرى
لان هذا أحرز من البيت
فان لم يقله شيا جزاه أن
يخرج بهما رويته كما شعر
به كلامه - ثم قاله الرازي ثم
بحث فيه بأنه ينبغي أن
يرجع فيه للعاد وهو منه
وان نأزع الاذرى بأن
قضية كلام الماوردي
المؤيد بنصر الام ان الحل
من حوزها لم يخرج بها
منه ضمها ولو نام معه
الوديعة ففقدت فان كان
بعضه من حفظها أوفى
محل حوزها لم يضمن والا
ضمن كالحل عليه كلامهم
ثم رأيت التصريح به الاتي
(ومنه ان يضمنها ولو
لنوسن ان) تقع في
كلامه كضمير بمعنى كان
كسيرا كما في هذا الباب إذ
أواع الضياع كثيرة منها
ان تقع دابة في مهاكده
مع راع أو دبع فيسرق
تقليصها الذي ليس عليه
فيه كبير كقوله أو يضمنها بعد
تضمن تقليصها فتوف
فيضمنها على ماسر ولا
يصدق في ذبحها ذلك الا
بشئته كما في دعوا مشروفا
الحاء الى ابداع غيره ومنها

على السواء كما سواه ثمانية ومعنى قال عش قوله وقضية ان العمل الخ قوله وأنه لو كان يعمل الخ كل منهما
معقده اه (قوله من ذلك) الاول من ضد ذلك (قوله ويؤخذ منه) أى بما بينه الاذرى (قوله أو القرىب
منه) ماضيا القرىب بس الضرورى اه سدع (قوله ولو قاله) الخ قوله وان نأزع الاذرى في المعنى
والى قوله ثم رأيت في النهاية على نحو ما خرج بالسود مالمو اعطاه جاره في البيت قال احتفظها فانه يلزمه
الاحتفظ فدور فان آخر ما تمنع ضمن وان لم يحتفظ فهو رر يطها في كذا وأشد هاق عنده لما يلي اضلاعه
وتخرج بها أولم يخرج وأمكن احرزها في البيت ضمن لان البيت أحرز من ذلك بخلاف ما اذا اشد هاق عنده
بما يلي اضلاعه لانه أحرز من البيت وقوده الاذرى بما اذا حصل التلف في زمن الخروج لامن جهة الخالفه
والا يضمن اه (قوله لان شاهدنا الخ) عطف على أولم يخرج الخ (قوله كبحته الاذرى) معقده اه عش
قال السدع قول الاذرى في زمن الخروج يعنى انه لم وقع التلف بسبب الخالفه فلا في زمنه كان دخل غائب
وأعصر على طلب ما يليه الا يضمن ويحمل ناسل والظاهر خلافه والتقسيد الغالب فلا مفهومه اه
(قوله الاتي) أى أيضا (قول المتن ومنها) أى عوارض الضمان (قوله ولو لنوسن) الخ قوله المستأد
يدل في النهاية الا قوله وقد روي وقضية (قوله لنوسن) كان تعدى طريق ثم قام ونسبها أو قد يجرز
ثم نسف ثمانية ومعنى قال عش قوله ثم قام ونسبها وماله كان معه كسروا هم مثلا فلو ضغى حرمه ثم قام
ونسبه فضاغ فيضمن اه (قوله تقع) أى لفظة بات (قوله فيضمنها على ماسر) أى في شرح فلو ادعى ما فترك
عطفها ضمن عبارة عش قوله على ماسر أى من الخلاف في وقد سبق ان لاه نعمه الضمان وقد قدك منان
جاء الذي يقبه أنه ان كان ممن يشهد على سبب القرب فتركه ضمن والا فلا اه (قوله ولا يصدق في ذبحها
لذلك الخ) بقى ما يكن واصلا لا مرد عاوى ان نحو ما كقول لغوي موقع في مهاكده أو سرق على الهلاك فهل يجوز
له ذبحه شئتم فقلتم له كذا وان تركه من غير ذبح لا يضمن ولا يجوز له ذبحه ولو تركه وضمان عليه بالترك
فيه نظر والا قرب بالاول لكن لا يقبل ذلك من البيت كقوله وفي الراي فان قامت ريشة شذل على صدقه
احتمل تصديقه كما قاله ج في الراي وما عوان الكلام كاسفر وض في عارف غير من الاسباب القتضية
للهلاك وغيرها اه عش (قوله الا ان كانت الخ) أى أو كان في محل حوزها كامرا نقار (قوله ورفقته
الخ) جملة حالية (قوله أى مستعقل الخ) لعل المراد ان فهم مستعقلولو واحدا يحصل به الاحتفاظ اه رشدي
أقول ومرا تفاني الشارح ما يصرح بذلك (قوله وان يضمنها) وفي هاشم نستقبل بعض الفضلاء ما نصه قوله
وان ليست موجوده في أصل الشارح والظاهر انها مستعقل من فلم اه أقول الصواب عدم وجودها كلى
أصل الشارح وبعض النسخ المتداولة لا وقوله والظاهر ان الخ منشؤه قومه العطف على قول الشارح ان
ينام الخ وهو ظاهر الخطا والابقى بان في المتن بلا مدخول (قوله بغيران مالها وان قصد لئلا يضمنها) كذا في
الغنى (قوله يضمنها) قال في المباح المصنوع مثل غيبته عن الضياع ويجوز سكون الضاد وقع اليوزان
مسئلة والمراد بها المارة بالقطعة اه عش (قوله ويبحث ان الخ) بجزءه النهاية (قوله على نفسه أو ماله)
ظاهرة وان قال الماوردي كقول الوديعة فليراجع اه رشدي (قوله وهي في حوز مثلها الخ) مفهومه الضمان
اذ لم تكن في حوز مثلها وان علم الله لم يهر بقتل مثلا والترض انه لم يكنه أخذها ولا يفتنى اشكاله وان

(قوله نخرج بها أولم يخرج الخ) عبارة لا كثر ولو شذبه في عضو مخرج لم يضمن ان كان مما يلي الاضلاع
والا ضمن انتهى (قوله وهي في حوز مثلها) مفهومه الضمان اذ لم تكن في حوز مثلها وان علم الله لم يهر ب
قتل مثلا والترض انه لم يكنه أخذها ولا يفتنى اشكاله أو ان الو جملته

ان ينام عنها الا ان كانت حوزها ورفقته ماله أو مستعقلان كما هو ظاهر الا بتقصير بالنوم حيث وأن (يضمنها في غير حوز مثلها) غير اذن
مالكها وان قصد اخذها كالمهم عليه قطع الخاها مبيعة أو غيرها اخذها لها فاعتنت بالتقليد فيضمير ضيق ويبحث الله لو جاهد من
يخاف منه على نفسه أو ماله فهو يورثها أى قولم يكنه أخذها وهي في حوز مثلها لم يضمنها الا بتقصير منه

* (تنبه) * ضابط الحرز هنا كإفصاف السرقة بالنسبة لأنواع المال والمال المذكور في الأنوار قال غير وهو مقتضى كلامهم وفرع بعضهم عليه أن الباطل المعلق للبلو لا ينافي فيها غير حرزها أيضا وإن كان تبليداً آمن وإنه لو قال أي لمن معه في الدار كإعمال مجاز أول الباب أسخط داري فأجاب فذهب المالكي إلى أنه مقتوح (١٢٠) ثم الاستحسان بخلاف المعلقة على التفصيل الآتي ثم وقد رد على ذلك جزم بعضهم بإلزامه

لوسرك الوديعه من الحزن
من ساسكه نيفان اتمحه
قبل ذلك ضمن والا فلا اه
وقضه قولهم ثم ليس يحزرا
فالنسبه لاضف والسكن
انه يعنسن هنامطله وهو
الوجه ولودهب سافار
من حوزها في جدل لم يحز
لما لكها سفيره مجالان
ما لككم بعدت خلاصها اذا
تعدى فغير ما قال وفي دينار
وقع بمعجمه او فصل بيت
ولم يكن اخراجها اليكسرها
او هدمه ياكسر ويهدم
بالاشر ان لم تعدسك
الطرف والا فلا شر (أو
يدل صاحبها مع تعين محلها
(سارقا) أو سحر (أو من
يصادر المال) لانه أنى
ينقص ما التزم من الحفظ
ومن ثم كان طرسي يقافي
العثمان وان أكره على
الدلالة وعابه بحمل ما
اقتضاه كلامهما من ضمانه
وعلى عدم القراء عليه من
الزركشي قول الماوردي
لا يضمن وفارق مجرم ادل
على صيد بله بل يترجم الحفظ
ولم يتسول عليه خلاف
الوديع فيها وتفر سارح
في حل الزركشي المذكور
بانه يلزم ضمان تقرار
الضمان على الدال على
وجه أى حكاه الماوردي

من ينسلك فيه تسبب لادها عن الكا...
 ضمن وان لم يعين موضعها والافلاخا لما اوجمه كلام الربادي (فرع) اعطاه (١٢١) متنازع حازوه اوتيه فدفعه لاحتى اوسا كن
 معه ففخ وأخذ المتاع لم
 يضمه لانه اغما الترم - قفا
 الفتح للمناع ومن ثم لم
 الترمه ضمنه أيضا (قفا)
 اكراهه ظالم وان كانت
 ولا تبعة علمه كايصر به
 كلامهم وان قال ان زكشي
 لا تخلوين احتمال (حتى
 حلوا اليه) اولغيره (فلا حالك
 تضمنه) الى اوديع (في
 الاصح) ليدبره للتسليم
 ولو مضطر الاذ بان ذلك
 في ضمان الباشرة ويفرق
 بين هذا وعدم فطر المكره
 كما مر بان ذلك - حتى الله
 تعالى ومن باب خطا
 التكايف تافريه الاكراه
 وهذا حق الاذي ومن باب
 خطاب الوضع (في قوله)
 حتى (ثم رجوع) اوديع
 (على الظالم) وان علم انه
 لا يتسلمها ولم يسلمها اليه
 على الاوجه لانه استولى
 عليها حقيقة مالا أخذها
 الظالم فحرمان غير فعل من
 اوديع فلا ضمان عليه
 قطعاً و يلزم اوديع دفع
 الظالم بما امكنه اذ لو
 يتسلمها فبما يظهر نظير
 ما مر في الوحي فان لم يدفع
 الا بالخلف باز وكفر وقال
 الغزالي يصح اى بالله دون
 الطلاق كجمله ظاهر
 واعتمد الاذرى ان كانت
 حيوانا يذقه اولها ويريد
 القصور وهو حتى خلف

نسخته اه (مله من ذينك) اى الترك والتخير (قوله بالكافة) اى مع عدم امكان التردك ولو بالرد
 ثم يقع عذاف ترك العلف اه سيعر (قوله ولو قال لا تخبرم الخ) عبارة الغنى ولو نها عن دخول أحد
 عليها أو عن الامتانة على حفظها بحارس أو عن الاخبار بها بخالفه فيضمن ان اخذها بالعامل عليها
 أو لحارس بها او تلفت بسبب الاخبار وان لم يعين موضعها وان اخذت من ذكر او تلفت لاسبب الاخبار
 فلا ضمان اه (اضمن) ينبى طر يعلا قراؤه وقوله وان لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسئلة
 الدلالة السابقة لان يفرق بالنهي حتى لو جسد لم يشترط التعيين اه سم (قوله ومن ثم لو التزم الخ)
 اى حفظ الامتعة كان مستحفظه على المقتضى وما في اليتمن الامتعة فالتم ذلك اه عس (قوله ضمنه الخ)
 قال الشيخ عس في حاشيته ومطاهره وان لم يرد الامتعة ولا سلمها له وقد بسك عليها ما له الشارح في الحقرة اذا
 استفظر على السكة حيث لم يضمنها الامتعة لم تسلمها له وعدم فرق بينهم اياها اه قلت لا اشكال
 لان الصورة انه تسلم الفتح كجمله عليه قوله وايضا اذا تسلم المقتضى مع التزم حفظ الما غفوه وسلم المتاع
 معنى بل - سالتكم من السكول الى عمله وايضا لا سقفا هنا على المانع هناك على السكول وايضا لا امتعة
 هنامه متفق عتقين انهى بمحودة في العمل المستحفظ عليه لا تزيد ولا تنقص بخلاف بون السكة التي بها
 سكامها يردونو يتقصون وايضا المستحفظ هناما لا المتاع وم المستحفظ هو الحالك كم قدر اه رضى
 وقوله سكامها الخ الانساب الامتعة تزيد وتقص (قول المتن فلو اكرهه) اى الو: بع ظالم على تسليم الودعة
 وقوله فلما لا تضمنه وله مطالعة الظالم ايضا اه معنى (قوله اولغيره) الى قول المتن ومنها في البتة له وكذا
 في انفى الاقوله وقال الغزالي الى واعتمده الاذرى وقوله بخلاف ما الى المتن (قوله) وعدم فطر المكره الخ
 كون ترك الفطر في الصوم من خطاب النكاح لخطاب الوضع يحمل ما لم اذ هو شرط لصحته كجمله ظاهر اه
 سيعر (قوله بان ذلك الخ) عبارة الغنى بان هذا استلزام على ملك الغير ضمنه وفي الصوم ففعله كالا فصل
 لان الحق فيه لله تعالى اه وحى سالتكم اشكال السيعر المارنا (قوله ويلزم اوديع الخ) عبارة الغنى
 ويجب على اوديع انكار الودعة عن الظالم والامتناع عن اعلامها باجده فان ترك ذلك على القصور عليه
 ضمن اه (قوله بما امكنه) مع تقديره بالوصى يشعر بان له دفع بعضها اذا لم تندفع اليه لئلا يمل اه
 سيعر (قوله وقدر) ان كان بالله اه نهاية عبارة الغنى ويجب ان يورى في عينه اذا خلف وامكنه التورية
 وكان يعرفها بالتخلف كاذبا فان لم يور كثر فان - الحلف بالطلاق او بالغير مكرها عليه او على اعترافه بخلاف
 حث لانه على الوديع - تزوجه او زوية وان اعترف بها وسلمها ضممه لانه ذرى زوجته او زوجه بها ولو
 اعلم الموصى بمكانها فاضاغت بذلك ضمن لما فاذا ذلك الحفظ لان - اذ لم يمل اعتمده من غير تعيين مكانها فلا
 يضمن بذلك اه (قوله واعتمده) اى وجوب الحلف بالله كاتبة تضمه السابق وجعله عس على وجوب
 مطلق الحلف الشامل بالطلاق فايراجع (قوله ان كانت حيوانا) اى بحرفها كجمله ظاهر اه سيعر (قوله)
 حث الخ) اذى مالا اكرهه على الحلف فقط بخلاف بالطلاق وايته فهل يحتج أم لا في نظر والاير بالاول اه
 عس (قوله لانهم اكرهه الخ) اى فلا يجتنب لانهم الخ اه عس قال الس: يدع ما يصعد يقال عليه الحث
 لوقيل به انما هو الاخبار لا الحلف بخلاف السئلة السابقة والحاصل انما به الحث في التاتس مكرها عليه
 بالكافة وفى الاولى وان لم يكن مكرها عليه به لكنه مكر عليه في الجله نظر الاخير اه (قوله بعد اخذها)
 (قوله ضمنه) ينبى طر يعلا قراؤه وان لم يعين الخ فلم اشترط ان يعين في مسئلة الدلالة السابقة لان
 يفرق بالنهي حتى لو جسد لم يشترط التعيين (قوله وقال الغزالي الخ) كذا شرح حر (قوله بخلاف)
 لخطام اذا ايسه الرجل في غير اخنصر الخ لم يجب تقبده من لم يقصده الاستعمال ومن لم يعتد اليس في غيره
 كايفعله كثير من العلماء شرح حر وغير اخنصر للحر كاخنصر وانفى ملحق بالرجل في اوجه احتمالين

(١٦) - (شرواني وان قاسم) - (سابع)
 مالا أخذ قطع ماله الرجل ولم يتركوه حتى يخلف به لانه لا يخبر بهم فاحبرهم لانهم اكرهوه على الحلف عنها (ومنها ان ينتفع بها) بعد اخذها

لا ينبغي ذلك (بان يلبس) نحو الثوب أو يجلس (١٢٢) علم مثلاً (أو يركب) للذهاب أو يطالع في الكتاب (خيانة) بالخاله أي لغير ما أذن له

في قبضتين لتعديبه بخلافه
لنحو دفع اليد من
وبخلاف الخاتم إذا لبسه
الرجل في غير الخصر فإنه
لا يعد استعماله وكثير
يعتادون ليس شيء في
أهمهم فقط وقضية ما
تقرر أنه لا يضمن إلا بلبسه
في الأهم من غير ثبوت الحفظ
وكذا في الخنصر بقصد
الحفظ ألا يعلم الأمانة وبأن
ذلك في لباس الثوب كالم
وأنما صدق المالك فبإلوه
اختلفا في وقوع الخلف
لسهولة البينة به ولا رد
عليه ما لو استعمله أمانة
إنما يملكه فان لم يمتنع
عدم الخيانة معلوم من
كلامه في الغضب فان لم
يستعمله لم يضمنه يقول
الاستوى ظن المالك عذر
إنما هو بالنظر أقدم الأثم
للاضمان لأنه محقق
مع الجهل والنسيان (أو)
بان (لنحو الثوب) مثلاً
(لبسه) أو البراهم لبثها
في ضمن) قيمة تقوم بانص
القيم ومثل المثل أن تلف
وأجرة المثل إن ضمت
عنده لثمنها آخر وإن لم
يلس ويتفق لأن العقد
أو القبض لا يقرن بنية
التعدي صار كقبض
الغاصب وتخرج بقوله
البراهم أخذ بعضها كدراهم
فضمنه فقط ما لم يقض
نفسه أو بكسر قالان
رد له زل ضمه أنه حقيق
تلف السكك ضمن درهماً والنصف ضمن تصد درهماً ولا يضمن الباقي بخلطه وإن لم يتميز بخلاف رد إليه اذ لم يتميز قوله

التي قوله وفيه نظر أما إذا في النهاية الآتية قبل وقوله لأن الأول في قوله الأول (قوله) لا يثبت ذلك) أي لا يثبت
الانتفاع بالأصل ضماناً بنفسه لا بغيره شدي أي أي كيان في المتن (قوله) نحو الثوب) أي في قوله وبأن ذلك في المتن
القول وكثيراً وكذا (قوله) أي لغير ما أذن له فيه عبارة النهاية والتمني أي الاعتذر اهـ (قوله) بخلافه لنحو
دفع الخ) عبارة للمتن وتخرج بقوله خيانة ليس الصوف ونحوه دفع الدود ونحوه ركبوا الجوخ للسقي أو
خوف الزمانة عليها اهـ (قوله) مامس) أي شحرح وكذا لبسها عند حاجتها (قوله) إذا لبس الرجل الخ)
أي لا يثبت الانتفاع سواء في الحفظ أو أطلق وفي النهاية ما منه وغير الخنصر للمرأة كالخنصر وإن لم يخط
بالرجل في أوجه احتمالين إذا لبسه في غير خنصره فان أمره الوديع فرضه في خنصره فجعله لا ينصر لم
يضمن لأنه أحرز كونه عاقلاً إلا أن جعله في أعلاه أو في وسطه أو في أسفل كسر لفظه لا ينصر فيضمن وإن كان لعله
في البنصر فجعله في الخنصر فإن كان لا يثبت إلى أصل البنصر فإنه في خنصره أحرز فلا ضمان والأضمن اهـ
وهذا كلامي في المتن إلا أن الخنصر بالرجل فإنه اعتد الحاقه بالرجل قال الرشدي قوله وغير الخنصر للمرأة
كالخنصر يشمل نحو السابغ أن لا يعتد باللبس فيها لئلا يلبسها أصلاً ليراجع اهـ (قوله) وكثيراً يعتادون الخ)
عبارة النهاية تم بحج تقديمه على لم يقصد به الاستعمال ويضمن في يعتد باللبس في غير كونه كينفعه كبر من العادة
لأن قصد لبسها فيها لا الحفظ فلا يضمن وقضية تصديقه في دعواه أنه لبسها العفة اهـ (قوله) وقضية
ما تقرر) أي قوله فإنه لا يعد الخ لا يضمن أي من اعتد باللبس في الأهم (قوله) إلا بلبسه) أي الخاتم وقوله
من غير ثبوت الحفظ أي بان قوي الاستعمال أو أطلق (قوله) وكذا في الخنصر) عطف على قوله في غير الخنصر
اهـ كرمي (قوله) إذا لم يعلم الخ) علة المحذور أي يصدق فيه إذا لم يعلم الخ أي قصد الحفظ وقوله وبأن ذلك
يعني التصديق في قصد الحفظ (قوله) كالم) أي في شرح فرقاً لفظاً ضمن (قوله) ولا رد عليه) أي المصنف
أي على مفهوم قوله خيانة (قوله) فان ضمت الخ) تعليل لعدم الورد وحاصله أن ذلك مستثنى منه وإفاده
كلامه باب الغصب (قوله) فان لم يستعملها) أي الوديعة التي أخذها من محلها على ظن أن المملكه
(قوله) ظن المالك) أي الوديعة التي استعملها (قوله) قيمة الموقوف) أي قوله قبل في المتن (قوله) إن
تلف) راجع لكل من الموقوف والموقوف عليه (قوله) وأجره المثل الخ) أي في مسئلة اللبس فقط كالم
نظام اهـ رشدي (قوله) عنده) أي الوديعة بعد التعدي (قوله) وإن لم يلبس الخ) غايه القول المتن فيضمن
(قوله) لأن العقد أو القبض الخ) مثلاً إلى أنه لا يضمن إقراراً بالنسبة القول أو القام مقامه من الاستصحاب أو
القبض اهـ سدع عبارة المتن لا يقرن الفعل بنية التعدي اهـ وظاهره أن العبرة بحال العقد أو القبض فقط
ويزيد قول الرمدى قوله لأن العقد أي أخذ الوديعة بغير محلها أو قبله أو القبض أي من المالك اهـ (قوله)
في ضمنه فقط) أي ما لم يرتب على أخذ تلف لباقيها كان علم السارق من عند أخراجها أو أخذ الدراهم منها
وكأنه يعقل الوسيلة إنسان في شراعتهم ودفعه دراهم ثم ضاعت فأتى فيها هذا التفصيل اهـ عـش (قوله)
ما لم يرض شيئاً الخ) عبارة المتن إذا لم يقضه فلا يضمن صدوق أو شتماً عن كس في البراهم فان فقهه أو أودعه
دراهم مثلاً مدفونة فبئسها ضمن الجسد وإن لم يأخذها لأنه هلك الحرز وفي ضمان الصدوق والكيس
وجهاً أو وجهها كما قال شيخنا الضمان اهـ وقوله وفي ضمان الصدوق الخ) كذا في النهاية (قوله) فان رد
أي بعينه سم ومعنى (قوله) ضمن نصف درهم) يظهر أن الفرض أنه لما خطأه بغيره ولا يتعلق
الحكم بخصوص وجوده أو عدمه اهـ سدع (قوله) بخلاف رد إليه الخ) عبارة المتن فان رد إليه ليهال بملكه
المالك إلا بالدفع إليه ولم يرأس ضمانه ثم إن لم يتميز عنها ضمن الجسد لحاظ الوديعة بحال قدس موات يتميز عنها
فأبداً في غير ضمنه عليه وإن يتميز عن بعضها لم يفتقه بصفة كـ وأدوا بياض وسكة ضمنه لا يتميز خاصة اهـ
إذا لبسه في غير خنصره لأن الأصل عدم الضمان شرحه (قوله) إذا لم يعلم الخ) أي قصد الأمانة أي فلا يصدق فيه
(قوله) فان رداه) أي بعينه

تلف السكك ضمن درهماً والنصف ضمن تصد درهماً ولا يضمن الباقي بخلطه وإن لم يتميز بخلاف رد إليه اذ لم يتميز قوله

أوتبعته لانه. لكن فري فسمو لخطها على قبل مثل مثال لان الاول لينة الاستعمال الثاني لينة الاندخال والامساك اه وليس يصح بل
الاول لينة الاستعمال أيضا والثاني لينة الاندخال (ولو نوى بعد القبض (الانخذ) أي (١٢٣) قصده صدرا صمما ولم يأخذ ضمن على

(قوله لانه) أي البذل لمساك أي الوديع (قوله قبل مثل مثال الخ) الاول أن يقال في سكة التعداد الاول
مثلا لا تتقاع مع بقائه العين والثاني مع ذهابها ثم يقال العين في الثاني مفهوم بالاول منسحق الاول
فكان الاول عاين الرقيب الذي كرى وان كان التصريح بما يعلم التزاما بأبصاره سديع (قوله أيضا)
أي كنية الاستعمال (قوله بالنزول ونوى الانخذ) أي الوديع متجانسة ونوى تصيبها ولم يأخذ لم يعيها معنى
(قوله ولا وضع يد) بالاشارة (قوله وأجرى الرافعي اختلاف الخ) معناه عرش (قوله وفيه نظر) هو يشعر
بترجيح بيان الخلاف ومقتضاه عدم الضمان اه عرش (قوله لا بالنسبة السابقة) خلافا للنهاية والمغنى
عبارتهما وفهم كلامه أنه اذا أخذها بضمها من وقت نية الانخذ حتى لو نوى يوم الخميس وأخذ يوم الجمعة
يضمن للمنفعة والارزش من يوم الخميس والرد بالنسبة كقوله الامم تجرد القصد لاخذها لا يضطر بالبال
وداعا فالذين دفعه فانه لا أثر له وان تردد الراجح لم يجزم فالظاهر عندنا أنه لا حكمه حتى يجرد قصد العدوان
اه قال عرش قوله من يوم الخميس لعل وجهه أنه لا جرد قصده لا أخذوا فله بعدد لغيره المستولى من
حين النية والا فكان الظاهر أن لا يضمن لبقاء الامانة في حقه لأن يأخذ اه ويعلم بذلك أن الكلام
فيها اذا استمر نية السابقتي الانخذ بخلافه اذا رجعت عن تلك النية ثم حدثت نية أخرى فالمرجوح انخذ
على النية الثانية فقط (قوله عد السهو) أي قول المنزوي طلبها في النهاية الاقوله وفيه نظر إلى المنز (قوله على
بما عني الخ) عبارة النهاية كجعله الخ (قوله المنز به) أي وان قل كقوله الامام اه معنى (قوله بأن صسر) أي
قول المنز ومضى صباري المغنى (قوله بخوسكة) عبارة المغنى فان عين بسكة وأدعى أو دنا فأنه أكانت فراهم
لخطها بدنا ثم يضمن اه وقال سم قديرة ليجرد السكة لا تقتضي التميز لان المراد به سهولة لبديل قوله بأن
عسرته. فراهم وقد تختلف السكوت بغير التميز لثمة الخطأ هو لك أن تقول لم رد الشارح بطلاق السكوت
ماسهل هو التميز بقرينة أول كلامه عبارة المغنى قال الزركشي وليس الضابط التميز بل سهولة لبديل
حذله بشعر مثلا كما ضامنا فيما يظهر انتهى وهذا الظاهر اذا عسر التميز اه (قوله بعامر) وهو قوله وبمثل
المثلى اه كردى (قوله مالى كالتخمين الخ) أى أو حذها اه نهاية والمغنى وأما اذا كانت أى البراهم
لرؤيتين فأولى بالضمان ولو قطع الوديع بدلالة المودعة أو أرق بعض الثوب المودع عند منقطع ضمن الخلف
فقط دون الباقي لعدم تقديمه. أو شبهه. أو وعدا ضمنه ما جعله تعديه اه وهو موافق لما عسر في النهاية من
الفرق بين العمد والسهو في الخطأ خلافا للشرح (قوله فيضمن) أى وان شتمه به ذلك وقوله بعض الخلف
أمرافقه فقط حيث لم يخطأ اه عرش (قوله فقط) عبارة النهاية والمغنى وان لم يخطأ اه (قوله لان القصد الخ)
عبارة المغنى لم يضمن لان القصد الخ لأن يكون مكتوما عنه يضمن ولو خرق الكيس من فوقنا الخلف لم يضمن
الا نقصان الخرق نعم ان خرقه مع عدم ضمنه جميع الكيس ولو عدا البراهم المودعة أو وزنها أو ذرع الزوب
كذلك ليعرف قدر ذلك لم يضمنه بخبره ما صاحب الانوار اه (قوله لا كنهه) قضيت أنه لو دلت القرينة
على قصد كنهه عنه ضمنه اه سم وقد مر أن غاص المغنى ما وافقه (قوله كلى عدها الخ) بخفى ما فيه ذهني
داخله في قول المصنف وغيره الا أن يقيد الغير بكونه عماسر كجعله المغنى (قوله ولا يضمنه) إلى قوله وكان الفرق
(قوله بل لا يضمن) لا ينطبق هذا قولهم لو قطع ودفع دابة يدها وأرق ودفع ثوب بعشه فان كان خطأ
ضمن المتلف دون الباقي أو عدا أو شبهه عدم ضمنه لقال في شرح الرصوض ولا يخالف ذلك تسوية بينهم خطأ
بالعمد في الضمان لان حملها في ضمان الاتلاف كفى البعض المتألف في ثلثه في ضمان التعدي كفاي
لباقى فيها فلا يقدى فيها انتهى. وذلك كالمؤخذ من قوله ولا يخالف ذلك الخ كما هو ظاهر (قوله مالى كنهه)
بخوسكة. فدي الجرد السكة لا تقتضي التميز لان المراد به سهولة لبديل قوله بأن عسر تميزه را وقد تختلف
السكوت بغير التميز لثمة الخطأ (قوله لا كنهه) قضيت أنه لو دلت القرينة على قصد كنهه عنه ضمن

كل بعض الخلف فقط كنع الصدوق القتل بخلاف حل خطا لشبهه رأس الكيس أو زمرنا القماش لان القصص هل نلغ الاشياء ولا كنهه
عنه (ومضى صارت مفهومه بالتتابع وقهره ثم ترك الحيا لم يبرأ) كما لو عدها ثم أقره بل لو زمره عدها قروا

بغلاف منهن أو وكيل تعدى وكان الفرق ما من أو تقاع أصل الوديع بالحيانة بخلاف غيرها (فإن أحدثه المالك) بالرشيد قبل أن
مرداه (استمنا) أو ذاتي حغلها أو (١٢٤) ابراهيم بن إدريس (رى) الوديع من ضمانها (في الأصح) لأنه أسقط حقه ولو ألقاه فأحدث

له استمنا أو يعوف في البدل

لم يبرأ وخرج بأحدث قوله

له قبل الحيانة إن خست ثم

ترك عتد أميناً فلا يبرأ

به قطعاً لأنه إراده عالم يجب

وكذا لو أبرأه نحو وكيل

ولي (ومنى طلبه المالك)

لنكها المطلق التصرف ولو

سكرات على الاوجه على

وجه يابوس يصحدها كان

طالبه محضرة طعام مشرف

البها (زم الد) على الفور

ولا يجوز له التأخير لا لشهاد

وان سلمه له بأشهاد لقبول

قوله في الرد وليس الرادبه

حقيقته بل المتكبر من

الاحتذ (بان يتلى بين يديه)

ومنزلة رسل المالك أما

مالك يجوز عليه نحو سقفة أو

فلس فلا رد الا بالمو لا

ضمن كالد أحد شر يكن

أودعها فإن أبي الاحتذ

حصره فله نقاض أو يحكم

يقسمه وادلم من ذلك ان

من أعطى غيره خاف مثلاً

أما رد لقضاء ملحه وأمره

مردة أفاضت فقر كم بعد

قضائها في حزه فضاء لم

يضمنه لما تقر والله انما

يلزمه الخلية لا غير وهي

لا تكون الا بعد الطلب

(فإن أئق) القضاة في بعد

الطلب أو أعلام المالك

بحصول مال يسده بنحو

هبوبه في حال لم يعلمه أو

محصوله في حوزة ان عدله

في المعنى (قوله) بخلاف منهن أو وكيل) أي فإنه لا يلزمه الرد فوراً وان تعد بالبقاء الرهن والوكالة وإن زالت

الامانة اه عـش (قوله) بخلاف غيرها) الانسب الانصر بخلافهما (قوله) وإذا زال (عبارته) المعنى كقوله

أنا مثلك عليها أو أبرأتك من ضمانها أو بردها إلى المرز اه (قوله) لأنه أسقط (أي فوه) وانما يصح في

المعنى الاقوله لأعلى وجهه إلى المتن وقوله أو يحكم وقوله وهي لا تكون إلى المتن (قوله) (الد) أي وهو في خدمة

المتابع بخلاف ما لو أخذ المالك منه ثم رد المصافه برأى الرد ابتداء ابداع اه عـش (قوله) لم يبرأ) لا بخلاف

لان الواجب عليهما رد البدل إلى المالك اه معنى (قوله) (قوله) أي المالك اه أي الوديع (قوله) لأنه إراده

الخ) وتعلق الوديع بعتابه ومعنى (قوله) وكذا لو أبرأه بنحو وكيل الخ) هو محتر زالمالك اه سم عبارة المعنى

ولا تخاف من هذا الاستمنان أمخاهو لما للخاصة لا لولي والوكيل ونحوهما بل لا يجوز لهما ذلك ولو فصولا لم

يعاد مينا قطعاه (قول المتن المالك) أو اوزارته بعد موته اه معنى وقد يقال ان المتن شامل له (قوله) (لكها)

متعلق بالمالك وسيد كمرحتره (قوله) المطلق (التصرف) إلى قوله متعلق بالنهاية الاقوله لأعلى وجهه إلى المتن

وقوله أو يحكم وقوله وهي لا تكون إلى المتن وقوله أو أعلام المالك إلى المتن (قوله) (الد) أي وهو في خدمة

(قوله) (بلوح) أي بشهر (قوله) كان طلبه الخ) مثال المعنى لا للثني اه سم (قوله) (متشوف) أي مشافه اه كـردى

(قول المتن) (زم الد) ولو أودع معروف بالصوصة وغلب على الظن ان الغيرة ثم طالبه لمز الد بمطهر

لظاهر الدواه نهما براد المعنى ولو قال من عند موته بعقلان لكها خذ ودية لمنزله أخذها اه (قوله) (لقبول

قوله) أي الوديع (قوله) (حقيقة) أي حله إلى مالكها اه معنى (قوله) (مونة الرد على الخ) مستند أو خبر

(قوله) (لخصوصه) اه فـلس الخ) فيبان بحجور الفـلس لأولى لأن برديا لولي بالنسبة إليه أـلـحـا كـم فـلـيـر اـجـع

كذا أقاده الفاضل المعنى سم وظاهر ان المراد ذلك وقد سبق المسئلة في كلام الشارح مسوطا دعي

وعـش (قوله) (ضمن) عبارة المعنى فلا يلزمه الرد بالبيع لم يحرم فأن رد عليه ضمن اه (قوله) (لرفعه) أي عرف الوديع

الامر (قوله) (أو يحكم) قد يقال شرط التحكيم رد المضمين والوديع وكيل في الحفظ لأن القسمة فليراجع

اه سيد عـش أقول و يؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمعنى والروض على القاضي (قوله) (بشهرها) أي أن

انقسم نهاية رضى عن الرض عبارة المعنى وشرح الرض ليقسم ويدفع البعثة منه اه (قوله) (لمن ذلك)

أي من تفسير الرد بالخلية (قوله) (إذا قضيت) بيننا المفعول (قوله) (لرفعه) أي حرزته كما خبر به النهاية اه

سيد عـش أي والمعنى (قوله) (لأنه لا تكون الخ) بينهم هذا لعدم الاكتفاء بالامر بالرد السابق في الطلب وهو

محل تأمل اه سيد عـش أقول يؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمعنى على ما قبله (قوله) (أو أعلام الخ) صلف

على الخلية اه سم عبارة المعنى واحترز بتفسير الرد بالخلية عن رد الأمانات الشرعية كتوب طيرته

الرجح في دارة فان رد بها بالاعلام اه (قوله) (لخصوصه) متعلق بضمير شلافه الرجح لتفسير عبارة الرض

مع شرحه فان آخره ضمن لان آخره يصدر كاحتياجه إلى الرجوع وهو في سلام أو في حمام أو مطر أو طعم لم

ونحوهما لا يقول منتهى بالخصوص سلامة أو ضمانه وطهارته ولا متشرب بحفافه به فلا يضمن لعدم

تفسيره لونه ان ينشئ ما نأى انشاؤه من ذلك كان ظهري والاكل والصلواتي دخل وقتها إذا كانت بالدية

بعده عن مجامع اه (قوله) (وكذا الاشهاد الخ) عبارة المعنى وليس له ان يلزم المالك الاشهاد بخلاف ما لو طلبها

وكيل المودع لأنه لا يقبل قوله في دفعها السه ولو كان الذي أودعها كاتم طالبه فليعلم ان يشده بالبراعة

لأنه لو عزل لم يقبل قوله لأنه الاصططري في أدب القضاء قال الزكشي ويحي مثله إذا كان المودع متوب عن

غيره فلا يـه أو وصية اه وقوله ولو كان الخ كله في النهاية قال عـش وفائدة وجوب الاشهاد عليه في هذه

(قوله) (وكذا لو أبرأه بنحو وكيل ولى) هو محتر زالمالك (قوله) (كان طالب الخ) مثال المعنى لا للثني (قوله)

فلا رد لأولى) فيبان بحجور الفـلس لأولى لأن برديا لولي بالنسبة إليه أـلـحـا كـم فـلـيـر اـجـع (قوله) (أو أعلام)

طلبها من أودعها ما اهل الاحتمال عزه فلا يقبل قول الوديع في الرفع المجهول فكان تأخير الرفع اليه حتى يشهد على نفسه بالاحتمال عنوا
ولو لم يكن العذر كذا فكيف شهر متتابع فالوجه انه يلزمه تركيل أمين بعدها (١٢٥) ان وجد متتابعوا لا وكل وقع الموضع الامر

لهاكم ليؤتم بهن من
سبلها فان ادى أرسل
الحاكم أمينه لسلها
كألو غاب الوديع ذكره
الاخرى وانما يصمد كره
أخر ان كان نحو وحمل ذلك
يقطع بتابع اعتكافه
والقياس ان اذا عجز عن
التوكيل لزمه ان يزوج ولا
يقطع به بتابعه فيشدد
يلزمه الحاكم بالزوج
بنفسه قال ولو ترك ما لزمه
هناهم القدرة عليه ضمن
ويؤخذ من كلام بعضهم
رجوع ان شرط الفورية
فيما ذكر انما هو لرفع
الضمان لا غير فلا يثبت
بالتأخير وان ضمن به لان
الامر المطلق لا يقتضي الفور
وهو محتمل لكن الوجه ما دل
عليه كلامهم من انهم ايضا
لان محتمل ما ذكره كرامات تدل
القرينة على الفور وهي
هناك انه عليه اطلب المالك
أو وكيله فوله اعطاه احد
ان أمين قدرت عليه من
وكان في قدر على أحدهما
وأحدهما ظاهر في احتياجه
لها أو في تزعمها من ثم
ضمن بالتأخير بخلاف ما لو
قال ادفعها لمن شئت من
ذين أو من وكان في غاية
لا يصح كافي أصل الرخصة
بل ولا يضمن كل وجه
الاخرى من وجهين
أطلق له ما به يعلم الفرق

الصريح قبول قول الوديع في الرفع المستقلين نحو الحاكم من ورطت ورم غرمه بعد العزل اه (قوله
طلبها) أي الكل أو ألقاها في ذلك الغريم المستفي أو دعوى في شهدها الجور في عهده وفي اليقين الموضوعين
(قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الرض وان أخره أي الاعطاء عن وكيل حتى يشهد عليه ضمن قال في
شرح حاله الوكيل يصدق يمينه في عدم الدعي اه وهذا غير ما ذكره الشارح لان الظاهر ان الوكيل
فيما ذكره أي الشارح هو المودع اه مهم وقد قلنا من المتن وانتهى ما لو اقتضى ما ذكره ان شارح في الحكم
دون التعليق وعن الاول ما لو اقتضى ما في الرض وشروطه وولم يضمن تعليقه الشارح له في التعليق ما بقي في
شرح على من انتمه فلما قبل (قوله كذا اعتكاف الخ) ولو لم يطول زمنه نهاية ومعنى (قوله ولا وكل)
الاول وان لم يركل (قوله ليؤتم) أي بعد ثبوت الابعاع عنده اه معنى (قوله ليؤتم) أي يلزم الحاكم
الوديع المضمن من التوكيل اه كرهى (قوله فان أبي) أي الوديع من البعث (قوله ما ذكره آخر) وهو
قوله فان أبي الخ اه كرهى (قوله قال) أي الاخرى (قوله ومعنى ترك) أي قوله ويؤخذ في المتن (قوله
ما لزمه منها) أي من التوكيل والبعث والخروج (قوله لكن الاوجه الخ) فخصه بما في آ نفعان المتن عدم
الاثم بمجرد التأخير بل يضمن عنه (قوله لان محتمل ما ذكر) أي أن الامر المطلق الخ (قوله أو وكيله) أي أو وليه
أو الحاكم أخذ ما صرح (قوله وقوله الخ) عطفه على طلب الخ (قوله في استباحه الخ) راجع الى قوله اطلب
الخ وقوله أو في زعمها الخ الى قوله وقوله اعطاه على طريق الكف (قوله ضمن بالتأخير) ولو لم يطلبه الوكيل
ولو قال مع ذلك لا تؤثر طرأ على ايضا اه معنى (قوله بخلافه الخ) الى قوله ويبيع في المتن (قوله فانه
لا يصح) أي بالتأخير ليعطى آخر سم ومعنى (قول المتن) أو ذكر خفي كسرقة وشمل اطلاقهم دعوى
السرقه ما لو طلبها المالك فقال اه أو دها أو بغيره ما سرقته طلبه تأخير وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله
قوله ورفض) الى قول المتن يجوز في النهاية باليقظة والاستفاضة كذا في المتن الاستفاضة الموث
(قوله وببحث جله) أي الغصب اه عش عياره في روم والغصب كالسرقه كما في البغوى وقال الرافعي
انه الاقرب وقبل كالمودع وجهه المتوكل وقال الاخرى ان ادعى وقوعه في جميع طرول يمينه فلا تلتزم
ويبقى حل الكلام على ذلك اه (قوله على ما اذا ادعى الخ) والاطول يمينه نهاية وسم قال عش قوله
والاطول الخ معناه اه (قوله يقول) أي في حل ليس فيه أحد اه عش (قوله ولا يلزمه الخ) أي
في الاولى معني وشدي (قوله ثم يلزمه الخ) له اذا طلب تعليله اه سم (قوله على السبب الخ) أي
خياره في عند ذكر السبب الخ (قوله أنه لا يعلم الخ) أي فلا يكف الخلف ان لم يتلف اه عش (قوله
وموت) أي فهذا سبب ظاهر ومعلوم أنه لا يشارك الخريق في حكمه الا في موت ثم لم يذكر معنى تفصله
والظاهر ان حكمه وجوبه باليقظة ان سفاضة غيبتي تصدق به بلا عين نظير الخريق ويدل على ذلك قوله
الاخرى والاصدق يمينه اه وشدي (قوله وببحث جله) أي أو في الحل ما ذكره في النهاية (قوله على ما اذا

عطفه على التقلية (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الرض وان أخره أي الاعطاء عن وكيل حتى يشهد
عليه لم يضمن قال في شرح حاله الوكيل يصدق يمينه في عدم الدعي اه وهذا غير ما ذكره الشارح
لان الظاهر ان الوكيل فيما ذكره هو المودع (قوله فانه لا يصح) أي بالتأخير ليعطى آخر (قوله أو دها
ذكره سببا خفيا كسرقة الخ) وشمل اطلاقهم دعوى السرقه فما لو طلبها المالك فقال اه أو دها أو بغيره ما سرقته
ثم طلبه تأخير وهو الاوجه ومن الغيادي فقال ان كان رجوعه فلا ضمان وان أس من مناه من
ونقله الزكشي عنه وأقر شرحه من الضمان هنا حيث لم تأخير الرفع بلا عذر لا يثبت العسول عنه
(قوله وببحث جله على ما اذا ادعى وقوعه بخلافه) أي والاطول يمينه اه شرح

بين هذا وما قبلها بان تلك فيها الضمان من لازمه الاثم غالبه ولا يثبت فيها ولا ضمان فاحتمل ذكره من الاثم والادع الا ضمن الاخير لعدم
الاثم فيها قبلها فانه (وان ادعى) الوديع (تلقوا لم يدكره) أو ذكره سببا (خفيا كسرقة) ورفضه بحث جله

على ما إذا ادعى وقوعه متجاوزاً (صدق بينهما) اجتماعاً ولا يلزمه بيان السبب ثم يلزمه الحلف له ثم اتفقت بغير تفرقة ما منه ولو نكل عن الدين على السبب الحلف حلفاً لما قلناه أنه لا يعلمه غرمة البسلة (وأنه ذكر ظاهر الحريق) وموت وبحث حله على ما إذا ادعى وقوعه بمحضرة جمع (فان عرف) بالبينات والاستفاضة (الحريق ١٢٦) وعوم صدق بلايين (لأنه ظهر الحال عنها ثم انهم بان احتمال سلامتها حلف وجوباً (وان صرف دون عوم)

ادعى وقوعه (الح) والصدق بينهما ثم أي نوسم (قوله بالبينات) عبارة بالاسمي بالمشاهدة اه (قوله بان احتمال سلامتها (الح) قد يقال المراد بالعموم في كلام الاصحاب شمول السبب للوديع فلا يحتاج إلى اذنه المتجاوز من التشديد باستعمال السلامة ثم أي يتفق شرح الروض أشار إلى أنه ما يدعي عرف (قوله بان احتمال سلامتها) بان علم ظاهر الايقيناً بمعنى وشرح الروض (قول المتن وان عرف) أي الحريق وقوله وان جهل أي المدعى من السبب الظاهر اه معنى (قول المتن ثم يحلف على التلفيه) بقدر الخلاف بين ما إذا تعرفت البينة لتلك كون الحريق متلاعزاً وعوم صدق للوديع بلايين وبين ما إذا لم يتعرض فيه نكاح اليمين اه رشيدي أقول و يصرح بهذا التفصيل قول الشارح المار بالبينات تصديقاً لما مضى فان عرف (قوله فان نكل (الح) عبارة المعنى فان لم يقم بينة أو نكل عن اليمين حلف (الح) اه (قوله لم يضمن الوديع (الح) أي لم يسبق له تقريراً أو تعديت في شمول الوديع في ضمانه (قوله لم يضمن الوديع) يتقرر على ما لا يخفى ان مثله يتأخر فيما مر في دعوى التلف لكن يخص هذا بالتفصيل لان الدعي في دعوى التلف فرجاءاً وهم ان دعوى الرد كالرد فدفعه ياذكر اه رشيدي أقول وقد أشار الشارح كثيراً إلى بقوله نعم يلزمه الحلف (الح) (قوله مالكا كان (الح) تفصيل بان اتهمه فهم مودعون اه سم (قوله لا لاضرر) أي من اتهمه وكذا ضمير عليه (قوله به) أي الرد (قوله تصديق (الح) خلاف ما في ردق ألقه غير ناطره كواقفه ادى تسليم ما جاءه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتمه سم على حج وافهم قوله غير ناطره لانه لو استأجره ناطره لحياته قبل دعواه التسليم اه ع (قوله استأجره (الح) ليس بقدره ما لو اذن لشخص في ذلك من غير ذكر عوض اه ع (قوله ان كوارث) أي المالك اه معنى أي ووكل المودع كاهن عن الروض وانحى (قول المتن وارث المودع) ومثله وارث الوكيل أخذنا من قوله لا أني وما ذكر من التفصيل (الح) اه ع (قوله لم يضمن) أي من الواو لا من مورثه فانه ياتي حكمه (قوله لم يضمن) الح لم يبين محترزه اه سيدع أقول قد بين عمار عن الروض والمعنى في ما شقوه فلا قبل قول الوديع انه لا يخوم له راجع وتامل ولعل لهذا لم يذكر المعنى ذلك التفسير (قوله ولتلق) عطف على من طهرت الخ وقوله الرد منقول ادى (قوله كاهن) أي قبل قول المصنف منها اذ قلنا (الح) اه كره في خلاف قوله أو بده قبل النكاح الخ راجع (قوله على ان الوديع أخذها (الح) معناه اه ع (قوله كاهن) أي في شرح فان فقدته فأمين (قوله بان قال) الى الكتاب في النهاية الا قوله المسقط الضمان وقوله وفان قال في خلاف نحو (قوله يمنع قبول (الح) نبر وجوه (قوله المسقط (الح) نعم التلف (قوله قبل ذلك) متعلق بالرد والتلف فخرج به ما لو

واحتمل سلامتها (صدق بينهما) (لا احتمال مادناه (وان جهل طوبى بينة) على وقوعه (ثم يحلف على التلفيه) (لا احتمال سلامتها وانما يكلف بينة تصلى التلف به لانه لم ياتمه فان نكل حلف المالك كما على نفي العلم بالتلف ورجع عليه (وان ادعى) وديع لم يضمن الوديع بغير ط أو تعد (وهما على من اتهمه) وهو اقل القبض حال رد المالك كان أو دله أو وكيله أو فمياً أو كاهناً (صدق بينهما) لانه رضى بامتناعه فلم يتجلى لانهاد عليه وأفتى ابن الصلاح بتصديق جاب ادى تسليم ما جاءه استأجره على الجباية كوكيل يجعل ادى تسليم الثمن لو كاهن (أو) ادى الوديع الرد (على غيره) أي غير من اتهمه كوارث

(قوله ثم يلزمه الحلف (الح) لعله اذا طلب سقط نعم (قوله وبحث حله (الح) عبارة القوت ومنها أي التجهات عند التناول مروت الحيوان والنصب من الاستصحاب الظاهر فوالحق البغوى الغضب بالسرقه قال الرازي وهو الاقر بقلقت وينبئ انه ان ادعى موت الحيوان بغيره أو وقتشفر فكأنه اتولى أو بغيره حال انفراد فالكسر فتوكذا إلى الف الغصبان ادى وقوعه في جميع كرفة أو سوق طوبى بينة ولا فلا انتهى (قوله على ما إذا ادعى وقوعه بمحضرة جمع) أي والافهم من المعنى (قوله مالكا كان (الح) تفصيل بان اتهمه فهم مودعون (قوله وأفتى ابن الصلاح بتصديق جاب ادى (الح) بخلاف جاب وقفا قامه غير ناطره كواقفه ادى تسليم ما جاءه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتمه م (قوله ادى تسليم الثمن لو كاهن) هذا لا يحتاج لانه لو قال الوكيل ثبت بالتصرف المأذون فيه وأنكره لو كاهن صدق الموكل (قوله قبل ذلك) يتعلق

أودى وارث المودع) بفتح الحال (الرد) منه (على المالك) للوديعه (أو أودع) الوديع (عند غيره) أمناً لم يضمنه المالك (فأدى الامين الرد على المالك طوبى) كل من ذكر (بينتة) كالأدى

من طهرت الخ غير النذور وملتقط الرد على المالك لان الأصل عدم الرد ولم ياتمه ما لو ادعى وارث الوديع ان مورثه رد على المودع وانما اتلفت بدمو رثه أو بده قبل التمكن من الرمن غير تفرقة فصدق بينهما كاهن لان الأصل عدم حصولها في دال الوارث وعسم تعدموا فهم ادى تصديق الامين في الأخيرة في رد على الوديع وهو كذلك لانه اتهمه بغيره ان الوديع أخذها به بعد عود من السفر كاهن (وجوهها بعد طلب المالك) لانه بان قاله قد دعى منع قبول دعواه الرد والتلف المسقط للضمن قبل ذلك لا تناقض

لا طلبه تخفيف المال ولا اليقظة بالحكم الاحتمال لاسبابه وقضيتاه لا تقبل دعواه النسيان حيث لا يثبت وقدر وجهان التناقض من منكم
واحد اجمع فلفظ فيه أكثر وفارقه انهما مرفى المراجعين التناقض ثم صريح لا يقبل تاويل لا يخله هذا الاحتمال ان يريد لم تودعي لم
يعتق منك ايداع بعد التلف والرد بخلاف نحو قوله لا ودعة لى عندى يقبل منه الكل (١٢٧) انك تناقض هذا كما يجب تلفت ولا

فهو بقسيمي (مضمون)

واذا ادى غلطاً أو نسياناً لم

يصرفه المالك لانه خاتمة

نعم ان طلبها منه محضرة

فلا يخفى عليها منه فدها

دفعاً لظالم لم يصرف لانه

محسن بالجد حيث يخرج

طلب المالك قوله ابتداء

أوجباً بالسؤال غير المالك

ولو محضرة أو لقول المالك

لى عندك ودعة لا ودعة

لا عندى لان اشهادها

أبلغ فى حفظها ولو أكر

أصل ايداع الثالث نحو

بنية حبس وهمل بكفى

جوابه بلا شق على شيا

لتضمنه دعوى فانها

أوردتها لانه يردود الظاهر

منعنى ما له الزكشى

الاول (شبه) بهذا كر

من التفصيل فى التلف

والرد يعبرى فى كل أمين الا

المرتضى والمستحفظان ما

لا يصدقان فى الرد سيعلم

بما يأتى فى الاماوى أن نحو

الفاص يصدق فى دعوى

التلف أيضاً لخلل حسبه

ثم يعبرى بالسؤال فبأن

صد السلام فبأن عنده

ودعة أمين من مالها بعد

الصحت التام و يظهر ان

يلحق بها فيما بالى القصة

الحرم بأنه يصر فيها فى أهم

ادى الرد أو التلف بعد ذلك أى بعد الجرد فانه يصدق فى دعوى التلف لكن ضمن أى البذل ولا يصح
دعوى الرد لا يثبت كاستدعاء ما من شرح الرض اه سم (قوله لا طلبه) أى الودع وقوله ولا
اليقظة معطوفان على قول الخ (قوله باحدهما) أى التالف (قوله لا احتمال لاسبابه) أى نسيان الودع
أصل ايداع (قوله وقضيتاه) أى التعليل (قوله لا لا يقبل دعواه النسيان) أى فى الاول شبهة أى فى دعواه
الرد (قوله لا يقبل تاويل) قد يقال لو كان كذلك مافسوا هناك بين ان يذكر لفظه وجهاً محتملاً فتسمع
بينتبه وان لا فلا فلتأمل اه سم (قوله بخلاف نحو قوله الخ) حال من لم تودعي من قوله بان ظالم لم تودعي
(قوله يقبل منه الكل) أى دعوى الرد أو التلف ولا يثبت اه عى أى وطلب تخفيف المالك (قوله يقبل
منه الكل) قال فى شرح الرض نعم ان يعرف بعد الجرد بانها كانت باقية فو لم يصدق فى دعواه الرد الا
بينتبه انتهى أى وأما دعواه التلف فيصدق فيها بينتبه وضمن كاستدعاء ما من قوله الرض وشرح به بعد ذلك وان
ادى التلف بعده أى الجرد يصدق فيه وبينه وضمن البذل لخاتمة ما بخود كالفاص سواء قال فى جوده لاشئ كان
عندى أم قال لم تودعي وان ادعى الرد بعد لم يقبل لا يثبت انتهى اه سم (قوله فهو) أى الجرد بقسميه
أى لم تودعي ولا ودعة عندى اه سم وعى وكردى (قوله وان ادعى الخ) غائبة هذا القول ونج
فى المغنى (قوله لا يصدق منه الخ) صفة قوله غلطاً ونسياناً (قوله لانه) أى الجرد (قوله ان طلبها منه الخ)
سواء طالب الظالم المالك أم لا اه معنى (قوله أو لقول المالك الخ) عطف على قوله لسؤال الخ نزوله
لا ودعة لاحـ داخل بقوله لقول ابتداء الخ (قوله وهمل بكفى جوابه) أى دعوى ايداع الثالث اه سم
عبارة الرشيدى أى من قامت عليه اليقظة فاصل ايداع كاهو ظاهر السابق فليراجع اه أى ويعلم منه
كفايتهم ما من غير الثالث بالادنى (قوله ما ذكر من التفصيل) الى قوله قال الاذرى فى المغنى الاول
وسيعبرى الى تأخر وقوله ويظهر الى بانه (قوله الا المرتضى والمستحفظ) والاضاها يقال كل من ادعى التلف
صدق ولو غاصب او من ادعى الرد فان كانت به ضمان كالسائم لا يقبل قوله الا يثبت وان كان أسناناً ادى
الرد على غير من ائتمه فكذلك ادى على من ائتمه يصدق به نسياناً المكترى والمرضى اه عى (قوله لا يصدقان
فى الرد) أى يصدقان فى التلف اه معنى (قوله نحو الفاصب) أى من يده ضمان كالسائم (قوله
ويظهر) أى للشارح (قوله لفظه الخ) أى حوم مكتلة لا ينفصلون عنك لفظه معطوف الاول اه عى
(قوله ولعله) أى بان عبد السلام اه كردى (قوله قال) أى الاذرى (قوله بان يعطى العادة) ان كان

بالرد أو التلف فخرج به ما وادى الرد أو التلف بعد ذلك أى بعد الجرد فانه يصدق فى دعوى التلف لكن ضمن
ولا يصدق فى دعوى الرد لا يثبت كاستدعاء ما من شرح الرض (قوله بان التناقض الخ) قد يقال
التناقض المذكور حاصل مع اليقظة أيضاً ضرورة انه فرع عنه دعوى (قوله لا يقبل تاويل) قد يقال لو كان
كذلك مافسوا هناك بين ان يذكر لفظه وجهاً محتملاً فتسمع بينتبه والافلا فلتأمل (قوله قبل منه الكل)
قال فى شرح الرض نعم ان يعرف بعد الجرد بانها كانت باقية فو لم يصدق فى دعواه الرد الا يثبت انتهى
دعواه التلف فيصدق فيها بينتبه وضمن كاستدعاء ما من قوله الرض وشرح به بعد ذلك وان ادعى التلف بعده
أى الجرد يصدق فيه وبينه وضمن البذل لخاتمة ما بخود كالفاص سواء قال فى جوده لاشئ كان عندى أم قال لم
تودعي وان ادعى الرد بعد لم يقبل لا يثبت انتهى (قوله الاذرى) أى الجرد بقسميه أى لم تودعي ولا ودعة
للعندى (قوله وهمل بكفى جوابه) وان كان المراد جوابه بعد انكار أصل ايداع المذكور ومشكل لانه

المصلحة ان عرف والاساءة عاراً وقدم الاحوج ولا يثبت بها مصادقال الاذرى كما غير يقتضى انه يدفعه القاض أمين ولعله انما قال ذلك
لصداد الزمان قال كالجواهر وينبغى ان يعرفها كالقصة لعل صاحبها نسياناً لم يظهر صرفه فنجباً ذكر اه والحاصل ان هذا ما صنع
فى لم يباس من مالها مسكه ايداع لتعريفه فبأن وأصله القاضى الأمين فيصغله كذلك ونحو أى بان يعطى العادة وجوده
فيما يظهر صا من حله أموال بيت المال كبرى بابنا حله الموات

مرادها صرف في القرائن في المقود فواضع والا فلا لا تق اعتبار ما ذكر ثم فيه فيما يظهر وعليه فلو خشي من اطلاع القاضي تلفها فينتفي اعتقاد عدم الحكم ثم يبق النار في الما لم يعلم من حاله شيئا اه سدي (قوله) فيصرف في مصارفها أي ولا يأخذ منها شيئا لنفسه لا لتعاد انقاض والمقبض اه عش وقدم بخلافه وسبأنا أيضا عنق أوائل كليب قسم التي يختلفه (قوله) بان الخ) أي لمن تحت يد مال من لا وارث له (قوله) آدي بغيره (اللام الخ) مقابل قوله فيصرف في مصارفها من هو تحت الخ اه رشدي (قوله) فيما يظهر) وجب فرض الامام غير جائز فلم لا يتعين الدفع اليه اذا التصرف فيما ذكر حيث أنه فليراجع اه سدي عر * (حاشية) * لو تنازع الوديعا لكان بان ادعى كل منهما أنه مالكم فصدق الوديع أحدهما بعينه فلاز كنو يخلصه فان حلف سقط دعوى الآخر وان نكل حلف الآخر وغرمه الوديع القمبة وان صدقتهما فاليد لهما والخصومة بينهما وان قال لهي لأحد كوا أو نسبته فكذب في التسيان ضمن كالغاصب والغصب اذا قل المصوب لأحد كوا أو نسبته خلف لأحد - ما على البتة لا يرفع به تعين الغصب لا آخر بل يعين ولو ادعى الوارث علم الوديع بموجب المال وطلب منه الوديع فله تحليفه على نفي العلم بذلك فان نكل حلف الوارث وأخذها وان قال الوديع حبسته اعندي لا تقدر هل أوصى به مالكم كما أولادهم مستدضمان ولو ادعوا ورقتكم بة فيها الحق المقر به أي شيلا وتلف بقصير مضمة منها مكتوبة وأجره الكتابة اه مغني زاد النهاية ومن نقض أو مستلتم أو أعار أو ضا للدين فحق فيها المستعير ثم رجع المعير قبل الدين فزوة الحفر على ملو الما والي وطير وجهه أو نقض وضوعها بالمس فانه يلزمه ثمن ماء الغسل والضوء وما لوجي الوطيس أي القرن ليجز فيه فاه آخر ورده فانه يلزمه أجرة ما يجز فيه اه قال عش قوله ضمن كالغاصب وحكمه فبهم من قوله والغاصب لو قال الخ وقوله وأجره الكاتب أي المعتادون من ذلك الحجب المهر وقتوا لئلا كروا لرواينة ونحوها ولا تقدر على ملها من أخذها لتعدي أخذها وقوله أو نقض وضوعها لوجي ما لعلت في زوجها أو نقض وضوعه والقياس أنها تضمن ما غنسه وضوعه بل أو نقض وضوعه أحسنه أو نقض وضوعه كان الحكم كذلك فليراجع من الغنقات اه * (كتاب قسم التي والغنمة) *

(قوله) بفتح القاف) أي قوله وهو الانسب في الغنى الآخرة وهو بكسر الهاء النصب والي قول المتن فخص في النهاية الآخرة حريين إلى خروج وقوله وما صول إلى المسن وقوله فاندع جواب السبي إلى كونها بمعنى (قوله) هو الخ) الأولى - قاطه هو (قوله) رجوعه الخ) أي من الكفار اه مغني (قوله) في اسم الفاعل) الأولى - قاطه اسم كافي المغني (قوله) سبي بذلك الخ) قد يقال قد تقدم ما سبي لأجله فباني قوله ثم سبي به المال الخ وهذا الذي ذكره هاليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع البناء الذي تقدم أنه وجه التسمية عبارة للمعنى أي والمغني والي مصدوقه بفي هاذر جمع لان ما لراجع من الكفار إلى السبلين قال الفقهاء سبي فبا الله تعالى خالق الدنيا الخ غسل ما قاله الفقهاء شرعا وبنا قال قوله اه رشدي (قوله) ومن خلفه) أي بالكفر (قوله) وسيله) أي من خلفه اه كردي (قوله) فعلة الخ) استعملت شرعا فخرج من الكفار خاص وسبب ذلك لانها فضل وفائدة مخصوصة الاصل في الباب قوله تعالى ما آفأ الله على رسوله وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شي الا تبن وفي حديث وفد عبد قيس وقد سهر لم يصب الله عليهم وسلم الامان وان تعلموا من الغنم لئلا تنفق عليه اه مغني وقوله والاصل الخ في النهاية مثله (قوله) ولا عكس الخ) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانها راجعة الخ فكان ينبغي ان يثبت العكس لان الذي خرج

تقدم ان انكار اصل الايعام جمع قبول دعوى الرد والتلف فكيف يقبل دعوى ما يضمن ذلك ان كان الزاد جوابه لدعوى الايداع الثابت فواضع ويكون وجه الرد عدم الصراحت في دعوى الرد أو التلف * (كتاب قسم التي والغنمة) *

(قوله) ولا عكس) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانها راجعة اليها فكان ينبغي ان يثبت

فصرفه في مصارفها من هو تحت يده ولو لبناه نحو مصيد وقوله ولا يبيع ما مصيد العله باعتبار الأفضل وان غيره أهم منه لا فقد صرحوا في مال من لا وارث له بان له بناءه أو يدفعه للام مال يكن جائزا فيما يظهر * (كتاب) * (قسم) بفتح القاف مصغر بمعنى القسمة وهو بكسر الهاء النصب (التي) مصدوقه بفي - اذا رجع سبي به المال الاتي لرجوعه اليها استعمال المصدر في اسم الفاعل لانها راجع أو المفعول لانه مردود سبي بذلك لان الله تعالى خالق الدنيا وما فيها للمؤمنين لا لا سعة على طاعتهم خلفه فقد عصا وسيله الرد إلى من يطعمه (والغنمة) فعلة بمعنى مفعول من الغنم أي إلى الرجوع والشهور تقارنهما كذا على - العطف وقول اسم السبي يشمله لانها راجعة البناء لا عكس فهي أخص وتيسل هما كالتقير وما اسكين

ولم يحل لغيره ما بل كانت تاتيهم من الصغار فاجعروا كانت في صدر الاسلام صلى الله عليه وسلم خاصة لان النصره ليست الا به ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما باتى قيل بعضهم ذكر هذا الباب بعد السير وهو الانسب وقد يقال بل هذا انسب لانه قد علم ان ماتحت ايدى الكفار من الاموال ليست لهم بطريق الحق فحقهم كوديع تحت يديهم لا لغيرهم بل رده اليه فلذا ذكر عقبه بالوديع لانه مستعمله واودع مناسبتة وقعة لا تستفاد الا من هذا الصنيع فكان اولى ما قلنا بل هم كالفاسد فكان الانسب ذكره عقب النصيب لانه التشبيه بالفاسد وان مع من وجهه لكن فيه تركا وانما الظاهر التشبيه بالوديع من حيث انه مع جوار قصرهم (١٢٩) فيه مستحق الرد لغيرهم (الفى عمال) ذكره لانه فائدة اه سم (قوله ولم يحل) عبارة الغنى والتمية ولم يحل الغنائم اه (قوله تحرق ما جعروا) استثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه ما قلنا كما في قوله فاعلم ان الحق قد دخل في عموم اكل النمل والسوس وفيه يعود يمكن ان يستثنى من ذلك وفي شرح المشاويق ان من قلنا اذا غنموا الحيوان لم يكون ملكا بالغنائم دون انسيابهم واذا غنموا غير الحيوان جعروا فحقها انتهى اه عرش (قوله وهو الانسب) جرى عليه الغنى (قوله بل هذا) أى صنع المصنف (قوله مع جوار قصرهم) اه قد يقال الانسب جوار قصرهم وضم بهم اذ هو الذى يختلف فيه الوديع والغاصب او التصرف في غنمته على كل حال اه - وعرضه على الرشد على المراد بالتصرف دفعه الى الجور والنقل من محل الى آخر لم يأتوا به ذلك اه (قوله كراخ) أى المال (قوله لنا) تخرج به ما حصل لاهل الغنم من اهل الحرب فانه لا يترفع عنهم اه معنى (قوله ما استولوا) عليم اه عبارة الغنى ما اخذوه من مسلم اذ هو غير حق فالا تملكه بل ودعى مالكه عرفه فقالا

فحقها اه (قوله وخرجه) أى بقوله حصل الخ وقوله فهو صدينا كشيئها اه سيدغر (قوله) نعم خيل الخ كبقال وحسير وسفر ورواية اه معنى (قوله على حكمها) عبارة الغنى عليهم على اسم الجزية اه (قوله قسده شار الخ) واقعة الغنى (قوله ينسبه) أى الخراج الذى ضرب على حكم الجزية (قوله حتى لا يسقط الخ) مفرع على كونه في حكم الاجرة وقوله ويؤخذ الخ عطف على لا يسقط يعنى لما كان في حكم الاجرة فلا يسقط باسلامهم الخ ويؤخذ الخ اه كرى وقال الرشدي قوله حتى لا يسقط الخ بيان لخاصة الخراج الذى في حكم الاجرة وكذا قوله وتؤخذ الخ انسب بل تعين اذا اظهر ان حتى تاتى بغيره فيرتفع مدخولها وما عطف عليه (قوله لانه الخ) متعلق بقوله لا فرق الخ وقوله اه اه كرى (قوله يصدق عليه حد الخ) أى الى اسلامهم كاعلم من قول المصنفين كغراما ما ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فلا يصدق عليها اهل اهرشيدى (قوله ومنه) أى الفى (قوله خصوصى) اسقط النهاية لفظة نحو واهل الشارح ادخل بها الجنون والارثم اثنى عرش ما نص ويبنى ان مثل الصبي المراهق تبت دخلا بلا امان منها اه (قوله لانه الخ) أى يكون غنيمة اه عرش (قوله من اهلها) أى التجارة ويحتمل ان الصبي العشر وقد يرد به قول الغنى من كفاي شرب عليهم اذا دخلوا دارنا اه (قوله وما صلح الخ) كذا فى الغنى (قوله ولون غيرنا) جزم به الغنى (قوله اخذ الخ) الظاهر تعلقه بقوله تعسيدا (قوله) حذفه) أى نحو اه سم (قوله ورد الخ) معتدله عرش (قوله يانه يدخل) أى ما جلاوا عنه الخ فيه اى الخوف (قوله وانظر عجز الخ) اى انظروهم عذرا فبان خلافه اه عرش (قوله وقد ردها) اى ما تركوه لا الخ (قوله) الا ان يجلب الخ) هذا الجواب لرد اولى الخ حذف (قوله وما جلاوا عنه الخ) مستأنف (قوله ستغرق) قد يقال

لانه فائدة اه سم (قوله ولم يحل) عبارة الغنى والتمية ولم يحل الغنائم اه (قوله تحرق ما جعروا) استثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه ما قلنا كما في قوله فاعلم ان الحق قد دخل في عموم اكل النمل والسوس وفيه يعود يمكن ان يستثنى من ذلك وفي شرح المشاويق ان من قلنا اذا غنموا الحيوان لم يكون ملكا بالغنائم دون انسيابهم واذا غنموا غير الحيوان جعروا فحقها انتهى اه عرش (قوله وهو الانسب) جرى عليه الغنى (قوله بل هذا) أى صنع المصنف (قوله مع جوار قصرهم) اه قد يقال الانسب جوار قصرهم وضم بهم اذ هو الذى يختلف فيه الوديع والغاصب او التصرف في غنمته على كل حال اه - وعرضه على الرشد على المراد بالتصرف دفعه الى الجور والنقل من محل الى آخر لم يأتوا به ذلك اه (قوله كراخ) أى المال (قوله لنا) تخرج به ما حصل لاهل الغنم من اهل الحرب فانه لا يترفع عنهم اه معنى (قوله ما استولوا) عليم اه عبارة الغنى ما اخذوه من مسلم اذ هو غير حق فالا تملكه بل ودعى مالكه عرفه فقالا

العكس لان الذى مرجح لانه فائدة (قوله لانه قد علم ان ماتحت ايدى الكفار الخ) لا يفتى انهم لم يتكلموا في هذا الباب على تلك الاموال من حيث انها كوديع بل من حيث ان لا تناسب الا بالسير على انه قد يقال ان تشبيه تلك الاموال بالاموال المنصوبة اقرب ثم ايت الشارح ذكر ذلك (قوله بل الاولى حذفه) (شروائى وابن قاسم - سابع) كمال خيل دارنا فاخذ لان اخذه محتاج اونة اى غالبا (وعشر تجارة) يعنى ما اخذتم اهلها سوى العشر اولاد ما صلح عليه اهل بلد من غير نحو قتال (وما جلاوا) اى هر فراع غنمها (وما جلاوا) لولم يغيرها فاعلم انظر ثم ايت الاذرى بعنه اى يضاو رد تعسدا بعض الشرايع بالاسلين اخذنا من عبارة الشيخين قبل الاولى حذفه ليشمل ما جلاوا عنه لغو ضرر اياهم وورثانه يدخل فيه لما تقرر رايه شامل لغو فهم وناموس غير انهم لو فرض انهم تركوا امالا لبعين او لغو عجز وادعهم عن جمله فهو فى اى ما جلاوا ظاهر وقد روي عنه انه لا يخاف بان التعسدا بالغلو وما جلاوا عنه بعد تقابل الجيشين غنمة لكن لما حصل التقابل كان غنمة حصول القتال فلم يرد (وبال) واختصاص (مرد قتل اديان) على الردة (وبال) واختصاص (دى) او معاهد او مسلمين (مات بلا وارث) مستغرق بان لم

ينزل وارثاً أصلاً أو ترك وارثاً غير ما ترغمه مع ماله في الأول وما فضل عن وارثه في الثاني لبست المال كما بينه السبكي وألف خسنودا على كثير من
 أن تقول في ذلك فان خلف مستغني إيرائه (١٣٠) يقتضي شرعنا ولم يتراضوا العالم تنعزض لهم في قسمته واعتراض الحديث له لما

أهداه كافر في غير حرجه بانه
 ليس في مكانه ليس بغيره
 مع صدق تعريفه في
 عليه ولما أخذ من قمن
 داو الحرب مع أه غنمة
 نجست وكذا ما أهداه والحرب
 قائم عليه كذا وبان ماني
 نيز لا بد من انتفاعه جميعه
 والعبارة تتحمل انتفاء
 مجموعه فكان ينبغي إعادة
 لاو بحباب بان رتبة في
 القتال والاحكام تدل على
 ان الكلام في حصوله بغير
 صدق ونحو مما لا منقصة
 للمأخوذ منه وهذا حاصل
 بذلك فمن ثم نجح حكمهم
 عليه بانه ليس في ولا
 غنمة واتبعه لا بد على
 حدالي هو بان السارق لما
 خاطر كان في معنى الخصال
 على انه سدد كركم في
 السبر كالنقط الاظهر
 امراد من السارق لولا كره
 يتم ما يفيدانه غنمة لان فيه
 شخاطرة ايضا قد يهتمونه
 بانه سرقة على الاندري
 بحث ان أخذ ماله من دارنا
 بلا أمان كهو في دارهم
 ويوجه بان فيه شخاطرة ايضا
 يختلف أخذ الضالة السابق
 وبان الحرب لما كانت قائمة
 كانت في معنى القتال وبان
 الأصل في ماني حيز النفي
 انتفاء جميعه لا مجموعه كما
 أشار والسبكي في تفسيره ولا

المتستغني عن التقيد يستغرق لان من له وارثان كان مستغرقا فله جميع المال والا فله بعضه وبعضه
 في الفهم تفصيل فلا بد باعتبار ان المراد بالمال السابق جميعه اه سديد (قوله بجمع ماله) الاولى
 كونه بغير الادم (قوله وما فضل عن وارثه الخ) في شرح الفصول لشيوخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول بالرد
 وبارت ذوى الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى اه سم ان كان مراده
 تقيد كلام الشارح فلا بأس به وان كان مستغنيا عنه لعلمه بما سبق في الفرائض أو تعقبه ففعل نامل لجواز
 أن يكون كلامه مجمولاً الى الأصل من انتظام أمر بيت المال اه سديد (قوله لبست المال كما بينه الخ)
 انظر هل هو كذلك وان كان غير منتظماً لانه لا يأخذ ارضاه رشيدى اقول يؤخذ بما سبق في الباب ومن
 مواضع في كلامهم ان من هذا المال تحت يده يصرف في مصارف بيت المال ثم رأيت في عرش فيماني عن
 قريب ما نص به (قوله مستغني) الاولى افراد (قوله) تعرض لهم في (مغنى) أي وان اقتسموه على
 خلاف مقتضى شرعنا فماني يظهر اه سديد (قوله واعتراض الحد) الى قوله وبان ماني حيز لافي المغنى
 (قوله فانه ليس في الخ) بل هو لن اهدى اه مغنى (قوله بسرعة) أوجه أو نحو ذلك كقوله اه مغنى
 (قوله مع ذلك) أي غنمة نجسة اه كردى (قوله وبان الخ) عطف على بشيرة (قوله ماني حيز) لا
 وهو نال وبعاف خيل وركاب وقوله لا بد من الخ وانتفاء الخ أي بحسب المراد وهذا قوله تحتل انتفاء مجموعه
 أي يتحمل انتفاء جميعه المراد (قوله انتفاء مجموعه) أي ذية فني أن يكون فياً بانتفاء واحد من الثلاثة
 وان وجد الآخران لان في المجموع في الحكم عن الجملة وهو يتحقق في أي واحد منها مع وجود الآخر
 اه عرش وقوله فكان ينبغي الخ أي حتى تكون أصناف المقصود (قوله إعادة) بان يقول ولا يحاف
 خيل ولا ركاب اه مغنى (قوله وهذا حاصل) أي ما أهداه كافر الى غير سبر وقوله بذلك أي به ند
 أرضوه اه نهاية (قوله كالنقط) أي كذا كركم المنقط وقوله الاظهر نعت المنقط وقوله من السارق
 أي ما سرقه السارق وقوله لولا كرهه أي ذكر المصنف السبر وقوله ما يفيد الخ مفعول ذكره وقوله انه
 الاولى التانيث اذا ضمير اللفظة (قوله لان فيه) أي أخذ القطر (قوله كهو في دارهم) معتمد اه عرش
 (قوله السابق) أي أنا (قوله وبان الأصل الخ) هذا لا يدفع الاحتمال الذي هو مدعى المعارض اه سم
 (قوله في تفسير ولا الضالين) أي من ان الصراط المستقيم هو صراط النعم عليهم وهم غير المغضوب عليهم
 وغير الضالين فاشترط لكونه صراطاً مستقيماً في كل من كونه صراطاً المغضوب وصراطاً الضالين اه عرش
 (قوله بان كونهم معني الخ) وهو أظهر اه مغنى (قوله اذا المراد) أي في جانب النفي في حدالي (قوله
 انتفاء كل على انفراد) فبان أو بعد النفي تعطل لنفي كل على انفراده اه سم وجهه كافي المغنى ان احد
 الثلاثة أهم من كل واحد منها وانتفاء الاعين يستلزم انتفاء الاخص كاستلزام انتفاء الخ وان انتفاء الانسان
 (قوله جميع التي) الى قوله وهـ ذالسه في المغنى الاقوله وزعم الى التي والى قول المتن والثاني في النهاية الا
 قوله وزعم الى المتن وقوله ويؤيده صر الى وقال الماوردي وقوله تنبيهاً فان ذلك وقوله قسلاً لا يجوز الى قبل
 أي شوقاً (قوله وما فضل عن وارثه في الثاني) في شرح الفصول لشيوخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول
 بالرد وبارت ذوى الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى (قوله وبان الأصل فيها
 في حيز النفي) انتفاء جميعه لا مجموعه كما أشار والسبكي في تفسيره ولا الضالين الخ هذا لا يدفع الاعتراض لانه
 مع مخالفته لما قرر والاشتماع في باب الايمان ان العطف بالواو بدون إعادة النافي يقتضي في المجموع لا يدفع
 الاحتمال الذي هو مدعى المعارض فتأمل وقد تمخض المخالفه بان حمله على نفي المجموع لاحتمال اللفظ لذلك
 لا لانها تحت بالث (قوله المراد انتفاء كل على انفراده) فبان أو بعد النفي تعطل لنفي كل على انفراده

ما
 الضالين وبما قبل التقوى مع ماله تعلق بذلك فاندفع جواب السبكي بان الواو قبل ركاب بمعنى أو وقبل يحاف تحتل
 ذلك ونقاهما على حقيقتهما من الجمع على انه مردود بان كونها معني أو انما هو في جانب الاثبات في حد الغنمة التي في حدالي وبان هي على
 بابها اذا اراد انتفاء كل على انفراده (فخمس) جميع التي خمسة أسهم متساوية وقال لا تغتال الثلاثة يصرف جميعه لصالح المسلمين

ما يعلى **(قوله لنا)** أي الشافعية **(قوله وزعم الخ)** أي في الاستدلال على التخصيص **(قوله بالنص)** فإن قوله تعالى في آياتها قالت الله سبحانه دل على التخصيص اه سم **(قوله ان هذا من باب جعل المطلق على المقيد)** جرى عليه المعنى وكذا سم وأطال في الرد على الشارح كابني **(قوله حقه قن متعارفان الخ)** لأن الثاني يقول تعارضهما لا ينافي إطلاقهم قسم أحدهما أو تقيد قسم الآخر بكونه أحكاما أو جعل الأول على الثاني على أن جعل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر في الأصول فلاو كان التعارض مانعا من جعل كل مانعا من جعل المطلق على المقيد ومن تأمل كلام الأصوليين وأمثانهم علم أن جعل المطلق على المقيد مطلقا في المقيد هو اه سم **(قوله في تصور هذا الخ)** هذا يقتضي الاستحالة لا يجرد الابداء إلا أن يقال إن البعد يجمع الاستحالة اه سم **(قوله المنزوحه)** أي التي عكستة فالقسم من خمسة عشر اه معنى **(قوله المتن)** مصالح المسلمين فلا يصرف منه لكافر اه معنى **(قوله المتن كالغفور)** وكعبارة الساجد دولة القاطر والحصول اه معنى **(قوله من أطراف الخ)** أي التي تلي بلاد المشرقين فخطاف أهلها منهم اه معنى فتشخ الخ عبارة عن أي سدها وشعبها بالعدد والتمات اه **(قوله بالعد)** يضم العين ويشد الباء أي آله الحرب **(قوله والعدد)** يضم العين يعني من الرجال وهذا أصوب مما في حاشية الشيخ اه رشيد بن حله على ضم العين وتفسيره بما يستعين به فان فيه تكرارا أو التأسيس في قوله **(قوله وهم)** أي قضاة العسكر وقوله كأنهم الخ أي كانوا أئمة العساكر ومؤذنينهم من الأخصاء الاربعة **(قوله ومؤذنينهم)** أي وعلمهم اه معنى **(قوله والافتاح)** أي ومعلمي القرآن اه معنى **(قوله ولو أغنياء)** راجع لبيع ما قبله كما تصرح به عبارته في شرح الإرشاد ثم وردى **(قوله وسائر من يشغل الخ)** ناخيه من قوله ولو أغنياء يقتضي أن التعميم غير مطلق فلهم وهو محصل تأمل فإيراجع اه سيد عمر أوفى عرش ما صرح بجريان التعميم فهم أيضا عاينوا وتبين أن يقال مثله أي التعميم بقوله ولو أغنياء وسائر من يشغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين وبذلك قوله وألحق بهم العاجزون عن الكسب بلاغته ومن ذلك ما يكتب من الجائبة لا يستقلن بالعالم من المدرسين والمفتين والطلبة ولو مبتدئين فمحققون مادته لهم معاواري قدامهم بذلك ولكن ينبغي أن يصرف في ذلك مراعاة المصلحة فقدم الأجواح ولا حرج وبما دونهم فيما بينهم لهم بحسب مراتبهم ويشير إلى ذلك قول الشارح والطاع الخ ويحل إعطاه المدرسين والفقهاء فوهم أن لا يكون لهم مشروط في مقابلة ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعينة للإمام والخطيب ونحوهم من وقف المصدقين لأن كان ولم يوازتهم في الوظائف التي قاموا بها دفع البهم ما يحتجون اليه من بيت المال إذ دخل على مشروط لهم من جهة الأرفاق اه وكذا صنيع المعنى صريح في جريان التعميم المذكور فهم أيضا **(قوله بمصالح المسلمين)** سكن يشغل بعضهم الموقف من حفر القبر ونحوه اه عرش **(قوله وألحق بهم الخ)** عبارة عن أي وانها به قال الغزالي وعلى أيها من ذلك العجز عن الكسب لأمع الفنى اه والظاهر أن المراد بالفنى مقدار الكفاية وجدته فعدم الفنى يقتضي الخمول في المساكين لا يتبين فإوجه اندراج في هذا القسم فإيراجع اه

(قوله لنا القياس على النعمة الخمسة) فإن قوله تعالى في آياتها قالت الله سبحانه دل على التخصيص **(قوله وبأن أن التي)** والنعمة حقه قن متعارفان شرعا لأن الثاني يقول تعارضهما لا ينافي إطلاقهم قسم أحدهما أو تقيد قسم الآخر بقوله أحكاما أو جعل الأول على الثاني فتأمل على أن جعل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر في الأصول فلاو كان التعارض مانعا من جعل كل مانعا من جعل المطلق على المقيد ومن تأمل كلام الأصوليين وأمثانهم علم أن جعل المطلق على المقيد مطلقا في المقيد هو اه سم **(قوله في تصور هذا الخ)** هذا يقتضي الاستحالة لا يجرد الابداء إلا أن يقال إن البعد يجمع الاستحالة اه سم **(قوله المتن)** خمسة عشر اه معنى **(قوله المتن)** مصالح المسلمين فلا يصرف منه لكافر اه معنى **(قوله المتن كالغفور)** وكعبارة الساجد دولة القاطر والحصول اه معنى **(قوله من أطراف الخ)** أي التي تلي بلاد المشرقين فخطاف أهلها منهم اه معنى فتشخ الخ عبارة عن أي سدها وشعبها بالعدد والتمات اه **(قوله بالعد)** يضم العين ويشد الباء أي آله الحرب **(قوله والعدد)** يضم العين يعني من الرجال وهذا أصوب مما في حاشية الشيخ اه رشيد بن حله على ضم العين وتفسيره بما يستعين به فان فيه تكرارا أو التأسيس في قوله **(قوله وهم)** أي قضاة العسكر وقوله كأنهم الخ أي كانوا أئمة العساكر ومؤذنينهم من الأخصاء الاربعة **(قوله ومؤذنينهم)** أي وعلمهم اه معنى **(قوله والافتاح)** أي ومعلمي القرآن اه معنى **(قوله ولو أغنياء)** راجع لبيع ما قبله كما تصرح به عبارته في شرح الإرشاد ثم وردى **(قوله وسائر من يشغل الخ)** ناخيه من قوله ولو أغنياء يقتضي أن التعميم غير مطلق فلهم وهو محصل تأمل فإيراجع اه سيد عمر أوفى عرش ما صرح بجريان التعميم فهم أيضا عاينوا وتبين أن يقال مثله أي التعميم بقوله ولو أغنياء وسائر من يشغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين وبذلك قوله وألحق بهم العاجزون عن الكسب بلاغته ومن ذلك ما يكتب من الجائبة لا يستقلن بالعالم من المدرسين والمفتين والطلبة ولو مبتدئين فمحققون مادته لهم معاواري قدامهم بذلك ولكن ينبغي أن يصرف في ذلك مراعاة المصلحة فقدم الأجواح ولا حرج وبما دونهم فيما بينهم لهم بحسب مراتبهم ويشير إلى ذلك قول الشارح والطاع الخ ويحل إعطاه المدرسين والفقهاء فوهم أن لا يكون لهم مشروط في مقابلة ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعينة للإمام والخطيب ونحوهم من وقف المصدقين لأن كان ولم يوازتهم في الوظائف التي قاموا بها دفع البهم ما يحتجون اليه من بيت المال إذ دخل على مشروط لهم من جهة الأرفاق اه وكذا صنيع المعنى صريح في جريان التعميم المذكور فهم أيضا **(قوله بمصالح المسلمين)** سكن يشغل بعضهم الموقف من حفر القبر ونحوه اه عرش **(قوله وألحق بهم الخ)** عبارة عن أي وانها به قال الغزالي وعلى أيها من ذلك العجز عن الكسب لأمع الفنى اه والظاهر أن المراد بالفنى مقدار الكفاية وجدته فعدم الفنى يقتضي الخمول في المساكين لا يتبين فإوجه اندراج في هذا القسم فإيراجع اه

لنا القياس على النعمة الخمسة بالنص يجمعان كلا راجع النيمان الكفاية واختلاف السبب القتال وعد دمه لا يؤخر زعمان هذا من باب جعل المطلق على المقيد بعينه كما عرف بما تقرر وبأن أن التي والنعمة حقه قن متعارفان شرعا فلم يتصوره مطلقا ويقيد (وتحسم الخمسة) متساوية (أحدها مصالح المسلمين كالغفور) وهي محال لحروف من أطراف بلادنا فتشخص بالعدد والعدد (والقضاة) أي قضاة البلاد لا العسكر وهم الذين يحكمون لاهل التي في مغزاهم غير زفون من الأخصاء الاربعة لأن خمس النعمان كأنهم ومؤذنينهم (والعلماء) يعني المشغلين بعلم الشرع والاهل ولو مبتدئين والائمة والمؤذنين ولو أغنياء وسائر من يشغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين لعدم نفهم وألحق بهم العاجزون عن

الكسب والعلماء إلى رأي الامام معتبراً مع هذا المال ويشعروا بهذا السهم كان صلى الله عليه وسلم ينقو منته على نفسه وعياله ويدعو من مؤنسته ويصرفه الباقي في المصالح كذا قاله الاثر و قالوا وكان له الاربعه اثناس الا تسعة قسمها كما كان يأخذ واحدي وعشرين من خمسة وعشرين قال الروابي وكان يصرف العشرين التي لله للمصالح قبيل وجوبها وقبل ندبها وقال الغزالي وغيره بل كان الذي له كله في حياته وانما يخص بعد موته يؤيد بصرف قولنا ان القياس ان الذي لم يخص في حياته لم يخص في موته وقال الماوردي وغيره وكان له في أول حياته من نفع في آخرها يؤيد الاول ان خبر الصحيح ما فيهما (١٢٢) أهأعلمك الا ان الحسن والحسين مردود عليك ولم يدع لهم الا بعد وفاته * (تنبيه) * وضع

الرافعي هذه على الله عليه وسلم مع تصرفه في الحسن المذكور لم يكن عليك ولا يتقبل منه الى غيره وانما وسبقه لذلك جمع مقتضون ورد بان الصواب المنصوص انه كان عليك وقد غلط الشيخ أبو حامد من قال لم يكن صلى الله عليه وسلم لك شيئاً وانما أبيع له ما نتاج اليد وقد يؤيد قول الرافعي بأنه لم ينفذ الملك المطلق بل الملك التقضي لا لورثته ويؤيد ذلك انضاض كلامه في الخصائص انه ملك وانما لم يورث كالانبياء اما لئلا يسمى وارثهم موثقاً في ذلك لان ذلك كفر قاله الهاملي قال الزركشي وفر بيته ما ذكر ان حكمه علم غيبه صلى الله عليه وسلم ان النساء يكرهه وكراهه منه كفر وانما للناظر فيهم الرغبة في الدنيا يجمعها لورثتهم * (فائدة) * معن السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال في الاجام قبل لا يجوز لاحد منهم أخذ شيء منه أصلاً لأنه مشترك ولا يدور حصته من هذا المثل وقيل يأخذ كل واحد يوم يومه في كفايته مستوفيل ما يعطى اذا كان قد حقه والباقي من موقوفه وهذا هو القياس لان المال ليس مشتركاً بين المسلمين ومن من بيت ماله فيمحق لا يستحقه لورثته اهـ وقاله ابن عبد السلام فمع الظفر في الاموال العامة لاهل الاسلام ومال الجاني ولا يتنازع في المسئبين من غصب أموال الأشخاص وخطبها ثم يفرقها عليهم بقدر حقوقهم جزاء لكل أخذ قد حقه أو على بعضهم زكوة من وصل له شيء فحقه عليه ولو الباقي من نسبة أهله والم وما ذكره الغزالي وأوجه مما ذكره ابن عبد السلام اذ كلهم الا في الظفر وبه لا يعارض هذا الاعتان أعين الاموال بخطأ لها ما لا يحتاط بحرق تدعى الحقون (بشم الإجماع لا هم)

سيد عمر (قوله والعطاء الخ) أي قدر المعلى (قوله مؤنسته) أي لعائلته دون نفسه (قوله والباقي) أي من هذا السهم (قوله قالوا) أي الاكثر (قوله واحد وعشرين) كذا في أصله لكن لا يحطه فله من تغيير النسخ فان الظاهر احد وعشرون شعبة لجملة الخ وخبر كان قوله يأخذ اهـ سيد عمر وقوله فان الظاهر الخ أقول بل المتعين (قوله يؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخصيص في حياته نحو قوله الا في لانه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوي القربى الذي في الآية بينهم اهـ سم (قوله حصص) أي الغزالي ومن معه اهـ كردى (قوله اذ لو حسن الخ) أي مع التخصيص وثبت (قوله لم يخص لقياس) فيه نظر بنه على جواز القياس مع الحسن على ان عدم الاحتياج لا يمنع حصصاً لا احتياج به اهـ سم ولكن يجب بان المراد بقول الشارح لم يخص الى القياس لم يقصر وعامل الاحتياج بالقياس ولم يقصر باله (قوله كان له في أول حياته الخ) حظه من الغنى (قوله لم نفع الخ) أي واستقر الامر على ما يأتي اهـ معنى (قوله يؤيد بالاول) أي قوله وهذا السهم كان له الخ اهـ عـ (قوله ورد) أي قول الرافعي والجوع وقوله وقد غلط الخ تايد لرد (قوله ويؤيد ذلك) أي الحكمة المذكورة (قوله وفر بيته) أي ما لله الهاملي (قوله وكراهته) أي الشبهة من أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فائدة) الى قوله مما ذكره ابن عبد السلام في معنى الاقوة وما غالى وافتى المصنف (قوله منع السلطان) أي لو منع الخ فقوله في الاجام اجوابه المقدرة أي لو منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال فالقياس كقوله الغزالي في الاجام جواز أخذ ما يعطى لان المال الخ عبارة الغنى قال في الاحياء لم يدفع السلطان الخ فهل يجوز لاحد أخذ شيء من بيت المال فيأخذ بعض مذهب أحداهما أن قال والرايع يأخذ ما يعطى وهو حقه قال وهذا هو القياس الخ (قوله وهذا) أي القول المذكور (قوله غلو) أي تجاوز عن الحد (قوله ما يعطى) ظاهره ان محل جواز الاخذ فيما لم يفرز منه لاحد من مستحقه ما اذ لك في حكمه من أفرزه فلا يجوز لغيره أخذ شيء منه ومن أموال بيت المال التي كان التي تؤيد بيت المال في ظفر شيء منها جاز ان يأخذ من قدر ما كان يعطاه من بيت المال وهو يختلف باختلاف كثرة المحتاجين وقلتهم فيجب عليه الاحتياط فلا يأخذ الا ما كان يستحقه مرفوعاً من بيت المال على الوجه الجازم ويجوز أيضاً ان يأخذ من غيره من عرف احتياجاً كما كان يعطاه اهـ عـ (قوله قد حقه) لعل الاوضح الاقتصار عليه وحذف ما قبله (قوله وهذا) أي القول الانخير (قوله هو القياس) معتمد اهـ عـ (قوله قد حقه) أي في بيت المال (قوله انتهى) أي ما في الاجام اذ لا ينفى عيشاً أصم أو قر في المجموع على هذا الرابع وهو ظاهر اهـ (قوله ومال الجاني الخ) عطف على الاموال عبارة انتهائه كمال الجاني الخ بالكاف بدل الواو (قوله وخطبها) أي خطبها لا يبيع (قوله أو على بعضهم) عطف على عليهم (قوله تسلمه عليه الخ) وتقبل ذلك من وصل اليه من غلة ما وقف عليه وعلى غير محبت لم تصرف لبقية المستحقين اهـ عـ (قوله وما ذكره الغزالي الخ) أي ترجعه القول الانخير من الأموال الاربع المارة (قوله ورد) أي ما ذكره ابن عبد السلام (قوله ولا يعارضه) أي (قوله يؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخصيص في حياته نحو قوله الا في لانه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوي القربى الذي في الآية بينهم (قوله اذ لو حسن الخ) أي مع التخصيص في حياته لم يخص لقياس) فيه نظر بناء

وقيل يأخذ كل واحد يوم يومه في كفايته مستوفيل ما يعطى اذا كان قد حقه والباقي من موقوفه وهذا هو القياس لان المال ليس مشتركاً بين المسلمين ومن من بيت ماله فيمحق لا يستحقه لورثته اهـ وقاله ابن عبد السلام فمع الظفر في الاموال العامة لاهل الاسلام ومال الجاني ولا يتنازع في المسئبين من غصب أموال الأشخاص وخطبها ثم يفرقها عليهم بقدر حقوقهم جزاء لكل أخذ قد حقه أو على بعضهم زكوة من وصل له شيء فحقه عليه ولو الباقي من نسبة أهله والم وما ذكره الغزالي وأوجه مما ذكره ابن عبد السلام اذ كلهم الا في الظفر وبه لا يعارض هذا الاعتان أعين الاموال بخطأ لها ما لا يحتاط بحرق تدعى الحقون (بشم الإجماع لا هم)

وجوبا وأمه هانم الخور) والثاني (بنو هاشم) بنو (المطلب) المكون لانه صلى الله عليه وسلم وضع لهم ذوى القربى الذى فى الآية فخيرهم دون بنى أعشى كما شهدته عبد شمس ومن ذر بنه عثمان وأخيهما لهما نفل جميعا عن ذلك بقوله عز وجل بنو المطلب بنو أحد من بني آسهم وابو الحارثى أيمى بن قاروت بنى هاشم بن نصر صلى الله عليه وسلم جاهلوا بالسلامة والعروة بالنسب إلى أباء دون الأمانة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير وعثمان رضى الله عنهما شيئا من أنهما هاشم بنان ولا ربيعة (١٣٣) أن من خصا نصيبه صلى الله عليه وسلم أن

ما ذكره الغزالي هذا الاختفاء أي اختفاء المصنف المذكور **(قوله ودعوا)** إلى قوة وعلم العقب في الحق وإلى قول المتن والنسبة في النهاية **(قوله وبنو المطلب)** منهم ما منّا الشافعي رضي الله تعالى عنه اه معني **(قوله فهم)** أي بني هاشم والمطلب **(قوله دون بني أخيهما)** مع سؤالهم اه معني أي القسم عليهم أيضا **(قوله عن ذلك)** أي الوضع في بني الأولين دون بني الآخر **(قوله ثم يارقوا)** أي بنو المطلب **(قوله ما أنا أمهم)** هاشم بنان اماز يرقم صفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يلقبوا أمهم فحاشاه كما في سماع الأصول روى ثابت كز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أصلنا انتهى وعليه في قوة أمهم هاشم بنان نظر بالنظر لعثمان اه عس **(قوله لا رد عليه)** أي على قوله والعبراء **(قوله كان ينماخ)** استعمله **(قوله استعجب)** اه معني **(قوله استعجب)** أي خلف في الله عليه وسلم **(قوله من على الخ)** البيان الواقع لمفهومه **(قوله أولاد البنات)** أي بناته صلى الله عليه وسلم وذو له مطلقا أي سواه أولاد بنات صلى الله عليه وسلم بلا واسطة أو بواسطة كزوا والناث **(قوله فبه)** أي خمس الخس **(قوله ملائكة الآية)** إلى قوله فان قلت في الحق الآية وقده الامام في المتن **(قوله وقد اشد الامام)** يستعمل الخس خزه البهاية **(قوله وال)** أي بان كان المال سرا لا يمدد بالانزوع اه غاية **(قوله قدم الارج)** ولكنه ما بالافراز ان كان قولهم يجوز بيع ما مالروا لهم وان لم يقبضوه فان جواز البيع يدل على انهم ملكوه اه عس **(قوله عايناهم)** أي عايناهم عتات النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله كما ياباخذون)** الظاهر التائيد **(قوله يصارعاه)** أي قوله لا تدفع في النهاية **(قوله ينافي ذلك)** أي قول المصنف كالتواتر **(قوله من جبال جله)** يعني ظلمهم شبهة بمطلبهم اه كروى **(قوله ترجع جيع الخ)** عبارة عن ذكر الامام في كرهه فبطل على الاتي اجماع النصاب فيقول عن المزي وأبو جروان جروا والنسب يناه **(قوله بالسناء)** أي بين بالكره والاتي **(قوله انظر ذلك)** أي يكون التشبيه بالنسبة مأكلا على افتراء أهله الكروى يستعمل في الاشارة إلى كمال جدهم الخ **(قوله ويبحث الادري عن الحقني الخ)** لكن معني التشبيه بالارث وقصه علم نصيب كرهوا الارث في معنى **(قوله لاخذ شهاب الخ)** في تقريب هذا التعليل نظر **(قوله من كل)** أي من الارث والوضع **(قوله فلم يناسب الخ)** خلافا لها يتوافق كاس **(قوله وانهم)** الخ التي في النهاية يتوافق **(قوله وانهم التشبيها)** مع الخ عبارة في النهاية والحقني وخذ مناهي من قوله كثر منهم واخرجوا من الخس الملائكة إلى يتساووا صغرهم الخ **(قوله يسقط)** وعليه فقول يقاتلون يما يشده كقوله فان كلوا لا يفرق فيه نظر والارث الثاني من قضية عدم سقوطه بمقتضى ما اخذهم اياه فان اشد من اخذهم به فعمل ان الإلام بصر في المصالح ويعتدل بتريلهم منزلة المعتودين من الانصاف فيرد تصميم على بقية الانصاف اه عس **(قوله يبلغ)** أي إلى قوة ولا يفي في الحق على جواز القياس مع النمر وهو ما حكمه التاج السبكي في شرح المختصر عن الاكثر وان معني على خلافي جمع الجوامع وعدم الاحتياج إلى القياس لا عن هذا كروا الاحتجاج به **(قوله والكلام في الاعتراض)** التي اه اما أصل شرفه النسبة الخ هذا التصريح يقتضي التفاوت بين الامرين ومع التامل فظهر عدم التفاوت **(قوله لا يتباين لان التشبيه بالارث الخ)** قد يقال المقصود اجماع المذكور ان هذا الحكم يدل على عدم حرمان هذا على طريق الارث وقصه ذلك استراخا ذكر والاتي وهذا لا يندفع بان التشبيه بالارث من حيث الجله **(قوله ويبحث الادري عن الحقني)** يعني كالاتي ولا يفقه شي الخ **(قوله لا يجابهه)** لا يفتق به نصيب

وان كان له جد ولم يكن من أولادهم فتكون في حقه ولما زاد المني لا القبط على الأولاد لم يتحقق فقد اسمعني الله غني بنفقتي بيت المال
مثلاً أما قفا لام فقال له منقطع ويقيم البهائم فأدأمو لطبور فأقدهم (أو بشرط) أسلامو (قوله) أرمسكتة (على المشهور) لأن لفظ
اليتم يشعر بالحاجة فتدركهم منقطع على المسكين لهم عدم حوائجهم وأقراهم بخمس كامل ولا بدق ثبوت اليتم والاسلام والفقرة هنا
من البيهقي وكذا في الهاشمي والمطالي (نم ١٣٤) ذكر جمع أنه لا يجمعهما من استغنائه عن تسبؤه بوجوب هذا النسب أشرف الانساب

والقبيل ظهور في أصله
لتوفر العوائ على الظهور
اجتماعهم فاحتاجه دون
غير ذلك ولا يسهل وجود
الاستغنائه به غالباً وهل
يلحق أهل الجنس الأول بمن
يلحقهم اشتراط البيئة أو
بمن ياتي في الاكتشاف بقوله
محل نظر والاقرب بالآل
لسهولة الاطلاع على حالهم
غالباً (والرابع والخامس
المساكين وابن السبيل)
ولو بقولهم بلعين وان
اتم حوائجهم يظهر في مدعى
تلف ماله عرفاً وبعال
انه يكف يده نظار ما ياتي
البيان الا في ذلك لا لية
وباتي بينهم ولو المساكين
يشتمون الفقراء ولهم مال
ثان وهو الكفار وتوالت
وهو لاكتفى بشرط الاسلام
في الكل والفرق بين
السبيل أيضاً ولو اجتمع
وصفات في واحد أعلى
بأحدهما الآخر ومع نحو
القراءة فيعطيهما والا
من اجتمع فيه يتم وبسكة
فيعطى بالتم فقط لانه وصف
لازم والمسكين تنفك كذا
قاله الماوردي وجزم به
غيره وفيه نظر كيف والمسكنة
شرط اليتم فلا يتصور

والقبيل لا القبط على المتر والحقول المتز والربع في النهاية الا هذا القول (قوله) وان كان له جد هذا غايه في
تسميته في تاليس الا وعلوم أنه لا يعطى اذا كان جده غنياً ورشدي (قوله) لا القبط (الخ) خالفه المني والنهاية
فقال وسجل ذلك ولما زاد المني بالعلم المني لم يظهر لهما أي المني والقبيل أشرف ما يرجع المدفوع
لهم فبما يظهر اه (قوله) على أنه غني (الخ) قد يقال ولما زاد المني كذلك اه سم (قوله) والطيور فأقدهم (قوله)
لعله بالنسبة لنحو الحمام بخلاف نحو الجباب والورقان المشاهدين فرحهم لا يقتصر الا لام اه رشدي (قوله)
والطيور فأقدهم (قوله) من العطف على معمول عامين مختلفين يحرف واحد مع تقدم الجبرور (قوله) والفقير
أي الشروط في التميز فلا ينافي ما ساقى بين أن المساكين يعطون بمقدورهم اه عني أي كما اشار اليه
الشارح بقوله هنا (قوله) في الهاشمي (الخ) أي في ثبوت كونه هاشمياً أو مطاليا اه نهاية (قوله) معهما (قوله)
البيئة فبما أي الهاشمي والمطالي (قوله) (لنسبه) الأولى لنسبهما بالتبعية (قوله) وبنيها (الخ) عطف على
أشرف الخ وقوله لتوفر الخ متعلق بغيره وقوله لذلك أي لان هذا النسب أشرف الخ وقوله ولسهولة الخ
عطف على ذلك (قوله) أهل الجنس الأول وهم المصالح وقوله والاقرب الأول أي في شرط في اعطائهم ادعى
القيام بشئ من مصالح المسكين كالاشتغال بالعلم وكونه اماماً وخطيباً نبات ما ادعاه البيئة اه عني (قوله)
ولو قولهم الى قوله وفيه نظر في النهاية وكذا في المني الا قوله نعم الى ذلك (قوله) عرف) نعمت مال (قوله)
أوصال) بالجر عطف على ثلث الخ (قوله) واتي أي في الباب لا في بنائهما أي المساكين وابن السبيل (قوله)
ولهما) أي المساكين والفقراء (قوله) (الكل) أي في كل من المساكين وابن السبيل (قوله) مع نحو أي
كانتم وقوله القربة أي كونه من بني هاشم أو اطلب وقوله فاعطى بالتم فقط معناه اه عني (قوله)
والمسكنة تنفك) أي فانها في وقتها لا يسقط انفكاها كهاوز وألها بخلاف السبيل فانه في وقته أي قبل باوقيه
يسقط انفكاها كهاوز والة فتأمل فانه مع ظهور ما شبهه على بعض الضعفة فقال اليتم بول أيضاً بالبلوغ
على ج اه عني (قوله) عني أي عقب كلام الماوردي وقوله وهو أي قول الماوردي من اجتمع فيه يتم
ومسكنا في قوله وهو أي قول الأذري وقوله فيما ذكره أي النظر (قوله) وتسليمه أي ما قاله الماوردي
من تصور اجتماعهما مستقلين وقوله فارق أي المسكنة (قوله) هما أي الفز وكونه هاشمياً (قوله) ومنه
أي الفرق المذكور (قوله) ان نحو العلم كالفز) أي في أخذ شخص باشتغال العلم ونحو القربة معار (قوله)
الامام) ان قول المتن وأما الانحسار في النهاية وكذا في النفس الا قوله ويترك الى من فقد (قوله) وجميع
آسادهم ولا يجوز الاقتصار على ثلاثين كل نصف كما في الزكاة اه معنى (قوله) في غير ذوى

ذكر مر (قوله) لا القبط على الأوجه) خالفهم ممر ومما تشرحه من لونهما أي المني والقبط أب
شرافاً يرجع المدفوع لهما فبما يظهر انتهت (قوله) على أنه غني بنفقتي بيت المال) قد يقال ولما زادنا
والنبي كذلك (قوله) والاقرب (الخ) كذلك (قوله) نعم بطور الخ) كذا اعتمد مر (قوله) والمسكنة
منفكة) أي فانها في وقتها لا يسقط انفكاها كهاوز وألها بخلاف السبيل فانه في وقته يسقط انفكاها
وز والة فتأمل فانه مع ظهور ما شبهه على بعض الضعفة فقال اليتم بول أيضاً بالبلوغ (قوله) كيف
والمسكنة شرط اليتم (الخ) قد يقال شرطية انه لا تنافي استقلالهما في حد ذاتها فبما اجتهدت فقد وهم الأخذ
بهما من حيث الاستقلال (قوله) وتسليمه فارق (الخ) ويجاب عنه بان المراد انه يعطى من سهم النيات

اجتماعهما مستقلين حتى يقال يعطى بالتم فقط غير أن الأذري قال عقبه وهو فرع عاقل لا ينافي من فقر
أو مسكنته وهو ضرر فيجب ذكره تسليماً فارق أخذنا هاشمياً مثلاً بما هنا ان الأخذ بالفز والحاجة والمسكنة بالحاجة صاحبها منه يؤخذ
ان نحو العلم كالفز (ويوم) الامام أو انتم (الاصناف الأربعة) وجميع آسادهم (الخاتمة) بالاطلاع عنهم عن محل التي ومكانهم وجوب الظاهر
الاية تمحور الخلاف بين آساد الصنف في ذوى القرية لانهما القربة وتفاوت الحاجة للمعترية عن غيرهم لا بين الاصناف

القرى

و قول الحاصل بحيث لو لم يسلم منصوص به الاوج الضرورة وقيل يخص بالحصل في كل ما يستلزم فيه انهم كانوا كلوة الفل
 و رده ان النقل لاقليم لا شئ به اوفيهما لا يبي ساكتيهما اذ اوزع عليهم بقدر احتياج اليقين التسوية بين المنقول اليهم وغيرهم انما هو لوافقة
 الآية المتعقبة وجوب تعمم جميعهم في جميع الاقاليم و يفرق بينهما بين ان كثرة الشؤن لها انما يكون في محلها فقط لان الغالب انما يفرقها
 الاماثل بخلاف التي لان الفرقه الامام او ثابته وهو لبعده نظره يشوق كل من في حكمه لوصول شئ من التي اء اليهم الا لا شقة قطعي
 البطل ومن قد من الاصناف الاربعة صرف نصيبه لثلاثة منهم (واما الاصناف الاربعة) التي كانت هي وخمس التي لخص النبي صلى الله عليه وسلم
 على ماسر (فالاعراض المرفقة وقضاها و اعتمدت مؤذنيهم وعما لهم مالم يجد متبرع (١٣٥) وهم الاجناد المرشدون) في الدوان
 (الجهاد) لحصول النصرة

الفرق في (قوله ولقول الخ) أي الفقيه وذوي القربى وكذا ما للزى القربى كما سر (قوله لوعم الخ) أي
 الاصناف أو أحدهم (قوله لا شئ فيه) أي من التي (قوله اذ اوزع الخ) متعلق بالذي وقوله بقدر الاحتياج
 بالنقل (قوله يحتاج) أي الامام اه معني (قوله انما هو الخ) خبر ان (قوله تعمم جميعهم) أي الاصناف
 (قوله الاصناف الاربعة) أي المتأخرة (قوله التي كانت) أي قوله أخذ من كلام الامام في النهاية وكذا في
 المعنى الاخره وقضاها الى المتن (قوله على ماسر) أي قبل التسمية (قوله متبرع) أي من القضاها الخ اه ع
 (قوله سهمهم) أي المرفقة (قوله فيكمل لهم الخ) أي وهم فقراء اه معني و يصبح هذا القيد باضاق
 الشارح الا في وان لم يقدر فهم الخ وبه يدفع تردد سم بقوله هل ولوعم الغنى اه (قوله سهمهم) أي قبل
 أي من ان كافا احتياج الخ شئ بعد ذلك اوله وحديثي من التي فعله اغنياء المسلمين اه ع (قوله
 وحاصله) أي كلام الامام (قوله والمرزقة مفقودة الخ) جلة حالة (قوله شرط استحقاق الخ) أي الفقر (قوله
 لم يميز صرفه الخ) جواب اذ اذ العير لهم سيد الله (قوله فان لم يقدر الخ) أي شرط استحقاق الخ (قوله
 ولولم يكفهم) من كفاهم من تنصوا لافعال الثاني محذوف أي والحال لو لم يعطهم الامام كفائهم لمتروا
 (قوله وراي الخ) عطف على لم يقدر الخ والضمير الامام وقوله صرفه أي سهم سيد الله معقول راي وقوله
 وان انما سهم الخ عطف على صرفه الخ وقوله لم يقدر الخ جواب فان لم يقدر الخ وقوله عساة انما سهم
 لم يقدر الخ والضمير الامام (قوله وجوبا) الوقيـ ل ع ر في المعنى والى قوله ثم ما يدفع في النهاية الاخره
 ويطلق الى المتن (قوله أي دفرا الخ) عبارة الغنى وهو بكسر الهمزة المشهور من فقهاء الحديث الذي يكتب
 نفسه اسماءهم وقدر ازانهم و يطلق للدوان على الموضع الذي يجلس فيه للكتابة فان قيل هذا لا يمكن
 فزمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا زمن أبي بكر رضي الله تعالى عنهما فهو يدعون هؤلاء احييت هذا
 امر دعاهم الى خطبة له واستحسن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم لم مارأ السلطان حسنة فهو عند
 الله حسنة اه (قوله وهو فارسي الخ) وقيل أول من سجد له كسرى لما طاعه فادعاه فادعاه وهم
 يحسبون مع انهم فقال دوانه أي بحاجته ثم حذفت الهاء لكثرة استعمالهم تخفيفا اه معني (قوله على
 الكتاب) بورزمان أي المكتبة (قوله وعلى حملهم) أي الكتاب أي يحمل جلوسهم للكتابة (قوله لمتن
 ويتنصبا لكل قبيلة الخ) زان الامام على ذلك فقال ويتنصبا لالامام صاحب جيش وهو نصب النشأ وكل
 نقيب نصب القراء وكل من يعظمه لاسما فالحضور من به فيدعو الامام صاحب الجيش وهو يدعو
 النقيب وكل من يعيبه يدعو القراء الذين يتحرون كل من يعيبه من تحسروا العير في نفسه ليعني
 فاعل وهو الذي يعرف من انساب القوم اه معني (قوله ندبا) كذا في المعنى (قوله ولكن العرفاء الخ) ومن
 ذلك مشايخ الاسواق واعا و ثوب البلدان اه ع (قوله وجوبا) كذا في المعنى (قوله من المرفقة) الى
 لامن سهم المساكين شرح مر (قوله فيكمل لهم الامام) هل ولوعم الغنى

ان اشتراط معاقبتهم التي ان كانا انما يناسب الاخذ من سهم المرفقة وقول الغزالي اذا قالوا اني اني انما يبعد ان يعطوا من سهم الغار من يبعد
 جدا (يفض) وجوبا عند جمع واحد الله ظاهر كلام الروضة باعلو آخر من وهو الارجلان الضد انشط وهو لا ينصرف في ذلك (الامام
 دوانا) أي دفرا اقتداء بعسر رضي الله عنه فانه أول من وضع كتابا للسلطان وهو فارسي معرب وقيل ع ر في يطلق على الكتاب لحذفهم
 لانه بالفارسية اسم للث طلق وعلى حملهم (ونصب ندبا) لكل قبيلة أو جماعة ع ر في يعرفه الله ويجمعهم عندا المحتاج وروى أبو داود
 وغيره خبر العرافة وقلوب الناس منها ولكن العرافة في النوا أي لان الغالب عليهم الجور فيمن قروا طيع (ويصنع) الامام وجوبا بنفسه أو
 نائبه التمتع عن حال كل واحد من المرفقة (وعليه)

وهي من تلميذ نفقهم (وما يكسبهم عليه) ولوغنا (كتابهم) من نفقت كسوتهم ومنهم ساعد الزين والغلامو الرخص وعادنا لعل
والمرأة وغيرها لاصوعا ونسب لفرع الجهاد من يمين زاده عال ولوز وجرا يعقو يعلى ليهات اولاد ومان كثرنا كاتقضاء اطلاقهم
خلافا لان الرخصة لان جلفن ليس (١٣٦) بانختيار مولد ذري في الزين وان لا يتحصرون وليعيد خدمته الذين يحتاجهم لالما زاد على

ساجسته الان كان لحاجة الجهاد ويظهر الحاق اناته المولود آن بعدد الخدمة فلا يعلى الا ان يحتاجهم لافعة اودفع ضررهم ما دفع اليه لز وجنوبه اى وأصوله وسائرهم ويعلى الارجاء الملك فيه لهم حاصل من التي موقبل عنده هو ويصير اليهم من جهته وقسمة الاؤلان الزوجة ونحو الاب الكاملين دفع حصتها لهم وغيرها لوليهما والظاهر ان ذلك ليس مراداً لان الملك وان كان لهما الا انه بسببه لصره في عقابته مؤتمت عليه فهو ملكه بقيد لا مطلق فتدفع به وحده فان قلت ما فائدة اختلافه حينئذ قلت فانه في الخلاف والتايق لظاهره وأما غير هذه فغنية اذ لو أعطى لدماضة فماتت عقبه الا عطية فهل يورث عنها أو طلقت حينئذ فهل تاحده والظاهر لما تقرده انه في عقابته مؤتمت عليه أو مستقبله فهل هو كذلك أو يسترد منه حصتها كل محتتم وماذا كرم ان الاول اصح هو ما وقع لشيخنا في شرح منجته ما لغيره والذي في الجواهر

قوله فما يدفع في المتي الا قوله وان كثر من الوالي بعد وقوله اى واصله الى الملك (قوله من تلميذ نفقهم) من اولاد وزيات ورفق لحاجة نفق وان خدمتان اعتاده لافق زينة وتجارة اه معنى عبارة عش ومنهم من يحتاج اليهم في القيام بما يلزمه كسب وقياس وقواستحتاج اليهم في خدمة نفسه وادبه وما عتد على قتال الاعدا في السفر ويشرفه قوله الان كان لحاجة الجهاد (قوله ولوغنا) ومن ذلك لقامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم بتبشيرهم للجهاد ونصب أنفسهم اه عش (قوله وسائر مؤتمتهم) بقدر الحاجة اه معنى (قوله مراعي الزين الخ) في الاعطاء والملاص اه معنى (قوله لاصوعا الخ) كسب في الاسلام والهيوة وسائر الخصال المرشدة وانتم المبال بسرون كالرث والغبية لانهم يعطون بسبب توصيهم للجهاد وكلهم مقرضون له اه معنى (قوله لا يتحصرون الخ) تعيل للراجح الغلبة لانهم يعطون من الاعطاء لالز وجن مطلقا (قوله وليعيد خدمته) عطف على الالهة لان عبادته التي لا روق له يعلى من الرقيق ما يحتاجه لخدمة اه أو لخدمته اذا كان يخدم ويعلى مؤتمتهم بقا لار سالوا فرسله يعنى من الجليل ما يحتاجه للقتال ويعلى مؤتمته بخلاف الزينات يعلى لهن مطلقا اه عبارة عش ومنزل عبيدا لخدمة اما مؤاويل وغيرهم ممن احرار الذين يحتاج اليهم في خدمته أو لخدمة أهل بيته كان ممن خصم اه (قوله لما زاد) الاول بان زاد (قوله الملك ليهما) في الجهاد تجزئهم ما يدفع الخ (قوله الملك فيدهم حاصل الخ) وعليه الوجه فافا لو سقطا النقطة عند ذلك والا فلا فائدة في ذلك وهو خلاف المقصود سم على التبع اه سيدهر (قوله ونحو الاب) اى من سائر الاصول (قوله لهما) اى لا للمرتق (قوله وغيرهما الخ) عطف على الزوجات اى الى زوجة والاصل والفرع الناصات ونحو العبيد تدفع حصتها لوليهما فالمراد بالولي ما يشمل الملك اى (قوله ان ذلك) اى القضية المذكورة وقوله لهما اى الى زوجة ونحو الاب (قوله الا انه) اى ملكه وكذا المتعبر في قوله الا في فصوله وقوله بسببه اى المرتق في بيان وقوله ليصرفه اى المرتق لملك المدفوع اليه لاجلهم (قوله فتدفعه الخ) اى يصرفه في مقابل الخ هذا ما ظهر في حله وعليه فكان الانصر الاوضح فهو ليس ملكا مطلقا بل مقبضه (قوله ما فائدة الخلاف حينئذ) اى حين التقيد بذلك (قوله ان ذلك اعطى) اى المرتق لاجل الزوجة (قوله فهل يورث الخ) هذا الترددين على ان الملك فيه لهم كسب ذكره الشارح والافلاجل لهذا الترديد على ان الملك فيه كاهو ظاهر (قوله او طلقت حينئذ) الاولى عقبه (قوله والظاهر لا) اى وان قلنا انه ملكه اه كردد (قوله لما تقر الخ) في هذا التعيل نظر ظاهر (قوله فهل هو كذلك) اى يورث منها في الاول وتاخذ من ثمنه في الثاني وتنفق اى تسترد الاما من المرتق (قوله من ان الاول) اى الملك فيدهم (قوله ليشننا الخ) واقفه لى (قوله الثاني) اى ملكه هو وصير الخ (قوله وعباراتهم) اى الاصحاب وقوله انه يعلى الخ يدل من عباراتهم وقوله فيه اى الثاني (قوله ملكه وقوله صرف) الظاهر انهم ما يصفوا الفعل الماضي (قوله اشبهه الاول) اى ملكه ثم صرف الخ (قوله ونشر به) اى الجواهر (قوله على الثاني) اى في كلام الجواهر وكذا في قوله بنصف الثاني اه سيدهر عبارة المذكور على الثاني اى قوله اولان الملك الخ وقوله ان الصرف الخ ينفعول التفرع وقوله الخالف فيصرف اه (قوله لصرح المتق) اى قوله فيعطيه كفايتهم (قوله بنصف) متعلق بقوله

(قوله بنصف نصف الثاني) اى في الجواهر

ا ه
وغيره ان الامر الانى وهو الذي يقبضه عندي وعباراتهم انه يعلى كفاية بمجوزة اى فيصرف فيها كيف شاءه بمرحقة وعبارته اى الجواهر هل يقول ملكه ثم صرف اليهم من جهته اولان الملك يحصل لهم اى ابتداء فتوى الامام او منصرف اليهم قولان اشبههما الاول وبه قطع بعضهم ويؤخذ من قوله فتوى الامام او منصرف اليهم بعض ما ذكره من الترديد فتايله وبغيره على الثاني ان الصرف يكون لعموم الخالف لصرح المتق وغيره بنصف

وكان وجهه انه قد تقرب على ابيه مسددة كادعائه ان ماتعاهما حدث بعداً خرقه قولي ع عليهم بديل اثبات اسم قبل (في الدوان) م
 المرتقة (اعني ولازمنا ولا يصح للغز) (لخو جين) وقتدبداً أو جهل بالقتال وصغنا الاندماجهم وخلفه في مرتق كذلك اما عبال
 مرتق هم ذلك فيثبتون تبعاه كاجته (١٣٨) اهل البلقيني وأفهم من لا يصلح الا هم بما قبله جواز اثبات آخرس وأصم وكذا أخرج

بقاتل فلو ساقضة التعبير
 في هؤلاء الجواز وفي أولئك
 بالحرم وجوب اثبات
 الصالح للغز والكامل وهو
 الرجل المسلم المكلف الحر
 البصير الذي ليس به مانع
 لاصل الغز ولا إكراه وهو
 محتتمل ولو مرض بعضهم
 أو جن ورجحناه ولو
 بعد مدة طويلة (أعطي)
 وبقي اسمه في الدوان ثلاثاً
 بوجوب النسم - في الجهاد
 فان لم يرج فالاظهر انه
 يعطى أيضاً لذلك لكن
 يعنى اسمه من الدوان أى
 وجوب بانه يصل ما تقرر
 والى إعطائه كفاية بموته
 الاثباتية الا أن يظهر
 كلام ابن الرفعة تقر بها
 على الاحتساده لا بشرط
 مسكنه وجوب عليه السبى
 وقالت النص يقتضيه
 (وكذا) يعطى من المرتق
 ما يليق بذلك المومن وهو
 (زوجته) وان تعددت
 ومساكنه (وأولاده) وان
 سفلوا وأصوله الذين تفرقوا
 مؤنتهم في حياته بشرط
 اسلامهم كما يجب الأذرى
 وأغرض بان يظهر اطلاقهم
 انه لا فرق بين جده بغير
 في التابع المحض لا يفتقر
 في المتبوع (اذا مات) وان لم
 يرج كزيم من المرتقة بعد

الزى يادى تبعاً للروضة وجوب ذلك اه أقول وهو قضية صانع المعنى (قوله وجهه) أى وجوب عدم
 الابنات (قوله ان ماتعاهما حدث بعد الخ) أى يستحق من النفس الحادث بعد (قوله عليهم) أى المرتقة
 الذين هم منهم وأخذهم معهم (قوله لخو جين) القوله وأفهم في النهاية (قوله وصغنا الاندماج) وعبر النهاية
 بأوبدل الواو (قوله وخلفه) أى عدم جواز اثبات هؤلاء موقوفه كذلك أى أى أوزمن وأخوه (قوله أما
 عبال مرتق الخ) ان كان المعنى ان عبال المرتق اذا كان بهم عى أزمانه أو عجز عن الفرق يشنون تبعاه
 فهذا واضح من أن يحتاج لبحث الجلال لأنهم لم يعطوا القتال بل أعطى هو ما كان مؤنتهم سم على ج اه
 وشدى (قوله وأفهم) أى القوله وقضية ماله مرفى المعنى والى وض مع شرحه (قوله جواز اثبات آخرس وأصم
 الخ) لقد غنم على القتال اه شرح الروض (قوله فارسا) أى لاراجلا (قوله وقضية التعبير الخ) يحمل نامل
 اه سيعبر (قوله هؤلاء) أى الآخرس الخ وقوله وفي أولئك أى الأعمى والزمن الخ (قوله بالحرمه) أى على
 ما اختاره تبعاً للروضة من وجوب عدم اثبات أولئك خلافاً للنهاية كما سر (قول المتنز واه) أى المانع من
 الرض والخجون (قوله ولو بعد مدة) القوله وظاهر كلامهم في المعنى الاقوله أى وجوب بانه على ما تقرر
 والى قوله وأغرض في النهاية الا ذلك القول (قوله ذلك) أى لثلا رغب الناس الخ عبارة شرح الروض كما
 يعطى وجات الميت وأولاده بل أولى اه (قوله يعنى اسمه) أى من المحل الذى يكتب فيه اسم المرتقة
 من الدوان فيما يظهر والافصوح مع لقائهم في الماس اه سيعبر (قوله أى وجوب الخ) قد يترقب
 في الوجوب هنا ويرقب منه وبين ما مر بانقضاء التبدية على الاختلاف المذكور اه سيعبر عبارة الرشدى قوله يعنى اسمه
 القدر اعطى في الحالين نعم يبقى التبدية على الاختلاف المذكور اه سيعبر عبارة الرشدى قوله يعنى اسمه
 الخ أى يندلجوجو على قياس ما مر بل أولى بعدم الوجوب والشهاب بن حجر يرى الوجوب بهنا وهناك
 اه (قوله ناعلى ما تقرر) أى ن وجوب عدم اثبات نحو الاعنى (قوله الاثباتية الا أن) أى لا القدر
 الذى كان يأخذ ما لاجل قرب سبوقته وما أشبه ذلك اه معنى سلطان (قوله على القدر) أى الذى عبر عنه
 المصنف وقوله فالاظهر أنه يعطى كما هو ظاهر خلافاً لرشدى حيث جعل على وجوب عدم اثبات نحو الاعنى
 الذى اختاره الشارح خلافاً للنهاية ثم استشكل كلامه (قوله مسكنه) أى المريس وأجئون (قوله يعطى)
 القوله بشرط في المعنى (قوله ما يليق بذلك المومن) أى لا ما كان للمرتق أخذه اه معنى (قوله الذين
 الخ) هل هو نعت فزوجة أيضاً (قوله بشرط اسلامهم الخ) فلا تعطى الزوجة الكافرة كما أتى به الوجه
 الله تعالى لان ما أعطى مبتدأ لها ومثلها الباقر فان أسامت معه وهه فالظاهر اعطاء هؤلاء انتفاعاً منعه وهو
 الكثير اه نية (قوله أنه لا فرق الخ) وهو الظاهر اه معنى (قوله بوجوه الخ) وفاة المعنى
 وخلافاً للنهاية كما سر ونشرح الروض قال سم الوجوه هذا التردد نخص بما بعد الموت فبعض في حياته
 لمونه ولو كافر الظهور التبعة قبل الموت وضعها بما دلت مراه (قوله وان لم يرج) القوله
 ثم أثبت في النهاية والمعنى (قوله لا غناه عليهم) أى بعدهم (قوله واستيط الخ) عبارة النهاية وما
 استنبطه السبكي الخ زود بظهور الفرق الخ (قوله يعطى بموته) عبارة المعنى زودوا أولاده اه (قوله
 (قوله اما عبال مرتق لهم ذلك فيثبتون الخ) ان كان المعنى ان عبال المرتق اذا كان بهم عى أزمانه أو عجز
 عن الغزو يشنون تبعاهم فهذا واضح من أن يحتاج لبحث الجلال لأنهم لم يعطوا القتال بل أعطى هو ما كان
 مؤنتهم (قوله الا أن) انظر ما ناط بهل هو كل يوم بيلته عند حوض وهما بالنسبة لا يفتقر كل فصل عند
 حضوره بالنسبة للسكون (قوله بوجوه الخ) الوجوه هذا التردد نخص بما بعد الموت فبعض في حياته لمونه

لثلا يعرضوا عن الجهاد الى الكسب لا غناه عليهم وأستط السبكي من هذا ان القبحه والمعد والمرتس اذا مات
 يعطى بموته - كان يأخذ ما يقوم به ترغيباً في العلم بان فضل شئ صرف على يقوم بالوطيعة ولا تخطر لاختلال الشرط فهم لانهم تبع لاجبهم
 المصنف مدة فثبتهم معتقدين في جنبه معنى كرم من البطالة

والممنوع المنها هو مقرر بمن لا يصح ابتداء اهـ. وفرق فيه بين هذا والمرتب بقرائن العلم بحجج بالعلوم من لايهـ. والانس عششي في وكل الناس فيه السبله الى. والجهاه ذكره للنفس فخرج الناس في اوساد انفسهم الى العالي فان لا وان الاعطاء من الاموال العلم وهي ما هنا في بين الخاصة كالآيات فلا بد من التوسيع في تلك التوسيع في هذه لانه ما لم يقنع مثله يحصل معطه تشر العرفي في ذلك العمل فكيف يصرف مع انتفاع الشرط وقضه هذا ان يكون العالم يعاون من مال المصالح الى الاستغناء وهو منحه (١٣٩) ثم رأيت بعضهم وجهه في افاضوا الكلام

والمتنع (انما هو الخ) هذا بقدره نحو **تترقر** ومن لا يصلح للتدريس عوضا عن ابيوب يستتاب عنه كما بقدره قوله فان فضل شي صرف فلن يقوم بالوظيفة فرق غيره امتناع هذا وعلمه فعل يستتب في الشرط الواقف ان تكون الوظيفة بعد موت المدرس ولو دونه استتاب عنه ان يصلح لما شرع في جواز ترقر ولو اقبل صلاحه وبسبب استتابه اولاف بقرضه الى صلاحه فعزل الاول وبقرضه فقطر على س = اقول ولا فرق بانه يقرضه لا يشترط الواقف وبسبب استتابه عنه **عش** (قوله ورفق غيره الخ) الفرق الاول لا من التقيد والثاني بالعراق اعني (قوله اقر باخ) تنكر (قوله وقضه خذا) ي الفرق الثاني (قوله وان الكلام الخ) عطف على ان موت العالم الخ (قوله في غيره اوقاف الانراك) أي الارفاق (قوله لانعام بنسب المال الخ) وقد تقدم مابق (قوله ولعل هذا مراد السبكي) مما يبدو ان عطف ان هذا مراد قوله ولا تظفر الخ اتمها اهـ س (قوله المستولدة) ان قوله تنم في المعنى الاول بكس المعلى والقوله ويظهر في النهاية (قوله واغبره) كارت ووسيب ووقف وقضه قوله الخ وكذا بقدره الخ ان التاخر وجه ووسيلة اذ ترقر عا لا يكتب بالسبب قضى ولو فند على السبب (قوله فان لم تسكن الخ) أي ولم تستغن بسبب واغبره معنى ورشدي (قوله وان وضع الخ) أي وضعه لا كفني نكاحها (قوله لي ما قضاه الخ) عبارة النهاية كما قضاه الخ عبارة المعنى وهو ظاهر اهـ (قوله بقدره على السبب الخ) عبارة الخ بقدره كقول العز و اهـ (قوله ثم اطعته وقت الاعطاء الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولكن وقت الاعطاء معلوما بالاختلاف انتم اوشاهه او نحو ذلك من اول السنة واغبره اول كل شهر واغبره بحسب ما باروا الامم والغالب ان الاعطاء يكون في كل سنة مرة للثلاث فلهم الاعطاء كل اربع أو كل شهر عن المجاهد لان الجز به وهي معظم التي لا تؤخذ في السنة الا مرة اهـ (قوله لا يفرق الفلوس الخ) تخصيص الاستثناء بالفلوس يقتضي انه دفع غيره ما عين العروض كالجبو والثلث وباعني يقرقها الفقيه لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الفلوس بعدم الاجراخ مع جواز غيرها اهـ عش اقول ولو يمكن ان يقال ان استثناء الفلوس محمول على ما اذا دار الامر بين ترقر في النقود والفلوس وما اذا دار بين ترقر في الفلوس وسحب الجبوي بيان في تبسراته وفتنيتين جواز ترقر في الفلوس اذا راجحت وانه أعلم (قوله ويحبس طلبا الخ) ظاهره وجوب ابعاده فغيبني ان زاد في القبول والاحتياط اثباته وانه أعلم اهـ سيدمر (قوله مطلتا) أي احبب اليهم الام (قوله واغبره) أي لغبر عذر (قوله اعظم مما يترتب الخ) ينبغي اوسلو وانه أعلم اهـ سيدمر (قوله الا في) أي قبل

ولو كافر الظهور والتبعية قبل الموضوعية بعقدها **مر (قوله والمتمتع الخ)** هذا يدجو برتر ومن لا يصلح للتدريس عوضا عن أبيه ويستتاب عنه كما يفيد قوله فان ضل شخص لم يرق لم يقوم بالوطء فتوضئة قرن غيره امتناع هذا وعليه فهل يستثنى ما لو شرط الوفاقان تكون الوطء بعد تعلم المدرس ولو ادعاه يستتاب عنه ان لم يصلح لما شره شخص يجوز ترقر بالوطء قبل صلاحه ويستتاب عنه اولا فتر وغيره الى صلاحه فعزل الاول ويقر رموه فتر **(قوله ولعل هذا مرد السبك)** مما يبعد او يمنع من هذا مرد ادق وقلة وانظر الخ فانه لما **٧ (قوله ولو قيل ان احصنا المباح مع مطلقا)** أي لعذر اولا واعلم انه قد يقال انطلاق هذا القول ان كثر من الاطلاق في المعارض عامة في معنى الاعتراض على الاستدلال بهذا في مثل **(قوله ولو قيل الخ)** عبارة الرض ولا احد احتج بالاعتراض نفسه من بلا عذر انتهى **(قوله والا فلا وجه لتعيينه)** فيستظهر لا يفتي

وأولاد في المالسة والبعضهم أخرج نفسه لعز مقلدة ولغيره لأن احتيا المو يظهران الراد العذر المقدم على حاجتنا لما يقرب عليه ضرر لنا أوله أعظم مما يقرب على ترك حاجتنا إليه (فان فضل) مضطاً بالتسدد وكذا لوقوعه في خطوه والا فلوحة تعينه (الأخماس الأربعة عن عباد الرزقة) وولنا الأظهر أنها لهم خاصة وظهر الراد ادعائهم فيها ذكر ما يتجسبه في المذاخره وبقية الفرق عليهم في شهر أوسنوتو بدليل نصر عنه قولهم الأ خمس مرات ٧ وقول الخشي قوله ووقيل الخ الخشي نسخ الشرح التي يابن خلافة اه من هاشم

من المرتبة الخ (وع) الفصل (عليهم) أي المرتبة الخال: ونعبرهم على ما نقله الإمام عن خوي كلامهم (على قدر مؤنتهم) لانه حقهم وشيل
على رؤسهم بالسوية (والاصح انه يجوز) (١٤٠) (ان) انصرف عنه أي الفاضل لاكمال (في اصلاح الثغور وفي) (السلاح والكرع)

وهو الخليل لانه معونة لهم
ومرج كلامه لا يدر
من التي في بيت المال شيئاً
ما وجدته مصر فاولو نحو
بناء واطان ومسجد
انتضاها رأيه ولفخاف
نازلة وهو ما نقله الإمام عن
النس تاسياني بكر وغير
رضي الله عنهم فان قلت
فعل أئمة المسلمين القدام
بها ثم نقل عن المعتز ان
له الاذنا ولا خلاف في
جواز صرف المرتبة عن
السنة القابلة له صرف
مال التي في غير مصرفة
وتعويض المرتبة اذ اراد
مصلحة هذا كما يستدل
التي فاما عقاره فمن بناء
أراض (فانما ذهب) لا
يصرف وفقاً بنس الحصول
وان نقله البتني عن الإمام
عن الائمة واعنده بل الإمام
مخبر ببناءه (يعمل وفقاً
وتقسم غلته) في كل سنة
مثلاً (كذلك) أي على
المرتبة بحسب حاجاتهم
لانه انقسم لهم أو تقسم أصابعه
عليهم أو يباع ويقسم غنة
بينهم واعند الاقرى المن
وجل التمر المذكور وفاقا
للرؤية وأصلها على انه لو
رأى امام مجتهد حل وأما
عمومه فهو وجوب الانحياز
الاربعة عن المجلس الخامس
حكمه ما مر بخلاف المجلس
الخامس الذي للمصالح فانه

الفصل (قوله الفاضل) الى قول المتن هذا في النهاية الاقوله وقيل الى المتن وكذا في المتن الاقوله وهو ما نقله
الإمام عن النص وقوله صرف الى المتن (قوله الى حال) أي المقابلة فني وعش عبارة سمع عن العباب
وشرح الرض وما زاد على كفايته زده الإمام عليهم بقدر مؤنتهم ويخص بالحل المقابلة لا يعطى من
الترادى الذين لا ربح لهم ولا من يحتاج اليه المرتبة كالقاضى والوالي وامام الصلوات اه (قول المتن على
قدره ونه) أي على حسب ما يستلزمه فاذا كان لاحدهم نصف المال خرجه هكذا أعطاهم على
هذه النسبة اه وشدي عبارة المفسر مثال ذلك كتابة واحد ألف وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث
ثلاثة آلاف وكتابة الرابع أربعة آلاف فمجموع كتابتهم عشرة آلاف فيصرف الضام على ذلك عشرة
أجزاء فبطل الاول عشرها والثاني خمسها والثالث ثلاثة أعشارها والرابع جزء او كذا يفعل ان زاد اه
(قوله وهو ما نقله الإمام الخ) معتد اه ع (قوله عن السنة القابلة) أي فهم كونه بذلك وينبغي ان
لا يرجع على تركهم بذلك اذ كانوا لانهم استحقوا بغير حصوله فاعطاهم عن السنة القابلة دفع ما استحقوه
الآن اه ع (قول المتن هذا) أي السابق كله وقوله فاذ به أي جميعه وقوله كذلك أي مثل قسم
المتول اه معنى (قوله من بناء) الى الفصل في النهاية الاقوله واعند الاقرى الى الانحياز (قوله من بناء
أراض) انظر الشجر سم والظاهر انها تابعة للأرض اه سدع (قوله لا يصرف وفقاً بنس الحصول)
بل لا بد من انشاء وقف مناهية ومعنى (قوله بل الإمام مجتهد الخ) اعنده النهاية والفتي (قوله من بناء) أي العقار
والاولى في فاته (قوله أو تقسم الخ) وقوله أو يباع معزوفان على جعل الخ أو يبيع الوالو (قوله واعند الاقرى
المن) أي تعين الوقف عبارة المفسر يفهم من كلام المصنف نعم الوقف ليس مراداً بل التي في الشرح
والروضان الإمام ولو أي قسمته أو يبيع وقسمته من بناءه اه (قوله وجمل) أي الاقرى التغيير
بين الامور الثلاثة المثلثة كورة أي في الشرع وقوله وفاطما على العمل وقوله لوراء أي أي واحد من الامور
الثلاثة (قوله وأما عه) أي عوم الإمام بان يكون الإمام أعظم من المجتهد وغيره فهو وجب ضعف فاه
الترك على لكن مرجع من غير النهاية جوع التغيير الى المتن عبارة وما جلت عليه كلام المصنف فاه
ليراقق الى روض كاصلاحاً وأما انشده على عومه فهو وجب ضعف اه وقوله على عومه أي نعم الوقف
سواءه أي الإمام غير من القسمة أو البيع وقسمته لئن لم (قوله والانحياز الاربعة) أي من العقار (قوله
حكمه ما مر) أي من التغيير بين الادوار الثلاثة اه معنى عبارة المنهج مشرحه على الإمام وقف عقار
في أو يبيع وقسم غلته في الوقف أو يبيع في البيع بحسب ما واه كذلك أي تقسم المتقول أو بقا حصة المرتبة
وحصة للمصالح والاصناف الاربعة واه وقوله انضافه كالتقول لكن يخص الجنس الذي للمصالح لاسبيل الى
قسمته اه (قوله فيها) أي المصالح (قوله أو قبل تمام الحول) عبارة النهاية أو قبل تمامها وبعد جمع المال
بل لا وجب لاعتين لان معنى التخصيص انه اذا ضللت الانحياز الاربعة جمعها عن حاجات المرتبة كان
أغنيها وحصل المني على هذا وان استغنى المرتبة عن الانحياز الاربعة زعت عليهم ولا يخفى
هذا إجماع الحل كثير من المراد (قوله فان ضللت الانحياز الاربعة عن حاجات المرتبة) زوع الفاضل
عليهم أي المرتبة للرجال بدون غيرهم الخ) عبارة العباب وما زاد على كفايته زده الإمام عليهم بقدر مؤنتهم
ويخص الرجال المقابلة فلا يعطى من غير الرجال الذين لا ربح لهم ولا من يحتاج اليه المرتبة كالقاضى
والوالي وامام الصلوات له صرف الى المرتبة تمام قابل الخ انتهى ويصح ما قبله في الرض (قوله من
بناء وأراض) انظر الشجر (قوله أو تقسم أصابعه عليهم) قال في الرض وشرحه لكن لا يقسم سهمهم
المصالح بل وقف وتصرف غلته في المصالح أو يباع ويصرف غلته بالبا انتهى (قوله واعند الاقرى المن وجمل
التغيير المذكور الخ) اعتد من التغيير

لا يقسم بل يباع أو وقف وهو أولى وبصرف منه أو غلته مع ما هو من المرتبة بعد جمع المال وتعام الحول أي المدة
المضرة بالمرتبة وتعتبر وبالحواله لا الأغاب ثم أو يتماخرها بذلك فتلاو ذكر الحول مثال ذلك الشهر ويجوز تخصيص طوارته أو قبل تمام الحول

كان لورثته سقط المدة أو بعد الحول وقبل الجمع فلا شيء لورثته ولو ضاق المال عنهم لم يسد بالورث مسد ابني الا حوج والا ورضع عليهم بنسبتهم كما لهم وصبر الفاضل دناهم ان قلنا مال التي هاهنا الحرفان قلنا انه ليس سقطه قاله الماوردي لكن أطلق في الروضتان من عجز بيت المال عن اعطائه بقى دنا على الاصل ظاهره (فصل في الغنيمت وما يتبعها من الغنيمات) ذكره الغالب فلا اختصاص كذلك ولا بزيادة ما يأتي فيما يفعل فيه في الجهاد لانه مع كونه غنيمته خاص يحكم بمصارفها في أخذ (١٤١) وقسمته لتعذر اتان أحكام المال فيه فزع شرح ان نحو السكالب

فقطه أو عكسه فلا شيء انتهت بهي أوضح اه سددع (قوله أو بعد الحول) وبعبارة بالاولى أنه لاشي لورثته اذا مات قبل تمام الحول وقبل الجمع اه كردى (قوله عنهم) أى الرثوة (قوله والا) أى بان سداب التورث مع مسددا (قوله فان قلنا انه ليس) وهو الاظهر كاتقدم (قوله أطلق في الروضتان) وكذا أطلق الروض وأقره شرحه
 * (فصل في الغنيمت وما يتبعها) * (قوله في الغنيمت) الى قول كنداء الاسير في المعنى الا قوله ولا نافي بالمعنى والى قول المتن فقدم في النهاية الا قوله المذكور وقوله ورد الى ما حصل وقوله ورد الى ولا (قوله وما يتبعها) أى كالمثل الذى بشره الامام مع ما يبت المال (قوله المتن حصل) أى لنا بخلافه لخصائصه للذين كاتى (قوله ولا ينافيه) أى كون الاختصاص غنيمته (قوله في الجهاد) يتعلق بقوله بان المقدار الاول (قوله في أخذ الخ) أى الاختصاص (قوله ان نحو السكالب الخ) أى تكلم بحقيقة (قوله ما كين له) وقوله اسلمين وقوله حريين سيد كر بحرف زاتى القريب (قوله فانه) أى الحاصل لهم من أهل الحرب (قوله ولا يخفى فيه) الوالصال (قوله مثلا) أى اوسى ذى اوتوه اه معنى (قوله ورد) أى حيث كان باقيا فان تلف فلا ضمان لعدم التزم الحرب اه عش (قوله اليه) أى الاسير وكذا اضرب من ماله (قوله والاورد لما لكه) معتمود معلوم أن السكالب في المالك التزمه عن الاسير أم لو قال الاسير لغيره فافى فعل فوق فرض فبرده جزا اه عش (قوله نظير ما يأتى الخ) حاصله انه ان كان الفاعل الزوج أو وليه جمع الزوج أو أجنبي أو جمع للدافع اه عش (قوله طلق) عبارة القتي ثم طلق اه (قوله من مردن الخ) أى من تركهم (قوله وكذا كان من بقاءه للصوة) أى قوله على ماله الاذرى فى المعنى (قوله ان تمسك الخ) الظاهر وجوه المعطوف فخطا لكن عبارة القتي كالمرجوع وجوه المعطوف عليه ايضا تأمل (قوله والا) عبارة القتي أموال كان متمسكين باطل الخ (قوله ورد ما يأتى الخ) الذى يأتى في البيان فبديه يجوزى مفروض فبين لم تبلغ دعوة نبيها اه سم (قوله على التعريف) أى على عكسه (قوله فان القالب الخ) حاصله ان تركاب نحو زنى التمر يفوقه اشهر احتياجه لقر يتواضعا وشهرة الآن يقال القهاه ونحوهم يتساحون بطل ذلك اه سم (قوله خلاف ما تركوا الخ) عبارة القتي ويرد على طر هذا الخ لا تقول بسبب حصوله فى دارهم وضررهم كراههم فانه ليس غنيمته فى اصح الوجهين عند الامام مع وجود الاحتياط وعلى عكسها أخذ على وجه السرعة أو نحوها فانه غنيمته اه (قوله ويجاب عن كون الخ) أى القتي يستشكل على هذا اه سم عبارة الرشيدى غرض من ذلك الفرق بين هذا وبين ما تقدم من الصور للذكورة قوله ولا يرد على

(قوله فى دينا عليه) قضيتان هذا الزم من نفقة القريب
 * (فصل في الغنيمت وما يتبعها) * (قوله ورد ما يأتى فى البيان من وجوبه بديه يجوزى) مفروض فبين لم تبلغ دعوة نبيها وبأن هناك أيضا رد فبين شاعل بلغت دعوة نبي هل يضمن ولا قبل علم الغنيمان بغيره تكرر لكن بينا هناك مخالفا لمردهنا فراجع اه (قوله فان القتال قريب ومصر الخ) حاصل هذا التوجيه ان تركاب يجوزى التمر يفوقه اشهر احتياجه لقر يتواضعا وشهرة الآن يقال القهاه ونحوهم يتساحون بطل ذلك (قوله ويجاب عن كونه الخ) أى القتي يستشكل على هذا (قوله

ما ماله الاذرى ورد ما يأتى فى البيان من وجوبه بديه يجوزى فى قتله وهو مصرح فى عصمتها وجبته كالذى ولا يرد على التمرى فى خلافه ان زعمه ماهر فواضه عندنا لا نقا وقبل شهر السلاح وما صلحوا ناله أو أهروه لنا عند القتال فان القتال ما لقر يوصل بالحق المرقود صار كانه موجودهنا بغير بق القوة الزلزلة منزلة الفعل بخلاف ما تركوه بسبب حصوله نحو خيلنا دارهم فانه فى دله له لم يقع تلاقى فتواضعتا لقتال فيه ويجاب عن كون البلاد المفتوحة ماله غنيمته

بان خز وجههم عن المال لنابا كالصغير في حوزة ثلاث اربعة لهم فيه هو جمع خلافاً للملاد فان يدهم باقية علموا ولو يغيروا وجه الذي كان قبل
الصالح فلم يفتق معنى الغنيمة فيها وصرى تعريفه الى عملة تعلق بذلك (فدية تيمم) أي من أصل السلب) يفتح اللام (لقتال) المسلم
ولو نحو حربي وقت وان لم يشترط له وان (١٤٢) كان المقتول نحو فر يسوان لم يقاتل كما ان تضام ملاتهم أو نحو امر أو أي من أقاتلا
ولو أعرض عنه الغير لم يفتق

انتمز بغيرها ولو اعتمد الخ اه (قوله بان خز وجههم عن المال) أي المصالح به فيما تقدم اه سم عبارة
الرشدي أي في المسائل التي جعلنا المال فيها مباحية اه (قوله ماله تعلق بذلك) كونه من الغنيمة السرقة فمن
دارا الحرب ولقتلها اه عس عبارة الغنيمة من الغنيمة مأخذ من دارهم سرقة أو اختلاس أو لطفة وأما لار هو
الذي لا يجرى عندهم تسليم أو ذوى والى جواله عند أحدهما إذا انقلب الزحف وانقضت مدة الاجرة فهل هو حق
أو غنيمة فوجهان أشبههما كما قال الزركشي الثاني اه (قوله أي من أصل المال) الى التبيين في النهاية والمغنى
(قوله المسلم) فارسا كان أم لا اه معنى (قوله ولو نحو حربي) كالمجنون والآن اه معنى (قوله وان لم يقاتل)
أي المقتول وقوله أو نحو امر أي من نحو العبد اه عس (قوله ولو أعرض) أي مستحق السلب مغني ونهاية
(قوله الذي) متعلق بالقتل (قوله نحو حذال الخ) عبارة ما في ويستثنى من إطلاقه الذي والمخذول والمرجع
والهاتين ونحوهم عن لاسهم له ولارضع اه وعبارة شرح الرض أ ما المخذول وهو الذي يكثر لار حاجف ويكسر
قلوب الناس ويضطهم فلا تسي له لاسهم حاولوا مضطرا لا لقتال ضرره أكثر من ضرر التهمز بل يمنع
من الخروج للقتال والحشو وفيه يخرج من المسكران حضر لأن يحصل باخواجه وهن فترك اه (قوله
وعن) أي من الكفار عليان بن عوفو للتخصي على أحوالنا والصورة أنه مسلم وأما في حاشية الشيخ عس
من أن المراد به من رسله نحن عينا على الكفار وجمعهم استحقاقه السلب اه انما يقتل حين ذهابه لكشف
أحوال الكفار اه فإل علمه ان علم استحقاقه حاشيتا اه لاه عدم شهوة العف لا لخصوص كونه عينا
فلا تافد في التصويه اه رشدي أو قول ولعل ما في عس أقرب (قوله التي عليه) القول المن على
المذهب في المغني الاقوله فرس الى الأكثر والى قوله وانما يستحق في النهاية الاقوله وقيل الامام الى المن وقوله
وفرس الى الأكثر وقوله ويلحقهم الى المن (قوله التي عليه) أي ولو تحكما أنه دامن فرسه المتى معه
لقتال الاق اه عس (قول المن والران) وأما خلف فنون (قول المن وسلاح) عبارة العيب أو له حوب
يحتاجها اه وهي شاملة للمتعدد وغيره من نوع كسفين أو أنواع قضيتهم الخراج الاحتياج اليه وينبغي
الاكتفاء في الحاجة بالنزوع فكما توقع الاحتياج اليه كان من السلب سم وعس (قوله قضيتهم) أي عطف
السلاح على النزوع (قوله عالم رذعي العادة) قضيتهم أنه لو كان معه آلات الحرب من أنواع متعددة كيف
وبندق وخضف ودوس ان الجسم سلب بخلاف ما راد على العادة كان كان مع سيفان فاما يعطى واحدا منهما
ويمكن حمل ذلك أي الزائد على العادة على الاحتياج اليه فيوافق ما راد أه اه عس (قوله وعليه يفرق الخ)
لكن الواجبه كالجنيمة نهاية وسم (قول المن ولجام الخ) وهو ما يجعل في ذم الفرس والمقد الذي يجعل في
الحلف عسك الرابو المماز هو الرابو لكن في عس عن التماز هو خديعة تكون في مؤخر خلف الرافض
اه والرافض من روض الغاية أي يعلمها اه بيجري (قول المن سوار) وهو ما يجعل في اليد كالنابا بدل
عطف الطوق عليه اه بيجري (قول المن ومنطقة) وهي ما يشده الوسط (قول المن وهم ان) اسم لكيس
البراهم اه عس (قوله وطوق) وهو حبل العنق اه قاموس (قول المن ونقطة) بكسها لا الخلفة في رحله
عن المال) أي المصالح به فيما تقدم (قوله الذي) متعلق بالقتل (قوله المن وسلاح) وعبارة المنهج آله
حرب قال في العيب يحتاجها انتهى وهو شامل للمتعدد من نوع كسفين أو ربحين أو أنواع كسب وغورخ
وروس وقضيتهم الخراج الاحتياج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة بالنزوع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان من
السلب (قوله وعليه يفرق الخ) لكن الواجبه كالجنيمة شرح مر

كان قاتل واجلا وعنه بدمعته لا يظهر كلامهم ههنا لا يكتفي اسماء غلامه جند وان نزل الحاجة وعليه يفرق بينه وبين أي
ما قاله في الجنيمة بانها لا يستكره فاكتفى بما ذكره ولا كذلك (وسر وجلم) ومقدومه ما لا يتوب به على ذلك لاجل الانتال حسا
(وكذا سوار ومنطقة) وهما من أديمه وطوق (وطام ونقطة مع جنية) فرس أو غيره ولو من غير جنس مكره كرا كس فرس معه نحو
قائمة أو بعل خبيب فيما يظهر لا أكثر من واحدة

ولاد مركوبة وانغير فواحد من الجانب المستحق (مقاد) وان لم يشده على المتد (مع) امامه وأخلفه وان يجنبه ولوما في الحرق والريسة وأصلها بين يديه مثال يطبق ما على الأوجه سلاح مع غلام يجعله له ويرقى بينهما بين الحرق بالذي مع غلامه بان ذاك يستحق عنه كبريا بخلاف سلاحه وان تعدد ذكائه في بشارقه (في الظاهر) لاتصال هذه الاشياء مع أخته امه الخبنة لاجتماعه تشددت في (الفرس) وما فيها من تقدمت مع (على المذهب) لاتصالها مع فرس مع عدم الاحتياج بها لوان أطال جمع في الاتصال لخلوها لعل عليها وقاية فتلهمه فتحملوها وانما يستحق القاتل السلب (وكوب بغر ناقة، ٢٤٣هـ) (١٤٣) الزكوب والغر المسلمين (شركا في أصل)

والام يحجب اذن شان المقتصر تفسيراً اوهوم سبحانه كان فيها اقبية زائدة مستلزمة على ان المصنف التزم التفرع في تحطيطه فمما قاله السيبي
 لا يلاقى صنعة أصلاً (وكفاية شهرة ان قيل امتناعه بان يبقا) يعني بزيل شوم (عنه) أو العين الباقية (أو يقطع دمه ورجله) لأنه صلى
 الله عليه وسلم أعلى سلباً أي جهل (١٤٤) لعن الله الخبيثين عثر اعدون قاتله ابن مسعود حتى والله عنهم (وكذا الواو اسره) فقتله الامام
 اؤمن عليه أو أوفاه أو أفاده

ثم لاحق له في وقت وفاته
 لأن اسم السلب لا يقع
 عليهما (أو قطع دمه أو
 وجله) أو قطع داور جلا
 (في الاطهر) لأنه أزال
 أعظم امتناعه وعرض
 بقاته مع هذا أو بقله
 نادر (ولا يخص السلب
 على المشهور) لا يتابع
 شخص ما من حبان (وبعد
 السلب يخرج من رأس
 لعل الغنم تشتت لا متعلق
 مسونة الحفظ والنقل
 وغيرهما) من المؤن اللازمة
 للمحاجة لها ولا يجوز
 اشتراطها ومطلق ولا
 بائع من أمراً لئلا
 يكون البئع (ثم يخص
 الباقي) وان شرط عليهم
 عدم تخصيصه ففعل خسة
 أقسام منه ويتوكتب
 على رقبته أو المصالح
 وعلى أربعة للغنم ويخرج
 في بناقد وقرع فخرج
 لله جعل خسة الغنمة
 السابقين في التي وكمال
 (نفسه) لأهل خس التي
 يشتم كاسبق) والأربعة
 الباقية للغنم وتقدم
 قيمتها بينهم لحضورهم
 ويكره تأخيرها لما رآه
 يحرم ان يطلبوا تحصيلها ولو
 طلسان الحال كاعتبه
 أذخرى وأقهم التنا لا

يصر شرط الامام من غنم شأفه وفي قول بعض وعلياً لا ثلاثة (والاصح ان النقل) بضع الغنم أو سلكاً (يكون من
 خس الخمس المراد للمصالح) لأنه المأثور كما به عن ابن السبيح وانما يجري هذا الخلاف ان نقل) بالتلفيع معدى لواحده هو ما أنصحه
 والتشديد بعدى اثنين أي جعل النقل بان شرطاً ثلث مثلاً (كما سيغنم في هذا القتال) وغيره بغير الجهل المجاوزة أهمت السنين امتناع

لا

التفصيل مع الجهل بالقدرة ما غنم وهو كذلك بخلاف ما ذاع في كمال (ويجوز أن ينقل من مال المصالح الحاصل عنده) في بيت المال ويجب تعيين قدره لأجل حاجة لا تختار الجبل حيث ذور اقتضاء كلام المتن من تخيير بين الخس (110) ومال المصالح يجعل على ما ذال يظهر له أن

أحدهما أسهل والألزم
فذه (والنقل بأداة) على
سهم الغنمة (بشرطها
الإمام والأمر) عند الحاجة
لامطلق (إن يفعل) ولو غير
معين (ما فيه نكابة في
الكفار) زائدة على نكابة
الجيش كدلالة على قلعة
وتحس وحفظ مكمن
سواء استحق سلطاناً أم
وللقل قسم آخر وهو أن
يزيد الإمام من صلته
أن يجرى في الحرب بكون
وحسن اقدام وهو من سهم
المصالح التي عنده أو من
هذه الغنمة (ويجوز
الإمام أو الأمير (في قدره)
بحسب قلة العمل وخطره
وشدها (والأخس
الأربعة) أي الباقي منها
بعد السلب والمؤمن عقارها
ومنتقها للقائين للآية
وفعله صلى الله عليه وسلم
(وهم من حضر الواقعة)
يعني بسبل الفتح ولو بعد
الأشراف على (بنية القتال)
من يسهم له كائنه شلوح
وهو يحتاج إلى إعلان
برضه من جهة الغنائم كما
يعلم مما يأتي ثم رأيت
السبب صرح بذلك والمغذول
والمرجع لآية لهما معية
في القتال فلا ردان خلافاً
لبعضهم (وإن لم يقاتل) أو
قاتل وإن حضر بنية أخرى

لا غير اه رشدي (قول المتن الحاصل عنده) تنبيه لخص ذلك الحاصل عنده كإيهام كلامه
بل يجوز أن يعطى بما يعقد في بيت المال اه معنى (قوله عند الحاجة) ككثره العدو وقلة المسلمين
واقضاء الحال بعث السرايا وحفظ المكاس اه معنى (قول المتن يفعل الخ) ولو تعدد اه معنى
(قوله ولو غير معين) كن فعل كذا فعل كذا اه معنى (قوله قسم آخر الخ) وهذا يسمى تعاملاً على
فعل ماض شكره أو الأول بخلاف اه معنى (قوله أو من هذه الغنمة) صلف على قوله عند أي أو من سهم
المصالح الذي هو من هذه الغنمة اه عش (قول المتن في قدره) ويجوز أن يادة على الثالث والنقص عن
الربح بحسب الاحتياط اه معنى (قوله أي الباقي منها الخ) الأول بل المصالح حذف فلان الكلام هنا الذي
قبله إنما هو في الباقي بعد ذكر كاتقدم التصريح به أنه وهم أن السلب والمؤمن من الأشخاص الأربعة وهو
خلاف ما مر من إخراجهم من رأس المال ثم تخفى الباقي اه رشدي (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم)
الوارد به بمعنى مع الأمانة لا دلالة لغيره دوا غنائمها فاعله صلى الله عليه وسلم اه رشدي (قوله
والمرجع) عطف تفسير وقوله لآية لهما إعاة اللفظ إذ العطف تفسيرى كما هو الظاهر اه عش (قوله
فلا ردان) أي على ما طوق المتن (قوله خلافاً لبعضهم) أن ذلك البعض المعنى (قوله أو قال) أي قوله أما
المبعوث في النفس الآخرة ولا ردان فان عاد (قوله لقول أبي بكر الخ) تعليل للمتن (قوله ولا ردان) لأن
الحضور يجبر الخ) ولا يتأخر عنه في الغالب إلا لعدم الحاجة إليه اه معنى (قوله فعل الخ) أي من اشتراط
أحد الآخر من القتال أو ثبت (قوله لكن أن كان الخ) عبارة عن النهاية لكن محله فحين لم يكن من ذلك الجيش ولا
استحق فيما يظهر اه (قوله ولا استحق الخ) ظاهره وإن لم يكن حضوره في الأصل بنية القتال لم يقاتل
اه سم (قوله على الأوجه) المتبادر من معناه على الأوجه من الخلاف فيكون الحاصل أن الذي من غير هذا
الجيش لا يستحق إلا أن قاتل من غير خلاف وإن الذي منه يستحق وإن لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق
لما في الروض وشرحه أي والمتمى بمحاطبة أنه يسهم وإن لم يقاتل لأن من هذا الجيش أو جيش آخر قطعاً
في الأول وعلى الأصح في الثاني ويمكن التكلف بعمل قوله والأعلى معنى وإن لم يقاتل أي التي من غير هذا

(قوله الأثر من فعله) أي كمال الراجح أنه الأشبه بعد تفه الغنم من الفرز (قوله ويجوز الإمام في قدره الخ)
قال الشارح في شرح الأثر ودقضية كلامه أن من استحق السهم يستحق السلب مع غنم سهم وهو ما نقله
المأوردى عن ظاهر النص خلافاً لنقل عن المأوردى ما يخالف ذلك اه (قوله بمن يسهمه الخ) في الروض
ويعطى غائباً حضر القتال قبل انقضاء محاسبته وإن لم يقاتل قال في شرحه أن كان بمن يسهمه (قوله أو
قاتل وإن حضر بنية أخرى) أي كيفهم من قوله ألا في الأصح أن الإجراء (قوله لكن أن كان من غير
هذا الجيش ولا استحق على الأوجه) لا يخفى أن المتبادر منه أن معنى قوله ولا استحق على الأوجه من الخلاف
فيكون الحاصل أن الذي من غير هذا الجيش لا يستحق إلا أن قاتل من غير خلاف وإن الذي فيه يستحق وإن
لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لقول الروض وشرحه وإن أفادت أسير من يد الكفار أو أسلم كافر أسهم
إن حضر الصف وإن لم يقاتل وأما أسهم لكل منهما ما سبب به حضوره وفان كان هذا الأسير من جيش
أخر أسهمه إن قاتل لأنه قد بان بقائه قتله فلهما دون خلاصه لم يقبض غرضاه ولا فلولاً أحدهما
ويصح في الشرع أسهم يسهم لشهود الواقعة وإنهما لا يقدم فصد الجهاد اه واصلته كآثره أنه
يسهم وإن لم يقاتل كائناً هذا الجيش أو جيش آخر قطعاً في الأول وعلى الأصح في الثاني ويمكن التكلف
بعمل قوله والأعلى معنى وإن لم يقاتل أي الذي من غير الجيش لكن قضيت المنع حيث ذور عدم استحقاق
الذي من هذا الجيش إذا لم يقاتل وهو ممنوع فلا رد معنى (قوله ولا استحق على الأوجه) ظاهره وإن لم

(19 - (شراوى وابن قاسم) - سابع)
لقول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لما اتفقا على أن يشهدوا
ولا تخالفهما من العصل وتولان القصد ثم به لهما دون الغالب أن الحضور ويجزى البولان فتعكسوا دالمسكين فعمل أنه لو هو بأمر
من كفار حضر بنية تخلص نفسه دون القتال لم يستحق إلا أن قاتل لكن أن كان من غير هذا الجيش ولا استحق على الأوجه ولو لم يتم حاضر

غير متحرف ولا متعصب، بل يتم بسبق شيئا ما عن غير متحرف ولا يدخله إلا من رغبه لان انهم ابطال نية القاتل فان عاد أحضر شخص الواقعة في الاتناء لم يسبق للاعطاء احد حضوره وصدق تحريف لقتال ومخير للقتل مرة بيمينه ان عاد قبل انقضاء الحرب فثبت لوك في الجمع والسر الامم المذمومة من دار الحرب لكون الباعث ماهر كاذبا عن عمله كالجيش وان اختلفت الجهة ونش البعدينهم اما المبعوثين دارنا فلا يشاركون الان تعاونوا واتحد بهم (١٤٦) والجهة تاذك لا توثق كمنش واحد الانفاذ كز وحق بكل حاسوسها وحلوسها وانكنا

برؤوا ليخون والاعمة كآوت (والأطهر ان الاجير) اجازة عين (لسماعة الدواب وحفظ الامعة والناحر والحجرف) كالخياط
(سهم لهم اذا قاتلوا) لانهم اولى من حضر بنية القتال ولم يقتل اماً غير النمة فسحق جزا من قاتل ارنوى القتال كل من روى القتال واخير
الجهاد المسلم لاسهم ولا راض ولا لوطان الاجارة مع اعراض عن القتال بالاجارة المنافية به وهم ذايق بدينه وبين نحو التجارة لانها
لانتافعه ومن ثم ائتمت بنية القتال معها كالجفرد (والراجل سهم والقارس)

وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والاخذ به كلواضع نرس في الحرب فوجدنا مرفوعا قل عليه قسم لمالك (ثلاثة) واحده واثنان
لفرسه لا يتابع واما الشيطان وان لم يقتل عليه بان كان معه أو غيره به متبذل ذلك ولكنه قال لا خلاف في سفن بقر الساحل واجتبل أن
يخرج ويركب له فيحتاج إليها ولو حضر أنرس مشرك أعطيها سهم مشترك (١٤٧) بينهما فان ركبها أولان فيها فقتل السحر والفرس

لم يقتل ولا فوارا القتال اه سم أقول بل إشارة إلى قوله كاجر نوى القتال (قوله وان غصب الخ) إلى
قوله وقضيه مما تقرر في النهاية وكذا في المعنى الاقوية ثم إلى ولو غزى (قوله لكن من غير حاضر الخ) عبارة
المعنى ولو استعار فرسا واستأجره وأغضبه ولم يحضر المالك الوقعة أو حضره فرس غير أسهم له لا
للمالك لأنه الذي أحضره وشهده الوقعة أما إذا كان المالك حاضرا ولا فرس معه وعلم فرسا وأضاح فرسه
الذي يريد القتال عليه فانه يسقط سهمه وان كان معه فرس فلا يسقط سهم القصور ولا الضائع لمساكن
أنه لا يعطى الا لفرس واحد اه (قوله فليذه) أي المالك الفرس اه عش (قوله فليذه) بانه ظاهره
وان لم يتمكن من أخذ من الغاصب اه سم (قوله متبذل ذلك) خرج بذلك ما صحه العمل عليه فلا يخفى
سببه لانه ليس بعد القتال وان احتج البيهقي لا يقال اه عش (قوله وفي سفينة) أو في حصن اه معنى
(قوله ان لها) أي الفرس الرضخ ويقسم بينهما اه عش (قوله كالغنائم الخ) أي كفرس كالغنائم الخ (قوله
نحو صيدان الخ) من الخواص الجانيه اه عش (قوله قسم بينهما) أي يتقسم صفوا السبي في الاسلام اه معنى
(قوله وقضيه مما تقرر) أي قوله والا فلهم الرضخ الخ (قوله قول الرضا الخ) أي والمعنى (قوله تغييره) أي
الروضة (قوله التلخيص الخ) أي فلهم مذيون معهم مسد (قوله في النهاية) وقوله لم يرجع إلى قوله فيما تخلفه
الخ كل منها احتل وجهه (قوله انه يجمع الخ) نيران الامم الخ (قوله كيردون) إلى قوله وأعلاه في
النهاية والمعنى الاقوية في القاموس إلى وذلك (قوله وطلق) أي الحسين (قوله ويرى) عطفي على التيم
وقوله ومقرق كقولهم وهين عطفي برذون (قوله أيضا) أي كالحسين (قوله أي أم الخ) من كلام
القاموس وتفسير ما يداني الخ (قوله وتفاوتهما فيه كتفاوت الخ) متداوله (قوله المتن البعير الخ)
والحيوان المتولد بين ما وضعه ونامسه حكم ما رضعه نهاية ومعنى اه (قوله المتن وغيره) ومن الغير ما لو
ركب طاردا فقتل عليه أو بالحوال أدى أنساوقا قل عليه سهم لهما ما يعطى كل سهم راجل أو
للمعاقلة ورضع لهما في نظر والآخر الاول اه عش (قوله اذ لا يبلغ) أي غير الجدل (قوله له) أي
البعير وغيره والتائب باعتبار معنى الغير (قوله بها) أي رضعها على خلفها مضاف (قوله قبل الا لهجين
الخ) اعتد الشهاب الرمي والنهاية والمعنى (قوله تقدم) أي الحسين منه (قوله البعير لا تنفع الخ) قد يخفى
عنه قول المصنف أي لا يغناها فيه (قوله لا تنفع فيه) إلى قول المتن فلهم الرضخ في النهاية (قوله المتن أعجب)
ولو أحضر أعجب فصع فان كان حال حضور الوقعة مع أسهمه والا فلا كما جعل بعض المتأخرين نهاية ومعنى
ونبني أو في أنثا وقد شبه قوله حال حضور الوقعة اه سم (قوله أي مهرول) إلى قول المتن فلهم الرضخ

والتابع والمقرق فاذ لم يقتل ولا فوارا القتال اه (قوله والا فليذه) يظهره وان لم يتمكن من أخذه من
الغاصب (قوله نعم ينبغي الخ) اعتداه مر (قوله ولو غزى نحو صيدان الخ) ومن كسل منهم في الحرب
أسهمه فيما يظهر شرح مر (قوله ويرى) عطفي على مقرق وهين قبله عطفي على برذون (قوله
وأصلها القيل فالبعير قبل الا لهجين الخ) عبارة شرح الرضخ والظاهر أنه يفضل البعير على البغل
بل نقل عن الحسن البصري أنه يسهم له لقوله تعالى فما أوجتحم عليه من شيل ولا ركب ثم أرتبى العطيق
على الحاروي والانوار فضيل البغل على البعير ولم أره في غيره ما فيه منظر اه وجمع شيخنا الشهاب مر
بجعل الأول على نحو الهجين والثاني على غيره شرح مر (قوله في المتن أعجب) ولو أحضر أعجب فصع
فان كان حال حضور الوقعة مع أسهمه والا فلا كما جعل بعض المتأخرين شرح مر وقوله حال حضور

بهما أعطيا أربعة أسهم
سهمان لهما وسهمان
لفرس والا فليهما سهمان
فقط نعم ينبغي أن لها الرضخ
كالغنائم فيه ولو غزى نحو
صيدان وعبد وسباع قسم
بينهم ماعدا الخيل حسب
ما يقتضيه الرأي من أنساوقا
وتفضيل ما لم يحضره معهم
كامل والا فلهم الرضخ لوله
الباقى وقضيه مما تقرر ان
التمين ولو حضر وابع وسلم
كان لهم بعد الخامس الرضخ
والباقى للمسلم وبه يصرح
قول الرضا وأما إذا كان
مع أهل الرضخ واحد من
أهل الكيل فتغير به أهل
الرضخ هنا شيان ذكره
قوله العبد والسوا الصبيان
للمتسلسل لا للتقسيم وهذا
تبيين أن الامم مع وجهين
في النهاية لم يرجع إلى الوقعة
وغيرهما ما فيها غممه
مسد ولذي كلسان أنه
يجمع السك ثم السد
الرضخ لا غير وجهان
كونه ناعلا لمسلم أولى من
كونه مساربا (ولا يعطى)
من معه أكثر من فرس (الا
لفرس واحد) لا يتابع
(عربيا كان أو غيره)
مردون وهو ما أقراه
أجماعا وجهين وهو ما أقراه

عرب فقط وطلق أيضا على التيم ويرى أمة أمومقرق وهو عكس ما يطلق على غير الفرس أيضا في القاموس المقرق كعكس ما يداني
الهجنة أي أمه ير بئلا أولان الآخر فمن قبل الفصل والحسن من قبل الام وذلك اصلاح السك للسكر والفر وتفاوته كتفاوت الرضا
(لا لغيره وغيره) كقول وبغل اذا تصلح صلاحه الجبل ثم رضع له أو لا يبلغ ما سهم فرس ويقاوت بها أو لا يبلغ الفيل فالبعير قبل الا لهجين
يقدم على الفيل وفيه منظر البغل فالجمل على الوجه (ولا يعطى لفرس) لا تنفع فيه كغيره وهو ما يبلغ سنو (أعجب)

أي مهزول وأحق به الإذرى الحرون الجوح (وبالاعتناء) بضع المحمة والداى نفع (فيه) فهو كبر وهم لعدم فائده (وفي قول يعلى أن لم يعلم نهى الأمير عن احضاره) كالشيخ المهر وفرت الأول بأن هذا يتفق رأيه ودعائه والكلام في السهم أما الرضع فعلى له أي عالم يعلم النهى عن احضاره فيما يظهر إلا يدخل الأمير دار (١٤٨) الحرب الأفراسا كملوا ولا يؤثر طرر وعفه ومرضه وجرحه أثناء القتال كأعلم بالولى

عاصر في مونه (والعبد والصبي) والمجنون ولو غير مميز (والمرأة) ومثلها الخنثى مالم تبين ذكره والاعمى والزمن وقاعد الأطراف والناس والمعرف اذ لم يقاتلوا بالقتال وقد يشك الزن بالشيخ المهر الان يفرق بان ين شأن الزمن نقص رأيه بخلاف المهر الكامل العقل (والذى) وأحق به معاهد وسنمان وحوى بشرطه الا (اذا حضرا) ولو بعد ان تسد زوج وفى (فلهم) ان كان بهم فم لم يكن المسلم منهم نائب (الرضع) وجوبا للاتباع في ذلك وما لقت لسيده وترددوا في البعض زوج الاذرى وغيره أنه كالقن وللمهرى وغيره أنه ان كانت مهاباة وحضرى فوبته أسهم له والأرض لان الغنمة من بابها اكتساب والزركشى أنه ان كانت صرفه في فوته بالتاقسم له بقدر حوبته وأرض لسيده بقدر وقوفه الذى يقبه فيه أنه كالقن لنفسه يكون الرضع ينمو بين سدهم لم تكن مهاباة وحضرى فوته فيكون الرضع له وكون الغنمة اكتسابا يقتضى الحاقه بالأحرار في أنه أسهم له لان السهم إنما يكون للكاملين وهو ليس كذلك (وهو دون سهم رخصا في هذا الامام في قدره) لأنه لم يرد في تحديد تفاوت بين مستحقه بحسب تفاوت نفقهم ولا يبلغ برضع راجل أو فارس سهم راجل ونظروا في رضع الفرس أنه لا يبلغ به سهمى الفرس الكامل وان بلغ سهم الفارس اعتبار الشكل بحسبه (ومحله) لا الخيل الاربعى (الظاهر) لأنه سهم من الغنمة بسبب استحقاقه حضور الوقعة (تلت أخبار رضع لى)

في المعنى الآخرة ولا يوافق بالقتال (قوله أي مهزول) أي هز الأعتن النفع كالمظهر والافتقد يكون المهزول أنفع من كثير من السمان كلابى سم (قوله وأحق به الإذرى الحرون الخ) ولو كان شديد اقربا لأنه لا يكره ولا يفر عنه الحاجب بل يقدم لثوابه ثم انه ذا الخفى وهو حس اه (قوله فعلى له) ظاهره ولو هو مالا نفع فيه بوجهن الوجه وقد وجه بان فيه تكثر السوا وقد تبين شكل علمه ما بان في نحو العبد والصبي انه انما رضعه حيث كان فيه نفع اه سيدع (قوله اذا دخل الخ) يتأمل تطبيقه على مدلوله اه سيدع أقول له لم يبي على ارجاعه لقول الشارح أي لم يعلم الخ وأما اذ رجع الى قول المتن ولا يعطى لفرس الخ كالمهر صريح فتبين المعنى فتطبيقه ظاهر عبارة عس قوله اذا دخل الخ إلى ما يليق بالامير ان يدخل الخ لانه بأتم ذلك اه (قوله عاصر الخ) أي في شرحه فالتعبد أنه لا شيء (قول المتن والذى) أي والغنمة اه معنى (قوله بشرطه لا) عبارة النهاية والغنى انما يثبت الاستعانة بهم وأذن الامام لهم اه (قوله ولم يكن المسلم الخ) خلافا للشهاب (والذى) والغنى انما يثبت استعداده أن المسلم يستحق الرضع وان استحق السابح فلا ينال الرفعة لاختلاف السبب (قوله وجوبا) الى قوله ثم يثبت النهاية والمعنى الآخرة وبظهر الى المتن والذى يتبعه فمالم لا والوجه كماله حتى الأول اه معنى أي قول الاذرى انه كائن (قوله فيكون الرضع) الخ اه هذا الصنيع يقتضى أنه لو كانت مهاباة فحضر في فوته بسده قسم بينهما وهو بعد خارج عن قياس النظار فلي اجمع ولحرر اه سيدع عبارة سم قوله فيكون الرضع له قالا وفى فوته بسده فلسده اه (قوله بحسب تفاوت نفقهم) فخرج المقاتل ومن قتله أكثر على غيره والفارس على الرجل والمرأة على الجرحى أو تسمى العاصى على القى تحفظ الرمال بخلاف سهم الغنمة فانه يسوى فيه للمقاتل وغيره لانه منصوص عليه مالم يرض بالاجتهاد في نهاية (قوله ولا يبلغ برضع الخ) عبارة النهاية والمعنى لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضع لفارس كجرحى عليه ابن المقرى وهو المأخذ اه وفى سم بعد كرمثل ذلك من الروض وشرح ما نصه ولا يخفى أن هذا الخلاف في الفارس باعتبار ما يستحقه ولغيره فيكون الاصح أنه لا بد أن ينقص مجموع ماله مع فرسه من سهم راجل لان الفارس وحده أي فيما له مع قطع النظر عن فرسه على هذا فنقول الشارح و يظهر في رضع الفرس الخ المتضى أنه الفارس

الوقعة ينبغي أن لا اثنا لها وقد شبهه حال حضور الوقعة (قوله أي مهزول) أي هز الاعتناء النفع كالمهر ظاهر والافتقد يكون المهزول أنفع من كثير من السمان كلابى ولو كان الفرس أعمى فيحتمل ان يقال ان كان له نفع بان أمكن للمقاتلة عليه لاستواء الأرض وعدم ما يمنع من كروفر فيها أعطى له والأقلا (قوله مالم تبين ذكره) عبارة التجريد المزدول بانشر جولة الخنثى قال البندنجي صرف له سهم من حين بان اه وفى تقسده عن حين نظر فلستأمل (قوله من شأن الزمن نقص رأيه) لا يخفى ما في هذه الصوى ويمكن الفرق بان الامام من ليس شيئا له رأى (قوله ولم يكن الخ) تبين فبان الرفعة من تبعه لكن الذى اعتقده شيخنا الشهاب هو انه لا فرق خلافا لابن الرفعة (قوله رجع الاذرى الخ) اعتمد شيخنا الشهاب هو أيضا (قوله فيكون الرضع) اه قالا وفى فوته بسده فلسده (قوله في المتن وهو دون سهم) أي سهم راجل قال فى الروض ولا يبلغ به سهم راجل ولو لفارس اه قال فى شرحه وقضى قول الاصل وان كان فارسا فهو جهان يتاعلى أنه لم يجوز ان يبلغ به راجل وحده العبدان يبلغ به أى رضع الفارس سهم راجل لكنه عقبه بقوله وبالنسب قطع الماوردى وقال الاذرى ظاهر كلام الجمهور للمنع وهو الاصح فالصريح

الغنمة اكتسابا يقتضى الحاقه بالأحرار في أنه أسهم له لان السهم إنما يكون للكاملين وهو ليس كذلك (وهو دون سهم رخصا في هذا الامام في قدره) لأنه لم يرد في تحديد تفاوت بين مستحقه بحسب تفاوت نفقهم ولا يبلغ برضع راجل أو فارس سهم راجل ونظروا في رضع الفرس أنه لا يبلغ به سهمى الفرس الكامل وان بلغ سهم الفارس اعتبار الشكل بحسبه (ومحله) لا الخيل الاربعى (الظاهر) لأنه سهم من الغنمة بسبب استحقاقه حضور الوقعة (تلت أخبار رضع لى)

ومن الحق به (حضر بلاجر) ولو بجملة والا فلا شيء له غير ما جز ما وان زالت على سهم واحد ولو جازت الاستانة به (وباذن الامام) والامير
 (على الصحيح) والا فلا شيء له بل يعز رانته رأى ذلك لتعديه (ولأنه أعلم) وبانتشاره والافان آ كره الامام والامير على الخصم قوله أو حرمته ولو
 زلت بقص ذي الرضخ بنحو اسلام وعقوبه ولو غا اثنان القتالي أسهم لهم ولو لم يحس بقوله زال وقصه فبما يظهر أو بعده فلا قول بل الجان فبما
 يظهر ثم رأيت كلام الرضا وصغر بذلك * (كتاب قسم الصدقات) * أي إلى الزكوات المستحقين ولو جملها باختلاف أنواعها حيث بذلك
 لا شمارها بصديقاتها ولشملها النفل وضعا كرم فضل آخر الباب ورثهم (١٤٩) على ما يأتي بخلافه ان ابتدأ بالعام لم يتقدمه

في القسم ليكون باخذ

عوضا لنفسه سهم الواحد ورضا لغيره سهم واحد من سهمي الفرس فيه نظر أي نظر لتأمل اه سم (قوله)
 ومن الحق به) ومنه الحزبي اه سم (قوله ولو بجملة) الظاهر أن مراده ولو كانت الأجرة بجملة اه سم
 (قوله والا فلا شيء له) ويجوز أن يبلغ بالأجرة سهم واحد من سهمي الفرس (قوله وان زادت على سهم واحد) لا يتخفى ما في هذه الغاية
 (قوله ولو جازت) عطف على قوله زادت الخ (قول المتن وباذن الامام) ولا أثر لادنه
 الاسناد ولو غرت طائفة من الامير فبهم سهم واحد من الامام فكم في القسم واحد أهلا وصحبا ولا فلا مناه
 ومعنى (قوله) وبانتشاره) كقول المتن وباذن الامام عطف على قوله بلاجر (قوله فان آ كره الخ) أي ولا
 يصدق في دعوى ذلك الا بينة اه عش (قوله ولو زال الخ) وينبغي أن يشر ذلك لما لو كنوا في الابداء
 ثم صار فارسا في اثنائه ولو قبل الانقضاء يسير فبعضي سهم فارس اه عش (قوله بنحو اسلام الخ) كفاية
 بمجنون ووضوح كونه معني * (كتاب قسم الصدقات) *
 (قوله أي الزكوات) إلى قول المتن الفقير في معنى الاقوله بخلافه في تأسياس قوله وبواجمع إلى الود كروا إلى
 قول المتن ولا يتخفى في النهاية الاقوله وبواجمع إلى الود كره (قوله ولشملها) متعلق بقوله لا يتخذ كره (قوله
 وضعا) أي لا زاد لغيره انما تغني تفسيرها بالزكوات (قوله ورثهم الخ) عطف على قوله وجهه الخ (قوله
 لتقدمه) على لادنه وقوله لكونه على لتقدم وقوله تأسياسه لرتبهم اه سم (قوله وفي النظر فتعالج)
 كقوله الاتي وبواجمع الخ عطف على قوله بلام المثل الخ (قوله وبواجمع) أي المعافاة اه سم (قوله
 لبقيد اشترأ كهم) الانساب انحصر اشترأ كهم (قوله هذا) أي كتاب قسم الصدقات (قوله كسابقه)
 أي التي عرفت في (قوله وأتلقهم) عطف على أكثر الخ اه سم (قوله قل هذا الخ) واقعة في معنى عبارته
 ولو ذكر المصنف الا أنه قد ذكر ما اقتضت الا لا يتأخرون فهاهنا لا ربط كلامه ببعضه ببعض كإصطلاح في الحرر
 اه (قوله ما يحتاج اليه) أي كان يقال كتاب قسم الصدقات وهي الزكوات ويجب قسمها على الفقراء
 الخ في الاتي ثم يقول فالفقير من لامل الخ اه عش (قوله ما يأتي الخ) عبارة في غاية من الخ في الخ
 يخرج عن كونه مغلانا اذ دلالة السياق الخ (قوله المتن يقع موقع الخ) ولا فرق بين ان تلك تصاب من المال

بالترجيع من زيادة المصنف اه ولا يتخفى ان هذا الخلاف في الفلوس باعتبار ما يستحقه ولغيره فيكون
 الاصم انه لا بد ان يقسم مجموع عمله مع فرس عن سهم واحد ولو جاز في الفلوس وحده أي فيما له مع قطع النظر
 عن فرس الا فلا معنى للمبالغة عبارة في وضوح ولا تقتضي أصالة الخلاف في الفلوس فتأمل وعلى هذا
 قول الشارح ويظهر في موضع الفرس الخ يقتضي ان الفلوس وضعت لتقسيم سهم الواحد ورضا
 لغيره سهم واحد من سهمي الفرس فيه نظر فليتأمل (قوله ومن الحق به) ومنه الحزبي (قوله ولو بجملة)
 الظاهر أن مراده ولو كانت الأجرة بجملة * (كتاب قسم الصدقات) *
 (قوله لتقدمه) على لادنه وقوله لكونه على لتقدم وقوله تأسياسه لرتبهم (قوله وبواجمع) أي
 المعافاة (قوله وأتلقهم) عطف على أكثر (قوله لادنه) دلالة السياق الخ فقد أفاض القسم الاختصار
 (قوله في المتن يقع) ظاهر اللفظ انه وصف لكل ما يقع فيه يكون المتن وقوع كل ما يقع فيه يكون المتن صادق

له قبل هذا مغلط فانه لم يذكر ما يربطه امير واس في محله لتناقضه مع التقتل على زعم أنه لم يذكر ارباطا فان أراد الرباط العنوي فليس هنالك احتياج
 البعية أو العنوي فهو قد كوز بل منكرو في كلامه الاتي وبفرض أنه لم يذكر ما يربط من ان هؤلاء الاضافات المتابعين لهم المستحقون لهذه
 الصدقات لم يكن مقتضى دلالة السياق محكمته وهي قضية عند من أدنى ذوق بان المراد قسمتها المستحقين انهم المبيون في كلامه (ولا
 كسب) حلال لا شيء به (يقع) جميعهم أو مجموعهم (موقعان) أحده من مطعم وليس ومسكن وما لا بد منه لنفسه ومعه الذي تفرقه
 مؤنثه لا غير وان اقتضت العادة تناقضا خلافا لبعضهم وكلمة وقع من كلام السبكي لا يتعد

على ما يليق بهم من غير اسراف ولا تقتير يكن يحتاج عشر وثلاثين ادرهمين وقال الخليلي الا ثلاثون القاضى الا اربعة وعشرون بانه يقع
موقعا وقضيتا لحدان الكسوب غير قتر وان لم يكن كسبه هو كذلك هنا وفي الخلع في بعض صور كسبه وفيه ثلثة نفقة فزع مختلفا في الاصل
المتفق عليه لم يشره كجائز ان وجدهم (١٥٠) يستعمله وقوله أى بال لم يكن عليه في مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر وحله

تعاظمه ولا يه كجائز ولا
أعطى وأن ذالمال الذى
عليه قدوة أو أقل بقدر
لا يخرج عن الفقر ولو حلا
على المعتمد غير فقير لا يضاف
يعطى من سهم الفقر لمحق
يصرف معه فى الدين ونزاع
الرافى فيه النش من
تناقض حكمه هنا وفى
العق بأنه يبنى ان لا يعبر
كأنه وجوب نفقة القريب
وزكاة الفطر مردود بان
منه الفطر تناقض أى
وعلى المنع ثم يشر بان تلك
مواصلة فى مقابلة طهرة
البلد وهو ليس من أهلها
لتعلق الدين بتمه وما هنا
ملحظة الاحتياج وهو قبل
صرف ما يندفع فيحتاج
وبان نفقة القريب يجب
مع الدين كما ذكره فى
القول فوجوبه بان كانه
ونفقة القريب معه يقتضيان
الغنى ثم هذا الحد بقتير
الزكاة فقير العرايا والعالة
ونفقة المومن وغيرهما
هو معلوم في محله ومنه عار
ينقص دخله عن كفايته
فقير أو مسكين بناء على
ما يأتى أنه يعطى كفاية العمر
اله البتم ان كان نفيسا ولو
بأن يحصل ما يكفيه دخله
لزمه بيمه على الأوجه ولا يمنع
الفقر والمسكنة كما يأتى

أولا فقلنا يقع النصاب موقعان كفايته اه معنى **(قوله جعها)** الى قوله وزاع الرافى في المعنى الى قوله
وفي الخلع الى أن وجد **(قوله أو مجموعهما)** أى الجملة اه عى **(قوله على ما يليق الخ)** راجع الى قوله من
مطعم الخ **(قوله من غير اسراف)** المراد به ان يتجاوز الحد في الصرف على ما يليق بحاله وان كان في
الطعام والملابس النفيسة وليس المراد به ما يكون سببا للحرج على السفة اه عى **(قوله واعترض الخ)**
أى قول القاضى اه كرمى عبارة والنهاية والمعنى والقاضى الأربعة وهو الأوجه وان عارض **(قوله)**
وفي ثلثة نفقة الخ معطوف على ما عطف عليه قوله وفي الخلع أى فلا يلزمه نفقة فقير عما الكسوب وان لم يكتب
قوله بخلافه في الاصل أى فلا يلزمه انفاقه وان كان هو مكتسبا ولم يكتب سم وعى ورشيدى
(قوله ان وجد الخ) راجع الى قوله وهو كذلك الخ **(قوله وان ذالمال الخ)** عطف على قوله ان الكسوب
الخ **(قوله قدر)** أى قدر المال الزاد المعنى أو أكثر منه اه **(قوله أو أقل الخ)** هذا معلوم بما قبله بالاول
(قوله لا يخرج حله الخ) لعل التقيد به لكونه على التوهم والضمير المستتر راجع الى الزائد على القدر الأقل
لا الى القدر الأقل تندير **(قوله غير فقير أيضا)** أى هنا وكذا في نفقة القريب وزكاة الفطر على المعتمد بما
كجائز اه عى **(قوله يبنى الخ)** ضعيف اه عى **(قوله ان لا يعتبر)** أى المال المذكور وقوله كما منع
أى الدين **(قوله بان في منع الخ)** عبارة والنهاية بان المعتمد علم منه الفطر وعلى المنع الخ **(قوله فوجوب**
الزكاة) أى زكاة الفطر **(قوله بناء على ما يليق الخ)** انظر مفهومه اه سم **(قوله لزمه بيمه الخ)** شل مالو كان
بيده مقدار غلته لا نفى بفقته ونهه يكفى بخصه على حكمه أو ونهه يحصل منها ما يكفيه فكيف يسبغ العقار
لتلك ولا يدفعه شئ من الزكاة اه عى **(قوله وان اعتاد السكن بالاجرة)** وقفا لا زيدا وخلافا للنهاية
والغنى عبارة جعها وان اعتاد السكن بالاجرة أوفى المدرسة ومعنى مسكن أوله مسكن خرج من اسم الفقير بما
معه كجائز السبب اه قال الرشيدى قوله أوله مسكن الخ فبمن الحرج ما لا يفتى على ان الذى نقه غيره
عن السبب انما هو فيما اذا كان مع من المسكن اه عبارة والسدعير قال السبب فلو اعتاد السكن بالاجرة
أوفى المدرسة فالظاهر خرج من اسم الفقير بتم السكن كذا فى الاسنى والمعنى والنهاية أى لو لم اذكر فى
ما كن المدرسة واضع لكن يبنى أن يكون محله ما اذا لم يتحقق الإخراج منها كان تقري عادة النظار مشلا
باجراو السبق من غير جهة ولا افتى فيه نظير ما ذكره الشارح فى الزوجه المكفية باسكان زوجها وكذا
ما ذكره فى من المسكن ان فرض أنه لو اشترى به بضعة كان الربيع كذا لآخر المسكن ولسان المومن
أولنا يقع الموقع منها أو لو فرض ان المتحصل منه انما يفتى بالاجرة فقط فالقول بأنه جند شخرج من الفقر
مشكل جدا وقد يؤخذ مما ذكره من كلام السبكي والمخالفة كالشارح ثم يبقى النظر فى مسكنه
الحجاج الا لا يه لو كان بحيث لو يسع واشترى عنه كلفاه الربيع لاجرة مسكن لا تقي به ولما يخرج به عن حد

فوتوح الجميع ورأس مراد ان ذابن الشارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما **(قوله فى المست موقعان**
حاجته) أو ما عدا ما يقدر على تحصيله بذلك الكسب والثانى هو نفس قوله الا فوجبة الحد الخ **(قوله)**
والقاضى الأربعة واعترض الخ هو الوجه وان عارض شرح حر **(قوله وفي ثلثة نفقة فقير عار الخ)**
فلا يلزمه نفقة فقير عما الكسوب وان لم يكتب **(قوله بخلافه في الاصل)** فيلزم فرعه انفاقه وان كان هو
مكتسبا ولم يكتب **(قوله وان ذالمال الخ)** كذا حر **(قوله بان في منع الفطر تناقض صر)** والمعتمد
عدم منه للفطر شرح حر **(قوله وان نفقة القريب الخ)** كذا حر **(قوله بناء على ما يأتى الخ)** انظر
بمفهومه **(قوله وان اعتاد السكن بالاجرة الخ)** فشرح الروض دمر قال السبكي فلو اعتاد السكن

(مسكنه) الذى يحتاجه ولو بان اعتاد السكن بالاجرة بخلاف ما لو توفى يستحقه على الأوجه فهما لان هذا الفقر
كذلك بخلاف ذلك ويزداد النظر فى مكة باسكان زوجها هل تكفى بيع دارها فيما يكفها الزوجه بالانما يستحقه لان كالكسب
بالوقوف أو يعرف بان النظر لا يقدر على انما هو الزوجه بقدر على طلاقه شاع كل محتمل والباقى أمر ب

وغير في نسو بين ماض في نظيره في الحج باله ينظر فيه الحاحا لانه دون المستقلة دليل انه يكلف بيع ضيعته وراعيه بخلافه هذا بليل
النظر للسنة والاعمال (وتبناه) ولو لم يجمل به في بعض أيام السنة وان تعددت (١٥١) ان لاقت به ايضا على الراجح فلا

الفتقر هل يكون الحكم كراما أو لا يصلح نامل والثاني أقرب إلى إطلاقهم وعليه فقد يفرق بان فماد كرم فمارة
لحائوف وفيه مشقة لا تتحمل عادة اه سديع أقول قوله من غير جنة له ليس بقوله كالمشار فيه
ان الشارح انما اخالف في المسكن لا في غيره كاي صرح بقوله الا في غير ما ذكر الخ (قوله و يفرق بينه)
أي بين مسكن المكنته (قوله باله ينظر في ما الخ) قد يقال كان كذلك اه سم (قوله ولو لم يجمل)
الى قوله فان كانت احدي السنتين في الغنى الا قوله كواريج المحدثين الى اول طب والى التنبيه
في النهاية الا قوله كواريج المحدثين واسعار نحو الغوين وقوله ومن تفصيل المصنف (قوله ان لاقت
الحج) أي من حيث حسناتها أو تعددها فيما يظهر اه سديع (قوله ايضا) أي كلاس (قوله من ذلك)
أي من قوله ولو لم يجمل بها الخ (قوله وقوله) وقوله وكتبه وقوله أو لا يتصرف على قول المنسكنة (قوله)
ولو مرق في السنة الأولى كرمه عقب قوله ولو نادى ثم يظهر ان الأولى تعبر بعضهم والثانية بتغيير غيره
والشارح يجمع بينهما (قوله لعل) أي وليس ثم من يعنى به اه نهاية عبارة الغنى و يبي كتب طب
يكسب بها أو يعالج نفسه أو غيره وما عالج معدوم من البلد اه وفي سم بعد كرم ثلهان الروض
ما نصه و هو ما على إطلاق الشارح اه (قوله أو وعظ لنفسه الخ) وان كان في البلاد وعظ لانه يتعظ من
نفسه ما لا يتعظ به من غيره نهاية في غير وض (قوله والميسر لغيره) أي المدرس تطوع على كمال المدرس
(قوله فيبيع الموزج) أي المختصر (قوله كبره الخ) كان المراد ان كبيره في الاصح والافلاحة اليها
اه سم ولان تقول الحاجة اليها من حيث وضوح الخط غالبا كبر الخ لم وان فرض تساوي ما في الحصة
نم ان فرض اسم الاتيمر من صغيره لوجهه ثقبه الصغرة فقط ثم يرد انظر في الطالب لاحتاج ان نقل
نسخة الى محل المدرس ليراقبها على الشيخ وأوليا جها حاله ان ذكره فهل ثقبانه ايضا و يفرق بعموم نفع
المدرس بالنسبة اليه كل محتمل والقلب الى الأولى أميل وان كان الثاني كالمهم أقرب اه سديع أقول
قوله والقلب اليه أميل هذا هو الظاهر (قوله ويعين عليه الجهاد) قد يقال لوجه اشتراط التعيين هنا بخلافه
في العلم مع ان كلامهم ماض في كفاية بلزجما يقتضي كلامهم في كتب العلم التي يبقو لو كان العلم مندوبا
فليس أميل والفرق بين هاتين في ما في الغلس واضع فان ذلك الحق ادى فاحتطه أكثر ثم رأيت كلام
الشارح الا في في الغارم يؤيد الفرق اه سديع (قوله مع ما تأتي الخ) الاوضع من تفصيل المصنف
وما تأتي بحسبه هاتين ما هناك عن السكرو وغيره بقوله (قوله ومن تفصيل المصنف) عبارته هناك و يباع
المصنف مطلقا كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعته فقلته ومنه يؤخذ انه لو كان يحمل لاحقا له فيه قوله
انتهى اه سم (قوله أيام السنة) الأولى في بعض أيام السنة (قوله ولو مرق الخ) كان الأولى زيادة واول العطف
(قوله على اعطاء السنة) أي المزدوج وقوله صرح فيه أي في ذلك البناء (قوله او الحاضر) في القول المن

بالأخرة في المدرس كما يظهر من وجهين اسم الفقر بين المسكن اه (قوله باله ينظر فيه الحاحا لراثة)
ان يقال كان كذلك (قوله) وان تعددت ان لاقت به ايضا على الراجح فلا الخ) كذا شرح در
(قوله أو كط أو وعظ لنفسه أو غيره) عبارة في وض أو كطيب بكتيب بها أي بالكتب أو علاج نفسه
أو غيره وما عالج معدوم أو يتعظ بها اه قال في شرحه وان كان ثم وعظ اذ ليس كل أحد يتعظ ولو وعظ
كانت فاعه في خلوه وعلى حسب ارادته اه فعلم ما في إطلاق الشارح في منسلة الطبيب (قوله كبره الخ)
كان مراده ان كبره الخ لم يه في الاصح والافلاحة اليها (قوله ومن تفصيل المصنف) عبارته هناك و يباع
المصنف مطلقا كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعته فقلته ومنه يؤخذ انه لو كان يحمل لاحقا له فيه قوله اه
(قوله فلهل هذا مني الخ) أو ان ذكر السنتمثال

اعطاه بالفقر حتى يصر فيه * (تنبيه) في قوله لهم أيام السنة ولو مرق في السنة الأولى كان يحتاج لبعض الشباب أو الكتب في كل سنتين
مرق مثلا لا يثبانه وهو مشكل فلهل هذا مني على اعطاء السنة وقولنا لا حتى تحت المسكين والاهتمير الى آخره صرح فيه (وماه) الغائب
في مرتلتي

أوالحاضر وقد قيل بينه وبينه (و) **قاله** (الزجل) لأنه معبر الآن فهموا أن نازع في الأولى جمع فأنشأ في بصله أو يحل ما لم يحسن بقرنه على الأوجه لانه غنى فلا نظر لاحتمال تعلقهما في حق متعلقة (وكسب لا يطبق به) شرعاً وأمر فاطر متهو لا خلاص له وأنه لانه جئت بالعدم كماله يحسن يستعمله الأمن الماهر أوى أو غنى مقنونه فبما ظهر وأفتى الغزالي بأن أبا البيهون لا ينبغي أن يقرر عنهم بالكسبهم الاخذ وكلامهم يشبه لكنته قال في (١٥٢) الاحياء ترك الشر بفنحو النسخ والخطا عند الحاجة حافة وروية نفس وأخذ

الارواح عن قدرته ذهب لرواياته فان أراد ذلك ارشاده فلا كل من الكسب فواضح أن مضمون من الاخذ فالوجه الاول حيث أدخل الكسب بمرادهم فواضح ان كان نسخا لكتب العلم (ولو اشتغل) بحفظه فقرأ أو (يعلم) شرعي ومنه بل اهمه في حق من لم يرق قلبا سابقا علم الباطن الطهور للنفس عن اشتغالها بالدين أو له له وأمكن عاذ أن يتأقنه يحصل في موهو بل في ذلك الاشتغال بالصلاة على الخصال بجميع أنه فرض كتابية أيضا قوله بالتواغل فهمه (والكسب) الذي يحسن (نعمه) من أمه أوكه (ذهو) (فسير) فيعلم ويترك الكسب لعدى نقعوده (ولو اشتغل بالتواغل) من صلاته غيرها وقول بعضهم المطلق غير صحيح بل يفرض لغرض وائبة وكسب يكفي كاف الكسب كيعلم من العلة الاية (فلا) يعلم شيئا من الزكاة من مهم الفقهاء وان استغرق ذلك جميع وقتهم فلا لفتل لان نعمه

ولا يشترط في النهاية الا قوله ويلحق الى المتن **قوله** (أوالحاضر وقد قيل) يدخل فيه موهو الزوجه المطبوعة الثابتة على وجه المورس للمتع من ادائها ولا تقدر الزوجه على التوصل عليها نحو القاضي (قول المتن والزجل) فضيلة طلاقة عدم الفرق بين ان يحل قبل مضي زمن مسافة لا تعمر ام لا وهو كذلك لان الدين لما كان معدوما لم يعتبره زمن بل اعطى الى حلوله وقدرته على خلاصتها يعني **قوله** (الاولى) وهي ماله الغائب في محلين **قوله** (او في شبهه) في حق خديقه قال ينبغي ان يكون محله اذا لم يال الزكاته ان كانت فيما خلفه سدر **قوله** (واقفي الغزالي بان الخ) وسرى عليه الانوار اه معنى **قوله** (وكلامهم يشبهه) مقيد اه ع **قوله** (عند الحاجة) اي والقدرة على موهو كذا ذهب له ومنها من الكسب بالنسخ والخطا ونحوه ما في منزله اه معنى **قوله** (ارشاده لا مكل الخ) لكان تقول ان فرض ان الكسب يحل بحر وعنه فاني يكون لكل بل لا كمال في محنته كالكسب وقد اختلفا في ما في تعاطي خدام المروءة هل هو حرام او مكره على اوجه او جهاته اذا كان محتملا للشهادته لان في ماضيا على حق الغير والا كراهية ان في كماله موهو فرض انه لا يحل فهو متعين لا كمال اذ لا يسوغ الصرفه حيث من الزكاة فلتأمل اه سدر **قوله** (من الكسب) بيان لان كل **قوله** (فلا وجه الخ) وقالا انها في المغنى **قوله** (الاول) اي ما في الفتاوى **قوله** (حيث أدخل الخ) أي كآتيه في موهو وكان ينبغي الاقتصار عليه اه رشدي **قوله** (يحفظه قرآن) او تعلمه او يعلمه ماله معنى **قوله** (علم الباطن) اي العلم الذي يحسن احوال الباطن اي من انحصار الرتبة والجمدة للنفس وهو التصرف اه كروى **قوله** (او آله الخ) عطف على علم شرعي **قوله** (وامكن عاذ الخ) ومن ذلك ان تفسيره فسق وتحت اذ واجع الكلام فهم كلسائه أو بعضها اه ع **قوله** (الكردى بان كان ذلك المشتغل نفسيا) أي كمرحى فنع الناس به اه وعبرة السدعز والافتع محنتا قاصر اذ لا فائدة في الاشتغال به الاصول الزاوية فيكون كقول العبادات اه **قوله** (تقصيه) أي يحصل المشتغل في ذلك العلم اه رشدي **قوله** (وقوله الخ) أي التي أنفا **قوله** (الاية) أي بوله لان نعمه الخ **قوله** (فلا يعلم شيئا) الى المتن في المغنى **قوله** (وانتقدنزه) أي بان كان الصوم لا يضر اه ع **قوله** (أي الفقيه) الى قول المتن والمسكين في النهاية **قوله** (بالعاهة) أي الآفة **قوله** (ولما ظهر الاخبار) لعل الاولى لانها بعد عندها طه كافتل المغنى **قوله** (المتز والمكني) بنفقة قريب أو زوج الخ الخلاف اذا كان يمكنه الاخذ من القريب والزوجه ولو في عدة الطلاق الرجعي أو البائن وهي حمل كانه المارودي والا فيوزر الاخذ بالاختلاف ونزع بذلك المكني بنفقة متبرع فبحوزة الاخذ اه معنى **قوله** (واله) أي قريباً أو زوجاً **قوله** (نعم الخ) هو استدراك على قوله وللمنفق وغيره الخ اه رشدي **قوله** (قريبه) أي بخلافه وجته كاسر جوابه ويؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك الخ اذ اذن وجه لا تسقط نفقته بذلك لوجوبه **قوله** (المتز وباله المتز جمل) أي وان قل الاجل كمنف يوم والفرق بينه وبين الغائب انه معدوم فلم يعتبر **قوله** (واقفي الغزالي الخ) كذا شرح مر **قوله** (وقول بعضهم الخ) كذا شرح مر **قوله** (أعطى على الوجه) أي كانه ابن السبزي وأمره الاذرى واعنده مر **قوله** (نعم لا يعلم للمنفق قريبه) أي بخلافه وجته كاسر جوابه ويؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك يسقط النفقة عن نفسه اذ اذن وجه لا تسقط

قاصر على سواه الصوفي وغيره ثم لو نذر صوم البهر وانتقدنزه فمعه صوم من كسبه أعطى على الوجه لضرورة محنته كالأجناح للشيخ مع فعله ما يضر فيه ولا يشترط فيه أي الفقيه (الزمانه) بالغير فمضت بالعاهة وما بقدر الأسنان وظاهر أن المرادهم انهم لم اعطى الكسب من مرض ونحوه (ولا) انتفع من المشتغل على الجديده فبما صدقاسم الفقير مع ذلك ولما ظهر الاخبار ولانه صلى الله عليه وسلم أعطى التقوى والسائل ومنه ما يعلم كاي علم مما يأتي في (والمتكني بنفقة قريب) أصل أو فرع (أو زوج ليس فقيرا) ولا مسكينا (في الامع) استقنا فهو لمنفق وقبره الصبر في البعير الفقر والمسكينه نعم لا يعلم للمنفق قريب من سهم الوافقة

مع الغناء اه سم **(قوله ما يغنيها الخ)** يقتضى أنه أن يعطيه من مالا يغنيه وقوله الخ لا يقتضى خلافه لان فيه اذ كرسا طالع بعض النفع من نفسه اذ لا يجب عليه من اذ انعام الكفاية فليست له اه سديمر
ولأن تقول ان المعنى ما يغنيه عنه كلاً أو بعضاً **(قوله ولا ين السبل)** عطاف على المؤلف اه سم عبارة
الردى أى ولا يعطى المنفق قرير يعمن سهم ابن السبل الا الخ اه وعبارة السيد عن مقتضى السياق
تخصيصه بالقرير والحكم فى الزوجة كذلك لكن محله ان سافرت باذنه ولم يكن معها اه
وساكن من المعنى ما وافقه لكن بقيد **(قوله واحداهما)** أى الفقر والسكنة عطاف على قوله بفقر الفخر الخ
اه سم أى وقوله الا حتى لا تخدب من الغافل نعم لنعوقن عبارة الكردى أى وللحق الصرف الى الحق
بولح من الفقر والسكنة اه **(قوله بالنسبة لك غاية نحوون الخ)** قال فى شرح العباب وبحسب ابن الرفعة
أن الابن لو كان له عيال جاز أن يعطيه أو من سهم المساكن ما يصرفه عليهم لان نفقتهم لا تنزى الاب اه سم
(قوله بمن لا يلزم الخ) بيان لنحو القن وضرباً منقار واجمع الى من **(قوله لم تعط الخ)** محله فمن أعتبه بخلاف
المعدودة ونحو صغر أو جنون فيجوز الصرف اليها اه سم عن العباب وشرحه **(قوله ولو سقطت)** الى قوله
قبل فى المعنى **(قوله نفقتها)** أى الزوجة المقيمة اه معنى وكذا فى سم عن الرض والعباب وشرحه ما
(قوله ومن ثم) أى من أجل تلك العلة **(قوله بلاذن)** أى وحدها اه سديمر عبارة المعنى وفى سم عن
الرض مناهما وان سافرت وحدها باذنه فان وجبت نفقتها كأن سافرت لحاجة أعطيت كفايتها ما اه **(قوله)**
السبل ياتى كفايتها لحاجة السفر وان لم تجب نفقتها كأن سافرت لحاجة أعطيت كفايتها ما اه **(قوله)**
أو معها الخ) أى الزوج سديمر وشرحه عبارة الكردى أى وسافرت مع الزوج ومنعها الزوج بان قال
لا تسافرى معى فسافرت اه **(قوله أعطيت الخ)** أى بان كان المعطى هو الزوج كالمظهر لعدم لزوم
نفقتها حينئذ اه سم **(قوله من سهم الفقراء الخ)** لى بين ما تعطاه فان كانت تعطى كثيرها كفاية العمر
الغالب أشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج ولا يبعد دأه انعطى كفايتها الى عودها ولو جوب
نفقتها سم على حج اه عن **(قوله حيث لم تقدر الخ)** قضيت أنه لو قدرت عليهم تعطاه سم عن شرح
نفقتها بذلك لوجوبها مع الغنى وفى الرض ويعطى أى الى الزوج فمن سهم المكاتب والغلام
وكذا المؤلفون من سهم ابن السبل لان سافرت معه أو وحدها بلاذن كله واجمع لهما الى الرجوع
الى ما وان سافرت وحدها باذنه أو وجبت نفقتها أعطيت من سهم ابن السبل ياتى كفايتها أو لا أعطيت
كفايتها منه ومن سافرت بلاذن تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء بخلاف الناشئة المقيمة
فإنها قادرة على الغنى بالطاعة اه قال فى شرحه والمسافرة لا تقدر على العود الى الحال وقضيت أنها لو قدرت
عليه لم تعط اه والسباق دال على ان المراد فى هذه عطاه من الزوج أو من أعظم منى الأخيرين ثم قوله
تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء لم يبين ما عطاه فان كانت تعطى كثيرها كفاية العمر
الغالب أشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج ولا يبعد دأه انعطى كفايتها الى عودها وجوب
نفقتها **(قوله ولا ين السبل)** عطاف على المؤلف وقوله واحداهما أى الفقر والسكنة عطاف على قوله بغير
الفقر والسكنة **(قوله بالنسبة لكفاية نحوون الخ)** لا يلزم الزكاة انفاقه) قال فى شرح العباب
وبحسب ابن الرفعة ان الابن لو كان له عيال جاز أن يعطيه أو من سهم المساكن ما يصرفه عليهم لان نفقتهم
لا تنزى الاب اه **(قوله ومن ثم لو سافرت بلاذن الخ)** قال فى العباب وشرحه بخلاف الناشئة المقيمة
فإنها لا تعطى من سهم الفقراء ولا المساكين لقدرتها على الغنى بالطاعة فكانت كقادر على الكسب ومحل
فيمن أعتبه بخلاف المعدودة ونحو صغر أو جنون فيجوز الصرف اليها ولو غاب الزوج وتوقف عودها
على الطاعة وثبتت نفقتها على عهدها ذلك ومضت مدة ما كان عودها لجاز الصرف اليها قاله الامام اه ولعله
حيث لاله يمكن التوصل اليه **(قوله ومن ثم لو سافرت الخ)** كذا شرح مر **(قوله أعطيت من سهم)**
الفقراء والمساكين) أى وان كان المعطى هو الزوج كالمظهر لعدم لزوم نفقتها حينئذ **(قوله)**

ما يغنيه عنه لانه بذلك يسقط
النفقة عن نفسه ولا ين
السبل الاماراذل بسبب السفر
واحدة ما بالنسبة لكفاية
نحوون الاخذ من لا يلزم
المرضى انفاقه ولو سقطت
نفقتها بنشور لم تعطى قدرتها
على الشقة حالاً بالطاعة
ومن ثم لو سافرت بلاذن أو
معه ومنعها أعطيت من
سهم الفقراء أو المساكين
حيث لم تقدر على العود حالاً

لعذرهما وكذا من سهم ابن السبيل اذا ترك السفر وعزمت على الرجوع لانتها المعصية قبل قوله أسأله لا يعطيان من سهم الفقراء أصوب لان القريب يقصر لصدق الحد عليه لكنه انما لم يعط لكونه في معنى القادر لا كسبوا مال المكنته بنفقة الزوج فغنته قطعا بما تملكه في خدمته اه وهو ممنوع عن الرجوع لملكه المكنت لان صنع أصله يوم ان الحد غير مانع بالنسبة للفقير يسبق له الرجوع فانه فقير ولا يعطى وليس كذلك بل هو غير فقير لان قدره بعضه كقدره لتزويجه من تزول فاسلكه المصنف فيه أدق وأصوب وأفهم قوله المكنت ان الكلام قد ورد وج موصو أمامعسر لا يكفي فتأخذ تمام كفايتها بالفقير وبزخه من ان لا يكفها لما وجب لها على الموصر لكونها كره لا تأخذ تمام كفايتها بالفقير ولو منه فيما يظهر وان الغائب زوجه اولاد (١٥٤) ماله ثم تقدر على التوصل اليه ويجزى عن الافتراض تأخذه وهو متجه ثم آيت الغزالي

والمصفى فتأوى به وغيرهما ذكر وما لوافق ذلك من أن الزوج أو البعض أو عسر أو غاب ولم يترك ما نقولوا ملا يمكن الوصول اليه أعطيت الزوجة والقريب بالفقر أو المسكنة والعدة التي لها النفقة كالتي في العمة وتيسر لها أن تعطى زوجها من كفاها ولو بالفقر وان أنفقها عليها فلا للقاضي حديث زب نز وجان مسعود رضي الله عنهما في البخاري وغيره (والمسكين من قدر على مال أو كسب) حلال لا تقبّه (يقبّح موقعان كفايته) وكفايته بونه من مطعم وغيره مما مر ولا يكفيه) لكن يحتاج عشرة قصدين ثمانية أو سبعين أو ثلث نصبا أو نصف صا ومن ثم قال في الإحاطة قد عاك الغا وهو فقير وقد عاك الغا صا وجبلا وهو غنى ولا يمنع المسكنة أو مسكن وما عساه من ميسر طوا والمعتدنان المراد بالأكفائية هنا وفيما

الروض (قوله له نرها) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ من ذلك السهم سم ومعنى (قوله قبل الخ) نقله المحقق عن السبكي وأورد (قوله لان القريب الخ) أي المكنى بنفقة بقره (قوله لكونه في معنى القادر الخ) قد يقال هذا يقتضي انه غير فقير لانه يتصرف بعدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها اه سم (قوله فغنته قطعا) أي فخالف حكمه بخلاف أه سم (قوله بل الوجه ما سلكه الخ) ليس فيه تعريض لرد قول المعتز وأما المكنتة فان كان تسلبه فهو كاف لتأخير قوله ان قول أسأله أصوب فلتأمل اه سدهر (قوله لان صنع أصله يوم الخ) يتأمل ذلك سم ورشدي (قوله لان قدره بعضه) الا في قريبه (قوله فيه) الاحاطة اليه (قوله في زوج الخ) أي أقر ب (قوله امامعسر الخ) صريح في ان من أسمر زوجها بنفقة تأخذ من الزكوات وان كانت مستكنة من الغنى اه رشدي (قوله فتأخذ الخ) أي ولو من الزوج (قوله ولو منه الخ) وفي العباب ويعطى الرجل زوجته من كفايته لنفسه ان لم تكفها بنفقته وان يلزمها موته اه سم (قوله وان الغائب زوجه) أي أقر بيموت في الغائب الحاضر المعتق عدوا وان لم تقدر الزوجة من ماله التوصل الى حفظه من نحو القاضي (قوله وأغلب) وبظهور انه لو كان لا لزوجه قطعا ليشه بنفقته بخلاف الفقر يسبقان بنفقته انما ستر في الزمة بافتراض القاضي بخلافها اه سدهر أقول وفيما استظهره موقت (قوله وانما غنته) الى قوله وان بنفقته في الغنى (قوله حلال) الى قوله ورد في النهاية وكذا في الغنى الا قوله ولا يقال الخ (قوله أو كسب حلال) أي وليس يشبهه قوله يأخذ مما عساه من الفقير اه عرش (قوله فقير ثمانية الخ) عبارة عن الغنى ولا يجد الاسبعة أو ثمانية اه (قوله أو سبعة) أي بل أو خمسة أو ستة لما تقدم من ان من عاك أو بضعه فقير على الوجه اه عرش (قوله كفاية العمر الغالب) أي بالنسبة للاحذ نفسه أمامه فلا حاجته الى قدر من ذلك فيلزمه بل يحاط فيه كفايته بما يحتاجه لان من زوجته وعدا به مثلا يتقدر ببقائها أو بدلها لو عدت بقدر عمر الغالب اه عرش (قوله لان من مع مال الخ) هذا والجواب وحاصله انه ليس المراد من كون المال يكفيه العمر الغالب انه يكفيه بمصره كافي علمه باعتراضه بل المراد انه يكفيه رجحانها ورشدي (قوله مما تقرر) أي من تقرر في الفقير والمسكين (قوله ان الفقير أو مساكنا من المسكين) واحتجوا به بقوله تعالى اما السفينة فكأن ساسا كين حيث سمي ما كنها ساسا كين فدل على ان المسكين من عاكها عساه به ومعنى (قوله لانها) أي الفقير والغنى تعاروا في تأقبا على مصلحة الله عليه وسلم وكان خاتمة أمره أي صلى الله عليه وسلم اه كردى (قوله وانما الذي ير عليه) أي على أي حنيفه اه كردى (قوله

لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ من ذلك السفر (قوله لكونه في معنى القادر بالكسب) قد يقال هذا يقتضي انه غير فقير لانه يتصرف بعدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها (قوله فغنته قطعا) أي فخالف حكمه بخلاف (قوله يوم الخ) يتأمل ذلك (قوله ولو منه فما يظهر في العباب) ويعطى الرجل زوجته من كفايته لنفسه ان لم تكفها بنفقته وان يلزمها موته اه (قوله وهو متجه الخ)

مر كفاية العمر الغالب لانه لا يسقط نظيره ما في في الاصطلاح فالحال فرق ولا يقال يلزم على ذلك أخذ أكثر الاغنياء مثل بل المألوف من الزكوات من معمال يكفونه بمعا وعقار يكفونه دخ غنى والاغنياء عليهم كذلك فضلا عن المألوف فلا يلزم ما ذكره (تبينه) * علم بما تقرر ان الفقير أو مساكنا من المسكين وعكس أو حنيفه تورد بانه صلى الله عليه وسلم استعان من الفقير ومال المسكنة بقوله اللهم احسني مسكني الحد بمنزلة ولد فيلان الفقير السعداء منه فقرا القلب والمسكنة السؤلة سكوبة وقوامه وطعامه يتبته على ان حديثه ما ضعف ومعارض جمل روى صلى الله عليه وسلم استعان منها لكن أحجب بانه انما استعان من فقيرها كما استعان من فقيرها والغنى دون وصفه بمالهم ما تعاروا فكان خاتمة أمره غنيابا إياه الله عليه وانما الذي ير عليه ما تقرر في المجموع عن خلافتي من أهل اللغة

مثل ما قلناه (والعامل) المستحق لذكره بان فرق الامام أو نائبه لم يجعل له آخر من بيت المال هو (ساع) بمجره (وكاتب) ما وصل من ذوى الاموال العوا عليهم وحاسب (وقاسم وماسر) وهو الذى (يجمع ذوى الاموال) أو السهمان وحافظ وعريف وهو كالتبقيق لقبيلة وشدا حنج البوكالوزان وعدا ديميز بين الاستئناف (لا) الذى ينعيب المستحقين من (١٥٥) مال المال قبل آجره عليهم ولا نحو واع وحافظ

بعد قبض الامام له ابل
آجره من اصل الزكاة من
خصوص سهم العامل ولا
(القاضى والولى) على
الانقسام اذا ما نذك بل
ورقهما الامام من خمس
لجلس الرصد للمصالح لان
عملهما عام وقضية المثل
نحول قبض الزكاة كنوم فيها
في عموم ولاية القاضى وهو
كذلك كاتفة الراعى عن
المهرى وأقصره لأن
ينصب لهما سكة مخصصةا
وبحت جواز أخذهم من
سهم الغارم اذا استدان
للاصلاح ومن سهم الغازى
المتطوع ومن سهم المؤلف
الشهير الضعيف البذلان
هذا لا يصح قوله القضاء
وظاهره اذا منع حقه في
بيت المال جاز له الأخذ بنحو
الغزو والفرم مطلقا وبأن
في الرضا أن غير السبكي
حيث القطع بجواز أخذه
للكافة (والمؤلف من أسلم
ونيتضعيفه) في أهل
الاسلام وفى الاسلام نفسه
بناء على ما عليه أئمتنا
كأكثر العلماء ان الاعيان

مثل ما قلناه) أى من ان الفقير أو أحوال من المسكين اه سم زاد الكردى وجهه اذ لم يملكه لما كان
قوله مثل ما قلنا كثير من أهل الفقه كان مردودا اه (قوله المستحق) الى قول المتزاول لفقى النهاية (قوله
ما وصل الخ) عبارة المسمى يكتب ما أعطوه أو باب الصدقة من المال ويكتب لهم رة بالادعوا
يدفع للمستحقين اه (قوله وحاسب) الى قوله ويبحث فى المسمى (قوله أو السهمان) عطف على الاموال
(قوله وعريف) قال فى الاستنباط والغرض هو الذى يعرف أو باب الاستحقاق وهو كالتبقيق لقبيلة اه
وقوله وهو الخ اعلمه اشارة الى أن التقيب هو المنسوب على أو باب الاموال كان المراد به هو المنسوب
على أو باب الاستحقاق اه سديد (قوله وشدا) هو الذى ينظر فى مصالح العمل اه عنى وفيه
وقفه ظاهرة عبارة المسمى وبندى وهو الشد على الزكاة ان حنج اليه اه وهى ظاهرة (قوله يجمع الخ)
راجع لكل واحد ما عطف عليه (قوله بذلك) أى امر الزكاة من قبضها أو صرفها (قوله بل ورقهما الامام
الخ) أى اذا لم يتطوعا بالعدل اه معنى (قوله منكمما) عبارة المسمى بطلما اه (قوله ويبحث الخ)
عبارة النهاية ولا وجه جواز الخ اه (قوله أخذهم) أى القاضى اه سم عبارة عنى أى من ذكر
من القاضى والولى اه (قوله اذا اذنان) بكسر الهمزة وتشديد اللام أصله دنان عبارة عنها استدان اه
(قوله ومن سهم الغازى الخ) اه اذا كان غاز باقوله ومن سهم المؤلف الخ أى اذا كان مؤلفا اه كردى
(قوله لان هذا) أى ضعف النية اه كردى (قوله لا يصح قوله) محل تأمل اه سديد (قوله مطلقا)
أى شمل ولا يمتد امر الزكاة لأم (قول المتزاول لفقى) ظاهره أنهم يعطون ولو مع الفنى سم على المنهج اه
عنى (قول المتزاول لفقى) وقيل قوله في ضعف النية بلاين اه معنى (قوله فى أهل الاسلام) الى قول
المتزاول فى باب النهاية الاقوله وهذا الى يوم المؤلف (قوله ليتقوى اعانه) ما ضابطه مرتبة التقوى التى
بالوصول اليها بسقط الاعطاء من هذا السهم وقد يقال تقوى الاسلام هو الذى لا يخشى عليه المارد ولو على
احتمال خلاف غيره فضداه اه سديد (قوله ليتقوى اعانه) أى وبالرف المسكين اه معنى (قوله عن
التألف) لعل الانساب للتأليف على المسمى (قوله على الخ) لاجتناف ما فيه فلتأمل اه سديد (قوله يقول
من قال الخ) ويجوز أن يكون مراد هذا القائل أنهم كانوا يعطون فى أول الاسلام ثم لما أعز الله الاسلام
استغنى عنه فلا ردع لشيء مما ذكره فقل اه سديد (قوله ان مؤلفه الكفار) وهم من ربحوا اسلامهم
ومن يخشى شرفهم اه معنى (قوله قطعاً) لا رجاء اه معنى (قوله على الاصح) عبارة المسمى على الاظهر اه
(قوله وهذا) أى قوله وعندنا الخ (قوله وارادة الاجماع الخ) يقتضى أنها صحيحة لكنها بعد قوم مقتضى مانقله
عن الجمهور أنهم الاصح فلي تأمل اه سديد (قوله ومن المؤلف) الى قوله وحذفهما فى المسمى (قوله أيضا)
أى كالصنفين المذكورين (قوله من يقاتل الخ) ثم قوله ومن يقاتل الخ يشترط فى هذين المذكورين

كذا شرح مر (قوله مثل ما قلناه) أى من ان الفقير أو أحوال من المسكين (قوله وحافظ) قال فى
شرح الروض للاموال أى قبل جمع الامام له ابل بل ابل ما قبل وجده فقد نقله هلا كانت آجره على المالك
لان الحق حينئذ لم يصل للمستحقين ولا تأتهم الا ان تصور جمالا اذا وصلت السأى الذى لم يقوض اليه فقرتها
ويجعل الوصول اليه ليس كالوصول للامام (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح مر (قوله يبحث جواز
أخذه) أى القاضى (قوله فى المثل اسلام غيره) هو أروى من قول الروض نظرائه (قوله من يقاتل الخ)
ثم قوله ومن يقاتل الخ) يشترط فى هذين المذكورين وهو محتمل فى الروضة أن خال الب مر (قوله

باعتقاده اسلام غيره) ولو امره (والمذهب بهم ويعلمون من الزكاة) لنص الاصل عليهم فالوجه ان لا يحمل لادعوى ان الله أعز الاسلام من
التألف بالمال انما توجه فى ن لا يصح فعله إنما التمسردا القول من قال ان مؤلفه الكفار يعطون من غير أن كاتلهم سلون وعندنا لا
يعلمون منه قطعاً ولا من غيره اهلى الاصح وهذا المأثور من الجمهور وغيره يندفع ما أوهه كلاً شفتان حكاً لا رجاء على عدم اصطلاحهم
حتى من غيرهما وارادة الاجماع النهي بعد جرداوس المؤلفين يضمن يقاتل أى يحوفض ما منى الزكاة حتى يجعلها منهم الى الامام ومن يقاتل من

يلبس الكفار أو البغاة عطلان كان اعطاهما أسهل من بحث جيش وحذفهم لان الأول في معنى العامل والثاني في معنى الغازي ونظائر
قوله الآتي والألف التسمية على سبعة أن المؤلف انقسم ما يعطى وان قسم المال وهو كذلك كما في وضوغيه ها خلا فاجع متأخرين وجرم
تخصني شرح التهج بما قالوه يناقضه قوله (١٥٦) بعد قبل الفصل الثاني والثاني يعطى الامام والمال للمهاجرين ثم اشتراط ان لا الام

دخسلاف الاخيرين منحه
لتعلقه ما بالمال العامة
الراجح أمره باله خلاف
الأولين لسهولة معرفة
المالك لضعف النية او
الشرف فلا وجه لتوقف
اصطلاحها على نظر الامام ثم
اشتراط جمع في اعطائه
الاربعة الاحتياج اليهم فيه
نظر بالنسبة للأولين أيضا
وكفي بالضعف والشرف
حاجة وكذا الاخيرين فان
اشتراط كون اعطاهما
أسهل من بحث جيش يعني
من اشتراط الاحتياج اليهما
(والرأب المكاتبون) كما
فسرهم الآية أكثر
العلماء وقال مالك تأخذ
هم ارفاهة ينزلون ويعتقون
وشرطهم حجة كاتبهم كما
سذكره فخرج من خلق
عتقه باعطاهم فان عتق
بما افترضوا أداء فهو غارم
وأن لا يكون معه - م وفاة
بالنجوم وان قدر وعلى
الكسب للاحول القسم
توسيعا لفرق العتق لتشوف
الشارع السبب وبه فارق
الغارم ولأن السبب في
الاعطاه واذا خصمنا كلمة
بعض من كان أوصى بكافة
بعد فجز الثلث عن كامل
بعط وقل ان كانت هياته

وهو محل ما في لروضة آخر الباب مر اه سم (قوله لان الأول في معنى العامل الخ) وجب لو كان الأول
يعطى من سهم العامل والثاني من سهم الغازي وليس كذلك اه سذكره عبارة عن جعله ما في معنى من
ذكر يقتضي ان المقاتل والفرد تابعي الزكاة يعطيان من سهم العامل ومن مقاتل من يلبس الكفار
يعطى من سهم الغزاة وليس ذلك مرادوا فاعطون من سهم المؤلف اه (قوله بما قالوه) أي الجميع
أما بخرون (قوله وأما مالك) أي حيث قلناه وبطله فلا مناقضة اه عش (قوله في الاخيرين) أي الذين في
الشارع وقوله الآتي بخلاف الأولين أي الذين في المنزل (قوله مجب) أي ومع ذلك المعنى ما تقدم ان اعطاه
لا يخبره اه عش (قوله في نظر الخ) عبارة انتهى مفرغ على انه لا يعطى المؤلف الا الامام اه (قوله
بالنسبة للأولين أيضا) أي كاشتراط دخل الامام فهم المشار اليه بقول الشارح بخلاف الأولين وبه يجب
عن توقف السبب عن جأسه ما وقع أيضا هنا اه (قوله وشرطهم) أي قوله لا يعتق في المعنى الأول كما
سذكره الخ في الحان عتق والى المتن في النهاية الآتية وقيل ان الوا يعطى (قوله حجة كاتبهم) وكون الكتابة
لجميع المكاتب كباقي اه عش (قوله فخرج الخ) عبارة غائبة اما المكاتب ككاتب فاسد فلا يعطى لانهما غير
لازمة من جهة السبب اه (قوله فان عتق) أي المكاتب بدليل قوله الآتي ومنه كالمكاتب كباقي اه سم
(قوله وان لا يكون الخ) عطف على قوله حصة كاتبهم (قوله وان قدر وعلى الكسب) وانما لم يعط الفقير
والمسكين القادر وان على ذلك كالمكران لاجتماعه ما تحقق لهما يوم وم الكسب يحصل كل يوم كفايته ولا يمكن
تحصيل كفايته من الا بالندرج في البائس يعني (قوله للاحول الذين) أي فلا يشترط (قوله وبه فارق
الغارم) أي حيث اشترط للاحول اه سم (قوله لم يعط) لثلاثة باخذ ببعضه الزكوة من سهم المكاتبين
ويؤخذ من ذلك انه لو كان بعض مكاتبيا وبعضا انما يعطى اه معنى (قوله ولا يعطى مكاتبه الخ) لعود
الفائدة اه فان قيل لم يرد ان يعطى غرة من زكاته فلهذا كان هنا كذلك أجب بان المكاتب مملوك
لسيده فكأنه أعطى بلوكه بخلاف الغارم معنى ونهاية (قوله يسترد الخ) أي ما أخذ من زكاته فغير سده اه
ورشدي عبارة المعنى ولو عجز المكاتب نفسه استرد منها ما أخذت ان كان باقيا وفاق يده بضمن ان كان نالفا
لحصول المال عنده ومضاهي حقه فلو قبضه السيد وده ان كان باقيا وغرم يده ان كان نالفا ولو لم يكن السيد
شخصا لم يسترد منه بل يغرمه السيد اه (قوله ثم الخ) استدراك على قوله ويسترد الخ وقوله ما تأتله أي بما
أخذ من غير سده (قوله بغير المعطى) متعلق بالعتق اه سم (قوله من اتفاقه) أي اتفاق المكاتب
المعطى (قوله الذين) الى قوله كذا أطلقه شارح في النهاية الآتية مع جعل الدائم بحاله (قول المتن
ان استدان لنفسه الخ) ومثله من زكاة الذين بغير اختياره وكما وقع في شيء فالتائه اه معنى (قوله
فان عتق) أي المكاتب بدليل قوله الآتي ومنه كالمكاتب كباقي اه (قوله وان لا يكون معهم وفاة بالغارم
وان قدر وعلى الكسب) وانما لم يعط الفقير والمسكين القادران على ذلك كالمكران لاجتماعه ما تحقق
لهما يوم وم الكسب يحصل كل يوم كفايته شرح مر (قوله وبه فارق الغارم) أي حيث اشترط للاحول
دينه (قوله ولا يعطى مكاتبه من زكاته) أي لعود الفائدة اليه قال في شرح الروض بخلاف الغارم
فان زكاة الذين ان يعطى من زكاته يفرق بان المكاتب له السبب فكأنه أعطى بلوكه بخلاف الغارم
اه (قوله بغير) متعلق بالعتق (قوله قبل كسبه ما عليه لابعده) هذا عتقه في شرح الروض عن جمع
الزكوة به بين كلاً من متعاضدين في ذلك (قوله لابعده) ظاهر في تصويره باذا اكتسب بعد الاختد

أعطى في نوتهما لافلا واستحسنه ولا يعطى مكاتب من زكاته ويسترد منه زكوة واعتق بغير المعطى في غير ما يأتي في التسمية الآتي وان
ثم ما تأتله قبل العتق بغير المعطى لا يغرم يده لانه سال تلافه ما ملكه وما تمنع من اتفاقه في غير العتق وان كان له كسب لكن قبل كسب
ما عليه لابعده ليتقوى على حصوله الشوف الى المشارع (والغارم) الذين ومنه كالمكاتب كباقي اه سم (ان استدان لنفسه)
أي امرضها الاخرى والذوى (في غير مضية اعطى)

وان صرفها ولزم فيها ادعاء قصد الاباحة اولا كالاتصاف فيه أي بل لا بد من بيان قائلين أن علم بذلك فلت اهلان فتمت القرائن
القبيدة كالاعتبار (أو) استناد (العصبة) يعني أولزم ذمتهم من بسبب عصية به (١٥٧) وقدم صرفه فيها كان اشترى خرافة ذمته كذا

ذكره الرازي وهو متسل

لانه اذا اشتراها أو اتاهها لا

يلزم ذمته شي إلا أن يحمل

على كافترا اشتراها وقبضها في

الكفر ثم لم يقبض بدها

في ذمتها أو ابد من ذلك انه

استدان شي بقصد صرفه

في تحصل خرو صرفه فيها

فلا استدانة بهذا القصد

معصية وكان انما عمل

غيره عدا أو أسرف في

النفقة وقولهم ان صرف

المال في الصدقات المباحة

غير صرف محله فحين يصرف

من ماله بالاستدانة من

غيره يراه أي محله فيها

يظهر من جهة ظاهر دفع

جعل الدين محله فان قلت

وأريد ان يتقيد بالاسراف

قلت الراد بالاسراف هنا

الرائد على الضرر ورواها

الاقتراف على الضرر ورواها

حكمة فبما هو ظاهر من

كلامهم في وجوب البيع

لمضطر الميسر (فلا) يعطى

شيأ لتقصيره بالاستدانة

للمعصية مع صرفه فيها

(قلت الاصم يعطى اذا تاب)

لان ان تاب ظن صدقه في

توبته (واقطع علم) وكذا اذا

صرفه في مباح كمسكة

السابق و يظهر ان العبرة

في المعصية بعقدها للدين

لا غيره كالشهادة بل أولى

ولا يعطى غلام مات ولا واه

معه لانه ان تصي به فواضع

وان صرفه أي قوله أي حال في المعنى الاول به أي بل التي وقوله وهو متسل كل الذي وكل انما تالف (قوله)
اذا عمل الخ متعلق باعطي وقوله أو أي حال في الاستدانة متعلق بقصد (قول لمن أو لعصبة فلا) ليس في
النسخ التي شرح عليها المحقق الخ وصاحب المعنى والنهاية ولهذا قال المعنى واستدرا كما لم يفهمه
عوم مفهوم الشرط من قوله ان استدان في شهر معصية فانه يفهم ان المدين للمعصية لا يعطى ماله ولا هوذا
نفس في الروضة من الحر والحرز ماله لا يعطى مراد ما اقتضاه المفهوم اه ولكن ان تقول بناء على هذه
المنفعة المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به واخر من الاستدانة سببه لا الاعتراض وان اقتضى ما نقل
عن الروضة خلافه اه سيدع (قوله وقدم صرفه الخ) حال من فاعل استدان ويحمل من ضمير ذمته
(قوله الان يحمل الخ) مقتضاه ان شراءه جازم معصية وهو يحمل تأمل اه سيدع وقد يجلب بان
المباشر بالبعد الفاسد حرام والكافر مكلف بالثروع (قوله أو ابدال الخ) فيما لم يات في قوله في ذمته
والحال ما ذكر فلي تأمل اه سيدع وقد يقال ان معنى في ذمتها استدانة (قوله وكان اتفان الخ) لا يعنى
ما في حله مثلا لاستدانة صيرة المعنى ومنه من زعم ان ما لا خلاف مال الخ وغبار النهاية وتعيين بالاستدانة
جرى على الغالب فلو اتفان الخ لهما ظاهران (قوله وأسرف في النفقة) أي وقدر استدان من هذا القصد كما
هو ظاهر اه سيدع (قوله أي حال) هل الرضا بالاستدانة أو حال الصرف والذي يظهر ان كلامهما
معتبر بالنسبة لما أضيفه فيعتبر محل الاستدانة في الوفاء عند ما حل الصرف جازم عندهم فيبقى النظر
فيما لو جهل الدين حاله وان في الرضا حال الاداء تامة هل يصح العقد مطلقا ولا يصح مطلقا أو فصل بين
الظاهر والباطن يحمل تأمل اه سيدع وأقول لو القبل في الاول قيل لكن بشرط عدم ظن المدين بهل
الدين بحاله (قوله لو اريد أي) بان يتحمل بالاسراف في النفقة وقوله هذا أو الاسراف فيها باستدانة من غير
رضا الخ (قوله لم يتقيد بالاسراف) أي بل يكفي التمثيل بالانفاق باستدانة الخ (قوله الزائد على الضرر ورواها)
هل المراد بالضرر ما سدد الرق أو ما يلحق به عرفا فالحل تأمل وعلى كل فحمل الزائد على ما يحتاجه جملته
مخصوصة كروم قوله انه أسرف في الضرر ورواها ولا يتقيد بقدره أو لا يتقيد بقدره لا يتيسر له أو يفصل بين
ما يقبل على ظنهما فتحصل أي وقت أو دفعه غير محل تأمل كذلك اه سيدع وأقول والاقرب من كل من
الزائد في الشئ الثاني (قوله لا) طرف لم يعطى كروا أي يعطى بلا استبراه بعض مدته فظاهر فيها حاله معنى
وسم (قوله ان تاب) إلى قوله و يظهر في المعنى (قوله السابق) أي تفان شرح أعطى (قوله و يظهر ان
العبرة في المعصية بتألم) قد يؤخذ من ان العبرة فيما اذا تالف عقيدة المعطى والا تخذ بعتة لذات لا تخذ بغيره
لشافي فبقي مثلا ذلك انما يتقيد أخذ كذا في الجاهل بذلك فليراجع (قوله لا غيره) أي كلاما وما ذلك
(قوله والا) أي ان لم ينص بذلك (قوله ويتعين حله الخ) يقتضى انه لو استدانه المعصية فصرفه في مباح أو لباح
وصرفه في معصية أنه لا يجبر وان لم يتب في النفس منه شي وقول الشارح الذي كروا لباطل الخ يجوز ان
يكون مراده المطالبة الدين به فانه اذا مات غلبت على الدين بالكلية اه سيدع بعبارة عرض قوله
لا مطالبة أي الآن اه وبعبارة الرشد في قوله فهو غير محتاج الخ لان مطالبة الدين التي كانت عليه
لقد فعلها فذا دفع عنه بالموت فلو ادا بالمطالبة في قوله لانه لا مطالبة له المطالبة الدين به كما يصرح بذلك كلام
الديمري وليس المراد في المطالبة الاخر ويتو به يتدفع ما في الحقيقة فهو مني على أن المراد ذلك اه (قوله)

من الركا: فليس ماله أعطى من الركا: وتعمه ما في جماعه وصم هذا بحاجب عن السؤال الذي سألته في شرح
الروض وان أحاب منه بشي آخر (قوله حله الخ) كذلك شرح مدر (قوله ورواها اذا تاب حال) عبارة شرح
الروض قال في الاصل ولم يتعرضوا هنا لاستدانة حله بعض مدته فظاهر فيها حاله الان الراد ما في قال يعطى على
أحد الوجهين انما غلب على الظن صدقه في توبته فيمكن حل الخلاف فيهم عليه وقال في المجموع عدم كلام الرازي

والاقوى غير محتاج لانه لا مطالبة كذا أطلقه شارح ويتعين حله على أنه لا يجبر بسبب معصية المكرم على خلاف فيه وأما عدم المطالبة
به حتى لا يؤخذ من حسنات المدين لادان فلا بد منه يتضح خلافه

وعلى غير المسندين لنعم عام كقصة أقسام الغارم الآتية ثم رأيت بعضهم خرم باستثناء بعضها فقط وهو المسندون للإصلاح وما ذكرته أولى حالا على هذه المكرمة (والأظهر اشتراط ١٥٨) حاجته بأن يكون بحيث لو قضى دينه لمعه تمكن كل جماعة في الروضة وأصلها والجموع

فإنه لا يملكه ما يملكه
أي الكفاية السابقة
للعمر الغالب فيما يظهر ثم
إن فعله معه شيء صرفه في
دينه وتحم به بأنه والاقتضى
من السك واليكف كسواب
السكس هنالكة لا يقدر
على قضاء دينه من غير الإلّا
بشدرج وقبضه شديدا
وطاهر كلامهم هنالكة
لا يملكه عاصي بالاستدانة
صرفه بباح أو نائب فينا في
اطلاقهم السابق في القفس
بل أخذ به ضمهما هاتان
شرط ذلك أن يصرفه في
معصية ولا يتوب بولك أن
تفرق بين البابين بأن ذلك
حق أدى فغلظا فله أكثر
(دون حلول الدين) لأنه لا
يسمى الآتية مدنا قلت
الأصا اشتراط حلوله والله
(أع) آدم حاجته الملائكة
(أو) استدان (الإصلاح
ذات الدين) أي الحال بين
القوم بأن يخاف فتنته بين
شخصين أو قبيلتين تنازعا
في قتل أو مال متعلقون
صرف قاتله أو متعلقين بسند
ما تمكن به الفتنة ولو كان
ثم من الأعاصم بسكسها
غيره (أعطى) أن حل الدين
هنا أعطى على المعصية (مع)
الغنى) ولو بقدر الامتنع
الناس من هذه المكرمة
(وقيل أن كان ضمان بقدر
فلا يعطى أذليس في صرفه

وهو ظاهر اه فليأتمل **(قوله كعبة أقسام الغارم)** أي يعطى كابدل عليه قوله جلال الخ قال في العباد
ولو مات الغارم نفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها أو للإصلاح قضى اه قال في شرحه في الأول ويحمله كما
أقاده قوله تبطل بان يقبل استحقاقه ما لم يتعين للزكاة بالادقبل موهه والاقتضى عنه منها لاستحقاقه لها قبل
موته مع بقائه حاجته موهه فارق نظيره في المكاتب والغارم وابن السبيل حيث ينقطع حقهم هذا ما ذكره جمع
ابن خالفة ابن الرفعة والقبيل فلا فان قلت لا يقضى عنه إذا مات بعد الوجوب أو كان محصورا ومنعنا
النقل كالغني قلنا لا لأنه لو كان قبض قبل موته لم يتم ملكه عليه يسترجع منه في الحال بخلاف الفقير فان
ملكه بعد القبض مستقر فإزان يستقبل القبض اه وهو وإن كان له وجه لكن الأوجه الأول اه
وقوله أو للإصلاح قضى قال في شرحه كافي المجموع عن ابن كعب وقضيتانه لافرق بين موته قبل الحلول وبعد
ولابن الخصاص المستحقين وعدمه ووجهه بان فيه مصلحة عامة فإزان بغتفر فعلا بغتفر في غيره اه **(قوله)**
فإنه لا يملكه ما يملكه اه لا يتخلو هذا عن مخالفة لقوله السابق قبيل ولا يمنع الفقر وذا المال الذي
عليه قدره الخ لأن في هذا تصر محابا طاعة بدون صرفه ما يعطى الدين وفي ذلك تصر محابا طاعة لا يعطى
صرفه فليأتمل الآن يجب بيان المراد هنا أنه لا يعطى من سهم الفقراء أعيا به هنالك المراد هنا أنه يعطى
من سهم الغارمين **(قوله بأن ذلك حق آدمي)** يتأمل الاقتضاء هذا الكلام من أن ضمانه ليس حق آدمي إلا أن
يراد بذلك مجرد أن الزكاة التي هي حق الله يجوز زرعها له بدنه وان عصى به لا تنكف الا كدسباب وادعا
هنالك ليس هنالك زكاة وادفعه اليه ولا يخفى باقي ذلك فان هذا يؤيد في عدم الفرق وليأتمل **(قوله في)**
الذين دون حلول الدين قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الاحلال إلا بان يصور بجائبا فرييا **(قوله)**
أي الحال) بمحمل أنه تفسير لقاب الدين **(قوله وان عرف قاتله)** أي خلافا لما في الرض **(قوله ان حل)**
الدين قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الاحلال إلا بان يجب بانها قد تكون بالقرض

يعطى

العدل

على ما بين ما بين المثل وأورد بان الخطأ هذا على كل مكان من الاستدانة بالقرض وأقهره ذكره الاستدانة بالعدل
عليها العطف كما تقر رأيه أو أعطى من ماله لم يعط ومثله ما لو استدان ووفى من ماله ومن الغارم الضامن لغيره

فيعطى إن كان المضمون لا وقد أعمر أو أن ضمن بالأذن أو أعسر أو وحده إن لم يفتن بالأذن ومنه من استدان الخو عبا رة معجد وقرى
ضعيف أو اختلاف أو الحق كغير من استدان لنفسه ورجمه جمع متاخرون وآخرون من استدان لإصلاح ذناب البين إلا أن يفتن بقدر وجه
بعضهم ولورج لا أن ارتخا بالثقل أيضا جلا على هذا المكر من العام نفعها لم يبعد (١٥٩) وواضع الكلام فبين أن على حصص قبل

فيعطى الخ) فان وفى أى الضامن ماعلى الاصل يعاقب ضمن من ان كذا تراجع له على الاصل وان ضمن بانه
وصرفه الى الاصل العسر اولى لان الضامن فرع عن مفعلى ونهابة (قوله وقد عسر) أى الضامن والاصل
(قوله وان ضمن الخ) غاية (قوله) أو أعرس هو وحده فان أعرس الاصل وحده أعطى دون الضامن وان
كانا مرسوسين لم يعط واحدهما معفى ونهابة (قوله ومنه) أى الغلام (قوله لشعور عماره) كنعاء قطرة
فكنا أسيراه معنى (قوله) بن استدان لنفسه أى يعطى بشرط الحاجة (قوله) ورجع جمع مأخوون واعنده
شخصا للرمي له سم وكذا عنده المثنى (قوله) وواضح أن الكلام الخ) لا يخفى ان فى ارتباط هذا الكلام
بسياقه شفاء أى خضاه ثم راجعت أصله رجعا لا يفرق بينه مضر وبالعلى ماضى ورجع مضمه بانه لا يقضى
منه اذن ميت الاما استدانه الاصلاح وهو محتمل جلال على هذا المكر من مواضع الخ ووجه الضرب بالفتنة قوله
السابق ولا يعطى غارم مات الخ عنه قالى يغلب على الظن والله أعلم ان عند الضرب على مله ان يغفل ما ذكره
مع ان الاطلاق ينقله الى السابق فليست له ولعصره سديد (قوله لا يعين) الى قوله يتخلل الخ فى النهاية
(قوله) الصرف فيما اخذله) أى لا يعين صرفه النظم الى كافة العلق اه كرى (قوله كامر) أى قبل
قول المتز والفرزم (قوله) وكذا الغلام الخ) والتسامح لما يستحقه المكاتب والغلام الى السيد والغريم ياذن
المكاتب والغلام أحوط وافضل الان يكون ما يستحقه أقل مما عليه واراد ان يقصر ذه ولا يستعقب تسلمه
الى من ذكر وتسلمه اليه بغير اذن المكاتب والغلام لا يقع عزز لانهمما المستحقان ولكن يسقط عنهما
قدر العسر وفى لان من ادى عدى عنه بغير اذنه تبرأ عنه معنى (قوله وابن السبيل) وهذا لا ينطبق قوله
الفرع المصروفه لان من الفرض أنه أعطى قبل الاكسابه سم وهذا يجري ان يقضى الغلام المستدين
للمصلحة لنفسه (قوله) اذا واراد ذلك أى الصارف عن غير ما أخذوا فليتم له سم (قوله) وهو متخلف
هذا هو الذى يظهره يقتضيه كلامهم كما هو الصارف عن المتسرع التمس له سديد (قوله) (قوله) الخ فى
ذكره اه معنى (قوله) أى لا سهم) الى قوله فان مات معوا فى النهاية الا قوله على ان الى ما بين قوله وسم الى وان
عزم (قوله الخالف) نعت تسير الخ وقوله بالخ متعلق به أى يتسرى الخ وضهيره لان السبيل (قوله
أجابوا الخ) أى أكثر العلماء (قوله) بالانتماع الخ) متعلق بقوله أجاوا (قوله) يسبل الله فى الآية) أى فى المراد
به (قوله) وقوله الخ) مستند اخره قوله سم الخ (قوله) لهم) أى بما تنقسم الله وكان الاوى به أى لفظا يسبل
الله وقوله فى الآية) وقوله من ذكره أى الغرام المتعلوقه (قوله) ذلك الحديث) أى الذى استند عليه
أحمد وغيره (قوله) جعل صدقة الخ) أى وقتها (قوله) ان ينج متعلق باصطالح (قوله) وسم) أى فى قسم الخ
وقوله لهم أى المتعلوقه وقوله لاهل أى الخ) وهم الرتبة (قوله) على ماهر) أى فى قسم الخ (قوله) فهم
أهل الخ) وقوله من الامام وهو انه اذا عجز سمهم من كفايتهم كل لهم من سهم يسبل لتمامه سم (قوله)

مَوْجَل ماصرفه في تلك الجبهة كابل الذهبية **(قوله)** وقد أعسر أي الضامن والفاضل وعنه **(قوله)** (وان) سالفة **(قوله)** ورحمهم مع ما خرون) واعتده شغلنا الشباب مر **(قوله)** قبل موته) قد يقال لاجل في هذا التتميد بالوت **(قوله)** (كسر) أي في قوله لكن قبل كسب ما عليه لانه فانه يقدحوا في الصرف في غير ما أخذ له بعد كسب ما عليه **(قوله)** (وان السيل) وهذا لا ينبغي قوله الا في شتر طما لمخيلتان الفرض انه اعطى قبل الاكتساب **(قوله)** خلا فله ما اذا اراد ذلك أي الصرف في غير ما اخذ له فليتا مل **(قوله)** بالانزعاج) متعلق باباوا **(قوله)** على ماسر) أي في قسم السبي وقوله عن الامام أي وهو انه اذا نزع

مَوْجُل مَانَصْرَفَ فِي تِلْكَ الْحِصَّةِ كَابِلُ الْمَدِيَةِ (قَوْلُهُ وَفَدَا عَسِرَ) أَيْ الضَّامِنُ وَنَحْوُهُ عَنْهُ (قَوْلُهُ وَإِنْ) بِالْفَتْحِ (قَوْلُهُ) وَرَحْمَةُكُمْ مَتَانُونَ وَاعْتَمَدَ شَيْخُ الشَّاهِبِ مِنْ (قَوْلِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) نَدْبِقَالَ لِالْحَقِيقِ هَذَا التَّعْدِيدَ الْمَوْتُ (قَوْلُهُ كَأْسٍ) أَيْ قَوْلُهُ لَكِنْ قَبْلَ كَسْبِ مَا عَلَيْهِ بَعْدَهُ فَإِنَّهُ يَنْقُضُ جَوَازَ الصَّرْفِ فِي غَيْرِ مَا أَخَذَهُ بَعْدَ كَسْبِ مَا عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَابْنُ السَّبِيلِ) وَهَذَا الْإِتْيَانُ قَوْلُهُ لَا تَقُورُ طَنَا لِمُحْتَاجِنَ الْفَرَضِ أَنَّهُ أَطْعَمَ قَبْلَ الْاِكْتِسَابِ (قَوْلُهُ خِلَافَ مَا فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ) أَيْ الصَّرْفِ فِي غَيْرِ مَا أَخَذَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ (قَوْلُهُ) بِأَلَا تَخْتَرُجُ (قَوْلُهُ) بِأَبَا جَابِلٍ (قَوْلُهُ عَلَى مَاسِرٍ) أَيْ فِي قِسْمِ السَّنَةِ وَقَوْلُهُ لَعَنَ الْأُمَامُ أَيْ وَهُوَ أَنَا إِذَا عَزَزَ بِذَلِكَ وَانْتَهَى النَّزَاعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي الْيَمَةِ وَقَوْلُهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَخْلِ الصَّدَقَةَ لِالْحَاجَةِ تَذَكُّرُكَ مِنْهَا الْغَازِي فِيهِ فِيمَا بَدَأَ ذَكَرَ تَأْخُلُ عَلَى أَنْفِ الْأَصْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثُ عَلَى مَعْنَاهُ أَظْهَرَ الْأَنْدَلِ فِيهِ إِعْلَامُهُ بِغَيْرِ جَعْلِ صَدَقَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَأَنَّهُ أَتَى بِغَيْرِ مَعْنَى عَلَى مَعْنَى غَيْرِ قَرْضٍ أَنَّهُ يَغْيِرُ زَكَاتُهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَمْلِكَ مَعْنَاهُ يَغْيِرُ أَوْ أَنَّهُ زَكِيمٌ غَيْرُ خَلِيلٍ وَلَا تَأْخُلُ لَهُمْ عَلَى الْغَرِّ وَمَرَأَةٍ لَاحِظَ لَهُمْ فِي الْقِيَمَةِ وَكَأَنَّ لَهَا فِيهِ إِزْكَاءَ الْأَعْلَى مَاسِرٍ فَمِنْ عَنِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ

فان عدم واضطر والهم لم أغنياءنا عن غيرنا كقضاء امتنعوا ولم يجبرهم الامام حل لاهله الذين لم يحصل لهم منه كفايتهم الاخذ منها فيما يظهر وان نقل بذلك الذي مروا به على الامام لم ينعوا لان المتعمم لم يشرع ذواتهم بخلافهنا (وابن السبيل) الشامل للذكر والاتي نفسه تقابل (منشئ سفر) من بلاد الكهنة وان تكن وطنه وقدم اهتما عليه لوقوع الخلاف القوي فيه اذا طلق عليه بحجج الدليل هو عندنا القياس على الثاني بجماع احتياج (١٦٠) كل لاهية السفر (أو محتاج) به سي ذلك لانه السبيل وهي الطريق وأورد في الآية

دون غيره لان السفر محل الوحدة والافراد (ورشرطه) من جهة الاعطاء لا النسبة (الخاتمة) بان لا يجسد ما يقوم بجوارحه سفره وان كان له مال بغيره ولو دون مسافة القصر وان وجد من يقرضه على العمد فيقرض بغير هذا وامر من اشراط مسافة القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة في السفر أشد والخاتمة في أغلبه ومن ثم لم يقر قوا فيه بين القادر على الكسب ولو بلا مشقة كما اقتضاه اطلاقهم وبين غيره لتحقيق حاجتهم قدرته هنادون ماس (وعدم المعصية) الشامل لسفر الطاعة والمكر وهو المباح ولو سفر زهقة على المعتد بخلاف سفر المعصية فان عصى به لاقية كسفر الهائم لان اتعاب النفس والعبادة بلا غرض محض خرام وذلك لان القصد باعطائه اعانة ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لقبه سفره (ورشرط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية)

فان عدم أي الشيء اه سم (قوله الهائم) أي الممر ترقة (قوله فان امتنعوا) أي الأغنياء (قوله ولم يجبرهم) أي الأغنياء المحتنعين وفي بعض النسخ ولم يجبرهم وعليه قوله في غيرهم أي غير أهل التي وهو بالنسب مفقود لم يجدوا فاهله الامام (قوله وانما يعطى المال) سباني ما يتأتى بذلك (قوله له) أي الشيء وقوله منها أي الزكاة (قوله مس) أي عن الامام (قوله الشامل) أي القول المتن وشرط أخذ الزكاة في النهاية (قوله والاتي) عبارة المغنى وغيره اه (قوله من بلاد الكهنة) أي قوله وبقر في المغنى الاقوله وقدم على اطلاقه قوله وأورد في المتن وقوله ولودون مسافة القصر وقدم أي المنشئ على الجواز (قوله لوقوع الخلاف) عبارة المغنى وهي حقيقة حتى يجوز في المتن واعطاه الثاني بالاجماع والاول بالقياس عليه لان مرید السفر محتاج الى أسبيله وانما في ذلك أو حنيطة وما لا يشاء (قوله به) أي يعمل الزكاة (قوله سم) أي الجواز بذلك أي ابن السبيل (قوله وأورد) أي ابن السبيل (قوله من جهة الاعطاء) أي فهو على حنف متصاف أي شرط اعطائه اه سم (قوله بغيره) أي في مكان آخر اه مغنى (قوله وامر) أي في الفقير والمسكين اه كرى أي اذا غلبا عليه هما (قوله الشامل لسفر الطاعة) أي المتن في المغنى الاقوله لانه في قوله فان مات (قوله سفر الطاعة) كسفر حجوزارة والمكره كسفر منفرد والمباح كسفر تجارة اه مغنى (قوله كسفر الهائم) (الح) عبارة للمغنى والحق به الامام السفر لا يقصد محض كسفر الهائم اه وبعبارة عرض قوله كسفر الهائم الصريح على ان الهائم عاص بسفره وعبارته الشيخ في شرح منحه مع الحق به أي سفر المعصية يسفر لا لغرض محض كسفر الهائم اه (قوله لان الح) تحليل لقوله كسفر الهائم وقوله وذلك لان الجواز اجماعا على اشراط عدم المعصية (قوله الحاربه) أي قوله وبنا للطلب في المغنى الاقوله وامل وقوله والمرقة قال في قول المتن وكذا في النهاية الاما ذكر (قوله ونحوهم) كالزكاة والجال (قوله نحو ساع) وهو الذي وصل الى البلاد (قوله لانه لا أمانة الح) لا يقابل مقتضى هذا التعليق امتناع سابق ان نقلا لا نقول ذلك مشمول بنظر العامل وشرافه وتعمده بخلاف العامل فانه مستقل اه سدعمر (قوله لانه لا أمانة الح) هذا لا نظير بالنسبة لله اه (قوله من ذلك) أي قوله يجوز واستحار كافر وعبد الح (قوله لشيئ مما ذكر) شامل المال واستمر لم يعمل عام كنعو سعاية اه سدعمر (قوله وهذا) أي يجوز واستحار ذوى القربى المال (قوله وانما منعوا احقهم الح) قال ابن مطير في شرحه على المنهاج أي سواء اعطوا احقهم من خشن نفس أم لا أما الاول فقطعا وأما الثاني فهو الذي عليه ما لا أكثر ونحو جواز الاصطغري اعطاهم واختاره الهروي ومحمد بن يحيى وأقوى به شرف الدين البارزى واباس به بل في حديث الطبراني ما يشهد به أي بقوله أليس في خشن نفس ما يكتفك أي يفتك أي أتتدعون خشن نفس فاذا عدم خشن نفس زال الغنى نفس الخشن عليه لاستغنائه وشرط منعهم فاذا زال الشرط انتفى المانع وشبه أن يكون هذا هو المختار في هذا الزمان كل منهن في اليمن لبعدهم عن محل الغنائم وقلة شغفهم بالمال وأهل الثروة وشدة حيلتهم التي شاهدنا والله أحكم تعبد بحديثه ما لم تكن في الصدور والله أعلم اه عبارة شيخنا قوله سواعينوا الح ونقل عن الاصطغري القول بجواز صرف

سهمهم عن كفايتهم كل لهم من سهم سبيل الله (قوله فان عدم) أي الشيء (قوله من جهة الاعطاء) لا النسبة أي فهو على حنف متصاف أي شرط اعطائه (قوله على المعتد وبقر الح) كذا شرح مدر (قوله وامر) أي حين ماله غائب (قوله ولو سفر زهقة على المعتد الح) كذا شرح مدر

والاسلام) فلا يقدم منها لما كثر اجتماعهم بجوارحه واستحار كافر وعبد كمال وأما لا وسأفظ ونحوهم من سهم العامل لانه أجرة تارة كاختلاف نحو الزكاة ساع وان كان ما لا يخذله أجرة أيضا لانه لا أمانة له ويؤخذ من ذلك جواز استحار ذوى القربى والمرقة من سهم العامل لشيئ مما ذكر بخلاف قوله فله بلا حاربه لأن فيما يخذله حديث شاذين كذا وهذا يخص عموم قوله (وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) وان منعوا احقهم من الخشن بغير مسلم أعانيه أو ساع الناس وانما لا فعل لعمد ولا لال عمده

و بنو المطهر: الآل كأمرو وكان ذلك كل واجب كالنذور والكفارة ومنها إهداء النسك بخلاف النطق وحرم عليهما صلى الله عليه وسلم السك
لأن مقامه أشرف وحلته الهدية لأنها شأن المأوك بخلاف الصدقة (وكذا مولاهم (١٦١) في الأصح) القبر الصحيح مولى القوم منهم

الزكاة البهم عندنا منهم من تحس الحس أخذنا من قوله في الحديث ان الحس في شخص الحس اياكم فكم أو فبكم فانه يؤخذ منه ان يحل عدم اعطائهم من الزكاة عند أخذهم حقهم من تحس الحس لكن الجمهور ورودا القول بالغير من ولا يابى تأييد الاصل في قوله الا ان لاحتباهم وكان يحتجز حصة الله تعالى على ذلك بحجة انهم يتعقلان الله هم اه (قوله وبنو الطالبين ال) كتملة للدليل (قوله كسر) اى قسم النى (قوله كل واجب كالنذر الخ) عبارة اخرى وكذا يحرم عليهم الاخذ من المال المنذور وصدقته كما اعتد به شئى قال السيد السهمي في حاشيته اربعة وفي فتاوى البغوى لو نذر التصديق بدتو مطلقا أو على الفقراء هل يجوز صرفه لعلوه قال فان قلنا يحل على أقل إعجاب الله تعالى لا يجوز كزكاة الكفار وان قلنا يحل على أقل ما يقتربه الى الله تعالى يجوز وهذا القادر مضطر به الفروع وأشار المصنف الى ان الخ فيها يختلف باختلاف المردك فقد صححوا قس نذرا على عبد احرار الملب والكافر وهو منصوص الامر وخروجوا عن اكل النافون من الشاة الملعنة لنذرا والاضع والواجب عندى الخاف ما نحن فيه به لان المسمى في تحريم الزكاة علم وما اطلقى هامن الكفار وان كن نوضها التظهر بخلاف النذر فان ذلك ليس وضعه والا لا يمنع على العلوى أخذنا من صاحب علوى ولا قال به انتهى ولعله الاقرب ان شاء الله تعالى وبكى أن زاد بعد قوله فان ذلك ليس وضعه بل وضعه لتقرب المشعر روعة الصروف البهم المناسبة لعلونيتهم اه سيدمر (قوله كل واجب الخ) يدخل فيما ائفى به شئنا الشهاب الرملى من انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزء الواجب من أضحية التطوع سم ونهاية (قوله كالنذر) اقتصر عليه المئى (قوله ومنها) اى الكذارة (قوله بخلاف المتطوع) اى يحل لهم (قوله الكلى) اى الواجب والمتطوع والغير الصريح في قوله واؤفى في النهاية الاقرو فان قلت الى اؤفى المصنف (قوله يمكن ذلك) اى عدم المساواة (قوله لا) اخذنا كاذمة يكون شر فالخ) نديقال يتنافى بطلاق قوله صلى الله عليه وسلم اغماهى أو سواخ الناس واطعاه الغاى الى ترغيبه في الجهاد لا لشره اه سيدمر (قوله وان لا يكون مؤنا) الى قوله وانما يظهر في المئى الاقرو وان لا يكون لهم سهم الى اؤفى المصنف قوله تعالى واؤفى (قوله وان لا يكون مؤنا الخ) عطف على قول المتن وان لا يكون هاشميا (قوله على كسر) اى فى الفقير (قوله وان لا يكون محبوا راعاه) فدان الكلام في احيقاف الزكاة في قبضه (قوله نازكالخ) حال من المسب بقرى بالغ اه سيدمر (قوله اعلى) اى طن (قوله بما تقرو) اى بيان شروط الاخذ اه كردى (قوله ولا يعى) عطف على لغاسق (قوله ولا كان) اى الاعى الاخذ والاعى الفاع (قوله واؤفى الخ) عبارة اخرى ولو كان لشخص ابقوى صحص فقير لا تصحب عليه نفقته بل يجوز ان يقدم البعير زكاته من سهم الفقراء وألاؤفى ابن فوس عبد الله بن الثانى وأخوه كمال الدين بالاول قال بن شبة فهو الظاهر اذا وجه الممنع اه (قوله وهو الظاهر) اى الجواز وكذا الضمير في قوله والا في وانما يظهر (قوله يلزمه الكسب) اى ولا يجب نفقته على الابن (قوله وهو الخ) اى القول بلزوم الكسب ضعف (قوله ولا يصح وجوب نفقته الخ) اى على الابن المئى وصور المئى المسئلة بكسرا تغايبا اذا كان الابن فقيرا لا يلزمه نفقة الابى على هذا فلا خلاف بين الاقنام (فصل) في بيان مستند الاعطاء وقدر للمعلى (قوله في بيان مستند الاعطاء) الغرض لما عرفت في النهاية (قوله وكان كذا كل واجب) يدخل فيما ائفى به شئنا الشهاب من من انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزء الواجب من أضحية التطوع اه (قوله وان لا يكون مؤنا الخ) عطف على قول المتن وان لا يكون هاشميا الخ وقوله ولا يعى عطف على لغاسق (فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعلى) في فتاوى السيوطى في كتابه ان كلمة المراد بقسير البلد

(٢١ -) (شرواني وابن قاسم - سابع) و قد قولهم يجوز دفعهما رطب من شجر عيسى ولا قدر ولا صفة من الأولى أو كذاهما
خروسان الخيل وأفق العمادان ونسب من فعله الأبقري صحيح فقير راسخ وبوزن قال شار وهو الظاهر إذا رجع له منع اه وانما
نظمه انقلنا بوزن الكسبي وهو ضعيف والاصح وجوبه فيقتضون قدر علمه قال حنابل (فصل) في بيان مستند الالفاظ وقد راعى المعنى

(من طلب كذا) آدم يطلب أو يداعل أو يأخذ أو يأخذ أو يأخذ (وعلى الغالب) أو غيره ممن ولا به بالدفع وذكره فقهاء لان دخله فيها أقوى من غيره والمراد بالعلم التلخيص كما قيل مما ياتي (استحقاقه) لها (أو عدمه على بعضه) ولا يخرج على خلاف القضاء بالعلم لبناء أمرًا كالذي على السهولة وليس فيها اضطرار بالغير وبه علمه لا ياتي هنا ما سجد ثم إن القاضي إذا قاسمته بينة بخلاف علمه لا يعمل بواحد منهما (والا) يعلم شيان **ثالثه** (فإن أدى فقرا أو مسكنة) أو أنه (١٦٢) غير كسوب وان كان جلد اقربا (لم يكف يئنه) له سرها وكذا لا يحلفون انهم لم يصح عنه

صلى الله عليه وسلم أعلى من ساء الصدقة بعد أن أعطى ما له لا لحاف فيها لغنى ولا تقوى مكتسب ولم يحلفهم ما مع امرأهما جلدن ومن ثم قال الحافظ للندري هذا أصل في أن من لم يصر فيه مال فصره يجوز على العلم ولم يعتبر صلى الله عليه وسلم ظاهر القوة لان الإنسان مع ذلك قد يكون أعز ولا كسبه مع أنه صلى الله عليه وسلم استظهر في أمرهما ما يدرهما أي ومن ثم قال الباقى بسن للامام أي أو المالك ذلك فيمن يشك في استحقاقه (فإن عرفه مال) يئنه (وإدى نفسه كلف) يئنه رجلين أو رجلا وامرأتين بتافه وإن لم يكن ثامن أهل الخبيرة بالباطنة بعبه لان الأصل بقاؤه سواء أدى سببا لظاهر أم خفيا بخلاف ما مر في نحو الوديع لان الأصل ثم عدم الضمان وهما عدم الاستحقاق وزعم ان الأصل هنا الفقر بعبه ان الفرض انه عرفه مال يئنه (وكذا إن أدى عيالا في الأصح) يكف يئنه ذلك لسهولة ما قال السبكي والمراد

بالعبدان من تلزمهم ونهم وغيرهم ممن قضى المروءة بأفاته ممن يمكن صرف الزكاة اليمن قريب وغيره اهـ والأوجه ان المراد المقصد بهم من تلزمهم ونهم وغيرهم بالزكاة لانهم أو يسألهم أو يعللهم (ويعللهم) مؤلف بقوله لا يمين ان أدى ضعف يئنه دون شرف أو قتال لسهولة إقامة البينة عليهم ما عرفت وعلى الأول (غاز وابن سبيل) بقسميه (يقولهما) لا يمين لانه لا يمين مستقبل وانما يطعن بشدائخر وحديثها (فإن) عيلا فخر جاهر رجعا استفاد من ابن السبيل مطلقا وكذا فاضل الغازي بعد غزوهم وان كان شيئا وقع عرافا لم يقر على نفسه ملتين انهما

الذي تصرف اليه مال كنهل هو من أدرك وقت الوجوب أثبتته يقطع الترخص أم كيف الحال وإذا لم يقبل الفقر الزكاة لم يجبرهم لما حكم أم لا فاجاب بقوله المراد بقدر البلد من كان يملك المال عند الوجوب صرح به الامام وغيره وذكر الزكاة في شرح المنهاج ان الفقر اذا امتنعوا من أخذ الزكاة فلو تولوا لا يصح لهم إيراد مال منها اهـ (قوله لا يعمل بواحد منهما) أي بل يعمل بهما (قوله وان كان جلد اقربا) في شرح مرق و قول الشرح وماله بنهذ بصدقمان قبل شيئا كبيرا أو زمانا جري على الغالب اهـ (قوله بخلاف ما مر في نحو الوديع) وقال الحب الطبري التفرق كل الوديع (قوله ممن يمكن صرف الزكاة اليه) كانه احتراز عن نحو الهاشمي والمطالي والكافر (قوله والا وجسد المراد الخ) اعتمد مرق (قوله وأدنى) يئنه ان هـ ذاق قتال وقع أو رافع أمالو أراد انخر وج لقتال مستقبل يئنه أي يعلل بقوله كالغازي بل هو

اعطى اوقاف ما جتمع ما (تبيين) هـ مران لان السبل صرف المنة لغير حوائج السفر وجئت لا يثاني استرد اخذناه لا يعرفون في ما اعطيه
وصرفه من عمل كان بفضل من شئ أو لا ليعمل كلامهم على ما وصرف من عين ما اعطيه وقد يقال ان سبعا من صرفه على نفسه أو لا المنة
فان فضل من لا لا خوت شئ استرد من غيره وعليه فله ان يقبل قوله في خذو الصر فانه لو ادعى لم يعلم قدر صدق ولم يسترد من شئ لان
الاصل وراثة من توفى (يا بحر) بان ضفت ثلاثة ايام تقر بسلام توصلا للخرج ولا تنظر ان ترقوا لاجبة (استرد) بهما ما اخذناه أي ان يفي ولا
فبدله وكذا لخرج النازي ولم يفرغ من رجوع وقال المارودي وصل ببلادهم ولم يقاتل لجد (١٦٣) العلوم يسترد من بلدان القصد الاحتياط
على بلادهم وقد وجد خرج

المقصود زيادة على المعتاد استردا لانهم منها الذين اعطوا اوقافا لغير حوائج السفر (قوله تبيين) هـ أي
التبيين هـ سم (قوله) لان السبل صرف ما اخذنا (الخ) أي بعدا ككتاب قدرا ما اخذناه له كماله عامر
هـ سم (قوله) وقد يقال في سبب (الخ) قد يقال هذا هو الخصم أو هم من جهة ترجيح الاستعمال الاول لان
توجيهه بقوله لا لغير حوائج وانه منع فله ان يأخذ (قوله بان ضفت) الخ قوله وكذا يسترد
في النهاية الاقوله أي ان يفي الى وكذا وفي المتن في المعنى الاقوله أي ان يفي الى الخ (قوله ثم رجوع) قد
يصل اعطاه اذا كان العدو يجعل معن يخرج له فليوصل اليه - دا المدون قد يربوا بحيث لا يتمكن
من الوصول اليه هـ سيدمر (قوله أو في المقصد) الخ هل يحل ان كان بحيث لم يمت لغزا هـ سم (قوله
لما تقر) أي من انه يسترد من المنتجع جميع ما انتدعه (قوله وكذا استردا) الخ هلوا المعنى ولا يخص
الاسترداد بما حل اذا اعطى الكاتب ثم استغنى عما اعطيه له تبرع السيد باعتاقه او ابراه من النجوم استرد
ما مضى على الاصح لان المقصود حصوله الحق بالمال المدفوع اليه يحصل قال في البيان ولو سلم بعضه لسيده
فاعتبه فقطض السبب له لا يسترد من لا محالة انه انما اعتقه بالمقبوض قال في المجموع عدا ما له متعين
قال الزاقي ويحرم الخلاف في الغارم اذا استغنى عما اخذ ما يراعى قوله هـ (قوله كاسر) أي في شرح
والرقاب المكاتبون (قوله ولو لا صلاح) الخ الى المتن في النهاية الاقوله ويحمل الى ارباب الرقعة (قوله ولو لا صلاح
ذات البين) عبارة المعنى واستثنى ان الرقعة تعالج اعظم الغرم ما اذا غرم لاصلاح ذات البين المشهورة امره
وقال صاحب البيان انه لا بد من البينة وهو قضية كلام الاحياء قال الاذري ولعل هذا فيمن يستغنى غرمه
لذلك ورجوع الكلام الى انه انما استشهد بالحق الى البينة والاحتياط كالغرم ما لم يصب هذا جمع بين
الكلامين وهو حسن هـ (قول المتن بينة) أي العمل والكتابة والغرم ولا بد ايضا ان يقيم المكاتب بينة
بما يفي من النجوم كافة المارودي هـ معنى (قوله دعوى العمل) عبارة المعنى مطالبة العامل بالبينة هـ
(قوله بان الخ) متعلق باستشكال (قوله بلعله) فلا تثنى مطالبة البينة هـ معنى (قوله استعمله) أي
العامل وقوله حتى أوصلها اليه أي الى الامام هـ رشدي (قوله أو قال الخ) وقوله أو ما نال عطف على قوله
طلب الخ (قوله أن رد) أي السبكي (قوله وأن رد الخ) عطف على قوله أن رد الخ ورد هذا بنظر ما قبله
(قوله وابن الرقعة) كقوله الاتي بالاذري عطف على السبكي (قوله أي البينة) الى قوله وبه يفرق في
المعنى الاقوله وقد يحصل الاستقرار والاقول المتن ويعطى في النهاية (قوله فيما ذكر) أي هنا فيما
غار بخصوص مد (قوله تبيين) هـ أي في تبيين (قوله لان السبل صرف ما اخذ لغير حوائج السفر)
أي بعدا ككتاب قدرا ما اخذناه له كماله عامر (قوله وقال المارودي الخ) كذا نثر مد (قوله
أو في المقصد) هل يحل ان كان بحيث لم يمت لغزا (قوله ورد ابن الرقعة) الخ كذا نثر مد (قوله
أي البينة) قال المارودي ولا يشترط كونهم أهل الخبرة بالباطن بل يحل ان شهد به هؤلاء ما أما
اذا شهدت باصله فلا يمنع خبرهما بانهما كجزم به القبول شرح العباب (قوله في المتن اخبار عدلين)

فوق الامام فلا وجه لمطالبة المالك ويحمل ان يرد بان المطالبة قال المالك أنا عامل الامام فادفع لي ذلك كاتك وريان الكلام ليس في
هذا بل في طلب العامل لحسنه لمقالة لعله وان يرد بان الامام ترك بعض الزكاة عند المالك وأمر بان يعطى من أوله اليه فما من يدعي
انه عامل الامام وأنه أوله اليه فكيف البينة تجتنب وان الرقعة - سيما اذا استلزم الامام من خشي النفس فادعى انه قبض الصدقات وتلفت في يد
من غير تقرط وطلب بالاجرة وريان فيتم وجعنا نحن فيملا به انما يدعي بالجرم من خشي النفس لامن الزكاة الاذري بما اذا فوض اليه
التفرقة ايضا ما يهودى القبض والتفرقة وطلب من المصالح ويد بتسليم ما قبله (وهي) أي البينة فيما ذكر (الخبر عدلين) أو عدل
واصرأين ولم يفرق لثبوت شهادة واستشهاده ودعوى عند فاض

(ويستثنى عنها) في سائر الصور التي يحتاج اليه فقهاء (الاستفاضة) وبنا الناس من قوم يدعونوا لهم على الكذب وقد حصل ذلك بثلاثة مجامع
الرافعي كثيرة واستغرب ابن الرقعة يحيى (١٦٤) عن ابن القصة هذا الظن الجور لا اعطاه وهو حاصل بذلك وبه يفرق بين هذا وما بين

في الشاهد ونحوها يصح بذلك
قولهم (وكذا تصديق بـ)
الدين والسيد في الاصح
بلايينه ولا عين ولا نظر
لا احتمال التساوي لانه
خلاف الغالب ويؤخذ من
اكتفاءهم باخبار الطريق
هنا وحدهم ثم حمله
الاكتفاء باخبار ثقة ولو
عدل وراية من صدق
الناس الاكتفاء به وقع
في القلب صدقه ولو ناقصا
ثم اريد في كلام الشيخين ما
ويذكر انهم بحثوا في
في الطريق والسيدان حمل
الاختلاف اذا وثق بقولهما
وعلى هذا الظن الصدق
قال والام يصدق قطعا
وبعدان مهدي من اول الفصل
المعنا ما يشبه الوصف
المستحق للاستحقاق شرع
في بيان قدر ما يعطى كل
فقال (ويعطى القدير
والسكين) اذن لا يحسن
التكسب بصفة لا يتجاوز
(كفاية سنة) لان وجوب
الزكاة لا يعود الا بغيرها (قات
الاضح المنصوص) في الام
(وقول الجور) يعطى
(كفاية العمر الغالب)
أي ما بقي منه لان القصد
اغتنى ولا يحصل الا بذلك
فان زاد عمره عليه فظهر
انه يعطى سنة واحدة لا زكاة
عليها ثم اريد بـ ثم يعض
الا فلو هو صريح ما

اه معنى (قوله في سائر الصور) أي من الاصناف فلا يخص بالعلم والمكانت والقيام كما هو همه السابق
(قوله وقد حصل ذلك الخ) أي الاستفاضة اه عش (قوله واستغرب ابن الرقعة) أي حصول الاستفاضة
هنا بثلاثة قولهم به (يشرق) أي بان القصة هذا الظن (قوله بذلك) أي القصد المذكور (قوله بلايينه الخ)
الاولى كلى المعنى يعني عن البيضة (قوله مع ثمته) أي بالواو (قوله الاكتفاء باخبار ثقة الخ) ولا فرق في
جميع ذلك على الاوجه بين من يشرق ما له وما لا يشرق به ولاية أو وكلة اه شرح الروض اه سم (قوله
الاذان) الى التمسق بالنهاية والمفسر الاقوله ثم ايتى الى امان بحسن (قوله لان وجوب الزكاة الخ) هذا
يصلح لانه النقص لا يمنع الزكاة فيبقى أن زادوا ولا كذا تنكر كل سنة فيستغنى عن سنة فستة اه سدد
وقوله أن زاد الخ أي أو يقتصر عليه فاعمل النهاية والمعنى (قول المتن كفاية العمر الغالب) ينبغي أن يكون
اعتبار العمر القابل للبرق في مجموع الحق لو كان المستحق ابن ثلاثين سنة مثلاً ومعه ابن تسعين سنة مثلاً
يعطى للمعروف كفاية عشر فقط ثم كفاية سنة فستة ولو فرض الامر بالعكس فهل يعطى كفاية ستة مثلاً وسنة
بأنسبة للمعروف وان كان انما يعطى كفاية عشر بالنسبة لنفسه أو يعطى كفاية عشر فقط بالنسبة للمعروف
أيضا لانه انما يعطى بغير حق التبعه ولا يعطى بقاها المتبوع بعدهما حتى تستمر التبعه حتى تأمل ولعل الحق
أقرب فلنأمل اه سدد عمر أقول وقد قدمت عن عرض الجزم بالثاني وفيه هنا نص صواب بالزكاة
لم يكفها فتقتصر وجهها من أه أصا وأخر على اكتسابه فستة طبع في حق ابن يعطى كفاية يوم بيوم لا ثم يتوقفون
في كل وقت ما يدفع حاجتهم من تسعة وربع المراتب عليها يسير مال أو غير ذلك ومن كفاية ثمانية اه (قوله
فان زاد عمره عليه) أي الغالب فظهر أنه يعطى سنة كآخرة به والاداه نهاية أي اذا مات في اثنتي عشرة سنة
منه في ايام ان الاربع الاول من الاصناف ملكوت ما أشد وسلكا مطلقا اه عش (قوله عليها) الظاهر
التذكير فالمرجع العمر الغالب (قوله الا في) أي انما يقبل قول المتن فيستثنى به (قوله ويظهر ان المراد
الخ) ينبغي أن يكون محله فيما يظهر فيما الخ لم يجاوز ثمانية فظهر كفايته اه سدد عمر أقول ولا يعبدان
يجب من نظره في التجارة (قوله أو الشراء اه) أي شراء الامام أو نائبه للمعشوق فيجزي قبضه لانه كقبض
وذكر الثلاث في خبر مسلم للاستظهار لا لاشتراط ذكره في المجموع (قوله المتن ويقتضي عنها الاستفاضة)
قال في شرح الروض حصول العلم أو غلبة الظن قال في الاصل ويشهد ذلك ما ذكرنا من اعتبار غلبة الظن ما قاله
بعض الاصحاب من أنه لو أغرب من الحال الواحد بعد قوله كفي وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب من اى
تردد في الوصل الوفاق قولهم يدعى الغرم وغلب على الظن صدق هل يجوز اعتماده اه والا قرب
الجواز ويكون داخل في قوله أو لانه اعطاه من علم استحقاقا لمراد بالعلم ثم بانظر ما يشتمل الظن اه
ما في شرح الروض وعلى هذا فالفرق بين هذا ومن ادعى فقرا أو مسكنا أن ذلك يعطى من شئ صلافة
هذا قال مدر في شرح العلي وما قاله الامام من الغنى للاصحاب من اى ترد في الله لو حصل الوفاق يقول
من يدعى الغرم وغلب على الظن صدق هل يجوز اعتماده اه فتصانصا دراه كلامهما ان الرافعي شرح
الروض من التردد الجواز وان المراد بالعلم عليه غلبة الظن من ثم قال بعض مختصري الى ومثرو يقوم مقام
العدل في الاستفاضة أو غلبة الظن فعلم الاكتفاء في سائر ما مر هنا بالاستفاضة وهو اشبه بالحال ان الناس
وقول ابن الرضا لا يكفي في الدين قطع مردود وانه لا يشترط بل هو غلبه لحد التواخر خلافا للشيخ أي صلى ولا في
الواحد بالجره والذكورة بل ولا العبد لا يحسن على الظن صدق ولا فرق في جسم ذلك على الاوجه بين
من يشرق ما له وما لا يشرق به ولاية أو وكلة اه (قوله ويؤخذ من اكتفاءهم الخ) كذا شرح مدر (قوله
فان زاد عمره عليه) أي على الغالب فظهر انه يعطى سنة فستة ثم ايتى به في الشهاب مدر (قوله أو الشراء اه)
هذا فيفيد الاجراء مع عدم قبض المستحق ثم ايتى ما بين ما يملك على هذا

من يرضى حرقه كسب الكفاية لا يقتضيه كما هو الالباب على معنى أنه حرقه من أكثر وظاهر ان المراد باعطائه ذلك
له الاذنه في الشراء أو الشراء نظيره ما بين

المستحق

أخبرنا: فيسقى رأس مال كعكة كذا ليرى منه غالباً باعتبار زيادة ثمنه فيها يظهر وبخلاف ذلك يشتغل الأشخاص والنواحي وقد ورد في باب المتبرع بها كالأموال وقوله وأما الآن فلا ينطبق إلا إذا كان ثمنه من أرباحهم صريحاً بذلك وأحسن أكثر من حقوق الكل بكيفية أعلى من رأس مال الأديان فكذلك بعضها فقط أعلى له وإن لم يكفه وأحسب أنها على واحد أو دية شرعاً لو لم يندخل بقية كفايته في المال * (تنبه) * أم لا أحسنه ثانياً قدر العمر غالباً الذي دل عليه الأعداد ثمانية مائة وستين والسبعين من الولد وطيفه في العبرة هنا بالسنين فقط لأن المتقين دخولوا في السبعين أحسن حالاً لا أحد كل احتمال وقد ورد في جميع هذا من أبا ذؤانبة في المغيرة قد بقي يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل اثني مائة وعشرين من السبعين أقل (١٦٥) ما قال على هذا إلا أن خبره هنا غير بعيد

صريح في الظاهر وعلى يقين المستحقين بإغناؤه فهو ذلك هذا دون كفايه العمر إلى كل من الزكاة كفايته ليعلمه السبيل أو طائل في الرد على بعض معاصريه في اشتراط اضافتهم للاعلاء بالقر والمسكة أي بأشياء جارية في المعطى ربو في الأول قول الماوردي لو كان معصيه تسعون ولا يكفي العار بجمع مائة على القشرة الأخرى وإن كفتها تسعون لو أنفقتهم غيرها اكتسب بها من لا يابح بالعمر الغالبان قلت إذا قصر ولا يشترى له صفاته كينفذه بطل اعتبار العمر الغالبان الغالب في المقار بمقادير كتمه من قبل ممنوع لأن العقوات مختلفة في القاطرة وعند أهل الحرمة فيعتل أن يفتن عمره بالغالبية مثلاً اعتبار بيتي عشرة وهكذا على أن الذي يظهر أنه ليس المراد منع إعطاء اعتبار بدهش جعل القسم الغالبين بمنه إعطاهما بنفس عمرهما أم لا فاسأله أو بدهش فإن وجدنا بين الأول أو الثاني خطأ استبره به

ولا تزلز بانه ضرورة و يظهر أيضا في العوض انهم اقدم على العمل أثناء الحاجة اليه يعطى ما يعبر به عبارة تنفي بجهة المدة نعم ان فرض وجوده في انفسهم عبارة ذلك لم يبعد (١٦٦) ان يقال ينبغي شراؤه و يباح ذلك و يوزن تخفى هذا كما في غير محصورين أما

المحصورون فسيأتي انهم
 على كونه وهل ملكه
 بعد رؤيتهم أو قدر حاجاتهم
 أو لا يكون إلا الكفاية
 دون الزائد عليها وتدقيقه
 المسمى وغيره الذي
 يظهر انهم على كون ما يكفيهم
 على قدر حاجاتهم ولا يتأني
 ما يأتي من الاكتفاء بقيل
 مثله لا لعدم لان خلفه كما
 هو ظاهر حيث لا ملك
 ويسرق بان ذلك منوط
 بالمرق لا يستحق معيين
 فنظر فيه لاجتهاد مورعاية
 الحاجة الواجبة على الامام
 أو نائبه انما يقتضي الاتم
 عند الانحلال بم الانع
 الاجزاء وهذا الملك فيه
 منوط بوقت الوجوب بلعين
 فلا ينظر للمعروف وحيث فلا
 مرجع إلا الكفاية فوجب
 ملكهم بحسبها وان الفاضل
 عنها يحفظ حتى يوجد غيرهم
 وقول السبكي لو زادت
 الزكاة على كفاية المستحقين
 أكثر ثم اوقلتهم لم يمتنعها
 كما عليهم وينتقل بعدهم
 لو زنتهم فيمنع بل الوجه
 ما يصح به كلامهم كما
 اعترف به ثم أنه انما زاد
 من الزكاة على كفايتهم
 يحفظ لوجودهم (و) يعطى
 (المكاتب والغلام) لتدبير
 نحو اصلاح ذات البين لما
 مرته يعطى مع الغنى أى
 كل منهما (قدر دنه) لم يكن معوقا لبعضه أو لغيره فقط (وان السبل ما يوصله مقصد) بكسر الصادان لم يكن له
 في طريقه السبل (أو موضع ما) ان كان له في طريقه ما كان بعضه بعضا ما يكتسبه كله كفايته و يعطى لوجوه أيضا ان عزم عليه
 والاحوط تأخيرها إلى الشر و عهدها بتيسر أى و جد شرط النقل

و يظهر أيضا (الخ) ولو اتفصلا على عين المال تعديا يعطى بيله وان لم ينبأ وان تاب أو لا يعطى أصلا
 للنظر في سبيل ولو قيل يعطى مطلقا لم ينطبق على الظن اتلافه لهذا أيضا يجعل تحت يدته ينقضي منه عليه
 لم يبعدها انداد (قوله ووزن الخ) أى صرف (قوله هذا كله) أى ما ذكر من قول المتن و يعطى التقدير وما
 ضمه اليه الشارح إلى هنا (قوله فسيأتي) أى في الفصل الآتي (قوله على كونه) أى ان كان التذ كبير باعتبار
 السهم الواجب للمالك (قوله بعد رؤيتهم) أى وان زادت الزكاة على حاجاتهم ولم تساو حاجاتهم وقوله أو قدر
 حاجاتهم أى ولو زادت الزكاة عليها (قوله إلا الكفاية) أى كفاية العمر الغالب (قوله والذي يظهر انهم
 على كون الخ) وهو الشق الاخير من الرد المذكور عبارة التأني والاولا وحيث أنهم أى المحصورين على كونه
 على قدر كفايتهم كآتي به بالوجه حاشيته اهـ (قوله ما يأتي) في الفصل الآتي (قوله لا لعدم) أى المستحقين
 وليس الضمير للمحصورين وان أوهمه السابق (قوله حيث لا ملك) أى لعدم المحصر (قوله لا ملك) أى
 لا محصر (قوله بان ذلك) أى ما أتى في المالك لعدم المحصر (قوله ورواية الجلب الخ) جواب سؤال وقوله
 الواجبة تعذر عايات الخ (قوله وهذا) أى ما وجد في المحصر وقوله الملك فيسبب تأخير قوله منوط الخ والجملة
 خبر هذا (قوله بوقت الوجوب بلعين) الاولى بعين موجود وقت الوجوب (قوله وان الفاضل يحفظ الخ)
 هلا نقل كآتي في شرح ولعدم الاستقلال الخ ان الفاضل عن حاجاتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهذا المختص
 بالمحصورين وذلك بغيرهم ولا يتخفى ما فيه سر على حج أقول ينبغي فاقبل ما به ينقل اهـ عـش (قوله
 ما يصح به كلامهم الخ) معناه اهـ عـش (قوله كما عتبر فيه) أى بما يصح به الخ وقوله ثم أنه أى كلامهم
 وقوله انما زاد الخ بيان لما يصرح (قوله لوجودهم) أى وجود أمثالهم (قوله و يعطى المكاتب) أى قوله
 شرط النقل في التأني والمغنى اللفظة نحو من قوله لغير نحو اصلاح الخ (قول المتن المكاتب) أى كفاية بحسبته
 مغنى دنياه (قوله لنرا الخ) محل تأمل فانه أى المستدين للاصلاح وان أعطى مع الغنى انما يعطى قدر الدين
 كما هو ظاهر فتأمل ثم قوله ما يمكن معه وفاءه ينبغي أن به بعد ذكر والله أعلم ثم رأيت عبارة الاثنى أى
 والمغنى وهي يعطى المكاتب والغلام بالمخرج من أدا ثمن كل الدين أو بعضه ثم الغلام للاصلاح ذات البين
 يعطى الشكل ولوجع القدرة على أدائه اهـ وبه يتأيد ما شرت به فليتأمل اهـ سدعمر قوله عبارة الاثنى الخ
 ووافقها عبارة التأني (قوله لغير نحو اصلاح ذات البين الخ) برادتنه واطلاق الغنى الشامل للغنى
 بالنقد فاشارة الى اعتماد له السابق في الغلام المستدين لنحو عبارة معبرين ان حكمه حكم المستدين
 للاصلاح فذكر وذر اهـ سدعمر (قوله لما مرته) أى الغلام للاصلاح اهـ سم (قوله بعضه) أى في
 بعض الطرق بل ولعل الأولى ساقطة (قوله والاحوط تأخير الخ) أى تأخير ما يعطاه الرجوع الى الشر وعه
 قبه اهـ سدعمر زاد الكردي بان مرسله الى الحل الذي يرجع منه اهـ (قوله و جد شرط النقل) أى
 بان يكون الحل الذي يرجع منه أقرب لحل المال المع عدم الاذناف فيه أو أفضل عنهم ما مرسله الى الحل
 الرجوع (قوله شرط النقل) أى اللازم لاعطاء مستند الشر وعى الرجوع بان يرسل اليه المال للان
 والذي يظهر انهم على كون ما يكفيهم على قدر حاجتهم) الذي أتى به شيخنا الشباب مدر أنهم على كونه على
 قدر كفايتهم شرح مدر (قوله وان الفاضل عنها يحفظ حتى يوجد غيرهم) هلا نقل كآتي في شرح قول
 المصنف ولو عدم الاضاف الخ ان الفاضل عن حاجتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهذا المختص بالمحصورين
 وذلك بغيرهم ولا يتخفى ما فيه (قوله بل الوجه الخ) اعتمد مدر (قوله لما مرته) أى الغلام للاصلاح
 (قوله الى الشر وعه) أى في الرجوع (قوله أى و جد شرط النقل) أى اللازم لاعطاء مستند الشر وع
 في الرجوع بان يرسل اليه المال للان حكمه ما يجب تأنيها

ان كان الفرق المالك ولدتا قامة المسافر بن وهي أربعة أيام لاثمانية عشر (١٦٧) لان شرطها قبل اوجده (و) يعطى (الغازي قدر

حاجته) المذقة فيه وعمومه
 (ب) نفقة (كسوة) له ولهم
 (ج) زاهدا وراجعا ومقبيا
 (هـ) ان في السفر ونحوه
 الى الفتح وان طلال لبقاع اسم
 الفز ومع الطول بخلاف
 السفر في بين السبيل
 وبه طيان جيب المونة اما
 زاد بسبب السفر فقط
 ومونة من تازمهم مواته
 ولم يقدروا المعطى لقامة
 الغازي وبحت الاذرى انه
 يعطى لافل ما ظن اقامته ثم
 فان زاد به فهو بغيره
 النقل الى من المالك حيث
 لما الحرب بالحاجة أو تنزل
 اقامته ثم لصلته المسلمين
 منزلة اقامته ببلد المال (د)
 يعطيه الامام لا لملك
 لا امتناع الابدال الى كذا
 عليه (فرسا) ان كان عن
 يقاتل فارسا (وسلاحا) ولو
 بغير شرع اباقي (و) يصير
 ذلك أي الفرس والسلاح
 (ملكاه) ان اعطى الفرس
 فاشترى لنفسه أو دفعهما
 له الامام ملكا اذا اختلف
 ما اذا اشترجهما له أو اعاره
 اياهما لكونهما متوفين
 عنده اذله شرهما من
 هذا السهم وبقاها
 ووقفه - ملو تسببت ذلك
 عارية بجاز الامام لا ملكه
 والاخذ لايضحه لو تلف
 بل يقبل قوله فيه بينه
 كالوديع لكن لما وجب
 ردهما عند انقضاء الحاجة

مجموعه ما جئت به يختلف اه سم (قوله ان كان الفرق المالك) أي ايمان كان الفرق الامام فلا يحتاج الى اعتبار شرط فيلانه النقل من غير شرط اه عش (قوله لاثمانية عشر) تبس في ذلك شرح الروض لكن الذي أفتى به شطنا الشهاب الرملي انه يعطى الى ثمانية عشر اه سم واعتمده النهاية والفتى بكما في (قوله ان شرطها قبل اوجده) فغير خفي من اجل ما ذكره حيث اعطى من كذا غير بل لا يمتنع الا ان يعطى حيثن يوما فيوما أو لاثمانية عشر يوما ان سافر قبلها استرد منها الباقي عبارة للفتى ولا يعطى اية الاقامة الاقامة للمسافر في كل الرضوه وهذا شامل لما اذا اقام حاجة يتوقفها كل وقت فيعمل لثمانية عشر يوما وهو المتمدون انما في ذلك بعض التنازع اه زاد النهاية عقب قوله وهو المتمدون كذا في به والوجه انه تعالى اه وبوخذه من قوله ما اقام حاجة يتوقفها كل وقت في العمل في المسئلة مقر ومضى بخلافه وحيث فيحصل ما يحتمل ان يكون جها من الكلامين أو وسطا بينهما فاشتمل اه سيعبر (قوله ويعطى الغازي) القول المن والمن ينقل في النهاية يتوكل في المعنى الا قوله ويعطى ان لم يتوكل في المن وقوله بالاضطرار في اختلافهما (قوله ويعطى) أي ان السبيل والغازي (قوله وبحت الاذرى الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى عبارة النهاية وبقية ما يحتمل الاذرى الخ (قوله أو تنزل الخ) ظاهر ما به معطوف على يغفر وحيث فقد يقال لا يفرقان حاصلهما اعطاء النقل حكمه فلهذا لم يبق الا يقال ينبغي ان يقرأ بصيغة مصدر فكيف يكون معطوف على الحاجة عطفًا تفسيرا بل لا ينقل العطف التفسيري من خواص الواو اه - ٤٢٠ أقول وأيضاً ودع ما أورد على القول (قوله لا امتناع الابدال الخ) صريح في ان الامام ابداله بما يرى فيه الحاجة للمستحقين اه عش عبارة سم فصرح بان الامام يشتري الفرس والسلاح بمصدا للغازي من غير توقف على دفعه أو لاله ثم أخذها واشترى الام لا يمكن ذلك من باب الابدال للملكها عن الزكاة غير دفعها اليه ثم دفعها الى العباد الاصرح في ذلك ثم قال وظهر كلامهم انه ليس للامام الشراء والوقف بالنسبة لغيره كالفرع او المالكين لكن فضيولته السابق والوجه كذا فهمه فو ان اذن له الامام الخ اختلاف في العتق اه (قول المتن يصير ذلك ملكا له) أي لا يسترد منه اذ جاع كصر به الفارق اه معنى (قوله فاشترى لنفسه) أي باذن الامام اه عش أقول ظاهر ما اشترط اذن الامام وفيه توقف به كما اشار اليه سم فيما مر (قوله بخلاف ما اذا اشترى من الخ) وبه من أحد هما ان قل الما ل واذ انقضت المدة استرد منها ما وقف ووقفه واستأجره والمعار اه معنى (قوله وبقاها) كذا في أصله وجه انه تعالى والانسبا بقاها ما لانه الذي من فعله اه سيعبر (قول المتن بجهي) كذا في أصله والذي يأتى بعد نسخ وجهها لغير رتم ربه فبها

منهما أشبه العارية (دجها) من جهة الامام (و) لان السبيل

مر كوبان كان السطرطو بلاؤ) كان السفرتصير اولكنه (كان منصفلا نطق المتي) بالاضابط السابق في الحج كاهو ظاهر دفع الضر وره
بغلاف ماذا قصر وهو قوى وأعلى الغازی من كوا غير الفرس كجمر حربه العباد لا توفّر فرسه لغير باذركوبه في الطريق بضعه (وما
ينقل عليه الزاد مناته) حاجته اليه (١٦٨) (الآن يكون قدر اعتادته حله بنفسه) لا تتقبل المجتوفهم التغيير يهيأه يسترد

منهما جميع ذلك اذا عاد
وعرفى الغازی بان لم يملكه
له الامام اذ ارأه لانه لحاجتنا
اليه اقوى استحقاقا من ابن
السبيل فلذا استرد من مولى
ملكه ما مولى يعطى المؤلف
ما رآه المانع كجمر والعامل
أخوه عمله فان زاد سهمه
حاليا ودافعا لعل على بقية
الاصناف وان نقص كل
من مال الزكاة أو من سهم
المصالح (ومن قسمنا
استحقاقا للزكاة كالغفر
والغرم أو الغزو (يعطى)
منه كذا كواحدة أى باعتبار
ما وجبت فيه لامن وجبت
عليه في ظاهره لو كان على
واحد زكوان أجناس
كانت زكوات متعددة ولو
اشترك جماعة في زكاة
جنس واحد كانت متعددة
(بأحدهما فقط) وان حصة
اليعوق بين مولى من مامر
فمن له حصة يكتف به كل منها
يعطى بالادنى اليه يعطى
ثم فوق الادنى ثم أخذته
للازاد بلا موجب هوئها كل
من الوصفين من موجب فلا
محدود في اختياره لاحدهما
وان اقتضى الزيادة على
الآخر (في الاظهر) لانه
مقتضى العطف في الآية

سابق من قوله وأقيم التعبير بهما أسلفها وضبطها بالقلم هكذا اه سيدعمر (قول المتن مركوب) أى غير
الذى يقتل عليه الغازی بأجلوة وأعاد ولا تملك بغير ضمانات اه معنى (قوله السابق في الحج) أى بان
تلقه شتما فتقتل على عادة اه عرش (قوله وهو قوى) الواو الاله (قوله ما يعطى الغازی الخ) فلو أعطى
فرسا لادفعه أسلما فهل يقتصر عليها انظر الا لكفاها أو يعطى مركوبا أى انظر الغالب والغنى
لنادر كل يحمل ولعل الاول أو جمعتى وان كان الثاني أقرب بلا خلافهم فليسر اه سيدعمر (قوله كما
مرحبه العباد) أى قول المتن يعطى الغازی فرسا مع قوله وحياله مر كوا عبارة المغنى فبعض كلامه
كالمرور المركوب بغير الفرس الذى يقتل عليه اه (قوله حاجته اليه) الى التيسير في النهاية الاقوله
و يعرف الى المتن وكذا فى المغنى الاقوله ومجمله الذى يعطى المؤلف وقوله أو من سهم المصالح (قول المتن أن
يكون) أى ما ذكر من الزاد والمنازع وكذا ضمير حله (قوله جيع ذلك) أى المركوب وما ينقل عليه زاد
والمناع نهاية ومعنى (قوله لحاجتنا اليه) على مقدمة قوله أقوى الى الذى هو خير ان (قوله استرد منه) أى
من ابن السبيل اه سم (قوله ولو ما ملكه باه) هذا يقيد جواز تملك ما ذكر ابن السبيل وانه يسترد منه
اذا جيع فتنقص الملك فلو حصل منز واند من نفسه قالوجه انه يغزو بها ويرى اه يجبرى أى ولا
تسرد منه (قوله المانع) أى من الامام أو المالك وقوله كجمر أى يبعث المؤلف (قوله وان نقص الخ) ولو
رأى الامام جعل العامل من بيت المال اجارة أو جعة فجاز ويطل سهمه فيقسم الزكاة على بقية الاصناف
كله لو يكن عامل اه نهاية وإذا انغنى وليس للامام ان يستأجره أكثر من أحدهم فله ان زاد عليها بطلت
الاجارة لتصرف بغير الصلحة اه (قوله أو من سهم المصالح) لعل وأختير الامام (قول المتن ومن قسمنا
استحقاقا) أى ولو اعلا ففقر اه معنى (قوله من زكاة واحدة) سذكر كجمر اه (قوله ان أخذ بالغزو) أو
الفقر الخ) وفى الكنتز لو كان العامل فقرا ولم تكف حصته كله من سهم الفقر امتتنى اه سم (قوله اخذ
بالغفر) والظاهر انه في هذه الحالة يقوم مقام الثالثى الصنفين جمعا حتى يكفي اعطائهم غيره فقط من
الفقر من واثنين فقط من الفقر فى هذا المثال اه يجبرى (قوله أو من يتقابل التصرف الخ) لعله اذا كفاه
للمأخوذ أولا ولا لالا لواجب جواز الاخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف فى المأخوذ أولا اه سم أقول
هذا ظاهر وبشرى القول الشارح كانه نهاية والمغنى وفى فقرا أو بصرح به مامرا نغاض الكنتز (قوله كذا
هاشمى الخ) لتمام وجه التفسير فانه لا يتناولين خفاء اه سيدعمر أقول عبارة المغنى امان من قسمنا
استحقاقا فى مواضع الفقر وكذا هاشمى فيعطى بها اه سالتعن الاشكال (قوله ما قرره) أى

(قوله فذا استرد منه) أى من ابن السبيل (قوله ولو ما ملكه باه) هذا يقيد جواز تملك ما ذكر ابن السبيل وانه
يسترد منه فتنقص الملك فلو حصل منز واند من نفسه هل تسترد أو تسترد أيضا فبعض انظر (قوله وان نقص
كل الخ) هذا يدل على جواز اعطائه أكثر من اثنين يستد (قوله وان نقص كل من مال الزكاة الخ) ولو رأى
الامام جعل العامل من بيت المال اجارة أو جعة فجاز ويطل سهمه فيقسم الزكاة على بقية الاصناف كله لو يكن
عامل شرع مر (قوله ان أخذ بالغرم أو الفقر الخ) كذا شرح مر (قوله أو من يتقابل التصرف فى المأخوذ) أو لا
حصته كله من سهم الفقر اه (تتمه) ههنا فيقسمنا استحقاقا فى مواضع الفقر وكذا هاشمى
يعطى بها اه (قوله أو من يتقابل الخ) كذا شرح مر (قوله أو من يتقابل التصرف فى المأخوذ) لعله
اذا كفاه المأخوذ أولا ولا لالا لواجب جواز الاخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف فى المأخوذ أولا

ثم ان أخذ بالغرم أو الفقر مثلا فخذ من مولى فقرا أخذ بالآخرى وان كان عرقه كثير واما امتنع اعطاه الاخذ بها
دفعوا واحدة أو من يتقابل التصرف فى المأخوذ أو مامر زكواتين فيجوز أن ياخذ من واحدة بصفتين الاخرى بصفتين أخرى كذا هاشمى ياخذ
بهم لمن فى كجمر (تتمه) ههنا ان الزكوات كلها بدالامام كزكاة واحدة وقبضته ان يتبع عليها اعطاه لواجب بصفتين زكاة أخرى
من كذا أخرى وهو يعيد الذى يخصه من ذلك لافقر ربه فى معنى احصاها كذا

وكونه في يد كذا واحدة انما هو بالنظر باوان النقل وعدم الاستعاب ونحوهما مما يقتضي التمثل عليه. (فصل في قسم المال كاذين الاصناف ونقلها وما يتبعهما) (بجاستعاب الاصناف) الثمانية بالزكاة ولزكاة (١٦٩) الفطر ان اختار جمع جواز دفعها الثلاثة

فقراء أو مساكين مثلا وأخرون جواز لواحد وأطال بعضهم في الانتصار له بل نقل الرواية عن الأئمة الثلاثة وأخبر انه يجوز دفعه عن كذا المال أيضا إلى ثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل بمذهبنا ولو كان الشافعي حال انتباهه اه (ان قسم الامام) أو نائبه (وهناك عامل) لم يعمل الامام له شأنه بيت المال لاضافته اليهم جميعهم فلم يميز حريان بعضهم كغير أول الباب وتقل الأذرى عن الحارثي وأقره لا يجوز اعطائه الا اذا لم يجد متبرعا ولا جوهرا للسكنى - وازدان وجد فسحق ان أذنه الامام في العمل وان لم شرطه شأ بل وان شرط ان لا يأخذ شيئا لانه يستحق ذلك بالعمل فربقة من الله تعالى فلا يحتاج لشروط من الخلق كما تستحق الغنمة بالجهاد فلا يخرج عن ملكه الا بنقل (والا) يقسم الامام بل المال أو قسم الامام واعمل هناك بان جعلها أصحاب اليه أو جعل للعامل أجرة من بيت المال وكانهم انما لم ينظروا هناك كونه فربقة تان ما اتخذ من بيت المال في حكم البديل فمما قلقت.

بقوله أي اعتبار ما وجبت فيه الخ (قوله وكونه الخ) مبتدأ خبره انما هو الخ والمال له استئناف بياني * (فصل في قسمه ان كاذين الاصناف) * (قوله وما يشبههما) أي من الوسم والاعلام بأخذها اه ع (قوله الثمانية) التي فوه وكانهم في الخ التي الاقوله ولو كان الشافعي إلى المتن وإلى قول المتن واذا قسم الامام في الثمانية (قوله ولزكاة الفطر) معناه اه ع عبارة بالمتن - عز كذا الفطر فان شئت القسم في زكاة الفطر جمع جماعة فطرهم ثم قسموها على سبعة اه (قوله لكن اختار الخ) عبارة الثمانية وان اختار الخ وقال عز أي من حيث الفتوى اه وعبارة بالمتن واختار جماعة من أصحابنا منهم الأصطفي جواز صرفها إلى ثلاثة من المستحقين واختار السبكي وحكي الرافعي عن اختيار صاحب التبيين جواز صرفها إلى واحد قال في البحر وأما في قوله الاذرى وعلمه العمل في الاصناف والامصار وهو المختار والاحوط دفعها إلى ثلاثة اه (قوله جواز دفعها) أي الفطرة (قوله وهو الاختيار) أي من حيث الفتوى اه ع (قوله لتعذر العمل الخ) عبارة بالمتن قال والقول وجوب استعاب الاصناف وان كان ظاهر المذهب بعد لان الجماع لا يلزمهم خلط فطرهم - والصاح لا يمكن تفرقه على ثلاثة من كل صنف في العادة اه (قوله انتهى) أي قول الرواية (قول المتن ان قسم الامام ولو قسم العامل كان الحكم كذلك فعزل محقه ثم يترك الباقي على سبعة اه (قوله لاضافته الخ) تعال لو جوب الاستعاب (قوله لا يجوز اعطائه) أي العامل (قوله كما تستحق الغنمة بالجهاد) أي وان لم يقصد الاغلاء فله الله تعالى ثمانية ونسب (قوله فلا يخرج) أي سهم العامل عبارة بالمتن فاذا عمل على ان لا يأخذ شيئا استحق واستقام بعد العمل للملك به لا صاع الا بما ينقل الملك من جهة أو نحوها اه (قوله أو جعل للعامل الخ) عطف على قوله واعمل هناك ثم قوله هذا كافي ع. ثم عز قوله السابق لم يعمل الامام شيئا الخ (قوله لم ينظر الخ) أي كانظر وفيه اذا شرط ان لا يأخذ شيئا وقوله هنا في الا اذا جعل للعامل أجرة من بيت المال وقوله كونه الخ يتعلق بالنظر الذي وقوله لان الخ في النظر (قوله فتمت) أي فربقة العمل (قوله بخلافه) كان المشار اليه اذ لم يعمل شيئا من بيت المال اه سم أقول والظاهر بل التعيين قول عز مائه أي فبالمشروط ان لا يأخذ شيئا فانه لو لم يأخذ من الزكاة شيئا لكانت مقابل حصه بالكلية اه (قوله ولم يبال بشئ وهذا الخ) ان أراد ان في هذا الشئ تكرار افهوا لا يندفع بقوله لانه قدم حكمه وقد يجب على التكرار بانه بالعموم فليس يجوزوا لانه في معنى ذكر العلم بعد الخاص وان أراد انه لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كاهو واضح وان أراد شيئا آخر فليحرم اه سم ويمكن ان يقال أراد الاول وقول المحقق فهو لا يندفع المتجوابه ان ما ذكر ليس عليه لعدم المبالاة بالمتن لشمول والعلة ما أشار اليه المحقق من انه تعميم به لا تخصيص ولم يتعرض الشارح له لظاهره مع شهرة لانه لا يجوز فيه وبناء الكتاب على الاشتغال اه سدحر وقد يقال انه على عدم المبالاة والمعنى ان تقدم حكمه فترى بقوله عدم ارادته هنا فلا تكرر او (قوله أي صنف) الى التمييز في الخ الاقوله والامر الى فان الخ (قوله أو صنف الخ) تفسير لقول المتن بعضهم اه سم (قوله

أو بعض صنف من الملبأ بالنسبة للمالك ومن غير بالنسبة للإمام (فعل الموجدون) تكون النسبة تقطع في الأخير حصصه الصنف كما
لم نجد من أفراد لادن المقدوم لاسمهم (١٧٠) قال ابن الصلاح والوجود الآن أو بعبارة وممكن وغاوم وابن سبيل والامر يقال في

غالب البلاذغان لم يوجد
أحد منهم مختلف حتى
يوجب بعضهم (تنبيه)
سبح كره هذا أيضا بقوله
والأفراد على الباقي ولا
تكرار لأنه ذكر هنا ضرورة
التقسيم ولم يلبس الخلف
(وإذا قسم الإمام) أو عامه
الذي فرض اليه الصنف
(استوعب) وجوبا (من)
الزكوات الحاصلة عنده
إن سلبت أو فسدت ولو
على الشكل (أحد كل صنف)
لسهولة ذلك عليهم من ثم
بأنه استيعابهم من كل
زكاة على حدته العبريل
له إعطاء زكاة واحد
لأن الزكوات كلها في يده
كزكاة واحدة وهذا يعلم
أن المراد في قولهم أول
الفصل بالزكاة الجنس (وكذا)
يستوعب وجوبا على
العبد (المالك) أو وكيله
الأحد (أن المحصر المسحقون
في البلد) بأن سهل عادة
من علم أو معرفة عددهم
تظير ما يأتي في النكاح (ووفى
بهم) أي بحاجاتهم أي
الناجز في قيامهم (المال)
لسهولته عليه حيث سئل
ونافضا هذا أعنى الوجوب
في موضع آخر وحل على
مال إذا لم يقبضهم المال كمال
(والا) بخصر وأما المحصر
ولم يقبضهم المال (فصب)
إعطاه ثلاثة فأكثروا
وأنما أفرد لما فيه على
بصنف غيره حصته

أو بعض صنف) بأن لم يوجد من الأول واحد وأنتان اه معنى (قوله في الأخير) أي فيما إذا وجد بعض
صنف (قوله الآن) أي في زمنه وما في زماننا من نقد المالكين اه معنى (قوله حفظ الخ) تقدم عن
سم قبيل قول المتن والمكتوب العار مما يراجع (قوله سجد كرهذا) أي حكم فقد البعض (قوله أو
عامه) إلى قول المتن ووفى في المعنى الآتية وهذا إلى قول المتن وبسبب النسبة في النهاية (قوله أو
عامه) عبارة النهائية والمعنى أو تأتي اه (قوله أسد الخ) أي والام بالزكاة لاسمها على الضرر وروى بل يقدم
الاصح فالاصح أن أحدان نظيره في الشيء نهاية ومعنى (قوله أدنى سد الخ) هل المراد أنه يحصل لكل
ما في الموضع أو أقل منه وحل نامل اه سددعرا أقول للتبادر من لفظة لادن الثاني وفلس ما يأتي أن نفاغن
عش الأول الآن يفرق بين الإمام والمالك وهو الأقرب (قوله بل الخ) هل هذا إذا جديده أكثر منه
زكاة أو مطلقا كما هو قضية الإطلاق اه سم أقول أن المقام كالصنف في الأول (قوله إعطاء كذا واحد
الخ) وتخصيص واحد من غير غيره نهاية ومعنى (قوله لأن الزكوات كلها الخ) ومن ثم قال المجلي للإمام
أن يعطى الأسائر كمال نفسه اه سم (قوله وبهذا) أي قوله بل الخ بل ظاهر كلام النهاية هنا
دخول القصد المذكور لكل من المعروف والمطوف عليه موسى عن الجبيري عن الزبدي والخضر
ما يزيد (قوله في قولهم) في معنى الباء (قوله بالزكاة) بل من قولهم (قوله بالزكاة) أي الملقى مرعب قول
المتن الأصناف اه رشدي (قوله الجنس) أي لا العموم والاستقراء (قول المتن وكذا يستوعب المالك
أن المحصر المسحقون في بلد الخ) وتخصيص النسبة بينهم حيث اه معنى (قول المتن وكذا يستوعب المالك
الخ) والحاصل أن المحصرين يستحقون بالوجوب وبسبب استيعابهم أن كانوا ثلاثة فأقل أو أكثر وفي
بهم المال اه نهاية قال عش قوله أن كانوا الخ زاجع لقوله وبسبب استيعابهم لبقوله يستحقون الخ فإنه
مقدّم على ما كانوا ثلاثة فقط كباقي في قوله أما بالنسبة للمالك الخ اه وفي الكردى عن شرح الإرشاد شارح
ما وافقه في المعنى ما خالفه عبارة ثم أن المحصر المسحقون في ثلاثة فأقل وكذا لو كانوا أكثر وفي بهم المال
استحقاقهم وقت الوجوب فلا ضرر به ودشني أو غيبة ولو لمات أحد منهم دفع نصيبه إلى ورثته الخ وهى
الموافقة لإطلاق الشارح والنهاية في آخر الفصل السابق (قوله في النكاح) أي في باب ما يحرم من النكاح
(قوله أي الحق) انظر ما المراد بها اه سم ويحتمل أن المراد بعبارة قوم وليه وكسوة فصل أحد ما يأتي
في صدقة التطوع اه عش (قوله ولا يفتقر) أي قوله أو المال في المعنى الآتية الآن السبيل إلى نعم
(قوله لا ابن السبيل) يستثنى من قوله لأنهم ذكر الخ (قوله وهو) أي الجمع المراد فيه أي ابن السبيل
اه (قوله لما فيه) أي قوله وأثر في الآية بتدوين غيره لأن السفر محل الوحدة والافتقار عش ورشدي
(قوله أوجب عومه) فبما هذين الأسباب المحققة كالألزام حجة كما تترفع بحله (قوله وكذا قوله في
سبيل الله) أي أن المراد منه الجمع لكن بقدر المتعلق جعله لا إضافة إلى المعرف فوات وأهه السابق (قوله
يجوز اتحاد العامل) أي أن حصلت به الكفاية اه معنى (قوله فان أحل) أي الإمام أو المالك (قوله
(قوله بل الخ) هل هذا إذا جديده أكثر من كذا أو مطلقا كما هو قضية الإطلاق (قوله نظير ما يأتي الخ)
كذا شرح مدر (قوله أي الناجزة) ما المراد بها هو منها (قوله وهو) أي الجمع المراد فيه أي ابن السبيل
(قوله لما) أي من (قوله فان أحل) بصنف غيره حصته) عبارة العبدات عرفوا أحل الإمام بصنف
منهم من مال الصدقات قدروهم من تلك الصدقات فان أحل به المالك ضمن من مال نفسه قال الشارح
في شرحه ذكره الماوردي وأثره القمولى وغيره لكن بقدره الشائى بما إذا في من مال الصدقات شئ قال
والأمن من مال نفسه كالمالك وفي كل ذلك نظر لأن الزكوات كلها في يد الإمام كزكاة واحدة فكيف إذا

غرم
وأنما أفرد لما فيه على
بصنف غيره حصته

فهره أقل منقول قال في شرح الباب كشرح الروض وشرح الأرشاد سواء كان الثلاثين متعين أم لا
 وقد يشكك بان الثلاثين متعين على كون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله
 أي الروض على الاكتفاء بأقل منقول **لكن** أجاب الجواب جري بوجهين جعل الاكتفاء بذلك على غير
 المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب أن لا يخرج عنهم وأن تعاضلوا وقد قيل قبل قول
 المتن والمكتسب والغارم ما وافق الجواب الأول لدون الثاني اه سم أقول وسأني عن الاكتفاء وغيره ما وافق
 الأول أيضا **قوله** سمعنا من الزكوات أي لسانه خلافه لما لك كقوله المارودي في ينفقني
 ونظير أن نائب المالك يعني أضافا لما له المالك بذلك فالضمان عليه حيث تدبرد في نائب الامام هل
 هو كالامام فيض من مال الصدقات أو كالمالك فيض من مال نفسه على تأمل وعلى الثاني فيظهر أن محله
 ما لم يأم به الامام بذلك اه سيعر عبارة عرش أي دون سهم المصالح وعليه لم يكن عنده شيء من الزكاة
 هل يسقط ذلك أو يبق لهم أن توجب زكاة أخرى فيؤدي منها بقية نظر والثاني أقرب لاحتقاقهم له
 بدخول وقت الوجوب فاشبهه بالدين على المصير اه وهذا مخالف لما سمع من الأديب عبارة قال السارح
 في الأديب لكن قد عارضه الشاشي أي ماعز من المارودي بما ذابقي من الصدقات شي قالوا لا ضمنه مال
 نفسه كالمالك الذي يجهل على ما ذابك المالك الأصناف أي أحادهم لا تخصاومهم انتهى اه **قوله** ثم
 الفصل (الح) فضمة من المحصور وفي قول المصنف أن المحصور المستحق وفي قوله أما بالنسبة بالمال الواحد
 لكن قوله في هذا لا تغافل بخلاف ما سمر به في المتن اه سم وقوله فضمة الح محل تأمل إذ ظهر من صنع
 الشارح بل صرحه المخالف قلنا تأمل اه سيعر **قوله** ما كوها أي أن لم يقضوها اه عرش عبارة
 سم قال في شرح الأرشاد ويحكم أن ملكه ذلك ليس على قدر الحاجة ولا الرضا ولا اكتفاء بأقل منقول
 لأحدهم وان المحصور وفي ثلاثة وفي الكثران المتصل المالك على قدر حاجاتهم وتقدم هناك ما وافق هذا وسأني
 قريباً الإشارة إليه اه سم **قوله** وان كانوا ورثته (زكي) أنظر ما فائدة هذه العبارة **قوله** ما كستها
 (الح) فلا ضرر حدوث غنى أو فاقة اه معنى **قوله** ورثتهم أغنياء الانسب ليعيد الوارث غنيا **قوله**
 أو المالك بالنسبة صفة على أغنياء اه سم **قوله** وحيث يفهم عدم سقوط المال إذا يكن الوارث
 المالك وفي مقتصر الانحصار الحكم بالمالك قبل الدفع وفضية ذلك أنه لو دفع من غير نية لم يجز مع حصول
 المال فيه فلما كان المالك انما هو من جهة الزكاة فكيف يحصل المالك من جهة الوارث يجرى الدفع بل فضية قوله
 ولهم التصرف فيه قبل قبضه عدم الاحتياج إلى دفع مطلقا اه سم **قوله** ولم يشاركهم (الح) عطف على
 ورث الح **قوله** من حدث الح عبارة للمعنى فقدم ولا غائب عنهم وقوله وجوب اه **قوله** وان كان هو (الح)
 أي كل من الاستبدال والاراء **قوله** لان الغالب (الح) ومقتضى هذه العبارة عدم امتناع الاستبدال عن الكفاية
 والنذر اه عرش **قوله** وهما أي مرعى هذا الباب قبل قول المتن والمكتسب والغارم كردى **قوله**
 في هذا الباب (الح) قد بين عتق قوله وهما **قوله** يأتي الظاهر أنه عطف على مرفوع ما لا يفي ولعله أراد بما
 يأتي قوله ولو نقص سهم مصنف آخر ما يقول انتم مع مساوى الحاصل مع قول الشارح أما لو اختلفنا (الح)
قوله سواء أقمم أي القول المتن والاظهر في النهاية كذا في المعنى الا قوله أو من بيت المال وقوله كما يعلم إلى

أجل بصنف من زكاة يضمنه نفسه سمعنا أن أن يعطى الواحد من بعض الأصناف فأي يجهل على
 ما ذابك المالك الأصناف لا تخصاومهم وأدعى ما ذابك أصناف من جميع صدقات العالم اه وقوله فأي يجهل
 الخ لا يخفى أنه لا يمكن غيره وان فضية الواجب الأول من الجواب أنه يمنع عليها عند انحصارهم وقدر كذا واحدة
 الواحد **قوله** أو بعض الثلاثة (الح) قال في شرح الباب كشرح الروض وشرح الأرشاد سواء كان
 الثلاثة متعينين أم لا اه وقد يشكك بان الثلاثة متعينين على كون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة
 حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله على الاكتفاء بأقل منقول أجاب الجواب جري بوجهين جعل الاكتفاء بذلك
 على غير المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب أن لا يخرج عنهم وأن تعاضلوا وقد قيل قبل قول
 المتن والمكتسب والغارم ما وافق الجواب الأول لدون الثاني اه سم أقول وسأني عن الاكتفاء وغيره ما وافق
 الأول أيضا **قوله** سمعنا من الزكوات أي لسانه خلافه لما لك كقوله المارودي في ينفقني
 ونظير أن نائب المالك يعني أضافا لما له المالك بذلك فالضمان عليه حيث تدبرد في نائب الامام هل
 هو كالامام فيض من مال الصدقات أو كالمالك فيض من مال نفسه على تأمل وعلى الثاني فيظهر أن محله
 ما لم يأم به الامام بذلك اه سيعر عبارة عرش أي دون سهم المصالح وعليه لم يكن عنده شيء من الزكاة
 هل يسقط ذلك أو يبق لهم أن توجب زكاة أخرى فيؤدي منها بقية نظر والثاني أقرب لاحتقاقهم له
 بدخول وقت الوجوب فاشبهه بالدين على المصير اه وهذا مخالف لما سمع من الأديب عبارة قال السارح
 في الأديب لكن قد عارضه الشاشي أي ماعز من المارودي بما ذابقي من الصدقات شي قالوا لا ضمنه مال
 نفسه كالمالك الذي يجهل على ما ذابك المالك الأصناف أي أحادهم لا تخصاومهم انتهى اه **قوله** ثم
 الفصل (الح) فضمة من المحصور وفي قول المصنف أن المحصور المستحق وفي قوله أما بالنسبة بالمال الواحد
 لكن قوله في هذا لا تغافل بخلاف ما سمر به في المتن اه سم وقوله فضمة الح محل تأمل إذ ظهر من صنع
 الشارح بل صرحه المخالف قلنا تأمل اه سيعر **قوله** ما كوها أي أن لم يقضوها اه عرش عبارة
 سم قال في شرح الأرشاد ويحكم أن ملكه ذلك ليس على قدر الحاجة ولا الرضا ولا اكتفاء بأقل منقول
 لأحدهم وان المحصور وفي ثلاثة وفي الكثران المتصل المالك على قدر حاجاتهم وتقدم هناك ما وافق هذا وسأني
 قريباً الإشارة إليه اه سم **قوله** وان كانوا ورثته (زكي) أنظر ما فائدة هذه العبارة **قوله** ما كستها
 (الح) فلا ضرر حدوث غنى أو فاقة اه معنى **قوله** ورثتهم أغنياء الانسب ليعيد الوارث غنيا **قوله**
 أو المالك بالنسبة صفة على أغنياء اه سم **قوله** وحيث يفهم عدم سقوط المال إذا يكن الوارث
 المالك وفي مقتصر الانحصار الحكم بالمالك قبل الدفع وفضية ذلك أنه لو دفع من غير نية لم يجز مع حصول
 المال فيه فلما كان المالك انما هو من جهة الزكاة فكيف يحصل المالك من جهة الوارث يجرى الدفع بل فضية قوله
 ولهم التصرف فيه قبل قبضه عدم الاحتياج إلى دفع مطلقا اه سم **قوله** ولم يشاركهم (الح) عطف على
 ورث الح **قوله** من حدث الح عبارة للمعنى فقدم ولا غائب عنهم وقوله وجوب اه **قوله** وان كان هو (الح)
 أي كل من الاستبدال والاراء **قوله** لان الغالب (الح) ومقتضى هذه العبارة عدم امتناع الاستبدال عن الكفاية
 والنذر اه عرش **قوله** وهما أي مرعى هذا الباب قبل قول المتن والمكتسب والغارم كردى **قوله**
 في هذا الباب (الح) قد بين عتق قوله وهما **قوله** يأتي الظاهر أنه عطف على مرفوع ما لا يفي ولعله أراد بما
 يأتي قوله ولو نقص سهم مصنف آخر ما يقول انتم مع مساوى الحاصل مع قول الشارح أما لو اختلفنا (الح)
قوله سواء أقمم أي القول المتن والاظهر في النهاية كذا في المعنى الا قوله أو من بيت المال وقوله كما يعلم إلى

فان زاد الفين علمه زاد الزائد الباقي على ما ياتي (١٧٢) او نقصت قم من الزكاة اومن بيت المال يلمس ولو نقص سهم صنف آخر من كتابهم

وزاد سهم صنف آخر رد فاضل هذا على اولئك كما يعلم بما يجرى وفيه في تصحيح التوزيع تصحيح نقلة الاولئك الصنف والمعتد خلاه (لابين آساد الصنف) فلا تحب التسوية ان نسهم المالك لعدم انضباط الحاصلات التي من شأنها التقلوت لكن يسرن التساوي ان تساوت ما بينهم وفارق هذا ما قبله بان الاستصاف محصورون في ثمانية اقل وهدد كل صنف بغير محصور غالبا فسقط اعتبار وجزء التفصيل (الآن يقسم الايام) اونايب وهذا ما يسد مسد الوروز (في صرم طابه التفصيل مع تساوى الحاصلات) على العتد لسهولة التساوى عليه ولان طابه التعميم كالم فكذا التسو يتخالف المالكين فيما املوا اختاقت الحاصلات فصرعها واذا لم تحب التسو يقاتلون طون اولي (والاظهر) وان نقل مقابله من اكثر العلماء واتصره (منع نقل الزكاة) لتغير الغازي على ما صرعه من يحمل الزكاة عنه من الفطرة والمال الذي وجبت فيه وهو فتم وجود مستحق به الى محل آخر به مستحق لتصرف المالك بقرعنه أي بان نسب السهم عرفا بحيث يعدمه بلدا واحدا

المتن وقوله وهناك الى المتن (قوله فان زاد الثمن) أي عن الزكاة التي هو حصة العامل اذا قسمت على ثمانية اومادون ثمن ان لم توجد الثمانية بل وجد بعضهم اه عش (قوله على انايتي) أي فشرع أو بعضهم الخ (قوله يلمس) أي قبل قول المتن ومن فيه مستحقا استحقاق (قوله ولو نقص سهم صنف آخر) الاولى اقاط لفظة آخر (قوله ودخل الخ) معتمد اه عش (قوله بما ياتي) أي فشرع أو بعضهم الخ (قوله تصحيح نقلة الاولئك) أي قبل بلدا آخر اه عش (قوله التي من شأنها الخ) انظر ما لا يدعي الى هذا الوصف هنا اه رشدي (قوله ان تساوت ما بينهم) أي فان تفاوتت استحب التفاوت بقدروها وكلام الشارح الا في راجع الى هذا ايضا اه سم (قوله وفارق هذا) أي قول المصنف لابن آحاد الصنف ومقابله أي قوله وتحب التسو يقال اه عش (قول المتن فصرم عليه الخ) ظاهره مع الاجزاء اه سم (قوله ولان عليه التعميم الخ) نقص هذا التعليل وجوب التسوي يعقل المالك عند انحصار المستحقين في البلد وفيهم المال حياوة البعيرى والحاصل انه يجب على الامام أو يعقلو رتبه من الاصناف والتسوي بينهم وتعميم الاحاد والتسوي بينهم عند تساوى الحاصلات والمراعاة مع احاد الاقاليم الذي هو جديفة تفرق قال كذا لتعميم جميع آساد الناس المستحقين لتعذرهم ويجب على المالك ايضا ان يعا مور تجميع الاصناف سوى العامل والتسوية بينهم واستعداد احاد الاصناف ان يتحصروا بالبلد وفيهم المال والتسوي يبين احاد كل صنف ان يتحصروا وفيهم المال ايضا اذا لم يتحصروا وفيهم المال وفيهم المالك فلو اوجب عليه شأن تجميع الاصناف والتسوي بينهم يبادى ويخسر اه واعتمده تحتنا في حاشية شرح الفري على أبي شعاع (قوله فصرعها) الظاهر وجوبه على تقسيم الامام وبقاى تقسيم المالك فليراجع (قوله واذا لم تحب التسو يقال الخ) الاصول الاستيعاب اه رشدي عبارة المتن وشرح الروض واذا لم يحب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين والغرباء لكن المستوطنون اولي لانهم جيران اه (قول المتن والاظهر منع نقل الزكاة) يعقرون القوانين في صرم لكن الاصم أنهم ما في الاجزاء او اما صرم فلا خلاف فيه اه معنى (قوله عن اكثر العلماء الخ) عبارة البعيرى عن الغلوبي قال تحتنا تبعنا لمر ويجوز للتخصيص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقول من يوثق به من الامة كالنزي والسبك والاسنوي على المعتمد اه (قوله على ما صر فيه) أي في شرح والغزالي على قدر حاجته (قوله من الفطرة والمال) الظاهر أنه بيان للمؤدى عنه وقوله الذي الخ صفة محل وصمير وحب الفز كانه هو عائد الى المؤدى عنه وصمير فيه للمحل ويقسم ما ترى من العلاقة أن الفطرة اسم المؤدى لا المؤدى عنه فليتبأن فعل الله بفتح جمل آخر أجلى وأحلى اه سيد سمر وقوله صفحتي أي صفة كاشفها عبارة الكردى قوله من الفطرة والمال بيان للمؤدى عنه فالمراد بالفطرة هنا خاتمة الانسان لانهم التي تؤدى عنها الفطرة وقوله وهو نفسه أي والحال ان المؤدى عنه في ذلك المحل مع وجود الخ وقال سم قوله والمال عطف على المؤدى عنه اه أقول عطفه على الفطرة كالمص من السيد عمر والكردى هو الظاهر وقوله الكردى الخ اذ يتدفع به اعتراض السيد عمر بان الفطرة اسم المؤدى الخ (قوله الى محل الخ) متعلق بنقل الزكاة (قوله وان خرج من سورة الخ) خلافا للمعنى حيث قال والخلاته يقتضى جريان الخلاف في مشافاة الصرم ومدونها وهو كذلك ولو كان النقل الى قرية بقر بالبلد اه ووافقه عش عبارة فرع ما حد السانفة التي يتنقل نقل الزكاة اليها فيه ترددوا المتجسمة ان ضابطها في البلد قبل قول المتن والمكاتب والقاروم ماوافق الجواب الاول دون الثاني (قوله ووقع في تصحيح التنبه الخ) كذا شرح مر (قوله ان تساوت ما بينهم) أي فان تفاوتت استحب التفاوت بقدروها وكلام الشارح الا في راجع لهذا ايضا (قوله في المتن فصرم) ظاهره مع الاجزاء (قوله على المعتمد) كذا مر (قوله واذا لم يحب التسو به) فالتسويون اولي عبارة شرح الروض واذا لم يحب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين ولغيرهم ولكن المستوطنون اولي من الغير ما لانهم جيران اه (قوله على ما صر فيه) أي في شرح قوله والغزالي قدر حاجته الخ (قوله والمال) عطف على المؤدى عنه

وقرأ فلا خلاف في جواز فيه اه والظاهر ان مراده بذلك ما ذكره والا فهو بعيد وما رويته الخلاف بل وباحتمال قول الشيخ اى لم يرد
لا يجوز ان في البلدان يدعى كانه لم يولد في السور لانه نقل للزكاة اه لكن فيه حرج شديد في جواز ذكره لانه ليس فيما روي ان يصاد
ولا تقرط اى يشكّل فتأمل ثم ايات الزركشي في شرحه نقل عن الشيخ وابن الصباغ انهم اختلفوا والبلدان بدون مسافة القصر يحاضر به
كل في الحياض اى في الحال المستقر تغيير المتأخرين قد يتصور عند الحاجة اذ هو لا مهم (١٧٣) الذين يتقيدون بدون مسافة القصر كايان

وهذه المقالة لا فائدة لها
المدين من مواد بلدان
تفرقت منازلهم الى بلدون
مرحلتين ينقل اليهم فقط
فيها تقيد لعله اى يشكّل
وبعد ذلك وجه منعها
ايضا ثم ذكر عن الشيخ
هنا ينافيه ما مر عنه فاعل
كلامه اختلفوا واذ منعنا
النقل حرّم ولم يحرم
الصبيح من ثوبهم اغنيائهم
فترد على فقرائهم وتنفق
وجعلنا لى ان الظاهر
ان الضعيف لم يعمو المسلمين
ولا امتداد اطماع مستحق
كل يحمل الى ما فيمن الزكاة
والنقل وحقه فيه فارت
الزكاة الكفارة والنذر
والوصية ووقف الفقراء او
مسكين اذ لم ينص فهو
الواقف فيملى ثقل او غيره
وعلم من انا مال الحكم بلد
المال الاما لان العبرة
بلد المدين لا الاما لكن
قال بعضهم مرفق اى
بلد شاه ونفذ وجهات ماني
الذمة لا يوصف بان له مجا
مخصوصا له امر قد يرى
لاحسن فاستوت الاما كن
كاه اليه فغير ما كسجه
في دن يلزم مال الانواع

دعوه ما يجوز والترخص بيلوغه ما رأت ج مشى على ذلك في فتاوه له لخاصة انه متنع نقله الى مكان يجوز
فيه القصر ويجوز الى ما لا يجوز فيه القصر اه مهم على منعه اه وعبارة الخ لى قوله اى الى اى الى محل
تقصر فيه الصلاة فليس للبلد الا آخر بقلنا اذ خرج مصر الى خارج باب السور وكتاب القصر لم حاجة آخر
يؤمن رمضان فغرت الشمس عليه هناك ثم دخل وجب خارج فطره لغير خارج بان النصر اه (قوله اى
جواز) اى النقل فيملى الى السور البلد قوله (قوله اذ كونه) اى بقوله اى بان نسبنا (قوله وما روي الخ)
شبه مقدم بقول الشيخ الخ قوله نفسه اى في اى يشكّل الخلاف مفعل برود قوله وباحتمال عطف على نفسه
(قوله لكن فيه) اى قول الشيخ (قوله ولا تقرط اى يشكّل) اى ان لم يرد من قوله المراد ذكره الشارح
(قوله عن الشيخ) اى اى لم يرد (قوله قد يتصور الخ) نعم ثالثا لعل (قوله كايان) اى يقبل قول
المتن ولا عدم الخ (قوله وهذه المقالة) اى ما نقله الزركشي عن الشيخ وابن الصباغ (قوله ينقل الخ) اى
ان ينقل بعض المدين الى بعضهم وقوله فيها تقيد الخ ختم ومبتدا والخبر وهذه المقالة (قوله ومع ذلك)
اى التقيد منعها اى هذه المقالة ايضا اى كايان اى يشكّل (قوله هنا) اى في شرح الزركشي (قوله
واذا منعنا) اى قوله فان تعذر الوصول في النهاية (قوله واذ منعنا النقل) اى على المتعذر اه عش (قوله
حرّم ولم يحرم) قد يقال هذا هو المنع فقر تبعية عه ترتيب الشيء على نفسه الا ان يقال المراد اذا منعنا المنع لانه قد
رأيه احد الامر من فقط اه سم (قوله ولم يحرم) بضم اوله اه رشدي (قوله ولا امتداد الخ) عطف على
قوله الخ (قوله وبه) اى قوله ولا امتداد الخ (قوله من اناطة الحكم الخ) اى المارة اى تنافي قوله من محل
المزدي عننا الخ (قوله لكن قال بعضهم الخ) عبارة انها يمكن الاوجه ان صرفها اى الى بلد شاه لان ماني
التمناخ (قوله وبه) اى التغيير (قوله يلزم مال الخ) اى بان كل سالوا تبصر تحصيله اه كرى
(قوله الانواع) اى انواع الزكاة (قوله والا) اى بان كان على مصر مشلا ووجلا اه عش (قوله
ويجتملى الخ) لكن اثنى الى الوجه ان الله تعالى باعتبار بلد المدين اه نهاية قال عش هذا يخالف مرفق
قوله لكن الاوجه ان الخ الا ان يخص ما بالدين الذى يقبل كانه محالا بان كان حاله الى مرفق باذل
وبخص ما هنا بخلافه اه (قوله كل حول) بالنصب ظرف لعلق الخ ويجتملى جواضا فوجوب (قوله
مر) نعم حول وقوله به اى الدين متعلق بتعلق الخ والكلام اى قوله بل يلزمه ماني الغنى (قوله مطلقا) اى
سواء وجد المستحقون ام لا وسواء لم يغيره وانه لا لا شناعة اه عش (قوله لماس) اى في شرح واذا
قسم الاما الخ (قوله ان الزكوات كلها الخ) اى والبلاد كلها بالنسبة اليه كبلد واحد (قوله وبه) اى
الساعى (قوله بان لم يولد الاما الخ) اى فيدخل قبض الزكاة ومرفق اى عموم ولا ينافى (قوله لكن
لا ينقل) اى من جازة النقل ولوقد فعله قوله وكذا الخ لكن اولي (قوله وقد يجوز) اى قول المتن ولا عدم
في الغنى الا قوله مع الكراهة ولو بعض صف لا والحلل وقوله وانما يجوز الى واذا لم (قوله بكل محل)
اى بكل من يحمل (قوله مع الكراهة) وطريق اخر جرح من الكراهة ان يدفعه للامام او الساعى او يخرج
شائب في البلدان ويكون متبرعا بالزكاة وقيل ما تقدم في غير الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تاني

(قوله وان جازة النقل ان ياذن للمالك الخ) كذا شرح حر

عنه وروى في المتن والافتحتم ان العبرة بمحل قبضه من حيث يخرج على مستحقه جرح كذا السنن السابقو مجتملى انه لا قول فيغيره هنا
ايضالا به بالقض تبين تعلق وجوب كل حول مره وقد كان حيث غير موجودا فغيره هنا ايضا والكلام في مال المقيم ببلد او يادته
لا ينعن عنها بالامام فله نقلها مطلقا لمران الزكوات كاه في يده كزكاة واحدة وكذا الساعى بل يلزم نقلها للامام اذ لم ياذن في تفرقتها
ومنه فاضل فخل فيما لم يولد الاما غيره وان جازة النقل ان ياذن للمالك فيملى الواجب لكن لا ينقل الى غيره لانه لا يحل له كايان ختم ماس
في زكاة الفطر وقد يجوز للمالك ايضا كذا كان بكل محل عشر وثلاثة من كل مائة يخرج شاة باحد ماحضر من الشقيص

وكان حال الحول والمالبذ يتلاصق ما يفترق في أقرب محل إليه مستحق والمفتحيين من أهل الخيام الذين لا قراولهم صر هؤلاء معهم ولو بعض صنف كن يستقنى في العدة فيما بينهم فان فقدوا قبل ان يفر بحمل البهم عند غلام الحول فان تعدد الوصول لا فرق بينهما في نقل الاقرب الى ذلك الاقرب وهكذا أو يحفظ حتى يتيسر الوصول اليهم كل يحمل ولو قبل ان يحل الوصول من قرب الانتظار والانتقال فكان أو جه ولو استوى بلدان في القرب باليه فالتى نظرها (١٧٤) كبلد واحدة فيجوز في مستحقها ما مضى في مستحق بلد واحدة والحال التمايز نحو ما

والمرى لكل كل حلة منها
 كبلد فيصير النقل الماوي
 التمايز في النقل الماوي
 بدون مسافة القصر من
 محل الوجوب ولو عدم
 الاصناف في البلد أي بلد
 الوجوب أو فضل عنهم في
 (وجوب النقل) لها أو
 لتفاضل في مثلهم ما قرب
 محل بل المال فان حازه
 جرم ولم يصر كالنقل ابتداء
 وانما يجوز نقل دم الحرم
 مطلقا بل يحفظ لوجود
 مساكنة لانه وجباهم
 بالنقص فهو كن ينز تصفا
 على انظره بل ذلك افتقدوا
 يحفظ حتى وجوده والركاة
 ليس فيها نص صريح
 بتخصيصها بالبلد واذا
 النقل فونه على المال قبل
 قبض الساعى ويعد في
 الزكاة نديع منها ما في ذلك
 كالأرض وقومها في خطر
 أو احتياج لرجل من (أو)
 عدم (بعضهم) من بلد
 المال ووجد بغيره أو فضل
 عنه شي بان وجدوا كلهم
 وفضل عن كتابة بعضهم
 شي أو وجد بعضهم وفضل
 عن كتابة بعضهم (ووجوه)
 النقل مع وجودهم

التجزئة اه عش (قوله وكان حال الخ) عطف على كذا الخ (قوله والمال ببادية) كالبادية البحر لمسافر
 فيه قصر فحال كذا في بلد إلى محل حولان الحول ولو كان المال متخاير ولم تكن له قبة في البحر أو قبة قليلة
 بالنسبة لغير البحر فيمنه اعتبار أقرب محل من البر يرغب به في مثله ونحوه إذا لم يكن في السفينة من يصرف
 له كاليان اه عش (قوله صر هؤلاء معهم) يعني يتعين عليهم ذلك كما هو ظاهر اه رشدي (قوله ما مضى)
 أي وجوب ما مضى بالاصناف والا حادوا النسبة بين الاصناف مطلقا بين الا حاد عند تساوى الحاجات
 على الاحكام وجوب ما مضى بالاصناف والتسوية بينهم طاموا واستجاب الا حاد والتسوية بينهم عند
 انحصارهم ووفاء المال لهم فبهم ما تساوى الحاجات في الثاني على المالك (قوله والحال التمايز) في قوله
 لانه محض في النهاية (قوله كل حلة الخ) منسوخة كبلد والجملة خبر والحال الخ (قوله النقل الماوي)
 والصرف إلى الظاهر من معهم أولى لشدة حوائجهم اه معنى (قول المتن ولو عدم) من باب طرب انتهى مختار
 اه عش (قوله أو فضل عنهم) أي عن حاليهم اه سم (قوله المثلهم) انما يناسب المعطوف فقط (قوله
 محل المال) أي محل الوجوب (قوله فان حازه) أي الأقرب (قوله وانما لم يصر) بفتح الهمزة (قوله مطلقا) أي
 وسد المسقاة أم لا (قوله لانه) أي عدم الحرم وجباهم أي ما كن الحرم (قوله فهو) أي عدم الحرم كن الخ
 أي كمن دون الخ (قوله واذا جاز النقل) أي أو وجب اه معنى (قوله في خطر) أي كان أشرف على
 هلاك اه سم (قول المتن أو بعضهم) أي الاصناف غير العالم أمه ونقصه ورد على الباقي ككلهم ما مضى
 اه معنى (قوله أو فضل عن كتابة بعضهم) أي بعض ذلك البعض والظاهر ان الفضل عن كتابة جميع ذلك
 البعض كذلك فاحتمال الاتصال فلتأمل وقد يجب بان في الصور المذكورة يجب النقل ولا يتأتى فيه الرد فلا
 يجري فيه التفصيل والخلاف في اه سدر (قوله كما هو الاصح) الأولى الاظهر (قوله فربما بالنسبة)
 أي لانه في جواب الذي ويجوز رفعه بقدر مرئيه أي والا فهو رد أي يجزوه اه عش أقول قول الشارح
 كانهما بالنسبة وتعليل عش له بما مضى في كل منهما نقل لانه جواب ان فيمنه في أحد الاسمين بالجرم والرفع
 (قوله وجوبا) أي أو دوا وجبا (قوله انصيب المفقود الخ) اشتر على ترتيب القدر (قوله أو الفاضل) الظاهر
 انه معطوف على نصب الخ وحديثه فرجح ضمير عنه اما البعض المفقود وليس كذلك والبعض الموجود
 ولم يسبق له ذكر فلتأمل اه سيدجر أقول قد سبق ذكر مطلق البعض وقد وجد ما هو في عنوان
 الفاضل (قوله على استحقاقهم) أي الاصناف (قوله فليس الخ) أي النص (قوله في النزاع) أي العموم
 في الامكنة (قوله اذا استع المسقون الخ) كذا في المتن (قوله وان نص على ذلك) أي اعطاء نفسه وماله

ورمى لكل كل حلة منها
 كبلد فيصير النقل الماوي
 التمايز في النقل الماوي
 بدون مسافة القصر من
 محل الوجوب ولو عدم
 الاصناف في البلد أي بلد
 الوجوب أو فضل عنهم في
 (وجوب النقل) لها أو
 لتفاضل في مثلهم ما قرب
 محل بل المال فان حازه
 جرم ولم يصر كالنقل ابتداء
 وانما يجوز نقل دم الحرم
 مطلقا بل يحفظ لوجود
 مساكنة لانه وجباهم
 بالنقص فهو كن ينز تصفا
 على انظره بل ذلك افتقدوا
 يحفظ حتى وجوده والركاة
 ليس فيها نص صريح
 بتخصيصها بالبلد واذا
 النقل فونه على المال قبل
 قبض الساعى ويعد في
 الزكاة نديع منها ما في ذلك
 كالأرض وقومها في خطر
 أو احتياج لرجل من (أو)
 عدم (بعضهم) من بلد
 المال ووجد بغيره أو فضل
 عنه شي بان وجدوا كلهم
 وفضل عن كتابة بعضهم
 شي أو وجد بعضهم وفضل
 عن كتابة بعضهم (ووجوه)
 النقل مع وجودهم

(وجوب النقل) ذلك الصنف باقرب بلد اليه (والا) تجوز له كما هو الاصح (فرد) بالنسبة وجوب انصيب المفقود من البعض وان
 أو الفاضل صفة أو عن بعضه (على الباقي) ان نقص نصيبهم عن كتابتهم ولا ينقل إلى غيرهم لان انحصار الاستحقاق فيهم فان ينقص نقله ذلك
 الصنف باقرب بلد اليه (وقيل ينقل) إلى أقرب محل إليه لنقص على استحقاقهم فيقدم على رعاية السكان الناشئة من ان يشهدوا ورياد النص
 لوسم عومه كان في عمومى الامكنة خلاف فليس صريحاً في النزاع (فرج) هذا ما استع المسقون من أخذ الزكاة فتناولوا على عملهم هذا
 الشغل العظيم كتعليل الجاهل بناء على انهم اقرب كفاية بل أولى ولو قال فرق هذا على الساكنين لم يدخل فيهم هو ولا ماله وان نص على ذلك

(وشرط السامع) وصف بانحدا وصافه السامع كونه (أو كذا) (علما) في الشهادة لا نه لا يتليس من ذوي القربى ولا من مواليهم ولا من المرتبة ومراعاة لا تغفر في بعض أنواع العامل كثيرا من هذه الشروط لأن على ولا يتقدمه وحفظ كان ما ينحده بعض أئمة فقهاء يابا وباب (الكافة) فيما تضمنته ولا يشترط ما ينحده من يدفعه (فان عينه لا تحذف من باب (١٧٥) نصه على ما تحذف منه ومن دفعه على ما يعينه

(لم يشترط) فيه كونه من نحو كاتب حساب مشرف (الفتوة) ولا الحره أو ولا الذكورة كما أنه مسمو كلام الماردى وهو مخطا لها سفارة لولاية نعم لا بد من الاسلام كغيره من بقية الشروط لان فيه نوع ولاية ونقول الاحكام السلطانية لا يشترط الاسلام حله الاذرى على أئمة من صرف لبعض لانه حينئذ يحض استخدام لولاية بقية أى لانه ما بين في الثلاثة المأخوذ والمأخوذ منه والمدفوع اليه لا يبق له دخل بوجه بخلافه فيما صار في قولنا بان نصه الى آخره لانه المأخوذ من المأخوذ منه كان له نوع ولاية كما تقرر ويتأيد به المذكور بأنه يجوز توكيل الاحد في القبض والدفع ويجب على الامام أو نائبه بيعت السعة لاخذ الزكوات (وليعلم) الامام أو السامع (نحو) لاخذها أى الزكاة ليتأذى الامر بالدفعها والمستحقون لقبضهوا المحرم أولى لانه أول السنة الشرعية ويحل ذلك فيما يعبر فيه الحصول المختلف في حق الناس بخلاف نحو زرع

وان عينه للمأخوذ من غير اثر لان نصه قايضا ومقتضى من نفسا أن زرع اه عيش (قوله وصف) أى ذكر المصنف ذات العامل بعنوان السعاية (قوله باحد واصافه) هذا يقتضى انه أراد به معنى العامل العام بخلاف ما اقتضاه قوله الا كونه من نحو كاتب الخ اه سم وقد يقال بان في كلامه مقتضى ما (قوله المتعذر) استغنى به عن شرط الاسلام والتكليف اه معنى (قوله في الشهادة) عبارة الغنى في الشهادات كلها اذ لا بد أن يكون سمعا بصرا اه (قوله ومراعاة) أى قبيل قول المتن وان لا يكون هاتما (قوله لا يغفر) يعنى يساهل ولا يعتبر (قوله فكان ما ينحده الخ) والمعتد بخلافه محتمل مستحاضا ما اذا استوجب جواز كونه هاتما أو مطلقا اه ع ش أقول وأغلو اليه الشارع كانهما بقوله ومن (قوله كاعوانه) الخ قوله وقوله الاحكام في المتن (قوله ولا الحره) ونسب ما من جواز توكيل النص في تفرقة الزكاة عدم اشتراط البلوغ حيث عين له ما ينحده وبادفعه اه ع ش وقد نبهنا في قول المتن وأما بقية الشروط فغير منها التكليف والعبدية اه وقول سم قوله من بقية الشروط يدخل فيها البلوغ لانها من قبلة الشهادة لكن لو أمره باخذ دينار معين حاضر ودفعه لغير معين حاضر عنده قالو حكمه عدم اشتراط البلوغ اه (قوله سفلون) أى وكاله (قوله على أئمة من معين) أى على من أخذ ايماني (قوله لم يعين له المأخوذ منه الخ) فيه نظر اذ تعين للمأخوذ الشخص كالمأخوذ يستلزم تعيين للمأخوذ منه (قوله توكيل الاحد) أى الكافر (قوله يجب على الامام) الخ قوله ومع لوم في المتن والى الفصل في النهاية لا قوله ومنما يفعل الى وكذا ضرب (قوله ويجب على الامام) هل يلو على انهم غير جون الزكاة أو يحله ما يعلم أو يشك تردده سم أقول والاقر بان الثاني يشبه لانه مع علمه بالخراج لا فائدة للعت الآن يقال فائدة نقلها للصالحين وامكان التعميم والنظر فيما هو أصح اه ع ش (قوله نداء) أى خلافا لما يشاءون من الممن من الوجوب (قوله ويحل ذلك) أى يندب تعيين الشهر (قوله بماسم) أى في الزكاة اه كردى (قوله حوله) أى حول ماله (قوله لا يجوز التناهي) أى فان آخر وتلف المالى يده حين كانه اه ع ش عبارة الغنى ويعنى الامام ان آخر التفرق بى بلاعذر بخلافه الى كى بقر بقها لا يجب عليه التفرق بخلاف الامام ولا يشترط معرفة المستحق قدرا مأخذه فلو دفع الصبره قول يعلم قدرها آخر اه زكاة وان تلفت يده وان انتهى به المالى فيما عزم وجوب الزكاة كان قائم على الحول لم يجب تحطفه وان تلف الظاهر بما يذبحه كان قال آخر جبره كانه اه ويعتومس لهما كالتطاول اخرج الى كالتسليم الطن به ولو ظن أخذ الزكاة اعطى ما سبقه من غيره من الاصناف حرم عليه الاخذ واذا أراد الاخذ منها لم يما العت عن قدرها فباخذ بعض الثمن بحيث يبقى ما يدفعه الى اثنين من صنفه ولا يردا دون غلبة الثمن اه (قوله وخيله) الى قوله ويؤخذ منه في الغنى الا قوله بغير نحو ورش وقوله ويحتمل الى ونظر وقوله وقدره الى وكسبه وقوله وكذا ضرب الى ويجوز وقوله ونظر الى ويحتمل (قوله في بعضها) أى في ثلث الصدقة اه معنى (قوله حتى ردها) أى دون الباقي بدلسل مقالة هذا القول بان وجدوا كلهم وحدهم فمضى قوله الا في دفعه الى الباقي بالنسبة لهما مع انه لا ياتين بالنسبة اليه الا لأن اراد بالباقي بالنسبة اليه باقى هذا البعض الموجود لان الغرض انه فضل عن كتابه بعض شئ في دفعه الفاضل على بقية شرطه (قوله وصفه باحد واصافه) هذا يقتضى انه أراد به معنى العامل العام بخلاف ما اقتضاه قوله الا كونه من نحو كاتب الخ اه (قوله ومن) أى في شرح قول المصنف بشرط أخذ الزكاة لكن هذه الامة اخ التمانية الاسلام (قوله من بقية الشروط) يدخل فيه البلوغ لان راجحه في عداة الشهادة لكن لو أمره باخذ دينار معين حاضر ودفعه لغير معين حاضر عنده

وقر لا ينفع ذلك بل بيعت العامل وقت وجوبه من اشتداد الجسد او الكثر وهو لا يختلف غالبا في الناحية واحدة كثيرا اختلاف في مواعيد بماسم ان من ثم حوله وجد المستحق ولا عذر له بزمه لا دفعه ولا يجوز التناهي للمحرم ولا غيره (وبين وبينهم الصدقة فوائى) وخيله وحرمه وبغائه وفيلك لا يتابع في بعضه فواى فى الباقي بواتية من حتى يردوا جدها ولا ياتى اليه التصديق بدفعه بكم لمن يصدق بشئ ان

وذلك منصرف شرح مسلم
بعد من الحرمة وتطاهران
سؤال ما عتد سؤاله بين
الاصدقاء فوجوه عملا
بشك في رضا بانه وان علم
غنى اخذه كقول رسول
لا حرمه في الاعتدال بالساعة
به ومن اعطى لوصف فظن
به كقصر أو صلاح أو نسب
بان فوفرت القرائن ما غما
اعطى بهذا قصد أو
صرح له المعنى بذلك وهو
بأنه بخلافه حرم عليه
الاخذ مطلقا وله ما
كان به وصف ما لمناو اطلع
عليه المعنى لم يعطه ويجري
ذلك في الهديبة أيضا على
الاجرة ومنها سائر عقود
التسرع فيها نظير كهيئة
ووصية ووقف ونذر
وبحث الأذرى بنسب التزويج
للفقير عن قبول صدقة
التطوع إلا أن حصل
للمعنى نحو إذا أقطع
رسم وقد يعارضه الخبر
الصحيح ما أتاك من هذا
المال وأنشعب مستشرق
ولاسا نفي هذه إلا أن يجاب
بجعل البحث على ما إذا كان
في الاخذ نحو شئ في الحل
أو متسلك للمرأة أو دافعة
في تناول وفي شرح مسلم
وفيه متى أذل نفسه أو
أخ في السؤال أو أذى
المسؤل حرم اتفاقا أي وإن
كان محتاجا كما فسره ابن
الصلاح وفي الأحكام
أخذ من جوز له المسئلة
علما بان ما عتد المعطى
الحياة منه أو من الحاضرين

عليه السؤال عرف بحاله لعدم تفرقه اه عيش عبارة السديع يؤخذ منه عدم حرمه السؤال إذا علم
السائل ان المعطى يعلم غناه ومع ذلك رضى بالذلة ويؤيد ما سبق في قوله وتطاهران اه أقول وينبغي
تقييده بما سجد كره الشارح من شرح مسلم **(قوله رد عليه أي على الأذرى قوله لا حرمه)** خبران
سؤال الخ **(قوله ومن أعطى)** إلى قوله مطلقا في الغنى **(قوله كقصر الخ)** أو علم أو تقليدا لم **(قوله حرم عليه)**
الاخذ الخ ينبغي أن لا يصر على ما تدفع به الضرر وقد يحتمل خلافه لانه لا يتعين الدفع
بما يفتني أن يقول للمالك لست بهذه الصفة التي تقضي بم أو لكي مضطر فاما ان تدفع لمن هذا ما يدفع
مروى بجنايا وما بالبدل فان علم انه لا يوافقك فيه عند حثيثا بخلاف مقدار الضرر وضمن غير اشعاره ويزعم
له البدل إذا قدر عليه اه سديع عبارة عيش هل علك في هذه الحالة على قياس ما ياتي عن فتوى شيخنا
الشهاب الزلي أولاد يفرق بانه هنا انما أعطى لأجل ذلك الوصف والثاني أو جمعا لم يوجد نقل بخلافه وعليه
فهل يطل الوقف والنذر فيه نظر نحو رأيت قوله الآتي وحسب حرم الاخذ لم علك ما اخذه فتعين الفرق لكن
في بطلان نحو الوقف نظر والظاهر خلافه سم على ج والاقرب بعدم حرمه اه عيش **(قوله مطلقا أي)**
وان كان محتاجا **(قوله ولو كان به وصف ما لمناو أي كره به شافعا قوله ومنها سائر عقود التسرع أي)**
الاخذ به اه رشدي قال سم وقضيه ذلك عدم انعقاد الوقف والنذر اه وقد مر عن عيش انه الاقرب **(قوله)**
نسب التزويج للفقير **(منع القوت صريح في ان هذا في الغنى اه سم)** وتقديم عن الحل والغنى وشرح المنهج
ما وافق القوت **(قوله من هذا المال أي جنس المال الحلال قوله غير مستشرق أي متى تعرض للسؤال)**
اه عيش **(قوله يجعل البحث)** أي بنسب التزويج اه عيش **(قوله متى أذل نفسه)** ومن قبل انفعه ما عتد من
سؤال اليهود والنصارى ومع ذلك علك ما أخذ من حيث لم يعط على ظن صفة ليست فيه اه عيش **(قوله أو أخ)**
في السؤال **(قوله ظاهره وان لم يرد السؤال سم على ج اه عيش قوله حرم اتفاقا أي السؤال على وجهين هذه)**
الوجه كما يصرح به كلام غيره اه رشدي **(قوله حرم اتفاقا)** ومع ذلك علك ما أتته اه عيش **(قوله وان)**
كان محتاجا أي إلا ان يضطر كاهو ظاهر سم على ج اه عيش وصرح السديع ما وافق مع زيادة احتمال
آخره الاظهر **(قوله أو من الحاضرين)** ينبغي أن يمين يحتمل وصول انما اليه **(قوله وحسب حرم الاخذ لم)**
علك الخ قضيتما لو أعطى غنا ظنه فقبول ولو علم غنا لم يعطه علك ما أعطاه فاصرح عن فتوى شيخنا انه
حيث حرم السؤال الملك الاخذ ما أتته ينبغي حله على غير ذلك وان ظاهر الغاية علك إلا أن يكون المتصدق
لوعلم له لم يعطه اه سم وهو يفيد كما صرح به الشارح ان كل من أخذ من الباقي في صدقة لم يلاها لم يدفع
له ولم تكن فيه لم علك ما أخذ من حرم عليه قبوله وانه إذا أظهر صدقة لم تكن فيه كالفقر أو سأل على وجه أذل
به نفسه حرم عليه الأخذ ولكن علك ما أخذ إذا كان بحيث لموعلم الباقي بحاله لا يتعين من الدفع اليه اه عيش
عبارة السديع قوله وحيث حرم الاخذ الخ أي وحيث حرم السؤال الملك الاخذ ما أتته بخلافه الماعني
الوقت كما تفتي به شيخنا الشهاب الزلي اه اه سم وقد يقال حيث حرم السؤال دون الاخذ كان سأل وهو

(قوله وان لم يعلم غنى أخذه) الوجهان علم غنى أخذه وهو كذلك في التسع المصنعة **(فرع أربأ ما ظننه)**
اعدا وقتين غناه نقضت البراءة أو بشرط الاعسا وقتين غناه بطلت مر **(قوله حرم عليه الاخذ مطلقا)**
هل علك في هذه الحالة على قياس ما ياتي عن فتوى شيخنا مر أولاد يفرق بانه هنا انما أعطى لأجل ذلك
الوصف فيه نظر والثاني أو جمعا لم يوجد نقل بخلافه فهل يعطى الوقف والنذر فيه نظر نحو رأيت قوله
الآتي وحيث حرم الاخذ لم علك ما أخذ من حرم الفرق لكن في بطلان ذلك عدم انعقاد الوقف والنذر
(قوله ويبحث الأذرى بنسب التزويج للفقير الخ) منصرف في أن هذا في الغنى **(قوله أو أذى في)**
السؤال **(قوله ظاهره وان لم يرد السؤال قوله لو كان محتاجا أي إلا ان يضطر كاهو ظاهر قوله وفي)**
الاصحاب الخ كذا في شرح مر **(قوله وحسب حرم الاخذ لم علك ما أتته)** وحيث حرم السؤال الملك الاخذ
ما أخذ بخلافه الماعني في الوقت كما تفتي به شيخنا الشهاب مر **(قوله وحيث حرم الاخذ الخ)** وحيث

وذهب الحلبي الى حرمه السؤال بالله تعالى ان أدى الى تخضر ولم يامن ان رده والى ان رد السائل صغيرة ماله بنهره والا فكبيرة: اه ويجعل الازل على ما اذا أدى بذلك السؤال ايداعا ليعتدل على الثاني في نحو مضطر مع العلم بحاله والا فمعموم (١٧٩) مقاله غريب وقد أطلقوا الله بكروه

سؤال الخلق في وجه الله فغير
ان داود لا يستل وجه الله
الا فغيرت فثبت ان السؤال
بالله من غير ذكر الوجه
لا كراهة فيه وفيه نظر اذ
الوجه بمعنى الذات فتساوبا
الآن يقال ان ذكر الوجه
في معنى الغضا مقاما يناسب
أن لا يستل به الا الحنة
مختلفا عما اذا حذف ونظير
ان سؤال الخلق وجه الله
ما يؤدي الى الحنة كتعلم خبر
لا كرهه وان سؤال الله وجهه
ما يتعلق بالذات لا كرهه
عليه الحديث وقد بطلت
الكلام على ذلك في شرح
المشكاة (وكافر) ولو حرم
نظير العيصين في كل كبد
وطبقة أخرى ولا ياكل
طعام الا في المراتد به ان
الذي يحرم الا في المراتد به ان
منع اعطائه من افضية
التلوع (ودفعها سرا)
أفضل منه جهر الابهة ن
تبدوا الصدقات وان غشها
بجبت لاعلم شبهه ما انفتحت
منه كناية عن البالغ في
أخفاها من السبعة الذين
ينظرون الله في ظلم يوم لا ظل
الاظله وفي حديثه سنده
حسن مستأنع المعروف
في معار السوء وصدقة
السرقة غشها بالرب
وصلة الرحم تزيد العسر
وايدائها تقدي به غير
لا ترضى تحسن بل قال

غنى وعلم المال صلة واعطاهم لرضا المالك وحرم من الاخذ ولو لم يحرم السؤال كان سأل فقير فاعطاه
المالك لظن انصافه بالعلم متلازم على عدم رضا المالك فتأمله وانصفتم ما لم تن في صلاته والشرع اشعارا
بذلك فان منطوق قوله وحرم من الاخذ صدق بما ادخل السؤال احوام ومفهوم من المالك حيث لم يحرم
الاخذ صدق على السؤال والحرمة فستأمل ولجرح اه (قوله وذهب الحلبي الخ) فتناوى السبوطي في
كتاب الزكاة السؤال الى المسجد مكره وكراهة تنزيهه واعطاه السائل فقير به وليس بمكره ففضل ان
يكون حرما هذا هو المتقول الذي دل عليه الاحاديث ثم اختلف في بيان ذلك سم على ج وقوله السؤال الى
المسجد وشبهه التعرض فيه ومنه ما حرته العادة من القرائن المساجد في أوقات الصلاة صدق عليهم وشبه
ذلك انصافا ولو كان السائل في المسجد يسأل لغيره فمكره ذلك هذا كما حيث لم يدع له سرور ولا انتفت
الكره اه ع ش أي وحيث لم يكن السؤال على النحو الذي مر عن شرح مسلم ولم يكن السائل غنيا ولو
بالكسب والافقير بالاول (قوله ان أدى الى تبخر الخ) مفهوما حيث آمن بوضع التبخر لا يحرم وفيه
نظر بالنظر للصالح الا في كلامه متدبر اه سديم (قوله ولم يامن ان رده) أي لم يظن ان يعطيه ميسرا
اه كرهى لعل المراد ان يقل بالله (قوله ويجعل الازل) أي قوله الى حرمه السؤال الخ (قوله والثاني) أي
قوله وان رد السائل الخ اه ع ش (قوله على نحو مضطر) لا بد من ملاحظة البديل ونية الجوع اخذا
بمحصاه انه لا يجب اعطائه بخلافه كره اه سديم (قوله على نحو مضطر) لعل صوره انه غلب على
ظنه ان غيره يعطيه والافقير ان رده كبيرة اه ع ش (قوله وقد أطلقوا الخ) حال من فاعل غريب في قوة
التعليل للقرابة لكن بالنسبة الى عموم الاول (قوله لان يقال الخ) وجب في حديثه غير ان القلب الاول
أميل لذهو الا في تبخير تارة تعالى بان لا يجعل عرضة لطلب أمر يندى وذكر الوجه في الحديث للغباب
اه سديم (قوله ولو حرم) وبه صرح في البيان عن المصري لكن الوجه كقوله الذي ان يحصل
استحقاقه في حقه فين له عود أو ثمة أو قرابة أو ربحي اسلامه أو كان يدينها سار أو نحوه فان كان حري باليس
فيه شيء مما ذكر فلا نهاية ومعنى قال ع ش قوله استحقاقه في حقه فين الخ هذا ظاهر ويعلم منه ان المراد من
حلله على الغنى والكافر الاستحباب اه (قوله نظير العيصين) الى قول المتن ولقرىبي النهاية الاقوية وفي
حديث سنده في اوبادها وقوله بل قال الى مال الزكاة وكذا في المتن الاقوية كافي المجموع الى المتن (قوله ولان
ينضم الخ) عطف على الآية (قوله كاتبا الخ) تفسير لقوله بحيث لا تعلم الخ وقوله ومن السبعة من اه
ورشدي (قوله مستأنع المعروف) أي اعطاه الاحسان في مضارع السوء أي في وقوع البلاء اه كرهى
(قوله لا ترضى) عبارة النهاية والتمنى من غير راد ولا سمجة اه (قوله الا مال الخ) أي زكاته فيسن
انخافها وكثر اهمم (قوله قال في رمضان) كذا في أصله وفي المتن صدقة في رمضان فغير وقوله وبه
الخ عبارة المتن وتبدأ كذا في الايام الفاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العبادت اه بصري (قوله وبه)
اعطاه على ظن مسقة وهو في الباطن بخلافه ولو لم يعلم ذلك الا خدمنا اخذه كعبته ماله في الوقت
كقوله بعض المتأخرين وهو ظاهره هكذا في شرح م ر وفضته له لو أعطى غنيا فظن فقيرا ولو علم غنيا لم يعطه
علم لما اعطاه لغيره من تناوى غنيا ان حيث حرم السؤال المال الا خدمنا اخذه ينفى حله على غير ذلك
وان لم يظهر الفاقة فذلك لان يكون المتصدق على حاله لم يعطه (قوله وذهب الحلبي الى حرمه السؤال بالله
تعالى ان أدى الخ) في ذوى السبوطي في كتاب الزكاة السؤال الى المسجد مكره وكراهة تنزيهه واعطاه
السائل فقير به يشابه علمه وليس بمكره وفيه نظر ان يكون حرما هذا هو المتقول الذي دل عليه
الاحاديث ثم اختلف في بيان ذلك (قوله الا مال الباطن أي الخ) عبارة الكثر ويسن اظهار ذلك المثل

ان عبد السلام انتم صدقنا أفضل وبسبب ما ليعزى الى بشرط أن لا يأتى الاخذ الا لظاهر أما الزكاة فظاهرها أفضل لاجتماع كل المجموع
قال المناور في المال الباطن أي ان تخشى بخذوا والا فوضعت (و) دفعها (في رمضان) لاسيما عسره الا حوا أفضل لخبر أبي داود في
الصدقة أفضل قال في رمضان ولجرح الفقراء من لكسب خبى وبه عشر اجبة فيما ينظرو

وفي الاماكن الشريفة ككنة ثم الذي يتصدق الامرا المهمل كغزو ووجوه مرض وسفر وكسوف واستسقاء أفضل وليس المراد بذلك ان من اراد صدقة يسمنه تلخيصه اني بما ذكر في الاستسقاء عند وجود ذلك بالاكثار ومنه ان لا يعظم اجروا كثر فائدة (و دفعها) (تقريب) تلغزه نفقة اول الاقرب بالانتماء من الحرام ثم الزوج اولاً وحينئذ غير المحرم والرحم من جهة الابوين جهة التام سواء ثم محرم الرضا ثم المصاهرة ثم الولي من اعلى ثم اسفل أفضل (١٨٠) ويجري ذلك في تحول كاهن ايضا اذا كانوا صفتا لاحتقاق والدون من الاقارب اولى بغيره

وأبقى به العدوم غيرهم
(و) دفعها بعد التريب
الى (جلا أفضل) منه لتغيره
فعدم ان التريب بالبعد
الجار في البلد أفضل من
الجار الاجنبي وفي غيرها
الجار أولى منه بناء على منع
فضل الزكاة وأهل الخير
والمتجاوز أولى من غيرهم
مطلقاً (فرع) قال
المجموع عن الشيخ أي
حسد وأقره بكره الاخذ
من يسد مسدودا وحرام
كالسلطان الجائر وتختلف
الصكر اهبة بقلة الشبهة
وكثرتها ولا يحرم لان
يقين ان هذا من الحرام
الذي يمكن معرفه فاصحبه
أي ليرد عليه ولا يؤيده لما
صرف الغصب ان من ملك
بالخطأ يجرس عليه في
النصف فبمحتى يعطى
البديل وقول الغزالي يحرم
الاخذ ممن اكتمله حرام
وكذا معاملة تشا ان ترد به
أي على انه في سبب علمي
على المذهب ففعل الورع
اجتناب هامله من أكثر
ماله وبقاؤه وانما يحرم
وان غلب على الظن انه ربا
لان الاصل العتق في الاملاك
الد ولم يثبت نفاذ أصل
آخر يعارضه ولم يبال بقلية الظن اه قال غير و يجوز للاخذ من الحرام بقصد رده على مالكه لان كان
مقتباً أو كما وشاهد افاضه التصريح به انما ياحذره على ذلك لثلاسه واعتقاد الناس في صدقة مودبه في رد قتياله وحكمه وشهادته
(ومن عابدين لله اولاً دى) (أوله من تلغزه نفقته) (سحب) (ان لا يتصدق حتى يؤدى نعا له) (تدعى الله وعبادته) (أصله) (كالر) (وتغيرها)
لا يدعيه ان يتصدق والاولى والاولى لان احب الدين ان تقضى الجرمه على هذا القول فلا أقل من ان تقضى طلب عدم الصدقة

أحرمان (قوله وفي الاماكن الخ) أفضل عطف على قوله في رمضان أفضل (قوله كغزو ووجاه الخ) أي له
أول خاصته كغزو به وأصدق به اه عس (قوله واستسقاء) يظهر ان مرض التجمع كذلك وان لم
يستسقه و يظهر انما ان حدوثه ولو بأمر الطاعون كذلك وقد يدعى دخول جمع ما ذكر في الامر المهم
والاشهر من في المرض بعد تجمعه اه سديم (قوله وليس المراد الخ) بل المساواة في الصدقة أفضل بلا
شك اه معنى (قوله ان من اراد صدقة) أي في رجب أو شعبان مثلاً (قوله بل الاعتناء) أي بل المراد الاعتناء
الخ بمادة المغنى وانما المراد ان الصدقة في رمضان وغيره من الاوقات الشريفة أعظم أجراً مما يقع في غيرها
اه (قوله يلزم نفقته) أي قوله ويجري في المغنى والى قول المتن ومن عطف في النهاية الاقرب أي ليرد على وقال
الغزالي (قوله غير المحرم) كالأولاد والمخال (قوله والعدوم من الاقارب أولى) أي من غيرهم بقية الاقارب
ويبقى ان يحصل ذلك في الظن ان احصاه يجعله على زيادة الضرر وانما اعطاه خوفاً منه اه عس
(قوله بغيره) ولا يتألف قلبه ولا يفهم من بجانبه الى ما يوسع النفس اه قال السيد بعد ان ذكره ملوما
عن فتح الجواد مائة وعبارة شرح المنهج وتكون قريب كز وجنود صدق اه وقضته ان دفعها للصدق
أولاً ومنه فهل يمكن الجمع بين ما اقتضا صانع القصد يجعله على عدول لا يفيد في التألف أو غيره فليست
وليحرم اه وقوله يجعله أي ما في شرح المنهج أقول الأولى حله على تقديم الصدقة على من لا عدوله ولا
صدقة (قوله ودفعها بعد التريب) أي ومن في معناه من محرم الرضا والمصاهرة الخ اه عس (قوله الى
جار) أي أقرب بخاف ب (قوله منه لغزير) أي الفرع في المغنى قاله الواسن ان تكون الصدقة مما
يجب وان يدفعها بسبب اشتراط طيب نفس لما فهم من التصديق لاجرو حرج القالب ذكر الصدقة بالردى وان لم
يجد غيره فلا كراهة وعاقبته ولا ينافى من التصديق القليل قال بل الخير كير عندنا ولو بعث بشئ
مع غيره في القدر قليل جيداً استحب للبايع ان لا يعود به بل يتصدق به على غيره ولسن الصدقة بالمائة بشئ
الصدقة أفضل قال الماه أي في الاماكن المحتاج إليها أكثر من غيره وبكره لئلا يسان ان ذلك صدقته أو
ز كانه أو كفارة أو نحوها من الذي أخذها لغير العاتق صدقته كالكعب يعود في قسمة ولا نه قد يستحي منه
فصايبه ولا يكره ان يتأكلها من غير من ملكها ولا يارب ممن ملكها اه (قوله وأهل الخير) أي حيث كانوا
فقرأ اه عس (قوله مطلقاً) أي ولو كانوا من الاجانب وهل يقال لو في غير بلده (قوله الذي يمكن معرفة
صاحبه الخ) بما انضبط هذا الامكان اه سديم وقد يقال بعدم الياس منها (قوله والاخر) أي وان لم يمكن
رده بعينه (قوله لمار الخ) قليل لقوله والاقل اه (قوله ان من ملك بالخطأ الخ) انظر هذا من الاستثناء
الذكر أعظم مما معطل اه سم وقد يقال ان المراد أخذ ما سار الخ (قوله لنافه) أي فيمن اكتمله حرام
(قوله قال غيره) أي غير الغزالي (قوله ويجوز للاخذ الخ) قد يقال بل لا يجب والحالة هذه اه سديم عبارة سم
عن الزركشي واختاره بعض المتأخرين وجوب الاخذ في عرض علمه الصدقة ولو غشاهم ان كان حلالاً لا يتبعه
فيه تموله والارده في موده ان عرف مستحقه والا فقول كمال الضائم اه (قوله لله) أي قول المتن واستصحاب في
النهاية الاقرب خلافاً للكثيرين الى قبل وقوله ثم أيت الى يؤيده وقوله كإرضاء الى المتن (قوله والاولى أولى)
الظاهر وانخفاض كانه المال الباطن اه (قوله قال المجموع الخ) كذلك مر (قوله ان ملك بالخطأ)
انظر هذا من الاستثناء المذكور أعظم مما معطل (قوله قال غيره ويجوز للاخذ الخ) كذا مر (قوله

آخر يعارضه ولم يبال بقلية الظن اه قال غير و يجوز للاخذ من الحرام بقصد رده على مالكه لان كان
مقتباً أو كما وشاهد افاضه التصريح به انما ياحذره على ذلك لثلاسه واعتقاد الناس في صدقة مودبه في رد قتياله وحكمه وشهادته
(ومن عابدين لله اولاً دى) (أوله من تلغزه نفقته) (سحب) (ان لا يتصدق حتى يؤدى نعا له) (تدعى الله وعبادته) (أصله) (كالر) (وتغيرها)
لا يدعيه ان يتصدق والاولى والاولى لان احب الدين ان تقضى الجرمه على هذا القول فلا أقل من ان تقضى طلب عدم الصدقة

قال الأذري وهذا ليس على الحلافة الاذ يقول اذ حلف اذ اظن ان من عليه صدق أو غيره اذا اصدق بخوف غيب مما يتعلق به أو بيق لم يدفع له
الدين انه لا يستحب التصدق به وانما الرادان المسألة على التمسك بالصدق على الحلف (قال الأصمح في حقه) ومنها فاجبا
ينظر ابراهيم في موسر مرقاة به بينة (بما يحتاج اليه) حالا كما رخصه من الرقعة (١٨١) وينبغي ان مراده به يومهم وليلتهم (لنقطة)

لان التصدق عليها خلافاً للاولى وعلى عبادة المهر وغيره غير مستحب فحصل ان يكون واجبا
حراما أو مكرهاً وهذا ان كان غير مستحب له نفس (قوله قال الأذري الخ) هل يتيق ذلك على القول
بالحرمة لا في اولنا لا في الثاني وان قلنا ان مقتضى من الدين من التمسك بآدم له سبب ولعل الاول
هو الظاهر اذ القول بغيره من الصدق بما ذكرنا بعد من كراهته كما لا يخفى ثم رأيت عس الله بجزم الثاني
كما يأتي (قوله ابراهيم) * (فخرج) * ابراهيم اعلمه فحين غنا تفقد البراءة وبشرط الاعصار فحين
غناه بطلت حره سم على ج عس (قوله وله به بينة) يذني أولئك ثم فاض عالم به وهو من يقضي
بعله كما ذكر في محال متعددة سبب (قول المتن بما يحتاج اليه) لم يسطر الحاجة بالنسبة لنفسه فهل
هي ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة لا لا احتمل عادة سم اقول الظاهر الاول وينبغي ان عمل ذلك عالم
يترتب عليه ضرر اه الله وان لم يصل الى ضرر أو وصل اليه الضرر من جانبهم وان لم يتضرر وا اه عس
اقول الشارح من الجمع الاتي بل ما ذكره وله وينبغي الخ الثاني (قوله ومثله الخ) يشمل الكسوة لكن
لانها بالنسبة اليها التصدق يومهم وليلتهم اه سم عبارة السيد عن قوله ومثله شامل للمسكن فيها
ينظر وينبغي ان يتأني ما أتى فلا تغفل اه (قول المتن من تازم الخ) يشمل نفسه كما أتى اه سم (قوله
من جهة ظاهره) ظاهره وان لم يطلب صلح وبؤ يده ما يأتي في قوله ثم ان وجب الخ اه عس (قوله قيل)
الى قوله واستشكل في المعنى الا قوله يعلم بما يأتي (قوله مطلقا) أي بما يحلحه لم يعم من نفسه وغيره (قوله
ويعلم بما يأتي الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الفرض فان الكلام هنا فيما يحلحه مطلقا وفيما يأتي
فما مضى من حاشته خلا اه سم (قوله ولا بد) أي ما في المجموع المحمول على غير المصار وقوله على المتن
أي قوله لنقطة الخ (قوله يحمله على علمه الخ) عبارة عنني فمحمول على أن المصداق يكونوا محتاجين
حينئذ الى الأكل وانما قال أي الاضاري فمع أي الخ لا لهم فهم خوفهم أن يطلبوا الأكل على عادة
الصبيان في العطب من غير حاجة اه (قوله ولا بد) أي المستعمل (قوله ورضي بذلك) ولا بد من ذاته اه
يعبر عن المحلى (قوله أما إذا ظن) أي قوله كالتصريح في المعنى الا قوله ولو صدقوا لاجل وقوله بل قد سن
(قوله نعم الخ) عبارة عنني الا ان حصل ذلك تأخير وقد وجد وفاة الدين على الفور الخ (قوله حرم
الصدقة) أي ما يمكن أنه يدفع من الدين وان قل كعدمه فلا وقوله مطلقا أي جهة بر جوال وفاة منها أم لا
اه عس (قوله مطلقا) أي من الوفا من جهة ظاهره أم لا (قوله كالتصريح صلاة النفل) ينبغي الا وانبذ
الفرض الفورى انتهى سم اقول وكذا لو خلف فوتوا بها الحاضرة ففقد على القضاء وان كان فورى لان
الاشتغال به لا بعد تقصيرا اه عس وقال السيد عر بعد ذكر كلام سم المار انصو هو محمل تامل وكلامهم

قال الأذري الخ) كذا شرح هو (قوله ومنها فيما يظهر) كذا مر (قوله للمتن بما يحتاج اليه) لم
يسطر الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هي ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة لا لا احتمل عادة (قوله وله به بينة)
يشمل الكسوة لكن لانها بالنسبة اليها التصدق يومهم وليلتهم (قوله للمتن من) يشمل نفسه كما
سابق (قوله ويعلم بما يأتي الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الفرض فان الكلام هنا فيما يحتاج
اليه الا وفيما يأتي فما مضى من حاشته خلا (قوله والثاني الخ) قد يقال بين قوله والثاني الخ وقوله ولا بد
على المتن الخ تناف لا قضاء الاول لا بعد في القهر سم عدم الصبر والثاني الاكتفاء فيه بغير الحاجة (قوله
كالتصريح صلاة النفل الخ) ينبغي الا وانبذ ذلك الفرض الفورى

من عالمهم الا كالمدين الرضا والصبر ولا يثار شره أو تباين الرقعة جمع يجعل المنع على الكتابة حالا لا على العمل بما ذكره اولي كما لا يخفى
وبؤ يما ذكره قول جمع لو كنس تازمه نقتنه بالغا فالا فلو رضى بذلك كان الفضل التصدق أما إذا ظن وفاة الدين من جهة ظاهره فلو عند
حلول المجل فلا بأس بالتصدق حالا قد سن نعم ان وجب أدل وفور العطب صاحبه أو لصلته به يسبب عدم علم راضا بجه بالناحية
حق الصدقة قبل وفاته مطلقا كالتصريح صلاة النفل على من عليه فرض فورى (وفي نسخة بابا لا يصدق

مما فضل عن حاجته) السابقة من حاجة نفسه وموته يومهم وليلتهم وكسوة قسملهم وفاءه منه (أوجه) أحدها بسن مطلقا ناسبا لا بسن مطلقا
ثالثها هو (أصحها) أنه (إن لم يبق عليه) (١٨٢) أصبر استحب لأن الصديق رضي الله عنه وكرم وجهه تصدق بجميع ماله وقبلة منه النبي.

صلى الله عليه وسلم صحبه
الترمذي (والا) بان شق
عليه الصبر (فلا) يستحب
له بل يكره للغير الصحيح خبر
الصدقة كما كان عن ظهر
شئى أى غنى النفس وهو
مسير على الفقر وهذا
التفصيل جوا بين الأحاديث
المتنافية الظواهر كلها
الحديث مع خبر أبى
بكر (أما التصديق ببعض
الفاضل عن ذلك فيسن
اتفاقا نعم المغرب للكل
كالكل (وخرج بالصدقة
الضاقة فلا يشترط فضلها
عن قوته) ذكر على ما فى
المجموع لخطاف القوي
فى وجوبها ويتعين جله
على ما إذا لم يؤد بأثره على
الحاق أدنى ضرر بمجونه
الذى لرضاها على الله خاتمه
فى شرح مسلم (فرع) *
فى الجواهر يكره ماسك
الفضل وغير المحتاج إليه
كل قوب عليه السبب (أه
وتحت غير ان المراد بالباقي
ما زاد على كفاية سنة أخذ
من قولها أيضا إذا كان
بالناس ضرر وقته يبيع
ما فضل عن قوته وقوت
عاه سنه فان أى أيسره
الحاكم يومه قول
الروضة عن الإمام يلزم
الموسر الواسعة على
كفاية سنة قال بعضهم أى
فى حال الضرورة لا مطلقا

فى باب الصلاة كالصريح فى وفه فليراجع اه (قول المتن عا) أى بكل ما لخال اه معنى (قوله السابقة) الى قوله
وخرج فى المتن الى قوله قال بعضهم فى النهاية (قوله و) كذا فى شرح مدر انظر مع الاقتصاد على قول
المتن ان لم يبق عليه الصبر ويحتاج اعتبار هذا التصديق بموته أيضا اه سم (قوله يومهم الخ) أى لا ما يكفى فى
الحال فقط ولا ما يكفى فى سنة اه معنى (قوله وك) وقصلا لهم بل تعرض للمسكن والظاهر أنه لا بد من
اعتباره وعليه فقول يعتبر سنة لها الغالب أو ينظر لفرق فى تلك البلد ويحكم ويراجع اه سديد أقول
والاقرب الثانى كما مر (قوله مطلقا) أى شق عليه الصبر أم لا (قوله وقبلة منه) أى لم ينكره عليه اه عى
(قوله بل يكره) قال فى شرح الروض والوجه جل الكراهة على كراهة التصرى يومهم مراد ال وضلان الخ
انتهى اه سم (قوله مع خبر أبى بكر) فبيان الكلام فى التصديق بالفاضل عما يحتلحه لا بجميع المال
وأوجب بان التفصيل فى قوله وهذا التفصيل الخ شامل لما قبل هذا وهو قول المتن قلنا الأصح الخ اه
يجرى (قوله وخرج بالصدقة الخ) عبارة المعنى فى شرحه الأصح غير مصدقة الخ والضاقة كالصدقة كما قاله
المنصف فى شرح مسلم اه (قوله خالفه فى شرح مسلم) أى جعل الضافة كالصدقة وهو المعنى انتهى شيئا
الز يادى اه عى عبارة رسم أعده ما فيه أى شرح مسلم مر اه (قوله فى الجواهر الخ) وبسن التصديق
عقب كل معصية كما قاله الجرجاني ومنه التصديق بنزاه وصفه بوط ما لحاظه وبسن لبس أو باجديدا
التصدق بالتدبير وهل قبول الزكاة المحتاج أفضل من قبول صدقة التطوع أو لا وجهان رجح الأول جماعة
منهم ابن القزوينى والثاني آخرون ولم يرجحوا فى الرضه وضوحا منهم ما قال عقب ذلك قال الغزالي وأنه يختلف
بالأشخاص فان عرضه شبهه فى استحقاقه لم يأخذ الزكاة وان فعله به أى الاستحقاق فان كان المتصدق ان لم
يأخذها منه لا يتصدق فلأخذها فان أخرج الزكاة لا بد منه وان كان لا بد من إخراجها لم يصدق بالزكاة أى
على أهلها فخير وأخذها أشد كسر النفس انتهى أى فهو حجتنا أفضل اه نهاية زاد المعنى وهذا الظاهر
وأخذ المصدق فى المأثور كفى الخ لاوه أفضل لما فى ذلك من كسر النفس وبسن لراغب فى الجواهر ان لا يخلى يوما
من الأيام من الصدقة شئى وإن قل وبسن التوبة عند الدفع الى المتصدق المولا لا يطعم المتصدق فى الدعاء من
المتصدق عا ولا ينفص أجر الصدقة فان دعاه استحب ان وعلمه منها التسليم صدقة وليس التصديق بالثوب
القديم من التصديق بالزادى على ما يصير هذا كاجر منه العادة من التصديق بالفاوس دون الذهب والفضة
اه (قوله أساء الفضل الخ) ما المراد بالفضل ان كان مازاد على يوم وليلة فلا يجتمع كراهة لكرهه مازاد
على سنة اه سم عبارة عى انظر ما المراد بالفضل الذى يكره ماسا كاه وما المراد بالفاضل الذى يستحب
التصدق به ان صبر ويكره ان لم يصبر ولعله ما ذكره الشارح بقوله وبسن غيره الخ إلا أنه يلزم عليه ان الفاضل
هو غير المحتاج اليه فلا حاجة لجمع بينهما فى قول الجواهر وغير المحتاج اليه لأنه عين الفضل اه وقد يقال
ان الجمع للتفسير وبين المراد بالفضل (قوله ان المراد بالباقي) وهو غير المحتاج اليه اه عى (قوله من
قولها) أى الجواهر (قوله من قوته وقوت عاه سنة) أى لم يشد الضرر ولا أجبره على بيع مازاد على
الحاجة الناجزة اه عى (قوله ماسا نفا) أى بقوله يومهم وليلتهم الخ

(كتاب النكاح)

(قوله و) كذا فى شرح مدر انظر مع الاقتصاد على قول المتن ان لم يبق عليه الصبر ويحتاج اعتبار هذا
التصدق بموته أيضا (قوله بل يكره) قال فى شرح الروض والوجه جل الكراهة على كراهة التصرى وهو
مراد الرض لان الخ اه (قوله على أنه خالف فى شرح مسلم) اعتمد ما فيه مدر (قوله ويكره ماسا
الفضل) ما المراد بالفضل ان كان مازاد على يوم وليلة فلا يجتمع كراهة لكرهه مازاد على سنة
(كتاب النكاح)

اه وهو فائد كإعلم مما ساد كروا نزل السر ولا ينافى اعتبار السنة هنا ماسا نقلا ان الكراهة كما يحتاجها لها
أكثر من الندب كما هناك *(كتاب النكاح)*

مع قدرته على الجماع وهذا هو الذي (١٨٤) يحتاج الصوم وهذا أولى من قصر الباء على المؤن لأن من عدمها يؤمر بالصوم وإن لم

يسته الجماع وليس مراداً
ولم يجب مع هذا الأمر لآية
ما طلب لكم ورد بان المراد
به الحلال من النساء الأولى
أن يجب بانه لم يأخذ بظاهره
أحد فان الذي حكوه قول
انه فرض كفاية لبقه
النسل وجهه واجب
على من خلف وتأكل مطلقاً
لان الاصحاح لا يوجد
به وقيل ان لم يرد التسرى
نم حيث تدب لوجود الحاجة
والأهبة وجب بالتزويج
المعتمد الذي صرح به ابن
الرفعة وغيره كما يستفاد من شرح
العباب ومحل قولهم العقود
لا تأثم في الزمة هذا الترتيب
يفسر نذرين ثم انعقد
على أن اشترى عبداً أو أعتقه
وبه يدفع ما قبل النكاح
موقوف على رضا الغير وهو
ليس اليه الشراء كذلك
وقد أوجبوا وجب بعضهم
وجوبه أيضاً على الملق
مطلومة في القسم لوجوبها
حقها من فدية المملوك لها
ورد بان هذا الطلاق بدعي
وقد صرحوا في ابدي بانه
لا يجب فيه الرجعة إلا ان
يستثنى هذا لما قسم
استدوا لطلما لا أدى
ومنع جمع التسرى لعدم
التخصيص مردود كإثباته
اعما يتجه فمن تحقق أن
سابها مسلم لا فحين تلقى
سابعها لان الأصل الحلال ولا
فحين يتحقق ان سابها كافر
من كافر أو أوشى فمضى
بما

الجماع وقوله وعليه أي المراد إذا كور وقوله من لم يستطع أي في آخر الخبر المار (قوله وهذا أولى الخ)
لكن فيه توزيع إذا لم اذ فيه بالباء في الاثبات المؤن مع الجماع وفي النفي مجرد المؤن وهو تكلف ومخالفة
للظاهر بلا ضرورة للاستغناء عنه بذكر الشهاب المستلزم غالباً لقدرة على الجماع والاحتياج اليه سم
وسدور رشدي (قوله ويجب) أي التزويج وقوله مع هذا الامر وقوله فالتزويج اه عش (قوله
لاية ما طلب الخ) اذ لا يجب يتعلق بالاستطاعة اه معنى (قوله ورد) أي الاستدلال بالآية وقوله
بان المراد أي ما يطلب الخ (قوله الحلال من النساء) أي الاستطاعة لان في النساء مجرمات ومن في قوله
فعلى حرمته عليكم أمهاتكم الخ اه معنى (قوله الأولى ان يجب الخ) محل تأمل (قوله بظاهره) أي
الامر المذكور (قوله قول الله الخ) بالاضافة تفسيره فان وقوله وجهه الخ بالاضافة عطفاً عليه (قوله
مطلقاً) أي أراد التسرى أولاً (قوله لان الاصحاح) أي الذي يتبعه من الوقوع في الزنا خوفاً لجمع
اه معنى (قوله وقيل ان لم يرد الخ) يميل اليه القول النهائية نعم وخاف العنت وتعين طر بقوله دفعه مع
قدرته وجب اه (قوله وجب بالنذراخ) خلافاً للنهاية والمعنى والشهاب الرمي (قوله في شرح العباب)
له في باب النذر منمو الا لا شرح لم يصل فيه الى هذا الباب اه سم (قوله ومحل قوله الخ) رد دليل
مقابل المعتد (قوله انعقد) أي نذر العقد (قوله ان اشترى الخ) هل يجب الشراء مطلقاً أو
محل حشمه يمكن بملكه ولم يتعسر فلكه بطريق آخر ينبغي أن يرجع اه سيدعرو قولوا والقلب الى
الثاني أميل والله أعلم (قوله وبه) أي بقوله انعقد الخ يدفع ما قبل أي اعتراضاً على الوجوب بالنذر
اه كردى (قوله اذا اشترى الخ) قد يفرق بان الشراء واجب هنا تبعاً المقصود بالثبات نذر العتق فلم يقع
النذر على الشراء هنا بالثبات بخلاف مسئلة النكاح فان النذر واقع بالثبات على العقد فاقبل ما قبله فانه قد
يدفع هذا بانه اذا أمكن الثبوت في الزمة تبعاً لمكان الثبوت قصداً لغير تكسب الا لا مانع منه اه سم (قوله
ويجب بعضهم الخ) وهذا البحث ظاهر اه نهاية (قوله ورد بان الخ) أقرو المعنى وردت النهاية بقوله
لوضوح الفرق بان الزمة مشتقة فيها بحق لها فوجب رد وجبها ما يكون طر بقا معناه ولا كذلك خلاف
البدعة اذ لم يستقر لها في ذمتي تطالبه وبه اه (قوله الآن يستثنى الخ) الوجه الذي لا يجوز غيره هو
الاستثناء وقد أوجها في كتاب القسم والنشور اه سم (قوله ومع جمع) أي قوله ونس في المعنى الا قوله
لا فحين شلى لا فحين يتحقق والى ما تلقى النهاية (قوله ومنع جمع التسرى الخ) أي في هذا الزمن اه نهاية
(قوله كياتي) أي في السير (قوله ان سابها مسلم) أي ولم يشتر الخس بقر ينتماني اه سيدعرو (قوله
من كافر) أي سابها من كافر حرمي (قوله واشترى خمس بيت المال الخ) يحتاج أن يقول وأربعة أخماس
الخمس الباقية من مسقطها أو أولياتهم سم هذا ظاهر اذا كان من يد الشراء غير السابى والا فلا يحتاج اليه
اه سيدعرو عبارة الرشدي قال الشهاب سم يحتاج أن يقول وأربعة أخماس الخمس الباقية من مسقطها أو
أولياتهم اه وفيه نظر لان الظاهر ان المراد بخمس بيت المال ما قبل أربعة أخماس الخمس التي تخمس
خمساً أخماس لا خمس الخمس العبرة وأضيف لبيت المال لان التصرف في جميعه لا لازم كما يعلم
(قوله وهذا أولى الخ) لكن فيه توزيع اذا المراد فيه بالباء في الاثبات المؤن مع الجماع وفي النفي مجرد المؤن
وهو تكلف ومخالفة للظاهر بلا ضرورة للاستغناء عنه بذكر الشهاب المستلزم غالباً لقدرة على الجماع
والاحتياج اليه فليتأمل (قوله في شرح العباب) له في باب النذر منمو الا لا شرح لم يصل فيه الى هذا الباب
(قوله ومن ثم انعقد) أي النذر (قوله اذا اشترى الخ) قد يفرق بان الشراء واجب هنا تبعاً المقصود
بالثبات قدر العتق فلم يقع النذر على الشراء هنا بالثبات بخلاف مسئلة النكاح فان النذر واقع بالثبات على العقد
فليتأمل فانه قد يدفع هذا بانه اذا أمكن الثبوت في الزمة تبعاً لمكان الثبوت قصداً لغير تكسب الا لا مانع منه
(قوله الآن يستثنى الخ) الوجه الذي لا يجوز غيره هو الاستثناء وقد أوجها في كتاب القسم والنشور
(قوله واشترى خمس بيت المال من ظاهره) يحتاج أن يقول وأربعة أخماس الخمس الباقية من مسقطها أو

وبدان يستغفر وفيه من سلم ترك التزويج خشية الصلاة قلن منا وجلا الامر بالاستغفار في الآية على من لم يحذر وجته وولادته لهم عند التأمل في شيء مما ذكرنا لا يلزم من الفقر واتيانهم بالمال والأعانة ونحو قوله أنه عدم وجدان الآية بالمعنى السابق لاسيما ولما لم يمتنع فعله بالصوم فإنه وجه أي قاطع أصح وهو صريح فيما قلناه لا يقبل تأويل (لا يكره) أو شاد أو مع ذلك شاذ لان الأرشاد الجامع إلى تكميل شرعي كالصنعنا كالشرعي (١٨٦) خلافاً لما أخذوا بطلاق أن الأرشاد نحو وأشهدوا إذا تابعتهم لأقوال فيه (شهوة بالصوم)

لحديث المذكور وكونه
يشير إلى حرمانه الشهوة تماماً
عزفي ابتداءً من فاعله لم تنكس
به تزويج ولا يكرهها بنحو
كلور فكره بل يحرم على
الرجل والمرأة أن أدى إلى
الباس من التنبه وقول
جمع الخبير يدل على حل
قطع العار بالآدوية
مردود على أن الآدوية
تطهير توفد استعمال قوم
الكافور فادواهم ماله
مزمعة ثم أرادوا الاحتل
لعود الباء بالآدوية الثانية
فلم تنفعهم ولتلقوا
في جمل التنبه إلى الفاء
الناقصة بعد استقراؤها في
الرحم فقال أبو الحسن
الروزي يجوز القاء النطفة
والعلقة ونقل ذلك عن أبي
حنيفة في الإحصاء في بحث
الزول ما يدل على تحريمه
وهو الوجه ما بعد
الاستقراء إلى الاتفاق
المباين للفتح الروح ولا ذلك
المرزوق (فان لم يمتنع) أي
يتق النكاح بعدم قوله
للوله خلقاً وألما عرولاً
صلية به (كره) له (ان فقد
الآية) لا لزومه لا يقدر
عليه إلا جتوسيد كران
شرط صحة نكاح السفية

وبدان يستغفر) الخلفه سال من التاكيم (قوله ولو جلا) أي الكثيرون وقوله أصح خبر قوله ولدينا هه عش
(قوله أو شاد) والفرق بين التنبه والارشاد أن التنبه لثواب الآخرة والارشاد لخلاف الدنيا اه كروي
(قوله لان الأرشاد الخ) هذا يفيد حصر جميع لتكميل شرعي لا يحتاج لقصد الامتثال وأن لم يرجع لذلك فلا
تؤايبه من قصد الامتثال وبعبارة الشارح في باب الماء بعد قول المصنف بكرة الشمس ماله قال السبكي
الضيق أن فاعل الأرشاد غير ذي عرش لا شاذ ولجهد الامتثال شاذ ولها شاذ ثواباً ناقص من ثواب من يحض
قصد الامتثال انتهت اه عش (قوله تزويج) أي مع الاحتياج وعليه فان لم ترض المرأة لم تستولم بقدر
على المهر تكلفه بالاتراض ونحو اه عش (قوله فيكره بل يحرم الخ) وقفاً للنهاية والغنى (قوله
أن أدى الخ) عبارة الغنى والنهاية قال البغوي بكرة. ان احتمال قطع شهوة ونقله في المطلبين للاصحاب
وقيل يحرم وحرمة في الأزوار والاولى حمل الاول على ما إذا لم يغفل على نكته قطع الشهوة بالكلية بل يفترها
في الحال ولو أرادوا عادت بما استعمال ضد تلك الآدوية لكان ذلك والثاني على القطع لها مطلقاً اه (قوله
والخير) أي المألوف (قوله قطع العارض) مصدر مضاف إلى فاعله وقوله الباء متفعوله (قوله عن أبي
حنيفة) عبارة عن حديث القرعة أنقأ أبو الحسن الروزي على معنى أنه قد سقط ولها مدام عاقلة وأصغرة
وبالفتح الحنفية فقالوا يجوز مطلقاً وكلام الإحصاء يدل على التحريم مطلقاً وهو الوجه كما مر والفرق بينه وبين
الزول واضح انتهت اه سم (قوله على تحريمه) أي السبب إلى القاء النطفة وحسب الشارح خلافاً في كتاب
أهيات الأولاد وأطال فيه مظاهر كلامه ثم اعتمد عدم الحرمة فليراجع اه عش (قوله أي يتق) إلى
قوله بل بحث في النهاية وإلى قوله وعليه فيبقى في الغنى (قوله وسيد كراخ) عبارة عن تسمية عمل الكراهة
فبين بضع نكاحه مع عدم الحاجة لمن لا يضر مع عدم الحاجة كالمسقة فإنه يحرم عليه النكاح حينئذ قاله
البلخي اه (قوله فلا يرد) أي على ما أقام هذا الكلام من الصحة عدم الحاجة فاني شخصه لما
أفاده كلامه اه سم (قوله بل بحث جمع الخ) اعتمد الغنى لآل النهاية حيث عتبه أي الحب بقولها
وكلامهم بآه اه قال عش قوله وكلامهم بآه اعتمد اه (قوله وعليه الخ) ظاهره على هذا
البحث وقد يقال على مجرد عدم الكراهة الذي هو مدلول المتن لخالفه ما هنا على التقديرين لما يأتي اه
سم (قوله أي القتل) أي قوله ولك في النهاية وكذا في الغنى الآتية وقد رت إلى وما اقتضاه (قوله من
المتبعد) لعسل الأولى حذفه لظهور الاستدراك الآتي في المتن (قوله أفضل منه) أي من النكاح إذا كان
يقطع عن العادة وفي معنى القتل للعبادة القتل لا الشغل بالعلم كقوله الماوردي بل هو داخل فيها اه
معنى (قوله وقد رت ما ذكر) أي قوله أي القتل اه سم (قوله لان ذات العبادة الخ) اه (قوله لعله) (قوله

الحاجة فلا ترونها) (والا) يفقد الابعث علم حاجته (قوله) بكرة له قدرته على مقاصده لا يتحصر في الوطء بل بحث
جميع منه الحاجة وتوأم من وخلمه وتعلم فيرق بينه وبين ما يأتي فبين به عله من متبائن هذا قادر على الوطء لا يتحصر فساد وجته بخلاف
ذلك (لكن العبادة) أي القتل لها من المتبعد (أفضل) منه خلافاً للعبادة ما يشاء أو قدرت ما ذكره من حول الخلاف كقوله السبكي
وغيره لان ذات العبادة أفضل من ذات النكاح قطعاً وبمع عدم التقدير ويكون أفضل

بمعنى فاضل وما اقتضاه ذلك من أن النكاح ليس بعبادة ولا ابتغاء للنسل من وجه جمع قال بعضهم لبعض من الكافر وردان محتملان تنفي كونه عبادة كعمارة الساجد والعقوبية على أنه علم على أمر به والعبادة إنما تنطبق من الشارع وأقضى الصنف بأنه إن قصد به طاعتين والصلح أو اعتفاف فهو من عمل الآخرة فثبت على الأظهر وسبقه إليه المألوف ودل أن قولنا أن ديني العبادة عنه مطلقاً لا ينسبها اصطلاحاً قريب وأنه لا ريب في مطلقاً فيجب مخالفاً للحديث الكثيرة الدالة على (١٨٧) من قوله وهو باقير أنه كحديث يأتي أحياناً

وما اقتضاه ذلك أي كلام المتأخر في قال عرش أي التقدير اه ولا مدخل له إلا يخفى (قوله) كعمارة الساجد الخ فان هذه تعبر عن السلم وهي منه عبادة ومن الكافر وليست منه عبادة فاه معنى (قوله) وأقضى الصنف الخ وعليه أي أقام الصنف ينزل الكلامان نهاية ومعنى (قوله) إن أو ديني العبادة أي في كلام الجمع (قوله) لا جوابه مطلقاً أي عن التفصيل أي المارعة افتناء المصنف والأولى في الحاصل (قوله) وإلا كالمهم) عطف على قوله لإلحاده (قوله) بشرطه أي من وجوه الحاجة والاهتياج وعدم مانع كدار الحرب (قوله) لا تقدر أي في المستزاد والشرح (قوله) صارف أي عن الامتثال كان نسخ مجرد فرضه أو كان في دار الحرب (قوله) والكلام في غير نكاحه أي قوله وبه يتدفع في المعنى وإلى قولنا إن يتوقف في النهاية لقوله ولو طرأت إلى التنبه وقوله ولا دخل للمعبر فيها (قوله) مطلقاً أي وإن قصدناه الآية (قوله) الخ فإنما يتبعه أي فالحاجة لنكاح واجد الآية التي دلالة به اه معنى (قوله) بمعنى فاضل أي لأن البطالة لا تفضل فيها مطلقاً اه سم (قوله) مطلقاً أنظر ما المراد به ويحتمل أن المراد سواء كان فيما سبق بمعنى فاضل أو لا (قوله) وصح خبرنا الخ لا موقع له هنا فهو دليل مقابل الأصم ولم يذكر حتى يستدل به عبارة الجلي والهايم بقوله المسمى والثاني تركه أفضل منه للخطوط في القيام بواجب موقفي الصبي انقرا الله الخ اه وفي ظاهرة (قوله) الخ (قوله) المسمى وهو كمن من وقوله أو تعين أي أو كان مسجوداً معنى (قوله) كذلك ففي الحذف من الثاني دلالة الأول اه سم (قوله) المؤدى الخ أي عدم التخصيص (قوله) وبه الخ أي بقوله مع عدم الخ (قوله) وقول الفزاري الخ في الدفاع بحث لأن الكراهة لا بد لها من شيء أو يشبهه إذا ذكره وجوده في الآن وإدراكه أنها اصطلاح الأقدمين ونسبته نظر اه سم وقد يقال أن قوله المؤدى الخ إشارة إلى القياس على (قوله) فهو المسمى أي في تزوجه اه عرش (قوله) هذه الأحوال أي المهرم وما عطف على علمه يحتمل رجوعاً إلى قول المتن فإن لم يصح الخ (قوله) فهل يخلق الخ هل المراد من هذا الإلحاق كراهة الاستدانة قطعية لمنه الطلاق ولا يخفى من يذهب إليه أو حتى آخره فيصير فليتأمل اه سم (قوله) تنبيه أي قوله إذ لا شيء في المعنى (قوله) ما اقتضاه سابق المتن الخ عبارة المعنى الخاطيء المصنف لا يشمل المراد بديل قوله بعد أهيته اه (قوله) وخاتمة الخ أي وغير متعبد اه معنى (قوله) ان احتاجته أي لوقايتها إلى النكاح أو إلى النفقة أو نكاح من اقتحام الفقرة أول تمكن متعبد اه معنى (قوله) والاكره عبارة المعنى وإن كانت لا تحتاج إلى النكاح أي وهي تتعبد كره لها أن تزوج أي لا تمتنع به بالزوج وتتدخل عن العبادة اه (قوله) بحث عبارة النهاية ثم نقل اه (قوله)

أي قوله أي الخلفي (قوله) بمعنى فاضل أي لأن البطالة لا تفضل فيها مطلقاً (قوله) كذلك ففي الحذف من الثاني دلالة الأول (قوله) وقول الفزاري الخ في دفعه عصب لأن الصكر اه لا بد لها من شيء ولم يثبت بما ذكره وجوده في الآن وإدراكه أنها اصطلاح الأقدمين وفيه نظر (قوله) فهل يخلق بالابتداء لا يخفى أنه لا يصح والاحتياط بالابتداء في كراهة التزوج الذي كان الكلام في سقوطه التزوج فلا يتصور بدو وقوعه من ينهي عنه فعل المراد من هذا الإلحاق كراهة الاستدانة طلب الطلاق ولا يخفى من يذهب إليه أو حتى آخره فيصير فليتأمل (قوله) والاكره نظيره في الجواب وما ذكره المصنف بقوله السابق والأفلا يجمع عدم الحاجة فيه لم يلزم عدم فقدا لأهيته ثم يقابل ههنا لأهيته من جهة مطلقاً وكان عليها حقوقاً للزوج

تعين كذلك بخلاف من يعن وقد نادون وقت (كره) له النكاح (وإنه أعلم) لعدم ما يجتمع عدم تحصين المرأة المؤدى غالباً إلى فساده وبه يتدفع قول الأحياء من نفو الممسوح شبهها بالملح كإيسن امرأ الموصى على رأس الأصم وقول الفزاري أي شيء ورد في نفو المسمى والحاجة لا تنحصر في الجماع ولو طرأ منه الأحوال بعد العقد فهل يلحق بالابتداء أو لا لقوله في اليوم تردده في ركني والثاني هو الوجه كما هو ظاهر (تنبيه) ما اقتضاه سابق المتن من أن تلك الأحكام لا تأتي في المرأة غير مardini الأم وغير ههنا به لتناقض الحق في محتاجة للنفقة وخاتمة من اقتحام نفقته في التيسير من جزاءه النكاح إن احتاجت منب لها أو لا كرهه في الأذرع عن الأصحاب ثم بحث

شهرته في أمر فقال
أو أرى الخ وتصدى حتى ما
تضع في أمرنا تلي ولا كلامهم
اذ كيف يكون سبقتهم
كأنهم ولا يكون فيه جواب
وهذا ينظر أيضاً في قول
المصنف والأفهم واضح
والحاصل أن الذي يقبضه
ممن من فعله ولم يرد منه
صارف أول من له وقد
به طاعة كونه أئيب ولا
فلا ولا الكلام في غير نكاحه
صلى الله عليه وسلم فانه قريبة
قطعا مطلقاً لا في نفسه ثم
الشرعة المتعلقة بمجاسنه
الباطنة التي لا يطلع عليها
الرجال ومن ثم وسع به في
هـ. د. والزوجات ما لم يوسع
غيره لتحقق كل ما لم يخطئه
غيرها لتعذر إحاطة العدد
القلييل بها لكثرة ما بل
نحو مجامع الحصر قلت
فان لم يتعبد فالنكاح أفضل
في الأصم من البطالة لأن
تفضي به إلى القسوحات
فاضل هنا معنى فاضل مطلقاً
وصح خبرنا انقرا الله الخ
النساء فان أول فتنة بين
امرأ تلي كاستمن النساء
فان وجدوا أهوت به علة
كهرم أو مرض دائم أو

وجوبه عليها اذ لم يندفع عنها الغبرة لانه لا يدخل الصوم فيها وماذا كره علم ضعيف قول النجاشي من لهامطلقا الا لا شيء علم مع ما فيه من القيام به امرها وسرها وقول غيره لا ينس (١٨٨) لهامطلقا لان عليها حقوا للزج وخاطبة لا تيسر لها القيام بها من ثم ورد الوعيد

الشديد في ذلك بل لو علمت من نفسها عدم القيام بها ولم تتحجج بحرم عليها اه نعم ما ذكره بصدد خبره (ويستحب دينه) بحيث توجد فيها مائة الصلاة لا الهة عن الزنا فقط الغبر المتفق عليه ما قلنا من ان الدين رتبة ايدك أي استغثت ان فعلت أو افترقت ان لم تفعل وتردد في مسألة تاركة الصلاة وكناية قتل هذه أولى للاجتماع على صحة تكليفها ولبطلان نكاح تلك الزوجات عند زوم وقيل ثلاثان شرط نكاح هذا يختلف في وجوبه عن الأول وهو واضح في الاسرائيلية لان الخلاف القرى انما هو في ضيعها ولو قيل الأول أقوى الأيمان والعلم هذا منه من قتلها وقرب سياستها لها ان ان تسلم لغيرة تلك لكانت تقتنه هذه مكان أو جبه (بكر) للامرية مع علمه ما من اعتدب اقوالها أي أين كلاما وهو على ظهره من طيبته ولا نية وانق اولها أي كثر اولادها أو ما من آقبالا وأرضى باليبس من العمل أي الجلع وأثر غيرة بالكسر أي أهد من معرف الشر والتفطن له وبماض أي غرة البياض أو حسن الخلق وازادتها معا وجودهم التبا في العاقرين والافاضا من هذه عيال يحتاج لكلمة تقوم عاقرين كما تصوبه صلى الله عليه وسلم من جابر لهذا في الأجاب من ان لا يزوج

بنه

بنته البكر الامن بكرتم يتزوج قط لان الغنم جبلت على الانناس بازل ما لوف ولا نافع ما تقرر من نذب البكر ولو ائيب لان ذلك فباسن
 لزوج وهذا فباسن للولي (نسبة) أي معمر وفي الأصل طيته نسبها الى العلاء والصلوات وتكره بنتا زاولا لغاسق والحقهم القطعون
 لا يعرف أبوها طهر تغير والنظف كولا تضعها في غير الاكف بصحة الحالكه ما عرض (١٨٩) (ليست قرابة قريبة) تطرف في المني عنه
 وتعلمه بان الولد ينجى بحفا

بنته البكر) ويذني أن يكون ذكر البكر في البنت ليس قدس الحترز با بل الغالب ثم رأيت ان الغنم والاسن
 أسقطاه ويذني أيضا ان يكون التعبير بالبنت كذلك فطلق المولية كذلك اهـ سدعبر (قوله وتكره
 بنت الزنا الخ) لانه قد يعبرم الله اذ أصلها هو جماع كسستن طباع أبها اهـ عش (قوله في ذمرا لكفاء)
 لفظ المغني الا في الاكفة فحجر اهـ سدعبر (قوله واعترض) عبارة للمغني قال أبو حامد الرازي ليس له أصل
 وقال ابن الصلاح له أساس فيه لمقال ولكن صحه الحالكه اهـ (قوله المني ليست قرابة قريبة) ههنا نفي
 الموصوف المقيد بصفة قصد بالاجنية والقرابة البعد فهي اولي من اولوا بل لا يصف لست بقوله غير
 كان مناسباً للصفات المتقدمة اهـ معنى (قوله تطرف فيه) الى قوله أي يحسب طبعه في النهاية وكذا في المغني
 الا قوله تحافة الولد الى وعلى رضى الله عنه وقوله وتزوج به الى وسن (قوله وتعلمه) عطفا على انتهى وقوله
 لكن لأصل له أي ذلك الخبر غير المغني واستدل الرافي بذلك بما لو سيطر بقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تكسوا القرابة القريبة فان الولد يخلق ضارباً أي تحفا وذلك لضعف الشهوة غير انه يجي كرم عايلي
 طبع قومه قال ابن الصلاح ولم أجدها هذا الحديث أصلاً عندنا لالسبك فينبغي أن لا يثبت هذا الحكم
 لعدم الدليل وقد روج صلى الله عليه وسلم علياً بما طعمرضى الله تعالى عنهما وهي قرابة يقرى بها انتهى اهـ
 (قوله يصلح أصلاً الخ) نظرية الشهاب سم به لا بد للتعلم من أصل كتاب أوسنة أو أجماع وأقياس اهـ رشدي
 عبارة عش قوله يصلح أصلاً أي ولم يثبت وقوله لذلك أي الكراهة اهـ وعبارته كدوى قوله لذلك
 أي دليل الحكم اهـ (قوله وتكرهها) أي القرابة البعيدة (قوله وعلى الخ) الاولى نصبه صلوات على حفاة
 الولد (قوله والعمومة) الواو بمعنى أو (قوله وتزوجها الخ) كل منهما جواب عبارة وعلى
 المني (قوله واقعة صال الخ) خبر وتزوج به (قوله فاحتمال كونه) أي ذلك التزوج (قوله يسقطها) خبر
 فاحتمال الخ أي يسقطها هذا الاحتمال تلك الواقعة أي الاستدلال بها (قوله مما ذكر) أي من قوله دينه الخ
 (قوله ودودا) أي مقبلة لزوج اهـ عش (قوله ويرف) أي كونه أو دودا ودودا (قوله وافر) العفل
 عبارة للمغني عايلة قال الأزهري ويجه أن راديا العقل ههنا العقل العرف وهو زائد على مناهل كلف انتهى
 وانما كما قال شعثان راداهم من ذلك اهـ ولا يخفى ان تعبير الشارح كالنهاية ظاهر فيه قاله الاسنوي
 (قوله الامسطة) واجمع للمستثنين قبله اهـ رشدي (قوله بقول بعضهم الخ) أي في هذا القول شعثان الشهاب
 الولي اهـ سم أي ووافقهم صريح النهاية وظاهر المغني (قوله ثم الخ) لا يخفى ان هذا الاستدلال إنما
 يناسب لقول البعض لأنه اختاره الشارح (قوله ثم تكره) الى قوله قبل الشفرة في المغني والى التسمية في النهاية
 الا قوله وكأنه الى ولذا فاعطى (قوله ذات جال) فاعل سلت اهـ سم (قوله وان لا تكون شفرة الخ) اهـ
 وان لا يزيد على امر واحد من غير ملحظ ظاهرة ويقاس بالزوجة المبررة كما قاله ابن العماد وسن ان
 يتزوج في شوال وان يدخل فيمن ان يبع قد في المحدثون يكون مع جموع وأول النهار ان يزوجني قال عش
 قوله من غير ملحظ الخ ومنها قومه حصول ولهمها وأختها حجة للخدمة وقوله وسن ان يتزوج في شوال أي
 حيث كان يمكنه فبموت في غيره على التوافق وحسب ذلك كاح في غيره فيه وضع الترجيب في الصغر أيضاً
 روى الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ابنته فاطمة عليها في شهر صفر على رأس اثني عشر شهراً من

لكن لأصل له ومن ثم
 نازع جمع في هذا الحكم
 بأنه لأصله وانكاحه
 صلى الله عليه وسلم علياً كرم
 الله وجهه ورد بان تحافة
 الولد الناشئة غالباً حسن
 الاستدلال من القرابة القريبة
 بمعنى ظاهره يصلح أصلاً
 لذلك وعلى كرم الله وجهه
 قريب بصد اذا مراد
 بالقرية من هي في أول
 درجات الخوة والعمومة
 واطع مرضى الله عنها بنت
 ابن عم فهي بعدة
 ونكاحها أولى من الاجنية
 لانتفاء ذلك المغني مع حنو
 والرحم وتزوج به صلى الله
 عليه وسلم بن بنت عش
 مع كونه بنت بنته فحتم
 حصل نكاح زوجة المني
 وتزوج به بن بنته لا في
 العاص مع كونه بن بنتها
 بتقدروا وقوله بعد النبوة
 واقعة حال فعلى فاحتمال
 كونه لمصلحة يسقطها وكل
 مما ذكر مستعمل بالنسب
 خلافا لما يرويه من ظاهر
 العباد وسن أيضاً كونه
 ودودا ودودا ويعرف
 البكر بانها مرفوعة
 العقل وحسنة الخلق وكذا
 النسبة وفائدة لمن غيره
 الامسطة وحسنه أي

بصع أصلاً لذلك) فيمقتل بل لادان بين أصلاً طبق به ما نحن فيه وبين أنه معلوم في هذا المعنى الظاهر لصع
 الاخلاق بسببه لا دليل للحكم من كتاب أوسنة أو أجماع ولا شيء من ذلك أو قاسم ولم يستغنأه (قوله ومما
 رد قول بعضهم الخ) أي في هذا القول شعثان الشهاب الولي شرح هر (قوله ذات جال) فاعل سلت (قوله

بحسب طبعه كما هو ظاهر لان القسم العفوى لا يحصل الا بذلك ومما رد قول بعضهم المراد الجمال ههنا الوصف
 ذوى الطباع السليمة تتم تكريمه ذات الجمال بالبراع لانه تزوه هو وتطامع الهياكل من غير قومن ثم قال أجعل سلت أي من بنته وتطلع فاحر البها
 أو فتوه عليها ذات جمال أي باوعط وخفية المهر وان لا تكون شفرة اعقل الشفرة بدينه

نامع يتألفه تقعا في الوجهين اغبرلونه اه وكذا أخذ ذلك من العرف لان كلام أهل الغنم شكل فيه اذا ذاب في القاموس الاشتقاق من الناس من يعاون به حرة اه ويتعين ناويله بما يشبه المقر به يعاون بان المراد ان الحرة غلبت البياض وقهرته بحيث تصير كما هي النار الموقدة اذ هذا هو الذموم بخلاف مجرد شرب البياض بالمرقة فانه افضل الاواني في الدنيا له فيه على أصله ومنه في كلامه يتبين في شرح الشرائع ولذا تمت مطلق لها البوغنة وأوتك (١٩٠) ولان في طهاله خلاف كان في أوتبع بملها أو بها فخره وأوسله أو شل بخور رضاع

وفي حديث عند الدليلي والطحاوي ثم عن بكاج الشهيرة الزرقاء البنية والهيبة الطويلة للزوجة والهيبة القصيرة للزوجة أو العجز المبرور والهنود العجز المسدود أو المكثرة للهنود أي الكلام في غير جملة أو القصيرة للزوجة ولو تعارضت تلك الصفات فالذي يظهر انه يقدم الدين مطابقا السق وحين انطلق ثم ولادة ثم أسرة النسب ثم البكارة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهادهم (تنبه) ثم ليس من غير هذه الصفات فيها كذلك بين لها ولها بغير جهانية كما هو واضح (واذا قصدت نكاحها) وزجا الاجابة قال بان عبد السلام رحمه طاهر وأعله غيره بان النظر لا يجوز الا عند غلبة الظن الجوز ويشترط أيضا كمالها طاهر علمها فلوها عن نكاح وعدة تحرم التعريض كالزوجة فان لم تحرم سبيل النظر وان علمت بان نياتها كالنعماء فاطلاق بعضهم حرمته في العدد اذا كان

الهجرة اه (قوله ناصح) أي الناصح (قوله ناويله) أي ما في القاموس (قوله يعاون) كذا في أصله والانسب حذف الهاء اه سديع (قوله غلبت البياض وقهرته) الانسب جعل الفعل مضارعا (قوله في الدنيا) ما وجه التقييده فليتأمل اه سديع وقد يقال وجهه كون الكلام في نفسه الدنيا (قوله أوتبع) عطف على ما هو قوله فخره أو فخره على ما في النهاية أو فخره على الضمير المستتر في نواتبع (قوله أو شل) عطف على خلاف سم ووشدي (قوله الزرقاء البنية) على حذف أي التفسير به (قوله أو العجز المبرور) أي التي تفسر أحوالها اه عش (قوله مطلقا) أي جملة أملا اه عش (قوله ثم الولادة) ذكره النهاية مصب البكارة (قوله ثم الجمال) الأولى تقديم الجمال على البكارة لما قسم من مزيد الاعفاف الذي هو المقصود الاصل من النكاح اه سديع (قوله ورجا) أي قوله وعطفه على الغنى والى في النهاية (قوله العجز) أنظر ما فائدته (قوله أيضا) أي كاستعراط قصد النكاح ورجاء الاجابة رجاء ظاهر (قوله طاهر) أي نظيرها الخ ينبغي أوطنه اه سم (قوله كالنعماء) فيه تأمل اه ووشدي (قوله لا لامر به) أي قوله ونش في النهاية والغنى (قوله لا لامر به الخ) عبارة الغنى لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبه وقد خطب امرأه أنظر الهاء نه أخرى تؤيد بينك المودة والافتقار واه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه ومعنى يؤيد أن يؤيد يقدم الوادع على البال اه (قوله أي الخ) أي يصير النظر سببا للدوام المودة (قوله والافتقار) عطف تقسيم (قوله ونظرها الخ) وفي كثر الاستاذ الكري ما قصود يندب المرء اذا أراد التزوج من رجساجاته كما مر أن تنظر ما عاينته من سره وركبه كذا كره الشارح فيما كتبه على شرح الروض ونقله عن العباب اه (قوله فلا يجوز الخ) خلافا للنهاية والغنى عبارة عما في مصنف نظر الامر هناك موصوطا بالمرء أن لا يدعو الى النظر ما حان ذلك كالمال كان لا يخطو به نحو أو امرءة تفر عليه ورجساجاته وصفها جازلة نظره ان بلغة استواء في الحسن والافلا يكتفحه الاذرى ونظروا ان جملة عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وفيهم بعد ذكر ما اختصارا ما فيه للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وينبغي أن يجوز نظر نحو أختها لكن ان كانت متزوجة حتى ينبغي امتناع نظرها بتفسير وضار وجهها أو طهر وضار وكذا بغير رضا نفسها أو ظن رضاها اذا كانت من أجل مصحتها ومصلحتها وجهه مقدور على مصلحتها الخاطب اه أقول وينبغي اعتبار نظرها مطلقا غير ما ولا (قوله وان بلغه) أي مرد بالتزوج (قوله المقصود منه) أي من النظر (قوله مما ذكر) أي في المتن والشرح (قوله وبعد القصد) متعلق بقوله الأولى (قوله ومعنى خطب الخ) أو شل) عطف على خلاف (قوله علمها طاهر الخ) ينبغي أوطنه (قوله لان غاية نه كالنعماء) فيه تأمل (قوله ونظرها الخ) كذا في كثر الاستاذ الكري ما قصود يندب المرء اذا أراد التزوج من رجساجاته كما مر أن تنظر لها عدا عو ربه والا استوصفه على قياس ما سبق انتهى (قوله فلا يجوز الخ) على الجواز مرد وينبغي اشتراط عدم الشهوة وأمن الفتنة للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها ولها يجوز نظر نحو أختها لكن ان كانت متزوجة

أوشل) عطف على خلاف (قوله علمها طاهر الخ) ينبغي أوطنه (قوله لان غاية نه كالنعماء) فيه تأمل (قوله ونظرها الخ) كذا في كثر الاستاذ الكري ما قصود يندب المرء اذا أراد التزوج من رجساجاته كما مر أن تنظر لها عدا عو ربه والا استوصفه على قياس ما سبق انتهى (قوله فلا يجوز الخ) على الجواز مرد وينبغي اشتراط عدم الشهوة وأمن الفتنة للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها ولها يجوز نظر نحو أختها لكن ان كانت متزوجة

بافتها أروع علمها بالمرغمة في نكاحها ينبغي حله على ما ذكره من (نظرها إليها) لا لامر به في الخبر الصحيح مع تعليقه بأنه أخرى بان يؤيد بينهما أي يندوم الودة والافتقار قبل من الامم لانه بطبيع الطبع ونظرها له كذا في كثر الاستاذ الكري ما قصود يندب المرء اذا أراد التزوج من رجساجاته كما مر أن تنظر لها عدا عو ربه والا استوصفه على قياس ما سبق انتهى (قوله فلا يجوز الخ) على الجواز مرد وينبغي اشتراط عدم الشهوة وأمن الفتنة للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها ولها يجوز نظر نحو أختها لكن ان كانت متزوجة

وطاهر كلامهم انه لا ينبغي النظر بعد الخطبة لانه قد تعرض فتاوى هي أو أهلها لو انه مع ذلك يجوز لأن فيه مصلحة أيضا في أن قبل بحمل حرمته لأن اذن الشارع لم يقع الانقباض قبل الخطبة وريان الخبر مصرح بجواز بعدهما فاطل حصرا وإنما قوله بالنسبة للأوليه لا إلى الجواز كما هو واضح ادعاء على به النظر في الخبر مع جود كل من الحالين (وإن لم تأخذ) هي واللهيا ككتفاء (١٩١) بأذن الشارع ففي رواية كانت لا تقسم

ما عايناهما وبأن اشتراط ذلك بسداد النظر اه أسس فهاون فتنظر ما عاين سرته او كتبها كاصح هذا ان الزفة وقال انه فهوهم كلامهم أي لتعليمهم عدم حل ما عاين الوجه الكفني بانه ذو فوسفة فذلك الرائي ولا عارض ما عاينها كالرائي فنظر الاضي البهلات النظر هنا مأمو به ولوم خوف الفتنه فابطاع اعداءه والصلوة فمات في سوط مخوف الفتنه وهو حال فباعد الى جبال الكفن مطلقا واذا لم يجد فيه سرته ان سكت ولا يقول الا زدها ولا يرتجبه منع خطبه لئلا ينسكتوا فاطلوا وأشرع بالاعراض عاون كجاني

ومر البول دون شرد قوله لأر نهذا احتمل على ان الاعراض قد يحصل بغير الكون كاشترط ما علم منها لهم لا يعيون الديمون لا ينسر
 في النظر أو لا يدر بنفسه بسن له ان يرسل من يحل به نظر هالته أم لها وبعدها ولولا يحل به نظره فيستفيد بالبعث ما لا يستفد بالنظر وهذا
 لم يدا الحجة المستثنى من عموم وصف (١٩٢) امر أنه لرجل وقوله لا امام له امر المراد به نظر مختبر دها مراد ما عدا العورة كجواهر واسع

(ويحرم نظر رجل ونحس)
 ويجوز وبخس اذ هو مع
 النساء كرجل وعكسه
 يحرم نظره لهما ونظرهما
 له احتياط واذا غصلا
 به لمونه لا تقطع الشهوة
 بالموت فلم يبق الاحتياط
 حيث دعوى يظهر في مع
 مشكل مثله الحرم من
 كل لادستر في حال الحدة
 بتدبر مخالفا احتياط
 اذ هو المنع عليه امره لا
 مسوح كلباني (بالغ) ولو
 شعاهم لو شغلوا انشبه
 رلنسه عاقلة مختار الى
 عورة من خرج مثاله
 فلا يحرم نظره في عورة
 كما في غير واحد ويؤيد
 قولهم وعلق الطلاق في وقتها
 لم يحسث وقوة تحالفها
 نحو امرأة لانه لم يواحل
 ذلك كجواهر ظاهر حيث لم
 يحس فتشوا لاشه وتوليس
 منها الصوف فلا يحرم سماعه
 الا ان خشي منه فتشوا وكذا
 ان التدبيرة كجواهر الزركشي
 ومثله في ذلك الامر
 (كبيرة) ولو شوهه بان
 بلغت حدا تشبه في
 لقوى الطباع السلبية لو
 سلت من مشوه بها كلباني
 (أجنبية) وهي ما عدا
 وجهها وكفها بالاختلاف
 لقوله تعالى قل للمؤمنين

الاشترط وقوله نهي الخ أي أهل الخطوبة (قوله ولا ينسر الخ) في قوله وهذا في الغنى (قوله بسن له الخ)
 لكن النظر عند مكانه ككل من الارسل اه سمع الكثر (قوله من يحل له الخ) رجلا كذا وامرأة كذا
 وسوس بياحه النظر اه عش (قوله ولولا يحل نظره) كالصديق والواو تكتب الحرم وتوران العورة
 فحل يجوز لها وصيها الخطاب ثم لا في نظر والا قرب الاول اه عش (قوله فيستفيد بالبعث الخ) وهل له أن
 يجمع بين النظر والبعث لان في كل منهما ماضية ليست في الآخر ولا ان أحدهما يحصل للغير والثاني
 أقرب الى كمالهم الاول أظهر معنى فليست أم لظاهر أن محل الرد حديث أتى بأحدهما ولم يرتب عليه حزم
 بأحد الطرفين من الفعل والتركاه سيعر (قوله وهذا) أي الوصف المذكور (قوله) أي الخطاب أمر
 المرسل الخ مقول وقوله لا امام له مراد الخ تحريم (قوله ونحس) في القول المنع كبرية في النهاية لا قوله
 ويظهر الى المنع وقوله ويؤيد الى وليس منها (قوله ونحس) أي من يبق ذكره دون انشبه وقوله ويجوز أي
 مقطوع الذي كلفنا اه معنى (قوله وان غصلا) أي بشرط عدم وجود حرمه اه عش (قوله لا يقطع
 الشهوة الخ) أي مع احتمال كونه كالمفسد كونه لا يؤقتل ويحرم على الرجل غسل المرأة الأجنبية
 والتكسيع كالمفسد اه عش (قوله الحرم الخ) أي فحل نظره (قوله اذ هو) أي الاحتياط
 (قوله لا مسوح) أي شاره الى الراد بالفعل هنا يشتمل الى نحس والجواب ويؤيد له مقابله بالمسوح الا شئ
 في كلام المصنف عش وس (قول المنع بالغ) خرج به المسمى وسأني حكم المراهق (قوله عاقل أي أما
 المحنون فلا يحرم عليه سقوط تكليفه وسأني عوجوب الاحتياط عليها من وجوب منع الولي من النظر
 رشدي وس عش (قوله مثاله) أي العورة (قوله في عورة) ومنه علماء اه عش (قوله ويحل
 ذلك) أي عدم حرمه نظر المثل (قوله وليس) الى قوله وكذا في الغنى (قوله منها) أي العورة (قوله الصوت)
 ومنه الغاريت اه عش (قوله فلا يحرم سماعه) ونذب تشويه لاذ قزع يلزم الاحتياط بصوت زعيم بل
 تغلط صوتهما يظهر كنهها على الفهم معنى ورض مع شرحه (قوله وكذا ان التدبيرة) أي يحرم سماع صوتها
 ان التدبيرة وان لم يخف الفتنة (قوله كجواهر الزركشي) اعني التدبيرة خلافا لما فهمه عش منها (قوله
 ومثله) أي الحرية ذلك أي في قوله الا ان خشي منه فتنة اه عش (قوله وهي ما عدا) الى قوله ولا ينافي
 في النهاية لا قوله ولحل الى ويان وكذا في الغنى الا قوله ولا نه اذا الى المتن (قوله ولا نه اذا حرم نظر المرأة الخ)
 لكن المراد بعورة مثلهما غير المراد بعورتهما فبالحسن فيه سم على عه رشدي (قوله من داعية)
 بيان الفتنة اه رشدي عبارة عش قوله من داعية نحو موسى الخ يؤخذ من ان صابط خوف الفتنة ان تدعو
 نفسها الى مس لها أو خلوها بها اه (قوله وأخاوتها) بلع أو مقدمته اه معنى (قوله وكذا عند النظر الخ)
 معطوف على قول المصنف عن خوف الفتنة اه رشدي (قوله بيان الخ) نص ورالشبهة (قوله قطعاً)
 (قوله ومن لا ينسر الخ) وقضية كلامهم انه لا يحصل الاحتياط بالاستصاف مع امكان الرؤية
 والاجتماعية لقرب المصطفة المقصودة على كل منهما وحل كلامهم على ان ذلك أتم كذا في كثر الاستاذ
 الكبرى ووافق ما قاله انه لا يجوز قول الشارح أو لا يدر بنفسه الخ (قوله في المنع ويحرم نظر رجل) يجوز ان
 راد الفعل غير المسوح الا في دليل مقابله في شتم الخصى والجبوب (قوله اذ هو) أي الاحتياط
 (قوله عاقل) سبأني عند قول المصنف ان المراهق كالبالغ ما يدل على حرمة نظر المحنون وان على الولي منه
 منه فراجه (قوله وليس منها) أي العورة (قوله ولا نه اذا حرم نظر المرأة الخ) ومثلهما فإلى
 الزجل) لكن المراد بعورة مثلهما غير المراد بعورتهما فبالحسن فيه (قوله من داعية) بيان للفتنة (قوله

يفضوا من ابصارهم لانه اذا حرم نظر المرأة الى العورة ومثلهما كافي الحديث الصحيح فإلى الزجل (وكذا وجهها) أو بعضه راجع
 ولو يعض عنها أو يمين وراعه ثوب يحكم ما وراءه (وكفها) أو بعضه أيضا وهو من رأس الأصابع الى الكوع (عند خوف الفتنة) اجاعا
 من داعية نحو موسى لها أو خاوتها وكذا عند النظر بشهوة بان يلبسه وأن أمن الفتنة قطعاً (وكذا عند الامن) من الفتنة

فما ينظر من نفسه ولا شهوة (على الصريح) ووجه الامام باخلق المسلمين على منع التسامع بغير جن - افران الى جوده ولوجل النظر لكن
كأرد وبان النظر مظنة للفتنة ومحرك للشهوة فلا لاقتبحاس الشر بعقد الباب والامر اض من تفاسيل الاحوال كالخلاف الاجنبية به
اندفع ما يقال هو غير عور فتكفي حرم نظر موجد اندفاعه مع كونه غير عور ونظر مظنة للفتنة والشهوة فتفعل الناس بعينها لما على
ان السبكي قال الاقرب الى الصحيح الاصحاب ان وجهه او كعبه عور في النظر ولا (١٩٣) ينافي ما حكاه الامام من الاتفاق نقل المسنف

عن بعض الاجماع على انه

واجب الى قوله وكذا النظر شهوة (الخ) (قوله) في باطنها (الخ) والاطمان الفتنة حقيقة لا يكون الا من المصوم
اه حلي (قوله) ولا شهوة عطف على قوله المن عند الامن (قوله) ولوجل النظر (الخ) الظاهر ان هذا التعديل
جل على حل نظر الامر مع عدم الشهوة وان الفتنة شر أو أيت القاتل الحشوي فالعاصي قد يشكل على هذا
التوجيه ان المراد يحرم نظرهم بشهوة بلا كلام وبغيرها على ما قدم انهم لم يؤمروا بالسبكي ولا ينعون من
النظر وجسافرى الوجه فتأمل اه ويؤخذ الجواب عنه بما ذكره فتأمل اه سديد وقوله بما
ذكره اي من أن هذا التعديل على الضعيف من حل نظر الامر مع عدم الشهوة (قوله) لا يحرك
للشهوة عطف غبار اه عش (قوله) ولا ندفع أي توجيهه الامام وقوله هو أي الوجه اه عش وقال
الكردي أي الوجه والكفاية وأردف الصبر باعتبار ما ذكر اه وهذا أقدم الاول أقرب (قوله) قال السبكي
(الخ) وبأن قيل قول المتن يجعل ماسوا حرمه في ذلك (قوله) ولا ينافي الى قوله نعم مردود اذ ظاهر كلامه ما ان
السر واجب لذاته فلا ينافي هذا الجمع وكلام القاضي ضعيف شرح مر أي المخطب اه سم ووجه
الرشدي جمع التعقير على انها نهي راجعة (قوله) لا يلزم (الخ) تعيل لعدم المناقاة (قوله) من منع الامام
أي الحاكم (قوله) ولا امام (الخ) الواو السالبة (قوله) بدون منسب أي من الامام (قوله) ورعاية (الخ) فوجه
لاختصاص المنع بالامام (قوله) من تحققت نظر (الخ) ومثلها في ذلك الرجل (قوله) أفي بما يفهمه في افهامه
ذلك تأمل اه سم (قوله) بما يفهمه أي فهم (قوله) انهم من تحققت (الخ) اه كردي (قوله) محل جواز (الخ)
مقول فقال (قوله) وجهه أي وجهه فادطر بفتحهم (قوله) موازاه أي النظر (قوله) قال البقاعي الترجيع
(الخ) قاله الشارح فما كتبه على شرح الروض مراد من ذلك ان المدرك مع ما في المنهاج من جهة قوته المدرك ومن
واقول ان قوله على ما في المنهاج خبر الترجيع وانما في الترجيع على طبق ما في المنهاج من جهة قوته المدرك ومن
جهة المذهب فهو راجع للاما لا ينافي فتأمل اه رشدي أقول قضية قوله وانما في (الخ) ان الفتوى معطوف على
قوة المدرك ولا عطفه على الترجيع بل هو الظاهر (قوله) والفتوى على ما في المنهاج بمعتمد اه عش (قوله
الاصواب الحد ل) أي حل النظر الى الوجه والكفن عند الامن اه كردي صوابه انما يقول في وجهه وحجب قيل
بالجواز كره وقيل خلاف الاول وحيث قيل بالتحريم وهو الراجح من النظر الى المتبقيات لا يبين نهاية بعينها
ويحجبها كما بحثه الاذوي لاسباب اذا كانت جلية فكيف في الخاف من شأنه وهو في القاموس والمجهر كميل
ومنرا حقيقة ومن العين ما دلوا به او بدمان البرقع أو ما ينافي من تقابله (قوله) وانهم الى المن في النهاية لا
قوله وهو ظاهر الى اختيار الاذوي (قوله) تخصيص حل الكشف بالوجه أي في الاذوي (قوله) عياض اه
رشدي ويحتمل في الآية (قوله) لا أي غير اليد وقوله ومحل فيها أي في اليد (قوله) واختار الاذوي

ولو حل النظر (الخ) قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظرهم بشهوة بلا كلام وبغيرها على
ما قدم انهم لم يؤمروا بالسبكي ولا ينعون من النظر وجسافرى الوجه فتأمل اه ويؤخذ الجواب عنه بما ذكره فتأمل اه سديد وقوله بما
ذكره اي من أن هذا التعديل على الضعيف من حل نظر الامر مع عدم الشهوة (قوله) لا يحرك
للشهوة عطف غبار اه عش (قوله) ولا ندفع أي توجيهه الامام وقوله هو أي الوجه اه عش وقال
الكردي أي الوجه والكفاية وأردف الصبر باعتبار ما ذكر اه وهذا أقدم الاول أقرب (قوله) قال السبكي
(الخ) وبأن قيل قول المتن يجعل ماسوا حرمه في ذلك (قوله) ولا ينافي الى قوله نعم مردود اذ ظاهر كلامه ما ان
السر واجب لذاته فلا ينافي هذا الجمع وكلام القاضي ضعيف شرح مر أي المخطب اه سم ووجه
الرشدي جمع التعقير على انها نهي راجعة (قوله) لا يلزم (الخ) تعيل لعدم المناقاة (قوله) من منع الامام
أي الحاكم (قوله) ولا امام (الخ) الواو السالبة (قوله) بدون منسب أي من الامام (قوله) ورعاية (الخ) فوجه
لاختصاص المنع بالامام (قوله) من تحققت نظر (الخ) ومثلها في ذلك الرجل (قوله) أفي بما يفهمه في افهامه
ذلك تأمل اه سم (قوله) بما يفهمه أي فهم (قوله) انهم من تحققت (الخ) اه كردي (قوله) محل جواز (الخ)
مقول فقال (قوله) وجهه أي وجهه فادطر بفتحهم (قوله) موازاه أي النظر (قوله) قال البقاعي الترجيع
(الخ) قاله الشارح فما كتبه على شرح الروض مراد من ذلك ان المدرك مع ما في المنهاج من جهة قوته المدرك ومن
واقول ان قوله على ما في المنهاج خبر الترجيع وانما في الترجيع على طبق ما في المنهاج من جهة قوته المدرك ومن
جهة المذهب فهو راجع للاما لا ينافي فتأمل اه رشدي أقول قضية قوله وانما في (الخ) ان الفتوى معطوف على
قوة المدرك ولا عطفه على الترجيع بل هو الظاهر (قوله) والفتوى على ما في المنهاج بمعتمد اه عش (قوله
الاصواب الحد ل) أي حل النظر الى الوجه والكفن عند الامن اه كردي صوابه انما يقول في وجهه وحجب قيل
بالجواز كره وقيل خلاف الاول وحيث قيل بالتحريم وهو الراجح من النظر الى المتبقيات لا يبين نهاية بعينها
ويحجبها كما بحثه الاذوي لاسباب اذا كانت جلية فكيف في الخاف من شأنه وهو في القاموس والمجهر كميل

ومنرا حقيقة ومن العين ما دلوا به او بدمان البرقع أو ما ينافي من تقابله (قوله) وانهم الى المن في النهاية لا

قوله وهو ظاهر الى اختيار الاذوي (قوله) تخصيص حل الكشف بالوجه أي في الاذوي (قوله) عياض اه

رشدي ويحتمل في الآية (قوله) لا أي غير اليد وقوله ومحل فيها أي في اليد (قوله) واختار الاذوي

ولو حل النظر (الخ) قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظرهم بشهوة بلا كلام وبغيرها على

ما قدم انهم لم يؤمروا بالسبكي ولا ينعون من النظر وجسافرى الوجه فتأمل اه ويؤخذ الجواب عنه بما ذكره فتأمل اه سديد وقوله بما

ذكره اي من أن هذا التعديل على الضعيف من حل نظر الامر مع عدم الشهوة (قوله) لا يحرك

للشهوة عطف غبار اه عش (قوله) ولا ندفع أي توجيهه الامام وقوله هو أي الوجه اه عش وقال

الكردي أي الوجه والكفاية وأردف الصبر باعتبار ما ذكر اه وهذا أقدم الاول أقرب (قوله) قال السبكي

(الخ) وبأن قيل قول المتن يجعل ماسوا حرمه في ذلك (قوله) ولا ينافي الى قوله نعم مردود اذ ظاهر كلامه ما ان

السر واجب لذاته فلا ينافي هذا الجمع وكلام القاضي ضعيف شرح مر أي المخطب اه سم ووجه

الامر اه والمقصود كون
الاستدراك على مقابل الصريح
لا يقتضي وجها لا سيما وقد
أشار الى فساد طريقتهم
بتعبيره بالصريح وجهان
الآية كاد على جواز كشفهن لوجوهن ذلك على وجوب غض الرجال
أصايرهم عنهم ولا يلزم من وجوب الغض حرم النظر ولا يلزم من حل الكشف جواز لا يخفى فاقضها ما أشار اليه بتعبيره بالصريح ومن ثم قال
البقاعي الترجيع بقوله المدرك والفتوى على ما في المنهاج وسبقه ذلك السبكي وعلاء الاحتياط يقول الاضوي الصواب الحل للذهب الاكثر من
اليه ايسر في عمله وانهم تخصص حل الكشف بالوجه حرمه كشف ما عدا من ايجل حق الدوهو ظاهر في غير الدلالة عورة وحتمل فيها
لانه لا حاجة لكشفها بخلاف الوجه واختيار الاذوي قول جمع محل نظر وجوب كشفه بغيره ومن من نظرهما الفتنة يقولوا عدا من النساء

ضعف ورواه من سدا البان لكل ماطلة لاصلة دلالة في الآية كجمل على بل فيها إشارة قسمة بالانقسام في معنى جمل من وجوه اجتماع
أب بكر وآس بام أين وصفان واضرا به (١٩٤) رابع عرضي الله سبحانه لاستنظام النظر على أن مثل هؤلاء لا يقاس بهم غيرهم ومن ثم

جوزوا عليهم الخلق كباقي
قبل الاستبراء ان شاء الله
تعالى (ولا ينظر من حرمة)
بنياب ورضاع أو مصاهرة
(بين) نفسه فيجوز وضعه
قوله الآتي الما بين (سرة)
وركة) لأنه عز وديق
به هنا وفيما بين على الأوجه
نفس السرة والركبة
اختلاطه فارق ما روي
المسألة الأخرى ان الوجه
والكسفين عورته ههنا
(وبجمل) نظر (ماواه)
حيث لا شهوة فلو كفسرا
لا يرى نكاح المحارم لان
الفرصة تحرم المناكحة
فكنا كرجلين أو امرأتين
(وقيل) يحل نظر (ما يدور)
في المنة) يضم اليه وكسرها
أي المنة وهو الرأس
والعنق واليدان إلى
الصدرين أو الرجلين إلى
الركبتين (فقط) إذا ضرورة
انظر ما عدا كاند يولو
ومن الرضاع (والاصح حل
النظر بلا شهوة) ولا خوف
فتنة (إلى الأمانة) خرج بها
المبغضة فهي كالمرقة قطعا
وقيل على الاصح فاحرا
شارح اختلاف بين المتن
وأصله فيها أيضا شهر (الا
ما بين سر وركبة) لأنه
عورته في الصلاة فاشتبهت
الرجل وسبب أنها
كلية وفي الشهوة لا
يخص بها لأن النظر معها

أي من حيث الدليل اه ع (قوله ضعيف) خبر قوله واختيار الأخرى الخ جزمي على ضعفه المعنى أيضا
عبارة ومطالعة الكبيرة يشمل العجز التي لا تشبه وهو الإرجع في الشرح الصغير وهو المعجزة أقول
و يؤيد ما اختاره الأخرى قول الشارح الآتي واجتماع أبي رالح (قوله ورده) أي اختاره الأخرى
(قوله وان لكل الخ) يظهر أنه عطف على ما مر وعطفه ع على سدا البان حيث قال أي ومنه أن لكل الخ
قال العجز التي لا تشبه قد وجد له من يدها ويشبهها (قوله بل فيها إشارة الخ) يتأمل وجها لاشارة
فان ظاهره جواز النظر ان لم يتبرج بالزينة فهو هوها الحرمه اذا تزينت وهو عين ما ذكره الأخرى اه ع
(قوله واجتماع) قوله ومن ثم في المعنى (قوله بنسب) إلى قول المتن بين في المعنى والى قوله سرة في النهاية
(قوله مجوز) أي حيث جعل بين مقوله وآخر جها من الظرف في معنى من غير التصرف فلن قد يقال
ضمنا لما منع من جعل المقول به مجزوا والتقدير ولا ينظر من حرمة ما بين الخ اه رشدي وقد رده
ان فيه حديث ضعيفا أو موقوف بدون شرطه (قوله لأنه ورده) أي فيحرم نظرها إذا جاءته نهاية ومعنى (قوله
ويظهر الخ) خالفه النهاية والمعنى فلا إذا تدبيره كالرخصة في نظر السرة ولو كانت ما عدا عورة
بالنسبة لغير الحرم وهو كذلك اه (قوله وفيما بين) أي في الأمانة (قوله ورده) أي الاحتياط وقوله ما
الجم أن عورة الرجل والأمانة في الصلاة ما بين السرة والركبة (قوله هنا) أي في نظر الأجنبية (قوله حيث
لا شهوة) أي قوله ردة في النهاية والمعنى لا قوله ولو من الرضاع وقوله فاحرا شارح إلى المتن وقوله أو مع
خوف الفتنة (قوله حيث لا شهوة) أي لا خوف فتنة اه سم (قوله ولو كان الكافر الخ) فلو كان الكافر
من قوم يعتقدون حل المحارم كالقوم امتنع نظره وحلوه كإنه عليه الزكوة ومعنى قال الرشيد
يعني أنا فنعمن ذلك اه (قوله يضم اليه) عبارة النهاية والمعنى يضم اليه اه (قوله وهو) أي ما يدور الخ
(قوله من أجل الخ) أي وان كان مكررها اه معنى (قوله فاحرا شارح الخ) قد يكون هذا الشارح
اعترض بقية الخلاف فلا يلزم السهو سم أقول مجرد اعتقاد هذا الشارح لغير بقية الخلاف لا يكفي في دفع
السهو وإنما يدفع أن ثبت أن الرافعي يعتمد ما ظهر الفتنة أنه يعتمد على قطع فلاحه اه بدعوى
(قوله بين المتن الخ) نعت اختلاف على خلاف الغالب (قوله فيها) أي المنة نساء أي كالأمانة (قوله وسبب) اه
أي المصنف قوله والأصح عندنا عقين الخ (قوله لا يخص بها) أي الأمانة (قوله لئلا يتناولوا به) من حرمة
وغيره غير زوجة أو متنتهاية ومعنى ومنعهم هذا قد يشعر بقصد من الحكم غير الجادات وقال ع
قوله لئلا يتناولوا به عورته الجادات فيحرم نظرها أيضا شهوة اه ع وانظر المراد بشهوة الجادات
أو التلذذ بها إذ لم تذكر على عورة الأذى (قوله على هذه الفار يفة) أي طرقة الرافعي (قوله وقد روي
الخ) اعلم أن المصنف تعرض للتقيد بعدم الشهوة في مسألة الأمانة والصغيرة والأمر بدون بقية المسائل وقال

(قوله واجتماع أبي بكر الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولا ينظر من حرمة بين سر وركبة) ظاهر
كلام الشنفرى روي نفس السرة والركبة في هذه المسائل عن العورة حتى يحل نظره ما هو كذلك
شرح مر (قوله حيث لا شهوة) أي لا خوف فتنة (قوله لا يرى نكاح المحارم) فلو كان الكافر من قوم
يصدقون نكاح المحارم كالقوم امتنع نظره ومنحوا أنه كإنه عليه الزكوة شرح مر (قوله خرج
بها المنة) اعتمد مر (قوله السهو) قد يكون هذا الشارح اعتمد على بقية الخلاف فلا يلزم السهو
(قوله بل الوجه مرته) على هذه الطرقة يقتضيه الشهوة شرح مر واعلم أن المصنف تعرض لالتقيد بعدم
الشهوة في مسألة الأمانة والصغيرة والأمر بدون بقية المسائل قال الشارح الخ إلى حكمه فظهر بالتأمل
والحكماتان المستلبا كانت في فتنة الامتنان والابتداء في الخدمة فتعالى حاله وكانت عورته في
الصلاة ما بين سره وركبه فاحتق كل جلد رعايته وهو جواز النظر إلى أولي شهوة العاج وان الصغيرة

الشارح

أوع خوف الفتنة ثم لم يكن متناولاً للعلو غشى الفتنة ونظر بلا شهوة حل غير
يخرج بل لوجه حرمة على هذه الطرقة يقتضيه الشهوة أو خوف الفتنة وقد وجبه

تخصيص التي بهذا بان فيه نظر ما ترى من الفرج وهو يحتمل امرأه أجنبية مع علم (١٩٥) مانع له وهو يجوز غالباً البقاء في

مختلف الحرم وليس مغلظة ما
ولا يحتاج لتفصيله ولا خلاف
ما أطلق به مما يأتي لأن نحو
السيدة ومسح الذك
والأثنين بينهما غالباً
يتمتع لغيرهما فأصلها لا
النظر لفرد فسد لانه قد
يقوله لفرد إلى آخره وهذا
يقصد النظر بفرض
نحو الفرد يلزم منه في
الشهوة على أن ذلك فيه
تفصيل اذ التعمين يحمل
دواعي الشهوة فان قلت رد
ذلك كله جعله بلا شهوة
في الدنيا الصغيرة انما كانت
لا يرد بل يؤيده لأنه انما
قيد به في الافة حكمه في
حدها هو حرمه نظر جامع
الشهوة مع ان الفرض انما
لا تشتهى بل يؤخذ من هذا
انه قيد جميع ما في كلامه
بغير الشهوة لانه يعلم من
هذا الاولي وحده فلا يرد

الشارح الحلي انه حكمه بظاهره بالتأمل اه والخكمة أن أمثلاً كانت في مظنة الامتناع والابتذال في
الحكمه وشاططة الحال وكانت عورته في الصلاة ما بين سرته وكرهه كبره فقط كالجزء عما هوهم جواز النظر
المألول بشهوة العادة وان الصغيرة لم كانت ليست مظنة له وهو لا ينافي بعدم غيرهما في ما هوهم جواز
النظر المألول بشهوة وان الامر ذلك من جنس الرجال وكانت الحاشية تدعي ان مخالطتهم في أغلب
الاحوال وما هوهم جواز نظرهم المألول بشهوة للعامة بل للضرورة تدفع تلك التوهيمات بغير ممانعة كور
وأفاده غير يتم نظر كل من الرجل والمرأة إلى الآخر بشهوة اذ لم تكن بينهما وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه
بطريق الاولي ويجوز غيرهم نظر كل من الرجل والمرأة إلى المرأة والحرم إلى حرمه بطريق المساواة
وتأهيله بحسن تعرضه المذكور اه شرح مره وأقول قد يشكك على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيه
التقسيم في النظر إلى الامر مدققة ان التعرض في نظر الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة إلى من
التعرض في نظر الامر لا يكتفي فكان ينبغي التعرض في غير ذلك وهو منهم من يحكم نظر الامر بالاولى
فليتأمل اه سم (قوله تخصص التي) أي في الشهوة بهذا أي نظر الامة (قوله عما يأتي) أي من نظر
العبد إلى سيدة ونظر المسوخ إلى الأجنبية (قوله ولا يرد) أي على ذلك التوجيه الطراخي أي بان يقال ان
النظر لفرد فسد ما ترى من الفرج مع انه لم يشهد في الشهوة (قوله يلزم من ماله) استشكل سم بما
حاصله ان غاية ما يشهد التبدل بعد التسليم في الشهوة على أنها فرض من النظر لا يشهد لمطلق اه (قوله
ذلك) أي النظر لفرد (قوله وذلك ماله) أي توجيهه وقد مر مدعيه وقوله جعله فاعل ورد قوله قد
في الصغيرة أي كإفاده العطف (قوله أيضاً) أي كإفاده (قوله انه قد) أي المنصف (قوله بل يؤخذ ماله) قضته
أن لا يقيد الامة بذلك كغيرها (قوله لانه) أي قيد الجميع وقوله هذا أي قيد الصغيرة (قوله
لا تشتهى) إلى المتن في النهاية (قوله فان لم يشهد ماله) في غير ماله فله نظر (قوله وفارقه ماله) أي
الصغير في المتن اه رشدي (قوله وفارقه العور) يعني لم يفعل في نظر العور بالاشتهاء وعورته بفرض
زوال التشوه بخلاف الصغيرة (قوله ولو تقدرا) أي في الشواهد (قوله لما لا الفرج) أي لا يرد
ويبقى أن يحمل الفرج منه اذ انما يتناول فرج أو قطع ذكره فحرم النظر بما أعطاه حكم الفرج اه ع
(قوله فيحرم) أي قوله أما الصبي في انها يتوغلغى (قوله انما ماله) أي من يضع يده على ما يتوغلغى قال

لما كانت ليست مظنة للشهوة لا سيما عند عدم غيرهما في ما هوهم جواز النظر المألول بشهوة وان الامر لا
كل من جنس الرجال وكانت الحاشية تدعي ان مخالطتهم في أغلب الاحوال بما هوهم جواز نظرهم المألول
وبشهوة العامة بل للضرورة تدفع تلك التوهيمات بغير ممانعة كور وأفاده غير يتم نظر كل من الرجل
والمرأة إلى الآخر بشهوة اذ لم تكن بينهما وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه
الحال جل والمرأة إلى المرأة والحرم إلى حرمه بطريق المساواة وتأهيله بحسن تعرضه المذكور شرح
مره وأقول قد يشكك على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيه التقيد في النظر إلى الامر مدققة ان التعرض
في نظر الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة إلى من التعرض في نظر الامر لا يكتفي فكان ينبغي التعرض في
في غير ذلك وهو منهم من يحكم نظر الامر بالاولى فليتأمل اه سم (قوله يلزم من ماله) عليم على ظاهر بقوله
لفرد فسد ماله يقصد ان التعرض من النظر إلى الامر مدققة ان التعرض في غير ذلك وهو منهم من يحكم نظر الامر بالاولى
الحرة أيضاً حاشية والحاصل ان التقيد غاية ما يشهد بعد التسليم في الشهوة على أنها فرض من النظر لا يشهد لمطلق اه
مطلقاً وهذا ظاهر من المتأمل (قوله وحاشية فلا يرد عليه شيء) ورواها هذا انما يشهد انما يشهد انما يشهد
انه ترك هذا التقيد بقية المسائل أما إذا كان الارادته ماله حكمه في تخصص بعض المسائل بالتصريح
بالتقيد دون الباقي كقولهم ما روي في المسألة فلا تملكه الا ان يجب بان الحكمه معهم الباقي بالاولى مع
الاعتصار (قوله قد روي في ظاهر ماله) كذلك شرح مره (قوله فيحرم اتفاقاً) اعتمد مره وكذا قوله ثم

زوال تشوهها فان اشتبهوا حاشية حرمه نظرهم المألول بالاشتهاء وفارقه العور به سبق اشتبهوا وهو لا يقدر انما يشهد ولا كذلك الصغيرة (الا
الفرج) فيحرم اتفاقاً ماله في موضع القاضي من حله عملاً بالعرف ضعيف فمجرد نظره ونسبه لغيره لا ينافي من الزنا والعنف والتربية

لنضر وده اما المصلي فيل نظر فر جسمه عزو الفرق ان فر جها الخشوق لم يحرم وجله خبر الحالم ان محمد بن عباس قال رقت الارسول
الله صلى الله عليه وسلم في صري على خرقة وقد كشف عورتي فقال غطوا عورتي فان حرمت عورة الصغير كرمه عورة والكبير ولا ينظر اليه الى
كانت عورة وتظهر قوله رقت وكونها (١٦٦) واضعقولوا الاحتمال بمعمها مع حملها على المعينة (فائدة) يروى بن عباس

في ناز يحسه بسند صنف
عن أنس قال رأت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يفرج
بين رجلين الحسن ويقل
ذكره وفي خمار العنقي
المحب الطبري عن أبي
نبيسان قال والله ان كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفرج بين رجلين يعني
الحسين فيقبل زينة يخرج
ابن السري وخرج أبو حاتم
ان اياه رة أمر الحسن ان
يكشف له عن بطنه ليقبل
مراة صلى الله عليه وسلم
يقبه فكشفه فقبيل
سره اه ولا حجة في شيء من
هذه الاخبار مثله ذكر
نفا ولا اثباتا خلافا لمن
خوفه (رو) الاصح (ان نظر
العبد) العدل ولا تكفي
العقبة من الزنا فاعطى غير
المشرك والمبعض وغير
المكاتب كافي للروضة عن
القاضي وأقره وان اطلوا
قوده (الي سيدة) المتصفة
بالعدالة (أما) (رو) الاصح
ان (نظر مسوح) ذكره
كلوا اثباتا بشر ما ان لا يفي
فمستحيل النساء أصلا
واسلامه في المسئلة وادته
ولا يثبت الا بغيره متصفا
بالعدالة (أيضا) كالنظر الى
محرم في نظر ان منها ما اذا
ما بين السرة والركبتين نظر

عش التعبير بالازضاع على الغالب والافادار على من تعهد المصلي بالاصلاح ولو ذكر اكله ماعلى
فر جمن العاصم مثلا وكدن الفرق بما يربضه من لافرق في ذلك بالتبنيان تعاطى اصلاحيه بين كون
الدم فالنظر على كفايتها واستغنائها عن مباشر وغيره هو عدمها (قوله الفقرة) التعبير بمباشرة
كغيرها عند عدم الحاجة وليس من الحاشية بصلابة المصلي (عش) (قوله) (أما المصلي) فيل (الح) خلافا
لثبانه والغنى (قوله) (نظر فرج) أي قبله كالمظهر اه سم (قوله) (وقيل يحرم) اعني التهايق والغنى
(قوله) (ان كان الح) بكسر الهمزة وتضعف التوت (قوله) (يدينه) تصغير زب بالضم وهو الذي كراه كرهى
(قوله) (ولا يحسب في الح) هل وجهه في الحين عدم محضه الاحاديث واحتمال ان التقيل كان مع ما سأل
وينافي هذا الثاني ما ترجمه أبو حاتم عن أبي هريرة اه سم (قوله) (العدل) الى قوله وتظهر من حق الغنى والى
قوله (ولان العاصم في النهاية) (قوله) (غير المشرك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظر واحد من هذه الثلاثة
المطلو لا نظر اه اليه كاصح به الشارح في شرح الارشاد اه سم (قوله) (غير المكاتب) كافي الى (الوضا) ولا فرق
بين أن يكون معصوا في النجوم أو لا خلافا للقاضي في الشق الثاني معنى دنياه (قوله) (المتصفا بالعدالة) قد يقال
ما وجد اعتبار العدالة فيها اذا كانت متفوقا وغير ما تركو كان العبد انظر عدلا فتأمل وكذا يقال في منخورة
المسوح اه سديد عبارة الرشدي انما ندبم ذاهنا وفي باقي نظر الى حل نظر اه الى المالا في كماله مظهر
والافادار على التقيد بذلك بالنظر فحرم نظره اليها حيث تنظر اليه فاقبل اه وقوله (الحل) نظر اه الى
وحل سفره وخافه منها (ال) (قول المتن) ونظر مسوح (الح) أي حيا كان أم لا اه معنى (قوله) (الاصح
أن) (الاول) اسقاطا لم يجمع قول المتن كالنظر (الح) الى العطف عليه أيضا (قوله) (واسلامه) بالمجر صفا
أن لا يفي (الح) (قوله) (ولا يجنب) وقوله (لا يجنب) راجحان للممن والاول المعصاف الموالف للمعصاف لكن
الاول ينفي عننا التشبه بالحرم (قوله) (نظر ان الح) أي بلا شهوة وخوف فتنة (قوله) (أما قوله تعالى أو ما ملكك
الح) دليل الاول وقوله أو التابيعين الح دليل الثاني وقوله غير الأولى اه الى الحسنة في النكاح اه معنى عبارة
عش أي الشهوات (قوله) (أيضا) أي كالنظر فكان الاول ناخره عن قوله في الحلو والسفر (قوله) (في جواز
دخوله) أي المسوح (قوله) (لا في دخول المس الح) كالمعصوف على قول المصنف كالنظر الى المحرم لكن في
محضه العطف وتقتضوا أن العبد والمسوح كالحرم في حل النظر فقط لا نحو المس الح قال الرشدي
وأقول بل الظاهر الممن أنه عطف على قول الشارح في الحلو (الح) كافي الكرهى (قوله) (وأنما الح) جواب
عما يتوهم من تشبيه العبد بغير المشرك من منقاه حل نظر البذللة المشتركة اه رشدي (قوله)
لا تمتد المشتركة) ينفي أن المبيعة كالشركة ثم أضيف شرح الارشاد صرح على نظر سيد المشتركة أو
المبيضا لحداد ما بين سرتها وركبتها وعكس وكذا صرح شرح الروض بالاصل دون العكس فلم يصر به اه

يجوز (الح) (قوله) (فيل نظر فرج) أي قبله كالمظهر (قوله) (وقيل يحرم) هو المعتمد شرح (رو) (قوله)
والاحتمال (الح) هل وجهه في الحين عدم محضه الاحاديث واحتمال ان التقيل كان مع ما سأل وينافي هذا
الثاني ما ترجمه أبو حاتم عن أبي هريرة (قوله) (غير المشرك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظر واحد
من هذه الثلاثة ولا نظر واحد منهم ماها كاصح به الشارح في شرح الارشاد صرح به ايضا سدد
المشركة والمبيعة فيجوز نظره الى ما بعد ما بين سرتها وركبتها وقد يردق بان نظر الرجل أقوى لأن التمتع به
بالاصالة لحاؤه من النظر ما عجز المرأة وقوله جازمها في النظر (الح) تعاطى شرح الروض وساقى انه مباح
نظر الرجل الى الحكامته انتهى فانظر عكسه (قوله) (نظر ان الح) وقوله (لحقن الح) اعتمد ذلك (رو) (قوله)
وأنما الح نظر فلا تمتد المشتركة) ينفي أن المبيعة كالشركة لأن البعض الحو كالبعض الماولف الغريق

من هذا ذلك لقوله تعالى أو ما ملكك أمهاتهن أو التابيعين غير الأولى لا يؤلفان بالحرم أيضا في الحلو والسفر
وقول الانزى لا أحسب في غير مسفر المذبح مع خلافا ممنوع قال السبكي ولا خلاف في جواز دخوله عليهن بغير حجاب لا في دخول المس
وعدم نقض الوجوه وأنما الح نظر لا تمتد المشتركة لأننا لا نكفي أقوى من الماولف كفايع المالك ما لا يمنع الماولف كفايع

وحيث سمى نظرهما بالكتاب والمشتراك بينهما وبين غيرها وقد صرحوا بخلافه فالتحق بقوله الفرق ان ملحظ نظر السيد لما هو متفق عليه مع الصحابة أو الاشتراك لا كذلك في السيد يؤيد ذلك ما ورد في الاتفاق على ان العبد (١٩٧) لا يلزم الاستدلال في الاوقات الثلاثة

ولهذا يكثر ما يجتمع على الاشتراك والخروج والمخالطة قال بعضهم والمهرم البالغ يستأذن مطلقا ونظر غيره قيد النظر مضى الوجه له لا يلزم الاستدلال الانها كالزاهر الاجنبي بل أولى وأما المصنف في مسودة شرح المهذب وكثير من المتقدمين والمتأخرين في الاتصال المقابل الاصح في العبد وأما ما عدا الآية بالمرافق الامام المشترك وعين خبراً في حالاته فاطمة رضى الله عنها استمرت من عبده صلى الله عليه وسلم لها وذا ماها به فقال ليس عليك باس انما هو أولك وغلامك اه (قوله) وقد أضافها له جبهة سائلة وقوله به أى العبد (قوله) انما هو أولك اه عرش (قوله) كذلك أى قوله لكن يتأمل ما صرح (قوله) هاتين أى السيد (قوله) شرهما مغفول هاتين وقوله مطلقاً أى جسدتهما ما ياتى (قوله) مع ما فيه أى العبد المبعوض أو المشتراك (قوله) وهو من قارب إلى القول المنزوع ويحل في النهاية الاقوية وتجعل خلافه قوله ثم يأتى في شرح (قوله) انما هو أولك أى في النظر انما هو الأول من النساء الاحاب يستأذن فانه باقرا الا في دخوله عليهن في الاوقات الثلاثة يأتى بعض فهاينهم فلا بد من استدلاله فيه اه معنى وفى ستم ماله قضية كلام شرح الروض حرمه الخلو على المراقق ولا ينافى ما قدمه الشارح من جواز دخوله بلا استدلال في غير الاوقات الثلاثة في الخلو لا يستلزم الخلو اه (قوله) كالجنون أى البالغ اه عرش (قوله) بخلافه (قوله) أى محل سى وهو حرمه على الاجنبي فكذلك عن مثل الغير لم يحصل نظر مكاله فيه بعضها ثم رأيت الشارح في شرح

الاشهاد صرح محل نظر سيد المشرق كتابا والمضيقا بما بين سرته وركبته وعكس وكذا صرح في شرح الروض بذلك لا العكس فلم يصح به (قوله) وقضيتما (قوله) قد يقال قضيتما أيضا حرمه نظر المشرق كتابا سيدا وهو خلاف ما صرح عن تصريح شرح الاشهاد (قوله) وقد صرحوا بخلافه فالتحق بقوله (قوله) انما هو أولك اه عرش (قوله) ان ملحظ نظر السيد (قوله) يتأمل في هذا الفرق فعله فيه تحكما (قوله) والمهرم البالغ غير البالغ وفي كثر الاستدلال بعد ذكر ان العبد لا يلزم الاستدلال في الاوقات الثلاثة وكذا في القفل المميز ولو ابتاد بعد البلوغ يستأذن على امسطلقا كما به بعضهم وفيه نظر لا يخفى انتهى (قوله) فلا جرح اه عرش (قوله) الانها أى الاوقات الثلاثة (قوله) المنزوان المراقق كالبالغ (قوله) عبارة الروض والمراقق كالبالغ في النظر لا الخلو في الاوقات الثلاثة وتعمد القول كالجنون والمهرم أى غير المراقق فكذلك شرحه والمهرم بنسب أو رضاء أو مصادره وانما هو ونظره موقوف السر وتحت الركبتين وقوله شرحه غير المراقق يقتضي حرمه تامة على المراقق ولا ينافى ما قدمه من جواز دخوله بلا استدلال في غير الاوقات الثلاثة لان الخلو لا يستلزم الخلو (قوله) وهو رطب بالمستعسر أى فيما ينظر شرح (قوله) بخلافه (قوله) الحرمه مطلقا كما صرح به كلامهم وانظر الجلبج من المهرم أو مثل الغير (و) الاصح (ان المراقق) وهو من قارب بالاختلاف أى باعتبار غالبه هو رطب بالمستعسر لا النصح ويحمل خلافا (قوله) كالبالغ) غيرهما الاختصاص به كالجنون فان خلافا بخلافه ما صرح به لا يلزم له تزوجه هو رطب بالمستعسر

الحرمه مطلقا كما صرح به كلامهم وانظر الجلبج من المهرم أو مثل الغير (و) الاصح (ان المراقق) وهو من قارب بالاختلاف أى باعتبار غالبه هو رطب بالمستعسر لا النصح ويحمل خلافا (قوله) كالبالغ) غيرهما الاختصاص به كالجنون فان خلافا بخلافه ما صرح به لا يلزم له تزوجه هو رطب بالمستعسر

ما هنا على ستر ما عداهما أو على ما إذا علمت منه تعدد النظر الهلاليه حيث يتغير لفتنته يلزم وليه نعم النظر كالزمن منعهما أو المراهق ولو
 ظهر منه تشوف لئلا يفسد كالبالغ قطعاً (١٩٨) والمراهقة كالبالغ قبل وفي المراهق الجنون نظر اه وقضية تعليلهم الخاف المراهق

بالبالغ ظاهر وعلى العورات
 وحكاية لهاله ليس مثله
 ثم رأيت الزركشي بحث
 ذلك أخذ من كلام إمام
 وما ياتي في يومه لا نظرم
 كونه وفي كونه يمتنع اذا
 صبح عليه انه لا يذيعهنا
 من كونه متفقاً وخرج
 بالمراهق غيره ثم ان كان
 بحيث يحكم ما رواه على وجهه
 فكالحرم والافساح لعدم
 (و) يحصل نظر رجل الى
 رجل) مع أمن الفتنة لا
 شهوة اتفاقاً (الامام بسره
 وركبه) ونفسهما كلهم
 فبحرم نظره معافاً ولومن
 يحرم لانه عورة قال الاذرى
 والظاهر ان المراهق كالبالغ
 ناظر أو منظور أو يجوز
 للرجل ذلك نظر الرجل
 بشرط حائل وأمن الفتنة
 وأخذ منه حل لمصلحة
 الاجنبية مع ذلك وأهم
 تخصيصه الحل معها
 بالمصلحة حرمه مس غير
 وجهها وكفها من وراء
 حائل ولوم أمن الفتنة
 وعدم الشهوة عليه فوجه
 بأنه مظنة لاحدهما كالنظر
 وحسب غلط فيهما الامر
 في ذلك وبؤدله لاحتهم
 حرمتهما بنفسه الشاملة
 لكونهما من رعا حائل
 (و) يحرم (ولو على أمر
 انظر) شيء من بدن (أمر)
 وهو من لم يبلغ أو ان طلوع
 البهجة أو ان يظهر ضبط ابتدائه بان يكون بحيث لو كانت صغيرة لا شغيت لرجال ومن زعم انه الحتم مراده البالغ من
 الاحتلام فلا ياتي ما ذكره مع خوف فتنة بل يندرو عنها كانه ابن الصلاح أو (شبهوا) اجماعاً

عيبه فذكر ما نقاى شرح وكذا عند الامن على الصحيح فراجع اه سديد (قوله على ستر ما عداهما)
 اي على وجوب ستر (قوله ويلزم والبالغ) عطف على قوة لزومه الخ (قوله ولو ظهر من الخ) اي المراهق
 بشر ينبت على ذلك اه ع (قوله يظهر الخ) متعلق بتعليلهم وقوله وحكاية الخ عطف على ظهور
 الخ وقوله انه ياتي المراهق الجنون ليس مثله اي البالغ (قوله بحث ذلك) اي ان المراهق الجنون ليس مثل
 البالغ اه كردى (قوله وما ياتي) عطف على تعليلهم سم وسديد اي وقوله انه لا يذيع الخ عطف على انه
 ليس الخ (قوله وما ياتي في يومه الخ) هذا ياتي باب الصلوات وقوله في كونه الخ هذا ياتي باب مباحات
 الدين وغيره فيجوز لجمع الى المراهق وقوله يمتنع وفي نسخة الكردى من الشارع لا يمتنع وهو الواقع لما
 ياتي (قوله لا يذيعه) اي المراهق الجنون وقوله هذا الى كونه كالبالغ في النظر وقوله متفق العمل المراد به
 بشر ينبت بما ياتي في الشارع ولا فكونه ناظر فيه عن اعتبار التيقظ الحقيقي وكونه منظوراً
 لا يحتاج الى اعتباره فماتل (قوله أمن الفتنة) الى التيقظ في النهاية الاقوة ونفسهما (قوله ونفسهما) خلافاً
 للنهاية والماضي بحرم (قوله كاسر) اي في الحرم (قوله فبحرم نظره) يعني ما ذكره مبين السر والركبة
 ونفسه وهو قوله مطلقاً اي يوجد واحد من الشهوة وخوف الفتنة أم لا (قوله ولومن يحرم) عبارة عن ولومن
 ابن وسيد ولا فرق بين ان يكون في حمام وغيره ونقل القاضي حسين عن علي بن رضى الله تعالى عنه ان الفتنة في
 الحمام ليس بدورة اه (قوله ان المراهق) اي مع البالغ وقوله كالبالغ اي مع البالغ وقوله منظوراً اي في
 تقيدته اذا لم يصدق عليه احد الامر (قوله ذلك نظر الرجل) اي مثله بقية العورة وفي الفرج اه ع اي
 بشرط المصلحة كاي (قوله وأمن فتنة) اي وعدم الشهوة (قوله وأخذ منه الخ) يعني تقيد كل من
 المأخوذ والمأخوذ منه بالحاجة ثم قلت وحسب تقيد كل من غير المصلحة كالمصلحة اه سم وعبارة الرشدي
 الظاهر ان ذلك المصلحة مثالاً وولان التبراهمة غلبت حيث فلا يتناول في الشارح وأهم تخصيصه اه
 (قوله مع ذلك) اي الحائل وأمن الفتنة اه ع (قوله تخصيصه) اي لا أخذ (قوله غير وجهها)
 انظر ما وجهه والذي أهمه التخصيص حيث من الوجه أيضاً ورشدي ياتي عن فتح العين ما وافق (قوله
 من رعا حائل) لا بعد تقيد الماحل الركبة بخلاف الغلط مر اه سم اه ع ورشدي (قوله بأنه
 مظنة لاحدهما) قد يقال من الوجه أيضاً بل والكف مظنة لاحدهما سم (قوله وحسب تقيد) اي من
 التوجيه بذلك (قوله في ذلك) اي في حرمه من ماسوى الوجه والكف ولو بحال رشدي وعش هذا
 التفسير انظر الصنيع الشارح والافق من الرشدي ان الذي أهمه التخصيص حيث من الوجه أيضاً
 (قوله ولو بداهة لافقهم الخ) قد يمنع التأيدان اما فقه كالحققة للشهوة بخلاف مجرد اللبس بالنظر الحائل
 اه ع (قوله ولو على أمر) فيه نسخ (قوله وهو من) الى قول المتن قلت في النهاية اني قوله ومن زعم الى
 مع خوف فتنة (قوله من لم يبلغ الخ) عبارة عن الرشدي في الشباب الذي تمتعت له ولو يقال بل أس ولا شر وجهه
 أمر بدليل مقالة ثلث بانها المثلثة اه (قوله غالباً) أي باعتبار العادة الغالبة للناس لاحسن اه ع (قوله
 لرجال) اي السليمة الطبع (قوله مراده الخ) يتأمل اه سم (قوله مع خوف الخ) الى قول المتن قلت في
 الغنى (قوله مع خوف الخ) لا يرجع الى المتن وقوله أو بشهوة عطف عليه (قوله بان لم يندوا الخ) ينه على ان

في أي محل مر (قوله وما ياتي) عطف على تعليلهم (قوله فالحرم) قضته انه يستأذن في الاوقات الثلاثة
 (قوله في المتن الامام بسره وركبه) يخرج السرور الى ركبة مر (قوله قال الاذرى الخ) اعتدله مر
 (قوله وأخذ منه الخ) يعني تقيد كل من المأخوذ والمأخوذ منه بالحاجة قلت وحسب تقيد كل من
 غير المصلحة كالمصلحة (قوله من رعا حائل) لا بعد تشديده بالحائل الرقيق بخلاف الغلط مر
 (قوله بأنه مظنة لاحدهما) قد يقال من الوجه أيضاً بل والكف مظنة لاحدهما (قوله مراده الخ)

مجرد

وكذا كل منظر والبعض فاعذ كراهية غير معتدلة لا في موضع بل في الاحياء الشهوة بان يتأثر بحال صورته بحيث يذوق من شهوة غيرا
بينه وبين المصطفى وهو يستعمل السبكي ان ينظر في ذواتهم يشد زائد وقاع او مقدمته فان ذلك اثر في النفس ويتركيبون
بقتصر على مجرد النظر والحدة طين سلامتهم الاخر وليسوا بالسليمة (قلنا وكذا) يحرم نظره (غيرها) أي الشهوة ولو لمع أمن الفتنة
(في الاصح المصنوع) وان تازع في محله فلا يمنع مقتدرون وما ترون حتى بالغ بعضهم في تحريمه حتى لا يجاع وليس في محله وان وافقه
قول البقعي يحمل مع أمن الفتنة اجاعا وذلك لانه مقلنة الفتنة كالمزابل قال في الكافي (١٩٩) هو اعظم انما شهواته لا يصل بها الى عالم

يؤمر بالاجابة المشقة
بمؤمر بالاجابة المشقة
واكتفاه وجوب الفضل
عنه الاخلاصة كما يأتي وقد
بالغ السلف في التحريم
ويؤمر بالاجابة المشقة
شرع او وقع نظره بعضهم على
أمره فانجه فانه استاده
فقال سترى غيب نفسي
القرآن بعد عشر سنة
وشرط الحرمة مع أمن
الفتنة وانتفاة الشهوة
لا يكون الناظر محررا بنسب
وكذا رضاء او صاهرة على
ما شبهه الحلاله ولا ما
ويظهر حصل نظر بلوكه
وسوح الي بشرطهما
السابق وان يكون الناظر
جلبا بحسب طبع الناظر
لان الحسن يختلف باختلاف
الطباع ويزنق بين ههنا
والرجوع فيه اذا شرط في
اليمين مثلا الى العرف بناء
على الاصح ان الملاحدة
وصف ذاك الذي الدار على
ما ترويه الماله وهو منوط
بالعرف لا غير وهذا على
ما يقتضي الفتنة وهو منوط
بمحل طبعه لا غير وانما
يقصدوا التماسه بذلك لان

بمعروف الخوف لا يكون في الحرمة وان كان هو المتبادر من الخوف فان الخوف يصدق بمجردها ولو على بعد
فلا بد من ظن الفتنة وان كثر وقوعها اه عرش عبارة الثاني وليس المعنى يخوف الفتنة غلبة طين فتوقعا
بل يكفي ان لا يكون ذلك نادرا اه ولا يخفى ان هذا هو الظاهر (قوله وكذا لكل منظر واليها) عبارة
المعنى ولا يختص هذا الامر بكامل بل بالنظر الى المعنى والتساهل في الشهوة حرام قطع او انما ذكره قوتلة
لمابعده اه (قوله ذكرها) أي الشهوة في أي نظر الامر (قوله بحث بذلك الخ) أي بالذوق
فوقاين المعنى أي بحيث تسكن نفسه بالمالا تسكن غير ذوقه المعنى وقوله زائد وقاع هو من إضافة الصفة
الى الموصوف أي وان لم يشعروا فاعزائلا على مجرد الذوق اه عرش (قوله غير طرفة الرافعي) أي مع ما قدمه
من الحكم في ذلك اه وشدي (قوله وكما يرام) عبارة المعنى قال أي السبكي وكثير من الناس لا يقدمون
على فاحش ويقتصر على الخ (قول المتن قلت وكذا غير ما) أي شحنة الشهوات التي بان للمعتد ما خرج
به الرافعي خلاصا لتصح المصنف شرح مر اه ثم أقول وقوله الفتنة في حصة طين في تصحيح المصنف وأثر
التزاع وقول البقعي الا تميز وكذا فعل في النهاية ثم قال فلم يحاطر وانما قاله المصنف انما يتناولان
حيث المذهب وان المصنف ما ربه الرافعي اه (قوله فترحمه) أي ما يحصل المصنف (قوله وليس الخ)
أي ما ربه البعض وكذا صيرون واقعة (قوله وذلك) راجع الى المتن ثم هو الى قوله بحسب طبع الناظر
النهاية وكذا في الثاني الاقوال ويظهر الى وان (قوله لانه) أي الامر (قوله لا يصل بحال) أي مع ذلك
فالزنا بالرة أشد من الزنا في الواقع على الرجل يودي الى الزنا من اختلاف الاسباب اه عرش (قوله)
يؤمر (قوله بالاجابة) أي ما عذوقه غيبه أي عاقبه اه اكردى (قوله يصل نظر بلوكه) أي
الامر وقوله يستعمل في نظر المصنف الى الخ (قوله السابق) أي في شرح وان نظر العقل بالبدن في نظر
مبسوح الخ (قوله وان يكون الخ) صفة على ان لا يكون الخ (قوله يدين هذا) أي حال الامر بالنظر وقوله
فيه أي الجمل (قوله بذلك) أي الجلبية (قوله وحج) التي قوة بدليل في النهاية الاقوال واقفا الى الخوف
(قوله بما يأتي) أي في شرح حرم النظر حرم المس (قوله في معنى مذهب الخ) فتدفع التعيين لظهور
الفرق بين الحرم والاجنب اه (قوله وان الخوف) صفة على السرد وقوله به أي الامر (قوله لكان
حرم الخ) فيه نظر اه سم (قوله وان فرق الخ) أي حيث تشدد حمة الخوف حمة النظر ولم تشدد حمة
المس به اه سم (قوله وان كان الخ) غاية بقوله فصرم (قوله كما يأتي) أي في شرح ويصلح لتصدق الخ (قوله)
لاشرا كهما) أي قوة وتازع في النهاية والمغنى (قوله بل كثير من الامه) كالتريكت اه مغنى (قوله)
لغوتها) أي الفتنة (قوله بالكاع) عبارة القاموس واسم الكاع كصنام لئمة اه (قوله لاحتمال

يتأمل (قوله في المتن قلت وكذا غير ما في الاصح الخ) أي شحنة الشهوات التي بان للمعتد ما ربه
الرافعي خلاصا لتصح المصنف شرح مر (قوله فصرم) اعتمده مر (قوله فتبين معنى مثله هنا)
فتدفع التعيين لظهور الفرق بين الحرم والاجنب (قوله والخوف) صفة على المس (قوله لكان الخ) كذا
مر (قوله ان حرم الخ) فيه نظر (قوله والفرق الخ) أي حيث تشدد حمة الخوف حمة النظر ولم تشدد حمة

لكل ما سبقت لافادة ولان الميل اليه طبعي وخرج بالنظر المس في حرم وان حل النظر كخبره بعضهم وانما يتبعه من قلنا بما على من مقتضى
الروضة ان الحرم المر لا يتحرم به ما طلقا ما على اعتدالا من التفصيل فتعين معنى مثله وانما الخلوقة فصرم لكن ان حرم النظر فيما يظهر
والفرق بينهما بين المس واضع بدليل اتفاقهم في المرات على حل خلوقة الحرم وانما خلافه في حل مسله وان كان معه أمر آخر أو أكثر كما يأتي
(والاصح عند المحققين ان الامه كالحرة وانته عمل) لا شرا كهما في الاقوال وخوف الفتنة بل كثير من الامه يقول أكثر الخرج الى التلويح
فمن اعظم وضرب بعمر رضي الله عنه لامة استبرن كالحرة وقال ان تشبهين بالحرة اثر بالكاع لا بدليل لاختلال

انه لا يثبت الحر او بطن النهن هي اذ الامه كن تصعدن لفرط الحر اثر كن يعرفن بالسفر ونان غير ما يلتقين في اطلال عا شوا الاقوى لرد
بذكر جمع محققين مروحوا بذلك وبان الالة شاهدة (والمراد مع المرأة كرجل ورجل) فحصل حيث لا خوف فتنة ولا شهوة لها نظر ما بدا
سرتها وركبتها وما بين ماله عورة (والاصح تحريم نظر فسيحة برك كافر ولو حبيبة (الى ما لا يدور في الهنمنن) مسلمة) غير سديتها وحرهما
لمشهور قوله تعالى أو سامن ولا تهن (٢٠٠) تصفها الكافر يقتنها ومع عن رضى الله عنهن ههنا دخول حليم معها او دخول

الانسان على أمها أو مومت
الوارث في الاحداث المصحة
دليل لما حصه من محل
قطرها منها يدور في الهنة
واعتد جمع ما اقتضاه المتن
من انها معها لا جنسي
وأقوى المصنف أى بناء
على ما في المتن بحرمه كشف
نحو وجهها لغيره لانها
قبيحة على ما عصى منه
مفسدة وهو وصفها لمن
قد تفتن به وعلى حرم اذ
الكافر مكلف بالفرع
على ما لا يحرم نظر
المسألة له خلافا لمن وقف
فيه اذ لا يحدو بوجه
ومنها فاسدة بسبب أو
غيره كزنا أو قيادة فحرم
التكشف له (والاصح
جواز انظر المرأ الى بدن
أجنبي سوى ما بين سرة
وركبة) وسواهما أيضا
كحرام (ان لا يفت فتنة) ولا
تظفر بشهوة لنظر عاتشة
ردي الله عنها الحشمة
يلعبون في المسجد والتي
صلى الله عليه وسلم رها
وقالوا نظروا اليها بان بدنها
عورة ولما وجب ستره
مختلفا بينه (قلت الاصح
أن يحرم كهم) أى كظفر

(النهارا الله أعلم) لغير الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أمر بموئنة وأمر سلمة وقد أهما بنظران لان أم كنوم بالاحتجاب
منه فقاتله سلمة أم ليس هو أى لا يصرف قال أقسم ماوان أنما ألسنا تصرناه وليس في حديث عاتشة لم تظفر بوجوههم وأبدانهم وانما
نظروا لغيرهم ووجوههم لا يلزم منه تعدد نظر البدن وان وقع بالقد صرف فمأذ وأن ذلك قبل نزول آية الحجاب أو عاتشة لم تفتح ملبغ النساء
قال الجليل البلقنى وما اقتضاه المتن من حرم تظفرها لوجهه يديه بلا شهوة فهدفت الفتنة لم يقله نحن الاعصاب وروى بان استدلالهم
بما في قصصنا من أم كنوم والجواب ليس بعد بدنها عاتشة

صرح في أنه لا فرق ورده أيضا قول ابن عبد السلام من أنه حرم المذهب بحصل الرجل مد طاعة تشرف المرامه تعالى الرجال ان لم تنه
 بنه اى وقد علم منه انهم قد نظر اليهم ومرتب نظرهم اليه للخطية كقولها (ونظروا ٢٠١) التي حرمها ككسبه اى كنظره اليها

أي من الوجه والكفين وغيرهما اه ع ش ويجوز أن المعنى بين نظر الرجل الى الأجنبية وعكسه (قوله)
 ومرتب نظرهم اليه للخطية) وتقول المصنف كقولها قد يتعنه اه معنى (قوله) خلافا لما هو عليه (الح)
 أي ولها بتوالت المعنى (قوله) وان أمنا على ما مر) أي في شرح ويجعل نظر رجل الى رجل الا لا (الح) سم (قوله)
 لانه أبلغ) الى قوله وما فهم معنى ما في المتن في النهاية الا قوله اى كلما الى وفي شرح مسلم (قوله) من الامرد)
 أي الأجنبية (قوله) على ما مر) أي في شرح قلت وكذا ينظر الى الاصم المنصوص اه سم (قوله) وقد يحرم
 (الح) معتد اه ع ش (قوله) يحرم نظره) أي فقط (قوله) حرمتهما) أي النظر والمس وكذا ضمير جوازهما
 وقوله في الاول أي في عضو الأجنبية والى قوله في الثاني أي ذوالز وحسن الامنة (قوله) أيضا) أي كمنع
 (قوله) فلا يصل الى الفاء للتعليل (قوله) مس وجه الأجنبية) أي بلا حائل أن ذمها كمنع في شرح ويجعل نظر
 رجل الى رجل لكن لم يكن قد علمنا ذلك عن الرشيدى المثل الى الاطلاق وهو الظاهر ما يتيق فضع المسكين
 مانعه ويستحرم نظره حرم مسه بلا حائل ثم يحرم مس وجه الأجنبية طلقا اه (قوله) وان حل نظره) أي
 وأمن الفتنة والشهوة (قوله) وأتعليم) أي على القول به اه سم (قوله) مردود) أي فحصل نظره حرمه
 لكن قال سم قضية كونه كالحرم أن يأتي في نفسه تفصيل من الحرم الى آخر ما ذكره فليراجع اه ع ش
 (قوله) وما حل نظره (الح) عطف على قوله لا يصل الى رجل (الح) عبارة للمعنى ومن الثاني أي مما استثنى من المفهوم
 المحرم فإنه يحرم مسه بطن الام ونظره ما غرضنا هو - ولها كما في الارض تركته غاها فلما في شرح مسلم
 للمصنف من الاجماع على جواز مس المحارم وجمع بينهما يحصل الاول على مس الشهوة والثاني على مس
 الحاجة والشفقة وهو جمع حسن اه - ويأتي عن شرح الارشاد مثله (قوله) من المحرم) وكذا من غير ما على
 ما مر في قوله وأفهم فخصص بما لا يخ (الح) اه ع ش (قوله) وتقبلها (الح) لا يخفى ما في عطفه على بطنه الواقع
 مثلا للنظر (قوله) لا يصل الى (الح) ارجع لقوله قد لا يصل مسه (قوله) لا يصل الى (الح) من الحاشية ما مر به
 العادة من - بل يصل الى المحرم ونحوه كقوله ما تركب مسه (قوله) اه ع ش (قوله) لكن قال الاستثنى (الح)
 ضعف اه ع ش (قوله) اه) أي ما اقتضاه عبارة الروضة (قوله) وسبه) أي مقتضى عبارة الروضة اه
 ع ش (قوله) أن الرافعي عبر) أي في أنه - ل الروضة (قوله) وهو) أي تعبير الرافعي (قوله) ولا مس (الح) أي ولا
 يصل مس (الح) اه ع ش (قوله) فعبر المصنف) أي في الروضة (قوله) المشترط فيه تقدم الاثبات (الح) أي
 غالب الا لا يقتضيه مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما أضعه السعدى الطول كما في والله لا يجب كل

وان حرم به الزكش شرح حر (قوله) ورده أيضا قول ابن عبد السلام) كذا شرح حر (قوله) وان أمنا
 على ما مر) أي في شرح ويجعل نظر رجل الى رجل الامين سرته وكرهه (قوله) يحرم مسه من
 الامرد على ما مر) أي في شرح قلت وكذا ينظر الى الاصم المنصوص (قوله) والا صحر حرمتهما) أي
 النظر والمس في الاول أي عضو الأجنبية (قوله) وأتعليم) أي على القول به (قوله) وكذا ينظر غير ما مر
 قضية كونه كالحرم أن يأتي في نفسه تفصيل من الحرم وفي شرح الارشاد وقضية كلام محل المس من كبيرة
 أصغرها أي من لم يبلغ حد الشهية عفا وعكسه وهو محتمل ويحتمل حرمته لانه آية فلا يلزم من حل
 النظر حله ولان الأجزاء من المنظر عصفري بشرق بخلاف المس انتهى وفيه أيضا بعد ذلك ما غير المراهق
 قال كان غير مكلف كالحرم وان كان غير مكلف لم يكن له حله ما عفا وعكسه كقوله كفتش ويحرم والتكشف اه انتهى
 فليست هذه من أول الحاشية (قوله) مردود) كذا مر (قوله) المشترط فيه تقدم الاثبات (الح) أي غالباً
 والا لا يقتضيه مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما أضعه السعدى الطول كما في والله لا يجب كل

(٢٦) - (شرواني وابن قاسم) - (صاحب)
 اقتضاه عبارة الروضة لكن قال الاستثنى من المحارم خلاف إجماع الامة
 وسبه ان الرافعي عبر بسلب العموم المشترط فيه تقدم النفي على كل وهو ولا مس كل ما يصل نظر من المحارم أي بل بعضه كقولك لا يصل فلان
 فترج كل امرأة فغير المصنف بعموم السلب المشترط فيه تقدم الاثبات على كل فقال يحرم مس كل ما يصل نظر من المحرم

مختار نفور وغيره اه سم **(قوله أي كل ما يحرم نظره الخ)** كان التأويل بذلك ليظهر السلب الذي ذكر
أن المصنف غير معمولان المبادئي الظاهر لسلبها فضلا عن عومه اه سم وفيه أن التأويل المذكور
لا يشد السلب المطلوب هنا وإنما يشده أن يقول مثلاً أي كل ما حل نظره من الحرم لا يحل مسكه كما يظهر من مراجعة
علم الغائي **(قوله حتى يطابق ما ذكره الخ)** كان المراد بهذا الكلام أن ما ذكره أولاً من أن شرط سلب
العموم تقدم النفي على كل يقتضي أن يكون شرط عموم السلب تأخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن
المصنف ليس فيها نفي فصلا عن تأخره عن كل فتؤيد بالنفي ليظهر فيها ذلك اه سم وقد مر ما في ذلك
التأويل فنتبه **(قوله يحل من رأس الحرم الخ)** أي يحائل ويدبره اه عش **(قوله وغيره)** أي غير الرأس
(قوله محال ليس بعورة) عبارة تشرح الأثر الذي يحرم من ساق أو بطن بحرمه كما هو متقبلها وعكسه بلا حاجة ولا
شغف ولا إجازة عليه بحمل قول شرط سلب يجوز بالإجماع عس المحارم في الرأس وغـ برة محال ليس بعورة اه
وحيث لم تقبل الحرم هل شغل تقبل الفهم اه سم أقول قضية ما طلبه التمهول **(قوله سواء أسس
الحاجة أم شغف)** يقتضي ذلك عدم جواز عدمه عند التصديق انتفاءهما ويحتمل جواز خيشتلانه صلى الله
عليه وسلم قبل ما تم قبول الصديق الصديقه نهاية قال عش قوله وبجعل جواز أي ومع ذلك فالعقد
ما قدم من الحرمة عند انتفاء الحاجة للشغف وما وقع منسلي الله عليه وسلم من الصديق يجوز على الشغف
اه ويظهر من بيان محاربي عليه المعنى من الجواز عبارة والى الذي ينبغي عدم الحرمة عند عدم القصد وقد قبل
صلى الله عليه وسلم فاطمة وقبل الصديق الصديقه اه **(قوله وليس)** أي الزمان **(قوله يمنع عدم قصد)** ان
أراد مسكاً فلا يلاقي السؤال وان أرادها فالتقدم شاهد صدق على عدم قصد الزمان هنا عبراً صلى الله إلى المتن
المعنى **(قوله يحرم)** أي النظر اه عش قول المتن لفصد وخلمة ومنظر النظر لما يظهر الحائض إلى الفرج من
يختصم نظراً القابلة للفرج التي قولها اه معنى **(قول المتن وعلاج)** من عطف العام على الخاص **(قوله
للعاجزة)** أي قوه ومسحوق في المعنى الأقوله وليس الأمران الذي يشرط وإلى المتن في النهاية **(قوله
بما رأيتن ثنتين)** ومنه يؤخذ أن العمل لا اكتشافاً بما رأيتن ثنتين تكون المعالجة أيضاً اه عش **(قوله
وليس الأمران)** أي ولا أكثر منهما اه عش **(قوله لا ناعاوا الخ)** يحل نظره وقصر بحكمه بما ذكر في
الرجل لا يؤيد ذلك لأن من عدم استحبابه الرجل من الرجل في الفعل عدم استحبابه بمعنى الانفعال بل هما
أولى بما ذكر من الرأسين ثم رأيتن المحشى سم قال المظنله قوله لا ياتي في الأمرين قد سبق له بل ياتي لان

مختار نفور وغيره اه سم **(قوله أي كل ما يحرم نظره الخ)** كان التأويل بذلك ليظهر السلب الذي ذكر
المصنف غير معمولان المبادئي الظاهر لسلبها فضلاً عن عومه **(قوله حتى يطابق ما ذكره الخ)** كان
المراد بهذا الكلام أن ما ذكره أولاً من أن شرط سلب العموم تقدم النفي على كل يقتضي أن يكون شرط
عموم السلب تأخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن المصنف ليس فيها نفي فصلا عن تأخره عن كل والى الذي ينبغي
ليظهر فيها ذلك **(قوله وفي شرط سلب يحل من رأس الحرم وغيره محال ليس بعورة الخ)** عبارة تشرح
الأثر الذي يحرم من ساق أو بطن بحرمه كما هو متقبلها وعكسه بلا حاجة ولا شغف ولا إجازة عليه بحمل
قول شرط سلب يجوز بالإجماع عس المحارم في الرأس وغيره محال ليس بعورة الخ انتهى وحيث جاز تقبل
الحرم هل شغل تقبل الفهم **(قوله وليس مقصودا هنا ودالح)** أقول لا يخفى أن المصنف ذكر أولاً حكم
نظر الأجنبية باعتبار كونها الأجنبية ولم يتعرض لانتقالها من صفة الأجنبية إلى غيرها وحكم نظرها الصغيرة
باعتبار كونها صغيرة ولم يتعرض لانتقالها من صفة الصغيرة إلى غيرها وهكذا في غير ذلك حكم المس
وأنه تابع للنظر في الحكم لا يقسم من ذلك إلا أن المقصود بيان حكم من بين حكم نظره لا يسان حكم
الأجنبية بعدد وال كونها أجنبية والصغيرة بعدد والصغيرة فتقول السبكي وليس مقصودا هنا كلام صحيح
عند التأمل الصحيح وقول الراد بل قد قصد أن أراد في نفسه فسلب ولا بد أنها قهوت مع وهذا الرديف من لسان
المردود تامل **(قوله لا ياتي في الأمرين)** قد يقال بل ياتي لان المذكور قد لا يمتنع بحضرته أنه إذا كان

كل ما لا يحرم نظره من حق
يطابق ما ذكره أعني
الاستوى أو لا من شرط
سلب العموم قوله المشروط
فيه إلى آخره يمتنع ما يوله
بان المراد تقدم الثبوت على
كل ما هو النفي عنها على أنه
يأتي في الملاحة تلك تحقيق
تتبع من مراجعتي شرح
مسلم على من رأس الحرم
وعبره بما ليس بعورة
اجتماع أي حيث لا شهوة ولا
خوف فتنبه وجسواً أسس
الحاجة أم شغف وعبراً صله
وعبره بحيث يدل متى
واستحسنت السكينة حيث
اسم مكان والقصدان كل
مكان حرم نظره مومسه
ومنى اسم زمان وليس
مقصودا هنا ودفع عدم
قصد بل قد قصدت الأجنبية
يحرم مسها وبعدن كالحاشية
يحل ويعد طلاقاً يحرم
والطفلة تحل ثم تحرم وقيل
زمن نحو معاملة يحرم ومعه
يحل (ويبلغ) أي النظر
والس (لفصد وحجامة
وعلاج) للحاشية كل
يحضره مانع خاوة يحرم
أو زوج أو امرأة وثمة خل
خالوة رجل بما رأيتن ثنتين
يحتسبهما وليس الأمران
كما رأيتن خلافان يمتنع لان
ما عايناه فبهما من استحبابه
كل يحضره الأخرى لا ياتي في
الأمرين كما مر حواله في
الرجلين

والنظر لغير ذلك منسحق على ما له الما وودي وقصبة ماله كبيرة لكن في عدمهم الصغار ما يخالفه تكلف الكشف للتعلم والادعاء ان استعت
أمرن امرأ أو نحوها بكشفها قال السبكي وعندنا كراه الأبدان يعرف فيها الشاهدان بالنسب أو بكشف وجهها لان العمل عند النكاح
منزلة الإزالة وهو في ذلك بسيط (٢٠٤) ذكره في الفتاوى وما يعضد له فيها الشاهدان في النكاح ليحقق الكشف فعله معصوم

الكشف حيثما افلاحة
البسه ومتى خشى فتنة أو
شهوانه نظر الان عين قال
السكروم ذلك ما به الشهوة
ان انبسط على التعمل لانه
فضل ذو وجهين وقال بعضهم
ينبغي الحسل مطلقا لان
الشهوة صمري على لا ينكح
عن النظر فلا يكف الشاهد
بازلتها ولا يؤخذ بها كما
لا يؤخذ الزورج بعمل قلبه
ابعض ثنونه والحاكم على
قلب بعض انصوم والذي
يتم عمل الاول على ما يختاره
والثاني على خلافه كما يقتضيه
ما نظره به بحث الزركشي
ان نفل نظر الشاهد مخرج
صلى المذهب انه لا يكفي
تعريفه على اعمالي داخله
العمل كما ياتي في الشهادات
فلا تنكح امتناعه وفيه
نظر لاننا قلنا به النظر
اسوط وأولى وكفى بذلك
حاجة تجوزته (وتعليق)
لامرر وأنى كما صرح به
الساق خالفا لما هو عليه كلام

وعليه فلا بد من تلك الشر وط هنا وضواظهر أنها لا تعترف في الامر بكيفية الاجماع الصلي وباحتياط اقل العدة فيها كلاما بل في أولي (ونحوها) كلمة ريشها فستمر ما دعواهم ولو كما يحكمها أو عليها أو يحلفوا أو ما يجوز للنظر في جميع ما مر (بقدر الاحتياط) أنه (علم) فلا يبيح زان بها وما يحتاج اليه لان سبله ضرورة بقدره نرها ومن ثم قال المارودي في توجيه الشاهد بتقاربه لم يجز ثانياً وروية بعض وجهها بغيره روية كجوهها في البحر عن جمهور من الفقهاء انه يستوعب معنى على الضعف السابق من حل نظر وجهها حيث لا تقننة ولا شهرة وكل ما حل به نظر منها المجابة فيحل لها نظره منه المجابة أيضاً كالعلمية (٢٥٨) وغيرها مما مر (فرع) وفي حليلته

منسند واما ما منع من تعليل الوجها فالحق ان كلام الزوجين تعلقت آماله بالاخر فصار لكل منهما طمعة في الآخر فخرج ذلك اه (قوله عليه) أي قول الجع المعتمد وقوله تلك الشر وط أي المار من السبكي بقوله بشرط قد جئنا إلى (قوله ظاهر) إلى المتن في النهاية (قوله ظاهر) أي الشر وط اه عس (قوله لا تعترف في الامر) قد يقال من جملتها فقد الجس وعدم اعتباره ليس من مواضع الاجماع الذي أشار إليه فليتامر ثم أيت الخشبي سم قاله الصمغوني وظاهر الخ ينظر اه فان كانا شاورنا في هذا ذكره فواضع أو ألقى جع الشر وط قد مر ما نقله الشرح من الاجماع اه مسدع أو لو روج الثاني ما قدمته عنهم من الكثرة أنما (قوله فيما) أي في الامر ودعاه اه عس عبلة المسدع قوله فيما أي في العلم والمعلم سواء أقر الامر قدما فظهر ثم لا تصدق وجود فعل عدل أو لم يكن التعلم عدلا فهل يفتقر مطلقا للمجاجة أو لا واجب العين من العسر وما اضطر اليه من الصنائع على نظر فليتامر ولا يرجع اه أقول قض ما مضى في شرحه وشاهد من قوله وفي خشبي فتتألم الاول ثم قد قدمنا في بحث نظر العدلي مسدع عن الرشدى وسدع ما يضافه لا تعترف في العلم الرجل الامر عدله التعلم (قوله كلمة) أي الفرض في النهاية والفتي (قوله كلمة ريشها) أي أوجب توريدا لشرها اه معنى (قوله ما دعواهم) عبارة ما مضى ما دعوا بين السرد والركبة اه (قوله فرع) أي قوله في كلامه في النهاية (قوله ابن الزري) بكسر الهمزة والتخفيف ليدرك المكان كذا كذا الشارح في صلا فاجبة (قوله فعل ذلك) معتمد اه عس (قوله واستدل الاول) أي الجاع المحققون غير السبكي اه كردى (قوله كثره) أي هذا الاستدلال (قوله في ذلك) أي التفكير والتفصيل (قوله من هذه الخمسة) عبارة في دفع المبدئين في شرح الحديث السابع والثلاثين ما صفة قال أي السبكي في حليلته ما صلا ما يقع في النفس من قصد المصيبة على خمس مراتب الاولى الهاجس وهو ما يقع فيها ثم حرانه فيها وهو الخطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد على فعل أو لا ثم وهو ما يرجع قصد الفعل ثم العزم وهو قوله وذلك القصد الجزم به فالهاجس لا يؤخذ به اجابا لانه ليس من فعله وأما هو شيء لم يفتقره اعلم بما بعد من الخطر وحديث النفس وان قد روى في دفعهما لكنهما مرفوعان بالحديث الصحيح وهذه المراتب الثلاث لا أحولها في الحسنات أيضا لعدم القصد واما الهم فتدبر الحديث الصحيح اه بالحسنة يكتب حسنة وبالسبب فلا يكتب سيئة فان ترك كلفه كتب حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة واما العزم فالمحققون على انه يؤخذ به محذوف علم بذلك ان مراد الشارح هنا بالواجب الخطر والعزم الهم (قوله تصور فيج) وقوله تصور حسن كل منهما بالاضافة (قوله وقوله) معطوف عليه بقوله وقوله انه عازم الخ فاعل يلزم (قوله الظاهر) المقول فرض الخ وقوله تلك ان يدل من وجوبه ان يكون قوله في بدلان موطوعه اجماعا لحليلته ويكون قوله تلك الخ مقول فرض الخ (قوله كراهة ذلك) أي التفكير والتفصيل (قوله ورود الخ) قد يجاب انه اراد اكرهه باصطلاح القدماء وهي تشبه خلاف الاول اه سم (قوله

مر (قوله وظاهر انما لا تعترف في الامر) فيه نظر (قوله وبه الخ) كذا مر (قوله وما في البحر الخ) كذا تشرع مر (قوله ورود الخ) قد يجاب انه اراد اكرهه باصطلاح القدماء وهي تشبه خلاف الاول

الوصف الثاني متذكر لوصف العارض باعتبار تحمله وذلك لا يحذور وفيه اذا يتناهى تصويره في الذهن غير مطابق للخارج فان قلت يلزم من تحمله وقوعه وطه في تلك الاحدية انه عازم على الزام قلت منوع كجوه واخبر وانما لازم فرض موطوعه هي تلك الحسنات او قد قرر انه لا يحذور في فعله بالمرور فضاءه ضم المسطور وانما تلك الحسنات موطوعه بها حقيقة بل انما الان صمم على ذلك فاقنع ان كلام التفكير والتفصيل حال غير تلك الخواطر الخمسة وانما الان صمم على فعل الله سبحانه بالتفصيل وتطهير في الخارج قال ابن البرزوي بنى كراهة ذلك ورد فان اكرهه لا يقيد به من نفس خاص

أى وإن استفيد من قياس أو قولة الخلافة في وجوب الفعل فبكره تركه كفضل الجعة أو شربه فبكره كعيب الشطر على اذله يصح في النهى عنه حديث ونقل ابن الحاج المالكي عن بعض العلماء انه يستحب فخره وجعله لانه يصون به دينه واستقر به بعض المتأخرين من ائمة اصح قسده بان خشى تعلقها بقلبه واستأنس له بما في الحديث الصحيح من أمر من رأى امرأة فاعجبته انه يأتيها أنه فيواضعها اهـ وقيل نظر لان اشدان ذلك الغليل يبيح له تعلقات تلك الصورة فهو باع على التعلق بالآلة فاعطيه وانما التعلق له تناسي أو صفها وخطو وهابله ولو للتدريج حتى ينقطع تعلقه بها أو قال ابن الحاج المالكي يحرم على من رأى امرأة أعجبته أو امرأة تجعل تلك الصورة بين عينيه وهذا نوع من الزنا كما قال على أو قال فين أخذ كوزا وشرب منه (٢٠٦) قصور بين عينيه انه خرق شره بان ذلك الماء بصير حراما عليه اهـ ورده بعض المتأخرين

وان استفيد الخ) غاية والضمير واجمع الى نهى خاص (قوله او حرمه) عطف على وجوب الفعل وقوله فبكره
 اى الفعل وقوله ضماى لصا الشطر فتح (قوله انه يستحب) اى الغليل المذكور (قوله منا) اى الشافعية
 (قوله تعلقها بقلبه) فيه غلبه والاصل تعلق قلبها (قوله واستأنس) اى البعض اى الاستحباب (قوله
 به) متعلق بأمر (قوله انتهى) اى قول البعض (قوله جعل ثالثا) فاعطى يحرم (قوله علماؤنا) اى السادة
 المالكية (قوله ان ذلك الخ) مقول قال (قوله ورده) اى ابن الحاج المالكي وكذا ضمير مذهبه في الموضوعين
 الا اثنين وضمير واقتضالا في (قوله واحسانا) اى الشافعية وقوله هي اى تلك القاعدة (قوله انتهى) اى
 كلام بعض المتأخرين الرادعي ابن الحاج المالكي (قوله على هذه الآراء) اى قول جمع محققين
 باطل والاحتقار قول ابن الترمذي بالكره لقول بعض العلماء بالاستحباب وتول ابن الحاج المالكي الحرمة
 (قوله بينها) اى صور المرأة (قوله فنع) اى الله تعالى ويحتمل انه بناء الفعل وقوله من النهى نائب فاعله
 (قوله بان يتنى الزنا فاعطيه) لا يخفى بعد دلالته ان يعطيه (قوله كلامه) اى القاضي (قوله قال) اى الزركشى
 (قوله وغلطوا الخ) من كلام الزركشى (قوله كلاهما) اى الضمير على فعل الزنا والراهبه (قوله هذا) بدل
 من كلام الله صلى الله عليه وآله من استدلال الخ فاعطى لم يتناول وقوله به اى كلام القاضي وقوله للحرمة اى حرمة
 التفكير والغليل السابقين وقوله عنه اى من الاستدلال المذكور (قوله انتهى) اى كلام من اجاب الخ
 (قوله وان بحث الخ) غاية (قوله وان بحث الزركشى الخ) اعتمد الفتى والنهاية بقلا والفتا الاول قال
 الزركشى ولا يجوز للمرأة ان تنظر الى صور فرجها اذا منعها من خلاف العكس اهـ وهذا ظاهر وان
 توقف فيه بعض المتأخرين اهـ (قوله منعها الخ) كان منعها محرم عليها النظر لما بين سرته وركبتها اهـ يجزى
 عن الزايد وفي ع من سمع عن مرد ما وقف (قوله ولو الفرج الخ) الى التبيين في النهاية فوالله الاقوله
 وعليه ينبغي الخروج (قوله ولو الفرج الخ) ارجع الى المتن (فرع) والخلاف الذى في النظر الى الفرج
 لا يجزى في مسئلة انتفاء العلة ولم ار احدا قال بصره من الفرج وان كان واخضع لمصرحو ابدلوا رأيت
 في كتاب الحنفية انه لا يابس بالرجل ان عمن فرج امرأته والمرأة ان عمن فرج زوجها حتى
 جاوز لعل وجهه انه يحرك الشهوة بلا ضرر يقر بعلية اهـ ع من (قوله مع الكراهة) فبكره ولكل منهما
 نظر الفرج من الاخر ومن نفسه بلا حجة اهـ معنى (قوله وذلك) ارجع الى المتن لكن منسحب الغنى
 والنهاية كالمصرح في وجوبه للفرج (قوله لان الحق الخ) قد يشك على قوله السابق وان منعها
 (قوله وان بحث الزركشى الخ) اعتمد بمشهور (قوله ولو الفرج الخ) (فرع) الخلاف الذى في النظر الى
 الفرج لا يجزى في مسئلة انتفاء العلة ولم ار احدا قال بصره من الفرج وان كان واخضع لمصرحو ابدلوا رأيت
 ورايت في كتاب الحنفية انه لا يابس بالرجل ان عمن فرج امرأته والمرأة ان عمن فرج زوجها حتى
 (قوله لان الحق له لاهلها) قد يشك على قوله السابق وان منعها

بانه في غاية البعد ولادليل عليه وانما بناء على قاعدة مذهبه في فساد الذرائع واحسان بلا يق ولون بها وواقعة الادم أحد الزاهد وهو شافعي فغلبه عن هذا البناء اهـ وقد بسطت الكلام على هذه الآراء الاربع في الفتاوى ويثبت ان قاعدة مذهبه لا تدل لما قاله في المسألة وقرئت بينها وبين صورة الماء بفسر واضح لا يخبر عليه في اجمع ذلك كله فانه مهم فان قلت يؤيد المحرم من قول القاضي حسين كالمصرح بالنظر لما لا يحل يحرم التفكير فبالا يعمل لقوله تعالى ولا تنصوا ما فضل الله به بعضكم على بعض فنع من النهى المأذ يعمل كمنع من النظر لما يعمل قلت استدلال القاضي بالآية وقوله عصبها فنع من النهى المصرحان في ان كلامه ليس فيما نحن فيه من التفكير والغليل السابقين وانما هو في حصة تنهي حصوله لا يحل له بان يتنى

الزنا فلا بد وان تحصل نعمتان بعد ما عايناه من مذكر الفرج زركشى كلامه في قاعدة حرمه عن الرجل حال أعيمن من دن سم
 أودنا قال والنهى في الآيات للفرج وغلطوا من جعله للفرج نعتا من مسئلة الى الغليل والتفكير ونحوه وانما ذلك في الحرمة لانه حينئذ يصح من قبل فصل الزنا فرضه وكلاهما لم يلم بتأمل كلام القاضي ههنا من استدلاله بالحجة ولان اجاب عنه بالانه لا يرم من تحريم التفكير كمن الغليل اذا تفكر افعال الخ في الشئ كلفه القاموس اهـ (والفرج) والسبب في الحاشية (النظر الى كل بدن) اى الى وجهه والجلو كالتى تحل ويتكسبان منها كما اقتضاه اطلاقهم وان بحث الزركشى منعها اذا منعها ولو الفرج لكن مع الكراهة ولو لا الخراج وباطنه اشد ذلك لانهم ايجل استعانوا بغيره الصريح احتفظوا بذلك الامن من وجوبه ولو امتلأ أى نهى اوليان لا تخف من علان الحق له لاهلها

ومن ثم لما عاكبه من

التعجب ولا عكس وقيل يحرم
نظر الفرج نفسه إذا جامع
أحدكم زوجته أو أمته
فلا ينظر إلى فرجها فان
ذلك وورث العصى أي في
النظر أو الولد أو القلب
حسن ابن الصلاح ونسأ
ابن الجوزي في ذكره في
الموضوعات وروى ابن
الحديث على ضعفه وأكره
الفاروق حرمان خصال في
حرمه نظره على الجماع وقول
الداري لا يصل نظر حلقة
الدبر قطعا لأنها ليست محل
استمتاع ضعيف في النهاية
وغيرها وهو ما يعيل
التلذذ بالبرص غير بائع
لأن حله أو حرمانه لا يستتاع
الاحرام لأنه تعالى من الإللاج
وعليه ينبغي كراهته نظره
خروج من الخلاف يخرج
بالنظر المنس فلا خلاف في
حله ولو للفرج وبمحال الحبة
ما بعد الموت فهو كالجرم
وبالتى تعجز وجنعة
عن شهوة أو متجوسة
فلا يصلح إلا النظر بما دأب
سرمهاد وكتبه (تنبيه)
كل ما حرم نظره أو منها
متصلا حرم نظره منفصلا
كقلا متبدا أو جل والفرق
مبنى على مقابل الضعيف
قوله وكذا وجهها أو شعر
امرأة أو غرة رجل فيجب
مولواهما والنظر عفي
هذه من الإجماع الفعلي
بالفهم في الجماع والنظر

سم أي يؤيد بحيث الزكشي اعتمادها بنهاية المعنى (قوله لزنها الخ) أي حيث لم يطعها ضر بذلك
كأهل ظاهر وتصديق ذلك وقوله عكبه أي أدان تكرره عش (قوله لنسأ) أي ابن الصلاح (قوله
ورد) أي تحسن ابن الصلاح وشدي وعش (قوله وأنكر الفاروق) وهو ممنوع عن النظر الذي كور
مصرح بخلافه أه نهاية عبارة المعنى ونص الفاروق في الخلاف بغيره الجماع وحوى عليه الزكشي
والدميري وهو ممنوعان الحديث المذكور مصرح به الجماع أه وعلم بذلك أنه كان الأول أن يقال
في حل نظره (قوله وعليه) أي على ما في النهاية وغيرها (قوله كراهة نظره) أي في الحلقة وقوله من الخلاف
أي للداري (قوله فهو كالجرم) ضد حرمه نظر ومس ما بين السرة والركبتين كذا ما زاد عليه في راجع شفقة
وتقدم في المناظر ما يخالف بعض ذلك أه سم عبارة النهاية فلا يصلح بشهوة أه قال عش قوله فلا
يصلح شهوة أي النظر وأفهم حل النظر بلا شهوة إلى جميع بدنها أه (قوله معتدة عن شهوة) أي فلا يصلح
نظره إلى شيء من بدنها طافا أه عش (قوله ونحو ما متجوسة) ومكاتبه وشهوة جوفته كتحريم
بشبه ورضاع ومما هو ونحو ذلك فيحرم عليه نظر منبها إلى ما بين سرة وركبتين ما زاد أه معنى (قوله
كليمه نظره) أي قوله والنزاعة في اللغة هي وإلى قوله ويحتم استثناء الأبي في النهاية (قوله كلامه متباح)
عبارة المعنى كشرعائه ولو من رجل وقلامه مظهر حرمه ولو من بدنها وعبارة فتح المعين كقلا متبدا أو رجل وشعر
امرأة أو غرة رجل أه (قوله والفرق) أي بين قلامه مظهر اليد والرجل حيث لا ينظر الأول وحرم نظر الثاني أه
عش (قوله وشعر امرأة) ينبغي أن يدخل بناء على حرمه نظرها إليه قال في الأنوار وشعر عانة الرجل وشهها يحرم
النظر اليه منفصلا ثم قال ويصعب على من خلق عاتمه أو أشرها للثلاثين المانتهى أه سم (قوله فيجب
مولواهما) أي قلامه والفقر وشعر المرأة وعانة الرجل وأطلاق القلامه تشمل لقلامه مظهر الرجل وقاس القلامه
تعدى ذلك إلى جميع أجزاء الجسمي شعر الرأس فليراجع أه عش أقول وتقدم عن المعنى وفتح المعين تقيد
القلامه بكونها من مظهر الحرة (قوله والنزاعة الخ) عبارة النهاية والنزاعة الخ حرمه أه (قوله والنزاعة
الخ) اعتمادها المعنى عبارة واستبعد الأذرى الوجوب قال بالاجماع الفعلي في الجماع على كل حرام تناه من
امتناع شعور النساء وحلق عاتن الرجال أه وليس في كلام الشيخين ما يدل على الوجوب أو لا وجباؤه
الأذرى أه (قوله في هذه) أي شعر امرأة أو عانة رجل ويحتمل أن الضمير للقلامه والشعر (قوله وبذلك)
شهران الإجماع الخ والأشاره لوجوب المواراة وقوله فتمت الخ تبريره وقوله والنزاعة الخ (قوله وما قيل الخ) أي

(قوله فهو كالجرم) فيفسد حرمه نظر ومس ما بين السرة والركبتين كذا ما زاد لفير حلقة أو شفقته وتقدم
في المناظر ما يخالف بعض ذلك (قوله كقلا متبدا أو رجل) عبارة الروض كشرعائه وقلامه مظهر
قال في الأنوار ويحرم النظر إلى قلامه جلها دون قلامه هايدمو رجله انتهى وهو في المسئلة الأولى مبنى
على الضعيف القائل بأنه لا يحرم نظره وجماعه وتكفيها أن لم يتصفقته فهو الذي عليه الأكثر لا سيما
للمتقدمين كقوله في الروض لقوله تعالى ولا يسدن زينتهن إلا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه هو الكافين
لكن عليه بكرة في الثاني تمسني إلى الضعيف القائل بأن نظر المرأة إلى الرجل جائز إلا ما بين السرة والركبتين
وقد جزم به في الأنوار قبل ذلك قالو يحرم عليها النظر عند خوف الفتنة قطعا تقدم قولوا أنه قال في شرحه
وجوبا كإقتضاه كلام القاضي للثلاثين البسه أحد أو استبعد الأذرى الوجوب الخ أه وقاس وجوب
مواراة قلامه مظهر قدم المرأة الخ حرمه النظر اليه وجوبا أو لقلامه مظهر الرجل حرمه نظره إلى ما بين السرة والركبتين
الأنوار ولو أبين شعر الأمانة أو نظرها ما عتقت لم يحرم النظر إليها لأن العتق لا تعدى إلى المتفصل أه وهو
مبنى على أن الأمانة لا يحرم النظر إليها إلا بين السرة والركبتين كقلا متبدا أو رجل وشهها يحرم النظر اليه منفصلا
يقضي أن التقيد بالحرة لا ينافي على الصحيح السابق أن الأمانة كالخروفه وقد يقال بان وجوب المواراة لا ينافي على
جواز خروج النساء سافرات وعلى الرجال غض البصر إلا أن فرق (قوله وشعر امرأة) ينبغي أن يدخل
بناء على حرمه نظرها إليه قال في الأنوار وشعر عانة الرجل وشهها يحرم النظر اليه منفصلا أه ثم قال ويجب

الجماع وذلك قدمت في بحث الانتفاع بالشارع على إجماعه أو إسناده راجعه قال القاضي

تقييد القاعدة كالحكم نظر الخ (قوله كشر) عبارة النهاية كفضله أو ممر اه قال ع ش تعير بها أي
 الفضلة قد يشمل قول المرأة فيحرم نظر من علم بأنه ولد امرأته وفي كلامهم ما سهل قول المرأة كدم فسد
 فيحرم نظره وأولاً ويرى عايناً فحين كلامه لا يسمع العمل بأنه جزء من يحرم نظره فان البول لا يعد جزءاً
 بخلاف الدم فينظر اه أقول الأقرب عدم الحرمة لعل به اه وأقول القرن بين البول والغاية تحكم وكذا
 ان واد بالفضلة غيرهما تحكم (قوله ينبغي حله) خير ما يميز الخ قوله غفلة الخ خير وما قبل (قوله ويحرم
 مضاجعة) لين الخ وكما لاجتماعه يقع كثيراً في مصر ما من دخول اثنين فأكثروا من غسل الجام فيحرم ان يخيف
 النظر والامس من أحدهما العورة الآخر اه ع ش (قوله عاين الخ) ويجوز نومهما في فراش واحد مع عدم
 التجرؤ ولو متلاصقين فيما يظهر ويختص مع التجرؤ في فراش واحد وان تباعداه نهاية (قوله وان لم يتحاشا)
 عبارة لا تقي شرع الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش اه (قوله وبحث استثناء الاب الخ)
 أي والكلام مع العري كالمصرح بالصنيع اه سم (قوله لغير صحيح فيه) أي الاستثناء وكذا قوله
 لذلك (قوله بعد الخ) ويحرم بحث الخ (قوله يفرض دلالة الخ) عبارة شرح الروض وظاهر ان حله
 أي الاستثناء في مباشرة غير العري وعند الحلي على انه يحتمل حمل ذلك أي للغير على الولد الصغير اه
 (أي) واذا بالغ في قوله وقد يوجب في المعنى والى قوله وقضية اطلاعه في النهاية (قوله وجب التفرق) أي
 عند العري كما أنه شغل الرمي لان ذلك أي العري مع تعري في الجانب فبالك بالحرمان لاسيما الاباء
 والامهات نهاية ويقتضي (قوله واعترض الخ) أقر المعنى عبارة ولا دلالة في أي الخبر كما أنه السبكي وغيره على
 التفرق بينهم وبين آبائهم اه (قوله السابق) أي في قوله لغير صحيح فيه (قوله قد يؤدي الى محذور الخ)
 ولا ينبغي هذا فائدة من تقييد الحرمة بالرجلين والمرأتين مع انه هنا شامل للامس مع ابهاتان التقييد فيما
 مر من التصو ولا لا بد من إقراره ع ش (قوله حرمة تحكيهما) أي من بلغ عشرين ذكراً أو اثني وأماً وأبيه
 وأخته أو أخته (قوله ولو مع عدم التجرؤ) خلافاً للنهاية والمعنى كما مر (قوله ومن التجرؤ الخ) عطف على
 قوله من التلاصق (قوله وليس بعيد) أي اقتضائهما اطلاعهما من حرمة ما ذكر (قوله ويكره الخ) كذا في
 النهاية (فائدة) اه فإذا السبكي من أي عداقة من الحاح وكان جليسا لخاله كان يذكره بكره
 النوع الثاني ابوان السنتا العري عند النوم أي أو يغطي بشيائه أو يغيره وتسبب مصاحبة الرجلين والمرأتين
 نعم على ما تقدم من حرمة نظر الامرء الجلي يحرم مصاحبة امرأتين المس أبغ من النظر قال العبادي ويكره
 مصاحبة من به عاهة كإدام أو روض وتكره الماعانة والتقبيل في الرأس والوجه ولو كان المقبل أو المقبل صالحا
 الاقدام من غير أو تباعد لقله عرفا فهم مسنة ويأتي في تقبيل الامرء مامرو بسن تقبيل الطفل ولو واغبره
 شقة ولا يصح بتقبيل وجه الملت الصالح وسن تقبيل يدا الخ الصالح ويحرمه الامو والدينية كعلم وشرف
 وزهد ويكره ذلك لفناء ويحرمه الامو والدينية كشوكته وجهه عند أهل الدنيا ويكره حتى الظاهر
 على من حلق عاتمو اذ شرها لتلا نظر اليه اه (قوله وكدم فسد مثلاً) هل قول المرأة كدم فسد
 فيحرم نظره وأولاً ويرى عايناً فحين قوله لا يسمع العمل بأنه جزء من يحرم نظره فان البول لا يعد جزءاً
 بخلاف الدم فينظر (قوله وان لم يتحاشا) قال في شرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش
 اه (قوله وبحث استثناء الاب والام) نقله في شرح الروض عن السبكي وفيه ثم قال وظاهر ان حله في
 مباشرة غير العري وعند الحلي على انه يحتمل حمل ذلك على الولد الصغير اه (قوله وبحث استثناء الاب
 والام) أي والكلام مع العري كالمصرح به المنع (قوله والاصغى عشر سنين الخ) ويجوز نومهما في فراش واحد مع عدم
 التجرؤ ولو متلاصقين فيما يظهر والمتنع مع التجرؤ في فراش واحد
 او ان تباعد اشرح مر (قوله عشر سنين) نازع الزركشي في اعتبار العشر بعد ثبوت الدار فطني الصريح في
 اعتبار السبع وقد أضعف ذلك في شرح الروض (قوله وجب التفرق) أي عند العري كما أنه شغل الرمي لان ذلك مع تعري في الجانب فبالك بالحرمان لاسيما الاباء والامهات شرح مر

وكدم فسد مثلاً وما قبل
 مالم يميز بشككه كشر
 ينبغي حله غفلة عايناً
 الروض فانه نقل ذلك
 احتسماً لا لإدام فضعفه
 بانه لا اثر للمنع مع العلم بانه
 جزء من يحرم نظره ويحرم
 مضاجعة رجلين أو امرأتين
 عاينين في فريش واحد وان
 لم يتحاشا وبحث استثناء
 الاب وأولاً ظهر صحيح فيه
 به بعد سد ويفرض دلالة
 الخ بعد ذلك يعين تأويله
 بما اذا تباعد بحيث أمن
 تحسروا في قطعها واذا بالغ
 الصبي أو الصغى يستحرم
 بسن وجب التفرق بينه
 وبين أمه وأبى يسوعاخته
 وأخته كذا قال واعترضا
 بالنسبة للاب والام الغير
 السابق وقد وجب جهه ما قاله
 بان ضعف عقل الصغير مع
 امكان احتلامه قد يؤدي
 الى محذور ولو بالام وقضية
 اطلاعهما حرمة تحكيهما
 من التلاصق ولو مع عدم
 التجرؤ ومن التجرؤ ولو مع
 البعد وقد جمع ما فرأى
 واحد وليس بعيداً
 قرنه وان قال السبكي
 يجوز مع تباعدهما وان
 اتحد الفراش ويكره
 للاندفاع تفرق فرج نفسه
 عبثاً

﴿فصل في الخطبة بكسر الخاء وهي التماس النكاح﴾ (تخل خطبتك عن نكاح وعده) نصير بحاوتع بضاو تعمر خطبة المنكحة كذلك اجاعا فيه ما وسيعلم من كلامه انه يشترط خلوها ايضا من شيئا من النكاح ومن (٢٠٦) خطبة العرقول برحلي مفهوما المعتد من

وطه شبهة حل خطبتها مع عدم خلوها من العدة المانعة للنكاح لان ذاك العدة ليس له حق في نكاحها وعلى منظور الماطقة ثلاثا فلا تخل لخطبتها خطبتها حتى تنكح زوجها غيره وتعدته اه ورد الاول بان الجائز انما هو التبرع بخلافه لمن زعم جواز التبرع بها وهو مفهوما قوله الا في لا تصرع لعنده فساتون غيرها والثاني بانها يتوهم الورد فيه لا بعدة الاول وقيل نكاحها هذه فام بها ما تعفى بكليته محرمه فكل لا ترودها ان للرادائل من جميع الموانع كما تقصر وانما خصالان الكلام في محلا تروك ذلك وهذا يندفع ايضا قول بعضهم خطبة ما علمه حل خطبة الامة المستقرشة وان لم يعرض السيدتها وفيه نظرا لما فيمن ابداه اذعي معنى الزوجة اه والذى يجمونه مطلقا ما تقم قرية ظاهرة على اعراس السيدتها وجميته لتزويجها وجمادها ان هناما هواسلها عليه بل مجردة ما تبادر نظيره لها مع سؤاله في ذلك ابداه اي ابداه وان فرض الامن عليها من الفساد وقد عرف ان انتفاء سائر

مطلقة الكل احدث من التمس واما السجود فمراوم من القيام لاهل المنزل من علم او صلاح او شرف او نحو ذلك كما لا رايه وتخصيما قال في الروضه وقد ثبت فيه ما لا يدعي صحته اه معنى او كما مر ذكره في روضه وشرحه

﴿فصل في الخطبة﴾ (قوله في الخطبة) أي وما بينهما من حكم من استشر الخ اه عش (قوله بكسر الخاء) أي قوله قبل في الغنى والالتفات في الهان (قوله وهي) أي شرعاً وعادة اه عش (قوله التماس الخ) أي التماس الخطبة للنكاح من جهة الخطوب بمعنى وعش (قول الموزع) أي ونسركاني اه عش (قوله خطبة المنكحة) أي وأما العدة فمقتضية في المتن اه رشدي (قوله كذلك) أي نصير بحاوتع بضاو (قوله فيما) أي في الحل والحرمة (قوله وسيعلم من كلامه) أي يجمع ما قرره فيما لا يفسد في كلامه ما يعلم منه ذلك اه عش (قوله أيضا) الاول ناخيه من الجار والجرور (قوله قبل الخ) أي صاحب القبل المعنى (قوله حل خطبتها الخ) عبارة المعنى فان الاصح القطع بجواز خطبتها في العدة بقوله عمن اه العدة بعل عدم ملاقة جواب الشارح الا في السؤال (قوله الماطقة ثلاثا) أي بعد انتفاء العدة اه رشدي (قوله خطبتها) ومنها وانما فمما علم ان تزويج غيره لصل في غيرم اه عش (قوله انتهى) أي كلام صاحب القبل (قوله وهي) جواز التبرع بض فقط (قوله فساتون) أي المعتدة عن شبهة اه عش (قوله بعدة الاول الخ) لانها بحيث يصدق عليها الخطبة عن نكاح وعده اه سم (قوله فكل لا ترودها الخ) متعلق بقوله الا في لا ترودها (قوله هذه) أي الخطبة المحرم (قوله لان المراد الخ) وقد يقال المراد لا يدفع المراد (قوله كما تقر) أي بقوله وسيعلم الخ (قوله وانما خصا) أي النكاح والعدة (قوله تلك) أي الماطقة ثلاثا (قوله وهذا) أي عبارة الثاني (قوله روطه) أي المنطوق (قوله وان لم يعرض الخ) الواو لعل وقوله وفيه نظرا أي في الحل اه عش (قوله لما فيه) أي في الحل او فساد كرم خطبة المستقرشة (قوله حرمة) أي ما ذكر من خطبة المستقرشة اه عش (قوله مطلقا) أي نصير بحاوتع بضاو (قوله وجميته) عطف على اعراس الخ (قوله وجميته لزوجها) الظاهر ان مثلها نالوا سواء في هذه تزويجها وعدمها فالذا على عدم تأذيه لاعتداله اه مدع (قوله بل مجردة الخ) الاول بل مجرد سؤال غيره في ذلك الشعر بامتداد نظره اياه الخ (قوله في ذلك) أي تزويجها متعلق بالسؤال وقوله اذما عا خبير لقوله بل مجرد ويحتمل ان قوله في ذلك خبر مقدم لقوله اذما عا الخ خبر لقوله بل مجرد الخ (قوله وهذا) أي عبارة الثاني اوبقوله وقد عرف الخ (قوله وقياسا الخ) كذا في نسخ الشارح وهو صريح في انه من كلام الماوردي وليس كذلك وانما هو من كلام ابن النقيب كما علم من حواشي شرح الروضه . ل. الكنية أعققت من الشارح قال ابن النقيب قبل قوله وقياسا الخ اه رشدي وقوله من حواشي الروضه أي من المعنى عبارة ولا بد ان يحل نكاح الخطوبه فلو كان تحت اربع حرم ان تحبط خمسة لله الماوردي قال ابن النقيب وقياسا تقر خطبة من يحرم الجميع بينها وبين زوجته وكذا انما في النسبه وثالثه العبد اه (قوله نصير بحاوتع بضاو) استخ الخ أي نصير بحاوتع بضاو استخ الخ على حذف انضاف (قوله ولم يرد ذلك البتة) قال الشهابي يمكن

﴿فصل في الخطبة﴾ (قوله وعلى منطوق الماطقة ثلاثا) يحتمل ان وجه الايراد انه يصدق عليها على حال عدة الطلاق انها خطبة عن نكاح وعدة ناعية ان المراد عدة غير الخطوبه كذا في قول الشارح الا في والثاني بانها لا يتوهم الخ بل التوهم وجود عدة ابدا لذكره يحتمل ان الاراد منسوبا بعد انتفاء عدة الطلاق ولعله آخر قبل هو مراده (قوله ان الجائز الخ) لا يقال هذا لا يدفع الورد على المفهوم لان ما ياتي بين الراد من هذا المفهوم (قوله الابعة الاول) أي لانها بحيث يصدق عليها ان الخطبة عن نكاح وعدة (قوله ولم يرد ذلك البتة) فلا يتناقضان لظاهره حيث حلت الخطبة في هذه

(٢٧) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) الموانع مرادها من جلتها وهذا يتبع انما لا يرد على قول الماوردي بحرمه على ذي اربع الخطبة أي لقيام المانع من قياسا نصير بحاوتع بضاو اه ولم يرد ذلك البتة فيحتمل الخ اذا كان قصده انما اذا

أجاب بأن واحدة وكذا في نحو آخره وجنوه هو مقيد بحرم متعلية صغيرة ثيب أو بكر لا يحرم لها ضعف إلا أن أودا قاع عقد فاند
وتحمل خطبة نحو موسي لينسكها إذا أسلت أو فهم قولهم تحمل أنها لا تنديب وهو ما انفقه عن الأصحاب وقال الفراء في تسن وأحقها به فعله على
أنه عليه وسيل وجري علمه الناس وبحث بعضهم أنها كالنكاح لأن الوسائل حكم المقاصد قال لكن يلزم منه وجوبها إذا وجبنا النكاح وهو
مستبعد أهول لا يردفها إذا سلم كونها وسيلة ومن ثم كان تصريحهم بتركها خطبة المحرم مع حرم نكاحه بحمله حيث لم يتصلها باليتسكحها مع الأحكام
والأحرم وكذا قال في خطبة (٢١٠) الحلال للمهر وتوفرت العدة لتوقف الانقضاض على إخبارها الذي قد تكذب فيه بخلاف الأحكام

فإن التحلل نسبه لا يتوقف
على إخبارها وقد يقال إن
أرنبها مجرد الانتماس
كانت حسنة وسيلة للنكاح
فليكن حكمها حكم من
نذب وبغيره حتى لا يوجب
أو الكيفية المخصوصة من
الابتناء ولياها مع الخطبة
فهى سنة مطلقا فادعاه
أنها وسيلة للنكاح فإن
للسائل حكم المقاصد متوجع
باطلاقه لعدم صدق حد
الوسيلة عليها إذا النكاح
لا يتوقف عليها باطلاقها
اذ كثيرا ما يقع دونها خرج
بالعلة المزوجة فحرم
خطبتها تصر بها وتصر بها
كالمهر والمعدة لكن لما
كان فيها تفصيل ذكره
بقوله (لتصرح) من غير
ذى الله قد تسبوا أو
(المعدة) عن وفاة أو شبهة
أوفراق بطلاق ياتى أو دجى
أو يفسخ أو انفساخ فلا
يجل أجماعا لا ينفذ ترعب
فيه فتكذب على انقضائه

تقيد كلام الماوردي بغير ما قاله الباقين فلا ينفان اه رشدى (قوله وهو متجه) اه بحث الحل اه
عش (قوله وبمحترمنا) مبتدأ خبره قوله متصف بعبارة النهاية والوجه حمل خطبة غير الخ خلافا
لن بحث خلافة إلا أن أراها اه (قوله وأنهم توه الخ) أى المصنف (قوله وقال الفراء في تسن) وهو المعتمد
اه نهاية (قوله وأحقها) لعل الألف من الكتبة توه واحدة وأحق بالفراء قوله إن شبهة وقال الفراء
هى مستحبة لقوله على الله عليه وسلم الخ (قوله لكن قال) أى البعض عبارة النهاية قال لكن اه (قوله
وفارت) أى المهر متروكة وقديقال الخ من كلام الشارع وهو معتمد اه عش (قوله بها) أى الخطبة
اه عش (قوله وأكشفت الخ) عطف على مجرد الانتماس (قوله مع الخطبة) بضم الخاء اه رشدى
(قوله مطلقا) أى من النكاح أولا (قوله إذا النكاح الخ) قد عتق اعتبار التوقف الوسيلة بل يكتفى فيها
الأفضله ولو فى الجملة سم على حج اه رشدى وفيه تأمل (قوله كسر) أى فى أول الفصل (قوله والمعدة)
عطف على الزوجة (قوله من غير ذى العدة) أى قوله واضح فى المعنى الا قوله لم يسترد أو فى قول المتن وتحرر
فى النهاية الا قوله كان ملحقا ثلاثا وهى فى عده وقوله وأما فادع على جملة (قوله فلا تحلل) وقوله فتحل الأولى
تذكرهما (قوله لا تمقد وتغيب الخ) عبارة للمعنى وذلك انه إذا صرح بتحققه غيبته فيها فربما تكذب
الخ اه وهى سالت عن استحكال سم لتعليل الشارع بانه هذا التعليل موجود فى التعريض (قوله
حكمه) أو على باعتبار شأن النوع اه سم (قوله وهى الخ) والواو للعامل (قوله وكان وطئ) أى الشخص
وقوله معتدة أى من طلاق ياتى أو رجعى (قوله بشبهة) متناق وطئ وقوله فان عده أى الحبل وقوله ولا
يجل اه أى لصاحب الحبل وقوله إذا تحلل الخ أى بقاء عدة الأول اه عش (قول المتن ولا تهرض الخ)
أى ولو بقاء الزوج اه عش قال المعنى وفهم منه أى من منع التعريض منع التصريح بطريق الأولى اه
(قوله عن ردة) أى من الزوج إذا المردة لا يحلل نكاحها فلا تحلل خطبتها من حيث الردة اه رشدى يعنى
خلافا لعش حيث قال قوله بالرجعة ولا سلاما فى الرجعة فظاهر وأما فى الإسلام فهو أى العود يعنى انه
يتم بسلامها التام فترجى عن الزوجة اه وقد يجب عن اشكال الرشدى يحل خطبة المردة لنسكها إذا
أسلت أخذها مما مر فى الموسوعة (قوله بغير جماع) سذكر بمحرز (قوله لا ينها) أى عدة الوفاة (قوله
ونسبة الخ) مبتدأ خبره قوة فلا رد والجملة جواب اعتراض مقدو (قوله بالافراء والأشهر) يتأمل هذا
التقسيم وانخرج المعتدة بالحل اه سم وقد يجب ان هذا التقسيم يقع التكرار مع قوله السابق ولو عملا
(قوله وأورد) أى على قوله فى الظاهر (قوله فى حل التعريض الخ) الأولى فى عدم حل التعريض (قوله
برضيه) أى جريان الخلاف اه عش (قوله فى محل الخلاف فيما) ويمكن الجمع بحمل الأول على

المورحل النظر (قوله ولا يردفها إذا سلم كونها وسيلة) هذا لا يظهر كفاية فى نفي البعد بل لا يضمن
توقف النكاح عليها والانفلاق جليو جوبها (قوله إذا النكاح لا يتوقف عليها الخ) قد عتق اعتبار التوقف
فى الوسيلة بل يكتفى فيها الانضمام ولو فى الجملة (قوله لا ينفاد ترعب فيما) هذا التعليل موجود فى
التعريض (قوله واضح من هذه حكمه) أو على باعتبار شأن النوع (قوله عدة بالافراء أو الأشهر)

نكاحها بخلاف ما إذا لم يحل كان ملحقا ثلاثا وهى فى عده وكان وطئ معتدة بشبهة فعملت فأن عده لا يحل اه
خطبتها إذا لم يحل له نكاحها (ولا تهرض رجعية) ومعتدة عن ردة لا ينفاق معنى الزوجة فهو ذهبا النكاح بالرجعة والاصلاح (ويحل
تعر يض) بغير جماع (فى عدة وفاة) ولو حلحلا لا ينهاى ولا جناح عليك فيها عز من حيث من خطبتها التساوى وشبهة إقامتها الحبل لتعليل الانقضائه
تأدرا فلا ينفذ اليه (وكذا) يحل التعريض (البائن) معتدة بالافراء أو الأشهر (فى الأشهر) له عموم الآية وأورد عليه بقاء ثلاث أو رضاء أو
لعان فإنه لا يتخلل فى حل التعريض لها وقد يجب بان بعضهم أجراه أيضا فحل المصنف براضيه والمعتدة من شبهة قبل عمل الخلاف فيه وقيل بما

ذى

والافه وولها أجنس له مثلاً وذلك لأن القصد اجابة لا يتوقف العقد بعد اعل أمر مقدم عليه وسكون البكر غير المجرى لمطلق الصريح
 وداعاه انه لا بد منها من لفظة الاسم لا يتحقق منه غير صحيح حكاه تعديلاً كما هو واضح ورجع بعضهم في رضى تنازل و جائه تعريض فقط وفيه نظر
 بل الوجه انه صريح كجيبك (الاباحة) (٢١٢) اى الخاطبة من غير خوف ولا حياء أو الا ان يترك أو يعرض عنه المحجب أو يعرض

(قوله فهو) أى السيد (قوله أجنسك مثلاً) مقول لقوله بان يقول اه رشدى (قوله وذلك) أى حصول
 التصريح بالقول المذكور (قوله ملحق بالصريح) وقفاً للمعنى وخلافاً للنهاية (قوله لا بد منها) أى جرى عليه
 النهاية (قوله لا يتحقق منه) أى من اجابة الخاطبة فكان الاولى التأييد (قوله أى الخاطبة) اى قوله ومنه
 سفره فى المعنى والى قول المن ومن استشير فى النهاية (قوله أو الا ان يترك) بان يصرح بعدم الأخذ فلا يتكر
 مع قوله الا تأوى يعرض هو أى الخاطبة اه عى (قوله ومنه) أى اعراض الخاطبة (قوله المنقطع)
 ونظائر ان المراد بالانقطاع انقطاع المراسلة بينه وبين الخطوب به لا انقطاع خبره بالسكينة اه عى (قوله
 لاستثناء الخ) تعاليم الاستثناء المن والشارح (قوله ما ذكر) أى اعراض الخاطبة والمحجب (قوله صريحاً)
 اى قول المن ومن استشير فى المعنى الا قوله أو كان اى ومن خطب (قوله بان يترك الخ) بان سكت عن
 التصريح للخاطبة بما به أو رد والسكت غير كى كى سكوتها اه معنى (قوله انقطع عه) أى بالقول
 الاظهر فى السكوت أى تغييره بالاطهر على سبيل التغليب (قوله اذ لم يطل بها) أى بالخاطبة الثانية اه
 عى (قوله مطلقاً) أى على الثاني بما فى أو لا (قوله ان وقع اعراض) أى صريح فلا يتكر مع قوله
 الا أى أو طال الزمن الخ (قوله كما مر) أى اتصالاً (قوله أو حوت الخاطبة) كان خطاب في عدة غيره اه معنى
 ونظيره انه معطوف على قوله أحب تعريضاً (قوله كما مر أيضاً) أى غير مر (قوله لاصل الاباحة الخ) عبارة
 شرح المنهج اذ لا قبل ولا فى الأخيرة أى فيما اذا حوت الخاطبة وسقوط حقه فى القابلها أى فيما حصل
 اعراض باذن وغيره من الخاطبة والمحجب ولا حصل الاباحة فى البقية أى فيما اذا لم يحجب الخاطبة الاولى أو
 أحب تعريضاً مطلقاً لى قول الشارح لكن وقع الخ اه (قوله بغير اذنه الخ) دخل فى التصريح بالخاطبة
 واعراض المحجب (قوله فلا يتخطب) لعل المراد ان خطبته غير معتد بها (قوله فلا خطبة أولى) أى حتى لو عاد الى
 الاسلام لا يعود حقه اه عى (قوله ومن خطب ختسما الخ) أى وصرح به بالاجابة اه معنى (قوله أو
 مرتباً) أى مع قصد أن يسبح ممنه أو بعبارة اخذنا بما قدمه فقال كان تحتها أو بعرض خطبته باسمه أو نحو
 آخر وجه وقضيه الحرم عند الاطلاق اه عى (قوله خطبة أهل الخ) من اضافة المصداق الى
 مفعوله اه رشدى (قوله فى خطب) ببناء المفعول (قوله أول رد) أى الخطوب وقوله واحدة أى تزوجها
 (قوله بالشرط) أى شروطاً خطبة ثلثية فتوقفه السابقة أى فى قوله على عالم بالخطبة الخ (قوله فان
 لم تكمل) أى الخاطبة توقى بعض التسليم يكمل بالباء من الثلاث على ما عدا دفعه (قوله تكمل) ينبغى
 وكذا اذا كمل أو كان متزجاً باربع اذا عزم على طلاق واحدة مثلاً بخلاف ما اذا لم يعزم اه سم (قوله
 مطلقاً) أى وجدت الشروط السابقة أولاً (قوله أو نحو عالم) اى قوله ولا ينافيه المعنى والى قول المن
 ويستحب فى النهاية الاقوله والنص الى ومقتضى الخ (قوله أو نحو عالم الخ) عبارة الفنى أو بخطبه أو غيرهما

هو كان يعطى الزمن بعد
 اجابته حتى تشهد قرائن
 أحواله بأعراضه ومنعز
 العبد المنقطع لاستثناء
 الاذن والترك فى الخبر
 وقيس بهما ذكر (فان
 لم يصح رد) صريحاً بان
 لم يذكره وأحدهما بما أو
 ذكره ما أشعر بأحدهما
 أو بكل منهما (لم يحرم فى
 الاظهر) المقتضى به فى
 السكوت اذ لم يطل بها حتى
 مقرروا كذا ان أحب
 تعريضاً مطلقاً أو تعريضاً
 ولم يعلم الثاني بالخاطبة أو علم
 بها ولم يعلم بالاجابة أو علم بها
 ولم يعلم كونهما بالصريح أو
 علم كونهما ولم يعلم بالحرمه
 أو علم بالهكس وقع اعراض
 من أحد الجانبين كما مر أو
 حوت الخاطبة أو تسبح من
 يحرم جمع الخطوب به معها
 أو طال الزمن بعد الاجابة
 بحيث يعد عرضاً كما مر
 أيضاً أو كان الأول حياً أو
 مرئياً لاصل الاباحة مع
 سقوط حقه فهو اذنه أو
 اعراضه المولى لا ينكح فلا
 يتخطب وطرد رده قبل
 الوطء يفسخ العقد فخطبة
 أولى ومن خطب ختسما
 أو مرتباً لم يفسخ خطبة
 احدها حتى يحصل نحو
 اعراض أو يقعد على أربع

وبسبب خطبة أهل الفضل من الرجال فى خطب وأجابوا الخاطبة مكمله للعقد الشرعى أو لم رد الا واحد حرم على امرأه
 ثانياً خطبته بالشرط السابقة فان لم يكمل العدة ولا أو الاقتصار على واحدة فلا حرم مطلقاً لا مكان الجمع (ومن استشير فى خطب) أو نحو
 عالم بان يريد الاجتماع به أو معاملته على صلح أو لا

أول يستمر في ذلك كالحب على من علم بالمبيع عيان بخبره من يرشراستفلاقتا خلافا لهم فيه فقال لا يجب هذا لم يستمر فأول بان
الاعراض أشد من المأمول وذلك لأن الضرر هنا أشد لأن فيه تكسيف بشع وهتك سواة وذو المراء يستمر في الأموال بالبيع بعنه
ذكر وجوب باقي الأذكار والربا وشرح مسلم فتاوى الفقهاء وابن الصلاح (٢١٢) وابن عبد السلام (مسألة) الشرع وكذا

عن أراد الاجتماع عليه لمحو معامله أو مجاوره كل وابه عنه أو القرافة عليه اه (قوله) ولم يستمر في ذلك
هذا هو المعتمد اه معنى (قوله) على من أي أحبني اه معنى (قوله) مطلقا أي استثنى أولا (قوله) فيه
وقوله هنا أي في مريد نحو النكاح (قوله) فافرا اه أي بين مريد نحو النكاح ومريد نحو البيع (قوله) بان
الاعراض الخ لعل المراد ان من فرق يقول الاعراض أشد حمية أي أكثر ما يحزن من هتكها بخلاف
الأموال اه عش (قوله) وذلك الخ من كلام الشارح والمشار إليه كون قول الفارق وهما خطأ خلافا
لما في الرشدي من انه من كلام الفارق (قوله) لان الضرر اه أي المترتب على عدم ذكر المساوي وقوله هنا
أي في الاعراض (قول المترسليه) أي وان لم يتعلق بما يربيه كان أراد الزواج وكان فاقوا بحسن العشرة
مع الزوجان فبد كرل الزوجة الفاسق وان لم نسأل بالزوجة نص ذلك اه عش (قوله) وأما معاوية اه
بلمن الخبر (قوله) أي عيوبه تفسير لمساويه وقوله بعد أي ما يترجيه الخ يرجع لمعويه اه سم قوله
سميت أي عيوبه بالانسان بل أي لفظ المساوي لانها أي العيوب ذكرها (قوله) ولا ينافيه اه أي تقيد
المنز بقوله ان لم يترجح الخ (قوله) ولا يقاس به صلى الله عليه وسلم غيره قد يقال في الفرق أن الفاضل لله
عليه وسلم متفوقه الدواعي على تفاهلها فسكر حصول الأنيام ينكر ومما بها اختلاف ألفاظ الغير فليأتمل
اه سمدع (قوله) في ذلك اه أي ذكر أو في الزيادة على قدر الحاجة (قوله) فيلزمه اه أي الغير للمساوي مع
حصول الاتزان بخوما يصلح لك (قوله) على ذلك اه أي عوما يصلح لك (قوله) وان توهم اه أي من الاقتصاري على
ذلك (قوله) لان لفظه اه أي الغير وقال عش أي قول الرسول لا يصلح لك اه (قوله) ليعذر اه أي الناس من
صاحبه رواه أخذ العلم عنه ومعاملته اه كمدى قوله ذلك في قوله وبظهر في المفسر الأقوال نعم إلى يجب
ذكر الاخت وقوله اه عشا قال ولو بإشاد وقوله وبالقلب أي من أنواعها وقوله بان ذكر إلى وبجاءه بـ
وقوله لكن الحيثية (قوله) بذلك الخ علة لفظه ذلك الخ لا لادبائه اه (قوله) في معاوية اه هو غير ما بين
سفين اه عش (قوله) ان علم لعل المراد بالعلم ما يشمل الظن فغير الجمع (قوله) أسئل اه أي بد كر شيئا
من مساويه اه كمدى بل لا يقول بخو يصلح لك أيضا (قوله) وقد توهج من اه أي من قوله كالنظر الخ
(قوله) وهذا اه أي ذكر مساوي نحو الخطأ طب (قوله) أحد أنواع الغيبة الخ وقد نظم ذلك بعضهم فقال

الفتق ليس بغيبة في سنة * متظلم ومعرف ومجسذ
واظهر فسقا وسفت ومن * طلب الاعانة في آراء المنكر

اه عش (قوله) هو مطلق الغيبة (قوله) ذكر الغير بما فيه الخ أي بان يقول فلان الفاسق أو أبو
الفاسق أو زوج الفاسق مثلاً وخرج به ذكره كروله أو زوجته فقط من غير تعرضه كلفانه لا يكون
غيبه كجوه واضح فغيبه اه رشدي (قوله) بانه اه أي ما بما ليس فيه فهو كذب صريح اه عش (قوله)
بما يكره عباد الغيب بما يكره اه بالضرب (قوله) لا يجوز صلاح اه أي من الاوصاف الجيدة اه عش
(قوله) ولو بإشادة يبدأ ورأس أو جفن اه معنى (قوله) وبالقلب (قوله) بالاولى أو بالقلب (قوله) بان أصر فيه
أي في القلب أي بخلاف مجرد الخطأ وفيه (قوله) ومن أنواعها الخاخر الخ يعنى من الأسباب للجهة الغيبة
كجاءه بذلك للفتي (قوله) الذي قدر الخ مفهوم ما خرج من هذا كلفه ذلك اه عش (قوله) أو الاستعانة
ظاهرة انه عطف على انصافه وكن الأولى عطفاً بالواو على التظلم وقوله أو دفع معصية عطف على تغيير منكر
عطف خاص على عام فكان الأولى العطف بالواو كافي النهاية وقوله والاستعانة وقوله وبجاءه فالحق وقوله
ما لا يلزم مدر (قوله) أي عيوبه اه تقسيم لمساويه وقوله بعد أي ما يترجيه يرجع لمعويه (قوله)

في نحو ولله أو زوجته أو له بما يكره أي عرفاً أو شرعاً لا بخصوص وان كرهه فيما يظهر ولو بإشادة أو تأمله بل وبالقلب بان أصر فيه على
استحقاق ذلك ومن أنواعها الخاخر الخ التظلم الذي قد روى على انصافه أو الاستعانة به على تغيير منكر أو دفع معصية أو الاستعانة بان بد كر حاله
وجاءه مع تعبيه للمفتي وان أغنى الله له قد يكون في التحسين فائدة

و يظهر في حالة الاطلاق انه

لا حرمه ولو استشير في نفسه
وفيه مساوقه تردد والذي
بقية انه يابن ان يقول لا
اصح لكم فان رضوا بعم
ذلك في اصع والامز الترت
أو الاخبار بما فيه من كل
مفسوم مضر أو غير فاجبا
ظاهر تليسي مامرو بحث
الأذرى بخر ع كراميه
حي كرا بعدوان أمكن
فوجه بان له مندوحة عنه
ترك الخطية وقول غيره لو
علم رضاهم بعينه لا فائدة
لذكره ودان استشارتهم
له في نفسه بل على عدم
رضاهم نعين الاخبار أو
الترك كما تقرر والنص على
انها لو أدت في العدم لم
يجز ذكر الماسوي ينسب
أن يجعل على ما أظهر
بشرائ الاحوال عدم
رجوعا عنه وان ذكر
فهو مائق لما مر ان جواز
ذكرها مشروط بالاحتياج
العهق وجهه بانها مقصرة
بالان قبل الاستشارة
ياحقى الوهم السابق ان لا
يجب ذكر الماسوي الابد
الاستشارة فعلى الصواب انه
يجب وان لم يستشر لاصح
هذا الذي جيسوا له كانت
شبهة أم فلتنة خلا فان
أهم كلامه قاربهما
مقتصر ما تقرر وان ضم

التعردد السابق فيقالوا استند
من علم بمعية عينا يلزمه ذلك
ظاهر اذ لو سلمت فيما فيه تعذر

بضم الخاء (فيل الخطبة) بكسر هاء على كل أمر ذي مال سابق وفي رواية كل كلام لا يبدأ به محمد الله فهو أقطع أي عن البركة فبدأ بالحمد والشأن على الله تعالى ثم الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وصي بالتقوى ثم يقول حشمتكم وإن كان وكلاماً له كما هو كلى أو حشمتكم عن غلبه ما ذكره حشمتكم أو قناتكم فخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول استمعوا بعقل أو سمعوا (ويستحب) خطبة أخرى كما ذكر (فيل العقد) عند إرادة الخطبة بموا لولي أو نائبه أو زوج أو نائبه أو جني قال (٢١٥) شرح وهي: بدس الأولى (ولو خطب

الولي) كما ذكره قال زوجت

إلى آخره (فقال الزوج

الحمد لله والصلاة والسلام

(على رسول الله فقلت) إلى

آخره (مع النكاح) وإن

تخلل ذلك (على الصحيح)

لأنه مقدمه لقول لم قصره

فليس أجنبي عنه - وإن لم

يقبل بدينه (بل على الصحة

(يستحب ذلك) للغير السابق

قلت الصحيح لا يستحب

وإنه أعلم) بل يستحب تركه

نحو ما من خصاله من

أبطال به وكذا إذا كان

لكن الأصح في الروضة

وأصلها أنه يزاد الوصية

بالتقوى وأحوال الأخرى

وغيره في تصويبه فلا معنى

واستبعد الأول بان عدم

السند يمنع عدم البطلان

خارج عن كلامهم وذكر

المأوردية صلى الله عليه

وسلم لما تزوج فاعلم: عليه

رضي الله عنهم خطباً جميعاً

قال ابن الرفعة وحديث

الحجة لا يثبت بغيرها

أفتاكر من كل في مقدمة

كلامه اه والوارد ما يثبت

في كتاب الصواعق المحرقة

أنه زوجة جاني غيبته

والجسعة (قوله بضم الخاء) وهي الكلام المأتمن محمد الله والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم المحتتم بالوصية الدعاء اه معنى (قوله السابق) أي أزيل الكتاب اه عش (قوله فبدأ) أي انما بدأ أو نائبه اه معنى (قوله ثم الصلاة) أي ثم يأتي بالصلاة الخ (قوله أو حشمتكم عن الخ) وفيه ان من حشمتكم خطاباً كتر عتكم أو كلى في الخطبة اه عش (قوله كتر عتكم) زاد المعنى فأنه اه وزاد الحلي أو لا يبي أولاً يمثلا اه (قوله أو فتاتكم) المعنى الشاب والفتاة الشابة والمعنى أيضاً بعض الكرم اه عش عن المختار (قوله فخطب الولي الخ) أي في المبرم خطبوا في غيرها بأذنهم في الأمانة ولا بعدد من سائر المرأة اذا حو طبت من شها لان الخطب وصحتها بمجر ذلك بل هذا ظاهر الملاحقة اه عش (قوله أو جني) قول المتن ولو خطب إلى قوله على الصحيح مثله في الروض وقال شارحه يستحب ذلك والمخطبتين الأجنبي كهي من ذكر أي الولي أو الزوج فيصلى بها الاستقبال ويصنع معها العقد اه وهل فرض ذلك اذا كان الأجنبي أحد العاقدين أو أعم وهل يقتصر توسيط خطبة الأجنبي بين القبول والاستقبال اذا لم يكن أحد العاقدين اه سم أقول ظاهر صنيع الشارع والنهاية ما تقتضيه ذلك (قوله وهي أكر الخ) معتمد اه عش (قوله وإن تخلل ذلك) أي قول الزوج الحمد لله الخ بين الاستقبال والقبول وكذا الضمير لا يفسد قوله لان مقتضى الخ (قول المتن قلت الصحيح لا يستحب بل يستحب تركه الخ) هذا هو المعتمد فيه ومعنى وشيئ من التمسج (قوله وكذا) أي صح عدم الاستقبال (قوله واستبعد) أي لا الأخرى الأول أي عدم الاستقبال بجزاء المعنى وما صحه هـ بخلاف الشرحين والروضين فخطبوا ما فيها من جهات أحدهما البطلان لأنه غير مشرع وقاضيه الكلام الأجنبي والثاني ونفلا على الجمهور واستحباه فالتقوى لله لا يستحب ولا يبطل خروج عنهما قال الأخرى أو لم أر من قال لا يستحب ولا يبطل خلاصه ضعف الخلاف ومقتضى قول لا يستحب أنه لا غير مشرع وعاضيه الكلام الأجنبي وذكر المصنف نحوه وفي كلام السبكي أشار إلى الأول بان يعمل البطلان على ما إذا طأل اه (قوله أعاده) أي صلى الله عليه وسلم العقد (قوله النكاح جزي) إلى قوله ومن انقض في المعنى وإلى التوبة في النهاية الآخرة ومن انقضى إلى اشتراط وقوله وإن لا يرجع إلى النكاح جزي (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله ونسطة القتال بان يكون الخ) والأولى ان ينسب بالعرف معني ونها يقال الرشدي وهو أي الضبط بالعرف مراد القتال كما أشار إلى الأخرى حيث فسره اه عبارة عش ويجوز ان يكون مراد القتال بما ذكره منطه العرف فلا تنافي بينهما اه (قوله ونسخت الخ) قال المتن ويشترط علم الزوج بعمل النكاح لكنه لكن في العرو لزوج امرأته وهو يعتقدان بينهما الخ ومن رضاء ثم ينسختاه مع النكاح على الصحيح من المذهب الأول أوجه اه معنى (قوله من طلب الخ) عبارة المعنى اذا صدر من القائل الذي يطلب منه الجواب اه (قوله ومن انقضى) عطف على قوله من طلب الخ (قوله لا يضر) خلافاً لما يقول المعنى صباوتها وقول بعضهم لو قال ز وجنا الخ صحيح والمنزعة عقبيه بالله وهم مفرغ على ان الكافة في البيع من كرم متاجر غوبه عنه أو نحو ذلك (قوله في المتن ولو خطب الولي إلى قوله مع النكاح) لما ذكر مثله في الروض وعلمه شارحه قال عقب ذلك والمخطبتين الأجنبي كهي من ذكر فيصلى بها الاستقبال ويصنع معها العقد اه فهل فرض ذلك اذا كان الأجنبي أحد العاقدين أو أعم وهل يقتصر توسيط خطبة الأجنبي بين

لجاءه أخبره بان الله تعالى امر بذلك فقال وصيتان ووصاؤه لا ما ورد في قوله أعاد ملخصاً تطبيقاً لما طردوا لأن شخصاً صلى الله عليه وسلم إنه تزوج من شاعلة من شأنه لأن ذلك لا أولى بالمؤمنين من أنفسهم قال في الآذكار و بسن كون التي أمام العقد أطول من شطبة الخطبة فان طال في ذكر الفصل بينهما (أي مع) النكاح من لا شاعلة بالعرض وكونه مقدمة لقبول لا يستدعي اشتراطه لأن المقدمة التي تالم الدليل علمها ذكر فقط فليز تفرطه ويضبطه القتال بان يكون زمنه لو كان مخرج الجواب من كونه جواباً أو بغيره من غير في البيع أن الفصل باجني عن طلب جوابه يضر وإن قصر ومن انقضى كلامه لا يضر إلا ان طأل يقول بعضهم لو قال ز وجنا

فانصوص بها قبل لم يعم وهم بالسكون يضربان طلق واشترط وقوع الجواب عن شرط حدوث نحو وكذا وان يستعمل بقر به وان
لا يرجع المبتدئ وان تيق اهلستوا اهلست كنهه المشرط انتم الى انقضاء العقد وان يقبل على وفق الاحتياج لا بالنسبة للمهر وان يتم المبتدئ
كلامه في ذكر المهر وصفاته وغير ذلك مما تاتي بحسنه فانه في اشتراط فراغ من ذكر المهر وصفاته ووقته وانما اشتراط هذا ثم بالنسبة للثمن لان
ذكره من المبتدئ شرط فهو من تمام الصفة المشتراة فاشترط الفراغ عنه ولا كذلك المهر فالقياس على الاشتراط انما هو بعد تمام الصفة المخصصة
وان كان في انقضاء ذكر المهر وصفاته الا (٢١٦) ان يحايها مع تكلم المبتدئ لا يسمى جوابا يقع لغوا وفيما فيه (تتمة) ينسب التزوج

في شوال والاشول نعمه لغو
الصحيح فيه ما عن عائشة
رضي الله عنها من قولها رد
علي من كرم ذلك تزوجني
صلى الله عليه وسلم في شوال
وقبل فيه وفي عائشة
كان أحق في عند من
وكون العقد في السعد
للامر به في خبر الطرائف
وفيم الجمعة وأول النهار
نفس المهر بارك لاني في
بكورها حسنة الترمذي
وبه رد ما عن عدي بن يقاع
عقب صلاة الجمعة ان
قصدا بالتأخير اليه كونه
خضورا للناس لاسيما العلماء
والساحنة في هذا الوقت
دون غيره كان أولى وقول
الولي قبل العقد أزواج
على ما أمر الله تعالى به من
امساك المهر وف أو تسريح
باحسان والدعاء لكل من
الزوجين عقبه بارك الله
لكن وبارك عليهم وجمع
بينكما في خير لصلواته
وطاهر كلامه الاذكار انه
يسن أيضا كيف وجدت
أهلك بارك الله لك لما صح
انه صلى الله عليه وسلم لما
دخل على زينب خرج
فدخل على عائشة فقالت
وعلى السلام ورحمة الله كيف وجدت
أهلك بارك الله لك لما فعلت
كل نسأموك قالت ما
قلت عاتش فوجدت قولها
كيف وجدت أهلك وتضمنه
فيه مطلقا لما في صحيح
روى وجودها على ما يحب
مع ذلك ينبغي ان لا ينسب
هذا الاجتماع ليس على
حقيقته بل على ما صلى الله
عليه وسلم لما قالوا ما
بالدلالة والامام والبر
مكروا والاخذ بانصافه
أول لقائهما يقول بارك
الله لكل منافي صاحبه ثم
اذا أراد الجمع ففعلوا
بغيره فماتته التظلف
والطيب والتقبيل ونحوه
ما ينشأ به للامر به قال
ابن عباس في ولهن الذي عليهن
ان تزين وحي كما يحب ان
تزين لهذه الآية

القبول والاحتياج اذا لم يكن أحد العاقدن (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس أحجنا (قوله وهم)
المعتمد عند شيخنا الشهاب الرولي ان تختل الاجنبي بطل البسم ولو لم ينقض كلامه وقبسه النكاح فلا
وهم فيما ذكره بعضهم ان لم تكن الاجنبي ولكن الظاهر انه ليس منه (قوله واشترط) عطف على
أنت في أن الفصل الخ (قوله نعم في اشتراط الخ) كذا شرح مر (قوله وظاهر كلامه الاذكار الخ) يؤخذ

القبول والاحتياج اذا لم يكن أحد العاقدن (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس أحجنا (قوله وهم)
المعتمد عند شيخنا الشهاب الرولي ان تختل الاجنبي بطل البسم ولو لم ينقض كلامه وقبسه النكاح فلا
وهم فيما ذكره بعضهم ان لم تكن الاجنبي ولكن الظاهر انه ليس منه (قوله واشترط) عطف على
أنت في أن الفصل الخ (قوله نعم في اشتراط الخ) كذا شرح مر (قوله وظاهر كلامه الاذكار الخ) يؤخذ

وقال كل معصا ولوم الناس من الولد كما اتفاهم بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ولينقر استخرا ذلك بصدق في قلبه عند النزول فان له اثرا ينافي صلاح الولد وغيره ولا يكره القبلة ولو يكره تكلم احدهما أثناءه لا شيء من كفايته حيث اجتنب الشر الامامية في طبيب عدل بضرمو بحمد ذكر تفصيله بل مع ما يقتضيه الآية كبيرة (٢١٧) ومرا نفاحكم قبيل غير الملو وطو اقبل

(الح) يقول قال (قوله وقال كل الح) عطف على تعضا عبارة انها بنوقول كل منهما الح عطف على التزوج الح (قوله كل منهما الح) علم منه ان التسمية في حقهما مستعينة لاسنة كفاية اه سم وظاهر المعنى انه مستعينة للتزوج فقط (قوله ولومع الناس الح) اى كبر او غير من صغرا السن اولحل اه عش (قوله استخرا ذلك) اى قوله بسم الله اه عش (قوله تكلم احدهما الح) زاد انها يتبعها لا يتعلق به اه قال عش هل منه ما رغب في زوج في الجماع مما يقع له التماسا له الوطعن الفصح متلافية نظر والامر بالكرهنة ولا ينافيه قوله بما لا يتعلق به لان الظاهر ان المراد به اخراج ما يتوقف عليه الجماع كان يطلب منها ان تكون على صفة يمكن معها ان تمام مراده في الوطء اه (قوله لا شيء من كفايته) اى لا يكره شيء من كفيان الجماع ان كونه بمصطفعة او مستلقية على الجنب او قاعة او من جانب القبل او الدبر وغير ذلك اه كرى (قوله بل مع ما يقتضيه كونه كبيرة) ظاهره ولو تواحدة اه عش (قوله حكم قبيل الح) وهو حل ذلك عند جمع محققين اه نهاية (قوله قيل بحسن الح) قوله ويردعنا المعنى الى الاحياء وانه (قوله ووسطه) اى النصف منه (قوله بعصره الح) اى الجماع في هذه الليلة ويجمع اه معنى (قوله الذ كرا الح) اى المراءى (قوله ان عمل لتزل) يظهر ذلك اخبارها او يقرآن تذل عليه اه عش (قوله اذهر) اى الجماع وكذا خبره في موضعين بقصر (قوله ووسطه) بعض الاطباء الح) ويسمى ملاصبة لوجة انساوان لا يتصل بهن الجماع كل اربع ايام مرة ملاصدا اه فغ العين (قوله ثم في الجماع الح) هو في حكم المستغنى من عدم الاتيان مع الواسطة اه عش (قوله به) متعلق بالمرأى والضمير للجماع (قوله وفعله الح) اى هو يتصل به الح) اه عش (قوله عند قدومه الح) اى في الليلة التي تعقب قدومه من السفر بل في يومه ان اتقت خلوة اه عش (قوله من سفر) اى قصدا له في بيت من الراشدين اه عش (قوله والتقرى به) اى الجماع عند عدم قوه وسيله الح) اه كرى (قوله ذلك) اى رعاية قوانين الطب (قوله ووطء الحامل) اى بعد ظهوره ولو باخبارها حيث صدقها فيه اه عش (قوله بل ان تصقه الح) عبارة النهائية بل ان تغلب على المنعوم اه قال عش ظاهره ولو خلف الزنا وهو ظاهر ان قوى الغنى بحيث الحق باليقين وكان الضرر المترتب عليه ولو لم يات بهما الا بصل عادة كهلالة الولد اه

(فصل) في اركان النكاح (قوله في اركان النكاح) الى قوله وحزم في النهاية الاثارة اربعة فادلهما خمسة يحصل الزوجين ركسين وساقص عش الجمع بينهما (قوله وتوابعها) اى نكاح الشغار كالشهادة على اذن المرأة اه عش (قوله وهي) اى اركان (قوله وشاهدان) عندهما ركنا لعدم اشتصاص احدهما بشرط دون الآخر بخلاف الزوجين فانه يعتبر في كل منهما ما لا يعتبر في الآخر وجمعهما يجوز كذا واحد التعلق العقيد مافلا تخالف بينهما اه اى بين النقص والنهاية (قوله المستدعى لطلول الكلام الح) ولا يضر ان كثيرا ما يعالون تقديم الشيء على الكلام عليه لان النكاح لا يتراحم اه حاي (قوله وكذا القبول) اى في اية بعده من الهازل اه عش (قوله مثلا) راجع لقوله موليت فلانة (قوله وظاهره) اى كلام البعض (قوله مع الاطلاق) اى بلا تبعية من الاعجاب والوعد (قوله ما مر الح) اى من المعنى والاستدلال الا في ان هذا ابدال الاجتماع بالزوجة (قوله وقال كل منهما الح) فعمل ان التسمية في حقهما مستعينة لاسنة كفاية

(فصل) في اركان النكاح وتوابعها (قوله المستدعى لطلول الكلام عليها) كثيرا ما يعالون تقديم

(٢٨) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) منه ضررا (فصل) وفي اركان النكاح وتوابعها وهي اربعة وجان وولى وشاهدان وصيغة ذمها لا تشترط الخلاف فيها المستدعى لطلول الكلام عليها فقال (انما يصح النكاح بايجاب) طوبى هازل وكذا القبول (وهو ان يقول) العاقد (زوجنا او انكحتنا) موليتي فلانة مثلا وحرم بعضهم ان يقولوا انكحتنا كذا فلانة شاعرية الوعد وظاهره الصريح الاطلاق وفيه نظر والذي يقتضيه ما في هذا ما مر آخر الفصلين في اى وفيه ما لا بد لوليت ان اختصاص ما هنا به

فيموهم الوعد مطلقا
يصدق ثم أتت بالقيضي
أطلق عنهم عدم العصة
فهيما ثم بحث العصة إذا
انسلخ عن معنى الوعد بان
قال الآن وهو صريح فيها
ذكرته (وقبول) مرئط
بالإيجاب كإمام آقا (بان
يقول الزوج) ومثله وكلمة
كأنه ذكره (تزوجت) بها
(أو نكحت) بها قال لا يمين قال
عليها من نحو لسم أو ضمير
أو إشارة (أو قبلت) أو
وحيث أن فعلت واتحداهما
في البيع لا ينافي هذا كما
يظهر بالتأمل (النكاح)
بمعنى: أن كاحها لبطائق
الإيجاب ولا حصة بمعنى
النكاح هنا هو المركب
من الإيجاب والقبول كإمام
وروي الآخرون أن الواقع
من معنى في نكاح فاطمة
رضي الله عنها ما نصبت
نكاحها (أو تزوجها) أو
النكاح أو التزويج ولا نظر
لأهلهما نكاح سابق حتى
يصح هذا أو المذكور خلافا
لأنه لا ينعقد إلا بشرط العتقة
بان المراد قولها أوجب
له تقضي ذلك لا قبلت ولا
قبلته مطلقا ولا قبلته إلا في
مسئلة المتوسط على ما في
الروضة لكن يرد ولا يشترط
فيها أيضا فطالب فلو قال
لزوجي تزوجت أنتك فقال
زوجت على ما اقتضاه
كلامهما لكن جزم غير
واحد بأنه لا يمين في تزوجته
أو تزوجتها

من أن قوله أؤدى المال وعبد بالآثار ثم ان ختمته قمر يتصرف في إنشاء عقد النكاح ان عقده اه
(قوله مطلقا) أي وجدت قمر يتصرف في العقد أو (قوله فيها) أي أن وتجلو أنكحك (قوله وهو)
أي كلام البلقيني صريح فيخا ذكره أي إطلاقه المذكور صريح في قول الشارح بل لو قبل الخو بحشه
المذكور صريح فيها قبله من قوله والذي يقبل الخ (قوله مرئط بالإيجاب الخ) لا يصح تحذف خطبة متضمنة
الزوج وإن قلنا بعدم استحبابه بخلافه للسبب وإن أئى بشرى فلا يقل قبلت نكاحها إلا من مقتضى
العقد اه فغلبت وقوله ولا يقل الخ لا ينافي ما يأتي في أوائل الفصل الاقيم من قول الشارح كالبهانة
ولا يصح أيضا قل تزوجتها الخ لأن هذا فيما إذا قاله الولي بعد الإيجاب وما يأتي قبله إذا اقتصر عليه بدون سبق
الإيجاب ولو قه (قوله كإمام آقا) أي في قول المصنف فان طال الذكر الغافل لم يصح وقول الشارح هناك
أن الفصل بالسكوت ضرر ان طال (قوله كأنه ذكره) أي في فصل لا ولا يتزويج (قوله فلا يمين دال) إلى
قوله وروي الآخرون في النهاية لا قوله لا فعلت إلى المتن وكذا في المتن في الإقوله ولا متعلقة الخ (قوله من دال
عليها) أي الزوجة اه ع (قوله أو نصبت) ومثله أجبت أو أؤدت كإمام بعض المتأخرين منها يتوهم في
(قوله واتحداهما الخ) أي نصبت وفعلت (قوله لا ينافي هذا) أي تناهوا في النكاح (قوله كأنها غير
بالأمل) كان مراده أن النكاح بمعنى النكاح وهو ليس فعلا لكن ورد أن البيع بمعنى التملك ليس فعلا
لهو محتمل أن مراده أنه لا يمين في كرا النكاح في القبول وليس فعلا بخلاف البيع لا يجب ذكره ففعل
قوله فيه فعلت على معنى فعل القبول اه سم (قوله بمعنى النكاح) كما صرح به جزم من اللغويين اه
معنى (قوله كإمام آقا) أي أول الباب (قوله وروي الآخرون الخ) لا يمتد ذكره قبل قول المصنف نكاحها
(قوله حتى يصح هذا) أي لفظا هذا بان يقول هذا النكاح أو لفظا المذكور بان يقول النكاح المذكور سم
وكرر (قوله عن ذلك) أي عن ضم لفظ هذا والمذكور (قوله لا قبلت) إلى قوله ومن ثم في النهاية الإقوله
من عاين قوله ثم ذلك عطف على قول المتن أو قبلت نكاحها أو تزويجها (قوله لا قبلت) أي فقط من غير ذكر
نكاحها أو تزويجها اه ع (قوله مطلقا) أي في مسئلة المتوسط وغيرها (قوله لكن ردوه) معتد
اه ع عبارة سم أي بان الهاء لا تقوم مقام نكاحها اه (قوله ولا يشترط فيها) أي في مسئلة المتوسط
والخاص في مسئلة أن يقول الولي بعد قول المتوسط زوجت بنتك فلا تزوجتها أو زوجتها باها ولا يكتفى
زوجت بدون الضمير ولا زوجتها بدون ذكر الزوج وأن يقول الزوج بعد قول المتوسط تزوجتها مثلا
تزوجت أو قبلت: كاحها لا قبلت وحده ولا مع الضمير نحو قبلت اه ع (قوله تزوجت سائى ما فيه
(قوله أيضا) أي لا يشترط ذكر نكاحها أو تزويجها بل يكفي الضمير على ما في الروضة المار جوح (قوله فلا
قال) أي المتوسط (قوله فقال زوجت) أي بدون الضمير (قوله لكن جزم غير واحد الخ) معتد اه
ع (قوله لا يمين في تزوجتها) وبه شبهة الشهاب الرمي على أنه لا بد في مسئلة المتوسط أن يقول
الولي تزوجتها فلا قلنا فلا يقتصر على زوجتها بل يصح كل ما يؤخذ من مسئلة الوكيل فيما يتوهم في رسم وعبارة

التي بقية الكلام عليه (قوله واتحداهما في البيع لا ينافي هذا) محتمل ان مراده أنه لا يمين في ذكر النكاح
فمع معمول لا فعلت وهو غير مستطام أو بد النكاح بالإيجاب أو العقد وقد يقتضى هذا المنع فعلت البيع
والكلام فيه فلتأمل فيه (قوله كأنها غير بالتأمل) كان مراده أن النكاح بمعنى النكاح وهو ليس فعلا
لكن ورد أن البيع بمعنى التملك ليس فعلا وهو محتمل ان مراده أنه لا يمين في ذكر النكاح في القبول وليس
فعلا بخلاف البيع لا يجب ذكره ففعلت قوله فيه فعلت على معنى فعل القبول (قوله بمعنى النكاح) كما
قال الزركشي ثم صرح جامع من اللغويين أن النكاح مصدر كالنكاح وعليه فيخرج كلام الفقهاء انتهى
(قوله حتى يصح هذا) أي لفظا هذا بان يقول هذا النكاح الخ (قوله أو المذكور) أي بان يقول
النكاح المذكور (قوله لا في مسئلة المتوسط الخ) كذا صرح به (قوله لكن ردوه) أي بان يقول
مقام نكاحها (قوله بأنه لا يمين في تزوجتها) وبه شبهة الشهاب الرمي على أنه لا بد أن يقول

الرشدي قوله لا بد من زوجته أو زوجها أي مع قوله نفلان في الشق الثاني ويظهر أنه لا يشترط قوله فلانة في الشق الأول فليجزم به اهـ اقول وهذا من صنيع النهاية والمغني المأثور **(قوله ثم قال)** أي المتوسط **(قوله)** على ما مر اهـ أي عن الرضا في المروج **(قوله وأزوجها)** عطف على قبلت نكاحها أي أو قال المتوسط الخ عـ وسم **(قوله فقال)** أي إلى الزوج **(قوله ثم زوجها)** عبارة النهاية تزوجت اهـ بلا ضمير وكتب عليه الرشدي ما نصه عبارة التحفة تزوجتها وهي الأصوب ما مر اهـ أي من قوله فلا بد من دال عليها اهـ **(قوله مع)** جواب فلو قال الخ **(قوله ولا يكتفي هنا)** أي في مسئلة المتوسط بخلافه في الرابع اهـ عـ عبارة مغني بخلاف ما لو قالوا أحدهما ما مر اهـ **(قوله وإذ)** أي في قول قبل في المغني **(قوله مطلقا)** أي سواء أتى بالولي بلفظ الانكاح أو التزويج فليس قبلت نكاحها رجعا لانكحت وقبلت تزويجها رجعا وزوجت اهـ عـ وقوله قبلت نكاحها أي ونكحتها وقوله وقبلت تزويجها أي تزوجها **(قوله وتوافق المغني)** أي ما التوافق المعنى فلا بد منه كما مر قبل الفصل في قوله وإن يقبل على وفق الاحتياط لا بالنسبة لغير الخ اهـ عـ **(قوله قبل كان الخ)** وأما في المغني **(قوله تقديم قبلت)** أي الخ **(قوله لانه القول بالحقي)** أي وقول الزوج تزوجت ونكحت ليس قولاً حقيقياً وإنما هو قائم مقامه إذ ضم إلى ذلك الضمير اهـ مغني **(قوله وفرض ذلك)** أي إن الحقيق هو قبلت فقط **(قوله لأن غير الأهم)** أي كتر زوجت ونكحت هنا **(قوله وقد قبل الخ)** تعليل لوجود التشكيك والمخالفة فيه إذ كرم تزوجت ونكحت على ترتيب القصر **(قوله وفي تعليق المغني الخ)** من جهة ما قبل اهـ رشدي أي وعطف على قوله في صفحة الخ **(قوله انتهى)** أي ما قبل **(قوله كما)** أي أي نفاً بقوله فلا بد من دال الخ **(قوله فإني التعليق)** أي من عدم المحصر **(قوله من ذلك)** أي نحو الضمير **(قوله الموجب)** نعم تلوه اهـ سم **(قوله الذي ذكره)** أي صاحب القيل ولما سقط ضمير النسب الموهوم رجوع الضمير المستتر للمبغوي صاحب التعانيق كان أول **(قوله لأن هذا)** أي تزوجت مع نحو الضمير **(قوله انشاعرا)** قال الشهاب سم لا وجه لكونه انشاع مع نحو الضمير ومنه بعض الأخبار أو ترى يلزم مع علمه انتهى اهـ رشدي **(قوله ولا يضر)** القوة والتذكير في المغني الأول من عاى وقوله بعض المتقدمين في قوله الفزالي **(قوله من عاى)** عبارة بالنهاية ولومن عارف الخ وكتب عليها عـ ما نصه خلافاً في العارف ولو يكن القابل للمناهة حج أميل اهـ **(قوله وأبدال الزاى جيب الخ)** أي بكونك وتجاوزت فقال عـ وبأن مثل ذلك فيما لو قال الزوج في المراجعة وأبعت جوزي لعقد نكحي فلا يضر وكذلك لا يضر زرعاً أو زورني اهـ **(قوله والكاف حمزة)** كأننا حكت وأناخت وأناختها وفي عـ ظهره أي شرح هر ولومن عارف وظهره وإن لم تكن لغتوا لثقة بلسانه اهـ **(قوله يصح أن نكحك)** أي بأبدال التاء كما لا يصح أيضاً أن زوجتك ولومن عالم ويقال في النسخ عن الرولى ما وافقوه من شيخ الإسلام ما يخالفه ووجه العصفان معنى أزوجتك فلانة صيرت لزواجها وهو موقوف للمغني لزوجتها اهـ عـ **(قوله كما هو لفظ الخ)** وحيث أن أنكحك لغة فظاهر أنه يصح المتقدمين من غير أهلها وإن كان عارفاً بالأصل فادخله اهـ سيدع **(قوله والفزالي)** عطف على بعض اهـ سم **(قوله لا يضر زوجتك الخ)** وهـ له أجوز تلك ونحوه اهـ مغني **(قوله لأن الشق في الصفة)** أي في الصلات نهاية وهي لك أو الينا الخ عـ **(قوله والتذكير والتأنيث)** أي وكل منهما لا يخل بالمغني **(قوله انتهى)** أي عاى فتاوى الفزالي **(قوله وهو الخ)** أي ما مر من

ثم قال الزوج قبلت نكاحها فقال قبلت على ما مر أو تزوجتها فقال تزوجتها مع ولا يكتفي هنا وفي كلامه لا يغير مطلقاً إلا بشرط توافق الغنطين قبل كان ينبغي تقديم قبلت لانه القبول الحقيق اهـ ورد ينسج ذلك بل السك قبول حقيق شرعاً لا يفرض ذلك لا بد منه لان غير الأهم قد يقدم لنسبة كارد على من تشكك أو خالف فيه وقد قبل في صحة تزوجت أو نكحت نظر لرددين الاعتبار والقبول وفي تعليق المغني في قوله تزوجت قال أصحنا لا يصح لانه أشد للاقتداء اهـ ورد النظر إليه مبنى على الاكتفاء بمجرد تزوجت من غير نحو ضمير ولا يصح خلافه كما مر وحديث في التعليق صحيح لكن خلوه من ذلك الموجب للخصف لا لاعتبار آخره منه لا لردد القى ذكره لأن هذا انشاعرا عـ كتبت ولا يضر من عاى نفوخ نامة نكح وأبدال الزاى جيبا وعكسوا الكاف حمزة وفي فتاوى بعض المتقدمين يصح أن نكحك كما هو لفظ قوم من البن والفزالي لا يضر زوجتك وأولاً لأن الخطأ في الصفة إذا لم يخل بالمغني ينبغي أن يكون كخطأ في الأعراب والتذكير والتأنيث اهـ وهو مرجح فيما ذكره غيره

من اغتفر كل ما لا يصل بالمعنى ومن ثم قال أو شكيل في تعوقف تام التكم هذا الحاصل لا يصل بالمعنى فلا يخبر به الصريح عن موضوعه
الشرف من المترية أنه أتى في دفع التام (٢٢٠) بأن عرف البلدا فافهم المراد صحت من العرف اه وكذا أعاد يعرف البلدا ذلك

لا حصل ما بعد حتى آمن
الواقع ان المعاني لا يشترط
فيه ذلك فان قلت بان في ذلك
عدم كمال انعمت بضم
التاء أو كسر ما خيلا بمعنى
وكان هذا هو الحاصل
لبعضهم على قوله لا يصح
العقد مع دفع التام مطلقا
ونقله غير من الاستوى في
يفتح بفتح التاء قلت يفرق
بان السداد في الصبح على
المتعارف في محاورات الناس
ولا كذلك القرآن فامله
والجواب عن استدلاله بقول
الغزالي لا يصح الخطا في
التكثير والتأنيث أي كما
صرحوا به في الطلاق
والقذف والعق على ان
فتح التاء بضم وغسل عن
أنه اذا صعد زوجته بكسر
الكاف خطا بالزوج صبح
بفتح التاء بالزوج وسيعلم
مما يأتي صحة النكاح مع نفي
الصدائق فيشترط لزومه
هنا ذكره في كل من شق في
العقد مع واقفه ما فيه
كثر وجهه والواجب
مهر المثل (ويصح تقديم
لفظ الزوج) أو وكيله سواء
قبلت وغيره كما لا يخفى
ان فرق وزعم ان تقديم
قبلت غير مستقيم لاستدعائه
مقبولا متقدما معروض
يصح ان يقال قبلت ما
سيجيء من ذلك التعبير
بالمعنى عن المستقبل اشعار بالتعوقف وصحة كونه واقع شاملا لغزوة (على) لفظا (الولي) أو وكيله لحصول المقصود واقفه
(ولا يصح) النكاح (باللفظ التزويج والانكاح) أي ما شق منهما فلا ينكر راع ما لم ياه حصر المحقق في تلك الصبح فيصح نحو
أنا تزويجت إلى آخره وقوله البلقيني هذا لأن مقتضى أنه يشترط هنا ظهرا فافهم من أن شكيل والذي يظهر خلافه

فتأوى البعض والغزالي اه عش (قوله من افتقد كل ما لا يصل الخ) ظاهره أنه لا يتقيد بالعالي اه سم
أي كما جرى عليه النهاية (قوله وعن الشرف) إلى المتن في النهاية الأولى وكذا على قوله فان قلت وقوله والعجب
القوة وسيعلم (قوله وعن الشرف الخ) أي حتى عنه بظهور أنه عطف على قوله قال بان شكيل الخ فنقله
انتهى أي ما خرج من الشرف (قوله ذلك) أي قوله اذا فقهه الخ (قوله لا يشترط في ذلك) أي عرف البلد
(قوله بان في ذلك) أي ما خرج من أي شكيل (قوله كمال) أي في باب الصلاة (قوله مطلقا) أي سواء كان
عرف البلد ذلك أو لا ويحتمل من العالي أو غيره (قوله على المتعارف) فإذا كان المعنى محصيا بحسب
المتعارف بضم وان كان فاسدا بحسب اللغة اه سدد عمر (قوله على ان دفع التام) أي تاء التكم (قوله
وسيعلم) إلى المتن في المعنى (قوله مع نفي الصدائق) أو الاقتصا على بعض ما سماه الولي اه عش (قوله
والواجب الخ) عبارة بالمعنى فان لم يقل ذلك وجب مخرج التسل كما صرح به الماوردي والروائي وهذه جملة
فيها لا زوجه ولو لم يالا أكثر من مهر متاهرا هذا بخلاف البيع فان القبول فيمنع من الاعجاب فان التهن
ركن فيه اه (قوله أو وكيله سواء قبلت وغيره) كذا في النهاية والمغني وقوله قبلت أي الخ (قوله فرق)
أي بين قبلت وغيره الخ (قوله وزعم الخ) مستداه قوله ممنوع (قوله والتعبير الخ) قد يقال هذا انما يناسب
لو كان قبلت اخبارا أمالو كانت انشاء كلهم المراد فلا سم وقد يعتذر من قبل الشارح رحمه الله ان مقصوده
ان شأن قبلت أن يكون مقبولا لها ماضيا بالتحقق بالنسبة بمن ينطق بها فهو هنا وان كان مستقبلا بالنسبة
لزمين النطق بها لكنهما كان مستقبلا لتحقيق الوقوع فكانه واقع وقوله والتعبير الخ إشارة إلى ما قلناه هذا
الجواب الدقيق لان في ما نحن فيه تعبير عن المستقبل بالماضى فليتام اه سدد عمر (قوله لحصول
المقصود) أي مع التقديم (قوله أي ما شق الخ) إلى قوله وقوله البلقيني في النهاية (قوله ما شق الخ) هلا فلو اوما
اشتق الخ أو العطف ليشمل نحو أنشأت تزويج محلولين فليراجع (قوله فلا سم الخ) اهله تفرع على قوله
أي ما شق الخ المقصد للعموم وفي النهاية والمغني الواو بدل الفاء فتأمل (قوله هذا) أي قول المتن ولا يصح الخ
وقوله مع ما مر أي قوله انما يصح النكاح بالعباء الخ (قوله لا ياهمه) أي ما صرحه الصحة الخ أو قول لا ياهمه
عدم توقف صحة النكاح على لفظ التزويج أو الانكاح فان المعلوم بالاستقراء من اصطلاح المصنف كالإفا في
استعماله بأن بمعنى كان ولا يخفى انما وجهه أنه أقوى بموجبه الشارح فتأمل اه سم ولما ان تقول
ان تعبير المصنف في الاعجاب بقوله وهو الخ يدفع الإيهام الذي ذكره وجهه المعنى عدم التكرار بقوله لان
الكلام هناك في اشتراط الصغوه هناك تعينها اه وهو قريب لاقاله سم قد يصح ما مر آتفا (قوله
فيصح مع الخ) تفرع على قوله أي ما شق الخ (قوله هذا) أي في نحو أنا تزويجت الخ (قوله الان) مقول
القول وقوله أنه أي الان (قوله لان اسم الفاعل حقيقة الخ) هذا لا يدخل البلقيني بناء على ما في جمع
الجوامع تبع الشيخ السبكي من ان المراد بالخال في اسم الفاعل حال التلبس لاحال التكم خلافا للغزالي ومن

فيشترط الزوجه (مهما) أي بخلاف البيع فان الواجب ذكر الثمن في كلامه بالتدريج (قوله والتعبير الخ) قد
يقال بهذا انما يناسب لو كان قبلت اخبارا أمالو كان انشاء كما هو المراد فلا (قوله لا ياهمه) أي ما صرح
حصر الصفة في تلك الصبح أو قول ولا ياهمه عدم توقف صحة النكاح على لفظ التزويج أو الانكاح بل يكفي أنه
لا يشترط التوقف على ذلك فان المعلوم بالاستقراء من اصطلاح المصنف كالإفا في استعماله بان بمعنى كان ولا
يخفى انما وجهه أنه أقوى بموجبه الشارح فتأمل (قوله لان اسم الفاعل حقيقة الخ) هذا لا يدخل البلقيني بناء على ما في جمع
الجوامع تبع الشيخ السبكي من ان المراد بالخال في اسم الفاعل حال التلبس لاحال التكم خلافا للغزالي ومن
التلبس لاحال التكم خلافا للغزالي ومن واقعه صحة عقد ما في الآيات لينتفع بسط بيان فساد

سبجي من ذلك التعبير
بالمعنى عن المستقبل اشعار بالتعوقف وصحة كونه واقع شاملا لغزوة (على) لفظا (الولي) أو وكيله لحصول المقصود واقفه
(ولا يصح) النكاح (باللفظ التزويج والانكاح) أي ما شق منهما فلا ينكر راع ما لم ياه حصر المحقق في تلك الصبح فيصح نحو
أنا تزويجت إلى آخره وقوله البلقيني هذا لأن مقتضى أنه يشترط هنا ظهرا فافهم من أن شكيل والذي يظهر خلافه

لان اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا وهم الودعي حتى يعثر عنه بعد ما انضلع عن قلت الخلاف في كل منهما مشهور وانما الذي تفرقوا فيه الترجع عند جزم فكان ينبغي ان لا ينسب منه خروج من ذلك لخلاف الموجب لاختلاف الوعد ايضا قلت كفي باختلاف الترجع مرجحا لاسباب المرجحون ايضا من أطا بالغة أكثر من غيرهم وذلك لخبر مسلم وتقوى الله في النساء (٢٢١) فانكم أخذتوهن بامانة الله واحتجتم

فروجهن بكلمة الله وكلمته واقصوه وحققنا معناه في الآيات البينات مع بساط بيان اسم (قوله فلا وهم) أي نحو (قوله لا تزوجوا) الخ (قوله في كل منهما) أي اسم الفاعل والمضارع (قوله قلت كفي) أي قد بسغنى عن ذلك بان المقصود الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بحمله فعليها منسوبة أو غيرها أو اسمية على مطلقا اسم هو وقسمه المصادرة (قوله باختلاف الترجع) أي بان الرافعي المضارع الاشتراك في اسم الفاعل كونه حقيقة في الحال بخلاف الاستقبال (قوله والمرجحون) أي لكون اسم الفاعل حقيقة في الحال وقوله من أطا لواله من الواو وقوله أكثر الخ خبر والمرجحون (قوله وذلك لخبر مسلم) أي قوله اشارة في المتن إلى المتن في النهاية (قوله لا ينسب منه) أي لا ينسب منه على الجموع بل اقتصر على قوله وهو محمول على ما إذا الخ (قوله وذلك الخ) راجع إلى المتن (قوله بامانة الله) أي يجعلهن تحت أيديكم كالأمانات الشرعية اه عش (قوله ماورد في كتابه) وهو التزويج والانكاح اه معنى (قوله فلا يصح الخ) تقرير على المتن (قوله في ذلك) أي منع القصاص (قوله وخبر البخاري الخ) جواب اعتراض (قوله لا لمعنا الخ) أي تعطيلك يا هاهنا لمعنا من القرآن وقد كان معلوما للزواجين اه عش (قوله بانه يرى) أي المجمع عوفوه أنه أي الكفاية (قوله والفقود أشغل الخ) جملته سائلة (قوله عمل كلام الخ) عبارة عن المتن بانه انما اعتبر الكفاية في محمولات يتلافى تزويجه ولا ريب أنه اذا كان كتابا تكون الولاية له فيكون من تزوجه أو زوج محمولين السائل نظر إلى من تزوجه لا إلى ولا يتول ريب أنه لا تزوجه اه (قوله اشارة مفهومة) أي لكل أحد ما اذا فهمها الفطن دون غيره سائر الكفاية فيصعب بكل منهما اه عش (قوله وتقدر تركيله) مفهومة أنه لو أمكن التوكيل بالكفاية أو الاشارة التي يختص بفهمها الفطن تعين لصحة تركيله وهو قربة لبيان ذلك وان كان كتابا أيضا لكنه في التوكيل وهو يعتقد بالكتابة بخلاف النكاح اه عش وسند كرمنا يتعلق بالمقام (قوله اشارة إلى الخ) أي فصيح نكاحهم بالشر ورجحت تقدير تركيله اه عش (قوله وان احسن) أي المتن في النهاية وكذا في المتن الاقوة وبشرط ان القوة هذا وقوله بشرط إلى المتن (قوله ويح) أي الجمعية (قوله ماعد العربية) أي من سائر اللغات تنهاه ومعنى (قوله اذ لا يتلق به) أي بالنكاح (قوله ان فهم كل الخ) أي اتفقت اللغات لم تختلف اه معنى (قوله فقبه او ليلب) أي العار فيه ولو باخبار النكاح الخ (قوله فورا) أي بلا طول الفصل عرفا بالانخبار بين الإيجاب والقبول عش ورشدي عبارة سم والاوجه انه كان الانخبار للبادي بما يأتي به قبل بدائه بشرط عدم طول الفصل بين الانخبار وبدائه وان كان لثاني بما يأتي به بشرط عدم طول الفصل بين ما يأتي به وما تقدم من صاحب من إيجاب وقبول و بما يأتي به صاحب مع

أورد ان لمعهم عليه وانه أعلم (قوله قلت كفي باختلاف الترجع مرجحا لاسباب المرجحون ايضا من أطا بالغة الخ) قد بسغنى عن ذلك بان المقصود لا الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بحمله فعليها منسوبة أو غيرها أو اسمية على مطلقا اسم هو وقسمه المصادرة (قوله باختلاف الترجع) أي بان الرافعي المضارع الاشتراك في اسم الفاعل كونه حقيقة في الحال بخلاف الاستقبال (قوله والمرجحون) أي لكون اسم الفاعل حقيقة في الحال وقوله من أطا لواله من الواو وقوله أكثر الخ خبر والمرجحون (قوله وذلك لخبر مسلم) أي قوله اشارة في المتن إلى المتن في النهاية (قوله لا ينسب منه) أي لا ينسب منه على الجموع بل اقتصر على قوله وهو محمول على ما إذا الخ (قوله وذلك الخ) راجع إلى المتن (قوله بامانة الله) أي يجعلهن تحت أيديكم كالأمانات الشرعية اه عش (قوله ماورد في كتابه) وهو التزويج والانكاح اه معنى (قوله فلا يصح الخ) تقرير على المتن (قوله في ذلك) أي منع القصاص (قوله وخبر البخاري الخ) جواب اعتراض (قوله لا لمعنا الخ) أي تعطيلك يا هاهنا لمعنا من القرآن وقد كان معلوما للزواجين اه عش (قوله بانه يرى) أي المجمع عوفوه أنه أي الكفاية (قوله والفقود أشغل الخ) جملته سائلة (قوله عمل كلام الخ) عبارة عن المتن بانه انما اعتبر الكفاية في محمولات يتلافى تزويجه ولا ريب أنه اذا كان كتابا تكون الولاية له فيكون من تزوجه أو زوج محمولين السائل نظر إلى من تزوجه لا إلى ولا يتول ريب أنه لا تزوجه اه (قوله اشارة مفهومة) أي لكل أحد ما اذا فهمها الفطن دون غيره سائر الكفاية فيصعب بكل منهما اه عش (قوله وتقدر تركيله) مفهومة أنه لو أمكن التوكيل بالكفاية أو الاشارة التي يختص بفهمها الفطن تعين لصحة تركيله وهو قربة لبيان ذلك وان كان كتابا أيضا لكنه في التوكيل وهو يعتقد بالكتابة بخلاف النكاح اه عش وسند كرمنا يتعلق بالمقام (قوله اشارة إلى الخ) أي فصيح نكاحهم بالشر ورجحت تقدير تركيله اه عش (قوله وان احسن) أي المتن في النهاية وكذا في المتن الاقوة وبشرط ان القوة هذا وقوله بشرط إلى المتن (قوله ويح) أي الجمعية (قوله ماعد العربية) أي من سائر اللغات تنهاه ومعنى (قوله اذ لا يتلق به) أي بالنكاح (قوله ان فهم كل الخ) أي اتفقت اللغات لم تختلف اه معنى (قوله فقبه او ليلب) أي العار فيه ولو باخبار النكاح الخ (قوله فورا) أي بلا طول الفصل عرفا بالانخبار بين الإيجاب والقبول عش ورشدي عبارة سم والاوجه انه كان الانخبار للبادي بما يأتي به قبل بدائه بشرط عدم طول الفصل بين الانخبار وبدائه وان كان لثاني بما يأتي به بشرط عدم طول الفصل بين ما يأتي به وما تقدم من صاحب من إيجاب وقبول و بما يأتي به صاحب مع

أورد ان لمعهم عليه وانه أعلم (قوله قلت كفي باختلاف الترجع مرجحا لاسباب المرجحون ايضا من أطا بالغة الخ) قد بسغنى عن ذلك بان المقصود لا الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بحمله فعليها منسوبة أو غيرها أو اسمية على مطلقا اسم هو وقسمه المصادرة (قوله باختلاف الترجع) أي بان الرافعي المضارع الاشتراك في اسم الفاعل كونه حقيقة في الحال بخلاف الاستقبال (قوله والمرجحون) أي لكون اسم الفاعل حقيقة في الحال وقوله من أطا لواله من الواو وقوله أكثر الخ خبر والمرجحون (قوله وذلك لخبر مسلم) أي قوله اشارة في المتن إلى المتن في النهاية (قوله لا ينسب منه) أي لا ينسب منه على الجموع بل اقتصر على قوله وهو محمول على ما إذا الخ (قوله وذلك الخ) راجع إلى المتن (قوله بامانة الله) أي يجعلهن تحت أيديكم كالأمانات الشرعية اه عش (قوله ماورد في كتابه) وهو التزويج والانكاح اه معنى (قوله فلا يصح الخ) تقرير على المتن (قوله في ذلك) أي منع القصاص (قوله وخبر البخاري الخ) جواب اعتراض (قوله لا لمعنا الخ) أي تعطيلك يا هاهنا لمعنا من القرآن وقد كان معلوما للزواجين اه عش (قوله بانه يرى) أي المجمع عوفوه أنه أي الكفاية (قوله والفقود أشغل الخ) جملته سائلة (قوله عمل كلام الخ) عبارة عن المتن بانه انما اعتبر الكفاية في محمولات يتلافى تزويجه ولا ريب أنه اذا كان كتابا تكون الولاية له فيكون من تزوجه أو زوج محمولين السائل نظر إلى من تزوجه لا إلى ولا يتول ريب أنه لا تزوجه اه (قوله اشارة مفهومة) أي لكل أحد ما اذا فهمها الفطن دون غيره سائر الكفاية فيصعب بكل منهما اه عش (قوله وتقدر تركيله) مفهومة أنه لو أمكن التوكيل بالكفاية أو الاشارة التي يختص بفهمها الفطن تعين لصحة تركيله وهو قربة لبيان ذلك وان كان كتابا أيضا لكنه في التوكيل وهو يعتقد بالكتابة بخلاف النكاح اه عش وسند كرمنا يتعلق بالمقام (قوله اشارة إلى الخ) أي فصيح نكاحهم بالشر ورجحت تقدير تركيله اه عش (قوله وان احسن) أي المتن في النهاية وكذا في المتن الاقوة وبشرط ان القوة هذا وقوله بشرط إلى المتن (قوله ويح) أي الجمعية (قوله ماعد العربية) أي من سائر اللغات تنهاه ومعنى (قوله اذ لا يتلق به) أي بالنكاح (قوله ان فهم كل الخ) أي اتفقت اللغات لم تختلف اه معنى (قوله فقبه او ليلب) أي العار فيه ولو باخبار النكاح الخ (قوله فورا) أي بلا طول الفصل عرفا بالانخبار بين الإيجاب والقبول عش ورشدي عبارة سم والاوجه انه كان الانخبار للبادي بما يأتي به قبل بدائه بشرط عدم طول الفصل بين الانخبار وبدائه وان كان لثاني بما يأتي به بشرط عدم طول الفصل بين ما يأتي به وما تقدم من صاحب من إيجاب وقبول و بما يأتي به صاحب مع

فيمّا ظهر بشرط قصر الفصل بين الإيجاب والقبول فلتأمل اه (قوله فهم الشاهد من الخ) أي مآل به
العلاقات اه عش (قوله في الصيغة) أي قول المتن ولا يصح قطع في النهاية الآخرة وبه فارق إلى قوله
وقوله ذلك (قوله كاحلتك الخ) هـ لا جعلوا عدم الصيغة بنحو هذا بقدر لفظ الزوج أو الانكاح اه سم (قوله
على ذلك) أي نيتها النكاح (قوله لا مطلق) أي اطلاع لانه مصدر مسمى اه عش (قوله اشترط الخ)
نعت للشهود (قوله لكل فرد الخ) الأولى جزأ جزأ وقوله منى عقد النكاح (قوله وقوله ذلك) أي نوبت
الخ اه عش (قوله على إقراره بالعقد) أي قوله أني نوبت بما تعلق به النكاح (قوله وفيه وجه) أي
في الصيغة بالكناية (قوله لم يعزل عليه) أي فلذا أدى القطع وأطلق اه سم (قوله مع الخ) أي الاستغلاف
(قوله مع ما يصح به الخ) عبارة أنها يشترط اللفظ الصريح اه وهذا مآل نسخة الشارح المرجوع
عنه أكتب عليها الفاضل الحشوي ما نصه قوله اشترط الخ أي فلا يكفي الكناية وهو ظاهر وقد وجع الشارح
رحمه الله عن قوله اشترط الخ إلى قوله مع ما يصح به الخ كآراء يشكك في مكان الفاضل الحشوي لم يبلغه ذلك اه
سبدر عبارة عش قوله اشترط اللفظ الخ أي بان يقولوا متفقين وأذنت كل فرد زوج فانه مثلا اه
عش وعبارة الرشيد أي فلا تكفي الكناية على الذهاب اه (قوله خرج بقولنا الخ) أي قوله ويرق
في المعنى (قوله الكناية في المعقود عليه) من زوج أو زوجة كالأول وجعلت بنى أو زوج بنيتك أي وقوله
كأول قال أبو بنات الخ ويحتمل أن مثل أبي البنات أو البنين فإذا قال الزوج بنيتك بنى أو زوج بنيتك بنى
صح اه حلي ورواي (قوله ونو بامعينة) يؤخذ من نيتهم ما لو اشتد في النية بطل العقد ولو طالب الزوج
أحدى البنات بعد موت الأب فقال أنت المعقود شهدت الشهود بذلك فقالت ليست المعقود صدقت بهيها لأن
الشهود إذا طلع لهم على النيت وكذا لو قال لها الشهود أنت المعقودة وسعى الولي غيرك غلطاً لقول قولها
بينها لأن الأصل عدم الغلط اه عش (قوله مطلقاً) أي وان نو بامعينة اه سم عبارة عش أي نوى
الولي معينا منهما أو لأو لأو الفرق بين هذا وبين زوجتك أحدى بناتي نو بامعينة صح سم لانه انه يعتبر
من الزوج القول فلا بد من تعيينه ليعلم الأشهاد على قبوله الموافق للإيجاب المرأة ليس العقد والحطاب بها
والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاعتقر فيها لا يفتقر إلى الزوج اه وقد خالف القسماص نقصان الحلوى
وإن بادي إلا أن يرق بن عقد الزوج وعقد وليه أخذ من مثلهما فلا يرجع (قوله الخ) أي فإنة اه عش
(قوله مطلقاً) أي سواء كان في مسئلة المتوسط أم لا قاله الكردي ولا يخفى أن المناسد لما بعد من يقال على
ما مر ومقابله قوله على ما مر أي في شرح أو تزويجها من الرد على ما في الوضعة (قوله كاس) وهو قول المتن

فيمّا ظهر بشرط قصر الفصل بين الإيجاب والقبول فلتأمل اه (قوله بشرط فهم الشاهدين) اعتمده
مر (قوله في المتن لا بكناية) قال في الروض ولا بكناية قال في شرحه في غيبة أو حضو ولانها كناية قال بلو
قال لغاتسوز جئت بنى أو قال زوجت فلان ثم كتب بلفظه الكمال والخبر فقه القول قبله بصح كما
صححه في أصل الروضة في الأولى وسكت عن الثانية لانها مسقطين كلامه إلى أن فرغ في شرح الروض بين
ما هنا والبسيع بانه أوسع دليل انعقاد الكنايات وشيخ البخاريه (قوله كاحلتك بنى) هـ لا جعلوا
عدم الصيغة بنحو هذا بقدر لفظ الزوج والانكاح (قوله وقوله ذلك) أي نوبت (قوله لم يعزل عليه) فلذا
أدى القطع وأطلق (قوله اشترط اللفظ الصريح) أي فلا تكفي الكنايات (قوله زوجتك أحداهن إلى
ونو بامعينة في الروض فرغ جئت أحدى بناتي أو زوجت أحد كما بطل قال في شرحه ولو مع الإشارة كالبيس
انتهى وهو مع ما ه الشارح يخرج منه أن التعبير بأحدى مع نيت المعينة صحيح لأمع الإشارة إليها ولا يخفى
اشكاله هذا أن أراد بالاشارة إلى الزوجة فأن أرادها بالاشارة إلى البنات التي المزوجت أحداهن
فلا شك كمال فخر رتم وقع لصح مر فمال إلى الاستغناء مع الإشارة إلى المزوجت وإلى حل كلام الروض
على الإشارة إلى البنات وتقدم في الحاشية في البيس عن شرح العباب بطلانه في أحد العبدن أو الثوبين وان
نو يا واحد بغيره أنه يفارق النكاح (قوله ولا يكفي زوجت بنى أحد كملطفاً) كذا شرح مر وقوله

وبشرط فهم الشاهدين
أيضا كجاء في (لا بكناية) في
الصيغة كاحلتك بنى فلا
يصح النكاح (قطعا) وان
قال نوبت بها النكاح
و توفرت القرائن على ذلك
لانه لا مطلق للشهود المشروط
حضورهم لكل فرد قد
منه على النسب فيه فارق
البسيع وان شرط طه الأَشْهاد
على ما هو قوله فلا لا يثبت
لأن الشهادة على إقراره
بالعقد لأهل نفس العقد
وفيه وجه كنه لم يشذوه
لم يعزل عليه ولو اشترط
قاض قضيتها في تزويج امرأة
صحح ما يصح به قوله القضاء
بما ساق في هذا شرط اللفظ
الصريح وخرج بقولنا في
الصيغة الكناية في المعقود
عليه كأول أو بنات
زوجتك أحداهن أو بنتي
أو فاطمة نو بامعينة ولو
غير المسماة أه يصح ويرق
بان الصيغة هي الثلاثة
فأخبط لها كقولوا يكفي
زوجت بنى أحد كملطفاً
(ولو قال الولي زوجتك)
إلى أخوه (فقال الزوج
قبلت) مطلقاً أو قبلت ولو
في مسئلة المتوسط على ما مر
(لم ينفقد) النكاح (على
الذهب) لا تنقض لفظ النكاح
أو التزويج كاس (ولو قال)

الزوج الولي (زوجتي بنتك فقال الولي (زوجتك) بنتي (أوفال الولي) الزوج (زوجها) (٢٢٣) أي بنتي (فقال) الزوج (زوجتي) ها

(صح) النكاح فيهما بما
ذكر للاستدعاء الجازم

ولا يصح الاضاغة التزويج او الانكاح اه كرهى اقول وعليه كان بينى ان زيدا شارب قهله فقه المشتري طاول الى
انه راجع لما ذكره فى محبت القول من قوله لا قبلت ولا قبلتها الخ (قوله الزوج الولي) عبارة الفنى الخاطب
الولي اه (قوله بما ذكر) يعنى بمن غير ان قبل الزوج بعد ذلك الاول وجوب الولي بعد ذلك الثانية
(قوله وفى الصحيحين الخ) عبارة الفنى وما فى الصحيحين الا عرابى الفنى خبأ الوأه بتسفه الفنى صلى الله
عليه وسلم قال له زوجهما فقال الزوج جئت بما علم من القرآن الخ (قوله وخرج) الفقهه وانما صرح فى الفنى
الاوله نعم الا ولا يصح (قوله تزويج الخ) اى ما قاله الخاطب تزويج الخى ان قوله تزويجها الخ اى ما قال
الولي تزويجها الخ (قوله لهدم الجرم) لانه استفهام اه معنى (قوله ان قبل الواجب الخ) نشر على ترتيب
الف (قوله ولا يصح) استأخر تزويجها) اى لا يكتفى هذان من كفى منه تزويجا فقال الولي قل تزويجها
فقال تزويجها يكف كاتى قولان تزويجها فقال تزويجها نوره اوز ووجهها لا يكتفى هذان الزوج كما
كفى منه زوجى فقال الولي اوز قل زوجهما فقال الزوج يكف كاتى قولان زوجى فقال الولي زوجى لا
ان وجب الولي بعد ذلك فى الاول وجب قبل الزوج بعد ذلك فى الثانى اه سم (قوله لانه استدعا الخ) انظر لوصف
به امره باستدعاء التزويج ثم يظهر ان من سوابيل العادة تزويجه الاستدعاء من دخول فى الصورتين
ليس من صيغ الاستدعاء بل بالاحتياج الى احداها او بولي فى الاخرى فلينأمل اه سبدر وقوله لوصفه
الاستدعاء اى التزويج فى الاولى والتزويج فى الثانية (قوله دون التزويج) وكان الاول زينا والى التزويج
(قوله ولا زوجت نفسى الخ) عطف على قل تزويجها الخ (قوله غير معقود عليه) اى على الصحيح وانما العقود
عليه الم انقطع لان العرض من جهة الزوج المهر لانفسه ولانه لا حرج على نكاح غيرهما اه معنى
(قوله ولا زوجت بيتي فقالنا الخ) عبارة الفنى والروض مع شرحه لا يتعدى كتابة في غيبة او حضور ولا انها
كتابة فاولا فلان زوجت بيتي اوز زوجهما من فلان ثم كتاب الخ وفى منتهى الفنى ما لم يصنع لولم يطل
الفصل بين الاعجاب والقول صرح النكاح ولا يضرخل الخبر حيث وجد الصيغة المعتبره اه وفى ع من بعد
ذكر كلام الروض مع شرحه الما لم يصح هو شامل لالاخرى وعبره لكن حيث صرح عقدا الاخرى بالكتابة
الضرورية كما مر فاحتمل تخصيصه بالحاضر لتحقيق الضرورة فيموتحتمل التعميم وهو اقرب هذا وقد يقال
مالا يمتنع ان القاضى تزوجه حيث لم تكن اشارته صريحة كما يصر فى أمواله اه (قول التزويج) لا يصح
تعلقه بولو الزوج حيث ان شأه ان تعاقى وقصد التعلق أو أطلق بل يصح وان قصد التزويج أو ان كل شئ
مبنيته تعالى صرح به اه ومعنى (قوله ففسده) اى قول التزويج لا يوقف فى النهاية الاقوله ويرد الى مخرج
(قوله وانها ادنتنا الخ) عطف على انقضائها ونفس من حيث الفنى خطا من لوجب لا لانظر بما صارت الفنى
وكانت ادنت لى بها فى تزويجها اه وهى ظاهرة (قوله واكتنا الخ) ظاهر ماله عطف على ادنت فيكون الفنى
ثم بان انها كانت تزويجا لا لاخفى الآن فقال عامر انفا (قوله والعدنا الخ) تصور ولا اجتماع المقدم واليكارة
اه سم (قوله اوقال الخ) عطف على قول المن اوقال الخ (قوله فقبل) اى ثم بان منوها (قوله وان لم يظنه الخ)

وَبَوَّخْ مِنْهُ اَنْزَوْجِيْلًا مُتَمَوِّرًا اِنْ كَانَ مُتَبَا بَاطِلًا وَاِنْ اَمَانَ مُتَبَا وُجِرَ بَوَّالُ مَا لَوْ بَشَرًا نَبِيًّا فَقَالَ بَعْدَ تَقِيْنُهُ اَوْطَنَهُ صَدَقَ الْخَبَرُ اَوْطَنَهُ صَدَقَ الْخَبَرُ فَكَفَّ اَمَّا هَا هُنَا يَمُكُّ لَانَّهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ (٢٢٤) بَلَى تَحْقِيقُ اِذَا كَانَ حَيْثُ يَجْعَلُ اَوَّلُهُ مَا لَوْ اُتِيَ بِمَوْجَزٍ وَجَمْعُو تَقِيْنُ اَوْطَنَ صَدَقَ الْخَبَرُ

فقال ان صدق الخبر فقد
تزوجت بنتك ويصح
الباقي حتى ان نحل امتناع
التعليق اذ لم يكن مقتضى
الاطلاق والا كان غايته
وتحدث بوجهه ولم يثبت
فقال زوجتك بنتان
كانت حصة مصر وفيه نظر
لان ان هناليت يعني اذ
كلوه نظاهم والنظر لاصل
بقاء الخلية لا يطعمه بيقين
الصدق اوله ونه فها هو
ويصح غيره العصة فان
كانت فلا نه موليت فقد
زوجتكها وقررت وتجتك
ان شئت كالبيع اذ لا
تعليق في الحقيقة اه
وبيعن جعل الاول على
ما اذاهم اولن انهما موليت
والثاني جعل ما اذاهم
وقد انهم ذلك الحلال السوطي فقال

وأربع فكر والنسخ بها * جاءت بها الانخبار والانا

فقبيلة ومنعسة والحسبر * كذا الموضوع ما تمس النار

اه عس (قوله ويحث القلبي الخ) وتبع على ذلك بعض التأخرين اه معنى واغفده فمع ابن عباسه
 وليس منه أى الوقت حال قوله وحكم حامداً محالاً وأحياناً لا نه مقتضى القدر ليقبأه بعد الموت اه
 (قوله يحث الخ) أى النكاح المؤقت (قوله لا نه الخ) يحثه الخنى قاله الخ (قوله وقد ينزع الخ) عبارة غامضة
 وانهاية وهذا تنوع فقد مرص الاصحاح في البيع انه لو قال يبتاع هذا الخ لم يصح البيع فالنكاح أولى
 وكذلك لا يصح اذا أتته أى النكاح بعد التلحق له الزنا غالباً كما افاده شيخنا اه (قوله لا يفرق الخ) نازا النكاح الخ
 قد مر انه يجوز زلزاله منهما ان ينظر من الاخر بعد الموت ما عدا ما بين السر والعلانية سدد غير (قوله

من جهة البسم مع هذا التعليق الذي هو لازم معنًى وتصريح معنًى الحال معنًى ان كان أي ملامتان
الذي ليس كذلك فلا تنادى في الرد على هذا الشئ من باب التماثل (قوله) ويؤخذ من ان زوجنا أمم ورف
ان كان معنا باطل وكذا يطل البسم في كل ذلك كما يؤخذ من معنى الحاشية في باب البسم عن شرح العباب
فرسجه (قوله معنًى اذ) ليس لازم (قوله ان الخ) قد يقال هذا لا يدخل في البني لانهم لم يبقوا على
ان شأنهم اذ بل على ان هذا التعليق هو معنًى الاطلاق ولازم بحسب ما عرفت فلا يضر التصريح به (قوله
ويتعين الخ) كما شرع من (قوله) وقد بناه عن فيه الموت لا وقع آثار النكاح ولان الاحصاء صرحوا بأنه اذا

لا ترتب عليها أحكام النكاح وبهذا لا يخرج الزكوي عن حكمه بل لا يراجع فقهاء الخلاف فيحقق وإن ادعى جمع فقهاء كذا إطلاقهم
لحوم الجمل الأهلية لموت من زين وعبد البلقيني ههنا إذ أفادت عدة غيره وأوجب حاله تصرع بمقتضى الواقع وقد ينزع فيه بان الموت لا يرفع
أما النكاح فكيفما التعلق بالحياة المتضمني لرفعها كلها بالموت بخلاف مقتضاها مستثناة به بناءً

احذفهم ويعلم الفرق بين هذلول وهبتل وأعر تلمعة حبانك بان المداخ ثم على صحة الحديث به فهو وان التجدد أقرب إلى انه يكفي طلب مزيد الاحتياط هنا فارقا بينهما بن غير قليل لان من نفى بصحة ما نفى صحة العقد ويزيد زومه في قواعدنا وان نقل عن زفر عنه وان قاله التوقيت (و) يصح (نكاح الشغار) بمحضتين أو لأهلها كسورة النسي عنه في خبر الصحيحين من (٢٥٠) شغل الكبير وجه دفعه إلى البول فكان

كلهما سها يقول لا ترفع رجل يبق حتى أرفع رجل بنتك أو من شغل البلد اذا خلا نظره عن المهر أو من بعض الشرط (وهو) شرعا يفتي آخر الخبر المحتمل أن يكون من تفهيم صلى الله عليه وسلم أو من تفسيره ابن عسروا به أو أضافوا به عنه وهو ماصح به البخاري أبو داود وغير جمع إليه (و) وجبها) أي يفتي (على أن تزوج) أو تزوج ابنتي مثلا (بنتك) وبضع كل واحد منهما (صدقا الآخر في قبيل) ذلك بأن يقول تزوجها وزوجك شلولة البطلان التشرى في البضع لان كاجل بيع مولى به مودا لنكاح وصدقا الاخرى فاشبه تزويجها من رجلين واعترضه الرافعي بحاشية نظروا غير ذلك وشفق الامام الغالي على ما عول على الخبر (فان لم يحصل البضع صدقا) بأن قال زوجك بضع على أن تزوج بنتك ولم يزد قبيل كذا ذكر (فلا يصح الصدة) للنكاحين غير المثل لعدم التشرى بلفظ البضع وما فيه من شرطه في عقد لا

اطلاقهم) أي عدم الصدة (قوله والفرق) مبتدأ خبر قوله ان المداخ (قوله) أي وهبتل أو أعر تلمع (قوله) أي النكاح (قوله) لا يلزم من نفى بصحة ما نفى صحة العقد ان المراد الاعتراض على التفرد وقوله ولو بشر الخ اسم وكذا فسر الكردى الضهير التعلق والتوقيت وهو الظاهر خلافا لقول عس أي المدة المعلومه المجهولة وقول الرشدي أي التوقيت بعمر أو عمرها (قوله عن زفر) أي من أئمة الحنفية اه عس (قول المتزوج نكاح الشغار) ولا يحسن نكح به كإسره من الرضاه اه عس (قوله) بصحة ما نفى صحة العقد لا يفتي الا قوله واعترضه الى وقيل وكذا في النهاية الا قوله واعترضه الى المتزوج (قوله) رجله) أسقط المثنى والقاموس عيل من شغل الكبير الكسب اذا رفع رجله لينزل اه (قوله يقول) أي لا يخرج (قوله اذا خلا) أي عن السلطان اه مخي (قوله كذا) آخر الخبر الخ يعني تفسير الشغار بما يفتي في المنة (و) شدوى (قوله المحتمل) أي آخر الخبر (قوله) أي أي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (قوله وهو) أي كونه من تفسير نافع (قوله) فيرجع اليه (أي إلى التفسيرين) كان من تفسير الرازي لانه اعلم بتفسير الخبرين غيره اه يجرى عن الزبدي عن شرح التمر وقوله الى التفسير الاول الى آخر الخبر (قول المتزوج وجبها الخ) أي نحو قول الولي لخالها لمزوجك ما الخ اه مخي (قوله بان يقول الخ) قال الزركشي قضية المثل ان اكتفاء بقوله قبل العقد وفيه نظر اه (قوله تزوجها وزوجك) زاد المثل والغنى على ما ذكر اه (قوله وعلة البطلان) أي حكمته (قوله واعترضه) أي التعليل المذكور (قوله وقيل غير ذلك) عبارة بالغنى وقيل التعلق وقيل الخلق المهر اه (قوله وقيل كذا ذكر) قضية انه لا يكفي الاتصال على قوله قبل العقد كإسره من غير خلاف لما في عس مما ساه قوله استيعاب الخ أي قوله قبل العقد مستعمل في قول نكاح نفسه وتزوج ابنته فكانه قال قبل نكاح يتلوز وجب بنتي اه (قول المتزوج فلا يصح الصدة) يردد النظر فيما لو اقتصر المثل على قوله تزوج بنتك او على قوله تزوجك بنتي ولعل الاخر يفي الاول البطلان لعدم وجوب شرط الاجاب وفي الثاني الصدة فلا تعلق فيلان لا يجاب التعلق به معلق عليه لانه معلق فليراجع اه سيدعمر أقول وقد يؤيده قول المغني والاسم ما عولوا قالوا وجب بنتي على ان يبعض صدقا فلا يصح النكاح في احد وجهين يظهر من وجهه تعارضهما لعدم التشرى لكن يشهد صدقا فحسبه المثل اه (قوله لا يشهد النكاح) أي بخلاف البيع ونحوه اه عس (قوله قائم مقام زوجي) معتمده اه عس (قوله ولو جعل البضع الخ) يردد النظر فيما لو قال وبضع واحد منهما صدقا الاخرى ولعل الاقرب البطلان فيها اذا قول الصدة فيها لا دليل المهور بجمع واحد على الاخرى بل امرح كذلك والتوقف لا فائدة فيه ثم ان اراد معينة فخصم تعينها للبطلان انما بما تقدم فرز وجبنا لحدى بنافي اه سيدعمر (قوله بضع الاول الخ) أي غير المثل اه عس (قوله وسيعلى) أي قوله بعينه في النهاية الا قوله فان قلت في قوله قول الشافعي (قوله) فلا وجب له الخ) أي واسترجعه كل شئ في محتمل لم يعلم عدمها بعد او كان المقود دعائمه حتى وان اضع بالاثنية قال بعتك لهما جميعا بضع البسح فالنكاح أولى هو (قوله لا يلزم من نفى بصحة ما نفى صحة العقد والتوقيت نفى صحة العقدان كان المراد الاعتراض على التفرد وهو بشر الخ وفي شرح هو ومثل ما تقرر زلوة جملة لا تتبع الدنبا لها غالباً كما أقاده شخصه الشهاب الراسي بسا على ان العدة بصفة العقد ولا عنها ينشر هو (قوله بان يقول تزوجها وزوجك مثلا) ظاهر البطلان وان لم يفسد ذلك ولا يقال اذالم يقوله سقط

(٢٩ - (شرواني وابن قاسم - سابق) يفسد النكاح وقضية كلامهم على أن تزوج بنتك استيعاب قائم مقام تزوجي والا لوجب القول بعدم دلو جعل البضع صدقا لأحدهما بطل فحين جعل بضعها صدقا فاقط فرز وجبها على أن تزوج بنتك وبضع بنتك صدقا يفتي بضم الاول فقط وفي عكسه بطل الاول فقط (و) أحدهما (ما لا يصح جعل البضع صدقا) كان فالز بضع كل واحد صدقا الاخرى (بطل الاصح) ليقام معنى التشرى بلفظ بضع كل واحد من كلامه في قوله لا يفتي الزوج من علمه أي لمنحل المرأة فلو جعل سلما

لم يصح نكاحها حتى طال العقد النكاح فان قلت يشكك على هذا ما مر من صحة نكاحه وجعله مقوقر ديان متناوياً مقوقرنا ما حياه فبان مبنا
قلت لا إشكال لان ما هنالك العلم بطلان شرطه على مباشرة العقد وقوده ظاهر أيضاً وما في تنكح المستلتي بالنسب بطلان نفقه ما لم يتناوياً
بالصدق وحكمه بطلان ظاهر او ما الفرق بين الصحة فخير زوج أخته وهو يشك أنها بالغة أو لا فبات بالغة أو زوج الختلى أخته فبان زجلاً
والبطالان فخير زوج صولته قبل علمه باقتضاه صحتان الشك في ذلك ونظراً زهما في ولاية العاقدة في الأخيرة في حل المنكوح حتى ولو لا بمن
تحققه فبطلان ظاهر وبطلان مقوقر وفي زوجة المقوقر فان عدم العلم بعوتز وجه الأولى من عدم العلم باقتضاه العدة ومع ذلك صرحوا بصحة
نكاحها اذا بان متناوياً فكذلك يصح نكاح (٢٢٦) الأخرى اذا بان اقتضاه عدمه وسينقلو جميعاً كذا مقتضاه شروايت الخلاف بما ذكر

صرح في موضع عدا كونه
فقال قول الشيخين وغيرهما
العلم بوجود شرط النكاح
حال عقده شرط لم يحول على
انه شرط لجواز مباشرته
العقد لا يصح حتى اذا
كانت الشرط لم يحقق
نفس الامر كان النكاح
صحها وان كان المباشر غلطاً
في مباشرته بما ثم ان أقدم
علماً بالمتناوياً في الولي
فقد تصور وصداؤة أو
خونة وغيرها مما ياتي
وفي الزوج من المتناوياً
نكاح وعدة ومن جهل
مطلق على ما قاله المتولي
وأقره القموني وغيره وعبارته
وطريق العلم بالزواج ما
معرفة اسمها ونسبها أو
معاً يتناوياً وجعل هذه
وهي منتقاة أو رداسترة
والزوج لا يعرف وجهها
ولا اسمها ونسبها بل تعتذر
تحميل الشهادة عليها
قال الأذري وهذا منه
تقييد لقول الاصحاب أي
وصري عليه الرافعي وغيره
لأن شرطه لا ضرر وقاله في ذلك

كأيات اه عش (قوله لم يصح نكاحها) أي ظاهره ابدل ما ياتي اه سم (قوله على هذا) أي اشرط
نكاح الخ (قوله ما مر) راجع في أي محل (قوله بشرط الخ) خدوران (قوله أيضاً) أي كالباطن (قوله وما في
تنكح المستلتي الخ) كذا في شرح مدر اه سم (قوله وحكم الخ) عطف على أم الخ فهو غاية أيضاً (قوله
والبطالان) عطف على العتص (قوله بان الشك الخ) متعلق بالفرق (قوله وهو) أي اخل (قوله نفسه نظر الخ)
جواب وما الفرق الخ (قوله وبطلان) أي ذلك الفرق (قوله ما مر في الخ) أي انكمن الصحة (قوله فان عدم
العلم الخ) تعليل لقوله وبطلان الخ (قوله أولى) أي باقتضاه عدم الصحة (قوله بصحة نكاحها) أي زوجة المقوقر
(قوله ما ذكرته) أي في قوله قلت لا إشكال الخ (قوله حال عقده) متعلق بالعلم (قوله يحول الخ) خدور
الشيخين الخ (قوله حتى اذا كانت الشرط الخ) في الجبر للزوج امره ان يعتد بما في الشك من الرضا ثم تبين
خطؤه صرح النكاح على المذهب وسكنوا ما صحقوا الاسرافين عن بعض أصحابنا لانه لا يصح اه نهاية قال
الرشدي قوله في العرا الخ ساقى نصفه اه وقال عش قوله عن بعض أصحابنا الخ معتمد وسيد كر
ان هذا هو المعتمد وان ما في الجرح ضعف اه عش وشرع المغنى وما في الشارح اعتماد عدم الصحة
أيضاً (قوله وما في الخ) عطف على غلطاً (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وقوله بعد في الزوج
اه سم (قوله أو خونة) الأولى وخونة بالواد (قوله ومن جهل مطلق) أي بان لا يعرفها أو به كان
قل له زوجتك هذه ولم يعلم اسمها ولا نسلها اه عش (قوله وعبارته) أي المتولي (قوله باطل)
ارتقاء مدر اه سم (قوله لتعذر تحمل الشهادة الخ) انظر مع المعلن اه سم (قوله وهذا منه) أي من
المتولي (قوله أي جرى عليه) أي على قول الاصحاب (قوله أو اشرار الخ) هو مقول الاصحاب (قوله وليس
الخ) أو الواحالة (قوله والازركشي الخ) عطف على الأخرى وقوله كلام الرافعي الخ هو مقول الزركشي
(قوله انهم) أي كثير من وقوله بشرط الخ كثير من والوجه مقول فلا وقوله كلام المتولي مقول فلم
يختلف (قوله معرفتهم لها) أي التي زوجة وقوله كالزوج أي تعرفه الزوج لها (قوله لتعذر الخ) مقول القول
(قوله انهم منه) أي الزوج خبر والفرق الخ (قوله لكن راجح العمد الخ) اعتد مدر اه سم (قوله

جعل البضع صدقاً لها فهو جهات أحدهما المصنف لكن يفسد الصداق فيصير المثل كالوحي شروا الثاني
البطالان أخص من هذا الشرط عجز عن الاستمتاع بالكلية لان الصداق ملك المرأة وليس لاحداث ينشعب ملك
غيره الا بانه ذكره المتولي والأوجه الأول لعدم المنشعبك انتهي (قوله لم يصح نكاحها) أي ظاهره
بدليل ما ياتي (قوله قلت لا إشكال لان ما هنا الخ) قد يقال زوجة المقوقر من الجهول لعلها فيشكل الفرق
تأمل جسداً (قوله وما في تنكح المستلتي الخ) كذا شرح مدر (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج
وكذا قوله بعد في الزوج (قوله باطل) ارتقاء مدر (قوله لتعذر تحمل الشهادة عليها) انظر مع المعلن
(قوله لكن راجح العمد) اعتد مدر

هذه مع قال الرافعي وكذا في المتولي والبار وليس فيها عجزها والازركشي كلام الرافعي في الشهادات عن القفال ووافق ما قاله
المتولي فلا أعني الأذري والازركشي وكلام كثير من قال ان الزركشي منهم الرافعي يشعر بفرض المسئلة أي في كلام الاصحاب فيما اذا كان
الزوج ممن يعلم نسبها أي أو عينها فلم يخالف كلام الاصحاب المعلقين في زوجتك هذه كلام المتولي وتردد الأذري في ان الشوهل بشرط
معرفة نسبه لها كالزوج والذي أقدمه مقول المتولي لتعذر تحمل الشهادة عليها منهم بل لكن راجح العمد انه لا يشترط معرفتهم لها لان
الواجب حضورهم وضبط صفة العقد لا غير حتى لو دعي الادلاء بشهادة الايصرة العقد التي سمعها كقوله القاضي في فتاوى وهو يفرق بينهم
وبنه بان جهل المطلق بها يصير العقد لافادته فيه وبوجه مختلف فيها لم يبق فائدة بغيره لها ولا وانظر لتعذر تحمل هنا كالانظر لتعذر

والافتقار منه غير معقود عليه رشدي وسم (قوله لم يصح) معتد اه عـش (قوله ودرأ نقال الخ) لكن التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي يصلح ان عدم الصحة بحسب الظاهر وأنه يبين الصحة إذا بان عدم الخلل لا ينافي مع قولهم هنائي الخش وان بان ان لا خلل وقوله هـ في الحرم فبانت غير محرم لان يضعف ما هنا فبما أوفى القول الثاني ويرى بين مسئلة الخش وغيرها فلي تأمل اه سم عبارة عـش قوله ودرأ نقال الخ أي والمعتد للصحة يفرق بينه وبين المعتد في الخش المشكل حيث لم يصح وان أنت أوفت بما به لا يصح المعتد عليه بحال بخلاف الحرم فإنه يصح المعتد عليه في الجملة اه مؤلف وهو محتال في الشرح ومات في الشرح هو المعتد اه (قول المتن وعداه) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيران من مردد رايج باخذ حصر المسعد للمأوس عليها في الحل الذي يريدون العقدة من خارج المسعد فهل يكون ذلك مبغضا فلا يصح العقد أم لا فيستظهر والجواب عنان الظاهر صحة العقد لان الغالب عليهم اعتقادهم باحتد ذلك لكونه مما يتسامح به ويتقدر العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرا لا وجب فسقوا وقع السؤال أيضا عما تمتعته بالبولي من ليس القروا بنى القطع فله شاهد والولى هل هو مقتضى بقصد العقد أم لا والجواب عنه ان الظاهر انما لا تحكم بمجر ذلك بخلاف الاعتقاد ما بالنسبة للشهود فلان الغالب ان العقد يحصر بحسبه جملة كثيرة ولا يلزم ان يكون الجسم لا يمين ذلك فان اتفق ان فهم اثنين ما لزم من ذلك اعتد بشهادتهما وان كان عددهما فماتوا ما في الولي فإنه ان اتفق لئس ذلك فقد يكون له عذر كونه بالتحريم ومعرفة ذلك مما يخفى على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في المجلس على الحرر اه عـش (قوله ولا ينافي هذا الخ) وجه المناقاة جعل العدالة شرط فلا يصح العقد الا اذا وجدت ثم حكم بحسبه بالمستورين مع انتفاء اه رشدي (قوله لانه بمنزلة الرخصة الخ) أو أوال كلام هنائي الاعتقاد باطنا وفيما ياتي في المستورين في الاعتقاد ظاهرا اه سم (قول المتن وسع) أي أو يورفع الصوت اه معنى (قوله لان المشهود عليه قول الخ) قضيت انه لو كان المعتد أخوس وله أدلة يفهمها كل أحد لا يشترط في الشاهد حثثة السمع لان المشهود عليه لا ينسب قول ولا مانع منه اه عـش (قوله في الجملة) أي في مواضع مخصوصة كالقرار (قوله ومثله من بطلان الخ) أي لعدم علمهما بالواجب والقابل والاعتقاد على الصوت لا نظره فلا وسع الايجاب والقبول من غير روية للموجب والقابل ولكنهما جزئيا في أنفسهما بان الموجب فلان والقابل فلان لم يكف الله المذكو وقولهم الفرق بين ما هنا وما تقدم في البيع من محسوس ان كان العلم فدان بطلان شديدة حال العقد بحيث لا يرى أحدهما الآخر ان المقصود من شاهدة السكاح اثبات العقد بماعتد التنازع وهو متفهم القاطنة اه عـش (قوله وفي الاصح) الى قوله وقيل في المتن الاقوله وعدم حرفة الى عدم اشتغال (قوله وفي الاصح) أيضا الخ فيه فورك اه المصنف حيث ذكر اختلاف في الاصح ولم يذكر في الاصح اه عـش (قوله فقبله) أي بلا شرط فصل بين الايجاب والقبول (قوله ظاهرا وابطنا) الى قول المتن لا مستبور والعدالة في النهاية الاقوله وبني السبكر الذي يقبـه (قوله أي ابني كل منهما الخ) ويتعدى بان يسمع ابنيها بعد قوله مع عدوهم افعلا على معنى (قول المتن وعدوهم) ما بين أحدهما وعدو الآخر معنى وسر روض (قوله والواو) الى قوله فان قلت في المتن (قوله أو يحدهما الخ) عبارة روض والفتي والجد أي من قبل أحدهما ان لم يكن وليا كلاين اه (قوله أو يوروكه) أي موكل المعتد (قوله شهادته) أي الاب (قوله لا اختلاف دين أو ورق كان يكون بتتويقة غير زوجها سبدها وحضره بصفة الشهود أو كافر غير زوجها أخوها مثلا الكافر

(قوله ودرأ نقال الخ) لكن التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي يصلح ان عدم الصحة بحسب الظاهر وأنه يبين الصحة إذا بان عدم الخلل لا ينافي مع قولهم هنائي الخش وان بان ان لا خلل وقولهم في الحرم فبانت غير محرم لان يضعف ما هنا فبما أوفى القول الثاني ويرى بين مسئلة الخش وغيرها فلي تأمل اه سم عبارة عـش قوله ودرأ نقال الخ أي والمعتد للصحة يفرق بينه وبين المعتد في الخش المشكل حيث لم يصح وان أنت أوفت بما به لا يصح المعتد عليه بحال بخلاف الحرم فإنه يصح المعتد عليه في الجملة اه مؤلف وهو محتال في الشرح ومات في الشرح هو المعتد اه (قول المتن وعداه) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيران من مردد رايج باخذ حصر المسعد للمأوس عليها في الحل الذي يريدون العقدة من خارج المسعد فهل يكون ذلك مبغضا فلا يصح العقد أم لا فيستظهر والجواب عنان الظاهر صحة العقد لان الغالب عليهم اعتقادهم باحتد ذلك لكونه مما يتسامح به ويتقدر العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرا لا وجب فسقوا وقع السؤال أيضا عما تمتعته بالبولي من ليس القروا بنى القطع فله شاهد والولى هل هو مقتضى بقصد العقد أم لا والجواب عنه ان الظاهر انما لا تحكم بمجر ذلك بخلاف الاعتقاد ما بالنسبة للشهود فلان الغالب ان العقد يحصر بحسبه جملة كثيرة ولا يلزم ان يكون الجسم لا يمين ذلك فان اتفق ان فهم اثنين ما لزم من ذلك اعتد بشهادتهما وان كان عددهما فماتوا ما في الولي فإنه ان اتفق لئس ذلك فقد يكون له عذر كونه بالتحريم ومعرفة ذلك مما يخفى على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في المجلس على الحرر اه عـش (قوله ولا ينافي هذا الخ) وجه المناقاة جعل العدالة شرط فلا يصح العقد الا اذا وجدت ثم حكم بحسبه بالمستورين مع انتفاء اه رشدي (قوله لانه بمنزلة الرخصة الخ) أو أوال كلام هنائي الاعتقاد باطنا وفيما ياتي في المستورين في الاعتقاد ظاهرا اه سم (قول المتن وسع) أي أو يورفع الصوت اه معنى (قوله لان المشهود عليه قول الخ) قضيت انه لو كان المعتد أخوس وله أدلة يفهمها كل أحد لا يشترط في الشاهد حثثة السمع لان المشهود عليه لا ينسب قول ولا مانع منه اه عـش (قوله في الجملة) أي في مواضع مخصوصة كالقرار (قوله ومثله من بطلان الخ) أي لعدم علمهما بالواجب والقابل والاعتقاد على الصوت لا نظره فلا وسع الايجاب والقبول من غير روية للموجب والقابل ولكنهما جزئيا في أنفسهما بان الموجب فلان والقابل فلان لم يكف الله المذكو وقولهم الفرق بين ما هنا وما تقدم في البيع من محسوس ان كان العلم فدان بطلان شديدة حال العقد بحيث لا يرى أحدهما الآخر ان المقصود من شاهدة السكاح اثبات العقد بماعتد التنازع وهو متفهم القاطنة اه عـش (قوله وفي الاصح) الى قوله وقيل في المتن الاقوله وعدم حرفة الى عدم اشتغال (قوله وفي الاصح) أيضا الخ فيه فورك اه المصنف حيث ذكر اختلاف في الاصح ولم يذكر في الاصح اه عـش (قوله فقبله) أي بلا شرط فصل بين الايجاب والقبول (قوله ظاهرا وابطنا) الى قول المتن لا مستبور والعدالة في النهاية الاقوله وبني السبكر الذي يقبـه (قوله أي ابني كل منهما الخ) ويتعدى بان يسمع ابنيها بعد قوله مع عدوهم افعلا على معنى (قول المتن وعدوهم) ما بين أحدهما وعدو الآخر معنى وسر روض (قوله والواو) الى قوله فان قلت في المتن (قوله أو يحدهما الخ) عبارة روض والفتي والجد أي من قبل أحدهما ان لم يكن وليا كلاين اه (قوله أو يوروكه) أي موكل المعتد (قوله شهادته) أي الاب (قوله لا اختلاف دين أو ورق كان يكون بتتويقة غير زوجها سبدها وحضره بصفة الشهود أو كافر غير زوجها أخوها مثلا الكافر

وحضره الأب اه معني **(قوله وذللنا الخ)** لتبطل الممن اه ع **(قوله فان قلت هذه هي على الضعيف الخ)** قال الشهاب سيم كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل الشهادته في الجله ولم يقل لان تعداد النكاح فيه في الجله اه
 أي قوله هذه هي على الضعيف في الاعمى ممنوع على طه غير هذه وهو انه غير اهل لان تعداد النكاح فيه لاجله
 ولا تقصيرا فلا شك في غير متان كالجواب عن الذي حاصله تسليم الاشكال لعرضي **(قوله يرق الخ)**
 أي بن الابن والعدو وبين الاعمى **(قوله في الاعمى)** الاول اسقاط في **(قوله واسكان ضبطه)** أي الاعمى لهما
 أي العاقدن الى القاضي أي الى ابني اه ع **(قوله لاحتمال ان الخطاب الخ)** معني انه لا يمكن ان الولي
 خاطب وحاضر اشهر الذي قبل وامسكنا لاعمى في صايف بقوله لمعه لمعه بتأطيه بالايجاب التي هي شرط
 كالمرواذا كان هذا امر ادهم بذلك التعليل كلهم واضح فلا يتأتى قول الشهاب سم لا يفتي إمكان ضبطه
 على وجه يتفق معه هذا الاحتمال كان قبض أنف وشققن وضع فدي انه الى القاضي اه ووجه عدم
 تأتبه ان هذا الاحتمال قائم معه أيضا اه رشي عبارة السدور بعدد كقول سم المارونيه يقول
 كيف يفتي احتمال الخطاب الغير فليست له نعم لو كان ثم اشتران ايضا شاهدان بالخطاب فلول يكتفي بهما مع
 الاعيين المذكورين حصول المقصود اذا ضمن قطعهم بصحة شهادته عدو به مع عدد جهوا وادسمع انهما
 انظر الثبوت كل من متى العقدين يقبل قوله على صاحبه فلا يضر التوزيع هنا في الشهادة بالنظر في كلام
 والمتكلم كما يضر ثم بالنظر الى الاحكام والقبول ولا يصح أخذها بالاطرافهم نعم بل اه انقول الاول اقرب
 كما قيل اليه كلام الان بوجدهن خلافه **(قوله ولو كان لها شوقة الخ)** هذا ظاهر ان كان التزوج من كف
 اذا لم يشترط اذن الباقين والانفصال نامل لاشتراط اذهم ولا ياتي الفرق الا في السدور في السفيلان اذهم
 من حيث الولايه لان من حيث دفع المهر فليست اه سدور **(قوله فزوجها ادهم الخ)** عبارة تاني
 وشرح الر وض فلو شهدوا ثنائين من ثلاثه شوقة الاول والعقد غيرهما من بقية الاوليه لان عقدها كاله منهما
 أو من ادهم له جاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما لو كان ذكر اه **(قوله تعين للولاية)** نامل وجمعا لاشتراط
 التعين بالنسبة للاخ اه سدور عبارة سم قوله أو أخت تعين ان قضيتان الاخ لو لم تعين كواحد من ثلاثه
 اخوة اذا وكل أحدهما مع ان يحضر مع آخره في نظر ظاهر اجمع وانه لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثه الثالث
 منهم مع ان يحضر او هو محتمل ثم قال بعدد كرامر عن شرح الر وض ما نصه اه أي قول شرح الر وض يفيد
 عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثه فتعقد ثالثهما وكالهما وعليه فلو قصد العقد من نفسه لا واسطة ولو كالة
 فلا تبعد للصحة لصره العقد من الوكالة فليست اه وفي ع **(قوله بعدد كرامر ما نصه اه)** قول الصعوضه
 ان كانت ذنته في تزويجهما ان خصصت الاذن بالاخيرين لا تخبرن وأذنت لهما في فوكيل من شاه
 فوكلا الثالث ففي الصحة فظن لانه بصره العقد من كونه وكلا يصير من وجبا لاذن وهو باطل فليست اه
(قوله لقنه) تنازع فيه قوله شاهدت قوله اذن معني **(قوله بان كلامهما)** أي السيد ولو **(قوله وانما)**
 التحمل **(قوله هذه هي على الضعيف في الاعمى)** كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل الشهادته في الجله ولم
 يقل لان تعداد النكاح في الجله كما قال في هذا **(قوله لاحتمال ان الخطاب الخ)** لا يفتي إمكان ضبطه على وجه
 يتفق معه هذا الاحتمال كان قبض أنف وشققن وضع فدي انه الى القاضي **(قوله أو أخت تعين للولاية)**
 قضيتان الاخ لو لم تعين كواحد من ثلاثه اخوة اذا وكل أحدهما مع ان يحضر مع آخره في نظر ظاهر اجمع
 وانه لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثه الثالث منهم مع ان يحضر او هو محتمل لان عقدها لا يفتي على فوكلاهما
 وعبارة الر وض وشرح حوله وليان كلهم من ثلاثه شوقة الاول والعقد غيرهما من بقية الاوليه لان عقد
 بوكالة منهما أو من أحد ههنا منه ع **(قوله جاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما لو كان ذكر كرامر ما نصه اه)**
 والمتنازع من قوله لا بوكالة منه بعد تبين الشارح الغير في قوله والعاقد غيرهما لقوله من بقية الاوليه ان الصغير
 في سنه اجمع للغير من بقية الاوليه في عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثه الاخوة فتعقد ثالثهما وكالهما
 وعليه فلو قصد العقد من نفسه لا واسطة ولو كالة فلا تبعد للصحة لصره العقد من الوكالة فليست اه **(قوله)**

وذلك لان تعداد النكاح فيهما
 في الجله فان قلت هذه هي
 على الضعيف في الاعمى في
 الفسق قلت يفسر بان
 شهادة الابن أو السدور
 يتصور قبولها في هذا
 النكاح بعينه في صورة
 دعوى حبس مثلا كما يعلم
 مما ياتي في الشهادات ولا
 كذلك في الاعمى وامكان
 ضبطه لهما الى القاضي
 لا يفيد لاحتمال ان الخطاب
 غير من امسكوا كان فم
 هذا في اذنه وفم الاخر في
 اذنه الاخرى لان من يها
 على الاحتياط ما لم يكن
 فيتعذر ثبوت هذا النكاح
 بعينه بشهادته فكانت
 كالعديم ولو كان لها شوقة
 فزوجها ادهم ولا تخبرن
 شاهدان مع لان العاقد
 ليس فانهم يختلف مالو
 وكل أب أو أخت تعين للولاية
 ويحضر مع أخويه العاقد
 حقيقة اذا ولو كلف في النكاح
 صغير محض فكانا نظرية
 رجل واحد وفارق صحة
 شهادة سديدان لفتوى
 للسنة في النكاح بان كلا
 منهما ليس باعقدا لانيه
 ولا العاقد لا يثبتان اذنه في
 الحقيقة ليس انابه بل رفع
 حجر عنه (وبعد) ظاهرا
 (معتوى العدل) وهما
 من لم يعرف لهما مفسق كما
 نص عليه واعتمده

جمع وأطالوا فيه أو من عرف ظاهرهما بالعدالة ولم يركباً وهو ما اختاره المصنف قاله الحق ومن ثم بطل التبرير بغير عدل ولم يلحق الفاسق إذا تآب عند العقد بالستور وتس استتابة المستور عند العقد (على الصحيح) لجره بأنه بين أوساط الناس والعوام ولو كلفوا بغيره فإلّا للعدالة الباطنة ليعرض المصنف بالعدل الأمر وشق ومن صحح المصنف في نكت التنبيه كان الصالح أنه لو كان العاقد الحاكم اعتبر العدالة الباطنة قطعاً لسهولة معرفتها عليه بمرئجة الزكينة وصحح المتولي وغيره أنه لا يقرأ ما يريه المعاملة يستوي فيه الحاكم وغيره ومن ثم لوراي ما لا يستصرف فيه بلا منازع حوازه كتمه شراؤه منه اعتماداً على ظاهر اليد وإن سهل عليه طلب الحقوقي السبكي الخلاف على أن تصرف الحاكم حكمه فشرط أولاً فلا ثم استلوانه لا يفعل حتى يثبت عقده لأن قوله ينبغي أن يصان من النقص قبل فهو وفاق المصنف وإن الصلاح في الحكم يتألفهما في القطع اه والى فيه أخذ من قولهم لو لم يكن له جواز فيهم مال لا أزع لهم فيه فثبت بينهم لم يحجم إلا أن أتوا عند الله ملكهم لئلا يحصى أيدى بعضهم على أنه ملكهم أنه لا يتولى العقد

جمع (الح) معتمد اه عش (قوله أو من عرف (الح) انصرف عليه الغنى عبارة وهما المعرفان ثم اظهرا لأطالبا أن عرفتا بالخالطون التزكية عند الحاكم اه (قوله وهو ما اختاره المصنف) يمكن حل النص عليه اه سم (قوله ومن ثم بطل الشرخ) أي قبل العقد لا بعده كإساقى قال الشهاب سم قضتهذا الصنيع إنما ذكر لاثبات على الأول وقدمه فليحز وانتهى اه ورشدي وقال السدع عقبة ذكر كلام سم المذكور ما مضى وفيه ما لم يخلفه في ما قبله من كتمان اه اه اقول بتضع ما أشار إليه السدع بقول المتولي وبطل السدع ثم يتحقق عدل في الرواية فلا يخبر بفسق المستور وعدل لم يصحبه النكاح كارجحان المقرئ تبعاً للأمام وقول صاحب الشارح الأشبه بالصفحة الجرح لا يثبت الإبتها من ولم يوجد امرود بأنه ليس القرض إثبات الجرح بل زال عن العدالة وهو حاصل بخبر العدل اه (قوله ولم يلحق الفاسق (الح) عطف على قوله بطل (الح) (قوله ولم يلحق الفاسق (الح) أي فلا بمن مضى هذه الاستبراء وهي سنة اه (قوله ويسن (الح) كلام مستأنف (قوله استتابة المستور (الح) انظر ما فائدة هذه الاستتابة مع أن نوبة الفاسق لا تلحقه بالمستور كما قدمه قبله ولعلمهم بقرينة ظاهر الشق وغير ظاهر اه رشدي وفيه أن القرض أن الشاهد مستور وفلا معنى لاحاقه بالنوبة ولو سلم فلا لحاق على النص كما يقضيه صريح الشارح والنهاية كلف في الفائدة لأن صاحب القول أجاز على ما يقع نظره من المرجح (قوله وصحح المتولي وغيره أنه لا فرق) وهو العتمة نهاية ثم قالت بطل قول الشارح والذي يبعها من قد يقال أخذ الختامل ما فيها من شبه التناقض وقد يدفع بأن ما ذكره نايب طريق البحث اه سيعبر أو قولوا بغيره المتولي أيضاً ثم جرح عتمة ولا يقبل أي الحاكم المستور من في إثبات النكاح ولا فساد بل يتوقف حتى يعلم ما بينهما وتكن حل كلام أن الصلاح والمصنف في نكته على هذا وكلام المتولي وأطالوا على جرحه بالنقد من غير حكم فلم يتورأ على حل واحد وهذا أولى اه (قوله أنما طرأ بقضا المعاملة) أي المعامضة كما هنا فله قد عوض فيه الصداق عن البضع وقال عش أي مخالفة لمعاملته بخبره كما هنا فله عمل فيما المستور ومعاملته من يثبت عدالته اه وفيما فيه (قوله لوراي) أي الحاكم (قوله الخلاف) أي بين نكت المصنف وابن الصلاح وبين المتولي ومن وافقه (قوله فيشترط) أي في عقد الحاكم عدل الشاهد (قوله انه) أي الحاكم لا يفعل أي لا يعقد النكاح حتى يثبت أي عدل الشاهد (قوله فهو) أي السبكي (قوله في الحكم) أي اشتراط العدالة (قوله وبخالفهما في القطع) لا يخفى ما فيه مع ما ذكره سابقاً أعني قوله وصحح المصنف أن لا يقال هذا من قول الغير لا ما تقول فقرر ويكفي في إثبات التدافع ويدفع بأن الصحيح السابق القطع لا للعيب فلا تنافي اه سيعبر (قوله والذي يبعها (الح) خلافاً للنهاية والمتي كامر (قوله لو لم يكن له) أي من الحاكم (قوله انه لا يتولى) الحاكم خبر والذي يبعها (الح) (قوله وان ذلك (الح) كقوله لا في بيان الخلاف (الح) عطف على قوله انه لا يتولى الخ فقتضاهم ما مأخوذ من مما أساؤ في ما فيه (قوله ليس شرطاً للصحة) قد يقال ففسية لما خوذ منها شرط لها سم وقد يقال لا يلزم من امتناع الإلزام عدم صحة القصة فليتناول اه سيعبر (قوله فلا يعقد) أي الحاكم (قوله فبا عاقلين مع قوله لا في خبايا فاسقين قضيت لهم ما لو استقر على الشرط يصح عقد

تشهد به مفسر سواء كان
الشاهد مستورا أم عدلا
خلاف ما نص في كماله مما
بقي في القضاء كون الشر
زول بأخبار عدل بالنسبة
ولو غير مفسر محله فيقبل
العقد بخلافه بعد لا عقده
ظاهر أفلا بد من قبوله بطلان
(أو اتفاق الزوجين) على
فسقهما عند العقد سواء
أعلم به عنده أم بعد ما لم
يقرا قبل علمهما كما أنه
يعدلين ويحكم بحصته واللام
يلتفت لاتفاقه ما أي
بالنسبة لحق الزوجية
لاتقرر بالنكاح أو بحث
في المطلب غنم بقوله اقرار
السفينة في ابطال ما ثبت لها
من المالك ومثلها الامة بطلانها
بأفتقارهما انما هو فيما
يتعلق بمقتضا دون حق
أنه تعالى فلا ملطفا ثلاثا ثم
توافقا وأما الزوج بينة
بفساد النكاح بذلك أو
بغيره ما يثبت ذلك بالنسبة
للسقوط التحليل لأنه حق
أنه تعالى فلا يرتفع بذلك
ولان اقدامه على العقد
يقضي اعترافه بفساده
معتبر أنه فليس ما مر في
الضمان والحق والقضية
سماها من زوج - موله
وليس مراد افاقت برهو
التعليل الاول وجه ما لم
ضعف اطلاق قول الزبلي
تبع بينة ان يثبت السبب
ولم يسبق منه اقرار بفساده
ثم ان على المفسد

تشهد به أي بالنسبة أو غير موله مفسر بفتح السين حال من الضمير المجرور أي بان تذكر البينة شبهة أي
الفسق مثلا أو بكسرهما حال من الضمير المستتر في تشهد بتأويل كل من الشاهدين (قوله سواء) كان
الشاهد الخ أي النكاح تعميم لشرط التفسير (قوله وكون السراخ) جواب عما يقال لأجل حاجتي البينة
ولأن التفسير في المستور لان السر زول بمأذ كر اه سم (قوله بخلافه) الضمير لما في فيما الواقع على
الانخبار (قوله لا عقده) أي النكاح (قوله على فسقهما) الانسب لما قبله على الفسق أو غيره (قوله سواء
أعلم) أي قوله ولان اقدامه على المعنى الا قوله وبخلافه قوله ثم قوله ما لم يقرأ قبل الخ هذا ما حوذين القوت
للادعى لكنه ذكره بالنسبة لاتفاق الزوجين وبالنسبة لا عتراض الزوج الا في المن وظاهر ان قوله أي
بالنسبة لحق الزوجية عما بقي في الشق الثاني خلافا لما عدا الشارع من بانه في الشق الاول بل قصره
عليه ومن ثم انشكه المحقق سم عما حله ان الزوجية مرفوعة بسقوط طهق الزوجية فكيف تثبت لها
وعبارة القوت قضية طلاق الشجين وغيرهما انه لا فرق في الحكم بطلانها بصادقهما على فسق الشاهدين
أو باقرار الزوجين وبه بان يسبق منهما اقراره بالتصاعد عند العقد بحكم بفساد النكاح أم لا ثم قال كلام
المسوردي مرحا في خلاف ذلك وقال بقبوله رأيه كلامه يعني المسوردي انه اذا أقر أولا بفساده ثم ادعى
سماه في أفضى الشاهدين يلزم بفساد النكاح حتى يقر عليه أو اذاده ويلغو اعترافه الا لاحق لاجل اقراره
السابق والظاهر ان مراده ان يلزم بما قصته اقراره السابق من حقوق الزوجية ومن نفقة ومهر وغيرهما
لانا نقرهما الى آخر ما ذكره وجه الله تعالى بالضمان في قوله انه يلزم بفساد النكاح حتى يقر عليه الخ انما هي
للزوج كماله في شرحه وعليه نصف المهر ان لم يدخل به او اذاكم (قوله واللام بان في الخ) قضية بانه لا يكتفي
في عدم الالتفات سبق بمر فلاح ارباب الحكم القاضي بالحقه وظاهر ما مر ان نفعان الرشدي عن القوت انه
يكتفي فليراجع (قوله لاتقرر بالنكاح) أي فانه يطل اه عش (قوله وبخلافه في المطالب الخ) هذا راجع
لاصل المسألة اه رشدي أي لا قوله واللام يلتفت لاتفاقهما على عدم صحة المعنى حيث شذ كلوه ظاهر
(قوله باتفاقهما) ما راجع الاقتصار عليه مذكر البينة في التعرض اه سدعمر (قوله دون حق الله تعالى)
يتردد النظر نحو تحررهم من كمالهم لا تجمع معها وثبوت المصاهرة ونحو ذلك مما هي حق لغيره انما الذي
يظهر انه كذلك لان المراد بحق الله اما التمسك به فهذا أولى منه أو ما فسق الله تعالى فهو شامل في فليراجع
اه سدعمر (قوله أو الزوج) قد يقتضي الاقتصار عليه ان الزوجية بخلافه لكن قضية ما بقي من قوله وبينها
اذا أدات الخ وقوله وبهذا رد بحث الغزالي الخ انها كهي في ذلك اه سم اقول وقضية الاقتصار على الاتفاق
واقضية البينة ان علم القاضي بما ذكر بخلافه فيسقط بطلان بفساد النكاح التحليل أيضا فليراجع (قوله
وقضيته) أي قوله ولان اقدامه الخ (قوله التحليل الاول) أي قوله لانه حق ان تعالى الخ (قوله وجهما) أي
التعليل (قوله ان علم المفسد الخ) * (مخرج) * وقع السؤال عن طلاق زوجته لانه اذا علم اهل يجوز
له ان يدعي بفساد العقد الاول وهل له نكاحها ثانيا من غير وفاء عدلين نكاحه الاول وهل يتوقف نكاحه
الثاني على حكمه كما يحتمل وأجبت عنه بما صرحنا له من الجدل بما جوزه ان يدعي بذلك عدا د القاضي ولا تسمع
دعواه بذلك وان وافقته الخ وجه ما عدا ما راد به اسقاط التحليل ثم ان على ذلك طلاقه فيما بينه وبين الله
تعالى العمل به فصحت ان يعتد في عدة نفسها لا يتوقف حل وطه له او ثبوت أحكام الزوجية له على حكمه كما
بل المدار على علمه بفساد الاول في مذهبه واستصحاب الثاني لشرط الصحة ولا يجوز زنا في القاضي التعرض له
به في السابق لغير بقوله كصغر أو جنون فانظر ما اذا ما حصره هناك وقد عهدت وأثبت (قوله
سواء كان الشاهد) أي النكاح (قوله وكون السراخ) جواب عما يقال لأجل حاجتي البينة ولأن التفسير
في المستور لان السر يزول لما ذكر (قوله أي بالنسبة لمعقوتان زوجية) قد يقال اذا اتفقا فيما ذكر فقد
اتفقا فاسقوط حقوق الزوجية فكيف لا يلتفت لاتفاقهما بالنسبة بطلانها فليراجع (قوله أو الزوج) قد

فيما فعل وأما القاضي فيجب عليه ان يفرق بينهما اذا علم بذلك وهذا كما بحث لم يحكم بما حكم به في النكاح
الاول بين من يجمع مع فسق الولي والشاهد وأما اذا حكم بما حكم فلا يجوز له العمل بخلاف ظاهره ولا باطلنا
المعروف من حكم الحاكم برفع الخلاف ولا فرق فيه ذكر بين من سبق من الزوج تقابل لغير ما مامنا
الشافي بين من يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي أم لا اه عش (قوله جازله العمل الخ) معقد
اه عش (قوله اذا علم بما) أي بجاري بينهما أي من النكاح بدون التحليل (قوله فرق الخ) فظهر ان هذا
اذ لم يعلم القاضي بفساد النكاح الاثلاً أيضاً لم يصح (قوله يعمل الخ) فظهر اه سم (قوله يعمل الخ) فظهر
أي ما نقل عن الكافي وقوله فيه أي في الكافي (قوله وبعت السكر) أي قوله وبذر في الغنى (قوله من
المهر) كأن كان الطلاق قبل النحول اه معنى عبارة الجعفي عن الشوري أي من نصقه كأن طلقه قبل
النحول ثلاثاً ثم أقام بينة على ما عتق محله العقداً وأراد بذلك التخلص من نصفه فقامت تقبيلاً وبسطاً التحليل
حيث لم يوقعه تبعاً اه وعبارة عش أي وعلم بسقط التحليل تبعاً كما نص عليه شيخنا في إبداء خلافاً
لابن حجر اه وسأني أنا عن الغنى وعن سم عن مر اعتماد سقوط التحليل أيضاً اه (قوله بحث
لم يسبق منها الخ) وكان الأصل الاخصر ثبوتها في غير هذا إسقاط قوله «باقى» ولم يسبق منها إقرار بعينه
(قوله وبذر) وقوله وعليه أي بحث السكر أو قبلت الخ خلافاً للمعنى عبارة «وإذا» بحث السكتين ثبت
ما بطلان النكاح ويكون ذلك حلاً في دفع الحمل اه وقد مر أن نكاح الزاني وبغيره باطل عن مر «لو انقذه
(قوله بذلك) أي لاداة الزوج أو الزوجات ذكر (قوله لم يرتفع الخ) أي بعد الارتقاء مر اه سم (قوله
وان اقرارهما الخ) عطف تفسير على تبعه من الأحكام (قوله ومنه يؤخذ) أي من قوله وعليه قبلت الخ
أو ما صل الخ (قوله وخرج باقياً) أي قوله وقول بعضهم في النهاية (قوله باقياً أو الزوج) وقوله بفساد
النكاح أي من قوله السابق فلو طلقها ثلاثاً ثم أوفاه الخ (قوله وحدث شرط قبامها) ومنها الاحتياج
بها كالولم يعلم بطلانها ثلاثاً ولا غيره شرها حكم الزوجة ففسدها بمطل النكاح عند القاضي وبهذا
يجاب عن قول مر «لا» أي هو هناك كذلك اه عش (قوله تسمع الخ) هل هي حشنة أعادتها بالتحليل اه
سم أقول نعم والافلاص بقوله وخرج باقياً الخ التصديقه بين الفرقين المسبوغين بغيره بسقوط التحليل
بالأولى دون الثانية يصح به أيضاً قوله «لا» أي بغيره نظر لما إذا لا يجوز صريحه أيضاً السدع ورفض المعين
وعبارة الجعفي عن الحلبي وأما بينة الحسبة فلا تسمع لاجل الحاجة إليها حيث لا شأن بها بفسق الشاهد من
موافق لصلواتهما وقد يصح ذلك بما اذا عاشر أم الزوجة بعد ثلاثاً قبل النحول فشهدت بينة الحسبة
ان هذا الزجل لا يجوز له معاشرة ثلاثين عاماً لئلا كان فاسداً لأن شهود العقد فسقة وحشنة يلزم عدم
صحة النكاح وبسقوط التحليل لوقوعه تبعاً اه (قوله وقول بعضهم الخ) واقعة النهاية والغنى عبارة ثمة
وذكر البغوي في تعليقه أن بينة الحسبة تقبل لكنهم ذكر «وإني بأبى» الشهادتين أن محل قبول بينة الحسبة
عند الحاجة إليها كان طلق شخص زوجته وهو بعاشرها أو أعتق زوجته وهو ينكر ذلك أم لا ثم ادعى إليها
حاجة فلا تسمع وهنا كذلك به على ذلك الوجهين والوجهين وهو حسن اه وقوله ما لو هنا كذلك فقد تقدم
أنما جوابه عن عش (قوله ممنوع) أقول يؤيد المنع أن من صور ذلك أن يردها لمعاشرتها اه سم

يقضي الاقتصار علمه ان الزوجة بخلافه لكن قضية قوله «لا» أي وبينتها إذا أرادت الخ (قوله وبذر
بحث الغزالي الخ) أنها كما هو في ذلك (قوله دفعته) أي قضية قوله «ولان أقدمه الخ» (قوله وما نقل الخ)
كذا شرح مر (قوله يعمل الخ) فظهر (قوله لم يرتفع الخ) يجب الارتقاء مر (قوله تسمع)
هل هي حشنة أعادتها بالتحليل (قوله وقول بعضهم الخ) واقعة قول شيخنا الشهاب الزلي لكنهم ذكر
في الشهادتين أن محل قبول بينة الحسبة عند الحاجة إليها كان طلق زوجته وهو بعاشرها أم لا ثم ادعى إليها
حاجة فلا تسمع وهنا كذلك شرح مر (قوله ممنوع) أقول ورد للنسج أن من صور ذلك أن يردها
معاشرتها فتسمع به البينة تعتمد شيخنا الشهاب الواسلي وقرن بجارده الشارح فيما يأتي بقوله فظاهر الخ

قوله يقع الثلاث فتشبع به البيّنون من الزوج أخذ من فتاوى البغوي والبقني إذ حصل ما في الأولى أنه إذا أعترف ببائنه قبل أن تقع عيب الثلاث المعلقة على فعله كذا ثم فعله لم يشهد على عيبه لانه غير منهم في قوله أو بعده احتاج لبيّناته ولا يكفي تصديقها وما في الثانية أنه لو طلقها ثلاثاً أخذت به ما يظهر بطريق شرعي أن عدمها عن طلاق رجعي انقضت قبل يقعها من حلف أنه لم يزوجها وما من عا من الأولى أنه لا يقبل تصديقها صريحه الاعتقاد انتهى وفيه نظر أما إذا كان قول البغوي احتاج لبيّنات ليس فيها تصريح بأنه قبل قبل إقامتها من مع امرأته فحينئذ النكاح لم يحصل على ما لو أقيمت حصة (٢٣٤) قبلت نظيره ما في مسئلة الفسق بجماع أن في كل رفع التحليل الواجب على الله تعالى فلا

نظر إلى أن البيّنات ترفع النكاح ثم لا هنا لأن هذا لا يدل له فيها هو السبب في عدم سماع بيّنات أحدهما من أنه يترتب عليه إسقاط حق الله تعالى وأما ما في بقول البقني ما يظهر بطريق شرعي يحصل على أقل من ما منه تقبل البيّنات حصة لأن أفعالها أحدهما وقصد قصد النكاح (ولا أثر لقول الشاهد من كان عند العقد فاسق) مثلاً لأنهم مقرران على غيرهما أنه لم يزوجها فلو حضرا عقد أحدهما من ماتت وورثها إسقاط المهر قبل الوطء وفسد المسمى بعده فوجب مهر المثل أي أن كان دون المسمى أو مثله لا أكثر كما هو ظاهر للابان من أنهما أو جوبا باقرا وهما قالهما على غيرهما (فلا عرف به الزوج) وأكثر تفرق بينهما من أخذته بقوله وهي فرقة فصح لا تنقص عدد أو قبل تبين بطلانها على نكاحه ثم أقر بأنه كان قادر على حوز واستكمل السبب بان

ويبقى أن يدل على ما شرعتم من كساحها أو يعضد عن مع ذلك فتدبر فإنه دقيق وبالتمل تحقيق وأبعد من ذلك تصور به ما إذا تزوجت بغيره ثم طلقها ثلاثاً ثم بعمر ثم طلقها ثلاثاً ثم أقرت العود بل بدلتا عقداً كان كساحاً غير ولها له فحينئذ البيّنات حصة الشاهد فيسقط شهده وعقد عمر وان تشهده بغيره لشرط ما إذا شهدوا ما منع عليها العود إلى يزوجها لم يزوجها ولا تحليل اه سيد عمر أو قوله أو يبق أن يدل الخ وقوله أو يزوجها بعلم جوابه مما من عرش ومن قول الرشد يبعد ذلك كلام سم مانهم وأصل المراد أنهم ماتت هذان أنه عقد عليها فاسقين ثلاثاً وبمعشرتها والأخلاق طلقها ثلاثاً وبمعشرتها ما كان ذلك مقتضياً للاعتراف بها ما به العلة خروج عن صورة المسئلة اه (قوله قبل يقع الخ) متعلق بطلاق الخ على تقدير مضاف أي وقوله (قوله) فتشبع به البيّنات) اعتدته شحنا الشهاب الربيع وفرد عا رده الشارع فيما يأتي بقوله فلا نظر الخ اه سم (قوله الأولى) أي في فتاوى البغوي (قوله ببائنه) أي برفعه وقوله قبل الخ متعلق بقوله اعترف (قوله لم يشهد) ببناء الفعل (قوله بن) أي الثلاث أي برفوعها (قوله أو بعده الخ) عطف على قوله قبل الخ وهذا محل الاختلاف (قوله ولا يكفي تصديقها) فعل أم أنها لا يكفي تصديقها ما وان كفت البيّنات مر اه سم (قوله وما في الثانية) أي في فتاوى الباقي عطف على ما في الأولى (قوله وبما من الخ) متعلق بقوله صريح لا في قوله أنه أجاز بيان لما من الخ (قوله انتهى) أي ما قبل وكذا ضمير وفيه نظر (قوله ليس فيما التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهور واجتزاء التصريح اه سم (قوله نظير ما من) أي في قوله فلو طلقها ثلاثاً الخ (قوله ثم) أي في مسئلة الفسق وقوله لأنها أي في مسئلة الاعتراف (قوله لأن هذا) أي وقع النكاح (قوله أحدهما) أي أجاز وجن وقوله من أنه أجاز بيان لما هو السبب (قوله وقصد الخ) جله اسمية محالة (قوله عند العقد) أي قوله وقيل في النهاية وإلى قوله وهو حسن في المعنى الأولى أي أن كل ما كان (قوله ثم ماتت الخ) عبارة عن الفسق ثم فالذلك وماتت الخ (قوله أو مثله) ما فاقته حيثئذ فلتأمل اه سيد عمر وقد يقال إن فاقته أنه قد يتعلق الغرض بعين المسمى (قول التزبه) أي فسق الشاهد وقوله وأنت كرت أي الزوج كذلك اه معنى (قوله وهي فرقة) نسخ لا تنقص عدداً وهو الصحيح معنى ونهاية (قوله واستكملهما) أي الوجهين (قوله وهو الخ) أي الزوج (قوله وقياس الثاني) أي من الوجهين السابقين (قوله ولا زوجها) أي قوله أن هذا في المعنى وإلى قوله فالو حصة في النهاية (قوله لا يمكن بعد حلفها) أي وجوباً به عرش وتنب عليه السيد عمر أيضاً ما منه كان وجهه رعاية حق الورثة ولو أسلمنا اه (قوله أنه عقد) أي النكاح (قوله لأن العصة) عبارة عن المعنى بل يقبل قوله عليها بيّناته لأن الخ اه (قوله ولكن لو مات لم تره) حكمت عن أن تمنها وقياس ما من أن يقال لم تره لكن بعد تحلفها فلا كونه أن فاقوا وكان وجه تركه عليها بالقاسة مما تقدم اه سيد عمر (قوله ما لم تكن يجوزوا عليها الخ) والأمة كذلك اه معنى وقوله فلا

نظر إلى أن البيّنات ترفع النكاح ثم لا هنا لأن هذا لا يدل له فيها هو السبب في عدم سماع بيّنات أحدهما من أنه يترتب عليه إسقاط حق الله تعالى وأما ما في بقول البقني ما يظهر بطريق شرعي يحصل على أقل من ما منه تقبل البيّنات حصة لأن أفعالها أحدهما وقصد قصد النكاح (ولا أثر لقول الشاهد من كان عند العقد فاسق) مثلاً لأنهم مقرران على غيرهما أنه لم يزوجها فلو حضرا عقد أحدهما من ماتت وورثها إسقاط المهر قبل الوطء وفسد المسمى بعده فوجب مهر المثل أي أن كان دون المسمى أو مثله لا أكثر كما هو ظاهر للابان من أنهما أو جوبا باقرا وهما قالهما على غيرهما (فلا عرف به الزوج) وأكثر تفرق بينهما من أخذته بقوله وهي فرقة فصح لا تنقص عدد أو قبل تبين بطلانها على نكاحه ثم أقر بأنه كان قادر على حوز واستكمل السبب بان

كلام من الفصح والطلاق يقتضي حصة النكاح وهو منكرها ثم أول النسخ بالحكم بالطلاق والطلاق بأنه في الظاهر سقوط ففما وهو حسن لكن قياس الثاني يقتضي الاتفاق في مسئلة الامتاع ما ذكره فما والظاهر خلافه كون القياس على شيء يقتضي الاتفاق على ما على ما صرح به الزاقي (وعليه) أي أجاز زوج القربى (نصفها مهر) المسمى (أن لم يدخل بها أو لا بان دخل بها) (فكذلك) عليه ولا ترهبها لأن حكم اعتراق مقصور عليه ومن ثم وتلكه. مدحها لله عقد بعدل ونخرج باعترا ما عاقراتها لتحليل ولولا وشاهد فلا يفرضه بينهما لأن العصة بدو وهي ترد فعداها الأصل بقاؤها ولكن لو مات لم تره وان ماتت أو طلقها قبل وطء فلها مهر أو بعده فلها أنقل الأصرب من المسمى ومهر المثل ما لم تكن يجوزوا عليها بسفه

وأما قول الغوي لو تزوجها ولم يكن قد أذنتم لم يلقه الاذن لم يصح وان جهل اشترط اذنها لانه تزوج من غير ما وافق قولهم العبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الامر وهو تزوجه اقدام على عقد فاسد في نفسه وهو صغيره لتسلب الاولايه وامامنا وقع في الجواهر انه لا يصح زله ان يعتمد شهادة عدلين بالاذن له قبل تقدم (٢٣٦) دعوى الخاطب الاذن ومطالبة لها كما يكبر بان تزوجها قامت البيئته عليه لكن العمل على

شكائه في رد ودان الدعوى على حاضر في البلع شبيته عن المجلس غير مرسوعة وبانه لاحق لقضايط في ذلك فكيف يصح دعواه اه والحاصل انهم لم يستأخوا في سماعه الشهادة من غير دعوى لعدم تصور ما مع انها ليست طلب حكم بل لحل المسألة كمرور الوقت بالاذن ثم ادعت انها انما اذنت بشرط صفة الزوج ولم توجد في الزوج ذلك صدقت بينهما فيما يظهر القاعدة السابقة آخر العار به ان من كان القول قوله في أصل الشيء كان القول قوله في صفته لكل قول بدعي تقيد اذنه بصفة فينكر الوكيل ويحجب عنهم تصديق الزوج لانه يدعي العصة وقد تصدق بهم للموكل وان ادعى الفساد لا يثبت صدقوا مدعى العصة البسم دون فساد مع انها لو اختلفت في أصل البسم صدق الباتع في باقي أصله لا ما قول ما نحن فيه ان ثبت بمسئلة الوكيل من مسئلة البسم بجميع ان كان فيها اذن الغير فتدبر بما يقوله الا اذن وأما البسم فكل من العاقد من مستقل بالعقد فرج مدعي العصة لان سبانه

(قوله) وأما قول الغوي (الخ) وفي تزوجها بالزجر اذاد ان زوج استبعت وأخبره رجل أو وجلا انهما اذنت له فزوجهما فلا كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنت مع النكاح أو أنكرت صدقت بينهما وعلى الزوج البيئته باذنها ولو أرسلت رسولاً بالاذن الى ابن عمها قال بأنه الرسول مع من الرسول وأخبره فزوجهما مع النكاح لان هذا الخبر لا شهادة قاله في الاوراء انتهى اه سم (قوله) ولم يلقه الاذن ظاهر وأما لا يبرسوها ولا يبرسها مع منعه بارة فمعين فرع لو تزوجها ولم يلقه قبل بلوغ اذنها اليه مع على الاوجان كان الاذن ساقطاً على طه التزوج لان الـ مرفوعة العقود دعوى بنفس الامر لا بما في ظن المكلف اه (قوله) لا يجوز له يعني لها كبدليل ما به هو كذا خبر بالاذن له (قوله) انتهى أي الذي ردوك ان الأذن حذله (قوله) في سماعه أي الحاكم الشهادة أي باذن المرأة في التزوج (قوله) لعدم تصور ما مع (الخ) أي الدعوى (قوله) مع انها أي الشهادة أو الدعوى (قوله) بدعي (الخ) على حذف الموصول أي الذي يدعى (الخ) (قوله) ويحجب عنهم (الخ) مبتدأ خبر قوله ودعا (قوله) مع انها أي الباتع والمشتري (قوله) ان كان أي من مستلزمات مسئلة الوكيل وقوله فتدبر أي كل من تبطل الاستلزام (قوله) ما مع (الخ) أي في البيع (فصل) فيمن بعد النكاح (قوله) وما يتبعه أي كاشتوق على الاذن وكيفية الاذن من نطق أو غيره اه عرش (قوله) المثلن لا تزوج امرأتها (الخ) أي لا تخل بمباشرة ذلك بحال اه معنى (قوله) ولو باذن من ولها أي قوله فان الزانية التي في النهاية والمغنى (قوله) بخلاف اذنها (الخ) عبارة الشهاب عمرة والمغنى ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها ونفسه أو يمنون بها وصطفه اه (قوله) لغتها) سباني تصريح الشرح ان السيد ولو اذن باذنه اه سم (قوله) أو يحججوها) أشاوش المصنف بان ولا يثبت على المهور لا تكون الا بريق الوصاية ولو لم يثبت اذنه خلافاً في الغز وزهشدي وعش عبارة الكردى قوله أو يحججوها بان كانت حصة المثلن فبلغ مصنفاته بشرط اذنها بانه على القول بتزويج الوصي اه (قوله) الحديث (الخ) أي أقرا الحديث (الخ) اه عرش (قوله) السابق) أي في شرح ولا يصح الا بضرورة شاهدين (قوله) أي ما امرنا (الخ) تنهت هذا الحديث كما في شرح الروض وغيره فان دخل بها فله المهر بما استحل من فرجها اه وكان الأولى بظهور قوله لا في كسره في الخبر (الخ) ذكرها (قوله) بغير اذن ولها) مفهومة انها اذا أنكرت نفسها باذن ولها صامع وهو بخلاف المهر من قوله ولو باذن من ولها فاحتجنا الى دليل على أن المفهوم هنا غير مراد لا يقال قوله في الحديث الا في ولا المرأة نفسها يدل على انه لا فرق بين الاذن وعدمه لان مفهومه الأول خاص فيقدم على هذا العام اه عرش (قوله) وكره) أي قوله فتسكحها باطل عرش

كذا شرح هو (قوله) وأما قول الغوي لو تزوجها ولم يكن قد أذنتم لم يلقه الاذن لم يصح وان جهل اشترط اذنها لانه تزوج من غير ما وافق قولهم العبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الامر وهو تزوجه اقدام على عقد فاسد في نفسه وهو صغيره لتسلب الاولايه وامامنا وقع في الجواهر انه لا يصح زله ان يعتمد شهادة عدلين بالاذن له قبل تقدم (٢٣٦) دعوى الخاطب الاذن ومطالبة لها كما يكبر بان تزوجها قامت البيئته عليه لكن العمل على شكائه في رد ودان الدعوى على حاضر في البلع شبيته عن المجلس غير مرسوعة وبانه لاحق لقضايط في ذلك فكيف يصح دعواه اه والحاصل انهم لم يستأخوا في سماعه الشهادة من غير دعوى لعدم تصور ما مع انها ليست طلب حكم بل لحل المسألة كمرور الوقت بالاذن ثم ادعت انها انما اذنت بشرط صفة الزوج ولم توجد في الزوج ذلك صدقت بينهما فيما يظهر القاعدة السابقة آخر العار به ان من كان القول قوله في أصل الشيء كان القول قوله في صفته لكل قول بدعي تقيد اذنه بصفة فينكر الوكيل ويحجب عنهم تصديق الزوج لانه يدعي العصة وقد تصدق بهم للموكل وان ادعى الفساد لا يثبت صدقوا مدعى العصة البسم دون فساد مع انها لو اختلفت في أصل البسم صدق الباتع في باقي أصله لا ما قول ما نحن فيه ان ثبت بمسئلة الوكيل من مسئلة البسم بجميع ان كان فيها اذن الغير فتدبر بما يقوله الا اذن وأما البسم فكل من العاقد من مستقل بالعقد فرج مدعي العصة لان سبانه

أقوى لم يبرسه (فصل) فيمن بعد النكاح وما يتبعه (لا تزوج امرأتها) ولو (باذن من ولها) (لا غيرها) ولو وكردى (قوله) من الولي بخلاف اذنها (الخ) أي يحججوها وهو ذلك لانه فلا تعاضل من اذولها تزوج نفسها لكن العمل ثابت والخبرين الصحيحين كقوله الاثني كاجد وغيره لان نكاح الأولى بالحديث السابق وأي امرأه أنكرت نفسها بغير اذن ولها فتسكحها باطل

وكرره ثلاث مراتب وضح أيضا لزواج المرأة المأثورة في نفسها فان (٢٣٧) تزوج نفسها لم يكن لها ولي قال بعضهم

وكردى (قوله التي تزوج الخ) خبر فان (قوله لم يكن) الى قوله ياحورته في النهاية الاقوله وهو الظاهر وقوله أي سهل والجواز وكذا في الغنى الاقوله قال بعضهم الجواز وقوله ولو غير أهل (قوله يازله) أن تقوض (الخ) اجتمع من سلكي الحكم والولي فتيهما تناقض واضطررنا بنسألهما بالآخر واعتقاد اتحادهما والتحقق انهما مسئلتان لكل منهما شرط وتصرفا في شرط الحكم صدور من الزوجين وأهلها الحكم القضاء في الواقع لا يمكن مجرد كونه عدلا خلافا لشرع الرض في باب القضاء الاكتفاء بالعدالة ومنع به على ذلك الولي أو زوجة في غير موهة قد الولي الخاص بموت ونحوه لا يقبضه ولو فو قساسة القصر ووقع لبعض المتأخرين من جواز منع غيبته وهو ممنوع اذ الحكم في الحكم مع وجود القاضي ولا يوجب الحكم عن الغائب بخلاف القاضي فهذه مسئلة الحكم وأما مسئلة التولية وهي تولية المرأة وسد هاد في تزويجها في شرط فها قد الولي الخاص والعلم بخبره لمرأته اذا كانت في سفر أو حضر وبعد القضاء عن البداية التي هي فيها لم يكن هناك من يصلح للحكم ان تولى أمرها عدلا كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه وأجل في ذلك بقوله اذا امتنع الأمر اتسع بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولين معاكم في الأولى ليمان النكاح مطلقا حتى تستقل بالبلد الخ كما لى الحرج شديد مشقة تتم من كان بذلك القطر وربما أدى المنع الى الوقوع في الفساد انتهى فتاوى ابن زباد البستي اه سيدع (قوله ولو مع وجود الخ) وقوله بعد ولو غير أهل اعتمد ههنا مر اه سم (قوله لامع وجود الخ) عبارة عن النهاية بعد كلام طويل فيها واصله ان المدعى على وجود القاضي وقصد لائل السفر والحضر اه قال عرش قوله وحاصله ان يعتمد اه (قوله نعم ان كان) الى قوله وهل يتصدق النهاية (قوله لها وقع) أي بالنسبة للزوجين اه عرش عبارة السدع قوله لها وقع بنفي وان لم يكن لها وقع لانه يفسق باخذها اه (قوله نقصان لها الخ) ظاهر وان لم يكن يعتمد وهو ظاهر لان وجود القاضي المذكور كعدمه عند عدمه لا يشترط فيمن قوله الاحتياط اه سيدع (قوله مع وجوده) أي القاضي (قوله بان علم الخ) نصو بل علم العزل وقوله موليه أي من ولاه القضاء وقوله بذلك أي بانه انما تزوج بالزاهر هو في سم مائه بنفي أولم يعلم وكان يصح لو علم لم يره اه (قوله وهل يتصدق ذلك) أي جواز تحكيم العدل في النكاح (قوله لم يعلم ولا به) أي يكون المرأه بمثل ولا به القاضي (قوله بشرطه) وهو كون الحكم يعتمد عدلا مطلقا وعدلا مع فقد الخ كما حسا أو شرعا (قوله والثاني أقرب) بل متعين اه سيدع (قوله ونخرج الى المتن في النهاية وكذا في الغنى الاقوله) ويجوز الى المتن (قوله ما وكل امرأه الخ) أي ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما ياتي بل أولى اه سم (قوله ولم يقل لها عن نفسك) ينسب ان ينظر لولي عن نفسك ولم يقله هل يكون حكمه حكم القول أولا اه سيدع أو قول والظاهر الاول لانه حيث من افراد النكاح بالولي (قوله فوكلت) لانها اه معنى (قوله ولو يباينا بمسألة امرأه الخ) ولو يباينا بمسألة امرأه هل يكون الحكم كذلك الظاهر نعم اه سيدع (قوله كافر بدار الحرب) عبارة عن كافر امرأة نفسها في الكفر اه وعبارة السيد عرش قوله كافر أي أوز وجب نفسها وهو مأمور بالزكشي هذه المسئلة كذا اذا ما الغاضل المشتى تم وقد يقال ما زاد يمكن ادراج في عبارة الشارح فليتأمل اه أي بان زواج كافر الثانية شايثل نفسها (قوله بدار الحرب) انظر مفهومه اه سم عبارة

لا على مباشرتها نكاح نفسها بالاذن بدليل لانكاح الابوي فان المتبادر تولية العقد لكن قد يقال خلاص هذا المتبادر عنهم بغير اذنت ولها (قوله يازله) أن تقرض الخ حيث سار التوفيق أو امتنع فلا فرق بين السفر والحضر مر (قوله ولو مع وجود الخ) وقوله بعد ولو غير أهل اعتمد ذلك مر فيهما (قوله بان علم الخ) ينبغي أولم يعلم وكان يصح لو علم لم يره (قوله ما وكل امرأه الخ) كقول من تزوجت بغيره أي ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما ياتي بل أولى (قوله كافر) أي أوز وجب نفسها وهو مأمور به الزكشي هذه المسئلة (قوله بدار الحرب) انظر مفهومه

فيتر الزوجان عليه بعدا اسلامهما ويجوز اذنتها لها بلغة الوكالة كباقي (ولا تقبل نكاحا لاجد)

الرشدى وعش قوله بدلا الحرب ليس يقيد كائنا قلدى الزادى اه **(قوله يولابه)** الى قوله وان حكم
 حاكم في النهاية والمغنى الا قوله ولومع الاعلان الى المتن **(قوله تقتضى فعلها)** أى تقبل على وجه البياضة
 والكل لانها يحرم عليها ذلك بنسب الشارع وان حرم عليها من حيث تعاطى العقد الفاسد اه عش
(قوله) وان حشى مثلها الخ ومع ذلك لو تالف وزوج فينبقى انه لا حسد على الواطى لانه لا يتم تحقق الوقتية
 ويتقدمها فالمراد يصح عقدها عند بعض العلماء اه عش **(قوله كاسر)** أى في بيعت نكاح الشغار
(قول المتن يولابى) أو يولى بلاشود أم الوطى في نكاح يولابى ولاشود فله وجهان أحدهما لا تنقضه
 اختلاف العلماء اه معنى خلافا لنهاية عبارته أم الوطى في نكاح يولابى ولاشود فلا حد فيه كما أفق به
 الزاوية وجه الله تعالى وسببها في باب الزنا اه قال عش قوله فلا حد الخ أى وبأن وقوة كما أفق به
 به الزاوية أى لقول داود ويصحت وان حرم تقليده لعدم العلم بشرطه عنده اه **(قوله يان زوجت نفسها)**
 الخ أى أو كانت من زوجها وليس من أولائها الجاهزا مثلا اه عش **(قوله ولومع الاعلان)** أى
 حال النحول كإثبات الزنا اه سم **(قوله لان مال الخ)** جواب سؤال كيف يجب الخدم الاعلان مع
 اكتفاء مال به فيكون شهدة واحدة لحد اه سم **(قوله بالاكتفاء)** أى الاعلان **(قول المتن وجب مهر)**
 المتن قال في العباب لمه أى وجوب المهر إذا اعتقدت حله أو جعلت فخره عنه وأوجب عنه الشهاب سم
 بقوله وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحلل وجب المهر وان لم تعتد حله أى تقدمه أى أيضا انتهى اه رشدى **(قوله)**
 مهر المتن أى مهر مثل بكران كانت بكر اه سم **(قوله انكر السابق)** عبارة الغنى خبرا عامرا أى انكرت
 نفسها فنكحها باطل ثلاثا فان دخل بها فله المهر بما سبق من فرجها اه **(قوله لا المسمى لفاسد)**
 النكاح يؤخذ من هذا التعليق ان محل ذلك الذي يمكن من معتقد المصنف يرد النظر فيما لو كان الزوج
 حنفيا والزوج حنفيا فهو مهر للثلاث دون المسمى فهل يحرم عليها أخذ الزنا أو لا يحصل تأمل واصل الاثر ب
 الاول اه سيدعز وقوله دون المسمى صوابه أى من المسمى **(قوله وجب)** أى المسمى هل مثل حكم
 الحاكم بصفة تقليد الزوج من يقول يصح حتى يلزمه المسمى ينسب نعم اه سم **(قوله لانه)** أى الزوج

(قوله فى المتن والوطى في نكاح يولابى) أم الوطى في نكاح يولابى ولاشود فلا حد عليه كما أفق به شيخنا الشهاب
 الرضى شرحه **(قوله ولومع الاعلان الخ)** فيمبش لانه ان كان سابقا على قوله فهو زان فاما الحد فيردعه لانه
 حيث حكموا به بالطلاق انتفى الشبهة وجب الحد ولو كان الشارع في باب الزنا أوسع انتفاء أحدهما أى
 لولى ولاشود ولكن حكمنا بطلانه وجبا الحد ولو وجب بالفرقة بينهما من راد وقع الوطى بعد علم الواطى به إذا لا شهدة حينئذ
 انتهى حيث حكموا به من بطلانه وجبا الحد ولو وجب بالفرقة بينهما من راد وقع الوطى بعد علم الواطى به إذا لا شهدة حينئذ
 مالكا لا لوجهه وان كانت مما لفت على ما قبل قوله ولم يحكم الخ فكونه بالفتى المعنى على كون الوطى في
 نكاح يولابى وجب مهر مثل فردد بان هذا الحكم على فساده النكاح عندنا ثابت ولو وجد اعلان وولى
 لا شهود فلا وجه لهذه المبالغة ولا لما وجهها فتأمل **(قوله ولومع الاعلان)** أى حال النحول كإثبات الزنا
(قوله لان مال الخ) جواب سؤال كيف يجب الخدم الاعلان مع اكتفاء مال به فيكون شهدة واحدة لحد
(قوله به) أى بالاعلان **(قوله فى المتن وجب مهر المتن)** ظاهره وان اعتقدت التحريم وقد وجب بشمول الخبر
 وبان مراعاة القول بصفته أو شهدة في الجملة موجب لعمال لكن قال في العباب لمه أى وجوب المهر إذا
 اعتقدت حله أو جعلت فخره عنه انتهى فليتأمل وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحلل وجب المهر وان لم
 تعتد حله أيضا **(قوله فى المتن مهر المتن)** أى مهر مثل بكران كانت بكر وان لم يحرم البكر أو أخذ من
 قوله في الرض وشرحه في البيع الفاسد وحيث لا حد يجب المهر فان كانت بكر انكرت فخره بغيره بما سبقا
 على النكاح الفاسد ولوش البكر لا تلافيها بطلان في النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد كصحة في الغنايم
 وعلمه ولوش البكرات مضمون في جميع البيع دون جميع النكاح الخ وقوله ومن لم يحكموا به بصفة موجب
 أى المسمى هل مثل حكم الحاكم بصفة تقليد الزوج من يقول يصح حتى يلزمه المسمى ينسب نعم **(قوله)**

ولاية ولا ولا ولا لان محاسن
 الشريعة تقتضى قطعها عن
 ذلك بالكيفية لاقصدها
 من الحياة وعدم ذكره
 بالكيفية الخ مثلها فيما
 ذكره ما لم تضمن ذكره
 ولو بعد العقد كالم (الوطى
 في نكاح) ولو في المهر (ولا
 ولى) بان زوجت نفسها
 بصفة شاهدين ولم يحكم
 حاكم بطلانه ولا فهو زنا
 فيهما الحد لا المهر ولومع
 الاعلان لان مالكا رضى
 الله عنه لا يقول بالاكتفاء
 به الامع لولى (وجب)
 على الزوج الرشيد دون
 البقية كإثباته بصفة آخر
 الباب (مهر المتن) كما صرح
 به الحنفى السابق لا المسمى
 لفاسد النكاح ومن ثم
 حكموا به بصفة موجب ولا
 أرض البكرات لانه ما دونه
 في اتلافها هنا كفى النكاح
 الصحيح

فعل الثاني مطلقا والاول ان قلدهم رى المصنفون كى كى اختلافه بوطلى ثلاثا لم ينسكهوا بل اجماع وان حكم الشافعى باطلان نكاحه مؤاندة
له بما التزمه ومعنى انه لا مذهب له انه لا يلزم (٢٤٠) القاضي وغيره الانكار عليه في مختلف فيه ولكن كنهان وقع اليوم بحكم كى كى حصته

أبطله خلافا لان عبد السلام
اه ملخصا وسياى ان
الفاصل من اعتقد التصريح
وجب الانكار عليه من
القاضى وغيره وان اعتقد
الحل بتقليد صحيح لم ينكر
أحمد عليه الا للقاضى ان
وقع له والذي يقضاه معنى
ذلك ان المراد بالامذهب
انه لا يلزم التزام مذهب
معين وبه مذهب انه يلزمه
ذلك وهذا هو الاصح وقد
اتفقوا على انه لا يجوز
لعامى تعاطى فصل الا ان
قلد القائل بطله وحديث
فى نكحه مختلفا فى فان قلده
القائل بعبثه أو حكمها
من واهام طلق ثلاثا فى
التفصيل وليس له تقليد من
رى بطلانه لانه لا يفرق
تقليدا فى مسئلة واحدة
وهو متعنت قطعان ان فى
التقليد والحكم لم يجمع
لحلل ثم يعين انه لو ادعى
بعد الثلاث عدم التقليد
يقبل منه أخذ ما مر قبل

البعض (قوله فعل الثاني) أى ان العامى لا مذهب له مطلقا أى قلدهم رى العصبه أم لا أقول فى هذا
الفرع ربع خفاء اذ يقتضى ما قبله عدم الاحتياج الى الحلل على الثاني مطلقا قلنا امل (قوله والاول) أى على ان
العامى له مذهب (قوله على التزمه) أى بعبثه النكاح المذكور ومطلقا على الثاني مع تقليده فمعين وبه على
الاول (قوله ومعنى انه لا مذهب له الخ) دفع لما يقال من معناه كمال الحللى فى شرح جرح الجوامع انه لا يلزمه
التزام مذهب معين فانه ان اخذ فيما يقع له بهذا المذهب نادر ويغيره آخرى وهكذا اه (قوله انتهى)
أى قول البعض (قوله وسياى) أى فى السيران الفاعل الخ توطئة لما يأتى من ترجيعه القول باحتياج الثاني
لحلل اه كردى (قوله وجب الخ) أى ما لم يحكم كى كى وبه حصته أخذ من قوله المراد نفا على الاصح الخ
ومن قوله الا فى نفا (قوله الا للقاضى) ينبى تقليده بامراء نفا على سم مانصه هذا الاطلاق مشكل اذ لو
رفع اليه المالكى فوضا يستعمل أو صلى بدون تسبيح الغلط مثلا كيف الاعتراض عليه اه أقول يمكن حل
كلامه أخذنا ما ذكره فى شرح أوافق الزوجين على ما لا تعلق به بقى الغير (قوله ان المراد بالامذهب) (قوله)
بدل من قوله ان معنى ذلك وانظر لم يقتصر على البدل (قوله وبه مذهب) عطف على بلامذهبه (قوله)
وهذا هو الاصح بين السيد السهمودى فى رسالة التقليد الذى دل على كلام الروضة ان الاصح انه لا يلزمه
التزام مذهب معين وأطال فى ذلك ووافق ذلك اقتصار الشارح فى باب القضاء على قوله مانصه قال الهر رى
مذهب أصحابنا ان العامى لا مذهب له لكن صحيح فى جمع الجوامع خلاف ذلك حيث قال عطف على معمول
الاصح وانه يجب على العامى التزام مذهب معين انتهى وقوله على العامى قال الحللى وغيره ممن لم يبلغ مرتبة
الاجتهاد انتهى اه سم (قوله فى نكحه مختلفا) أى كسكاج بلادى اه سم (قوله فان قلدهم الخ) شامل
للتقليد بعد النكاح فليراجع (قوله وليس له تقليد الخ) ظاهر وان حكم بطلانه وفيه نظر اه سم أقول بعد
الحكم بطلانه بضم ينة سبب صلاحته الى التقليد كقول مجاهد فى مصابح اتفاق الزوجين على فسق الشاهد
(قوله لانه تلقى الخ) هذا ممنوع بل له تقليد لانه هذه قضية أخرى فلا تلقى حر اه سم وقد مر ما وافقه
الحنفى وحش (قوله اودى الخ) أى عند الخا كى كى ما مر انهم حالو علما القس بذا لهما العمل بقتنيه باطنا
(قوله لم يقبل منه) يحتمل ان يحصل عدم القبول ما لم يكن معروفا بعدم القبول بان كان معروفا بتقليد
القائل بالطلان اه سم (قوله قبل الفصل) أى فى شرح أوافق الزوجين (قوله وأيضا الخ) عطف على
قوله أخذ الخ (قوله وكسك الحنفى الخ) خبر مقدم لقوله مباشرة الخ أى الحنفى (قوله ان كان مذهب) أى
الحنفى ويحتمل من له العقد (قوله وكذلك ليس له حضوره) كلامهم فى الشهادان يقتضى جواز الحضور
وان لم يقبل فليراجع اه سيدمر بعبثه قسم ينبى ان يجرد الحضور بالتسبيح منه لانه في اذا كان المتعاطون

الاصح وانه يجب على العامى قال الحللى وغيره ممن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد انتهى (قوله قال) أى بعضهم
(قوله الا للقاضى الخ) هذا الاطلاق مشكل اذ لو رفع اليه المالكى فوضا يستعمل أو صلى بدون تسبيح
الغلط مثلا كيف يسوغ له الاعتراض عليه (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السهمودى فى رسالة
التقليد ان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح انه لا يلزمه التزام مذهب معين وأطال فى ذلك ووافق ذلك
اقتصار الشارح فى باب القضاء على قوله مانصه قال الهر رى مذهب أصحابنا ان العامى لا مذهب له أى معين
يلزم ما قبله عليه انتهى لكن صحيح فى جمع الجوامع خلاف ذلك وانه يلزمه التزام مذهب معين كالتسليم
التسبيح (قوله فى نكحه مختلفا) أى كسكاج بلادى (قوله وليس له تقليد من رى بطلانه)
ظاهر وان حكم بطلانه وفيه نظر (قوله وأيضا وليس له تقليد من رى بطلانه) هذا ممنوع بل له تقليده
لان هذه قضية أخرى فلا تلقى حر (قوله لم يقبل منه) يحتمل ان يحصل عدم القبول ما لم يكن معروفا
بعدم التقليد بان كان معروفا بتقليد القائل بالطلان (قوله وكذلك ليس له حضوره) ينبى ان

هذا العقد الشهادة بجر بانه لا يلزمه جنة لان قار القائل بعبثه تقليدا صحيحا وكذلك ليس له حضوره والتسبيح فيه الا
بعد ذلك التقليد قال الماوردى وليس الزوجين

الاستدلال بعدد مختلف فغلبه إلا أن كان من أهل الاحتياط وأداهم إلى ذلك والافوجها من أحدهم ما تم وتناهبوا إلا أن باتهم مفت وأوحكم كما هم اه والوجه كالمعجم ما قدمته انه يكفي حل مباهرهما تقليد القائل بذلك تقليد صحيحا (ويقبل اقرار الولي بالنكاح) على موليته (ان استعمل) حلة الاقرار (بالأنثى) وهو المجهري من أب أو جد أو سيد أو فاضل بجنونه بشرطها (٢٤١) التي وإن لم تصدقه بالافتقار من من ملك

الانشاء ملك الاقرار به غالباً (والا) يستقبله بالانشاء ايجاباً حلة الانسار كان ادعى وهي ثبانه زوجها حين كانت بكر أو ولدتها كفاهة الزوج (ولا) يقبل لغيره عن الانشاء بدون اذنها (ويقبل اقرار) الحر: (بالباتنة العاقلة) ولو سقطة فاسقة سكرانة (بالنكاح) ولو لغير كفء (على الجدي) اذا صدقتها الزوج وان كذبها الولي وشهود عتبتهم لاحتمال نسائهم ولانه حكمهم في بؤثر اشكال الغيرة مع الكفاءة فيباح للولي فمكان القياس قبول طلبه لا بيمينه رضاه بتركها وبحاب ما هو وقع باعلاص النكاح المقبولة فيه دونه وظاهر التثنية لا يشترط هنا تفصيل الاقرار بذكر تركه وبيع ولها وحضور الشاهد من العدلين ورضاها ان اشترطوا عند اشتراطه فيبولى الدعوى والشهادة به وقوله ما في الدعوى لا بشرط محمول على ما اذا وقع في جواب دعوى أى لان تفصيلها يعني عن تفصيله وبأنه كذا في اقرار الرجل المستند والواقع في جواب الدعوى خلاطاً من فروق

من يعتقده حله اه (قوله الاستدلال) أى الاستقلال (قوله أوحكم كما) انظر المار بالداخل حكمنا قبل العقد (قوله على موليته) الى قوله ثم الكفاءة في النهاية وكذا في المعنى الاقوله من أب الولي وان لم تصدقه وقوله سكرانة (قوله وهو المجهري) أى بالزوج كفء اه معنى وكان للشارح أن يزيد ليظهر قوله الاقوله لانشاء كفاهة الخ (قوله بشرطها) أى بان كانت بخلافه اه عرش (قوله وان لم تصدق الخ) لظاهر إطلاقها هنا وتقييده بتصدق الزوج وما يأتى انه يقبل اقراره وان كذبه الزوج وهو بعيد فلا يمين تصديق الزوج هنا كالتى بعده بجبري (قوله بدون اشترط) أى فلا ودعى انه زوجها باذنه أو أنكرت الاذن فثبت تصديقها لان الاصل عدم الاذن اه عرش (قوله ولو سقطة الخ) بكر أو ثيبانها يزوج معنسى (قوله اذا صدقها الزوج) سيد كبره عز (قوله لاحتمال نسائهم) ظاهر وان بعد ذلك عادة بقر بالمدة جدا كان ادعتهم من أس اه عرش (قوله لانه محققاً) أى الزوجين (قوله لو كان القياس الخ) والاولى التبرع (قوله لاثبات الخ) صلة طلبه (قوله رضاه) أى الولي وقوله بتركها أى الكفاءة صلة رضاه (قوله بالبوله) أى المار بالذكورة أى اقرارها وقوله فيه أى أصل النكاح وقوله دونه أى الولي ما من الضمير المستتر في المقبولة (قوله هنا) أى في قبول اقرارها بالنكاح (قوله ان اشترط) أى رضاها بان كانت بغيره (قوله وان ائتمد) أى الخوة خلافاً في المعنى الاقوله وفي الدعوى والشهادة وكذا في النهاية الاقوله وبأن الخ (قوله اشترطه) أى التفصيل تقول زوجي منه ولي بمحضرة عدلين ورضاي نهاية ومعنى (قوله والشهادة) أى بالقرار (قوله لا بشرط) أى التفصيل في اقرارها (قوله محمول الخ) قد يشمل الشهادة بفصل فيها كالقرار لغير اجماع اه سم أقول والاقرب بعدم الشرح (قوله على ما اذا وقع الخ) أى وما هنا في اقراره مبدا اه نهاية (قوله لما ذكر) أى من اشترط التفصيل في: فزاد ابتداعه في الاقرار الواقع في جواب الدعوى (قوله أنه لا بشرط الخ) بيان للضعف (قوله مطلقاً) أى سواء كان الاقرار من الرجل أو المرأة أو من سواهما من يحد أو ضمناً وعلى كل كان يثبت تأخيرها عن قوله فيمقتل (قوله وفيه) أى الاقرار (قوله ليس في محله) مقتضاه اعتراض (قوله ولو أقر المجهري) الى قوله واذا لم يصدقها في النهاية الاقوله لا نكح على ما في زوجي فهو كذا في المعنى الاقوله أخذنا الواحد الزوجين وقوله وبشرط الخ (قوله قدم السابق) أى في الاتيان لمجلس الحكم وان أسند الاستمارة الزوج الى تارخ فيقدم وذلك لانه يسبق ما اقراره بحكم بصدقه لعدم المعارض الا نفاذ الحضر الثاني ودعى خلافه كان مراد الزوج الاقرار الاول وما حكم بشيونه لا يرتفع الا بيمينه اه عرش (قوله بالنكاح الخ) عبارة النهاية قدم اقرارها كإرجاء البقنى في ندره متعلق الخ ونحوه للمعنى فالارجح تقديم اقرار المرأة

مجرد الحضور بلا تسبب بينه لانه في ما اذا كان المتعاطون من يعتقده حله (قوله واعتمد اشترطه فيه الخ) عبارة الررض فيشترط أن تقول زوجي به ولي بعدلين ورضاي بكفء ان اعتبر اقرارها انتهى قال في شرحه وقوله من زيادته بكفء على ما في بعض النسخ يدل من به ولا حاجة الى اقرارها بل اذا عينت زوجها نظرياً أنه كفء أم لا لا يوجب عليه حكمه انتهى وقضته به اذا عتته ونظر فسد حقه كفء أنه يقره وفيه انظر وقياس قبول اقرارها وان أنكر الولي والشهود خلافه وعبارة العياض اذا قالت ككفء زوجي فهذا ولي شأده على ورضاي اذا اعتبره وقد اقره أو غيره كفء قبل وان كذب الولي والشاهدان انتهى ثم رأيت أن الرافعي نقل عن فتاوى البغوي فيها لو أقرت المرأة لغير كفء أنه لا اعتراض للولي لانه ليس بالأنثى بل اقراره أو كثر بالنكاح وأنكر الولي فان في فتاوى الرافعي خلافه قال في تركه وهو أقرب (قوله محمول)

(٢١ - (شروائ وان قالم) - سابع)

لا بشرط فيه تفصيل مبنى على الضعف وان انتصره البقنى وغيره انه لا بشرط التفصيل مطلقاً نساً في الشهادة وفي الاقرار لا بشرط التفصيل في اقرارها الضمى كقولها لمطلق وفيه أيضاً اعتراض على الرافعي ومتبعه ليس في محله كما يعرف مما قرره فأمه ولو أقر المجهري لو احدثه لا تستخدم السابق فان وقع ما فلا نكاح على ما رجاء البقنى في بعض كتبونه غير المتعارضه من غير مرجح

وزجني تدوية تقدم اقرارها التعلق ذلك بدينها وحملها وصوب به الزكشي وفيه اذا احتمل الحال احتمال في المطلب ويجه أنه كالمعة أخذنا مما يأتي في نكاح الثنتين أنه مثلها وكذا لو علم السبق دون عين السابق وأحد الزوجين القبل لا بدع تصديق سبدهو بحث خارج انه لا بدع تصديق الزوج السبعين تصديق (٢٤٢) وليهو محتمل وأذ لم يصدقها فقتضى كلامهم على ما ذكره الزكشي ومن تبعه ان

لهان تستزوج حلالا وهو أحد زوجين حكمهما الامام وقال الفقيه الاونة - له صنه الزاقي آخر المطلق اعتبارا بقولها في حق نفسها وطريق حلها أن يطلقها له وهذا هو القياس فهو العمد ولا يضمن ان يقتضى كلامهم ما سئل مقتضاه ما قلناه كما يصح به كلامهم في اعترافها بنسب الشاهد مع تكذيبه له ولو قال رجل هذين زوجتي فسكت أو امرأة هذان زوجي فسكت ومات المقرور بالسك لا عكسه وفي الأولى لو أنكرت صدقت بينهما ومع ذلك يقبل جوعها ولو يعلمونه كإثبات آخر الرجعة لانها مفرقة بحق عليها ونفقات وهو مقيم على المطالبة وفي التتعلق أقسرت بالنكاح وأنكر سقط حكم الاقرار في حقه حتى لو رجع بعد ذلك وأذى نكاحا لم يسم الا أن يدعى نكاحا بعدد وكان ابن محجل أحد من هذا قوله لو شهدت عليه بنية حسنة بالثلاث ثم تغتفر الزوجين بعد امكن التعليل على النكاح لم يقرأ حتى يدعى ابتداء نكاح جديد كن آخر

لأخريه ثم نادى عاها لتسمع حتى يذكر ان قال اليه ما أي ولو واسطو بما تقرر يعلم ما أتق به بعضهم فبين ما نعتن زوجة في منزله فاقمت بذنه كان آخر أنه طلقها لاننا قبل من تبسبه أشهر فاقمت بينه آخر قبل موته أنما ي عقدت حكمه انه لا تسمع دعوها بانها الآن ادعت نكاحا مفصلا ومنه ان ذكر أنها عطلت تحليلها بشرطه ثم تعين بمنع ذلك بخلاف دعوها بغيره دأقاره لان دعواه

لأخريه ثم نادى عاها لتسمع حتى يذكر ان قال اليه ما أي ولو واسطو بما تقرر يعلم ما أتق به بعضهم فبين ما نعتن زوجة في منزله فاقمت بذنه كان آخر أنه طلقها لاننا قبل من تبسبه أشهر فاقمت بينه آخر قبل موته أنما ي عقدت حكمه انه لا تسمع دعوها بانها الآن ادعت نكاحا مفصلا ومنه ان ذكر أنها عطلت تحليلها بشرطه ثم تعين بمنع ذلك بخلاف دعوها بغيره دأقاره لان دعواه

مجرمة عن دعوى نفس الحق لا تسمع على الأصح وبخلاف دعواها النكاح وإنه أقر أنها في عصة نكاحه ولم تفصل ذكر رمضى زمن يمكن فيه العتبات والتحليل وغير ذلك لانها لم تدع اقراره بما نسخ تحريم نكاحها عليه واقراره (٢٤٣) بانها في عصة نكاحه لا يقتضى اقرارها منه

لاحتجالة أمرين على السواء النكاح السابق والزوج منه تكذيب البينة باقراره بالثلاث ونكاح آخر أحدثه بعد امكان التحليل والارث لا يثبت بالثلاث اه وفق بعينه فنظر بعلم بمسارته حيث نوع اقراره على جواب دعوى لا بشرط فنفى تفصيل وجدته في ذلك فالتى بقية اثباتها حيث اجابت بانها اقر بانها في نكاحه بعلمه امكان التحليل من طلاقا قبلت واثبتت بنسبة ذلك قبلت وورثت والا فلا وعلى هذا يحتمل قول بعضهم تسمع دعواها وبينها وقره ولا منافاة بين البنتين لامكان زوال المانع الذى اقبلت منه الاولى بالتحليل بشرطه اه ملسا (وللاب) وان لم يل المال لطر ونسبه بعد البلوغ الى النص لان العار طمس مضافا لهم وفيه فرض عدم اولادها وتزوجها حيث لا تقاضى كولا لها (تزوج البكر) ووافدها العشرة اذ هو غير فائد يفرقون بينهما فطلقون البكر على من اذن السكوت وان زالت بكارها وبخصون العشرة بالبكر حقيقة والمصر تطلق على مقاربة الحضي وعلى من حاضت وعلى من ولدت واحبست

كان مرجع الماهر دافراؤه فهم من اضافة المصدر للمفعول والاعنى دعواها بجر دافراؤه وقوله عن نفس الحق أى النكاح سم على ج اه عش ورشدى (قوله وغير ذلك) أى من الاتصال عن الحمل والعقد نائبا لاول (قوله بما نسخ تحريم نكاحها عليه) عبارة النهائية بما يبيح له نكاحها اه (قوله النكاح السابق) أى على الطلاق الثلاث وقوله ونكاح آخر الماخو من استدلاله وفى أى الامران هما النكاح السابق ونكاح آخر الماخو ج اه عش (قوله ويلزم منه تكذيب البينة باقراره الماخ) أى وهى أى بينة الاقرار بالطلاق مقدمة عليه أى الاقرار بيقعاء العصمة فلا رثا كذا ينبغي بدليل قوله والارث لا يثبت بالثلاث اه سم (قوله انتهى) أى ما أتى به بعضهم (قوله يعلم عام الماخ) فيمان ماصد منها هانئ ليس جواب دعوى مفصلة (قوله وجدته فالتى بقية) عبارة النهائية والمخالص الماخ اه سدر عا وأقول وكذا في نسخ قسم من الشرع عبارة بقوله والمخالص الماخ انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم من التهمة وان يجمل من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رأيت مدر تبين الشرع في ذلك فادرى عليه انه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكره لما يستحقه فيجب مقتضى بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم اه وأقره عش والرشدى (قوله قول بعضهم) عبارة النهائية قول المازجد البنى اه (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله وان لم يل) الى قول المتن ويستحقى النهائية الاقراره بجر المثل الى وعد عداوة بينهما وقوله أى بحيث لا تخفى على أهل محلتها وقوله على ما مضى الى واشترط (قوله وان لم يل) الى قوله لان العار اخ قضية ذلك ان التهمة البالغة التى طرأ سفيها بعد البلوغ لازوجها الا لا بد كذا فى سم على ج وفي كون هذا قضيتة نظر لا تخفى اه رشدى (قوله لطر وسفه) أى لهما وكذا لو بلغت رشيدة واستر شردها زوال ولا يثبت بالبولغ اه عش (قوله اذنب السكوت) لعل الاولى سكوتها اذن (قوله وان زالت الماخ) أى لا يطوع (قوله والمصر) بضم فسكون فكسر قال عش ذكر هانئ الماخ البكر اه (قوله تطلق على الماخ) أى بالاشتراك على هذه المعانى لانه لم المراضة الاقرية اه عش (قوله وعلى) أى حاضت) أى بالفعل اه عش (قوله وعلى من ولدت) أى اذ ولد ولادة اه عش (قوله ساقطة طمئت) أى حاضت طرف لمست (قوله أوراهاقت الماخ) أى قار بتعطف على ولدت (قوله عاقلة) الى قوله وزعم انفى المغنى الاقواله وأجوعا اعلمى المغير وقوله بجر المثل الى وعد عداوة بينهما وقوله أى بحيث لا تخفى على أهل محلتها (قوله له ذلك) أى تزوج البكر بغير اذن (قوله ويساره الماخ) يؤخضه انه لو تزوجها بغير اذن وكان الزوج موسرا لمهر المثل مع وان لم يكن موسرا يمسى وهو مفعلة لانه لم يضمن حقه ما ساره وان لو زوجها بغير اذن لم يمسى بغير اذن (قوله ويساره الماخ) أى ساو عليه فالتاها ان العبرة بوقت حاول الاجل اه سدر عا (قوله بجر المثل الماخ) عبارة النهائية والمغنى بحال صداقتها عليه فلوز وجهان معصر بل يصح لانه يضمنها حاضا اه قال عش قوله بحال صداقتها الماخ بان يكون في ملكه ذلك نقدا كان أو غيره دخل في ملكه بقرض اذ ذلك أو بغيره فالدور على كونه في ملكه عند العقد وينبى ان مثل ذلك فى الصمما يقع كثيرا من ان غير لازوج كايه مدفع عن علو

من اضافة المصدر للمفعول والاعنى دعواها بجر دافراؤه وقوله عن دعوى نفس الحق أى النكاح (قوله) ويلزم منه تكذيب البينة باقراره الماخ) أى وهى مقدمة عليه فلا رثا كذا ينبغي بدليل والارث لا يثبت بالثلاث (قوله والمخالص الماخ) انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم من التهمة وان يجمل من اعتبار دعوى نكاح جديد وعن اذنب البعض من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رأيت مدر تبين الشرع في ذلك فادرى عليه انه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكره لما يستحقه فيجب مقتضى بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم (قوله وان لم يل المال الى قوله لان العار عليه الماخ) قضية ذلك ان التهمة البالغة التى طرأ سفيها بعد البلوغ لازوجها الا لا بد (قوله ويساره بجر المثل على المعتمد الماخ) ويساره بحال صداقتها عليه شرح مدر

في البيت ساء طمئت أوراهاقت العشرين (صغيرة وكبيرة) عاقلة ونجونه (بغير اذن) نكاحا بالارطى والتيب أحق بنفسها من ولها والبكر تزوجها أو هو أو أجوعا على الصغير: وبشرط أنه صغير: وكذا قضية كفاءة الزوج ويساره بجر المثل على المعتمد كايه في شرع الا ارشاد (قوله المغنى قوله والمخالص الماخ) ليس في نسخ الشرع التى يابينا

وعدم عداوة بينهما وبينه
وعدم عداوة ظاهره أي
يجب لا تخفى على أهل محله
بينها وبين الأبورع أن
انتقاله ههنا بشرط العوار
للصحة غير صحيح فان قلت
يلزم من اشتراط عدائه
انتفاء عداوته لتناهما
قلت مجموع لما استعمل في
مجهولها قد لا يكون
مفسدة وألحق الخفاف
بالغير وكله وما خالفه
أنه لا يشترط فيه ظهورها
لوضوح الفرق بينهما
وغيره لا يشترط فيه ذلك
لصحة كونه مخرج المثل الخال
من نقد البلد وسياق في
مهر المثل ما يعين من أجل
ذلك فيلزم بعدن التأجيل
أو غير نقد البلد والاجاز
بالمؤجل وبغير نقد البلد
على ما فيه بما سأذكره
فقطن له واشتراط أن لا
تتصور به لغيره من أوجه
والأصح وأن لا يلزمه الخ
والاشتراط أخذ التلاعنها
الزوج منه ضرورة بل
الثاني شاذ لو جود الله مع
أخذها (ويصح استدلالها)
أي البالغة العاقلة ولو
سكرانة تطيبها لغيرها
وعليه حملوا خبر مسلم
والبكر يستأمرها أيها
بجها بينهما وبين خبر
الدورطين السابق أي بناء
على ثبوت قوله فيه تزوجها
أيها الصريح في الأجبار
وتدفع عنه الشافعي رضي
الله عنه لكن المحرر في محله

أن زيادة الثقة مقبولة وانفرد بها فثبت الجمع للمحل المذكور أما الصغيرة فلا فان لم

المرة قبل العقد الصادق فانه وإن لم يكن هبة إلا أنه ينزل منزلة ما يخرج به ولو لم يكن ملكه ان الزوج استعبر من
بعض آثاره مثلا مصاغاً ونحوه ليدفعه للزوجة أو يورثه فبذلك يثبت له الصدق ويسترد ما دفعه إليه بغيره على
ماله فلا يكفي لعدم ملكه والعقد المترتب عليه فاصححت وقوعه بلاذن معتبر بينهما في مالها ولو لم يوافق الزوج
الزوج وجب سبق ابنه لما عتق في مثل مثل فلا يصح وطريق المعتدات يجب الصدق ولو لم يقبضه
له وهل احتشاق الجهات كالامانة ونحوها كفي في البسار لأنه يمكن من الفراق عنها وتحصيل مال الصدق
أم لا في نظر الآخر بالاول ومثل ذلك لما اتجهد أي استعمل في جهة له فاقبال والدون ما في ذلك وإن لم
يقبضه لانه كالوديعة عند الناظر وعند من يصرف الجامعة اه (قوله وعدم عداوة بينهما الخ) وأعمال يعتبر
ظهور العداوة هنا كما اعتبر ثم أي بينهما بين الولي للظهور والفرق بين الزوج والولي بل قد يقال كأقال شيخنا
أنه لا حاجة إلى ما قاله لأن انتفاء العداوة بينهما وبين الولي يقتضي أن لا تزوجها إلا من يحصل لها منه حظ
ومصلحة لشقيقته عليها اه معنى (قوله بينهما وبينه) اه مجاز ذكر اهتبه من غير ضرر فلا يؤثر لكن بكرة
لؤلها من زوجها من كائن عليه في الأم معنى ونهاية (قوله وعدم عداوة ظاهره الخ) الظاهر أن الدار على
ثبوت العداوة وانتفاءها من جانب الولي لا من جانبها حتى لو كان يحجبها في تعاديه كان له الاجبار وفي عكسه
ليس له فتأمل اه سدد (قوله ان انتفاء هذه) أي العداوة بينهما وبين الأب (قوله في محله) أي العداوة
وقوله انما أي العداوة (قوله والحق الخفاف) أي في الشرط المذكورة اه عش (قوله وكله) ينبغي
أن يحل ما لم يعين الولي له الزوج فان عينه لم تؤخر عداوته من اه سم (قوله وعليه) أي الاخلاق (قوله
لا يشترط ظهورها) أي بل يكون مجرد العداوة ما عدا قوله لوضوح الفرق الخ وهوان شققتا لولي تدعو
لرعاية المصلحة طومع العداوة بالباطنة بخلاف الوكيل فانه لا شققة في رعايته لعلته العداوة على عدم رعاية
المصلحة اه عش (قوله ولجواز الخ) عطفي على لصحة الخ أي يستلزم لجواز الخ اه سم (قوله ان محله
ذلك) أي اشتراط جواز المباشرة بالحل والوصول ونقد البلد (قوله والاجاز بالمؤجل) ومنه ما يقع لا من جعل
بعض الصدق حالا وبعضه مؤجلا بل معلوم فصح اه عش (قوله واشتراط الخ) نقل في المتن هذين
الشرطين مع بقية الشرط عن ابن العاد لم ينعقد بالأنه لم يذكر في الاول منهما ما زاد الشارح بقوله وآلا
فصح واقتضى كلامهما من شرط وط الجواز للصحة اه سدد (قوله واشتراط الخ) مبتدأ خبره ضمة فاق
والشبهة اعتبار ملاحظة خلاص في المعطوف وهوان لا يلزم اه (قوله والافصح) ضمة فاق اه عش (قوله
لوجود الله) أي منع الزوج لها من الحج اه سم (قوله أي البالغة) أي التي عرفت في النهاية الا قوله أي بناء
الامانة الصغيرة (قوله سكرانة) لعل المراد من هي في أول نشوة السكر والاذ كيف يحصل المقصود من
تطيب خاطرها فلنأمل اه سدد (قوله تطيبها لغيرها) ونحو حامن خلاف من أو حبس وكان وجهه
عدم ذكره لهذا التعليل هنا وذكره فيما يأتي في الصغيرة فربما أنه ثم وشهره هنا اه سدد (قوله أن توجهه
بكونه معلوماً على بالاولي (قوله وعليه) أي اللذنب (قوله على ثبوت قوله) أي الدار طعن ويحتمل ان
الغير للنبي وقوله فيه أي خبر السابق وقوله زوجها هوها بل من قوله يعني على ثبوت صدور هذا القول
عن علي الله عليه وسلم وانظر لم أسقط لفظه والذكر (قوله الصريح في الاجبار) يتأمل سم أو لوجه
واضح لأن كونه من زوجها لا ينافي اشتراط الاذن على الخواشي اه سدد (قوله لا يبق حثنته لقوله والذكر
بعده قوله الشيب أحق الخ فائدة من أن القصد الحديث بيان الفرق بين الشيب والذكر (قوله فتعين الجمع

(قوله وكله الخ) كما مر (قوله وكله) ينبغي أن يحل ما لم يعين الولي له الزوج فان عينه لم تؤخر عداوته
مر (قوله ولجواز الخ) عطفي على لصحة (قوله لوجود الله) أي منع الزوج (قوله الصريح في الاجبار) يتأمل
(قوله حق) كالتين في التقيدهما أي اضافي تقدم في قوله وليس له الخ (فرع) خلقه فيه قبل أن فينتهي
ان يقال ان كائناً ما كان من البكر وطه أحدهما موصل للدخول به حتى يستقر المرأ أحدهم أو أذا
وتغيرا فادار فيز والابكر وطه وحصول المنحول على الأصل وان اشتهى فادار في ذلك عليهم فلا يفتي اجبار

وبحث فيه في المبرية تلاقح الخمر ولا ينقض بعض الأئمة وجوبه بسن أن لا تزوجها حيث لا حاجة لمصلحتها وان حمل لولبته ثقلًا فغشها
والأم أولى أن يعلم ما في نفسها (وليس له تزويج نيب) عاقلة (الأبائهم) لم يلزمه التيب (٢٤٥) أحق بنفسهم من وليها وجهها لها

الح) فيه أنه مبنى على التناهي المبنى على أن زوجها أوهاصه في الأجبار وقد علم ما فيه أنه سديد وقدم
ما فيه (قوله) وببحث فيه (الح) عبارة للمغني والأسنى ويسن استعظام المراهقة اه (قوله) ويسن إلى الفرع
في المغني لا قوله الحاجة أو مصلحته (قوله) أن لا زوجها) أي البكر حيث لا عين إذ كانت صغيرة اه
عش (قوله) ثمة) عبارة للمغني نسوة ثمة) نظر في ما في نفسها اه (قوله) والأم أولى) لأنها تطلع على بلا
تطلع عليه غيرها اه معنى (قوله) التي وليس له تزويج نيب (الح) وفرع هل يقبل لها فقلان فينبغي أن يقال
أن كانا أصليين زالت البكارة بوطء أحدهما وحصل الفتحول به حتى يستقر للمهر أو أحدهما إذا تزوجا فإلذا
فرز وال البكارة وحصول الفتحول على الأصلي وإن استنبه فإلذا في ذلك علمها فلا ينبغي إيسار الوطء بوطء
أحدهما لأن إيجاره ثابت فلا يزول باحتمال اه سم وفي عش عن أن يزوجها أو تفتق (قوله) أما زنت
الجال) أي بوطء قبلها ما ياتي أن الوطء في الأولى لا يمنع من الأسير ومع ذلك هو جري على الغالب لما في أيضا
في وطء الفرقة مثلاً اه عش (قوله) وليس هو أسير) أي الأصلي (قوله) تنبيه) أي لعل المراهقة عاقلة إلى
قوله وقضته في النهاية وكذا في المغني الأقوله بل أولى وقوله أو أراد الشبهة إلى المتن (قوله) هن) كان ينبغي
التقديم بهذا أيضا في تقدم في قوله وليس له الخ اه سم أي وفيما ياتي في قوله وتزوج النيب الخ (قوله)
في زوجها السيد) وكذا أوله عند المصلحة اه معنى (قوله) مطلقا) أي نيبا أو غيرها صغيرة أو كبيرة اه عش
أي عاقلة أو مجنونة (قوله) أو عدم أهليته) أي لمرأته أو طهرتها مثلاً (قوله) بل أولى) قد علمه الأول وحالها
فإن ولادته والعصوبة في الأب بلا واسطة وقوله بواسطة الأبوين ثم يقدم عليه هنا وفي الأرض وغير ذلك وأما
قوله الطرف في المتن فلا ينافي على صاحبهما مذون كل من الأبوين لا لأولى بتهنئة بل اه سديد (قوله)
ووكيل كل مثله) لكن الجدل هو كل فيما وكيلين فالو كليل الواحد يتولى طرفا فقط نهاية ومعنى (قوله) المتن
بوطء محلل الخ) أوشبهه أنه نهاية بوطء بالغني أو بوطء لا بوصفهما كشبهة اه معنى وكان ينبغي الشارح
أن يز يد ذلك أيضا لظهور قوله الخ أي أو من نفور قد (قوله) أو نحوه) كالسكر والكرام (قوله) أو أراد الشبهة
أي وطء الشبهة عليه أي على المتن (قوله) أن وطأها) أي الشبهة اه سم (قوله) فعله) أي الواطئ يشبهه
(قوله) من هذه الحشمة) أي من حيث كونه كالغافل (قوله) أو وصف بالحل الخ) في وصفه باعتبار ذاته بالحل
نظر بل وجهه أنه باعتبار ذاته بغير اعتبار وصفه بغيره عارض من الاشتباه الظن حلال وانتفاء الائمه للعذر لا يقتضي
كون الحل للذات اه سم وأقر بالشدق وقال السدعي ما به يتأمل كلام الشارح والغافل المحض يعلم
أن كلام الشارح أدق واتباع الحق أحق اه (قوله) وقوله الخ) دفع لما يتوهم ويرد عليه قوله فلا يوصف
فعله الخ (قوله) من الأحكام الخمسة) أي إلى جوب والتدبير والحرمات والكرامات لا يقتضي دعوى البكارة
بزيادة المتأخرين بخلاف الأولى اه عش (قوله) المتن ولا تزول والها الخ) وأصله المكشوف دعوى البكارة
وأن كانت فاسقة قال ابن القري بلايين وكذا في دعوى النوبة قبل العقدون لم تزوج ولأنه من وطء
فإن اعتدت النوبة بعد العقد وقدر وجهها في بغير ذاتها مطلقا فهو المصدق بيمينه ما في تصديقه من إبطال
النكاح بل لو شهدت أربع نسوة بغيرها بعد العقد لم يطل لجواز إزالته بأصبع أو نحوه أو أمانه خلقت

الولي بوطء أحدهما لأن إيجاره ثابت فلا يزول باحتمال (قوله) أن وطأها) أي الشبهة (قوله) وأن
وصف بالحل في ذاته) في كون الوصف بالحل باعتبار ذاته نظر والوجه أنه بآء إرداه حرام وباعتبار
عارض من الاشتباه والظن حلال وانتفاء الائمه للعذر لا يقتضي كون الحل للذات (قوله) نيب) الأرج
خلافه شرح م قال في شرح الروض وقضية كلام المصنف كالمصنف أن البكر ولو شئت في نفسها ولا تزول
بكرتها بأن كانت غورا وهي التي بكرتها داخل الفرع حكمها كسائر البكر وهو كغيره إلا أن في

عليه لقوله أن وطأها لا يوصف بعلى ولا حرمه غير صحيح لأن معناه أن الواطئ معها كالغافل في عدم التكليف فلا يوصف فعله بذلك من هذه
الحشمة وأن وصف بالحل في ذاته لعدم الائمه في قولهم لا يخافون من الأحكام الخمسة أو استغنى في فعل الكسب (ولا أمر) ليلجأ به إلى الكارة
ولا (ز) والها بلا وطء كسقطه) وحده تحيض

وأصبح (في الاصح) خلافا للشرح مسلم ولاوطنه في الدلالة على غارس الرجال بالوطع في محل البكارة وهي على عقابها ووجدانهم وقضيتان
الغور اذا واطئت في فرجها يسوان (٤٤٦) بقيت بكارها بل هي أولى من نحو الناقصة يفرق بين هذا وما يأتي في التحليل بان بكارها

بعدمها كذا كره الماوردي والرويانى وان أفتى القاضي بخلافه نهاية ومعنى وشرح الرض قال ع
قوله وقد صدق المكلف في دعوى البكارة أي فكيفني بسكونها وترج بالاجبار وقوله ولو فاسق شغل ذلك قال
زوج بشرط البكارة وادى الزوج بعد العقد والسخول انه وجدها ثانيا لان الاصل عدم ما دعاهم بتقدير
انه وجدها كذلك لزان، ونز والها بمحنة حض أو نحوه فهي بكر ولولم توجد المدفونة اه (قوله
وأصبح) ونحوه اه معنى (قوله ولاوطنه في الدبر) أي وان زالت بكارها تبسبب اه ع وش وكان الاولى
الاخصر ووطع في الدبر (قوله لانهم غارس الخ) تعليل لما في المتن والشرح جععا فانني راجع للمعقيد
وقديمه مع (قوله وقضت) أي التعليل (قوله ان الغور اعالج) وهي التي بكارها داخل الفرج اه شرح
الرض (قوله اذا واطئت في فرجها يسوان) والارج خلافه بل هي كسائر الابكار كفاية الا في التحليل
نما يتوهم (قوله لم) أي فيما يأتي في التحليل (قوله لاجله) أي لاجل التنفير عنه (قوله وهو هنا كذلك)
أي زوال الحياء في الغوراء المذكورة بالوطع أو المدسني والامري الغوراء المذكورة أنهم غارس الخ لاجل
بالوطع (قوله ورشح) الاولى وتدل (قول المتن كاخ وعم) أي لا يورن أو لا يورن كل منهما معني ونهاية قول
المتن بحال) أي بكار كانت أو تبسبب معنى (قوله فلنخر الخ) أي لنخره وهو قوله السابق أي عقب قول المتن
بغير ادخالها عبارة ما في والحق عقب المتن نصه لانه انما ترزح بالاذن واذن غير معتبر اه (قوله وليسوا
الخ) دفع الما يتوهم من قياسه على الاب في الخبر السابق كأجل (قوله بإشارتها المفهمة) أو بكتها كما يحتم
الأدري وهو ظاهر ان نوبته الاذن كما قالوا في ان كاتبة بالطلاق كما فعلت الصبي فلولم تكن اشارة متفهمة ولا
كناية فلا وجه انها كانه نوبة فيزوجه الأب ثم الجدة ثم الحام كدون غيرهم نهاية ومعني وقوله ما فلا وجه
الخ سيذكره الشارح ايضا قال ع وش قوله وهو ظاهر ان نوبت الخ قد في الكتب ومثلها اشارت الخ التي
يفهمها الفطن دون غيره في أنها كناية تتجلى الى النوبة وقوله ان نوبته الاذن أي ويعلم ذلك بكتها باناسا
وقوله فيزوجه الأب أي صغيرة كانت أو كبيرة نية أو بكار اه (قوله المفهمة) ظاهر اطلاق المفهمة مع
قوله والناتفة بصريح الاذن انه يكتفي بإشارتها وان لم تكن صريحة بان يخص بفهمها الفطنون وان كان
لها اشارة متفهمة الى الخصم ما من ذكر وقد شكل عامر في الصفة فليست اه سدعمر (قوله ولو
بلنفا الى كالة) الى المتن في النهاية (قوله وهم في ذكر النكاح) أي والحال ان من عندها متفهمون في ذكر
النكاح اه رشي واستظهر ع وش وهو صريح المعنى انه ارجع لقوله يأتي قولها وضمت الخ
(قوله لان رضت أي) أي لا قولها رضت ان رضت الخ وقوله أو بما تفعله أي أي وقوله مطلقا أي سواء
كان في ذكر النكاح أم لا اه ع وش (قوله ولا نرضي الخ) عبارة المعنى وكذا لا يكتفي رضت ان رضت أي الان
ترديه وضمت بما يفعله فكيف اه (قوله بما يفعله) أي بان تقول ان رضت أي رضت عما يفعله اه ع وش
(قوله السابق) أي عقب قول المتن الا بانها وقوله ومع خبر الخ اقتصر عليه المعنى (قوله ان زوج) أي فلان
(قوله متعني للاذن الخ) أي وان لم يتقدم عليه استئذان من الولي اه ع وش (قوله قبل كمال العقد ولو رحت
قبل العقد أو بعد بطلانها اه ع وش (قوله لا يقبل قولها) أي بعده وقوله فيه أي الرجوع (قوله ولو اذنت
الخ) المفهوم من السابق انه في التيسر ينبغي ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت اه سم (قوله ثم عزل

انما شرط زوالها ثم ما بلغه
في التنفير ع شرع التحليل
لاجله من الطلاق الثالث
ولا كذلك هنالان المدار
على زوال الحياء بالوطع
وهو هنا كذلك (ومن على
حاشية النسب) أي طرفه
وقبه استعارة بالكناية رشح
لهاب ذكر الحاشية كاخ
وعم لا زوج صغيرة ولو
مجنونة (بحال) أما التيب
قواض وأما البكر فلغير
السابق وليسوا في معنى
الاب لو غور وشفته (وترزح
التيب) العاقلة (بالغة)
انخرسها بإشارتها المفهمة
والناتفة (بصريح الاذن)
ولو بلغها الو كالة الاب أو
غيره أو قولها اذنت ان
يعقوب وان لم تذكر كاحا
كما بحث ويؤيده قوله لم
يكتفي ع ولها رضيتين
رضاه أي أو أي أو بما
يفعله أي وهم في ذكر
النكاح لان رضت أي
أو بما تفعله مطلقا وان
رضي أي الان ترديه بما
يفعله فلا يكتفي بسكونها غير
مسلم السابق ومع خبر
ليس الولي مع التيب أمر
*(تيسر) يعلم بما يأتي
أو انرا الفصل الاثنان
قوله لم رضت ان زوج
أو رضت فلا نازوا
متعني للاذن لولم فعله
ان تزوجه بلا تحديد

الفضل على ما يأتي في موضع تعليل خلافا لما يارسر الرجال بالوطع انتهى (قوله بإشارتها المفهمة)
أي أو بكتها كناية عن الأدري وهو ظاهر ان نوبته الاذن كما قالوا في ان كاتبة بالطلاق كما فعلت الصبي فلولم تكن اشارة متفهمة ولا
كناية فلا وجه انها كانه نوبة فيزوجه الأب ثم الجدة ثم الحام كدون غيرهم نهاية ومعني وقوله ما فلا وجه
الخ سيذكره الشارح ايضا قال ع وش قوله وهو ظاهر ان نوبت الخ قد في الكتب ومثلها اشارت الخ التي
يفهمها الفطن دون غيره في أنها كناية تتجلى الى النوبة وقوله ان نوبته الاذن أي ويعلم ذلك بكتها باناسا
وقوله فيزوجه الأب أي صغيرة كانت أو كبيرة نية أو بكار اه (قوله المفهمة) ظاهر اطلاق المفهمة مع
قوله والناتفة بصريح الاذن انه يكتفي بإشارتها وان لم تكن صريحة بان يخص بفهمها الفطنون وان كان
لها اشارة متفهمة الى الخصم ما من ذكر وقد شكل عامر في الصفة فليست اه سدعمر (قوله ولو
بلنفا الى كالة) الى المتن في النهاية (قوله وهم في ذكر النكاح) أي والحال ان من عندها متفهمون في ذكر
النكاح اه رشي واستظهر ع وش وهو صريح المعنى انه ارجع لقوله يأتي قولها وضمت الخ
(قوله لان رضت أي) أي لا قولها رضت ان رضت الخ وقوله أو بما تفعله أي أي وقوله مطلقا أي سواء
كان في ذكر النكاح أم لا اه ع وش (قوله ولا نرضي الخ) عبارة المعنى وكذا لا يكتفي رضت ان رضت أي الان
ترديه وضمت بما يفعله فكيف اه (قوله بما يفعله) أي بان تقول ان رضت أي رضت عما يفعله اه ع وش
(قوله السابق) أي عقب قول المتن الا بانها وقوله ومع خبر الخ اقتصر عليه المعنى (قوله ان زوج) أي فلان
(قوله متعني للاذن الخ) أي وان لم يتقدم عليه استئذان من الولي اه ع وش (قوله قبل كمال العقد ولو رحت
قبل العقد أو بعد بطلانها اه ع وش (قوله لا يقبل قولها) أي بعده وقوله فيه أي الرجوع (قوله ولو اذنت
الخ) المفهوم من السابق انه في التيسر ينبغي ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت اه سم (قوله ثم عزل

الخط
استئذان ونشرط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا يستوي
غيره ولو اذنت لم يزل ينسلم ينزل كاتبة كلامهم أي لان ولايته بالنص فلم يترفعها عزله لنفسه وقد بعضهم في اذنت الاذن ولا

كان يرد أعضه بالامالة فلا تزوجها الا بذن جديد قبل وفيه نظر أي لما ذكرته (ويكنى في البكر) لبالفة العادة اذا استؤذنت وان لم تعلم
 الزوج سواء علمت ان سكوتها اذن أم لا يكنى شرح مسلم عن مذهبنا وذهب الجمهور ويفرق بين هذا واشترط العلم بكون السكوت سكتا ولا
 بان السكوت ثم سقط لحقها شرط فتصير به وهو يستدعي العلم بذلك وهما ثبت لحقها كذا في به منها مطلقا (سكوتها) التي لم يقترن بنحو
 يكسح صياح أو ضرب بخسد العمبر قطعا ونفي بالنسبة للنكاح ولو نفي كذا لا دون مهر المثل أو كونه من غير نقد الدار (في الاصح) لم يمسلم
 السابق ولحقها ما كسوتها أو لم لا يجوز ان آذنت جوابا بالقوله أيجوز ان آذنت (ر) أو ناذن في أمارة التستاد وانما أزوج

بعضتها فلا يكنى سكوتها
 وأقضى البكرى بانها لو آذنت
 بغيره يباينها تزوجت
 قالت لم أكن بالتستدين
 أقروا صدقت بغيرها وفيه
 نظرا ذك كفي بطل النكاح
 بمجرد قولها السابق منها
 نقضه لاسباع عدم ابدائها
 عذرا في ذلك وترد شغلا
 في خراءه لا المارة لها فمعة
 ولا كناية بخرج انها كالجفوة
 (والحقيق) ومعيه
 (والسلطان كالاخ) فغير زوج
 التبا بالفة بصريح الاذن
 والبكر بالفسه بسكوتها
 وكون السلطان كالاخ في هذا
 لا ينافي انفرادها بمسائل
 تزوج فيها دون الاخ كالجفوة
 (وأحق الاولياء) بالتزويج
 (أب) لأنه أشقهم (ثم جد)
 أو الأب (ثم أخوه) وإن علا
 التميز بالولادة ثم أخ لا من
 أولاد (أي) ثم أب كما

(الح) أي الولي (قوله بالفة) أي قوله سواء في النهاية والى قوله يكنى شرح مسلم في المغنى (قوله اذا
 استؤذنت) أي سواء كان الاستاذ من المهر أو من غيره اه ع (قوله تصديره) أي السكوت
 (قوله وهو يستدعي) أي التصدير (قوله ثبت لحقها) لعل المراد بانى هنا شغلا بانها بالصدق
 ونحوه وعلى هذا رد عليه كانه مثبت لذلك كذلك سقطا لحق استقلالها بغير (قوله بهما) أي
 بالسكوت من البكر مطلقا علمت ذلك أولا (قوله الذي يقترن) أي قوله وأقضى في المغنى والى قول المتن
 فان كان في النهاية الاقربه بخلاف الوصية (قوله م) أي بخلاف مجرد البكره فكفى السكوت
 المقارن به كاصح به المغنى (قوله للعمبر قطعا) اشارة الى ان الخلاف في غير المهر أي ويكنى في البكر
 سكوتها (قوله قطعا ونفي بالنسبة للنكاح) اشارة الى ان الخلاف في غير المهر أي ويكنى في البكر
 ورشدى (قوله ولو لنفي كف) ولو آذنت بك في تزويجها بالف مائة ذنت تزويجها بمائة مائة فكنت
 كان آذنان كان مهرها ما غنى وشرح الرض (قوله لا دون مهر المثل) أي فلا يكنى سكوتها بالنسبة
 لذلك اه سم زاد المغنى لعلها مال كسب مالها اه (قوله السابق) لعل في شرحه ويستحب استئذانها
 ولكن رد عليه بأنه لا دلالة في ذلك على المدعى عبارة الغنى والمحل لم يمسلم الا سق بنفسها من ولها والبكر
 تستأمر وأذنها سكوتها اه وهي ظاهرة (قوله ان آذن) الاتسباب بعده ولم آذن يكنى المغنى (قوله
 أما اذا لم تستأذن) بغير تزويجه ان استؤذنت (قوله وانما أزوج) بعضتها (الح) معلوم هذا في غير المهر
 سم ورشدى (قوله وفيه نظر) معناه اه ع (قوله وترد شغلا) والشهور ان الرد من المذكورين
 لا لا في قسائل بل ويرد اه سديد (قوله انها كالجفوة) أي بغير وجهه الابن الجدم أيضا كمدون
 بغيره نهاية ومغنى (قول المتن والسلطان) أي بهما ما يسهل القاضي اه معنى (قوله التميز) أي عينة
 العصة اه ع (قوله التميز) أي كل منهم من سائر العصبان اه معنى (قوله سذكرو) والاتسب
 سذكرو به بالة كلى النهاية (قوله لا دلالة) أي الاخ بالاب فهو أقرب بمن ابنة اه معنى (قوله كذلك) أي
 ان لا يكون من ثلاب (قوله خاص) أي قوله كالأول خاص الخ وقوله والأب بان رجعه لانه أيضا (قول
 المتن وقدم أع الخ) وعلى هذا لو غاب الشقيق لم تزج الذي لأب بل السلطان اه معنى (قوله كالأول) أي
 فاساعلى الأول وقوله ولا الخ معطوف عليه (قوله وان لم يكن لها) أي لغير ابنة الام اه رشدى (قوله ونخرج

(قوله سكوتها) قال في الرض لو آذنت بكر بالف ثم استؤذنت بغيرها فمكة ففوت رضا قال في
 شرحه بقدره: تبعا للمغنى قوله ان كان مهرها ما قاله بمقالة مفهوم من الفرع السابق انتهى أشار الى
 قوله قبل فرغوا استؤذنت بكر بدون المهر لكف انتهى قسائل فانه قد يمكن الفرق (قوله بالنسبة
 للنكاح ولو الخ) كذا شرح حر (قوله لا دون مهر المثل) هذا يرجع للعمبر أيضا بخلاف ما هو مصنفه
 (قوله لا دون مهر المثل أو أب) أي فلا يكنى السكوت بالنسبة لذلك (قوله وانما أزوج) بعضتها (الح)
 معلوم ان هذا في غير المهر (قوله وفيه نظر الخ) كذا حر (قوله وكذا لو كان أحدهما معة الخ) عبارة

عليه هنا (و يقدم) مدل بايون على مدل بايون بغير جماع أقوى من ذلك في سائر المنازل حيث تقدم (الخ لا من) على أخ لاب في الاطهر
 كالأول ولانه أقرب بأحق وقربا بالام مرتبة وان لم يكن لها دخل هنا بكل وجهه المثل الشقيق في الارث وان لم يكن لها دخل فمماذ الملام
 لا يرث ونخرج بقوله لم يميز الى أخوه بانعام أحدهما لا من والآخر لا بكنهه أخوه الا انها فهو الولي لا دلالة بالجد والام والأول انما يحد
 بالجد والجدة بخلاف ما لو كان الذي للاب معة فان الشقيق يقدم عليه على الاوجب وجهه المتعاض حيث لا يرث بغير الولاء والاولى
 مقدمة ومن ثم ولو كانا أحدا بى هم معتمدين معتمدين
 (قول المغنى قوله وكذا لو كان الخ ليس في نسخ الشرح التي يابى بنا والذي فيها من عمل كل أحد بانى هم مستويين معتمدين كآزى اه)

لا خلاف هما سواء ولو كان أحدهما ابنا (٢٤٨) والآخر ألام قدم الابن (ولا يزوج ابن بنته) خلافا للمزني كالأخوة الثلاثة لا مشاوركة

بينهما في النسب فلا يعنى بدفع العار عنه ولهذا لا يزوج الاخ لألام وما قول أم سلمة لا يباعم فمزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فان أبا بيهما يباعم البسر وفيلم يصح لان سنة حيث سئل كان نحو ثلاث سنين فهو طفل لا يزوج فالظاهر ان الراوى وهم وانما المراد به عرين الخطب رضى الله عنه لانه من عصبتها واعمها وفق لابنها فظن الراوى أنه هو ورواية فمزوج أسك باه لا تعالى ان نكحها صلى الله عليه وسلم لا يفتقر لولي فهو أعتابه وبسمل انه ابنها وانه يأنف فواس ابن عمها ولو يكن لها ولي أقرب منه ونحن نقول بولايتك قال (فان كان) ابنها (ابن بن عم) لها ونحو أخ بولم شبهة أو نكحها بمجوس (أو) معتقا لها أو عصبة لمعتقها (أو) فاضيل زوج به أى بذلك السبب لا بالنسوة فهو غير مقتضى لاناغة (فان لم يوجد نسب زوج المقتق) الرجل ولو أماما اعتق من بيت المال كذا أطلقه مشارح ومرا دانه قلنا بصحة اعتاقه لان الولاء حيث سئل للمسلمين فمزوج فأنهم وهو الامام المقتق أو غيره لاصبته خلافا لما هوه كلامه لان تزويجه

بقول الخ) القول المتن فان كان في المقتق الاقوة فالظاهر الى على ان نكحه (قوله لا خلا) صورة كونه ابن عم وخلا ان يزوج زيامرأ لها بنت من غيره فبأنى منها ولو يزوج أخوه بنتها المذكورة فبأنى منها ينت فقولنا يدين عم هذه البنت وأخوها فمزوجها لها اه سم (قوله ولو كان أحدهما ابنا الخ) ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوس اه سم أقول لأجابتها المالا ان فرضناهما في الدرجة الأولى من بنوة المولى وليس يلزم اه سيعبر (قوله بدفع العار عنه) أى عن النسب سم ومعنى (قوله) وأما قول أم سلمة الخ) عبارة المقتق فان قيل يدل لصحة قوله صلى الله عليه وسلم لما إذا زن يزوج أم سلمة قال لا يباعم فمزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب باجوبة أحدهما ان نكحها صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى ولي وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك استجابة لخافه الخ اه وهذه ظاهرة بخلاف ما في الشارح فان قول العصبي ليس بدليل حتى يحتاج الى الجواب عنه (قوله قول أم سلمة الخ) كان الأولى ذكر هذا منسوبا للرؤى واه لتأنيده الاتى الذى سألناه انهم نقل لابنها أو افعدان صدر هذا العبارة التي حاصلها الجزم بأنها قالت لا ينفذ الا بتأنيديها فبأنى فتأمل اه ورشدي (قوله لابنها) أى لاهم (قوله فظن الراوى الخ) أى فزاد لفظه بأنها بن الامام وعبر (قوله على الخ) لا يخفى انه كالطوايب الاتى جواب تسليهي فكان المناسب ان يذكره اه التسليم الاتى (قوله فهو) أى قول أم سلمة الخ وقوله له أى لا يباعم (قول المتن ابن بن عم) فهو سم انه لا يتصور ان يكون ابن عمها ولا يس مراد بل يتصور بوطه الشبهة بنكاح المجوس ويتصور ان يكون مالكا كالمالك يانها يكون مكاتبوا باذن له سده فيزوجها بالمالك اه معنى (قوله ونحو أخ) الخ قوله ولو أماما الى النهاية والمغنى (قوله) ونحو أخ الخ) أو ابن أخيها أو ابن عمها اه معنى (قول المتن) أو قاضيا أو محكما أو وكيله أو وكيلها كما قاله الماوردي اه معنى (قوله فهو) غير مقتضى لاناغة فاذا وجد جميعها سبب آخر يقتضى الولاء لم تمنعه اه معنى عبارة عرض قوله فهو غير مقتضى بدفع ما ياتوهم من ان النسوة اذا اجتمع مع غيرها سلبت الولاءية عنه لانه اذا جتمع المقتضى والمائع قدم الثاني وحاصل الجواب ان النسوة لا تصدق عليها مهور المائع وهو وصف ظاهر منضبط معرف نقص الحكم وغايتها ان النسوة ليست من الاسباب المقتضية للحكم الا لاسباب المقتضية لها هي مشاركتها في النسب بحيث يعنى من قام به السبب بدفع العار عن ذلك النسب وليست مقتضى لتعلق ما يعبر به الام حتى تكون ما تعنى تزويجها اه (قول المتن نسب) كذا في أصله وفي بعض النسخ نسب اه سيعبر (قوله ان قلنا بصحة اعتاقه) خبر مراد من قوله لان الولاء الخ تعيل لقوله ولو أماما الخ (قوله حيث سئل) أى حين صحة اعتاق الامام باسما له للمصلحة (قوله) أو غيره) من صورته ان عوت الامام المقتق ثم تولى غيره الامامة فمزوج تلك العتقة اه سم (قوله لاصبته) أى الامام المقتق (قوله لاصبته) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم صبة الامام فكيف قال لاصبته وقد يجب بانه لما يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبارناهم ولهم وهو الامام سم وقوله وقد يجب بالخ قد يقال انما بشرط اجتماع الاولاء المستويين في الدرجة في التزوج من غير كف مفروض والحال ما ذكر ان التزوج من كفه يفتي ان يكفى باحدهم فاستدل اه سيعبر (قوله كلامه) أى الشارح المذكور (قوله لان تزويجه ليس لكون الخ) ان كان مقتوده في الولاء عنه بالكيفية فلا وجه لانه من جملة القرون نعم والاجتماع انعام أحدهما لابن والآخر لابن لكن أخوها لأمام فهو أولى أو ابنانهم أحدهما ابنها والآخر أخوها لأمام فالابن أولى الخ انتهت (قوله لا خلا) صورة كونه ابن عم وخلا ان يزوج زيد امرأة لها بنت من غيره فبأنى منها ولو يزوج أخوه بنتها المذكورة فبأنى منها ينت فقولنا يدين عم هذه البنت وأخوها فمزوجها لها اه سم أقول لأجابتها المالا ان فرضناهما في الدرجة الأولى من بنوة المجوس (قوله بدفع العار عنه) أى النسب (قوله الرجل) خرج المرأة (قوله لان الولاء حيث سئل للمسلمين الخ) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم صبة الامام فكيف قال لاصبته وقد يجب بانه لما يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبارناهم ولهم وهو الامام (قوله) أو غيره

المستحقين وإن كان ثابعا بن باقهم وإن كان في انحصار فيه فلا يتوقف التزوج عليه إلا أن كان من غير
 كف على أنه لا ينبغي أن يعمل بما عليه إلا لاستلزامه سيدعبر ولكن تدفع الاشكال بان مقصوده
 سببته الولاية لاني أصل الولاية (قوله ولو أني) الخوله ولو تزوج في المعنى الاقروه وسبق الى المتن والى قول
 المنز و زوج في النهاية ولو أني غاية في التعبير لضاف اليه اه رشيدي عبارة سم وعش أي ولو كان
 المعتق أني اه زاد السيدعبر مانصه فقضى ان مخرجها حد تصدعبت سببها كالارث وليس على اطلاقه
 بل على التخصيص الا في بين الحياة والموت فالاولى اسقاط قوله ولو أني وقصر هذا الحكم على معتقة المعتق
 الذكر وأما معتقة الانثى فسيأتي ما فيه وفي كلام الغاضل المحشي اشارة الى ما ذكره اه (قوله لجنه) العمة
 بضم اللام القرابة انتهى بخلاف اه عش (قوله وكذا المولى على أبي الجلد) أي وعم أبي المعتق يقدم على جد
 جده وهكذا كل عم اقرب للمعتق بدرجته يقدم على من فوقه من الاصول اه عش (قوله) وقدم ابن
 المعتق في أم الخ أخذ هذا من قوله السابق أنفاً وأصعبنا معهما اه سم (قوله ولو تزوج الخ) * (فرع) *
 وان أعنتها اثنتان اشترط رضاها مفيو كان أو وكل أحدهما الآخر أو بإشرا من معاو زوج من أحدهما
 الآخر مع السلطان فان ما اشترط في تزويجها اثنتان من عصبتها واحد من عصبة أحدهما والاخر من
 عصبة الآخر وان مات أحدهما كفي موافقة أحد عصبة الآخر ولو مات أحدهما وورثه الآخر استقل
 تزويجها ولو اجتمع عدمن عصبات المعتق في درجة كبنتين وأخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا تزوجها
 أحدهم رضاها صم ولا يشترط رضا الآخر من نهاية ومعنى وأسنى (قوله) وزوجها مولى أبيها خلافاً للمعنى
 حيث قال لا يزوجها مولى الأب وكلام الكافية يقتضي أنه المذهب وهو الظاهر وان قال صاحب الاسراف
 التزوج بمولى الأب (قوله مولى أبيها) أي بعد فقده ومعلوم الكلام فيما إذا فقد عصبة النسب اه عش
 (قوله) بعد فقد عصبة) القول والمكاتبة في النهاية وانثى (قول المتن ما دام حية) دخل في مولى وحت
 المعتق قبل سبب لها أب ولو لا جدي وزوج معتقة السلطان لأنه الولي للمعتقة إلا أن دون عصبة المعتقة من النسب
 كالنساء وابن عمها إلا ولا يلازمهم على المعتقة إلا اه عش (قوله تبعاً للولاية عليها) يؤخذ منه أنه لو لم
 يكن عليها ولاية كالنساء الصغيرة لما عاقل لم تزوج معتقة ما وورثته صغيرة وان يعق ولها أمها من
 كفارة القتل سم وهو محل تأمل إلا لا يفي الصورة المذكورة ثم تنفوا عما التفتي خصوص الاجبار
 ولا يلزم من انتفاها انتفاؤها فالحاصل ان الذي يقتضي هذه الصورة ان الولي زوجها والفرق بينها وبين
 ما يأتي على ما فيه واضح اذ ذلك يتوقف تزويجها على ان سببها بخلاف النسيئة اه سيدعبر أن قولنا ذكره

من صورته ان عتت الامام المعتق ثم يتولى غيره الامامة فتزوج تلك العتقة (قوله في المتن ثم عصبة) وإذا
 وجد المعتق وبه مائت فليرزوج عصبة كسباني (قوله في المتن ثم عصبة ولو أني) أي ولو كان المعتق
 أني وقصبتها ان المعتقة الانثى تزوج عتيقها بعد فقد عصبة المعتقة من النسب وعصبات الحققة بترتيبها
 ولو في حياتها سببها تزوجها ابنتها حياتها أو يتقدم على أبيها مانه ليس كذلك في هذا الكلام جال
 فصله قوله و زوج معتقاً المرأة الخ ولو جاز هذا الكلام على المعتق الرجل لان المرأة ناقلم يحتج الى ذلك
 فليتمام (قوله ولو أني) عبارة تاركش أي سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة انتهى (قوله) يقدم ابن
 المعتق في أمه أخذ هذا من قوله السابق أنفاً وأصعبنا معهما (فرع) * وان أعنتها اثنتان اشترط رضاها
 فلو كان أو وكل أحدهما الآخر أو بإشرا من معاو زوج من أحدهما الآخر مع السلطان فان
 ما اشترط في تزويجها اثنتان من عصبتها واحد من عصبة أحدهما والاخر من عصبة الآخر وان مات
 أحدهما كفي موافقة أحد عصبة الآخر ولو مات أحدهما وورثه الآخر استقل الآخر تزويجها ولو اجتمع
 عدمن عصبات المعتق في درجة كبنتين وأخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا تزوجها أحدهم رضاها صم
 ولا يشترط رضا الآخر من صر به في الأصل شرح الروض (قوله وقضية كلام الكفاية الخ) كذا شرح
 مر (قوله تبعاً للولاية عليها) يؤخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالنساء الصغيرة لما عاقل لم تزوج عتيقها

(ثم عصبة) ولو أني خبر
 الولاء لجنه كعصبة النسب
 وسأني حكم معتقة الحنفى
 (كالارث) بالولاية في ترتيبهم
 فيقدم بعد عصبة المعتق
 معتق المعتق ثم عصبة وهكذا
 ويقدم أخو المعتق وابن
 أخيه على جدهم وكذا المولى على
 أبي الجلد ويقدم ابن المعتق
 في أمه على أبي المعتق لان
 التصعب له ولو تزوج عتيق
 بحرة الأصل فانت ببيت
 زوجها مولى أبيها ككفاله
 الاستاذ أبو طاهر وقضية
 كلام الكفاية أنه لا تزوجها
 إلا الحاكم والأول هو النقول
 لنصر يحكم كياتي بان الولاء
 لمسوا الى الأب (و زوج
 عتيقاً المرأة) بعد فقد عصبة
 العتقة من النسب (ون
 تزوج العتقة ما دام حية)
 تبعاً للولاية عليها كآبي
 العتقة فعدنها بترتيب
 الاولياء لابنها

ويكنى سكرتهان كانت بكرا كاشمة (٢٥٠) كلامهم خلافا لما وقع في ديباح الزركشي قيل وهم كلامها نالو كانت مسلمة والعقبة

سم صريح بقوله الشارح كالتبابة والمغنى فان كانت عاقلة صغيرة على طريق المذهب والبحث وأيضا
قوله أي السيد عزالا لولا ان طاهر المنع المبرر ان التبلا من صريح اذنها والصغيرة لانها (قوله)
ويكنى سكرتها أي العقبة سم وعش (قوله) زوجها أي الولي السافر وكذا ضمير لا زوجها (قوله)
زوجها أي أمه انه لا زوجها وقوله لا زوجها أي أمه زوجها اه سم (قوله) ولها كافر) كذا
في أصله وهو صحيح وان كان التام سببها كافر اذ قلعه قصد التفتن اه سيد ع (قوله) اذ لا ولا به الخ أي
ولا فائدة نهاية ومعنى (قوله) ولو بكرا أي ولو كانت السيدة بكرا (قوله) فان كانت عاقلة الخ) خرج المجنونة
والبكر وسأقي في الحاشية آخر الباب اه سم (قوله) امتنع على أيها الخ) فبقوله ينبغي ان تزوج مطلقا
لان هذا تصرف في مال غيب كان بالمصلحة اه سيد ع وهذا وجهه ولكن يخالف لما اتفق عليه
الشارح والتبابة والمغنى وذكر وعلى طريق نقل المذهب (قوله) امتنع على أيها تزوج أمها أي كاتمت
عليه تزويجها وقضية التفتن بالتبابة اه سم (قوله) البكر القاصر فلا يرجع اه رشدي أقول عبارة عش
على قولها النهاية ما كاتمتي وليس لأب اجازة البكر البالغ اه نصها أي فلا بد من اذن سنهات كانت بالغة
والان لا تزوج اه صريح في عدم صحة تزويج أم البكر القاصر (قوله) من عصباتها أي العقبة اه سم
(قوله) وعقبها الخ الخ) فالولم يصح اذنه لصغر لم تزوج عقبه أخذ من اشتراط اذنه وصورة عقبه في
صغره كما هو ظاهر أمها الخ كاتمتي كاتمتي في جواب لا بد ينبغي ان يقع بوجوبه وفي شرح الرض عن
الاذري فلو امتنع من الاذن فينبغي ان زوج أي عقبه السلطان اه وينبغي ان الزوج حينئذ هو السلطان
والولي كان زوج أحدهما باذن الآخر اه سم بخلاف (قوله) باذنه أي واذنها كما هو معلوم اه سم
أي لا احتمال أن نثبت الخ وعبرة عش والرشدي أي مع اذن العقبة أيضا بل زوجها فلا بد من اجتماع
الاذنين له وكذا لا بد من سبق اذنها المغنى اذ لا يصح اذنه بل يلقه بتقدير كونهما الا اذا اذنت له العقبة في
التزويج لصح تركه اه (قوله) وكذا أي بتقدير المذكور وأوليا أي بتقدير الانوثة اه معنى (قوله)
زوجها مالك بضها) أي بلا اذن مع غيرها الخ أي باذن في غير الأب والجد (قوله) مع حق الخ) والاف
عصبته أي باذنها ومعنى (قوله) فان كانت أي المكاتبه وقوله احتج لانها في سببها أي لان البعض الرقيق
منها مكاتب والمكاتبه يحتاج سببها لاذنها اه سم (قوله) زوجها الحاكم أي قوله والافى النهاية (قوله)
والموقوف الخ) اما الموقوف فلا تزوج به الا إذا حكم ولي الموقوف على سببها نظر المسند بخبره
لا ينصرفون إلا بالمصلحة ولا صحة في تزويجها فيمن تعلق المهر والنفق والكسوة بآنها اه نهاية
وكذا في سم عن الشهاب الرمي وقوله فلا تزوج به الخ قال عش ظاهره وان خاف العنت وهو ظاهر
لهذه المذكورة اه (قوله) والام تزويج الخ) عبارة النهاية بالاذن انظر فيما يظهر كافي به والوجه

وصورة عقبة الصغيرة أن يعق ولها أمها عن كفارة القتل (قوله) ويكنى سكرتها أي العقبة
(قوله) زوجها أي أمه انه لا زوجها وقوله لا زوجها أي أمه زوجها اه سم (قوله) فان كانت عاقلة الخ)
خرج المجنونة والبكر وسأقي في الحاشية آخر الباب (قوله) امتنع على أيها) أي أذنت له ولاية تزويجها
هي (قوله) من عصباتها أي العقبة (قوله) باذنه أي واذنها كما هو معلوم (قوله) باذنه وجوبا) فلو
لم يصح اذنه لصغر لم تزوج عقبه أخذ من اشتراط اذنه وصورة عقبه في صغره كما هو ظاهر أمها الخ كاتمتي
كاتمتي في جواب لا بد ينبغي ان يقع بوجوبه (قوله) باذنه وجوبا) قال في شرح الرض قال
الاذري فلو امتنع من الاذن فينبغي ان زوج السلطان انتهى كلام شرح الرض ويمكن ان يقال بل
ينبغي ان المزوج حينئذ هو السلطان والولي كان زوج أحدهما باذن الآخر اه سم (قوله) كونه كونه يكون
الحق السلطان لا امتناع بتقدير الانوثة يكون الحق الولي مطلقا لا عبرة بالامتناع فلتشمل (قوله) فان
كانت أي المكاتبه (قوله) احتج لانها في سببها) أي لان البعض الرقيق منها مكاتب والمكاتبه
يحتاج سببها لاذنها (قوله) والام تزويج فيما يظهر) أفتي شيخنا الشهاب الرمي بان الحاكم تزوجها

وهو معتد ويقرق بينهما وبين أمة بيت المال بان الامام التصرف في هذه حتى البيع ونحوه بخلاف تلك وجرم غير واحد له بالدين اذن الموقوفه بضاد من غير بل لا يصح لانها بالوقت لم تخرج عن حكم الملك الا في من غير البيع فقامت بانها كالمتبرعة وهي لا تعتبر بانها كذا هدم فان فقد الحق وعضو من وج السلطان وهو هنا وصيها وراثي من شملها ولا يتبعها كان أو خلا كالقاضي والمتولي لعقد ولا تسكنه أو هذا النكاح بخصوصه من حاله العقد يجعل ولا يتناول مجازة فيه وان كان اذنه له وهي (٢٥١) خارجة كائنا بالآخر جعته بل لا يجوز

انه تعالى اذا قصت المصلحة تزويجها اه وأقره سم (قوله وهو هنا) في القول المتروك وانما يحصل في النهاية القول أو قلنا بما قاله جمع اكبره (قوله كالقاضي الخ) ويشمل ولا يشهد بلادنا حتى توفر اهوايا من بنها من البساتين والمزارع والبلاد بتغيرها كما في قوله والدرج لله تعالى اه نهاية وأقره سم (قوله هي الخ) معقول وزوج في المتن (قوله وان كان الخ) غاية كسابقه وقوله اذنه فاعل كان وقوله خارجة ظرفه مستقر خبره وفيه وعبر واضح لمحل ولا يشهد بانها متعارضة مع محل ولا يشهد اه (قوله كائنا) أي عن قريب في السوادة (قوله لا خارجة) أي في قوله واقتضاه المصنف في المتن القول اجماعا وقوله أو وكلهما وقوله أو قلنا بما قاله جمع اكبره (قوله لا خارجة الخ) عطف على قوله من هي الخ (قوله يتزوجها) أي الخارج حتى محل ولا يشهد (قوله في غير محل الخ) في معنى الى كما هو ظاهر اه وشهدى (قوله بامتناعه) أي من التزوج متعلق بشيئا الخ وقوله يحضره وقوله بعده وقوله والخاطب الخ تنازع فيها بامتناعه وسكوته (قوله أو) بنية بالخبر عطف على امتناعه (قوله لنكر رهنه) أي ثلاث مرات كقوله الشفان وهي المراد بالمرات الثلاث الانكسنة أو بالنسبة الى عرض الحاكم ولوفى نكاح واحد قال في المهمات فيه نظروا الوجه الثاني اه معنى (قوله على معاصيه) هلا قال به عليه لان الكلام في الفسق بالعض لا يعم خبره ولا يمتنع لنكر رهنه وقوله روادع معاصيه مرات العض سم وقوله لا يعم خبره محل تامل اذا المدا على ما ينقل الولانية الى الابد ولا فرق فيه بين ما ذكر وغيره وامتناعه ولا يمتنع الخ فخره ان المقصد به التثليل لا الحصر اذا غرض يتعلق به فليشمل اه سيد عمر (قوله والا) أي ان لم يسق بعضه اه سم ولعل الاولى أي بان ينكر رهنه وأغلب طاعته على معاصيه (قوله بانه) أي العضل (قوله انه عند عدم تلك الغلبة) أي مع تكر رهنه (قوله وحكايتها بذلك) أي ولو حكايتها لم يكون العضل كبيرة (قوله وللعواز كذلك) أي ولو حكايتها لم أيضا جواز العضل وجهها معنوقه للاغتناء الخ لتعليل الجواز الضعيف (قوله انه تزوج) أي الحاكم الى قوله تحت لا يسم في المتن (قوله عند غيبته الاولى) أي مسافة العسر معنى سم (قوله وحوام الخ) أي الولي (قوله ونكحها الخ) صبره لا في وارادته تزوج مولى لا مساواة في الدرجة اه (قوله أو حبسه) أي ولو في البلد في الصور الثلاث لانها بمثابة العضل اه عش (قوله حبس لا يسم الخ) أي بان انقطع خبره ولم يشتهر به اه عش (قوله حله) أي قول الجمع (قوله مع ذلك) أي الاجمال (قوله فزوجه الخ) ظاهره وان لم يبلغه الاذن (قوله وان لم تعرفه الخ) غاية (قوله أو قالت الخ) عطف على قوله اذنت الخ (قوله أو مناصب الشرع) عطف على المناصب اه (قوله مع جوابه) (قوله في الاخيرة) هي قوله أو مناصب الشرع اه عش (قوله كل منهم) أي على انفراد بل اذ ان الباقين ولو قال واحد منهم لكان أو ضم (قوله نيابة اقتضت الولانية)

بأنه انما شرط عند المصلحة والكلام في الامنة ما عدا بيت المال والمسجد والموقوف فتمت تزوجهم مطلقا اذ على الحاكم والنظر مرعاة المصلحة ولا مطع في تزويجهم ما فيه من تعلق للزمن بكسبه (قوله كالقاضي والمتولي لعقد الانكسنة) وتشمل ولاية القاضي بلادنا حتى توفر اهوايا من بنها من البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما في ذلك شغلها الشباب الرمي (قوله وان كان اذنه الخ) كذا في صدر (قوله على معاصيه) هلا قال به عليه لان الكلام في الفسق بالعضل (قوله والا) أي لم يسق بعضه (قوله وللعواز كذلك) أي وجهها ضعيفا (قوله وفقدته) لا يقال لانها تحت ذلك لعم قوله عند غيبته الاولى لان المراد فخره أو حبسه ومنع الناس من الاحتجاج به وفقدته حيث لا يسم ماله قال جمع وكذا لو كان لها أطرب ولا يعلم أيهم أقرب لها بهار تبين حله على ما اذا استعوا من الاذن واحد منهم بعد اذنهم هو الولي منهم مجالا اذا كان الاذن يكفي من ذلك ومن لم اذنت لولها من غير تبرع فزوجه ولها ما لها وان لم تعرفه ولا عرفها أو قالت اذنت لاحد أو لبائ أو مناصب الشرع صرح وجهها في الاخيرة كل منهم وتزويجها على القاضي أو نائبه نيابة اقتضت الولانية لا يغفل نصح اذنه الحاكم غير محتمل

ثم أذنت له وهي في غير محل ولايته ثم زوجها وهي بمحل ولايته صرح على الوجه ولا نظر إلى أن أذنت له بالولاية ثم تب عليه أو لم لا لأن ذلك ليس بشرط في صحة الأذن إلا ترى إلى صحة الأذن قبل الوقت والتحليل من الإجماع في الطائفة في التمسك والتمسك واذنهم لمن تزوج قننه أو ينكح مولى بعد سنة ولن يشترط له الخلع بعد تحللها وإنما يصح سماعه ليستحقق أو تزكيتها من عمله لأن السماع يجب الحكم فاعلى حكمه بخلاف الأذن هنا فإنه ليس سماعاً للحكم بل لصحة مباشرة الزوج (٢٥٢) فكفي وجوده مطلقاً بما تقرر ولم بالأولى أنه أذنت له ثم خرجت لغير محل ولايته

ثم عادت ثم زوجها صرح وتخل الخرج منها أو منه لا يبطل الأذن وبالثانية صرح ابن العباد قال يخلو سمع البيهقي خرج لغير محل ولايته جهاد يحكم بها ومثلها الأولى إلى الوجه وأنظر فيها الزكوى كالأدري زوج من آخر وجهه وصودها كالأذن له ثم عزل ثم ولي ليس بصحيح لأن خروجها من محل ولايته لا يقتضي وصفه بالعزل بل بعدم الولاية بطلها وبهنا فرق ظاهر كأن تزوجه لغير محل ولايته لا يقتضي ذلك بل عدم الولاية بطلها فالمستثنى على حد سواء كما هو واضح ولزوجها هو والولي الغائب في وقت واحد بالبيهقي تقدم الولي ولو قدم وقال كنت زوجتها قبل الحاكم لم يقبل على ما يأتي ولو ثبت رجوع العاقل قبل تزويجه بانطلاقه (وإنما يحصل العزل إذا دعت بالغاثة إلى التكرار) ولو عينا ويحجب بالبايع وقد سئلها ويعتدولو بالنوع بان سئلها أفسدت فاعتدوا وأظهرت ساجدة

كما يحكم بالامام في باب القضاء وهو المعتد اه نهاية عبارة المغني وهل السلطان تزوج بالولاية العامة والولاية الخاصة التصديق وجهان حكاهما الإمام ومن قوا الخلاف أنه لو أذن القاضي نكاح من غاب عنها ولها أن قلنا بالولاية تزوجها أحد نوابه أو فاضل أو خوار بالولاية لم يجز ذلك وأنه لو كان لها ولي والآخر بغائب قلنا بالولاية لا يقدم عليه الحاضر أو بالولاية فلا أفتى البيهقي بالأولى كلام القاضي وغيره يقتضي صحة الإمام في باب القضاء فيها إذا زوج بقبضته الولاية وهذا الوجه اه (قوله نعم أذنت له الخ) هذا الاستدلال مكررم مما مر آنفاً اه رشدي (قوله وهي في غير محل ولايته) أي وهو أنضاق لغير محل ولايته أخذ من قوله الثاني وإنما يصح الخ اه عس (قوله لأن ذلك) أي ترتيب الأثر لا (قوله في الطلب الخ) وقوله النكاح نشر على ترتيب القف (قوله وأذنت) أي وإلى صفات ذلك الشخص (قوله وإنما لم يصح الخ) ينبغي أن يتأمل فإنه لا يتحقق خفاء من غير كون ذلك سبب الحكم وهذا سبب لصحة البشارة لا نظر منه فرق بالكلام يقال يجب الغور في ذلك دون هذا لأنه ممنوع وصريحاً أن يخالفه اه سديد عس أي في قوله كما لو سمع البيهقي الخ (قوله وجوده) أي أذنها وقوله مطلقاً أي في محل ولايته أملاً (قوله وبالثانية) أي صورة تظل الخرج من قوله قال كما لو سمع الخ أي قياساً على ما هو صريح الخ اه نهاية (قوله ومثلها) أي الثانية وقوله الأولى أي صورة تظل الخرج ومنها (قوله ولزوجها والولي الخ) أي لشخصين بعد أذنها لكل من الحاكم والولي اه عس (قوله بالبيهقي) يعني وثبت اتحاد الوقت بالبيهقي (قوله لم يقبل) أي البيهقي اه سم عبارة عس أي حيث لم يصدق ما في زمانه والأقبل فيما نفيها نظر أحد ما يأتى في الفصل الآتي من قوله ولزوج الأبعد فادعى الأقرب الخ اه (قوله قبل تزويجه) أي الحاكم (قول المتن عاقلة الخ) أي ولو سقطة نهايتها ومعنى (قوله ولو عينا) أي المتن في المغني الأقوله ولو بالنوع إلى قوله وأظهرت وإلى الفصل في النهاية الأقوله قال الأدري إلى ما غير الجيرة (قوله ويجوز) الواد بمعنى أو كعبه به النهاية يقول المغني (قوله بالبايع) احتراز عن المجنون بالنون (قوله وأظهرت الخ) عطف على دعت عاقلة الخ (قول المتن وامتنع) أي الولي من التزويج اه معنى (قوله ولو نقص المهر الخ) عبارة المغني وليس له امتناع لنقص المهر أو لكونه من غير نقد البلد إذا رخصت بذلك لأن المهر محض حقها اه (قوله في الكاملة) أي العاقلة البالغون مفعولان نقص المهر عرق المجنون متعلقا بقرول فصل فيها بالصلح فعد لم يعد فليراجع (قوله إلا من هوأ كمال الخ) أي ولم يوجد الفعل أخذ ما يأتي في المتن (قوله أو هو الخ) وقوله وأحلف الخ كل منهما عطف على قوله لا تزوج الخ (قوله لهذا الزوج) تنازع فيه لا تزوجها وحلها (قوله وذلك لجوابها) تعليل لما في المتن فقط ولو قال لجواب تزويجها الخ لثب المجنونة أيضاً (قوله لا جباراً الحاكم الخ) أي وإن لم يهده بقوبة أو لم يغلب على الفطن تحقيق ما هده وقديس شكل عدم الخلف من غير إجبار الحاكم عياناً له بعد قول المصنف ولا يقع طلاقاً بغيره من قوله أو يفتي حنن نامل اه عس (قوله إن امتناعه) أي الولي (قوله من خلافه) أي من الخلاف في نكاح التحليل (قوله لنقد العزل) لأنه بائناً لا بعد اعتضاده معنى (قوله نقر بذلك البحث) غيبته ساقفة القصر والعقداهم (قوله على الوجه) انتهى بهيئتنا الشهاب الرملي (قوله ولو قدم الخ) كذا شرح حر (قوله لم يقبل) الآية (قوله وفيه كلام الخ) كذا شرح حر

وهذا مجنونة للنكاح (وامتنع) ولو نقص المهر في الكاملة أو قال لا تزوج إلا من هوأ كدامنه وهو أخوها من الرضا أو حلفت بالطلاق لا أن لا تزوجها أمدهي لا ترى حله هذا لزوج وذلك لجواب ما يأتى به حيث كذا طعام المضطر ولا نظر لقراره بالرضا ولا خلفه ولا ذم له لأنه أذن وزوج لا جباراً الحاكم كما لم يأت به حيث نمت بحث بعضهم أن امتناعه من نكاح التحليل خير وبعين خلافه ولأنه قد دليل التحريم عندنا ثم بهل يثبت على ضده قال الأدري وفي تزويج الحاكم حيث نظر لنقد العزل اه وفيه كلام مقرر بذلك البحث وأتوه غيره وليس بواضح بل الوجه جسد عليه إطلاقهم أنه حيث وجد نكاح الكفاءة

لم يعثر (ولوعيت) بحجة (كقواؤا ردالاب) أو الجدير كفوا (غيره ذلك) (٢٥٣) وان كان معناه هذا كقولهم مهر المثل

وهذا البيت يظهر اه معني (قوله لم يعثر) أي الولي فحكم بعضه وان باء وزوج الحاكم اه عش (قوله بحجة) إلى التبيين المعنى الآتية قال الأذري إلى ما عثر الجعيرة (قوله لا ياتم) يظهر الولي مطلقا وقال عس أي غير الجعير اه ولم يظهر له وجه (قوله دخل بالكفاة) وفيه وائد الرضو فلو طلب الزوج من رجل وادعت كفاته وأنكر الولي رفع القاضى فان ثبتت كفاته أنه لم يزوجها فان امتنع وزجهها وان لم يثبت فلا اه معني

*(فصل) في سوانع ولاية النكاح (قوله في سوانع ولاية النكاح) أي وما يتبعها كزوج السلطان عند غيبته أو أوصاله اه عس (قوله كه) الإقوله ولم ينتظر في النهاية قول الممنوعين كان في المعنى الإقوله وكما كتب بالأذن بل الولي وقوله ثم بحث الأذري أنه وقوله لا من حيث إلى ويستترط وقوله وان قل إلى التزويقه وعده فسألت إلى أو ما يحجر عليه (قوله كما لا يخ) عبارة الغنى فن أو مدبر أو كاتب أو مريض اه (قوله أو بعينه) كأن وجهه دخول البعض جعل الرقيق صفة متضمنة بقصر معنى ذكره سواء أقال بكاه أو بعينه أو جعله بمعنى مرقون ويكون جنس من الجنس بين الحقيقة والمجاز فتأمل اه سديد ع (قوله لنقصه) تعليل للمعنى (قوله نه) أي لبعض هذه الاستدلال صوري اه عس (قوله وكذا كاتب) عطف على قوله بناء على الكاف للقياس (قوله بالأذن) أي من سيده اه سم فلا يخالف وفصل لم يصح النكاح ثم لو وطئ الزوج مع طنة العتقة فلا بد له من طهره بمحرمه المثل وهل الحكم كذلك نعم على الاستدلال أنه لا ينفق والاقرب ب أنه كذلك ان قال بعض الأئمة يجوز اه عس (قوله أيضا) أي كالزنى (قوله وان قطع الجنون الخ) ليس المراد أنه لا ولاية له حتى في زمن الإفاقة بل معناه أن الأبعد من زوج في زمن الجنون ولا يجب انتظار الإفاقة أو ما هو في زمن إفاقته فيصح تزويجه اه سم عبارة الرشيد أي لا يزوج في زمنه وان أهملت علته أنه لا تزوج حتى في زمن الإفاقة اه وعبارة السديد عس قد يقال لا تقليل لأن الولية في زمن الإفاقة وفي زمن الجنون للأبعد اه (قوله فقام) أي يدوزن من الإفاقة فلا تزوج الأبعد فيه بل يزوج الأقرب بالقطع الجنون (قوله أنه لوقل) أي من الجنون (قوله انتظرت) أي الإفاقة كالانحياز بمهر المعنى والنهاية (قوله وقصر زمن الإفاقة الخ) أي كرم في سنة اه عس (قوله أي من حيث عدم الخ) على هذا سبب في هذا القسم ما تقدم أولا لأن باءهم هنا محضة تزويج الأبعد من الإفاقة أيضا وفيه نظر سم وقد يقال المراد بقصر الزمن جدا عدم اتساعه للعقد والنظر في الكفاة والمصالح وهذا وجه مستعمل في إقالة الإمام وفيه شاهد على أن عبد الحق بعد كراهي فخر وجهه غير صحيح وتزويج الأبعد صحيح وهو وجهه ظاهر بعد فرض أن مراد الإمام بالقصر جدا ما قبلناه اه سديد ع وقوله توجهه مستعمل أي غير توجه الشارح (قوله لا من حيث عدم الخ) أي لا من حيث محضة تزويج الأبعد فيلو وقع فلا يصح تزويج الأبعد في زمن الإفاقة

اه عس (قوله أنكاحه) أي الأقرب (قوله وبحث الأذري) مبتدأ خبر قوله بتعين الخ (قول التزويج) هو كبر السن وقوله أو قبل بغير طينة الموضع أو سكتهم هو فساد العقل اه معني (قوله أو باسقام شغلته الخ) هل لها سبب ما علم من حيث الزمن ولا ينبغي أن يراجع إذا القول بأن كل مرض يمنع عن اختيار الألفاء وان قل زد من مشكل اه سديد ع (قوله والاسم) يعني من شغلته الإسقام سديد ع ومعني (قوله لا حله الخ) لا يزوج

*(فصل) في سوانع ولاية النكاح (قوله وكما كتب بالأذن) أي من سيده (قوله وان قطع الجنون) ليس المراد أنه لا ولاية له حتى في زمن الإفاقة بل معناه أن الأبعد من زوج في زمن الجنون ولا يجب انتظار الإفاقة وأما هو في زمن إفاقته فيصح تزويجه ولهذا خبر في الرض بقوله وذو جنون في سالة ولو قطع انتهى وعبر الشارح بقوله التي في تزويج الأبعد منه فقط انتهى (قوله أي من حيث عدم انتظار الخ) على هذا يساوي هذا القسم ما تقدم أولا لأن باءهم هنا محضة تزويج الأبعد من الإفاقة أيضا وفيه نظر (قوله وبحث الأذري الخ) كذا شرح مر

خلافه بتعين حله على نوع لا يؤثر في النظر في الاتساع والمصالح (نهر) أو قبل أصلي أو طاري أو باسقام شغلته من اختيار الألفاء ولا ينفق وقال ما عثر له لا حله بغير فاعلموا علف الخ انعم ولم يزوج القاضي كالعقاب

لبقة أهله اذ لزوج في حال غيبته مع عتلاف هذا (وكذا ما يحجور عليه بسفه) لبلوغه غير رشده مع اتفاقاً وتبذره بعد رشده وحجر عليه (على المذهب) لأنه لا يلزم أمره بغيره وأولى به ضم تركيل هذا القرن في قبول النكاح دون إيجابه أما إذا لم يحجر عليه فيلزم كبحه الرافق وهو ظاهر نفس الامم وإن صحح جميع خلافه وعليه قساي القرن بين جهة تصرفه وعدم ولائته وأما يحجور عليه بغيره فيلزم له كامل وانما حجر عليه لحق الغير (ومتي كان) المعنى أو (الاقرب) (٢٥٤) من عصبة النسب أو الولاء منصفاً (بعض هذه الصفات قالوا لا) في الأولى لا قرب بعصبات

المعنى كالآثار وفي الثانية (لا بعد) نسباً قولاً فلو اتفق أمستومان عن ابن صغير وأب وأخ كبير زوج الأب والأول لا الحاكم على المنقول المعتمدان نقل عن ابن وجميع متقدمين إن الحاكم هو الذي تزوج وانصره الأذرى واعتدله جمع متأخرون وقول الباقيين الظاهر الاحتياط أن الحاكم تزوج بعارضة قوله في المسئلة تصور تدل على أن الأبعد هو الذي تزوج وهو الصواب اه وذلك لأن الأقرب حينئذ كالعدم ولا جاع أهمل السير على أصله الله عليه ولمز وجهه كغيره من أمة أم حبيبة ما لم يستغن ابن عم أبيها عن غير عبد ابن العارض أو عثمان بن عفان لكفر أبيها أبي سفيان رضي الله عنهم ويقاس بالكفر سائر الوان السابقة والأيتام لغيره كان ينفق تأخير هذا عن كراهية زوال المانع عائد للولاية (والانجاء) والسكر (لا بعد) (أن كان لا يوم غالباً) يعني بأن قل جداً (انتظر افانته) قلة القرب بزواله كالنوم (وان

محل تأمل اه سیدمر (قوله لبقة أهله) أي الغائب اه سم (قوله اذ لزوج الخ) أي الغائب وقوله عتلاف هذا أي من شغلنا لاسقام فلا يصح تزوجه في حال سقمه (قوله بلوغه) أي قول المتن وقيل في النهاية الاقوله وعليه أي قوله وأما يحجور عليه (قوله بلوغه) التنبه بلوغه عبارة النهاية والمعنى بأن بلغ غير رشيداً وبذره في ماله بعد رشده ثم حجر عليه اه وهي أحسن (قوله غير رشيد) أي في ماله أما من بلغ غير رشيداً بالنسبة فهو داخل في الفاسق وسأني حكمه اه عش (قوله مطلقاً) أي حجر عليه أولاً اه سم (قوله وحجر الخ) الله بصفته المصدر عطف على تبذره (قوله أما إذا لم يحجر عليه) بأن بلغ رشيداً ثم بذره ثم حجر عليه والمراد بلوغه رشداً أن عصفه له بعد بلوغه من لم يحصل فيما ينال في الرشيد وتبقى العادة رشيداً من مضي عليه ذلك لمن غير تعاطى ما ينافي لا يحجر كونه لم يتعاطى منافياً وقت البلوغ بخصوصه اه عش (قوله وهو ظاهر نفس الامم) ومقتضى كلام المصنف هنا كذا وهو الاعتدالية ومعنى (قوله وعليه) أي الخلاف اه سم (قوله بغلس) أو مرض اه معنى (قوله المعنى أو الأقرب) قد يقال الأقرب به سيمثل المعنى فلا حاجة لتقدير فلن تأمل اه سیدمر (قوله في الأولى) أي في صورته اتصاف المعنى بذلك وقوله وفي الثانية أي في صورة اتصاف الأقرب بذلك (قوله نسباً قولاً) أي قول المتن وقيل في المعنى الاقوله ولا جاع أهل السير واليقاس (قوله عن نص) أي للشافعي ولعل تشكيكه لكون المشهور عن متخلفه اه عش (قوله والاحتياط أن الحاكم الخ) عجيب الاحتياط أن تزوج الحاكم بأذن الأبعد وأما العكس اه سیدمر (قوله بعارضة قوله) أي البقية خبره قول الباقي الخ وقوله في المسئلة خبر مقدم لقوله نصوص الخ والجملة بدلعن قوله (قوله وبذلك الخ) راجع إلى المتن (قوله لأن الأقرب ب) ولكن الأوفق لمسألة أن يزيد أو المعنى (قوله حينئذ) أي حين اتصف ببعض الصفات المذكورة (قوله ولا جاع الخ) قد يشق في هذا الاستدلال ما تقدم من أن نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يتوقف على ولي اه سیدمر (قوله تأخير هذا) أي قوله ومتى كان الخ (قوله عن كلامه) عبارة المعنى عن ذكره الفسق واختلاف الدين ليعود إليهما أيضاً اه (قوله ومتى زال المانع) أي تحقق زواله وينبغي أن يعتبر في زوال التبذرحسب من تصرفه في مقابل الظن زواله اه عش (قوله عائد للولاية) ولزوج الأبعد فادعى الأقرب بأنه زوج بعد تأهله قال الماوردي فلا اعتبار بهما أي الأبعد والأقرب في الوجود عقيب قول الزوجين لأن العقد لها فلا يقبل فقول غيرهما وجزم أي الماوردي في الأول وزوجه بعد تأهل الأقرب بعدهم المخصوص اعلم ذلك وألم تعلمه نهاية ومعنى (قول المتن والانجاء) قال الامم من جملة ذلك الصرع اه مر اه عش (قول المتن أياً) عبارة النهاية والمعنى بما أو فومين أو أياً ما (قوله وزوجه السلطان الخ) عبارة النهاية والمعنى فظاهر كلامه ما عدم تزوج الحاكم لها وهو كذلك خلافاً للمعنى اه (قوله وقضيه نصبه) أي أكد الشارح أن الغاية ثلاثون أوهم كلامه ما ياداهو، أقل الكثرة كثر القليل وقد أتاها الصرع عما

(قوله لبقة أهله) أي الغائب (قوله مطلقاً) أي حجر عليه أولاً (قوله فيلزم كبحه الخ) اعتمده مر (قوله وعليه) أي على الخلاف (قوله المسئلة) أي ما تدعى ثلاثة أيام والام ينتظر وانتقل للولاية لا بعد مر (قوله لكن ظاهر كلام الشيخين الخ) اعتمد ذلك مر واعلم أنه قد يشق من المتن جرمان القول الأولى في اليومين بالولي ولا يفهم جرمان الثاني بالولي

كان يدوم أياماً (انتظر) أي أضافه على الأصح لأن من شأنه أن قرب بالوال كان نومه ثم ان دعته صاحبها إلى النكاح وزوجها احكاماً السلطان على ما قاله التوفي وغيره ولكن ظاهر كلام الشيخين خلافاً (وقيل تنتقل للولاية لا بعد) كالخون وقضية قوله أياماً أن اليوم واليومين من القسم الأول والذي في الرواية في وقتها في خلاف فيها أيضاً وقضية منتظره وانتظاره وادعوا أن المعتمد أقاده كلام الامم أنه متى كان دون يومين وانتظر والزوج الحاكم كالماتسبيل أولى لجهة عبارة الغائب (ولا يتدح) الخرس أن كان له كتابة أو أشاره فمهمة

والزوج الابدع ومعه تزويجه وتزويجهما للكتابة مع ما فيه من اجموع (العنى فى الاصح) (٢٥٥) لتعديده على الصنع الكفاية

وأما كذا كثيرة ولم يغفر مازاد عليها لم يتوقف قوله أن الغاية ثلاثة أنه إذا جازوها انتقلت الولاية لآب بعد
فليتأمل ثم أيت الفاضل المحقق صرح بنقل ذلك عنه عبارة قوله المصنف بأما أى مالم تر ذلعي ثلاثا والام
تنتظر وانتقلت الولاية لآب بعد هو انتهى اه سيد عبارة عش قوله أفاد الشارح الخ معقد وقوله
ان الغاية ثلاثة أى فتقتصر بعد الثلاثة فلا يعد وقوله ولم يغفر مازاد عليها هذا الظاهر ان المدة ان لم ترد
على ثلاثة انتقلت فالثلاثة ملحق بها دون أى كلام حج أنه متى وافى لم ينتظر وفى سم على
منهج وتنتقل من أول المدة حيث انخرأهل الخيرة أنه يزيد على الثلاثة اه وقوله أهل الخيرة لا تقرب ولو
واحد ثم لزوج الابدع اعلم اذ على قول أهل الخيرة فزال المانع قبل مضي الثلاثة بان يطلقه فإصا على ما لو
زوج الحاكم لغيره لا تقرب فبان علمهما اه (قوله والازوج الخ) شامل ليومين وثلاثة أيام وهو خلاف
المتن وشروحه كحلل والنهاية والمغنى كاه (قوله الخروس) الى قول المتن ولا يفتى بالنهاية الا قوله وينظر
الى العقد الواحد كذلك (قوله وم) أى فى شرح ولا يصح الابطال فزوج والانتكاح عبارة والغنى وبجى
خلاف العنى فى الخروس المفهوم لغير مراده بالاختار التى لا يختص بفهمها القطن ولا بد منه اذا كان
كاتباً تكون الولاية فيه كل من تزوج مولى أو تزوج موهراً اذ الرخصة فانه سوى بين الاشارة لفهمه
والكتابة واستطفاه أى الكتاب بان المقرى نظرا الى تزويجه لآلى ولا يتولوا به انه لا زوج بها لانها
كتابة اه وكذا فى سم عن شرح الروض (قوله مع ما فيه الخ) حاصله انه ينقدح انتكاح الخروس بإشارته
التي لا يختص بفهمها القطن وكذا الكتابتة وإشارته التي يختص بفهمها القطن اذا تعذر تركه لا ينظر لاه
حينئذ فثبت ثمان من عدم صحة انتكاح الكتابتة (قوله وتعذر شهادته) أى فى النكاح (قوله بمصر)
أى فى البيع اه كردى (قوله ان عقده) أى الامعى (قوله بهر معين) أى كان قاله وجعلناه ذاهم
مخلاف ما قاله وجعلناه كذا فى مختلفاً وأطلق فصح ان كان له ولاية المال وكل من يقبضه ولا يكتبه
اه عش (قوله لا يشته) أى فذلك المعين بل يشتهر بالاه عش (قول المتن لفاق) محبباً كان أو لفاق
بشرب الخمر أولاً أعلن بقسمته ولا يمانية ومعنى (قوله العبد) الى قوله وقوله السيد فى النهاية والغنى
الذوق وقيل عاقل وقوله لا يعزل لانه يلى به فالعالم وأوجه اه معنى (قوله والغزى لاه الخ) والمعقد
ما انتقاه اطلاق المتن انها يتومعنى ومنهم من زادى (قوله لا يعزل) صفة فاسق اه كردى (قوله لى)
جوابه والضمير للقرىب الفاسق (قوله لان الفاسق الخ) عبارة النهاية والغنى قال أى الغزى ولا سبيل الى
القنوى بغيره اذا الفسق عم العباد والبلاد اه (قوله واحسنه) أى ما اختاره الغزى (قوله وقوا السيد)
وقال الاذرى ليس هذا أى ما اختاره الغزى بخلاف المشهور عن العراقيين والنص والحديث بل ذلك
عند وجود الحاكم المرضى العالم الاهل وامامهم من الجلالة والفاسق فكعدم كما صرح به الاغنى والودعة
وغیرها انتهى اه معنى (قوله واختاره) أى صفة تزويج القرىب الخ (قوله وهو) أى ما قاله الغزى آخر
(قوله لان غاشيه) أى ابطال تزويج القرىب الفاسق أى غاشياً بلزم الحكم بطلانه (قوله ما قاله) أى
الغزى أولاً أى قوله انه لو كان بحيث الخ (قوله انه) أى الشان حتى الخ فاعل هو يدوفه قوله الشافعى نائب
فاعل حتى وقوله انه أى النكاح بنقدح الخ ليس قول الخ (قوله وامتنع النكاح) أى قلنا بامتناع النكاح
بشاهد فاسق حينئذ (قوله فكذا هذا) أى فذل الشاهد الفاسق حين عوم الفسق القرىب الفاسق (قوله)
اما الامام الاعظم الخ) محترز قوله غير الامام الاعظم هو الى قوله قال جميع فى المتن والى المتن فى النهاية

وأما كذا كثيرة ولم يغفر مازاد عليها لم يتوقف قوله أن الغاية ثلاثة أنه إذا جازوها انتقلت الولاية لآب بعد
فليتأمل ثم أيت الفاضل المحقق صرح بنقل ذلك عنه عبارة قوله المصنف بأما أى مالم تر ذلعي ثلاثا والام
تنتظر وانتقلت الولاية لآب بعد هو انتهى اه سيد عبارة عش قوله أفاد الشارح الخ معقد وقوله
ان الغاية ثلاثة أى فتقتصر بعد الثلاثة فلا يعد وقوله ولم يغفر مازاد عليها هذا الظاهر ان المدة ان لم ترد
على ثلاثة انتقلت فالثلاثة ملحق بها دون أى كلام حج أنه متى وافى لم ينتظر وفى سم على
منهج وتنتقل من أول المدة حيث انخرأهل الخيرة أنه يزيد على الثلاثة اه وقوله أهل الخيرة لا تقرب ولو
واحد ثم لزوج الابدع اعلم اذ على قول أهل الخيرة فزال المانع قبل مضي الثلاثة بان يطلقه فإصا على ما لو
زوج الحاكم لغيره لا تقرب فبان علمهما اه (قوله والازوج الخ) شامل ليومين وثلاثة أيام وهو خلاف
المتن وشروحه كحلل والنهاية والمغنى كاه (قوله الخروس) الى قول المتن ولا يفتى بالنهاية الا قوله وينظر
الى العقد الواحد كذلك (قوله وم) أى فى شرح ولا يصح الابطال فزوج والانتكاح عبارة والغنى وبجى
خلاف العنى فى الخروس المفهوم لغير مراده بالاختار التى لا يختص بفهمها القطن ولا بد منه اذا كان
كاتباً تكون الولاية فيه كل من تزوج مولى أو تزوج موهراً اذ الرخصة فانه سوى بين الاشارة لفهمه
والكتابة واستطفاه أى الكتاب بان المقرى نظرا الى تزويجه لآلى ولا يتولوا به انه لا زوج بها لانها
كتابة اه وكذا فى سم عن شرح الروض (قوله مع ما فيه الخ) حاصله انه ينقدح انتكاح الخروس بإشارته
التي لا يختص بفهمها القطن وكذا الكتابتة وإشارته التي يختص بفهمها القطن اذا تعذر تركه لا ينظر لاه
حينئذ فثبت ثمان من عدم صحة انتكاح الكتابتة (قوله وتعذر شهادته) أى فى النكاح (قوله بمصر)
أى فى البيع اه كردى (قوله ان عقده) أى الامعى (قوله بهر معين) أى كان قاله وجعلناه ذاهم
مخلاف ما قاله وجعلناه كذا فى مختلفاً وأطلق فصح ان كان له ولاية المال وكل من يقبضه ولا يكتبه
اه عش (قوله لا يشته) أى فذلك المعين بل يشتهر بالاه عش (قول المتن لفاق) محبباً كان أو لفاق
بشرب الخمر أولاً أعلن بقسمته ولا يمانية ومعنى (قوله العبد) الى قوله وقوله السيد فى النهاية والغنى
الذوق وقيل عاقل وقوله لا يعزل لانه يلى به فالعالم وأوجه اه معنى (قوله والغزى لاه الخ) والمعقد
ما انتقاه اطلاق المتن انها يتومعنى ومنهم من زادى (قوله لا يعزل) صفة فاسق اه كردى (قوله لى)
جوابه والضمير للقرىب الفاسق (قوله لان الفاسق الخ) عبارة النهاية والغنى قال أى الغزى ولا سبيل الى
القنوى بغيره اذا الفسق عم العباد والبلاد اه (قوله واحسنه) أى ما اختاره الغزى (قوله وقوا السيد)
وقال الاذرى ليس هذا أى ما اختاره الغزى بخلاف المشهور عن العراقيين والنص والحديث بل ذلك
عند وجود الحاكم المرضى العالم الاهل وامامهم من الجلالة والفاسق فكعدم كما صرح به الاغنى والودعة
وغیرها انتهى اه معنى (قوله واختاره) أى صفة تزويج القرىب الخ (قوله وهو) أى ما قاله الغزى آخر
(قوله لان غاشيه) أى ابطال تزويج القرىب الفاسق أى غاشياً بلزم الحكم بطلانه (قوله ما قاله) أى
الغزى أولاً أى قوله انه لو كان بحيث الخ (قوله انه) أى الشان حتى الخ فاعل هو يدوفه قوله الشافعى نائب
فاعل حتى وقوله انه أى النكاح بنقدح الخ ليس قول الخ (قوله وامتنع النكاح) أى قلنا بامتناع النكاح
بشاهد فاسق حينئذ (قوله فكذا هذا) أى فذل الشاهد الفاسق حين عوم الفسق القرىب الفاسق (قوله)
اما الامام الاعظم الخ) محترز قوله غير الامام الاعظم هو الى قوله قال جميع فى المتن والى المتن فى النهاية

(قوله وم) أى فى شرح قوله ولا يصح الابطال فزوج والانتكاح وفى شرح الروض هنا ذكر الاصل
مع الاشارة للكتابة فقال ان تصح ان الامعى ان يزوج ويجرى الخلاف فى ولاية الخروس الذى له كلمة
أو اشارته فمفهمة ولا يفتى باعتباره لاه المصنف لانه اعتبرها فى ولا يتلقى تزويجه مولا به انه اذا
كان كاتباً تكون الولاية فيه كل من يزوج مولى أو تزوج موهراً اذ الرخصة فانه سوى بين الاشارة لفهمه
والكتابة واستطفاه أى الكتاب بان المقرى نظرا الى تزويجه لآلى ولا يتولوا به انه لا زوج بها لانها
كتابة اه وكذا فى سم عن شرح الروض (قوله مع ما فيه الخ) حاصله انه ينقدح انتكاح الخروس بإشارته
التي لا يختص بفهمها القطن وكذا الكتابتة وإشارته التي يختص بفهمها القطن اذا تعذر تركه لا ينظر لاه
حينئذ فثبت ثمان من عدم صحة انتكاح الكتابتة (قوله وتعذر شهادته) أى فى النكاح (قوله بمصر)
أى فى البيع اه كردى (قوله ان عقده) أى الامعى (قوله بهر معين) أى كان قاله وجعلناه ذاهم
مخلاف ما قاله وجعلناه كذا فى مختلفاً وأطلق فصح ان كان له ولاية المال وكل من يقبضه ولا يكتبه
اه عش (قوله لا يشته) أى فذلك المعين بل يشتهر بالاه عش (قول المتن لفاق) محبباً كان أو لفاق
بشرب الخمر أولاً أعلن بقسمته ولا يمانية ومعنى (قوله العبد) الى قوله وقوله السيد فى النهاية والغنى
الذوق وقيل عاقل وقوله لا يعزل لانه يلى به فالعالم وأوجه اه معنى (قوله والغزى لاه الخ) والمعقد
ما انتقاه اطلاق المتن انها يتومعنى ومنهم من زادى (قوله لا يعزل) صفة فاسق اه كردى (قوله لى)
جوابه والضمير للقرىب الفاسق (قوله لان الفاسق الخ) عبارة النهاية والغنى قال أى الغزى ولا سبيل الى
القنوى بغيره اذا الفسق عم العباد والبلاد اه (قوله واحسنه) أى ما اختاره الغزى (قوله وقوا السيد)
وقال الاذرى ليس هذا أى ما اختاره الغزى بخلاف المشهور عن العراقيين والنص والحديث بل ذلك
عند وجود الحاكم المرضى العالم الاهل وامامهم من الجلالة والفاسق فكعدم كما صرح به الاغنى والودعة
وغیرها انتهى اه معنى (قوله واختاره) أى صفة تزويج القرىب الخ (قوله وهو) أى ما قاله الغزى آخر
(قوله لان غاشيه) أى ابطال تزويج القرىب الفاسق أى غاشياً بلزم الحكم بطلانه (قوله ما قاله) أى
الغزى أولاً أى قوله انه لو كان بحيث الخ (قوله انه) أى الشان حتى الخ فاعل هو يدوفه قوله الشافعى نائب
فاعل حتى وقوله انه أى النكاح بنقدح الخ ليس قول الخ (قوله وامتنع النكاح) أى قلنا بامتناع النكاح
بشاهد فاسق حينئذ (قوله فكذا هذا) أى فذل الشاهد الفاسق حين عوم الفسق القرىب الفاسق (قوله)
اما الامام الاعظم الخ) محترز قوله غير الامام الاعظم هو الى قوله قال جميع فى المتن والى المتن فى النهاية

وامتنع النكاح انقطع النسل المقصود بهما فكذا هذا وكذا كل الميتة المضطر لبقائه فكذا هذا البقاء النسل أما الامام الاعظم فلا ينزل
بالفق

الاقوله قال جمع الى والضي (قوله فيزوج بناته) لو كن ابكارا هل يجبرهن لانه ابياسا التزوج اولاد
من الاستدلالان تزويج بالولاية العامة لا الخاصة فنظر وما لم ير الى الاول اه سم لكن مقتضى
قوله ان لم يكن لهن وفي خاص الثاني وذلك لانه اشترط في تزويجه فقد القريب العدل بان لا يكون لها نكاح
وتحريمه فتجوز تزويجه بالولاية العامة وهي لا تقتضي الاجبار بل عدمه اه ع ش عبارة الجبري العبدانه
لا يكون مجبرا لا في زوج بناته الصغيرة ولا الكبيرة الا باذنها اه (قوله بالولاية العامة) متعلق بالسيكن اه
رشدي (قوله لزوج حال) اي وان لم يشرع في رد الظالم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجدت شروط التوبة
بان يعزم عزما موصفا على رد الظالم اه ع ش (قوله وبينهما واسطة) فان العدة الملكة تجعل على ملازمة
التقوى والصبي اذا بلغ ولم يحصل له تلك الملكة لا عدل ولا فاق اه معنى (قوله ولما) اي لان العدة
الفسق لا العدة (قوله المستور) عطف على المستور (قوله ولم يصر منهما) مفسق اي فحسب من تلك الواسطة
ومعنى (قوله والصبي الخ) عطف على المستور (قوله لم يصر منهما) مفسق اي فحسب من تلك الواسطة
لا يتحققان فسق ولا عدالة قال الزكشي وقال الاستاذي كثره في نظر ظاهره ومناسبة لاطلاقهم فالصواب
لهم ما وصفنا بالعدالة اه وما قاله الاستاذي لا ينبغي العدول عنه سم (قوله الاصل) اي قوله اولاد السفيه
في المفسق الاقوله وهذا المسمى وقوله اولاد الفاسق او فتنه والى قول المتن ولو غاب في النهاية الاقوله والولى
وقوله او فتنه وقوله وان راجع الى المتن (قوله الاصل) اما المراد فلا يلي مطلقا لانه مسلولون فتنه ولا
غيرهما لانهما لا يقعان في الايمان بين غيره ولا في زوج امته بل كالايزوج معنى ونهاية ع ش قوله فلا يلي
مطلقا حتى لو زوج امته او وليته في الود ثم اسلم لم يبين محض بل هو محكوم بطلانه لان النكاح لا يقبل
الوقف وقوله كالايزوج اي لكونه لا يليق اه (قوله وهذا) اي تعبيره غير الفاسق الخ (قوله بعدل) الانسب
سابقا بالعدل اه سم (قوله لما تقرر الخ) اي من ان الشرط عدم الفسق لا العدة (قوله سواء) اكن
الزوج مسلما الخ لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بجهنم
صدور قاضيه من بائعته في الروض (قوله لا المسلمة) اي لا يلى الكافر المسلم ولو كانت عشقة كافر
مفسق ونهاية (قوله ولا المسلم الكافرة) اي ولو كانت مفسقة أخذت امرأتها (قوله لا الامام الخ)
عبارة انها تقرر لولى السيد تزويج امته الكافرة كالسيد لا في بيانه وللقاضي تزويج الكافرة عند تعذر
الولى انخلص اه وعبارة سم في الروض وشرحه السيد مسلم فله ان زوج امته الكافرة ووليده اي السيد
ذكر مطلقا او انثى مسلمة فلوليه ان يزوج امته الكافرة او قاض الخ ووجهه وله مطلقا ان الله كرما

لا تزوج ما انتهي (قوله فيزوج بناته) لو كن ابكارا هل يجبرهن لانه ابياسا التزوج اولاد بنين
الاستدلالان تزويج بالولاية العامة لا الخاصة فنظر وما لم ير الى الاول اه سم لكن مقتضى
قوله ان لم يكن لهن وفي خاص الثاني وذلك لانه اشترط في تزويجه فقد القريب العدل بان لا يكون لها نكاح
وتحريمه فتجوز تزويجه بالولاية العامة وهي لا تقتضي الاجبار بل عدمه اه ع ش عبارة الجبري العبدانه
لا يكون مجبرا لا في زوج بناته الصغيرة ولا الكبيرة الا باذنها اه (قوله بالولاية العامة) متعلق بالسيكن اه
رشدي (قوله لزوج حال) اي وان لم يشرع في رد الظالم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجدت شروط التوبة
بان يعزم عزما موصفا على رد الظالم اه ع ش (قوله وبينهما واسطة) فان العدة الملكة تجعل على ملازمة
التقوى والصبي اذا بلغ ولم يحصل له تلك الملكة لا عدل ولا فاق اه معنى (قوله ولما) اي لان العدة
الفسق لا العدة (قوله المستور) عطف على المستور (قوله ولم يصر منهما) مفسق اي فحسب من تلك الواسطة
ومعنى (قوله والصبي الخ) عطف على المستور (قوله لم يصر منهما) مفسق اي فحسب من تلك الواسطة
لا يتحققان فسق ولا عدالة قال الزكشي وقال الاستاذي كثره في نظر ظاهره ومناسبة لاطلاقهم فالصواب
لهم ما وصفنا بالعدالة اه وما قاله الاستاذي لا ينبغي العدول عنه سم (قوله الاصل) اي قوله اولاد السفيه
في المفسق الاقوله وهذا المسمى وقوله اولاد الفاسق او فتنه والى قول المتن ولو غاب في النهاية الاقوله والولى
وقوله او فتنه وقوله وان راجع الى المتن (قوله الاصل) اما المراد فلا يلي مطلقا لانه مسلولون فتنه ولا
غيرهما لانهما لا يقعان في الايمان بين غيره ولا في زوج امته بل كالايزوج معنى ونهاية ع ش قوله فلا يلي
مطلقا حتى لو زوج امته او وليته في الود ثم اسلم لم يبين محض بل هو محكوم بطلانه لان النكاح لا يقبل
الوقف وقوله كالايزوج اي لكونه لا يليق اه (قوله وهذا) اي تعبيره غير الفاسق الخ (قوله بعدل) الانسب
سابقا بالعدل اه سم (قوله لما تقرر الخ) اي من ان الشرط عدم الفسق لا العدة (قوله سواء) اكن
الزوج مسلما الخ لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بجهنم
صدور قاضيه من بائعته في الروض (قوله لا المسلمة) اي لا يلى الكافر المسلم ولو كانت عشقة كافر
مفسق ونهاية (قوله ولا المسلم الكافرة) اي ولو كانت مفسقة أخذت امرأتها (قوله لا الامام الخ)
عبارة انها تقرر لولى السيد تزويج امته الكافرة كالسيد لا في بيانه وللقاضي تزويج الكافرة عند تعذر
الولى انخلص اه وعبارة سم في الروض وشرحه السيد مسلم فله ان زوج امته الكافرة ووليده اي السيد
ذكر مطلقا او انثى مسلمة فلوليه ان يزوج امته الكافرة او قاض الخ ووجهه وله مطلقا ان الله كرما

فيزوج بناته ان لم يكن لهن
ولى خاص وينتفصيره
بالولاية العامة وان فسق
تخصيما لشأنه ولو تاب
الفاسق توبة صحبته تزويج
حالات الشرط عدم الفسق
لا العدة وبينهما واسطة
ولذا زوج المستور القاهر
العدالة قال جمع اتفاقا
وعبر عن الصبي اذا بلغ
والكافر اذا اسلم ولم يصر
منهما مفسق وان لم يحصل
لهما ملكة فتعلمهما الات
على ملازمة التقوى (ولى
الكافر) الا على غير
الفاسق في دينه هذا اولى
من تعبير كثير من بعدل في
دينه لما تقرر في المسلم فهو
اولى (الكافرة) وان
اختلف دينهما سواء كان
الزوج مسلما أم ذميا لوهي
مجبرة أو غير مجبرة لقوله
تعالى الذين كثر وابعثهم
أولياء بعض لا المسلما جماعة
ولا المسلم الكافرة الا الامام
وثابمناه

كانه تزويجاً أمه مسلماً كان أو كافراً قام ولم يقم في ذلك بخلاف الأبي فأنه لا تزوج فبعد تزويج الولى
بما إذا كان له ولاية تزويجها وذلك إذا كانت مسلمة مراً (قوله من الأولى لها) لعقده وأعضه أو عينه
له عرش (قوله وأما العاهد) عبادة النهاية والغنى المستأن (قوله وزوج نصراني الخ) ولمسلم أو وكيل
نصراني ويجوزى في قول نصراني أنهم ما يقبلان نكاحها لا تنكحها في نكاح مسلمة إذا لا يجوز لها
نكاحها بحال بخلاف قول كلبه في طلاقها أنه يجوز لها ما طلقها أو يصور وإن أسلت كافرة أو نصراني
فطلقها وزوجها ثم أسلم في العدة فإن لم يسلم فيما تبين بينونهما بما سألها أو طلقها ونصراني ونحوه أو وكيل
مسلم في نكاح كتابية لا يجوز حتى ولو أى كلاً أو تبين عداة الشمس أو القمر لأن المسلم لا ينكحها بحال
وللمعسر أو وكيل وسر في نكاح أمه لأنه أهل نكاحها في الجاهلية وإن لم يكن حالاً يعني قديمها به (قوله
وصورته) عبادة النهاية والغنى وصورة ولاية النصراني على اليهودية إن تزوج نصراني الخ (قوله وأما غيره)
لا يعني أنها إذا اختلته فلا تخلف بينهما فليس مما نحن فيه اه سيدع رأياً ولا أمه مسلمة النهاية والغنى
كيسر (قول المتن وإحرام أحد العاقدن الخ) شامل لكل محرم حتى الإمام والقاضي وقهها وجانه بصعوبة
ولا يتما اه معنى (قوله لنفسه) يتعلق بالعاقدن اه سم (قوله وألزوج) عبارة الغنى قال الأذرى
كان ينبغي أو أحداً أو حين فإن الظاهر أنه لو أرم الصبي باذن ولله الحلال أو العبد باذن سده الحلال فعد
على ابنه أو عبده حراً حيث نأوا باذن سابق لم يصح كذا كره في الروضة اه (قوله أول الزوج وأولى)
لعل الأولى اسقاطها ليظهر الاستدراك إلا حتى في المتن (قوله الغير العاقد) أى بان عقوده وكه وهذا يرجع
لحكم من الزوج وأولى اه سم عبارة السيد مرة لولى والزوج ووجه الآخر إذا ظهر اه أى كون
العطف باو (قوله وأبداً النسكين) أو هما اه سيدع (قول المتن عنه صحة النكاح) ولا حد في الوطء
هنا بخلافه في نكاح مرتدة أو معتدة اه نهاية قال عرش ولعل الفرق أن في صحة نكاح المحرم خلافه
كذلك المرتدة والمعتدة اه عبارة الشارح قوله هنا يعني فيما لم ينكحها وهو محرم أى إلى في صحة نكاحها
من الخلاف اه (قوله وأذنه) عطف على النكاح والصغير راجع لقوله الأولى المراد به ما يعامل السيد
(قوله وأذنه الخ) ظاهره بطلان الأذن وإن لم يقل في حال الإحرام وهو قضية الفرق الآتى اه سم (قوله
فيه) أى النكاح عبارة الغنى وكلاهما يصح نكاح المحرم لا يصح إذنه لبعده الحلال في النكاح ولا إذن الحرمة
لبعدها فيه في الأصح في المجموع اه (قوله في فرق الخ) أقول رد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح
إن منشاء الولاية كالأولى المحرم حلالاً لا يزوج موليته ولم يقيد بالعقد في الإحرام اه سم عبارة عرش ورد
على هذا معاذة إذن المرأة لغيره إلا أن يقال من شأن ذلك الملك دون هذا وفيه نظر لأن الرقيق إنما عتق عليه النكاح
بغير إذن خلق السيد اه (قوله وصحة التوكيل) أى في تزويج موليته أو تزويج نفسه وأبنته الصغيرة اه سم
(قوله حيث لم يقيد الخ) سم قال للزوج بعد التحلل أم أطلق سم ومعنى شرح الرض (قوله وذلك)

تزوج من الأولى لها ومن
عصلها أولها بعموم الولاية
ولا تزوج حرة ذمياً وعكسه
كلاهما وإن قاله البلقي
قال وللعاهد كالذمى تزوج
نصراني يهودية وعكسه
كلاهما وصورته أن تزوج
نصراني يهودية وعكسه
قتله ذمياً فغيره إذا لمقت
بسين ذمياً أسبأ وأبها
فختارها أو فختار (واحرام
أحد العاقدن لنفسه أو
غيره ولاية أو وكالة أو
الزوجة) وألزوج وأولى
الغير العاقد إحراماً مطلقاً
أو أبداً النسكين ولو فاسداً
منع صحة النكاح وأذنه
فعلقت الحلال على المنقول
المعتمد أو أوباه السفيه كما
يجب جمع وعليه في فرق
بين هذا وصحة التوكيل
حيث لم يقيد بالعقد
الإحرام بأن ما هنا منشاء
الولاية وليس المحرم من
أهلها بخلاف مجرد الأذن
أو احتياطاً إلى لا يمتنع

وشرحه وكذلك لا تزوج مسلم كافراً إلا بعد مسلمة إن تزوج أمه الكافراً أو أباى السيد كراماً مطلقاً
أو أبناً مسلمة فلوليه إن تزوج أمه الكافراً أو أباى السيد كراماً مطلقاً أو أباى السيد كراماً مطلقاً
لسيدها وأما العضة ولا تزوج فاضهم والزوج مسلم بخلاف الزوج الكافر لأن نكاح الكافر صحيح وإن
صدر من فاضهم انتهى ووجه قوله كراماً مطلقاً الخ أن الذكر لما كان له تزويج أمه مسلماً كان أو كافراً
قام ولله مقامه في ذلك بخلاف الأبي فأنه لا تزوج فاضهم ولا تزوج أمه الكافراً أو أباى السيد كراماً مطلقاً
كانت مسلمة مراً (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدن (قوله الغير العاقد) أى بان عقوده وكه وهذا يرجع
لحكم من الزوج وأولى (قوله وأذنه الخ) ظاهره بطلان الأذن وإن لم يقل في حال الإحرام وهو قضية
هنا بخلافه في نكاح مرتدة أو معتدة اه نهاية قال عرش ولعل الفرق أن في صحة نكاح المحرم خلافه
كذلك المرتدة والمعتدة اه عبارة الشارح قوله هنا يعني فيما لم ينكحها وهو محرم أى إلى في صحة نكاحها
من الخلاف اه (قوله وأذنه) عطف على النكاح والصغير راجع لقوله الأولى المراد به ما يعامل السيد
(قوله وأذنه الخ) ظاهره بطلان الأذن وإن لم يقل في حال الإحرام وهو قضية الفرق الآتى اه سم (قوله
فيه) أى النكاح عبارة الغنى وكلاهما يصح نكاح المحرم لا يصح إذنه لبعده الحلال في النكاح ولا إذن الحرمة
لبعدها فيه في الأصح في المجموع اه (قوله في فرق الخ) أقول رد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح
إن منشاء الولاية كالأولى المحرم حلالاً لا يزوج موليته ولم يقيد بالعقد في الإحرام اه سم عبارة عرش ورد
على هذا معاذة إذن المرأة لغيره إلا أن يقال من شأن ذلك الملك دون هذا وفيه نظر لأن الرقيق إنما عتق عليه النكاح
بغير إذن خلق السيد اه (قوله وصحة التوكيل) أى في تزويج موليته أو تزويج نفسه وأبنته الصغيرة اه سم
(قوله حيث لم يقيد الخ) سم قال للزوج بعد التحلل أم أطلق سم ومعنى شرح الرض (قوله وذلك)

لغيرها وذلك لعدم
لا يشك المهر ولا يشك
بمكر كاذبهما أو خبر من
ابن عباس أنه صلى الله عليه
وسلم تكلم بموته وهو يحرم
معارض بالخبر الحسن عن
أبي نافع أنه كان حلالا له
الرسول بينهما وهو مقدم
لأنه المبشر الواقعة ان
من خصاصه صلى الله عليه
وسلم أنه النكاح مع
الاحرام ويجوز أن تزوج
حلال الحلال لا يتصوره
الحرم لأن العقد ليس ثابتا
وأن تزوج المهر من زوجها
الحرم وأن واسع تغلبا
لكون الزوجة سائمة كما
يأتي (ولا تنقل الآية) إلى
الأبعد (في الأصح) في زوج
السلطان عند الاحرام (الولي)
لغيره رشد المحرم ونظره
وإتباعه قطع حلالها
في قوله (لا الأبعد) إيضاح
لأنه حين قوله ولا تنقل
الولاية (قلت) لو أحرم الولي
أو أجاز زوج فقد وكيله
الحلال في بيع قبل التحليل
(وأنه أعلم) لأن الموكل
لا عليك فصره أولى بل
بعدهما لأنه لا يتزوجه
ولو أحرم الإمام أو القاضي
فلنؤله تزويج من في ولايته
حلالا لملا تضرهم
بالولاية لا بالولاية كونه من
جاء لنائب القاضي الحكم
له وبه وبحث الزكشي
الامتناع أن قاله الإمام
استخلف عن نفسه أو
أطلق (ولو غاب)

راجع لمنع الاحرام العمة (قوله) بكمس كاذبهما (قوله) دفع العلم الأول وضمها في الثاني نهاية ومعنى (قوله)
وخبره) أي مسلم مبتدئ بقوله معارض الخ (قوله) أنه كان أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) وأنه الخ أي
أبوابه وكذا ضمير لانه (قوله) وان تزوج الخ عبارة عن الخ ويجوز أن يزوجه المحرم زوجته التي عده عليها
قبل الاحرام وان تزوج المحرم تاليز وجه الحلال والمحرم وتصح رجعة اه (قول المتن) في زوج السلطان
عند الاحرام (الولي) ظاهر مائة لا تزوج في سدة الاحرام بين طولها وقصرها وهو كذلك وان قال الامام والمتولي
وغيرهما ذلك محله في طولها كفي الضيق في نهاية (قول المتن) عند الاحرام (الولي) أي باذن من المهر أو لا
يتوقف على اذن الولي لأنه ليس أهله بسبب الاحرام ولا تزوج في ذلك بين المهر وغيرها اه ع (قوله) لانه
عين قوله الخ (هذا ممنوع قطعاً بل غاية الامر أنه لازم ولا إشكال في تفريع الازم ثم على ج اه
عش ورشدي (قول المتن) فقد وكيله) فان صدر الوكيل ثم اختلف الزوجان هل وقع قبل الاحرام أو
بعده صدق مدعى العمة في الظاهر في العقود يثبت في تقييد ذلك بما إذا ادعى مقتضى بطلانه غير
الزوج والارضا العدة بالنسبة مؤنخة باتراؤه ولو أحرم تزوج ولم يدر هل أحرم قبل تزوجه أو بعده
ففي فتاوى المصنفين النص صحة تزوجه ولو كلف في تزوجه مولى غير وجهه كسبه ثم بان موت موكله لم
يعلم هل مات قبل تزوجه أم بعده فالاصح صحة العقد لان الظاهر بقاؤه حياً فقول الشارح بعد تفسير
الصنف باحرام الولي وأن زوج بعد التوكيل مثال والافاضة لا يخص بكونه بعده وانما جعله على ذلك اتيانه
بالفعل الدالة على التعقيب فلهذا اه نهاية وأقرها سم عبارة عن الخ والروض مع شرحه ولو كلف
مهر حلالاً في تزوجه أو أذنت مكره طولها اه زوجها مع سواء أقال كل تزوج بعد التحليل أم أطلق ولو
وكل حلال محرماً ليوكل حلالاً في التزويج مع ولو تزوج المولى ناساً للصلاة تحت صلاته ونكاحه متصلاً
الحرم ولو تزوج ناساً للاحرام لم يصح نكاحه لأن عبارة المحرم غير صحيحة وبعبارة المصلي صحة اه (قوله)
قبل التحليل) الأولى تقدم على بل يصح لما بين من الإجماع وان كان بعد ان المرام اه سيذكر وكذا
كان الأولى أن يقول قبل التحليل التام (قوله) من في ولايته أي الامام أو القاضي قال السيد عمر الانب
ولا يهتم فليأمل اه أي النواب (قوله) وبه برد الخ أي بقوله جاء لنائب القاضي الخ (قوله) بحث الزكشي
الامتناع) ولو كلف حلالاً محرماً ليوكل حلالاً في التزويج مع ولا يغير بعض قال الزكشي هذا إذا لم يسل
هل كلف عن نفسه فان قاله ذلك يثبت أنه لا يصح قال شيخنا والوجه العمة اه لكن كلام الأذري عطلق
فان حل على أنه لم يثبت التزويج بحال الاحرام فاقاله شيخنا مع وجوب حل على التعقيب بحال الاحرام فاقاله

وكله لعقد الاحرام لم يصح وان قال تزوج بعد التحليل أو أطلق مع انتهى وهو شامل للتوكيل في تزويج
موليته ولهذا خبر في الجواهر بقوله ولو جرى التوكيل في حال احرام الولي أو الوكيل الخ (قوله) في المسن
في زوج السلطان عند الاحرام (الولي) قال في شرح العدة كغيره وفيه كلامه كالشيخين أنه لا فرق في مدة
الاحرام بين طولها وقصرها والقدى قاله الامام والمتولي وغيرهما ان ذلك محله في طولها دون قصرها كافي
الغنية انتهى (قوله) في المتن عند الاحرام (الولي) أي وان قصر مدة حرامه مر (قوله) وانما منع تعظيماً
فتية المتعلي بالتعليم أنه لا فرق بين طويل المدة وقصرها وهذا يقرب القضية (قوله) لانه عين) هذا
ممنوع قطعاً بل غاية الامر أنه لازم ولا إشكال في تفريع الازم (قول المتن) فقد وكيله الحلال الخ
فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجان هل وقع قبل الاحرام أو بعده صدق مدعى العمة بينه لانه الظاهر من
العقود يثبت في تقييد ذلك بما إذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والارضا العدة بالنسبة مؤنخة
باتراؤه ولو أحرم تزوج ولم يدر هل أحرم قبل تزوجه أم بعده ففي فتاوى المصنفين النص صحة تزوجه
ولو كلف في تزوجه مولى غير وجهه كسبه ثم بان موت موكله لم يعلم هل مات قبل تزوجه أم بعده فالاصح
صحة العقد لان الأصل بقاؤه حياً فقول الشارح تفسير الصنف باحرام الولي وأن زوج بعد التوكيل مثال والافاضة
الحكم لا يخص بكونه بعده وانما جعله على ذلك اتيانه بالفعل الدالة على التعقيب في قوله فقد شرح مر

الزركشي جميعه كقول قال الحرم لصلالزو حتى حال احواي فلم يعثر بينهما محل نزاع مفسى ونسابة
وقال عش والرشدى قوله وان حمل على التمسيد بحال الاحرام أى بان يقول القاضى لاحد نوابه
استغفركم عنى حال الاحرام فى تزويج موليتي ومع ذلك فى المجلس شئ يقول الشارح لات تضرهمم بالولاية
الح اه (قول المتن الاقرب) أى نسأو ولا تعياهه ومغنى (قوله ولم يحكم) الى قوله قال السبكي فى النهاية
الاقوله وقد بنا فيه الى قوله كونه (قوله ولم يحكم بموته) والزوجها الابد اه مغنى (قوله من
زوج الح) أى الحاضر فى البلد او دون مسافة القصر اه مغنى (قول المتن زوج السلطان) أى سلطان
بلدها أو نائبه لسلطان غيره بلدها ولا الابد على الاصح وقيل زوج الابد كالجنون اه مغنى (قوله
وجعل الح) لا يفتى ما فيه جعله غايه لما فى المتن اذ موضوع المسئلة الغيبى الى مرحلتين المختصه لعلم المحل
عبارة النفسى والروض و زوج القاضى ايضا عن المفقود الذى لا يعرف مكانه ولا موهب لاجل حاله لتتذكر
نكاحهما من جهته فاشبهه اذا غسل اه وعلى ظاهره (قوله لبقاء أهلية الح) راجع الى قوله ولين طالت
غيته الح وقوله وأصل الح الحق بوجهه (قوله والاولى أن ياذن الح) لاحتماله الى اولى اه رشدى
(قوله ليعرج الح) وليؤمن من البطلان عند تبيين موث الغائبين العقد فيما يظهر والذى يظهر أيضا
أنه لا يعرج من الخلاف الا ان اذنت الابداع فيها وأذنت اذا مطلقا لئن هو ولها من غير تعيين اه ان كان
الخالف يرى صحتها سدد (قوله ليعرج من الخلاف) وكان المناسب لظهور هذا التعليق ان يبين الخلاف
كلمة عن الغنى آتيا (قوله قال البيهقى) اعتمدتها بعبارة اه وعلمه كآلة البيهقى اه (قوله وقد
ينافى الح) قد يفرق بان الاصل هناك بقاؤه لا يتأى الحاكم وعدم معارضتها فاذا احتاج الى البينة وهنا
عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته فلذا كفى حلف الولى اه سم عبارة عش ولعل الفرق ان عقد
الحاكم هناك وقع فى زمن كونه ولما تحقق غيبته فعلا هنا فانه يتقدم كون الولى الخاص فى مكان قريب
لادلاية للحاكم اه (قوله كونه الح) فاعلم بان (قوله ولم يحكم) أى تقدم الولى على السلطان مبتدأ وقوله
فى الجهر الخ صرحه (قوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح فقوله لما يأتى اشارة الى قول المصنف
والصبر التوكيل فى التزويج غير اذنته او قول المصنف فى غير الجهر ولو قيل استندنا الى النكاح بضع
أى النكاح فاشترط اذنته ليعلم التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان التوكيل ان اذنت فى
النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث تمنعه اه سم (قوله ولو قدم) الى قوله والى كفى فى المغنى والى
التسبيه فى النهاية (قوله لم يقبل بدون بينة) وفى سم بعد كعبارة شرح الروض ما تنص فيه دلاله على

(قوله قال البيهقى الح) اعتمده مر (قوله وقد بنا فيه ما يأتى الح) قد يفرق بان الاصل هناك بقاؤه
ولا يته وعدم معارضتها فاذا احتاج الولى البينة هنا عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته فلذا كفى حلف
الولى (قوله كونه) هو فاعلم بان (قوله وقوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح فقوله لما يأتى
اشارة الى قول المصنف ولجميع التوكيل فى التزويج بعد اذنته او قول المصنف فى غير الجهر ولو قيل
استندنا الى النكاح بضع أى النكاح فاشترط اذنته ليعلم التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان
التوكيل ان اذنت فى النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث تمنعه (قوله لم يقبل) عبارة شرح الروض
وقدم نكاح الحاكم و يغفره ما لو باع عبدا لغائبه بن عليه قدم وادى بيمينه ببيع للمالك بان
الحاكم فى النكاح كولى آخر ولو كان له وليان فزوج أحدهما فى غيبته فلا تزويج قدم وادى بيمينه كلف
البيهقوى بلع الولى ثم ادعى المولى كسبفتك ذلك على الاظهر فى النهاية انتهى وفيه دلاله على تصوير
المسئلة بما اذا ادى الولى انه زوجها فى الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادى تزويجه بعد ذلك
أو لم يبق ما لو ادى التزويج ولم يبين ان غيبته أو بعده أو علم وقوعه معا أو علم سبق أحدهما ولم يبين أو
تعيين نكاحه فهل حكمه كالمسألة فيما اذا زوج وليا لان الحاكم كولى آخر كقوله أو يقدم تزويج
الولى مطلقا أو فى غير الاعتياد يفرق بين معارضة الحاكم الولى بدليل انه لا تزويج مع حضوره بخلاف

الاقرب الى مرحلتين (أد
أك- ثم لم يحكم كونه ولا
وكل من زوج موليتي
خطبت فى غيبته (زوج
السلطان) لا لا بعدوان
طالت غيبته وجعل محله
وجباته لبقاء أهلية الغائب
والاصل ابقاءها والاولى ان
ياذن لال بعدا و يستأذنه
ليخرج من اختلاف ولو بان
بينة قال البيهقى وبخلافه
وقد بنا فيه ما يأتى فى كنت
زوجها لا يقبل قوله بلا
بينة كونه بدون مسافة
القصر عند تزويج القاضى
بان بطلانه أما اذا كان له
وكيل فهو مقدم على
السلطان على المنقول
للاعتد خلافا للبقنى قال
السبكي ومحل فى الجهر وغيره
ان اذنته اه وقوله ان
اذنته قدفى الغير فقط
لما يأتى ولو قدم لمحال كنت
زوجها لم يقبل بدون بينة
لان الحاكم هنا لى اذ
الاصح انه تزويج بنسابة
اقتضتها الولاية والولى
الحاضر لزوج فقد تم آس
غائب وقال كنت زوج
لم يقبل

تصور المسئلة بما اذا ادعى الولي انه تزوجها في الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها بعده فلا اثر له ويصح ما لو ادعى التزويج ولم يثبت انه قبله او بعده او علم وقوعهما معا او علم سبق أحدهما ولم يثبت أنهما تزويجاً متتابعين فمنهى فهل حكمه كسابق فيما اذا وزج ولبان لان الحاكم كولى آخر كما قرأه أو يقدم تزويج الولي مطلقاً أو في غير الاخيرة ويقرب بضعف معارضته الحاكم كولى دليل أنه لا تزويج مع حضوره بخلاف ما يأتي فيه نظر اهـ أنول الاقرب الثاني أى تقدم تزويج الولي مطلقاً كما صرح به نائياً بما صرحه قوله بدون بينة أى تشهد بسبق تزويجه تزويج الحاكم كمل هو ظاهر فان وقع معاً فبني تقديم تزويج الولي ويقارن ما يأتي في تزويج الولين بان الحاكم لا يزوج مع حضور والولى بخلاف الولي لا تزويجاً مقدماً على الحاكم كولى لا تزويجاً تأملاً اهـ **(قوله بخلاف البيع)** أى بيع الحاكم عبد الغائب مثلاً لمن عليه سم ومعنى **(قوله يقبل الخ)** خلافاً للمعنى حيث قال فكذلك على الاظهر في النهاية اهـ أى كلف البينة كسئلة الولين **(قوله يقبل بينه)** يؤخذ منه انه لو قال لوكيله فى تزويجها كتزويجها قبل تزويجك قبل قوله بينه فراجع اهـ سدد **(قوله ولا على هذا الخ)** عطف على مقدس رأى لى القول بان تزويج بالولاية العادى ولا على الخ **(قوله كاتيم)** الى قوله على ما عتمد فى المعنى والى قوله وأشار فى النهاية **(قوله كالتقسيم)** فيه ارجع فخصر أو بول اهـ معنى **(قوله يخوف وأخو الخ)** عبارة المعنى لفتنة أخو فجاز للسلطان ان يزوجه بانفذه اهـ **(قوله على ما الخ)** عبارة النهاية كما عتمد الخ **(قوله فان صرح)** أى ما عتمد ابن الرفعة وغيره وكذا صرح به الاخرى **(قوله وتم)** ذى الخ قوله وان رأى القاضى فى النهاية والمعنى **(قوله وتصدق)** أى بلا عين سم وأسنى ومضى ومعنى يصرح به قول الشارح فان الحب الخ ويقصد أيضاً قوله كالتباعد والا فخطبها أى وان لم تقم بينة ففسن تحلفها كما صرح به شرح الرض والحاصل ان للقاضى ان يكتب قولها لكن يستحب له طلب البينة فخطبها بخلاف لعش عبارة قوله وتصدق أى بينها وقوله والا أى بان لم تقم بينة وقوله فخطبها أى وجوبها اهـ والى رشدى عبارة قوله والا فخطبها هذا الاجابة ليسم قوله وتصدق فى غير قولها ضمن المعلوم ان تصديقها انما يكون بالبينة على انه لا يفتى ما فيه تعبيره بقوله والا ضمن الاجام اهـ **(قوله فى غير قولها الخ)** وله تحلفها على انهم لم تاذن للغائب ان كان ممن لا يزوج الا باذن وعلى انه لم يزوجه فى الغيبة ومثل هذه البينة التى لا تاتى دعوى هل هى واجبة أو مندوبة وجهان ونظير الاول احتياطاً لا بدعاه اهـ معنى ونهاية عبارة سم والاوجه الوجوب فى صورتين مر اهـ قال الرشدى وعش قوله وعلى انه لم يزوجه القياس فى هذا تحلفها على نفي العلم فقط كاهو القاعدة فى الحلف على نفي فعل الغير اهـ **(قوله وتخلو هامن الموانع)** هذا لا يختص بما اذا كان الولي غائباً كلاً يفتى اهـ رشدى **(قوله فى الطلب)** أى طلب التزويج **(قوله وان رأى القاضى الخ)** عبارة النهاية والمعنى فان ألح فى الطلب ورأى القاضى التأخير فالوجه ان ذلك احتياطاً لا لانكساره اهـ قال عرش قوله احتياطاً لم يعمد اهـ **(قوله ما يترتب عليه)** أى التأخير وهذا لتعليل لقوله أجيبت وان رأى الخ **(قوله وصل ذلك)** الى قوله ومن

الاسبغ بتخلف السبع لان الحاكم وكيل * (نسبه) وقع لان الرفعة ان الحاكم عندئذ لا يزوج الصغيره بناء على الضعف انه تزويج بالنسابة ورد بان الصواب ما فى الاثر وغيره انه لا تزوجه ولا على هذا القول لان الحاكم انما ينبو بهن غيره حتى لزسه اذا ذوى والاب لا يلزمه تزويج الصغيره وان ظهرت الغفلة فيه (ودونهما) اذا عاب الاثر باليسر (لا يزوج) السلطان (الابانة فى الاصح) لانه حينئذ كالقلم بالبدان تعذر انشاءه لخوف أو نحو تزويج الحاكم على ما عتمد ابن الرفعة وغيره وأشار الاثر الى التوقف بقوله فان صرح وجب تقدماً لظان الرأى وغيره لكنه قال عتب ذلك وانظروا انه لو كان فى البلد من جهن السلطان وتقدرا الوصول اليه ان القاضى يزوجه والذى يقبضه حيث تعذر انشاءه زوج أو نفسر فلا به يجمع بين التوقف والبحث وتصدق فى غير قولها وتخلو هامن الموانع ويسم طلب بينة متباعدة ولا فخطبها فان ألح فى الطلب بلا بينة ولا عين أجيبت على الاوجه وان رأى القاضى التأخير لما يترتب عليه حيث ضمن المفسد الذى لا تتركه ويجعل ذلك مأمور

يعرف تزويجها بين والاشترط في صحة تزويج الحاكم لها

دون الولي الخاص كآفاده كلام الانوار انما القرائن اعلت أم حضر هذا ما دل عليه كلام الشرح وهو العدم من اعتبار اب طول فيه وان كان القياس ما قاله جمع من قبول قولها في المعين أفضحت عند القاضي لقول الاصحاب ان العسر في العقود يقول أرباب العلم ومن يقول ان اشتريت هذه الامتعة فلان واراد بيعها لزوجها ثم انكلم بشتر أو لمه امن عنه لكن الجواب ان النكاح يحتاج إلى كتمان من اعتد التمسيل بين المعين وغيره بالسبكي وبتعموله التنازع قال عن ابن الزوج لم يقبل الا بغير حصر وأجاب طلق أو ما كان من بيعين قبلت مطلقا واعلم ان كلام الانوار الذي اشترطه أحد من قول القاضي في فتاويه غايه وجهها (٢٦١) وانقطع خبره فقاتلوا له وحين فاته مات أو طلق القاضي وانقضت

اعتدى في النهاية **قوله** ويحل ذلك أي قوله وتصدق الخ **قوله** كآفاده كلام الانوار وأقبح به وهو الوجه الله اه نهاية **قوله** لفرقة عبارة النهاية لتفرقتها **قوله** سواء غلب الخ أي الزوج المعين **قوله** لو كان كل ما قاله جمع الخ والفرق على الأول انه اذا تزوج فقد تهرن من صاحب الحق والقاضي بل عليه النظر في حقوق الغائبين ورعا ما به بخصلاف الولي الخاص اه سم **قوله** لكن الجواب الخ أي من قول الاصحاب ان العسر في العقود يقول أرباب الخ **قوله** فقال عنه أي حتى وله عنه **قوله** مطلقا أي يستتوي دونها **قوله** اشترط اليه أي نفا **قوله** أخذه أي أخذ صاحب الانوار ذلك الكلام **قوله** غلب الخ أي لو غلب وقوله لا تحلف جواب لو المقدر من **قوله** وانقضت الخ وراجع لكل من مات وطاعني **قوله** فان أبي أي لو لم يكن تزوجها وقوله فالحاكم أي زوجها **قوله** فني خبر مقدم لقوله التصريح الخ اه سم **قوله** وهو أي حكمها المتعدي لثالثها **قوله** وانقضت أي المصريح به المذكور **قوله** وأراد أي الخاطب **قوله** ان يتزوج بها عنه الاوفق للمسلمان زوجها فاعلم نامل **قوله** اذا عدم السلطان الى المتن في النهاية **قوله** ثم أي في البلد **قوله** واستدله أي هذا مرجعه الامام **قوله** لما أصيب الخ طرف لا خند **قوله** أمرهم من باب التثنية **قوله** يد الخ يدل من الذين الخ **قوله** قال أي الخطابي **قوله** فرضي الخ عطف على وانما تصدى الخ **قوله** ووافق الحق من عطف السبب الأول **قوله** (قول المتن والعصير التوكيل) ظاهر وان ثبت عنه لا الجازة تزويجها بغير انذار لم يوترق بها اه سم وقد يفهم مقصده الفساد فلو لم تكن التوكيل الا بغير انذار لم يترجى اه عس **قوله** كما تزوجها في قول المتن فلا تزوج في المعنى الا قوله من تنافس الى ويكفي وقوله أو أحدى هو الاموال في قول الشارح ولا بناء على ما بطلان في النهاية قول المتن بغير انذار لم يترجى اه سم صارت ثانيا قبل العقد فيصعب لان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل غير الوكيل عن أهله التوكيل بغير انذار اه سم وسأيت عن النهاية والغنى مثله **قوله** بسن الوكيل استذنها أي حسب وكمل الجبر بغير انذار اه عس **قوله** من الاكفنة الخ لعل المراد بمن يعتبر انذارها الوكيل الجبر **قوله** خلقت أي الولي وقوله وانشياره عطف على اه عس

صدق فانكر صاحبان نكل حلف وزوجها فان أبي فالحاكم فيردان كان قوله حلفا لم يرد لان البين المردودة لا بعدى حكمها لثالث وهو الحكم بغير انذار لها التصريح بانه اذا عدم هذا زوجها مع تعيين الزوج واعتد به من عجل والحضرى فقالوا خطبوا رجل من دليها الحاضر وأراد ان يتزوج منه ما حازن تزوج بها منه من قبل قولها في ذلك لان اعتداه العقول على قول أرباب اختلاف أحكام القضاة فان الاعتماد على ظهور حجة ضد القاضي ووافقه مساق الخادم على الفرق بين الولي والقاضي ولابن العجماد هنا ما هو مردود فتنبه به (فرع) اه اذا عدم السلطان لم يمتد الحكم الى حسم أهل الحل والعقد ثم انضموا فانيا فنقض حجتا حكمه لقضروا بالمجلس فذلك وقد صرح بنظر ذلك الامام في

الغنى فيها اذا فقدت شوكة سلطان الاسلام أو تزواجه بلد أو قطر وأطال الكلام في موقفه عن الاشهرى وغيره واستدله الخطابي بقصة خالته الوليد وأخذته الزابة من غير امرها لما أصيب الذين أمرهم صلى الله عليه وسلم زيد فقتر فابن واخترضى الله عنهم قال وانما تصدى شاة للامواله خاف ضماجه الامر فرضى به صلى الله عليه وسلم ووافق الحق فصار ذلك أصلا في الضروريات اذا وقعت في بلد أمر الدين (والعصير التوكيل في التزويج بغير انذار) اه تزوجها بغير انذار لم يسن الوكيل استذنها أي كفى سكوتها ولا يشترط تعيين الزوج لكونه فيها ذكر ولا تعيين من الاذنه لولها في الاظهر لان وفو رشقته يدعو الى الا نكاح الامن بق نظر من اشتباها ولا ينافي ما اشترط تعيين الزوج وحققن وكما ان يتزوج به في المعينين تنافس في خلافه لا ضابط

(قوله هـ) أي فبالو وكل أن يتزوج وقوله ثم أي فبالو وكل الجبرق تزوج مولته (قوله ويكني الخ) قيد لا عقراط تعيين الزوج حال بانه فبالو مع الزوجة (قوله لان عزمه) أي قوله من شئت وأحدى الخ عبارة عن المقتضى لانه عام وما ذكر أي امر أو مطلق ودلالة العلم على افراد ظاهره بخلاف المطلق لدلاله على فرد اه (قوله من افراد) أي العام وقوله مطابقة أي على الزايج ان القضية الكلية قوة قضائية متعددة وقيل تضمن وقيل التزم (قوله يعني الفرار الخ) أي لانه أذن في نكاح أي امر أو أذرها هو الكل بخلاف امر أو أن سمها واحدا حقيقة لا يتفق أو ادخل الزوج واحدة معتق نفس الامر بحيث لا يتعدى لغبرها عهش (قوله ومن الخ) الواصلة (قوله عزم) عبارة عن انهاء فخصم اه (قوله وان مع العقد الخ) ان كان متوقفا فلا يصح عنوان كان مشكلا ولا يفعل نامل لان المتبادر من قولهم فلا تزوج عدم الصحة وبالمسابقة في بالو وزوجهم كف عزم أو كتمان خاطبها اه سدد عمر أو قول وقد يقربان الضرر فربما يبقى فنوات الاكتفاء شدي من فوات الزايد في المهر المأمور النكاح (قوله وان مع الخ) أي مع المثل الذي تزوج به اه عهش (قوله فانه يأنر بفقد المسمى الخ) أي فأنز المخالفة فهو لا كذلك النكاح وليس المراد أن المسمى يسقط هاتج صحة لنكاح بل الوجه جعل الزوج مسماء فقط حيث كان مهر المثل اه عهش (قوله ولا ينافيه) أي صحة العقد فيما ذكر (قوله وزوجها الخ) أي قول الولي والوكيل وزوجها الخ (قوله بشرط أن ضمن الخ) بخلاف ما قاله وزوجها بكذا وأخذ به هنا أو كصلا في زوجها ومثل فان العقد صحيح اه معنى (قوله أن ضمن فلان) أي المهر (قوله فلم بشرط) أي لو كحل ذلك أي الضمان أو الالهن (قوله في الاول) أي التزوج بمهر مشل ومن الخ (قوله ومثل ذلك) أي وزوجها بشرط الخ على الزوجين والزوجين (قوله ولا تزوجها حتى ضمن الخ) أي فلا يصح العقد الا اذا ضمن فلان المهر قبل العقد وان كان هذا الضمان فاسدا فغير مأماني أي فانه قوله وكذا في لاتر وجميع تحلل الخ اه سم (قوله بخلافه) أي بصحة العقد وان لم ضمن (قوله قوله كلامه) أي الولي وزوجها لاتر وجميع تحلل الخ اه سم (قوله وكذا في لاتر وجميع الخ) أي فلا يصح العقد الا اذا وجد الخلف قبل العقد (قوله هذا الشرط) أي صحة (قوله ولا يفتقر) لتعليل لنفي النظر وقوله به أي القلب (قوله وجوده) أي الشرط (قوله ولو فاسدا) أي بان يحلف قبل التزوج بالطلاق أنه لا يشرب لشر اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط ما ذكر (قوله مع مهر المثل) قيد يقال كان الشرط فاسدا ولم يكن المسمى فاسدا فما وجب العدل والمهر المثل فلتشمل اه سدد عمر وقد يجب بان الشرط الفاسد كشرط الضمان كالجزء من المسمى فانقضت فاسده (قوله والا فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكر على وجه التعليق به وقضيه مأماني أنه لو تزوج بقدر مهر المثل مع فيسنتي ذلك من قوله والا فلا فلتشمل اه سم وقوله وقضيه مأماني يصح به قول الشارح الا في فقاوي يقاس بذلك الخ مع قصصه بالوضو الفاسد (قوله على ما مر عهش) أي بقوله وقول القاضي بخلافه (قوله قوله ولو الخ) معقول يعني (قوله بما تقرر) أي من رد البقوى (قوله وانه لا تعدل الخ) من اين علم هذا اه سم أو قول من قوله فانه شرط من خلاف من أوجه انتهى (قوله ولا تزوجها حتى ضمن فلان) هذا شبه بقوله الا في فقاوي وكذا في لاتر وجميع تحلل الخ فاسدا منه انه لا يشرب لشرطه وسبب في ضمانه يعني وجود الشرط ولو فاسدا بان يحلف قبل العقد بالطلاق منه فاهل يقول هنا كذلك اذا ضمن فلان المهر قبل العقد بالطلاق وان كان هذا الضمان فاسدا يصح التزوج (قوله حتى ضمن فلان) أي فاذا لم ضمن فلان لا يصح التزوج لان هذه الصيغة تقتضي اشتراط تقديم الضمان (قوله ولو فاسدا) أي بان يحلف قبل التزوج بالطلاق أنه لا يشرب لشرط (قوله والا فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكر على وجه التعليق به وقضيه مأماني أنه لو تزوج بقدر مهر المثل مع فيسنتي ذلك من قوله والا فلا فلتشمل (قوله وانه لا تعدل الخ) من اين علم هذا

فالتعاون، مثله في البيع بخير البائع ولاخبارهنا له وقد علمت ربه بما تقرّر وأنه لا تعذر لا مكان شرطهما في العقد
قال البغوي ولو وكلني زوجيما اشترى خرفز زوجي من ماله المثل مع أي ولا نظر للمصلحة بينهما

فالتعاقب مثله في البيع بخير البائع ولا خيارهنا له وقد علمت رده مما تقرّر وأنه لا تعذر لا مكان شرطهما في العقد قال المغوي ولو وكل في تزويجها نحو خمر فزوجه بقدر مهر المثل مع أي ولا نظر المصالحات

لان حقه قبله فوجدنا تسمية من جعله المثل فاقى ما فيه الاما عتاله او يقاس بذلك ما في معناه كان زوجها في صورة اشتراط العوض
القاسد بغير المثل قالوا ولو كان في تزويجها بشرط ان يختلف الزوج بنقلاتها بعد العقد (٢٦٣) ان لا يشترط بالشرع التوكيل والتزويج

لنؤد تصرفه ووجوده الخ (قوله لان حقه) أي الخالفه (قوله ان تسمية الخ) قضية هذا التوجيه أنه
في مسئلة حرم البعض السابق لزواج بقدره المثل صرح سم وقوله قضية الخ أقول بصرح بذلك قول
الشارح لا شيء أنفاو يقاس بذلك الخ اهـ بعد وقوله قال أي الغوى (قوله بعد العقد) متعلق بصرف
(قوله أي اذالم يختلف) مفهومه المصداق اختلف أي قبل التزويج يجهل مقتضى الصفة وان لم يصح هذا الخلف
انقلبه ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوج حتى تختلف من قوله فاشترط لنؤد تصرفه ووجوده الخ اهـ سم (قوله
وهو غير لازم الخ) يفيد الصمت مع عدم امتثال الوكيل اهـ سم (قوله ولا تزوج أيضا) عطف على قوله
فلا تزوج بغير المثل الخ (قوله بل لو صلحنا) إلى قوله وانما لم يلزم في المغي والى قول المتزولو وكل في النهاية الا
قوة وحكمه الى ولو قالت (قوله تزويجها) كان الاولى ليوافق غناها البصريين ناسخه عن قوله ولم يصح (قوله
ولم يصح بغير الاكراه) قضية عدم الصنعون كل غير الاكراه أصح من حيث السيل وحسن الخلق
ونحوهما ولقول بل بالاحتياط لم يكن بعدا اهـ عـ وهو وجهان لم يوجدهن في خلافه (قوله وانما
يلزم الولي الخ) شامل لغیر الجبر اهـ سم (قوله تعين الثاني) أي فان تزوج من الأول لم يصح وقد يشكك هذا
على ما مر من أنه لو تزوجها بغير المثل ونظم من بذلك أن مؤمنه مع صحره من قول الفرق أن الضررها بفوات
الابسر أشد من فواتها باذنه المهر والمساكن اهـ عـ (قوله تعين الثاني) أي على الوكيل يجهل
ظاهر اهـ (قوله ولو قالت الخ) أي ولو كانت غير رشيده اهـ عـ (قوله تزوجها من شاعت) كذا
في أكثر النسخ وفي النهاية وتعليقها بالاحتياط في قوله الا في بعضها وفي بعض نسخ الشارح من شئت وطبع
فعله المذكور لادبته (قوله فسد الاذن الخ) يؤخذ من هذه المسئلة أنه لو قال جعلت المثل أن توكل من
نفسك في بيع هذه السلعة ولا تبعتها بنفسك أهـ لا يصح التوكيل ولا الاذن لأنه اذالم يقدر على التصرف بنفسه
لا يقدر أن يوكل عنه غيره اهـ نهاية قال عـ قوله من نفسك خرج به ما لو قال عني أو أخلق فلا يعل قوله
اهـ أقول وقوله أهـ لا يصح التوكيل على أي الا ان قامت غير يتظاهر على أنه انما قصد من يهيئ من المباشرة
بنفسه احلله (قوله لا صار الخ) أي الاذن اهـ سم (قوله وان قالت اهـ) أي لغیر الجبر وجب في قوله فله
التوكيل الخ يدخل في غير الجبر القاضي فله التوكيل اهـ سم (قوله وبه فارق كون الوكيل الخ) هذا
قصر من باب الولي ولو غير جبر ومنه القاضي وكل وان لاقته المباشرة ولم يجز عنها وهو ظاهر كلامهم اهـ

(قوله لان حقه قبله فوجدنا تسمية الخ) قضية هذا التوجيه أنه في مسئلة حرم البعض السابق لزواج
بقدره المثل صرح (قوله لا يصح التزويج) أي اذالم يختلف مفهومه المصداق اختلف أي قبل التزويج كما
هو مقتضى الصفة وان لم يصح هذا الخلف فهذا انقلبه ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوج حتى تختلف الخ
وقول الشارح في فاشترط لنؤد تصرفه ووجوده ولو قاسد انما لم أتني (قوله وانما لم يلزم الولي) شامل
لغير الجبر (قوله تعين الثاني) كذا مدر (قوله لانه) أي الاذن (قوله وان قالت اهـ) أي لغیر الجبر
زوجني الى قوله فله التوكيل في الاصح يدخل في غير الجبر القاضي فله التوكيل وبه يتصمما اجبته في سادته
يزيدوهي ان قاضي بلدة غير عازفة بالشرع ربو بالسلام الشرعية ولا من ذلك شرعا ولم ياذن
له في الاختلاف واجدا امرأه أو رجل غرضان واذن له المرأتان زوجها بهذا الرجل ولم يكن له الولي
خاص في البلدة ولان أعمالها أهل القاضي ان يرض أمر العقد الى شـ برأه ليس له ذلك واذا قلتم بأنه
يغوض هل يكون من قبيل الاختلاف واذا قلتم لا فهل هو من قبيل التوكيل فاجبت بان العقد صحيح وان
ذلك من قبيل التوكيل أخذنا من هذا الكلام وجعلنا الرض ولغير الجبر التوكيل بعد الاذن له في النكاح
انتهى ثم يلغى ان الزبيدين والصريين ما يوجب عدم الصفة اذ ليس له الاختلاف بل يغني ان علامتهم
الشمس الربلي وجع الى جواب بالاحتياط قدوم مكة الحج ونقل الى صور ونحوها وهو مانع من العقد

(فلا) لوكل عيلا ياذنها كما رأى اذنها في أصل التزويج (وان قالت اهـ) (زوجني) وأطلقت فلم نأمر بتوكيل ولا نسمع عنه (فله التوكيل في
الاصح) لانه بالاذن سار ولذا شرعنا في مصر قبال ولاية الشرع في عقد التوكيل عنه

وبه فارق كون الوكيل لا يملك الاجابة (٢٦٤) ويلزم الوكيل الاحتياط هنا نظير ما مر ولوعيت الولي زواج ذكره الوكيل فان أطلق

نـ زوج منه لم يصح لأن
التقويض المطلق مع ان
المطلوب معن فاسد وفارق
التقيد بالكيفية في حالة
الاطلاق بأنه مساعده المراد
العرف العام وهو معمول
به في العقود بخلاف التقيد
بالمعين فانه يعتبر بمن
التقيد بالعرف الخاص
وهو لا يؤثر تركه حصر
بلا شرط قطع في بلدانهم
قطعه حصر ما يقولون مع
ان المطلوب معين مع الفرق
المذكور يندفع ما قيل
اهـ تراشاهم عليهم العبرة في
العقد بما في نفس الامر
وعصم نفسه الزوجه
لا يفسد اذ قدس فيه
تصرح بالنكاح الممنوع بل
اطلاق فكما يجوز ويتقيد
بالكيفية فكذلك يجوز
هناو يتقيد بالمعين وانما
باطل تركه في العاقل في
بيع ماله بما يشاء وهما لانه
اذن من في البيع الممنوع
نمرعا اذ اهل العرف انما
يسـ نعم اوفيه في الاذن في
العين فليس هذا نظير ما
نحن فيه موافقا لنظيره ان
يطلق التوكيل في بيع
مال مولود والمظاهر كانه
السبب ان يصح ويتقد
بالمسوغ الشرعي اهـ (ولو
وكل) صير الحاكم قبل
استئذنها بمعنى اذنها في
النكاح لم يصح النكاح
(على الصحيح) لانه لا يملك

سم (قوله لا يملك الاجابة) أي حيث لم ياذنه الموكِّل في التوكيل اهـ عـش (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يقيد به لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا فلا معنى لزوم الاحتياط مع تعيين اهـ سم وسأفني عن
النهاية والغنى مثله (قوله نظير ما مر) أي في وكيل الجبر سم وعـش (قوله ولو عتـاخ) عبارة النهاية
والغنى وعلى الاول اى الاصح لا يشترط تعيين الزوج فوكيل فلو عيت الولي شخصاً واجب تعيينه للوكيل في
التوكيل الخ (قوله منه) عبارة النهاية والغنى ولومنه اهـ (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل اهـ سم (قوله
وفارق) أي التقيد بالمعين عند الاطلاق (قوله الاحتياط بالكيفية الخ) كان قال الولي زوجها وازا وجـة
زوجي حيث يصح التوكيل ووجب التزوج من الكيفية (قوله وهو) أي العرف العام وقوله بخلاف
التقيد بالمعين أي هنا وقوله وهو أي العرف الخاص (قوله حصرم) كزوجه وقوله بلا شرط قطع الخ أي
فانه باطل اهـ عـش (قوله وانما يطل الخ) كانه جوابا لشكك على الصنفية ذكره بقوله وفارق التقيد
في حالة بالكيفية سم وعـش (قوله ما نحن فيه) أي من اجل اطلاق التوكيل في التزوج على الكيفية
(قوله) ويتقيد بالمسوغ الخ أي جامع الاطلاق هنا وتقيد بالكيفية اهـ سم (قوله بالمسوغ الشرعي)
وهو من النكاح لان الحال لا تقبل البلد اهـ عـش (قوله انتهت) أي ما قيل (قوله غير الحاكم) أي قوله ولو
ذكره في الغنى والى قولنا ليل في النهاية ياذنه فاذن الاقوله على ما قاله في الاقوله (قوله غير الحاكم)
أي من غير الجبر (قوله يعني اذنها) انما قصر بذلك لان التعدير بالاستئذان وهم ان اذنها بالاسبق امتدنان
لا يكتفي وان استئذنها في وان لم تاذن وكلاهما غير صحيح اهـ عـش (قوله وان لم يعلم به) أي لم يعلم غير
الحاكم ياذنه في النكاح (قوله حال التوكيل) أي والتزوج به (قوله فانه يصح) كالتصرف الفعولي وكان
وكيلا بنفس الامر اهـ معنى (قوله اختلاف الخ) قضيت أنه لو لم يجزه الاختلاف امتنع تقديم انما به على

المذكور صحيح حيث كان الزوج كفوا اذ لا يولى سواه كان خاصا عاما توكيل حيث لم تنههم ذلك
وعبارة الغيب السبب الثالث للولاية العامة فيزوج القاضي أو نائبه بالغة عاقلة ولو كان ذكرا فليس له ان يولى أو
غائب أخرجه من مـرملتين وقال ايضا فرع على امر القاضى رجلان يزوجه امرأته ولم يقبل استئذنها
فزوجها الرجل ياذنهم وعلم بما فرقه وان هذا ليس من باب الاختلاف أصلا ولأن باب الوكالة الممنوعة
حتى يعتبر فيه عجز الوكيل او عدم كون مباشر تلك الاقائه والقول بخلاف ذلك وهم انتهى وقديما لانه
من باب الوكالة الممنوعة ولا إشكال لان القاضي ليس وكيله ولا زوجة بشرط في توكيله ما ذكره بل هو
ولى شرعا ولها جاز لغيره من الاولياء أيضا التوكيل طلقا ككله ظاهر كلامهم وما تقدم عن الغيب في الفرع
قد بس على ان اذن ليس من باب الاختلاف بل من باب وكالة اذ فسد ذلك امتناع تقديم التوكيل على
الاذن لأن يجب بانه ليس وكالة محضة فاما المراءى بعدم تعضها والادى أن يجعل استخلافه ساغ (قوله
وبه فارق كون الوكيل لا يملك الخ) هذا صريح بان الولي لو عجز جبر ومنه القاضي وكل وان لاقت به
الباشرو ولم يجزعه اهو ظاهر كلامهم فقوله في باب الوكالة ما مضى يصح توكيل الولي في حق العاقل أو
المجنون أو السفه كمل في تزوجه أو مال ووصى أو قيم في مال ان جبر عنه أو لم تاق به مباشرة لكن رجع جمع
مناقرون انه لا فرق في اقتضاه اطلاقها هنا انتهى يبقى ان مرجع قوله فيه ان يجزعه الخ لقوله ووصى
أقيم دون ما قبله حاول الاخالف هذا الذي ذكره هنا فليأصل (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا)
يقيد به لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا فلا معنى لزوم الاحتياط مع تعيين (قوله نظير ما مر) أي في
وكيل الجبر (قوله لم يصح) كذا مر (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل (قوله وانما يطل الخ) كانه جوابا
اشكال على الصنفية ذكره بقوله وفارق التقيد في حالة الاطلاق بالكيفية الخ (قوله) ويتقيد بالمسوغ الخ
أي جامع الاطلاق هناو يقيد بالكيفية (قوله اختلاف لا توكيل) قضيت أنه لو لم يجزه الاختلاف
امتنع تقديم انما به على الاذن لان ذلك يستند في توكيل لكن قد بس على ذلك الفرع المنقول من العباب

التزوج بنفسه يستند في كشف غرضه لغيره أما بعد اذ ان لم يعلم به مال التوكيل فانه يصح كونه ظاهر
اعتبارا بما في نفس الامر أما الحاكم لم يقدم انما به من تزوجه موليته على اذنها بناء على الاصح ان استأذنته في شغل معين استخلاف لا توكيل

ولو ذكره فثابت انصرف للغالب والواجب التبعين ان اختلفت قيمتهما كالبيع (٢٦٥) ويصح اذنه ولو لها ان تزوجها اذا طلقها

زوجه او انقضت عدتها
لاذن الولي ان تزوج موليتها
كذلك على ما لا خلاف في الوكالة
وقدم مرعى انهم مع نفائزهم
وعليه الفرق بينهما وبين
وليها ان اذنت ليعمل واذنه
شريعى انما استفاده من
جهة جعل الشرع له بعد
اذنها ولو شرعا والجعل
أقوى من الشرع كما عرف
الرحمن وهذا جوارب
تناقض الى وصفه في ذلك
والجعل يجعل البطلان على
خصوص الوكالة والصحة
على التصرف لعموم الاذن
قال بعضهم خطأ صريح
بخلاف المقول ومرعاى
ذلك في الوكالة وادخل
وكيل الولي في الزوج
زوج فلان بنت فلان بن
فلان ووقع نسبه الى أن
ينعز ثم يقول مولى أو وكالة
عنه مثلاً ان جهل الزوج
أو الشاهدان أو أحدهما
وكأنه ضمنوا له يحتمل ذلك
وكذا لا بد من صريح
الوكيل بما فهم بان ان
جهلها الولي أو الشهود
زوج بعضهم بانه يفتى في
العلم هنا قول الوكيل وقد
بنافسه ما مرانه لا يكتفى
اخبار العبد بان سيده
أذنه في التجارة لانه متهم
بان ثبت ولاية لنفسه وهذا
بعينه جازق الوكيل ورد
بان الوكيل لا يثبت قوله
وكأنه سلب ان العقيدة

الاذن لان ذلك حيثنق كسبل اه سم (قوله ولو ذكره) أى الولي للوكيل (قوله والا) أى وان لم يكن
غالب اه سم (قوله واجب التبعين) أى قولهم يعين فلا تفر بفساد التوكيل لانه لم يذنه في التزوج بغير
الذاتهم وقد تعذر الجدل عليها ويحتمل العترة زوج الوكيل بمهر المثل ويصح ما سأل للشرح من أنه لو
عقدوكسبل الولي بدون ما قدوره من العترة لئس اه عش أقول ووجه اضافي لصرح بذلك قول
الشارح المار قبيل غير كفو ويقاس بذلك الخ (قوله ويصح اذنه الخ) ولو قالت لها حكم أذنت لاني أن
تزوجني فان عضل فزوجني لم يصح الاذن كما استظهره الزكشي ولو وكل المهر و جلا شرا لالت بكرة ونوطه
قبل التزوج فالوجه بطلان الوكالة ولو قالو كره في النكاح تزوج فلانة من فلان وكان فلان وليها
لفسق أبيه ثم انتقلت الولاية لاب أو قاله ز و جنبهما من أبيهما فان الاب وانتقلت الولاية لالخ من ملام يكن
للكيل تزويجها من ضروليا لعلته الزكشي أضانه به ومعنى (قوله وعليه) أى ما قاله في الوكالة (قوله)
أن اذنه يجعل الخ) عبارة النهاية أن تزويج الولي بالولاية الشرعيت تزويج الوكيل بالولاية الجعلية وتظاهر
أن الأولى أقوى من الثانية فيفتى فيها بجلا يكتفى به في الجعلية فلان باب الاذن أوسع من باب الوكالة اه
(قوله وهذا) أى يجعل الصفة لاذنه الولي وعدمها على أخيه للوكيل (قوله بن تناقض الشرع) فانه
ذكر في الروضة في باب الوكالة مسألة ما إذا ذكر الولي من تزوج مولا شو جزم فيها بالبطلان ونقل فيها في باب
النكاح الصحة عن الغوى وأقره حكمه بالتناقض فأنى الشهاب الرمي باعتصاف في باب الوكالة وتضعف
ما في هذا الباب اه رشدي (قوله والجعل الخ) يستدعيه قوله قال بعضهم الخ (قوله خطأ الخ) أى لانه
لا يصح النكاح بالوكالة الفاسدة سم رشدي (قوله في ذلك) لعل فيها به بعضهم (قول المتن وليل) أى
وجوبها اه عش (قوله ابن فلان) أى قوله و جزم في المتن والى التبيين في النهاية (قوله ووقع نسبه الخ)
لهذا إذا جهل الزوج أو الشاهدان أو أحدهما أنضمن المسئلة بعدها اه رشدي عبارة الفتى تنبيه قضية
قوله بنت فلان جواز الاقتصا على اسم الابويح له اذا كانت بمهر وذكر الاب والاعلان أن ذكر مسغتها
ووقع نسبه الى أن ينفي الاشراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني اه وتقدم في الشارح في فصل أول كان
النكاح مثله لكنه فيه بكون الزوج عترة تراجعه (قوله بها) أى بالوكالة (قوله فيما بين) أى اتفاقا
في قول المتن وليقل الولي الخ اه سم (قوله و جزم بعضهم الخ) عبارة: انها يتوالات ولا جهلا اكتشافه في العلم
كونه وكذا رقه ولا ينافي ما مر من عدم الاكتفاء بخبر الرقيق الخ لان الوكيل لم يذنه في ذلك اه قال
عش قوله في كونه وكذا الخ ثم ان صدقها موك بعد العقد في ذلك فظاهر والا فقول قوله في عدم التوكيل
فتبين بطلان النكاح كما يفتى في قوله وانكار الموكل الخ اه (قوله في العلم) أى بكونه وكذا رقه هاتى في
النكاح (قوله وهذا بعينه الخ) من جهة النفاذ (قوله ورد) أى النفاذ (قوله بان الوكيل لا يثبت الخ) أى
لانه لم يضع منه الا العقد المذكور ومعنى ما ذكر ولم يقع منه أنه قال قبل ذلك أنا وكيل فلان كما قال الرقيق قد
أذن لي سيدي اه رشدي وقوله نظر ولو جعل ماص على ما ذالم يحصل ظن مدق البعد باخبار وما
هنا على عكسه لم يعد فابرجع (قوله بان العقد الخ) عطص على وكأنه أى بل يثبت ان الخ (قوله)
في جوابنا المار الآن يكون مجموعا على من له الاختلاف فليتأمل وليراجع وبالجملة فلا إشكال على
جوابنا المار لان الغرض في السؤال تقديم اذن المرأة ونقصه حصل فرع العباب المذكور وعلى من له
الاختلاف أمّا غيره فله التوكيل بعد الاذنه كغيره من كل غير محرم كاعلم مما تقدم (قوله والا) أى
وان لم يكن غالب (قوله لاذن الولي ان تزوج موليتها الخ) لأن تزويج الولي بالولاية الشرعيت تزويج
الوكيل بالولاية الجعلية وتظاهر أن الأولى أقوى من الثانية فيفتى فيها بجلا يكتفى به في الجعلية فلان باب الاذن
أوسع من باب الوكالة شرح مدر (قوله خطأ الخ) أى لانه لا يصح النكاح بالولاية الفاسدة (قوله فيما بين) أى
اتفاق قوله وليقل الولي الخ (قوله بانه يفتى الخ) كذا مدر

(٢٤ -) (شرواف وابن قاسم - - - - -) بطريق الوكالة الثانية بغير قوله بخلاف العبد (تنبيه) بظاهر كلامهم ان
التصريح بالوكالة فيما ذكر شرط لصحة العقد في نظر واضع لقوله المبرور في العقود حتى النكاح على نفس الامر فاذيضا في شرط

التصرف لا غير وليس هذا كإتمام نفلان (٢٦١) الاذن للوكيل ثم فاسد من أصله بخلافه (وابقى الولي لو كمل الزوج ورجع بنتي

كإتمام نفلان) أي في شرح قوله التوكيد من قوله ولو عتبت الخ اه كدري أقول بل في شرح لم يصح على
الصحيح من قوله لا اذن للولي بل يزوج الخ (قول المتن لا يسبق للوكيل الزوج ورجع بنتي ولا الخ)
على الاستقامة ذلك اذا علم الشهود والولي الوكيلة والا فتحتاج الى وكيل الى التصريح بها اه مغني وتقدم في
الشارح مثله (قوله كذلك) أي ويرفع نسبها إلى أن يبين (قوله) أو تزوجتها عبارة المغني أو تزوجها اه
(قوله على الاول) أي قبلت نكاحها (قوله وانما احتج) الى المتن في المغني والى قول المتن وبلغ المهر وغيره
في النهاية الا انه كذا أطلق مؤيد علم بهام (قوله وانما احتج الخ) عبارة المغني وقال الولي لو كمل الزوج
زوجك بنتي فقال قبلت نكاحها الموكلي لم يصح العقد لعدم التوافق فان قال قبلت نكاحها وسكت انعقد
ولا يقع العقد للموكل بالنسبة بخلاف البيع اه (قوله لانه يمكن وقوعه) أي مع تسمية الموكل في الاحتياج
في بعض الصور كما مر في الوكيلة وهذا محتمل للفرق بين البيع والنكاح اه رشيدي عبارة عرش لا يقال
كما يمكن وقوع عقد البيع للوكيل كذلك يمكن وقوع النكاح للوكيل بل يعرض الولي عن الموكل و يزوج
الوكيل فيقبل لنفسه لا تقبل المراد أن عقد البيع اذا أوفى ما يلزم للموكل واشترى له الوكيل يمكن الغناء
تسمية الموكل و وقوع الشراء للوكيل كالأستوى مع ما يشتمل في التسمية الموكل فان العقد يقع للوكيل
وتلف التسمية ولا كذلك النكاح فله حصة في العقد بالموكل لا يمكن وقوعه للوكيل اه (قوله هنالك)
لعل الاوضاع هنا (قوله لم يصح) كذا في المغني (قوله لا مطلع) مصدوم أي أخل الملاح (قوله كاذ كر)
أي أنقضى المتن وقول السكردي أراد به ما ذكر أولا لانه كان مع غايته بعد وهدم في الشارح الا في ولا رد
الخ (قوله ولا بد عليه الخ) عبارة المغني قد يفهم قول المصنف فيقول لانه لا يجوز تقديم القبول على الاحتياج
تقول وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة منك لانه لا يقول الوكيل ورجعها وليس مراد ان الذي حرم به
الروضة طاجر أو وصا ما يدل عليه اه (قوله ولو كان وكيلين الخ) وانكار الموكل في نكاحه وكذا لا يطعن
النكاح بالوكالة بخلاف البيع لوقوعه للوكيل كما مر بها في معنى (قوله فالوكيل الولي الخ) وقوله وكيل
الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فقال وكيل الزوج ورجعها فلا يصح لان تقديم القبول على الاحتياج باثر
كإتمام فان أقصر وكيل الولي على قوله ورجعها لم يصح ولو أراد الا أن يقبل النكاح لانه لا يملك في
الوكيل ورجع فلانة يا بنتي فيقول الاب قبلت نكاحها لابني ولا يشترط في التوكيد بقبول النكاح أو إيجابه ذكر
المهر فان لم يذكره الزوج فمعهده وكيله على من تكافئه مهر المثل فسادوه فان عقد ما فوقه مع مهر المثل
خلافا لما في الأوزار من حرمه بعدم الصنوعان عقد وكيل الولي بدون ما قدروه الولي مع مهر المثل خلافا لما سوى
عليه من المقر من عدم الصنوعان عقد وكيل الزوج باكثر ما أذن له فيما لا زوج مع مهر المثل على المذهب
المنصوص كما قاله الزوج وكفى خلافا لما في الأوزار من الحزم بعدم الصنوع وقال شخص لا آخز ورجع فلانة
بعيدك هذا فلا يفعل مع وليك تنالز أو كان قرضا لأبيه اه مغني وكذا في النهاية لا أوله الى ولو أراد
(قول المتن وبلغ المهر) ينصب المهر معقولا مقدما وقوله تزوج الخ بالرفع على أنه قابل ومؤخر في زمانه
(قوله في بعض الصور الامة) أي تكون المجنونة تيبا (قوله ومثله) أي الجبر اه سم (قوله السابق
في التكميم) أي في فصل لا تزوج المرأة نفسها اه كدري (قوله ألبق جنونها) الى قول المتن لا لصيغة
في المغني الا انه كذا أطلقه الى وعلم بهام (قوله نظير ما يأتي) أي المجنون (قوله وحذنه) أي احتجاجة
اه سم (قوله لان البلوغ الخ) أنظر هذا بالنسبة لقوله أولهم والنفقة اه سم (قوله عنه) أي عن قيد
الاحتياج والتصرع به (قول المتن ومجنون) أي من مال المجنون لانه مال نفسه اه عرش (قوله أو بتوقيع
الخ) عطف على يظهره الخ (قوله بقوله على طبع الخ) أي لا يشترط لفظا الشهادته ولا كون الاختار بذلك
للقاضي بل يكفي في الوجوب من الاب مجرد اخبار العدل بالاحتياج اه عرش (قوله على طبع الخ) لـ
(قوله ومثله) أي الجبر (قوله وحذنه) أي محتاجة لوطه (قوله لان البلوغ الخ) أنظر هذا بالنسبة
لقوله أولهم والنفقة (قوله واكتفى بها) أي بالحاجة أي باصلها حيث لم يقيد بظهورها

وكون النكاح أحسن من أموميها ولا تنظر إلى أن الزوج لا يلزمها خدمته (٢٦٧) لاعتداد النساء في ذلك بالاعتدال

أكثر من بعد تزويجه
وحيث أن ذلك للحاجة والكفا
بها في الأقسى بل انظر
تطوره لأن تزويجها
بها في المهر والمهر
وتزويجها بغيره ما هما
كذلك بل في نظر بل المناط
فيهما الحاجة لا غير كما
يصرح به كلام الروضة
وأصلها فأنها تبدأ فيما
بالحاجة وتطهر وأما أن
التسويات لكن يلزم من
تطهر فيه تطهر بها لغيره
فيها العيب الذي جبل عليه
فن قد ذكر التطهر فيه دونها
أما إذا قطع جنينها فلا
تزوج حتى يتعاقدا
وتسهر فاقتمها إلى تمام
العقد كذا أطلق وهو
بعد أن عرفت ندرتها
وتحقق الحاجة للنكاح
فلا ينبغي انتظارها حيث
وتؤيده ما في أقرب
نحو ما تقدمه علم ما مر
هذا في غير البكر بالنسبة
للجبر (لا صغيرة ولا صغيرة)
فلا يلزمه تزويجها مولى
مجنونين كما أن يوان تطهر
الفتنة في ذلك لعدم الحاجة
حالا مع ما في النكاحين
الاستعداد أو المهر وبما
وجوب بيعه عند القطة
وسد كرت زويجها العلة
يسائر أقسامها وهو غير ما
هنا في الزوج وذلك
في الجواز (ويلزم الجبر
غيره أن تعين) كالخ واحد

تقوم معرفة الولي مع أخبار العدل مقام أخبار العدل لأنهم أقاموا معرفة الشخص نفسه مقام أخبار العدل
الواحد حيث أكثره في مسائل كثيرة من أجل نظر الله في أقرب كفا بمعرفة قسم أخبار العدل في
الزوج وبما في التردد في كفا بمعرفة فقط في الزوج بعبارة أنها بتعدد طبقات الرشد في المراجع
الجنس لما أتى في تزويج المحرمين اشتراط عدلين اه وفي الجبر ما يصرح به عبارة مختصا في مهر عدل
والظاهر أن المراد بعدل الواجب في الخطبة وغيره عدلين اه وكذا عدل واحدا على المعتد اه
فأبراج (قوله وموتن النكاح الخ) بالمعقودة لغير ما إذا كان من المهر بتوهم أنها قد كاسر به
الروضة اه وشي (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله واكتفى بها) أي بالحاجة أي بأصلها حيث
لم يقدر بطورها اه سم (قوله فيها) أي المجنونة وقوله لأنه أي المجنون (قوله كاسر الخ) وقد عير
الشيخ منعه بما يشد النسب بينهما من غير ما في المتن (قوله فيها) أي المجنون والمجنونة اه ع (قوله
من تطهره) أي التوفان وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيموتوه ظهورها أي الاموات أو الحجة سم وسد
عرو وشي (قوله الذي جبل عليه) أي في الأصل فرج استدامت الحلة التي التفتا قبل الجنون تن غير
قد قد فلا يقال هي بعد الجنون لا غير لعل تحت عا يستحي من فعله اه ع (قوله واذا فسد
بالنسبة إلى المجنون توقف ظاهر فإبراج سم (قوله فلا ينبغي انتظارها الخ) اعتمد ع (قوله ما مر) أي
في أول الفصل وقوله ما مر أي من قول المصنف ولاب تزويج البكر الخ اه كرى (قوله هنا هذا) أي
قوله فلا تزوجان الخ سم وعش وكري (قوله في غير البكر) أما البكر فليس بتر زويجها بغير إقامتها وان
لم يكن بها جنون مطلقا في الجنون المتقطع أولى اه سم (قوله قول المتن لا صغيرة) غير المراد بها الصغيرة
البكر فان الصغيرة النسيلا تزوج بحال كاسر اه معنى (قوله فلا يلزمه تزويجها) بل لا يجوز في
الجنون الصغير ويجوز في المجنونة إذا ظهرت مصلحة وكان المزوج الأب أو الجد كما في اه ع (قوله
قوله لعدم الحاجة الخ) هذا ظاهر في الحاجة لو لم تكن تقدم أن من الحاجة في الجنون لا احتياج
للمهر والنفقة وفي الجنون نوع الشقة والاحتياج للخدمة على ما مر فلا يلزم تزويج الصغيرة والصغيرة ذلك
رشد وسد عرو وقد عاب بان المناط هو الحاجة إلى الوط فقط ودكر الحاجة إلى غيره فمرد التقوية
(قوله وبه) أي عا في النكاح من الاضطرار الخ (قوله اذهو) أي ما هنا اه سم (قوله وذلك) أي
ما سذكره (قول المتن تعين) أي غير المجبر وقوله إجابة الخ فان امتنع أم كقاض أو الشاهد اذ تعين
عليه القضاء أو الشهادة وامتنع اه معنى (قوله كالخ واحد) أي قوله أي كان أسكوا في النهاية
الاقوله أو من مناصب الشرع أو لأحدهم وقوله أوردت إلى المتن وكذا في المعنى الاقوله وحصول الغرض
إلى المتن وقوله وخبر إلى خان تعدد (قوله دعني إلى كنه) أي تزويج كنه معين بخطها أو تزويج واحد من
أكتاف بخطها ما إذا لم يكن بخطها أحد فلا يلزمه اه سلطان (قوله وحصول الغرض الخ) دفع ما يلزمهم

(إجابة) بالغة (ملتمحة التزوج) دعت إلى كنه معصية لها وحصول الغرض تزويج السلطان لا ينظر إلى أن لا يفتقدها وهذا

على ان تعدد الاولياء لا يمنع التعيين على من سئل منهم كقَالَ (فان لم يتعين كاخوة) أشقاء أولاد (فما ألت بعضهم) أن تزوجها (ازمة الاحابة في الاصح) فلا يردى إلى التواكل كشاهدين معهما غيرهما طلب منها الاداء فان امتنع النكاح زوج السلطان بالعزل (وإذا اجتمع أولياءه من النسب) (في درجة) وورثة واحدة (٢٦٨) كاخوة أشقاء وقد أذنت لسكلى أو قالت أذنت لمن شاء منكم أو من مناصب الشرع أو لأحدهم

في تزويجي من فلان أو وراثتي أن تزوج أو وراثتي فلا تزوجوا وتعيينها لأحدهم بعد ليس عز لأبائهم (استحب أن تزوجها أفقهم) بآباء النكاح وأرعوهم (وأسنهم رضاهم) أي باقهم لان الألفة أعلم بشرط العقد والاداء أسعدن الشبهات والسن أحب بها لا أشقاء واستحب لرضاهم لانه أجمع للمصلحة فان تعارضت المصالحات قدم الألفة فالاداء فالسن ولو زوج الفضول مع أمالو أذنت لأحدهم فلا تزوج غيره الا وكاله عنه وأمالو قالت زوجوني فانه يشترط اجتماعهم وخرج بأولياءه النسب المعلقون فيشترط اجتماعهم أو تركيهم نعم عصمت المعلق كاولياء النسب فيكني أحدهم فان تعدد المعلق اشترط واحد من محبة كل (فان تشاحوا) فقال كل واحد منهم أنا الذي أزوج وأختار الخاطب (أقرع) ولومن غير الامام وثابته بينهم وجوباً قطعاً النزاع فمن قرع منهم زوج ولا تتسل الولاية للحاكم وخبر فان تشاحوا وقال السلطان ولين لاولي له بحول على العزل فان تعدد فنرضاه

من عدم الزوم لحصول التعيين بتزويج السلطان عند امتناع الولي الخاص (قوله لا يمنع التعيين) وتعلمونه انه انما أقرده لاختلافه اه وسيدى (قول المتن فان لم يتعين) أي غير الجبر (قول المتن فما ألت بعضهم) أي غير السلطان (قوله فان امتنع النكاح) أي دون ثلاث شرائ فان عضواً ثلاثاً زوج الاب بعد على ما مر اه عش (قوله من النسب) سيد كر محترمه (قوله أو من مناصب الشرع) صريح في شموله أي لفظاً مناصب الخ أولياء النسب بل وفي الخطاطه عليهم اه سم (قوله أو لأحدهم) أي لأحد مناصب الشرع عطف على ابن شاع الخ وقوله في تزويجي الخ متعلق بأذنت (قوله أن تزوج) أي فلاناً أو واحداً من الخاطبين (قوله وتعيين الخ) واضح فيما إذا كان السابق مؤداه بالعموم اما إذا كان مطلقاً فمعمل نامل فلنجز اه سدير أقول بقصة قول الملقى ولعبت بعد اطلاق الاذن واحداً منهم لم ينزل بالباقون تخصيص عدم العزل بما إذا كان الاذن السابق مطلقاً وهذا أيضاً قضى من الرض حيث ذكر ذلك بعد صور الاطلاق فقط (قوله ليس عز الخ) وفي شرح الرض بناء على ان مفهوم القرب ليس بمحصر على ان افراد بعض العام بالذكر لا يخصه اه فانظر اذا عنت أحدهم بغير القرب بمفهوماً كما كبرهم اه سم (قوله وأرعوهم الخ) عبارة للملقى ولها يتو بعد أو رعوهم وبعد أسنهم اه وهي لا غناها عن قوله الا في ان تعارضت الخ أولى (قوله واحتج) أي ندبا اه حلى (قوله ولو زوج الفضول الخ) أي برضاهم بكنه اه معنى قال عش الاولى ان بغير بالقولانه مضر على ما قبله اه (قوله أمالو أذنت لأحدهم) أي بعيننا سم وعش (قوله فلا تزوج غيره) أي لا يجوز ولا يصح اه عش (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك اتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجهم بالولاية عن نفسه وبالكاله عن باقهم أو باجتماعهم على الإيجاب اه عش وقوله منهم ينبغي أو من غيرهم (قوله أو تركيهم) ولواستمع أحدهم من التزوج بالأقرب لانه لا زوج الحاكم حيث بل تراجع لتعصر الاذن على غير المجتمع فيزوجهما خلافاً لسم وعش وسيدع (قوله فيكني أحدهم) أي اذا أذنت لسكلى منهم أو لأحدهم بل تعيينه وأما اذا أذنت لعين منهم أو قالت زوجوني فكما قرى أولياء النسب (قوله فقال كل واحد منهم الخ) أي وقد أذنت لسكلى منهم اه معنى (قوله فن قرع) أي خرجته القرعة اه عش (قوله ولا تتنقل الخ) عطف على أقرع (قوله فان تعدد فنرضاه) ظاهر متبع بحسب الله ان الاقراء ينبغي في صورة التعدد مطلقاً وهو محل نامل فيما إذا ارضت واحداً من الخاطبين وقال كل أمالو الذي أزوج فينبغي ان يقيد المتن باختيار من رضاه لا باختيار الخاطب اذا الاول مستلزم لاخير ولا عكس فليأمل اه سيدع (قوله فان وراثتي الخ) أي بان أذنت بالتزويج بأي واحد منهم اه عش (قوله أمر الحاكم بالتزويج من أصلهم) أي بعد تعيينه اه معنى (قوله أمر الحاكم الخ) قضته أمالو استقلال واحد بغير اختيار أحد الخاطبين من غير أمر الحاكم لم يصح وكان هو الاصل اه عش (قوله ان هذا) أي الاقراء (قوله أجمع) بينهما القول (قوله) أي للزركشي (قوله انتهى) أي احتمال

(قوله أو من مناصب الشرع) صريح في شموله أولياء النسب بل وفي الخطاطه عليهم (قوله وتعيينها لأحدهم) بعد ليس عز لأبائهم وجوباً قطعاً لاخص اه فانظر اذا عنت أحدهم بغير القرب بمفهوماً كما كبرهم (قوله أمالو أذنت لأحدهم) أي بعيننا (قوله فانه يشترط اجتماعهم) قال الاستاذ في الكثرات تشاحوا فطلب الاقرار داعشاً انتهى فانظر له زوج الحاكم حيث شد لاهم انما أذنت للمجموع وقد عطل المجموع بعض بعضه وتزوج البقية مشكل لانهم ناذن البقية وحدها (قوله ولومن غير الامام وثابته بينهم وجوباً الخ) كذا مر (قوله فان تعدد) فان وراثتي السكلى أمر الحاكم بالتزويج من أصلهم وظاهر ما تقرر ان هذا ناص بشاح غير الحاكم فلا أذنت لسكلى الزركشي من حكام بلدها فتشاحوا فلا قرع كما عتد الزركشي اذ لا خلاف لهم بخلاف الاولين بل من سبق منهم التزويج اعتد به أي فان امسكوا وجع السوابق فيما يظهره احتمال ان ثقتنا تزويج الحاكم بالولاية أقرع أو بالنيابة فلا كالوكاله أي عن شخص واحد اه

ومرأته بنابة اقتضتها الولاية وعليها في هذا الاحتمال (فلور وج غير من خرج من غيرته وقد أدت لكل منهم) كره ان كان القارح الامام
أوثابته (صم) النكاح (في الاصح) لان القرعة قاطعة للنزاع لاسيما في الولاية (٢٦٩) ولو ياد قبل القرعة صم فاعطوا كراهة

الزركشي (قوله وم) أي في حبس العزل أي أي تزوج الحاكم (قوله فلا ياتي هذا الاحتمال) أي لانه في
واحد واحد على ما مر به بالمرم كبر الولاية بنابة له كره في (قول المتن وقد أدت لكل منهم)
خرج به ما لو أدت لاحدهم فزوج الآخر فانه لا يصح قطعا كبرها يتوقف على (قوله كره) قد يشكل
الاتصاف على الكراهة هنا ونفسا فيها ياتي وعدم الحرمة فيصحب وجوب الارعاق فله مقتضاه امتناع الاستقلال
اه سم عبارة عش وقوله لا كراهة يتأمل وجبه عدم الكراهة مع وجوب القرعة مع مقتضى الوجوب
مزمع المبادر فمقتضاه كراهتها الآن يقال القرعة انما يجب اذا طلبت بعد التنازع فيموزان المبادر التي
لا تكرر معاصرها ان يادأ أحدهم قبل التنازع وطلب القرعة اه ولا يخفى بعده كما أشار اليه بقوله
الاخ من ان الشارح دفع الاشكال في التنبيه الا تخم رأيت قال السديع مائة قوله فلا ياتي الخ يظهر ان
ملخصه انه يأم بترك الارعاق مطلقا لعدم ثباته بالوجوب كره تعاطي العقد في الاول لجران خلاف في العدة
حينئذ لا يكره في الثانية لتناقله فليس موافقا لمرم الكراهة مزا واحد الان موافقا لمرم الكراهة
وموفا لمرم الكراهة فقل العقود انهم ظاهر كلامه تعاذه انا واختلافه بالحشة وبالتأمل فيما ذكره يعلم
المدفعا ما أوردناه من الحشاشي اللهم لان يكون التنبيه المذكور ساقط من نسخة فانه من المحقق في أصل الشارح
مخطوط هذا المحمل هو الا لا يجلد الفاضل الحشاشي اه (قوله ان كان القارح الامام الخ) مفهومه عدم
الكراهة اذا كان القارح غيرهما وفيه نظر لان سبب الكراهة حران وجه بعدم صحة النكاح والاطلاق
يقضي انه حارس ما أقرع الامام أوثابه أو غيرهما اه عش (قوله لان القرعة) الى التنبيه في النهاية والمخفى
(قوله هذا) أي الكراهة في الاولى وعدمها في الثانية ويحتمل ان المشار اليه الثاني فقط كقوله في الاشكال
المار عن سم (قوله وعدمه) لاحاطة بالسم (قوله الامن) الظاهر منهما وكذا علمها والهم ما فيها ياتي فلا
تغفل اه سديع وقد يقال ان افراد الضمير نظرا الى ان الواو في قوله وثابه يعني أو كما بهما فبما عرفت
(قوله فالوجوب على الخاطب) هلا قيل طالب القرع علاه طرف النزاع حيث تدعى كل فهل ماذ كره في وجه
الوجوب على تأمل اه سديع والقرب الوجوب على الثاني دون الاول لانه من جهة المأمورين
بالقرعة بخلاف الاول (قوله أي الارباب) أي قوله ويجزى العلم في النفس الاقوله الضمير الى المتن وقوله أو معينا
في اذنه والى قول المتن ولو سبق في النهاية الاقوله أو معينا في اذنها (قوله أو وكل الولي) عطف على قول المتن
زوجها أحدهم الخ (قوله الولي) أي المهر اه معنى ولم يظهر له وجه التقصيص بالمهر فليراجع (قوله أو
استقلوا) أي الاولياء والمراهة اه حلي (قوله مطلقا) يعني في جميع الصور والتجسبات (قوله أو معينا
الخ) قد فهم الملاحق صحة نكاحه وان كان غير كفو لم يستقلوا الكفافة وليس كذلك في الاولى اعطاه في
اقتضائه في تعيين الولي أيضا اه سديع (قوله أو تصديق معتبر) بان كان مرم يحسن اختيار اه عش
(قوله ولم ينس) سياي محتر ز في المتن (قوله وان دخل الخ) غايته (قوله المسوق بها) الاولى بها المسوق (قوله
للاوليهما) أي من الزوجين اه سم (قوله واضح) أي لان الجمع يتمتع وليس أحدهما أولى من الآخر
اه معنى (قوله ثم ينس الخ) هل يتوقف جواز الفسخ ونقضه على واقع من اثنين أو ثلاثة منهم أو وقع ولو
من المرأة وحدها أولا يتوقف كاهو ظاهر الملاحق محل نظر وقد وجبه مائة قوله ظاهر الملاحق بان هذا
الفسخ ليرسح عرف النزاع حتى يتوقف على رفع بل لم يرد الاحتياط اه سديع (قوله ان يقول الخ)
أو يامرهما بالتطليق اه معنى (قوله لعل الخ) عبارة للمخفى والاسنى ليكون نكاحها بعدل في عين العدة

أي الخاطب (قوله كره الخ) قد شك كل الاقتصار على الكراهة هنا ونفسا فيها ياتي وعدم الحرمة فيصحب
وجوب الارعاق اذ مقتضاه امتناع الاستقلال (قوله في الاوليهما) أي من الزوجين (قوله لم ينس

فما ظن) لتعذر الامضاء الاصل في الابضاع الحرم مقتضى يفتق السبب المبيع نعم من الحاكم أن يقول ان كان قد فسد بق أحدهما فقد
حكمت بطلانه لعل بقينا

وتثبت له هذه الولاه العاجلة (وكذا) بطلان (لو علم سبق أحدهما ولم يتعين) وأيسر من تعيينه (على المذهب) لما ذكره ويحذر العلم بالسبق لا يفيد وانما توقف في تقرير من المجعنين (٢٧٠). فلم يحكم بطلانهم لأن الصلاة اذا تمت صحته لا يطرأ عليها بطلانها ولا كذلك المحدث

لانه يسبق باسبابه وان المدار على علم الله تعالى وهو يعلم السابقة تغلافه هنا يسبب الحكم هنا أيضا فلم يمارس قول فمضت السابق منهما من الحكم بطلانها انما هو في الظاهر حتى لو عين السابق بعد فهو الزوج ومجمل ان لم يجر من الحكم فسخ والا فتفسخ بالظان أيضا حتى لو عين السابق فلا زوجة أما اذا لم يقع من تعيين السابق فيجب التوقف الى تعيين (ولو سبق معين ثم اشتبه) لنسبانه (وجب التوقف حتى يبين) لتحقق صحة العقد فلا يقع الاقربين فثبتت جهلا فلا تنكح غيرهما وان طال علم الامر كزوجته المفقود حتى بطلها أو عوانا أو يطلق واحد عوانا الآخر ثم بحث الزركشي كالقاضي أنهم عند البأس من التبن أي ويظهر اعتبار العرف فيه طلب الفسخ من الحاكم ومجمل النسب للضر ودون الفسخ بالعيب وأولى ولا يطالب واحد منهما بغير وصح الامام ان التفقضا التوقف كذلك لتعذر الاستمتاع وقطع ابن كج والداري وصححه الخوارزمي واقتضى كلام

اه (قوله) أي الحاكم اه عش (قوله) وأيسر من تعيينه هلا قيدوا بتقرير هذه فيما قبله اه سم (قوله) لما ذكر (أي لتعذر الامضاء الخ اه عش (قوله) ثم يحكم بطلانهما) أي حتى تعاد جملة أو تعاد ظهورا لاحتمال صحته أحدهما وذلك ما تم من ان تعاد جملة اه عش (قوله) بخلافه) فان المدار فيصلى علم الزوج بصورة الاقدام على الوطء اه عش (قوله) ثم الحكم) أي قوله نعم في المبنى (قوله) الحكم بطلانها) أي فيما إذا لم يسبق دون السابق وعند جعله السابق والمعتصفي وعش (قوله) ومجمل اه) أي محلي كون الحكم بالطلان في الظاهر فقط (قوله) ولا) أي وان جرى من الحاكم فسخ اه رشدي (قوله) فيجب التوقف) فثبت أنه لو باء الحاكم الفسخ لم ينقد اه سم (قوله) لنسبه) الى التبيين في النهاية الا قوله فان قلت ان لو لمات (قوله) لتحقق صحة العقد) أي وعلم تعذر الامضاء حتى تفارق قبلها اه رشدي وفيه نظر (قوله) حتى بطلها أو عوانا الخ) أي وتنتفي عنهما من طلاق أو موت آخرهما اه مفسى (قوله) ويجبها الخ) أي وجوبها على المعتد اه عش (قوله) وكالفسخ الخ) عطف على قوله للضر ودون وقام على الفسخ الخ (قوله) ولا يطالب) أي قوله والا لا يشهد في المبنى الا قوله وقيل الى ويضه (قوله) ولا يطالب واحد منهما) (قوله) بحسبهما) من يسار أو عار اه سيد عو عبارة سم أي فلا كان أحدهما موسرا والا خر مفسرا مثلا فعلى الاول نصف نفقة المورس والثاني نصف نفقة المعسر اه وعبارة عش ثم اذا عين الفسخ فهل توجب المراجعة على نصف نفقة المعسر وإذا عين الفسخ فهل يرجع الفسخ على المراجعة راد على ما يرجع به على التعريف فنظر ولا يبعد الرجوع عما ذكر فيها اه (قوله) لجسها) فلو طلق أحدهما مثلا فهل يقال يجب جميع النفقة على الثاني وهو مختار في تحديد المقدر والاستمرار على الاتفاق والطلاق أو غير ذلك ينبغي أن يصرر اه سيد عو أقول فثبت التعليل بالخيار والوجوب والتغيير ثم لا يتقال الطائفي بعد ذكر كلام السدجر المذكور ما تصدق القياس الاول اه والله الحمد (قوله) ثم يرجع المسبوق الخ) ولو فسح الحاكم عند القياس فينبغي انه لا رجوع واحد منهما اه سم يعني لو عين السابق بعد الفسخ وفيه توقف (قوله) وقيل عليها الخ) أي يرجع المسبوق على المراجعة ثم يرجع هي على السابق (قوله) ولا) أي بان فقد الحاكم أو وقع الوصول اليه أو امتنع من الحكم أي الاذن بالرجوع اه عش (قوله) فليغن) أي

الخ) كذا مر (قوله) وأيسر من تعيينه هلا قيدوا بتقرير هذه فيما قبله (قوله) فيجب التوقف الخ) فثبت انه لو باء الحاكم الفسخ لم ينقد (قوله) ثم بحث الزركشي الخ) في الفروض ولها أي فيما اذا عين السابق ثم نسي طلب الفسخ للضر ودون انتهى قال في شرح هذه حزم جها الاصل في موانع النكاح انتهى وهذا وان لم تكن مقيدة بالبأس يفهم منها حكم البأس بالاولى فليتا مع ذلك النقل من بحث الزركشي كالقاضي (قوله) انما عليها منصفين) وهو المتمد شرح مر (قوله) بحسبهما) أي فلا كان أحدهما موسرا والا خر مفسرا مثلا فعلى الاول نصف نفقة المورس وعلى الثاني نصف نفقة المعسر (قوله) ثم يرجع المسبوق على السابق) لو فسح الحاكم عند البأس فينبغي أن لا رجوع واحد منهما (قوله) وقيل عليها) أي يرجع عليها هي ترجع عليه أي السابق (قوله) ويضه) أي كما هو بالاسنوي ويضهر (قوله) ويضه انه لا يلقى الرجوع من اذنت كما الخ) وقول أي عامم العبادي الذي حكاه في الروايات وأصلها حوى غلبه ان المقرى انه انما يرجع اذا اتفق بغير اذنت الحاكم وقطع به ان كل جهة شعبة الشهاب التي على ان المرد الاذن هنا الزام والالزام للخص لا يرجع به على غيره مخرج وقوله الزام أي بان يرى الحاكم الزامه بها لا رجوع اه فاذا اتفق بالزمام كما في ذلك لكن باذن الحاكم فله الرجوع بخلافه اذا اتفق بالزمام كما يرى الزام

الرائي ترجيعه وهو الوجه انما عليها منصفين بحسبهما لجسهما لهما ثم يرجع المسبوق على السابق وقيل عليها ثم هي عليه ويضه انه لا يلقى الرجوع من اذنت كما وجدوا والا لا تشهد في نيت الرجوع كجلى هو بالجل ويضه فان قلت يفرق بان هنا ايجاب الشرع فليغن عن ذلك قلت في بعض تلك النظار ايجابه أيضا ولو يغن عنه

ووجهها انما يتعلق بالمرشدين من خلافه في كعبه وحده ولولمات أحدهما وقف رتبه أو هي فارتد زوج (تنبه) بظاهر عبارته ولتن وكذا أصل الروضة هنا استمرار الوقف وهو مشكل لم يفتقر زهله فلان بحث (٢٧١) فالتاذاكر وكاتبها يستحق اقول

أصل الروضة في واقع النكاح وان طلبت الفسخ للاشياء ففسخ كالنكاح الولين اه فهو صريح كما ترى في ان لها طلب الفسخ هنا الصرود في تصرفها بسبب التوقف في انه لا فرق في ايجابها لذلك بين البأس وعدمه ولا بين أن تأتياهما نفقتها مدة التوقف وان لا والحسن أنهما والبعث المفرع عليه أقوى مدركا اذا ما بينهما فلا اشتباه مع ايجاب نفقتها بعد بدا فتأمله (فان ادعى كل زوج) عليها (عليها بسبقه) أي بسبق نكاحه على التبيين والام تسمع الدعوى (سمعت دعواهما) كدعوى أحدهما ان انفرد بانه على الجدي الاصح كهم (وهو قول اقرأها بالنكاح) لان لها حبثا فائدة وتسمع أضرارها وان كان غيرها اقربوا به أيضا لدعوى أحدهما أو كل منهما على الآخر اه السابق ولو للخطف لان الزوج حثين حيث هو وجستولامة لا تدخل تحت البدو تسمع دعوى النكاح في غيره هذه الصورة على الجعفر الصغيرة فان أقرت فذلك وان أنكر حلف فان نكل حلف الزوج وأبى فهاذا الكبير ولكن الزوج بعد تحليفه عليها

ايجاب الشرع عن ذلك أي اذن الحاكم (قوله ولو وجه) أي عديم الاعتناء به أي ايجاب الشرع هنا (قوله) فلم يكتف الخ لم يظهر لوجه التفرع (قوله وقتلوا زوجة) أي ان لم يكن غيرها ولا يغضبان من الربيع أو الثمن اه معنى (قوله فارتد زوج) أي التين الحال أو الاصلاح اه معنى (قوله بحث ذلك) أي الزكشي والبقية عن وكذا ضمير قوله الا في قولكم ما ذكره أي انما عند البأس من التين الخ (قوله فلولهما) أي الشجين في أصل الروضة الخ اعتمادا للمعنى وبالله السدع بعبارة قوله ففسخ كالنكاح الولين قد يقال هذا الوجه للتصرف في الجله اه (قوله انتهى) أي قوله ما ذكره وهو صريح (قوله ان ما هنا) أي قول الشجين في هذا المقام وجب التوقف حتى يشين (قوله والبعث) عطف على ما هنا أي بحث البقية والزكشي وقوله عليه أي على ما هنا وقوله أقوى خبران (قول المزا فان ادعى كل زوج عليها الخ) قال الشهاب سمع عن شيخه البرقي هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمعنى ان جميع ما تقدم اذا اعترف الزوجان بان الحال كما ذكر فان تنازعا وزعم كل له السابق ولم يعلم ذلك فبعض هذا التفصيل ويعرف ان المعنى هنا مجرد الرافعي الكبير اه رشدي أقول ويصرح بذلك المعنى دخول المعنى على المتين بما تقدم وما تقدم كاعتداف الرافعي ومن بالاشكال فان ادعى الخ (قوله أي يسبق نكاحه) أي قوله ولا تسمع دعواه على المعنى والى التي في النهاية (قوله على التعين) أي وكل منهما كفاءا وعند سقوط الكفاءة كما هو اه معنى (قوله على التعين) هذان وجه التفسير المعنى لا تقبله من الخارج وبه يندفع استشكل الرشدي بحاصله قوله على التعين انظر كيف يتأق هذا التقديم مع إضافة سبق إلى خبر الذي القيدان الصورة أي يقول كل في دعواه انها على التي السابق وأي تعيين بعده هذا اه (قوله والام) أي بان ادعى كل عليها يسبق أحدهما سم ومعنى ورشدي (قوله لم تسمع الدعوى) الجعل بالمدى معنى وأنى (قوله كاهم) أي في أوائل فصل في أو كان النكاح (قوله لا ناخ) عبارة المعنى لثلاث متعلقاتها ما فان قبل اقرارها لم تسمع اذ لا فائدة فيه (قوله لها) أي الدعوى اه عش وكن الاولى أي لسماع الدعوى (قوله لا يدعوى أحدهما) أي الزوجين اه عش (قوله لا تدخل تحت اليد) أي فليس في يد واحد منهما ما يدعيه الآخر اه معنى (قوله غيره هذه الصورة) يعني غير صور ما ذكر وجهها وليان المشتملة على الصور والستة المتقدمة بان ادعى شخص على الولي انه تزوجها باها اه رشدي (قوله والكبرى) أي الكبر اذا قال كلام في الولي الجعفر وبقيده كلامه السابق في فصل لا تزوج امرأه نفسها لكن قضية تعقيد فيها يأتي آ نقاش الشب الصغيرة الاطلاق هنا ياتي عن المعنى ما يشبهه نفا (قوله بعد تحليفه) أي الولي (قوله تحليفها الخ) أي الكبرى البكر يقر بنفا المقام وبقيده المعنى بالشب صبارته ثم ان حلف أي الجعفر فالحمدى تحليف الشب أيضا بعد الدعوى عليها فان نكلت حلفا للمدى البين المردود فثبت نكاحه وكذا ان أقرته ولا يقدح فيه حلف الولي اه وهذا من كونه خلاف موضوع الكلام بخالف كلامهم السابق في فصل لا تزوج امرأة نفسها فليراجع (قوله صغيرة) قض فاطلة في فصل لا تزوج امرأة نفسها وتعلمها الا في نفاها ليس بشد (قوله من تعمله) وهو قوله لانه لا ناخ (قوله اه) أي لقول البغوي المار (قوله فان أقرت لهما) أي قوله وهو مختل في النهاية والمعنى الا ان صريح الاول وظاهر الثاني ان حلفه الولي على البت (قوله فان أقرت لهما الخ) وظاهر ان المراد انها أقرت لهما بصلة واحدة والا فالزوج من أقرته أو لا كما هو واضح اه رشدي

لان أنكرتولا تسمع دعواه على ولي شبيخ صغيرة وان قال نكحتها بكر لانه لا ناخ لا إنشاء فلا يقبل اقراومه عليها فانه البغوي ويؤخذ من تعمله صحة كل الرعي على ما ذالم يكن لا يتبع الدعاء (فان) أقرت لهما

أى وسبأ في المتن (قوله فكعلمه) فيقال لها ما ان تقرى أو تخلفي اه نهاية قال عش قوله اما
ان تقرى أى اقر أو ابتديه بان يكون لواحد منهما حفظ اه (قول المتن حلفت) ضم أوله فخطه ولو لحفظها
الخامسة فلغالب تحالفها أوجه الوجهين نهاية ومعنى وقد يفهمه ان يقول الشارع لا فى انفراد الخ
(قوله على نفي العلم الخ) متعلق بكل من حلفت وحلفت لكن سلم في حلفه لا في حلف الولي بل انما يحلف
على البيت كما أقاده كلام شرح الروض أى والنهاية وهو ظاهر اه سم وقال السيد عر قد يقال من صنع
الشارح أولى بمعنى النهاية وشرح الروض فلا تامل اه ولعل وجهه ان الأصل في العلمين ان تكون موافقة
للمعروف (قوله بالسبق) أى على التعيين (قوله بلفعل غيرهما) هذا واضح في الزوجة وأما الولي فلا
يتأتى فيه الا اذا كان وكل يتزوجها اه سلطان (قوله لكل واحد منهما) أى وجوباً عرش ومعنى
(قوله وسكوت الشفيعين الخ) يعنى عدم تعرضهم لما يخالف ذلك بان يقول لكل منهما علمنا مستقلة على
الأصح عبارة المغنى تنبيهه كلامه لا كلفه يعين واحدة وهو أحد وجهين قال به الفقهاء والوجه
الثاني لكل منهما عين وانرضيا بين واحد وفيه قال البغوي وهو الوجه كمال حمداً لسبكي اه (قوله انهما
لا يتحالفان الخ) وهو الوجهين بآية ومعنى (قوله مطلقاً) لا ابتداء ولا بعد - حلف الزوجة (قوله فيسبق
الاشكال) أى الاشتبا في النكاحين بحلفها على نفي العلم به (قوله بل يطل النكاحان الخ) لعله اذا لم يكن
هناك ولي يجبر والا فلهما مطلق فهو يرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفها فراجعته قاله سم ثم
جزم به في قوله أخرى (قوله بحلفها) وان اردت علمها العين فاعلم ان ذلك لا في الاشكال وتيسر قول ابن الرقعة
انهم مطلقاً - ذلك لا يطل نكاحهما كالأول اعترافاً بالاشكال وبه صرح الجرجاني واقضاه كلام غيره فان حلف
أحدهما العين المردودة ثبت نكاحه - مو يحلفان على البيت معنى وأسنى (قوله وهو المذهب) وصرح به
الجرجاني واقضاه كلام غيره وجرى عليه الشيخ في شرحه على البهجة نهاية (قوله وأسنى) أى خيلى (قوله
أوصياً) انظر مع أن الصور تارة وجهها وليان بائنها اه رشدي وقد يجب بانه نظر الماسبق في الشارح
والنهيائين قولهما وتسمع دعوى النكاح في غير هذه الصور الخ (قوله فخصاً) عبارة النهاية والمغنى
ينسخ النكاح اه وقال عرش قوله ينسخ الخ لعل المراد ينسخ الحاكم وعبارة في فخصاً أيضاً اه
وهي قد دلت له ينسخ نفسه - بل لا بد من نسخ الزوجين فليراجع اه أقول ويجعل قول الشارع فخصاً
مبنياً للمفعول أى يطل النكاحان ترتفع الخلافات المعنوية بين تعبيري الشارح والنهاية فيكون المراد بهما

في المتن حلفت) ضيعاً لمصنف بخطه بضم أوله شرح حر (قوله حلف) على البيت شرح حر (قوله على
نفي العلم) متعلق بكل من حلفت وحلف وسبأ في قولنا اذا لم يتعرضا للسبق ولا العلم به ان كلام الزوجة والولي
يحلف على البيت وحل في شرح الروض كلام الروض في الولي على مائتي فلذا اعيد حلفه بانه على البيت حيث قال
مع المتن وهم الاول ولهما الدعوى بغير علم على الولي الجبري ويحلف على البيت ولو كانت علمته كبيرة الخ انتهى
(قوله على نفي العلم الخ) هذا سلم في حلفه لا في حلف الولي بل انما يحلف على البيت كما أقاده كلام شرح الروض
وهو ظاهر (قوله اذا حلفت لهما في البدأ الخ) قال في الروض وقد ذكره الوديعان يعين علمهما فلها
أن كلا في الاشكال قال في شرحه - موقفاً من ابن الرقعة أى قياس سلطان النكاحين بناء على انه ما
لا يتحالفان اذا حلفت ان يقال فان حلفاً أو نكاحاً يطل نكاحهما كالأول اعترافاً بالاشكال وبه صرح الجرجاني
واقضاه كلام غيره وجرت عليه في شرح البهجة انتهى ثم قال في الروض عقب ما ذكره والآي بان حلف
أحدهما العين المردودة قضى لهما لمو يحلفان على البيت انتهى (قوله في البدأ والتعاليق بينهما
والمتمتع انما هو ابتداء التعاليق والتعاليق بينهما من غير ربط الدعوى بها) شرح ود (قوله بان
النصوص الخ) اعتمد شيخنا الشهابي الولي (قوله بل يطل النكاحان) لعله اذا لم يكن هناك ولي يجبر والا
فلهما مطلقاً فهو يرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفها فراجعته (قوله وهو المذهب)
وصرح به الجرجاني واقضاه كلام غيره شرح حر (قوله فخصاً أيضاً) عبارة حر وينسخ النكاح

فكعلمه أو أنكرت
حلفت هي أو أنكر ولها
الجبر حلفون كاشدوية
على نفي العلم السابق لتوجه
العين علمهما بسبب فعل
غيرهما لكل واحد منهما
عينا انفراداً أو اجتماعاً
وان رضيا بين واحدة
وسكوت الشفيعين هنا على
ما ضالف ذلك العلم بضعفه
مما تفسره في الدعوى
وغيرها اذا حلفت لهما
في البدأ والتعاليق
بينهما من غير ربط الدعوى
بها فن حلف فالتكاح
كسداً بقوله من الامام
والغزالي وأقره واعتزله
بان المنصوص وطالبه
الاكثر وانهما لا يتحالفان
مطلقاً قال جمع فيسبق
الاشكال وقال ابن الرقعة بل
يطل النكاحان بحلفها
قال الاذرع وهو المذهب
وغير النص انه لو تمتع
حلفها فهو خورس أى مع
عدم اشارته فمهمة أوتاه
أو صبا فخصاً أيضاً وهو
يحتسب الا في صباه لانه
ان كان لها جبر فقد روى والا
فانفاز بلوغها سهل لا
يسوغ ذلك الغرض (وان
أقرت لأحدهما)

على التعيين السابق وهي
 عن يمين اقترارها ثبت
 نكاحه) باقرواها وسماع
 دعوى الآخر وتحليفها)
 مصدور مضاف للمفعول
 (له) أى لاجله انها لا تعلم
 سبق نكاحه (بيني) أى
 السماع وأفسده لان
 التحليف تابعه (على
 القولين) السابقين في
 الاقرار (فبين قال هذا الزيد
 بل لعمر وهل ينغم لعمره)
 بدله (ان قلنا نعم) وهو
 الاظهر (فتم) سمع
 الدعوى وله تحليفها
 ان تقسراً وتشكل تحليف
 ويفرهما مهر مثلها لانها
 حالت بينه وبين زواجهما
 باقرواها الاول الدال على
 عدم صدقها في اقرارها
 الثاني وأما متاعها من البين
 وما أفهمها متاعاً وان
 اقرارها لا يفيد زوجة
 محله ما لم يمت الاول والا
 صارن زوجة لثاني ونظير
 ان طلاقه البائن كونه
 ويحتمل الفرق وتخرج
 بقوله علمها به فمما لم
 يتعرض له سبق ولا لمها
 به بان ادعى كذب وجهها
 وفصل فصلت بتأكل
 انها ليست زوجة لثاني
 كانت الدعوى على المهر
 حلف تائها وان حلفت
 فان نكحت

بطلان النكاحين بنفسهما كما هو ظاهر قول الشارح أيضاً عبارة الرشيدى قوله ينفع النكاح أى في
 جميع الصور ولا ينافيه انه في الصور الثلاث يحكم بطلانه اذا حصل من الزوجين ادعاء يحكم بماس
 بين الشيخ عبارة فليراجع اه أقول يعمل الانساع على ظاهره أى الانساع بنفسه ينفع المتاعين
 أصلها (قوله على التعيين) القوة وبظاهر في النهاية لقوله أى السماع على المتن وقوله البائن الزوا أنفسهم
 (قوله عن يمين اقترارها) أى بان كانت بالغت عاقلة ولو سخطت فاستكرانه بكرة أو ثنية كما هو بعد قول
 المصنف وبمثل اقترارها بالغت الخ اه عن قول المتن ثبت نكاحها الخ وقولها لاحدهما سبق نكاحها
 اقرار منها لا تخوان اعترفت به سبق أحدهما والا فبعض وان يقع ما فلا تكون مقرب سبق الآخر اه
 معنى (قول المتن وتحليفها) الاولى ان يقرأ بالنسب مفعولاً معصياً لا يعترض على المصنف باقروا بيني فتأمل
 اه سيدهم وروى عنه ان جهوز النكاح اشترطوا كون عامل المفعول معصياً أو معنى فعل (قوله لان
 التحليف الخ) أو على التأويل بالمذكور اه سم (قول المتن فبين الخ) أو في سببته اه معنى (قوله
 وهو الاظهر) الحقوله لانها آلت في المعنى (قوله فيصاف الخ) أما إذا لم يحلف بين الزوجين فلا يبرم ملهت ما
 ومعنى (قوله ويفرهما الخ) أى في الحالين اه سم زاد المعنى وان لم يحصل له الزوجية اه (قوله لانها
 حالت الخ) فنية هذا التحليل مع معلوه انها لا تطالب بالمهر وقد وجب به لاسبيل الى الزمهر من نعم الاقرب
 انها لا تطالب بالمهر بعد انقضائه النكاح الاول باوت والطلاق فليراجع (قوله ما تقر) أى قوله
 ويفرهما من المثل (قوله ما تقر اقرارها الخ) أى حقيقة أو حكماً بان نكحت زوجها السابق على التام اه عن
 (قوله والاصوات زوجة لثاني) وتقتد للاول عدة وفاة ان لم يطأها والا اعتدت بما كثر الا من منهن من ثلاثة
 اقراء عدة الوطء مما يمكن من حملها والقياس انها ترجع على الثاني بما فرمت له لانها غارمت له العيالة اه
 انها بتوضيح الرض قال عن قوة والقياس الخ والقياس أيضاً انها لا ترض من الاول لجهوا عاها مزوجته
 ومن سبب لثاني بالعدة فلا باقرواها اه (قوله وتخرج) الى قوله كزوجتها في المعنى (قوله ما لم
 يتعرض للسبق الخ) فيه أمر يحتاج لشرح برها الاول لما الحكم في الاول ادعاءها الثاني لما الحكم في الاول
 أقرت لاحدهما فلا تخوان والظاهر ان الكلام فيه كافي الصورة السابقة في دعوى العلم بالسبق الثالث
 فيما إذا ثبت النكاح للمدعى الاول بنية هل تسمح دعوى الثاني مطلقاً أو حتى ينقضي النكاح الاول ويعت
 أو نحوه وعلى كل فالحكم اه في جميع ذلك شيئاً فليراجع اه سيدهم أقول والظاهر ان الكلام في
 الاول كالثاني كافي الصورة السابقة وقدم هناك عن المعنى شرح الرض حكم نكولها وبينهما وعين
 أحدهما أو نكولها ما راجع دعوى الثاني تسمح مطلقاً لان البين المردودة كالقرار وان الحكم أيضاً كافي
 في الصورة السابقة والحاصل أخذ من كلام المعنى ان الفرق بين الصورتين انما هو في كون الحلف على نفي
 العلم في الاولى وعلى البين في الثانية (قوله وفصل) أى القدر المحتاج اليه اه معنى (قوله تحلف بتأكل الخ)

(قوله وأقر دلال الخ) أو على التأويل المذكور (قوله ويفرهما الخ) أى في الحالين (قوله ما لم يمت الاول)
 وتقتد من الاول عدة وفاة ان لم يطأها والا اعتدت بما كثر الا من منهن من ثلاثة اقراء عدة الوطء مما
 حمله شرح روض (قوله والاصوات زوجة لثاني) قال في شرح الرض والقياس انها ترجع على الثاني بما فرمت
 له لانها غارمت له العيالة اه (قوله فان كانت الدعوى على المهر) عبارة شرح الرض لا دلالة لوجوب الدعوى
 بمهر على المهر ويحلف على البت وان كانت موليته كبيرة لمصحة اقراره ثم ان حلفه تحليفها أيضاً فان
 نكحت خلف المدعى عن الرد وثبت نكاحه وكذا ان أقرته ولا يفتح فيه سببها في التبيين وفي ذلك
 انهم لو بدأ بالدعوى على الزوجية وخلفت فلهما تحليف الولى أيضاً فان نكحت خلف المدعى عن الرد وثبت
 نكاحه فان قلت لكن قول الشارح كغيره اذا اطلقت لهما الخ يخالف ذلك بناء على المتعذر منه هو
 ما عليه الاكثر وانهم لا يتحلفان مطلقاً وما قاله ان الرقة عليه انه يميل النكاحين بخلافه ما لا آن يخص
 هذا بما اذا لم يكن ثم ولى محبب قلت لا تسلم مخالفة أما أولاً فلا نفي هذا مقرر وفيما إذا لم يتعرض له سبق ولا

شلف المدغم منها وألا وثبت نكاحه كما لو أقرته وإن حلف الولي (ولو تولى جدر في عقد في تزويج بنته) البكر أو المجنونة كذا اشترطه المصنف وبه يعلم اشتراط اجبار، وبه صرح العلامة ونواصته ابن الرقعة فيمنع ذلك في بنت الابن الشيب البالغة العاقلة (باب ابنه الآخر) المحسونه والابن المملوك أو ساقط الولاية (صع في الاصح) لقوة ولا يتزوجون سائر الأولاد والاعقاب عيب عيب الاتيان بالاجاب والقبول كزوجهما وثبت نكاحهما (٢٧٤) بالاولا يجوز زحفها كما قاله صاحب الاستقصاء وإن من واقتضا كلام غيرهما خلافا

لن تازع فيه إذا جمل المتأسبه الغرض من نكاح واحد لا بد لها من عاقل جامع يدل على كمال اتصالها ولا لكان الكلام معاملة قلنا غير ملتزم ولا ولا همة غير الجسد حتى وكله بخلاف وكله أو وكله وهو وحى الحاكم في تزويج مجنونة عجنون وبحت الباقين في هم برهان تزويج بنت أخيه بانه الصغير أن الحاكم تزويجها منه لو لم يلد أن أو أدبه القبول لو لم يصره كولي يريد أن يتزوج مولدته فزوجه الحاكم (ولا تزويج ابن الم) مثلا اذ شفه في ذاك العشق وعصته (نفسه) من مولته التي لا ولي لها أقرب منه لانتمائه في أمه نفسها ولا ليس كالجد (بل تزوجه ابن عم في درجته) لا شراكة به في الولايه لا بعد منه نجس به (فان فقد) من في درجته (ففاض) ابداها تزوجهما بالولاية العامة كنفه ولها ولي قولها لا تزويج من نفس يجوز للقاضي أن تزوجهما هذا الاذن اذ منعه فوض أمرى الى من تزوجهما ابدا

ويجوز لها ذلك إن لم تعلم سبقه وعدم العلم يجوز لها الحلف الجازم اه معنى (قوله حلف الخ) وإن نكل حلف المسمى عين الزوينة نكاحه شرح الارشاد اه سم (قوله) وإن حلف الولي) أي فلا يقدح حلفه وقياس ذلك أنهما جلا بد بالتصوي على الزوج وجعل حلفهما حلفا للولي أيضا فان نكل حلف المسمى عين الزوينة نكاحه اه سم (قوله جحد) الى الفصل في النهاية الاقوله كزوجهما الى ولا يتولاهما (قوله اشتراط اجبارهم) أي في تولى الطرفين اه سم (قوله) وبه صرح العراقيون) معتمد اه عش (قوله الشيب الخ) ومعلوم أنها أذننه له عش (قوله البالغة) خلافا لقطعا لا اجبار في الشيب الصغيرة العاقلة أيضا اه سم (قوله) وكالبيع الخ) عطف على قوله لقوة الخ أي ويصل على البيع (قوله) بالاولا فلا يجوز زحفها وهذا كما قال شافعي رأي مرجوح معنى قوله تعالى عبادة سم قال في الكنز والأوجه أنه لا بشرط اه (قوله) إذا جمل الخ) في قوله غير ملتزم مردود بان هذا الاول به لا لاهية اهتمامية (قوله) ولا يتولاهما الى الفصل في المغني الاقوله اذ لا يختلف (قوله غير الجحد) مثل الحاكم وبصره اه عش (قوله) وحى الحاكم الخ) ولو تزوج الحاكم من لاولي لها المجنون وانصب من قبله وزوجهما من العكس مع كونه عليه الزكشي اه نهاية زاد النفس لكن لا يصح في الاول الا على رأي مرجوح اه (قوله) وبحت الخ) اعتمد النهاية والمغني وقالوا لم تزويج ابنة أخيه بانه البالغ ولان الم تزويج ابنة به بانه البالغ لا لم يتول الطرفين وليس له أي لشخص تولى الطرفين في تزويج عبده بانه ملته على عدم اجبار له وهو الاصح اه (قوله) أن الحاكم كزوجهما من لوليه) أي يقبله أو نهية به معنى (قوله) أن يتزوج الخ) أي لنفسه (قوله) نفس من مولته) لعل في قلبها والاصل لمولته من نفسه أو نهية لم تن زائدة (قوله) لا بعد الخ) فإذا كان ابن الم شقه فماله ابتاعه أحدهما شق والآخر لا يزوجهما من الاول اه معنى (قوله) في قولها الخ) عبارة المغني وقلت لا تنعها وأعتقها وزوجه الخ اه (قوله) هذا الاذن) ظاهر أمره في أنه لا يتوقف على اذن الولي وقوله اذ لم تزوجهما من لوليه اه مسند عمر أن قول ولعل الإيهام المذكور وجعل المغني على اسقاطه (قوله) اذ منعه الخ) أي يحمل لفظها على ذلك وإن لم تعرف معناه اه عش (قوله) وأصح عهده) أي يقوله له اه معنى (قوله) من فوقه) أي كالسلطان اه معنى (قوله) لا نكحه) أي انطلق اه عش (قوله) أي واحدا في الإيجاب الخ) بل طرقت أن يتولى هو طرقتا والقاضي آخر كما تقدم في قوله وبحت البلقيني الخ اه عش

لعلها بقول الشارح المذكور ومغروض فيما إذا تعرض لذلك فهم ماستلثان وأما ثانيا فلا نه يمكن تخصيص القول بالمذكور بما إذا لم يكن ثم تولى بغير فليست أمثل (قوله) وإن حلف الولي) أي فلا يقدح حلفه (قوله) وبه يعلم اشتراط اجبارهم) أي في تولى الطرفين (قوله) البالغة العاقلة) خلافا لقطعه قوله بل لغة اذ لا اجبار في الشيب الصغيرة العاقلة أيضا (قوله) بالاولا) قال في الكنز والأوجه أنه ليس بشرط (قوله) بالاولا الخ) وقضاة طلاقه أي المني عدم تعيين الوالدين مع بانه غايته اثبات الاول به لا توقف الصفة عليها (قوله) خلافا لمن نازع فيه) اعتمد النزاع مدر (قوله) لم يولد الخ) ممنوع (قوله) وبحت البلقيني في عم الخ) والم تزويج ابنة أخيه بانه البالغ لا لم يتول الطرفين وإن تزوجهما أحدهما بانه العاقل لم يصح بل يقبله والحاكم تزوجهما شرح مدر

بخلاف تزويج بنت فقط وأجن شئت لان المفهوم منه تزويجها بجاني (فلو أراد القاضي) كاح من لاولي لها) غيره * فصل نفسه أو لصحجه (زوجهما) أي في عمه أو من (فوقه) من الولد) ومن ههنا (توخفت) لان حكمه نافذ على أولاد الأم الام الاكظم زوجهما من لولاهما (ولم يولد الخ) غير الجدا كاسر (لا يجوز أن كل وكلا في أحدهما) ويترى هو الآخر (أو وكيلين فيما) أي واحد في الإيجاب واحد في القبول (في الاصح) لان قفل وكله فعله بخلاف القاضي وخليفته فان تصرقهما بالولاية العامة

*** (فصل في الكفارة) *** وهي معتبر في النكاح لا يعتد مطلقا بل حيث لا ضمان المأخوذ بها في حب ولا عنوم وعليها الأقرب فقط فيها عداهما (زوجها الولي) المنفرد كل أو مع مسلما أو نصيا في ذمة كما يأتي في نكاح المفسدة من جهة ضابط ذكره أخذنا من أطراف كلامهم فراجعناه معهم (غير كفو مرضاها أو زوجها) (بعض الأولياء) ولو (المستون) في وجود واحدة كالخوة غير كفو (مرضاه) ولو سبها وان سكتها بغير بعد استدلنا بما فيه معنى أو وصف كونه غير كفو (و مرضاها) (بعض) (صريح) التزوج مع الكراهة وان نظرت

*** (فصل في الكفارة) *** **(قوله في الكفارة)** التي قوله والذي يقتضي النهاية الآية قوله من جهة ضابطه إلى المتن وقوله وان نظرت فيها قوله كزوج آدم الودع **(قوله لا يعتد مطلقا)** الاوضع لعنت مطلقا **(قوله ولا يعتد)** الأولى اسقاطا **(قوله في عداها)** أي الجب والعنة اه عش (قول المتن) (هال) على تقدير أداة الشرط أي ولو زوجها **(قوله مسلما)** أي سواء كان الولي مسلما **(قوله أو نصيا في ذمة)** أي إذا تزوجها البنات عند العقد أو الأفلس لنأ التعرض لعملي اه ما يأتي في نكاح الكفارة اه عش **(قوله في ذمة واحدة)** أي وربة واحدة وقوله كزوج أي اشتق أو أب عند قهرهم اه رشدي **(قوله غير كفه)** (مفعول) أو زوجها **(قوله ولو سبها)** ولو سبها فلا يلزم أن يلحقها في المال فلا يظهر لسبها اه و أنها واستثنى شارح التبعيض كفارة الاسلام فلا تسقط بالرضا لقوله تعالى ولا تكسوا المشركين ثوبا اه مفي **(قوله)** وان سكتت غاية أخرى اه رشدي **(قوله معنى)** يحسن ضمير فيه الجمع الضمير كفه أي مبرأ من نفسه أو باسمه ونسبه كائن فلا تنملا لانها تمسكت من السؤال لضعف كذا في عش **(قوله أو وصفها)** أي أي مبرأ بهذا العنوان بان يقال مثلا رجل غير كفه اه (قول المتن) ورضاها (بعض) أي وان لم تعرف الكفارة لاهي ولا وليها لانهم مقصرون بترك البعض ذلك اه عش **(قوله مع الكراهة)** التي قوله ولا يرد في المغي **(قوله وان نظرت)** عبارة الغنى ويكره التزوج من غير كفه مرضاها كانه المتولي وان نظرت في المأخوذ ومن فاسق مرضاها كما قاله الشيخ عز الدين الآن تكون تخاف من فاحشة أو ربه اه وظاهر مرجوع الاستثناء لكل من المعطوف والمعطوف عليه **(قوله الآية)** أي تشتمل على عدم تزويجهما كان خفيف زناه به الولي ينكحها أو تسقط فاسق عليها عش ورشدي **(قوله وذلك)** راجع إلى المتن اه عش **(قوله)** والجهر **(الح)** جواب سؤال العذر الغني فان قيل والى فريشا كمالهم أوجب بان الجهر على النكاح اه عش **(قوله)** وزوج مسلما الله علمه وسلم اه عطف على قوله أمر فاطمة **(قوله)** وتقديم غير لانسبا **(الح)** جهة معترضة اه عش ويجوز عطفه على اسم كنه غيره **(قوله لاحق)** فيها أي في الكفارة **(قوله لاحق)** له الآن في الآية أي في التصرف فيه ولو تزوجها الآن في قوله السابق فانه وان كان وليا **(الح)** اه رشدي عبارة سم قدسنا في قوله السابق وان كان وليا **(الح)** الآن ولاحق في مقتضى الولاية أو نحو ذلك فلتأمل اه أي فكان الأولى في التزوج كالمعفى والمغلي وشرى الرضوخ المنهج **(قوله قوله)** أي التكل اه سم عبارة رشدي أي دون رضا التكل اه وقال عش أي الأقرب اه وهو بعد **(قوله ولا يرد)** أي على مفهوم المتن وبذلك يندفع اعتراض السدع بماتنه قوله ولا يرد على ما ورد عليه اه سم **(قوله)** أي غير الكفارة التي قوله والذي يقتضي المعنى الآية قوله وجاب بوضوح الفرق **(قوله أو عتد)** الواو أنس من أو اه سبدر **(قوله ولم يرضها)** أي سبدر كبره ثم ردد **(قوله ثم بان)** أي عظم أو فسح أو غير ذلك سم

*** (فصل في الكفارة) *** **(قوله وقال ابن عبد السلام)** يكره **(الح)** عبارة لا زكشي عندما لأن يخاف من فاحشة أو ربه اه **(قوله تقريرا)** قضيت امتناع تزويج بعض أفراد الجمل الواحد لبعض **(قوله)** لاحق له الآن في الآية قدسنا في قوله السابق وان كان وليا وتقدم غير عليه لانسب كونه وليا الآن ولاحق في مقتضى الولاية أو غير ذلك فلتأمل **(قوله ولا يضابط)** أي التكل **(قوله)** ثم بان) أي عظم أو فسح أو غير ذلك سم

فتبيند الامر بالانزول ارد على ما كان الاقرب بحصو صغيرا ويحتمل ان العتبر بحدوثه لا بد له الولي والاقر بكا حسم (ولو زوجها أحدهم) أي المستون (به) أي غير الكفو لغير حب او عنز مرضاها دون مرضاها) أي الباقي ولم يرضها أول مرة (مع) وان سهل العادة عدم كفارة لان الحق لجميعهم (في قول بعض) ولهم الغنى لان الغنى يقتضي الخلق فقط كعب الميخ وعجب بوضوح الفرق أما المحبوب أو العتبر فيكون مرضاها وحده لا لان الحق فيها قطعاً وأما إذا رضوا به أو لا ثم بان تزويجها أي يدهم به مرضاها فقط

فصم على مقتضى كلام الروضة وخرجه بعض مختصرها والذي يفهمه صاحب الكافي وخرجه صاحب الاوارم مقابله لان هذه صفة محددة
ومما يصرح به ما يأتي من بيان السيد (٢٧٦) لا يحتاج لاذنه في الرجعة بخلاف اعادة الدين (ويجوز للفرلان في تزويج الاب) وان علا

فتبناه ونعني (قوله فصم) اعتمدته النهاية والمفني وفي اسم اعتمد مر وأقبحه الشهاب الميلي اه (قوله على
مقتضى كلام الروضة) عداوة للمفني كقوله قضية كلام الروضة وخرجه من ابن المنزلي اه وزاد النهاية وأقبحه
الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله ومما يصرح به ما يأتي) دعوى أن ما يأتي في باب صرح بذلك ليست في محلها
بل ممنوعتنا واضحا للظهور والفرق لان الاحتياج الى اذن السيد في أصل العقد والكلام فيما نحن فيه في
أمر بائع خارج عن العقد وأضافنا في السيد وقفتون تعلق الولي بعلمه اه سم بحلف (قوله في الرجعة)
أي رجعة عبده (قوله وان علا) الى قوله قال القاضي في النهاية (قوله بالنكاح) يتعلق بوضاها اه وشدي
عبارة سم قوله بالنكاح هل زاد أو بعدم الكف فان البالغة المجبرة لا بد من وضاهاب غير الكف وان كان
الولي الاب اه أقول وقد يجب بالنكاح متعلقا بالمجبرة وجعل بدم الكف المتعلق بوضاها واجبا
ليسكن المجبرة وغيرها (قوله وغيرها) أي غير المجبرة عطف على المجبرة (قوله بان أذنت الخ) تصو برأيه
وضاهاب المجبرة بعدم الكف (قوله من غير تعيين الخ) ساقى محتمر في قوله وساقى الخ (قوله أو من الاولياء)
أولع الخلو (قوله متى نلت كفاهه) أي وهو معين كالمعلم من النفس الا في اه وشدي أي ومن أول
كلامه (قوله الا ان كان معيها الخ) أي بخلاف ما لو بان فاسقا وفيه النسب والحر فتمتلا فلا خيار لها حيث
أذنت فيه بخلاف ما لو زوجت من ذلك بشيء أذنتها بالنكاح باطل اه عس (قوله وهذا) أي المستثنى المذكور
محل قول البغوي الخ أي فزاد بغير الكف مخصوص بالمعسر والفقير (قوله صرغا) أي المجبرة (قوله لانه
يدعي الخ) لتعليل المنفي وقوله لان الأصل الخ لتعليل لقني (قوله استحباب الصغر) مقتضى هذه العلة انه لو مات
الزوج وادى وارثه صغر هل يلازم صدق اه عس أقول ويصرح بذلك قول الشارح الا في قال
القاضي الخ (قوله وكذا تصدق الخ) وجنا الخ هل شرط تصديقها عدم تمكنها طاعة بعد الكمال اه سم
عبارة عس قوله وكذا تصدق الخ وجنا الخ قياس ما ساقى في الصغيرة نحوها ان عمل ما ذكره اذ لم يتمكن
بعد بلوغها مختارة اه وهل يفيد هذا يكونها علة بالأسئلة لانها ما يفي على العوام والاقراب نعم لان يوجد
نقل بخلافه فليراجع (قوله حال عقد المهر الخ) أي وبالولي في غير المهر (قوله لوزوج الحاكم الخ) قال في
الروضة قال الشافعي في الاملا لوزوج اخيه فبات الخ وخرج فادى وارثه ان الاغز وجهاب غير رضاه وانها
لا توث فقاتل زوجي رضاي فالقول قولها وتوث شرح الرض اه سم (قوله وانكر) كذا في بعض

عن الرضاه فانظر لوروضوا ابتداء ثم جعوا قبل العقد بن الرضاه فان أثر جوعهم أشكل ما هنا الآن
يفرق بان الرضاه المتصل بالعقد أقوى (قوله فصم الخ) اعتمد مر وأقبحه شخشا الشهاب الميلي
(قوله بعض مختصر بها) أي سلب الرضاه (قوله ومما يصرح به ما يأتي) دعوى أن ما يأتي
قربا يصرح بذلك ليست في محلها وهي ممنوعة منها واضحا للظهور والفرق لان الاحتياج الى اذن السيد في
أصل العقد والكلام فيما نحن فيه في أمر بائع خارج عن العقد وأضافنا في السيد مقفون تعلق الولي بعلمه اه
ورضاه الولي انما يستمر في بعض الصور أي اذا انتقضت الكفافة فلا احتياج لاذن السيد أشدوا وأضافنا تعلق
السيد بقرينة فوق تعلق الولي بعلمه لانه لو لم يملكه ولو منافع مستحقته والنكاح بغير علمه او بغيرها
وأضحا فانما يابن السيد انني اذنت مطلقا بخلاف الولي لان الولي لا يزوج (قوله المجبرة بالنكاح)
هل زاد أو بعدم الكفو فان البالغة المجبرة لا بد من وضاهاب غير الكفو وان كان الولي الاب (قوله وغيرها)
أي المجبرة (قوله والحاصل الخ) كذا شرح مر (قوله صدق بيننا الخ) كذا شرح مر (قوله وكذا
تصدق الخ) وكذا الخ كذا شرح مر وهل شرط تصديقها عدم تمكنها طاعة بعد الكمال (قوله
لوزوج الحاكم الخ) قال في الروضة قال الشافعي في الاملا لوزوج اخيه فبات الخ وخرج فادى وارثه ان
الاغز وجهاب غير رضاه وانها لا توث فقاتل زوجي رضاي فالقول قولها وتوث شرح الرض اه سم (قوله

الحق لتفسيره مع عدم انفراغ عن الولاية بذلك لانه صغر وكذا تصدق الخ وكذا بالفتن ادعت صرغا حال عقد المهر
عليها بغير الكفو قال القاضي لوزوج الحاكم امرأه طابا بلوغها فبات الخ وخرج فادى وارثه صرغا حال عقد المهر فبات

بمنه كل ادى البائع عند العقد او يمكن (ولو لم ينس من لاولي لها) غير القاضي لعدم غيره وان فقد شرط (ن) وزوجها السلطان الشامل حيث اطلق القاضي وتاب ولو لم ينس من كاسر (بغير شرط ففعل لم يصح) التزويج من غير (٢٧٧) يجوز وعين (في الاصح) لما ينس ترك الاحتياط من هو نائب

عن الولي الخاص بل وعن المسلمين ولهم حظ في الكفافة قال كثير من اولي الاكثر ون يصح وماله جع متزوجين في وجهه وتزويج الاول وليس كما قالوا ونسب طاعة بنت خيس الكردى او كان النائب نائباً في نكاح معين اه (قوله كاسر) أى في شرح ولو فقد احد المتزوج السلطان اه كردى (قوله ولهم حظ) أى المسلمين اه ع (قوله وقال كثير من الخ) هذا مقابل الاصح (قوله وتزويج الاول) أى ما يحكمه المصنف من عدم الصحة (قوله وليس) أى الحكم كالموا أى الكثير ون الاول اكثر ون (قوله ونسب طاعة الخ) جواب سؤال (قوله السابق) أى ان نكاحي شرح وصا الباقي من (قوله لا ينافيه) أى ما يحكمه المصنف قال سم قد قال بل ينافيه لانه واقعة قال قوله لا احتمال بعينها اه (قوله وأمرها) اقتصر النهاية والمغنى على ما قبله (قوله رضاعها) أى التي صلى الله عليه وسلم وهى اه ع (قوله الاول نائباً في بعض النسخ وفي المغنى (قوله ونسب جمع ذلك الخ) أى الثاني اه ع (قوله لنحو غيب الخ) أعني المغنى لفظة النحر (قوله والام) مصححاً (قوله في المغنى) غير عرف للجمع (قوله ليقام الخ) شامل صورة العزل فليست سم أقول وجهه ظاهر لان عهده منع التزويج من غير الكفافة بل ولايته والعزل المقتضى من التزويج الكف اه سدر (قوله وصل الاول) أى الاصح (قوله ولدت الخ) معهود من المولم تطلب وحكمت ابتداء لم يصح ولها غير ما دل بكفى عليها امتناع اه ع (قوله منه) أى من غير كف (قوله عليه) أى الحكم (قوله ولعل الاول اقرب) صوابه النهاية والادجى الاول اه (قوله يرى ذلك) أى تزويجها من غير كف (قوله ولانه) أى الحكم (قوله باعتبار به السابقين) وهما النابتة عن الولي الخاص بل وعن المسلمين اه ع (قوله ثم رأيت جعلنا من غير الخ) أى في جميع الصور الشاملة لنفسه والى بعضه واخره صوابه دفع العين أما القاضي فلا يصح له تزويجها لغير كف عوان رتبته على المعتد ان كان لها ولي غائباً ومفقود لانه كالنائب عن غلا يترك الخطأ ويصحب جمع متزوجين ان لم يولد بعد كفواً واذا كانت الفتنة المقتضى اجابها الضرر ورتال شخنا وهو منه مدركاً امان ليس لها ولي أصلاً فتزوجها القاضي لغير كف مطلبه التزويج منه جميع على الخلق خلافاً للسنيين اه وعبارة الجبري على المنهج قوله لان زوجة ما كم فلا يصح الخ الا حيث لم يوجد من يكافئها ولم يوجد من يرغب فيهما من الاكف والجزان تزويجها حيث في جميع الصور التي تزويج فيها حيث كانت الفتنة ولم يوجد من يكافئها من غير كف ولم يجد بعد لكف في تزويجها من غير الكف والاقناع على الحاكم المذكور على اه (قوله والذي يفي الخ) أى فين لاولي لها لغير القاضي الخ (قوله لانه ان كان الخ) بيان للموصول (قوله فان فقد) أى الحاكم الذي يرى ذلك لعل المراد بالفتنة أخذاً من نظائره ما يشهد بعد الوصول اليها امتناعاً من التزويج الا رشوة (قوله أى الصفات) الخ قوله وهل تعتبر في النهاية (قوله المعتبرة فيها) أى التي وجبت سدى وع (قوله ليعبر منها) أى الصفات

كالوا دى البائع الخ) فيه كلام سبق في باب الخلاف (قوله لا ينافيه) قد قال بل ينافيه لانه واقعة قال فوليست الاحتمال بعينها (قوله ونسب جمع الخ) كذا شرح مر (قوله ليقام الخ) شامل لصورة العزل فليست الخ (قوله ولعل الاول اقرب الخ) كذا شرح مر

في السلطان كم يرى تزويجها من غير الكفافة فان تقبلو وجبت عدل تصحكمو تزويجها من غير كف فان فقدت من يماضيه ولا من خصاها الكفافة أى الصفات التي تميز بها في التزويج

حين والعمرة فيها بحالة العقد ثم قل الحرفة الغنيمة قبله لا يؤثر ان مضت سنة كذا اطلق غير واحد وهو ظاهر ان تلبس بغيرها بحيث زال عنها جميعا ولم ينسب اليها التبت نحو الا فلا بد من مضي زمن يقع نسبتها عنه بحيث صار لا يبرح بها وهل تعتبر السنة في القاسق اذا تاب كالحرفة القاسق ثم وقرئ بنحو بين ما مر في الولي (٢٧٨) بان المارث على عدم القسق وهذا على عدم التبريد وهو لا ينبغي الا يفتي منقظا غير ما ياتي في الشهادات فان

في الزوج ودعاه ان مقتضى ذلك ان عيوب النكاح لا يشترط سلامة الزوج ومنها الا اذا كانت اوجة سلمتها وليس كذلك ويجوز ان يراد بقوله العتبر فيها الموجودة في الزوج وسببه وقوله ليعتبر ليشترط وفيه ما لا يخفى اه على عبارة الرشدي قوله ليعتبر مثلها الخ انظر مع ما سبق من التغيير بنحو العرس وان كان ما فيها اقيم اه (قوله خمس) خبر قول المتن ونحو الكفاءة (قوله والعبرة فيها) أي الكفاءة أو نكاحها عبارة عس أي الصقات اه (قوله المراد فيه) أي القسق (قوله على القاعدة) متعلق بقوله علما وقوله فيما ليس الخ نعمته (قوله فعملنا فيها) أي الحرفة فعل خلاف الغالبين حالية الجمل والمهر ور بعد المعرفة (قوله بحثان القاسق الخ) أفتي بذلك شيئا الشهاب الرمي وان كان القسق يغير نحو الزنا مر اه سم عبارة الرشدي أي وان كان القسق يغير الزنا كما أفتي به والله الشارح خلافا لابي ج وان تبسه الزنا بادي اه وبعبارة عس ويمكن حمل قول جويني قوله الخ على غير الزنا فيكون مقبدا لاطلاق الشارح وعليه لا في لا يكون كقول العفيسة وان تاب وان كان تكرار وعلى هذا فتقول بان العمد ان الزنا في المحسن الخ في مفهومه تفصيل وهو ان غير الزنا اذا تاب ومضت سنة الاستبراء كافا العفيسة وان غير المحسن لا يكفي العفيسة وان تاب كالمحسن (فرع) وقع في الدرر السؤال عما لو جازت امرأة محبولة النسب الى الحاكم وطلب منه ان يزوجه من ذي الحرفة الدينية ونحوها فهل يجبها أم لا والجواب عنهما ان الظاهر الثاني للاحتياط لامر النكاح فلعلنا ننسب اليه الذي حرمه شرعة وبقرض ذلك فترد بهما من ذي الحرفة الدينية باطل والنكاح يحتاج اه (قوله فاهله اياه الخ) تعقل لقوله لكن بالنسبة الخ (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك انما الحقوه بالزنا به ربه وان تاب ان القاسق به لا يكفي وان تاب عنه فليتا مل اه سم (قوله فقيسة قياسه تفصيل ذلك الخ) بل قضية قياسه على المبيع ان لا يتقيد بالزنا بل يجري في غيره مما تقدم أي في البسح أنه عيب وان تاب عنه اه سم (قوله مطلقا) أي تاب أم لا (قوله وهو الخ) أي التخصيص بالزنا (قوله بان الزنا المحسن) ومثله البكر وينبغي ان يمثل الزنا الاضط اه عس زائد بعض المتأخرين واتي بهما من الممكن من نفسه اه وهو ظاهر (قوله لا يعود كثرة) أفتي بذلك شيئا الشهاب الرمي اه سم (قوله وما تقرر) الى المتن في النهاية (قوله قال) أي الرمي وكذا ضمير زعم (قوله بل هو) أي ما قاله بعض المتأخرين وقوله وذلك أي ما في التقيمين بعضهم (قوله وليس طر وذلك) أي الحرفة الدينية والاولى الانصر وليس تهي (قوله ما قرره الخ) أي من ان العبرة في الكفاءة بحالة العقد (قوله بغيره) كذا في نسخ الشرح بآله وهو في النهاية بالتاء (قوله) أي طر والرق اه عس (قوله أحدها) الانسب لما ساق في اولها (قوله وكذا لا ياتيه) هل حتى

قلت لم يأت فيه تفصيل الحرفة المذكورة لان عرفها التمرع طر وفيه زوال وجهه بعد السنة لأفي الحرفة ففعلنا فيها بالعرف العام على القاعدة فيما ليس للشرع فيه عرف ثم أيت ابن العماد والزكشي بحثان القاسق اذا تاب لا يكفي العفيسة وينبغي حمله على ما ذالم يخص منقن قوتها وظهر كما لم يعضهم اعتمادا لاطلقتها لكن بالنسبة لرافاته اياه بالقياس على عدم عود العفة والخصانة بالتوبة وعلى ردق مبيع شتراته وان تاب عنه فلا أثر الزنا لا رول بالتوبة فقيسة قياسه تفصيل ذلك بالزنا لانه الذي لا تزول وجهه علوه مطلقا وهو محتمل ثم أيت ابن العماد صرح في موضع آخر بان الزنا المحسن وان تاب وحسن توبته لا يب ودكثوا لا يعود لغتسه وما تقرر من أن العمرة فيها بحالة العقد مرد ما في تعقبه الرمي عن بعضهم أي طر والحرفة الدينية يثبت لها الجبار قال وماله بعض المتأخرين ولا

وجهه وليس كل من يهرأ لا يجوز ذلك هو الذي لا وجهه كاهو واضع لان الجبار في رفع النكاح بعد محتمل لا وحدا من بالاسباب الخمسة الا ثمانية ماهه وبهو العتق تحترق وليس طر وذلك لاحكام من هذا في معنى وأما قوله الانسوي ينبغي الجبار اذا عقد القسق فزده الا في وان العماد وغيرهما ياتيه لا وجهه وهو كما لو اختلفا في وكشي ووجرد ما تقرر من كلامهم ثم طر والرق يمثل النكاح وقوله الانسوي يقتضيه به مردود بآله وهم أحدها (سلامة) لز وجو كذا لا ياتيه

على أحد وجهين الوجه مقابله وزعم الأطباء الاعراض في الولد لا يقول عليه (من العيوب المانعة للجنين) فمن بعنن أو جذا أو برص لا يكافئ
ولو من هذا قل وإن قصد النور وكن ما أقيم لان الإنسان بعاف من غيره لا بعاف من نفسه أو جسد أو علة لا يكافئ ولو رققه أو أثر ما وصر
أن الولد لا يحقه في هذا بخلاف الثلاثة الأولى أما العيوب التي لا تثبت لخيار فلا تؤثر كعمى وقطع أذن أو شوشة وضوء وخلافه لجمع مقدمين
بل قال القاضي بغيره بتركها بكسر سواد التوافق والرواية ليس الشيخ كفواً للشيء ولا خسر وكل ذلك ضعف لكن تبقى مراعاة خلافه معهم
قوم رعاية البلد فلا يكافئ جلي بلداً فلا رواية له ليس بشئ يكفى في الوضوء (و) نأمله (ح) به (ت) رقيق) أي من يورق وإن قل (ليس كفواً لغيره) وله
عسفة ولا يعضة لانهم تعبر بهاء تعضر بانقاع نفقة المعسرين (والعقيق ليس كفواً) (٢٧٩) حرة أمثلة (لنقصه عن غيره) وصر نحو

امرة أو لانه لا يفتق عنه
وصحفاً فأنقعه ما طال
به السبك ههنا المنزعة
في ذلك وإن تبعه العقيق
وأطال أيضاً وكذا الإكفاني
من عتق بنفسه من عتق
أوهوا من من الرق أحد
آبائه أو آباءه أو أسر من لم
عسى أحد آباء أو أسرها
أبداً لا يرسله ولا يملك
(و) نأمله (سب) والعبدة
قسه بالآباء كالأول فلا
يكافئ من أسلم نفسه أو له
أبوان في الأسلام من أسلم
بابها أو من لها ثلاثة آباء
فيوملزم عيسى من أن
الصحابي ليس كفواً بنت
تابي صحيح لا زال فيهما
بأنه إن بعض الخصال لا
يقابل ببعض فأنقعه ما
لأنه عنهما واعتبر النسب
في الآباء لان العرب تغتفر
بفهم ذن الأمهات
فمن انتسب لمن تصرف به
لا يكافئ من لم يكن كذلك
وحديث (فاطمة) أبا
وإن كانت أمغربة (ليس)
كفواً عن يمينه وإن كانت

من الجب والعنة اه سم (قوله على أحد وجهين) وهو الآخر بخلاف كون ابن الارض كفواً لمن أوهها
سلم لانها تدير به نهاية ومعنى قال الرشدي قد بنى وقف هذه الاثر يستوصفان في نحو العنة لاسمها اذا كان
حصولها في الأب لعنة في السن اه وصرأ نفاعن سم مثله وقال السدعي بعد ذكر كلام النهاية ما منه
أقول وعليه فهل هو على اطلاقه كالمعنى اطلاق الحكم وبمحل حيث كان الولد يدير به خلافاً اذا
علا جده بعد ثلثه به به أخذ من الملة نبال ولعل الثاني أقرب اه (قوله الوجه مقابله) خلافاً
للنهاية والمعنى كالمرة نفا (قوله وزعم الأطباء الخ) قد يقال يكفي في وجبه ذلك أن الولد يدير به آباءه
حينئذ فتتصور الزوجة اه سم (قول المتن للفرار) أي في النكاح وستأتي في بابها له معنى (قوله) فمن
به جنون (ال) قوله بل قال القاضي في المعنى والى المتن في النهاية الاقوله وصرأ الى أما العيوب (قوله) إن قصد
النوع) كذا في النهاية وفي أصل الشارح وإن اختلف الجنس فغير اه سدد عرو ووافق ما في أصل
الشارح قول المتن في اختلاف العيين كرتن عجبوا بأوقاتا كرتن وصرأ اه (قوله أوجب)
عطف على جنون (قوله وصرأ) أي في أول الفصل (قوله في هذا) أي المذكور من الجب والعنة (قوله بلداً)
الأولى بلدية (قوله أي من يورق) في قوله ويرق في النهاية الاقوله وقد ذكرنا إلى المتن (قوله) من يورق
الخ) أي ولو مكاتب اه معنى (قوله ولا يعضة) وهل البعض تكفي لها قال في البحران استبرأ أو أودحت عنه
كان كفواً لها ولا خلافه معنوق في عمن عن بعض الهوامش وعن حواشي شرح الرزقي مثله (قول
المتن ليس الخ) وكفه لعنة مقابلة معنى (قوله وصرأ) وهو ضموا مراد الخ) أي عروض كونه أميراً أو مملوكاً اه
سدد (قوله فأنقعه ما طال الخ) هذا الانقاع عيني على مجرد الدعوى اه سم وكذا أثر المتن ما قاله
السبكي والبلقيني أن أن طر والامرة أو المالك لعنق يحمله كفواً لخاله الاصل (قوله وكذا لا يكافئ) في قوله
فان من خصائصه في المتن (قوله لها ما أبعد) الأولى ما أبعد لها (قوله من أسلمت بابها الخ) نضر على ترتيب
الف (قوله وما لزم عليه) أي على قوله كالأول فلا يكافئ الخ (قوله من أن الصابي) أي الذي أسلم بنفسه
(قول المتن ولا يغيره حتى الخ) كسب عبد شمس ونوفل وإن كانا أخوين لهائهم اه معنى (قوله ولا يعضة)
عبراً عن المتن أولاد الحسن والحسين اه (قوله منهم) أي من بني هاشم (قوله أن أولاد بناته) أي أصلي
الله عليه وسلم (قوله ورواه) أي قوله أن من خصائصه الخ (قوله انهم) أي غير أولاد طمتمين بقسمة بني
هاشم وقوله لهم أي لا ولا ذمومة (قوله بين هذا) أي استثنى بني هاشم ومطلب بالنسبة للقبيلة (قوله فيهم)
(قوله على أحد وجهين) هو الوجه خلافاً لما في الروضع عن الأسنوي نقلاً عن الهروي مر (قوله
وزعم الأطباء الخ) قد يقال يكفي في وجبه ذلك أن الولد يدير به آباءه حينئذ فتتصور الزوجة (قوله ولا
لمنعضة) شاملاً لبعض الزوج مع اتفاق التبعض فليراجع (قوله فأنقعه) هذا الانقاع عيني على
مجرد الدعوى (قوله بان المارء الخ) لو قيل لم كان المارء هناك وهنا على ما قاله احتجاج العوالب (قوله

أما المعصية لان الله تعالى اصطفى العربي على غيرهم وميرهم عنهم فضائل جمة كحجته بالاسلام وقد ذكرنا غير هاتين كجيبه بلع الربيعي
فضائل العرب (والغير قرشي) من العرب (قوله) أي كفواً لثلاثة لان الله تعالى اصطفى قريشاً من كل طائفة من العرب كابن (والغير
هاشمي ومطلب) كفواً (لوما) لغير مسلم ان الله اصطفى من العرب كآبائه واصطفى من قريش بني هاشم ومنع غيرهم
وبنو المطلب شئ واحد فدهم امتكافئتهم أولاداً طمتمتهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم لان من خصائصه على الله عليه وسلم أن أولاد
بناته يسبون اليه في الكفافة وغيرها كما صرحوا به وروى عن قال انهم كفاه لهم كآبائهم الاصحاب ويرق بين هذا واستقرش
كلهم بالنسبة للإمامة المعصية بان المارء على طيبة المدن وهو عام فيهم وهاتين على الشرفا المختصين الهروي علما

بنكاح الغير ولا تلاك ان بني هاشم والمطلب انصرف من شيقو بن ذلك الاعتبار وغيره من العرب كما هو كانهم انما لم يقدموا كلمة
مما صار فيه لان العرب لا يعدون لهم (٢٨٠) فخرهم على غيرهم بحسب تيمير وتلون كخ غيرهم تساهمهم هذا يفرق بين ما هنا

والقديم في اللوان كاسر
في قسم التي لان المداوم
على مطلق الشرف لا هذا
القديم من ثم قدم الكافي
في الامامة على غير خلفه
ها وقد تصور تزويج
هاشمية بوقتي ودينه نسب
بان يتزوج هاشمي أسنة
شرطه فقلبه شافه في ملك
لما لك امهات تزوجها من
وقتي ودينه نسب لان
وصحنا في التام من غير
شأن ألف اعتبار كل كمال
معهم مع كون الحق في
الكفاية في النسب اسدها
لها على ما حرمه فحننا
حتى لا ينافيه قولها في
تزوج أمقر يستعصر
عجمي الخلف في مقابلة
بعض النحال بعض
الظاهر في امتناع نكاحها
وموته الاسوي لان محله
فيما لا ذر زوجها غير سدها
كوليها أو ذافوه (والاصح
اعتبار النسب في العجم
كالعرب) فبما علمهم
فالفرس أفضل من النبط
وبنو اسرائيل أفضل من
القبلا ولا عبرة بالانتساب
للقلمة بخلاف الرؤساء
بأمر جائز ونحوها لان
أفضل مراتبها ان تكون
كالخرف وقول التتوالجيم
في النسب يعرف فيعشبر
يجعل على غير ما ذكره

أي فرس كلهم (قوله بنكاح الخ) أي بسبه (قوله وغيره من العرب) أي بغيره من العرب كما هو كانهم انما لم يقدموا كلمة
والامر الثاني أي بما اقتضاه كلام المصنف أن غير فرس من العرب بعضهم كغالبهم ونقله الرافعي عن
جائتوه قال في يادنا وفيه مقتضى كلام الأكثرين قال الرافعي ومقتضى اعتبار النسب في العجم اعتباره
في غير فرس من العرب وقال الماوردي في الحاروي واختلف أصحابنا في غير فرس قاله بنون يقولون
بانهم اكفاء والبغداديون يقولون بالتفاضل فيفضل مصر على ربيعة وتعود فان على طان اعتبارا بالقرب
منعنى الله عليه وسلم وهذا كمال احتضاها الأجسام أقل مما تبغفر فرس من العرب ان يكونوا كافي
المهمات كالحجم قال الفارقي والمراد بالفرس من ينسب إلى بعض القبائل وأما أهل الحضرة فينبط نسبه منهم
فكالعرب والأدراكهم (قوله وانما يقدموا كفاية) أي على غيرهم من العرب (قوله عامر) أي في
غيرهم (قوله وقد تصور) أي قوله لان وصحة القول في النسب والى قول المتن وعقبة النهاية (قوله وقد
يتصور الخ) هو في معنى الاستدلال اه ع (قوله حتى لا ينافي الخ) حتى هنا تعليل ولا غير واجمع
لقوله لان وصحة القول بالنسب من غير مثل الخ اه ع وقال الرشد في قوله حتى لا ينافي الخ اه قوله
مع كون الخ الذي فصل به الفرق بين هذه المسئلة والى بعدها فالغير في بنائه يرجع لاصل الحكم في هذا
الذي هو جواز تزويج السيد أمثال في كفاية قال ابنما هذه المسئلة حتى لا ينافي ما جزم به في هذه المسئلة
ما قاله في المسئلة الأخرى وهذا أصوب مما في سائبة الشيخ اه (قوله في تزويج أمثال) خبر مقدم والخلاف
فهو من جهة مقول القول وقوله الظاهر ومما لقوله لهذا أصوب مما في سائبة الشيخ اه رشدي يعني
من قول ع (قوله الظاهر صفة للفلسف) اه أقول وكل هذا على ما في نسخ النهاية وفي كثير نسخ
التصغين الظاهر بالأمال مالى بعض نسخها المصحح على أصل الشارح وكتبه في موضع من ظاهر بدون
الذكر كسب هاشميه قوله ظاهر كذا في أصل الشارح وفي النسخ الظاهر اه قوله في تزويج الخ طرف
لقوله ما وقوله ظاهر الخ خبر قوله الخ والخلفه مقول القول (قوله لان محله) أي محل قولهما في تزويج
أمقر بنة غير عجمي الخ أي عامر من التصو وفيما لا ذر وجها سدها (قوله غير سدها الخ) عبارة النهاية
الحاكم اه (قوله فانقرس أفضل الخ) لما روى الله عليه الصلاة والسلام قالوا كان الدين معلقا بالثريا بالتناوله
رجال من فارس اه معنى (قوله من النبط) يفحتم اه قاموس قال ع (قوله النبط طائفة من زعمهم شاطئ
الفرات اه ع (قوله بنو اسرائيل أفضل الخ) لسدهم وكثرة الانبياء فيهم اه معنى (قوله من
القبط) بكسر القاف اه ع (قوله بخلاف الرؤساء) أي بان كانت أهلا لها ع (قوله رشدي
وكتب عليه السدع) أي بضمه بقرده النظر فخالو كان الأمر فماتة لكن بعد التولية ظلم ونحوه الحدود
فهل يلحق من ولّى ابتداء ولاية باطله كعبادة المكوس أو لا نظر لاصل محل تامل اه أقول ومقتضى ما مر
عن ع (قوله رشدي الثاني) (قوله غير ما ذكره) أي لا تخ (قوله بذلك) أي يقول التبعة (قوله منهم)
أي عن الأئمة (قوله يعرف) كذا في أصله رجه الله باليه اه سدع (قوله لانسف فيه) محل تامل اه سدع
ويجب بان مراد بالشارح ما يتبعه من الغوى أي التبعير (قوله عن النسب) إلى المسترف في النهاية وكذا في
المعنى الآخرة الا انه اعتمد نزاع الزكشي في الفاسق (قوله عن النسب في الخ) فحسب هذا السبيل ان ابن
الفاسق مثلا وان كان عتقا لا يكتفى العتقة وان كانت بنت فاسق وفي شرح الروض مأد بخلافه فليراجع
اه رشدي أقول في كون ذلك فحسب سبيل الشارح وقفة ظاهرة (قوله ولو فسا الخ) أي اذا فاسقها التنا
عند العقد اه ع (قوله أو مبتدع) عطف على فاسق قال ع (قوله أو مبتدع لانك قد بيده عهده كما هو
وغيره من العرب) أي حتى كفاية (قوله انما قول الشيخين الخ) أجاب في شرح الروض بحمل هذا

بما مر كقديم بن اسرائيل وكذا ما فيس بذلك من اعتبار عرقهم في الحرف أيضا تعين على جهة غير ما في عنهم من انه ووقع أو فاء
والا يستبرعوا بهم ولا غيرهم خالفه ما ذكره الا في علم العرف وهو يبدان عن غيره مقرر انه لا نسف فيه (و) ايها (عفة) عن النسب
فيكون بانه (فليس فاسق) ولو فسا فاسق دينه أي على ما مر فيه أو مبتدع هذه القول ليل في نسخ الشرح التي يابى بانه من هاشم

ولان أحدهما وان سفل (كقولهم عقيقة) أو سفلوا بحجور عليه بسقه كقولهم شدة كجزمه بعضهم وذلك لقوله تعالى أفن كل من مؤنا كن كل فاسقا لأبستون وغير الفاسق ولو مستورا أو قولها وغير مشهور بالصلاح كقولهم شهر وبنه فاسق كقولهم فاسقا لأن الأذن قد فسدت أو
 تختلف نوع قضيتها كما يحتمل الأسنوي لكن نازعه الزركشي قال كانهم لم يفسلوا (٢٨١) بعد الاشتراك في ذنابه أو لخرقة أو التسبب

بظهور الفرق ويجري ذلك في مبشع ومبشعة (و) خلصها (خوف) فية أو من أحسن آباءه وهي ما يتصرفه لطلب الرزق من الصنائع وغيرها وقد يؤخذ منه أن من يأسر صنعتة يشبه لأعلى جهة الحرفة بل لنفع المسلمين من غير مقابل لا يؤخذ ذلك فيه وهو محتمل ويؤيد ما يأتي أن من يأسر نحو ذلك اقتداء بالسلف لا يتخبر به مرواته (فصاحبه وسند نيشه) بالهجرة والمدرسي ما دلت ما يستعمل الخطاط المرواة وسقوط النفس قال التولي وليس منها تجارة بالنسبة وشبه قول الزركشي برأي فباعدها بالبدان إلى رامة قد تفصل التجارة بالدفى بلاد آخر ما عكس وظاهر كلام غيرهم أن الاعتبار في ذلك بالعرف العام والذي ينعمن ما أنصوا له ولا يعتبر فيه عرف كجزمهم بل ينهوا عليه يعتبر فصرف البلد وهل المراد بالبدان أو بلد التي وجه كل محله والثاني أقرب لأن المدعى على عاها وعدمه لا يخفى يعرف بالنسبة عرف بلدها أي التي هي بها حالة العقد

ظاهر كالسنة والرافضة أو قول هذا باعتبار من لا يقل من سلمهم في زمانهم من قد فسدت متاعه عاقبة وتكفر والها الصديق الأكبر رضي الله تعالى عنهم (قوله وان سفل) هل هو كذلك وان سفل جدا بحيث يجعل تشبيهه له أولاته لا يعتبر عند اه سدعرو يأتي معناه الأقرب الثاني (قوله لقوله تعالى أفن كل من مؤنا كن) كذا استدلوهم الآية ونفسه نظر لأن حق الكافر والمؤمن اه معنى (قوله كسفلها) أي العقيقة (قوله مطلقا) أي سواء كان فسقهما من أأشرب خمر أو غيرهما عس ورشدي (قوله الان زاد الخ) خلافا للمعنى عمارتونا بها ان الفاسق كسفه لفساد مطلقا وهو كذلك وان قال في المجهول الذي يجه عنده زيادة الفسق أو اختلاف نوعه عدم الكفاية كقوله العيوب اه (قوله ويجري ذلك) أي قوله الان زاد الخ اه عس (قوله ونفسها) أي قوله ونفسه في النهاية لقوله ونفسها فاقها أبدا به بخارجها لتأنيده والذي يقال وهل (قوله ما يتصرفه) يعني عمل ملازم عليه عادة (قوله وقد يؤخذ منه) أي من التبريع المذكور (قوله لا يؤخذ الخ) معناه اه عس (قوله ان من يأسر نحو ذلك) أي وان كان بعض اه عس (قوله وسقوط النفس) عطف تفسير اه عس (قوله ما دلست على ما دلست الخ) أي كلابسة القاذورات اه معنى (قوله منها) أي من الحرفة الدينية (قوله وقال الزركشي الخ) معناه اه عس عبارة المعنى وذكري الحليقاته تراعى العاد في الحرف والصنائع فان لازعنا الخ وذكري المعرفه أي شواجزهم المساوردي وبنيتي قال الأخرى الأخذ به (قوله لا يعتبر فيه صرف) أي لأعرف البلد ولما عرف العلم (قوله كامر) أي انما قبل قول المتن وسقته (قوله والثاني) جزمه بالنهاية وقال عس أي فلو أوجب الوافي بلاد موليتي بلاد أخرى فالعبرة ببلدنا وجنابا لبلد العقدهاه (قوله أي التي هي الخ) قضيت اعتبار لبلد العقد وان كان يعيشها العارض كز يارذولي ينهبها العود إلى وطنه وبنيتي خلافا اه عس عبارة السيد عمر قوله أي التي هي بمحالة العقد ان كان المراد التي هي بمحالة وجنابا لبلد فواضع وان كان المراد ولو غرض يستعمل على عزم الولد لبلدها فشكل بخلاف ما قبله سم تقتل من كلام الغاضل الخشي الخ الأولى قوله هذا التفسير الموهوم اه (قوله هو أوابته) أي قول المتن وراعي المعنى (قوله وان سفل) هل هو على إطلاقه أو محله ما لم تقطع نسبتها إليه محتملا يتغير به فافه نظيره امر قد ذكر اه سدعرو أي الأقرب الثاني كما يأتي منه (قوله لقوله تعالى وانما الخ) أو جبالا استدلالا به ما يهضم أن أسباب الرزق مختلفة فبعضها أشرف من بعض اه عس (قوله يفسدهما) أي يبلو وسقته اه معنى (قول المتن فكناس وجنابا) وجنابا (الخ) ونحوهم كمثل قول الظاهر أن هؤلاء كفاء بعضهم لبعض اه معنى (قوله لا ينفى عدم الخ) قد يقال الكلام في انخذ الذي حوقفه ورشدي (قوله عدمهنا) أي من الحرف الدينية اه عس (قوله لان ما هنا الخ) وأجل المعنى بالانه لا يزعم من ذلك كونه مستفاد من غيرهم الأثرى أن فقد الكفاية في حق عليه الصلاة والسلام: "فأفكون مستفاد من حق في حق في غيرهم ليس كذلك اه (قوله وغلب الخ) عطف على ما ذكره وجها غير سندها بذات أو ولاية على مالها (قوله كجزمه بعضهم) وأقرب فيه شيئا الشهاب الزملي (قوله كالجنة الأسنوي) اعتمده مر (قوله وقد يؤخذ الخ) كذا شرح مر (قوله وليس منها تجارة بالنسبة) ونظيره التام شرح مر (قوله والذي يفسد الخ) اعتمده مر (قوله أي التي هي بمحالة العقد) ان كان المراد بمحالة على وجه التوطن فواضع وان كان المراد ولو لم يستعمل على عزم العود لبلدها فشكل بخلاف ما قبله (قوله لا ينفى عدمهنا) أو (الخ) قد يقال الكلام في انخذ الذي

(٣٦ - (شرواني وابن قاسم) - تابع)

(ليس) هو أوابته وان سفل (كقولهم فاسق) لقوله تعالى والله فضل بعضهم على بعض في الرزق أي سبب فيفسدهم بفسده بغير وسوءه وبعضهم يفسدهم (فكأنهم وجنابا) وسفلوا وداغ (وراع) لا ينفى عدمهنا بل هو دما بيني الأثرى العلم لا ما هنا باعتبار ما يعرفه الناس وغلب على الزعم بغير ذلك لأن من ضمن التساهل في الدين وفيه المرواة

وقضيه انه لا فرق بين من يرى مال نفسه ومن يرى مال غيره باسوة أو تبرع أو لو قبل في الأول أو التبرع أن فعل ذلك لشعره له عن الناس ويتأني بالسلب ما يؤثر كما تقتضيه الأخبار الواردة على شرف من هو كذلك لم يعد (وقم حمام) هو أو لا يؤمن ليس كقولنا بنسختنا ونظير أن كل ذي حرفة فيها مباشرة بنجاسة كالجزار على الأصح (٢٨٢) ليس كقولنا الذي حرفة لا مباشرة فيها لها وان بقية الحرف التي لم يذكرها فيها تافلا متساوية إلا أن المطرد في

على الصلة وقوله من التساهل الجنبان الموصول (قوله وقضيه) أي قوله لا ما هنا الخ (قوله وقضيه) أي المتأمل ليس في الأصل الذي عليه خطه فلجرحه سیدمر (قوله هو أو لا يؤمن) الانسب لما قدمه أن يذكره بعد ليس ويبدل أو يؤمنه (قوله والمتبرع) مقتضى بحثه السابق في شرح وخوفه أن لا يقيد المتبرع عما ذكر فلا تغفل اه سیدمر (قوله في الأول) أي من يرى مال نفسه (قوله ونظير) أي قوله وكلامه استواء الخ في النهاية (قوله ونظير أن الخ) أن كان على إطلاقه فهو مقيد لقوله السابق والذي يتبعه الخ اه سیدمر (قوله متساوية) خبران (قوله في العرف) أي عرف البلدا العرف العام حتى لا نناقض ما مر له أن نقاه سیدمر (قوله ثم رأيت الخ) عبارة النهاية وتويز بذلك قول بعضهم ان القضايل الخ اه (قوله أوله) أي قوله أن كل ذي حرفة الخ (قوله وهو الخ) أي ما يؤيد الخ (قوله أن القضايل) أي الجزاء اه عرش (قوله كابدل عليه تعمر بضم الخ) ويدل تعمر بضمه أي على أن قولهم من غير تعدي بحسن على الغالب أيضا فظهر هل هو كذلك رشدي وسیدمر (قوله اعتبر ما اشتر به الخ) معتمد اه عرش (قوله لم يعد) أي قول بل ينبغي ما لم ينو تعاطيه لها بعد اجبت لا ينسب لها ولا يعبر بها اه سیدمر (قوله أي كل منهما) أي التاجر والبراز (قوله لاقتضاء العرف) أي قوله وكلامه في المعنى (قوله ان المراد بينت العالم الخ) يتردد انظر فيمن في آياته عالم لا من في آياتها عالمان أو أكثر هل يكافئها أولا اه سیدمر ولعل الثاني أقرب بأخذنا مما مر في شرح ونسب (قوله من في آياتها الخ) فلو كان العالم في آياتها أقرب من العالم في آياته ففاس ما حرق في التفريق بين المتساويين من أصل أو إلى العتق أهلا لا يكافئها ويحتمل الفرق فيكون كفاؤها كان المشتركين في الصلاح المختلفين في مراتب اكفائهم والأقرب الأول اه عرش (قوله وان علا) هل هو على إطلاقه أو يحمله مالم يعد جدا أو بعده شهرة كالشافي وأي حنف فترضى الله تعالى عنهم بحيث لا يغفر به عرفا على تأمل ولعل الثاني أقرب اه سیدمر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله والعالم الخ) أي واستواء العالم الخ (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقديم القاضي لأنه عالم وزاد لأن الكلام في القاضي الأهل ولعل هذا أوجه فليتأمل اه سم (قوله وفي الرضا والخ) عبارة النهاية والمعنى والجاهل لا يكون كقول العامة كالأقارب وان أوهم كلام الرضا وخلافه لأن العالم إذا متعرق آياتها قلان يعتبر فيها بالأولى إذ أقل مراتب العلم أن يكون كالمر فصوصا للنبذة لا يكافئ صاحب الشريعة اه (قوله ويبحث الأذري) أي قوله أنه نهي عقبه أنها يتعاضدوا الأقربان العلم مع النفس بمنزلة الحرف فالشرقة فيعتبر من تلك الحشبة اه وقال الرشدي قوله فيعتول الخ أي فلو كانت عالمات فاسقلا لا يكافئها فاسق غير عالم خلافا لما اقتضاه كلام الأذري اه عبارة سم قوله ويبحث الأذري الخ فسمه نظر بل المعنى أن من أوهه عالم فاسق لا يكافئها من أوهه فاسق غير عالم لأن العلم في نفسه حرفة وقد انتفت ولا من أوهه عدل غير عالم إذ غاية الأمر تعارض الصفات وسأنت أن بعضه لا يقابل بعض فليتأمل اه سم (قوله ثم رأيت) أي الأذري وقوله فقال الخ تفصيل لقوله صرح بذلك (قوله في النظر اليه نظر) بل ينبغي أن لا يوقف مثل ذلك اه معنى (قوله

العرف والتفاوت كما مر ثم رأيت ما يؤيد ما ذكرته أولا وهوان القضايل ليس كقولنا لبنت السماء خلافا للقول في (ولا خطا) كقولنا (بنت ناس) وهو من يجب البضائع من غير تعدي بحسن منها البيع ونظير ان تعبرهم بالحلب الغالب كما يدل عليه تعمر بضمه لغيره بانهم تغلب المال لغير الرج وان سن له وقتان دنيئة وروضة اعتبر ما اشتر به ولا غلبت الدنيا بل هو قيل تغلبها مطلقا لأنه لا يتناول تعبر ما لم يعد (أو رز) وهو ما يغيب السر (ولاهما) أي كل منهما كقولنا (بنت عالم أفاض) لاقتضاء العرف ذلك وظاهر كلامهم ان المراد بينت العالم والقاضي من في آياتها المتساوية اليهم أحدهما وان علا لا ينضم ذلك فتقرر به وكلامه استواء التاجر والبراز والعالم والقاضي وهو محتمل وفي الرضا وثمان الجاهل يكافئ العالم وهو مشكل فانه يرى اعتبار العلم في آياتها كغير العلم يعتبر فيها لأن يجب بأن العرف يعبر بنسب العالم بالجاهل ولا يعبر بالعلم بالجاهل ويبحث الأذري ان العلم مع الفسق لا أثره إذ لا يفر به حيث في العرف فضلا عن الشرع ومثله في ذلك

حرفة (قوله وقيل الخ) كذا شرح حر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقديم القاضي لأنه عالم وزاد لأن الكلام في القاضي الأهل ولعل هذا أوجه فليتأمل (قوله وفي الرضا والخ) الأوجه ان الجاهل لا يكافئ العلوة لأن في تضعيف العلم وصلاته انقلع عن الزواني لأن التضعيف للجموع حر (قوله ويبحث الأذري الخ) فيه نظر بل التمهات من أوهه عالم فاسق لا يكافئها من أوهه فاسق غير عالم لأن العلم في نفسه حرفة وقد انتفت ولا من أوهه عدل غير عالم إذ غاية الأمر تعارض

بالتفصيل ويبحث الأذري ان العلم مع الفسق لا أثره إذ لا يفر به حيث في العرف فضلا عن الشرع ومثله في ذلك الغضاب على أولى ثم رأيت من هذا فقال ان كان القاضي أهلا فعالم وزاد أو غير أهل كجهو الغالب في فتاوه فمتنصدا الواحد منهم كقرب العهد بالسلام في النظر اليه نظر ويحيى فليس في الطائفة المستولين على الرقاب هل هو أولى منهم بعدم الاعتبار بالنسبة إلى غير

تخلاف

بمخلاف الملوك ونحوهم اه وبحت أضاروقه غير ختاي بنوي ان نسق أموحرفه الدنيا تفرها أنسلان المادوا على العرف وهو فاض بذلك له التحا لكن كلامهم صريح في رده (تنبيه) الذي يظهر ان مرادهم بالعلوم هنا يسمى عالميا في العرف وهو الفقه والمحدث والمفسر لا غير أخذنا من في الوصية ونحذفه فنحنه ان طالب العلم وان يرجع فيقبل ان يسمى عالميا كفا في بنتا الجاهل وفي وقته طاهرة ككافاته لبنت عالم بالاصلين والعلم العرفي لا يعدان من نسب أبوها العلم بغيره (٢٨٣) عرفا لا يكافهم ان ليس كذلك وبقري بين

بمخلاف الملوك الخ) أي المستولين على القاب (قوله وبحت) أيضا في قوله لكن كلامهم في أنها يتوحد به والدوجه كما يحسنه أيضا الخ (قوله توترفها الخ) والوجه عدم النظر إلى الام اه معنى (قوله لكن كلامهم الخ) عبارة أنها يتوحد ان كان ظاهر كلامهم خلافه اه (قوله صريح في رده) في دعوى الصراحتنظر اه سم (قوله الذي يظهر الخ) * (فرع) التحا اعتبار غير العلوم الثلاثة كالخولان لا ينقص عن الحرف فتن أبوها تحوى أو أصولا لا يكافهم ان ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية غاية حتى عد كل علم ماعا لما بو احد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتها بما إذا التساوي لا ينطبق وان العالم بالثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم وبعضها لا يكافهم من شاركه في العلوم الثلاثة أو بعضها وخلا عن بقية العلوم وقوله ككافاته أي الجاهل اه سم (قوله بالاصلين) أي أصول الدين وأصول الفقه وقوله والعلوم العرفي ينأى والخود الصرف والمعاني والبيان والبديع وغيرهما من العلوم الاثني عشر (قوله واذابحت الخ) أفي ذلك شيئا الشهاب الرمي وأقره في الشارح وجهه ماله تعالى لكن في بعض البلاد يفضون شيخ البلاد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حق لا يكافي الثاني بنسب الاول وقد يفتن خلاف ذلك وأنه يكافه لان حفظ القرآن فضيلة ترفع شرا عا عرف الشرع مقدم على غيره نعم قد يقال مستقيمة البلد كارتقو بعض التحال لا يقابل بعضا اه سم وظاهر ان على اعتبار شيخ البلاد حيث لا يفتن في جباية الناس اه سيعبر (قوله لا يكافي بته) ومثل ذلك من يحفظ نسخة القرآن السبع لا يكافي ان يفتن بمحنة كد واحدة أو يحفظه بقرعة ملققة وكما تبين حفظ القرآن فسق الاب كذلك يعتبر في بقية اصوله كما تقدم في العالم والقاضي اه عش (قول المتن والاصح أن السراخ) وعليه فوز وجه اولها بالاجل بمصر بحال صداها علم بهم النكاح كما مر وليس منبأ على اعتبار السراخ كانه الزركشي بل لانه يخصها معناه فكل وز جهان غير كسوف ولا يعتبر الجاهل والبلد كمال في الفروغ وليس الضل والكرم والطول والقصر معتبرا قال الاثرى وفيها اذا أثر في القصر في الرجل نظر وينسب أن لا يجوز لأب تزوج ابنته من هو كذلك فانه مما تعبر به المرأة نهاية ومعنى قال عش قوله وليس الخ لمعناه وقوله مما تعبر به المرأة أي ومع ذلك وقع معناه ليس من خصال الكفاءة اه (قوله عرفا) في المتن في النهاية الاقوله فان قلت الى والثاني (قوله وسال سائل) أي نازل مشير وزائل قال عش هذا المعاطيف معهما مختلفة لكن المراد منها واحد اه (قوله وطود) أي جبل اه عش (قوله فصوله) كصغروا والتغير اه قاموس (قوله بان الاول) أي خبر الحبيب المال (قوله من الدنيا) أي الزائدة على قدر الحاجة اه عش (قوله ومن ثم) لعل المشار اليه قوله ولا يفتن به الخ (قوله لانه الخ) أي ختم الدنيا (قوله فواضح عليه) عبارة أنها يتوحد اه (قوله وسيله لغير الخ) انتم مشوش الصفات وسبأ أن بعضها لا يقابل بعض فائمل (قوله لكن كلامهم صريح في رده) في دعوى الصراحة نظر (قوله الذي يظهر ان مرادهم بالعلوم هنا الخ) (فرع) التحا اعتبار غير العلوم الثلاثة كالخولان لا ينقص عن الحرف فتن أبوها تحوى أو أصولا لا يكافهم ان ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وأنه بحيث عد كل منهما عالما لو احدم تلك العلوم لا أثر لتفاوتها بما إذا التساوي لا ينطبق وان العالم بالثلاثة أو بعضها لا يكافهم من شاركه في العلوم الثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم وبعضها خلا عن بقية العلوم حر (قوله ككافاته) أي الجاهل (قوله واذابحت بعض المتأخرين الخ) أفي ذلك

لا سيما قوله تعالى ولولان يكون الناس أمغا حدة ليجلنا لن بكفر بالرجن ليسوهم من متعلمين فنية في قوله وان كل ذلك لنا اتباع الحقايق ١ وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب عبدا مؤمنا من الدنيا كالحبى أحدكم من ضمنهم الطعام والشراب لوسيت الدنيا عند الله جناح بعوضه مما سبق كافر أمنا شرب بعا من ثم قال لا تتلا كفى في الخطبة لاقتصار على ذم الدنيا لانه ما توامى به يسلمنكر والمعاد أيضا فان قلت التحقيق ان المال ليس حبب جهولا لا يمد ولا يمدح وانما ذمهم من حيث كونه وسيلة للخير ووسيلة للشهر

ومن ثم كثرت أحاديث بنده وأحاديث محدثيهم حولها ما تقرر وهذا بنا في ما ذكرته فلا تفتقر
به شرعا وهو مذهبهم على الافتقار به عفا والثنائي تصح عليه وعرفا تقرر وان لم يكن مغتربا كمرأى أول الباب في بحث الخليفة فادفع هذا
ما لا لزوم وغيره هذا (والاصح) ان بعض (٢٨٤) ان اتصاله لا يقابل بعض) فلا يكافي معيب بسبب سلمه دنيش ولا لجمعي عطف بنية
فاسقة ولا فاسق حوضه

(قوله ومن ثم) أي من أجل أن التحقيق ما ذكر (قوله ما تقرر) أي من الحسينين (قوله ما ذكر) أي
من ذم المال قال المكردي راد به قوله ولا يفقر به الخ اه (قوله وهو مقدم الخ) قد عتق بما قدم من
قادر ما ليس للشرع فيه عرف يتحقق به بالعرف العام (قوله والثاني نصح الخ) عطف على قوله الأول اه
سم (قوله فادفع هذا الخ) فيه نظر (قول المتن انه الصغير الخ) بخلاف المجنون يجوز تزوجه بحسبنا بشرطه
نهاية ومعنى (قوله لان شهوته) أي الصغير وقوله اذ ذلك أي حين كونه مراهقا (قوله فعلة) أي المراهق
(قوله جوزوا) أي لآله أي لانه المجنون معلق بقوله نكاح الامة (قوله رده) أي قول الرزكشي
أوقيس المراهق على المجنون (قوله كاذبة) قد عتق كذبها وقوله اذ لم ينشأ الخ فيه بحث لان انعقاد المني ليس
منشأ الشهوة بل الامر بالعكس كذا أقاد المحشى ولا يخفى ما في كل من يحتمل من الوهن مع ما في الأول من
منع السند فليتل اه سيدمر (قوله بعيب) إلى الله صلى الله عليه وآله في النهاية والغنى (قوله يثبت الخ) أي
كالرض كافي المغنى والمجنون كافي الرشدي (تول المتن على الذهب) وقطع بعضهم بالطلاق في تزوجه
الرفاء والقراء لانه بذل المال في بضع لا ينتفع به نها يتوهم (قوله وكذا عبا الخ) عبارة النهاية والغنى وان
زوج المجنون أو له غيره عوا أو عبا أو قطعه أو الصغير بهزم أو أضع فوجهان أحدهما كآله
البقيتي وغيره عدم الصفة في صور المجنون وصغيره ونقلوه بن نص الام وقضية كلام الجمهور في الكلام على
الكفاءة تصح الصفة في صور الصغيرة وهذا هو الظاهر لكن يظهر حرمته في كلامه اه بحذف قال سم بعد
ذكر ما وافق ذلك من الرض مع شرحه ما صم ثم قال في الرض والحصى والخنى غير ما يشكل كالا عي
انتهى اه

* (فصل في تزوج المحجور عليه) (قوله في تزوج المحجور عليه) أي وما يتعلق به كمن ومهم للثل اذا
نكح بلاذن ووطئ غير رشيدة اه عش (قوله المحجور عليه) أي مجنون أو صغرا أو فلس أو سفه أو ورن
شعنا الشهاب الرمي رحمه الله لكن في الارباب يفصلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك
حتى لا يكافي الثاني بنت الأول وقد يفهم خلاف ذلك وانه كآله لان حفظ القرآن فضله شر بنفسه شرعا
وعرف الشرع مقدم على غيره من فديقال مشقة البلد كالمرفق بعض اتصاله لا يقابل بعضا (قوله
والثاني) عطف على قوله الأول (قوله كاذبة) قد عتق كذبها وقوله اذ لم تنشأ الخ فيه بحث لان انعقاد
المني ليس منشأ الشهوة بل الامر بالعكس (قوله وكذا عبا وعجوز ومقطوعة طرف الخ) قال في الرض
وان تزوج المجنون أو الصغير لمجوز أو عبا أو قطعه أو لاطراف أو بعضها والصغيرة بهزم أو أضع أو أقطع
فوجهان قال في شرحه صحيحهما البقيتي وغيره عدم الصفة في صور المجنون والصغير ونقلوه بن نص الام
لانه انما تزوجهما بالصلوة ولا مصلحة في ذلك بل فيه ضرر وعليهما وقضية كلام الجمهور في الكلام على
الكفاءة تصح الصفة في صور الصغيرة وهذا هو الاوجه لكن يظهر حرمته في كلامه اخذنا مما في شرح روط
الاجبار شرح مدر لان ولها انما تزوجهما بالاجبار من الكفو وكل من هؤلاء كفوا فلا نخذ في هذه وما
قبلها تختلف ثم قال في الرض والحصى والخنى غير ما يشكل كالا عي اه (قوله يثبت الخ) لبيان كآله
فقد اذ ثبوت الخيارات بخلافه ففصل ما ياتي في الخيارات

* (فصل في تزوج المحجور عليه) (قوله في المتن لا تزوج مجنون صغير) قال في الرض ولا تزوج معنى
عليه تنظر افاقته قال في شرحه عبا أو الاصل أما الغلو بعتى عقله بمرض فتشتر افاقته قال في تنوع افاقته

المصلحة لان تزوجهما يفيد هوانا ويهينه فمأخذه أكثر (وعجوز) تزوجه (من لا تكافيه بعض المصالح في الاصح) اه
لان الرسل لا يتعبر باستمرائ من لا تكافيه على انه اذا بلغ يثبت له الخيار كما صرح به (فصل) في تزوج المحجور عليه اه (لا تزوج مجنون
صغير) أي لا يجوز ولا يصح تزوجهما لاجل حاجته اليه سالوا بعد البلوغ لا يدري به بخلاف صغير عاقل فان الظاهر حاجته اليه بعده

ونقل ابن الرغصن ابن داود وأثر مجرأ تزويجه الخدمه وانما يتبعه في مراهق لانه في (٢٨٥) النظر كالباع كالمهر رأيت الزكشي ذكر

اه حلي (قوله جواز تزويجه) أي الجنون الخدمه وانما يتبعه المنع تزويجه الخدمه مطلقا مر اه
سم وهو أي المنع مطلقا ظاهر صريح المغي (قوله كالمهر) أي في أول البياض (قوله مهر رأيت الزكشي
الخ) عبارة أنها يتوقل الزكشي أن قضيت الخ ممنوع اه (قوله أعمته) أي من الراعي (قوله فهمه
الخ) أي الجنون من إضافة المسمى للمفعول (قوله فان لا جنين أن يشتم الخ) ولولم يوجد جنينه تقوم
بذلك فهل زوج لاشرو وة أول السند قدغن فيخلق ذلك الأعم الأغلب منظر وقضية خلافهم الثاني
اه عش (قوله أن هذا) أي قوله لم لا زوج بمجنون صغير (قوله أما غيره) أي من يظهر على ذلك اه
عش (قوله أما غيره فخلق بالبالغ الخ) هذا ممنوع عرش مر اه سم (قوله أي بالغ) أي قوله لكن
يأتي في النهاية (قوله لشي) أي قوله أو بأعضائه في المغي (قوله لشي) أي عبارة أنها يتوقل الخ الحاجة
للكناح حاصله حالا كان تظهر رغبته في النساء ودواهنه ولهن وتملقتهن أو ما لا كوقع شفاقة
بأسفها غماؤه بشهادة عدلين من الأطباء ذلك أو وإن يحتاج إلى من يخضعوه يتعهدوا لا يصح في كل موضع
يحصل به ذلك ولو تكون مؤنة النكاح أحسن من أمنه وتقدم أنه يلزم المجرأ تزويج مجنون طهر حاجته من
مزدباض اه قال عش قوله بشهادة عدلين أي أو واحد كقدمه اه وتقدم به (قوله مع ما خرج
به) عبارة أنها بتزويج أمالي كان منقطع الجنون فلا زوج حتى ياذن بعد افاقته ولا بد أن يقع العقد حال
الافاقه ولو قبله بطل الاذن اه (قوله الاباح الخ) فاعل فيزوج (قوله فالسلطان) وظاهر كلامهما ان
الموصى لا يزوجه وهو الرابع نهاية ومغني وبقي الشراح الحزم بذلك (قوله فالسلطان) أتول لا شبهة ان
المراحمه ما يشمل الامام ونوابه والقاضي وخلافه وانما يتردد النظر في قدم القاضيه على النظر والتصرف
في أموره هل تزوجه نظرا لكونه نائبين القاضي أولا تزوجه لانه شبه الموصى في أن تصرف فاضا وظاهر
أن عمل التردد يجب لم يعينه القاضي تزويجهما بخصوص والافاقه في جميعه الشارح حقه تعالى فيها
مران النائب الخاص كالعام فليشمل ذلك ولو لم ير اه سديد (قول المتن فواحدة بالنسب) أي تزوجه
الاباح ويجوز زواله أي فواحدة تزوجه اه مغي (قول المتن فواحدة) أي ولو أمته بشرطه ولو لم ي
سم (قوله لا اندفاع الحاجة بها) قد يقال ان كان الحاجة للنكاح لم يزعم واحد والخدمه لا بد بقدر الحاجة
اه مر ووجه بان من شأن الواحدة أن تكفي لحاجة النكاح وليس من شأنها أن تكفي للخدمة اه سم
(قوله بحث الواحدة الخ) اعتمد المغي لانه يتعارفها وقول الاسوي أنه قد تقدم ان النقص قد
لا تفي الواحدة فتسقطه اذ ياتي أن ينهي للعقد يحصل به الاعفاف ويخصمه في الجنون
وقد أشار اليملاقي في النكاح على السفيه مردود بوضوح الفرق فقد قال الأفرغزي ياتي في وصايا الام
انه لا يجمع بين امرأتين ولا جارية ولو طو عوان التسع ماله الا ان تسقم أيهما كانت عنده حتى لا يكون
فيها موضع لوط فعشك أو تنسرى اذا كان له بمسئلاتك اه والظاهر انها لو جفت أو برص أو
جنت جنونا يخاف منه عليه كان الحكم كذلك أي يجوز جمعه بين اثنين وانما الامتداد ان تكن أم ولد فباع
وقد لا تكفي الواحدة أيضا للخدمة نيزا نصيبا للحاجة اه قال عش قوله بحسب الحاجة أي بوجه التمتع
بجاء أيضا اه (قوله ولو لم تفي الخ) أي الجنون (قوله أي الاباح) أي قوله وبوخسفي المغي والى قوله بان
ولا يه الا جبار في النهاية (قوله أي الاباح جلد) لا رمي ولا قض اه مغي (قوله غير مسح) أما الصغير

فك الجنون اه (قوله ونقل ابن الرغصن ابن داود وأثر مجرأ تزويجه) أي الجنون الخدمه (قوله وانما
يتبعه الخ) منع تزويجه لانه مطلقا مر (قوله فخلق بالبالغ الخ) هذا ممنوع عرش مر (قوله كالمهر الخ)
عبارة أنه أم إذا قطع جنونه ما أي الجنون المجنون فلا زوج حتى يفيقوا ياذن أو تستمر افاقته مال تمام
العقد كذا أطلقوا الخ اه (قوله فالسلطان) دون الموصى مر (قوله فواحدة) ولو أمته بشرطه (قوله
يجب الاقتصار عليها لا ندفاع الحاجة بها الخ) قد يقال ان كانت الحاجة للنكاح لم يزعم واحد والخدمه
لا بد بقدر الحاجة اه ووجه بان من شأن الواحدة أن تكفي لحاجة النكاح وليس من شأنها أن تكفي للخدمة
ويؤخذ من ظاهرهم الشفقة من بينه وبين ابنه عدا وظاهرة

لا يفعل ذلك وهو ظاهر ما في المبررة الآن يفرق بان ولاية الاجبار أقوى لثبوتها مع الرشد مع ايقاعه لها بسببها فيها لا يمكنها الخلاص من في
الاثانة لان العصة ليست بدورها فحيطت بذلك باسقاط عدم ظهور عدوا في ثبوتها لان اشتراط الكفاية قد يفتي عنه بخلاف هنا وفي ولاية
المال (وزوج) (جواز) (المجنونة) ان اطلق جنونها فقط - برما مر (أبأوجد) ان قد لا اب وان تفتت ولا يتم (ان ظهرت مصلحة) كزادته مهر
وقضية تقبيله كغيره بالظهور والله لا يفتي (٢٨٦) أصل المصلحة والظاهر خلافاً أخذاً بما مر في التصرف في مال البيت الآن يفرق بنحو

ما تقرر (ولا يشترط الحاجة)
الافى الوجوب كما مر بخلاف
المجنون لان تزويجه يفرمه
(وسواء) في جواز تزويج
الاب فالجد المجنونة للمصلحة
(صغيرة) كبيرة (شبه) بكر
بلغت مجنونة أو عاقله ثم
جنت لانه لا ربح لها حاله
تستأن فيها والاب والجد
لها ولا يتا لاجبار في الجلة
(فان لم يكن) للصغيرة
المجنونة (أبو) جلد ثم تزويج
في صغرها) ولو ضبطه فلا
اجبار لغيرهما ولا حاجتي
الحال (فان بلغت) زوجها
ولو ثبنا (السلطان) الشامل
لن من (في الاصح) كما يلي
مالها ويسن له مراجعة
أقاربها ولو نكحها وأقارب
المجنون فيمصر تطيبها
لقولهم (العاجلة) المار
تفصلها (لا ملحة) كنفقة
ويؤخذ من جعل هذا مثالا
للمصلحة ان الغرض فيمن
لها منقذ أو مال يغنيها عن
الزوج والا كان الاتفاق
حاجة أي حاجتي (في الاصح)
وسمى ان الزوج ولو همسرا
يلزمه اخداً نحو المراجعة
مطلقاً وغيره ان ختمت
في بيتها ويتردد النظر

المسوح في تزويجها لخلاف في الصبر المجنون قاله الحنفية في نهاية وغنى قال عرش قوله غير مسوح
ظاهراً ولو وجوباً وأوصياها وانظر ما لفرق بين المسوح وبين المحبوب والخصي (قوله لا يفعل ذلك
وهو الخ) مقصد اه عرش (قوله الان يفرق بان الخ) عبارة عرش بإمكان تخلص الصغير من ضرر
الزوجة اذا لم تلق به بعد كماله ولا كذلك المرأة اه (قوله أقوى لثبوتها الخ) قد يقال اذا أثرت العداوة
الظاهرة في الأقوى فلان تؤثر في الاضعف بالاولى وقد يجب بان عدم العداوة الظاهرة شرط لتحقيق ولاية
الاجبار لان العداوة مانع و بينهما فرق دقيق هو بالتأمل تحقيق فليست بالمرحور اه سيدمر (قوله مع
ايقاعه) أي الولي المبر لها أي المرأة يسبها أي الولاية (قوله في الاثانة) أي أثناء النكاح ودامه (قوله قد
يقى الخ) قد يقال ان كانت مهمله كاهراً الظاهر فليس فيه كبير جدوى أو كيلة فلا وجه لاشتراط ما ذكر اه
سيدمر أي عدم العداوة الظاهرة (قوله بخلافه هنا الخ) لعل الأسبب بخلاف الولاية هنا وفي المال أي فانها
ضعيفة لعدم ثبوتها مع الرشد (قوله جوازاً) الى قول المتن في الاصح في النهاية الا قوله الان يفرق بنحو ما تقرر
(قوله وقضية تقبيله الخ) قد يكون المراد بالظهور والاطلاع فلا يقتضي ما ذكر اه سم (قوله بنحو ما تقرر)
أي انفاً (قوله الا في الوجوب) الى قول المتن للاصحة في المسمى الا قوله وأقارب المجنون فصار (قوله بلغت
مجنونة الخ) ظاهراً لاطلهم ولو كان جنونها يسبق وداخمت اه سيدمر (قوله لانه لا ربح لها حاله الخ)
أي فلور وجهاً في هذا الحالة ثم أفاقت لم يضرب ذلك في صحة النكاح ولا خيارها كما يأتي اه عرش (قوله ولا حاجة
في الحال) هذا ظاهر في مسحة الطوط ولكن تقدم في محض وجوب تزويج المجنونة الكبيرة و يأتي انفاً أيضاً
أن من الحجة فيها الاحتياج للمهر والنفقة فهلا جاز لم يلزم السلطان تزويج المجنونة الصغيرة كذلك كذا
قد مناع البقوى والرشد في محض الوجوب وعبارة الحلبي هنا قوله ولا ملحة في الحال أي للمجنونة في
صغرها الى النكاح لعدم احتياجها للطوط وان احتلت كالتفصيل لا تنقذ أو احتاجت للخدمة ولا ختم هذا
ظاهر كلامهم اه (قوله لن من) أي من القاضي ونوابه اه عرش (قوله تطيبها لقولهم) ولأنهم
أعرف بمصلحتها قال المتولي وأجمع الجسد حتى الامم والمال والخالها بها بتوغى (قوله المار تفصلها)
عبارة ثانية للنكاح بظهور علامة شهوتها أو توقع شغفها يقول عدلين من الأطباء اه (قوله مطلقاً) أي
خدمت في بيتها أو لا (قوله وغيرها) أي غير المر بصفة (قوله أو ان كانت) الانصرح الا واضح حذف
(قوله واذا تزوجت) أي سواء تزوجها الولي المبر أو السلطان (قوله لم تختار) أي في دفع النكاح وفاقاً
للتبابة والمخني (قوله لبواغها) بوقوله أو طر الخ اعتمد هذا التعميم النهائية والمخني (قوله حنسه) أي جنس
الحجر الذي أضيف اليه الدوام (قوله أو طر الخ) يحلف على لبواغ (قوله كيتا يعني) الى التنبيع النهائية
(قوله في المتزوج المجنونة أبأوجد) أي وان طر أجرتها بعد البلوغ كما يأتي وقال في الرخصة فرع في المجنونة
أو حدة الصبح ان الاب والجد عند عدمه تزوجان سواء كانت صغيرة أو كبيرة بكرة أم ثيباً الى ان قال وسواء التي
بلغت مجنونة ومن بلغت عاقله ثم جنت بناء على ان يبلغ عاقله من جنس قولنا ما له باليهو الاصح وان قلنا
أنها السلطان كذا التزويج (قوله وقضية تقبيله كغيره بالظهور والله لا يفتي الخ) قد يكون المراد بالظهور
الاطلاع فلا يقتضي ما ذكر (قوله والظاهر خلافاً) اعتمدته مر أيضاً (قوله حين) يشير جوعه لا قرار

في المجنونة هل هي كالمراجعة أو لا وجب تدلوا احتيج لخدم المجنونة ولم تدفع حاجتها بالابا واج اتجه ان السلطان تزويجها
لحاجة لخدمته ان جعلها كالمراجعة أو ان كانت تخدم لوجوب خدمتها على الزوج كما تزويج المجنون لحاجة لخدمته فصار بل هذا أولى لوجوب
الخدمة فقالنا واذا تزوجت ثم أفاقت لم يقتض وقضية كلامه ان الوصي لا يزويج وهو المختص بقصور ولا يتوبه فاروق السلطان (ومن حجر عليه
بسقه) بالوجه غير الخاف في هذا يعني ودام وان اختلف جنسه فانه لا يحتاج لانشاء أو طر وتزويجه عليه بدفعه ولا بد في هذا من انشاء حجر
والاصح نصبر فومنه فكاحوا من قلنا بان لا يزويج موئله لان ولاية الغير يحتاط لهما لا يحتاط لتصرف النفس (لا يستقل بنكاح) الى لا يفتي

الاقوله فاجلداوي بشرط (قوله ولا يصح اقرار وليا الخ) قضية اطلاق تعريضها بان الحكم هنا كذلك وان قبيل الولي باذنه فليحرم اه سيدعمر فجعل الحبيبة لا يستعمل الاقرار السيد فضا وقال سم و اقر الرشيدى بشي رجوعه الاقرار الولي ايضا اه وفيه موقفة ظاهرة الابن وادرجوعه لاجوع نظيره وتردد عش فقلنا ما تصفه قوله ولا يصح اقرار وليا له ظاهره وان سبق من السيد باذن الولي في تزويجه وقياس ما ذكره في السفيه ان محل عدم القبول عند عدم اذن السفيط ليمان أو بدعيه من قوله حيث لم ياذنه في فعله النكاح وان كان المراد به الاقرار كاهو الظاهر اتجهما ذكره اه وصحبه الرشيدى بقوله وما في حاشية الشيخ من جواز رجوع من غير اقرار فقيس موقفة من حيث الحكم اه فاتفق سم وعش و رشيدى على تقيد مسئلة اقرار الولي ايضا خلافا ليدعمر (قوله في) أي في النكاح وقال عش أي في الاقرار اه وقد مر ما في (قوله وانما صح اقرار المرأة) أي السفيه كما سم اه سيدعمر (قوله النكاح) بانه هل بشرط اذن الولي لا بالاذن انما من قوله لصالح أو لا ويرق به يحتاط في العبد الذي هو المقصود بالثبات لا يحتاط في تابعه الا لان ومن ثم أجزأه الكوث في بعض الصور ولم يجوز النطق في ذلك في بعض الصور كالكنية يستعمل نامل اه سيدعمر (قوله بعد اذن الولي) قضية توقف قبول الولي واذنه أي السفيه للولي على اذن الولي فليست مل في قبوله لايصح اه سم عبارة الحلبي قوله باذنه أي اذن السفيه لكن بعد اذن الولي في النكاح اه وهي مبرهنة في الاشراف والتوقف لكن ظاهر من صريح المعنى وشرخى الروض والمنهج علم الاشراف وسيأتي عن سم عند قول الشارح لما من جهة عبارة الخ انه الظاهر اه (قوله في الاول) أي من بلغ سقيا اه سم (قوله الابن فليجد) أي ان كان له أب وأجد ولا تزويج يسمي القاضي أو نائبه كذا في النور اه ذكره عياض شرح المنهج والمراد بالابن هنا علام السلطان ان بلغ سقيا والاف السلطان فقط اه (قوله في الثاني) أي من لم يتزوج اه سم (قوله بشرط) أي قوله من التسري والتزويج في المعنى (قوله نحو ما سم الخ) ومنه ان يتزوج شغلا من مرض ينشأ عنه محدة فوجب عدم حسن التصرف أو غير ذلك ككرارة فتناسل عدم استفرغ المعنى وان لم ينشأ عنها عدم حسن التصرف اه عش (قوله لا تشرع ولا تخرج) يقتضى انه لا يزوج بعد تطليق امرأتين أو تزوج بعد تطليقتين وعليه في الفرق فليحرم اه سيدعمر ولعل

الولي ايضا (قوله بعد اذن الولي) قضية توقف قبول الولي واذنه الولي على اذن الولي فليست مل فيه وليا لايصح (قوله وولي في الاول) أي من بلغ سقيا (قوله الابن فليجد فوصى اذن الخ) عبارة شرح المنهج والمراد بالابن هنا علام السلطان ان بلغ سقيا والاف السلطان فقط اه وفيه تصريح بان للسلطان زوج في الاول بعد الابن ولا (قوله فوصى اذنه في التزويج) لو كان الرضى أنتم لم يات قوله أو قبيلة الولي فليكون ظاهر واعلم انه ليس في الكلام ايضا من زوج السفيه بالثاني لم يات قوله بل لا يخرج شديدة وجبر عليها فوصية كلامهم الابن فليجد الخ وان ولاية الرشيدى تقتضي على السلطان لا فرق فيما بين الرشيدى ومن جبر عليها بعد بلوغها وشديدة (قوله وفي الثاني) أي من لم يتزوج القاضي أو نائبه بشارت التسري أي اذا طار أي السفيه أو عايد الخ عليه فامر تزويجه ممنوط بالسلطان كذا ذكره في باب الخرج وفيه قول لوليها حكم احتمال الوعد هذا الحكم مطرد في حق السفيه وتزويجها الحاكم مع وجود أبيها وان كانت بكر انتهى وقوله وان كانت بكر تقدم رد في شرح قوله ولا ب زوج البكر وقياس البكر السفيه فيرد (قوله فان كان مطلقا قال قوله سري أمه) قيل ومن هذه المسئلة يعلم اتفاق سائر الاجماب أي حتى ابن سري لانه من واقع على هذه المسئلة على مطلق الصور في المسئلة السري بحكمة أو وضع ذلك التسري في نكته أم انتساح انتهى وأقول غاية ما يلزم اتفاق الاصحاب على صحة التسري وهو اتفاقية ابن سري على صحة لا تقتضي موافقة على وجوبه أيضا بل يجوز عند ارتكاب طريق التطليق للمانع من وقوع الطلاق وعدم نصريحه بذلك لا يقتضي عدم صحته عند عدم ذلك ولعمري ان هذا في غاية الظهور

ما له في مؤنه ولا يصح اقرار وليه عليه به ولا اقراره هو حيث لم ياذنه في مسئلة وانما صح اقرار المرأة لانه يقبدها ونكاحه بغيره (بل ينكح باذن وليه أو يقبله الولي) النكاح باذنه لصحة صوابه في بعد اذن الولي وولي له في الاول الابن فليجد فوصى اذن له في التزويج على ما في العز من لكنه ضعيف وان أطلق السبي وغيره في اعتقاده وفي الثاني القاضي أو نائبه ويشترط حاجته لنكاح بشي ما من في المحنون ولا يكفي فيه بقوله بل لا يضمن ثبوتها في الخمسة وتظهر قرآن عليها في الشهرة ولا تزوج الا واحدة فان كان مطلقا بان طلق بها فخرج أو قبله كاهو ظاهر ثلاث زوجات أو ثنتين

وكذا ثلاث مرات ولو قزوجوا واحدة (٢٨٨) على الواجسرى أمتان تغير منها أبدأت ولا زاده على حليله وإن اتسع ماله نص عام

نمى باقى هناك فى الجنون
والذى يقبضه لا يعين الاصح
من الترسى والتزويج
ما ليرد التزويج خصوصه
لان الخصين به أقوى منه
بالترسى (تنبيه) ظاهر
كلهم هناك المطلق
يسرى وإن تكر وطافه
لعذر لكنهم ذكروا فى
الاعتاق ان الابا ذائق
لعذر أبدا زوجة أخرى
وظاهره الله لا فرق بين تكر
ذلك وعدمه فحكم أن يقال
بنفيه هنا ويمكن الفرق
بأن الاب قوى العقل فيذكر
العذر على حقه غالباً
وهذا منه فله فلا يهدن
يقضيل ليس بعد عذرا
ثم ان فرض ظهور العذر
بقرائن قطعية عليه لجه
تساوى البابين وظاهر
كلهم ثم انه اذا طلق لعبر
صدول ولو لم يبدل بل
يسرى فحكم بجبره هنا
ويجوز حمل الفرق بأن المؤن
ثم على التفرقة على الاب
أكثر منه على السفيه لان
المؤن ماله (فان أذن له)
الولى (وعين امرأة) تليق
به دون الهر (لم ينكح
غيرها) فان فعل لم يصح ولو
بدون هر المعينة فخالق
ماله عين مهر فتكبح باز
منه أو انقص لانه تابع
(ويشككها) أى العينة
(مهر المثل) لانه المراد الترسى
(أو أقل منه) لا غير فحقا
به (فان زادعا) فاشهور
صحة النكاح بمهر المثل أى بقدره (من المسمى) الذى نكح بعينه المأذون له فى النكاح منه وبغير ما زاد لانه تابع من

الفرق ظهور ونسبة العصور الى فى الاولى دون الثانية (قوله وكذا ثلاث مرات) أى متفرقة على ما يشهد قوله
مرات اه عش (قوله أبداً) أى حيث أمكن فان تكرر ذلك لما العدم من رجب فيها لا من تمام أو
لصورتها مستقلة فقياس ما لم يبين سقطت بضم معها غيرها من امرأة وأمة اه عش (قوله) ثم
الخ استدل على قوله لا زاده الخ (قوله) بانى هنا الخ عباد ما لى فان لم تقموا أحفظ بما يحصل به الاعتاق
كمهر الجنون اه (قوله) ما فى الجنون أى من الواحد قولكم تقه أو تكفه لخدمته فاعلمها بقدر
حاجته (قوله) الذى يقبض الخ عباد والمسمى وظاهره ان لا يسرى بانفسه او ينسب كالأب فى المهرام
جواز الامتناع من كفى الاعتاق ويعين ما فيه المصلحة اه (قوله) لان الخصين به الخ أى العفة به عن
الاجنبات ولكن يظهر ما وجهان السرى به ربما كانت أجل من الحرة وذلك أقوى فى تحصيل العفة عن
الاجنبات وقد يقال المراد بكون الخصين به أقوى الله يحصل بصفة كمال النسبة لغيره كتبوت الاحسان
المعية عن الترسى اه عش (قوله) وان تكر الخ الاول وان كان تكر الخ (قوله) بين تكر ذلك
أى الطلاق لعذر (قوله) هنا أى فى السفيه (قوله) ويمكن الفرق بان الاب قوى العقل الخ انظر الاب السفيه
اه سم وقد يقال قول الشارع غالب الاشارة الى جعله بالأعم الأغلب (قوله) فلا يبعد وفى أصله يحمله
بعدها ما تقدم اه سدد (قوله) ثم أى فى الاب (قوله) الولى أى قوله ووقع هناك النهاية (قول) للمتن
وعين امرأة أى يشخصها أو زوجها كزوج فلانة أو من بنى فلان اه معنى (قوله) تليق به (انظر هل هو قيد
وقصة ما سذكره عن عش عند قول المتن من تليق به انه قيد فلا يعين غير لائقه فتكبح لم يصح فليراجع
(قوله) دون المهر) أى قدره وان عين عنها جعله منها أعذا بما فى شرح قول المصنف من المسمى (قول)
المتن لم ينكح غيرها) قال ابن أبى العزم وما تقر من تعيين المرأة فتجوز على ما إذا أحسسه فإرم بسبب مخالفة قول
عدل الى غيرها وكان خبرا من المعينة سببا وجالا ودنيا ودمها مهر أو نفقة فتبين فى الصحة قطعاً كما لو عين مهر
فتكبح بدونه انتهى وهذا ظاهر نهاية ومعنى قال عش قوله ودنيا مهر أو نفقة تنقصه انما الوسائط المعينة
فى ذلك وكانت غير ما هنا سببا وجالا ومثلهما نفقة ومهر لم يصح نكاحها وهو قريبي الاول لانه لم يظهر فيه
للعذر فتجوز حدون الثانية لانه كفى فى مسوغ العذر من زيد من وجهه وبقائه له فبالسواغ فى صفة أو
صفتين من ذلك وزاد المدول الماهل المدول منها بصفة وقوله وهذا ظاهر معتمد اه (قوله) فان فعل
الى قوله كسرى لى فى المسمى الاقوله أى من نقدا البلى الى فرق (قوله) لم يصح أى علم تكن خبرا من المعينة
على ما مر اه عش (قوله) الذى نكح بعينه) بقى ما لو لم يعين له شأ بالكلية كان قال له انكح فلانة أو من بنى
فلان ولم يتعرض المصدق بالكلية والذى يظهر فيها أنه يصح بمهر المثل أخذ بما فى قول المصنف ولو أطلق
الاذن انما هو ما قول المسمى بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قد راعى من جنس فتكبح فى ذمة بائنه من ذلك القدر
من ذلك الجنس ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى اه ليس فى محله فان
قوله بقى الخ عين المسئلة الا تنفى قول المصنف ولو قال انكح بالمال لم يعين الخ وقوله قياس الخ هو عين قول
الشارح فقياسا فى تلك أو أزيد منه صح بمهر المثل منه متعلقات لان الصباغ انتهى لظننا اه سدد
أقول وقوله بقى ما لو لم يعين الخ ليس فى محله لانه داخل فى قول المصنف هنا وقوله فان قوله بقى الخ عين المسئلة الخ
فبانه كفى بكون القيد بتعين المرأة عين المطلق وقوله وقوله قياس الخ هو عين قول الشارع الخ نفسه انه
كيف يكون القيد بتعين المرأة عين القيد بتعين المهر فقط (قوله) المأذون له فاعل نكح وقوله فى النكاح
متعلق بالمأذون وكذا قوله من متعلق بوضعيه يرجع الى الولى قاله الكردى يظهر ان منه متعلق بالنكاح
وعين التامرى ومن واقف على ما قال (قوله) على الواجسرى (قوله) الذى يقبض الخ مر (قوله) الذى يقبض الخ
كذا شرح مر (قوله) ويمكن الفرق بان الاب قوى العقل الخ انظر الاب السفيه (قوله) الذى نكح
بعينه) بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قد راعى من جنس فتكبح فى ذمة بائنه من ذلك القدر من ذلك الجنس
واهل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى (قوله) المأذون له فى النكاح منه) أى

معه وقال ابن الصباغ القاسم بطلان المسمى جعله نكاحاً لم يرض إلا به. معترف به للثلاث أي من نقد البلد في ختمه واعدته بالقبول وأراد
بالتقص عليه نكاح الولي في زياد فرق الغرض عما قبله أن تصرف الولي وقع للغير مع كونه مخالفاً للشرع والحكمة فبطل المسمى
من أصله والسبب هنا تصرف لنفسه وهو ملكاً أن يعقد به المثل فاذا زاد بطل في الزائد (٢٨٩) كسرى يك باع مشتر كاتيراً ذكره بن بكه
وإتي في الصداق أنه لو نكح
لطفه بقول مهر المثل أو
أنكح موليته القاصرة أو
التي لم تأذن بدونه ففسد
المسمى وصح النكاح به
المثل أي في الغم من نقد
البلد ذواق ما هنا في
الشيء ووقعه في شرح
الروض مختصه بقدر من
المسمى في هذه الثلاثة وفيه
نظر واضح لما تقرر في
السبب الاتفاق في
الصغير مع ذلك لا ياتي في
الاختصاص لأن الغرض
فيهما المثل بدون مهر المثل
الأنار بدون جنس المسمى
ولو قاله أنكح بالث ولم
يعن امرأته أنكح الأث من
ألف ومهرها لا يستأنع
الز باقتضى أفن الولي وعلى
مهر المثل كونه فاذا نكح
امرأته بالث فهو مساو له
مثلاً أو ناقص عنه به
أو أزيد منه مع مهر المثل
منه خلافاً لابن الصباغ ولغا
الزائد وإن كانت الزوجه
سببه كالصحر به كلامهم
وإن خالفه الأذري وغيره
ووجه ما به ممنوع من
الزائد فسر جمع السرد
الشرعي وإن لم يرض به
المرأة لا من أصل التسمية
فوجب قدر مهر المثل من
المسمى ففهما حيثيات

وضمير يرجع إلى الموصول كالشعر يقول الغنى من المسمى العين معناه بأن قاله أنه مهر من هذا فاهم
منزأ على مهر المثل اه وقول سم فوه المأذون في النكاح منه أي بأن قاله أنه مهر من هذا فاهم
منزأ على مهر المثل اه (قوله وأراد) أي ابن الصباغ (قوله وفرق الغرض) معناه اه ع (قوله
واسفبه هنا) عطف على فوه تصرف الولي الخ (قوله بطل في الزائد) أي وصح في غيره فصيح التسمية
واعتبار المسمى بالنسبة له اه سم (قوله القاصرة) أي بصا أو جنون (قوله بدونه) تنازع فيه تأذن
وانكح اه سددع (قوله فوافق) أي بما ياتي في الصداق (قوله ووقع هنا) انما ذكره في شرح
الروض على الاحتياط لأنه رددينموين غيره اه سم (قوله ووقع هنا) أي في محض نكاح السببه (قوله في
هذه الثلاثة) أرادها الطفل والقاصر والي لم تأذن وقوله لما تقرر الخ يرجع إلى قوله بما قبله أن تصرف
الولي الخ اه كرى (قوله في الولي السببه) أي لاقى نفس السببه على المشهور اه سم عبارة ع
قوله في الولي السببه أي حيث نكح بقوله مهر المثل ما بدون مهر المثل فصيح لأنه واخيراً اه ع (قوله
الآتي) نعم لما تقرر سم وسددع (قوله في الولي الصغير) لا يظهر وجه التقيد به فان ما ذكره ياتي في
الولي في المسائل الثلاث فليست اه سددع وقد وجه التقيد بأن المراد تصرف الولي فيما تقرر وتصرفه
في مال موليه الموجود كصحر به المسمى (قوله مع أن ذلك) أي التصديق لمهر المثل من المسمى (قوله لأن
الغرض فيه الخ) أي الصحة بقدر مهر المثل انما تصدق فيما إذا كان المسمى أكثر من مهر المثل والغرض
أنه دون اه سم (قوله إلا أن أريد) بقوله من المسمى اه سم (قوله لا تمنع الزيادة) إلى قوله وقول
الز كسرى في النهاية الآخرة وإن كانت الزوجه لا تأذن كسها وكذا في المسمى الآخرة خلافاً لابن الصباغ (قوله
صحر به) ظاهره وإن كانت سببه في نظر في النقص عن مهر مثلاً بل ينبغي البطلان هنا إذا لم يكن نقصها عنه
ولا زاد على معنى الولي اه سم عبارة فافهم مع النكاح بالمسمى قال الأذري وهو ظاهر في رغبة
ومنت بالمسمى دون غيرها اه (قوله مع مهر المثل منه) هل هو على ظاهره مولى فما التفرق بين هذا وما
أراد به مع بقدر من المسمى ففهم زلفهم اه سددع أقول قول الشارع من سببه الخ وقوله
فوجب قدر مهر المثل من المسمى صريحان في الثاني ولا موقع للتوقف (قوله لأن أصل الخ) عطف على
من الزائد اه سم (قوله حكمها) وهو لغو في الزائد وصحة التسمية بالنسبة إلى قدر مهر المثل من المسمى
(قوله والا) أي بأن زاد الألف مهر مثلاً أو مساو (قوله مع مهر المثل) في نظيره من تردد السيد

بأن قاله أنه مهر من هذا فاهم من هذا على مهر المثل (قوله فاذا زاد بطل في الزائد) قد يقال ليس الكلام
في الزائد لسقوطه للمستثنين بل في الكون من المسمى أو من نقد البلد يجب بأن المراد أنه يطل في الزائد
ويصح في غيره وقصته مختص في غيره بصحة التسمية واعتبار المسمى بالنسبة (قوله ووقع هنا) شرح الروض
الخ انما ذكره في شرح الروض على الاحتياط لأنه رددينموين غيره فراجع (قوله في الولي السببه) أي
لا يقى نفس السببه على المشهور (قوله الآتي) نعم لما (قوله لأن الغرض فيه الخ) وإذا كان الغرض
ذلك لا يصر وجهه بقدر مهر المثل من المسمى لأن الصحة بذلك تستلزم كون المسمى أكثر من مهر المثل
والغرض أنه دونه نعم أن أريد بقوله من المسمى من جنسه تصور وجهه بقدر مهر المثل من جنس المسمى وإن كان
الغرض ما ذكر (قوله إلا أن أريد من جنس المسمى) لو عين المسمى الذي هو دون مهر المثل في الاختصاص
كسها فله يعين دفع العين ويكمل (قوله صحر به) ظاهره وإن كانت سببه في نظر في النقص عن مهر
مثلاً بل ينبغي البطلان هنا إذا لم يكن نقصها عنه ولا زاد على معنى الولي (قوله لأن) عطف على من الزائد

(٢٧ - (شرواني وابن قاسم - سابع) مختلفتان أعطوا كلامهما معاً وأركبها بما أكثر من الألف بطل
النكاح إن نقص الألف عن مهر مثلاً التعذر صحر به المسمى ومهر المثل لأن كلامهما أزيد من المأذون في موالى صحر به المثل لأنه أقل من المأذون
فه أوساؤه أو باقل من ألف والألف مهر مثلاً أو أقل صحر به المسمى لأنه أقل من مهر المثل

[illegible]

(قوله أَوْ كَثُرَ) عطف على مهربها (قوله لَوْ جُعِلَ مِثْلُهَا) وهو الزيادة (الخ) فبقية القول وقبول الأولى لمولده
أيضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير المأذون فيها شرعا (قوله لَمْ يَأْتِ الْخَالِجَ) يناسل (قوله وَلَمْ يَأْتِ الْخَالِجَ)
يناسل أيضا (قوله لَمْ يَصْعَدْ عَلَى الْأَوْدِجِ) كذا شرح مر (قوله وَهِيَ تَنْدَفِعُ بِدُونِ هَسَدَةٍ) قد لا يدفع

المصلحة في ثبت ففسح التمسج وإيضا في قوله في شرح الروضة عا لى وضعت الأمام والغزالي يصح على بقيد المصلحة
قال الزكشي ولاشك ان الاستعراق لا ينافي المصلحة فانه قد يكون كسوا أو ألامرهم جلا اه وذلك لان انتفاع المصلحة في هذه الصورة هو
الغالب فلانظر لهذا الامر النادر على ان النظر للكسب في المستقبل بدخروج ما في يد بعدو كذا لا تاحيل لانه يصدد الحول والاحتياج
فما غنى المصلحة من أصلها لكن الذي يحجم النظر لقرائنه الغالب فان شوبه يضطر اذ له كسبه ان خصوصها مع عدم ثلوه فقد ما يند
مع النكاح والا فلا رد قاله انكم من شئت عاشتم بمع لا دفع التحجير بالكلية فبما الاذن من أصله ومن ثم ينافى في نظر بق الصفة

وليس لسبعة أدنى في نكاح توكل فيه لأن حجة لم يرفع إلا عن مباشرة (فان قيل له) وليما شرط الله في الإصحح) لما من من جهة عبارة هنا (وقيل له) (عهر المثل فاقبل) كالسراء (فان زادهم النكاح عهر المثل) ولغت الزادة (٢٩١) لأنه ليس أهلاً للترع ويطلق المسمى من

صحة النكاح و بطلان المسمى **(قوله المسمى)** قال ابن الرقعة في النهاية **(قوله المسمى)** من جهة عبارة (الخ) قنينة محصية بكونه بدون اذن الولي فانظر مع ما سبق في شرحه بل ينكح ما يذن و لما لم يكن الظاهر ان التعويل على ما هنا **اه سم (قوله ويقله الخ)** عبارة الغنى وانما يقبله الولي نكاحاً مسمى فليقل بهم المثل الخ **(قوله لانه الخ)** أي الولي بالنسبة لمولوه **(قوله يكراً ثمة)** أي في شرح غير المثل المسمى **(قوله وهو المحجور عليه)** أي محسناً وحكماً على ما **اه وشهدى (قوله من وله الشامل)** إلى قوله ونقول لا ندرى في معنى الآية ومروجة بالاجبار وقوله ولها الفسخ الى ان **(قوله)** عند فقد الاصل او امتناعه (الخ) فيبدى ان الحاكم بزوجه عند فقد الاصل او امتناعه وقد تقدم في الحاشية شرح المنع ما مصر به **اه سم (قوله او امتناعه)** أي لم يصر له **اه معنى (قوله)** وان تعذرنا الخ ارجع الآية إلى قوله الشامل لمحاكم الخ **(قوله)** فيفقر بينهما **اه** أي بين السفه وسكوته بل اذن **(قوله)** قال ابن الرقعة هذا الخ عبارة الغنى وحله كما قال ابن الرقعة اذ لم يتناول **(قوله او الا فالصالح الخ)** لكن آتى الولى بغيره **اه** نهاية قال عرش قوله لكن آتى الولى الخ يعتمد ووجه قوله ما ذكره ابن الرقعة أي من تعذر زوج الولى والحاكم وبقى ما لم يكن ثم ولى واحكامه بل يزوج ما لا ينفق والآخر بالاول صلاته من الوقوع في الزنا **اه** وفي سم بعد ذكره من الكفر بل مافى الشارح مائة لكى آتى ضمناً للهاب الى بغيره بخلافه ينفى ان الكلام كاسع عدم التحكيم أمامه فنبين أن يجوز وهو حديث كسبه ثم الرأى المذكور **اه** وأما الرشيدى **(قوله)** كما رأنا الخ أي فانما يتحكم **اه** ورشيدى **(قوله)** لاولى لها عبارة الغنى في المقار لا تصدولها **(قوله)** منكوتة الخ قول المزو بانه في النهاية الآتية بخلافه بطنا على خلاف صغير وقوله ومروجة بالاجبار **(قوله)** أي حذف فعل الخ فحذفنا طلاقة ولوم العلم بالفساد ووجه ان بعض الأئمة كالامام مالك يقول بفسخ نكاح السفه و يثبت لوله الخبار وهذا هو حيل لا مقام الحد على ان في كلام بعضهم ما يقتضى سريان الولى لاف عندنا في محصية نكاحه **اه** عرش **(قوله)** ظاهر المتعبد عدم الوجوب بالباطن أيضاً **اه** **اه سم (قوله)** بخلافه ما هنا الخ وقاها عرش **(قوله)** بخلافه عبارة وسواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل من النص من لزوم بطلان ما هنا ضعيف **اه** **(قوله)** بخلافه عبارة (الخ) ثم راز الرشيدى الفتارة **(قوله)** ومروجة (الخ) بخلافه لانه يغنى عبارة (الخ) وقوله الاسنوى ينفى ان يكون لزوم مروجة بالاجبار كالسبية فانه لا يفسخ حديث من قبلها فان لم يذن والممكن واجب علمها ورد الا بفسخ عليها الممكن حديث **اه** وزاد سم لكن لو جهل فساد النكاح واعتقد وجوبه بالممكن ففسخ نظر **اه** قول يمكن الجمع بعمل كلام الشارح على هذه وكلام النهاية والمغنى على العلم بالفساد فارجع ثم رأيت قال عرش مائة قوله اذا لعبا الممكن حديث **اه** من العلم بفساد النكاح وعليه فأنزلت محصية قوله **اه** باقية الاسنوى **اه (قوله)** ومكنت مطاوعة أي ولم يسبق لها تمكين قبل والا فلا تستر لها اللهم بالوطء السابق ولا تسمى لها في الثاني لاتحاد النكاح على ما بان **اه** عرش **(قوله)** واجترض أي افتاه للفسخ **اه** كرى

ساحة ما لا هذه الآن يقال انه نادر **(قوله)** بالما من محصية بكونه قنينة محصية بكونه بدون اذن الولي فانظر مع ما سبق في شرحه بل ينكح ما يذن و لما لم يكن الظاهر ان التعويل على ما هنا **(قوله)** عند فقد الاصل او امتناعه (الخ) فيبدى ان الحاكم بزوجه عند فقد الاصل او امتناعه وقد تقدم في الحاشية شرح المنع ما مصر به **اه سم (قوله)** او الامتناعه (الخ) أي لم يصر له **اه معنى (قوله)** وان تعذرنا الخ ارجع الآية إلى قوله الشامل لمحاكم الخ **(قوله)** فيفقر بينهما **اه** أي بين السفه وسكوته بل اذن **(قوله)** قال ابن الرقعة هذا الخ عبارة الغنى وحله كما قال ابن الرقعة اذ لم يتناول **(قوله)** او الا فالصالح الخ لكن آتى الولى بغيره **اه** نهاية قال عرش قوله لكن آتى الولى الخ يعتمد ووجه قوله ما ذكره ابن الرقعة أي من تعذر زوج الولى والحاكم وبقى ما لم يكن ثم ولى واحكامه بل يزوج ما لا ينفق والآخر بالاول صلاته من الوقوع في الزنا **اه** وفي سم بعد ذكره من الكفر بل مافى الشارح مائة لكى آتى ضمناً للهاب الى بغيره بخلافه ينفى ان الكلام كاسع عدم التحكيم أمامه فنبين أن يجوز وهو حديث كسبه ثم الرأى المذكور **اه** وأما الرشيدى **(قوله)** كما رأنا الخ أي فانما يتحكم **اه** ورشيدى **(قوله)** لاولى لها عبارة الغنى في المقار لا تصدولها **(قوله)** منكوتة الخ قول المزو بانه في النهاية الآتية بخلافه بطنا على خلاف صغير وقوله ومروجة بالاجبار **(قوله)** أي حذف فعل الخ فحذفنا طلاقة ولوم العلم بالفساد ووجه ان بعض الأئمة كالامام مالك يقول بفسخ نكاح السفه و يثبت لوله الخبار وهذا هو حيل لا مقام الحد على ان في كلام بعضهم ما يقتضى سريان الولى لاف عندنا في محصية نكاحه **اه** عرش **(قوله)** ظاهر المتعبد عدم الوجوب بالباطن أيضاً **اه** **اه سم (قوله)** بخلافه ما هنا الخ وقاها عرش **(قوله)** بخلافه عبارة وسواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل من النص من لزوم بطلان ما هنا ضعيف **اه** **(قوله)** بخلافه عبارة (الخ) ثم راز الرشيدى الفتارة **(قوله)** ومروجة (الخ) بخلافه لانه يغنى عبارة (الخ) وقوله الاسنوى ينفى ان يكون لزوم مروجة بالاجبار كالسبية فانه لا يفسخ حديث من قبلها فان لم يذن والممكن واجب علمها ورد الا بفسخ عليها الممكن حديث **اه** وزاد سم لكن لو جهل فساد النكاح واعتقد وجوبه بالممكن ففسخ نظر **اه** قول يمكن الجمع بعمل كلام الشارح على هذه وكلام النهاية والمغنى على العلم بالفساد فارجع ثم رأيت قال عرش مائة قوله اذا لعبا الممكن حديث **اه** من العلم بفساد النكاح وعليه فأنزلت محصية قوله **اه** باقية الاسنوى **اه (قوله)** ومكنت مطاوعة أي ولم يسبق لها تمكين قبل والا فلا تستر لها اللهم بالوطء السابق ولا تسمى لها في الثاني لاتحاد النكاح على ما بان **اه** عرش **(قوله)** واجترض أي افتاه للفسخ **اه** كرى

أضاحا فني به المصنف وان علفت الفساد وطوعه معاوض بالاعتدال باذن السفيق الاتلاف البدني ولهذا قال السفيق لا يقطع دي
فقطه هدر و مردان البضع

مقوم بالمال شرعا ابتداءً بغيره لا بد منها (٢٩٢) مع سندها عندل فيه بخلاف نحو اليد وقيل يلزمه (مهر المثل) ثلاثا ولو لم يكن مع مثل

(وقيل) يلزمه (أقل مقول) حد من من اخلوا المذكور (ومن جهر عليه فليس صحيح نكاحه) كما قدم في الفاس وأعاد هنا ولو قلنا ابتداء وذلك لصحة عتاقه ولو قلنا (ومؤن النكاح في كسبه لأعيانه) لتعلق حق التسمية به مع اختياره لاحداثها بخلاف الولد المتجدد فان لم يكن له كسب في نفسه وله الفسخ باعتبار بشرطه بحيث يفسد بها ان جعلت فلسه منه ف (فإن كان عتاقه) ولو مدبر او مبعوثا ومكاتبها ومعلقا فحقه بغيره بل اذن سيده ولو وثق (باطل) للعسر عليه والمهر المصعب أيا ما جاز في تزويج بغير اذن سيده فهو عاهر وقول الآخر يستثنى من ذلك ما لو مبعوثا من غير سيده لم يفسد بها ما منع فاذن له الحاكم أو وجهه فانه يصح تزويجها بغير اذن الولي فيمنع لانه ان أراد عتاقه صلى الله عليه وسلم ذلك الحاكم لم يصح الاستثناء أو على مذهبه فلا وجه وأنهم ما تفرقوا في الوقوف كله أو بعضه على جهة تفتقر تزويجها واذ ابطال لعدم الاذن تعلق مهر المثل بتمته فقط ويغنيان محله في غير نحو الصغير والاعلاق برقبته نظير ما مر في السفيه ثم رأيت الأذرى يفتقر حرم

(قوله) مقوم بالمال شرعا ابتداء أي بخلاف نحو قطع البدان واجبة القود ابتداء سم أي والمال انما يجب بالفعول عليه ع (قوله) لما بعده أي لبيان المؤن (قوله) المؤن والنكاح (الح) أي المتجدد على الحرمين مهر ونفق وغيرهما أمال النكاح السابق على الجرف وقوله في نفسه ماله أو استغناؤه بكسبه اه نهاية زاد المثل ولو اشترى أمق في نفسه به الجرف واستوفى له أهله في كل واحد اربعة ابرار غير ما يجتبه بعض المتأخرين اه (قوله) لم اختياره لاحداثها عبارة انها يتبع احداثها باختياره اه وهي أحسن (قوله) بخلاف الولد المتجدد أي فان حددته فمهرى فلا يلزم من الوطء الاحبال ومؤنه في ماله حتى يقسم اه ع (قوله) بشرطه وهو بالنسبة للمهر عدم الوطء بالنسبة للنفقة حتى ثلاثة أيام بلا اتفاق فنفسخ صبيحة الرابع على ما يأتي اه ع (قوله) ولو أنثى أي أو كافر انما به ومعنى أي ولو كان سيده أنثى أو كافرا (قوله) وقول الأذرى يستثنى (الح) أي أنه المثل (قوله) فصر فلما كمال (الح) قد يقال ان وجسدين الحاكم المرفوع اليه حكم بالامر بالنكاح أو بعضه للنكاح بعد وقوعه بالاستثناء واضح على مذهبه أيضا والاخر جرح على ان تصرف الحاكم هل هو حكم أو لان قلنا حكم فكذلك والا فلا وجه للاستثناء فمأمن سيده ر وقوله حكم بالامر بالنكاح انظر المراهبة فلما راد به الاذن بالنكاح فهو موجود في كلام الأذرى وقوله والاخر جرح على الخ قد مر أن الرابع أنه حكم في نكاح المرفوع هنا وهو موجود في كلام الأذرى فلا استثناء واضح عبارة سم قوله لم يصح الاستثناء في عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته اه (قوله) على جهة قضيته خروج الموقوف على معين وتقدم في الحاشية قول المصنف فان قدما لعتق وعصبته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشهاب الرمي ان العبد الموقوف يتزوج ويحجب مطلقا فرأى اه سم أي بصحت تزويج العتقة بشرط ما شاع (قوله) يتعين تزويجه أي لعدم تصور اذن سيده اه سم (قوله) باطل (الح) راجع الى المثل (قوله) تعلق مهر المثل بتمته أي ان وثق اه وشيدى (قوله) ولا أي بان كانت صغيرة أو مجنونة أو مكرهة أو مرضية بالاجبار أو سفيهة حال الوطء (قوله) ثلث برقبته أي لو جوبه بغيره وضامته فحق المعتبر رضاه ولا عسر ورضاه في الاطلاق في المهر سم وع (قوله) نظير ما مر في السفيه أي في قول الشارح بخلاف صغيرة ومجنونة الخ وقوله في السفيه أي في وطئه نحو الصغير اذا نكحها بلا اذن وليه أو بفعل توقف سم به انما انظر في أي محل مر وكيف يتصور والتعلق برقبته لغير اه وأما قوله فكيف يتصور الخ فبوابه أن مراد الشارح من نظير ما مر في السفيه التسمية في أصل ثبوت المهر وعدم سقوطه بقطع النظر عن تعلقه بالنسبة أو القربة ثم رأيت قال الرشدي قوله نظير ما مر في السفيه أي من حيث مطلق الوجوب به يندفع ما في حواشي العتقة اه ولله الحمد (قوله) جزم الاقوال (الح) اعتمد مر اه سم (قوله) غير ما ذكرنا (الح) أي بان تكسبت بغير اذن السيد وطئت أيضا كالم يكن العبد لذونا اه كردي (قوله) وقال (الح) عبارة النهاية لا يلزم ما حكى نكاح فسد النكاح لكن لو جهلت فساد النكاح واعتقدت وجوبه بالنكاح فقه نظر (قوله) مقوم بالمال شرعا ابتداء أي بخلاف نحو قطع البدان واجبة القود ابتداء (قوله) فلا بد من الاذن لمع سندها عندل) اذ لا اعتبار باذن السفيه في الأموال (قوله) في مؤن النكاح في كسبه أي فيستثنى هذا من قوله ان الجرف يمتد الى ما حدث له (قوله) ولو أنثى أي ولو كان سيده أنثى (قوله) يصح الاستثناء في عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته اه (قوله) على جهة قضيته خروج الموقوف على معين وتقدم في الحاشية قول المصنف فان قدما لعتق وعصبته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشهاب الرمي ان العبد الموقوف يتزوج ويحجب مطلقا فرأى اه سم (قوله) يتعين تزويجه أي لعدم تصور اذن سيده (قوله) ولا تعلق برقبته أي لو جوبه بغيره وضامته فحق المعتبر رضاه ولا عسر ورضاه في الاطلاق في المهر سم وع (قوله) نظير ما مر في السفيه انظر في أي محل مر وكيف يتصور والتعلق برقبته لغير (قوله) جزم الاقوال (الح) اعتمد مر

وان قال اه **(قوله)** أي السيد الرشيد إلى الكافي النهاية الاقوله واقضى كلاما وانما أجاز الاب وقوله
 التي تحمل من فن وسر كتاب وقوله بناعلي حلها إلى كاز وج وقوله ون لم يكن له إلى ما الكافر وكذا في المتن
 الاقوله ويؤخذ منه إلى ويحل ما ذكر وقوله وكذا في السفيه كقول ظاهر وقوله وانما أجاز الاب إلى المتن
 وقوله ولا يجبر إلى الكافي السكب **(قوله)** غير المحرم مفهوما عدم محرم بان السيد المحرم وان لم ينسج الاعد
 ضلله لفساد الاذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كأقاده شيخنا الشهاب إلى اه سم **(قوله)**
 ولأنتي الخ أي أو كافر اه معنى ويحمل أن التعبير للسيد **(قوله)** لغتهم الخ أي المراءنا **(قوله)**
 يبلده أي السيد **(قوله)** من الخروج البها أي الزوجنا كانت بغير ياره اه رشدي وقال عس الصغير
 راجع إلى قوله ببلده غيرها اه **(قوله)** لا يابل أي وان عدل بطل النكاح قال عس ظاهر ولو كانت
 المدلول بها بخير من المصلحة فبالاود ينال عليه فيمكن ان يفرق بينه وبين ما قدم في السبعين ان
 أبي القهرم الصنعيان حجر الزرق أي من حجر السفة اه عس **(قوله)** نعم الخ استدل على قول المصنفوا
 بعد الخ اه رشدي **(قوله)** لو قتر الخ وان نقص من عاصيته سدا أو عن مهر المثل عند الاطلاق لم يولونك
 بالمهر من مهر هاتونه مع اه معنى **(قوله)** فزاد الخ ظاهره أخصنا وان كان مهر مثلها فوق المدخولان
 بصل في تفسير ذلك من السفيه كما مر به الرض وشرحه والفرق لا غرض اه سم **(قوله)** محض الزادة
 ولما الخ الأولى مع وزمت الزادة ختمت **(قوله)** ولزمت ختمت هذا إذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة
 تلقى المهر بوقت اه حلي **(قوله)** ويؤخذ من أي من التعليل **(قوله)** في السيد الرشيد فلو كان غير رشيد
 حل مع النكاح ولغنا إلى يادته بطلنا أقويه للتعليل المار في السفيه الشان أقر بغير راجع **(قوله)** ويحل
 ما ذكر الخ أي محل محض النكاح في الأول ولها مهر الزاد **(قوله)** لا يابل النكاح أي كافي السفيه اه معنى
(قوله) ولو تنكح فاسدا أي بأن أطلق السيد الاذن في النكاح فتكسح كالحاقه في التفسير من شرطه
 اه عس **(قوله)** تنكح صحيحا أي بارة ان ينكح ثانيا نكاحا صحيحا اه عس **(قوله)** ودروحه أي السيد
 كرجوع المولود أي يعقبه اه عس **(قوله)** وكذا في السفيه أي رجوعه كرجوع المولود اه رشدي
 قول المتن والظاهر انه ليس السيد الجبر عسده والثاني في عبارة كلامه اه نهاية قال عس وعلى هذا
 الثاني لو طلق السيد مثلاً وجته فلا تفرز وجهاولها يادته بعد انقضاء عهدها لهذا السيد الجبر عسده مع
 النكاح ثم اذا ملكها اباسيده بعد طلقها انقضت النكاح فلا يحتاج إلى تطليق من السيد رطل المراتب ذلك
 لزوجه الأول بعد انقضاء عهدها من السيد قال بعض أهل العصر والعمل بهذا القول حيث أمكن أو لم
 يفعل الآن في التطليل بالصبي قال السلا متاذ كمن الاحتياج إلى المصلحة في تزوج الصغيرة فانه حيث كان
 المزوج السيد لا يترقب هذا النكاح على مصلته اه وفي بعد تسليمه انه عمل بمقابل الظاهر وقد مر
 الشارح كسج في شرح الخطب بانه لا يجوز العمل به ولو لنفسه انه يحتاج مع ذلك إلى عدالة ولي المرأة والشهود
 وأن بذلك يكون العقد صحيحا عند الشافعية ما لم يلا تفرع ما قبل اه أقولو بغير حوازل التعليل والعمل
 لنفسه بمقابل الظاهر في السيد الصغير قول الشارح واقضى كلامهما في مواضع ترجع مقابلة في الصغير الخ
 وقول المتن والثاني في الجبراء كلامه قيل يجبر الصغير قطعاً وهو موافق لظاهر النص وباطله أكثر
 العراقيين ولا قضاءه كلام الرافعي في باب التطليل والرضاع انه المذهب والمسايق للمصنف في كتاب الرضاع
(قوله) غير المحرم مفهوما عدم محرم بان السيد المحرم وان لم ينكح الاعد تنكحه لفساد الاذن حال الاحرام
 وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كأقاده شيخنا الشهاب إلى وان قاله الصغير ويؤخذ من العباب
 ويمكن أن يشارق قول الرابي المحرم غير محرم حيث بقى بحال الاحرام بمصعباً والكيل في نفسه بغير
 اذن أحد في النكاح بخلاف السيد الاذن ففسد ذلك عدم محض كل السيد المحرم في قول النكاح
 له حيث لم يقبل عدا كزوجه بغير راجع **(قوله)** فزاد ظاهره أخصنا وان كان مهر مثلها فوق
 المصغر وان بصل في تفسير ذلك من السفيه لكن الفرق لا غرض واضح على الرض ولو لم ينكح بالمهر أي

أي السيد الرشيد غير المحرم
 لفظاً وأوياً تكراراً صحيح
 لغتهم الخ (وه اطلاق
 الاذن) فينكح من أوامة
 يبلده وغير هاتمه السيد
 منع من الخروج البها
 ضلها فان وهم فيه (وله
 تقسده بامراة) بمعنى (أو
 قية أو يولد ولا يعدل عما
 اذن في) والا يابل وان
 كان مهر المدلول بها أقل
 من مهر المصغر فزاد
 مهر افراد أو زاد على مهر
 المثل عند الاطلاق محض
 الزادة ولو من ختمت فيبيع
 بها اذا عشق لان ذنبة
 محصية تختلف ما عرف
 السفيه ويؤخذ من
 الكلام في السيد الرشيد
 ويحل ما ذكر في صورة
 التقدير وان لم ينكح الزادة
 والا يابل النكاح لانه غير
 مأذون فيمستد ولا يحتاج
 إلى اذن في الرجعة بخلاف
 إعادة البائن ولو تنكح فاسدا
 نكح صحيحا بلا اشارة
 لأن القاسم لم ينشأ الاذن
 الأول وجوه من الاذن
 كرجوع المولود كذا في
 السفيه كالمسألة
 (والظاهر انه ليس السيد
 الجبر عبد له النكاح)
 صغيرا كان أو كبيرا

بما ترأسمه السابقة لأنه يلزم منه مالا كالمسكة واقتضى كلامهما في مواضع أخر جمع مقابلة في الصغير وأما الأسنوي ذو النواحي أحمر اللب
الآن الصغير لأنه قد مر في عين الصلحته حيث ذابوا جلعيل عا بنها (ولا عكسه) أي لا يجبر السيد على نكاحه باقسامه السابقة أيضا إذا
طلبه من في الأظهر لأنه يشترط عليه (٢٩٤) مقاصد الملك وفوائده كترويج الخ (أو لا يجبر أمه) التي عاكس فيها هو لم يتعاقب بها سبق

لازم على النكاح لكن
من يكافئها في جميع ماض
والأم يصح بغير رضاها
له اجبارا على رقيق وذو
النسب اذ لا نسب لها وإنما
صح بيعها بغير الكفو ولو
معيها ولو أنها تمكينه على
الأصح عند المتولي لأن
الفرض الأصلي من الشراء
للمال ومن النكاح التمتع
(بأي مسقة كانت) لأن
النكاح رد على منافع
البضع وهي ملكه ولا يتفاه
بغيرها ونفقتهما بخلاف
العبد أم البضع والبيكاته
فلا يجبرهما بغيره
ومرأته ليس لراهن تزويج
مرهونة لزهر منها الأمن
مرهون ومنها جانية تعلق
نفيها مائل وهو معسر
والأصح وكان اختيار الفداء
وأما البيع البيع حيث
لأنه مفقوت الرقة فهو صحيح
العتق لتشوف الشارع له
وكذا لا يجوز أن يفسد تزويج
أهله بغير إذن الفرماع
لسيد تزويج أم تجارة
عالم فراضه بغيره لأنه
يقطن فيها فيفسد ربه
العالم وإن لم يظهر بروج
أو تجارة منه المذون له
المدين بغيره وإن
الفرماة (فان طلقت) منه
أن تزويجها (لم يلزمه
تزوجها) مطلقا لقصصه فيها لو اتستاهه من قبله (و لا بد أن حرمت عليه) مؤيدا أو الحق بما إذا كان امرأة
(لأنه) اجابته تحصيلها (وأذا تزويجها) أي الامتناع بها (والأصح أنه بالملك بالولاية) لأن التصرف فيها عاكس استيفاء ونقله إلى الغير إنما
يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالجرة (فيزوج)

حيث قال فيه ولو تزوج أمه وألم عليه الصغير الخ اه وأما قول عس وأنه يحتاج الخ فبوجه ظاهر غـ في عن
البيان والله أعلم (قوله بسائر الخ) يشمل المكاتب والمعتق فيقتضي أن قسمهما الخلاف وقال الحق والنهاية
أنهما لا يجبران قطعا وإذا الأول والعبد المشتق هل للسيد اجبارا وعلمهما بما يقفه الخلاف المذكور في
الطرفين ولو أجابه أحدهما إلى النكاح واستمتع الآخر تمتنع عليه النكاح اه (قوله لأنه) أي النكاح يلزمه
الخ ولأنه أي السيد لا يرفع النكاح بالطلاق فكيف يجبر على الملائكة ونفقتها يتومنى (قوله ترجع
مقابلة الخ) مال الله المفق (قوله وأما أحمر اللب الخ) أي بان تزوجه بغير رضا أي بقوله النكاح اه
عش (قوله ولا عكس) بالجر أو الرفع فما يتومنى قال الرشدى قوله بالجر لم يظهر في وجهه فله تأمل اه (قوله
باقسامه السابقة) ألا لا بد فلا تزوج بحال ناشئ اه سم (قول المتن له اجبار أمه) أي واحدا كان السيد
أو تعددا فاشتر كغيرهما لكانها اه عش (قوله التي عاكس فيها هو لم يتعاقب بها سبق
الخ وقوله في جميع ماض ومنه العفو والسلام من العيوب من ذلعة الحرف قطعي ما أفاده قوله نعم الخ من ان
ماعد الزنى وذلة النسب معتر اه عش (قوله والألم يصح) أي النكاح (قوله اجبارا على رقيق الخ)
أي وان كان أو أهما قرشا كمرهني سم (قوله ولو أنها تمكينه الخ) أي عند أمر ضرر يطعها في بدنها اه
نهاية قال عش أي ولو باعتبار غلبة ظنها كأن كان مجذوما أو روص اه (قوله المال) أي لا التمتع اه
عش (قول المتن بأي صفة كانت) تعمم في صفة الامتن بكاره وثبو بنوصفر وكبر وعقل وجنون وتذبير
واستبداد اه معني (قوله كالأجبرانه) كان الظاهر ثابت الفعل (قوله ومراهن الخ) بمجرز قوله ولم يتعلق
بما جئ لازم اه عش (قوله الأمن مرهون) أي أو بأفقه ما يتومنى سم وسدعبر (قوله ومثلها مائة
الخ) أي بلاذن المستحق اه معني (قوله حيث ذابوا) أي حين اذ كان مورا التي هو مـ في قوله والا اه
وشدى (قوله ومع العتي) أي إذا كان السيد مورا مع العتي (قوله لا يجوز لملس) أي يحجور
عليه ملس اه سدعبر (قوله تزويج أم تجارة عامل قراضه) فيه تتابع أربع اضافات (قوله بغير إذن
الفرماة) أي أما باذنهم فيصح من لم يظهر غيرم آخر ذلك والافيني بطلان النكاح اه عش (قوله بغير
إذنه) أي العامل (قوله وإن لم يظهر الخ) غاية (قوله وتجارة قن الخ) عطف على تجارة عامل اه سم (قوله
المأذون له) أي في القنارة (قوله المدين) أي الأفيرو وجهها بذنه (قوله بغير إذنه) أي القن (قول المتن لم
يلزمه تزويجها) أي أن ينفق عليها لعنت وقوله مطلقا أي صغيرة أو كبيرة حلت أولا اه عش (قوله
مؤيدا) أي بنسب أو رضاع أو مساهرة وكانت بالفه كقوله ابن تونس ناقصة ناقصة كقوله الأخرى اه
معني (قوله فإذا كان) أي السيد (قوله فيما عاكس الخ) خبران وقوله ونقله إلى الغير إنما يكون الخ عطف على

بالعين من مهر هادوه صرح به قال في شرحه خلاف نظيره في الشبهة كما انتهى (قوله باقسامه) الألامر
فلا تزوج بحال ناشئ (قوله وذو النسب) كذا دبر الشافعي وقضته أنه تزويجها إذا كانت غير يمتن
بعمى قال الأسنوي فينبأ في قولهما فيما مر والأمة العربية بالمر الجمعي على هذا الخلاف أي الخلاف في
انحصار بعض النكاح لبعض ونظر لما قاله صاحب الروض صرح بما يفيد أنه لا لزوم جهاد كانت غير يمتن
بعمى ولو حارو كشرع الإسلام في شرحه أن الحق ما قاله قال ولما قال فلان الحق في الكفاءة في النسب
لسددها لها وقد أسقطه هنا بترويجها من ذكر وما ربحه أذا وزوجها غير مـ بدها باذن أو ولاية على
مالكها اه (قوله الأمن مرهون) أي أو بأفقه (قوله وأما البيع البع الخ) عبارة شرح الروض
واستشكل ذلك بيع معها قبل اختيار الفداء (قوله أو تجارة قن) عطف على تجارة عامل (قوله في المتن

على الأول بعض استخلافا للبغوي كما مر (مسلم أمته الكافرة) التي تحمل من قبح (١٩٥) كليب بخلاف المرتبة إذ تحمل بحال ونحو

الجوسية ولو ثبتة على أحد

وجهين وجه بعضهم لأنه لا يحمل

الاستماع مع ما والأوجه

ما رجحه الجلال البلخي

وشرح الحافوي بل نص

عليه الشافعي رضي الله عنه

أنه تزوجها بكفر أو

حرثها على حلها مع الاتي

عن السيوطي رجحه بخلافه

كأن تزوج بحرمه ونحو رضاء

وأن لم يكن عليها ولاية

من جهة أخرى بخلافها

وهم فيه مخرج أما الكافر

فلا تزوج أمته المسلمة على

ما مر لأنه منسوع من كل

تصرف فيها إلا الزالة ملكه

عنها (وفاسق) أمته كما

يؤجرها (ومكاتب) كاتبة

محصنة أمته لكن بإذن

سيد وليس السيد الاستقلال

بزوجها كعبدة (ولا

تزوج ولي عبد) سوا ممن

(صبي) ويمنون وسفد كرا

وأثنى لعدم المصلحة فيه

بإتضاع كسبه عنه ولم

ينظر وإلى أنها لم يماثلها

مع تزوجه لندونه (وبزواج)

ولي النكاح والمال وهو

الأب فالجد فالسلطان

(أمته) أجبال التي تزوجها

للولي بقدر ركة (في الأعم)

إذا ظهرت الغبطة قدسه

اكتساب المهر والنفقة ثم

لا بد من إذن السفينة في نكاح

أمته وخبر بوليها أمته

صغيرة عاقلة نيب فلا تزوج

وأمت صغير وصغيرة مجنونة

قول الحنفى وقول الشارح

أي الكاتبة ليس في نسخ الشرح التي

يأيد نكاحه كذا قوله بعد قوله لأن

غيرها لا يحمل نكاحها له من هاشم

اسمها ونحوها (قوله على الأول) أي إياه بالملك (قوله التي تحمل) ينافي هذا التقيد بما في قوله والأوجه
ما رجحه الخ وقوله كأن تزوج بحرمه الخ (قوله ونحو الجوسية الخ) أسقط الهمزة في قوله (قوله لأنه)
أي السيد (قوله بمما) أي الجوسية والوجه ما رجحه الجلال الخ وهو التعمد منها به ونحو
(قوله على حلها) أي الكافر أه سم (قوله كأن تزوج) أي السيد (قوله بحرمه) أي المأثورة كأنه
سم ونهاية ومعنى (قوله أما الكافر) بحرمه وسلم (قوله إلا الزالة ملكه الخ) أي لو كانت لها إماء ومعنى (قوله لمن
ومكاتب الخ) وأما المكاتبية بنيت أن تزوجها سيدا بآذانها فليراجع قوله سم ثم ذكر من الرض والعقاب
ما يشهد كذا في المتن ما يشهد (قوله كعبدة) أي عبد والمكاتب أي كاله ليس له الاستقلال بزوجيه بعد
المكاتب بل بإذنه فيه أه ع (قوله كسبه) أي عبد والمكاتب أي كاله ليس له الاستقلال بزوجيه بعد
يصدق على ابن عم وصلى على بنت عمه بمجانبة المصودان تكون ولا يتماها من جهة واحدة أه سدع
وقوله من جهة الخ ولعل الأولان قبول شرع بتلاجهما تزوجها لا بد من إذن السيد أه أي ذكر أو أنثى أخذ
من سابق كلامه في سم بعد ذكر كلام التبع وشرحه ما نصه هذا ظاهر في اعتبار استئذان السيدة أيضا
وظاهره وإن كانت تكرأ بعد ذكر كلام شرح الرض والبعض ما نصه وقد سئل أن السفينة نائب
كذلك أه (قوله وخبر بوليها) أي النكاح والمال ع (قوله أمته صغيرة) أي أمته الصغيرة (قوله وأمت صغيره) الخ
عاقلة ونيب صغيرة (قوله فلا تزوج) أي لأنه لا يلي أحد نكاح ثالث الصغيرة (قوله وأمت صغيره) الخ
عطف على قوله أمته صغيرة (قوله مجنونة) أسقط الهمزة في قوله وفي سم بعد ذكر كلام التبع ما نصه هذا

الكافرة (٣) وقول الشارح أي الكاتبة كافي المهر ومثال وانما جعل كلامه على كلام أصله لأن السفينة
حكما في الجوسية وجوز ولم يشرع أو قوله لأن غيرها لا يحمل نكاحها أي أه والأقسام في حل الوثبة التي
شرح مر (قوله والأوجه ما رجحه الخ) وهو التعمد شرح مر (قوله بناء على حلها) أي الكافر
(قوله كأن تزوج بحرمه) أي المأثورة كأنه بنحو رضاء (قوله في المتن ومكاتب الخ) وأما المكاتبية بنيت
أن تزوجها سيدا بآذانها فليراجع قوله الشارح في شرح الإرادة بحث أن الأمة المعبضة تزوجها من
زوج المعبضة بآذانها من تزوج المعبض كاتبة تزوجها الولي لأن من تزوجها إلا أن وهو مكاتب البعض
وأولى أه وتقدم ذلك في كلام الشارح في بحث الأولياء في الباب كالرض وزوج صغير المجنونة
وليها بآذانها مطلقا ولو بكر أو لابه سهر أن الأمة أه (قوله في المتن ولا تزوج وليه صديقه) تزوج أمته
الخ في الرض فصل ليس لولي تزوج عبد الصبي والسفينة المجنون ولو تزوج أمهم المصلحة أب وجد
جاء لا غيرهما إلا السلطان في أمته الصغير تزوج أي وإن علا أمته نائب المجنونة لأمته السبب الصغيرة
أي العاقلة وإن كانت أي الأمتسية مأمونة أه وظاهره أنه إذا كانت الأمة السفينة لا تستأذن لكن
قول التبع وشرحه ما نصه لولي نكاح ومال سيدان ولا سلطان تزوج أمته من ذي صغر وجنون
وسفول أو أن يأن ذى السفينة فلا يأن وإن علا تزوجها إلا أن كان صغيرا أو صغيرا وليس لغيره ذلك
مطلقا أه ظاهره في اعتبار استئذان السفينة أيضا وظاهره وإن كانت بكر أو ثمة إذا كان صغيرا شامل
لذي الجنون منهما بخلاف تقيد الشارح الصغيرة المجنونة وعصاة الجواهر هل لولي الطفل والسفينة
والجنون ذكر أو كافوا أو أنما تزوجهم بعد ما كان أو أمته أه أو جعله إلى قال والثالث وهو الظاهر
أن زوج الأمة المصلحة تدون السفينة إلى قال وإن كان أي الرقيق لسفينة لا بد من إذن ثم قال أمته المرأة ينظر
في سأل س منها فإن كانت مجنونة فتقدم وإن كانت مطلقا وزوجها ولي السيد وتوا السيد تدون الأمة سواء
كان وليا بالنسب أو غير وسواء كانت السفينة ثيبا أو بكرا أه (قوله فالسلطان) ظاهره وإن طرأ السفينة
بعد ما غير سيدا فليراجع (قوله لا بد من إذن السفينة في نكاح أمته) قال في شرح الرض كما استأذن
في نكاحه في شرح البهجة لأنه لا يلي نكاحه إلا بذنه أه وتقصية ذلك أن السفينة نائب كذا انتهى (قوله
خرج بوليها) أي النكاح والمال

أي الكاتبة ليس في نسخ الشرح التي يأيد نكاحه كذا قوله بعد قوله لأن غيرها لا يحمل نكاحها له من هاشم

فلا تزوجها السلطان ولا
يعبر الولي على نكاح أمة
الولي

باب ما يحرم من النكاح

بين ما أي النكاح المحرم
لأنه لا يعارض كالأحرام
وحديثه ساوون هذا الترجمة
توجسه الروضة وأصلها
بباب موانع النكاح ومنها
اختلاف الجنس فلا يصح
لأنه نكاح جنس وعكسه
كالمسلمين أو غيرهم
خلاف القمولى وآخرين
لأن الله تعالى آمن علينا
بجعل الأزواج من أنفسنا
لنمساكهن واللبا والناس
بها وذلك يستلزم ما ذكر
والاغتصاب ذلك الامتنان وفي
حديث فيه من لهجة
وحد يسمي نكاح رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
نكاح الجن وعسى الثاني
ثبت سائر أحكام النكاح
لكن بالنسبة لأنس فقط
فيما يظهر لآدم وان كفو
بغير وعشر بعثا جاعا
معاوي من الدين بالضرورة
للكسب الأدنى تفاصيل
تكاليفهم ثم ظهر كلام
أئمتنا العشرة في الانس
إذا اختلف مقلدهما
وتعوض غرضهما ما لم
يتراضا لحاكم باعتقاد
الزوج لا لزوجه فحين
يجري ذلك هناك أن يمكن فان
قلت ما ذكر فيه ان النكاح
اعتقادهما فرأى من الوطء
وهي حرمتهما إنكته بنافه
ما يأتي في مسائل التدينان
له الطلب وعليها الهرب

شامل لدى الجنون منهما أي الصغير والصغيرة شلاق عقيد الشارح الصغيرة بالجنونة اه (قوله فلا تزوجها
السلطان) وان وليا المال لا يلي نكاحهما (خاتمة) * أم غير المحرم وعليها تزوجها ولي السيدة تبعاً
ولا يتعلل بسيدتها باذن السيدة وجوبا لان المال لا يملكه النكاح وان كانت بكر الانثى لا تسحق في تزويج أمها
اه معنى عبارة سم عن الجواهر أمنا رآه بنظر في سال سيدتها فان كانت محجورة فقد مر وان كانت مطلقة
زوجها ولي السيدة رضاً السيدة دون الأمت سواء كان وليا بالنسب أو غير موصواء كانت الأمة كبيرة أو صغيرة
عاقلة أو مجنونة وسواء كانت السيدة ثيباً أو بكراً اه

باب ما يحرم من النكاح

(قوله بيان لما) إلى قوله ومنها اختلاف الجنس في النهاية (قوله بيان لما) لا يتحقق قرب حمل من على التعويض
بل أقرب منه أي باب الأفراد المحرم من جملة أفراد النكاح وأما حمل من على البیان فيلزمه نقصان البيان
واحتياجه للتقدير اه سم وأقره الرشد في قوله فيلزمه نقصان البيان أي أنه لم يذكر جميع أفراد النكاح
المحرم في هذا الباب وقوله واحتياجه للتقدير أي بقيد أنه لا يتحقق أن التقيد يحتاج إلى المطلقة وان حمل
من على التعويض كما أشار إلى ما حل في حديث قال أي باب بيان الأفراد المحرم من جملة أفراد النكاح المحرم أي
للعراض كالأحرام بل ذاته اه (قوله وحديث) أي حين اذ قد سبق ذلك أنه المتبادر عند الأخلاق ساوون الخ
أي إذا المتبادر من موانع النكاح ما عتبع لذاته وقد يندفع بذلك توقف سم واستظهر الرشد في باب ما عتبه
قوله ساوون الخ وأشار الشهاب سم إلى التوقف فيه والتوقف في ظاهر اه (قوله ومنها) إلى قوله وعلى الثاني
في المعنى (قوله فلا يصح لآدمي الخ) وقال الشيخ الإسلام المعنى وخلافاً لقهاية والله سبحانه ونسأل في ذلك
القمولى وهو الأوجه وعندنا في بادي والحلي وحشنا اه (قوله وذلك) أي الامتنان المذكور وقوله
ما ذكر أي عدم التخصيم اختلاف الجنس (قوله ولا تغتصب ذلك الخ) نظره سم وغيره يجوز الامتنان
بأعظم الأمرين (قوله نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) القمولى أن يجعله على الكراهة دون الضرر
لا يقال حقه الضرر لأنه غير صحيح وإنما الذي حقه الضرر هو المصلحة أي لا تفعل بخلاف لفظ النهي
وما تصرف منه فان قلت قول الراوي نهي أي أتى بالصيغة قلت ممنوع لجواز أنه قال أنها حكم اه سم ولا يخفى
على المنصف أن حمل الآية على الامتنان بأعظم الأمرين وحمل الحديث على الكراهة كل منهما خلاف الظاهر
بحاج إلى دليل (قوله وعلى الثاني) أي قول القمولى ممنوع من المصلحة (قوله يثبت سائر أحكام النكاح)
فصوره وطوره إذا اختلف على ظنهما وزوجته وان يفتقر صورته وجواره أو كونه مراهقاً وعش زاد
تفتقروا وكذا عكسه اه (قوله لكن بالنسبة لأنس الخ) فتفتقر وضوم معها ويجب عليه الغسل لو طمها
وغير ذلك ومنه ان ينق عليها ما ينفعه على الأمتة كالتزويج أو جعلها الجنين منها فلا يفتقر عليه باحكامنا
اه عش (قوله باعتقاد الزوج الخ) هذا يحمل نظره سم (قوله هنا) أي فيما إذا كان أحد الزوجين أنسياً
والآخر جنيناً (قوله فرأى من حل الوطء الخ) كليات مثله أنفاً (قوله أنها يمكنه) بيان لما ذكر وقوله ينافيه

باب ما يحرم من النكاح

(قوله بيان لما) لا يتحقق قرب حمل من على التعويض بل أقرب يمتد أي باب الأفراد المحرم من جملة أفراد النكاح
وأما حمل من على البیان فيلزمه نقصان البيان واحتياجه للتقدير (قوله ساوون) يتأمل (قوله خلاف القمولى)
تبع القمولى مر (قوله ولا تغتصب ذلك الامتنان) فيه نظر لجواز الامتنان بأعظم الأمرين (قوله نهي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن) القمولى أن يجعله على الكراهة دون الضرر لا يقال حقه
الضرر لأنه غير صحيح إنما الذي حقه الضرر هو المصلحة أي لا تفعل بخلاف لفظ النهي وما تصرف منه
فان قلت ان الراوي سم الصيغة فقال نهي الخ قلت ممنوع لجواز أنه قال أنها حكم اه (قوله وعلى الثاني)
ثبت سائر أحكام النكاح فصوره وطوره إذا اختلف على ظنهما وزوجته وان يفتقر صورته وجواره
وكذا مر (قوله باعتقاد الزوج) هذا يحمل نظره

قلت لا ينافيه لان ذلك كيدل عليه كلامهم ثم في ظاهر مجرمها على في اعتقادهما واطن لا يجرمها عليه في اعتقادها ما يؤيده قولهم لو صدقته جازها تحكيته ثم ايت ما يؤيد ذلك ان يصرح به وهو ان قواعد الزكوى من ان لا يزوج غير الحنفى منع وجها الحنفية من تناول نبيذ تعتقد الاحتراز به لحقه اه فان قلت لا ينافيه لان منعهما من ذلك لا يلزم عليه ارتكاب مجرمها في اعتقادها مختلف نحو وعده حنفى شافعية بتدني انقطاع الحنفى وقيل الفصل قلت تمكنه حاشا اعتبارا لاعتقاده في علمها فلا يمتنع حتى في اعتقادها والكلام في غير التمسك وما يتصل به نحو النشور والتقدير انما في الكمال التمتع لا في ابعاده ذلك مما يترتب عليه ضررها الذي لا يخلو ككونه سالكا بحسب الكسب وطائفة برسمها وهي شافعية فتبين مع ذلك ان لا ينافيه اليمين شهوة ازالته (قائدة) بالجن اجسام هوائية او لا في أي يغلب عليهم ذلك فهم من يكون من العناصر الاربع كالاشكال على قول وقيل ارجح جردة نفوس بشرية بمقارفة (٢٩٧) عن ابدانها وعلى كل فظهر عقول وفهم

و يقدرون على التشكيل
بشكل مختلف وعلى الاعمال

الشاق في اسرع من وضع

نحوهم ثلثة اصناف

ذو اوجحة تغير ونحوها

وحيات وآخرون يعملون

ويطعنون ووزع في قدرتهم

على التشكيل باستلزام وقوع

التشكيل ثلثان من رأى ولو

ولم يستعمل الحنفى تشكلا

به ورد ان الله تعالى تكفل

لهذه الامنة بمعناه ان

يقع فيها ما يؤدى لثقل ذلك

الترتب عليه الى معنى الدين

ورفع النسبة بعلمه وغيره

فاستلزم شرعا الاستلزام

الذي كور قال الشافعى رضى

الله عنه من زعم انه رآهم

ردت شهادة عن زعمه وخالفته

القرآن وكلان المصنف أخذ

منه قوله من منع التفضيل

بين الانبياء عصر وخالفته

القرآن وحمل بعضهم كلام

الشافعى على زاعم روية

صورهم الى خلق اعلمها

المجتمعة (قوله في ذلك) أى ما ياتى الخ (قوله في ظاهر الخ) أى كسكاج نان بعد الطلاق ثلاثا باحتمال أى وثبت هذا عندهما معا وقوله واطن أى كطلان السكاج الاول أى وثبت هذا عند الزوج فقط وبه يندفع قول سم ان ذلك لا يقتضى اختلاف الحكم اه وقوله السيد عن قوله لا يجرمها على في اعتقادهم الظاهر في اعتقاده اه (قوله يؤيده) أى كون ذلك في ظاهر مجرمها الخ (قوله ما يؤيد ذلك) أى ان العبرة باعتقاد الزوج لا بالزوجة (قوله من ذلك) أى تناول النبيذ وقوله عليه أى المنع (قوله فالتعديك الخ) فمشبهة مصادره مقتضى اه سيدعم (قوله حنفى في اعتقادها) محل نظر اه سم (قوله والكلام الخ) أى كلام أختنا المتقدم في قوله ثم ظاهر كلام أختنا الخ (قوله والتقدير) عطف على نحو النشور وأعلى النشور وقوله المنافى نعمت لما يحصل به الخ (قوله على قول) راجع الى الملازمة فقط (قوله وقيل ارجح) أى الجرح ارجح الخ (قوله باستلزامه) أى اقتدارهم على التشكيل (قوله لخالفته القرآن) ان اريد به قوله تعالى انه وراكم هو وقيل به من حيث لا نرى وهم فهو ممكن لان ما ينافى الآيات اثباته في خصوصه توهي بمحكمهم مرد وبنائى حالة لا تراهم فيها وليس فيها عموم ولا حصر وذلك لاننا في ان لنا له أخرى تراهم فيها خصوصاً وقد وردت الادلة بوجهين فليتامل اه سم (قوله من منع التفضيل الخ) قد بسكل ذلك بانه ان اريد بمنع التفضيل مع الاطلاع على ما ورد في القرآن كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض الناس على بعض واعدناوا فلا ينافى في الاقتصا على التعزير بل ينبغى الحكم بالكفر وان اريد بالمنع مع الجهل بما ورد في القرآن اوسع اعتقاد تاويله على وجه يعذر فيه فلا ينبغى التعزير ولعذر فليتامل اه سم (قوله نحو ما مر) أى انفا في الفائدة (قوله لهم تكاليفها) أى لكن لهم الخ (قوله ولا ينافى هذا) أى قوله ولا يسقط عنا الخ امره وغير واحد الخ انظر ما وجه عدم المناقاة للظاهر في ما دى الرأى (قوله والجمهور الخ) مبتدأ وقوله على الخ أى خبرها على الخ خبره (قوله نقل عن أى حنفية الخ) أى فله قول آخر موافق لقول الجمهور (قوله ومنها) عطف على قوله منها

(قوله في ظاهر مجرمها على الخ) أى فهو مشترك لها في اعتقاد الخربة لو ثبت ذلك للظاهر فكانت الخربة من هذا الوجه أتم مما كانت بتاعتقادها ومع ذلك فهو لا يقتضى اختلاف الحكم فليتامل (قوله حنفى في اعتقادها) محل نظر (قوله لخالفته القرآن) ان اريد به قوله تعالى انه وراكم هو وقيل به من حيث لا نرى وهم فهو ممكن بان غاية ما في الآيات اثباته في خصوصه وهي بمحكمهم مرد وبنائى حالة لا تراهم فيها وليس فيها عموم ولا حصر وذلك لاننا في ان لنا له أخرى تراهم فيها خصوصاً وقد وردت الادلة بوجهين فليتامل (قوله من منع التفضيل بين الانبياء عصر وخالفته القرآن) قد بسكل ذلك بانه

(٢٨ - (شرواني وابن قاسم - مباح) ولا يعرف البضاوى الى جن في تفسيره بل اوحى بنحو ما رآه وقيل دليل على انه صلى الله عليه وسلم اراهم لم يقرأ عليهم وانما اتفق حضورهم في بعض اوقات خرافه فيهم هو ما خرافه الله تعالى بذلك اه وكلامه يطالع على الاختلاف الصحيح كما كثيرا ما مر حتى وقد ثبت على الله عليه وسلم اراهم ومنه ان الله عليه وسلم اراهم على كسبائهم فلهذا لا يسقط عننا ما كان منه من نحو اقامة الخلع او فرض الكفارات لم يعلموا اراهم وان ازل لهم صلى الله عليه وسلم وكفى اشرعه اجماعا ضروريا فكفى منكر لهم كالكفائت خصوصاً لانهم لم تعلموا ولا ينافى هذا الخرافة لو علموا بعض الاحكام كاعتقاد الجمع بمعا وحقائدها انهم لنا لجمهور على ان مؤمنهم بثاوت ويصلحون لجنه وقول أى حنفية والى لا يخلو فلو انهم لم يخالصوا الناس بالقرآن في رده على انه قل عن أبى حنفية انه أخذ دخولهم من قوله تعالى لم يعلمن انن قيلهم ولا يان ومنها خبر ذلك وهو ما يؤيد ما سبق من انهم قد قرأوا بوضوح ومصابرة لا ينافى التماسك مع علمهم انها تم

مع آية الاحزاب نبات على
الى آخرهما أو أحصر صابطا
للقراءة انه يحرم جميع من
شبهت معادله العمومة
ولما خالفه فثبتت حرمة
الامهات) أى تكاسهن
وكذا جميع ما ياتي اذا اصاب
لا توصف بمثل ولا حرمه على
الاصح وقيل التقدير
وطون فصد وطوه بملوكة
الحرم على هذا الاشبه بعد
النسب على تحرير وطوه
دون الاول والخلاف في
غير الام افهى يحسب وطوها
انقاعا فلا ينصّر وطوها
وهي محسوبة كتهذا حاصل
ما ذكره الزركشي وقوله
نظر طاهر لان الاجماع على
تحرير وطوه مطلقا المعلوم
من روضة بمنزلة النص عليه
بل أقوى وقد صرحوا بنفي
الحكم ذلك فاقضى ضعف
ذلك التفسير كما أطلق في
الام ان ينصّر ملك ولها
لها كالكاتب (وكل من
واتك أو وليت من ولدك)
وهي المبدء من الجهتين
وان علت (فهى أسكن)
حقيقة عند عدم الواسطة
وبحار اعتدوا جودها على
الاصح ووجه آخر واجهه صلى
الله عليه وسلم لكونهن
أمهات المؤمنين في احترام
فهى أمومة غير ما نحن فيه
(والبنات) ولو احتمل
كأنهية باللعان ومن غلو
أكذب نفسه لمقتضى
النفي لا يثبت لهما من أحكام
النسب سوى تحرير ملكها

اختلاف الجنس فتوجه فسر ذلك أى غير اختلاف الجنس وقوله هو أى غير ذلك (قوله مع آية الاحزاب
وبنات علان) وذكره جامع انه ليس فيها تحرير حتى تكون دليلا على سبب القرابة لان بيان حمل من
فيه تحرير والقرابة المقضية للتحرير وان ما فيها ليس منها اه سم (قوله بالقرابة) أى المقضية بتحرير (قوله
وجيئ) أى من ضبط القرابة لما اعتبها ذكر (قوله أى تكاسهن) أى قوله على الاصح في النهاية (قوله
جميع ما ياتي) أى الآية السابقة تفاو كان الاول ان يصرح بهذا لظهور قوله الا في قوله قبل الخ وما في
الكرهى من ان قوله أى تكاسهن الخ ارجع الى الآية لان ما ياتي به عنه السابق (قوله على هذا) أى تقدير
الوطى في الآية اه كرهى (قوله دون الاول) أى تقدير النكاح (قوله اذ لا ينصّر وطوها الخ) أى لانها
تعتق بملكها فلا ينصّر بمعاملكها اه سم أى وسببى، نعم (قوله هذا) أى قوله أى تكاسهن الخ هنا
(قوله على تحرير وطوه) أى وطوه بملوكة المحرم وقوله مطلقا أى اما كانت أولا (قوله غنة النص عليه)
أى نص الشارع على تحرير وطوه (قوله بنى الحد) أى وطوه للملوك المحرم اه سم (قوله فاقضى) أى
تصر بهم المذكور وضعف ذلك التفسير أى قوله فيصد وطوها الخ (قوله كما أطلق في الام) أى كضعف
ما أطلق في الام من عدم التصور اه سم وبعبارة السدي ع أى كضعف ما أطلق في مسألة الام انه يحسب وطوها
انقاعا المقصود تشبيه التفرع بالاطلاق في مطلق الضعف لا نظيره في انه من مقتضى ما تقدم اه (قوله
ملك ولها الخ) أى استمرار ملكها اه سم (قوله وهى الخدمة) أى قوله أروع النفي في النهاية والمقتضى
(قوله ووجه آخر واجه الخ) دفع به ما يقال تعريف الام بما ذكره كرافة لانه لا يشهد له وماه صلى الله عليه وسلم
مع انهن حرم على غير صلى الله عليه وسلم وسمن أمهات المؤمنين اه عش (قوله غير ما نحن فيه) أى من
أمومة النسب (قوله ومن ثم) أى من أجل بقاء احتمال بنية المقضية باللعان (قوله لو كذب) أى النافي
(قوله على الوجه) خالفه النهاية والمقتضى وسم فاعتمدوا ما حاصله انه يثبت لهما جميع أحكام النسب سوى

ان أرى يمنع التفصيل مع الاطلاع على ما ورد في القرآن الكريم من النصير من التفصيل كقوله تعالى
ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وعدم تأويله فلا ينبى الاقتصار على التعزير بل يثبت في الحكم
بالكفر لان ذلك لا يرد لقرآن من غير عذر وان أرى يمنع التفصيل مع الحمل بما ورد في القرآن أرفع
اعتقاده تأويله على وجه يفسر فيه فلا ينبى التعزير وعذره فليتامس (قوله مع آية الاحزاب) قد يقال آية
الاحزاب نبات على الخ ليس فيها تحرير حتى تكون دليلا على ان القرابة من أسبابه ومحاببات في بيان حمل
ما فيها تحرير والقرابة المقضية للتحرير وان ما فيها ليس منها (قوله اذ لا ينصّر وطوها) أى بملوكة أى
لانها تعتق بملكها فلا ينصّر بمعاملكها (قوله بنى الحد) أى وطوه للملوك كالحرم (قوله كما أطلقه
في الام) أى كضعف ما أطلقه في الام من عدم التصور (قوله اذ لا ينصّر ملك ولها الخ) أى استمرار
ملكها (قوله ولو احتمل كلفته باللعان) وطوه يدخل ما هو في القصاص بقتله لهما والحد بقتله لهما
والقطع بسر قتلهما أو قبول شهادته لهما وجهان انتهى قال في شرحه فتلعبا الاصل عن التهمة أشبهما قال
الاذرى واقتضاء كلام التتميم وقوم في نسخ الرخصة السقيمة يقتضى تعصم مقابلة الخوا اعتمد كما
أشاده شعبان الشهاب الرولى هو مقابلة الذى اقتضى تعصم كلام الرخصة ثم قال في شرح الروض قاله
المقتضى وقد يأتى الوجهان في انتقاض الروض بمسحوا جواز النظر لهما والمقتضى بها ألا فلا يلزم من ثبوت
الحرمية للحرمية كفى الامتنعوا الموطأ أشبهه بقوله تعالى الاقر بعدنى عدم ثبوت الحرمة انتهى هذا
كلام شرح الروض والا وجه عدم الانتقاض بأشاذ انتقض بالشك مر (قوله سوى تحرير ملكها)
قد يقال من أحكام النسب وان كان من أحكام الرضوخ والمصاهرة أيضا عدم تقض الطهارة بالمس ولا
يقضى الا بثبوته فلا يثبت من الشك إلا أن يرد بالأحكام الخاصة به ومن أحكام عدم القصاص بالقتل والحد
بالعنف والقطع بالسرقة فتعود ذلك على أحد الوجهين بل هو المعتمد على ما علم بما تقرر والا
ان يرد بالأحكام المتفق عليها في نظر أو يكون اعتقاده توحيج إلى جملة لا تغفل

أراد ذلك اذ لو علم عدم دخولهم لكانت حجة لا يحتاج اليها (وكل من ولدته أم أو ولدته من (٢٩٩) ولها) وان سفل (فهي بنتك) حقة

وجاز النظر وانما
وحيث انفق مهرها قلت
والخاتمة من) ما (فيها)
لأنهم لا يثبتون عندنا
ثبت لها الوارثة ولا يثبت
من أحكام النسب وفسل
تخرج من خبره في كسبي
وقت تزول بها من مائه
و رد بان الشارع قطع
نسبها عنه كاتقير فلا نظر
لكونها من مائة مباحة
بكره نكاحها الخلاف
فيها (ويخرج على المرأة)
وعلى سائر مهرها (ولها)
من زوائله (علم) اجابا
لانه بعضها وانفصل منها
انسانا وكذا الذي يرون
ثم أجعلوا لها على زوجه
انفصل فرق البقيش بانه علم
تصرف الشارع في نسبة
الولد الواطئ فلم يشأ الا
بنكاح أو شبهة لا لموطأ
بسل الحقة مما في الكل
(والاخوان) من جهة
أو بنا أو أحدهما علم
زوجه الحاكم مجهولة ثم
استلحقها أو بشرط علم
يعرفه هو ثبتت استحقاقه
وبقي نكاحه من عليه وبه
تستدفع مخالفة عدم فيه
ومن جرى على الأول
العبادي وكذا القاضي مرة
قالوا وليس لنا من نكح
أخته في الإسلام غير هذا
ولو أبانها لم يخل ولا
استلحق زوج بنت المجهول
المجنون أو الصغير ولم
يصدق هو بعد كذا على ما
فيه مما يثبت في شرح الأثر

جواز النظر وانما
لأنه نص من حيث ما لا
علم عدم دخوله لم تلحقه (الح)
بالنكاح (قوله وان سفل)
المن وقوله المجنون أو الصغير
اعتمد الشارع تعالى الله
معنى وشرح الرض (قوله كما تقرر)
أو وهم صنعه تقيد بها إذا
منه انسانا اه ع (قوله على ارثه)
كبرت اه ع (قوله لم يصدق)
النكاح ثم ان كان ذلك قبل
ينفصم النكاح وان تألم الاب
الزوج وحده فقط لم ينفصم
وقد اعرفت بالخير وما
المسي أو بعده كذا وحكمها
وقع الاستلحاق قبل التزوج
هو مبدعي يرجع المنكر
تخل (الح) مفهوماً له لو
ليست وحقيقة وقد حوت
والاقرب الأول (قوله وكذا
النسب فاستلحقها لو كانت
جنوبه بعد العقد أو الصغير
لا تزوج الصغير الا بال
جنوبه بعد تزوجه ورجع
(قوله وان سفل) الى الفرع
مراي المتن (قوله وان سفل)

(قوله أرا ذلك) أي فليس
قد منع هذا المازة لما كان
النكاح ولو ما في حكمه
واذا لم يجر عليه فقير من
أي حتى الزاني منهم
ولو أبانها لم يخل له
الحرمة اذ ليست زوجة
وقد يخرج ذلك على
الصغير) قد ثبت شكل
فلا اشكال فيما يمكن
والاخوان) عبارة
الاحوة وان سفل انتهي (قوله وان سفل)

فرجيه (و بنات الاخوة والاخوات وان سفل) والعامة والمخالات

وكل من هـى أُنشد ذكر والدك) وإن علم من جهة الأب أو الأم سواء أُنشد لآلوه أو أحدهما (فعمتك) أو أُنشد أنثى والدتك) وإن علمت من جهة الأب أو الأم سواء أُنشد لآلوه أو أحدهما (فإفانك) وعلم بممران الأنصر من هذا كله أن يقال بحرم كل قريب

بنات الأخوت وبات أولاد الأخوة وان سفلن انتهت اه سم (قوله وان علا الخ) عبارة المعنى بلا واسطة
ههناك حقيقة أو بواسطة كعبه أهلك ففعلنا مجازاً وقد تكون العمتين جهة الأم كآخت أبي الأم اه (قوله
ان علا الخ) عبارة المعنى بلا واسطة فالتثنية حقيقة أو بواسطة تملكه أمك فتألف التثنية مجازاً وقد تكون الخالة
جهة أمك كآخت أم الأب اه وعبارة الروض كآلى سم فآخت أبي الأم عتوا تحت أم الأب اه (قوله وعلم
سما الخ) هذا عين ماض اه عش (قوله ان الانصر الخ) لكن يفوته يستثنى بيان جهة القرابة اه وسندي
(قوله وفيها العمومة) أى الشاملة للأعمام والعمات وقوة أو الخوة أى الشاملة للأخوال والخالات اه
سم (قول المتن) وجزم هو لا السبع بالرضاع الخ) سياق في الرضاع عن حومة الرضيع تستثنى من الفر وعه
من الرضاع والنسب إلى أمه وحواشيه وان حوتى المرعوة الفحل ينشتران إلى الجوع اه سم (قوله
لو بواسطة) تعميم لقوة أو أرضعته من أرضعته الخ (قوله أو لم يرضع الخ) أى لم يرضع الخ وأضربها اه
لغتي (قوله الذى إليه) استتره به عاى كمن البلى لغيره كان تزوج امرأه وتضع فان الزوج المذكور وليس
بغيره (قوله وان وادته) أو أرضعته بواسطة كإهو ظاهر فكان ينبغي زيادة هذا اليا ثم ماسبق
ه سديرو أقول والانصر الأشبل ليم الصور الثلاث ان يقول ولو بواسطة (قوله فالمرضة بلبن الخ)
أى سواه كانتا الرضعتان وجداً أو أمّاً وموطوءة شبهة اه عش (قوله وبنتها) أى بنت المرضة بلبن الخ
(قوله كذلك) أى لو رضعاه اه سديرو (قوله ولو رضعاه) متعلق بكل من أهلك أو أمك اه سم (قوله
مرو لونه أحدهما رضعاه) أمّا ما سفلن الكلام فيه وقد تقدم اه سم (قوله نسباً ورضاعاً) يحملان
يكون تعميماً لبنتها والمرضة أوله هاهو الانسب وقوة أو آخذت وبنتها نسباً ورضاعاً فيه نظير
ما سفلن تذكر و بالتألف في كلامه يبين لك تفصيل بعض الأقسام اه سديرو عبارة سم قوله نسباً أو
رضاعاً ينبى تعلقه بكل من ينشرو وقوته بعده نسباً ورضاعاً ينبى تعلقه بقوله أهلك أو آخذت وبنتها أى
المرضة وقوته بعده أيضاً نسباً ورضاعاً متعلق بكل من آخت الفعل أو المرعوتون تحت أسلمهوا وأصلهما
اه أقول وقوة نسباً ورضاعاً عقب قوله وينشرو أرضعته أمك أو أرضع لبن أهلك متعلق بكل من البنت
والأم والأب (قوله بلبن اصل) لعل المراد أصل الفعل أو المرضة أو أصل الشخص الثاني وما فوه لا أصله
الأول أو المرضة بلبنه أخت كاتقدم لا يستلخا سم على عه اه عش (قوله عمة رضاع) أى فى الأصل
الذكر وقوته أو أمته أى فى الأصل الأنثى اه سم (قوله لأنها بنات الخ) أى كى (قول المتن) ولأم المرعوة الخ)
وأم المرعوة نفسها فلا شك فى عدم قصر عمار لى اه سم عبارة الرشدى الختم لم ذكر من أرضعته ولذا

الامتناع في ولادة المولودة
أو المولودة (بحرم هؤلاء
السبع بالزواج أيضاً) أي
كل حين بالنسبة لمن على
الامتناع والاختصاص في
الآية بالتخصيص المقتضى عليه
يحرم من الزواج ما يحرم
من النسب وفيه ارتباط
يحرم من الولادة (وكل من
أرضعتك أو أرضعت من
أرضعتك أو) أرضعت
(من والدك) ولو بواسطة
(أو ولدت من مرضتك أو)
ولدت أو أرضعت (ذاً أي
صاحب لبنها) شرعاً لكليل
الرضعة التي اللبنه وإن
ولده بواسطة (فأرضع
وتس) بذلك (الباقى) من
السبع المحرمة بالزواج
فالمرأة - هـ - لبننا أو لبن
فرضعتك أو رضاعاً بنتها
كذلك وإن سفلت بنت
رضاع والمرضة لبن أو لبنك
أو لبنك أو رضاعاً لمولودة
أحدها رضاعاً اخت
رضاعاً وبنت ولادة المرضة أو
الفصل نسأ أو رضاعاً وإن
سفلت ومرضة - ب - لبن
أخيك أو أختك وبنتها
نسأ أو رضاعاً وإن سفلت
وبنت ولادة رضعة أمك أو
أرضع لبن أهلك نسأ أو
رضاعاً وإن سفلت بنت أخت
أو أخت رضاعاً وأخت فخر
أو مرضعتك أخت أمهم

(قوله) وكل من هي أخت ذكرك ولدك وان علما من جهة الأب أو الأم (الخ) قال في الروض فاخت أي الأم وأخت أم الابنة انتهى (قوله في ولد العمومة) أي الشاملة للأعمام والعلمات (قوله وأخواله) أي الشاملة للأخوال والحالات (قوله في المتزوج) وعمره هو لا عم السبع بالزواج أيضا وسيأتي في الزواج أن حرمه الروض تنتشر من أي غير وعن الرضا والنسب لا إلى أصوله وحواشي بيوان حرم من المرضعة والفصل بشران إلى الجسيع (قوله ولورضا) متعلق بكل من أهلك وأهلك (قوله وهو ولد أحد همل رضا) أما نسبنا فليس الكلام فيعود تقدم (قوله نسب أوزرضا) ينبغي تعلقه بكل من بنت وولد وقوله بعد نسبنا أوزرضا ينبغي تعلقه بقوله أهلك وأختك ونها إلى الرضا فتعرفه بعده أن نسبنا يابن أوزرضا متعلق بكل من أخت الفحل أو الرضا فتأخت أصلهما وأصاها (قوله ومترفعين أصل) لعل المراد أصل الفعل أو الرضا فتأخت أو أصل الشخص الثاني وما في قوله لاول انما الرضا فتعنه بالنسب أخت كما تقدم لأدب والاختلاف (قوله مترضا) في الأصل الذكر (قوله أوزرخته) في الأصل الأنثى (قوله في المتزوج) ولا أم مرضعتك ولدك) وأما المرضعة نفسها

نَسِئُوا رِضَاعًا وَنَسِئُوا أُمَّيْنًا أَوْ رِضَاعًا وَأُمًّا وَلَا تَحْرَمُوا عَلَيْهَا مِنْ رَضْعَةٍ أَتَىٰهَا وَأَوَّلَتْ وَأَمَّا
 حُرْمَةُ أُمِّ أَيْمَنِ نَسِئُوا لَهَا أُمَّهُ أَوْ مَوْلَاهُ أَيْ (وَلَا تَنْفَلِكُ) أَيْ وَهِيَ أُمَّهُ لَهَا كَقَوْلِهِمَا أَجْنِبِي عَنكَ وَحُرْمَةُ أُمِّ نَسِئَا
 لَهَا نَسِئَتْ أَوْ مَوْلَاهُ أَيْ (وَلَا تَحْرَمُوا عَلَيْهَا رِضْعَةً) أَيْ (وَلَا تَحْرَمُوا عَلَيْهَا أُمَّيْنًا)

وهي نسبا أم موطأ (أو وبثا) أي المرأة التي لا وهي نسبا بنت أو وليمة تعلم أن هذه الأربعة تستثنى من قاعدة تحريم من الرضا عيا يحرم من النسب لما عرفت من نسب انتفاء التحريم عنهن رضا أو انتفاء عهدهم بمقتضى ما نسبها كالحق بن فاشنا وما في كلام غيره من صوري وقد عليها أم الموم والمعموم الخال وأما الخال فإنه لا ينعاض من نسبا (٣٠١) لارضا على ما تقر وصورة الأخيرة ظاهرة

لأنه يصدديان من يحرم من النسب ويحل من الرضاع وأما من أُرُضعت ولها فهي محل من النسب والرضاع معا فلا يخفى اهـ **(قوله وهي الخ)** أي أم أولادك **(قوله أي الرضعة)** أي مرضعتك أولادك **(قوله وهي)** أي بنت أم أولادك **(قوله وأحل الخ)** عبارة عن الرضعة لأن الأم تحرم كل أم وأخ وأعماموت لكونهم أئاما وأولادهم وحديثنا في الصور والآل يدرك ذلك القول في بابهن اهـ وعبارته الرضعة أي مقام أخيلك متلازم تحريم عليك من حيث أنها أم أخيلك بل من حيث أنها أمك أم أولادك أي أمك وأخيلك وأخيلك متلازم من أُرُضعت أمك مثلا اهـ **(قوله للفقهاء)** راجع للفني **(قوله ويرد عليها)** أي الأربع المذكورة في المتن

(قوله أم الم) أي من الرضاع اهـ عش **(قوله لنا قرر)** أي من انتفاعها بحسب ما نهيته سابقا **(قوله من أجدته ذات مان)** ذلك لأن أجدته من الرضاع لأن الأم المذكورة وقوله غير أم الأخت الخ لأن أرماد في قوله من أُرُضعت أمك فقد يقال ما هنا من أن من سائر الجشائن أذاك في مرضعة أم النسب وما هنا في أم الأخت من الرضاع النسبية فلتأمل اهـ سم أي فلا حلة للتنبيه إلى الغيرة به **(قوله متعلق بأخت)** أي من حيث المانع اهـ عش **(قوله دليل قوله الخ)** قد يقال هذا دليل تعلفه بأخيل أمها اهـ سم **(قوله لأب وأم)** كان وجه هذا التقدير أن يكون على طر بقا ذكر في النسب والألف الشقيق كذلك كما هو ظاهر اهـ سم **(قوله وكذا بعد وقبل التمكن)** هو أحد وجهي اعتماد الرض في باب الرضاع والثاني أنها لا تحرم كإبعد التمكن وهو أوجه كما في بعض الشهاب الرئي اهـ سم **(قوله لأن ادعت غلط الخ)** هذا الاستثناء لا يظهر على ما في بعض الشهاب الرئي أن ما قبل التمكن كإبعد وذلك لأن التمكن غلط أو ناسبا لا يزيد على عدمه وأسا فلتأمل ثم إن أن ويهذه الاستثناء مجردان لها تعلق فهو قريب اهـ سم أي فيكون الاستثناء حينئذ موقفا **(قوله أخذ ما في الرضا الخ)** قد يقال كيف تؤخذ الخ من متبوعها ما ذكر من قبول قول الز وجعفر فخطفه فيبني أن المراد أنها كل وجعل ذلك اهـ سم **(قوله لو ادعت ذك)** أي الخطأ أو التيسار **(قوله خطفه)** أي أوج **(قوله ويرد به)** أي الفرد **(قوله فهذا)** أي الوطء **(قوله فلا يثبت)** أي التحريم بهما وقوله خلاف الرضاع أي يثبت بقوله فكذلك التحريم **(قوله لا يدفع الحاق بعضهم الخ)** في الجزم بالأدفع مع الإطلاق وإمكان التقييد في ذلك فلتأمل اهـ سم وقد يجب بامسح الز وروى في شرح المذهب أنضايهم من إطلاقهم بضاف إليهم بالتحريم **(قوله الرضا)** أي يدعو الرضا في تعلفه أي تفصيل الرضا ودعوا بكونه قابل التمكن الغير أو بعد **(قوله عليك بالصاهرة)** أي قوله ولا تظلمهم فلا اشكال في عدم تحريمهم **(قوله فلها)** أي المرأة **(قوله غير أم الأخت المذكورة في المتن)** إن أواد ما في قوله من أُرُضعت أمك فقد يقال ما هنا من أن من سائر الجشائن أذاك في مرضعة أم النسب وما هنا في أم الأخت من الرضاع النسبية فلتأمل اهـ سم **(قوله دليل)** قد يقال هذا دليل تعلفه بأخيل أمها اهـ سم **(قوله لأب وأم)** كان وجه هذا التقدير أن يكون على طر بقا ذكر في النسب والألف الشقيق كذلك كما هو ظاهر اهـ سم **(قوله وكذا بعد وقبل التمكن)** هو أحد وجهي اعتماد الرض في باب الرضاع والثاني أنها لا تحرم كإبعد التمكن وهو أوجه كما في بعض الشهاب الرئي اهـ سم **(قوله لأن ادعت غلط الخ)** هذا الاستثناء لا يظهر على ما في بعض الشهاب الرئي أن ما قبل التمكن كإبعد وذلك لأن التمكن غلط أو ناسبا لا يزيد على عدمه وأسا فلتأمل ثم إن أن ويهذه الاستثناء مجردان لها تعلق فهو قريب اهـ سم **(قوله أخذ ما في الرضا الخ)** قد يقال كيف تؤخذ الخ من متبوعها ما ذكر من قبول قول الز وجعفر فخطفه فيبني أن المراد أنها كل وجعل ذلك اهـ سم **(قوله لا يدفع الحاق بعضهم الخ)** في الجزم بالأدفع مع الإطلاق وإمكان التقييد في ذلك فلتأمل اهـ سم

فإنه لا يثبت بقول النساء خلاف الرضاع فكذلك القهر به و يؤيد هذا الخلاف قول رستم وغيره أن أمثلة متعقباتها

(ويعبر) عاينك بالماض (ز وجتم ولت) وان سفل من نسب أو رضاع (أو ولدت) وان علا (من نسب أو رضاع) لقوله تعالى وخللنا
أبناءكم الذين من أصلكم ومنطقه خبر يعبر من الرضاع السابق يعين حل من أصلكم بل انه لا خلاف بين وجبة التبنين دون ابن الرضاع ولقوله
تعالى ولا تتكسبوا ما كنتم آباءكم من (٢٠٢) النساه (و) يعبر عليك (أمهات وجنتك منهما) أي النسب والرضاع ولولطفه بالمتن

ذلك في المتن وإلى التنبية في النهاية الأقوال وادخاله (قول المتن) ويعبر ز وجتم ولت الخ) عبارة قال وض
فيعبر بمجرد العقد الصحيح أمهات وجنتك وز وجت أصولك وفر وعك انتهت اه سم (قول المتن) زوجة
من (ولت) أي بان لم يدخل ولدت بها اه معنى (قوله وان سفل) أي ذكر كرا كان أو أنثى بواسطة أو غيرها فهو
شامل لزوجة البنت فخير على جدها لها زوجة من ولد بواسطة أو لا يدخل بشمل الذكر والآن فتنسبه
فانه دقيق جدا اه ع (قوله وان علا) أي بواسطة أو غيرها بأب أو جد من قبل الأب أو الأم وان لم يدخل ولدت
بها اه معنى (قوله لقوله تعالى الخ) عبارة أخرى اما النسب فلا يتوأم الرضاع فلحديث المتقدم فان قيل
انما قال تعالى وحسبنا الله من أصلكم فكيف حرم طهيلة الابن من الرضاة أعجب بان
المفهوم انما يكون عتقا ذالم يعارض منطق وقد عارضه هنا قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم
من النسب فان قيل فائدة التمسك في الآية - شذأ عجيبان فائدة ذلك اخراج طهيلة التبنين اه (قوله
ومنطق الخ) جوابا لعراض وأرد على الاستدلال بالآية (قوله يعين حل الخ) فيه بحث لان الخبر عام
ومفهوم من أصلكم خاص والقاعدة الأصولية تقدم الخاص ولو مفهوما اه سم (قوله لا يخرج زوجة
التبني) فليخرج حل الرمز وجتم تبنا لانه ليس بان اه معنى (قوله والرضاع) كذا في أصله وجماعه
تعالى والمناسبات ينادي إلى رأي اغها هو الواو فليأمل اه سيعبر اقول قضيت جوابا لمطابق الضمير لم رحمه
لفظة او كما هو ظاهر (قوله وحكمت) أي حكمته عدم اعتبار النحول في تحريم اصل البنت دون غيرها اه
معنى (قوله كسابتها) هما زوجة وجتم ولت وزوجتم ولدت (قوله من ذلك) أي القريب (قوله انتم
يشترط الخ) عبارة أخرى والحاصل ان من حرم بالوطلة باعتبار حصة العقد كالمستوفى من حرم بالعقد وهي
الثلاث الأول فلا بد من صحة العقد ثم لو لم يفي في العقد الفاسد في الثلاث الأول حرم بالوطلة فيه لا بالعقد
اه (قوله وادعوا استدلال) ظاهره وان كان كل منهما في الدبر وهو ظاهر لو جود مسمى الوطو الاستدلال
وقد قالوا الدبر كاقبل في أحكامه لا ما استثنى ولم يذكر وهذا في المستثنيات فيسبب اليهم منطقا لما صرح به
النبوء في شرح المذهب انما يفهم من إطلاقهم بضاف اليهم بالتصريح اه ع (قوله لانه) أي الوطو
أو الاستدلال وكذا الضمير في قوله وهو يعبر (قوله حيث) أي حين اذ نشأ عن العقد الفاسد (قوله
كلياتي) أي في المتن من قريب (قوله وان سفلن) يعني عنه قوله المارولو بواسطة (قوله وادخاله)
خلقا لانه نوله (قوله لقوله تعالى الخ) لتبيل المتن (قوله بعد الخ) بينا المقبول وقوله دخلتم
ناش فاعله عبارة أخرى أعيد الوصف إلى الجملة الثانية ولم يعد إلى الجملة الأولى وهي وأمها تناسك
مع ان الصفات عقب الجمل تعود إلى الجميع الخ (قوله وان اقتضت) أي العود اليه أيضا (قوله لان محله) أي
العود للجميع ما تقدم (قوله مع ذلك) أي بخلاف العمل (قوله خلافا للركني الخ) مال المغني اليه أي
مالة الزركشي (قوله لان الخ) لتبيل له - دم النظر (قوله استقلال كل) أي من المعمولين (قوله على
ذلك) أي العود للجميع (قوله يلزم عليان العقد الخ) لتبيل يلزم وجه الزوم اه سيعبر صراحة سم قوله

وان علون وان لم يدخل
بها لا يطلق قوله تعالى
وأمهات نسائك وحكمت
ابتلاء الزوج بكما هو والمخالف
به المترتيب أمر الزوجة
غمرت كسابتها بنفس
العقد يمكن من ذلك ولا
كذلك البنت نعم بشرط
بحث لاوطه صحة العقد
لان الفاسد لا حرمه مالم
يشأ عنه وطه واستدلال
لانه حيث شذو طه شبهة
واستدلال وهو يحرم كما
يأتي (وكذا بناتها) أي
زوجته ولو بواسطة سواء
بنات ابها وبنات بناتها وان
سفلن (ان دخلت بها) بان
وطهتها في حيايتها ولو في
الدبر وان كان العقد فاسدا
وكذا ان استدلت ماله
المعبر في سفلن قوله وادخاله
اذ هو كالوطه في أكثر
أحكامه في هذا الباب وغيره
لقوله تعالى وور بائكم الاذن
في محسوركم من نسائك
الاذن دخلتم بهن الا يقول
يدخلتم لامهات تناسك
أيضا وان اقتضت قاعدة
الشافعي من رجوع الوصف
ونحوه لاسم ما تقدم لان
محله ان اتخذ العمل وهو
هنا مختلفا ذاعا لم تناسك
الأولى الاضافة والتأني
توف الجوز ولا تفرع ذلك

لما ادعاهما خلافا للركني لان اختلاف العامل يدل على استقلال كل حكم ويجوز الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما
هو واضح وذكر المحرر للعالم فلامفهومه (تنبيه) لم يترك الموت هنا منزلة الوطو بخلاف في الأرض وتقرر والمهر وبوجه بان التزويج
هنا يلزم عليان العقد يحرم وهو خلاف النص ولا كذلك

ثم انقص فسمعه على الموت موجب للارث والتقرير ورسم من جهة المقتضى ان المألو من البنت لو حلت الوطع وتواصف بمهره الاما هو من
خسبه في الام لا مكانه وعملوا على ذلك في الامهات لمراهم المقصود فسمه المألو لا جنسه فاذا امر فعمل مقرر لوجه الذي هو العذر وهو
الموت أو الوطع أو كذلك الوجه (ومن وطئ امرأة) حية وهو واضح (عك) ولو (٣٠٢) في الدرر ان كانت حرة مقلعة أبدا كإبائ

عن أصل الرضة (حرم عليه
أهلها ومنهنا وحوت
على أبائه وأبائته) اجاعا
وتبت هذا الحرمة أيضا
(وكذا) الحية (الوطأة)
ولو في الدرر (شبهة) اجاعا
أيضا للسكن لا يثبت بها
بحرمة لعدم الاحتياج
إليها ثم المعتبر هنا أي
عزم المصاهرة وفي حق
النسب وجوب العدول
وطها بغا سدسها وكفلها
حليته وكونه مشتركا أو
أقربا عسكو طها بجهة
قالهم لما لم يمتدح لافان
علت قيل (أو) توجد شبهة
(في حقها) كان تستطيلها
أو كان بها نحو نوم من عم
فعلى هذا باب ما قاتب
الشبهة أن نرى المتوفى
المهر شبهة فقط ومهالان
وطافى بنكاح ولاديه وان
اعتقدت التفرم فليست
مستثناة خلافا للبلقيس ١٠
مران معتقد بغيره لا يبعد
لشبهة ولا يولو طعن غش
لاحتمال زائد ما يوجب
أوفيه (تبييه) مران
الاستدخال لا يكله بشرط
احترامه في الإزال ثم حله
الاستدخال بان يكون لها
شبهة ويقتضى فيشكل
بأنه يروى طعن فيه وحده إلا

يلزم عليها هذا مجموع وانما اللزوم ان الحر المقتدع الموت لا يشال هو خلافا لنسب لا تقول هو ملحق
بالمصوص ولو امتنع مثل ذلك انسداد باب القياس (قوله ثم) أي في الارث وتقرر بالهر (قوله في حرمه)
أن المطالبين بنت وفي سم مأنصه قوله فلم يحرمه الخ لم كان كذلك اه (قوله من ذلك) أي السر
الذكور (قوله لمارس) أي أنضافه وحكمته ابتداء لزوج الخ (قوله والمقصود الخ) عطف على
المطلوب (قوله فيه) أي الارث وتقرر بالهر (قوله فاذا امر فعمل الخ) لم كان كذلك اه سم (قوله
وهو) أي المقر (قوله حية) إلى التبيين النهاية الاقوية وكونه مشترك في وان علقت وكذا في المفتى إلا
قوله ومنهنا فوطأ ولا أثر (قوله حية) أمالمت فلا تثبت حرمه للمصاهرة وطها كما جزمه الزاقي
في الرضاع اه معنى (قوله وهو واضح) سذكر محترزه (قوله وان كانت حرة ما الخ) أي ينسب أو رضاء
كلماته من نسب أو رضاء فحرمه بنتها على حرمه على أبيه اه سم (قوله اجاعا) ولان الوطع يملك
العين نازل منزلة عقد النكاح على معنى (قوله لكن لا يثبت الخ) عبارة المفتى فتبينه قد بشره تشبهه وطه
النسبة يلو طه ذلك العين أنوطه مالم يشبهه نكاحا فحرمه والمهر ميسر مراد بالقرم فقط فلا يصل
للواطي بشبهة النظر إلى أم الموطأ أو بنتها لانه الموطأ والمساقر ثم ما ولاسهما كل من وطئ أو بل أو فلو
تزوجها بعد ذلك ثبت الحرمة أيضا اه (قوله لها) أي بوطه مالم يشبهه نكاحا فحرمه باعتبار المضاف إليه
(قوله لعدم الاحتياج الخ) عبارة غير مرة والقرن احتياج الأصول إلى الخاطئة في الأول دون الثاني اه (قوله
وفي حق النسب الخ) عطف على قوله هنا (قوله أن تكون) تامته وشبهه فاعله (قوله بغا سدسها) أي
أشراه اه معنى (قوله حليته) أي زوجته وأخته (قوله وان علقت) غايه المقتضى أي علقت الموطأ أو أن
الواطي أحسن منها (قوله حليتها) أي زوجها وأخته (قوله وان علقت) غايه المقتضى (قوله فعل هذا) أي
الوجه الثاني المروج (قوله ومنها) أي من شبهتها (قوله بلاديه) وكذا بلاديه وشهود اه عش (قوله
لشبهة) أي شبهة اختلافا للعلم (قوله ولا تلو طعن غش) أي لا يترتب على وطئه موطأ أو على أصوله
اه عش (قوله أو بل) بيناه المفعول (قوله أوفيه) استعطفه المفتى وهو اللزوم لان ما هنا محترزه وهو
واضح وأيضا يلزم على ذكره أن يكون قوله لو طعن غش في إضافة المصدر إلى فاعله ومعقوله معا (قوله مر) أي
قبيل قول المصنف وكذا بانها (قوله ان الاستدخال) إلى قوله ولقره ذلك في المفتى الاقوية وحديث فيشكل إلى
لا يثبت بالاستدخال (قوله كلوطه) ختم أن (قوله بشرط احترامه) أي المني (قوله بان يكون الخ) راجع
لحالة الاستدخال فقط (قوله وحديث) أي حين إذا اعتبر في تأثير الاستدخال احترام المني حالة الاستدخال كحالة
الانزال (قوله فيشكل) أي عدم تأثير الاستدخال مع الاحترام في حالة الانزال فقط (قوله لكونها) أي شبهة
(قوله ووم) أي في الاستدخال (قوله فان الخ) أي في عدم الحرمة (قوله وبذلك) أي الجواب بقوله الوطع
(قوله بالاستدخال بشرطه) عبارة المفتى والاسنى باستدخال ما روج أو سد أو أحسن بشبهة اه (قوله وكذلك)
الرجح (قوله) عبارة في باب الرجح لا تحصل بفعل كوطه وان قصد به الرجح فتعفى الرجح فتعفى الرجح فتعفى الرجح
في الدرر ومثلها مستدخلة تأييدا لمجزم على المعتمد اه (قوله بخلاف نحو الاحسان الخ) عبارة المفتى والاسنى
دون الاحسان والتقليل وتقرر بالهر ووجهه للمقوضة والغسل والمر في صورة الشبهة اه (قوله وغير
المحرم الخ) محترزه قوله بشرطه لم يعلقه في الانزال عبارة المفتى والاسنى ولا يثبت ذلك أي النسب والمصاهرة

بالمصوص ولو امتنع مثل ذلك انسداد باب القياس (قوله فلم يحرمه الاما هو من جسده) لم كان كذلك (قوله)
فاذا امر فعمل الخ لم كان كذلك (قوله وان كانت حرة مقلعة أبدا) أي ينسب أو رضاء فكلماته من
ان يجب بقوله أو طه أو بانه في حالة الوطع تعارض شبهة وتعمدها فليست شبهة لان أقوى لكونه آخر جسده من الفواح حال وصوله للرحم
وتم لتعارض حال الانزال فاعلمها بمجزم متيقن بذلك قوله لم يثبت بالاستدخال بشرطه إلا التسبب والمباهرة والعذر وكذا الرجح على
المعتمد بخلاف نحو الاحسان والتقليل وغيره فمقرر أن لا يوجب

لا يثبت شيء وقال البغوي يثبت خمس على من وطئ زوجته من غير ما ذكرناه من هذا الأصل وليس يرتفع الأمر بخلافه مسئلة
 وقوة ذلك الاشكال اعتمد بعضهم باليس (٣٠٤) يعتمدوه انه لا يشترط الاحترام الا في حالة الاثر الواحد بل يقول غير طهر لغير زوجته

فما حقت به فحلت منه
 لحقه الولد وكذا لو لمع
 ذكره بحجر بعد انزاله فيها
 فاستحبته أجنبية فحلت
 منه اه * (تنبيه آخر) *
 أطلق جمع مقدمات
 حرمة وطء الشبهة وغيرهم
 حله وكلاهما يجب لانه ان
 أريد به ما حل كالشركة
 فهو حرام اجنا أو شبهة
 الطريق كان قال بحله بمجنون
 يقلدان قلده ومثله باطل
 والاقبال حرمة اتفاقا فيما
 بل اجما أو شبهة
 الفاعل كل ظنها حلته
 فهذا غافل وهو غير مكلف
 اتفاقا من تركه الاجماع
 على عدمه او اذا اتفق
 تكليفه اتفق وصف فعله
 بالحل والحرم من هذا عمل
 قولهم وطء الشبهة لا وصف
 محل ولا حرمة (لا للمزنيها)
 فلا يثبت لها ولا لاحد من
 أصولها وفروعها حرمة
 مصاهرة بالزنا لحققت
 بخلافه من نحو مجنون أو
 مكروه عليه لان الله تعالى
 امن على عباده بالنسب
 والصهر ولانه لا حرمة
 (وليس بمباشرة) بسبب
 مباح كفاحته (بشهوة)
 كوطء الاطهر (التم الا
 توجيهه فكذلك الاوجب
 حرمة قال الزكشي ورد
 عليه ليس الاباء آمنه فاتها

والعدو والرجل حقه ولا غيره باستدخال ما عدا الزوج أو والد السوء عند البغوي يثبت جميع ذلك كولو وطئ زوجته
 ينظر الخ (قوله لا يثبت به) أي باستدخال غير المحرم (قوله في مسئلة) أي في زنا الزوج (قوله وقوة ذلك
 الاشكال) أي المارقي قوله فيشكل الخ اه سم (قوله اعتمد بعضهم الخ) وفاقا للنهاية ووالد كالمصاهرة
 سم قوله وهو انه لا يشترط الزمان اعتمدوا هذا اخضاعا للشهاب الرمي بل لعلم المراد من قوله بعضهم اه (قوله
 وكذا) أي في حق الولد (قوله وغيرهم) أي وأطلق غير ذلك الخ (قوله فهو حرام اجنا) اي من الماتع من
 ارادة المطلقين الحرم هذا الحرام اجنا حتى يتجنب منهم (قوله فيما) خبر مستد اخذ في أي هو أي قوله
 اتفاقا من غير ما قبل الا وابعده (قوله وهو غير مكلف اتفاقا) أي وان كان عند بعض كافي جمع الجوامع ولا
 منافاة بين الاتفاق على عدم الوقوع وقول بعض بالجويز كانه عليه سم (قوله انتفي وصف الخ) استشكله
 سم (قوله فلا يثبت) أي قوله وعده فلا يخالف في المنفى الا قوله أو مكروه وقوله مطاعا الى وحكمه ذلك والى قوله
 وصرف النهاية الا قوله أو مكروه (قوله يخالف من نحو مجنون الخ) عبارة النهاية والمنفى يخالف من مجنون فان
 الصادر منه صورة فاقبضت به النسب والمصاهرة ولو لا بد لام لم يحرم على الفاعل أم الغلام وبنته اه
 (قوله أو مكروه عليه) عبارة شرح الارشاد نعم وطء المكروه والمجنون من أقسام وطء الشبهة فيعطى
 حكمه اه وقضيت ثبوت النسب من المكروه والى اعتمده خضعا للشهاب الرمي بخلافه سم على ج
 اه عش (قوله امن بالنسب والصهر) أي فلا يثبت الصهر بالزنا كالنسب اه معنى (قوله ولا الخ)
 أي ما عدا الزنا (قوله بسبب مباح) أي كاز وجبة والمالك قاله سم وقديقال ان ما ساق من استثناء الزكشي
 والتنظير فيما يأتي في ان المراد بالسبب المباح ظن الاباحة فلحصر اه رشدي (قول المتن في الاطهر)
 ولا أثر للمباشرة بلا شهوة علمها اه كتنه سم (قوله ورد على) أي المتن (قوله ليس الاب الخ) أي شهوة
 اه عش (قوله انه لا يحرم الخ) أي لا يحرم الا مع الزنا الا طء الاب (قول المتن ولو اختلطت حرم الخ)
 وشبهه عكسه وهو ما لو اختلط محرمه بالرجل فبأقرب ما ذكره اه ينفى ما عدا شهوة خضعا للابادى وكانه
 تركه لانه مناه اه عش (قوله وضبط المتن الخ) جرى على هذا الضبط المنفى (قوله دقش - يد يد الراء)
 أي وقضها (قوله ليشمل ذلك) أي الحرمة بسبب آو الخ فكان الانسب لتأنيث (قوله مطلقا) أي باجتهاد
 نسب أو رضاء فحرم منها عليه وتحرم هي على أبيه (قوله وقوة ذلك الاشكال) أي المارقي قوله فيشكل
 الخ (قوله اعتمد بعضهم باليس يعتمدوه) وهو الخ) من اعتمدوا هذا اخضاعا للشهاب الرمي بل لعلم المراد
 من قوله بعضهم (قوله فهو حرام اجنا) اي من الماتع من ارادة المطلقين الحرم هذا الحرام اجنا حتى
 يتجنب منهم (قوله اتفاقا) لا يقال هذا ممنوع بل فيمنع خلاف أشار اليه جمع الجوامع بقوله والصواب
 امتناع تكليف الغافل كايضا شارحا لا نقول كلام جمع الجوامع انما يفيدان نقول بالجويز ولا يلزم منه
 الوقوع وهو لا ينافي الجواز (قوله انتفي وصف فعله بالحل والجريمة) لقال آت يقول الحل المتن في الوصف به
 معناه الاذن والحرم متلقتي الوصف به لانهما المنع ويجوز ان يراد من أطلق الحرمة بعدم الاذن ولا
 يلزم منه الاذن ومن أطلق الحل به عدم المنع الا لاذن فليشمل (قوله يخالف من نحو مجنون أو مكروه عليه)
 عبارة شرح الارشاد نعم وطء المكروه والمجنون من أقسام وطء الشبهة فيعطى حكمه ما انتهى وقضيت ثبوت
 النسب من المكروه والى اعتمده خضعا للشهاب الرمي بخلافه عا شرح م ر يخالف من مجنون فان
 الصادر منه صورة فاقبضت به النسب والمصاهرة ولو لا بد بغلام يتحرم على الفاعل أم الغلام وبنته انتهى
 (قوله بسبب مباح) أي كاز وجبة والمالك (قوله في المتن في الاطهر) ولا أثر للمباشرة بلا شهوة علمها
 كتنه (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح م

تحرم لهما من الشهوة في ملكه بخلافه من الزوجة ذكر الامام اه وفيه نظر بل الذي دل عليه كلامه انه لا يحرم وغيره
 الاطهر (ولو اختلطت حرم) بنسب أو رضاء أو مصاهرة أو نحو بسبب خرا كان أو فو من ومنهم من تركه وطء المتن بالضم وقضيت الزا
 ليشمل ذلك (نسوة قربة كبيرة) بان كن غير محرمات (نكح) ان شاء (منهن) بان قدر بسهولة على متبقة الحل مطا قحلا فلا يسبى بجمعة

من الله تعالى وحده ذلك انه لو لم يمهله ذلك عا السد عليه باب النكاح فانه وان سافر للبلاد ايمان مسافر ثم اليها وينكح الى ان يقي محصور على ما جمل الر وباني وعليه فلا يخالفه ترجمهم في الاواني انه يباخذ الى بقا واحدة لان (٢٠٥) النكاح بمقتضى اكر من غيره واما الفرق

وبغيره اه معنى وكان حقان يكتب عقب المتن كلفه المعنى أو عقب قوله خلافا للسبكي لينظر رجوع خلافا الى الغاية (قوله عا استداخ) عبارة تلقى لنصرر بالسفر و عا انفسم عليه باب النكاح فانه الخ (قوله عا ما رجعه الر وباني) عبارة النهاية كل جملة الخ رجعه الر وباني وهذا أعمال جملته وباني هو الوجه اه (قوله وأما الفرق الخ) هذا فرق شيخ الاسلام اه سم عبارة النهاية وما فرق به من ان ذلك الخ محذور عا تقر الخ (قوله فباح الخ) عبارة المعنى بدليل صحة الطهر والصلوات تطهرون الطهارة وحل تناوله مع القدرة على متبقها أى في محصور وغيره خلاف النكاح اه (قوله فغير صحيح) أى خلافا للسبكي ويجوز أن من فرق بذلك بنى كلامه على معاقلة السبكي اه عا (قوله وباني حل الخ) تقوية لرد الفرق المار اه عا (قوله وان ظن كذبها) عبارة فيما ياتي ولم يقع صدقها في قلبه اه ولا يلزم من ظن كذبها لجواز أن يكون الحاصل مجرد الشك اه عا وباني في الشارح والنهاية في محبت التعليل كل من التعبد به (قوله بالنكاح) متعلق بزوال الخ (قوله يضعف التقيد) أى قولنا الى أن يقي محصور اه سم (قوله ويقوى القياس الخ) أى فيجوز أن ينكح الى ان تبقى واحدة (قوله وعدم النظر الخ) عطف على القياس (قوله ثم) أى فى الاواني وقوله هنا أى فى النكاح وقوله الناشئ أى الظن الناشئ بالتفاعل أريد (قول المتن لا بمحورات) هذا التفصيل ياتي فمما لو أراد لو طء ملك المين أيضا اه معنى (قوله فلا ينكح) الى المتن فى النهاية الاقوله وبحت الى ولو اختلطت وكذا فى المعنى الاقوله ثم الى ما عاصر وقوله وما الى وبحت وقوله بل الماسة الى محصور (قوله فان فعل بطل) أى ومع ذلك لا يبعد للشبهة اه عا أى اذا وطئ (قوله بخلاف الاول) أى غير المحصورات (قوله ثم الخ) انظر ما موقم هذا الاستدلال مع قول المتن ولو اختلطت الخ (قوله مطعنة) أى انحصرت أولا سم وعش (قوله واجتنبها) أى ذات السواد سم وعش (قوله ان انحصرت) مفهومة مائة لا يجتنب ذات السواد الغير المحصورات وهو صحيح اه سم أى الى ان تبقى بينها محصورات (قوله ثم ماصر الخ) عبارة المعنى قال الامام المحصور ما سهل على الاحتلام دون الوالد قال الغزالي غير المحصور كل عدد لو اجتمع في صعيد واحد لمسر على الناظر عده بمجرد النظر اه (قوله كاصروا به) أى بالتشبه بل المائتين وكذا غير ذلك (قوله وبينهما) بين الانس والعشرين كل هو صريح المعنى عن الغزالي أو والمائة كل هو صريح صريح الشارح وصرح في النهاية حيث أسقطت العشرين (قوله فله الغزالي) أى قوله ماصر الى هنا الاقوله بل المائة الى قوله محصور (قوله لان من الشروط الخ) تعليل للأدري وظل المعنى للذين بذلك ثم أوردوا الاعتراض الا فى عليه (قوله واعترض) أى قوله ان من الشروط العلم الخ اه سم (قوله ومراميه) وهوان هذا يرجع للشك في ولاية العاقل في كل من آمنه ورموز وجهه المفقود وما هنا يرجع

(قوله على ما رجعه الر وباني الخ) كذلك شرح مر (قوله وأما الفرق الخ) هو فرق شيخ الاسلام (قوله يضعف التقيد) أى قولنا الى ان يقي محصور (قوله مطلقا) أى انحصرت أولا بدليل مقابلة بقوله ان انحصرت وقوله ان انحصرت مفهومة مائة لا يجتنبها ان لم ينحصر وهو مسلم ان كان الغرض تعدد السواد مع عدم الانحصار لثبات السواد والا فلا تنافه (قوله واجتنبها) أى ذات السواد وقوله ان انحصرت ان أراد انحصار الجمل من ذات السواد وغيرها مفهومة عدم الاحتجاب ان لم ينحصر وليس يصح ان احتجب ذات السواد أو تعددت مع الانحصار لان الاختلاط في الحقيقة اغماض في ذات السواد وان أراد انحصار ذات السواد فانهم جميع فلتامل (قوله ان انحصرت) مفهومة عدم الاحتجاب ان لم ينحصر وهو صحيح ان تعددت السواد وينبى ان يقي سوادا مع ما لو اختلط غير محصور من المحارم بغير محصور وتساوى أو تغلبوا كالف بالفس أو الفسيفساء كالف بالفس على طريق السبكي والأدري في نحو هذا المثال (قوله فله الغزالي الخ) كذلك شرح مر (قوله واعترض) أى ان من الشروط العلم الخ اه

(٢٩ - (شرواني وان قائم) - مباح) التحريم عند الشك لان من الشروط العلم الخ واعترض به ولم يورج آمنه رنه لما احياهه فبان ميتا أو تزوجت وجهه المفقود فبان ميتا مع مراميه في فصل الصفة وبحت الأدري كالسبكي في عشر من مثلا

لشك في ذات المراء هل يحل أو لا واصل ما مران العبرة في المقود عليه يتيقن الحل فلا يكتفي بوجوده في نفس الامر وفي غيره بالنسبة لصحة العقد مطبقا في نفس الامر وبالنسبة لحوال الاقدام فكل استثناء الشرط
 اه عش وعبارة المغني وقد يجاب عن الصورة الاولى بان الشك في الزوج هو مالك أولا وهو لا يضر اذا
 تبين انه مالك كالزوج أنت حتى أخيه وتبين شك كونه وعن الثانية بان بعض الاثمة يرى ذلك فاذا تبين انه
 ككتفي نفس الامر كذلك صح اه (قوله صار ما يخص كلالا) يؤخذ منه ان المهر المأخوذ من العقد لا يضر
 بالطلاق يظهر فان تبين بعد ذلك انه شرع بمصو رتينا لصحة والاستمر الحكم بالطلاق اه سددع ولعل
 موقع قول الشارح احتياط لا ارباع وتكاتبه هناك من تحريم النكاحين والا فلا يظهر وجه الاحتياط ولا المراد
 بالتبين (قوله حصة النكاح) مفقولة بحث (قوله وهو) أي الحكم (قوله لم يجز وطالع) يؤخذ منه انه لو
 أراد العقد على واحدة ممن لم يمتنع وهو ظاهر اه سددع (قوله مطلقا) أي بمصورات أم لا اه عش
 (قوله لان الوطالع) عبارة المغني ولو باجتهاد فلا مدخل للاجتهاد في ذلك لان الوطالع (قول المتن) وطرا
 مؤيد الخ ولو بعد ذلك على امر أو فانه على تنها وزفت كل لغزو وجهها ووطنها غلطاً انفسح النكاحان وزم
 كلالا ووطاؤه مهر المثل وعلى السابق منهما بالوطع وزوجه نصف المسمى وفيها يلزم الثاني منهما وجوه
 أو جهها كأفاده الشيخ بحسب الصغر لا تعقل ومكره ونا غفلان الانفساخ حيث شذير منسوب الهاء يرجع
 أي الثاني على السابق نصف مهر المثل لا يهر المثل ولا يغيره ولا يجب اعاقلة مطاوعته في الوطع ولو غلطوان
 ووطنها معاقلة كل لزوجه نصف المسمى ويرجع كل على الآخر في أحد وجهين يظهر كأفاده الى الوجه انه
 تعالى ترجمه بنصف ما كان يرجع به لو انفردهم لم يرد نصفه ولو اشكل الحال ولم يعلم سبق ولا معية وحسب
 للموطوعة مهر المثل وانفسح النكاحان ولا يرجع لاحدهما على الآخر لزوجه كل نصف المسمى ولو تكلم
 امر أو بفتحها بسلامة ثبوت الثاني باطل فان وطى الثانية فطاعها بالتحريم فمكاح الاولى بحاله أو بإجابه
 نكاح الاولى ولو لم يمتنع الثاني باطل فان وطى الثانية فطاعها بالتحريم فمكاح الاولى بحاله أو بإجابه
 كانت هي الام وان كانت البنت لم تحرم أبدا الان كان قد وطى الام اه نهاية في المغني ماله زيادة تفصيل
 (قوله بفتح الباء) في قوله كما يصرح به في النهاية (قوله وبكسرهما) أي فيكون صفة فحذوف تقديره سبب
 مؤيد للتحريم اه عش (قول المتن قطع) أي منع دوامه اه مغني (قوله بالياء) أي قوله كما يصرح به في
 المغني (قوله أو النون) يستثنى كقالب بعضهم الخنثى فلا ينقطع وطئهم وحقا بنه نكاح ان يمتنع احتمال
 زيادة الذكر الذي وطى به فلا ينقطع النكاح بالشك ويته ووجود ابن الخنثى عافي العباب صار مع
 شرحه لشارح وان مال الى الرجال فاعبر بذلك ثم يجمع وأنت موطوءة ولدك بالبن ونس نقل عن جده وقال
 انه في غاية الحسن والنفقة لثقة نسباً احتياط ولا تحكم بك كونه لان الحسن لا يكتفيه انتهت سم على حج
 اه عش وأشار المغني في حل المتن بقوله كوطع الواضع وحقا بنه الى الاستثناء المذكور (قوله كما
 ضبطهما) أي ضبطا جماعته حذف وإيصال (قوله بخطه) حيث كتب كلمته على أبيه اه مغني (قوله
 (قوله أو النون) يستثنى كقالب بعضهم الخنثى فلا ينقطع وطئهم وحقا بنه نكاح ان يمتنع احتمال
 الذكر الذي وطى به فلا ينقطع النكاح بالشك وقد يشكل تصور وابن الخنثى لانه ان انقضت كونه تعين
 ان وطأه يعظم النكاح كغيره وان لم يضم فاشكل لا يصح نكاحه حتى يتصور له ولد لهذا قالوا مادام مشكلا
 استحال كونه أباً أو جدّاً أو أما أو زوجاً انتهى ويجوز ان يصور بمسألة ذكرها في العبا في
 باب الحديث وعبارة نعم شرحه لشارح وان مال الى الرجال فاعبر بذلك ثم يجمع وأنت موطوءة ولدك بالبن
 ونس نقل عن جده وقال انه في غاية الحسن والنفقة لثقة نسباً احتياط ولا تحكم بك كونه لان الحسن يكتفيه
 أنه يقر بان له شخص هذا البعض الاستثناء من حق الابن وهذا ذكره في وحقا بنه أيضاً انظر الى ما
 من ان يصور أيضاً بما اذا استحدث امرأة ذكره وهو انما ظنهما اهز وجهها وأنت منه بولد (قوله

من محارم اختلعت بنفسه
 محصورا لكونه لو قسم عليهم
 صار ما يخص كلالا منهن
 محصورا لصحة النكاح منهن
 نظرا لهذا التوزيع
 وضاهما ان العمدان ظنرا
 لصحة وقال ان الحل ظاهر
 كلام الاصحاب وهو كقول
 خلا فان زعم ان كلامه لا
 وجه له ولو اختلطت زوجته
 باجنبت لم يجز وطع واحدة
 منهن مطلقا لان الوطاعا
 يباح بالعدد دون الاجتهاد
 (ولو طرا مؤيد صريح) بفتح
 الباء فهو من إضافة الصفة
 للموصوف وبكسرهما (على
 نكاح طعته كوطع واحدة
 أي به) بالياء أو النون كما
 ضبطهما بخطه (شبهة)

وكو طه الى زوج أم أو بنت أو جته يشبه فتنسخ النكاح الحاقا لادوام بلا ابتداء له معنى وجوب شعر عاين أو بافاذا طرأ قطع الرضا عودا
بتنصه لافرق بين كون الموطوءة غير الموطوء وغيره فالوطء ينشأ أخيه أو أخته المتأقن تحت ولده يشبه موت على ولده أبدا كاصبر به قول
أصل الرضا ولو طئ أمته المحرم عليه بنسب أو رضاء فان قلنا لا يجب الحد أي وهو الأصح بنسب المصاهرة فنقول غير واحد لا تحرم كقوله ابن
الحداد ومن تبعه ضعيف وزعم أن المتن يقيد ليس في محله بل يصدق بالمحرم وغيره لان (٢٠٧) المصاهرة التي أثبتها الشيخان مؤيد بتعظيم

وكو طه الى زوج أم أو بنت أو جته (الح) أي فخرمان الأولى أي أمز وجته مطلقا والثانية أي بنت زوجته
ان دخل بالأم سم وحش (قوله الحاقا) تعليل في المتن والشرح معا (قوله ومكذا) أي التعليل
(قوله بين كون الموطوءة) أي قبل العقد عليها اه معنى (قوله وغيرها) عطف على المرحا (قوله فلو
وطئ بنت أخيه) شمر تب (قوله وأخته) عطف على أخيه اه سم (قوله كاصبر به) أي بعدم
الفرق وقوله لو وطئ أمه يقول القول (قوله فقول غير واحد) عبارة النهاية والغنى خلافا لمن قصد بالحق
الثاني اه أي يكون غير محرم (قوله فقول غير واحد لا تحرم) أي تقيدهم الموطوءة لا تحرم أي بغیر
الحرم (قوله كقوله الح) لعله من جهة القول أو لا كان الاوضح الأصح فقول غير واحد كان الحداد ومن تبعه
لا تحرم ضعيف (قوله يقيد) أي التقيد بغیر المحرم (قوله التي أثبتها الشيخان) أي بقولهما أفتابنت
المصاهرة وقوله مؤيد بالحجرات اه سم (قوله المحرمه) أي الأب متعلق بوطء الأب وقوله على نكاحها أي
المحرم متعلق بقوله طرأ (قوله ومن تبعه) أي مبتدأ خبر (قوله عاقر راخ) أي قولهما أفتابنت
وطئ أمته المخرم (قوله وخرج) أي قوله والأصح في الغنى والى قول المتن ومن حرم جميعها في النهاية (قوله
بنكاح) أي بطر وعلی نكاح (قوله ولاشي عليه) أي غير الآثم اه سم أي أن تعدد عيلاد عرش أي
لاشي إلا من على الأب في مقابلة الفهرم أي الماهر فيزيمه في مقابلة الوطء اه (قول المتن) ويحرم جمع الرأه
الح) صرح القرطبي بأنه يجوز نكاح سائر المحارم في الجسنة إلا الأم والبنات اه عش (قوله ولو راسطة)
راجع للعلم وأخته وقوله لا يورث من الزوج ارجع للاخت أيضا وقوله ابتداء ودوا راجع للجمع (قوله كانه)
أي في خبر النسي عن ذلك بقوله على الله علمه وسلم نكح إذا قلتم ذلك قطعتم أرطامن اه معنى (قوله
يحرم تناكحها) يخرج المرأه من الرأه بنت عمتها اه سم (قوله والآن) عطف على المصاهرة
(قوله ثم تزوج سديها) أي أو يتزوج السيدة أولا ثم يعرض لها مرض عن حصول العقة بها اه عش
(قوله أو يكون الح) عطف على قوله يتزوجها الح (قوله وإن حوت كل) أي كل من الرأه وأخته على
الأخرى (قوله ورويته) أي بنت زوجها ومنه رجل آخر اه عش (قوله إذا تحرم المناكحة بينهما) الح
ولاه لا قرابة بينهما ولا رضاء اه سم (قوله في نكاح اثنين) أي في نكاح الوليين من اثنين اه معنى (قوله
فان وقع الح) تفصيل لقوله هاتى فاما المرحا (قول المتن) امر تبا (الثاني) * (فرع) * وقعا مرأه بالان الأول
بالدوى ولاشهو ولكن حكم بعضه ما حكم بامحكمه فمقارنا للعقد الثاني فينبغي أن العقد الصحيح هو العقد الأول
لسبق وجوده وبالحكم ثبتت محضه من حين وجوده لان حين الحكم فقط ولو وقع حكان مقارنا أحدهما

وكو طه الى زوج أم أو بنت أو جته يشبه (ه) أي فخر من في الأولى مطلقا وفي الثانية ان دخل بالأم (قوله
أولائه) عطف على أخيه (قوله التي أثبتها الشيخان) أي قولهما أفتابنت المصاهرة (قوله مؤيد)
نهران (قوله ولاشي عليه) أي غير الآثم (قوله يحرم نكاحهما) وقد رت أحدهما ذكر (فرع) أي تزوج الرأه بنت
خالها أو بنت عمتها (قوله إذا تحرم المناكحة بينهما) الح) ولناه لا قرابة بينهما ولا رضاء (قوله فالحال من
أمر تبا (الثاني) فرع وقعا مرأه بالان الأول بالدوى أو بلاشهو ولكن حكم بعضه ما حكم بامحكمه فمقارنا
للعقد الثاني فينبغي أن العقد الصحيح هو العقد الأول لسبق وجوده وبالحكم ثبتت محضه من حين وجوده لان

هنا غشى قطعها والآن فصل الجمع بين امرأه أو أمتهاتان يتزوجها بشرطها أو لا يتزوجها بشرطها أو لا يكون متولان حوت كل بقدر
ذكوره والاخرى إذا العبد لا ينكح سديته والسود لا ينكح أمتهو يحمل الجمع أيضا بين بنت الرجل وبيتته بين الرأه أو بنته يتزوجها من امرأه
أخرى أو بين أخت الرجل من أمه أو أخته من أبيه إذا تحرم للمناكحة بينهما بقدر ذكوره أو أحدهما (الآن جمع) بين نحو أمتين (بعدهم) واحد
(يطلق) النكاحان إذا مزج (أو) بقدر ديني فاما المرحا في نكاح اثنين فان وقع لمعا أو عرف سبق ولم تعين ما بقولهم برجرع فأنها أو جهلي
السبق والمعية بطلا أو وقعا (مر تبا) وعرفت السابقة قولهم تنس (الثاني) هو الباطل ان مع الأول ان الجمع حصل به فان نسبت

بعضه مولا" ثم يفسده فينبغي تقديم الحكم بضمه ثم له سم على ج اه عش **(قوله ورجبت**
معرفتها) مفهومه انه لو لم ترج معرفتها لان توقف بل يطلان فايراجع سم على ج وقد راجعت ما مر
في نكاح اثنتين فهو جسده كذلك وهو ان يحمل البطلان اذا لم ترج معرفة السابق والايجاب التوقف اه
عش **(قوله والادجانه لا ياتيح انفسها لما اكبر وانه الخ)** في القوت لم يحصل ان هذا الاو جدي في صورة
معرفة السابق دون عين السابقة فوجه السبق والمادة يعني بخلاف ما هو مذهب صبيح الشارح من أنه في صورة
التوقف اه سم عبارة عش هذا الاو جدي يحتاج اليه قبل اذ لم يعلم عين السابقة بان علم السابق ولم
تتعين السابقة اما اذا علمت السابقة سم نسبت لما علم في لاقتزار التوقف الواجب على الغصص فلا يرجع سم على
چم لما طلب الغصص من القاضي وبغض للضرورة وتوزيل به التوقف اه وفي قوله نعم لها الخ نظر **(قوله**
وانه لو اراد العدالج) في حيز الاو جدي المتبادر وجوه الاو جدي اذا نسبت السابقة ورجعت معرفتها
وحديثه فقبل الاو جدي يجوز العذر على احدها مطلقا في غاية البعد ثم حيان هذا الحكم قبل اذ علم
سابق ولم يتعين متعبدا اه سم يعني كمر عن القوت **(قوله باننا)** ينبغي او رجوعا بتقضي العدة اه
سم **(قوله بذلك)** اي فساد الاول **(قوله خلافه لماوردى)** أي في قوله أم لا اه عش **(قوله ما ذكر)** اي
من قول المستن فان جمع الخ مع ما زاده الشارح **(قوله وفيما اذا نكح الخ)** ظاهره انه عطف على في جمع الخ
ويحتمل انه متعلق بقوله فلو خذ الخ والفاهق شبهه فاعالج اه لانهم قد يتركون الفارق المقدم منزلة الشرط
ومتعلقه او بمنزلة الجزء اكبر ودميويه في ربحين لفته فأكبره **(قوله فلو طي)** بعضهم اي ولو اكبر من
أربع اه عش **(قوله مسمى اربع)** قد قال اذا كانت مسمى من مختلفه فأي مسمى راى وفي الروضة
مخالفة قبله فانهم وسوء تعرف بمر اجتهاد رشدى **(قوله لان في نكاحه اربعا)** باقين عبارة النهاية لاحتمال
ان في نكاحه اربعا اه قال الرشدى هذا أصوب من قول الصفلان في نكاحه اربعا باقين اذ لا يكون في
نكاحه اربع بريقين الا ان سبق نكاح الاربع او نكاح الثلاث ثم الواحدة وعكسه او نحو ذلك بخلاف اذا
سبق نكاح اثنتين مثلا فانه لا يصح بعده الانكاح الواحدة على اي تقدير واذا وردا له ثم يسق الاربع بعقد
ومضى وقع نكاح من قبل ومن لا يحمل في عقد واحد بطل الجميع كما هو معلوم اه **(قوله اربعا)** باقين في حصول
الريقين فبما ذكره نظر فليست على ما رأيت الفاضل الحشى نعمه في ذلك اه سدع عبارة سم انظر اي يقين مع
احتمال تقدم عقد الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع
او عقد الثلاث ثم الثنتين فليست على ما رأيت **(قوله يجب الخ)** انصت اربعا **(قوله وهو مثل الخ)** عطف على
مسمى اربع **(قوله لاحتمال ما هن من الزائدات الخ)** يؤخذ من ان صورة المسئلة ان الموطأ زائدات على

در جبهه سر نهادن
توقف حتی بین والا وجه
انها محتاج لمصر الحاکم
وانه أراد ان یقع علی
احدهما امتنع حتی یطلق
الآخری باثنا لاحتمال انها
از جبهه فضل الآخری یقینا من
ضمیر مشقة علیه فی ذلك وجه
اما اذا سد الاول فالتانی هو
الحصص سواء علم بذلك ام لا
خلافا لما وردی ومن ثم
تعبیه الروائی بقوله
وعندی بتعقد نکاح
الثانیة بکل حال انما انه
هن لی بهذا العقد وهزل
النکاح جسد للعقد
(تیس) بیاتی عا ذکر فی
جمع اثمن من اربع و فبا
اذ انکم عشرة فی اربعة
فقود أو یهاونان و اثنتین
و واحدة و جهل السابق
فولع بعضهم و قال فوخذ

الاربع فغير ج بذلك ما اذا وطئ منهن سباعا او كثرا يلزم عليها الجمع بين مهر الثلث والسمي لبعضهن وانظر
 ما حكم ما اذا وطئ فوق الزائدات على الاربع اه رشدي (قوله يدفع لهن) الوجهان الذي يدفع لهن الاقل
 من مهر مثلهن والسمي ووقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لهن الا السمي او الزائدات فليس لهن
 الا مهر المثل فالهقيق الاقل والزائد مشكوك نهرا في الروض ما يغني ذلك اه سم وكذا في عرش
 عن بعض نسخ النهاية ما يغني ذلك (قوله ولا يدفع لهن) يدفع لهن المخرج (قوله)
 يوقف بينهما (الخ) الاحتمال انهن زوجات فقولهن او زائدات فهو لهن ووقف المذخول به من زني ان تعطي
 قدر مهر المثل بلا وقف لا يستحقها الا به بكل حال واستقراره لها لكن ان لم يكن أكثر من المسمى اه سم (قوله)
 كاختين الى قوله وان ظنها تعلق في المغي الا قوله ولان التقاطع فيما كثر واني قوله نعم باني في النهاية الا قوله وفي
 نسخ يسع وهي اوضح وقوله او تقارن المثل والنكاح وقوله وكان حكمنا في قال ابن عبد السلام (قوله المثل
 بمثل) او ملك ونكاح وان لم يعلم من كلامه اه معنى أقول ويصدق قول المصنف الا في قولهم كذا ثم
 الخ نعم قول الشارح هناك او تقارن المثل والنكاح اه (قوله المثل فان وطئ) الى قول الشارح غير محرمة
 لا في مافي مزجه ولو أعزوه في فرج واضح أو دوى وقال عقب قوله تعلق في فرجها مطلقا وفرجها ان كانت
 واحدة لظهر عبارة المغي فان وطئ طامعا أو مكرها أو لحد منهن ما ولو في البر أو مكرها - أو ما به - لا حرمت
 الاخرى ثم قال ولو لم تكن شخص أو منخوش فيوطئها له عقب قوله الامتاء وهي ظاهرة (قوله في فرج واضح)
 بالتوصيف وقد تدم نقصان المغي يحترز واضح (قوله غير محرمة عليه) فلو كانت مجوسية أو نجسها كحرم
 قوطئها لكان وطئها الاخرى مغي وفي روض (قوله ولا يؤثر الخ) الى قول المثل واذا طلق في المغي الا قوله وفي نسخ
 يسع وهي اوضح (قوله ولا يؤثر وطؤها) أي الثانية بان تعدى ووطئها طاهر من ان ظنها الاولي وهو
 ظاهر وقديس في قول الشارح قبل وان ظنها تعلق اه عرش (قوله تحريم الاولي) أي به باقية على حلها
 ويلزمه بقا الثانية على تحريمها اه عرش عبارة المغي فان وطئ الثانية قبل تحريم الاولي ثم لم يحرم
 لاولي لكن يستحب ان لا يلا الاولي حتى تستبرأ الثانية لئلا يجمع المصنف في تحريم الاولي ثم يحرم
 كسيع (أي عرش) كما هو بعضها اه معنى (قوله وهبة) أي ولو لغرمه ولا يضر تحريمهن الرجوع في
 أو عقدا للثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الأربع أو عقدا للثلاث ثم الثلثين الخ فليشتمل (قوله يدفع لهن)
 الوجهان الذي يدفع لهن الاقل من مهر مثلهن والسمي ووقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لهن
 الا السمي والزائدات فليس لهن الا مهر المثل فالهقيق الاقل والزائد مشكوك نهرا في الروض ما يغني ذلك
 (قوله يوقف الخ) أي لاحتمال انهن زوجات فقولهن او زائدات فهو لهن ووقف المذخول به منهن زني
 ان تعطي قدر مهر المثل بلا وقف لا يستحقها الا به بكل حال واستقراره لها لكن ان لم يكن أكثر من المسمى (قوله)
 حرم جمع ما في الوطئ هناك لانه اذا سزم العقدة فالوطئ أولى لانه أقوى ولان التقاطع فيه أكثر قد افاد هذا
 الكلام حرمة وطئها جمعا وجواز وطئ احداهما فقط وقديس بابل نعم فان في وطئها من تعلق الاطماع
 بالواطئ مالم يس في الاقتصا على وطئ احداهما فلا ينشأ عنه تقاطع وقديس شكك بان التقاطع ينسب
 تشخيص احداهما بالوطئ أكثر منه بسبب وطئها فليشتمل (قوله غير محرمة عليه بقدر رضاء) استشكاه
 شيخنا الشهاب البرلسي في هامش شرح المنهج بما تقدم في وطئ الاب شبهة زوجة ابنته أنه أقوى من وطئ
 السيد الامه لان اثر الاول التحريم المؤبد وأثر الثاني حرمة مؤقتة لا ترى ان الرقعة فالوطئ أولى لانه اذا وطئها
 أو بوطئ على الولد وايضا في رجة الولد مرم على الاب أي ادم ذلك ووطئها الاب شبهة تقاطع - من نكاح
 الولد يفرض كونها في هذه الصور ونكاح الاب كسنة أو حجة متلا آثره لان ما ينشترع مما المؤبد على الاب
 وذلك ما حصل من وجبة الولد وان لم تكن بنتا فهي ابنة فلو جمعا فالهبة تشبه في رجة الزوج في فرج
 لولم تكن اختين احداهما مجوسية أو أختين من رضاء فوطئها لم يحرم الاخرى انتهى (قوله بقدر رضاء) أي
 أو نجس (قوله وهو مقبحة) كذا مدر (قوله ولا يؤثر وطؤها) أي الاخرى (قوله اذا حرام لا يحرم المثل)

يدفع لهن والرد يسع ووقف
 بينهما وبين الزوجات
 البيان أو الصلح وذلك
 تقر يسع طويل في الرقعة
 وغيره فان راجعه (ومن حرم
 - جمعها بنكاح) كاختين
 (حرم) - جمعها (في الوطئ)
 هناك لانه اذا حرم له - قد
 فالوطئ أولى لانه أقوى ولان
 التقاطع فيه أكثر (لا
 ملكهما) اجماعا لان المثل
 قد بقصد غير الوطئ لهذا
 جاز له ملك فتواخت فان
 (وطئ) في نفس ج واضح أو
 دوى ولو مكرها أو جاهلا
 (واحدة) غير محرمة عليه
 بقدر رضاء وان ظنها تعلق
 وظاهر كلامه ان الاستحلال
 هذا ليس كالوطئ وهو مقبحة
 (حرم الاخرى حتى يحرم
 الاولي) لئلا يصلح الجمع
 المنهي عنه لا يؤثر وطئها
 وان حبلت على الواحدة
 تحريم الاولي اذا حرام لا
 يحرم الحلال ثم التحريم
 يحصل بمزيج المثل (كسيع)
 وفي نسخ يسع وهي اوضح
 ولو بعثها ان لم أوسط
 اختيار في المثل في رجة
 ولو بعثها مع قبضها فانه
 (أو) بمزيج الحبل فهو
 (نكاح أو كسبة) حجة
 لا وقطع الحبل فان عاقل

الاولى بنو فسخ أو طلاق قبل وطء الثانية فتغير في وطء أي نكاحا بعد استيرائه لاعتدائه أن أرادها أو بعد وطئها بطلانها لاعتدائه حتى يحرم الأخرى
وعلم عامر أنه لو ملك أمًا أو بنتًا حرمت ما حرم بداء وطء الأخرى (لا خيض ولحام) ونحو ردة وعده لانها أسباب عارضة فربما زال
(وكذا زهره) مقبوض (في الأصح) لبقاء الحل وأذنه للمرغن (ولو لم يكن) أي أمره أو وطئها لم لا (ثم نسك أختها) أو بنتها أو بنتها الحرة أو
الامة بشرطه (أو عكس) أي نسك امرأة (٣١٠) ثم لم يحرم أختها وتقران الملك والنكاح (حلت المنكوحه دونها) لان قرابتها بالنكاح

أقوى للحرف واللفظه
هبتها اه عس (قوله بنو فسخ الخ) عبارة المغني مرد الميعه طلاق المنكوحه وعجز المكاتبه اه (قوله
ان أرادها) أي الثانية أي وطئها (قوله أو بعد وطئها) أي الثانية عطف على قوله قبل وطء الخ (قوله وعلم
الخ) أي فلا يرد ذلك على المتن (قوله عامر) أي عن قريب بقول المنكوح من وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها
وبناتها (قوله ولو لم يملكها أو بنتها) أي مع انهما لم يحرما جميعهما بنكاح اه سم (قوله المنكوحه حلت المنكوحه
الخ) أي مادام النكاح باقيا فان طلق المنكوحه حلت الأخرى اه عس (قوله المنكوحه) أي المملوكة
ولو كانت موطوءة قوله أمر أن أي فقط اه معنى (قوله بمن) أي النسوة (قوله حلت) عبارة النهاية
نحل اه (قوله المنكوحه) أي يعقد وهو منصوب على الحال اه معنى (قوله من يحرم جمعه) كختمين مثلا
وقوله ان كن أو بعافان كن سبعاً مطلقا بطل الجميع اه معنى عبارة الكرد في قوله من يحرم جمعه أي جمع
الزوج بينهما فان كان في خمس اختان اختصنا بالطلاق دون غيرهما لو اختلطت فمعلمه لانه لا يمكن الجمع
بينهما ولا أولوية لاحداهما على الأخرى وان كانتا في سبع بطل الجميع اه (قوله أو نحو جموعه) الخ
عطف على من يحرم الخ (قوله فانك) أي وصح في الباقيات ان كن أو بها اه كردى (قوله يبطل) أي
النكاح (قوله لمن بقية الاقسام) أي المثلوا إليها في حرام بقوله فان نسيت ورجبت معهن فوجب التوقف
وقوله وكلامه لا يردى ومقابله أي من انه اذا فسد الاول فالثاني هو الصحيح سواء أعلم بذلك أم لا خلافا
للمأوردى اه عس (قوله وكلامه لا يردى ومقابله) بالجر عطف على بقية الاقسام (قوله نظاير ذلك)
أي فان نكح خيالاً غير مختل أو شراً (قوله ونحوها) أي كالممة والخالة اه سم (قوله بعد وطء الخ)
راجع للأخيرين فقط عبارة المغني والاصح لارجعية لانها في حكم الزوجة فلا تنحل حتى تنقض عدها في
معناها المتخلفة عن الاسلام والمرتبة بعد النكاح بل بما بقيت العدة ولو ادعى انها أخرته بانقضاء عدها
وأنكرت وأمن انقضاءها فله نكاح أختها أو أربع سواها لزمه انقضاءها ولا يقبل قوله في اسقاط نفقتها
ولو وطئها حصل ما ذكر أو طئها لم يقع ذلك اه (قوله قبل الوطء أو بعده) أو فعهن معاً أم لا معلناً
كان ذلك أم لا اه معنى (قوله كان عاقبت) أي الثانية (قوله زهره) أي في قوله في المغني قبل الى
المن وتورته ولو غوراء (قوله ولو كان) أي الحمل (قوله حل) أي لان الصبي الرقيق لا يثبت نكاحه بالايجاب
وقدمائه ممنه اه معنى (قوله عاقلاً) أي لان الصبي المجنون لا يصح تزويجه كاتقدم سم ورشيدى
(قوله بالنكاح) أي لان غيره لا يصح تزويجه كمر اه رشيدى (قوله أو كان مجنوناً) عطف على كان صبياً

أقوى للحرف واللفظه
بلا يمكن ولا يجامعه الحل
لغير خلاف فرائس الملك
فيها (والعبد) ولو مبعوض
(أمر أن) لاجماع العصابة
عليه ولأنه على النصف من
الحر (والحر أربع فقط)
لغير المصحح انه صلى الله عليه
وسلم قال ان أسلم على أكثر
من أربع أسلمت أو بها
وفاق سائرهن وكان حكمه
هذا لعدم موافقة لاختلاف
السنة الاربعة التولية
عنها أنواع الشهرة المستوفاة
غالباً حسن قال ابن عبد
السلام كانت شرعاً
تقتل النساء من غير حصر
لمصلحة الرجال وشريعة
عيسى صلى الله عليه وسلم
تخفف غير الواحدة لمصلحة
النساء فراعته عشرة بعدتنا
صلى الله عليه وسلم لمصلحة
النوعين وقد تعين الواحدة

هل يشكل علمنا بقوله ولو طر أم أو بتعريم على نكاح قطعه (قوله أو بعد) عطف على قبل
(قوله ولو لم يملك أمًا أو بنتها) أي مع انهما لم يحرما جميعهما بنكاح (قوله ونحوها) أي كالممة والخالة
(قوله ولم يرد بعد وطء قبل انقضاء العدة) أي حتى يحرم الامن حبساً دون حبل نكاحها قال في شرح
الروض فان ادعى انها أخرته بانقضاءها وهي منكورة فذلك وإن كان يمكن انقضاءها فله نكاح أختها
وإن لم يرد بعد وطء قبل انقضاءها فله نكاح أختها ولو طر أم أو بنتها فله نكاح أختها
انقضاء عدها أو طئها لم يقع طلاق ذلك وهما حكم الواقع فتلقيها عليه مؤاخذة باعتبارها الذي تضمنه
الطلاق انتهى (قوله عاقلاً) أي لان الصبي المجنون لا يصح تزويجه كاتقدم (قوله بالنكاح) أي لان غيره

كما مر في نكاح البقية
والجئون (فان نسك) الحر
(نكاحاً) أو أكثر (معاً)
باطل) أي نكاحهن اذلا
مرحومين ثم لو كان فحسن
من يحرم جمعه بطل فيه فقط
وصح في الباقيات ان كن
أربعاً فاق أو نحو جموعه

أو ملاءمة أو أمه بطل فيها فقط ذلك (أمر تباناً خاصة) هي التي يبطل فيها بانيها من فرج نحو الاختين من
بقية الاقسام وكلامه لا يردى ومقابله باني نظاير ذلك في جمع العبد ثلاثاً كثر (ونحل الاخت) ونحوها (والخاصة) لغير الثالثة لغيره (في
عدة يان) لانها أجنبيته (لارجعية) وتختلف عن الاسلام ومردة بعد وطء قبل انقضاء العدة لانها في حكم الزوجة (واذا طلق) قبل الوطء
أو بعده (المرثلة بالبعد) ولو مبعوضاً (ملطيقين) وكان قناده الثانية والا كان علقته بعقده بئته (الثالثة) لم تحل له تلك المصلحة (حتى
يتزوج) ولا يجرى له لو كان صبياً عاقلاً أو عبداً بالغا عاقلاً كان أو مجنوناً بالثبوت أو خصياً أو ذميماً فبطلت ان وطئ في نكاح ولو توافر البنا

أقر وثاهم عليه وكالذي نحو الجوسى لكل الرضة لكن نوزع فيه بان الكفاية لا يحل به نحو مجموعية وقضية بان نحو الجوسى لا يحل به كجاءه وقد
 يجب بان كلام الرضة مصرح في ذلك قبل فقال له ما تراه لا ترد عليه (وتنقب) قبل ينبغي فتح أوله ليشمل ما لو زلت عليه أى وأنت في نفسه ما وأحرز
 بذلك عمال صمو بنى للفاعل فانه ان كان فوقية أوهما اشتراط فعلها أو تحضة أوهما اشتراط فعله (بقيلها حشفته) ولومع نوم ولومع ماضع وال
 بكاره لو غوى وأعلى العتيدون لفعل الحشفة فوكة كتحذف لم ينزل وأظرفه نحو حوض أو صوم أو عدسة مشعر عرفت بعد كحاشه نعم ما فى
 معبث العنة ان بكارة غير الغوراء لولم ترد لولا قاله كبر كراماً وكلاماً وان هذا صريح (٢١١) في اجازة في الفعل وما نقل عن ابن السبب
 من الاكتفاء بالعقد يتقدم

صحته عنه مخالف للاجاء
 فلا يجوز تقليده ولا الحكم
 به وهو ينقض قضاء القاضى
 به وأحسن قول جمع من
 أكار الحشفة ان هذا قول
 وأسن المعركة بشر المسمى
 وانه مخالف للاجاء وان
 من أئسيه به فاعلم لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين
 ولبعض الحنفية بانها مخالف
 بعض ذلك وهو زلة منه
 كسبسته للشافعى ذلك فلا
 يضره (أو قدرها من)
 فانه الذى أراد تنقيسه
 فالعبارة بقدر حشفته التى
 كانت دون حشفتيه كما
 مر أول الفصل المعلوم منه
 انما أوجب دخوله الفصل
 آخرها وما لا فلا يطلقها
 وتنقضى عن قوله تعالى
 حتى تشكروا ما فيه أى
 وتطوؤها الصبر المتفق عليه
 حتى تنوق حسنته وتذوق
 عسلته وهى عند الشافعى
 وجوه والتفكير الجاهل
 ظهر أجدوا لاساق انه صلى
 الله عليه وسلم فسرناه سى
 بذلك تشبيها بالعمل بجمع
 اللفظ أى باعتبار المقتضى

(قوله أقر وثاهم عليه) أى بان لا يكون مفقوداً من ان يترافق اه عش (قوله وكالذى نحو الجوسى) عبارة عن
 وتحل كجاءه ليس لمطعمه جوسى ووثى فى كجاءه فترحم عليه عند ترافعهما السا اه (قوله قبل ينبغي فتح أوله)
 حزمه النهاية (قوله بذلك) أى بقوله ينبغي فتح أوله (قوله عمال صمو بنى) أى أول تغيب فى المتن (قوله فانه ان
 كان) أى أوله المضموم (قوله ولومع ماضع) أى لو كان النوم معهما (قوله أو ظرفه) أى عبارة عن الغنى وبكى وطه
 محرم ينسلك ونصى ولو كان صاعماً أو كانت ماضعاً أو صاعماً أو مظهر أمناً أو معتدة من شجوه فتعفى نكاح
 الحبل وأجزمه ينسلك لأنه لو طهر وزج نكاح صحيح اه (قوله به نكاحه) أى المحلل (قوله وما نقل
 عن ابن السبب) راجع الى قول المتن وتغيب بقبيلها الخ (قوله يتقدم) أى النقل عنه أى عن
 بن السبب (قوله ان هذا) أى الاكتفاء بالعقد (قوله كسبسته) أى بعض الحنفية وقوله ذلك أى
 ما يخالف بعض شروط الفعل المترددا (قوله من فاندتها) الى قوله أى باعتبار المقتضى الذى لا قوله
 كجاءه الى ودلها والى قوله وقد يؤخذ منه فى النهاية الاذلة القول (قول المتن أو قدرها) أى وتعرف بذلك
 وعليه فلو عقد له على آخر طلقها وتعرف بأصاها بقولنا عند ما أذنت فى تزويجها من الأول ثم ادعت
 عدم أصاها لثانى فالظاهر تصديقهما سواء كان قبل عقد أو وجه الأول أو بعده اه عش بحذف (قوله
 تنقيسه) أى العاقد (قوله المعلوم منه) أى بما سطر (قوله ويطلقها الخ) عطف على قول المتن تشكك عبارة الغنى
 ومعلوم انه لا بد أن يطلقها وتنقضى عنها كما يضر به المحرور وأقطعا لمصنفه ولو ضح اه (قوله لقوله
 تعالى الخ) فعمل لما فى المتن من الحرمة الى أن تفصل (قوله أى يبطأها) عطف على تشكك فى الآية
 (قوله وهى الخ) عبارة عن الراداد بعد العتق بين اللفظ والحال بالوطع وهذا الشافعى الخ (قوله فسرنا
 به) أى وهذا أضع وجها لا كتفه بغيره الحشفتين فوما اه عش (قوله سى بذلك) أى سى
 الجماع بلفظ عصبية (قوله تشبيها) أى لجماع (قوله لا طاعة لاحكام) عبارة عن النهاية لا طاعة لأكثر الاحكام
 اه (قوله وقس بالمرح) عطف على قوله لقوله تعالى الخ أى قس بالمرح الذى زلت الآية فى حتمه اه
 كزدي (قوله غيره) أى العبد والمبعض بجماع استيفاء ما لم يكن الطلاق اه معنى (قوله وشعر الخ)
 عبارة عن شرع والوض وانما حرمت عليه ذلك الى أن تفصل تنقير (قوله ويقدرها أقل منه) كعوض
 حشفتها (قوله عطف على المنهج وبالحنفية ما دونها وادخال المتن) اه (قوله وكذا فى المتن) والاولى
 اسقاط الكفاية (قوله بالفعل) الى قوله وانما حاق بالوطع فى الغنى الاقوله واسب لنا فى المتن (قوله وان نقل
 الخ) عبارة عن الغنى وان ضعف الانتشار واستيعاب ما يصعبه أو يصعبها اه (قوله فانه الصريح) أى اشتراط
 الانتشار بالفعل لا بالقوله اه معنى (قول المتن وفيه نكاح) يعلم منه ان الصلى لا يحل الفعل له الا ان
 كان المزوج له أباً أو جدواً وكان عدلاً تزوج به بمصطنع للمسى وكان المزوج للمرأة أو ولدها العبد بمحضرة
 عدلين فى اشتراط من ذلك لم يحصل به الفعل لفساد النكاح ومنه يعلم ان ما يقع فى منما من تعاطى

لا يصح تزويجه كما تقدم (قوله وكالذى نحو الجوسى) كفى الى روضة الخ) وقضية بان نحو الجوسى لا يحل له
 كجاءه أى فلا يتأتى بان نحو الجوسى كجاءه (قوله وقد يجب الخ) كذا مر (قوله بالفعل) كذا مر
 واكتفى بالحشفة لا طاعة لاحكام بها لما فى الفصل وقياساً فى غيره لانها لا الحاشية وليس الا ان شاء اذا ايجاب قس بالمرح وشعره
 عن الثلاث ونزج تشكك وطه السيد الملك بل واستأمرها المطلق لم يحل به وقبله وطه المحرور ويقدرها أقل منه كعوض حشفتها والسليم وكذا فى
 التى (بشر الانتشار) بالفعل وان قل أو عين نحو أصعب وقول السببى بشره بالفعل أحد بل الشرط سلامته من نحو عتق مثل ردوه
 بانه الصريح مذهبنا ولا يسألنا لولا يتوقف تأخير على الانتشار سوى هذا (وهى نكاح) فلا تزوجا سدوان وقطع وطه فى لان النكاح فى
 الآية لا يتناولها ومن لم يحل له لا ينكح لم يحث به وانما حاق بالوطع

فيه النسب ووجب البعد لان المدا فيه ما على مجرد ذلك بقوله لم يوجد نكاح أصلا وعدم اختلافه فلا يكتفى وطعن وده أحدهما وفي عدة
 طلاق زوجي بان استدخلت معاوان واجمع أو أسلم المرتد وكونه ممن يمكن جماعه أي يشق في البينة عاذا لما يأتي في خبر المراهق (لاطفال)
 وان اشترى ذكره كايصرح به المتن وغيره لانه لا أهلية يلقو عسيه ومثله البنديجي بان سبع سنين وقد يؤخذ منه ما ذكره في شرح
 الارشاد فان اشترى طبعاً حائل كيتقص (٢١٢) الموضوع بلسه مومن لا فلا وأما اقتضه كلام غير البنديجي من ان المراهبه غير المراهق

وهو من لم يقارب البساروخ
 فبعد من عبادة المتن وغيره
 فان قلت لم يعضط بالغير
 فقط قاتلان الغير غير
 منظور اليه هالان الجنون
 يحل مع عدم تمييزه فانبط
 بين من شأنه ان يتأهل
 لاوطه وهو من مرواغا
 تحلت طفلة لا يمكن جماعها
 يصح ما من يمكن جماعه لان
 التفسير للسرو ع لاجله
 التخليل يحل به دون عكس
 كجهو واضح فاندفع قياسه
 عليه (على المذهبين)
 أي الاشارة وما بعد (ولو
 نكح) مراد التخليل (بشرط)
 وله ما هو اوفق وهو عكسه
 في صلب العقد (انه اذا
 وطئ طلق أو) انه اذا
 وطئ (بان) منه (أو)
 انه اذا وطئ (فلا نكاح)
 بينهما أو نحو ذلك (بطل)
 النكاح لانها فان شرط فحين
 انتقض العقد وحل ذلك
 حل الحديث الصحيح العلم
 الله الحلل والحلل وحله
 يعمل أيضا ما وقع في الاثوار
 انه يحرم على الحلل استدعاء
 التخليل (وفي التعلق
 قول) انه لا يضر شرطه كالم
 نكحها بشرط ان لا تزوج
 عليها بحسب بان هذا شرط
 في طلاق عن النكاح لا ينافي ذاته الموضوع هو لها فسد دون العقد بخلاف شرط الطلاق وخرج بشرط ذلك اصحابه
 فلا يؤثر وان لو طأ عليه قبل العقد لم يفسد لان كل ما يصرح به أبطل يكره اصحابه كايصرح عليه بذكره من ادعت التخليل لزمن
 امكانه ولم يقع في قلبه بعد فهاون كذا بزوج عينه في النكاح أو ولو طأ من صدق في نفسيه لا يلزمه مهر أو نصف مالم ينضم لتكذيبه في أصل
 النكاح تكذيب الولي والشهود كخلاف روضة مختلفا لور كتنفي والبقي وان نقه

ذلك لا اكتفاء به غير صحيح ادعش (قوله فيه) أي النكاح الفاسد (قوله فيها) أي النسب والعدة
 (قوله وعدم اختلافه) أي بشرط عدم اختلاف النكاح (قوله فلا يكتفى) أي إلى المتن في المغني (قوله بان
 استدخلت معاها) أي ما الثاني وهو تصور لكون الزوج الثاني طلقاً رجعياً قبل الوطء وطئ بعده وأردت
 ثم وطئ بعد معوان الطلاق قبل الدخول يكون بانها وان الرد قبله تغيز الفرقه اه عش بان في زيادة (قوله
 وان راجع) أي المطلق (قوله عادة) أي من ذوات الطباع السليمة اه عش (قوله وده) أي التخليل
 الذي لا ينافي منه الجماع (قوله منه) أي من تحتل البنديجي (قوله ان من استنى) له ببناء الفاعل لكنه
 شك في بعض النسخ المول عليه ببناء المفعول (قوله وأما اقتضاه الخ) اعتضده النهاية وخرج عش كلام
 الشارح لما يأتي (قوله من ان المراده) أي بالطلاق (قوله وهو) أي غير المراهق (قوله بعد الخ) خلافاً
 للنهاية كالمزغا (قوله فان قلت) إلى التسمية في النهاية الاقوله وقد غلط في الاول وكذا (قوله وهو) أي
 من شأنه الخ من مرأى من تشتهى طبعاً خلافاً لها في عبارته وهو المراهق دون غيره اه قال عش قوله دون
 غيره أي ولو اشترى فيما يظهر من عبارته لم ينعقد غير مراد لما تقدم من عه اه (قوله وانما تحلت طفلة) أي
 مطلقه ثلاثاً (قوله يصح ما من يمكن جماعه) أي بان كذا ذكره مصغراً اه عش (قوله ودون عكسه) عبارة
 المغني وشرح الروض بخلاف غيبو بتحشفة الطفل اه (قوله في صلب العقد) فان لو طأ العاقدان على
 شيء من ذلك قبل العقد ثم بعد ذلك العقد بلا شرط كرمخرو جمل من خلافه من أبطله اه مغني وقد عده
 قول الشارح الا في جوان طأ عليه (قوله أو نحو ذلك) عبارة المغني والرض مع شرحه ولو تزوجها
 على أن عليها الاول محم كايصرح به المارودي لانه لم يشترط الفرقه بل شرط مقتضى العقد فان نكحها بشرط
 أن لا يطأها أو لا ينامها أو لا يمسها أو لا يمسها بطل النكاح أي لم يصح ان كان الشرط من جهته لئلا ينافي
 مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم يضر لان الوطء حق في كل واحد من الطرفين لا ينافي لهما تركه
 ولو تزوجها على ان لا تحل له لم يصح لانه محصور بالعقد ولتناقض أو على الله تلك البضع أو اذا استمتع
 فكشطر ان لا يطأها وان أراد ذلك العين لم يضر لانه تصرح بمقتضى العقد اه (قوله وعلى ذلك) أي
 شرط ما ذكر في صلب العقد (قوله انه يحرم على الحلل الخ) الذي في الاثوار على الحلل له زيادة بعد الحلل
 الذي هو مفتوح اللام اه رشدي (قوله بان هذا) أي اشتراط أن لا يتزوج (قوله ففسد) أي الشرط
 (قوله وخرج) إلى قوله مالم ينضم في المغني (قوله وان لو طأ) أي العاقدان (قوله من ادعت التخليل) بان
 قالت كسبي وزوج وطئ وفي رافق وانقضت عدته اه كرسدي (قوله ولم يقع في قلبه صدقها) بل ولعن كذا
 كباي ومسر (قوله وان كذبها) غاية اه عش (قوله في النكاح الخ) متعلق بكذا (قوله وان صدقناه) أي
 الزوج الثاني بيمينه اه مغني (قوله في نفية) أي النكاح أو الوطء وقوله حتى لا يلزمه أي الزوج مهر أو نصفه

(قوله في المتن ولو نكح بشرط انه اذا وطئ طلق الخ) قال في الاثوار ولو نكح على انه اذا وطئها طلق بطل
 النكاح ولو تزوج بلا شرط وفي معنى انه اذا وطئها طلقا كرومخرو جمل من العقد وحل وطئها ولو نكحها على أن
 لا يطأها الامرة فان شرطه الخ وجه بطل النكاح وان شرطه الخ وجه فلا ينتهي قال بان زكشي ولو تزوجها
 على ان يجعلها الاول ففي الاستدكار لا يردى فيه وهو ان زوج المارودي بالصدقة لانه لم يشترط الفرقه بل
 شرط مقتضى العقد شرح روض (قوله كافي في روضة الخ) اخبره مر

شي طراح عن النكاح لا ينافي ذاته الموضوع هو لها فسد دون العقد بخلاف شرط الطلاق وخرج بشرط ذلك اصحابه
 فلا يؤثر وان لو طأ عليه قبل العقد لم يفسد لان كل ما يصرح به أبطل يكره اصحابه كايصرح عليه بذكره من ادعت التخليل لزمن
 امكانه ولم يقع في قلبه بعد فهاون كذا بزوج عينه في النكاح أو ولو طأ من صدق في نفسيه لا يلزمه مهر أو نصف مالم ينضم لتكذيبه في أصل
 النكاح تكذيب الولي والشهود كخلاف روضة مختلفا لور كتنفي والبقي وان نقه

عن الزا وغيره نعم في التهذيب لو كذب الزوج والشهود حلت ولا يرد ذلك على الرخصة لانه (٣١٣) انما منع عند تكذيب الثلاثة دون

اثنتين منهم وسرته قبل
انقرارها بالنكاح من صدقها
وان كذبها والى والشهود
ولو أنكر الطلاق صدق ما لم
يعلم الاوّل كذبه وما قبل
قولها في التحليل مع ظن
الزوج كذب الماسران
العبري في العقود يقول
أربابها والله لا عبرة بالنان
اذا لم يكن له مستند شرعي
وقد غلط المصنف كالامام
المخالف في هذا ولكن
انتموه الاذرى وأطال ولو
كذب ما خرج قبل كما أفتى
به القسقال ومراهم اسنى
أقرت لها كم زوج معين
لم يقبلها في افسه الاينة
وفي الجواهر لو أخبرته
بالتحليل ثم رجعت فان كان
قبيل التحليل بعين قبل
العقد لم يحل أو بعده لم يرتفع
ولو اعترف الثاني بالامانة
وأكثرها لم يحل الاضافي
الحاوي لوعايز بن جته ثم
رجع وزعم موته احل
لاختنا نكاحه بخلاف ما لي
غابتر وزجه وختها
فرجعت وزعم موته لم
تحل له اه وكان الفرق انه
عاند فصدق بخلاف الاخت
(تبيه) وظاهر ما تقرر
ان اطلقها قبول قولها بلا
عين وهو ظاهر وقول شخنا
بمنها يعمل على تزويجه
فرفع القاض فادعت
التحليل الممكن فختلف هي
خجشذو يكتمنها وكذا
انقضاء العدم أو فصل
لا تزوج امرأته نفسها له تعلق بماله

نشر مرتب (قوله عن الزا) اسماء والفرج اه ع (قوله حلت) أي الزوج الاول (قوله ذلك) أي ما في
التهذيب (قوله على الرخصة) أي على ما مر منها انما (قوله لانه) أي صاحب الرضا تخلف عن أي حلها
الزوج الاول عند تكذيب الثلاثة أي الزوج والى والشهود (قوله ومرا) أي في فصل لا تزوج المرأة نفسها
وهذا انما كذبها قبل اه كردى (قوله ولو أنكر الم) عطف على قوله من ادعت التحليل أي بكرة تزوج
من أنكر الزوج الثاني طلاقها قاله الكردى وفي هذا المعلق ما لا يخفى وظهر أنه عطف على بكرة تزوج
الم (قوله يعلم الاول) أي الزوج الاول (قوله علم ظن الزوج الم) أي الاول عبارة عن وضع شرحه أي
والماضى ولاول تزوجها وان ظن كذبها لكن بكرة فان كذبها بان قال هي كاذبة منعنا من تزوجها الا ان
قال بعده تبين صدقها فله تزوجها لانهم لم ينكشف خلاف ما ظنه اه فعمل الفرق بين ظن كذبها من
غير تكذيبها وبين تكذيبها باللفظ وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني الا ان رجوع وقال تبين صدقها
اه (قوله الماسر) أي في فصل لا ولاية لزوج (قوله في هذا) أي ان العبري الم (قوله انتموه) أي للمخالف
(قوله ولو كذب الم) تقدم انما من الاسنى والمضى ما وافقه (قوله ومرا) أي في فصل لا ولاية لزوج عبارة
هناك وحصل ذلك أي قصد يقاها خاوها من الموانع ما لم يعرف تزوجها بعين ولا شرط في صحة تزوج
الحاكم لهادون والى الخاص اثباته القرايه اه (قوله وفي الجواهر الم) قال في شرح الروض ولو قالت
لم أنكح ثم رجعت كذبت بل تكسحز ويا ووطئى وطلقى واعتدتوا ممكن ذلك وصدقها الزوج
فله نكاحها ولو قالت طلقى ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقى الواحدة أو اثنتين فله الزوج بها بغير تحليل
قاله في الاوزار وجهه انهم لم يتحل بوجوهها لغيرها اه وقد يقال أبطلت حق الله تعالى وهو التحليل
وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقته في قوله السابق ويكره تزوج من ادعت التحليل الا
أن يفرق بتقدم انكار النكاح هنا اه سم وقوله وقد يقال الخ يندفع بظن صدقها كما هو المقرر (قوله
لو أخبرته) أي بالعلقة ثلاثا وزوجها الاول (قوله ولو اعترف الثاني الم) أي بخلاف عكسه كما تقدم اه سم
(قوله وأنكرتها) أي من أصلها بان لم يسبق منها اعتراف بالتحليل اه ع (قوله وزعم) أي ادعى
الزوج (قوله وزعم) أي لا يثبت موته أي لا وجبة (قوله انه) أي الزوج (قوله ما تقرر) أي بقوله
ويكره تزوج من ادعت التحليل الخ وتوله وانما قبل قولها في التحليل الخ (قوله وقول شخنا الم) أي والمضى
(قوله ويكتمه) من التكتم والضمير للمستر القاضى والبار للزوج (قوله وكذا انقضاء العدة الم) عبارة
المضى ويقبل قولها ايضا بينه عند الامكان في انقضاء عدتها ولاول تزوجها وان ظن كذبها لكن
يكتمه اه

(قوله ولو أنكر الطلاق صدق الم) فعمل ان المعلوم على الزوج الثاني في انكار الطلاق دون انكار الوطء مر
(قوله) وانما قبل قولها في التحليل مع ظن الزوج كذبها الم) قال في الروض وشرحه أي لا دلل تزوجها
وان ظن كذبها لكن بكرة فان كذبها بان قال هي كاذبة منعنا من تزوجها الا ان قال بعده تبين صدقها
فله تزوجها لانهم لم ينكشف خلاف ما ظنه انتهى فعمل الفرق بين خلف كذبها من غير تكذيبها باللفظ
وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني مع الاثر رجوع وقال تبين صدقها (قوله ولو اعترف الثاني
بالامانة الم) أي بخلاف عكسه كما تقدم (قوله فرجعت أي أختها (قوله ان اطلقها قبول قولها بلا
عين الم) قال في شرح الروض ولو قالت ألم أنكح ثم رجعت وقالت كذبت بل تكسحز ويا ووطئى
وطئى واعتدتوا ممكن ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقى ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقى
الا واحدة أو اثنتين فله الزوج بها بغير تحليل قاله في الاوزار وجهه انهم لم يتحل بوجوهها لغيرها
وقد يقال أبطلت حق الله تعالى وهو التحليل انتهى وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقته
في قوله السابق ويكره تزوج من ادعت التحليل الخ الا ان تقدم انكار النكاح هنا

***(فصل) في نكاح من فهارق (أو) نكاح من ملكها (أو) مملوكة ومكاتب (أو) ملك (بعضها) لتناقض أحكام الملك وانكاح إذا الملك**

***(فصل) في نكاح من فهارق (قوله في نكاح) (قوله المورق في النهاية الاقوله) وملك زوجه بنتها (قوله وتوايه) أي كطرة اليسار اه ع (قوله المثل في نكاح) أي الرجل ولو بعضاه ع (قوله) ولو مملوكة (قوله) أي فخرم عليه لمعاطيه عقد فاسد الا نوطا هاتين لم غير عقد اه ع (قوله ولو مستولمة) أي قوله بل ان يتنعق في المسمى (قوله اذا الملك لا ينعق في الم) أي خلاف الزوجه (قوله وملك زوجه بنتها) صطفى على قسم ولا ينعق ما غنم الركة (قوله لانه) أي الشخص ملكه أي ملك الامين (قوله اذا لا ينعق في الم) تعليل لضعفة النكاح وقوله ملك أحدهما أي الزقة والمثمنعة (قوله بشي خاص) يعني بطريق خاص وهو التمتع بالبضع وغيره (قوله كالم) أي أضاف شرح حلت الملك وحدها (قوله) على ان التراجع الم) يتأمل العلوة اه سم (قوله بن عيين) وهما الزوج والمثمنع والمورق المدين امرين متعلقين بعين وقوله بن وصفي عين في الامتوصافها الملك والنكاح وشدي وسم (قوله ولو لم تكن مكاتبه) أي قوله ويجوز للمورق في المسمى (قوله ولو لم تكن مكاتبه) وكذا الامتواك وقوله عليه أو الموصى له بمنافعه كماله كمنه أي به وصفي قال ع (قوله أو الموصى له) الم قال ع وما ذكر في الموصى له بمنفعته يتعين حله على الموصى له بتقديتها أو بمنفعتها على التأييد لان هذه هي التي يقصد عدم محض وجهه أو لا يمكن حل كلام الشارع ما بيان يقال أي بمنافعه كماله لان الاضافة للمهر تقيد العموم اه (قوله ولو لم تكن مكره المورق) وأطلق الفرع في شرح الروض وفي العباب في مذهب المورق ضرب عليه سم على ع وفي كلام الروياني الجزم على الأصل اه ع (قوله لا يلزم) أي الفرع أضافها أي الام (قوله هو أو مكاتبه) أي قوله كماله المورق في النهاية (قوله لا فرعه) أي يفرق في ملك الفرع عين الابتداء والردام بخلاف المكاتب اه سم (قوله ملكا تاما) أي قوله كماله المورق في المسمى (قوله المثل بطل نكاحه) أي انفسخ اه معنى (قوله الما تقرر الم) ولو وقف عليه زوجه أو موصى له بمنفعتها لم ينفسخ نكاحها كالم ملك مكاتبته زوجه ولا ينعق بالاول لانها كالم لو كانت خصوصاً أو الوقف لا يتم الا بقبول له والوصية لا تلزم الا به اه ع (قوله بشرائهما) أي العين (قوله بشرط الخياره) أي أما إذا كان الخيار للبائع أو لمهافا ملكه أصلا اه رشدي (قوله واقره) أي الرافق (قوله ضعف الملك) أي ملك المشتري فزمن ان خياره (قوله كالم) أي في البيع اه كمدى (قوله حتى يمنع الانفساخ) أي يمنع النصف انفساخ النكاح (قوله وقد يجب) قال سم لا ينعق على التام لم في هذا الجواب ثم أطلق في ردده (قوله هنا) أي فيها**

***(فصل في نكاح من فهارق وتوايه) (قوله على ان التراجع الم) يتأمل العلوة (قوله بن عيين) يتأمل (قوله بن عيين) أي وهما الزوج والزوجه (قوله بن عيين) يتأمل (قوله بن وصفي) عين (قوله بن وصفي) أي هو الامتوصافها الملك والنكاح (قوله كماله) ظاهر انها غير مملوكة مكره سمع ان المكاتب مملوكة لا فخر (قوله وكذا لو كانت مكره المورق) وكذا الموقوفه على الموصى له بمنفعتها شرح ممر وأطلق الفرع في شرح الروض وفي العباب ويحرم على المورق ابتداء نكاح أمته رغم السبب وقوله السبب خرج به الفرع عن الرضا فحل نكاح أمته بشرطه وان سقل لم يلزم ما عفاها انتهى وقيد ممر بالمورق ثم ضرب عليه (قوله لا فرعه) أي يفرق في ملك الفرع عين الابتداء والردام بخلاف المكاتب (قوله بشرائهما) أي العين (قوله وقد يجب الم) لا ينعق على التام لم في هذا الجواب فان قوله الملك هنا طارئ على ثابت محقق ان أراد بالثابت المحقق ملك البائع فان أراد به حال طر بانه كان ملك البائع ثابتا محققا فغير صحيح اذا تصور ثبوت الملك للبائع حال ثبوته للمشتري وان أراد به كان ثابتا محققا قبل الطر بان ثم زال بذلك الطر بان كالموافق للواقع لم يثبت ضعفه بمجرد ذلك وقوله حتى يقوى على رفع ذلك الثابت برده على امر وقعه قطعاً قبل ذلك التام وانما المتوقف على ذلك التام استمر اردو بغنى عن هذا التعسف الاستدلال على ضعفه بالنكاح من ازالته بالخيار فليتأمل وان أراد بالحق الثابت النكاح فلا نسلم لادبته التي ادعاه ولو سلم فلا نسلم عدم تمام السبب بدليل حل الطوطه وملك القوائد والتوقف على انتطاع الاخبار أضافا**

وبإباحه وطوطه من حيث الملك كالم في ضعفه حتى يمنع الانفساخ وقد يجب بيان الملك هنا طر

على ثابت محقق فلا بد من
تمام سببه حتى يؤول على
فوق ذلك الثابت وبالانفاسخ
فمن الخيارات زال السبب
فضعف السبب عن الزالة
ذلك وبهذا فارق - ل الوط
ملك القواشا كتفاه بوجود
السبب والسبب عند
وجودهما لا شيء وكذا في
عكسه الذي تضمن قوله
(ولان تسبح) المراد من
تخلكه أو بعته ملكا تاما
لنضاد أحكامهما هنا أيضا
لأنها تطالب بالسفر للشرق
لأنه صدها وهو بطالبها
بالفر بلاه زوجه وعند
تعذر الجرس سقط الاضعف
كالمسرح وجرح تخلكه
عبد أيها أو أربابها لعل لها
نكاحه على العتد خلافا
لا يزوج عتوليس كزوج
الاب أمثاله لشبهه بالاعفاف
هنا لا ثم ويجرد استحقاق
النفقة في مال الاب والأولاد
لا نظرا للمعسر ثم تسبح الولد
أمة أيسر (والأحرار) كنه
(أمتقروه) ويلحق بهم أيضا
يظهر من قوله هاروق بأن
أوصى لرجل يحمل أمة
دائما فاعتقها الوارث كالمسرح
آخر الوصية بالنافع بماله
(الابن) أو (الابن) أو (الابن)
أكثر أحدا (لا تكون)
تخصه (جوز) أو أمة (تصلح)
لا استماع ولو كتابة لانه
عن نكاح الأمانة على الحرمة
وهو مرسى لكتنه اعتمد

إذا استمرها بشرط الخيار (قوله) ثابت (الح) يعني النكاح (قوله) من تمام سببه) أي بانقطاع الخيار
(قوله) وبالانفاسخ) أي انفساخ عقد البيع (قوله) زال السبب) أي الشرع (قوله) فضعف السبب) أي ملك
المشترى عن الزالة ذلك أي النكاح الثابت (قوله) وبهذا فارق (الح) ما وجدنا قضاء هذه الفارقة وقال كنفاء
المذكورين اه سم (قوله) كنفاء (الح) علة لكل من الحل والملك (قوله) وكذا (الح) إلى قوله وخرج في المني
والى قوله كذا علة شارح في النهاية الآخرة وقال آخرون إلى المتن وقوله بكسر الجيم على الاضعف (قوله) وكذا
في عكسه) واجمع إلى قوله أول لم يتم الخ كاهو صريح صنيع الغني حيث أتوه مفهوم التقيد السابق وقال
عقب ذكره هنا ومثله ما لو ابتاعته كذلك اه (قول المتن) ولا تسبح من تخلكه (الح) أي أو أربابها فوفى عليها
أو الموصى لهما بجمعة على الدوام اه اختيار (قوله) ملكا تاما) مفهومه على قياس مفهوم التقيد السابق
أنها تسبح من تخلكه ملكا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها وانكحته ثم فسخت الشرع ففكر
نكاحها فغير اجمع سم على حج وقضية كلام المصنف الفساد عليه فيفريق بين طر والملك على
النكاح فيشترط تمامه فلا ينفسخ النكاح بشرط الخيار للمشترى لكونه دوا ما بين طر والنكاح
على الملك فيصطاطه فيسقط النكاح لوجود الملك في الجاهة وان كان مزا لا اه عش (قوله) أو أربابها) هذا قد
تقدم اه سم أي قبيل قول المتن ولو ملك (قوله) ومن ثم نكح (الح) أي مع وجوب نفقة على أيمه اه سم (قوله)
كاه) إلى قوله ورد في المتن (قوله) حرة ولها هاروق) انظر هل يصح تزوجه الحر من الموصى به أو لا هذا
لأنهم يعقون عليه أولا لأنهم ينعقدون أرقاء ثم يعقون في هذا النكاح لو أرق أو أولادها وان يستلحقه
الثاني اه سم وهذا مخالف لما في المتن عبارة بعد ذكر ما في الشارح ثم الموصى به ان يتزوج به بانه
على ذلك شئني وكذا من أوصى به أو لا هذا فأنهم ينعقدون عليه اه (قوله) بان أوصى لرجل يحمل أمة دائما)
أي بخلاف ما لو وصى ببعض أولادها فبعض تزوجهما الحر اذا عتقت ولدت ما أوصى به فلو وصى
بأولاد ولدته يصح تزوجهما الحر بعد ولادة الأولاد اه عش (قوله) فاعتقها (الوارث) مفهومه انه
لو أعتقها الموصى كان وجوعا عن الوصية بالحل فغير اجمع اه عش (قول المتن) (الابن) (الح) (فرع) *
لوعلى سدا لاعتقها بتر زوجهما من زيد فهل يصح تزوجهما من زيد غير شرط لان الحر به تقارن العتد أو
تعبه فلا ترق أو لا هذا لا بعد الصحة مر سم على حج بل ينبغي انه لو علق عتقه على صفة توجد قبل إمكان
اجتماعها عاده يصح تزوجهما لعدم إمكان ارفاق الوفاة لخالص منه اه عش (قوله) أو أمة أي بالملك أو
النكاح اه شئنا (قول المتن) تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع بالنافع العتت اه سم (قوله)
هو استمرار السبب لأصله وكان النكاح ثابتا محققا كذلك حصل الوطع وأخذ القواشا من حيث الملك
فلتأمل (قوله) وبهذا فارق (الح) ما وجدنا قضاء هذه الفارقة وقال كنفاء المذكورين (قوله) والسبب)
ما هو (قوله) في المتن من تخلكه أو بعته) أي ملكا ملكا تاما تخلكه (قوله) ملكا تاما) مفهومه على
قياس مفهوم التقيد السابق أنها تسبح من تخلكه ملكا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها
وانكحته ثم فسخت الشرع ففكر نكاحها فغير اجمع (قوله) أو أربابها) هذا تقدم (قوله) ومن ثم نكح (الح) (الولد)
أي مع وجوب نفقة أمة أي (قوله) كاه) قال في شرح الر والوض بخلاف البعض وكل من يفرض يجوز لها
نكاح الأمانة والمبعة لا بشرط مما يأتي انتهى وظاهره جواز الأمانة للمبعة مع تسريحها عنه أو بغيره قول
الشارح الآتي آخر الفصل أمان من يفرض فجوز جمعها بل هذا يصح به تمام (قوله) حرة ولها هاروق)
انظر هل يصح تزوجه الحر من الموصى به أو لا هذا لأنهم ينعقدون أو لا لأنهم ينعقدون أرقاء ثم يعقون
في هذا النكاح ارفاق أو لا هذا وان لم يستلحقه الثاني (قوله) فاعتقها مفهومه انه لو أعتقها المولى كان
وجوعا عن الوصية بالحل فغير اجمع (فرع) لو علق سدا لاعتقها بتر زوجهما من زيد فهل يصح تزوجهما
من زيد من غير شرط لان الحر به تقارن العتد أو تعبته فلا ترق أو لا هذا لا بعد الصحة مر (قوله) في المتن
تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع بالنافع العتت وسبق قبيل الصدق قول الشارح لا يجوز

ولأنه اغتصب المشروط بنص الآية ومن قيل لاسلحة هذه الشرط مع قوله وأن يخافه أو رد بالتعبد كثير من قضاة الحنفية وهو يخاف الزنا فاحتج لتعريضهم ما لم يثبت أحد هاتين الأخرى فالاحسن التعليل بان وجودها يمنع من استطاعتها لها المانع بنص الآية والتعبد فيها بالخصائص أي الحر أو المؤمنان للغالب ان السلم انما يرغب في حرة مسلمة خرج بها الحر كالعبد والمبعض فله نكاح الامتلاء وانفاق وله تقبير صيب (قيل ولا يخفى ما صلح) للاستمتاع (٢١٦) لتعويض خيالهم وعموم النهي السابق ولأنه لا يمكن الاستغناء عما طمادون الفرج

وتضعفه هذا كالجهر ومن زيادته عند جمع وقال آخرون ان أصله يشير لذلك وآخرون ان الذي فيه خلافه والحق ان عبارته مجتمعة (و) بأنها ان يهجن بكسر الجيم على الأصح (عن) ولو كناية بان لم يضل علمه أومع فرعه الذي يلزم باعقافه مما لا يباع في الفطرة فيما يظهر ما بين جمهور الملهو وقد طلبته أولم ترض الا زيادة عليه وان قلت وقدر عليها نعم لو وجد حرة أو متعة لم ترض سدا لا ما أكثر من مهر مثل تلك الحرة ولم ترض هذه الحرة لا بما طلبه السيد لم تقل له الأمة أخذت من النص لقد روى على أن يشكك به - دافعا حرة وان كان أكثر من مهر الحرة كذا قال شارح وفيه نظر ظاهر فانه مع منافاته لكل ما هم به - مدغمونا بالزيادة على مهر مثل الحرة ولا يعيد مضمونا في الأمة إذا المتعبر في مهر مثلها خمسة السيد وشرع وقد يقتضي شرف السدان يكون مهر أمته بقدر مهر حرائرهن فالوجه ان لا اعتبار بذلك

(المشروط) أي العتق أي خوفه (قوله ومن ثم إلخ) أي من أجل حصول الامن بوجودها (قوله قيل إلخ) واقض المقتضى (قوله كثيرا) مقول لمطلق مجازي للبعد (قوله فلا احسن التعليل إلخ) أي بدل قولهم ولأنه العتق إلخ أه - رشدي (قوله المانع) أي استعطافا الطول والتدكير لان المصدر المؤنث يذكر ويؤنث (قوله والتعبد فيها) أي الآية وهذا جواب عما ردد على قوله أو متعة وقوله ولو كناية (قوله وتخرج) أي قوله لان ارفاق إلخ في المقتضى (قوله فله) أي لكل من العبد والمبعض نكاح الأمة أي بلا شرط أه - شرح الرض وظاهره جواز الأمة للمبعض مع تسير البعض بصرح به قول الشارح الآية آخر الفصل الممن فيعرق فيجوز جمعها أه سم (قوله السابق) أي أغا (قوله ولا يمكنه إلخ) يتأمل أه سم عبارة عرش قوله مادون فرجه أي كابطها أه (قوله وقال آخرون) أي ليس من زيادته أه رشدي (قوله ولو كناية) أي قوله كذا قال شارح في المقتضى (قوله بان لم يقض إلخ) عبارة للمقتضى لفتقها أو قد صدقها أو لم ترض الا زيادة على مهر مثلها أو لم ترض بنكاحه لتصور نسيبه أو نحو أه (قوله بما لا يباع إلخ) بيان ما في عما أه سيدعمر (قوله أرم ترض إلخ) عطف على قوله لم يقض إلخ (قوله الا أكثر من مهر مثل الحرة) أي وهو مهر مثل الأمة أه عرش (قوله كذا قال شارح وفيه نظر إلخ) ليس فيما حكاه من ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل أمته فان لم يكن في كلامه ما يمنع حله على ان ما طلبه السيد أو يمين مهر مثل أمته دفع عنها أو رده عليه أه سم (قوله وقد يقتضي شرف السيد إلخ) وحديثه فيجب تعبد الحاكم بما اذا كان شريفا ولا فلا وجه اذا كان دنيا بالفعل أه رشدي (قوله حرائرهن) أي الأفي اعطاه آخر (قوله بذلك) أي بقدرته على ان يسكنه إلخ (قوله الاستمتاع) أي التمتع الاول في النهاية الا قوله ثم رأيت الى قوله ولا يلحق وقوله فيما (قوله باعتبار إلخ) أي الصلاحية باعتبار إلخ (قوله ربح الثاني) أي اعتبار العرف معتد أه عرش (قوله وبه) أي بالتمثيل المار (قوله ولو توفا) أي احتماله ولو إلخ (قوله ان المتصرة) أي التي تحت (قوله تمنع الامتاع) وهو كذلك فيما يظهر ان أمن العتق من وقوع الشفاعة بخلاف ما ذابم باسمه فلا تمنعها أه نهاية وآثره سم (قوله ثم رأيت بعضهم يحتمل إلخ) يعمل على ما اذا أمن من التوقع والحث الاخر على ما اذا لم يامن فليتم ان أه سم (قوله النظر فيها) أي في المخيرة التي تحت وكذا ضمير فلا تمنع (قوله ولا يلحق نكاحها إلخ) أي الامتة المتصرة أه سم عبارة النهاية ولا يلحق له ابتداء نكاحها وان كانت أمة

الفتنة الطفلة مطلقا انتهى (قوله ورد إلخ) قديقال انما ردها قبل لاجابة لقوله وان يخلف زنا مع هذا وليس كذلك وانما قبل العكس ويجب بالنظر بل رجع العكس أيضا لانه اذا لم يمس خوف الزنا وجود الصالح مع اعتراض عدم وجودها فاحتجاج الذي ذكره في الاشتراط (قوله ولا يمكنه إلخ) يتأمل (قوله كذا قال شارح وفيه نظر ظاهر إلخ) ليس فيما حكاه من ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل أمته فان لم يكن في كلامه ما يمنع حله على ان ما طلبه السيد أو يمين مهر مثل أمته دفع عنها أو رده عليه (قوله وبه يعلم ان المخيرة تمنع الامتلاء وقوع شفاتها) وهو كذلك فيما يظهر ان أمن العتق من وقوع الشفاعة بخلاف ما ذابم باسمه فلا تمنعها ولا يلحق له ابتداء نكاحها لو كانت أمته نظر الحاجته الى ارضعته وعلا بالاحتياط وبه يفرق إلخ شرح هر (قوله ثم رأيت بعضهم يحتمل إلخ) يعمل على ما اذا أمن العتق من التوقع والحث الاخر على ما اذا لم يامن فليتم ان أه سم (قوله فلا تمنع) أي المخيرة (قوله ولا يلحق نكاحها) أي الأمة

(تصلح) للاستمتاع وهل المراد بصلاحيتها هنا فيما مر بآية او بطبعه أو باعتبار العرف كل محتمل والنظر في محال وتخييلهم نظرا للماضي محتمل وطا لا يها عيب خيال ولا هرة ولا زنا ولا غيبة ولا معتدة من حرائرهن وبه ان اريد استمال الوطء ولو توفا على ان المتصرة صاحبة تمنع الامتلاء توقع شفاتها ثم رأيت بعضهم يحتمل منع نكاح أمته متغيرة طالع المنع وطا شرافا لا تتدفع بها حاجته وفي التام هذين العيبين نظر ظاهر فالوجه ان لا النظر فيها الصلاحية الا في الفتنة فلا تمنع الامتلاء ولا يلحق نكاحها ما تقرر

ولأنه الاحتياط فهو محال به يفرق بين هذا وعدم نظهر له في غير هذا النكاح وأيضاً فالشع يحاط به ومن ثم لم يلقوا بإسبابه الخمسة الأربعة غير هاهم وجوداً أي فيوز ياد (فيل أولاً تصلي) فغير مأمور بعدم حصول الصالحة (٣١٧) هنالك جرى في الروض في هذه على ما هنا

بأطلق اختلاف ثم لم يرجع
منعشاً (تبييناً) ما تقر
من إطلاق المعتدلهما وقع
في كلام شارح لكن في
مفهومه تفصيل هو ان
الرجعية والمختلفة عن
الاسلام والمرتبطة بعد الوط
كأن زوجة كأمراً نقلاً
تصل له الامتثال انقضاه
العدة وان وجدت فيه
شرطها والبائن نقله في
عدمه الامتثال أو يرجع
سواها وشملها الوطوء
بشبهه من ثم قال شغلنا
ولا معتدلة عن غيره أي
بإطلاق المعتدلة من قبلها
التفصيل السابق (لقد قدر
على) حرراً في مشكله
أشأن لحقيقة ظاهرة
وهي ما ينسب لمصالحها
لمزوجها الى حيوة
الحذر في تصدها وأخاف
زناً باعتبار الاتي (مدته)
أي مدته تصدها والاحتمال
ولزمه السقر له ان أشكن
انتقاله بعد بلده والا
فكعدم كالحسن الركني
لان في تكلفه التزويج
أعظم مثلاً ولا يقبل
هبة مهر وأمة لعنة
هـ (تبييناً) هـ أطلقوا ان
غصة الزوجة والمال يرجع
نكاح الاموال لمشكل
بما تقر وفيه قدر على من
يزوجها بالسفر اليها فيبقى

نظر المصلحة الزاهنة اه (قوله ولأنه الاحتياط فيها) فندفع في الأول بل الاحتياط منع المصلحة الزاهنة كذا
قاله المحشي ولان تقول المراد بالاحتياط أنمنس الوقوع في الزنا فبما ظننا أه سددع أقول وقول
سم فيما إذا أمن من الوقوع من العنت كإس فلا يلازمه (قوله وبه) أي بقوله ولأنه الاحتياط فيها
(قوله وعدم نظهر له) أي حيث لم يتغير والزواج بالغير لتصل الوط في الحال وان توقع اه سم (قوله
لها) أي المصلحة الزاهنة اه سم (قوله غيرها) أي الخمسة فعول لم يلقوا (قوله وزيادة) معقول سم (قوله
الصالحة) قد يقال الأولى المنكوسة فتنافه ثم رأيت المحشي أشار اليه وعبارته لعل الأولى المراد والمرتبطة فتأمل
اه سددع (قوله هنا) أي في الشرط الثاني وقوله لا ثم أي في الشرط الأول (قوله في هذه) أي في مسئلة العجز
عن الحرة (قوله على ما هنا) أي في فرع الأول اه سم (قوله ولم يرجع منتهياً) أي ومع ذلك المعتدلة في
الكتاب اه عش (قوله ما تقر والمراد) أي في التمسك بالمراد (قوله كأمراً نقلاً) أي يقبل قول المتن وإذا
طابق الحرف لانا (قوله والبائن) مختلف على الرجعية (قوله والبائن) يحصل له (المراد) قد يقال الكلام في الحرة
المجو زعنبا لا في التي تحتها وحيث قد اعتمد البائن منه أوط مشبهة منه لكانه فليس عاجز عن حرة تصلي
وحيث قد عجزت زول شيخ الاسلام ولا معتدلة عن غيره ليس ما أقاده من التفصيل بل افادته ان المعتدلة إنما
ليبنونة أوط مشبهة وهي صالحة أو رجعي أو نحو وهي في حكم الزوجة فتأمل اه سددع ولان تمنع
كون الكلام في الحرة المجو زعنبا بل الكلام فيها يشبهها والتي تحتها بقرينة قوله السابق وهل المراد هنا
وفيها مراد (قوله هنا) أي في الشرط الثاني وهو العجز عن حرة تصلي لا استمتاع (قول المتن على حرة غائبة)
أي غير متردج هو امر يرتد زوجها اه عش (قوله وهو) أي التبيين في المتن والى قول المتن ولو جدد
النهاية (قوله الاتي) أي في شرح وان تخالفنا (قوله والا) أي بان اتفق كل من الامر بل المذكورين
(قوله والا) أي وان لم يكن الانتال (قوله في كعدم) أي في كعدمه (قوله التزويج) الانسب
التزويج اه سددع أي كغيره في المتن (قوله وأمة) لعل الأولى أو كذا في النهاية (قوله أطلقوا) أي
فما وقع في كلامهم من ذلك وان لم يتقدم في كلام المصنف اه عش (قوله والإلوه) هو قوله ان غيبة الزوجة
يبيع المراد اه عش مشكل الحرة الزاهنة ولا مشكل الأول (المراد) (قوله فيبقى ان تاتى) نافي التفصيل
في الأول مقصداً فلا ينبغي العدول عنه كذا في الثاني وان اتفاد الفرق بينهما وبين ما في قسم الصدقات سم
على ج وهو وجه اه عش فما أي في الزوجة الغائبة تفصيلها أي الحرة الغائبة التي يرتد زوجها
السابقة المتن (قوله والثاني) هو قوله ان غيبة المال يبيع المراد اه عش (قوله مشكل) عبارة النهاية ولا
الثاني (المراد) (قوله بان الطمع) ثم قوله وبان ما هنا (المراد) على توينباً للمصنف لا لوجع الاشكال بذلك
التفصيل والثاني راجع لاشكال بما صرف في قسم الصدقات (قوله العنت) أي خوف العنت اه كرى
(قوله لان المحجو رجعي منهم) قد يقال انما لا يصلح علة لاستمتاع نكاح الامتطية انما يصلح لاستمتاع صرف

الخصية (قوله ولأنه الاحتياط فيها) فندفع في الأول بل الاحتياط منع المصلحة الزاهنة (قوله وبه يفرق بين هذا
وعدم المراد) أي حيث لم يتغير والزواج بالغير لتصل الوط في الحال وان توقع (قوله وعدم نظهر له) أي
للمصلحة الزاهنة (قوله الصالحة) لعل الأولى المراد والمرتبطة فتأمل (قوله ثم جرى في الروض في هذا على ما هنا)
أي في فرع الأول (قوله أطلقوا) كذا مر (قوله والأول مشكل) (المراد) قد يشكك أيضاً في إطلاقهم ان القدرة
على العتلة لا تمنع الامت (قوله فيبقى أن تاتى) نافي التفصيل (المراد) نافي ذلك التفصيل في الأول مقصداً فلا ينبغي
العدول عنه وكذا في الثاني وان اتفاد الفرق بينهما وبين ما في قسم الصدقات (قوله وقد يفرقنا) كذا مر
(قوله لان المحجو رجعي منهم) قد يقال انما لا يصلح علة لاستمتاع نكاح الامتطية انما يصلح لاستمتاع

ان تاتى فيها تفصيلها والثاني مشكل بذلك التفصيل أيضاً بما صرف في قسم الصدقات من الفرق بين المرتجعين ودونهم ما قد يفرق بان الطمع
في حصول حرة لم يلقها بتعفف العنت وبانها احتياط اه أكثر خشية من الزناه (فرع) وفي الوسط المعاص نكاح الامتطية من الزنا لا يفتعل
غير المحجو وعليه فلا نال المحجو وعليه منهم في دعوا خوف الزنا لاجل الغرماء اه ونلاحظ بيان هذا بالنسبة لظاهر

وانما تحصل له باطن العجز وهو ظاهر (ولو وجد حرة) ترضى (عوضا) ولم يجد المهر وهو يتوقع القوة عليه عند المثل ولو من جهة ظاهرة كما اقتضاها ما تقدم (أو بدون مهر مثل) وهو يجده (فلا يصح حل أمته في الأول) لانه قد لا يجدناه فصار ذمته مشغولة وانما وجب شر أمه بظاهر ذلك كما جرى في التيم لان الغالب في الماله (٢١٨) انه نافي بقدر على تخمس غير كبير مشقة بخلاف المهر وأيضا فهو هنا يحتاج مع ذلك

كفا آخر كفتفتوك وة
والفرض انه معسر فلم
يجمع عليه بين ذلك كله
ولا يكاف بسهم ما يبق في
الفطرة كما علم بما تقدمت
أفها ومنه ما صرحوا به هنا
من مسكنه وخلاصة الذي
يحتاج المولود لا تحصل
أولا تفصيل وما اقتضته عبارة
الروضة فيها محمول على من
لا يحتاجها لخدمة تيم يعقب
فحو خادم أو مسكن نفيس
قد رعى في هذا وتحصل خدام
ومسكن لائق ومهر حره
يلزمه أخذ ما مر من (دون
الثانية) لا اعتبارا بالمساحة
في المهور فلا منه بخلاف
المساحة به كالأمة لم يعتد
مع لزومه بالوطع ولا نظر
بما تضمنه كلامهم إلى أنها
قد تنظره باستفاضة أو على
العمدة التي لا تحتل حينئذ
(و) ثالثا (ان يخاف ولو)
خصيا (ثنا) بان يتوقعه
لاصلى الندور بان تغلب
شهوته تقوا بخلاف من
غلبت تقواه أو مروءته
الماتعنه أو اعتد لا ذلك
لقوله تعالى ذلك ان يشي
الغنى منكم أي الرأيا وأصله
المشقة الشديدة سمى به
الزنا لانه يهين بالحداد
العذاب والرأى عندنا كما

مهره من أعيان أمواله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن به في ذمته (قوله لعجز وهو
ظاهر) يتأمل هذا الكلام فإنه ان كان سببا للعجز تعلق حق الزمارة بالزنا لانه ممنوع لذلك من التصرف
في أعيانها فهو كايستحق بمهر الحرة يقتضي بجزء من مهر الأمة وان كان أقل وكذا يقال ان كان
سببه عدم وجود مال مع ان مثل هذا لا يجوز عليه وان كان المال موجودا ولا يمنع صرفه للنكاح لكنه
ممنوع من الصرف للعجز دون الأمة فهذا مما لا وجه له وان كان المراد انه اذا فو مال به بمهر أم لم يف بمهر حرة
جزأ الأمة فهذا ممكن ان يحل في التصرف في أعيانها للنكاح فليراجع مرأيت مر جوزه لنكاح الأمة
باطنا وصرف مهره من المال كالنقطة اهـ فليجرب رافعا عما قال ذلك في الرد (قوله والرأى عندنا الخ)
كذا مر (قوله قال جمع) يتقدمون اعتمده مر وجزم به في الروض

الحرمه فلو انهم امن بانه به القوت عليه أي المثل اهـ اذا وجد الطول قال شارح بل وان فقد وهو ظاهر ومن قال اهـ
خشاوا وجهه قولا للتقيد بوجود الطول لانه يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فقوت اعتبار عموم الغنى من ان وجود الطول كاف
في المنع من نكاحها ولا اعتبار بمشقة لاداء تعهيد البطالة والاطالة الفكر وكمن ابتلى به والعنوا لاحتمالها والنجيب دون مقدمته منه
قال جمع متقدمون لا يحل له الأمة نظرا للأول

ورحبه بعض المتقدمين وآخرون تحل له نظر الثاني ويجزى ذلك في العين نظر إلى بعد وقوع الزمان لعدم علمه بشيئونه فاطلاق القاضي إنما لا تحل له مبني على الأول ويبحث ابن عبد السلام حلها للمسيح لعدم حقوق الوليدة وكأنه ينظر إلى أن خوف الزنا أو القدمات إنما ينظر إليه عندما كان حقوق الوليدة وفيه ما فيه وما المانع أن ينظر إلى أن نكاحها نقص مطلقاً فيشترط (٢١٩) الاضطرار إليه بخوف الزنا أو قدماته

وان لم يلحق الولد وأطلق

القاضي ان الجنين بالنون

لا يزوج أمنا وعرضه شارح

بأن الاوجه انه اذا عسر

ونقص عليه العترة زوجها

وليس ان يوفى فيه شرط

نكاح الامة نكاح أمة

صفوة لا توطن ورتقاء

وقرأ لانه لا يمين به العترة

ويؤخذ منه ان غيره لاه

يجب لا يصلح كذلك (فان)

كان معمالاً فمؤخره على

حرة (أمكنه تسر) بشرائه

صالحة فلا يحتاجه بان فقد

عالمها بمن مثلهما فاضلها

سر (فلا خوف من الزنا

حينئذ فلا تحل له الاشارة

الاصح) لانه العترة فلا

حاجة لرافق ولانه فان كانت

ملكه فكذلك فعلها (د)

وابيها (اسلامها) ويجوز

سره فلا يحل لاسلم نكاح

أمة كحاجة لقوله تعالى من

فتاتكم المؤمنات ولا جناح

نفسى الكفر والرفق بل أمة

مسلمة وان كانت بكافر

(ويقل لحر وصدة كالمين

أمة كحاجة على الصميم)

لنكاحهما في الدين وكذا

المجوسى يجوز مسنة وثنى

وثنية كذا قال واغما يشق

على خلاف ما يابى عن

السبكي أول الفصل الاثنى

ويشترط عند قرائتهم الشا

اه وشيدى (قوله) ورحبه بعض المتقدمين عبارة الغنى وهو كذلك خلافاً لرواياتهم بوجوبه اه زاد النهاية

ومثله في ذلك العين وقول ابن عبد السلام يبنى جواره للمسيح معاملة الانتفاع به ذورق الولد خطأ

فاحش اه (قوله) نظر الثاني أى تافى التقديمتان منه اه رشيدى (قوله) ويجزى ذلك أى الخلاف

المذكور (قوله) ويبحث ابن عبد السلام (الح) أقره المغنى (قوله) وما المانع (الح) على هذا يمنع نكاح الامتوان

أخبر الصادق بأنم الأتلد أى بأنه لا يلزم وقره ان ينظر إلى أن نكاحها (الح) أو ينظر إلى أنه مظنة لرافق الولد

اه سم (قوله) مطاة أى أمكن حقوق الوليدة أملاً (قوله) بخوف الزنا أى على ما قاله جمع من قدمون الرابع

أو قدماته أى على ما قاله جمع آخر من الرجوع (قوله) بان الاوجه (الح) معتمداه عرش (قوله) ان غيره لاه

(الح) أى المتخيرة اه عرش (قوله) فلو كان معه) الى قوله كذا فى رواية كذا فى الحرة النهاية والمغنى الاول كذا

فيل واغما يشق الى يوفى فيه قوله وسياق الى المتر وقوله ويجل اسم الى المتر (قوله) صالحة للاستهناج أى

باعتبار العرف بالنظر غالب الناس اه عرش (قوله) أى المال واليهام يتعلق بالشراء (قوله) عام أى

عاميتى فى الفعلة الماروق شرح فى الاولى اه كرسى (قوله) فلا تحل له (الح) أشار بقدره الى أن الخلاف فى

ذلك لاقى الحقوق القطع بانقره كان الاولى للمصنف ان يصرح به اه معنى (قوله) ويجوز (ح) أى لا يخوله

ان لا يكون (الح) تعقب قوله الا بشرط يجوز ان يكون فى محل حرعى أنه بدل مفصل من جعل كالجوز ان يكون

خبر مبتدأ محذوف فالخرجه الى الأول والرفع على الثاني لانه مطوف عليه وانما يذكر ذلك فى الشرط

المتقدم لانه ليس فيها ما يظهره الا عرابو رشيدى وسدع روم (قوله) لنكاحهما أى الزوجين (قوله)

وكذا المجوسى (الح) عبارة النهاية والمغنى ونكاح الحر المجوسى أو الوثنى الامة المجوسية أو الوثنية

كذلك كالحى الكفاية اه (قوله) ويشترط أى نكاح الحر الكفاية وكذلك الحر المجوسى والوثنى

الامة اذا طابوا من قاضى ذلك خوف العترة (الح) أو فلا فان نكاح الكفار يحكم به بمقتضى قوله لجهنم

لقوله لا مطلقاً وقوله خوف العترة (الح) فاعل بشرط وقوله لانهم (الح) على أى الاشتراط (قوله) جلاء أى

الكفاية (قوله) الا فى نكاح أمة كافر) فانما الاصل المسلم وقيل للكفاية اه عرش أى وكذا لنقل للمجوسى

والوثنى (قوله) قاله السبكي (الح) أو بعدد انها يوافق (قوله) فرأى اه وقد راجعت ما يفتى فوجدته موافقاً لما

(قوله) ويجزى ذلك (الح) كذا مر (قوله) فاطلاق القاضي (الح) الوجه التفصيل فى العين كغيره فان وجد فيه

شروط نكاح الامتسلطه والا حرم عليه مر (قوله) ويبحث ابن عبد السلام حلها للمسيح (الح) اعتمد

حرمها عابداً وعرض ما قاله ابن عبد السلام فى المسيحية خطأ فاحش يخالف لنص القرآن وقد يستنبط

من النص معنى يخصه وبان الصبي لا ينكح الامتعة انه لولده وبامتناع نكاح الامة الصغرى مع غيرها انما اتلد

مر (قوله) وما المانع (الح) ينظر (الح) أو ينظر إلى أنه مظنة لرافق الولد (قوله) وما المانع (الح) على هذا يمنع نكاح

الامتوان أخبر الصادق بأنم الأتلد أى بأنه لا يلزم مر (قوله) ويجزى (ح) أى لانه لا مع المطوف علم من

شرط (قوله) كذا قبل فى شرح الروض قال فى الروض نكاح الحر المجوسى أو الوثنى الامة كالكفاية الامة

الكفاية انتهى وهذا يخالف بحث السبكي الا فى أول الفصل فتأمله ويخالف قول الشارح بعد وروطها

بذلك المين (قوله) قاله السبكي وغيره) قال من هذا الامام الشهاب الرولى ومن خطبه هاشم الجلى نقلت منه

هذا قد يشكل عليه ما سأل من ان أمن الزنا البسوا اذا طارنا عند الكافر ثم أسلم لا يقدر الا ان كان مقارناً

بعد ذلك لا اجتماع الاسلام فان فيه بضدان هذا الشرط غير معتبر فى نكاح الكافر والا لارفعه مقارنة العقد

مع أحد الاسدين كغير من المقدمات كالعدم ونحوها انتهى (قوله) قاله السبكي وغيره) قيل الاوجه ما قاله

لامطلقاً انصحه أن يكتفهم خوف العترة فقد طولى الحر فلا يتم بجعله كالمسلم الا فى نكاح أمة كافر) قاله السبكي وغيره وقاله فهم البلية فى فقال انما تعتبر شرطاً في مؤمن من كماله عليه القرآن وسياقاً قبل فصل أسلم ونحوه أكثر من أن يربح ضابطاً يعلم منه الراجح منها فرأى به (لا يلزم مسلم فى المشهور) لان مدركه المذموم فيها كلفها

فاستوى فيها المسلم الحر والخنزير فعمل المسلم وطه كطه مالك لا نحو موسى كإياها فنامسها أن لا تكون موقوفة عليه ولا موسى له بمخدمتها ولا لمؤنة كتابتها أو رواج على ما مر كذا (٣٢٠) قبل وما ذكر في الثانية يتعين حله على ما لو أوصى له بمخدمتها أو مفعها على التأييد لأن

هذه هي التي يقع عدم صحة تزويجها بالحر إن قول بأنه يملكها بخلاف غيرها ما كان ثابها أنما أكستأخوة له قالو حله تزويجها إذا رضى الوارث لأنهم لم يملكوا شبهة لموسى له في ملك زوجها (ومن بعضه لا يرقى كزنيته) فلا ينكحها الحر إلا بالشروط السابقة لأن أركان بعض الولد فمذخور أيضا ومن ثمة روى على مبيعة وأمة تحمل للامة كل جسمه لا زكيتي وغيره وكان شارحا أخذ من حيث هو المودة روى أمة لأصله ومه لغيره بعنت الأولى لا تعقد أولادها أحرار أو فيه نظر واضح لأن بقائه ملك أسفه إلى أولادها غير متحقق ودلالة الاستصحاب هنا ضيقة فمذخور نسك حر أمة بشرطه ثم أسير أو نسك حر لم تنقص الامة أي نكاحه لأنه يتفرق في الدوام لقدره فمذخور لعقد جميعها مالا يتفرق في الإنهاء ومن ثم يأتى بأرضاء بطرود لحرمان وعدودة نعم طرود روى على كائنه زوجة محر مسلم قطع نكاحه لأن الرق أقوى من أن يبرئ غيره (ولو جرم من) أي حر لا تحصل له أمة) أمين بطلنا قتلها أو (حرة وأمة يعقد) وقدم الحرة كزويجك بنتي

قاله السبكي (قوله فيها) أي في الامة المكتوبة (قوله في الثانية) أي في الامة الموصى له بمخدمتها (قوله فلا ينكحها الحر) أي قوله وكان شارحا في النهاية والغنى (قوله لا قد روى بعضه الخ) وينبغي أن لو وجد مبيعتين حرين أحدهما أكثر من حره الأخرى وجب تقديم من كثرت حرينها أه عش (قوله كل جسمه لا زكيتي الخ) يتناول على الولد المبيعة ينقصه مضافه والراجح أنه ياتى زاد الغنى والاسنى أما إذا قلنا لا تعقد حرًا كزنيته الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعاً أه (قوله لا تعقد أولادها أحراراً) فيه نظر بل غاية الأمر أنهم يعتقدون على الأصل ثم يأتى في شرح الراشد غيره أه سم (قوله ودلالة الاستصحاب الخ) جواب عن الإشكال فيه وقوله ضيقة قد يقال ضعفها بالنسبة إلى عادة بقائه الملك لا ينافي كونها مبيعة لامة الأصل الكافي في تعنها فراجع (قوله أي نكاحها) إلى قوله كائنت في النهاية (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يتفرق في الدوام الخ وقوله لم يأتى رأى النكاح أه عش (قوله تعلم نكاحها) شامل لما لو كان زوجها من نكح الامة لأنما صارت أمة كائنه فهو مسلم أه عش (قوله أي حر) وقول المن يعقد سائت في الشارح مختارهما (قوله أمين بطلنا الخ) كذا في الغنى (قوله وقدم الحرة) أمالوم يقدم الحرة فأنه على الخلاف نهاية. وم قال عش والراجح أنه الصحة في الحر دون الامة أه أي فالتقديم بتقديم الحر لأن الظاهر أنما ياتى به (قوله أو يكون وكذا الخ) عطفاً على زوجك بنتي المجردة والرضع شرحه ويصور الجمع بأن زوج بنته وأمه أو وكذا أي الزوج لهما الولدان أو لكل أحد الولدان لا خوف قول الزوج زوجت بغيره وهذه بكذا ويقبل نكاحهما أه (قوله في واحد) وقوله في الآخر أن الأولي تأنيهما (قوله قطعاً لا الخ) إلى الفرع في الغنى (قوله وفارق نكاح الاختين) أي حيث بطل نكاحهما معاً (قوله وهذا الحرة أي حر الخ) ويؤخذ من الفرق المذكور وأنه لو جمع من لا تحلل إلا بغير عقد من اختين أحدهما حرًا والأخرى أمة أنه يصح في الحرة دون المستوفى كقوله بعض شرح الكتاب يظهر ولو جمع بين مسلمة ومجوسية أو كفواها صح في المسلمة بغير المثل وكذا لو جمع بين أجنبي مجرم وأجنبي موعدة أو مبرورة أه معنى وقوله ولو جمع بين مسلمة الخ كذا في الروض وشرحه (قوله أو جمعها الخ) عطفاً على جمع من لا تحلل الخ (قوله بطلنا الامة) ظاهره أن لم تكن الحر موصلة فتجتمع وقاس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة نكاحها مع لاحتاجت كانتا الحر غير الصالحة فبعضها ياتى بالشارح في نكاح المشرقة من أنه لو أسلم على حر غير صالح أو أمة لم تندفع الملائن الحر الغير الصالحة كالعدم فراجع أه عش (قوله والراجح عدم بطلانها) وإن كانت غير موصلة فلتجتمع أه سلطان (قوله التقييد بغير لا تحلل الخ) وأيضا من تحل له أن كان غير موصوع نكاحها ما والافاخرة والمفهوم أن كان فيه نقص بل لا يرد معنى ونهاية (قوله

السبكي (قوله كل جسمه لا زكيتي وغيره) أي من تردد للامام أن يخفض الرقيم وطوبى الشرع مشوف للحرية قاله الإمامة الامام ينهاه على القول بأن ولدا المبيعة ينقصه مضافه والراجح حر فان قلنا لا تعقد حرًا كزنيته الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعاً كذا في شرح الروض وفيه نظر قياس انعقاده حرًا مسأداً المبيعة للحر فيصنع نكاحها وان قد روى على الحر فراجع (قوله لا تعقد أولادها أحراراً) فيه نظر بل غاية الأمر أنهم يعتقدون على الأصل ثم يأتى في شرح الراشد غيره أه عش (قوله ودلالة الاستصحاب الخ) يتناول على الولد المبيعة ينقصه مضافه والراجح أنه ياتى زاد الغنى والاسنى أما إذا قلنا لا تعقد حرًا كزنيته الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعاً أه (قوله لا تعقد أولادها أحراراً) فيه نظر بل غاية الأمر أنهم يعتقدون على الأصل ثم يأتى في شرح الراشد غيره أه سم (قوله ودلالة الاستصحاب الخ) جواب عن الإشكال فيه وقوله ضيقة قد يقال ضعفها بالنسبة إلى عادة بقائه الملك لا ينافي كونها مبيعة لامة الأصل الكافي في تعنها فراجع (قوله أي نكاحها) إلى قوله كائنت في النهاية (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يتفرق في الدوام الخ وقوله لم يأتى رأى النكاح أه عش (قوله تعلم نكاحها) شامل لما لو كان زوجها من نكح الامة لأنما صارت أمة كائنه فهو مسلم أه عش (قوله أي حر) وقول المن يعقد سائت في الشارح مختارهما (قوله أمين بطلنا الخ) كذا في الغنى (قوله وقدم الحرة) أمالوم يقدم الحرة فأنه على الخلاف نهاية. وم قال عش والراجح أنه الصحة في الحر دون الامة أه أي فالتقديم بتقديم الحر لأن الظاهر أنما ياتى به (قوله أو يكون وكذا الخ) عطفاً على زوجك بنتي المجردة والرضع شرحه ويصور الجمع بأن زوج بنته وأمه أو وكذا أي الزوج لهما الولدان أو لكل أحد الولدان لا خوف قول الزوج زوجت بغيره وهذه بكذا ويقبل نكاحهما أه (قوله في واحد) وقوله في الآخر أن الأولي تأنيهما (قوله قطعاً لا الخ) إلى الفرع في الغنى (قوله وفارق نكاح الاختين) أي حيث بطل نكاحهما معاً (قوله وهذا الحرة أي حر الخ) ويؤخذ من الفرق المذكور وأنه لو جمع من لا تحلل إلا بغير عقد من اختين أحدهما حرًا والأخرى أمة أنه يصح في الحرة دون المستوفى كقوله بعض شرح الكتاب يظهر ولو جمع بين مسلمة ومجوسية أو كفواها صح في المسلمة بغير المثل وكذا لو جمع بين أجنبي مجرم وأجنبي موعدة أو مبرورة أه معنى وقوله ولو جمع بين مسلمة الخ كذا في الروض وشرحه (قوله أو جمعها الخ) عطفاً على جمع من لا تحلل الخ (قوله بطلنا الامة) ظاهره أن لم تكن الحر موصلة فتجتمع وقاس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة نكاحها مع لاحتاجت كانتا الحر غير الصالحة فبعضها ياتى بالشارح في نكاح المشرقة من أنه لو أسلم على حر غير صالح أو أمة لم تندفع الملائن الحر الغير الصالحة كالعدم فراجع أه عش (قوله والراجح عدم بطلانها) وإن كانت غير موصلة فلتجتمع أه سلطان (قوله التقييد بغير لا تحلل الخ) وأيضا من تحل له أن كان غير موصوع نكاحها ما والافاخرة والمفهوم أن كان فيه نقص بل لا يرد معنى ونهاية (قوله

وأمة بكذا أو يكون وكذا لهما أو وإيا في واحد وكذا في الآخر قبله ما بطلنا الامة قطعاً لأن شرط نكاحها عقد القدره على الحر (لا الحر في الظاهر) تفرق بالصيغة وفارق نكاح الاختين هم الحر في نفسه وهذا الحر أي أو جمعها من تحل له كان وجد حرين أو رجل أو بلاءهم بطلنا الامة أيضاً في الحر طر يقطن والراجح عدم بطلانها لتقييد بغير لا تحلل لأن الظاهر أنما ياتى فيه

أما من فريده فيم جهمه
 الآن تكون الامة كخاية
 وهو مسلم وامام عتدين
 كز وجلك بني بالفارمقي
 بجاة قبل البتم الامة
 فانه يصغر الحرة قطعوا في
 هذلو قدم الامتاجيا
 وقبولا وهي تحلل مع
 نكاحه لانه لم قبل الحرة
 ابعد محبة نكاح الامتولو
 فصل في الاعجاب فيمع
 القبول أو عكس فذلك
 * (فرع) * نكاح الامة
 الفاسد كالحص في ان الولد
 قريب بالمرسوط في أحدهما
 عقبه بصيغة تعليق لامطلقا
 كايتم في شرح الارشاد
 الكبير ومع ذلك الشرط
 بصيغة تعليق لاصل الامة
 لان قاعها علمه الشارطا
 المتعصى خريه الوافغير
 متين فيما اوردته كلام
 بعضهم ان ذلك الشرط
 يتبدل الامة لانتفاء
 الحذور وهو زواله غلما
 صرح قتبه فان قلت
 يمكن امتناعه وجهان
 ملكه بان يدورها محكمه
 حتى فلا محذور بهتذات
 ممنوع بل يمكن مع ذلك
 البيع حين فساد التبر أو
 الحكمه فانحدر متوجدة
 مطلقا * (نصل) * في حل
 نكاح الكافرة

[illegible]

﴿فصل في حل نكاح الكافرة﴾ * (قوله في حل نكاح الكافرة) أي قول المتن والكافية هو بدني
 النهاية والمعنى الإجماع على ما علق عليه من أن كل ما لم يفسد فتنها هو جوه وقوله أي
 يحصل له جميعاً انتهى (قوله أماناً فمن) ولو مبعضاً كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح
 في جواز الرقعة لمبعض وإن قدر على بعضه (قوله كثر وجبت الخ) عبارة الروض وإن قال
 ز وجبت بنفي هذه بكذا وزوجتاً أي هذه بكذا فصل في القبول ص نكاح البنت قطعا كذا الوصل
 التعليل في أحد الطرقتين انتهى (قوله فمع في النكاح) فتنه أي بعض في الحرقة فعلا وتخليص
 والظاهر أنه لا يتصور هنا تقدير الأمة بما علقوا به في قول ابن حنبل رضي الله عنه إذا حدثت
 القبول ينافي ذلك وقوله أو عكس فتنه أي قال وزوجتاً أي بنفياً أي بكذا صريح في الحرقة
 ولا تخلف من حمل وتصور هنا تقديم الأمة بما علقوا به في قول ابن حنبل رضي الله عنه
 لأنه لا يقبل الحر إلا بعد ص نكاح الأمة وألا كان ص نكاح الأمة يتوقف على تمام القبول إلا يصح قبول
 أحدهما دون الأخرى على ما تقدم فظاهر في البسم فيما إذا أوجب بالف قبيل نصفه خمسمائة ونصفه
 بخمسمائة أو يعرف بينهما في نظر الفجر (قوله قلت منع الخ) أقول أحسن من هذا كما هو أقرب بأن
 يقال الإلزام أن شرط عتقها بصفة تعاقب ينقضون أو ظاهر هذا محذوراً فتمت انتهى
 ﴿فصل في حل نكاح الكافرة وتوابعه﴾ *

(۴۱ - (مروانی و ابن قاسم) - منابع)

وتوايه (بحرم) على مسلم وكذا على العلى الا حسن وجهه في الكفايه وبه يذهب الاوّل بحث السبكي ان مثله وثني ويجوز ونحوهما بناء على انهم مخاطبون بفروع الشريعة (٢٢٢) (نكاح من لا كلبها كونه) أي عاقدون أي صنم وقيل الوثن غير المصور والصنم

المصور (وجبرية) وعادة نحو خمس وفسر وصورة ووطؤها تلك التي لقوله تعالى ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمن خرجت الكتابة لما يأتي فحين من عداها على نحو موما اقتضاه ظاهر المتن من عطف جبرية على وثنية لاعلى من ان الجبرية لا كلب لها على النظر الى الآتي ولا تفقد كلبهم كلب منسوب الى زرادشت فلما بدلوه رفع على الاصح وخربت مع ذلك احتياطا ولعدم يقين أصله (وتعل كائسة) مسلم وكاتب وكذا غيره مما على ما مر من الروضة بما فيه بحث الخليل وذلك لقوله تعالى والمصنف من الذين أوتوا الكتاب من قبله أي حل لكونهم الاصح حرمات على صلى الله عليه وسلم نكاحا لا تسير أو عساكوا بسلي الله عليه وسلم كان بطامعية ورعاية قبل اسلامهما قال الزركشي وكلام أهل السير يتخذ ذلك (الكن بكرة) للمسلم حيث لم يخش العنت فيما يظهر كائسة (حوية) ولو تسير بالثا لارق ولها اذا تبعتا لافاتها لا تصدق ان خالهما من مسلم ولان في الامامة تدار الحرب تكثير سوادهم ومن ثم

(قوله وكذا كافي الخ) وقول الشيخ أي شيخ الاسلام ان ظاهر كلامهم عدم منعهم من ذلك ان قلنا بانهم لا يمنعون فهل كذلك الوطء تلك البيوت ينبغي نعم فرجها به ولو وقع حكم عليها بالصنم هو ظاهر بناء على الاصح من محبة انكحتم فقد قالوا لو كان تحته مجوسية أو وثنية وتختلف عن الاسلام قبل الفحول تجوز الفرقة أو بعده فلا الآن تصر على ذلك الى اقتضاء العدة قال شيخنا الشهاب الرمي انه غير ملائق لكلام السبكي اذ هو في التحريم وهذا في عدم منعهم (قوله ووطؤها تلك البيوت) هو معطوف على قول المتن نكاح الخ وهذا كعب السبكي المذكور بخلافه بالنسبة للمجوس والوثنيين ماصر قبل الفصل عن شرح الروض عن الروضة (قوله ولعدم يقين أصله) على هذا يصح حمل قوله ولا كلبها لعدم تدخل الجبرية انتهى (قوله وكذا غيره مما) أي كمجوس (قوله فأنها لا تصدق الخ) به يندفع ما فهم من اشكال ذلك بان القرو في السيران زوجة المسلم لا يجوز اراقها (قوله ولان في الامامة تدار الحرب الخ) صريح في تصور والمسئلة باقاهما تدار الحرب بفعل ذلك لانه من لازم كونها حرة متى اذا انتقلت مع الزوج الى دار الاسلام خرجت عن وصفها الحرة واصار له امان بسبب على هذا فلهذا اثار وجهه على قصد نقلها الى دار الاسلام وثق منها موافقتها على ذلك تنفي الكراهة عن هذا الترويح وليس ذلك من لازم كونها جبرية بل ثبت لها هذا الوصف وان انتقلت الى دار الاسلام الى ان

كرهت مسلمة مقبلة (وكذا تنفي على الصحيح) لثلاثتته بشرط طه اليها أو ولدان كان الغالب على النساء الى دين أزواجهن وانزلهم على الآباء والمهات ثم الكراهة فيها ان خصمها في الحوية يتبع بحث الزركشي يندب نكاحها اذا رجع به اسلامها أي ولم يخش

الذي ذكره وذكرناه مالد بعد التصر يفول بجوابه واحتمالا أو بعد النسخ كمن تهودوا ونصر بعد نبوة نينا صلى الله عليه وسلم أو تهودوا بعد نبوة عيسى بن ماري الاصح انها نسخة بشر يعقوب بن موسى صلى الله عليه وسلم وقيل انها نسخة لقوله تعالى ولا حول الا بالله الذي هو علمكم ولادلالة قسوان انتصره السبكي لاحتماله النسخ ايضا فلا يشترط في نسخ الشر يقتل قبلها رفعها للجميع احكامها وقول السبكي ينبغي الخل فبين علم دخول اول اسوهم وشكاهل هو قبل نسخ أو تحريف أو بعدهما قال والأقسام كتابي اليوم لا يعلم الله سرائيل الا ويحتمل في ذلك فيؤدي الى ان لا تخل ذائع أحد منهم اليوم (٢٢٤) ولما نكحتم بل ولا في زمن الصحابة كمن قرظوا النصير وقيضا وعز طلبتني بالشم

قوله يعلم الله سم (قوله الذي ذكره) أي المصنف في قوله قبل نسخنا قوله وذكرناه أي في قوله أو قبل نسخنا بعد تحريفه الخ وقوله مالد هو مالد التصر يفول الخ أي في قولنا منا كتمهم الخ اه ع (قوله أو بعد النسخ الخ) عطف على بعد التصر يفول (قوله وقيل انها نسخة) يعني لاحتماله بعض لا للجميع الذي هو مراد الاصح كالإيجي في استخاره ارادة التخصيص حقيقة هذا الذي هو عصر العام على بعض افراده اه رشدي (قوله) ولادلالة فيه) أي في قوله تعالى ولا حول الا بالله الخ اه ع (قوله لاحتماله النسخ أي الجميع) (قوله ويحتمل في ذلك) أي الشك المذكور أو كون الدخول بعد النسخ والتصر يفول الأول ان يقول وفي ذلك التردد (قوله) وطلب الخ) به اما لفعل وقوله منهم ناتبنا فاه (قوله دليل شرعي) أي على حل بنا كهم (قوله تعين) خبر وقول السبكي (قوله ومنهم الخ) صيغة الماضي يقتضيان اذ به ما يشعل الظن القوي بقرينة قوله أو يقول عدلين نظير ما مر في قول المصنف علم (قوله مطلقا) يعني قوله مالم يبق الخ (قوله مالم يبق) دخول الخ) بان علم دخوله فيه قبلها أو وثلا وان علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعدهما لا تسخه كمن بين موسى وعيسى معنى شرح المنهج (قوله وزو ردادود في الخ) استئناف يائي (قوله ولا يؤثرنا) أي في الاسرائيلية يقتضا اه ع (قوله ما ذكر) أي من شرف نسبا (قوله بان شرفهم) وقوله وان لا يحرموا الأولي فيما الافراد التأنث (قوله فلا شبهة) لعله تقسيم لقوله قطعنا (قوله يعلم الله ماني) التي قوله واستعمال دواعي النهاية (قوله ماني) أي آفاق المتن (قوله أول المنتقلين الخ) أي فاعبار الأول لان الغالب تبعية أبنائهم ولا حراز عن دخول ما عدا الأول من قبل النسخ والتصر يفول فضلا اعتبار به فيكون الحاصل ان شرط الحل دخول الأول بشرطه يقتضا مطلقا أو احتمالا في الاسرائيلية وتبعيته من بينها أي المنكوحة وبينه أي الاب المذكورة أي لهذا الأب وجهل الخالة أو مولو في غير الاسرائيلية فالحاصل ان الشرط عدم علم عدم النسخة فليست سم على اه رشدي (قوله لانها) أي الكافية حينئذ أي حين اذ دخل واحد من آبائهم بعد النسخ والتصر يفول (قوله من قبل الخ) الظاهر في كبر الفعل (قوله وظاهره) لعل مرجع النصير قوله ان يكفي في تحريمها الخ أو قوله لانها حينئذ عبارة النهاية وظاهره الخ بلا نصير (قوله هنا) أي في تحريم كاستدخال واحد من آبائهم الخ (قوله ثم) أي في المتولدة من قبل ومن تحرم (قوله وغيرها) التي قوله فان آبت في الغنى (قوله لا شرا كهما) أي الكافيتو المسألة المنكوبة (قوله) كلية مسلبة الخ عبارة الغنى وتجبراز وجعل المنكوبة مسئلة كانت أو كافيته وكذا الامة أي العليل اجبارها على

(قوله أما الاسرائيلية يقتضا) هذا مشكل مع قوله أو قبل عدلين الان أو اد العن ولو حكما أو اذ به ما يشعل الظن القوي فتأخر ما قاله في قول المصنف السابق علم (قوله بعد نبوة نينا صلى الله عليه وسلم) قال في شرح المنهج بان علم دخوله فيه قبلها أو وثلا وان علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعدهما لا تسخه كمن بين موسى وعيسى انتهى (قوله أول المنتقلين الخ) أي فاعبار الأول لان الغالب تبعية أبنائهم ولا حراز عن دخول ما عدا الأول من قبل النسخ والتصر يفول فضلا اعتبار به فيكون الحاصل ان شرط الحل دخول الأول بشرطه يقتضا مطلقا أو احتمالا في الاسرائيلية وتبعيته من بينها أي المنكوحة وتبينه أي الاب المذكورة أو وجهل الخ

يجرموا الابد بعد نبوة نينا صلى الله عليه وسلم وان كان الاصح انها نسخة (تنبيه) يعلم ماني بان حرمة المتولدة غسل بين من قبل ومن لا غسل ان اراد بقولهم هنا في الاسرائيلية وغيرها أول آبائهم أول المنتقلين منهم وانه يكفي في تحريمها دخول واحد من آبائهم بعد النسخ أو التصر يفول ما مر وان لم يقتل أحد منهم غير لانها حينئذ صارت متولدة من رجل ومن تحرم من ظاهره انه يكفي هنا بعض آبائهم من جهة تلام نظير ما ماني (و) الكافية بالنكوسة) الاسرائيلية وغيرها (مسلمة) من كوسة وكوسة وسكن (وقسم وطلاق) وغيرها ماعدا نحو التوارث والجدة فيها لا شرا كهما في الزوجين المتنبه لذلك (وتجبر) كلية مسلبة أي اجبارها على غسل خيض ونفاس

منهم من الذباغ فايث لان نعم على ذبيحتهم دليل شرعي ومنهم من قبل يختص بفتوي بعضهم ولا بأس بالمنع وأما الفتوى به فيقول وايشاء على من آفقه اه ملخصا بتعريف على ان ذبه مناقشات ليس هذا غسل بسطها اما الاسرائيلية يقتضا بالتواتر أو بقول عدلين لا المتعاقدين كمن بمافيها فضل مطلقا لشرف نسبا مالم يبق دخول أول آبائهم في ذلك الدرس بعد نبوة نينا صلى الله عليه وسلم لستوط فضيلة تسخه وهي بعثة عيسى أو نينا صلى الله عليه وسلم الابدية من بين موسى وعيسى لانهم كلهم أو اسوا بالتوراة وزو ردادود قد مر اه حكم وموافق ولا يؤثر هنا كهم بالمحرف قبل النسخ لان ذكر واقضاه كلام الشيخين ان الاسرائيلين عهودية لا تحرم الان كان تهودا أول أصولها بعد نبوة نينا صلى الله عليه وسلم ماني على من ان بعثة عيسى غير نامة وقديما يجمع البناء وجه بان شرفهم انتضى ان لا

غسل الخ و يستحب هذا الغسل الوطوء وان لم تنهه لاضر و رده اه (قوله عقب الانقطاع) متعلق بتعبير أو
 يغسل في المتن (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله نه) أي الكافية وقوله اذا اغتسل اختياراً متعلق بشرط
 وسد كبري عز بقوله ولا يشترط فيه كرها الخ وقوله استحباباً التمتع بقوله ينهيه وقوله كغسل الجنونة الخ
 أي كما يشترط نعمتاً بشر غسل الجنونة الخ (قوله والمتنعة) أي مسلة كانت أو كافتة سم وكردى (قوله)
 وضائف الخ عبارة عنها يتوان ضائف الخ (قوله نه الأولى) أي الكافية اه عش (قوله ولا يشترط) أي نه
 المبر أو المبراة استحباباً التمتع فكان الأولى التأنيت وقوله في مكرها الخ أي في مقابلة الاجبار بالاختيار
 (قوله مع عدم مباشرته) أي المبر على الفعل أي الغسل (قوله أي غسلها) عبارة عن الغسل أي تغيير الكافية على
 غسلها من الجنابة اه (قوله ولو فوراً) هو غابة في الاجبار والوجاهة الثانية انه لا يجبر الا اذا طال زمن الجنابة
 اه وشدى (قوله وشرب ما سكر) الى المتن في الغنى (قوله وان اعتقد الخ) عبارة عن الغنى ويحل الخلاف في
 اجبار الكافية على ترك كل لحم الخنزير واذا كانت تعتد حله كالنصرانية فان كانت تعتد بغيره كالهدونية
 منعها من قطعها (قوله وهو يصل الخ) أو كما يخاف منه حدوث المرض اه معنى (قوله ولو نحواً) اي
 وطهر الخ) عبارة عن الغنى وله اجبارها أي الزج وسمطاً أيضاً على التقيد بالاستعداد وقيل الاطوار وازالة
 شعر الاطوار والاسواغ اذا تقاضى شئ من ذلك وكذا ان لم يتحلش اه (قوله ويحتمل استئنا الخ) مبتدأ
 خبره قوله الا في فاعله نظير (قوله استئنا) مع الخ يعني استئنا ما اذا كان الحاصل مسموحاً مطلقاً وكانت
 الحليلة تقابل الخ (قوله ولو وجهاً) ملطوه مثل العلامة ج مما اذا تمتعت والوجع من تمكن الزوج لثبته
 وكثرة أو ساهم لثبته تكون ناسئة تام لا حاجب بانها لا تكون ناسئة بذلك كما قيل المراءى على ازالته يجره
 عليها اخذاً ما في البيان ان كل ما تأذي به الانسان يغيب على الزوج ازالته اه أي حيث نأذت بذلك نادياً
 لا يحتمل عادة و يؤخذ من ذلك جواب السؤال عن رجل ظهر بيده المبارك المعروف وهو انه ان افسر
 طبيبان انه مما يعدي او تأذته نادياً لا يحتمل عاذلاً لا تمتع ذلك على عدم تنظيف ما بيده فلا نصيرنا شراً
 بامتناعها وان لم يغبر بذلك ولازم على النطقة بحيث يبقى بيده من العفو انما تأذي به فادق وجب عليها
 تمكينة ولا صيرة بغير دفن ثم اقول ذلك في هذا التفصيل القروح السائلة ونحوها من كل ما ثبت اخبار ولا
 يعمل بقولها في ذلك بل يشهد من يعرف حاله اكثر منه عشرة اه عش (قوله فيشوش عليه التمتع)
 أي ولو كان التمتع بعد انقضاءه له دوز والاحرام اه عش وبه يندفع اعتراض سم بما عهده قوله ولو
 بالنظر قضيت مجوزاً نظر المتعد من شبهة خلاف ما صرح به في باب العدم من انه يحرم نظرها ولو بلا شهوة
 اه (قول المتن يجبر الخ) ويحرم عليه الاستمتاع بغيره من نفسه اذا فو له من تقيس كما يحشمه الاذرى وفي
 قدم ما يجبره على الغسل من نحواً كل خنزير ورجل او جهما سباعاً كولو غه وكذا زوج فها ذكر السيد
 كانهما بالاولى وليس له اجباراً منها لوجوبه والوقوف على الاسلام لان الرق اذا هال الامان من القتل اه نهاية
 زاد المتن وله ما منع الكافية من شرب ما سكر وكذا من غيره ومن البيع والكاس كما يمنع المسلمين شرب
 النبيذ اذا كانت تعتقد بالحق من القدر الذي يسكر وكذا من غيره ومن المساجد والجماعات اه (قوله ولو
 يعضونه) أي وان لم يظهر له اجابة ثم من لون أو غيره اه عش (قوله وطهر بها الخ) آخر من ما لم يظهر فيه

فدولو في غير الاسر ائيلة فالخافس ان الشرط عدم علم عدم التبعية فليأتمل (وقوله لا يشترط ينهيا الخ)
 كذا شرح حر (قوله واما تمتع الخ) أي سواها للمسلمة الكافرة كايته الشارح في تناهيه (قوله وضائف في
 المجموع عن موضع خرم الخ) فقول الشارح ويعتقر عدم النية لضروره كافي المسلمة لجنونه بمجمل على نفي
 ذلك فبالإينافي ما تقرر شرح حر (قوله ولو بالنظر) قضيت مجوزاً نظر المتعد من شبهة خلاف ما صرح به
 في باب العدم في قول المصنف في فصل عاشر كزوج ولا تمتع بها حتى قضى حاجته عليه بقوله لا اختلاف
 النكاح يتعلق حق الغير بها وقاله ومنه يؤخذ انه يحرم عده نظرها ولو بلا شهوة والجنون به انتهى (قوله)
 ظهر بها الخ) آخر من ما لم يظهر فيه ذلك ولا يعد جبرها جدياً اي اذا خشي عند التمتع التلوث من رطب

ليس نجس أودى وع كره ونزوح ولولم يجد أو كتب واستعمال دواء يمنع الجبل والقاء أو أفسد نطقه استقر في الرحم حرمة ولولم يلق تخلفها
 غلى الأوجه كأم وعلى فعل ما عتاده من حال التمتع بما يدعو اليه رتب فيه أخذ من حجامه عرضا وبعده سها به رطفتها وطلعتو جهها
 أمزنتشوز وبه يعلم أن اطلاق بعضهم وجوب ذلك من غير نظر لاعتداده غير صحيح وظاهر أن الكلام في غير مكره وكلامه حال جاع فقد
 سئل الشافعي رضي الله عنه عن ذلك فقال لا تحريم جابتو يؤيد ذكره أولا نقل بعضهم عن الجهم وإن طهر بارفع غلظا والفرق له واختار
 بعضهم وجوب رفع توقف عليه الوطء دون التحرك وبعضهم وجوبه أيضا لكن إن طبعوا بعضهم وجوبه بل يرض وهرم فقط وهو أوجه
 ولوقوف على استعماله لغرض (٣٢٦) اضطره للاستلقاء لم يعد وجوبه أيضا (وتعمر متولة من وثني) أو يجرى وإن علا

(وكأنه) جزء من الانسحاب
 إلى الأب وهو لا يخل منا كنهته
 (وكذا عكسه) فصرم
 متولة من كل واحد وغروثة
 (في الظاهر) نفليا للفرج
 إلا أن بلغت واختارت دن
 السكابة منهما كالحكام
 عن النص وإقرار الاستلقاء
 حينئذ وهو المعتد وإن
 جزم الرافعي في وضع آخر
 بصرهما واعتمده الأسوي
 ويرجع خصصه بمصالح
 بالنائبين تنبيه الأب
 أقوى غرمت الأولى قطعاً
 دون الثانية في قولهم
 أول النجاسة ما لم يمسح
 المتولة بين آدمي وغيره
 (وإن خالفت السامرة
 اليهود) وهم طائفتهم
 أصلهم السامري عابد
 المجل (والصابئون) من
 عبداً أذرجع (النصاري)
 وهم طائفتهم (في أصل
 دينهم) ولو احتمل أن كانوا
 الصالحين أو عبداً أو كوكبا
 قال الرافعي في أصابته أو
 صيدوا الكواكب السبعة
 وعليه فهو لا ينافي ما يأتي في
 الصابئة الأقدمين لاحتمال

ذلك لا بعد جبرها حيث إذا زاد الخشوع عند التمتع الزاوي من طلب قد يتفق اه سم (قوله ليس نجس)
 عبارات المعنى ليس بالمال يتقبل دباغته اه (قوله استقر في الرحم) عبر في باب العدة بأسبقا والنفقة في
 الرحم وأخذها في سبيل الخلق اه سم (قوله كاسم) أي في أوائل باب النكاح (قوله وبه يعلم) أي بقوله
 أخذ من حجامه الخ (قوله ما ذكره أولا) أي قوله وعلى فعل ما عتاده (قوله وبعضهم وجوبه) أي التحرك
 ويحتمل أي الرجم (قوله لم يرض وهرم) قد يقال إن توقف عليه الوطء فظاهر والافعل تأمل وحيث
 فالصائب أن كلما يتوقف عليه الوطء من رفع غلظتو واستلاءه يجب وما لا فلا ويحتمل وجوب ما يتوقف
 عليه كمال التمتع وإن لم يتوقف عليه أصله وبؤيدع ما قد روي ولولم يلق ما يتوقف عليه أصل التمتع يجب مطلقاً
 وما يتوقف عليه كالكهر كيجاب طلبه والافلا لم يعد اه سدر (قوله إلا أن بلغت) الخ راجع لما قبل
 وكذا أيضاً (قوله وهو المعتد) وقفاً للمعنى وخلافاً للنهاية (قوله واعتمده الأسوي) وهو الوحد شرح مر
 اه سم (قوله ومر أول النجاسة ما لم يمسح المتولة الخ) قال هناك ما حاصله أن المتولين آدمي أو أجنبية
 ومغفل لا يصلح منا كنهته ولأن هو مشله وإن استوفى الدين وناهو وطى آدمي هيمه فولهها الآدي عولوك
 لما لكها ولا يلقى نسبة بنسب الواطى حتى يرثه انتهى اه سم اختموا (قوله وهم طائفة) الخ قول المتن
 ولونهود في النهاية الآفوه قال الرافعي في المتن وكذا في الغنى الآفوه ما لم تكفرهم اليهود والنصارى (قوله
 ولو احتمل) فلا بد من العلم بوقتهم في أصله اه سم ولعل المراد بالعالم هنا ظاهراً في زمانهم أي الكناية الغير
 الاسرائيلية ما شمل الظن القوي (قوله لا احتمال ما وقعته) اه أي الصابئة النصارى أو لئلا يأتى
 للصابئة الأقدمين في عبادة الكواكب السبعة (قوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى) أي على التوزيع اه
 رشيدى (قوله يثبت دعوا) لتعليل للمتن (قوله مطلقاً) لعله أراد به وإن كان ما ذكر من عبادتهم
 الكواكب السبعة وأما فاتهم إلا أن الوهابية احتمالاً (قوله لما استقنى الفقهاء فيهم) أي وفيهم وأما فاتهم من
 صابئة النصارى منهم اه عش (قوله فتركهم) أي بالقديم اه معنى (قوله أي تنصر) إلى الألباني
 النهاية الآفوه ومصلحة المتن وقوله وإن اقتضى إلى المتن (قوله كاسم صر به) أي بقوله أودارنا (قوله
 وقد يتفق (قوله استقر في الرحم) عبر في باب العدة باستقرار النفقة في الرحم وأخذها في سبيل الخلق
 (قوله واعتمده الأسوي) وهو الوحد شرح مر (قوله ومر أول النجاسة ما لم يمسح المتولة الخ) قال هناك في آدمي
 متولين آدمي أو أجنبية ومغفل واصل الأسوي إلى عدم حل منا كنهته وخزمه غيره لأن في أحد أصله لا
 محل جلا كن أو أمزنتشوز هو مشله وإن استوفى الدين ثم لم يلق وطى آدمي هيمه فولهها الآدي
 عولوك لما لكها اه وذكر أيضاً ما قاله بعضهم ويعد أن يلقى نسبة بنسب الواطى حتى يرثه انتهى
 والوجه عدم الحق لأن شرط حل الوطء أو افتراءه شبهة الواطى وهو حله متيقن هنا أو أمال في ذلك
 بما ينبغي مراجعته واستحضاره انتهى (قوله ولو احتمل) فلا بد من العلم بوقتهم في أصله

والا
 موافقة لآراء أولئك (حرم) كالمزني نحر وجهه عن ملته إلى نحر رأى القدمه الآتى (والا) بمخالفة في ذلك
 بان وافقهم فيه بقينا وأنما خالفهم في الفروع (فلا) يحرم من نوح جسد خيم الشر وط السبق بمالك تكفرهم اليهود والنصارى كبدعة
 ملتنا وقد تطلق الصابئة أيضاً على قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن إبراهيم على القبل يميناً وعلى يسار منسوبي لصاً في قوم حمله الله عليه
 وسلم بعدون الكواكب السبعة يضيفون إلى النار الهلوا بزعمهم أن الفلك على ما نرى وليسوا بما نحن فيه إلا نحل منا حكمهم ولذا يحوسم
 مطلقاً ولا يقر بغيره ومن ثم في حق الاصطفيين والجمالية القاهر يقتلهم لما استقنى الفقهاء فيهم فبذلك لا كثيراً فتركهم (ولونهود نصرا في
 أو عكسه) أي تنصر في ديني أو الحرب أودارنا كجائس به كلابهم ومصلحة قبول الجزية بعد الانتقال بدوا إلى الجرب بالقبلى بزعـ مالز ركنى

لا تظنر اليها والاقرا اذا طلبها وان انتقل يدانها (لم يقر في الاظهر) لانه اقر بعلان ما انتقل عنه وكان مقرابطالان ما انتقل اليه فمقر كسر ارنذ
 وفيه ثبت ان من انتقل عقيب ما وقع عليه بقره وليس مراداً كهلوا ظهره لا لا اعتباراً بعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطن والتعطيل
 المذكور وانما هو الغالب فلا يفهمه (فان كانت) المنتقلة (امرأة ثم نقل لاسلم) (٢٢٧) لانهم لا يقر كل مرتبة وان كانت) المنتقلة

(منكوت) أي المسلم ومنه
 كافر لا يرى حل المنتقلة
 (فكره مسلمة) ينتهز
 الفقرة قبيل الوطوء وكذا
 بعد ان لم يسل قبل انقضائه
 العدة (ولا يقبل منه الا
 الاسلام) ان لم يكن له امان
 فنتقله ان لم يقر ناه ولا يبلغ
 ما منه وما مائه (وفي قول)
 لا يقبل منها الا الاسلام (أو)
 دينه لا يزال) لانه كافر
 على وليس المراد انه يطلب
 منه أحدهما اذ طلب
 الكفر كقوله ان يطلب
 بالاسلام عينا فان أبي
 وجع دينه لا يزال تعرض
 له وقيل المراد ذلك ولا طلب
 فيه لا يقر لانه مختار عن
 الحكم الشرعي كما يطلب
 بالاسلام وأجزبه (ولو
 نوت) كافي (لم يقر) لا
 من (وفيما يقبل) منه
 (القولان) المذكوران
 أظهرهما تعين الاسلام
 فان أبي فكسار (ولو نود
 وثي أو شعر لم يقر) لذلك
 (ويشعر) من الاسلام كسلم
 ارنذ ولم يجره القولان
 لان المنتقل منه أدون فان
 أبي فكسار أيضاً على الوجه
 وان اتفقنا كلامهم قتله
 مطلقاً تغليظاً للحسن العام
 ورواه بالامان ان كان له
 والفرق بينه وبين مسلم

والاقرار (خ) ويظهر تأمل كلام الزركشي انتهى من النهاية انه لا يقوم عليه أي الزركشي فانه يقول باقراره
 فيما ذكر (قوله اذا طلبها) أي الجزبه وقوله لانه (قوله وفيه ثبت) أي التعطيل أي ما تضمنه من قوله وكان
 مقرا (خ) (قول المتن فار كانت) الاولى اسقاطاً لما أتت به (قوله المنتقلة) أي من النصران في اليهودية أو
 بالعكس (قوله فتنتقل الفقرة) أي قوله وقد ل الرادف المغني (قوله قبل الوطوء) أي وصوله لم يقر في
 فوجه ما في شرح المنهج (قول المتن) أي من انتقل من النصران الى دين اليهودية أو بالعكس
 (قوله فتنتقله ان لم يقر ناه) أي يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز ان عليه اه شينا الزاوي
 وهذا في الذكر وفيه من المراءاة ان لا يقتل ولكنها توجب عدم الاستيلاء عليها كسائر اطريرها ولا يتناوبه
 قوله قبل ان لم يقر كالمرة لجواز ان يردها لا تقرر بالجزبه قتله عس ولا يفتي ما به اذ كلامهم كالصريح
 في تعين القتل بل كلام الاذري الذي أتى انفا صريح فيه وأيضاؤه لجواز ان يدانها يظهر المنع وذلك عقب
 الخي ما صرح عن الزاوي بما عاصه وفيه نظر لا يقر على غير الاسلام فلا يضمن قتله وان ضربه بنا عليه الرق أو
 مناعليه اه وقال سم قوله ولا يقر ناه (خ) قال في شرح الرق وض ثم هو حرمي وان لم يقر ناه قتله اه واقصاه
 على القتل يشهد انه لا يفتي ارفاقه من وجه بان قوله يقتل بعضه وقوله غير الاسلام من غير ان يقر ناه
 لا يقبل من ذلك وعلى هذا فلو اقرقتة فهل يقول لا يثبت الرق أو تقول يثبت لكن لا يضمن قتله ان لم يسل
 فيه نظر فلما رجح اه (قول المتن وفي الخ) وقول الزركشي ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما يرد على
 الجزبه أي قبل الانتقال المألوف ونصرا انه يدانها الرق بجماءه وقيل الجزبه فانه بقر اصله فتقبلها بخلاف
 لكلامهم اه خبابه ومرآة تغني الشارح ما وافقه واعتد بالمغني ما قاله الزركشي (قوله كما يطلب بالاسلام
 الخ) ويرى على الاول بان طلب الجزبه ليس طلب نفس الكفر بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول
 سم (قوله كافي) الى المنتقلة في المغني الا قوله ثم يعمد (قوله كافي) أي أو يحوسر اه مغني (قوله لاسلم) أي
 في شرح لم يقر في الاظهر (قوله أظهرهما تعين الاسلام) فان كان امرأه تحت مسلم فكره مسلمة فيما بان
 اه مغني (قوله فكسار) أي تغني قوله ان لم يكن له امان الخ (قوله على الوجه) في الأصل على الاول لغير
 اه سدد (قوله مطلقاً) أي سواء كان له امان أو لا (قوله تغليظاً الخ) راجع لما قبل الغاية (قوله وزعم
 الزركشي كالأذري) أي الخ عبارة الاذري عقب قول المصنف كسليم ارنذ صها هذا السلام يقتضي انه ان لم
 يسل قتله كالمرة ولو كان يكون حله لا يقتل بالانتقال حتى لو كان له امان لم يضمن حكمه بذلك وان كان
 حرم بالامان له قتل الان مسلم وهذا واضح انتهت اه رشدي (قوله وان وقع منه) أي من الوثني ذلك أي
 الانتقال الى اليهودية أو النصرانية (قوله بعد من كلامهم الخ) أقول ويحذر قولهم ما لم يتغير حكمه الخ

(قوله لا يرى حل المنتقلة) قال في شرح الرق فان رأى نكاحها أقر نكاحها انتهى (قوله والا) أي بان
 كان له امان بلغ ما منه وما مائه قال في شرح الرق وض ثم هو حرمي ان لم يقر ناه قتله فانه انتهي واقصاه وعلى
 القتل يشهد انه لا يفتي ارفاقه من وجه بان قوله يقتل بعضه وقوله غير الاسلام من غير ان يقر ناه لا يقبل
 منه ذلك وعلى هذا فلو اقرقتاه فهل يقول لا يثبت الرق أو تقول يثبت لكن لا يضمن قتله ان لم يسل فيه نظر
 فلما رجح (قوله كما يطلب بالاسلام وأجزبه) ويرى على الاول بان طلب الجزبه ليس طلب نفس الكفر
 بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول (قوله كما يطلب بالاسلام أو الجزبه) وقول الزركشي ويظهر ان عدم
 قبول غير الاسلام فيما يرد على الجزبه أي قبل الانتقال المألوف ونصرا انه يدانها الرق بجماءه وقيل الجزبه
 فانه بقر اصله فتقبلها بخلاف لكلامهم شرح حر

ارنذ يظهر وزعم الزركشي كالأذري أي يبق على حكمه وان وقع منه ذلك بعد من كلامهم والمغني كهلوا ظاهر (ولا تحل مرتدة لاجد) مسلم
 لاهوا واهوا كافر لعلة الاسلام ومنه لا يحداهه أيضاً (ولو اقرضه) معاً (أو أحداهما قبل دخول) أي وطءه أو وصوله لم يجره لقر بها
 (تخبر في الفقرة) لان النكاح لم يأن كذا في غايته (أو) ارنذ أو أحدهما

(بعضه وقت) الفرقة كطلاق وظهار (٣٢٨) وابلغ فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح بينهما التأكد ونفذ ما ذكر والا

فالفرقة بينهما حاصلة (من) حين (الردة) منهما أي من أحدهما ولا ينفذ ما ذكر (ويعبرم الوطى) مدة (التسوف) لتزول ملك النكاح بإشراقه على الزوال (ولا حد) فيه لثبته بقاء النكاح ومن ثم وجب له صدة نعم يعبرم فليس في زمن التوقف نكاح نحو احتجاب (تتمه) ومن قال لزوجه ما كافر عندا حقيقة الكفر حرم فيها ما قرروا الردة أو التمس فلا كسذال لم ردشاً لاصل بقاء العدة فحرم بان ذلك لثبته كثير امراضه كقوله نعم الزوج

(باب نكاح المشرک)

(قوله هو هنا) الى قول المتن وأسلمت في المعنى الاقوله أو ما قال المتن الى قوله نعم لو أسلمت في النهاية لا قوله فان قلت الى المتن (قوله) على أي حيلة كان أي كآسيا كان أولاً أه معنى (قوله) وقد يستعمل معاً (خ) عبارة المعنى وانما أهل البقي ان المشرک والسکاني كما يقول أصحابنا في الفقير والسکاني ان جمع بينهما في اللفظ اختلف مدلولهما وان اقتصر على أحدهما تناول الآخر له وهي لسانتهما بوجه تعبير الشارح والنهية بقين ان ذلك استعمال ثالث أحسن (قوله) كالتقديم السکاني لعل المراد انه يجب أن يطلق المشرک شمل السکاني كإلى الترجمة لما تناول السکاني عندهما طلاقاً لمفسر السکاني فلا يخفى بعده أه وشيذ (قوله) يحل له (الخ) أي لوجود شرط حلها السابق في الفصل السابق أه سم (قوله) أو أمة أي كآسيا كان أولاً أه معنى (قوله) وقد يستعمل معاً (خ) عبارة المعنى السابق أه سم (قوله) أو استدخال (الخ) عبر المعنى بالواو بدلاً (قوله) أو امرى الردة) أي من قوله لان النكاح لم يتأ كدال (قوله) لاقتضائها) اللام معنى الى (قوله) وان فاره) أي الانقضاء أه عس واستشكل (قوله) ونفذ ما ذكر) أي من الطلاق وغيره (قوله) حرم فيها ما قرروا في الردة) وفي الروضة والشرع قيل الصدق عن فتاوى النجوى أنه لو كان تحتها مسلمة وكافرة غير مدخول به ما فقال المسلمة لا تدن للزنية أسلمت فأكرهنا لنفقه نكاحهما بغيره لان النسبة صلوات بانكواهما مرتبة بغيره فان كان بعد الدخول وقف النكاح الى انقضاء العدة شرح مر

(باب نكاح المشرک)

(قوله) يحل له) أي لوجود شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله) أو أمة) السابقة بها الكآسية لعطافه على حرة (قوله) أو أمة وقعت في العدة أو أسلمت فيها (الخ) هذا يخالف ما أقاده كلام الرضى وشرحه الاثنى (قوله) لا لحل) أي لا بشرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله) وان فاره اسلامها) أصل

الردة (أو) تخلقت (بعده) أي النحول أو نحو (وأسلمت في العدة دام نكاحه) إجماعاً لما أشبهه النجوى (والا) تسلم فيها بل أصرت لا نقضاً وان فاره اسلامها كما اقتضاه كلامهم تغليب المانع (فالفرقة) بينهما حاصلة

(من) حين (السلامه) اجماعاً (ولوا سلت) زوجة كافر (وأصر) زوجها على كفره كذا كان وغيره (فكعكسه) المذكور فإن كان قبل نحو وطه تعجزت الفرقة أو بعده وأسلمت العدة دلم نكاحها إلا بالفرقة من حين اسلامها فإن قلت علم ما تقر ان هذا الظاهر لما قبله لكعكسه قلت ممنوع على ما قبله هو عكس في النص ولان ذلك الأسلم وتختلف هذه أسلت وتختلف وفي الحكم من حيث ان الفرقة نشأت عن تخلفها وهما نشأت عن تخلف موهي فيهما فرقة فضعف لاطلاق لانهم اختلفوا اختياره، ولو أسلمها ما قبل وطه أو بعده (دام النكاح) بينهما اجماعاً على أي كفر كانوا ولتساويهما في الاسلام المناسب للفرقة فإن هذا هو الورد اجماعاً (والعامة) في (٢٢٩) الاسلام انما تعبر (بأسرها لفظاً) المحصل

له لان المداري حصوله عليه دون أوله وسقطه بظاهر ان هذا يجري في غير هذا المحل فلو شرع في كتمان الشهادة فثبت موثره بعد أولها وقبل آخرها ثم لو كان قياس ماسر في الصلاة من انه يثبت بالراعية فيها من حين النطق بالهجرة ان يقال بالثبوت هنا لان يفرق بان التكبير ثم ركن وهو من الاجزاء فكان ذلك التين ضروريان وإما هنا فكلمة الشهادة لا رجوع في ماهية الاسلام فلا حاجة للثبوت فيها بل لا يصح لان المحصل هو نكاحها لا ما قبله من أجل انها والإسلام بالتبعية كهو استقلالاً فبأن كرت لم أسلت بالغة عاقلة مع أي الطفل أو المعتون قبل تحولها لمدام النكاح كما اقتضت كلامهما بناء على ما يحصى أن العلة الشرعية تقارن معاولها فترتب اسلامه على اسلام أبيه لا يقتضي تقدموا تأخره بالزمان وقال جمع منهم البغوي تتميز الفرقة بقاء

سم والسدعر تصور المقارنة واجمعهما (قوله من حين اسلامه) فيترتب حال نحو أنها اه عس (قوله زوجة كافر) أي مطلقاً كناية كانت أو غيرها اه عس (قوله نحو وطه) أي من استدخال المني المحرم (قوله من حين اسلامها) أي فيترتب حالاً (قوله فان قلت الخ) فيما لا يخفى على ذي فطرة مسلمة انما المعهوم من كلام المصنفين ما ذكره نظائر لما قبله في الحكم عكس في الصور ثم رأيت في كلام المصنف ما وافقه اه سد عس يحذف (قوله فرقة فضعف) أي فلا ينقص عدد الطلاق اه عس (قوله ولتساويهما) بتعاقب بقوله فارت الخ (قوله ما لو ارادنا) أي حيث فصل فيه ما به ان كان قبل النكاح تتميز الفرقة أو بعده وتضال الخ (قوله المحصل له الخ) عبارة تالفي التي يصير به مسلماً بان يقتصر آخر كل من اسلامهما بآخر كل من اسلامهما أو وقع أول حرف من لفظهما معاً أم لا اه الام أو الصغرى أو المجنون أو أحدهما كلاماً لذي وجوب أو أحدهما اه (قوله فثبت موثره) أي السلم المأمور به الكافر فيرثه لانه مات قبل اسلامه اه عس (قوله) عن ما به لا الاسلام وهي التمسك بالقلب اه عس (قوله لا ما قبله الخ) أي قبل التمام (قوله فترتب اسلامه) أي الزوج المقتل أو المجنون (قوله وقال جمع الخ) اعتمدته النهاية والمغني (قوله فهو) أي اسلام الزوج (قوله بأنه ان كان الخ) غرض البليغي على كره توجيه القدم التي على به البغوي ولو سلم قوله لم يخف له لا التوجع يدفع بان عدم الاحتياج لا يقتضي الرد اه سم (قوله لان الشارع عز الخ) حاصله ان تأخر الحكم بإسلام الفرع عن اسلام الاصل لا يقتضي تأخر الحكم به أيضاً بل اذا صار الاصل مسلماً حكم بإسلام الفرع مع اسلام زمانا اه سم (قوله زعم) أي البليغي (قوله لان المداري) على التقدم الخ ينأمل معنى هذا الكلام وقوله لكونه محسوساً كذا بل كل من الزمان والتقدم والتأخره ليس محسوساً اه سم ويمكن ان يقال ان خبره يذو كونه الحكم (قوله لكونه الخ) على لكون المداري على التقدم الخ

ان اسلامها قد يقرآن آخر جزم من العدة بحيث لا يتأخر آخر لفظ الاسلام عن آخر جزم منها بل يعقباً آخر جزم منها بلا فاصل فان أراد المعنى الاول فليس بظاهر أو الثاني فهو ظاهر لكن ليس فيه تعارض مقتض ومات حتى يغلب المانع فليأمل (قوله لا عكس له) فيه أدنى لأن المصنف لم يجعل هذا عكساً لما قبله بل شبه العكس وان لم يضمنه ما قبله (قوله ولتساويهما) عطف على اجماعاً (قوله لان المحصل هو نكاحها الخ) ان اراد ان نكاحها واحد محصل ولا مدخل لما قبله فهو ممنوع منعاً ظاهراً والا لزم حصول الاسلام اذا أتى بأخرها دون أولها وان أراد التوقف على التمام مع مدخله فمقابلته فهذا لا يدل على عدم الصحة فليأمل هذا ويمكن أن يفرق بان النكاح في الصلاة بالنسبة وهي تحقق مع أول التكبير ففي الاسلام بالاعتراف جمع في الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف الا بالتام اذ قبله لم يوجد الاعتراف بجمع معناها فاقوله (قوله وقال جمع الخ) اعتمد مر (قوله لم يخف له) هذا الوجه عدم الاحتياج لا يقتضي رد وغرض البليغي بما ذكره توجيه التقدم الذي على به البغوي والحاصل ان تأخر الحكم بإسلام الفرع عن اسلام الاصل لا يقتضي تأخر الحكم به أيضاً بل اذا صار الاصل مسلماً حكم بإسلام الفرع مع اسلام زمانا (قوله لكونه محسوساً) ليس

(٤٣ - (شراف وابن قاسم) - (سابع)

لا سلامها لان اسلامه انما يقع عقب اسلام أبيه وعقب اسلامها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوي فلو لم يسلام حتى يصير الاب مسلماً ولا نذر به انه كان بني كلامه على ما به عليه البغوي وغيره من تقدم العلة بالزمان لم يخف له التوجع وان بناء على الأصح أن العلة تقارن معاولها لم يصح هذا التوجع لان الشارع عز لنطق التبويع بالسلام منزلة نطق التابع به فكان نطقه ما وقع في زمن واحد وجنحاً لا دفع زعمه ان اسلامه لم يقارن اسلامه او قوله لان الحكم للتابع الى آخره لا يشهد هنا لان المداري على التقدم والتأخر بالزمان لكونه محسوساً

لا يزال تبيين آلاءه أمر عظيم لا يناسب مناقشة آله قال البغوي ويطلب أيضاً أن يثبت عقاب الإسلام الألباناً إسلامها قولي وإسلامه محكمي وهو أسرع فكثير من الإسلام مقصد على إسلامها والتي ذكفت في الإسلام أميها (فائدة) وهو والله على الله علمه وسليح راجح يثبت من رضى الله عنها لا في العاصم من رضى الله عن قبل البعثوا لئلا ينكحوا فلهذا منعتنا على علمها بالإسلام ولا تكفر والعقد لا يوصف على ولا حرمته بعد البعثة كان كافراً ولم يمت منه إلا بعد ما عاهدته لآن (٣٠) تحريم نكاح الكافر المسلمة إنما أقول بعد الهجرة قبل استرجع ولما عاهدني الهجرة

فما رزقهم، صلى الله عليه
وعلم واستمر كذلك حتى
توفى، لا يتغير المبدأ
على المشرى بعد صلح
الحديبية سنة ست فثبت
وقفاً لا يتغير نكاحاً، فاعلى
انقضاء عقدنا على ما يباح حتى
سأه وأظهر اسلامه فردها
صلى الله عليه وسلم
بنكاحها الاّ لأنه لا يفسد
بين اسلامه وقوف نكاحها
على انقضاء العدة الاّ باليسير
وما تقرر في هذا القضية
يعلم ان جميع ما فيها موافق
لما ذهبنا له وعليه منه حتى
خلافاً لمن زعم فيها اشياء
ثبت ثم أودها علينا
وصبب أحسن النكاح لا
قصر مقارنة العقد (أى عقد
النكاح الواضع في الكفر
المفسد) من مفسدان
النكاح (هو زائل عيب
الاسلام) لان الشروط لما
أفنى اعتبارها حال نكاح
الكافر وخصه ليكون جمع
من الصابة أسوأ أو أقرهم
التي صلى الله عليه وسلم بل
وأمر من أسلم على أختين
ان يتخاوا أحداهما وعلى
عشر ان يتخاوا أو واحد
اعتبارها حال التزام أحكام

الى وقت اسلام أحدهما كانت محرمة عليه وقته كمنحرج وملا عن موطعة ثلثا قبل تحليل (فلا نكاح) بينهم الامتناع ابتداء حديثنا
اذا تقرر ذلك (فيحرق على نكاح بلاولا وشهود) أو مع كراهة أو نحو محل نكاحها إلا أن خلافا لما أن تكون إلا أن بحيث يجعل ابتداء نكاحها
مع تقدم ما تسمى به زوجة عندهم (د) يقر على نكاح وقع (في عدة) للغير وساعة الشبهة (٣٣١) وغيرها (هي منقضية عند الاسلام)

النهاية الأولى وله احتمالان إلى المتن وقوله ولا نكاح بشرط الخيار إلى فان قلت (قوله) إلى وقت اسلام
أحدهما أي زمان قبل اسلام الآخر اهـ سم (قوله) وقت أي وقت اسلام أحدهما (قول) قول فلا
نكاح) أنهم كلامه ان القصد الطارئ بعد اعتدائهم وهو كذلك في رضاء أو جراح أو زنا نكاحها اهـ
مغنى أي أو طلاق ثلاث كالمهر سم وفي الشارح وبأن في المتن أو طر ويسار أو اصفاف في الامة كتابي
في الشارح (قوله) اذا تقرر ذلك في المخرج عبارة للمغنى ثم فرع المصنف على القصد الزائل عند الاسلام بقوله
في المخرج (قوله) أو مع كراهة عبارة للمغنى وبأن نيب أو بكر والى غير أب وجد اهـ (قوله) وغيرها أي
كعدة النكاح اهـ سم (قوله) لا تقرر أي في قوله لا امتناع ابتداء محشة اهـ عس (قوله) على غصب
حربي المخرج فان غصبه في خيمه فاعتقدها زواجها لا يقر وان اعتقده نكاحا لان على الامام دفع بعضهم
عن بعض وهذا مفيد كراهة ابن أبي هريرة بما اذا لم يتوكل الذي في دار الحرب الا فهو كالحربي اذا لم يجز
الدفع عند حديثه اهـ نهاية زاد المعنى وبأن حسن التعليل انه لو غصب الحربي خيمه واعتقده نكاحا لا يقر
وبه صرح البلقيني والكاتب بما ذكر المطاوعة كالمهر سم وفي التنبيه اهـ قال عس بن في المعاهدات الأولى
والظاهر انها كالحربي لان الحرب بينهما متناهية وأمانها معرض الزوال والنكاح لا أمان لهما اهـ (قوله)
ان اعتقده نكاحا) إقامة للقصد على مقام القول اهـ مغنى (قوله) لان بعدد المخرج أي المدة عبارة عن نهايتها
لانكاح بعدها اهـ (قوله) ومثله أي الموقت اعتقدا (قوله) وهذا أي قوله لان بعدها نكاح المخرج عس
(قوله) والتفصيل المخرج أي وبين التفصيل المخرج (قوله) بين بقا المدة المخرج متعلق بالتفصيل (قوله) واصله أي
الفرق (قوله) ان بعدها أي المدة وقوله في ذلك أي شرط الخيار والنكاح في العدة اهـ عس (قوله) وقبلها
أي المدة (قوله) الحكم واحد المخرج وهو عدم التبرير (قول) عند شبهة أي بعد العقد اهـ مغنى (قوله)
فهذا أولى أي لانه يحصل في أن كسما لكسما لا يحصل في أن كسما لسلين مغنى ونهاية (قوله) دون نظاره
أي كسر والمزجبة بنحو رضاء مطلقا وطورا اليسار أو اصفاف في الامة (قوله) نعم الحقوله وله احتمال
في المغنى (قوله) عليه أي الزوج وقوله لكونه أي الواطئ (قوله) رده أي الاحتمال المذكور (قوله) ما
بأن أي نفاي المتن (قوله) وحسبهم يعقرون المخرج لانه محترمة لانه قد انفسد السابق في المتن وتفيد لقوله
السابق هناك نعم ان اعتقد المخرج (قول) المتن لانكاح محرم عطف على نكاح بلاولي (قوله) لا يقيد بالآتي

شبهة على المذهب لانكاح محرم قرين نفي به على أن قوله وكانت بحيث فعله إلا أننا المحرر به من مؤيد
التبريم ونحوه كالمطلقة ثلاثا فاعطى هذا الاعتراض وأن قوله وكانت الحليس مجرد التاكيد
والاضاع بل الاحتراز أيضا فليست انتهى (قوله) إلى وقت اسلام أحدهما أي وان زال قبل اسلام
الآخر (قوله) وغيرها أي كعدة النكاح (قوله) وكذا الوفاق الاسلام عدة شبهة المخرج في الموضع
وان أسلم ونحته كناية فان أسلمت وعققت في العدة قرر زوال الانقضاء نكاحها انتهى وقوله والا قال في شرحه
بان لم تكن كناية كان كاستوثنة أو كانت كناية ولم تسم ولم تعق أو أسلمت وعققت بعد العدة انتهى ولا يخفى
تصرح بهذا الكلام بانها إذا كانت غير كناية لم تسم أو أسلمت وعققت في العدة انفسخ نكاحها وهو في غاية
الاشكال وبأنها إذا كانت كناية وعققت ولم تسم أو أسلمت ولم تعق لكن من يحصل له نكاح الامة انفسخ
نكاحها وهو في غاية الاشكال أيضا وتقدم في كلام الشارح أول الباب التبرير بخلافه (قوله)

الشبهة عليه لكونه آيا وأبانه فلا تقرر كماله إلى الأخرى وله احتمال أنه يناط بمقتضاهم فان لم يعتقدوا فيه شيئا فلا تقرر وروما يأتي ان
نكاح المحرم لا ينظر لاعتقادهم فهو حرام يعقرون بحسب لا يؤرعتاقتادهم لفساده لا لاختصاصه في رعايته اعتقادهم حيث لا نكاح محرم
كبتنه و زوجة نافله لا يقر عليه اجماعا ثم لا تعرض لهم فيه الإبقاء إلا في نكاح زوجة نافله كذا أطلقوا يظهر من كلامه حيث لم
يقعد الاستبراء عليه أو هي حرة

والاملكها وانفسح نكاح الاول كما علم مما ياتي ولا نكاح بشرط الخبار ولو لاحدهما قبل انتضاء المدَّة لان اعتقدوا العاء الشرط وانه لا اثر له فيما ظهر انخذاعا مامرا في الوقت فان (٣٣٢) قلنا الفرق بين وقت اعتقدوا وصحتم التاقيت ونحو نكاح بلاولي وشهودا اعتقدوا

صحتان لان اثر التاقيت من زوال العاصم فتنفسد انتهال الوقت باق فلم ينظر لاعتقادهم (ولو اسلم ثم أحرم) بسك (ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم) أو أسلمت ثم أحرمت ثم أسلم في العدة وهي محرمة (أثر) النكاح بينهما على المذهب لان طر والاحرام لا يؤثر في نكاح المسلم فهذا أولى نظرا مراما والاسلم معانم أحرم أحدهما فخر جزاء (ولو نكح حرة) سالحة للتمتع (وأمة) معا أو سرتا (وأسلوا) أي الثلاثنعا ولو قبل وطء أو أسلمت الحرة قبله أو بعده في العدة كما باني في ضمن تقسيم منع وقوعه في التكرار (نعتت) الحرة واندفعت الامتناع المذهب لامتناع نكاحها مع وجوده خاصة فتنفسد وانما لم يفرقوا بين تقدم نكاحها وانما هو مامرا فقا في الاختسين وكذا اندفع الانسبصار أو اضعاف طارئ فان اسلامهما معا وان فقد ابتداء الانلاوان وجدا ابتداء لان وقت اجتماعهما ليس هو وقت جواز نكاح الامنة فلو سبق اسلام محرمت عليها لامة لكفرها أو ادمها حرمت عليها سلامهما وانما غلبوا هنا ثابته الابتداء لان

وهو الترافع اه عش (قوله والاملكها الخ) هذا استثناء صوري والاعتقد قصد الاستلاء على ليس زوج اه عش زاد سم ولعل المقصود استثناء هذا بمافهم بمقابله اه ليس له التعرض لزوجته آخر اه ولا يخفى بعده (قوله بما ياتي) أي في السرى فصل نساء الكفار الخ (قوله بين وقت الخ) أي حيث لا يقرون عليه اه سم (قوله ونحو نكاح بلاولي الخ) أي حيث نظر والاعتقادهم وأثر والنكاح اه ورشدي (قوله لان اثر التاقيت الخ) الا وفي لما قبله الفرق ان اثر الخ (قوله أو أسلمت) أي قوله وانما لم يفرقوا في المعنى (قوله نظير مامرا) أي انفاي شرح على المذهب (قوله أو أسلم الخ) محذور ثم أسلمت في المن (قوله فخر جزاء) ولو قالن اسلاما سلامهما هل يفر جزاء أو على الخلاف قال السبكي لم يفر مختلفا والافريق لثاني معنى ونهاية أي على الخلاف الرابعه التقرير عش (قوله سالحة للتمتع) أم اذا لم تكن الحرة سالحة فكالعدم نهاية ومعنى وسيد كرهه الشارع في شرح أو حرة وأما الخ (قوله أو أسلمت الحرة الخ) صبرنا انفاي ولو أسلمت الحرة قطع مع الزوج تعينت أيضا واندفعت الامنة اه (قوله كباقي) أي في الفصل الآتي (قوله منع وقوعه الخ) الجملة صفة تقسيم (قوله بين تقدم نكاحهما) أي الامنة اه عش (قوله لم يامرا) انفاي الاختين لعل المراد في الفرق بين نكاح حرة أو ما يعتقدون نكاح الاختين يعتقدون هناك وفارق أي نكاح حرة أو ما يعتقدون نكاح الاختين بعدم الرجوع فهو اله الحرة أقوى اه وهذا الفرق يجري هنا ثم رأيت قال عش قوله لم يامرا الخ أي من انه لا زمنية لاحدهما على الاخرى اه لان العبرة هنا بوقت الاسلام لا النكاح (قوله فان اسلامهما) أي الرجل والامتناع لعل المعنى فان اجتماع اسلامهما يزيل قوله لان وقت اجتماعهما في الخ ولهذا قال في الروض ولو أسلم موسر ثم أعسر ثم أسلمت أي زوجته الامنة في العدة استمر نكاحها وكذا لو أسلمت وهو موسر ثم أسلم وهو مسر انتهى اه سم (قوله ان سبق الخ) لتبديل لتخصيص وقت الجواز في وقت الاجتماع (قوله وانما غلبوا الخ) بجواز شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شبيها بجماع ابتداء نكاح الامنة واعتبر الطارئ هناك دون مامرا من عدة الشهوة والاحرام لان المقصد الخ (قوله هنا) أي في اليسار أو الاذعان الطارئ (قوله ثابته الابتداء) يكن المراد اعتبار انه يحصل ابتداء نكاحها الآن اه سم ومما انفاعن شرح الروض صريح في هذا المراد (قوله فان شبيه) أي اليسار والاذعان الطارئ المحرمية أي الطارئة بغورضاع (قوله الاصليين) الى المن في النهاية (قوله الاصليين) خرج به المرثون اه سم (قوله الذي الخ) نعت للمضاف وسيد كرم حتره (قوله بنا على ما نقله عن الامام) ضعيف

والاملكها وانفسح نكاح الاول) قد يقال ليس في هذا اقرار على نكاح زوجة لا تخفى محتاج الى استثناء بمقابله ولعل المقصود استثناء هذا بمافهم بمقابله اه ليس له التعرض لزوجته آخر (قوله بين وقت اعتقدوا وصحتم التاقيت) أي حيث لا يقرون عليه (قوله في المن واندفعت الامنة) قال في الفتوى أطلق الاذعان في الامنة سواء أسلموا معا أو تقدمت الامنة واجتمعوا على الاسلام في العدة وشبهه ان محله ما اذا كانت الحرة سالحة للاستمتاع الخ انتهى وقوله أو تقدمت الامنة كذا في النسخة التي رأيتها وهو موافق لما ياتي في شرح قوله أو حرة وأما الخ بخلاف التقيد الشارع اسلامهم بالبيعة بالنسبة لقب الحرة فتنهى (قوله فان اسلامهما) أي الرجل والامتناع لعل المعنى فان اجتماع اسلامهما يزيل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال في الروض ولو أسلم موسر ثم أعسر ثم أسلمت أي زوجته الامنة في العدة استمر نكاحها وكذا لو أسلمت وهو موسر ثم أسلم وهو مسر انتهى (قوله حرمت عليها سلامهما) قال في شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شبيها بجماع ابتداء نكاح الامنة انتهى (قوله وانما غلبوا هنا ثابته الابتداء) كان المراد اعتبار انه يحصل ابتداء نكاحها الآن (قوله الاصليين) خرج المرثون (قوله من القطع بان من نكح محرمه

المفسد خوف اوراق الويلو هو دائم فاشبهه محرمية بخلاف العدة والاحرام لوالهما عن قريب (ونكاح الكفار) الاصليين الذي لم يستوفى شرطه وانما كان محرمه فلو أسلموا بنا على ما نقله عن الامام من القطع بان من نكح محرمه

لا يثبت علمياً يثبت على نكاح غيرها من نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى لان النكاح لم ينقدور بحال الأخرى وأيد بالص وغيره ونقله
عن جماعة أئمتنا من القائلين بانها كغيرها ولا ماعيل اليه فكيف يصح نكاحها واستثنائها عنها بما يشرون عليها من الحكم بصفة
أنكحهم (صحيح) أي يحكم بصفة ما إذا الصحة تستدعي تحقق الشر وط يختلف الحكم (٢٣٣) بهار خصه وتخصها (على الصحيح) لم يفرق بين

التصديق بين أحادي الأختين
والأمر بالملك أو ربع من
عشرة مع عدم البتة عن
وجود شرطاً ما وأولادها
استوفى شرطها فهو صحيح
جزاً (وقيل فاسد) لعدم
مراتبهم الشرط وأقرهم
عليه رخصة القربى في
الاسلام (وقيل) لا يحكم
بعضه ولا يفسده بل يشترط
الى الاسلام ثم (أن أسلم
وفرر) عليه من تبنيته
والأفلا) الا لا يمكن اطلاق
حتمه مع لفتل شر وطه
ولا فساد مع انه يقر عليه
(فعل الصحيح) وهو الحكم
بصفة أنكحهم (الوطاق)
كناية (ثلاثاً) في الكفر ثم
أسلم هو وأغيرها ثم أسلم
ولم تنسل في الكفر وما
ذكرته في الصورة الأولى
تطهر وان أهدم لم يأتهم على
التصديق بانهم أسلموا خلافاً
لكن قولهم السابق وثقته
كناية عن بطل نكاحها
ابتداء فيهم هذا (لعل) في
(الاجمالي) بشر وطه السابقة
وان لم ينقدوا وقسوع
الطلاق اذاً لا راعتقادهم
مع الحكم بالصحة وصلى
الاخيرين لا يقع على كلام
في تانهم لان الرخصة فيهما
لا فرعى فانه قال تطاهر انه

اه عش (قوله لان النكاح) أي نكاح الحرم (قوله) لانكحها من القائلين (وهو المعتبر به) وفي
(قوله) انها) أي الحرم وكذا الضمير الثلاثة إلا يتوقف قوله كغيرها أي في استحسانه فخر المسمى تأخر ومهر
المثل أخرى (قوله أي يحكم) أي قوله ثم أتبع بعضهم في النهاية وكذا في المعنى الآخر ثم أسلم هو وأغيرها
وقوله وما ذكرته الى المتن وقوله أي الرشيدي الى المتن (قوله أي يحكم) بعبث (لعل) الراد أن يعلى حكم
الصحيح والا فغير دانه يحكم بصفته لا يخلص فتأمل اه سم (قوله اذا أصحنا) لعل في تفسير وقوله رخصة
الحل لتعليل المتن (قول المتن على الصحيح) فلا يجب الصحة من شرانما أنكحهم ولو ترافعا التنازل بطله قطعاً
ولو أسلموا رفر ناداه معنى (قوله) اما ما استوفى في الخ كان الأولى باخبر من القولين الاثنين اه وشيدي
عبارة عش هذا اعتبر زوجه الذي لم يستوفى شرطها ومثاله مالوز وجهها قاضي المسلمين بحضرة مسلمين
عدلين اه (قوله فهو صحيح) أي حقيقة لا بمعنى يحكم بصفته على ما مر أغلض عش (قوله) وأغيرها
بالضمير أي وطلق غير الكاتبة اه سم (قوله) ولم تنسل في الكفر) أم لا تنسل في الكفر كفي في الحل
نها يتوقف معنى قال عش قوله كفي في الحل أي وان وجدت شرطه صحتا أو لا يحتمل الاكتفاء باعتقادهم
وهو ظاهر وقوله كفي في الحل اه ولعل الاكتفاء هو الظاهر (قوله في الصورة الأولى) وهي قوله لوطاق
كناية ثلاثاً في الكفر ثم أسلم (قوله ظاهر) لكن ينبغي أن يكون قوله فيها ثم أسلم هو وشاملها اذا أسلمت
قبله لان الحكم لا يختلف كاهو ظاهر اه سم (قوله خلافاً) أي حل الكاتبة المطلقة ثلاثاً في الكفر والزوج
بعد اسلامه بالاجمالي (قوله فيهم هذا) أي خلاف ما ذكرته أي حيث أطلقوا هناك دوام النكاح باسلامه
فيقبل ما لو طلق ثلاثاً لم تنسل (قوله بالصفة) أي صحة النكاح ويحتمل صحة الطلاق (قوله وعلى الاخيرين)
أي قوله الفساد والوقف (قوله لايصح) أي الطلاق (قوله ولو نكحها الخ) عبارة المعنى ولو طلقها في الشرع
ثلاثاً نكحها في الشرع الخ (قوله أو بعد اسلام الخ) عبارة النهائية والمعنى وان أسلموا معاً أو سبق اسلامه
أو أسلموا معاً بعد الدخول أي وقبل انقضائه العدة ثم طلق ثلاثاً لم تنسل الخ (قوله مختارة الاثنين) أي
للكناح اه عش (قوله وأخره) عبارة الروض تعينت الحرة لتفصيل وان دعت الامة انتهت اه سم (قوله) المتن
فان قبضته) أي ولو باجبار فاضيم بكعبته الزكوى معنى ونهاية (قوله أي الرشيدي) أي المختارة اه سم وينبغي

لا يثبت علمياً ما يثبت على نكاح غيرها الخ) قال في شرح الروض وهذا هو الموافق لنص الشافعي من أن
ما زاد على أو ربع لا مهر لهن اذا اندفع نكاحهن باختيار أو ربع قبل الدخول وللمساكين أو اخر الباب من أن
المجوسى اذا ماتت وتحتهم لم يورثها انتهى النص المذكور مرجوح والمعتد احققان من زاد على أو ربع
المهر شرح مدر (قوله لانكحها من القائلين) كغيرها هو الامة وشرح مدر (قوله أي يحكم) بصفته
لعل الراد انه يعلى حكم الصحيح والافغير دانه يحكم بصفته لا يخلص فتأمل (قوله) وأغيرها) بالنصب
أي أو أطلق غيرها أي الكاتبة (قوله وما ذكرته في الصورة الأولى ظاهر) لكن ينبغي أن يكون قوله فيها
ثم أسلم هو وشاملها اذا أسلمت قبله لان الحكم لا يختلف كاهو ظاهر (قوله أو حرة) أي قال في الروض
ولو أختين (قوله أو بعد اسلام) عبارة الروض وشرعوا أن أسلموا ثم طلقن ثلاثاً لا أسلمن ثم طلقها
ثلاثاً لا أسلم في العدة أو عكسها بان أسلم ثم طلقها ثلاثاً لا أسلمن فيها تعينت الحرة لتفصيل وان دعت
الامة ولا يحتاج فيها الى انتهى (قوله وأخره) عبارة الروض تعينت الحرة لتفصيل وان دعت الامة
انتهى (قوله أي الرشيدي) أي المختارة (قوله أو قبضه ولو غيرها) ولو باجبار من فاضيم بكعبته

يقع في كل عقد يقر علمه في الاسلام وذلك موجود في كلام الأصحاب ولو نكحها في الشرع لم يفسد حكمه ثم أسلم لم يفسد حكمه ثم أسلم لم يفسد حكمه ثم أسلم لم يفسد حكمه
ثلاثاً لا تأقيل اسلام الكل لم ينكح واحدة الا لاجمالي أو بعد اسلام لم ينكح مختارة الاثنين أو الحرة الا لاجمالي (و) اعلم انه كانت الصحة للنكاح
ثبت المسمى على غير قول الفساد فتدبر (من قوت ظله المسمى الصحيح) اما على قول الفساد فلا وجه لهامهر المثل (وأما) المسمى (الفاقد
تكميل) مفضلة (وفي العدة) فان قبضته) أي الرشيدي أو قبضه ولو غيرها

والأرجح اعتقادهم على الأرجح (قبل الإسلام فلاشئ لها) لانفصال الأمر بينهما قبل أن يجري عليهم حكمنا من أن صدقها حراما مسلما ستره
قاهم المثل وان قضته قبل الإسلام لا لا تترهم في كفرهم عليه بخلاف نحو الخمر ولأن الفساد في الخمر خلق الله تعالى وهن خلق المسلم فلا يجوز
العفو عنه كالسهم سائر ما يخص به كالم (٣٣٤) وله نص عليه يظهر أن الحر الذي الذي يدان وما يخص به كذلك لأنه بازمنا الدفع عنهم

ثم رأيت بعضهم يجهل أيضا
لكنهم يقدحوا فيه
ولا بد منه كالعالم بما يأتي
(والا) تقضه قبل الإسلام
(فلهامه مثل) لانها لم
توض الاجمروين بعد الآن
مطالبها بالخمر فيتمين البدل
الشري وهو مهر المثل (وان
قدت بعضه) في الكفر
(فلهما قسط ما بقي من مهر
مثل) لثمة تقضى البعض
الأخر بالاسلام نعم لو كانت
حرة ومنعهما من ذلك أو
المسي الضمير فاصدا لملكه
سما كالتوكلوا وتقوا أيضا
واعتقادهم أن لا مهر
للمحوسة بجمال ثم لا يرد
وطه أوقبه فلا مهر لانه
استحق ولما بلامه كقوله
هناؤد كرافى الصدق خلافه
لكنه في الضمين لانهم
أحكامنا من أن ما هنا في
حريين والاعتبار في تقسط
ذلك في صورته مثل تكسر
تعدد ظر وفهاو اختلاف
فسرها أم لا المبكول وفي
صورته مقوم تكسر من
زانت احداهما وصف
يقضى زادة فقهنا وكثيرين
واجبا عما تكسر وكين
وسلاقتنا وروقت
أحد الاجناس أو بعضه
بالتقمة صندن براها (ومن
اندقت بالاسلام) منها أو

منه (بعد دخول) أو استنسا من يحرم بان أسلم أحدهما لم يسلم الآخر (فلهما السبي) صحيح ان صحتم تكاحهما
لاستقراره بالخلو وأورد عليه أنه لو تكحوا ما و نهوا دخل بالأم ثم أسلم وجب لمهرهما المثل مع أنها التا اندقت بالاسلام بعد دخول و رد
بمن هذا الحصر وانما الذي دفعه هائي الحقيقة فغير ورتما حرم ناله بالعقل على تنها على أي فخر بيان محصل وجوب مهر المثل انفسا الحبي

(والإصحاح) يصحح أو كان قد نفى فاستدواوا قبض في الكفر (فهم من) لها في مقابلته الوطع ان قبضت بعضه في الكفر فكلما انفلا (و) انذفت
باسلام (قبله) أي الدخول (وصحح) النكاح لاحتقانه شرطه أو عي الأصحاب انه محكوم بحسنه (فان كان الاندفاع باصلاحه فلا شيء لها) لان
الفرقتين جهتاها اذا لم يجب لها شيء بحسنه فاولى مع فساده اذا فرض ان اولاه (٣٣٥) فتقوله وصحح غير قيد ههنا بل في بعده كما يعلم

والحضور وطلبه رضاً (ونقرهم) أجازوا الكفر فبما رافعوا فيه البتة (على ما تقرهم) عليه (أو أسلوا أو نسل ما لا تقر) هم عليه أو أسلوا أختهم هذا مع تقديم كثير من صور ولا مناصب صحيح مجموعاً وغيره ما تقرهم على نحو نكاح خالعه ولي وشهو دلا على نحو نكاح عزم بخلافه أو علمناه فهم ولم يوافقوا أنفسهم فلا تنرض لهم ولياً من تحتهم أختان للطلب فرض التثنية مثلاً أو عرضاً عنه إلا أن رضي بحكمه فأنامه أختها أو أختها أو غيرها كالأختى تزكياً له لا ولياً لها يشهو من دونها ثم يتعبد له منهن أو أخته

نحذر ان لم يرض أو شرب خمر لم يعد وان رضى لا اعتقادهم حله فان قلت يشكل عليه هذا الحنفى بشرى بالاسكر قلت يفرق بان من عقيدة الحنفى ان العبر بعد ذهاب الحاكم لمترافع اليمين التزامه لقواعد الادلة الشاهدة بضعف رأيه فيمولا كذلك هم فان قلت لم تفرقت الخمر نحو الزنا قلت لانها أسهل لانها أحلت وان أسكرت في ابتداء اعتقادهم فلا تملك عقل في حله قط فين ثم استثبتت أئمة الخمر من قولهم يلزمه الحكم بينهم باحكام الاسلام لقوله تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله وحاضر التور والفرج الزمانين انما هو كذلك بيان صور وبالعين في قوله ليس فيها رجم لارعاية اعتقادهم ولو لمحا كوا السباع القرض في سبع فاسد (٣٣٦) أو قبله وقد حكموا كما هم بامضائه لم تعرض له والاقتضاء كذا أطلقوه وهو مشكل بما

مر في نحو النكاح المؤقت أو بشرط نحو خيلون انظار لا اعتقادهم وان لم يحكم به كما حكمه فالوجبات المراد بحكم كما حكمه هنا اعتقادهم أى فان اعتقدوه صحيحا لم يتصرف به والاقتضاء وحيد فتدفع الحاصل كما علم من هذا ما مر في قوله فان التفرق الى آخره انهم متى تكلموا نكاحا أو عقدا اعتقادهم عندنا لم تعرض لهم فيه ان ترافعوا النافذة أو في شئ من آثارنا وعلمنا اشتغالهم على الفساد وليس لنا البعث منه فيما نظهر لان الأصل في أنسكتهم البهجة كإنسكتنا نظرا فان كان سبب الفساد منفسيا أفرع عند الترافع كالمال عن الولي واليهود وكفار نده لعدة انقضت وغير ذلك من كل قصد انقضوا وكانت بصحت فعله الا ان أقر زناهم وان كانت بصحت لا تفصل عندنا فان قوى المانع كنكاح أو اعتبار شروطه ومطلقة ثلاثا قبل التخليل لم ننظر لا اعتقادهم

أى فزوجه الحاكم بالولاية العامة اه رشدي (قوله حد) أى بما يرتب على الزواجر سقر من الجلد والتغريب أو الرجم ومن القطع وغرم المال اه عرش (قوله بشرى بالاسكر) أى قدولا يسكر من النبت (قوله يفرق بان من عقيدة الحنفى الخ) وأيضا الحنفى يعتقدون متجنس المسكر في الحالة اه سم (قوله بضعف رأيه الخ) أى الحنفى أى امامه (قوله أئمة الخ) تفسير لثابت فاعل استثبت (قوله يلزمه) أى كما كنا (قوله وحاضر التور والفرج الزمانين) أى الى صلى الله عليه وسلم اه عرش (قوله وقد حكم الخ) قد علمه طوف فقط أخذنا ما كان في الحاصل (قوله الفرق الخ) لعله رواية بالمعنى فانه لم يعبر عما يفرق اه سم عبارة النهاية مع ما مر من الفرق بين الخمر وغيره ما تم الخ (قوله وأعتقدوا عقدا مختلا) ومنه العقد بلاصة أو بلا رواية فاذا ترافعوا النافذة أقر زناهم لا نقضه المفسد عند الترافع كنكاح بلاولى ولا يشهد اه عرش (قوله وليس لنا البعث عنه) أى عن اشتمال أنسكتهم على مفسد أى ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد بالناصحت عن اشتمالها على مفسد ثم ننظر في ذلك المفسد هل هو باق فنقض العقد أو زائل فنقيحه فامر من انانقض عنهم المثل على مفسد غير زائل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث ولا ناصحت متنع علينا ونحكم البهجة مطلقا هكذا ظهر فاستأمل اه رشدي (قوله لان الأصل) الواقع لما مر في التناقص في البيع لان الظاهر اه رشدي (قوله فى أنسكتهم الخ) الانسب في عقودهم الخ وكعقدون الخ اه سيدمر (قوله بحيث فعل الخ) أى عندنا وقوله بحيث لا فعل الخ أى لا تنفى كلامه حيثك (قوله ومنه) أى المانع القوى (قوله ومشروط فيه نحو خيلون الخ) أى قبل انقضائه لعدة أخذنا من كلامه السابق في شرح ان اعتقدوه مؤبدا (قوله مطلقا) أى ترافعوا التينا لا اه عرش (قوله على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكافين الخ) فيما سلف في كتاب الصلاة لا تفعل اه سيدمر (قوله ما قرنه) أى بقوله وان ضعف كوفنا الخ اه كردى ولعل الاولى أى بقوله ثم ان ترافعوا الى قوله فقلت (قوله وما هنا) أى ما قرنه هنا (قوله لان ذلك) اشارة الى قوله الخ اه كردى (قوله لم تعلم الخ) قد يعلم فهل يعتبر حيثذا اعتقادهم اه سم (قوله وكان الفرق) أى بين عقود نكاح موقت وبين صبيح الطلاق (قوله على عقود مختلة) أى في صور ضعف المانع وقوله وما هنا كمنحصر أى بمعنى ان الطلاق أترعدها نكاح اه كردى (قوله وما هنا) الاولى هناك

أظهر الذى الجرم انتهى فلم يعتبر هنا الرضا بين الترافعين كإلى مسئلة الاختين وقد يفرق بان أمر نكاح الحرم أعظم من جمع الاختين فليأتمل (قوله يفرق بان من عقيدة الحنفى الخ) وأيضا الحنفى يعتقدون متجنس المسكر في الحالة (قوله الفرق الخ) كلفه رواية بالمعنى فانه لم يعبر عما يفرق (قوله انما هو بالنظر لعقابهم الخ) وعلية ما قدمه أول فصل يحرم نكاح من لا كلف لها أو يده بحيث يسكن فانه من أحكام الفتاوى وقد بناء على أنهم مكافون بغير وع الشر يعقر ابعده وتامه فنظر في ذلك لانهم الآن يريدون بالحرمة مخرج الدائم لا العقاب بالآخرة لكن من أبعد البعد من سابق خصوصاً وهو غير مراد قطعاً على المسلم الذى ألحق به الكافر في ذلك فقام له (قوله لم تعلم اشتغاله الخ) قد يعلم فهل يعتبر حيثذا اعتقادهم

زيادة

وفرقت بينهم احتياطاً لوقد الولد والبضع ومنه فيما نظهر عدم الكفاية دفعاً للعار وان ضعف كوفنا اعتقدوه مؤبداً ونشروط فيه نحو خيلون ونكاحه مؤبداً نظراً لا اعتقادهم فيه فان قلت هم مكافون بالفرع وع فلم نؤاخذهم بمطلقا قلت ذلك انما هو بالنظر لعقابهم علماً بالآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لأحكام الدنيا على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكافين الا بالفرع وع الجمع عليها دون المختلف فيها لا لاعتبا به الا على معتقد الحرم أو اقله ولا يناق ما قرنه على في شرح الزايد اقول الماوردى العبرة قد صيغ خلافهم بما عندهم على ان محله ما إذا لم يترافعوا النكاح ما عدا ذلك في آنا وعقد لم يعلم اشتغاله على مفسد وما هنا فى آنا وعقد لم يعلم اشتغاله عليه وكان الفرق انما قد نقرهم على عقود مختلة ترغيباً في الاسلام

من زيادة الكاف كما مر أنفاي نخضة الكردى من الشارح (قوله وما هنا محض أو لا ترغيب الخ) قد عني أن

الآن لا ترغيب فيها اه سم

(فصل في أحكام زوجات الكافر) (قوله إذا أسلم الخ) فسد ذلك لأنه يذكر جميع أحكام الزوجات هنا اه عش (قوله كافر) في قول المتن والطلاق والخيل في النهاية الاقوله للمسلم أول الباب وقوله وفيه بسط إلى المتن (قوله) شامل المعجور بسف عند الاسلام فسد ذلك أنه اختياراً رابع بل أنه يلزمه ذلك وهو ما لا يجمع إلى الاختيار وقد وجهه بأنه يقتضي الدعاء بالاعتذار وقد يؤيد به أن من نكحته أو يسلم أو يخرج عليه بسف لم يورث نكاحه سم على ج اه عش (قوله الخ) أي وسائر حكم الأماء (قوله) أي الزوج (قوله وإن لم يسلم) لوقال ولم يسلم كفي فان حكم الموال أسلم علم من قوله وأسلم معه وعليه فالووالو لعاد اه عش (قول المتن) أنه ما اختياراً رابع كالصريح في أنه لا يجرى اختيار واحدة لأن نكاح الكفار صحيح فيسمر بعد الاسلام في أو يفتليس له الاقصار على واحدته فلا يان زعم على شئنا الرمي خلافه مر اه سم على ج اه عش عبارة الحلبي قوله من اختياراً ما يستويان لم يعطيه من وليس له ان يختار ما دون مباحة أي بآثم بذلك اه عبارة السدس بعد ذلك كلام سم انصاه ثم الذي يظهر في توجيه لزوم اختيار الربع الذي اقتضاه ظاهر المتن هو ان ما زاد على الربع يدفع بالاسلام وتبقى الربع في العصمة معناه ولا يزال الإجماع الاختياراً رابع أدبه تعين باقية العصمة من زائلها واختار ما دونها ليس طلاقاً بل بقي من تمتع الربع ثم يظهر أنه لو طلق بغير اختياراً رابع معناه عداها زال المحذور اه وقوله نعم يظهر أنه الخ بردهما في نفس قول الشارح مع المتن والطلاق اختياراً لمطلقاً فلا يخاطبه إلا الزوج فان طلق أو بعاه عن كل نكاح وان دفع الباقي شرعاً اه وجهه ان طلاقاً ما عدا المعنة اختياراً لهن. جهاً فالله ذور وهو الإجماع باق على حاله (قوله لزوماً) لنا كبدل على الزام الآتي (قوله) بل من الخ) واقفاً على خبره تنبيهه الله بسف وزم اختياراً رابع وهو إيجاب العدد وأيضاً مراد بالمراد أن أصل الاختيار واجب وأما أسلك أربع فإثر لأنه يلزمه ذلك كما لا يجمع من شراح الكتاب منهم من شبهه وأن قاسم والدمباطي لكن ظاهر الحديث الرزوم والفتاوى بعدم الرزوم بحمل الأمر في الحديث على الإباحة كإساق بن السبي والاذري اه بحذف (قوله) أي اختيار الربع (قوله) أن تأهل الخ) قد علمنا اه رشدي عبارة الكردى قد لا زوم واختار زعم لا يتأهل فانه لا يلزمه بل لا يصح منسحق بصير مكفاً كإثبات اه (قوله ولو سم أحرام الخ) غاية للمتن (قوله) بان يختار الخ) قدور بالرضى (قوله) كإثبات) أي قبيل قول المصنف والطلاق اختيار (قوله لمرة) أن تأهل الخ) تعليل للمتن (قوله) لا المساكين) عطف على اختياراً رابع سم وشهدى (قوله) تقدم) إلى قوله لا اجتماع اسلام في المتن الاقوله ولو أسلم معاً إلى أمان لم يتأهل (قوله ولو ميتان) ولا نظر لثمة التلازم في غيرهن أي لثمة الاختارات غير الكتابيات اه معنى (قوله) تقدم الخ) تعميم للمتن أي سواء تقدم نكاحهن أو تأخر الخ (قوله) للمعزاة) تعليل له ولتعميم الذي في الشرح (قوله) فدل) أي عدم التفصيل (قوله) كالمعزاة) الواقع الخ) أي والقاعدة أن الرزوم الاستصفا في وقائع الأحوال ينزله في العموم في المقال وهذه معارضة لقاعدة أخرى وهي وقائع الأحوال إذا نظرنا إليها الاحتمال كسها أو بالاحتمال وسقط بها الاستدلال

(قوله وما هنا محض أو لا ترغيب فيه) قد عني أن الآن لا ترغيب فيها

(فصل في أحكام زوجات الكافر إذا أسلم) (قوله) شامل المعجور بسف عند الاسلام فسد ذلك أنه اختياراً رابع بل أنه يلزمه ذلك وهو ما لا يجمع إلى الاختيار وقد وجهه بأنه يقتضي الدعاء بالاعتذار وقد يؤيد به أن من نكحته أو يسلم أو يخرج عليه بسف لم يورث نكاحه سم على ج اه عش (قوله الخ) أي وسائر حكم الأماء (قوله) أي الزوج (قوله وإن لم يسلم) لوقال ولم يسلم كفي فان حكم الموال أسلم علم من قوله وأسلم معه وعليه فالووالو لعاد اه عش (قول المتن) أنه ما اختياراً رابع كالصريح في أنه لا يجرى اختيار واحدة لأن نكاح الكفار صحيح فيسمر بعد الاسلام في أو يفتليس له الاقصار على واحدته فلا يان زعم على شئنا الرمي خلافه مر اه سم على ج اه عش عبارة الحلبي قوله من اختياراً ما يستويان لم يعطيه من وليس له ان يختار ما دون مباحة أي بآثم بذلك اه عبارة السدس بعد ذلك كلام سم انصاه ثم الذي يظهر في توجيه لزوم اختيار الربع الذي اقتضاه ظاهر المتن هو ان ما زاد على الربع يدفع بالاسلام وتبقى الربع في العصمة معناه ولا يزال الإجماع الاختياراً رابع أدبه تعين باقية العصمة من زائلها واختار ما دونها ليس طلاقاً بل بقي من تمتع الربع ثم يظهر أنه لو طلق بغير اختياراً رابع معناه عداها زال المحذور اه وقوله نعم يظهر أنه الخ بردهما في نفس قول الشارح مع المتن والطلاق اختياراً لمطلقاً فلا يخاطبه إلا الزوج فان طلق أو بعاه عن كل نكاح وان دفع الباقي شرعاً اه وجهه ان طلاقاً ما عدا المعنة اختياراً لهن. جهاً فالله ذور وهو الإجماع باق على حاله (قوله لزوماً) لنا كبدل على الزام الآتي (قوله) بل من الخ) واقفاً على خبره تنبيهه الله بسف وزم اختياراً رابع وهو إيجاب العدد وأيضاً مراد بالمراد أن أصل الاختيار واجب وأما أسلك أربع فإثر لأنه يلزمه ذلك كما لا يجمع من شراح الكتاب منهم من شبهه وأن قاسم والدمباطي لكن ظاهر الحديث الرزوم والفتاوى بعدم الرزوم بحمل الأمر في الحديث على الإباحة كإساق بن السبي والاذري اه بحذف (قوله) أي اختيار الربع (قوله) أن تأهل الخ) قد علمنا اه رشدي عبارة الكردى قد لا زوم واختار زعم لا يتأهل فانه لا يلزمه بل لا يصح منسحق بصير مكفاً كإثبات اه (قوله ولو سم أحرام الخ) غاية للمتن (قوله) بان يختار الخ) قدور بالرضى (قوله) كإثبات) أي قبيل قول المصنف والطلاق اختيار (قوله لمرة) أن تأهل الخ) تعليل للمتن (قوله) لا المساكين) عطف على اختياراً رابع سم وشهدى (قوله) تقدم) إلى قوله لا اجتماع اسلام في المتن الاقوله ولو أسلم معاً إلى أمان لم يتأهل (قوله ولو ميتان) ولا نظر لثمة التلازم في غيرهن أي لثمة الاختارات غير الكتابيات اه معنى (قوله) تقدم الخ) تعميم للمتن أي سواء تقدم نكاحهن أو تأخر الخ (قوله) للمعزاة) تعليل له ولتعميم الذي في الشرح (قوله) فدل) أي عدم التفصيل (قوله) كالمعزاة) الواقع الخ) أي والقاعدة أن الرزوم الاستصفا في وقائع الأحوال ينزله في العموم في المقال وهذه معارضة لقاعدة أخرى وهي وقائع الأحوال إذا نظرنا إليها الاحتمال كسها أو بالاحتمال وسقط بها الاستدلال

وحله على الاول تدور واية الشافعي والبيهقي فمن تحتهم اختاروا لاهن الفراق وعلى تجديد العقد خالف الظاهر من غير دليل واسلام من يفرق على أكثر من اثنين كالسلام الخ على أكثر من أربع هنا وفي جميع ما يأتي وقد تصوروا اختيار ما لا يربح بان يعق قبل اسلامه سواء قبل الاسلام أو بعده أو بعد اسلامه (٢٣٨) وقبل اسلامه لان العبرة بوقت الاختيار وهو عنده حرم من تمتع عليه مسائل الامة

ولو لم يعلمه أوفى العدة ثنتان ثم عتق ثم أسلمت الباقيات فيها لم يفرق الاثنتين ولو لم يمتنعوا لاستغاث عدد العدة قبل عتقه أمام لم يتأهل كغيره مكافأ سلم تبعاً لموقف اختياره ولكاله ونسقتن في ماله وان كن ألفا لهن محبوب من خلقه (ويؤدع) باختياره لأربع نسكاح (من زاد) منهن على الأربع الفخارة لكن من حين الاسلام إن أسلموا معاً والا فمن اسلام السابق من الزوج والمندفعة تنسب الغد من حيث دلالة السبب في الفرة لامن حين الاختيار وفرقتن فرة فمض لا فرة طلاق ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الاصح أو أسلموا معاً أو مرتباً ثم إن ترتب النكاح فهو للأول وكذا لو أسلمها زوجها أو الأول وحده وهي كبايسة فان مات ثم أسلمت مع الثاني أو فرت معه ان اعتقدوا صحته وان وقع معاً لم يفرق واحداً منهما مطلقاً (وان أسلم منهن معاً قبل دخول أو أسلم منهن بعد أو فرت له بعد النكاح (في العدة) أربع فقط) بان اجتمع اسلامه واختاره من قبل الاختيار على قوله على الاول (قوله) بان يعق قبل اسلامه (الخ) حاصل هذا قبل اجتماع الاسلامين (قوله) أو قبله) ينبغي أو مع (قوله) ثم أسلمت الباقيات لم تزل عكس هذا ما لو

والاسلام من قبل انقضائهم وليس تحتها كتابة (تعين) وانما قد نكح من يقي لتعدداً ما كان يحققهن عنق الاولى وعن العدة في الثانية وأظهر ما تقر فيها أنه لو كان تحتها مثلاً سلم أربع لم يفرقهن وأسلم الزائدات أو بعضهن في العدة أو كانت الزائدات كتابتهن من الاول وان لم يفرقهن أربع ثم انقضت عدتهن أو من ثم أسلم ثم الباقيات في عدتهن تعينت الاخيرات لا اجتماع اسلامهن قول المحقق قوله أو قبله الخ الذي في الشرح قبل اسلامهن أو بعده أو معاً اهـ من هامش

المثبات

مع اسلامه قبل انتقضاء عدته من ولوا علم أو دبر ثم هو قبل انتقضاء عدته من وتخلقت الباقيات حتى انقضت عدته من حين اسلامه أو من مشركات
تبعيت الاوليات لاسلامه كرفان لم يتخلل بين اعلان قبل انتقضاء عدته من حين اسلامه اختار أو بها كتب شاء لاجتماع اسلامه واسلام الكل
قبل انتقضاء عدته من (ولو لم يمتدحه أو مدتها كائنا كان أو غير كائنين ولكن) أسلمنا (٣٣٩) فان دخل جميعا أو شئت في عين المدخول بها

(حرمنا أبدأ) وان قلنا ساذ
أنكحهم لان وطء كل
بشبه يحرم الاخرى ولكل
المسيحى من صعب والاخر من
(أولا) دخيل (واحدة)
منهما أو شئت هل دخيل
بواحد منهما أو لا تبعيت
البنث (وان دقت الام
لحرمه أبدأ بالاعتدلى
البنث بناته على حكمهم
(وفي قول بغير) بناته على
فساها (أو) دخيل
(بالبنث) فقط (تعت)
البنث أيضا لحرمه الام أبدأ
بالعتد على البنث أو بوطئها
(أو) دخيل (بالام) حرمنا
أبدأ الام بالعتد على البنث
بناء على جهة أنكحهم وهي
بوطء الام ولها مهر المثل
بالوطء كذا فلا واعترض
بان قياس جهة أنكحهم
وجوب المسي وأجب
بعملة على ما إذا فسد المسي
(وفي قول بتسقي الام) بناء
على فساد أنكحهم ومن
اندفع منها بما لا وطء ولا
مهر لها عند ابن الحداد ولها
نصفه عند الثقالان معهما
أنكحهم (أو) أسلم
وتعتد (أمة) ففعل (أسلمت
معه) قبل دخول أو بعده
(أو) أسلمت بعده وقبله
(في العدة) أثر النكاح
(ان طلت الامه) عند

البنث كما تقدم الان يكون ومن قبل اسلامه بقره انتقضاء عدته من قبله ويخص بذلك ما تقدم فيكون
قوله السابق لو ميتان مفرضا فيما اذا من بعد اسلامه فليراجع سم على ج اه عس عبارة
السيد بعد ذكر كلام سم ونها العباد المذكور حتى عبارة صل الرضوة يظهر بالتأمل في صنيعهم
انه انما ينظر الى الميتة اذا اجتمع اسلامه واسلامه والا اجتماع في الصورة المذكورة اه أقول لمما نفا
عن الغنى كالصريح في ذلك (قوله ثم هو الخ) انظر عكسه اه سم أقول حكمه حكم الاصل انفسه من
التعليل وقوله الا فان لم يتخلل الخ يحرم في العكس أيضا (قوله المذكور) أي لاجتماع اسلامه من الخ
اه عس (قوله فان لم يتخلل الخ) كرمع قوله فاسلم أو بع الخ فانه مدج في قوله المتزوجته أم وبنتها
نكحهم معا ولا اه معنى (قوله أو غير كائنين) الخ قول المتزوجته لاجتماع اسلامه في الغنى (قوله لان وطء
كل يشبه يحرم الخ) أي فسادا أو لو تسقي تحريم احدهما في صورة الشك قال الماوردي لان الاسلام
كابتداء النكاح ولا بد عندنا انما يمتنع قبل الخل المنكوحه اه معنى (قوله ولكل المسي الخ) فليس شك في
صورة الشك العلم بان احدهما انما يتحقق النصف فالقياس ان لكل نصف المسي أو مهر المثل ووقوف
نصف أحدهما الى تبين المدخول بها أو الصلح أو رد في شرح الروض والغنى في صورة الشك على بطلان
نكاحها اه سم (قوله وان دقت الام) واستحققت نصف المسي ان كان معهما والا فنصف مهر المثل لان دافع
نكاحها بالاسلام قبل الدخول وهذا ما رجحنا في القري وبه صرح الباقي وغيره وقيل لاشي لها بناء على
فساد أنكحهم اه معنى (قوله لحرمه أبدأ الخ) ولها نصف مهر المثل كسرحه في أصل الرضوة
ويحله كإمامان كان المسي فاسدا والا فلا فاته نصف المسي اه معنى (قوله بالعتد على البنث) أي
بناته على جهة أنكحهم أو بوطئها أي بناء على فساد (قوله أو شئت بالام) أي فقط اه معنى (قوله وهي)
أي البنث (قوله ولها) أي الام (قوله على ما إذا فسد الخ) عبارة الغنى والنهاية على ما ذكرنا في الام والبنث بغير
واحد فانه يجب لام مهر المثل كمنكح نسوة بغير واحد اه (قوله ولها نصف عند الثقال) تقدم من الغنى
آ تفاد عنه وعن النهاية في معجم النكاح الكفا اعتماد موال الشارح هناك أيضا في ترجمه (قوله ان
معهما أنكحهم) يعني بناء على جهة أنكحهم فكلام الفقهاء المبني على معهما كان كلام ابن الحداد مبني على
فسادهما خلافا لما هو منه صنعه اه رشدي (قوله بعده الخ) أي بعد اسلام الزوج وقوله حينئذ أي حين
اجتماع الاسلامين (قوله في الحلة الاولى) وهي الموحدة له الامتداد اجتماع اسلامهما (قوله وعكسه)
أي أو يتخلل هو عن اسلامها (قوله من قبل دخول الخ) أو بعد دخول لم يجمعهما الاسلام في العدة أو قبل
له عند اجتماع الاسلامين اه معنى (قوله لمما أول الباب) أي من ان النكاح قبل الدخول لم يتأكد
ميتان مفرضا فيما اذا من بعد اسلامه فليراجع (قوله ثم هو) انظر عكسه (قوله في المتن حرمنا أبدأ)
انظر في الشلح احتمال ان المعنوية البنث فلا تحرم الان وراثة ان لحرمه ظاهر حتى لو تسقي ان
للدخول البنث حلت (قوله ولكل المسي الخ) قد يشكل في صورة الشرح وهي لو شئت في عين المدخول
بها العلم بان احدهما انما يتحقق النصف فالقياس ان لكل نصف المسي أو مهر المثل ووقوفه ف
أحدهما الى تبين المدخول بها والصلح أو رد في شرح الروض في صورة الشك على بطلان نكاحهما
(قوله بوطء البنث) وكذا بمجرد العقد الصحيح على البنث (قوله وهي) أي البنث قوله ولها أي الام
(قوله لمهر لها عند ابن الحداد) ولها نصف عند الثقال تقدم في شرح نكاح الكفا مع ما يتعاقب ذلك

اجتماع اسلامه واسلامه لانه مع خوفه العنت حينئذ لانه بقر على ابتداء نكاحها حينئذ فخلافا لما ذكره في الاخر وطءها في الحلة
الاولى ثم أسرح حلتها رجعت الى الرجعة وجع (وان تخلفت عن اسلامه أو عكسه) قبل دخول نفقة لفرقة المهر أو قبل الباب
قوله الغنى (قوله بوطء البنث الخ) الذي في الشرح لحرمه أبدأ بالعتد على البنث أو بوطئها من هاشم

والكتابية هنا كغيرها من حجة الامة الكافرة على المسلم مطلقا (أو) أسلم وتحت (اماء أو أسلم معه) ولو قبل وطه (أو) أسلم قبله أو بعده (في العدة اختار امة) واحدة منهم (ان حالته) لوجود شرط نكاحها فيه (عند) اجتماع اسلامه واسلامهم (تدقيق اختيار امة من السك) فلا ينافي قول غيره عند اجتماع اسلامه واسلامها لانه في اتمتعهم يتمنن كباقي ذلك لخل ابتداء نكاحها حينئذ وينفخ نكاح البواقي هذا ان كان حرا كله والاختار ثنتين (والا) بان (٢٤٠) لم تحل له امة عند اجتماع اسلامه واسلامهم (ان دفع) كلهن من حين الاسلام حرمة

(قوله والكتابية هنا) أي في مسألة الامة كغيرها الخ أي بخلاف الزوجة الحرة لكتابتها فانما اذا تخلفت قبل دخول لا تختار الفرقة لخل الحرة لكتابتها للمسلم اه سم (قوله على المسلم مطلقا) أي وجدت شرط نكاح الاسماء أولا اه عش (قوله قد) أي قول المتن واسلامهم قيد الخ اه سم (قوله كباقي) لعل في قوله ولو انحصر لخل لوجوده الخ (قوله وذلك) الى قول المتن والاختار في المغني الاقوله واحدة الى الاولى والثالثة وقوله وفيه بسط الى المتن وقوله وان ماتت أو زنت (قوله وذلك) راجع الى المغني المتن (قوله هذا ان كان حرا) أي كاسلم من قوله السابق أسلم حر اه عش (قوله والا) أي بان كان فسرق (قوله حرمة ابتداء نكاح واحدة الخ) أي فلا يجوز واختارها كذوات الحرام اه مغني (قوله حينئذ) أي حين اجتماع الاسلامين الذي هو وقت الاختيار لوجوده في بعضهن الانصر ببعضهن (قوله تعين) أي ذلك البعض بالزوجة اه سم (قوله وهي تحل) أي لوجود شرط نكاحها فيه عند اجتماع اسلامها عبارة المغني وهو معسرنا نفقة العنت اه (قوله وهما لا يجلان) أي بان كان موسرا عند اسلامها كذا يقال فيما بعده اه ورشدي والواجبة (قوله أولا الى الخ) عطف على قوله واحدة عبارة المغني فلهي هذا لو أسلم على ثلاث اماء فاسلمت واحدة وهو معسرنا نفقة العنت ثم الثانية في عتدها وهو موسر ثم الثالثة كذلك وهو معسرنا نفقة العنت اندفعت الوسطى وبغير في الاخيرتين اه (قوله دون الثانية) أي لم تحل له حين اسلامها (قوله منهما) أي الاولى والثالثة (قوله اندفع نكاحهما) معتمداه عش (قوله عند اسلامهما) أي عند اجتماع الاسلامين اه سم (قوله لان عتق صاحبتي الخ) قضيه انه لو فارق عتقها باسلامها اندفعت القنة المتقدمة أيضا (قوله هذا) أي اندفاع نكاح المخلقتين دون نكاح القنة المتقدمة تعاد كراهي تبعا لغير الخ وهو الظاهر وحري على ابن المقرئ في روضه اه مغني (قوله وفيه) أي في المقام أوفى الانتصار للاول (قوله أو أسلم حر) اما غير الحرة اختار ثنتين فقط اه مغني (قوله تصنع لغيره) أي ويقر على نكاحها اه مغني (قوله أو أسلم قبله الخ) أي قبل اسلامه او كان قد دخل بها اه مغني (قوله وان ماتت) ولومات قبل اسلامه واسلام الاماء فهل يسقط اعتبارها ويختار امة أخرى أم لا اه سم أقول وهو أي السقوط قضية تعليلهم ويؤيده أيضا الضابط الاكتفاء (قوله اختار واحدة الخ) عبارة المغني فله اختيار واحدة منهم اه (قوله وهي غير كتابية) أي يحصل ابتداء نكاحها بها وبغني أي امانا كانت كتابية كذلك تعينت واندفعت الاماء عش (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره اه سم (قوله فهو) أي اسلامهم مع اصرار الحرة على الكفر (قوله لو قهره) أي

ابتداء نكاح واحد منهم حيثئذ ولو انحصر لخل لوجوده في بعضهن تعين فلو أسلم ثلاث اماء فاسلمت واحدة وهي تحل ثم الاخرى وهما لا يجلان تعينت الاولى أو الاولى والثالثة وهما يجلان دون الثانية اختار واحدة منهما ولو أسلم على أربع اماء فاسلم معه ثنتين وتختلف ثنتان فعتقت واحدة من المتقدمتين ثم اسلمت المخلقتان على الرق اندفع نكاحهما لان تحت زوجهما عند اسلامه واسلامهما لا نكاح القنة المتقدمة لان عتق صاحبتي كان بعد اجتماع اسلامها واسلام الزوج فلم يزوج في حقها واختار واحد منهما هذا ما ذكره او اعترض بان الاصح ما ذكره آخرون حتى المصنف في تنقيحاته يشير بين الجميع لان العتقة في حالة الاجتماع في الاسلام كانت أم لم تكن أم لا السبكي فيرده والانتصار للاول وفيه بسط مهم في شرح الارشاد الكبير فراجع (أو) أسلم حر وتحت (جزة) تصنع للتمتع (واماء

(قوله والكتابية هنا) أي في مسألة الامة كغيرها الخ أي بخلاف الزوجة الحرة الكافرة فانما اذا تخلفت قبل دخول لا تختار الفرقة لخل الحرة لكتابتها للمسلم (قوله مطلقا) أي ولو كتابية (قوله قد) أي قول المتن واسلامهم قيد الخ اه سم (قوله تعين) أي بعضهن (قوله عند اجتماع الاسلامين) (قوله وان ماتت) لومات قبل اسلامه واسلام الاماء فهل يسقط اعتبارها ويختار امة أخرى أم لا اه سم أقول وهو أي السقوط قضية تعليلهم ويؤيده أيضا الضابط الاكتفاء (قوله اختار واحدة الخ) عبارة المغني فله اختيار واحدة منهم اه (قوله وهي غير كتابية) أي يحصل ابتداء نكاحها بها وبغني أي امانا كانت كتابية كذلك تعينت واندفعت الاماء عش (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره اه سم (قوله فهو) أي اسلامهم مع اصرار الحرة على الكفر (قوله لو قهره) أي

أسلمن) أي الحرة والاماء (مع) ولو قبل وطه (أو) أسلم قبله أو بعده (في العدة تعينت) الحرة وان ماتت أو زنت الاختيار سواء أسلم الاماء قبلها أم بعدهم أم بين اسلام الزوج واسلامها (وان دفعن) أي الامة لانها تمنعن ابتداءه فكذا او ما ومن ثم لو لم تصنع اختيار واحدة منهم لكانه الأذرى وهو ظاهر (وان اصررت) الحرة على الكفر وهي غير كتابية (فانقضت عتدها) وهي مصرية (اختار امة) ان حالته حينئذ لتبين اندفاع الحرة من حين اسلامه فهو كالو تمحضت الاماء ما لو اختار أم قبل انقضاء عدها فطهره ما لخل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه

في غير وقته فيجسد بعد انقضاء عمرها (ولو أسلمت) الحررة (وعن) أي الامام (ثم أسلم في العدة فكمهر أو) أصلياً لكالهن قبل انقضاء عدتهن (فنجلت) الحر منهن (أو بما) وكذلك الأصل ثم عمن ثم أسلم أو عمن ثم أسلم ثم ضابطاً أن يعقبن قبل اجتماع أصلامهن وأسلامهن فان نأخر عقوبهن عن الإسلامين تعين الحررة كان كسومهن في الاختيار أو بمقتل والحق (٣٤١) مقارنة الحق لاسلامهن بتقدمه عليه

الاختيار وكذا فيه فيجده **(قوله ولو ألتصاخر)** أي معه أو في العدة نهاية ومعنى **(قوله أي الإماء)** أي قبل اجتماع اسلامه أو سلامهن نهاية ومعنى **(قوله منهن أربعاً)** أي ولودن الحرة اه **معنى** **(قوله)** أو عتقن ثم أسلمن **(الخ)** أو عتقن ثم أسلمن ثم أسلمن **(خ)** **(فرع)** اه **لأولس** لماعه **(قوله)** أو العدة ولودن ثم عتقن ثم عتق الباقيات ثم أسلمن اختار أو أربعتهن لتقدم عتقهن على سلامهن اه **معنى** **(قوله)** فان نأخر عتقهن ثم إن أسلم ثم أسلمن أو عكسه ثم عتقن اه **معنى** **(قوله)** تعنتا حتى ألتوا ظاهر وثبت هذا الحكم وان حصل العتق قبل الاختيار ويدل عليه تغيير الزكشي قوله أما إذا نأخر عتقهن عن الاسلام بان أسلم ثم أسلمن ثم عتقن استمر حكم الإماء عليهن فتعنت الحرة ان كانت أو الاختيار أمة فقط بشرطه انتهى اه سم **(قوله)** ان كانت) أي وجدت اه عس وعبارة سم أي تحتها وان ماتت أخذها بما تقدم فليس المراد ان كانت حرة لعرض المستقر اسعه اه **(قول المتن)** والاختيار اشترى تال **(الخ)** وليس الشهادة شرط فيه بخلاف ابتداء النكاح اه عس **(قوله)** أي أفاضه **(الخ)** أو لا ينافيه في النهاية والمعنى الإقوله ومثله مراده كالزواج **(قوله)** وكما صراغ) أي فلا ختاج لنية اه عس **(قوله)** ومثله **(الخ)** أي مثل النكاح مرادف النكاح وقوله فكناية أي فلا خداف منه ذلك فكناية اه كردى **(قوله)** كالزواج) أي أو له عقد **(قوله)** بناءه على جواز الاختيار **(الخ)** واعبده أي الجواز للمنفى والنهاية **(قوله)** بها) أي الكناية **(قوله)** انظر إلى الله) أي الاختيار أامة أي لا ينفذ النكاح **(قوله)** ويجزواختيار الفسخ **(الخ)** أي بدون ان يقول للأربع اشترى تال **(قوله)** كالزواج **(الخ)** أي قياسا عليه **(قوله)** بما تقرره) أي في قوله وكما صراغ **(الخ)** **(قوله)** ومع خذنه) أي النكاح ومراده **(قوله)** ونحو فسختك أو مرقتك كناية وعمل بما تقرره صحة الاختيار بالكنية وان منع مطلقا وردى والروايف وقالا انه كابتداء النكاح نهاي ومعنى **(قول المتن)** والطلاق اختيار الطلاق المذكور يحمل تامل من حيث المدرك لأن الجاهل القربى بالعهد الاسلام كيف ولو أخذ ذلك اه سمدع **(قوله)** ولو لمعلقا) أي ولو كان الطلاق يشبهه لمعلقا وقوله كان في أو في مثال الكناية **(قوله)** ما تقرره **(الخ)** الفسخ) أي من كونه كناية في الطلاق اه سم أي مع كونه صريحاً في الفسخ عبارة عس أي من صراحه مع النكاح وبجمله كناية بدونه وقوله والطلاق ينشأ من إباحة صريح بقوله كان في أو في **(قوله)** ما كان صريحاً بإباه) أي وجد كناية في مرسومه ولا يكون كناية في غيره **(قوله)** مراد استثناءه **(هذا)** أي ما تقرره صريح بقوله منها أي القاعدة المذكورة **(قوله)** ولو جرح) أي ذلك السر بأن قضت القاعدة الحرفية تامل **(قوله)** كسوى) أي لا يفسخ المطلق فلا بد من نسبة الطلاق **(قوله)** فلا يجوز وتعليقه) أي تعليق الفسخ المراد به الطلاق كلاجوز وتعليق الفسخ المطلق **(قوله)** فيه) أي ان أسلم في التعليق **(قوله)** سمحته) أي من أسلم **(قوله)** سمحته **(الخ)** مفعول فاتت **(قوله)** بنته) أي الطلاق **(قوله)** لقصه) تعليلاً لا كون المذكور وقوله فلا سمحته مفعول على النظر إلى ذلك الكون وقوله لان الاستسماحة تعليلاً لنفي ذلك النظر **(قوله)** قبل **(الخ)** راجع إلى المتن **(قوله)** ان أراد أي المصنف ما لطلاق في قوله والطلاق اختار **(قوله)** يمنه) أي بلغنا أو جرحه في الطلاق **(قوله)** وان أراد

كَلَامُ الْإِسْتِخَارَةِ مُعْطَى بِشَرْطَاتِهِ (قَوْلُهُ إِنْ كُنْتَ) أَيَّ حَتْمًا أَمَّا تَأْخُذُ أَمَّا تَقْدِمُ فَلَيْسَ الْمُرَادُ كَلَامَ حَسْبِ الْخُرْجِ الْمُسْتَفْرَجِ (قَوْلُهُ وَالْحَقُّ مَقَارِفَةُ الْعَقْلِ لِإِسْلَامِهِمْ) عبارة شرح الرُّوضِ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَيْ تَعْلِيلُ ضَائِقَةِ الْمَذْكَورِ بِأَنَّ اجْتِمَاعَ الْإِسْلَامِيِّينَ سَالِمٌ أَمَّا الْإِسْتِخَارَةُ أَلَّا تَقْعُمَ الْجَمَاعَةُ كَقَوْلِهِ أَمَّا تَقْدِمُ (قَوْلُهُ مَا تَقَرَّرَ فِي التَّحْقِيقِ) أَيْ كَوْنُهُ كُنْيَةً فِي الْعِلَالِ (قَوْلُهُ مَا كَانَ مِمَّا يَجْنَى بِأَبَاهِ)

أغلبية ومراستهم هذا التوسع في من رغب في الاسلام ووجهان قضية القاعدان في السلطان الفصح فهو لا يجوز وتعليقهم قد يكونه في غير حدود التفسير لا تقتض مساحتهم او رأيهم مساحتهم لا اعتدائهم حتى يجوز له التعليق لاظن ان كون السلطان اضر من الفصح لنقص العدد وانه فلا مساحة لان المساحة من جهة لا تقتض جان كل جهة قيل ان أراد انفسا للعلاق اقتضى ان لا يصح عنه وليس كذلك اذ مقتضى كل مساحة للعلاق اختار ان كان اراد

الاعم ورد عليه ان الفرق من صراع الطلاق وهو: فسخ اه ويجاب باختصار الثاني ولا يرد الفرق لانه لفظ مشترك وهو ما بالفسخ أولى منه بالطلاق لانه المتبادر منه ثم قالوا انه صريح فيه كما في الطلاق (لا الظهار والايلاء) فليس أحدهما اختيار (في الاصح) لان كلام من الظاهر لغزير ولا يلاء لغزير اه انما يكون حلقا على الامتناع من الوطء بالجنسية اقل من ان يكون حلقا على اختيار المولى أو الظاهر ومنها النكاح حسب مدة الايلاء والظاهر ان وقت (٣٤٢) الاختيار لانها قبله كما شترت مدة بين الزوجين وضدها في صغر الظاهر اذ نادى ان لم يفارقها

الاعم) ي مطلق اللفظ الدال على الطلاق (قوله وهو) أي الفرق هنا أي في باب الاختيار فسخ أي لا اختيار (قوله باختصار الثاني) أي اعم (قوله لانه لفظ مشترك) أي بين الطلاق والفسخ وحقيقة في كل منهما وتعين في كل منهما بالقرينة اه معنى وفي سم بعد ذكره عن شرح الروض عن الزركشي مائه واه اشعار بعدم تبادر في النسخ والايلاء في بلاقرينة اه وقد يجاب بان تبادر في الفسخ بحسب المقام كما أشعار الماشرح بقوله هنا والحاصل ان الماقرينة ايراد لا اختيار (قوله انه) أي لفظ الفرق صريح فيه أي الفسخ (قوله وليس أحدهما) الى التنبه الثاني في النهاية الاقوله بقر كل كنهين الى المتن وكذا في المتن الاقوله وذكر العشر الى المتن (قوله اخر به) في الموضوعين متعلق بقوله لا في آتي الذي هو خبرين وقوله ولا يلاء عاصف على الظاهر وقوله لكونه الخ اه لغزير الخ وقوله ولا يلاء بالجنسية متعلق بالضمير المستتر في آتي الرجوع لكل من الظاهر والايلاء وقوله بالمتكسب متعلق من غير الرجوع لكل منهما أيضا (قوله المولى والظهار) بصيغة المفعول وقوله منها تانزاع فيه الوصفان وضيمه الرجوع الى اليمين (قوله والظهار) معطوف على مقدما لايلاء اه رشدي (قوله وليس الوطء اختيارا) ولعل طول اسم الصريح وأمره المثل ان لم يكن صحاحا اختيارا غيرها اه معنى (قوله ابتداء) أي على المراجع أو استمدا ما الخ أي على المراجع (قوله وكل منهما لا يحصل به) أي كثر جهة اه معنى (قوله ما تقرر الخ) وقوله ولا مناط الخ كل منهما اه لعمد معطوف عليه فقط عبارة المتنبه وشرح المشهور لانها متعين ولا تعين مع التعلق اه هي شموله للمعطوف أيضا أحسن (قوله في بقل) أي الاختيار وقوله لان الخ أي الشهوة (قوله وتضمنه الطلاق) عطوف على قوله به الخ (قوله كسر) أي في شرح والطلاق اختيار (قول المتن ولو حصر الاختيار الخ) لو أسلم على عشر مثلا واختار منهن سه تافهن اخذ ان الظاهر أنه لا بد من اختيار أو بيع من الست ولا يقال لاحاجة للاختيار لان دفاع الاختيارين لجواز اختياره واحد منهما مد ثلاث غيرهما مد اه سم على حج اه عش (قول المتن وعلمه التعيين) أي فورا اه يجبر عن الحلبي (قوله ما يصر في أول الفصل) أي في قول المصنف لزما اختيارا أو بيع المعنى عاها هنا أي من قوله وله التعيين (قوله لا يأتي هنا) أي فيما لو حصر الاختيار في نحو خمس (قوله الى ان يأتيه) أي بالاختيار في الصورة المارة أول الفصل أو التعيين هنا (قوله أنظره) أي وجوبه وقوله لانه أي أمام أي كمال اه عش (قوله مد التروي) أي التفكر فان لم ينفذ فيه المجلس عز بالخ وهكذا كل من أقر بحق وتدر على أدائه وامتنع وأصر ولم يرضع فيما المجلس ورأى الحاكم ان يرضع الى المجلس التعيين بالبرص وغيره ذلك اه معنى (قوله وهكذا الى ان يختار) ولو اختار أو بعاهن ثم قال رجعت عما اخبرتم لم يقبل رجوعه منص عليه ما شفى رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله الى ان يختار) أي ولو طال الزمن جدا اه عش (قوله ويجزى نحو بنون الخ) قد تقدم ما يشي له هذا وغيره اه رشدي (قوله الى افاقه وان طال جنونه اه عش (قوله والعمد انه) أي أسلم بمعنى الخ أي حال كونه

حالا وليس الوطء اختيارا لان الاختيار ابتداء أو استمدا لنكاح وكل منهما لا يحصل به (ولا يصح تعلق اختيار ولا فسخ) كان دخلت فقد اخترت نكاحا أو فسخته ما تقرر انه ابتداء أو استمدا لنكاح وكل منهما متعلق بلفظه ولان مناط الاختيار الشهوة فلم يقبل تعلقه بالام اقد توجد وقد لا يتم يصح تعلق الاختيار للنكاح فمتا كان دخلت فانت طالق أو من دخلت فهي طالق لانه يغتفر في الضمير ما لا يغتفر في الاستقلال وتصح نيته الطلاق بلفظ الفسخ ويختل به ع قد لا يكون طلاقا كامرا (ولو حصر الاختيار في خمس) أو عشر مثلا لانه لا يخفف الابهام ويحذف اندفع من زاد على تلك المحصورات (وعلمه التعيين) هنا بل مطلقا لا يرجع في الحصر وتبين في غير ما مر أول الفصل المعنى عاها هنا لولا توهـ م ان ذلك لا يأتي هنا (ونفسه تن) أي الجنس وكذا كل من أسلم عليهم اذ لم يختار شيئا وأراد

بالنقطة ما يمس سائر المومن (حتى يختار) الحر منهن أو برها وغيره ثنتين لانهن مجبوسات بحكم النكاح (فان ترك الاختيار) بمعنى أو بالتعيين (جس) بامر الحاكم الى ان يأتيه بالامتناع من واجب لا يقوم غير مقامه فيه فان استنظر أنظره ثلاثة أيام لانها مدة التروي شرعا فان لم ينفذ فيه المجلس عجز بما رواه من ضرب وغيره فاذا برى من ألم الأول كر فهو هكذا الى ان يختار ويجزى نحو بنون حتى يفيق ولا يوجب الحاكم من المتعذرا لانه عذرا فهو عذر فارق تطبيقه على المولى التي نحو بحث السبكي توقف فيه على طلب المومن بعش لانه يحقهن كماله من وهو من على رأيه ان أسلم أو بعها الخبر بالإباحة

والجهد انه يعمى اختياره من النكاح والوجوب وانفسه الاذرى وهو وجوب الحق الله تعالى لما يلزم على حل تركه من امساكاً لمعظم
 أربع في الاسلام وهو مجتمع في ثم اصبوح به وعدم توقفه على طلب تأمل خلقه (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريح قولهم ان الامام اذا
 حبس لا يعز على القتل فله يترى ان الحبس ليس نكاحاً ولا يجوز تركه به ابتداءً بغير موجب والعقبة الاولى في غير مرادنا انما تنصحه
 ووجهه ان المقام مقام تركه بل يندر ما يشوش الفكر في حمله من الاختيار بل بما (٢٤٣) يصفه ويحمله عليه هو الحبس فان مات
 قوله أى الاختيار اعتدت

حامل به أى وضع الحمل
 وان كانت ذات أقرام وذات
 أشهر وعبره دخول بها
 وان كانت ذات أقرام (باربعة
 أشهر وعشر) احتياطاً
 لاحتمال كل وجه في كل
 من ذكراً والعشر تغليبا
 البالي كالأية وحوا
 على فاعدهم ومن قال
 الزخري لوليد وعشرة
 كان خارجاً عن كلام القريب
 (وذات اقرام لا تكمن)
 الباقى وقت المسوتين
 (الاقراء) المسوبين اذ
 من حين اسلامهم ان أسلموا
 معاً والا فمن اسلام السابق
 (وأربعه) من الأشهر
 (وعشر) من الموثق
 كالأيهتم كونه زوجة
 فتزويجهما ولو فاقه فارق
 في الحياة فلعلم الاقراء
 فوجب الاحتياط لتصل
 يقين (ووقت) فبالاذا
 مان قبل الاختيار (نصيب
 زوجان) أسلم كل من
 ربع أو ثلثي بعول وأدونه
 للمع ما فيه من أربع زوجات
 لصكن جملتها أربعين
 (حتى) تقدر كل منهن
 اصلحها انتهى الى زوجة

بمعنى الحق قوله للوجوب خبران يعنى انه للوجوب بهذا المعنى اه كرى (قوله اختياره) لعل الاصول
 اختره من غير اجماع أصل الشارح (قوله وان واقفه الاذرى) وفي كلامه شتان يادى وبم نقلان
 المرعى ان الاذرى تعقب السبكي في ذلك ولم واقفه فراجعها انتهى فلعلم الاذرى واختصه كلامه اه
 عش وعبارة المعنى بعد ذلك ككلام السبكي قال الاذرى وقوله أى السبكي أسلم أو بعاً لا باحلاً منازعه
 أحدوان أو هم كلام الكتاب وغيره الوجوب وقوله ان السكوت مع الكف عن الاحتياط وفيه للافتاد ملين
 ازالة الحبس فوجب كسائر الدون والامم يحسم موضع توقف لان السكوت مع الكف يلزم منه امساكاً أكثر
 من أربع في الاسلام وذلك محذور انتهى وهو كلام حسن اه وبه علم ان الاذرى واقف السبكي في دعوى
 كون الامر في الحدوث لا باحتياط في دعوى توقف الحبس على الطلب (قوله على حل تركه) أى
 الاختيار الاولى حذف حل (قوله من امساكاً) الخ بيان لما يلزم الخ (قوله اذا حبس الخ) مقول القول وقوله
 ان الحبس الخ غير ظاهر كلامهم (قوله والعقبة الاولى في غير مراده) وحشد فاعنى لا يعز بغير الحبس اه
 سم (قوله أى الاختيار) أى والتعيين (قوله أى وضع الحمل) هو مفهوم من حامل اه سم (قول المتن
 وذات أشهر) أى لكونها صغيرة أو آيسة اه عش (قوله وذكر العشر تغليبا البالي الخ) وكأنها لما
 غلبت لانه لو قال وعشرة لثروهم العشر من الأشهر اه رشدى (قوله وخبر على فاعدهم) وهى ان العشر
 بلا ناء الموثق والبالي مؤنثة اه كرى (قوله لو قيل الخ) أى لو قال الله تعالى في القرآن اه عش
 (قوله) كان خارجاً عن كلام العرب قال سم عن البضاوى ما معناه ان العرب لم يقع في كلامهم في مثل
 ذلك مرعاة الامام أصلاً وجهه بان البالي غير الاعوام والشور اه رشدى عبوة عش أى لانهم
 يظنون البالي على الأيام ومن ثم يزعمون ما فيقولون لعشر لمعنيين من شهر كذا أو بين من موعول
 الحكمة في ذلك ان البالي ما سقط على الامام اه (قوله فعلمها الاقراء) أى الاعتداد بالاقرام اه عش (قوله
 فوجب الاحتياط الخ) فاذما مضى الاقراء الثلاثة قبل تمام أربع أشهر وعشر كلفتها ابتداءً من الموت
 وان مضت الاربعاء العشر قبل تمام الاقراء اثنتى الاقراء او ابتداءً من حين اسلامها ان أسلموا معا والا فمن
 حين اسلام السابق اه معنى (قوله يترك كل من الخ) شئاً تضعيفه فكان الاقارب السكوت عنه هنا
 رأيت في نسخة مصحفة مقابلة على أصل الشارح أنه مضى وبعبارة (قوله لا من غير التركة) عبارة المعنى
 في قسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق بينهم من تقاض أو تساولان الحق لمن نعم الخ (قوله ثمانية) الاولى
 ثمانية الان المعبد ودموت اه عش (قوله ولا تقطع به تمام خفقن) بناء على أنه لا يشترط في الدفع
 اليهن أن لا يرين من الباقي وهو ما يحمله الشك ثمانية فممن من يستحق للدفع فكيف يكفرن بدفع
 الحق اليهن اسقاط حق آخر ان كان اه (قوله ما اذا أسلم الخ) محترز قوله أسلم كل من (قوله فلاش
 لو أسلم على عشر مثلاً واشتار منهن ستاً فممن اثنتان فالظاهر انه لا بد من اختيار أربع من الست ولا
 يقال للاحقة للاختيار لان دفع الاختيار لجواز اختيار واحد منها مع ثلاث من غيرها م (قوله
 والعقبة الاولى في غير مراده) وحشد فاعنى لا يعز بغير الحبس (قوله أى وضع الحمل الخ) هو مفهوم
 من حامل (قوله وذكر العشر تغليبا البالي كالأية الخ) قال البضاوى في نفسه مالا به ما نصه

ثم نسألها ترك شئ من حقها فتسمر (بصطلفن) على ذلك تساو أو تقاض لامن غير التركة ثم ان كان فممن يحجمو عليها لم يعزلوا ان يصلح
 على أقل من حصتها من عددن كلهن اذا كن ثمانية لا وان لم يتفق انه خصال كنهها ساجدة بغير من الموقوف ولو طلب بعضهم شيئاً قبل
 الصلح أعطى الشق وان لم يبرأ من الباقي فلو كن ثمانية فطلب أربع لم يعزلن شيئاً وأعطين ببع الموقوف لبقن ان فممن زوجاً وبست
 فالنصف وهكذا ولهن قسمتها اثنته والنصف فمفعولاً بقطع به علم فممن ما اذا أسلم بعض والباقيات يصلن للنكاح كأن كان كليات أسلم
 منهن أربع أو أربع كليات أو أربع وثلاث وأسلم الوثبات فلاش

للمسلمين لاحتمال ان الكايات من الزوجين (تنبيه) يظهر كلام الصبري توقفه عن هذا الصلح على الاقرار انه قال وطريق الصلح
ليقع على الاقرار ان تقول كل منهن لصاحبه انما هي الزوجه ثم تسألها ترك من حقها ومقتضى كلام شيخنا وغيره هذا اعتماد وليس
كذلك اما لا فهو مشكل لان فيه الحاق ضرر عظيم بالمرء فلا يمتد تورط بصدد الاقرار ثم تأتي المقره لان تترك لها شيئا من ضيعاتها
واما باننا نقصد كراهتها صريح الصلح على ان يتعذر اقراره على موليه وهذا امر يرجح ان هذا الصلح لا يتوقف على الاقرار قالو حان كلام الصبري
مقاله ضعيفه انه على ما يمكن تأويله بان مراده بقوله وطريق الصلح الى آتوه وهو موقوف على الصلح هناك لان الاقرار شرط لصحة هذا الصلح
واما اننا لا نعلم انهم انهم انما لا يرضون انفسهم بوجه فكيف يعمل كلامهم على الاقرار بما يعمل كل أحد بطلانه فانقطع عن الوجه لا
يشترط هنا اقراره بانه يصح الصلح بدون (٣٤٤) لتعذر تاملت ثم رأيت الشيخين صراحا ذكر في تقرير مسئلتنا وهو مطلق احدى

امراتيه ومات قبل البيات
ووقف لهما صبي زوجة
فاصلتا وكذا لو ادعا
ودعي يوجب لهما لآجل
لا يملك في اصطفاها على
شي وكذا لو ادعا دارق
يدهما واقام كل بينهما
اصطفاها ولم يصرا
بأشئ من هذه الثلاث من
اشراط الاقرار لكن
كلامهما كالصريح في
الاستئذان وبه صرح غيرهما
ونقل الرافعي في الاصل عن
الاصحاب ان ما فيها ليس
صالحا على انكاره
الزكشي يصرح في الغالب
فيما يجوز الصلح بكونه على
انكار لان كل واحدة تقول
الموقوف في وسدي قال
وكذا في المسئلتين الاخريتين
وفي مسئلة ما لو سلم على ثمان
اه ولك ان تقول لانكار
هنا حتى لكن عارضهما
هو أقوى منه وهو كون
الموقوف تثبت كاهن

للمسلمين (الح) عبادة المني فلا يوقف بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لان استحقاق الزوجات
الارث غير معلوم لاحتمال انهن الكتايات وكذا لو كان ثمة مسكوكا بغيره قالوا احدا كالحاق ومات ولي بين
اه (قوله لاحتمال ان الكتايات من الزوجات) أي شرط الارث تحقيق موجب اه عشرين (قوله اعتماد)
أي التوقف (قوله ضيعاتها) أي حق المقره على حلف المضاف (قوله وهذا) أي ما ذكرناه من صحة الصلح
الولي (قوله تأويله) أي كلام الصبري (قوله فكيف يعمل كلامهم) كذا اخبارنا ينسخ القلم ولعله
من تحريف الناسخ والاصل يعمل كلامهم في بعض نسخ الطبع ويحصل كل منهن كما يؤيد ما قد مرنا
من قول المني فكيف يعمل (قوله بطلانه) أي الاقرار أو المقره (قوله ان وجهه لا يشترط هنا) (الح)
وقال المني كما (قوله عاذ كره) أي من عدم اشراط الاقرار وقوله وهو نظير مسئلتنا وما صرح به الشيخان
(قوله انتهى) أي قول الشيخين (قوله وبه) أي باستثناء هذه الثلاث (قوله ونقل الرافعي) (الح) مبتدأ خبره
قوله اعترضنا زكشي (الح) (قوله في الاولى) أي في مسئلة التطلق (قوله الموقوف) أي النصب الموقوف
لزوجة (قوله قال) أي الزكشي (قوله في المسئلتين) (الح) أي من الثلاث المتقدمة آنفا (قوله انتهى) أي
كلام الزكشي (قوله ولك ان تقول) (الح) أي في وجه ما استثناء هذه المسائل من اشراط الاقرار (قوله وهو
(الح) أي ما يربح (الح) (قوله وهذا) (الح) من تنمة توجيههم (قوله قال انصوصم) كالخفي (قوله وينكر)
أي كل فقوله صاحبه بالنصب على المفعولية (قوله فاذا صالح) أي كل صاحبه ويحصل أنه من اسناد الفعل
الى ضمير المصدر أي وقع الصلح

(فصل) في مؤنة المسئلة أو المرتدة (قوله في مؤنة المسئلة) الى الباب في النهاية والمني (قوله في مؤنة
المسئلة) أي في حكم مؤنة الزوجة اذا أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر اه
معنى (قوله أو المرتدة) كذا في أصله والواو أنسب اه سيدهر (قول المتن استمرت النفقة) أي ببقية
المؤنة بان يؤمن (قوله في أصله) أي في الخبر (قوله وحذفه) أي قيد وليست كناية (قوله فلا تنفقت لها)
أي ولا شيء من بقية المؤنة أما السكينة فلها النفقة قطعاً اذا كان يحل له ابتداء نكاحها ولا نفقة كثيرها من
الكافرات اه معنى (قول المتن فيها) أي العدة (قوله وبعت الزكشي) هو هنا وفي بابا في بصيغة الماضي
وتأنيث العشر باعتبار اللاتي لانها عاشر والشهور والاعوام وذلك لاستعمالون الذكوري مثله قط ذهابا
الى الامام حتى انهم يقولون صمت عشر أو شهده قوله ان لبثتم الا عشر ان لم لبثتم الا يوم انتهى ولا مائة
بين قوله وتأنيث العشر وقول الشارح وذكر العشر

بالسوي من غير مرجح لاحداهن فسخا لهن الصلح وان لم يوجد صريح الاقرار لتعذر كلامهم ثم رأيت وجه الصلح في هذه (قوله
المسائل بما يقرب لما وجهته وهو ان من قبض شيئاً يقول هو ملكي ومقبضه يقول هو قبضي واليه وهذا في الحقيقة اختلاف في سبب الملك لا
في أصله وهو لا يركن الى عليك الفسخ فاقبل بل قرأنا رأي القاضي وجهه بعين ما ذكرته حيث قال قال انصوصم صاحبكم أي الشافعي رضي
الله عنه جاز الصلح على الانكار في مسائل وعددها ما سبق قلنا ليس مافي هذه المسائل صلحا على انكار كل واحد يدين جميع الحق لنفسه
و ينكر صاحبه واليه لهما نأية فاذا صالح في رجم كل واحداهن ترك بعض الحق لصاحبه وترجعه به عليه (فصل) في مؤنة المسئلة أو المرتدة
لو (أصلها) قبل دخول أو بعده (استمرت النفقة) لبقاء النكاح (ولو أسلم وأصرحتي) انقضت العدة (وليس كناية على أصله) وحذفه
لأجله من كلامه قبل (فلا) نفقة له الا لسانها تخالفها عن الاسلام الواجب فو رامن غير رخصة قبل يمكن من جهة منع بوجه (وان أسلمت فها لم
تسقط) نفقة (لدة الخلف في الجديد) لاساءتها بالخلف ايضا وان بان بأسلامها أنها زوجة وبعت الزكشي وغيره ان نقلها لكان اصغر أو

جنون أو أغماء ثم أسلمت عقير والمانع استحق كإرثه عليه تعليلهم وفيه نظر لان التعلق بمنزلة النشور كما شرحناه والنشور مسقط للنفقة ولوين نحو صغيرة ولو اختلغا فحين سبق اسلامهما صدقت لانه يدعى مسقطا (٣٥) النفقة قالى كانت واجبة ولا اصل علمه

ولو أسلمت أو فاسلم في العدة أو أصر إلى انقضاء نفقته العدة على الصحيح لاحتسابها أو إساءته بالتلف وفارق جهابان الاسلام واجب فوري أصالة فهو ركوم رمضان وانما سقط المهر إذا سبق اسلامها قبل الوطء لانه عوض البضع فسقط بتصوره بتعوضه ولو بعد كاكل البائع المبيع مضطرا قبل القبض والنفقة للتمكين وهو المفسر في وجه الزكشي انه لو تخلف لخصه جنون باقى فيه نظير ما مر وفيه نظر أيضا لان عذر الزوج لا يسقط النفقة كما يعلم مما يأتي في بابها (وان اردت) أو أرماعا فلا نفقة لها في مدة الرد وان أسلمت في العدة كالنكاح بل أولى ومن اسلامها ولو غيبته تسقط النفقة بخلاف ما لو رجعت عن النشور فغيبته زال موجب السقوط بالاسلام هنا ولا يزول النشور إلا بالتمكين ولا يحصل الإيماني في النفقات (ولو اردت) نفقة العدة لان المانع من جهته

(باب الخيارات في النكاح) النفقة لا تسقط بحسبها طالما اه (قوله ولو اختلغا في سبق الخ) فقال الزوج أسلمت أو لا نفقة لك وقال بل أسلمت أو لا في النفقة اه معني (قول المن فاسلم في العدة) فلها نفقة متدة تخلفه نهاية ومعني (قوله إذا سبق اسلامها الخ) أي مع احسانها أو إساءته بالتلف (قوله قبل القبض) أي قبض الثمن (قوله والنفقة الخ) صطلق على اسمها وقوله للتمكين على خبرها عابدة المني ورفق المتولي بين هذه وبين ما إذا سبقت إلى الاسلام قبل النشور حيث يسقط مهرها مع احسانها بان المهر عوض العقد فسقط بتقوى العاقد وغير ذلك معوض الخ والنفقة للتمكين وانما سقط لا تعدى ولا تعدى هنا اه (قوله وهو) أي الزوج المقتول أي للتمكين عبارة النهاية والمني وانما سقط لا تعدى ولا تعدى هنا اه (قوله باقى فيه الخ) هو من كلام الزكشي (قوله نظير ما مر) وهو بحث للزكشي أيضا اه كرى (قوله نظير ما مر) أراد به ضم ما مر أي عدم الاحتفاظ اه وشدى (قوله لان عذر الزوج لا يسقط الخ) معناه اه عش (قوله ومن اسلامها) أي من دين اسلام المرتبة على بقوله لا تفسق الخ (قوله الإيماني في النفقات) أي فلا بد من دفعها للقاضي واه اسلامها بانها رجعت للطاعة قبل القاضي إلى الزوج فان مضى بعد الإرسال والعلم بمدة ما كان الزوج عولم يرجع استقرت عليه لان المانع الاثن

جانبه اه عش
 (باب الخيارات في النكاح والاغتاف ونكاح العبد وغير ذلك)
 (قوله في النكاح) إلى قول المتن ثبت في النهاية الا قوله وان قل على الأوجه وقوله سواء أدى إلى ولا يصحير وقوله أو علمته إلى شبهة بعين وكذا في المني الأوله كذا قيل إلى قال المتولي والأوله أي شقذ كره إلى فان بقي (قول المتن جنونا) والاصراع فرعن الجنون كما قاله بعض العلماء يتوهم أي فثبت به الخلع عش عبارة سم ينبغي ان منه أو في معناه الصرع ويحتمل ان كون أحداهما مسجورا كذا في أي كالجنون ويحتمل أن يطلق بالانغماء اه ولعل الأقرب هو الاحتمال الاول (قوله ولو متطعلا) أو كان قابلا للعلاج نهاية ومعني (قوله وان قل على الأوجه) خالفه النهاية والمغني فقالوا يستثنى من المتطع ك قاله المتولي الخفيف البصر أي بعض الأزمان اه قال عش والظاهر ان المراد بذلك البعض ما يحتمل عادة كيوم في سنة اه (قوله لانه بغض) أي الجنون لغيره أي على الزوج (قوله ومثله الخلع) أي في ثبوت الخلع وقوله كذا قيل أي ان الخلع مثل الجنون وذلك يقتضي مغايرتهما عش ووشدى (قوله قال المتولي الخ) عبارة المغني والنهاية والروض مع شرحه أو ما لا يراه بالمرض فلا يخبره كسائر الامراض ويحمله كحال الزكشي فيما تحصل منه الا فاقه كحال الغالب أما المأوس من زواله فكالجنون كما ذكره المتولي وكذا ان بقي الانغماء بعد المرض فثبت به الخلع اه (قوله والانغماء الخ) هو

(باب الخيارات في النكاح والاغتاف ونكاح العبد وغير ذلك)
 (قوله في المتن جنونا) ينبغي ان منه أو في معناه الصرع ويحتمل ان كون أحداهما مسجورا كذا في أي كالجنون ان يطلق بالانغماء (قوله جنونا) منه الصرع كما قاله بعضهم فراجع (قوله قال المتولي والانغماء الخ) عبارة الروض وشرحه لا الانغماء بالمرض فلا يثبت به الخلع كسائر الامراض قال الزكشي وعمله فيما تحصل منه الا فاقه ك قاله المتولي الخ الخفاء المأوس من زواله فكالجنون كما ذكره المتولي لا بعده أي لان بقي الانغماء بعد المرض والبال مرض فثبت به الخلع كالجنون اه وقد يفهم من مقابلة قوله أما الغائم الخ لما قبله ان المراد بالانغماء لا يحصل منه الا فاقه أي بالكتابة سواء كان متطعلا أم لا كما في الجنون فليتأمل (قوله والانغماء الخ) هو عطف على الخلع

(قوله في المتن جنونا) ينبغي ان منه أو في معناه الصرع ويحتمل ان كون أحداهما مسجورا كذا في أي كالجنون ان يطلق بالانغماء (قوله جنونا) منه الصرع كما قاله بعضهم فراجع (قوله قال المتولي والانغماء الخ) عبارة الروض وشرحه لا الانغماء بالمرض فلا يثبت به الخلع كسائر الامراض قال الزكشي وعمله فيما تحصل منه الا فاقه ك قاله المتولي الخ الخفاء المأوس من زواله فكالجنون كما ذكره المتولي لا بعده أي لان بقي الانغماء بعد المرض والبال مرض فثبت به الخلع كالجنون اه وقد يفهم من مقابلة قوله أما الغائم الخ لما قبله ان المراد بالانغماء لا يحصل منه الا فاقه أي بالكتابة سواء كان متطعلا أم لا كما في الجنون فليتأمل (قوله والانغماء الخ) هو عطف على الخلع

(٤٤) - (شرواف وابن قاسم) - (سابع)
 لا نه بغض لغيره وهو مرض يزول الشعور من القلب مع بقاء قوة الاعضاء هو كشيء من الخلع بالضرر كذا قيل والمغني في القاموس انه الجنون ويصل الأول الخ الجنون فيه كمال الاستغناء بخلاف الخلع قاله المتولي والانغماء المأوس من زواله (أو جذما أو وصا) وان قل ان

اسفكم بقول نجيد بن وعلامة الاول اسوداد الغضو والثاني عدم احمراره وان ولع في قبضه (أو جدها رتقاء) أي مسدداً أغلج جاعها لهم
ومثله مضيق المتغذت بفضتها كل (٣٤٦) والحق كذا أطلقوه ولعل المراد بصيغته بعد دخول كزمن بدنه كبهته من تحتها وضدها

عطف على الخيل اه سم (قوله المأوس من زواله) أي بان قال أهل الخبرة لا زول أصله وقضيته انه لو قال
الاطباء زول بعد مدله ثبت الخبر وان طالت المدة ولو قيل شبوه حشيشه بعد اه عش (قول المتن
وجذاماً) وهو علة يحمر منها الغضو سودت وتقطع وينازر ويصوّف كل عضو يرانه يكون في الوجه
أغلب أو برصاً وهو يبيض شديد يقع الجلد ويذهب حموي تشبهها بتمغني (قوله اول قل الخ) راجع لكل
من الجذام أو البرص (قوله ان اسفكم الخ) عبارة النهاية والغني وحمل ذلك بعد استحكامهما وأولهما فلا
خيار به كما صرح به الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بالقطع ورد الامام فمسو جواز الاستحكام
باسوداده وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة اه قال عش قوله وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة معتمد
وعبرة شفاهاً باليادي والتمتدله لا يشترط استحكامها بل يكفي حكم أهل الخبرة بكونه جذاماً أو برصاً لم
انتهى بلعل هذا امر الامام بقوله بالاستحكام فمسو جواز الاستحكام في الجذام وحكم أهل المعرفة فلا تخالف اه وقال السيد عمر
بعد ذكر ما مر من ان يادى ما ساءه فقد اختلف النقل عنه أي صاحب النهاية يقول هو الاول هو الواقع لنقول
الشيخين عن الجويني وأقر اموال الثاني منقول عن ابن أبي البرص وغيره وهو وجه من حيث المعنى لكون النفس
تقاه وتفر من مطلق الاداء ما يخاف منه من الاداء لا يتقيد بالاستحكام اه وقوله عن ابن أبي البرص أي
واختاره الامام كاسم (قوله والثاني الخ) أي علامة البرص ان بعض المكان فلا يحمر اه كزمن (قول
المتن رتقاء) وليس لزوم اجبارها على شئ الموضع فان شفعوا لم يمكن الوطء فلا خيار ولا يمكن الاستمن
المنقطع الامام بالذن السيد مغني وفيه ما قال عش قوله ولا تخير على شئ الموضع أي حيث كانت بالقول
سنة أو الصغرة فينبغي ان يؤول بها ذلك حيث رأى ذمها للصحة ولا يخطر أخذها بما بقي في قطع السلسلة اه
(قوله ومثله) أي مثل الرتقاء في ثبوت الخبر به (قوله قوله بحيث) أي الخ (قوله صريح الخ) أي صراحة
مع قوله ويقضيها الخ الظاهر في التثيد اه سم (قوله وما ذكرنا الخ) أي قوله ويقضيها الخ (قوله اول علة)
عطف على قدر اه سم عبارة الغني قضية قوله وجدها لعل اه ادها بيب صاحبه قبل القتل لا خيار له
وليس على اطلاقه بل لو ثبت بعينه قبل القتل فلا خيار بعده على المذهب لأن العلة قد تقصّل في حق امرأته
دون أخرى وفي نكاح دون نكاح وثبت الخبر بالزوجة بالعنوان كان قادراً على جاع غيرها اه (قوله
من عن) أي لفظ العنين ما توضح عن الخ قوله أو شبهه عطف على من عن عبارة النهاية والغني سمي بذلك
لأن ذكره وانما اقله لخص من عنان الدابة اه (قوله أو الادون قدر الحشفة) عبارة الدابة أي وهو مقطوع
جميع الذكر أو لم يبق منه قدر الحشفة اه (قوله أي حشفة ذكر) أي كبرت أو صغرت حتى لو كان الباقي
من ذكره قد رست فمعتدلة أو أكثر لكن دون حشفته أو صغرت حشفته جسد أو كان الباقي قد رها دون
المعتلة فلا خيار اه عش (قوله فان بقي قدرها الخ) عبارة الغني اما اذا بقي منها بل قد رها فلا خيار لها
اه (قول المتن ثبت) جواب اذا المذكور في كلام المتن اه مغني (قوله الجاهل بالعب) أي مطلقاً بصدق
منكر العار به بيبه اه فضع الجواد (قوله وان كانت) أي أن يادة (قوله كانت) أي من وضع الرهن
تحت يده (قوله كائنته) أي التسميم المذكور بالغاية (قوله وان زيد) أي القسق (قوله وذلك) الاول
اسقاطه وانما يتكافؤانه بدل من قوله وانما زرع الرهن الخ (قوله ولا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضي
ان ان يادته هنا من الجنس كان على أحدهم لصياجه الاستملا ثم على بعد النكاح يادته فيه لا خيار بها
فان كان كذلك فهو مشكل أي فيحتاج الى الفرق والا فاجمعاً تشككاً لأحد الموضعين بالآخر اه سم
(قوله صريح الخ) أي صراحة مع قوله ويقضيها الخ الظاهر في التثيد (قوله اول علة) عطف على قدر
(قوله وان كانت) أي ان يادة (قوله ولا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضي أن ان يادة هنا من الجنس
كان على أحدهم ما عباو جاً الاستملا ثم على بعد النكاح يادته فيه لا خيار بها فان كان كذلك فهو

فرجها أسواء أدى لأفضائها
أما ثم رأيت البليغي أشار
لذلك بقوله في يد ريبه
ومضيق المتغذت بفضتها
لا يسع آله تخفيف مثلها
ويقضيها أي شفعاً فرض
اه تقسوه بحيث صريح
فما ذكرته وما ذكر به
الواقع في كلامهم مجرد
تصوّر يقال الاستنوى وكما
يجوز ذلك فكذلك تغير
هي بكبراً لتبعض بفضي
كل موطوء (أو رتقاء) أي
متسداً ذلك منها يعظم (أو
وجده) وهو بالغ عاقل
(عنيان) أي به داه عنع
اشاراً ذكره عن قبلها وان
قدر على غيرها وعلته قبل
النكاح من عن عرض أو
شبهه عنان الدابة لقيه (أو
مجبوراً) أي مقطوع ذكره
أو الادون قدر الحشفة أي
حشفة ذكره أخذها مما صر
في العليل وغيره فان بقي
قدرها وبجز عن الوطء به
ضربت له المداة لا تبتة
كالعنين (ثبت) لكان معهما
الجاهل بالعب وأما العلة
اذا انتقل لخش من منظر
كان كان بالمداة تنقل الوجه
للسد الاخرى وانما زرع
الرهن بزيادة نفس الموضع
تقتضيه وان كانت من
جنس الاول كانت كل زنى
في الشهرة فصار زنى فيه
مرتبة كالقضاء اخلاقيهم

بما تعين ان الماراد به السلم ان ذال العيول اراد ان يتخير في الفسخ كراهة لاسائه الاخر بضمه ضرر معاشرته وان رضى اوجب هو بعد
والذي دل عليه كلامهم انه لا يتخير الا بالسليم ووجه ظاهر ولا تظن بعد هذا السلم (٣٤٧) بالعيب الحد اذكر (الخيار في فسخ النكاح)

ان يبي العيب الى الفسخ
ولم يمت الاخر كاذبا اليه
اكثر العلماء ومع من غير
رضى الله عنه في الثلاثة
الاول المشتركة بينهما
والقرن ومثله لا يفعل الا
من توقيف ولا جاع العصابة
رضى الله عنهم على
الخاصين به وقياسا اوليا
في الفصل على ثبوت
خوار السمع بدون هسهه
القائم ثم ماله تسيرة وهذا
المقصود الاكظم وهو الجماع
اول التمتع لا سوا الجماع
والبرص بعد ان الماشر
والواحد اونسله كثيرا كخرم
به في الفم وفيه وضع وحكاه
عن اطباء والمهر بين في
موضع آخر قال البيهقي
وشهره ولا ينافيه شعرا
صدوى لانه في الاعتقاد
الجاهلية نسبة الفعل لغير
الله تعالى فوقعه بفعله
تعالى ومن مع خصه ففر
من المجهوم فرار من
الاسد وكل صلى الله عليه
وسلم معه تارة وتارة ثم
يصاها بيانا للسعاة الاسر
على الاسنة من الفسار
والتوكول ونحو هذه النسبة
غيرها كالعذوب بكسر
اؤه المهمل وسكون ثابته
المهم وفتح التثنية وضمها
وبال عذوب كمنور وهو
فهما من يحدث عند الجماع
وفيه من يقل قبل الا لا يج

أقول وبذلك المتقضي يصح كلام صاحب المعنى في هاهمه (قوله بما يعين الخ) يعني قوله الجاهل بالعيب
الخ لكن في دعوى التعيين نظر فليتأمل (قوله ان الماراد به السلم الخ) معقول يعين الضمير المذكور (قوله ان ذال
العيب الخ) أي صاحب العيب غير وضعية الخ (قوله كراهة لاسائه الخ) أي الذي يعين الاضائة الى الفاعل
واللام للتقرير وقوله الاخر أي السلم معقوله وقوله بضمه أي الاخر والباء متعلقة بالاساءة يعنى
لكراهته أي الذي العيب تسببه في مشقة تحمل السلم ضرر معاشرته أي الذي العيب معقوله وان رضى غايه
بقوله أن يتخير الخ والضمر السليم (قوله أجب) جواب لو (قوله الى ما ذكر) أي الى اساءة الاخر الخ (قوله
ان يبي العيب) الى التثنية في المعنى الاقوله والقرن وقوله وأكل الخ وخرج وقوله وسكونه الى ذلك فلهما (قوله ولم
يمت الاخر) أي العيب (قوله كاذب) الى المشتق في النهاية الاقوله والقرن (قوله اليه) أي ثبوت الخيار
لتلك العيوب (قوله ومع) أي ثبوت الخ اعطف على قوله ذهب الخ (قوله في الثلاثة الاول الخ) أي الجنون
والجذام والبرص (قوله بينهما) أي الزوجين (قوله ومثله) أي ثبوت الخيار بالعيوب المتقدمة تنجيز
الفسخ بها (قوله عن توقيف) أي ويرى وفي الشرع (قوله ولا جاع الخ) وقوله وقياسا الخ تعطف على قوله كما
ذهب الخ (قوله عليه) أي ثبوت الخيار وقوله في الخاصين به أي الزوج وهما الجلب والعنقاء ع (قوله بدون
هذه) أي بعبود دون هذه اه ع (قوله وونسله) أي الولد (قوله كاجزم به) أي باعدامها وكذا ضمير
وحكاه (قوله قال البيهقي وغيره الخ) عبارة للمعنى فان قيل كيف قال الشافعي انه بعدى وقد صرح في الحديث
لا يدعى اوجب بان مراده يدرى يفعل الله لابن نفسه والحديث وفردا لما يعتقده أهل الجاهلية من نسبة
الفعل لغيره وان مخالطة الصبي ابنه شيء من هذه الادواء سبب لحديث ذلك الله اه (قوله ولا ينافيه) أي
ما خرج به في الام من الاعداء (قوله ومن ثم) أي من أجل وقوع الاعداء (قوله وأكل الخ) يظهر من جملة فعلية
استثنائية (قوله وخرج بهذه النسبة الخ) أي بالنظر لكل من الزوجة على حدته اذ كل واحد منهما يتخير
بجمعة اه ويشد عبارة للمعنى تانيه فقل بما مر ان جملة العيوب سبعة وأنه يمكن في كل من الزوجين خمسة
واقتصار المصنف على ما ذكر من العيوب يقتضي أنه لا خيار فيما عداها قال في الف وضمه وهو الصبي الذي قطع
بما له من فلا خيار بالخبر والصنان والاختصاص والفرج والسبابة والعلمية والما تواليه والخصا والاضا
ولا يكون يتوقع عند الجماع وقوله فلا خيار الخ ذكره النهاية وزاد عقب الاستحاضة انصافه وان لم تحفظ
لها عاذا وحكم أهل الخبرة باستحاضتها خلا للزوجة وحكم اه وقال ع (قوله والقرن) وح السبابة ومنها
المرض المسمى بالمبارك والمرض المسمى بالعفة والحق فلا خيار بذلك اه (قوله كمنور) بالثنية
الغوية كدبره واد وقوله وهو فهما أي الزوجين وقوله وفيه أي الى الـ اه ع (قوله فلا خيار به)
أي بغير النسبة مطلقا أي ليس من زواله أم لا (قوله على أن المرض المأوس الخ) أي القائم بالزواج ومنه ما لو
حصل له كبر في الاثنين بحيث تغفل اذكر به ما وصار البول يخرج من بين الاثنين ولا يمكن الجماع شيء
منه فثبتت وحينئذ الخيار ان لم يسبق له ولعوايس من زوال كبرهما بقول طيبين بل ينبغي الاكتفاء
بواحد عدل ولو أصاب مرض يمنع من الجماع أو من زواله فهل ثبت له الخيار الخا قاله الزرقاؤى ولا فقه نظر
والظاهر عدم الخيار بل قد يفهمه قوله في الاستحاضة وان حكم أهل الخبرة باستحاضتها اه ع (قوله بل
قد يفهمه الخ ظاهر المتن) (قوله في معنى العنة) وحديثه في فصل فيه من كونه قبل وطأ وبعد اه حلى قال
سم وفي معناها أيضا الشال الذي لا يمكن معه الجماع ان لم يكن متناهية فوكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع

مشكل والا فوجه استحكال أحد الموضوعين بالآخر (قوله لاسائه الاخر) أي السالم (قوله
انه لا يتخير الا بالسليم) أي اذا كان أحد هما سليما والا فلا خيار ثابت اذا كانا معيبين أيضا كجسم
قوله بدون هذه) أي العيوب (قوله في معنى العنة) في معناها أيضا الشال الذي لا يمكن معه الجماع
فلا خيار به مطلقا على المعتمد وسكونه صافي موضع على ان المرض المأوس من زواله ولا يمكن معه الجماع في معنى العنة انما هو لكون ذلك من
طرق العنقطين عمناءوا جاعوا ونقله ما عن الملوودي ان السبابة من العين

كذلك ضعف عن لكن لا نفقة لها وسأقي الفسخ بالزق والاعسار ولا يشك في ثبوت الخيار بما ذكر مع ما مر أنه شرط للكفاءة وإن شرط الفسخ
الجلول به لأن الغرض منها أن تنقضي (٢٤٨) النكاح من معين أو من غير كقوله في وجهه الأولى منه بناء على أنه سليم فإذا هو معين فيجمع

١٥ أقول في معناها أيضا كما تقدم كبراً لته بشرطه وفي معنى الرق كما تقدم أيضاً في وجهه بشرطه ثبت
بهما الخيار (قوله كذلك) أي ثبتت الخيار اه ع (قوله ضعيف الخ) عبارة المغني ولو وجدها
مستأجرة العين نقل الشافعي عن التواتر أنه ليس له منعها عن العمل ولا نفقة عليها ظاهره أنه لا خيار له وهو
المعتمد ونقل عن الماوردي أنه لا خيار إن جعل اه (قوله ولا يشك الخ) عبارة النهاية واستشكل
تصور فسخ المرأة بالعيب بلها إن علمت به فلا خيار ولا الفاسق منه شرط للكفاءة ولا يستقيم تنفاهما والخيار
فروع الصحة فمخلة من قسم آخر وهو أنهم لو أذنت له في التزوج من معين الخ (قوله بما ذكر) أي العيوب
المتحققة قوله أنه أي السلام من العيوب المبنية للخيار اه كروى (قوله وإن شرط الخ) عطف على قوله أنه
الخ قوله به أي بما ذكر وقوله لأن الغرض الخ أنه لثني الإشكال (قوله وتغييره) هذا مشكك في الثانية لأن
الغرض أم أذنت في غير كفء وهو شامل لغیر الكف بالعيب وهذا يستعين بضاهاها بالعيب فكيف مع ذلك
تغيير اه سم ويمكن أن يجاز عنه بان الغالب السلام من هذا العيب فعمل الأذن في التزوج من غير
الكفء على ما إذا كان الخلل المفقوت الكفاءة بداءة النسب أو نحوها جاز على الغالب اه ع (قوله وكذا هو الخ) له
الجواب ما أخذ بما يأتي في شرح فلتسولو ما معيباً أو عبداً فظاهر الخيار وأنه أعلم (قوله وكذا هو الخ) له
في نظير الأولى بان نظرها سليمة فبانت معيبة كما يأتي هناك (قوله الممن وقيل إن وجد الخ) عبارة المغني والنهاية
والفرق في ثبوت الخيار بما ذكر بين أن يجزأ أحد الزوجين بالآخرة من ماله من العيب أم لا وقيل الخ (قوله
والسلام) أي قوله ولو كان محبباً إلى النهاية والمغني (قوله والسلام الخ) أي ثبوت الخيار ولعل المراد أنه
لا يثبت لأحدهما بنفسه، والأفلامع من ثبوت الخيار ولو لمرة لا يجوز أن يكون الزوج كالوالمعونة كما يأتي
في شرح قوله وتغييره بمقتضى جنون الخ من قوله وإن كانت مثل الزوج اه ع (قوله ولو كان محبباً
الخ) ولو اختلفا في شيء فعمل هو عيب كيباض هل هو ص أو لأصدق المنكر وعلى الذي يستغني وروض
تم شرحه (قوله بخبري) أي أو عينا كما علم مما يأتي في شرح وتثبت العنة (قوله وهي رقعة) أي ابتداء فلا
يشكر ومعناه الآتي ولو حدثت به بغير فرض اه ع (قوله أنه لا يثبت الخ) والاقرب بثبوته
نهاية أي لكل منهما ع (قوله ثبوته) جزم في الرض بثبوته سم وبعبارة مر والاقرب بثبوته
وذكر الفخري الطريقي من غير ترجيح اه سيدع (قوله أي أحد الزوجين) تفسير لضمير المستتر
وقوله الآخر فتصير البارز (قوله بعلامة) أي قوله وأما نصبره في النهاية الآخرة أي وطء على أنها عرفت
وقوله ولما كان الأساس إلى التزويج وقوله ونقص العدم مطلقاً وقوله فنزلهما ما بينهما الخ وكذا في المغني الآخرة وتصور
الخ (قوله بعلامة الخ) عبارة النهاية والمغني بان زال الإشكال قبل عقد النكاح بذكره أو أوفته سواء أوضع
بعلامة قطعية أو غشبية أم بما يخاره اه (قوله لا الخ) عبارة النهاية والمغني لأن ما به من ثبوت أو سلبه عزاً
لا يغتفر الخ (قوله كسنا الخ) أي فيما عليه اه ع (قوله بالمغني السابق الخ) يشيد أنه لا بد من إزالة
بكاره البكر وقضيت ذلك مع قوله كثر بالمره توقف تقرر وعلى أن ألتها وهو خلاف ما سألته في الصدق اه
سم وقوله في الصدق أي وفي شرح فان قال وطئت حلف (قوله كثر والمرح الخ) فظهر منه أنه مثال

إن لم يكن منها حقيقة وكذا ألهم الذي لا يمكن معاً الجماع (قوله أو من غير كقوله الخ) كذا شرح مر (قوله
وتغييره) هذا مشكك في الثانية لأن الغرض منها أن تنقضي (قوله أو من غير كقوله الخ) كذا شرح مر (قوله
العيب وهذا يتضمن بضاهاها بالعيب فكيف مع ذلك تغيير وليس هذا كما أذنت فمن تلته كقوله فبانت معيبة
فانها تتغير بظاهر والمرق بين الأذن فمن تلته كقوله فبانت معيبة لأنه لا ينعين الزنا بالعيب وبين أنهما في تغيير
الكفو لتغييره الزنا بالعيب وقد أوردته على مر فوائق على الإشكال (قوله وهو أوجب من اعتماد
غيره ما بثبوته) جزم في الرض بثبوت الخيار (قوله أي وطء بالمغني السابق الخ) يشيد أنه لا بد من إزالة

مشمول) أي وطء بالمغني السابق في التحليل فأنما الاختيار لأنها عرفت قدرته على الوطء وصلت لحقها منه كقوله والمر
وجود الأحصان مع جاهز والها

وبه فارتد الخ لاشكال الوطء لا يجب على الزوج فكيف فسخت، فعند ما تقول انما يجب اكتشاف ادعاء الطبع المحرم المستتر بما يستند
 ولا يعلم ضررها وهذا متفق عند فقهاء يجب أو صحت أو كان اليأس فيها دافعا (٢٤٩) دفع انشراح ذلك عنها بغير كتمان الفسخ

خلاف الا لا خلاف له ليس فيه
 الا يأس مدخلا لتفسيرها
 غالبا فان ذلك الحظر مطلق
 ثم التعلق عليه بشرطه
 ومن ثم لم يفسخ العقد
 وتزوجته في محضه
 لان فيه اياها الهامة (أو)
 حدث (٢٥) عيب محرم
 قبل دخولها وبه (غير)
 في الحديث كما لو حدث فيه
 ولا نظر الى انه يمكن الطلاق
 لان الفسخ يفسخ عنه
 التشهير قبل الوطء ونقص
 القدم مطلقا (ولا خير لولي)
 بحادث) بالزوج بعد عقد
 النكاح لان حق الكفافة
 في الإبداء حين الدوام
 لاكتفاء العار فيسولهذا
 عقبت بغيره ونقصه
 لم يغير (وكذا) لانها
 (مقتول جيوعة) النكاح
 اذ لا عار والضرر علم فقط
 فيلزمه اجابته فيهما
 والا كان غائلا وتصور
 معرفة العنة المتارة مع
 كونها ثابتة لا بعد العقد
 بان تغيره لم يصوم مطلقا
 أو عن هذه خصوصها أو
 تصور بمآذات زوجها ثم
 عرف الولي عنته فطلقها
 وأراد تجديد نكاحها
 ففرض بقوله بمجرؤان
 يغض في نكاح دون آخر
 وان تحب المرأت (وبغير)
 الولي لا لا بد من السط
 لكن نازع فيه الزكشي

لحقها منه فالكا في التمثيل وقضية صبيح الغنى أم التظهير عبارة لحصول مقصود النكاح من تقرر والمهر
 وثبوت الحصانة وقد عرفت قدرته على الوطء وصلت الى حصانها (قوله وبه) أي جاز والها (قوله)
 عيب محرم شامل للرق والقرن نهاية بمعنى الفسوخ بغير بين خيار محشذ اذا حدث نكاحا بعد النكاح ونقص
 خيارها بعد حدوث العنة بعد النكاح كما تقدم بان حقها في الوطء مرة وقد وصلت اليه في الوطء في كل وقت
 اه وفي النهاية أيضا ما منه ولوحده يجب فرضه ثم حدث ما ترق أو فترت فالوجه ثبوت اختياره اه
 (قوله فان ذلك) ففسل ففاعل والاشارة الى الا لا موقوفه الحزمه مفعول أو فترت ثم التعلق بمعطوف عليه
 وقوله بشرطه أي التعلق من عدم الشيء الى الوطء (قوله ومن ثم) أي من أجل ثابت الا لا موقوفه الحزمه
 عليه أي الزوج مطابقا (قوله التشهير قبل الوطء) أي وسقوط السك بالبعد (قوله ونقص الخ) عطف على
 التشهير (قوله مطلقا) أي قبل الوطء وبعده (قوله والضرر عليها) أي فحش ضرب لا لتفاته على طالب
 الولي الفسخ اه عش (قوله لا يغير) أي الولي وان كان له المنع ابتداء من نكاح الرق نهاية بمعنى
 (قول المتن بخلافه) أي بانزوجه وهو محبوب أو صحت اه عش (قوله فيلزمه) أي الولي (قوله)
 الذي حيا) أي صاحب الحب والعنة (قوله والا) أي بان لم يجهل الذي حيا (قوله وتصور الخ) ويمكن أن
 تصور أيضا بقراره اه سم (قوله مطلقا) أي من هذه الزوجه وغيرها اه عش (قوله وأما تصور
 بمآذات زوجها الخ) أقرو هذا التصو والغنى والنهاية وأجاب عن الاعتراض الا في بان الاصل الاستمرار
 (قوله ولا يغير الولي) أي ولو كانت المرأة بالغت وشده اه عش (قوله لا السداد الخ) خلافا لقوله والغنى
 عبارة البعير يري قوله الولي أي الخاص ولون غير النكاح السداد على المعتدوما العام فلا يشتهل أحدان
 التعليل شري اه (قوله وان وضعت) يقتضي قوله السابق بحادث بالزوج تصور ونحو الولي اثباتا
 ونفيًا بالزوج وحده فقد يقتضي هذا ان الولي الزوج الصغير والمجنون لا خيار له بغير الزوج وحده المتعارف
 وجهه أنه لا تصور تزوجه بمجعية لأنه لا يصح تزوجه بمجعية كما تقدم فالزوج سلبه ففرض لها العيب
 يغير اذا كان لا يغير عليه اه سم وفي البعير من حيث العنواي مثله (قوله فان ذلك) عبارة الغنى
 للعار وخوف العدوى واذا فسخ من حيث الخيار بغير طه ثم تبين أنه ليس بعيب بطل الفسخ اه (قوله)
 مما سم) أي في شرح وقيل ان وجهه مثل عيبه (قوله المتقضى الفسخ) أي في المتن الا قوله أي غاطلة الى المتن
 والى التنبيه في النهاية الا قوله وقبل الى المتن وقوله وهذا أولى الى المتن (قوله بغير) متعلق بالفسخ وقوله
 بعد تحققه متعلق بالخيار وقوله وهو أي تحقق العيب (قوله معنى السنة الخ) ففسخه ثم لم يوطئ بعنته
 وأخرت الزرع الى القاضي لا يسقط خيارها ور بما يقتضي كلامه الا في شرح فاذا تمت السنة رفعت الخ

بكاره البكر وقضية مع قوله كثر والمهر وقص وقهر وعلى ان التهاوه خلاف ما ساقه في الصداق (قوله)
 أو حدث بها عيب شامل للرق والقرن بغير بين خيار محشذ اذا حدث نكاحا بعد النكاح ونقص خيارها
 بعد حدوث العنة بعد النكاح كما تقدم بان حقها في الوطء مرة وقد وصلت اليه في الوطء في كل وقت فلتأمل
 (قوله ونقص الخ) عطف على التشهير (قوله وتصور) يمكن أن تصور أيضا بقراره (قوله ففرض بقوله)
 الخ) قد يقال القول بالذكور لا ينافي المعرفة بمعنى الطن أو الاعتقاد بالحزم لان القرن تؤدي الى ذلك كما
 لا يخفى (قوله لكن نازع فيه الزكشي) تبينه في القراع هر (قوله وان وضعت) يقتضي قوله السابق
 بحادث بالزوج تصور ويخيار الولي نفيًا واثباتا بالزوج وحده فقد يقتضي هذا أن الولي الزوج الصغير لا خيار له
 بغير الزوج وحده المتعارف وجهه أنه لا تصور تزوجه بمجعية لأنه لا يصح تزوجه بمجعية كما تقدم والظاهر ان المجنون
 كذلك فلا يصح تزوجه بمجعية فالزوج سلبه ففرض لها العيب فتر اذا فاق ولا يغير واب قال في
 الروض لا يمكن الفسخ في مجنونين لا يتقطن قال في شرحه فيمكنها الفسخ في زمن الافاق اه (قوله وهو) أي

(بخلاف جنون) وان وضعت لانه يعبر به (وكذا اذ لم يوطئ) فيغير باسدهما اذا قرن (في الاصح) فلان وان كانت من الزوج في العيب أو
 أو يد كالعيب محرم (والخيار) المقضى الفسخ بغير عيب محرم بعد تحققه وهو في العنة بمعنى السنة

الاشارة وفي غير هاتين بانه عند الحاكم (على الفور) كفى البيع بحكم انه خياره بفساد البائع الحاكم على الوجه السابق ثم وفي المشقة ثم بالفسخ بعد ثبوت سببه عنده والا فقا (٣٥٠) خياره وتقبل دعواه لجهل باصل ثبوت الخيار او بغور يتيان امكن بان لا يكون مختلطاً

للحالة أى مختلطاً تستدعى عرفاً مع فرق ذلك فيما يظهر ويظهر أيضاً ان المراد بالعلماء عارف بهذه المسئلة وكذا يقال في نظائر ذلك (والفسخ) بعينه أو غيرها المتقارن أو الحادث (قبل دخول بسط المهر) والمهمة لانها كانت هي الفاسخة فواضعه الا فهو بعينها فكأنها الفاسخة لانه بذل العوض السليم في مقابلة منافعها وقد تعذر بطل العيب وبه يفرق عدم جهل العيب فيه بمنزلة فسخه بغيره بها ولان قضية الفسخ تراود العوضين فيكونا موضعها كاملاً وتدمر كذا (و) الفسخ (بعده) أى الفسخ لانه بعد (الاصح انه يجب) به (مهر مثل ان فسخ) بالانقضاء لمعقول لا القابل لانها (عيب به أو ب) (مقارن) العقد لانه انما بذل المسمى ليستمتع بسلمة فلو لم يوجد فكان لاصية وقيل ان فسخت بعينه وجب المسمى قيل وهو الذى لا يقع غيره لانه بذل المسمى في التمتع بسلمة وقد استوفاه فلم يفعل عنه اهر المثل اه وقد يجب بان العقد كما اقتضى منحه بسلمة اقتضى العكس ايضاً فاذا وجد عيبه كان على

خلافه اه عمن أقوله يصح بخلاف قول الشارح كانها به في بادى البائع الحاكم الخ الشامل للرفع في العنواصر من قول المغني والمغني يكونه أى خياره على الفور ان المطالب بالبائع الخ الحاكم يكون على الفور ولا ينافي ذلك ضرب المدة في العتبات اجماعاً حتى تحقق وانما يوسم بالمادة الى الفسخ بعد تحقق العيب اه (قوله الاكتة) نعم للمضاف فكان المناسب التمسك (قوله في بادى البائع الخ) أشار به الى ان المراد بقوله والخيار على الفور ان المطالبة بالفسخ والرفع الى الحاكم على الفور كما قال بعضهم اه كردى (قوله ثم) أى في البيع (قوله ثم بالفسخ) عطف على البائع (قوله بعد ثبوت سبب الخ) فخصه بما متنازع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع اه سم (أقول) وصرح به أى الامتناع المغني (قوله عنده) أى الحاكم (قوله والا) أى بان آثار الرفع أو الفسخ (قوله وتقبل دعواه الخ) أى وان طال الزمن جداً اه عمن (قوله ان امكن الخ) ذكره المغني في المعطوف عليه فقط وقال في المعطوف مناصب ولو ادعى جهل الفور فقباض ما تقدم في الرد بالعيب أنه يقبل لخفاثة على كذا بمن الناس اه (قوله عارف الخ) أى من يعرف بهذا الحكم وان جهل غيره اه نهاية (قول المتن والفسخ الخ) والحاصل ان الصور ثمانية بسقط المعرفى صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثمانية ما ان يكون الفسخ بعينه أو غيرها و زاد صورتان وهما الفسخ مع الوطء بمحادثته بعينه أو غيرها اه يحرى أقوله و زاد أربع صور أخرى وهي الفسخ مع الوطء بمقارن أو حادث بين العقد ولو طء بعينه أو غيرها اه أشار اليها الشارح بقوله مع في الموضوعين الاولين (قوله والمتعة) الاولى كفاي المغني ولا تمتع لها ايضاً لان التعبير بالاقطاع يقتضى سبق الوجوب مع أنه ليس كذلك (قوله فهو) أى الفسخ (قوله السليم) كان الاولى أن يوزع ويجعل صفة للمنافع (قوله وبه) أى بالتعليل لثاني اه عمن (قوله تكاد) أى أن لا وجوهه ترد أى لا وجوهه ترد كذا (قوله أى كلاماً) (قوله أى الفسخ) أى بان لم يعلم بالعيب الا بعد الفسخ اه محلى زاد المغني أو مع اه (قوله وأومعه) انظر مع ما ياتي من انه لا بد من الفسخ من الثبوت عند الحاكم الا ان يصور بما اذا كان القاضي عند وقت الوطء على ما فيمن البعد نامل شو يرى الاولى أن يصور بما اذا لم يجرى حكمه ولا يحكم فانه في هذه الحالة لا يفتقر الفسخ للرفع الى القاضي اه يحبرى (قوله لانها) أن عمل وجوب المهر اذا كان هو القاضي رشدى وعمن (قوله لانه انما بذل الخ) هذا مختص بما اذا كان الزوج هو الفاسخ ويقتضى انه لو كان العيب يجب المسمى وهو القيل الا في ما اجابوا ج الا في بعضه فلا يفتى عند التامل فليراجع اه رشدى (قوله اقتضى العكس الخ) قد يقال المهر انما هو عوض يتعده دون العكس اه سم (قوله وهو) أى ما وافق الخ مبتدأ وقوله وأيضاً الخ خبره وقوله الا فى أى آتفا (قوله أو ان فسخ مع الخ) أى الفسخ (قوله بمحادثته) أى الوطء اه معنى (قول المتن جهل الواطئ) ان كل العيب بالوطء وجهته الى ان كان بالواطئ اه معنى (قوله ما ذكر) أى من انه انما بذل المسمى الخ (قوله ثم وطئ) أى تخاراً أو ما ذكره على الوطء فالقبض انه لا يسقط خياره وان يجب عليه مهر المثل ورجوع به على المكره اه عمن (قوله لرضائه) شامل الموعود بالتأخير فيط لخياري فيما يظهر اه نهاية قال عمن قوله شامل الموعود بالتأخير أى ثم وطئ وهو ظاهر فيما اذا كان العذر تحوّل أو ضيق حاله أو ما لو كان العذر جهله ثبوت الخيار فينبغي أن لا يسقط لان وطءه والحال ما ذكر لا يدل على رضائه بالعيب وعبارة ج لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره والظاهر خلافه ثم أى ما تقدمت في سطر الخ اه وقوله هنا في زوج وعلم العيب وجهل أى التحقق (قوله في بادى البائع الخ) كذا اشرح مر (قوله ثم بالفسخ) عطف على البائع (قوله بعد ثبوت سببه) قضيته امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع (قوله اقتضى العكس) قد يقال المهر انما

خلاف قضيتا العقد فوجب مهر المثل ثم أى ما وافق ما ذكره و بر دغيره وهو أيضاً قضية الفسخ الى آخره الا ان (أو) ان فسخ معاً أو بعد (محادث بين العقد والوطء) أو فسخ معاً أو بعد (جهل الواطئ) المذكر أما اذا علمه ثم وطئ فلا خيار لرضائه وهو الذى من التعليل وزال الفورية لاقتضائه أنه لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره بوطئه

والظاهر خلافه ثم أتت ما قدمت في مشترط العيب وجهه أنه الرضا فتعمله هل يستطارد لأن استعماله رضائيه أو لا لأنه استعماله
لقدنه باسم من الرضا في نظره ذلك هنا (د) الأصح أنه يجب (المسمى) فسخ بعد وطء وقد (حدث) العيب (بعدوطه) لأنه لا يستمتع بسلطة
استقر ولم يعرفوا غامض الوطء هنا بالمسمى أو مهر المثل بخلافه في أمثالهاتهم ووطئها ثم (٢٥١) علم عياله هناك مقابل بالمهر وتم
غيره مقابل بالثمن لأنه في

مقابلة الزوجة بغيره واستكمل
هذا التفصيل بان الفسخ
انرفع العقد من أصله
فوجب مهر المثل مطلقا أو
من حينه فالمسمى مطلقا
وأوجب عنه السبب بأنه هنا
وفي الأجرة آثارا ومنه من
حين وجود سبب الفسخ لا
من أصل العقد ولا من حين
الفسخ لأن العقد قبله
فيما المنافع وهي لا تقضي
الإبالة فما وجدته فحين
ذلك التفصيل بخلافه
الفسخ بغيره أو رضاع
أو إحصاء فانه من حين
الفسخ قطعاً اه وهو
مشكل في الإحصاء فانه
ليس فاضلاً لأنه يختلف
الذين فيه فكان القياس
الحاقه بالعيب لا بما قال
غيره لا يتأتى هذا الرد هنا
لأن سبب وجوب مهر المثل
أنه لما تمت بمعية على خلافه
ما ظنه من السلامة صاو
العقد كانه مسمى بل تسهية
وأيضاً فقصية الفسخ
رجوع كل إلى عين حقه
ان يوجد والأقبلة فحين
رجوعه لعين حقه وهو
المسمى ورجوعها لبذل
حقها وهو مهر المثل لغوات
حقها بالجنس (ولو انفسخ)
النكاح (ودنه بدوطة)

أنه الرد به ثم طوى (قوله) والظاهر خلافه (قوله) وما قلناه بكراً نقا (قوله) ما قدمته) حصله ان الشق
الثاني ظاهر من ذلك قال السبب عدم وقوعه الظاهر من ذلك قوله (قوله) أي المسمى (قوله) أي المسمى (قوله)
هنا في النكاح وقوله ثم أي في الشراء وقوله لأنه أي الثمن في مقابلة الرقبة لان له قد عياله الرقبة
والوطء منفعة ملكة قبله بقائه عوض اه معنى (قوله) هذا التفصيل (قوله) أي بين كون الفسخ يجب
حادث بعد الوطء وكونه بحادث قبله اه عش (قوله) مطلقاً أي سواء كان بحادث قبل الوطء أو
بعده (قوله) بأنه) أي الفسخ وقوله هنا في النكاح (قوله) أعما رخصه (الم) لكونه في ما يلزم
رخصه الم والم قول بخلاف الفسخ بغيره (الم) لكان أنحصر والمسمى النكاح عبارة الفسخ وأما الفسخ
في النكاح بالردة والرضاع والأصناف من جنه قطعاً وكذا انطبع اه (قوله) بخلافه (قوله) أي الرقبة حاله (قوله)
بخلاف (الذين) (الم) أي الرد والرضاع وقوله قبله أي الإحصاء اه عش (قوله) الحاقه بالعيب (قوله) أي في الرقبة من
حين السبب (قوله) لا (الم) لأن قول بل القياس الحاقه بما يجامع ان كلام من الثلاثة لم يخط الفسخ فيه
حصوله في الحال من غير نظر إلى كونه مقارناً أو غير مقارن ولا يصح الحاقه بالعيب لفارق الذي أشرنا إليه
وأما كون الفسخ يقع بنفسه أو بفعل غيره فلهذا أمر آخر لا يصح أن يكون ملحظاً في ذلك فتأمل اه رشدي
(قوله) وقال غيره) أي غير السبب في جواب استحكال التفصيل وفي المسمى ما حصله ان فرق السبب دقيق
وفر غير أولى (قوله) هذا الرد (قوله) أي في ان رفع العقد من أصله أو من حين الفسخ (قوله) أنه لما تمت بمعية)
هو قاصر على ماذا كان العيب اه رشدي قلنا أي الشارح بالتعليل الثاني لأنه عام (قوله) وأيضاً
فقصية الفسخ (الم) هذا يشمل الصورة الأخيرة مع ان الواجب فيها المسمى اه سم عبارة الرشدي هذا
يقضي وجوب مهر المثل حتى في العيب الحادث بعد الوطء فتأمل اه (قوله) أو قبله) أي الوطء عطف على
بعدوطه (قوله) فان وطئها (الم) فترجع على قوله أو قبله اه سم (قوله) في ردتها) أي وسعد عدا نالي
السلام ماية أي فان ماتت على ردتها فلا شيء لها لا دأراً بهال ردته بخلافه لو عادت إلى الاسلام فانه يبين عصية
أجزائها عش (قوله) في الثانية) هي قوة أومنه تشر اه سم ينفي ان الثانية قوله أو ردته فتأمل اه
سيدعمر (قوله) زوج) أي قول المرفوع فان نكح في النهاية الآخرة هذا ما أطلقنا راجع إلى الرد وقوله ولو استعمل
إلى التنبيه وقوله وبسبب إلى الأول استعملت (قوله) بعد الفسخ) ولو أجزأ زوج فعليه المسمى ولا يرجع به على
الغائر جزاً اه معنى (قوله) سواء المسمى) أي على مقابل الأصح السابق وقوله ومهر المثل أي على الأصح
السابق اه عش زاد سم ولا ينبغي أن يراد بالمسمى في قوله والمسمى ان حدث بعدوطه ما خلا تقرر في
هذه الحالة حتى يصدق قوله على من غره اه (قوله) المثل على من غره) أي بالعيب المقارن بما للعيب الحادث

هو عوض يتمتع دون العكس (قوله) أعما رخصه من حين وجود سبب الفسخ) انظر هذا في قوله ان فسخ
بمقارن العقد اذ قضيت برفع العقد هذه الصورة من أصله (قوله) لأن العقد قبله فيما المنافع (الم) قد ينظر
في الاحتجاج بذلك بأن كون العقد قبله فيما المنافع وهي لا تقضي الإبالة فانه لا يقتضي عدم استيفاء المنافع
بعد وجود السبب بل قد وجد الاستيفاء بعده كان يستمتع بها هنا أو تستعمل العين في الأجرة بعده اللهم لا
ان يقال انه استيفاء ناقص لصاحبه الخلل فهو كالعدم (قوله) وأيضاً فقصية الفسخ (الم) هذا يشمل الصورة
الأخيرة مع ان الواجب فيها المسمى (قوله) فان وطئها) فترجع على أو قبله (قوله) في الثانية) هي قوة أومنه
تشرط المسمى (قوله) سواء المسمى) لعله ينافي على مقابل الأصح في قوله السابق الأصح أنه يجب مهر مثل ان
فسخ بمقارن (الم) ولا ينبغي أن يراد بالمسمى في قوله والمسمى ان حدث بعدوطه ما خلا تقرر في هذا الحالة حتى

بان لم يجمعهما الاسلام في العدة (المسمى) لأن الوطء قبلها تقرر وهو لا تستند لسبب سابق أو قبله فان كانت بمعية فلا شيء لها أو منه تشرط المسمى
فان وطئها ما قبله في ردتها أو ردته فلهذا مهر المثل مع شرط المسمى في الثانية (تنبيه) هو مما يعلم من ان استدخال الماء الحظوم ليس كالوطء هنا (ولا
رجوع) الزوج بعد الفسخ (المسمى) الذي غره سواء المسمى ومهر المثل (على من غره) من المولى أو الزوج

قال المتولي بان سكنت عن عملها لظهورها معروفة بالحاطة وقال الزا بان تعقد بنفسها وبحكمها كم (راه في الحد) لاستيفائها منفعة
الضع وبه فارق الرجوع بقية الولد الاتي (ويذكر في) الفسخ لاجل (المتوفى في الحاكم) خزايا التوقف شوها على مره نظر واجتهاد
ونفى عنه الحكم بشرطه ولو لمع وجود (٢٥٢) القاضي كاشحه كلامهم (وكذا سائر العيوب) أي باقياث طرفي الفسخ بكل منها ذلك
(في الاصح) لانه مجتهد فيه

بعد العقد اذا فسخ به فلا يرجع بالمرجز بالانتفاء بالتدليس اه معني ونهاية (قوله قال المتولي الخ) عبارة
المعني وصورت في التهمة التفرق بينهما بان تسكت عن عيها وتظهر للولي معرفة بالحاطة به وقال أبو الفرج الزا الخ
وكل صحيح (قوله بان سكنت) أي الولي تصور لتفرق الزا وجه سم ورشدني (قوله لظهورها) مفعوله
حصولي لسكت وقوله له أي الولي وقوله به أي الوب (قوله وبه) أي بالتعطيل اه رشدي (قوله الاتي) أي
في المتن أنفا (قوله بشرطه) أي من أهلية الفسخ المطلق ان وجد قاض أهل والاجاز تحكيم غير الاهل وان
وجد قاضى ضرر كا باقى في باب القضاء (قوله ولو لمع وجود القاضي) عبارة النهاية بشرط محبت نفذ حكمه
اه قال عش قوله بشرطه أي بان يكون مجتهدا أولا لو وجد قاض ولو قاضى ضرر اه وهذا على مختار
النهاية وأما على ما أتى في الشارح بان يكون مجتهدا أولا لو وجد قاض مجتهد (قوله كاشحه) أي قوله ولو لمع
وجود الخ (قوله ذلك) أي الرقعة إلى الحاكم (قوله لانه الخ) أي الفسخ بسائر العيوب (قوله فلو تراشيا) أي
قوله ثم في المعنى (قوله انما هو لم يجدا كما) منعا للوقوف فسخ الحاكم لم يات له دراهم وينبغي أن يكون له واقع
بالنسبة لحال المرأة اه عش (قوله وهي غير رتقاء) أي قوله فلا نظري في المعنى الا قوله هذا ما أطلقه شارح
الى المتن (قوله عمار) أي في شرح وقيل ان وجهه مثل عيها لكن قدمنا هناك عن النهاية والروض انه
ثبت الجواب حيث سئل خلا الشارح (قوله لا لازم مطلقا) نكاحها ان ادعت الخ) لعل فيه تقدما وتامرا اه
ورشدني أي بتقديم قوله والا ليجل قوله ان ادعت الخ (قوله ان ادعت عتق ثمانية الخ) والافتسح لانتفاء
ما ذكر اه معني (قوله لان شرطه) أي نكاح المقتولة وهو أي خوف العنت (قوله على رأي مر) أي
رأي من ينظر الى الزنا دون مقدماته اه سم عبارة السيد محمد وهذا الرأي هو المعتمد كما يؤيد عمار فلا
يحبس في الاطلاق الا من حيث القطع في محل الخلاف اه (قوله ومن ثم) أي من أجل انهم لا يثبت الا
باقرار عند القاضي أو بيينة عليه لا عليهم تسلم الخ وقوله لعدم صحة الخ على البيينة ذلك انهم لم يعلم السماع
(قوله دعوى امرأة) أي بكف بثلاث اشاعات عليه أي الغير بها أي العنة (قول المتن وكذا بينهما) أي أو
بانكار معصوم اه عش (قوله قبل) أي قوله وان أقره غير واحد في المعنى (قوله خلية) أي به ما يحوط
للماشية كالزنا يثبت اه عش (قوله بانهما) أي التعنين والعنة (قوله جعلها) أي العنة وكذا ضمير
تسكون الخ (قول المتن ضرب بالقاضى له سنة) هل ولو أخرجه معصوم بالله عجز خلقى توقف فيه سم والاقراب
علم ضرب بالسنة مجتهدا قبا صا إلى ما لو أخرجه معصوم بالله خرج منه ناقض اه عش (قوله ولو قلنا الخ)
أي ولو قلنا المارست نفسى وأنا عتق فلا ضرر والجمدة اه معني (قوله بها) أي يضرب سكت على حذف
المضاف (قوله وحكي فيه) أي في ضرب بيينة (قوله فاذا مضت السنة) أي بلا صاية (تتبيه) * ابتداء المائدة
من وقت ضرب القاضي لا من وقت ثبوت العنة بخلاف قاعدة الا بلا فائهم وقت الحلف للنس ونعتير
السنة بالاхлаة فان كان ابتداءها في أثناء شهر كل من الشهر الثالث عشر ثلاثين يوما معني ونهاية (قول
المتن بطلها) افهم ان الولي لا يوجب عتاق ذلك عاتقه كانت أو مجنونة وهو كذلك معني ونهاية (قوله

بالفسخ لا بأس فلوتراشيا
بالفسخ بواحد منهما من غير
حاكم لم ينفذ كما صاله نعم
يأتى في الفسخ بالاعسار
أنما هو لم يجدا كما ولا يحكم
نفذ فخصها للضرورة
ففيها معنا كذلك (ورثبت
العنة) ان سمعت دعواها
بها بان يكون مكافا وهي
غير رتقاء ولا تره كالمعلم
عمار وغيره أم لا لازم
بطلان نكاحها ان ادعت
صنفاة للعقد لان شرطه
خوف العنت وهو لا يرد
من عتق هذا ما أطلقه
شارح وانما يأتى على رأي
مر في محض = لهما
(بأقراره) جهابيدي
الحاكم كسائر الحقوق (أو)
بيينة على اقاروه لا عليها
لنعذر اطلاع الشهود عليها
ومن ثم تسمع دعوى امرأة
غير مكف عليها لعدم
حصة اقاروه (وكذا)
ثبت (بينها بعد نكوله)
عن العين المبسوط بانكاره
(في الاصح) لانها تفرقها
منه بقرائن حاله فلا نظر
لاستعمال انه يغضها أو
يستقي منها فيسبل التعبير
بالتعنين أولى لان العنة لغة
خطرة معدة للماشية اه

يصدق قوله على من غره (قوله قال المتولي) راجع لزوج (قوله بان سكنت) أي الولي (قوله لانه) أي
الفسخ (قوله كما علم عمار) أي انه لا خيار حيث سئل على أحد وجهين بتقديم الكلام على ذلك انه جزم في
الروض بالخيار (قوله على رأي) أي رأي من ينظر الى الزنا دون مقدماته (قوله بانهما) أي التعنين والعنة

و رويانها مترادفان اصطلاحا فلا أولو به على ان ابن مالك جعلها لغيره مرة واحدة للتعنين تسكون مشتركة (واذا ثبتت) العنة
فوجه عمار (ضرب القاضي له) ولوقنا كافر انه ما يتعلق بالطبع لا يفترق فيه القن وغيره (سنة) لغضه غير رضى الله عنه ما وحكي فيه الاجماع
وسمكت معنى البغور الاربع فاعتد الجاه ان كان لعلوض حرار مؤال شتاء أو بر وقت الصيف أو يونس مؤال ربيع أو رطو بئز أو ريف
فاذا مضت السنة علم ان عجز خلقى وانما ضرب بالسنة (بطلها) لان الحق لهو يكتفى قوله لا تطالب بحق عوجيها لشرع وان جهلت تصديه

لا يسكونها فان ظنه نحو دوش أو جعل بينهما ان شاء (فانما تمت السنة) ولم يطلها (وقته اليه) لامتناع استقلالها بالغسغ ولا يلزمها هنا فوفق
الرفع على ما قاله الماوردي والرواية والظاهر انه ضعيف وإن أقر غير واحد لما يأتي أمه الذاجلة بعدها يسلط حقها لا تنقاه الفورية ولا
من وجوب الفورية في العتبه بتحققه فان قال بولط (قوله) أو بعدها هي شي أو بكونه أو تصدقه (حلف) ان طلبت عتبه
ومطها كإحدى لتعذر إثبات أن الطمع ان الأصل السلام ما لم يكن غير مؤدع شهاد أربع نسوة بقاءه بكار فافته قد هي لأن الظاهر معها وحق
تحليفه الأرجح في الشرح الصغير ثم عدل إلا جملة قوله على طلبه وكيفية تحليفه إليه لم يصح له ان يكره ما لم يكن بكار فافته قد هي لأن الظاهر معها وحق
لرقة تاذ كرهه وطه كابل وهو صريح في إخراجنا في التعليل ولو استعمل أهل وما قاتل (٢٥٣) * (تنبيه) تصديقه في الوطع مستثنى

من قاعدة ان القول
قول نافي الوطع واستثنى
منها أيضا تصديقه فيه
في الأيسل وفي الأعر
بالمهر حتى يمنع فضها به
وتصديقها في الاختلاف
ان الطلاق قبله أو بعده
وأنت نوله يلحقه ولو قال
أطهر أنت طالق للسنة
فقال وطئت في هذا الطهر
فلا طلاق حلا وقاله تعالى
فوقع الحاصل لاصل بقاء
العصمة ولو شرط بكارها
فوجب ثبوتها قالت أفضني
وأكره صدق دفع الغسغ
وهو لدفع كمال المهر ونظيره
افتناع القاضي في اذالم اتقي
عليك اليوم فانت طالق
وأدى الاتفاق في صدق
لدفع الطلاق في بقاء

لا يسكونها) عطف على بطلها وقوله فان ظنه أي السكون اه سم (قوله) نحو دوش) أي تحريم اه
عش وادخل باله والفتله (قوله) نهان شاه قضيتهم وجوب ذلك وهو ظاهر لتعريفها بعدم
العت اه عش (قوله) والظاهر انه ضعيف وقضية كلامهم بل صريحان الرفع ثانيا بعد السنة
يكون على الفور وهو كإثباته العتد معنى ونهاية (قوله) لما يأتي أي في المتن أيضا (قوله) أي
الزوج إذا أجلسه أي من أريد بعد المدة بعدها أي السنة (قوله) ولما لم أي نافي المتن (قوله)
ان طلبت) أي في المتن في الامتة الغور راعوه ولو قبله ان التنبه وقوله وسأني وأخر الطلاق بقاءه
(قوله) شهد أربع نسوة) خرج ما لو لم يشهد بذلك لفتقدهن أو غير مطاوعة أنه الصدق اه سم (قوله)
وهله) أي هذا الأرجح (قوله) وهو صريح في إخراجنا في التعليل أي كإمره ناك خلافا لنهاية عبارة وهو
صريح في إخراجنا في التحليل على ما مر والأصح خلافه اه قال عش قوله والأصح خلافه أي لم لانها
اه (قوله) حتى يمنع الخ) حتى ابتدائه بالفعل بالرفع (قوله) أو بعده) أي ان ادعى الطوط قبل الطلاق
لستوفي المهر سم ومعنى (قوله) وأنت بولطه) أي ظاهر افاق القول قبله بيمينها لخرجها بما بولاه اه
معنى (قوله) ولو قال الخ) من المستثناء أيضا (قوله) في الوطع) أي في وطئها وفاق قولنا انقضاء عتبه نهانية
ومعنى (قوله) صدقت) أي في دعوى الوطع بيمينها (قوله) وهو الخ) أي وصدق المحلل في أنكارها طوعا وبه
(قوله) حتى يشطر الخ) بالرفع (قوله) عن اليمين) أي قول المتن ولو ردت في النهاية الاقوله وهذا الأول في المتن
وكذا في المتن الاقوله وعش السكوت في المتن وقوله واعتد الاذرى والخرج وقوله ولو كان الاثر إلى المتن
(قوله) اذ النكول الخ) أي مع اليمين المردودة عش ورشدى (قوله) أنه لا شرط قوله الخ) بل المراد به
اعلامه بدينه لوقت الغسغ اه معنى (قوله) ومن ثم حذفته) أي قوله فاختارى أقبله بتدقيق المصنف
وقيل يحتاج الخ عدم اشتراط ذلك أيضا (قوله) وانما كان هذا) أي الاحتياج إلى ذلك (قوله) خلاف الاعصار
فانه بعد ذلك والبالج عبارة في المتن بخلاف النفقة فان خيارها على التراخي ولها ولو ردت المرأة بعاصره كان
لها الغسغ بعد ذلك اه (قول المتن) ولو اعتزلت) كان استحيضت ولو ادعى امتناعها صدق بيمينه ثم يضرب

له بمصونه بقاء النفقة وسأني
أواخر الطلاق بما قبله
اختلفت في المحلل في
الوطع صدقت حتى تحلل
للزول لعصر إقامة البيعة
عليه وهو خرج يشطر المهر
فان نكل) عن اليمين

(بإله لا يسكونها) عطف على بطلها وقوله فان ظنه أي السكون (قوله) على ما قاله الماوردي والرواية (قوله) نافي
قافي شرح الروض وقضية كلامهم بل صريحان الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المقتد خلافا
لأه اوردى والرواية (قوله) في المتن فان قال بولط (حلف) طالق في التنبه وان يجب بعض كرو وفي ما يمكن
الجماع فادعى أنه يملكه الجماع وأنكرت المرأة فاقول قوله أي وهو الأصح وقيل القول قولها وان اختلفا في
التدو الباقي هل يمكن الجماع به فاقول قول المرأة اه والفرق بين المستلين الاتفاق في الأولى دون الثانية
على ان الباقي مما يمكن الجماع به في نفسه (قوله) شهد أربع نسوة بقاءه الخ) خرج ما لو لم يشهد بذلك لفتقدهن
أو غيرهما فالنجاة اه المصدق لاحتجاجه قوله مع ان الأصل بقاء النكاح وعدم تسليطها بالغسغ (قوله) أو بعده

(٤٥) - (شرافي وابن قاسم) - (سابع) (حلفت) هي انه لم يطلها اذ النكول كالاترا (فان حلفت) انه لم يطلها
(أو أثر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ) لكن بعد قول القاضي ثبتت العتاة وحسب الفسخ فاختار في الظاهر كإثباته غير واحد لا يشترط
قوله فاختار من من ثم حذفت من الشرح الصغير وعش السكوت انه لا يضمن حكمت لان التنبه غير مكره ودلان المدار على تحقيق السبب
وقد وجد (وقيل) يحتاج إلى اذن القاضي (له) الفسخ (أو فسخه) بنفسه لا محل نظر واحتجوا بربان النظر والاجتهاد وقيل عاسبق
وانما كان هذا هو الأصح في الفسخ بالأجسار لأن العتبه تخصه واحدة فاذ تحققت بضرب بالمدعوم وطه يبق احتياج الاجتهاد بخلاف
الاعصار فانه بعد الزوال كل وقت يحتاج للتعليل والاجتهاد فيمكن من الفسخ وهذا أولى مما عرفت به شار فأنه (ولو اعتزلت) وأمرضت

أوجبت في المدة جميعها (المحب) (٢٥١) المدة إذا أُرسلها حيث قد استأنف سنة أخرى بخلافه والواقع ذلك فانه تحسب عليه واعتقد الأذري في مرثته

وجبه وسفره كرها علم
حسبانها لعدم تقصيره
وتخرج بجميعها بعضها
فكفصل منها فلا يجب
الاستئناف بل ينتظر ذلك
الفصل الذي وقع له ذلك
فيه فتكون معه قبل ايض
انظر الهاتنه فيما عدا على
الاوجه وكون الانزال
عنه يوما ملما معينا من
فصل فهل تقضي الفصل
جميعه وانظر ذلك اليوم
أو يومانه أي يوم القياس
الثاني (ولو رُست بعدها)
أي السنة (به بطل حقها)
من الضم لرضاها بالعب
مع كونه حصلة واحدة
والضرر لا يتجدد به فارق
الابلا والاعسا وانهدام
الحار في الإجارة وتخرج
ببرها ورضاها قبل مضيا
لأنه اسقاط للعق قبل ثبوته
(وكذا الواجته) زمان آخر
بعدم المدة (على الصحيح) لأنه
على الفور والتأجيل مغوت
له وبه فارق اموال الفاش
بعد الحاول لان حق طلب
الدين على القرائن (ولو
نكح وشروط) في العقد (فيها)
اسلام) أو فيما إذا أراد تزوج
كفاية (أو في أحد هما) من
أوجه أو غيرهما من
المصفات الكاملة أو
الناقصة أو السلي لا ولا
كبكة أو ثوبه أو كونه قنا
أو كونه قنا أو كونه

القاضي مدة أخرى ويسكنها بين قوم ثقاقو يعتمد قولهم ولا يمنع حسان المدة حضنها إذا لم تحاول السنة عنه
وسفرها كسها وانفاسها كسها كيجب بعض المتأخرين اه معنى (قوله) ذلك أي نحو المرض له أي
للزوج (قوله) واعتد الأذري (الخ) ضيف اه عش (قوله) ولا يضرا (الخ) جواب عما يقال ان الانتظار
يستأنف الاستئناف (قوله) القياس الثاني (أي) نظير ذلك اليوم (قوله) أي السنة (أي) التنبه في النهاية الامسلة
شرط كونه سارا فبان فتاوى أمة وقوله وأخذ إلى المتن وقوله وسرعان إلى المتن وكذا في المعنى والقوله وبه فارق
إلى المتن وقوله الما ووف إلى محل ما عدا قوله صح النكاح وحيث قد وقوله وفارق إلى المتن (قوله) أي السنة
ظاهره ولوقبل الرفع اه سم (قول المتن) أي المقام مع الزوج نهاية ومعنى (قول المتن) بطل حقها) أي كما
في سائر العيوب ولو لم تقهر حجابا بعد أن رضيت به وبصورها استنفاها دام وبطشها في الدرهم واجمعها بعد
حق الضم لأنه نكاح واحد بخلاف ما إذا بان وجوده نكاحا فان طلمها يسقط لأنه نكاح غير ذلك النكاح
معنى ونهاية (قوله) مع كونه حصلة واحدة) أي إذا تحققت لا تتوقع زوالها اه معنى (قوله) رضاها قبل مضيا
أي إلى استأنف المدة أو قبل ضربها فان حقها لا يسقط ولها الضم بعد المدة اه معنى (قوله) لا اسقاط للعق (الخ)
أي فلم يسقط كالغورن الشفع قبل البيع اه معنى (قوله) بعد المدة) متعلق باجبت (قوله) لأنه على الفور
الخ) سكتوا في هذا المحل من عذرهما بل جعل مع أنه قيل خيار عيب البيع ثم أيتما تقدم في شرح والخيار
على الفور فكانهم اكتملوا عن كتمه عن التنبه هنا عليه اه سيعبر (قوله) وبه) أي التعليل (قول المتن) وشروط
بالبناء للمفعول اه معنى (قوله) أو فيما (الخ) عبارة المعنى قضية كلاما من اشتراط الاسلام فيه لا يتصور وليس
مراد بل يتصور في الكفاية اه وبعبارة سم هذا يفيدان الكفاية فشرطت اسلام الزوج فبان كفاية تغيرت
لأنه لم يجعل الاسلام كالنسب إلا في قوله نعم الاظهر الخ اه وقدي يقال ان قوله لا فواخذ ما تقر
الخ شامل للاسلام أيضا فليراجع (قوله) إذا أراد تزوج كفاية) أي بخلافه لو أراد تزوج مسافة فلا يحتاج
إلى اشتراط الاسلام إذا الكافر لا يعمل له نكاح المسلم وغير الكفاية يمين الكافر ان لا يصح نكاح المسلم لها
اه عش (قوله) كبكة (الخ) مثال الكاملة (قوله) أو ثوبه) قضية أنه لو شرطت كونه بكرا فبان ثبوتها
لها لخيار اه عش وقد عيّد أخذ ما يأتي بما إذا لم تكن ثيبا أيضا (قوله) أو كونه قنا (الخ) مثال الناقصة
وقوله أو كونه أحدهما الخ مثال لا ولا (قوله) ايض مثلا) أدخل به نحو الطول والقصر سم ومعنى والسكل
والديم والسمن وغيرهما كذا في السلم عش (قول المتن) فالحلف) بالبناء للمفعول اه معنى (قوله)
وقد أذن السيد (الخ) عبارة المعنى تنبيه على ان محل الخلاف فيما إذا شرط حرمه فبان عبدا أن يكون
السيد أذنه في النكاح والام يصح قطعا وفيما إذا شرط حرمه فبان أن الكسب باذن السيد وكان
الزوج ممن يحصل له نكاح الامتوالام يصح جزما وفيما إذا شرط فيه الاسلام فالحلف أن يظهر كونه كفاية
يصل له نكاحها والام يصح جزما فلو عيّر بقوله فلا يظهر صحة النكاح ان وجد بشرط انما الصحة انهم
ذلك منه اه (قوله) والزوج (الخ) وقوله والكافرا (الخ) معلوفان على قوله قد أذن السيد (الخ) (قوله)
والكافرا (الخ) أي إذا بان الزوجية بشرط اسلامها كافرة (قول المتن) فلا يظهر صحة النكاح (الخ)

هذا

أحدهما ايض مثلا (فاخلف) المشروط وقد أذن السيد إذا بان فتاوى الزوج ممن جعل له الامتدادات فتنة
والكافرة كفاية يعمل نكاحها (فلا يظهر صحة النكاح) لأن خلف الشرط اذ لم يقصد البيع المتأخر

هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحة قاصرة وشرط الولى حربة الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وانقلب والذي يظهر فساد النكاح وشمله أيضا فيما يظهر مال الزوج القاصرة من غير شرط ولكن نفي الكفاءة فاختلافه بمباشرة المولى الى سم وسلطان (قوله بالشرط القاصرة) أى بكل واحد منها كبحي هذا بالعلقة مثلا بشرط ان تحملها الى البيت وهذا الثوب بشرط أن تحمله وألزم بشرط أن تحمده بخلاف النكاح فإنه لا تأثر بكل فاسد بل باعتباره بقصوره الاصل منها اهـ حالي أى كشرط بحتملة الوطء عدمه بخلاف بشرط أن يعطى لبيتها الاغتسال اهـ بجبري (قوله كزوجتي من ذيل) وكزوجتي بنتك فلا تفرز وجه احتياط فيل أيضا اهـ بجبري (قوله ففرزها من عرو) مراده بذلك ان عيب النكاح مقتضى للضم وضعه من غير شرط حتى لو شرط فيها عيب نكاح كذا م فظهر به اوصاف غير وان كان الاول أشد من الثاني مر ومثل ما ذكره موالو قالوا كذا زوجتي فلا تفرز له نكاح غير هاته اطل مالور رأى امرأته تزوج غير هاته النكاح صح ولا يخبره ولا علم أن تبدل العين ليس شاملا لذلك هذا اهـ ع (قوله اذا ضم) عبارة المخفى على العلة اهـ (قوله في غير العيب الخ) كان المراد كما وافق عليه مر بعد توقفنا هذا بشرط أحد العيوب السابقة في غير منها تقرر سواء كان ثابتا مثل ما شرط أو أعل أو دون لانها تقتضي الخبار ووضعها اهـ سم (قوله للمارسة) علة لاستثناءه العيب (قوله مع النكاح) ذكره ذام تقديره اذ ضم السابق المقهور من ثم مستغنى عنه سم وبعد عر عبارة قال رشدي تقديره هذا بشرط علة امران الاول انه يصير حاصل المتع النكاح فالأظهر صحة النكاح ثم ان خبرا بمباشرة مع النكاح ولا يخفى ما فيه والثاني انه بعد ان عدم ثبوت الخبار وحده نتيجة صحة النكاح فيفهم أن ثبوت الخبار مفرغ على عدم صحة النكاح وليس كذلك اهـ (قول المتن فلما خبار) فان رويت فلا وليها الخبار اذا كان الخلف في النسب لعلوا الكفاءة نهاه ومضى (قوله انم الاظهر الى الوضاح) وهو المعبود جري على الاقرار وجعل العلة كالنسب أى واخرقتها به ومعنى زاد سم وقول الشارح الاتي أخذ الخبار يشمل ذلك وغيره ككون أحدهما أبيض اهـ (قوله ان نسب الخ) وبأن ذلك في اشتراط نسبا كما يفهم من شرح الروض وغيره ومرح به الشارح فيما يأتي وانما فرض الكلام في اشتراط نسب المتسبب قوله فلما الخبار اهـ سم (قوله وكذا لو شرط حررت الخ) خالفه لنهاية والمخفى هنا واقف على ما يأتي من عدم ثبوت الخبار فيما اذا بان أمته وجب (قوله وعلى مقابلة الخ)

ان شرط صحته اذا شرط حررتا فان ثبت أنه أن يصل له نكاح الامة (قوله في غيرا لعيبا مرفقه) كان المراد كما وافق عليه مر بعد توقفنا هذا بشرط أحد العيوب السابقة في غير منها تقرر سواء كان ثابتا مثل ما شرط أو أعل أو دون لانها تقتضي الخبار ووضعها (قوله في غيرا لعيب) يحتمل أن يكون مشمل العيب الجنون حتى لو شرط ولى المرأة عقل الزوج أو ولى الرجل الجنون عقل الزوج جفتا خلف ثبوت الخبار للادب وايوان استوى ورجان في الجنون ويحتمل أن يقال في هذا فساد العقد كالزوج القاصرة بشرط الكفاءة فاختلافه بعد العقد فيما يظهر كالمسكت عن الشرط وهذا الاحتمال الثاني هو المتعين لا يقال اذا لم يحقق الولى الكفاءة لم يصح الاقدام على العقد لا نقول لكن في جواز الاقدام عليه المثل كذا يخط شيننا العولس بمباشرة شرح التوسيع وتغيير ولى الجنون وفساد نكاحها اذا بانته بضمونة فهمناظر على ان العيب يشمل الجنون لانه من العيوب السبعة فامعنى التردد في كونه مثله ثم قد يقال بل على تغيير ولى الجنون قول المصنف السابق ويغير بمقدار جنون الخ الان تقرر والشارح له أشعر بنصه وولى الزوج كنهت عليه هنا فلنصر (قوله مع النكاح) ذكره ذام تقديره اذ ضم السابق المقهور من ثم مستغنى عنه (قوله ان نسب الخ) فرض الكلام في اشتراط نسبو ما في ذلك في اشتراط نسبا كما يفهم من شرح الروض وغيره ومرح به الشارح فيما يأتي وانما فرض الكلام هنا فيما ذكره كمالناستقوله فلما الخبار (قوله ان نسب الخ) جعل في الاقرار العلة والحرفة كالنسب فيما ذكره كمالناستقوله فلما الخبار الاتي وأخذ الخبار يشمل ذلك وغيره ككون أحدهما أبيض (قوله وعلى مقابلة) اعتده مر (قوله بتفسير

بالشرط القاصرة للنكاح
أولى ما خلف العين
كزوجتي من ذيل زوجها
من عمر وفيه حظا (ثم)
اذا صحت (ان بان) الموصوف
في غير العيب للمارسة
مثل ما شرط أو (غيرا بما)
شرط كالتسام وبكارة
وحربه بدل اذ اذ اذ اذ
النكاح وحسنه (فلا يخبر)
لانه مساو أو كذا وفاق
مسبقة بشرط كغيرها فان
مسألة بان المخاطم القيمة
وقد تزيد في الكافة (وان)
بان فونه) أى الشرط
(فلما الخبار) لخالف ثم
الاظهر في الروضة ان نسبة
اذا بان مثل نسبا أو أفضل
لم تقرر وان كان دون
الشرط خلافا لما اعتد
مقتضى اطلاق المتن اذ لا عار
وكذا لو شرط حررت
فبان فتا وهي مستغنى
الوجه وفي مقابلة الذي
جزمه بعضهم بتغير

سيدها هي بخلاف سائر العيوب بل انه اجازها على نكاح عبدا لمعيب وأخذ مما تقرر ولنه منى بان مثل الشارط أو فوقه فلا خيار وان كان دون الشرط (وذلكاذا) الخياران (٣٥٦) بانت دون ما شرط سواء هنا بأضافة الكمال وغيرها في الاصح) للغير ربح حكم النسب هنا

وهو المعتبر للغير بزنيهاه ومعنى (قوله بخلاف سائر العيوب) أي فان الخيار له أو لسيدها على ما مر في شرح قول المصنف ويغير عقارت جنون الخ اه عش (قوله سواء هنا أيضا) الظاهر انه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة الخ اه سم (قوله) ثم حكم النسب هنا وكونها الخ وفاقا للنهاية والمخفى هنا دون ما سبق كالمس (قوله وكونها الخ) عطف على النسب (قوله وكونها أمة) أي ظهورها على خلاف الشرط وقوله وهو الخ والحال هو الخ (قوله كهو) أي الحكم في اشترط نسبته أو حرته (قوله والخيار فيها الخ) عبارة للنهاية فكل منهما المفسوخ أو ولو يغير فأض اه قال عش أي بان يقول فصحت النكاح اه (قوله في هذه) أي فيما إذا بانت دون ما شرط وقوله دون ما قبلها أي فيما إذا بان دون ما شرط (قوله) واختلاف المر بجن الخ أي المشترط به بقوله على الأوجه على ما قبله الخ وهذا عطف على قوله بان الخ (قوله دون ما إذا بان الخ) محل تأمل فان المر بجن يختلفون فيها بأصل قضية المتن ثبوت الخيار فيها اللهم إلا أن يكون مراده المر بجن من المتأخرين اه سيدمر (قوله وتزيد الثانية) أي صورة اختلاف المر بجن فيما لو بان قتلا دون ما إذا بان أمة الخ (قوله بتضررها) أي الزوجة فيما إذا بان الزوج فتاؤه بخلافه أي الزوج فيما إذا بان الزوجة أمة (قوله ولم يشرط ذلك) أي قوله وأما الثاني في المعنى الأقوله كعلم منسه إلى فلو افقتة والى قول المتن والى ترفي النهاية الأذلق القول قول المتن فبات كناية أي في الأولى بشرطه اه معنى (قول المتن أو أمة) أي أو بعبث نهاية ومعنى (قوله فلم يكن) أي لم يوجد وصف الكناية (قول المتن أو عبدا) أي وقد أخذت له سيدة في النكاح نهاية ومعنى (قوله وهي حرة) أي حرة الأمانة وفارق ما سبق في الشرط على حزم بعضهم بان الشرط أقوى اه سم (قوله أما الأول) وهو قوله ميسا وقوله لغالب الخ أي حيث أنجب بنت لها الخيار وقوله وأما الثاني فهو قوله أو عبدا اه عش (قوله وافتد جمع الخ) عبارة للنهاية وما ذكره أي المصنف هو المعتقدون اعتماد جمع الخ (قوله نص الام) ونقله البلقيني وقال انه الصواب المعتقد لانها تضررت بتركها حيث هو هذا هو الظاهر كما حزم به في الأناور كالغزالي اه معنى (قوله ورد) أي تعليل الجمع بالقياس المذكور وقوله وكالفق عطف على قوله كالمطلوع وقوله وذات تعليلهم بالقياس على الفسق (قوله لأسباب بعد التوبة) انظر ما إذا كان الفسق بالزنا سم على وجهه بالفرق بما ذكر ان الفسق لو كان بالزنا ثبت لها الخيار اه عش (قوله في الفسق) إلى قوله ولو طهر وجتمع المعنى الأقوله على تناقض إلى المتن وقوله وهو وكيل عن سيدها (قوله فيسقطا) من الإسقاط وقوله ضمير المصنف بالخلف وقوله قبل الوطء الخ والمعنى وهذا أحسن من قول سم ما تصفه قوله فيسقط المهر أي الفسق وقوله قبل الوطء الخ أي

سيدها هي بخلاف سائر العيوب) قد يفهم انها تغتفر في سائر العيوب بلا السد فكل هذا على ما في البسيط دون منازعة والى ركني المذكور في شرح قول المصنف ويغير عقارت جنون الخ (قوله مثل الشارط أو فوقه) يدخل فيسقط الشرط بهتافا بات فتنه وهو حق فلا خيار وخرج ما لو كان حرا وفارق هذا ما تقدم في عكسه على حزم بعضهم بقدرته هنا على الطلاق وسد ذلك الشارط في التنبيه إلا حزم انظر نعم هذا الأخذ مع قول الرض خان خرج ضميرا ما شرط فلا خيار أو دونه ثبت خيار وان كان لا آخر قوله إلا في النسب انتهى فانه أعنى هذا التعميم خلاف قوله وان كان لا آخر قوله فليتام (قوله سواء هنا أيضا) الخ الظاهر انه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة أو الناقصة فتأمله (قوله واختلاف المر بجن الخ) أي على حزم بعضهم دون الأوجه عنده (قوله وهي حرة) أي حرة الأمانة يفارق ما سبق في الشرط على حزم بعضهم بان الشرط أقوى (قوله فبات أمة) أي وان كان هو حرا (قوله بخلاف الفسق الخ) انظر ما إذا كان الفسق بالزنا (قوله فيسقطا)

وكونها أمته هو بعد كهو ثم والخيار فيها فوري لا يحتاج لحكم إن نازع فيما الشيطان بانه يجهد فيمطيل كالمس * (تنبيه) وجه جريان الخلاف في هذه دون ما قبلها واختلاف المر بجن فيما لو بان فتاؤه أمة دون ما إذا بان أمة وهو غيبان الزوج عكسه المخلص بالطلاق وتزيد الثانية بتضررها بنفقة المعسر بن خلافه ولو عليها مسئلة أو حرة مثلا ولم يشر بذلك (فبات كناية أو أمته) فصله فلا خيار اه (في) الاطهر) لتضمير بترك الحبس أو الشرط وكلاهما ليس بالمتبع كما ثبت فلا يمكن (ولو أذنت في تزويجها بين خلفه كفوا فان فسقه أو دناءة نسبته أو حرمته فلا خيار لها) لتضميرها كقولها بترك ما ذكر (قوله) بان معبدا أو عبدا وهي حرة (فلهما الخيار والله أعلم) أما الأول وهو معلوم بما مر أقول الباب كالمعنى من ان مثله ما لو عليها سلمه فباتت معينة فلو افقت ما طمئنت من السلامة للغالب في الناس وأما الثاني فسلان نقص الرق يؤدي إلى قصرها بأشغال سيدة عنها خدمته وبأنه لا يتفقها إلا تنقصة

المعسر بن وتبصر ولها فرق أي بما واعدهم جمع متأخر ونص الام والبولعي انه لا خيار كالمطلوع فبات أمة فصله وزديته يمكنه التخلص بالطلاق وكالفق وروى في الفرق إذا لم يجمع كونه أخشى عارا يوم عاره ولو بعد المتع بخلاف الفسق لأسباب بعد التوبة (وثن فينسخ) العبد (بخلاف) لشرط أن ظن (الحكم للمهر والزوج عيه على الغير ما سبق) في الفسخ بالعيب فيسقط

كذلك مفسوخ بفسخها
ولو سلمنا على تناقض لهما
في سكاها كيان (والمؤثر)
الضعف يختلف الشرط في تفرير
قانون العقد بان وقع شرطاً
في صلبه كزواج تحت هذه
الحسرة أو على ايهما أو
بشرط كونهما وهو
وكسبل عن سببها لان
الشرط انما هو في العقود
اذا كانت كذلك أما المؤثر
الرجوع بقسمة الولد الثانية
فلا تشترط معارضة لطلب
العقد ويترق بان الضعف
رفع للعقد بان كونه خافض
استماله على موجب الضعف
ليقوى على رفعه بعد
انقاده ولا كذلك قيمة
الولد فنسوخ فهلوا كفي
فيها بتقسيم المؤثر وعلى
التقدم مطلقا كما يقتضيه
كلام الفسري أو بشرط
الاتصال به أي عن فاع
قصد الزوج في النكاح
على ما يقتضيه كلام الامام
ووقع الشارح خلافهما
تقرو في تفرير الضعف وهو
غير صحيح كما بينه مستقار (ولو
غير بحرمة أم) في نكاحه
ايها كانا شرطت فيه
(ومحتمل) أي النكاح بان
قلنا ان شرط الشرط لا يطله
مع وجود شرط ونكاح
الامة فيه اولى بتصحيحه بان
قلنا ان الخلف يبطله أو
لفسده بعضها (فالولد)
الحاصل (تيل العلم) بانها
وان كان الزوج عند اعلانها فان الولد

آمنہ (ح) وان کا

ينبعه ومن ثم لو وطئ عبد أمته نفل منها زوجه الحرة ولو وطئ ذواته الحرة نفل منها زوجه الحرة ولو وطئ أمته نفل منها زوجه الحرة ولو وطئ أمته نفل منها زوجه الحرة ولو وطئ أمته نفل منها زوجه الحرة (٣٥٨) الحرة لا يام أقوى إلا بزوجها حتى تقيم أو تزفها الفلن بخلاف الرق وبها فانه يقبل الرفع

بالتمليك والشرط فان ربه
الفلن اماما علقته بعد
علمه كان ولادته بعد زلوطه
بعدها كثر من ستة أشهر
منه فهو ون ويصدق في نطفه
بمنه مذكواره فختلف
انه لا يبرأ من مورثه في ربه
(وهي المأثورة) في نطفه
ولو نفل (قصة) يوم ولادته
لانه أول أوقات إمكان
تكوينه (لسيدها) وان كان
السيد جارا لولائه أو أمه
لتغيره وقدم من أمه
التابع لربها بظنه حتى
يملكه يكتسب الزوج فبالسيدا
لذا السيدا يشبهه على فنه
مال أو تكتسب هي الغارة
وهي مكاتبه وقلنا قيمة
الولاءه لا نفورم له ارجع
عليها وخرج بقول من
أصله مال ووطئ أمه أنه
يفلن منها زوجه القنفذ لا
قيمة لانه هنام يفوت الرق
لا تعقاده فنادى علقه
عقب ذلك فمري لا دخل
لوالديه (و يرجع بها)
الزوج اذا غرما لالته
كالضامن (على الغار) غير
السيد لانه الواقع في
غرما متبا كونه لا يدخل
في التعديل ان يضع الولد
بغلاف المهر (والنفر
بالحرة لا يتصور من سيدها)
غالب المتها بقوله زواجك
هذه الحرة ادعى انها حرة

مؤاخذة بالرقا ومن ثم لم تقع باطلا اذا لم يقصد إنشاء العتق ولا سبق (بل) يشتر (من وكيله) أو وليه والمعلوف
في نكاحها وحديث يكون خلفن أو شرط (أومنها) وحديث بكر خلفن فتقولا عين بقول من ليس عاقدا ولا معتوقا عليه لما عير غالب
في تصور كان تكون موهوبة أو جارية فهو ميسر وقد أفندنا المستحق في تزويجها

أو اسمها حر أو اسمها فاسدا أو سميتها أو سميتها بزوجها باذن الغرماء أو الولي أو السيد أو امرضا أو علة من مستغفرا أو مردا لمحرقة بقا
عن الزنا فلهو والقر بنقده أو بلفظها بالمشيبتصيح يسبح نفسه فقط وما أوفقه كلام بعضهم أن المشيبتة ينفع انصارها في الباطن غير مردا لما
ياحق في العلقان ان انصارها لا ينفع شيئا لانهم اراعت لاصل العين بخلاف غيرها (فان كان) (٥٩) التفرير (منها تعلق الغرم بمنهما) فتطالب

والمطلوف عليه (قوله أدا اسمها حر الخ) عطف على الاسم وخبر تكون (قوله أوسمها) مع قوله أو والولي
راجع إلى المحكي في ذلك اهـ رشدي (قوله باذن الغرماء الخ) تنسرح على ترتيب المصنف (قوله أوسمها) عطف
على قوله مفسدا أي ومن ضمن هذا المرض (قوله أو مردا الخ) عطف على قوله تكون الخ (قوله انظره الخ)
لعل الامم يفتي مع (قوله في الطلاق) أي في فصل الطلاق سني الخ وقوله لانها الخ أي المشيبتة بعلة هذا
ودين من قال أنت طالق وقال أو دن أو دن خلعت أو دن شافى يخرج به ان شاء الله فلا دين فيه لانه رفع حكم
العين جله واحدة فبنا في لفظها مطلقا والنبلا تخرج من تحتها سلاق بضم التعليل فانما رفعه بل يخصه
بمجال دون حال اهـ (قوله خلاف غيرها) أي غير المشيبتين والتعليقات (قوله غيرا المكتبة) أي أمانى
فطالب لسلما كلباني (قوله لا يسبها الخ) عطف على بنيتها (قوله بنا على الاصح) راجع لقوله كالمكتبة
(قوله ليسبها) أي المكتبة (قوله أوسمها) أي أزال وجعل الوكيل وقوله راجع أي الوكيل اهـ عـش
(قوله نعم لو ذكرنا الخ) شامل لكل ما بعد ذكر الوكيل للزوج وقوله اهـ سم عبارة المعنى وان ذكره
الوكيل ثم ذكره للزوج راجع إلى الزوج عليها لار جوع على الوكيل وان ذكره الوكيل للزوج راجع أيضا اهـ
(قوله لانها المشافهة الخ) فلما ذكرنا ذكر هذا ذكر راجع صدقت بينهما لانه الاصل اهـ عـش (قوله)
بان لا يستدل الخ) زائد على شرح الروض أي بالمعنى ثم ان كان هذا تفسير المصنف لما ذكرنا باذن الغرماء
ماذا كان تفسيرها اهـ سم أي وكان الأولى ولم يستدل الخ (قوله انه الخ) أي الزوج (قوله فيرجع) أي
الزوج عليه أي الوكيل وحده أي بتداعيه (قوله أو بيمينه) أي الفصل في النكاح بقوله الا قوله خلافا
لأبي حنيفة في الثاني (قوله ان رجعها) أي الاباحتر زعمالوم برئ لمات فبرث غيره كالخوة والجنين وأعمامه
اهـ سم (قوله وان زادت الخ) أي العشر وقوله بهذا أي العشر (قوله أوقنا) وقوله أو المورو وقوله أوقنه
وقوله أو السيد وقوله أوقنه عطف على قوله حرا الخ (قوله ويضنه) أي الجنين القن (قوله لا ذكر) أي من
قوله لان الجنين الخ (قوله عليه) أي المورو (قوله أوقنه) أي المورو (قوله ولا يجب هنا) أي في الوكيل
الحائض من المورو اهـ عـش (قول المن ومن عقت) كلها أو أبقاها ولو بقول زوجها تشتمل ما لو زوج أمته بعدد
اذ ان شرط انما يكون في العقد العقل لا يشور فيها (قوله نعم لو ذكرنا) شامل لكل ما بعد ذكر الوكيل
للزوج وقوله (قوله بان لا يستدل) راجع لغيرها زائد على شرح الروض ثم ان كان هذا تفسير المصنف
شمل ما اذا ترتب بخلاف ما اذا كان تفسيرها (قوله بان لا يستدل) راجع لغيرها زائد على شرح الروض ثم ان كان هذا تفسير المصنف
لغيرها وشافهة الزوج فالراجح عليها انما هو وحدها ما ذكرنا الوكيل أيضا للزوج أولا (قوله انه)
أي المورو وقوله ثم رجع عليه أي على الوكيل (قوله ان رجعها) استمر زعمالوم برئ لمات فبرث غيره
كالخوة والجنين وأعمامه (قوله أو المورو) راجع لغيرها (قوله عباد الروض) أي الجنين
المورو والفرقة على عاقلة الوكيل وتو يرضن كما يجب أي يرضن للسيد عرسا للاحق في الفرقة أي
لا يرضن منها شيئا لانه قاتل أو لا يجب من بعده من العصبان إلى أن قال وان كان بيمينه عبد المورو ورضي
سدا لامة على المورو وروا بيشة شيء على عبده أي فلا يتعلق شيء من الفرقة بيمينه ان كان المورو ورضا
ليراث الجنين فان كان معه الجنين جنة فخصها من الفرقة في بقية العبد انتهى يقول الشارح أوقنه فلا يد
على عاقلة فيه نظر بالنسبة لقوله فلا يد على عاقلة بل الوجه ان الضمان على المورو ولما عير مو بأنه اذا
كان الحائض عبد المورو فلا يد على المورو وعسر القيمة (قوله في النكاح ومن عقت الخ) (خرج) أو انكر

قيمة الام للسيد وان زادت على قيمة الثلث الجنين القن انما يرضن بهذا أوقنا أجدنا عقت الفرقة بيمينه المورو وليسبها عسر
قيمة المورو والفرقة على عاقلة الوكيل الجنين والسيد عليه العشر أوقنه فالعشر على المورو ولا يجب هنا شيء من الفرقة لان وجدت
جدة الجنين فسد سها في بقية القن أو السيد والفرقة على عاقلة المورو والعشر على المورو وأوقنه فالفرقة بيمينه المورو (ومن
عقت)

قبل وطء أو بعده (تعتبر في أو من قبل وقت ختمت) هي دون سببها (في فسخ النكاح) أو تحت حرقا جاعا في الأول وخلافا في حنفية في الثاني لأن من روعقت تحت غيب وكان قنا كافي الخباري وهو لا يحتجوز بأدلة على أنه مقدم على رواه أنه حر في رواية السليمان بن المقدم والفرق باختلاف تفسيره على وطءه قبل فسخها سقط خيارها أو وطءه بعد فسخها سقط خيارها (٣٦٠) دون ذلك أعتقها مريض قبل وطءه وهي ثلثه بالصدان لم تغير لسقوط المهر بنفسها

فقص الثالث فلا تفتق كلها فلا تغتصروا ليصحبنا هذا المرفوع لما حكمه بقرون النص والاجماع والأظهر (أنه) أي هذا الخبر (على الغرور) تكبار السبب بغير هنا بما سرق الشفعة كما سبق أنفاهم غير المكافئة تؤكل كلها لتعذر من الولي والعشيق عدة طلاق وجب لها انتظار بينوتها لتسريح من تعب الغضض (فان قالت) بعد أن حوت الغضض وقد أراده (جهلت) العتق صدقت بينهما إن (أمكن) جهله به عاذبان لم يكذبها طاهر الحال (بان) كان المقت غائبا عن عملها وقت العتق لعذرها بخلاف ما إذا كذبها طاهر الحال كان كاتبة معه في بيتها ولا قرر بنة على خوفه من رامن أظهار عتقها كغير طاهر قائما لا تصدق بل الزوج يمينه بطل خيارها (وكذا) أن قالت جهلت بالخيار به فتصدق بيمينها (في الظاهر) لأنه مما يخص على غالب الناس ولا يغيره إلا الخواص وبه فارق عدم قبول دعوى الجمل بالرد بالعيب ولو علم صدقها كجهل صدقت

السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل تغصب قال صاحب الكافي قال حنيفة عتقت شيئا بأعلى شل عن ذلك فقال يحتمل وجهين والأصح ثبوتها لخيار لانها حر في زعمها والحق لا يغدو وهما قال صاحب الكافي فعل هذا الوضعت قبل النكاح لم يسقط الصداق لأنه حق السيد ولو عتق العبد وأسر فليس له نكاحه لأن أولادها قاهر (قوله لتسريح من تعب الغضض) أي نفاها ورغبته باعنه (قوله فتصدق بيمينها) لم يقل أن أمكن جهلها كلف الغرور (قوله عدم قبول دعوى الجمل بالرد بالعيب) إذا لم يكن السيد قريب عهد بالسلام ولم ينشأ بماديه بعدة شرع ووض (قوله وتصدق أيضا) وأن لم تكن قريبة عهد بالسلام (قوله المترو بعدة بعتي بعد الخ) سكت عما لو قال فخصم مع الوطء وتغصب المثل (قوله بعد بعتي بعد الخ) وظاهره أنه لا يتصور فخصم مع الوطء بعتي بعد وفي تصور فخصم مع الوطء بعتي معنظ (قوله وما وجب منها السيد) قال في الروض إلا إذا كانت مقوضة ووطئها أي الزوج أو فرض لها بعد العتق أي فالمر لها انتهى أي فأظهر لها انتهى

جزءا أو كذبها كعتبهم تصدق بيمينها وتصدق أيضا دعوى الجمل بالفروية أن أمكن جهلها بكلي الرد بالعيب (فان فسخ قبل وطء فلا مهر) ولا متعتوان كان الحق للسيد لأن الفسخ من جهتها (و) ان فسخ (بده) أي الوطء بعتي بعده وجب للمسي (لا استقراره) (أو) فسخ بعد الوطء بعتي (قوله) أو معنظ الفرض أمه العام لكنه جهلها به (فهر مثل) لا استناد الفسخ العتق السابق للوطء أو المقاتلة فصار كوطء في نكاح فاسد (وقيل للمسي) لا استقراره بالوطء وما وجب منها السيد

و يجب عما اعترض به ابن الرقعة بان استناد العقد لوقت العقد وان اوجب وقوع الوطء هو حركته في ذلك لان العقد هو المرجع الاصل
وقد وقع في ملكه ولو علق بعضها أو كوتبت أو عتقت عبدته أو أمته فلا خيار لبقائه (٢٦١) أحكام الرقعة في الأولين ولأنه لا يعبر بها في

الثالث مع انه يمكنه الخلاص
بإطلاقه بخلافها

*(فصل في الاعفاف)

بازنم الولد الحر المورس

بما ياتي في التفات كملكو

نفسه الاقرب ثم الوارث

وان سفل ولو أثنى وغير

مكلف وكافر المتحد أو تعدد

فان استوى اثنتان فأكثر

فسر باو ران وزع عليهم

بحسب الارش على ما رجع

في الاثوار أو بالسوية على

الادوية (اعفاف الأب)

الحر الموصوم ولو كافر

(والاعداد) ولومن جهة

الام (على المشهور) لثلاث

يشع في الزمانا المنافي للمصاحبة

بالعرف ولأنه من وجوه

حاجته المهمة كالشفقة وبه

فارق الام لان الحق لاهلها

عليها والزمان بالاتفاق على

زوجها معاصر جدا على

النفس فلا يكف به ولو قل

على اعفاف أحد أصوله

قدم عصته وان بعد كالي

أبي أبيه على أبي أمه فان

استوى ما عصبه أو وعدوها

قدم الاقرب ما كلب على جد

وأب على أبيه فان استوى

فرافقها مان كانا في جهة

الام كالي أبي أم أو أبي أم أم

أكل المسمى أم مهر المثل فصحت أم اختارت المقام معه وحسب في العقد تسمية بصفة أو فاسدة لأنه وجب
بالعقد فان كانت مفسدة بان زوجها سدا كذلك نظرت فان وطئها الزوج أقرض لها بعد العقد ثم ما
فالمر لاهل المهر لقوة العقد بالقبول أو بالفرض لا بالعقد وان وطئها أو فرض لها قبل العقد بالعقد وهو السد
لأنه ملكه بالوطء أو الفرض قبل عقدها وموت أحدهما كالوطء والفرض اه (قوله عما اعترضه) الأولى
حذف الضمير (قوله بالخال) متعلق بعباد الخ (قوله وان أوجب الخ) غايه وقاعله ضمير الاستناد وقوله وهي
سوف حال من وقوع الوطء (قوله لا ينافي الخ) خبر ان (قوله ذلك) أي كون ما وجب منها السد بد (قوله وقد
وقم) أي العقد الموجب ملكه أي السد (قول المتن ولو عتق الخ) أي أو تلى عقده بصفة أو ذرناه معنى
(قوله بتفاتها) أي ألزج حتى العكس المساو والمزوج وطء العتقة تمام تفسيخ كذا زوج الصغيرة والمجنونة
العتقة من الم مفضضا بعد البلوغ والافاقه كافر زائد قال وضته معنى

(فصل في الاعفاف) (قوله في الاعفاف) الى قوله بل لو تكهها لم يفسر في النهاية الاقرب أو بالسوية على
الزوجين أو غيره وهو مخصص في الغنى الا ذلك القول وقوله بما ياتي الى الاقرب (قوله في الاعفاف) أي دما
يتبعه حكم موقوف الأب أمته اه ع (قوله الحر) ولو لم يعضها به (قوله عما ياتي في التفات) أي بان
يفضل المهر والجن من كفاية نفسه اه (قوله وما يولد عتقا) وحلى اه يجرى عبارة ع (قوله لا يثبت لغير
مسك متاعا) كلف به اه (قوله الاقرب) كائن بالنسبة من ابن الابن اه ع (قوله ثم الوارث) كائن ابن
مع ابن بنت (قوله وان سفل الخ) أي الولد (قوله ولو أثنى) أي أو عتق نهاية ومعنى (قوله المتحد أو تعدد) أي
الولد وجه شموله المتعدد أنه منسب يطلق على الواحد والكثير اه ع (قوله على ما رجع في الاثوار)
وهو المعتد بها في معنى (قول المتن: اعفاف الأب) أي المصير نهاية ومعنى (قوله الحر) أي الكامل الحرية
نهاية (قول المتن والاعداد) أي حيث انصفا عما ذكرتها في معنى (قوله ثلاث في الزمان) أي اصل ثلاث
الاعفاف عبارة المعنى لثلاث غير منهم الزمان اه (قوله المنافي الخ) وصف لزمانا أو للوقوع القدر المنافي كل
منهما عن ترك الاعفاف اه بد ع (قوله المصاحبة الخ) أي المأمور بها معنى (قوله وبه) أي
بقوله ولأنه الخ (قوله فارق الام) عبارة عن النهاية والمعنى يخرج به الاكر العمر وغير الاصل والاصل الاثنان لان
الحق الخ والرقبة وغير الموصوم اه قال ع (قوله والاصل الاثنان) ظاهر بان ع (قوله) اه
لان الحق) أي في تزويج الام (قوله على أحد أصوله الخ) أي فقط فلو قل على اعفاف الجميع لزمه
سم وثنا يتومنى (قوله فقط) أي لا عصبه اه ارشدي عبارة سم مراده استوى يافر بالواصو به لهما
ولا أحدهما اه (قوله أقرع بينهما) أي ولو بلا حاكم نهايتومنى (قوله أقرع بينهما) أي وجوب باقلا
أعف غير من خرجت به القرة عتقا وجههم واعفا أحدهما بالارفة أم وصح العقد اه ع (قوله في الرشد)
أي في الفرع الرشد و قد كرر عتقه بقوله ما عتق الرشد الخ (قوله مهر مثل حرم الخ) انظر لو كان انما تسكن
أكثر أو باقل وعل كذا كذا ياد ما عتق اه ارشدي أو قوله قد راس اتفاق الاصل انه لا يلزم الفرع في صورة
الاقل الا المسمى (قوله ذكر البقرى) اعتمد انها يتولى المعنى والضمير راجع الى قوله ولو كان بعدا لهما
كله صرح بخصيص المعنى وان كان قضاة يقول الشارح وهو مخصص الخ رجوعه لقوله بل لو تكهها عسر الخ

(فصل في الاعفاف) (قوله على ما رجع في الاثوار) وهو المعتد شرح مر (قوله المنافي للمصاحبة)
بالعرف (قوله في الاعفاف) أي المأمور بها (قوله ولو قل على اعفاف أحد أصوله) قدم عصته الخ أو قد ع (قوله اعفاف
الجميع لزمه (قوله فقط) كان المراد لا عصبه بل تكن قد وردان بأبائي الأب وأبائي الأم مستويان فرافقها
أي لا عصبه بقدم تقدم الاول كجسده وقوله قدم عصته يجب بان مراده استوى يافر بالواصو به لهما ولا
لأحدهما وان قصرت بمات من ذلك يدل على ايراد ذلك قوله بان كذا الخ فليتأمل (قوله بعد النكاح)

ولو كذا تدل على ان بعدان تكهها مورا ثم عسر قبل وطئها واعتقت من
التسليم حتى يسلمه بل لو تكهها عسر ادم مطالب بحالها بالاعفاف ثم طالب بمزنا سبيلان جهلت الاصل وان أردت الفسخ ذكره البقرة في وهو

مخفيه اذا ارادت النفس وظهر قولهم مرتل انه لا يملك ذلك وان أمكنه ماذا صنعت ان يحصل له ورجعت له بدون ذلك وهو أحد وجهين في الحارثي فانهم انه انما يلزم مهر اقل (٢٦٢) حدة يكافئ ذلك في هذه الصورة التي ذكرتها في شرحه فوجه الاول بان نفسه تعلقت

بها اتخذها مائتي في مسئلة العلم اذا غارت قبل الوطء فلم يكفها بقضى فخصها اذا لم يوصل مهر مثلها لاشقة عليه مشقة لا تتحمل غالباً بقول بعضهم يثيق تقيده بما اذا لم يثقل مهرها بحيث يمكن الاثر بتعديل أخرى أو أمة ما قبل مناعاً باقى على الوجه الثاني وقد علم ان الاول هو الاول وحده وأيت شخصاً امرح بذلك فقال وظاهر انه انما يلزمه جميع ذلك اذا كان قدر مهر مثل من تلقى به (أو يقول) له (انكح وأعطى المهر) أى مهر مثل النسكحة الملائقة به فلواذا دفع ثمة الأب (أو ينكح له ياذنه) وعمره على كونه أتم فثقل له (أو غناها) بعد الشراء لحصول النرض بواحد من ذلك ولا يكتفى بصغيرة ومن بها مثبت بخار وشوهاء ولو شابه كصماوع جنمها وتزوجه أولئك ولو لخدمة من هو لا لا يمنع وجوب انصافه وخرج بملكه انكاحه أمة أو لغيره فلا يجوز لأنه غنى بمال فرعه ومن ثم لو لم يقدر الا على مهر أم لا يلزمه على الاوجه منه وتزوجها الأب للضرورة أما غير الرشيد ففعل له أقل هذه الخمسة لان رفع

(قوله انه يلزم ذلك) أى في مسئلة البلوغ (قوله وان أمكنه) أى الفرع (قوله وظاهر قولنا الخ) أى بالنسبة لمسئلة البلوغى اه سم (قوله في هذه الصورة) أى التي ذكرها البلوغى بقوله بل لو نكحها معصراً الخ (قوله ووجه الاول) أى من الوجهين (قوله فلم يكف) أى الاصل ما يقتضى الخ يعنى منع من مطالبة فرعه بمهر منكوحه (قوله تقيده) أى ما ذكره البلوغى (قوله بحيث يمكن الخ) فبذلك نقل المعنى (قوله ثم رأيت شخصاً صرح بذلك الخ) أى في مسئلة البلوغى اه سم (قوله فقال وظاهر الخ) اعتمد المعنى (قوله أى مهر مثل النسكحة) الى قوله وقد يجاب في المعنى الا قوله كعباءة وحدها الى قوله ولو كان بعضه منه في النهاية (قوله فلواذا الخ) أى فلو نكح الاصل بأز بمن مهر المثل كان الزائد في خدمة الاب (قول المتن أو علمك أمة الخ) ولو أسير الاصل بعد ان ملكه فرعه لما جازية أو غناها أو المهر لم يسترد الفرع وذلك لانه ملكه ذلك بوقت الاحتالة فكيف قد دفعها اليه ولم ياكله حتى أسير اه معنى (قوله بعد الشراء) أى شراء الاصل (قوله لحصول الفرع من الخ) ولو كانت الواحدة لا تكفي لخدمة شقيق أو اف شهوة فويل يلزم الولد ان يغافه باثنين أو ثلاثة كلامهم ثم قد للمنع وفيما حال مستبعد اه نهاية قال عرش قوله لخدمة شقيق الخ أى فان كان عدم الكفاية لاستباحة للخدمة فقياس ما مر في المنع وجوب بالزاد وقوله تقيده مانع معتد اه (قوله بواحد من ذلك) عبارة المعنى بكل من هذه الطرق اه أى الخمسة (قوله ولا يكتفى بصغيرة ومن بها الخ) لعله ان لم يرد بها الاب اه رشدى (قوله مثبت بخيار) أى من عيوب النكاح (قوله كعباءة الخ) ظاهر منه انه مثال الشوهاء وفيه تأمل عبارة النهاية ولا يكتفى شوهاء بصغيرة ومن بها عيب يثبت الخبايا ولو شابه وجدها وكذا لو لم يثبت كعباءة وهى ظاهرة (قوله وحدها) أى مقطوعة اليد فان من المرض المخصوص يقال لها بخدمة لا حدها كافي الصحاح فلا يراد ان الحدها حادثة فيمن بها مثبت بخيار اه عرش (قوله لا يمنع الخ) ولو كان من ملكها من هو لا يمكن بيعها بما يساوى مهر مثل من تلقى به فبذلك أن لا يجب انصافه اه سم (قوله فلا يجوز الخ) أى فلو انصرف فعل لم ينقض النكاح اه عرش (قوله وتزوجها الاب الخ) أى بشرطه كما هو ظاهر اه سم أقول وهو الظاهر المتعين وما فى الرشدى من أن قوله للضرر ورفع ما مانع في شرح يحتاج الى نكاح من قوله وان لم يتصف عننا صريح في عدم اشتراط قوفر شرط تزوج الأمة فكون مستثنى مما مر كما هو ظاهر فقرر اه فظاهر المنع فان كلام الشارح هنا مع ما بان انما يقدر وجوب الانصاف بتزويج الأمة على الفرع لو أدرى به مجرد فقط وأما شرط جواز تزويج الاصل بالامتنع فسكون عنه استحالة على علم من بابه (قوله أقل هذه الخمسة) لا يخفى انها توجب الى مهر حدة أو ثمن أو من على أن الصوتين الاولين ليس بينهما ما فرقه عنى فتأمل رشدى وعش عبارة المعنى أقل ما تندفع به الحاجة اه (قوله غيره) أى الأقل (قوله في ذلك) أى بين الخمسة المذكورة اه معنى (قوله ووجه) أى تفسير الضمير (قوله لان العطف فهم اباء و) وبين ابن هشام أن ألقى رشيد بعد العطف بهما الى الترديدون التتويج اه سم أى وما هنا للتتويج (قوله على أنه) أى ذلك الخ (قوله وجوب اتفاقهما) أى الزوج والامتنع (قوله واجتماعا) كان الظاهر التثنية (قوله اذ قد يقدر) أى الاصل عليها أى مؤنة فقط أى دون المهر والنسب (قوله بما يتوهم) أى لو أنرد حرد الفرق بين هذا حديث وقوله الا فى أو يقول أمكنه الخ ويجرد الفرق بالقول قليل الجدوى (قوله وظاهر قولنا الخ) أى بالنسبة لمسئلة البلوغى (قوله ثم رأيت شخصاً صرح بذلك) أى في مسئلة البلوغى (قوله وتزوجها أو لم يملكوا واحدة من هو لا لا يمنع وجوب انصافه) لو كانت من ملكها من هو لا يمكن بيعها بما يساوى مهر مثل من تلقى به فبذلك أن لا يجب انصافه (قوله ولا يجوز الخ) أى بشرطه كما هو ظاهر (قوله لان العطف فهم اباء و) بين ابن هشام أن ألقى رشيد بعد العطف بهما الى الترديد

لما كرم يرى غيرهم والحارثي في ذلك الفرع عالم يتعاقل مهر كباقي (ثم) انما تزوجه أو لم يملكه (عليه مؤنتهما) أى الاب وحده لانها من ثمة الانصاف وحده بالزوج والامتنع لان العطف فهم اباء وعلى انه وهم وجوب اتفاقهما واجتماعا ونسب مؤنتها كباقي أصله واستحسن لان مؤنة الاصل معلومتان بالاولا لا يلزم من انصافه مؤنته اذ قد يقدر عليها فقط وقد يجب ان يهر بما يتوهم اه اذا عطف

لا يلزم موثته وإن ما يأتي في النقطات اذ لم ينعقد بان الغالب ان من احتاج للاعطف احتاج للاتفاق ولا يلزم الشرع آدم لم وجه أمه ولا نفقة خادمه الا انه لا يخبر بالخير عنهما ولو كان بصحته أخرى كشواهه انفق على التي نفقه (٣٦٣) فقط على الواجب وليس للاب تعيين

السكاح دون التسري ولا

عكسه (ولا تعين (رفعة)

لمر موثته أو لمن يجعل

أو شرف أو يسائر السكاح

أو شرف لماله من الاعطف

بالفرع (ولا تنفق على

٤٠-هـ) أو من (تعيينها

للأب) فلا ضرر فيه على

الفسر وهو أعلم بقرضه

(ويجب التخييد اذا كانت

الزوجة أو لا يفرقه

كله واضح (أو انفسح)

نكاحه (وعدمه بالامنة

على الواجب كاطلاق بلا

عذر أو بغير رضاع أو

نفقه بغيره أو عكسه

لبقاء الحصة لا عطف مع

عدم التفسير (وكذا ان

طلق ولو لا مال أو اعتق

الامة ولو غير مستولاه على

ما به لا مكان بيعها (يعذر)

كشور أو ربة (في

الاصح) بخلافه لغيره

لانه الموقوف على نفسه

وطاهره لا يقبل منه

العزم على عدم عودها

صدقه وإن نكح صدقه

قبل فبالاغلب على الظن

صدقه وحق ضروره

بحيث خشي عليه ضررها

أو مرض مهلك لا يحده

أخرى لم يبعد ولا يجب

التصديق في عدة الراجعة

ويسرى المطلق ومرضها

في بحث نكاح السفينة

وبسأل القاضي المحرر عليه

التصير (قوله وإن ما يأتي الخ) عطف على أنه اذا صرح (قوله ولا يلزم الشرع آدم الخ) وقفاً للنهاية وخلافاً للمعنى (قوله بالخير عنهما) أي لادم والخادم (قوله انفق على التي نفقه فقط) لثلاثه قسمين نقص ما يصح من المدة اه (قوله على الواجب) وقفاً للمعنى وخلافاً لأنها يعتبره لم يلزم مسرى نفقة واحدة وزعم الاب عليها ولا تعين المدة اه (قوله ولا عكسه) في قول المتن وانما عكس في النهاية الا قوله ولو نزل الوالجب التجرد وكذا في المعنى الا قوله والاوجه اه (قوله لمهر الخ) أي من جهة المهر (قوله موثته) انظر مع أن المؤنة مقدرة لا سبب واقد مرانه لا يجب لها آدم اه (قوله بغيره) كقوله لمهر متعلق بقوله الماتين رفته وقوله لنكاح الخ متعلق بغيره (قوله الماتين ولو اتفق الخ) أي ولم تكن حصة الاب او فمؤنة بغيره ماته اه (قوله عبارة السدعر) وقد توفقه فقد عين الاب رفعة تقضم مؤنة أو أمتهمة لا يشعها القليل اه (قوله الماتين فغيرها الخ) أي الزوجة والأمانة (قوله بغيره) وليس من الجليل حتى لو أحيلها فانت بالولادة يجب التخييد اه عش عبارة الرشدي أو فعله المعذور في كفه لاصيال أخذ ما يأتي اه (قوله لا منته) وكردت بغيرها كالاختفى في نهاية معنى (قوله أو بغير رضاع) عطف على ردة اه سم (قوله على ما قبله الخ) عبارة انفق فان قلت كيف يعق العذرة انه يمكن بيعها واستبدالها بغيرها أجيب بان ذلك متصور بأم الولي ما غير هاته لا يعذر في اعتاقها وان كان ظاهر كلامهم الاطلاق اه وفي سم بعد كرمه له عن شرح الارشاد منه وقائل أن عتق العذرة في المستولاه أو بغيره يمكن ايجواها أو عتق غيرهما من أجلها والعق بغير ذلك اللهم الآن يكون القرض بعدم تأني ذلك اه وعبارة النهاية والعذر في الامة أن تكون مستولاه أو غيرهما لم يحد من رغبة شرائه أو خاف فيه منها أو واشتد شقاقها أو ولعلها في القاهرة واليه يعمل كلام الشارح (قوله بخلافه) أي الطلاق أو الاعتاق (قوله ولو قبل في اذ اغلب الخ) وهو قري بل لو قبل وجوب بذلك وان لم يقبل صدقه لم يعد حديث خفي هلاكه أو وعتق الزنا اه عش (قوله لغيره) فلو ماتت الماطقة بغير عذر فينبغي وجوب التخييد كالمات قبل الطلاق مر اه سم أقول ويتردد النظر فيما لو طلق بغير عذر ثم حدث بعد الطلاق عذر أو صبح عجزاً للفسخ فهل يجب قساعه في ما بحث في مسألة الموت أو لا فلتأمل اه سددعر وليس الاثرين الثاني لظهور الفرق (قوله لا أصدر الخ) أي من المطلق والاعتاق بغير عذر (قوله أو تسري) بناء المفعول أو الفاعل (قوله الماطق) لعل المراد به الذي عرّف ذلك منه قبل الاصل فلا رده اذ اطلق لغيره لا يجب التخييد أو انه لظاهر رجوعهم راجع وفعل ذلك ثلاث مرات ثم ماتت ثم أتت في سم على منهج اه عش (قوله ومرضها) وهو ان يطلق ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة اه عش (قوله ويسأل الخ) بناء المفعول أو الفاعل عطف على تسري الماطق (قوله من غير رض) معقد اه عش (قوله وعين أمة) في قوله و يظهر أن القول في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لكن في زمن إلى ويترك (قوله لكن في زمن الخ) معقد اه عش عبارة السدعر لظاهر كلامهم انه لو لم يكسب المهر في زمن قصير وجب على الولي اعفاه ولو لم يكسب عليه الكسب في الزمن المذكور وجب على الولي التخييم لم يكن بعد اه عبارة الخطيب في حاشي المعنى ثم

دون التنويع (قوله لا منته) وكردت بغيرها كالاختفى في شرح مر (قوله أو بغيره) عطف على ردة (قوله على ما قبله الخ) في شرحه لا ارشاد ويحت أن محل وجوبه أي التخييد بحيث كانت الماطقة لا يمكن بيعها كالمستولاه بخلاف التي يمكن بيعها أو تبدل غيرها بها انتهى وقائل أن عتق العذرة في المستولاه أيضا لا يمكن ايجواها أو أخذ غيرهما من أجلها والحق في وقت ذلك اللهم الآن يكون عدم تأني ذلك (قوله بخلافه) فلو ماتت فينبغي وجوب التخييد كالمات قبل الطلاق مر (قوله وعين أمة) أي نفقه كلهم

حتى لا ينفذ منه اعتاقها أو اولاجه منه يقلل عنه بغير قدرته على اعفاف نفسه من غير رض (وأنما يجب اعفاه فاقدمه) ونحن أملا واجد أحدهما ولو بقدرته على كسب بغيره لكن في زمن قصير فاجب لا يحصل له من التزيم في نفسه لا تختمل غالباً فيا يظهر

و يعرفين هذا وجوب انفاقه وان قدر على كسبه بان الشقة ثم أكثر لدوامها ولانها أكثر اختلاف فيها بخلافه (بحاج الى النكاح) أى وطه لاسددة قوله بحيث يشق الصبر عليه وان لم يتصف عنه أو الى بعده لخدمته ليعجز مرض ان تعين طر عاقله لا يسكنه ليعسى اعتقافا (و يصدق اذا ظهرت الحاجة) أى أظهرها ولو بجهد (٢٦٤) قوله وان لم يتصفه اقرا ان الاذلة الامن جهته (بلايين) اذ لا يليق بعمر متعلقه على

ذلك وبأى ثم يطلب مع عدمها ولو كذب ظاهره كذى فالج فلا ذرى فيه تردد والوجه تصديقه بين من احتل صدقه ولو على يدو (ويحرم عليه وطه) أى (وله) الذكر والامتنان سفل اجاعا (والمذهب) فيها اذا وطها عالما بغيرها (وجوب) تعزير عليه على الله تعالى ان رآه الامام وارث بكاره (مهر) الولد في ذمة المهر وربة غيره نعم المكاتب كالمحرراته ذلك وان طارعت له شبهة الآية وعلم ان لم يجهلها أو أجهلها لكن نازلا على عن تغيب حشنة كاهو الغالبان أجهلها وتقدم قوله على قديم الحشنة وأقره فلا مهر ولا ارش لان وطه موقع بعد أوج انفاقها اليه لما بان انه عاكها قبيل الاجبال ويظهر ان القول في التقدم وعدمه قول الأب بينه الا لا يعل الامتنان شفه هو محل نظر لان الاصل العام وراثة الغنى والخاص الزمانه اذ اتلافه الى الغير الاصل فيه ايجابه لغيره ويقع لهم انهم يرجون هذا لخصوصه فهو أقوى ومع ذلك الاقرب الاول لان

ان خاف الوقوع في الزامه كسبه ينبغي ان يجيب اعتقافه وهو واضح اه (قوله بين هذا) أى عدم وجوب الاعتقاف مع القدرة على الكسب وقوله ثم أى في الانفاق وقوله لدوامها أى النقصة (قوله بخلافه) أى الاعتقاف (قوله أى وطه) أى عاجل النكاح على الوطه لقول المصنف المارضا صف اه رشدى (قوله أو الى بعده) عطاف على قول المتن الى النكاح (قوله خلع متالح) ظاهره أى فى هذا وان كانت شوهد ظاهره اه رشدى (قوله لئسكنه) أى العقد للخدمة اه عش (قوله وان لم يتصفه) أى تقوها اه عش (قوله وبأى) أى الاصل وقوله مع عدمها أى الحاشية قول المنزوي يحرم عليه أى الاب وان علا اه معنى (قوله فيما اذا وطها عالما) قيد لوجوب التعزير فقط كاهو صريح صبيح النهاية (قوله لمحق الله تعالى) أى لا خلق الولد كذا كرم الرافى اه معنى قال عش بعد ذكره عن الرادى منسلة والاقرب ان كون التعزير ليس لمحق الولد لخاص ما هنا وانه يعزول بان وجده من قسميا يقتضيه موضع آخر اه (قوله وارث بكاره) أى ان كانت بكر او افرضها اه شرح بروض (قول المتن مهر) أى مهر رتب اه سم (قوله الولد) أى وان كان الاب كافرا مؤمنا شرح بروض اه سم (قوله فيما اذا طارح) هل ولو ببعضه لانه ذلك أو يقال نصف المهر في قيمته نصفه يتعلق بتمتة ونظر والظاهر الثانى ويؤيد ما ساقى في قيمة الولد اه عش (قوله نعم المكاتب كالمحرراته) أى فكروا ان في ذمة اه عش (قوله وان طارعت) غابة للمتن وكذا قوله المشبهة لتكمله (قوله وبمحله) أى وجوب المهر والارش (قوله وبظهور القول في التقدم) واستظهر في شرحه الصغير للارشاد تصديق مدى التاخر لان مدى التقدم يدى مسقطا للاصل عدمه اه سم (قوله رجون هذا) أى الثانى (قوله لا يخل للاحد) ظاهره وان كانت بنت الاصل بان ملك فرعه أخته بل وبثت النسب مر اه سم (قوله على ما اقتضاه) أى عدم الحد في الاستوفاء كلام الشرح الصغير اذ هو المعتمد نهاية ومعنى وأسنى (قوله وجوبه) أى الح (قوله نعم لو وطى الامه) بخلاف النهاية عبارة وشمل ذلك أى ظاهر (قوله والاوجه) كذا مر (قوله لمحق الله تعالى) أى لا خلق الولد كذا فى الرضعة قال في شرح الارشاد الصغير وانما هو جواب عن سؤال وهو لم يزوج خلق ولده فيما اذا قد فوله بمن واذا وطى أمته ساقه بل خلق الله تعالى وانما عز خلق ولده في ذمة فلا نه لاشبهة في عرض ولده بخلافه كذا قبل وفيه نظر لان الشبهة لا ترفع التعزير فلا تدخل لها فيه فالوجه الفرق بان الايداع في العرض أعظم منه في المال كما يصرح به كلامهم في الكليات التحس انتهى وقد نقل في شرح الروض جوابين أحدهما مضبوط القبل المذكور والاخر حاصله منع أن مهر الاحصاء في التعزير بل لخصفان التعزير بخلق الولد لحوار أن يريدوا ان خلق الله تعالى (قوله المتن مهر) هو مهر رتب قال في شرح الروض ويجب وان كان الاب كافرا أو مؤمنا (قوله وورقة) غيره (قوله) أى وان لم يكمل كما ينشر شرح الروض (قوله فان أجهلها) عبارة الروض لان انزل قبل استكمال الحشنة وأومعه أى فلا يجيب المهر انتهى (قوله وبظهور القول في التقدم وعدمه قول الأب بينه) فى شرحه الصغير للارشاد ولو استثنى تقدمه وتأخره فاذى يظهر تصديق مدى التاخر لان مدى التقدم يدى مسقطا للاقتضاء لا يلج الحشنة لثبوت الوجوب للمهر والاصل عدمه مع قوت جانبه بموافقته للمعابر ومع ذلك لا نقل لاصل برائة الغنى انتهى (قوله المتن للاحد) ظاهره وان كانت بنت الاصل بان ملك فرعه أخته بل وبثت النسب مر (قوله على ما اقتضاه) كلام الشرح الصغير (لم) وكذا كلام الرافى وصفي وموافق وجزمه بان المقرى شرح مر (قوله نعم لو وطى الامه) في دره للاحد (لم) عائلته ذلك شيئا فقال ومثل ذلك

الابتداء من غير ما يوجب خروجه من هذا الخاص (لاحد) لان له بماله شبهة بالاعتقاف الخامس لما قبله ومن قوله ثم لم يفرق الحال بين النكاح وغيره ولا بين مستوفاه الارش وغيره على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير واعتقد جمع لكن الذى في الرضعة وتأصلها عن الرافى عن الاحصاء وجوبه فى الاستوفاء طحا الا لا شبهة فيها وجهه لم تقو ملكها بغيره لم يوطى الامتنان في دره واحد كليات في الزنا وبشخص قولهم لعدم الخ ان يحرم الاب المملوكة للولد

فاستولها أوه فاعترض لانه لا يؤدى لذلك اه ورد معماران الراهن لوان أجل أمتهما رهونه وهو موسر صارت أم ولد له وبطل الرهن مع أدائه
الى بطلان عقد عقده بنسبه ثم رأيت ان الفقال (٢١٦) قائل بان بلاد الراهن لا ينقض مطلقا لادائها ما ذكر بخلاف أبيه في المسئلة الثانية

وهو صريح فيما ذكره ان ما يحصى في الراهن وبتفرقة الفقال ونوجبه المذكورين فالوجه عدم النفي وفيهما لا ما ذكره الفقال بل لانه يلزم عليه تقدير انتقال الملك في المهر من لغير المهر من بشو يسع أو هبة ولو ضحيا فانه منوع كذا ذكره في الرهن فان قلت التقديري الاولى ليس لاجنسي لانه للراهن قلت بل هو اجنبي بالنظر الى عدم ملكه للسرهن فليكن كالملك المستول له لاقتد برفعه رأيت القاضي ولحق الفقال في الاولى على الجزم منها لا تسير والبلقي وجهه بما يؤول اليه من الفقال مع رده (وان عليه فيها) يوم الاجل ما لم يستول عليها قبل الوطع الا فاضى الفقيه من الاستيلاء الى الاجبال (مع مهر) بشرطه السابق كما يلزم أخذ شر بكن استول المشتركة نصف كل منهما وجبا لا يتخلف بينهما فاهر لا يلايج والقيمة لا استول زوج وقد يلزمه مهران كن زوج أمته لا تنفقط طهر الاب فله مهر للزوج لانه حرهما عليه أبدا وطهر مهر لملك لا يتبقا منه فمعتقه بضعه المصولة له فالحكمة مختلفة (لا تبهت) فلا يلزمه ان انفصل حيا أو ميتة معصومة (في الاصح) لا انتقال الملك لها قبل العلق حتى يسقط ما في ملكه صيانة لحرمته ممن ثلوا استولده مستولته بانغمز فيه الولد لانه لا يتصور ملكا لمعولاقية عليه لها حتى تندرج فيه فيها (د) يحرم (عليه) أي الأصل

الى

من النسب الحر (نكاحها) أى أمته وإن يجب اعتناؤه على ما اقتضاهما فلا تنسب لكن مرفى عنه نكاح الامتنان به في المورس كما فهمت
علمهم جرى عليه الزكشي وغيره لأن قوة شبهة في ما له استحقاقه الاعتصاف عليه (٢٦٧) صيرته كالنسيان إيمان ثم لم يحرم على أصل قن
كلمة أصل على فرع ومائة

الان قوله ونكاحها معطوف على قوله وطى أمته اه عمارة (قوله من النسب) احترازه عن الأصل من
الروض كإثباتي (قوله المرفى) نعمت الأصل عبارة للمنفى على الأب الحركى الشكل اما غير الحركى الشكل فله نكاحها إذا
ليس عليه اعتناؤه اه (قوله وإن يجب اعتناؤه) أى على ذلك الولدان كان هناك من هو مقدم عليه في
وجوب الاعتصاف اه رشيدى (قوله إن نسبه) أى منع نكاح أمته وقوة في المورس أى في الفرع
المورس لأنه يلزم ما عناه لكن قد مضى هناك تصرح صاحب العباب بأنه لا فرق اه سم أقول وبغية الفرق
موافقة النهاية والمخفى للشارح في قوله لا فى آقا والوالد معسر الخ (قوله لأن قوة شبهة) تعذر للمنفى
(قوله شبهة) وقوله استحقاقه الخ قد ذهب الشارح عليها فاحتل ان استحقاقه عطف بيان ويحتمل أنه
مفعول شبهة على ضرب من التأويل لأن شبهة اسم عين اه سم وقوله لأن شبهة اسم عين فيعطف عبارة
القاموس والشبهة بالضم الالتباس والمثل اه عبارة عيش قوة استحقاقه مفعول شبهة سم على ج
اه (قوله لم يحرم) أى نكاح أمته الفرع اه عيش (قوله على أصل قن) أى كالأول بعض (قوله لأن) (قوله
الامة) أى أمته اه رشيدى (قوله لا ملك الولد) كان أسير بنفسه أو بغير قوله اه معنى (قوله
المن لم ينفسخ النكاح) ولو أجل الأب الامتنان له لكان له نصيب أوله كأمير أو لا نصيب له (قوله
الوطء النكاح المعتمد للثاني معنى وروض مع شدة (قوله فقا) أى أو بعض اه نهاية (قوله والوالد
معسر) هذا منى على ما رآه نافع الزكشي وغيره كجواهر ظاهر اه سم (قوله بذلك) أى بقوله اما إذا
حلت له الخ (قوله لا يبرأ) أى يحرم على السيد قطع اه معنى (قوله لأن شبهة) أى السيد وقوله في
ما له المكاتب وقوله من شبهة الولد أى في مال ولده اه عيش (قوله لأن نفقة النكاح الخ) قالى
الروض ثم ينفذ استلزامه قال شارح إذا أولاد أمته مكاتب انتهى اه سم (قوله وفارق الخ) أى المكاتب قد
يعنى عنه قوله السابق أنغام من الخ (قوله انه) أى ما فى يد المكاتب (قوله بعض سيد الخ) أى أصل سيد أو
فرعه اه عيش (قوله نفقة) لعله مقدم من مؤخر والأصل إذا المكاتب ملك أى بنفسه الخ
فصل السيد بانه في نكاح عبده لا يضمن * (قوله بذلك) (قوله لأن) الخ قول المتن فان كان في النهاية الاقوله
ثم إلى المتن (قوله كادل عليه) أى اوداه هذا التقدير (قوله الذى الخ) نعمت السابق (قوله واحتمال انه الخ)
أى كلام المصنف (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة الغنى تنبيه قال السبكي ولو قال المصنف لا يضمن بانه
في نكاح عبده لكان أحسن تبسط النبي على الضمان بالأذن فهو نفي لكون الأذن سببا لضمان وهو

(قوله وإن يجب اعتناؤه) كذا شرح در (قوله إن نسبه) أى منع نكاح أمته (قوله في المورس) أى
في الفرع المورس لأنه يلزم ما عناه لكن قد مضى في الحاشية على البحث المذكور تصرح صاحب العباب بأنه
لا فرق (قوله شبهة وقوة استحقاقه) ذهب عليها فاحتل ان استحقاقه عطف بيان ويحتمل أنه مفعول شبهة
على ضرب من التأويل لأن شبهة اسم عين (قوله في المتن لم ينفسخ النكاح في الأصح) قالى الروض ولو
استلزمه لم ينفذ قال في شرحه من روى له حين نكحها ولأن النكاح حاصل بحقق فيكون وطئا
بالنكاح لا شبهة الملك بخلاف ما إذا لم يكن نكاح انتهى فيظهر الفرق بين هذا وما تقدم فلو وطئ وان
كان زنا فبقا كعباره ولده غير نكاح كان الولد له شبهة (قوله فلا يفسخ بغير ملك الولد) قد ينسلك
ذكر الطرم مع قوة أو مكاتب أو أنه سيد في تزويجه من أمته لا يفسخ بغيره في تصور السبكي لعدم طر الملك
واشاه حاصل عند بناء النكاح ويمكن أن يجب بانه لا يفسخ بغيره أو مكاتب الخ تصور برما الحل ويقترب
عليها تصور طر والمالك بالان بشرطه المكاتب بعد تزوج الأب (قوله في المتن لا يفسخ النكاح في الأصح) قال
في الروض ثم ينفذ استلزامه قال في شرحه إذا أولاد أمته مكاتبه كلساني أيضا في النكاح انتهى
* (فصل) (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة الزكشي في الاعتراض ما قصه تغيير المصنف يعطى ان الأذن

السبكي الذي هو نفي كون الأذن سببا لضمان واحتمال انه لا فائدة كون الأذن سببا في الضمان بعد من السبكي والغنى لان في الضمان
هو الأصل فلا يحتاج إلى بيان سببه اه حوا فلا اعتراض على المتن نعم الاحسن لا يفسخ بانه في نكاح عبده

ليكون نصافي الازل فان قلت باذنه قيد القابل الجديد فلا فرق بين تقدمه وتاخره قلت نعم وعمل على الجديد لا فرق بين الاذن وعدمه وعلى القديم لا بد من حق العادة ولا ما قرره السيد (٣٦٨) لا يضمن ذلك على الجديد في القديم ضمنه ان اذن (مهر او نفقة) أي مؤنة بل غالب

الضيقاء بطاقتهم اعلمها
 (في الجديد) لانه لم يلزمهما
 قصر بجا ولا قصر بمقابل لو
 ضمن ذلك عند اذنه لم يضمنه
 لتقديم ضمه على وجوبه
 بخلاف بعد العقد فانه يصح
 في المهر ان عليه النفقة الا
 فيما وجب منها قبل الضمان
 وعلى (وهما في كسبه)
 كذا من لانه بالاذن رضی
 بصرف كسبه فيما ولا
 يعتبر كسبه المحدث بعد
 الاذن في النكاح بل المحدث
 (بعد النكاح) ووجوب
 المهر وهو في مهر مقوضة
 بفرض صحيح أو وطء ومهر
 غيرها الحال بالعقد والمزاج
 بالحل وفي النفقة بالتكليف
 وانما يعتبر في اذنه في
 الضمان كسبه بعد الاذن
 وان تاخر الضمان عنه لثبوت
 الضمان حال الاذن ثم لانها
 كسبه (العتاد) كالسرة
 (والنادر) كالطعن وصية
 وكيفية تعلقهما بالكسب
 انه ينظر في كسبه كل يوم
 فيؤدى منه النفقة لثبوت
 الحاحية البانحة ثم ان
 فضل شيء صرف للمهر
 الحال حتى يرضى ثم بصرف
 له ولا يذخره شيء للنفقة
 أو الخالو في الاستقبال لعدم
 وجوبهما وقول الغزالي
 بصرف للمهر أو لأم النفقة
 جله ابن الزعفراني ما اذا
 امتنع من تسليم نفسها

المقصود عبارة محتملة لهذا واحتتملة أيضا كون الاذن سببا في الضمان كقوله تعالى بما اتعنت على
 فلان كون ظهور المحرمين وليس بمقصود اه فتقول الشارح نعم ان تسليم الاعتراض السبكي المذكور
 وقوله فلا اعتراض الخ دفع الاعتراض كلام المصنف به باطل أو نحو ذلك فلا يصح قول المحشي بعد ذكره عن
 الزركشي نحو ما عن السبكي ما صموطاه ان هذا الاعتراض لا ينفذ عنه قرره الشارح فان ارادته في نفي
 الاعتراض به فنظر انتهى اه سيدعر باختصار (قوله ليكون نصافي الاول) في النصبة تنظر (قوله منع الخ) في
 لاحتمال تعلق الجار بالنفي ولو بعد (قوله فان قلت باذنه) أي الذي في المتن (قوله بل تقدمه) أي تقدم
 باذنه على ما يضمن (قوله منع الخ) في صلاحته بما ذكره من هذا المنع للسندية بحث لا يخفى اه سركول
 ان تعيب بان سخط السند قوله وعلى القديم الخ والحاصل قوله باذنه للاشارة الى رد القديم القائل بسببية
 الاذن للضمان (قوله لا بد من) أي من باذنه (قوله ولا ما قرره) أي من دلالة الساق على ارادة ما قرره (قوله)
 بطاقتهم أي النفقة تعلما أي المؤنة (قوله لانه لم يلزمهما) أي قوله وقول الغزالي في المغني الاول لا النفقة
 الى المتن (قوله بل لو ضمن ذلك) أي ذكر ما يدل على الضمان كان قال تزوج وعلى المهر والنفقة وقوله
 ليرضيه أي لم يلزمه اه ع (قوله لتقدم ضمنا الخ) أي ما ذكر من المهر والنفقة (قوله بخلافه) أي
 ضمان السيد (قوله ان علمه) أي قدر المهر وقوله منها أي النفقة وقوله علمه أي قدر ما وجب الخ (قوله المتن
 وهما في كسبه) ولو اخرج نفسه فبها أي المهر والنفقة تميز اه ووضو ظاهره انه يستقل بالاجبار اه سم
 (قوله لانه بالاذن الخ) (فرع) * لو زوج عبدا بامته انفق عليه ما يحكم المالك فان قال له بمنها بولاد
 فان اعتقه السيد أو ولادها فنفقتها في كسبه السيد نفقة أو لا دعاهم فان استمر في بيت المال وان
 اعتق السيد ونفقتها فنفقتها على العبد كزوج أو نفقة لا ولا على السيد لانهم ملكه اه مخي (قوله)
 رضي بصرف كسبه الخ) الخلافة محل تأمل بالنسبة لعلها لم يلزمه عرف أهل محامته بل بدطر الدار عرف
 في بعض النواحي بخلاف ذلك اه سيدعر وقد يجب بان التحليل المذكور نظر الغالب كايضيد وقول
 ع (قوله وهما في كسبه) ولو خصه باحدهما أو نفقتهما تأمل كذا في هامش والآخر بين ما الاذن
 في النكاح انما فيما يترتب عليه كذا في اذنه في الضمان ونها عن الاداء فانه اذا فرغ من جمع ما فرسه على
 الاصل اه (قوله ولا يعتبر الخ) أي في غير المأذون له بالخيار وأما المأذون له في الخيانة فسيأتي انه يعتبر
 كسبه المحدث بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله وجوب الدفع الخ) عطف على النكاح (قوله وهو)
 أي وجوب الدفع اه ع (قوله ومهر غيرها) عطف على مهر مقوضة (قوله الحال بالعد الخ) أي اذا
 كانت مطبقة للوط عفو كانت صغيرة لا تطبق كان زوج أمنا الصغيرة فترقى فلا يحسد الا بعد الاطاعة كما يأتي
 في الصداق اه ع (قوله وفي النفقة الخ) عطف على في مهر مقوضة (قوله في الضمان) متعلق بالاذن
 وقوله كسبه ناتجا عن اعتباره وقوله عنه أي الكسب ولو كان الضمان متعلقا بقوله وانما اعتبار الخ
 (قوله انه ينظر في كسبه الخ) أي وجوبه انما من قوله لا لاحتمال الخ اه ع (قوله اليها) أي النفقة
 (قوله في المستقبل) راجع لكل من العاقرين (قوله وقول الغزالي الخ) مبتدأ خبر قوله جله الخ (قوله في
 المقاتلين) هما قوله وكيفية تعلقهما الخ وقول الغزالي الخ اه ع (قوله وهو القياس) معتمد اه

حق قبض المهر كله ونزع الاذرع في الماتلين ثم بحثناه لا تعين كل من هذين لامهادين في كسبه فيمصر في عشاءه
 من المهر أو النفقة وهو القياس فان كان مأذونا له في الخيانة فمعين

عش (قول المتن فيما يده من ربح وكذا الخ) الظاهر ان الكلام اذا قيل الربح ورأس المال الى الجواب
 فالسيد اتلافهما قبله فليس اجماع ثم يحتج مع مر فوافق على الظاهر المذكور اه سم (قوله ولو قبل
 الاذن) الى قول المتن ولو نسك فاسد في النهاية الاقوله ويمكن ان يعلق قوله خلافا لما قد يتوهم الى خروج
 وكذا في الغني الاقوله ان تكفل الى لم يتعلق به سق الاقوله ان تكفل الى المتن (قوله لانه) أي دين المهر
 والنفقة (قوله وبه فارق الخ) أي بالتكفل المذكور وما في أي قوله ولا يعتبر كسبه الخ اه عش (قوله
 ويحيى في كسبه هذا الخ) هل يحل في الكسب ما لم يسل بعد النكاح وجوب الدفع أو لا فرق بينهما
 الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون في نظر وأطلاق عبارة شرح الروض يقتضي الثاني اه
 سم والذي يقبه الاول كله ظاهر من الفرق الذي أفاضه الشارح كغيره ثم رأيت نقله من حاشية المحلى
 لعدم انصافه الظاهر ان مثل ذلك كسبه بغير الفداء الذي بعد الاذن ولو قبل النكاح انتهى اه سديد
 عبارة عش ومثله أي ما يده من ربح مما كسبه بغير الفداء قبل النكاح على ما شرح الروض لكن
 قضت عاقبة الشارح هنا بن مال الفداء والكسب خلافاً للأن يقال لما جعله السيد من استقلال
 بالتصرف صار له شبهة في كل ما يده اه وصار العيصي به كلام طويل فيستغاض من مجموع صنفه أي
 شرح مر ومنع عش عليه أنه أس الكسب على الربح الذي في شرح الروض انما هو في أن كلاً
 منهما لا يتعدى يكونه بعد وجوب الدفع كما يقتضيه كسبه بغير المأذون وهذا يناقض أن ينهض من حديث
 ان الربح لا يفرقة بين كونه قبل الاذن أو بعده وان الكسب لا بد أن يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله
 احدهما) أي الكسب ومال الفداء أي ما ذكر من المهر والنفقة (قول المتن وان لم يكن مكتسباً) اما لعدم
 قدرته أو لكونه محترفاً وما اه معنى اه (قوله أو زاد الخ) أي الذي في المهر الذي قدره السيد
 اه وشدي عبارة سم أي كان أذن له السيد أن يزوج بعشرة فزوج بأحد عشر اه (قول المتن في ذمته)
 أي فقط بطالبه ما يده عقتان وضمت ما لم يده من لازم لرواها مستحقة فتعلق بذمته كبدل القرض
 فلا يتعلق بقرينة اذ لا جناحة منه ولا يمتد به إلى ما رآه الفصل اه معنى (قوله يطالبه) أي بما ذكر من
 المهر والنفقة وما زاد السيد على ما قدره السيد (قول المتن له المسافرة به) قال النشري ويخبر بالسفر به اذا
 كان المهر مؤجلاً ظاهر أمالو كان سلاً والعبد قادر فيجب منه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه
 وعلى السيد ان لم يعطهما الاقل كما سبق أي الاقل من أجرة مثل مدة السفر ونفقة المهر اه ولعل المراد بمدة
 السفر ما عدا وقت التمتع اذ لا بد له كما ساق اه سم (قوله ان تكفل الخ) ساقى أنه لا يأمُر بتركه (قوله ان
 تكفل الخ) وقول المصنف الاثنان تكفل الخ قوله لم اقل الخ لعل هذا في غير القسم الأخير وهو من ليس
 مأذوناً ولا مكتسباً أمالو فكل من المسافرة به واستغاضه لا يقوت شيئاً فكيف يشترط التكفل ولم يلزم الاقل

أي السيد (قوله في المتن فيما يده من ربح وكذا رأس مال) الظاهر ان الكلام اذا قيل الربح ورأس
 المال الى الجواب فالسيد اتلافهما قبله فليس اجماع ثم يحتج مع مر فوافق على الظاهر المذكور (قوله
 ويحيى في كسبه هذا أيضاً) هل يحل في الكسب ما لم يسل بعد النكاح وجوب الدفع أو لا فرق بينهما
 وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون في نظر وأطلاق عبارة شرح الروض يقتضي الثاني
 (قوله أو زاد على ما قدره) أي كأن ذان السيد أنه يزوج بعشرة فزوج بأحد عشر (قوله في المتن في
 ذمته) وظاهر ان هذا فيما زاد الشارح بالنسبة لزيادة (قوله في المتن له المسافرة به) قال النشري ويخبر
 بالسفر به اذا كان المهر مؤجلاً لظاهر أمالو كان سلاً والعبد قادر فيجب منه من السفر حتى يسلمه انتهى اه قال في
 الروض وشرحه وعلى السيد ان لم يعطهما الاقل كما سبق أي الاقل من أجرة مثل مدة السفر ونفقة المهر
 انتهى ولعل المراد بمدة السفر ما عدا وقت التمتع اذ لا بد له كما ساق (قوله ان تكفل المهر) هل يشترط الحال
 والا كفي تكفل النفقة على قياس قول الشارح الاثني كذا قيل زبدة الخ (قوله ان تكفل المهر والنفقة
 وقول المصنف الاثنان تكفل المهر والنفقة قوله لم يسل الخ) لعل هذا في غير القسم الأخير وهو من

(فيما يسده من ربح) ولو
 قبل الاذن في النكاح (وكذا
 رأس مال في الاصح) لانه
 لزمه بعد ما ذن فيه فحكان
 سكن في الفداء وبه فارق ما
 مر في الكسب انه لا يتعلق
 به الا بعد الوجوب ويؤخر
 أيضاً بان القسم لا يتعلق به
 ولا شبهة فيما جعل كسبه
 وان قوله السيد يقتضي به
 بخلاف مال الفداء لانه
 مقوض لراه فيه فنفوق
 استقلال ويحيى في كسبه
 هنا أيضاً فاذا لم ينف
 أحدهما به كمال من الآخر
 وان لم يكن مكتسباً ولا
 مأذوناً أو زاد على ما قدر
 له (في ذمته) يطالبه اذا
 صلى لوجوبه فزاد مستغاضه
 (وفي قوله على السيد) لان
 الاذن ان هذا حاله التزام
 العون (وله المسافرة به) ان
 تكفل المهر والنفقة
 ويمكن رجوع ان تكفل
 الاثنان

ومعهم به لهذه أيضا ولم يتعلق حق الغير كرهه والاشترط رضاه (ويقول الاستئذان) عليه الملكة الرقبة فقدمه عن العبد استعماله وجسته معه والكره عن كسبه فان لم يطلبها السفر معه فنفقته باقية بحالها (واذا لم يسافر) به أو سافر به معها (لزمه تغلبته ليلًا) أي بعضه الآخر في الامترو وقت فراغه قبله بعد النزول في (٢٧٠) السفر فيما يظهر خلاف ما يؤولهمه كلام الماوردي ثم أيت إلى ركشي صرح بشي

الذكر وان بل له أيضا في غير المأذون الذي مع من مال التجار تور بمحما في المهر والنفقة لهما يتعلقان بذلك وفي حقهما فلا حاجة إلى اشتراط التكفل ولا إلى لزوم الأكل المذكور بنقلته ليلًا سم أقول وما ذكره أيضا خال تأمل لاحتمال تلف ما يديه ولو بالاف السد كما صرحوا ذكره أولاده الغني في شرح وفي قول يلزم المهر والنفقة بحالهما قال بعضهم جسيه ماسبق في عبد كسب أم العاجز عن الكسب جعله في الظاهر أن للسيد السفر به واستخدمه حضر من غير التزام شي أنهي وهذا بحث مردلان استخدمه يقابل بأجرة فهو لا يفسد في قول لا يجب يلزم الأقل من أجر مثله إلى آخره أه وهو الظاهر (قوله ومعه) أي في الرجوع مفهوماً أن تكفل الخ (قوله أيضا) أي كرجوعه لستة الاستخدام (قوله ولم يتعلق الخ) عطف على قوله تكفل المهر وقوله به أي العبد رضاه أي الغير أه سم (قوله كرهه) أي أو استأجر أو كتابة أو حناية أه حاي (قول المتن ويقوت) بالنصب من التقويت (قوله العبد استعماله وجسته الخ) فان امتنع من السفر معه ولو في السد لها إذا كانت رقة سقطت نفقته ما غني ور وضع شرحه (قوله والكره) أي لهما كسبه الظاهر أنه مثله سائر مؤن السفر الزاد على مؤن الحضر أه سدهر (قوله في الأمانة) أي الماز وجته أه سم (قوله ووقت الخ) عطف على ليلًا (قوله فيما يظهر الخ) راجع إلى قوله وقت الخ (قوله انعكس الحكم) أي قلته تغلبته نهار الاستئذان وقوله وقد جسد ذلك أي قول الله - سنف لزمه تغلبته ليلًا أه عس (قوله ومعه) أي التبعيد بما ذكره قال سم على الكون ينزل سده أه (قوله كل وقت) لتأمل المراد به فان ظهره شكل أذ لم لا يتعطل سده به الكسبة فكان المراد العموم العرفي للاحق أه سدهر (قوله ولا فرق) أي بين كونها ينزل السيد أو لا أه عس (قوله أو تعلمها وهو موس الخ) في ما مر أن الأول الله يلزمه موافقته في الصورتين أي إذا كان موسرا أو أدى والا فلا فإنه إذا تكفل بشي لزمه ما يصفه ضمان مع ترو لزمه وامتنع الرجوع عنه كاهو ظاهر مر أه سم (قوله أي من ابتدائه الخ) مجرد تصور المراد الأقل من أجرة مدة الاستخدام والحبس وكل المهر الخ أه عس (قوله إلى وقت المطالبة) أي والصورتان الاستخدام والحبس أي بقدر يتناقض أه رشدي (قوله أحد ذينك) أي الاستخدام والحبس أه سم (قوله أيضا) أي كجرحه المثل (قوله فأن لم يكن مهر) أي كان أو أنه أو كانت مقبوضه ولم يوجد فرض ولا ملة (قوله وذلك) أي لزوم الأقل (قوله مطلقا) أي أقل كانت أو أكثر أه عس (قوله من ذلك) أي من قول المتوان استخدمه الخ (قوله لأنه لا ضرر الخ) أي للزوم السيد أقل الأمرين من الأجرة والنفقة والمهر أه عس (قوله لزمه) ظاهر أن المراد لزوم لا يتوقف على علم

ليس ما ذوقوا ولا كسبا أم هو فكل من المسافرة ومن استخدمه لا يفوت شي أكف بشروط التكفل ولزوم الأقل المذكور أن بل له أيضا في غير المأذون الذي مع من مال التجار تور بمحما في المهر والنفقة لهما يتعلقان بذلك وفي حقهما فلا حاجة إلى اشتراط التكفل ولا إلى لزوم الأكل المذكور بنقلته ليلًا سم أقول وما ذكره أيضا خال تأمل لاحتمال تلف ما يديه ولو بالاف السد كما صرحوا ذكره أولاده الغني في شرح وفي قول يلزم المهر والنفقة بحالهما قال بعضهم جسيه ماسبق في عبد كسب أم العاجز عن الكسب جعله في الظاهر أن للسيد السفر به واستخدمه حضر من غير التزام شي أنهي وهذا بحث مردلان استخدمه يقابل بأجرة فهو لا يفسد في قول لا يجب يلزم الأقل من أجر مثله إلى آخره أه وهو الظاهر (قوله ومعه) أي في الرجوع مفهوماً أن تكفل الخ (قوله أيضا) أي كرجوعه لستة الاستخدام (قوله ولم يتعلق الخ) عطف على قوله تكفل المهر وقوله به أي العبد رضاه أي الغير أه سم (قوله كرهه) أي أو استأجر أو كتابة أو حناية أه حاي (قول المتن ويقوت) بالنصب من التقويت (قوله العبد استعماله وجسته الخ) فان امتنع من السفر معه ولو في السد لها إذا كانت رقة سقطت نفقته ما غني ور وضع شرحه (قوله والكره) أي لهما كسبه الظاهر أنه مثله سائر مؤن السفر الزاد على مؤن الحضر أه سدهر (قوله في الأمانة) أي الماز وجته أه سم (قوله ووقت الخ) عطف على ليلًا (قوله فيما يظهر الخ) راجع إلى قوله وقت الخ (قوله انعكس الحكم) أي قلته تغلبته نهار الاستئذان وقوله وقد جسد ذلك أي قول الله - سنف لزمه تغلبته ليلًا أه عس (قوله ومعه) أي التبعيد بما ذكره قال سم على الكون ينزل سده أه (قوله كل وقت) لتأمل المراد به فان ظهره شكل أذ لم لا يتعطل سده به الكسبة فكان المراد العموم العرفي للاحق أه سدهر (قوله ولا فرق) أي بين كونها ينزل السيد أو لا أه عس (قوله أو تعلمها وهو موس الخ) في ما مر أن الأول الله يلزمه موافقته في الصورتين أي إذا كان موسرا أو أدى والا فلا فإنه إذا تكفل بشي لزمه ما يصفه ضمان مع ترو لزمه وامتنع الرجوع عنه كاهو ظاهر مر أه سم (قوله أيضا) أي كجرحه المثل (قوله فأن لم يكن مهر) أي كان أو أنه أو كانت مقبوضه ولم يوجد فرض ولا ملة (قوله وذلك) أي لزوم الأقل (قوله مطلقا) أي أقل كانت أو أكثر أه عس (قوله من ذلك) أي من قول المتوان استخدمه الخ (قوله لأنه لا ضرر الخ) أي للزوم السيد أقل الأمرين من الأجرة والنفقة والمهر أه عس (قوله لزمه) ظاهر أن المراد لزوم لا يتوقف على علم

نقصت بل يلزمه الاتعلم به فإقول ما لا استخدمه أجنبي فانه يلزمه أجرة المثل مطلقا ويؤخذ من ذلك أن استخدام لا تكفل بل بحسبه باستخدام ولا تكفل لآه عليه فملا لا ضرر على الزوجية من وجهه خلاف ما قد توهم من قوله أن تكفل الخ والحاصل كما علم من غير وجه المنة أنه في صورتي السفر والاستخدام أن تكفل بالمهر والنفقة فلو ما دون لم يتكفل أو تكفل بالأقل السابق لم يلزمه الأقل وإن أُلْهِجَ

بقدرهما

نقصت بل يلزمه الاتعلم به فإقول ما لا استخدمه أجنبي فانه يلزمه أجرة المثل مطلقا ويؤخذ من ذلك أن استخدام لا تكفل بل بحسبه باستخدام ولا تكفل لآه عليه فملا لا ضرر على الزوجية من وجهه خلاف ما قد توهم من قوله أن تكفل الخ والحاصل كما علم من غير وجه المنة أنه في صورتي السفر والاستخدام أن تكفل بالمهر والنفقة فلو ما دون لم يتكفل أو تكفل بالأقل السابق لم يلزمه الأقل وإن أُلْهِجَ

في ذلك اليه ونرجع بنهار ما لو استخلمه ليلاً أن ينهار أو لا ينهار في مقابلة الليل شيء ويتعين فرضه فحين غلبه نهار أو الاكثافي فالليل في حقه كالنهار كما هو في استخدام ليل لا تعطل عليه شغله نهار أو الاكثافي من هذا الأقل أضافنا انظره (وقيل (٢٧١) يلزم للمهر والنفقة مطلقاً لا ندر عما

كسب في ذلك اليوم ما بين
 بالجسر وربان الأمل -
 خلاصة ذلك وعلى الوجهين
 المراد نفقه سد تنحور
 الاستخدام للحر وقول مدة
 النكاح (ولو نكح فسادا)
 لعدم الأذن أو فقده شرط
 كسما للفقهاء (فون) وروى
 فيهم (مثل) يجب (في ذمته)
 لحصره وضامته نعم
 لو أذن له السيد في الفاسد
 خصوصه تعلق بكسبه
 ومال تحاربه بخلاف مالو
 أطلق لأصراه للصحيح فقط
 (وفي قول في نفسه) لأنه
 اتلاف ويصل الخلاف في
 حرة بالنفقة أو غير شديدة
 مستقلة سلت نفسها
 باختيارها أو أمه سلمها
 سيدها فإن فقدها من
 ذلك تعلق وقته لأنه
 غناية بحصة (وإذا زوج)
 السيد (أمته) غير المكاتبه
 مكاتبه فهو وامرءه
 وبهرها (استخدمها) بنفسه
 أو نائبه أمه أو غيره
 نظر ماعدا ما بين السرة
 والركبة أو ما بين الأختين
 فإنه لا يلزم من الاستخدام
 ونظر ولا حرة (نهار) أو
 آخرها إن شاء لبقا ملكه
 وهو لم يتصل الزوج إلا
 منسعة الاستمتاع فقط
 (وسلمها الزوج ليل) أي
 وقت فراغ الخدم متى عادة
 أهل ذلك المثل فالنصر على

بقدرهما اه سم (قوله في ذلك) اهل الرافق التكفل وعنده اه سم (قوله فرضه) أى قوله لو
استخدمه ليل الخ (قوله كلاتوني) والاثنيون وان رسول قال الا زهرى هو للعلم والجلصة توجه العرب
على اثنتين بناء من واثن بالمكان اثنا عشر باب قد اقام اه عس (قوله فاقبل في حقك النهار) أى فلا
طالب بخدمته النهار ويزمه اقل الامر من أسوة بخدمته ليل الخ عس ووشدى (قوله كاهم) أى
طابق كون الليل في حقك النهار وان كان ماضي فقلته لا تستأخره فانى دم الاقل المذكور اه وشدى
(قوله وفي استخدام ليل الخ) المراد انه ان كان على لا يلاصل شغلها بارزته ماقل المذكور وان كان على
العائد نهارا هكذا ظهر فليراجع اه وشدى (قوله مطلقا) أى سواء كان في الاجرة أو زاد عليها (قوله
بالجسم) أى جيع الملون السابقة واللاحقة اه عس (قوله لعدم الاذن) أى قوله ويعترف في علمه النهائية
والغنى (قوله لعدم الاذن الخ) (فروع) لواء ذكر السيد الاذن العبد في النكاح وادعت الزوج على السيد
ان كسب العبد مستحق لغيره ونفقى سمعت دعوا له لوالعبد ان يدعى على سيد كمال ان الرفعة اه تازمه
قلته في كسب النهر والنفقة واشترى العبد وزجه لمسه أو أجنبي ولو اذنه لم ينفع النكاح ولو اشترى
المبصر زوجة مختص ملكه او المشرى فيمن بين سيد ولو بان سيد استخفى بكاحله لم ملكه في الاولى
وجوه من في غيرهما امتنع عليه ولو عهدت لزوج بان سده لانه لا يجوز وطؤه بغير العين اه معنى (قوله
ثم الخ) عبارة لغنى والروض شرح نعم ان اذنه السيد كاح فاسدا وقد سجد المهر دون النكاح تعلق
بكسبه ومال تجارة لو خود ان سيد قال بان الرفعة مقيم ان عينه المهر فيبقى ان يكون التعلق بالكسب
أقل الامر من مهر المثل والمعين اه (قوله لو اذنه السيد الخ) بقدره النظر في بولي المحصور لو اذنه هل
يكون كاذن السيد تعلق المهر بتمته أو كاذن لانه لاحقه في المهر بخلاف السيد بغير نظر ولعل الاقرب
الثاني اه سيدع قوله لو اذنه أى للعبد وقوله بخدمته علم من غير زيف النسخ وأصله بكسب (قوله فان
فقد شرط من ذلك) بان كانت حرة طفلة أو مجنونة أو وطئت تكرهة أو ناقة أو كانت أم لم يسلمها سيدها
اه معنى (قوله بهما المكتبة) أى بالمعبضة أمها فاستأثرت (قوله انتم استخدمتم لها الخ) وهذا على
الامة المستأجرة للخدمة فانه يلزم سيدها تسليمها للمستأجرة نهارا وأولها ليقوت الفراغ من الخدمة عادة
والمستأجرة للأرض اعلم بزمه تسليمها ليلانهارا اه معنى (قوله نظرتم لها في السر الخ) ولما حو بها
اه نهاية الآية خلافا للشارح والغنى والاشي (قوله وهو الخ) أى السيد اه معنى (قوله في الثلث) يعنى
ما بعد الثلث الاول اه معنى (قوله في قيامه) أى السيد (قوله في حرقته) أى الزوج (قوله لم يلزم السيد الخ)
ولو كانت محقرة وقال الزوج سم تحرق السيد على أى وسلموا الى لبلان لو لم يلزم ما حرقته لا بد بدونه
الاراض عن الحرقه واستقدمها معنى ونهاية وفي سم عن الكثر مثله (قوله الا ان كانت حرة السيد الخ)
يخل في السمتي منه مالي كانت حرة السيد اذا كروتهما واذا يلزم التسليم نهارا وبه شرح الناشرى لكن

(قوله في ذلك) لعل المراقق التفتل وعنده (قوله في استخدام الخ) كذا شرحه (قوله لم يؤذنه السيد في القاسد الخ) عبارة الرض فان أذنه في القاسد أو فسد المهر فحق أي دون النكاح فعلق أي المهر بكسبه قال في شرحه وما لم يخار به ثم قال ان الرضعتان عن المهر فبيح أن يكون المعلق بالكسب أقل الامر من مهر المثل والمعين انتهى وهل يستأخذ من ان الأذن في القاسد يستعده به الصبي أيضا (قوله في المتزوجات وأزوج أمتهما استخدمهنا المرق) قال في الرض من زواجه هنا بكسب أمتهما فانه متى ما غابا يلزم سرهما هل يسلمهما للمستأخر من اولو الى اولى وقت النوم دون ما يسده ليستوفي عنفتها الاخرى (قوله في الكتابة) أما هي فستأني (قوله فمراعاة الخ) وأخالفه ما شرحه (قوله الا ان كانت حرة لتسليد التي يريد ههناهل الا أيضا الخ) دخل في المستثنى منهنه والو كانت حرة السيد المذكور في المرق فلا يلزم التسليم لمرأوه به صريح التامري

الثالث تقریب باعتبار عادة بعض البلاد و يعتبر فی قیاس من آخر الخلیل العادة أيضا کما هو ظاهر فان كانت حرفته لیلان یلزم السيد تسلیما له
 نهار الان لان كانت حرفه السيد التي یدها من هایلان أيضا کما یجعله الاخری

نقل عن الجلال البلقيني انه رجحان الجواب حيث ذكر الزوج وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار
 السيد هو ظاهر كلامهم فلتأمل اه سم عبارة السيد المصري قالوا السيد اسلمها لسل على عادة الناس
 الغالبة وطلب زوجهما ذلك من ارادته فالتظاهر كقوله الجلال البلقيني اجابة الزوج كقولوا السيدان
 يدل عمدا لسكون الغالب وهو الميل بالنهار فانه لا يمكن من ذلك والاوج من تردد الاذرى وجوب تسليم
 الامتلايان نهارا حيث كانت لا كسب لهما ولا نكحة فقبل امانة او جنون او جنيل او غيرها هذا الوجه لم يسبها
 حيث ذكر اه نهاية ونقل المحشى كلام الجلال المذكور ثم قال وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان
 اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فلتأمل اه أقول يمكن الفرق بوقوعه في مقابلة معطوب بالزوج فيبذل كره الشارح
 لعادة والعرف الغالب بخلافه في مسئلة الجلال فلتأمل اه وكذا في عيش عن الزيادة ما وافق ما قاله
 الشارح (قوله وبشئ الخ) أي الاذرى (قوله أجبر الخ) وقا في النهاية والمغني (قوله الاية) أي البذل (قوله
 أولا) أي لا يجبر (قوله وانه الخ) عطفا على الاول (قوله أما المكتوبة) الى المتن في النهاية والمعنى الا قوله وانما
 يقبض الى البعض (قوله فان لم يكن مهابدة ففقه) قضيتاه يستخدمها وليلا ونهارا ولا يلزمه لما شئ في مقابلة
 جزئها الحر ولعل وجه انهما لم يطلب المهابدة مع امكانها أسقطت حقها المتعلق بجزئها الحر (فرع)
 حبس الزوج الامتنع السيد ليلا ونهارا هل يلزمه النفقة أو حق قبلها فلتأمل سم على منعه أقول القياس
 لزومها لانها السيدين مختلفين وهما التسليم والقنوات على السيدين ونقل بالنسب عن بعضهم ما وافقه اه
 عيش (قول المتن ولا نفقة على الزوج الخ) مقتضاه ان المسقط لنفقة الامتة هو استخدامهما نهارا وليس كذلك
 وانما أسقط لهما حبسا عن زوجه لانه لسلها ليلا ونهارا وقال لها على كذا وكذا وقت اشتغال زوجهما
 عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلا ونهارا لم تسقط نفقتها اه ناشري وفيه تنبيه لا بأس به اه سم (قوله أما
 المهر) الى المتن في المغني (قوله بذلك) أي تسليمها ليلا فقط اه معنى عبارة سم قوله بذلك شامل للتسليم
 نهارا فقط فراجع اه (قوله ان يسلمها لسل الخ) عبارة ما في التسليم الذي يمكن معه من الوطء
 حصل اه (قوله اما لو سلمت ليلا ونهارا الخ) أي ولو سلمت ليلا ونهارا السيد كسب من الناشري (قوله
 فيلزمه النفقة) أي قطعا اه نهاية (قوله أو جواره) الى قوله وكان تنقص في ذلك في النهاية وتلزم قوله
 نفقتها (قول المتن لم يلزم في الاصح) نعم لو كان زوجهما وليدا سيدها وكان لايب ولاية اسكانه لسله أو مودة

وبعث أيضا الله لسلها
 نهارا فامتنع أجبران كانت
 حرقته ليلا ولو كانت حرقته
 ليلا والسيد لا يستخدمها
 الاية وحرقته الزوج نهارا
 فهل يجبر السيد على تسليمها
 له ليلا وان ضاحقه أولا
 وان ضاحق حتى الزوج كل
 محتسمل وظاهر كلامهم
 الا لا والله لو لم يكن استخدامهما
 في شئ وطلب الزوج تسليمها
 ليلا ونهارا أجبر السيد على
 ذلك كله وجهه أما المكتوبة
 كجابه محققه قسم ليلا ونهارا
 على ما قاله الماوردي وانما
 يقبض ان لم يقوت ذلك علما
 تفصيل الضوم والا فلا سيد
 منها من النهار والبعض
 في نوبتها كسرة في نوبة
 السيد كقوله فان لم تكن
 مهابدة ففقهته على الوجه
 (ولا نفقة على الزوج حيث ذكر)
 أي حين اذ سلمت له تسليمها
 ناقصا كالسبل فقط (في
 الاصح) لعدم التمكن التام
 كقولنا لسلها لسله ليلا
 واشتغلت عن الزوج نهارا
 أما المهر فيلزمه تسليمه
 بذلك لان سببه الوطء وقد
 وجدوا ما سلمت له ليلا
 ونهارا فتلزمه النفقة فلم
 يتمكن حيث ذكر (ولو أخل)
 السيد (في خارجه) أو جواره
 على الاروجه (يدنا وقال)
 الزوج وحقها فيه

أي أو قتل الامتز وجها كالمظهر (وان الحرة وقتلت نفسها أو قتل الامتز أجنبي) كالزوج (أومات خلا) بسقط المهر قبل النحول لان الحرة كالسيدة لا تزوج بنفس العقد ومن (٢٧٤) ثم جازله السرى بها ونهاتها ولا فرق للفرقة الاخيرتين ثم تحصل من جهة الزوج وتولا

من مستحق المهر - وخرج
بقتل الحرة نفسها تاتس
الزوج أو غيره لهوا لم يكن
مالا للمهر فلا يسقط قطعا
(كلوا هلكا بعد دخول)
فانه لا يسقط قطعا لاستقراره
بالدخول (ولو باع مخرجة)
تزوجا صحها وهي غير
مفوضة أو أعتقها قبل
دخول أو بعده (فالمر)
أي المسمى ان صم والانه
المثل (البائع) أو أعتق
لوجوبه بالعقد الواقع في
ملكه - ثم لا يسحبها
نار وجها عن ملكه ولا
المشترى ولا تحبس العتقة
نفسها لان كلامها غير
مستحق للمهر المخرجة
تزوجا فاسد والمفوضة
فليس الاعتبار فيما بال عقد
لانه غير موجب لشئ بل
بالوطء فيما والفرض أو
الموت في المفوضة فمن وقع
أ - بعده ان ملكه فهو
استحق المهر (فان
طلقت) بعد البيع أو
العقود (دخول نفسه
له) المسمى (ولو زوج أمته
بعده) لنفسه صحته لهم
خلافا لغيره وبالأصح
عنده وبوجه في غير مكاتبه
(لحبس مهر) لان السيد
لا يثبت له على عبده دين
بأنفاله ولا غيره فلا يطالبه
به بعده عتقه وقبل وجب ثم
سقط من سن تسمية على

ففي بعض شروح المختصر أنه لا مهر لها واعنده الشهاب الرمي نهية ومعنى (قوله أي وقتل الامتز) عطف على
قتل سيدها (قوله كلوا لها) أي قوله أي أو قتل الامتز (قوله الممن أومات) أي الحرة والامة (قوله قبل
النحول) الاولى تقدم على فلا يكفي المنفى (قوله في الاخيرتين) وهما قبل الاجنبي الممتزوجة
(قوله خرج) الى الكتاب في المنفى الاقوله ولم يكن مالا للمهر وقوله أو أعتقها وقوله أو أعتق وقوله
أو أعتق وقوله ثم لا يسحبها الى مالها زوجة وقوله نعم تسن الى فلوزوج (قوله لها) أي الحرة (قوله ولم يكن)
أي غير الزوج مالا للمهر احترار عن نفوها إذا أعتق أمته المخرجة بعد النحول ثم قتلها (قوله الممن
هالكنا) أي الحرة والامة اه معنى (قوله الممن فالمرح) أي بعد الوطء اه معنى (قوله قبل دخول
الح) راجع لكل من المخرجة (قوله أي المسمى) أي قول الممن فان طلقت في النهاية الاقوله ولا تحبس
اي قوله أمال الزوجة (قوله لا يسحبها) أي السيد المبيع لتسلم المهر (قوله لا يشتري) عطف على
الغير المستتر في لا يسحبها (قوله لا تملك ما) أي المشتري والعقبة (قوله أمال المخرجة) عطف على
عقبة النهاية مستثنى عن الممن نصها الاما واجب المفوضة بعد البيع بفرض أو وطء أو موت أو وطء
في كساح فاسد فالمشترى كمن أمته مفوضة طلقت بعد البيع وقبل النحول والقرض وان عتقت أمته
الزوجة فلهما ماذ كان المسمى ولم يمتد له الما البائع اه وبيان المنفى إذا ذاب وجب ملك المشتري
فهو بان كان الكساح فريضا أو فاسدا وقع الوطء فيها والقرض أو الموت في الاول به - دال البيع
والتمتع والوجبة الفرق المسمى - جرى لوجوبه الى ملكه اه (قوله أحدهما) أي الوطء والقرض
(قوله الممن فان طلقتا) أي غير المفوضة فنصفه أي البائع اه معنى (قوله المسمى) أي لوجوبه بالعقد
الواقع في ملكه (قوله لنفسه صحته) أي قول المسمى زوج أمته بعده بالباطل فاعلى وقوله ولا تصح عبده
أي بدل البه (قوله في غير مكاتبه) أي والبعض اه معنى (قوله فلوزوج) أي السيد عبده بها أي بأمته
(قوله على الاول) أي ما في المتن من عدم الوجوب أصلا بغير اللقي وهو لوجوب المهر ثم سقط أول يجب أصلا
ظاهر كلام المصنف الثاني وحري على على المطلب وتظهر فائدة الخلاف في اذاز وجب المخرجة فان قلنا بعدم
الوجوب فلا يثبت السيد عليه وان قلنا بالوجوب وجب السيد عليه مهر المثل لانه وجب بالوطء وهو حر ولو
زوج أمته بعد غيره ثم اشترا قبل ان يقبض مهره فانه قال الماوردي فان كان بيد المعلن كسبه بعد
النكاح شئ فهو للمشتري يأخذ من المهر وليس البائع فيحق وان لم يكن فلا يثبت له بشئ لانه صا عبده اه
(قوله أمال مكاتبه) الى الباب في النهاية (قوله لانه معه الح) ولو قال لانه أعققت على ان تسحبني أو نحو
فقبلت أي بان طالت قبلت فوراً أو قالت أعققتي على ان أنكسك أو نحوها فاعتقها فاعتقت أي في صورتين
واسحق عليها فمتهما وقت الاعتاق ثم لو كانت أمته مجنونة أو صغيرة فاعتقها على ان يكون عتقه فاسدا فمتهما قال
الداري عتقت وماتت أجنبية يزوجها كسائر الاجانب ولا ينفقه والوفاء بالنكاح منهما أي السيد والامة
غير لازم أي في صورتين ولومسولة فان تزوجها عتقها أو صدقها العتق فسد الصداق لانها عتقت أو
النفقة صح وروث منها ان علمها كذا الوزوجها ببقية عبده أو تلفته ولو قال انه امرأه أعتق عبدا
أولا (قوله كلوا لها) ظاهره أنه غير مستولم أعجز وم به في الانوار (فرع) * أفق شحنا الشهاب
الرمي تبعا لمافي الانوار بان الزوجة الحرة لو قتلته زوجها فلا مهر لها (فرع آخر) * اشترى السيد
وأجنبي في قتلها فاعتقل سقوط المهر تغليبا لكتاب السيد وقد يؤيده ان المانع يقدم على القتل ويحتل
وجوب النصف وقد يدعي ان المانع هنا مانع عن النصف لانه ان الكل فليأتمل (قوله ثم لا يسحبها) وخرجها
عن ملكه ولا يشتري ولا تحبس العتقة (الح) قال في الرض وان وجب أي للمهر المشتري فله الحبس وكذا
العتقة تكون معتقة أو مولى لها بصد اقوال التحبس نفسها لاجله انتهى

مافي الروضة واعترض بان لا أكثر من على عدم نيتها فلوزوج جميعا فمهرها ثم وطئها بعد العتق لم يجب له عليه شئ
على الاول اما مكاتبه كاتبة صحته فليس عا به لانه مكاتبه وكاتبه فمهره بقدر حوته

على أن أنكحها أو قال له رجل أعتق عبدك حتى على أن أنكحها بعتي فعل عتق العبد ولم يلزم الوطأ بالنكاح
 أي في صورتين ووجبت قيمة العبد وإن قال لا تمتد اعتبارك على أن تكسبه زيد فقلت جبت القيمة
 عليها وإن قالت لعبدها أعتقتك على أن تزوجني عتق بجانا ولم يقبل اه نهاية (قوله) كجبت لا الذري
 (شأنه) فتدبروا النكاح عن المهر أيضا في صورتهما أنكح فاسدا ووطئ ومنها إذا وطئ العبد سيده أو
 أمته سيده شيعة ومنها إذا وطئ المهرثمن الأمة المهرية باذن الراعي مع الجمل بالقرم ووطئ شيعة بهما
 في عامل القراض والمساخر ونحوهما ومنها إذا وطئ حرة بنسبتهن ومنها إذا وطئ مملوكة مملوكة بنسبته
 ومات على الرذون منها ما إذا وطئ السيد أمته غير المكاتب ومنها إذا وطئ بنته بنته ومنها ما لو عتق المهر
 أمته على ثلث ماله ثم نكحها بمسعى في عقد النكاح ولا مهران لم يحدد دخول لأن وجوبه يثبت على الميت دينا
 يرق به بعض العدم نحو وجهان الثلث فيسقط النكاح والمهر وإن شابه يردى إلى إسقاطه فيسقط اه معنى
 * (كتاب الصداق) *

كجبت لا الذري
 * (كتاب الصداق) *
 هو بفتح الصاد ويجوز
 كسرهما وجميعه أصدقة
 وكثره صدق ويقال صدقة
 بفتح فتشبعوا بضم أو فغ
 فتكون وضمهما وجمعه
 صدقات ما وجب به عقد

(قوله هو) أي قول المتن بين في النهاية (قوله هو بفتح الصاد) أي شرعا كما يؤخذ من قوله وهذا على الخ اه
 عش (قوله بفتح) أي للصاد فتثبت أي للدال ونحوه وضم الخ أي للصاد وقوله وجب اه أي صدقة على
 جميع لغاته المارة وقوله صدقات أي فان جع السلامة تابع لقوله اه عش (قوله ما وجب الخ) خبر هو
 المار (قوله به) أي القرض (قوله العقد هو الخ) الجملة خبران (قوله فيه) أي الوجوب أو القرض اه
 رشدي (قوله أو وطأ الخ) عطف على عقد الخ اه عش (قوله كرضاع) أي ووجوبه فهو دنياه ومعنى
 (قوله وهذا) أي إطلاق الصداق شرعا على ما وجب به عقد نكاح أو وطأ أو تزويج الخ (قوله انه هو مشتق
 الخ) أي لأن المعنى اللغوي للمشتق من الصدق لا يناسب الاماثل في النكاح فقط اه رشدي (قوله لا شعارة
 الخ) أي سمي ما وجب به عقد نكاح الخ بالصاد لا لشعارة الخ (قوله وراثة) أي الصداق اه عش (قوله
 وراثة المهر الخ) وقيل الصداق ما وجب بتسليمه العقد والمهر ما وجب بغير ذلك اه معنى (قوله ولو في
 تزويج أمه بعده) وفاقا للمعنى وخلافا للنهية (قوله على ماسر) أي أن تقابل الباب (قوله للسن تسميته في
 العقد) أي وإن لا يدخل ماسر يدفع الهاشما من الصداق تزويج ما من خلافه من أو جبه معنى وأسن (قوله
 للاتباع) أي التي في النهاية الأولى عند التسمية قوله فان المصدق إلى وإن يكون (قوله عن عشر تزويجهم
 وهي تساوى الآن نحو تحسين نصف نفقة اه عش (قوله عند التسمية) أي إذا ذكر المهر في العقد ولا
 فسأني حكاية الإجماع على جواز إخلاء العقد منه اه رشدي (قوله وإن لا يرد الخ) هل أنيل وإن
 ينقص لأنه أوفق برعاية الأدب وليس هنا أمر به اه سيد عري وقد يجب بأن أمثال الأمر ولو ضمنا

نكاح وياتي أن القرض
 في التقويض وإن كان
 الوجوب به مبني على العقد
 هو الأصل فيه أو وطأ أو
 تزويج بفتح فمرا كرضاع
 وهذا على خلاف الغالب
 أن المعنى الشرعي أحص
 من اللغوي انه هو مشتق
 من الصدق لا شعارة صدق
 رغبة بالذ في النكاح الذي
 هو الأصل في إيجابه وراثة
 المهر على الأصح والأصل
 فيه الكتاب والسنة
 والاجماع (رس) ولو في
 تزويج أمته بعده على ماسر
 (تسمية في العقد) للاتباع
 وإن لا ينقص عن عشرة
 ذواتها الصلوات بأحنية
 رضى الله عنه لا يجوز عند
 التسمية أقل منها وتزل
 المقتلة فهو أن لا يرد على
 جسمها فتدبرهم فتنة الصلة

* (كتاب الصداق) *

(قوله) جمعة قلة أصدقة كثره نصف أي بكل هذا القول لا يؤخذ الجمان المذكوران من قول الألفية
 في اسمهم كثر وبأي بعد ثالثا فاعلم عنهم طر وقولها

وفعل لاسم بأي بعد فز يدقبل لام اعلا لا فعد

الخ (قوله بفتح) أي للصاد فتثبت أي للدال (قوله أو وطأ) عطف على العقد (فرع) في فتناوى
 السيوطي في باب الصداق ما تمسكه من رجل تزوج بكر بالغة فنذر أن لا تطالبه بنفسها ولا بوليها ببيعة
 حال صداقها عليه ما دام في صحته وذلك بحضور والدها واعترافه بجواز الأشهاد عليها كمن وجب ذلك
 حاكم شافعي فهل هذا نذر تبر أو لا وهل لها أن ترجع عن هذا النذر وتطالب بقبول الطلاق وهل اعتراف
 والدها يجوز الأشهاد عليها حتى يتعذر رشدها الجواب انما يصح النذر الماسر من جاز التصرف فان كانت
 الزوجة أكالا الفتنة شيعة ضم منها هذا النذر وكان نذرتير وليس لها أن جرحه ولا المطالبة بوليها بمكته
 حاكم وإن لم تكن رشدي لم يصح ذلك منها ولا من الولي لأنه لا يجوز له القرض من الصداق على الجديدا ما قوله
 وهل اعتراف والدها يجوز الأشهاد عليها حتى يتعذر رشدها الذي يظهر خلافه لأنه لا بد من ثبوت رشدها

فاتمالى كانت سكره مفي الدنيا
أو توى عند الله كان أولى
بها رسول الله صلى الله عليه
وسلم (و يجوز اخلاؤه منه)
أي من تبعه اجابا
لكنه يكرهه فإن كان
محمدا ورضي وتبعدة
بدون مهر مثل وحب
تسميته أو كانت محمودة
أو لم تكن فهو رأسه
أو إذا خاف أن يطلق رضى
الزوج أكثر من مهر المثل
وحب تسميته (وما يصح
مها) يعني لما أظهر الله
به الضيق بان وجدته
شر وطه السابقة (صح
صداقا) فتلقى تسمية
متمول وبلا مقابل غير
كنواة وترك شفعة وحد
قذف بل وتسمية أقل متمول
في بعض موطأ تركه لا بد
فيه هامن تسميتها يمكن
قسمته بن المستحقين بان
يصل لكل أقل متمول
ذكره البلخي وتسميه
الزكشي وزاكان كلام
انفصال بشير البحت
اشترط في الصداق أن
يكونه نصف حجم أى
متمول أى في هاتين
الصورتين لا مطلقا ووجب
اطلاقه بأنه يحصل تشطيره
بفراق قبل وطه فاشترط
امكان تسميته لذلك ورد
في هذا أثر غير متفق

فلا تخس مراعاته ومن ثم استبعد الزركشي وأن وجهه بانضمافه وتبني مجهره في الفقه لما خرج من امتناع السلام فيها بأن
يختلف المذهب الصعيه بينهما ود على غيرهما باعتبار المرفق التي تنفي مقايله الاصح يجوز بشرط السابقة وتلوه عقد بتقدم تغيير المعاده
وجب هنا وفي اليسم وغيره كما هو موقف العقده والدميه أو نرض أو عز وجوه فان عقدوه مثل وجوب

بان التقديما ما لاصل أو مشوب راجع مع ما هو قد غشيه كالتقدم في خمس شروط البيع فله مثل فاذ افتقد
 فالواجب مثله واما مشوب بنحو فخاص ليس كذلك فهو متقوم فيما يظهر فيكون الواجب قيمته لكن قد
 يقال اذا فقد فاني يقوم ويحبب بامكانه فرض وجوده أو يكون مراد فقده في المسافة التي يجب تحصيله منها
 شرعا كدكون مسافة التقصير نظير نحو السلم والغيب اه سدعمر وأجل عش أنشأنا تصدق قول ويمكن
 الجواب باختيار الشئ الثاني ورا دله من جنس وتجب مع قيمة الصنع مثلا اذا كان المسمى فلو ساق فقدت
 بحسب مثلها بحسب ما وقصه تصبغها واختيار الاول لكن بناء على ان الصداق المعلن مضمون ضمان اه
 (قوله والا فقيمته) أفنى بذلك شحنة الشهاب الرمي اه سم (قوله لزوجه ما حرة) سورة أولى وقوله
 واحد أقوى الصغير صوران وقوله وجعل الأبام ابنه الخ صور أربعة اه سم (قوله لا يدينهما) أي
 اللثا والنكاح (قوله كاسم) أي قيل فصل السيد بانه في نكاح الخ (قوله وجعل الاب الخ) صورته بان
 يزوج أو تبشر ولها وتلد من ولها ثم يملكها أو يملكها فيقول الولد عليه ثم يرد تزويجها وجعل اه صدقاه
 اه عش عبارة الزر شيدى كذا لو لم تكن من هي في مملكتها نكاح ثم مملكتها الخ وصح لكها انهما تفتقت
 عليه فيستعنت انتقاليها المراد اه (قوله عليه) أي قول المتن وما صعبا مع ما كان يصح بيع هذه المذكورات
 ولا يصح جعلها صدقا بل يعطى النكاح في الصورة الاولى وفي الباقي يصح به المثل اه معنى (قوله) ثم يرد
 الخ) قد يفرع بان المفهوم فيه تفصيل اه سم (قول المتن منها) أي وان عرضها عليها وامتنعت من قبضها
 نهاية ومعنى (قوله لانها لم لوكة) الخ قوله ويحبب في النهاية الاقوله واعتراضا الى المتن وكذا في المعنى الاقوله
 نعم الى المتن وقوله فلو كانت حتمت لو ان تلفت مع قوله يلزم الزوج الى المتن وقوله والزوج الى المتن (قوله)
 وجوب المقابل الخ) انظر مع ان مقابل تلك العيز هو البضع الا ان راد المقابل أوبله اه سم (قوله ببقاء
 النكاح) أي لعدم انقضاءه بالتقابل اه معنى (قوله ولو تعزرا) كأن المعنى ان الفرض والثوبعين في العقد
 بالمشاهدة ثم تقبل قبل ضبطه فتمت بحيث يمكن تقويمه والافلو كان في التمتع وصفه ولا فلا يتصور وتلفه قبل
 القبض أو كان معينا بجموله كان الواجب مهر المثل والعقد وان لم يتلف سم على ج اه عش (قوله)
 ولا التصرف الخ) عبارة المعنى ولا غير البيع من سائر التصرفات الممتنعة اه (قوله ويجوز التقابل فيه)

فلا معنى لعقده الاتاقه واما ان اذا تلف الواجب مثله ولا يتقبل مهر المثل كاسمائي في قوله فلو تلف في
 بدو وجوب مهر مثل وان كان في التمتع لم يتصور فقدده الا بانقطاع نوعه ماذا التلف لا يتصور بالاعتبار
 واذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فلتأمل على ان التقديعه ان الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة
 لا يكون الا له مثل الا ان يتصور بغيره من نوعه متقوما (قوله والا فقيمته الخ) أفنى بذلك شحنة الشهاب
 الرمي (قوله لزوجه ما حرة) سورة أولى وقوله واحد أقوى الصغير صوران وقوله وجعل الأبام ابنه
 الخ صور أربعة (قوله ثم يرد الخ) قد يفرع بان المفهوم فيه تفصيل (قوله في المتن) اذا أمدق عين الخ) قال
 السبكي فرض الكلام في المعلن وكذا في المهر والشرح لان أكثر ظهورا في قوله وان كان الخلاف في
 كون الصداق مضمونا ضمانا عقد أو بدلا يخص بالعين كاسيظهر لك ثم قال واذا كان الصداق بنبات قلنا
 ضمانا للبضائع الاعتراض عنه سوان قلنا ضمانا العقد فوجهان كائنا من أيهما الحواجز ولا يجعل
 كالاتراض عن السلم فيه ذكره الامام وغيره وفي التمتع لو أمدق تعليم قرأت أو تعليم صنع أو راد الاعتراض
 عن ذلك لم يضر في قول ضمان العقد كالمسلم فيه وجهان المستثنى ببيان ان الخلاف في ضمان العقد أو
 ضمان البدل لا يخص بالعين كقديمه انتهى فعلم انه ليس معنى عدم اختصاصه بالعين وسواء في غير هاتاه
 يتوقف على تلف العين كما هو بل تلف البدل لا يتصور كما هو واضح ولعل وجها مستناع الاعتراض في مسئلة
 التمتع عدم انضباط التعام واختلافه باختلاف المتعلق قبل اودعه ومتفاوت مراتب القبول لكن يتوجه مع
 ذلك الاعتراض الذي نقله الشارع (قوله المقابل الذي الخ) انظر مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان
 راد المقابل أوبله (قوله ومن لم يولد تعزرا كفن أو ثوب الخ) عبارة الزر شيدى محل الخلاف حيث أمكن

والا فقيمته ببدل العقد وقت
 المطالبة نعم يمتنع جعل وقبة
 العبد صدقا وان وجه الحرة
 بل يعطى النكاح اياها
 من التضاد كما هو واحد
 أقوى الصغير صدقا لهما
 وجعل الأبام ابنه صدقا
 لابنه ولا ترده الا برة
 عليه لانه يصح اصدقائه
 الخ والمنع هنا لعرض هو
 انه يلزم من ثبوت الصداق
 رفعه ثم يرد على عكسه
 اصدقاهما لهما وقتها من
 قود مع عدم خصصه (واذا
 أصلد عينا تلفت في يده
 ضمانا ضمان عقد) لانها
 لم لو كتمت عقدها عوضه كالمبيع
 يبدأ بعينه ضمانا بمهر المثل
 كايان اذا ضمان العقد هو
 وجوب المقابل الذي وقع
 العقد عليه (في قول ضمان
 يد) كالمستام لبقة النكاح
 فضمن المثل بخله والمتقوم
 بقتنه ومن لم يولد تعزرا
 كفن أو ثوب بغير موصوف
 وجسه المثل قطعا (ففي
 الاول ليس لهما به) أي
 المعلن ولا التصرف فيه
 قبل قبضه (ويجوز التقابل
 فيه ولها الاعتراض عما في
 القيمة كائنا من

ثم تعليم الصنعة لا يعارض عنه كالمسلم فيه كذا انفصل من التولي وسكان عليه واعتراضا بالان والوجه خلافه كالأول كان غنا (فلو تلف) على الأول كما
أقاده التغير (في فية) ما قد قدر ملكه قبل التلف فظهر ما مر في المبيع قبل قبضة فلزم مسؤولية نقله وتغيره (ووجب مهر من) وان طال به
بالتسليم فامتنع لبقائه النكاح والبضع (٣٧٨) كالتالف فيرجع لبلده وهو مهر المثل كالأول والمبيع والفن فالف يجب بدله (وان تافته)

الزوجة وهي رشيدة تغير
تحوصل (فقايسة) لحقا
عليهما ويرى الزوج منه
تغير ما مر في المبيع (وان
ألتفه أجني) أهل الضمان
(تغيرت على المذهب) بين
قسم الصدق وإقامته
كسبهر ثم (فان فصحت
الصدق أيضا من الزوج
مهر مثل) في الأول وهو
يرجع على المثل (والا
تفصح) (غرم المثل)
مثله في المثل وقبضتي
المقوم ولما باله على
الزوج (وان ألتفه الزوج
فكتله) بأف - منه على
الاصح ان التالف البائع
كذلك فينقص الصدق
ويرجع على غيره المثل
(وبل كاجني) لتغير
(ولو أصدق عدينا مثلا
كتلف أحدهما) بأف أو
اتلاف الزوج (قبل قبضه
انفس) عقد الصدق (فيه
لاني الباقي على المذهب)
تربقا لصقة في العوام
(ولو الخبار) فيه تلف
بعض العقود عليه (فان
فصحت فمهر مثل) على
الأول (والا) تفصح (فلهما
حصة) أي قسط قيمة
(التالف منه) أي مهر المثل
فلو كانت قيمته ثلث قيمة

أي ويحب مهر المثل له عش (قوله تعليم الصنعة) أي المجعل لصداقتها وقوله لا يعارض عنه أي فلا بد
من التعليم اه عش (قوله وسكان عليه) وهو المعتقد اه فنهاه فلو تنازعا في التسليم فقصته قوله لا في
فلو أصدقها تعليم فحقر قرآن وطلب كل التسليم الخزان. يقال يثله هنا اه عش (قوله فلزم مسؤولية نقله) أي
حيث كان غير آدمي بعمره وتغيره أي حيث كان آدميا بعمره اه عش (قوله وان طال به) أي عبارة
الغنى تنبيه لوطالبته بالتسليم فامتنع لم ينتقل إلى ضمان السيد كما يحجبها. وقبل ينتقل اه (قوله وهي
رشيدة) لم يذكر حكم محترزه وهو السفينة ولعله انتفاء عنه وبما يلزم له مهر المثل ولا تكون قابضة بالاتلاف
لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صياله محترزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل سم
وسدعر وعش (قوله عليهما) أي العولين (قوله منه) أي الصدق (قوله أهل الضمان) أمّا إذا لم يضمن
الأجنبي بالاتلاف كرجاء أو مستحق قصاص على الرقيق الذي جعل صدقا أو نحو ذلك كاتلاف الامام له
طراية فلا فاقاة المساوية اه معنى (قول المتن غرم المثل) بكسر اللام نهاية ومعنى (قول المتن) لا ينفسخ
فيه) أي على القول الأول اه معنى (قوله على الأول) ذكره المعنى عقب قول المصنف لا ينفسخ وقد ذكره المحلى
عقب قول المصنف فحصة التالف منه عبارة بهذا كله على القول الأول وعلى الثاني لا ينفسخ الصدق ولها
الخيار فان فصحت رجعت إلى قيمة العبد من وان أحازت في الباقي رجعت إلى قيمة التالف اه (قوله أي
قسط قيمته التالف) اعتبارا لقيمة في نحو العبد من واضح وأما المثل فتعبر به بثلث أو أحدهما فالقياس
التوزيع باعتبار المقدار لا القيمة اه عش (قوله فلو كانت قيمته) (الخ) ويرجع في القصة بثلث باب
الخبر فدان لم يتفق ذلك المثل فقدم أو لم قدم رواية باب الخبر أنه صدق القام اه عش (قوله وان
ألتفته) أي الزوجة (قوله أو أجني) تحسرت (الخ) فان فصحت طالبت الزوج بمهر المثل وان أحازت
طالب الأجنبي بالبدل اه معنى (قول المتن ولو تعيب) أي الصدق المعين في الدار زوج اه معنى (قول
المتن قبل قبضه) أي بعد العقد أو قبل شرحه وروى اه سم وقوله أو قبله فيه نظر ظاهر (قوله
بغير فعلها) أي بأف أو فعل أجني أو الزوج سم ومعنى قال السيد عريتي أن يقد فعلها أخذ ما مر
بكوم رشيدة اه أي بغير صياله (قوله كمي القن) أي ونسيانها الحرف على وكقطع به معنى (قوله
والزوات) أي المنفصلة اه عش عبارة المعنى ولو زاد الصدق زيادة فتمتع له أو منفصلة فهي ملك للزوجة اه

تقديم الصدق فان لم يمكن فهو مضمون ضمان عقد قطعا ذكر اه في أوائل باب الصدق القاسدي فرع لو
أصدقها عبدا أو فوا غير موصوف قال فالتسمية فاسدة ويجب مهر المثل قطعا وان وصفها موصوفا لمسمى
انتهى فليس ذلك مصورا بالتلف بل بعين مجهول أي غير مشاهدو المثل فسد التسمية بطلها ظاهر لكن إذا لم
يكن مصورا بالتلف فكيف يشده محل الخلاف المخرى في التالف (قوله ومن ثم لا تعد (الخ) كان المعنى
ان القن أو الثوب عين في العقد بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه أو لا كان في الذمة
وصف أو لا فلا يتصور تلفه قبل القبض أو كان معينا لم يحوّل كان الواجب مهر المثل والعقد وان لم يتلف (قوله
وسكان عليه) وهو المعتقد شرح مر (قوله وهي رشيدة) لم يذكر حكم محترزه وهو السفينة ولعله أنها
أفضته بدله وبما يلزم له مهر المثل ولا تكون قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صياله
محترزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل (قوله في المتن ولو تعيب قبل قبضه) قال في شرح
الروض بعد العقد أو قبله انتهى (قوله بغير فعلها) أي بأف أو فعل أجني أو الزوج (فرع) (في تناو

مجموع قيمتهما فلما لمهر المثل وان ألتفه فقايسة تقسم على الصدق أو أجني تحت يركم (ولو تعيب قبل
قبضه) بغير فعلها كمي القن (تغيرت على المذهب فان فصحت) عقد الصدق (فمهر مثل) يلزم له الزوج له على الأول وهو يرجع على الأجنبي
المحب عو جبننايته (والا) تفصح (فلاشي لها) غير الحب بكسر ورضى ما بين علم ان كان أبا جبنيا فلها على الأرض والزاد فيد
الزوج أمانة فلا يضمنها الا ان امتنع من التسليم

والاذرى (الخ) عطف على الزكشى عبارة النهاية وتفسير الاذرى فيما لو شئ فوان البضع نحو فليس
مردود بانه لا مصلحة حيث انهم يجهضونه فان لولى السقبة (الخ) (قوله بانه لا مصلحة) أى فى التسليم فلا حاجة
الى بحثه اه عش (قوله نعم بحث) أى الاذرى (قوله ان لولى السقبة) هل هذا خارج عن قوله السابق
والمنجوز وتولياتهم آيات الاذرى فرض السابق فى الصيغة والمنجوزة ثم تفرض للسقبة اه سم أى فهو
خارج عنه فلا تكرار (قوله منهم ان تسليم نفسها) وان كانت سلت نفسها ولو شئ شرح روى اه سم
(قوله متجه) خبر قوله بمصالح (قوله وتورد) أى الاذرى (قوله الذى يقبضه) (الخ) وقالوا لانه خلافا للمعنى
(قوله منها) أى من تسليم نفسها (قول المتن قبل التسليم) أى لنفسه (الزوج) (قوله فلا يرتفع) أى الوجوب
بالحل والى هذا ما حكاه الرافى فى الشرح الكبير عن أكثر الاغصهار المعتمدة على نهاية (قول المتن) ولو قال
كل لا أسلم (الخ) أى قال الزوج لا أسلم المهر حتى تسلي نفسك وقالت هى لا أسلمها حتى تسلم الى المهر اه معنى
(قول المتن حتى تسلم (الخ) ولو أضدتها لتعلم تخوف أن وتطلب كل التسليم فاذى أقنيت به ولم أرفيه شيئاً أهما
انما يقع على شئ فذلك والافصح الصدق وجب مهر المثل فيسلبه لعدول وتؤمر بتسليم نفسها اه نهاية
قال عش وقد يقال تجبره لان رضاهما بالتعليم الذى لا يحصل عادة لا بعدة كالنكاح ولقد يجب بان
انتهاء الاجل معلوم فتمكنها المطالبة بعده وضمن التعليم لا غاية له ففى اذا مكنته قد يتساهل فى التعليم وربما
فان التعليم بذلك انقل عن شخصنا لى ادى الجزم بما قلناه اه عش أى بانها تجبر (قول المتن) فى قول
يجبر (الخ) محل هذا اذا كانت تهينة لا يستتبع كفى الرضا وتواضعا لكرهية وعجزه عن كل الاذرى ولا يخص
هذا بهذا القول بل هو معتبر على كل قول حتى لو بذلت نفسها او هم مانع من احرام أو غيره لم يجبر صرح به
العراقى شارح المذهب اه معنى (قوله افوات البضع عليها) بغير عنقه ومن ثم (قوله نعم) أى فى
البيع (فرع) * طلب الزوج من لولى تسليم الزوجية فاذى أهما ماتت فالصدق الزوجية بينه لا لاصل
الحياة فلا يلزم مدفع المهر حتى يثبت موثا بالينقلا يلزمه وتجهيزها وان ثبت بالينقلا لم يمتدة
التجهيز انما يجب حيث يجب النفقة والنفقة لا يجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض اهل لم يثبت تسليم
سابق وأما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مر اه سم على ج اه عش (قول المتن)

هنا والاذرى اذا خشي فوات
البضع نحو فليس ويرد بانه
لا مصلحة حيث انهم يجهضونه
يبحثون لولى السقبة منها
من تسليم نفسها حبس
مصلحة متجوز ودفعى كتابة
كبابر بجهة الرافى بجهة أن
لسيدها منها كاستر
تبرعنا (للاؤجل)
لرضاها بتمتد (ولو حل)
الاجل (قبل التسليم فلا
حبس) لها (فى الامح)
لوجوب التسليم عليها قبل
القبض لرضاها بتمتد فلا
يرتفع بالحل وانزع فيه
الاسرى بمارده الاذرى
وغیره (ولو قال كل لا أسلم
حتى تسلم فى قول يجبره)
لا مكان استرداد الصدق
دون البضع ومن ثم لم يأت
القول هنا بجبار هو حبسها
لغوات البضع عليها هنا
دون المبيع ثم (وقول
لا اجبار من سلم بجبر صاحب)
لان كلا وجهه حق وعليه
حق فلم يجبر ما يقع عليه
دون ماله

باجبار البائع اذا كان الثمن حالاً لان البضع يتلف بالتسليم انتهى (فرع) ففهم من الرضا ان لولى الصغيرة أن
يرزوجها ولو حل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد والارثان قياس ببيع ماله باجورحل الوجوب فان
لم يأت الاشهاد والارثان لم يجز الا أن لا يرغب الأزواج فيها الا بدوئهم ما (فرع) لو مكنته ثم جنت فوطئها وهى
مجنونة فقول لها بعد الاقامة الامتناع فيموت لان أمرهم حال لها الامتناع لان مجرد التمكن لا عبرة به والعبرة
بالوطئ يقع الا فى سلة لم يعتبر بها مر قال فى العباب تمع القناوى القاضى فرع لو زوج غريب بنته ببلد ولم
يستوف مهرها قاله السفرم الى وطنه حتى يستوفى انتهى قال فى حاشية شرح المنهج وهو فى قناوى القاضى
حسين ثم قال فى الخادم وقياسه ان المرأة البالغة الغريبة اذا تزوجها الحاكم ولم يثبتها الزوج الصدق أن
لها أن تنسأ الى بلدها مع محرمة وفى الصورتين اذا وفى الرجل الصدق فينبغ أن يكون أسرة النقل والرجوع
على المرأة الى مكان العقد لانها سافرت بغير إذن الزوج لغرضه ولا نفقة في هذه الغيبة ولو تزوج امرأته فزوت
الى الزوج في منزلها فدخل عليها باذنهم فلا أسرة تملكه سكنه وان كانت سقبة أو بالفقعة فسكت ودخل عليها باذن
أهلها وهى ما سكت فليس له الا أسرة تملكه الا أنه لا ينسأ الى ما سكت قول ولا بد من المنع أهم من الاذن
وكذلك لو استعمل الزوج أو أوى الى المرأة وهى ما سكت على جارى العادة تلازمه الا أسرة انتهى كلام الخادم قال فى
الروض وفى العباب واذا قالت سلم المهر لاسلم نفقى فلها النفقة من حيث انتهى وتجب نفقتها بقوله اذا سلم
أى المهر مكنت انتهى (قوله ان لولى السقبة) هل هذا خارج عن قوله السابق والمنجوز وتولياتهم آيات
الاذرى فرض السابق فى الصيغة والمنجوزة فقط ثم تعرض للسقبة (قوله ان لولى السقبة منها) وان كانت
سلت نفسها او طشت شرح روى (قوله ان لسيد هان منها) ولا ينافى ذلك ان المهر بدل بضعها ولا حقه فيه

(والأظهر أنهم سيجبران الخ) ظاهره بل صريحه أن كان المهر في الممنوع أنه في نظيره من البيع المتأخير
 البائع ويرفق بآب البضع لا يمكن استرداده بخلاف المبيع اه سم (قوله وان لم يطأها الخ) أي وان ترك
 الوطء تركه غير بائني من امتناع الخ اه ع (قوله فان امتنع الخ) عبارة المفتي فلوهم بالوطء بعد
 أن تسلمت المهر فامتنعت قالوه استرداده اه (قوله لان ذلك) أي الاسترداد قاله ع وش قال
 الرشيدى انه تعليل للأظهر اه ويصير به صريح المفتي (قوله هو العدل الخ) أي الاصل في فصل
 الخصومة (قوله بان هذه) أي مسئلة أخذها كمال الدين من الممنوع (قوله اذ لو امتنع الخ) في مناقاته أنه
 نائمها نظر اه سم (قوله لكنه) أي العدل (قوله فيده) أي العدل (قوله خلافه) أي خلاف ما صرح
 به أبو الطيب وطوله وأنه أي التالف يد العدل من ضمانه أي الزوج تفسير لقوله خلافه (قوله وليس هذا
 كالمتنع الخ) أراد به أن يفرق بين الزوج وبين الممنوع المذكور في قوله المتقدم لئلا يمتنع ما لم يطأها فلوهم الخ اه
 رشيدى (قوله غامر) أي في قوله ويرد بان هذه الخ (قوله المتزولو يادون فكنك طالبه) كولهما جند
 أن تستقبل بقبض الصداق المعين بغرض أن الزوج كنفه في البيع مغني وروض (قوله على كل قول) أي
 قوله قبل أهمل في المفتي وكذا في النهاية الآخرة ولم يكن الولي لها الصلحها (قوله المتزومت) أي حالها
 الامتناع من تمكنه اه معنى (قوله هذا) أي النكاح (قوله بالوطء) أي لا يجزى التسليم (قوله وان
 وطئه الخ) أي لو في الدبر مختار أي مكففة اه معنى (قوله فلا تنتم) أي لا يجوز لها الامتناع من تمكنه
 (قوله سقها) أي حتى حبس نفسها (قوله أو كانت غير مكففة الخ) شامل لما لو مكنته ثم حنت فوطئها وهي
 مجنونة فلها بعد الاقامة الامتناع وهو أقرب الاحتمالين لأن جبر التمكن لا عبرة به والعبرة بالوطء بعلمه يقع الا
 في حال الاعتبر مر اه سم (قوله ولو يكن الولي سلمها الخ) وقال المفتي وشافى فالله في (قوله الصلحها)
 خلاف مالو سلمها لغير مصطبل المهر وعلمها بالفسخ وملت نفسها ورأى الولي خلافه فنبى كماله شيئا
 أن يكون له الرجوع وان وطئت اه معنى وتقدم عن سم مثله (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله ومن
 ثم لو كرهها الخ (قوله وبحت الأذرى أن تمكن الخ) جزم به المفتي (قوله نحو الرقعة) كالرقعة والرقعة
 انما تقتضى الانضاء (قوله قبله الخ) أي الاستمتاع منها مختارة (قوله ولو بلا عذر) قد يقال الاثبات بالبالغة
 انما هو عكس ذلك بان يقول ولو بعذر فكان ينبى المصفا - قاط لا تفهم عدم العذرية الاولى سم على

بل نائب النسخ لقطع
 الخصومة بينهما وقيل بأنهما
 لقوله ولو أخذها الحاكم
 الدين من الممنوع ملكه
 القريم وتبرأ خفيا لا يؤخذ
 منه ويرد بان هذه لا شاهد
 فيها لاستقرار الملك فيها
 بقبض الحاكم ولا كذلك
 هنا اذ لو امتنع من التمكن
 بعد قبض العدل أو الحاكم
 استرده الزوج وقيل بأنها
 واختاره الباقى كمن
 الرقعة لكنه منوع من
 التسليم الهادى ممنوعة
 من التصرف فيه قبلى
 التمكن وجهه بالمفتي
 بتصریح آى العايب بأنه لو
 تلف فيه كان من ضمانها
 ونفسه نظره والذي يقه
 خلافتها من ضمانه نظيره
 ماسر في فعل الزهر ونس
 هذا كالمتنع المذكور كما
 هو ظاهر غامر (ولو يادون
 على كل
 قول لبذلها ما في وسعها
 فان لم يطأها) امتنع
 حتى سبها المهر لان
 القبض هنا غامر بالوطء
 (وان وطئه مختارة فلا)
 تمنع لسقوط حقها بوطئه
 باختيارها ومن ثم لم
 يكرها أو كانت غير مكففة
 حال الوطء ثم تسلمت بعده
 ولم يكن الولي سلمها صلحها
 كان لها الامتناع ويؤخذ

والأظهر أنهم سيجبران الخ) ظاهره بل صريحه أن كان المهر في الممنوع أنه في نظيره من البيع المتأخير
 البائع ويرفق بآب البضع لا يمكن استرداده بخلاف المبيع اه سم (قوله وان لم يطأها الخ) أي وان ترك
 الوطء تركه غير بائني من امتناع الخ اه ع (قوله فان امتنع الخ) عبارة المفتي فلوهم بالوطء بعد
 أن تسلمت المهر فامتنعت قالوه استرداده اه (قوله لان ذلك) أي الاسترداد قاله ع وش قال
 الرشيدى انه تعليل للأظهر اه ويصير به صريح المفتي (قوله هو العدل الخ) أي الاصل في فصل
 الخصومة (قوله بان هذه) أي مسئلة أخذها كمال الدين من الممنوع (قوله اذ لو امتنع الخ) في مناقاته أنه
 نائمها نظر اه سم (قوله لكنه) أي العدل (قوله فيده) أي العدل (قوله خلافه) أي خلاف ما صرح
 به أبو الطيب وطوله وأنه أي التالف يد العدل من ضمانه أي الزوج تفسير لقوله خلافه (قوله وليس هذا
 كالمتنع الخ) أراد به أن يفرق بين الزوج وبين الممنوع المذكور في قوله المتقدم لئلا يمتنع ما لم يطأها فلوهم الخ اه
 رشيدى (قوله غامر) أي في قوله ويرد بان هذه الخ (قوله المتزولو يادون فكنك طالبه) كولهما جند
 أن تستقبل بقبض الصداق المعين بغرض أن الزوج كنفه في البيع مغني وروض (قوله على كل قول) أي
 قوله قبل أهمل في المفتي وكذا في النهاية الآخرة ولم يكن الولي لها الصلحها (قوله المتزومت) أي حالها
 الامتناع من تمكنه اه معنى (قوله هذا) أي النكاح (قوله بالوطء) أي لا يجزى التسليم (قوله وان
 وطئه الخ) أي لو في الدبر مختار أي مكففة اه معنى (قوله فلا تنتم) أي لا يجوز لها الامتناع من تمكنه
 (قوله سقها) أي حتى حبس نفسها (قوله أو كانت غير مكففة الخ) شامل لما لو مكنته ثم حنت فوطئها وهي
 مجنونة فلها بعد الاقامة الامتناع وهو أقرب الاحتمالين لأن جبر التمكن لا عبرة به والعبرة بالوطء بعلمه يقع الا
 في حال الاعتبر مر اه سم (قوله ولو يكن الولي سلمها الخ) وقال المفتي وشافى فالله في (قوله الصلحها)
 خلاف مالو سلمها لغير مصطبل المهر وعلمها بالفسخ وملت نفسها ورأى الولي خلافه فنبى كماله شيئا
 أن يكون له الرجوع وان وطئت اه معنى وتقدم عن سم مثله (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله ومن
 ثم لو كرهها الخ (قوله وبحت الأذرى أن تمكن الخ) جزم به المفتي (قوله نحو الرقعة) كالرقعة والرقعة
 انما تقتضى الانضاء (قوله قبله الخ) أي الاستمتاع منها مختارة (قوله ولو بلا عذر) قد يقال الاثبات بالبالغة
 انما هو عكس ذلك بان يقول ولو بعذر فكان ينبى المصفا - قاط لا تفهم عدم العذرية الاولى سم على

منه أنهم لو لم تمكنه لالتماسا متعاضة ثم خرج معييين غير تقصير منها في قبضه كان لها الامتناع وبحت الأذرى أن تمكن نحو الرقعة من
 الاستمتاع كتمكنك السبا معتن الوطء لها الامتناع قبله لا بعده (ولو يادون فسلمتكم) وجوب إذا طلب لانه فعل ما عليه (فان منع) ولو
 (بلا عذر)

استردان قلنا انه يجبر (والاصح لا) (٢٨٢) فيكون متبرعا بالتسليم فلا يسترد قيل أهمل محل التسليم وهو منزل الزوج ويرد بان هذا معلوم

من كلامه في التفتاح على
أن نسوة وهو إلى آخره
اللاغب اذ لوضي بمجها
وأعمل نحوها كان كذلك
والكلام هنا بين عقد
عليها وهي ببلد العقد
الزوج فزوجه وصولها
للمنزل الذي يريد الزوج
من تلك البلد عليها ولو
استعملت هي أو وليها
(لتنظيف ونحو) كآلة
وسم (أهل) وجوابا
قبض المهر للغير بالتلق
عليه لا نظرنا النساء
حتى تشبهوا الشبهت
الغنية قال المتن في
الزوج القائم ان يطررها
مفارقة فنها أو وليه
لان الغائب ينديه ذلك
من غير طلبا فلا يقاس به
هذا وكان وجه الفرق بين
نبي ذاك مطلقا وجوبه
هنا اذا طلعت ان النفس
تفر من مفاسد ما يكرهه
أول الامر لا تنفر منه
معرفة (ما) أي زنا وله
فرض من نحو يوم أو فمين
(ولا يجاوز ثلاثين أيام) لأن
غرض نحو التفتاح
ينتهي غالباً (لا) جهاز
وسم وكذا تزين كجمل
ظاهر (لا ينقطع حبس)
وقاس لكان التمتع بها
في الجملة على طول الزمن
ومن لم يلم يقبل الاثنتين
ثلاث أهله على ما في
التمتاع وحسناته بطولها

مثله

لا يطبقان الوطء أي يكره الولي والاختيرين ذلك (حتى يزول مانع وءه) إذا دارها (٣٨٣) على العرف ولم يتعارف تسليم هؤلاء مع

ان فرط الشهوة قد يجعله على الوطء المضروب بحسرم وطولها مدامت لم تحتله ويرجع فيه لشدته نحو أربع نسوة نعم لو طلب نفقة تسليم مرضته نفسه وجهان ورجحان المقرى الوجوب والزوج كرضي عدمه ولو قيل ان ذلك قريته حاله على قوته بقية لم يجب والا وجب لم يعد وتسلمه نفقة لا يبرض عارض وان لم تحتمل الجماع الاغاية تنفذ وتكفي بمعاذ الوطء لانه ان شئت افضاها وله الامتناع تسليم صغيرة لارضافه (فرع) والعمرة فيما اذا غابت الزوجة عن محل العقد بمجمله فلا تزوج امرأته الكوفة فيبغداد (زمها المأونة لنفسها وطريقها ونحو يحرم معها الكوفة الى بغداد لاني الموصل في خرج اليه كذا أطلقوه وانما يقع اعتبار محل العقدان كان الزوج به أمالو عقده وكيله بل ليس هو بها فالعمرة ببلدان زوج فيها نظره لانه التسليم لالعقد لانها تقاطع بالاتان الله أصلها وانما غوطبت بالاتان للزوج ابتداء فاعتبر محل العقد دون محل وكله وظاهر كلامهم انه لا فرق في اعتبار محل العقد بين علمها ببلد الزوج وعدمه فلو فصل لانها في حالة

منه الاقوة ولو ادعت الحقيقة (قوله لا يطبقان) الظاهر التأييد ومجمل عدم وجوب التسليم اذا لم يطبق الزوج دليل قوة الاتيتم لو طلب فقتلناه عش (قوله والاخيرين) وهما المرءة والزوج بل ذلك أي التسليم (قوله المتخفي) يزول مانع وءه أي لا يقع له المعدم التمكن من ينفي انشغالها من استهلكت لغيرها المتطابق ولكن عذر في عدم التمكن اه عش (قوله مادام لم تحتله) لعرض مرض أو هزال أو نحو ذلك اه معني (قوله ويرجع فيه) أي في تحمل الوطء (قوله نحو أربع نسوة) أدخل بالفتور الجليل المهرمين والمسوحين في الصغيرة كالمهرين المتخفي والروض وشرح (قوله تسليم مرضته) أي وقال لا أطؤها معني (قوله رجحان المقرى الوجوب) اعتمدته النهاية وقوله والزوج كرضي اعتمدته المعني (قوله لا يجب) أي التسليم (قوله وتسليمه في حلاله) ويجب عليه نفقتها اه معني وفي سم عن الروض انه (قوله لامنه) أي الوطء (قوله ان شئت افضاها) أي أو لم لا يعمل عاذ من المشقة سم ورشدي وعش (قوله وله الامتناع من تسليم صغيرة) وإذا استلها لم يلزمه تسليم المهر كالنفقة وان سلمه على ما عداها في استرداد واستداد وجهان وأوجهها مع عدم الاسترداد معني روض مع شرحه تقدم عن سم تفصيل عدم الاسترداد بما إذا لم يظن وجوب التسليم (قوله وله الامتناع) أي أزال زوج (قوله لارضافه) أي ولا تقيته أي بالمرض ويجب عليه نفقتها اه معني (قوله بمجمله) خبر العبر الخ والفتور (قوله لو خرج) أي أزال زوج من بغداد بعد العقد إلى أي الموصل (قوله ان كان الزوج) أي حين العقد به أي بمحل العقد (قوله لا العقد) صنف على الزوج اه سم أي بمحل العقد (قوله بالاتان الله) أي بمحل العقد (قوله لو فصل) أي بين العلم والجمل ببلد الزوج (قوله وادعها) أي في البيع (قوله ان بلد العقد) أي أزال زوج (قوله لا يبرض المهر الخ) سواء أوجب بنكاح أم فرض كافى الموضوعة نهاية زوال المعني والقول قول الزوج في الوطء يمينه اه عبارة عش ويصدق الزوج في نفقة الوطء اه (قوله وانما يحصل الخ) أي الوطء (قوله وانما يحصل)

المهر اعمين بغير اذنه والمطالبة بغير اذنه وذلك لنقص هذا التسليم لامتناع الوطء شرعا والمحتج شرعا كالمتبع حساو ينفارق الزقاء والقران بحيث اعتد بسلمهما فتقسم ما حتى اذا استمتع بهما بغير الوطء كان كاستمتاعه بالوطء فلها الامتناع قبضه لا بعده فاقدم عن الانزوي بان زوال الحاض منظر خلاف الزنى والقرن مر (قوله لا يطبقان الوطء) قال في الروض وشرح من افضى امرأته بالوطء لم تعد البسمة تبرأ البراءة التي لو علم بتخديشها ولو ادعت عدم البراءة كانت لم يندمل الجرح فانكر هو أو قال ولي الصغيرة لا تحتل الوطء فانكر الزوج عرضت له أربع نسوة فقتلتهما أو رجلين محرمن الصغيرة وكالمهر من المسوحت انتهى وقد بسط شكل التغير في الصغيرة بين النسوة والرجلين المهرمين بان تيسر المداواة امتناع المهرمين مع وجود النسوة قال ان يفرق بان المداواة تحتاج من تكرار النظر دة بره ما لا يحتاج اليه ما كان ما هنا أخف ثم قد يشكل التقيد بالفرق بين ما نظر الجانب الآخر لخصو لجة الشهادته في الزنا والولاية وظاهر عدم التوقف على فقد الغير (قوله نعم لو طلب فقتلناه) لو لم يكن افضاها قبل الانمال فهل يجري فيها هذا الخلاف ويحتل ان لا يجب (قوله تسليم مرضته) أي وقال لا أقر بها (قوله ورجحان المقرى الوجوب) اعتمد مر (قوله وتسليمه في حلاله) أي في الروض ويجب نفقة الحقيقة بالتسليم انتهى قال في شرحه والتصرح به من زمانه وادع في الأصل لو كانت نفقة في الجبله فليس لها الامتناع لهذه الصلوة في غير متوقع الزوال كالزقاء اه (قوله ان شئت افضاها) يعني أو لم لا تحتل من المشقة (قوله وله الامتناع من تسليم صغيرة الخ) قال في الروض وشرحه فلو سلمته صغيرة لا توطن لم يلزم تسليم المهر كالنفقة وان سلمه على ما عداها أو باجلا في استرداد وجهان كالمهرمين في حال الامتناع ولا عذر وقد بان ذلك الزوج الى تسليم ذكره الاصل ونصيته ترجع عدم استرداد انتهي (قوله لا العقد) صنف على الزوج (قوله في المن بوطء) أي وان لم يحصل به التحليل كافى به شيئا للشهاد بالرمي وبؤيده الا كنفقه بالوطء في البر

العلم موطنة نفسها على الذهاب الى خلافها مع عدمه بعد قياس ما مر ان بلد المقدول يصلح لتسليمه اعتبر أقرب محل صالح اليه واستقر المهر بوطء وانما يحصل بنسب الحشمة وقدرها من فاقد

وان لم تزل البكارة كإقتضاء اطلاعهم وفارقوا في التحليل من عدم الفرق بين الغور وغيرهما بان القصد به التنعيم عن إيقاع الثلاث فإذا انضم اليه هذا كان أشد في التنعيم (وان حرم ك) وطعدي أو نحو (حاتض) كذا في عليه النصوص القرآنية لا يستأجر وأدخل ما عدا الزالة بكارة بغير ذكر والمراد باستقرار الامن من سقوط كذا أو بعضه بنحو طلاق أو ذم (ويجوز أحدهما) في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطعلا جماع الصحابة ولبقاء آثار النكاح بعد من التوارث (٢٨٤) وغيره وقد لا يستقر بالموت كما في الموت أمه نفسها أو قتلها سيدها وقد يسقط بعد استقراره كما لو اشترت حرة

زوجها بعد وطع قبل قبضها للصدق لان السيد لا يثبت له على قتمال كذا رعيه شارح وهو وجهه والاصح انه لا يسقط فان قبضته فارتبه والارجح عليه به بعدة ولا فطر لكونها ملكة لان المستع ابتداء إيجاب السيد على قته لا دوايم لانه أقوى وقد لا يجب الكسبة كان أعتق مريض أم لا كان غيرها وزوجها وأجر الورثة عتقها فانه ينشأ نكاح ولا مهر للدوران وجب وقبضها فيطل نكاحها فيطل المهر (لا يخفى في الجديد) لمفهوم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تحسوهن الآية والس الجاع وما روى أن الخلفاء الراشدين قضوا به بالخلوة منقطع ولا يستقر بها نكاح فاما إجماعا

(فصل) في بيان أحكام المسي الصحيح والغاسد (نكحها) بما لا يملكه كان نكحها (يخبر أحراراً مقصوب) صرح بوجهها ذكر أو أشار إليه فقط وقد

الى الفصل في النهاية والمغني والقوله وفارق الى المتن (قوله وان لم تزل البكارة) غايه المتن والشرح (قوله) وان لم تزل البكارة (أي لم ينشأ الذكر اه ع) (قوله من عدم الفرق) (الح) أي في اشتراط زوال البكارة (قوله اليه) أي الوط وهذا أي زوال البكارة (قوله لا بالاستمتاع) أي في غير نحو الرقعة كما في (قوله) وزالة بكارة (لا آله) أي فان طلقها بعد وجوبها لشرط دون أو شرا فان نكحها فان فسخ النكاح ولم يجب لها مهر وجب أو شرا بكارة كذا فيهم من سم على منهم اه ع (قوله والمراد بالح) عبارة المغني فان قيل لا يلحق الاستتار مع الوط من قبض العين لان المشهور وأن الصدق قبل القبض مضمون ضمان عقد أحب بان المراد بالح وشمل المهر المسي وهو المثل لكن بشرط في فقر المسي بالوط أن لا يحصل انفساخ النكاح بسبب سابق على الوط فلو فسخ بعيب سابق على الوط سقط المسي وجب مهر المثل اه (قوله) بنحو طلاق (الح) نشر غير مرتب (قوله فيما أولت أمه نفسها) (الح) أي أو قتل الأم أو الحر وزوجها قبل النكاح اه معني (قوله لا دوايم) أي لا إيجاب (قوله فرق بعضها) أي لان وجوبه ثبت بذمنا رقبه بعضها اه سم (قوله لمفهوم قوله تعالى) لم يظهر وجوبه بانه مفهوم اذا الظاهر أن دلالة الآية بتعلقها ولما حذف المغني وشرح المنع لفظ مفهوم (قوله ولا يستقر بها) أي بالخلوة اه ع

(فصل) في بيان أحكام المسي الصحيح والغاسد (قوله في بيان) الى قوله وأيضاً التسمية في النهاية (قوله بما ذكر) أي أو بغيره كعصير أو رقيق أو مولوك اه ع (قوله في بيان) أمّا إذا أشار اليه مع الوصف كما صدق هذا الحر وجب مهر المثل قطعاً كالأكثر اه (قوله وأشار إليه فقط) كما صدق ذلك هذا (قوله فقد صرح حكمها) عبارة المغني فكما اعتقدوا صحة صدق قصير على حكم الصحيح كما في (قوله) (الح) (قوله) أي قيمة ما ذكر اه معني (قوله أي بده) أي من مثل أو قيمة اه سم زاد المغني فلو عير بالبدل كان أولى اه (قوله والمقصوب) (لو) كما قد يقال ما دل على ذلك مع أنه قد قم في نفسه اه رشدي زاد السيد ع ولم يتعرض الشارح أي المثل لتقدير المقصوب بلو كما في (قوله) أي في العز زى قال ولا يحتاج هنا أي في المقصوب إلى تقدير الصفة والخلقة انتهى اه (قوله أو قيمة ما دل) عطف على بده الخ اه سم (قوله لها) أي الحر اه رشدي وهذا التفسير انما يناسب النهاية وبعض نسخ الشارح من عدم قيمته وأما على ثبوته كذا أكثر نسخ الشارح فالظاهر أن مرجع الضمير الحر والحر والمقصوب (قوله مرأج) أي في تفرق الصفقة في البيع (قوله وذلك) أي وجوب البدل لأن ذكره أي ما لا يملكه (قوله لا القيمة) الانسحاب لا يملكه (قوله تعوم) أي بما لا يقصد الخشرات اه معني (قوله فكذلك) أي وجب مهر المثل اه كردي (قوله وكان الفرق بينهما) (الح) أي حيث لم يحصل من تسمية بل وقع الطلاق رجعي اه سم (قوله أن العقد) أي كالنكاح وقوله من الحل أي كالخلع (قوله فتوى هنا) أي النكاح عند تسمية تعوم (قوله التسمية هنا) أي في النكاح (قوله به) أي بمهر المثل (قوله وم) أي

(قوله فرق بعضها) أي لان وجوبه ثبت بذمنا رقبه بعضها

(فصل) في بيان أحكام المسي الصحيح والغاسد (قوله أي بده) أي من مثل أو قيمة (قوله أو قيمة) عطف على بده (قوله وكان الفرق بينهما) (الح) أي حيث لم يحصل من تسمية بل وقع الطلاق رجعي اه

عليه أو جهه (وجب مهر مثل) لفساد التسمية وقضاء النكاح هذا في أن نكحها أمّا أن نكحها الكفار فقد صرح حكمها (قوله في) قول قبته) أي بده بتقدير الحرقة والمقصوب بلو كما لو تفرق خلا وعصير أو قيمة عند من يرى لها مقصود في ذلك من ما فيم وذلك لان ذكره يقتضي قصد دون قيمة البض وادناه لا يبره بقصد لا قيمة له وذلك التقدير لا ضرر ورة البمع سهولة الرجوع للبدل الشرعي البضع وهو مهر المثل ولو سي تعوم فكذلك وكان الفرق بينهما بنحو أن العقد أقوى من الحل فتوى هنا على إيجاب مهر المثل وأيضاً التسمية تعوم غير شرط لإيجاب مهر المثل لا ذمنا رقبه عند السكوت عن مهر وم التسمية شرط لإيجاب المسي أو مهر المثل وغاب ذكره أمه كالتسكوت عنه

في

فهما وهو موجب هذا الموضع أن تسمية المهر بضع النكاح وبعض النكاح وبعض منها لا بد من النص صريحاً بانتفاء التسمية في العقود ليس
ذكر المهر متعيناً لذلك (أو عموماً) ومغصوب بطل في موه في المأوا في الأظهر) تقرر بقا الصفة فيه بغيره لا بد من شرطه السابقة ثم
ولا كان قد علم الباطل بطلان التسمية وجوب مهر المثل (ويختار) إن جهلت لأن (٢٨٥) المسمى كالمهر لا يملكها (فإن فصحت فهو مثل)

صاحبها (وفي قول فقهاء)
أي بدله - ما - وإن أجازت
فلهام المأوا حصة
المغصوب من مهر مثل
بحسب قيمتهما) فلا
بالزوج بضع فلو سأل كل
ماز - فلهام نصف مهر المثل
بدلاً عن المغصوب (وفي
قول فقهاء) أي المأوا
ولا شيء له عنه (ولو قال
زوج مثلاً إنني زنت أو
بهذا العبد) وهو في المأوا
أي أو وكيل عنهما فيه
صريح (النكاح) لأنه لا يفسد
بفساد المسمى (وكذا المهر
والبيع في الظاهر) كما
قدمه في تفرق الصفة
وأعاده هنا في وجهه أين
فلا تكرار وخرج في وجهه
فإن المهر يفسد كبضع
عبدى اثنين بن واحد
(ويزوج العبد على قيمة
الثوب ومهر مثل) فلو
سأوى كل ألفاً كان نصف
البسمة ونصف صداق
في جمع البسمة لا قبل
وطر بضع في نصفه
هذا إن كان ماخص مهر
المثل يساويه فإن نقص
عنه وجه مهر المثل قطعا
(ولو نكح) بالنكح بعضها
موجب لمهر المثل وسد وجب
مهر المثل لا ما يقابل الزوج

في المثل (قوله فهما) أي النكاح والمثل (قوله فهما) أي الزوج (قوله ذلك) أي النص صريحاً بانتفاء التسمية
(قول المتن ومغصوب) والمغصوب كل ما ليس بمأوا كالزوج كان نكحاً عملاً وخيراً أو سراً ومغصوب لكن
صرف البيع أن شرط التزوج أن يكون معسوماً ولا يملك قطعا وأن يكون مقصوداً ولا افتقاراً للبيع
بالمأوا وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود أتى مثل ذلك هنا فيجب في الأول مهر المثل ولا شيء في غير
المقصود في الثاني أه عش وقوله في الثاني المثل أي قول الشرح كأنها ولو لم يسمي فهو مرد المثل كما صرح
في خلاف ذلك فلو لم يسمي المثل بطل في كراهة ما وافق كلام عش ما نصه وقد يثبت ما لا يملك
هنا ويرق بين البيع والنكاح بأن النكاح أو سعي في الحيلة لأنه لا يجب فيه ذكر المقابل ولا يفسد بفساده
حرره أه (قوله تقرر بقا الصفة) أي قول المتن ونكح في المسمى وإلى قول المتن والشرط في النهاية إلا
قوله وزعم البعض أن المهر (قوله من شرطها) الأولي التذكير (قول المتن حصتها المغصوب) ولو كان بدل
المغصوب خيراً أمثلاً وأجازت فلهام المأوا حصة المهر من مهر مثل باعتبار قيمتهما بقدر ههنا سلا أو
عص - ما - أو عند من يرى ما تقدم على ما تقدم كقولهم ظاهر أه سم (قوله وهو في المأوا) يخرج به
ما لا يتفقوا القياس فيها صحة النكاح بمهر المثل أه عش (قوله فها) أي في بيع ما لها (قوله كأنه
في تقرر بقا الصفة) عبارة الغني فإن قبل أن هذه المسئلة مرت في آخر أخبار المناهي فهي مكر وأوجب
بأنها ذكرت هنا في ما تقدم وهي أفادة تصريح بجمع الصفة ببيعها ونكاحها أه (قوله فإن المهر)
أي والبيع أه سم (قول المتن وزوج العبد) أي قيمته أه معنى (قوله هذا) أي قول المصنف
وكذا المهر الخ وقوله فلو سأل كل أي من الثوب ومهر المثل أه معنى (قوله يساويه) أي مهر المثل لو
قال لا ينقص عنه لكان أنسب له سديد ع (قوله فإن نقص عنها) أي كأنه إذا نقص ما يخص الثمن
من ثمن المثل بطل البيع والكل ما لم تأذن في المهر في دفع العبد عنه ولا أقل أن نقص فيها كما هو
ظاهر سم وسديد ع وعش (قوله وجب المثل) لفساد التسمية حيثما لا ينسب المهر أه سم (قوله
بعضها مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بالفضة فما حال ونصفها مؤجل على موت أو فراق فبعض
المثل مرد أه سم (قوله فسد) أي المسمى وقوله وجب مهر المثل أي لا زوج ولا زوج على الأب بما
دفعه لأنه تبرع منه أه عش وبني أن صحه أنه إذا من التعليل إذا لم يعتقد الزوج وجوب البضع إلى الأب
(قوله بالفتنة) يأتي محترزاً (قوله كذلك) أي من الصدقات أو غيره سم وعش (قوله والحقت هذه)
أي لفظاً لا إعطاءً بما قبلها أي لفظاً لأن لها عبارة النهاية والحق لفظاً الإعطاء بل لفظ الاستحقاق أه أي
التي أفاده قوله إن لا يملك الخ ع (قوله أيضاً) أي كلام (قوله وزعم البعض) أي في لفظ الإعطاء (قوله
قوله في المتن وإن أجازت فلهام المأوا الخ) ولو كان بدل المغصوب خيراً أمثلاً وأجازت فلهام المأوا حصة
المهر من مهر مثل باعتبار قيمتهما بقدر ههنا سلا أو عص - ما - أو عند من يرى ما تقدم كقولهم ظاهر
(قوله فإن المهر) أي والبيع (قوله يساويه) أي يساوي مهر المثل (قوله وجب) أي لفساد التسمية
حيثما لا ينسب المهر (قوله وجب مهر المثل قطعا) أي كأنه إذا نقص ما يخص الثمن من ثمن المثل بطل
البيع والكل ما لم تأذن في العبد عنه ولا أقل أن نقص فيها كما هو ظاهر (قوله بعضها مؤجل لمجهول)
ومن ذلك النكاح بالفضة فما حال ونصفها مؤجل على موت أو فراق فبعض مهر المثل مرد (قوله بالفتنة)
يأتي محترزاً (قوله كذلك) أي من الصدقات أو غيره

(٤٩) - (شرواني وابن قاسم) - (سابع) لتعدو التوزيع مع الجهل بالأجل أو (بالب) مثلاً على) أو بشرط
(أن لا يسم) أو غير ذلك فلا يملك فيه الثمن الصدقات أو غيره (أو) على أو بشرط (أن يسم) أو غيره بالفتنة (الفتنة) كذلك وألحقت هذه
بما قبلها لأن الإعطاء يقتضي الاستحقاق وإنما لا يملكه إلا من سمح به له هذا على أن تعطى عشره أو تكون هي الثمن وزعم البعض لاحتمال
أن يريد أن يعطيه الثمن الصدقات

لها غير صحيح لان الكلام فيما يبادر من شرط الاعطاء وهو ما ذكرناه فلا تظن لارادتنا خلافه بل ان فرض ارادتهما لم يصح الصداق ايضا لانه شرط على الزوج التسليم لغیر المسقوطا ظاهر انه مفسد فالذهب فساد الصداق وجوبه للمثل فصح ان الالف ان لم تكن من المهر فهو شرط عقدي عقدا لا عقد جمل (٢٨٦) بعض ما التزم في مقابلة البع غير الزوجه ففسد كافي البيع ومنه

يؤخذ أنه لو نكحها بالغ بل أن يعطها ألفا صح بالالفين وهو محتمل اما بالنفقة فهو وعدمها لا به او هو لا بقصد الصداق كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل هو في نحو أنكحتكمها بشرط أن تعطيني هي كذا شرط فاسد لانه شرط عقدي عقد أيضا وفيه فسق بين اعطائها الاب بالاجب عليها وعدم تنقيتها الواجب لها (ولو شرط في صلب العقد الا عية بما يقع قبله أو بعده ولو في مجلسه فغلاص البيع في الأخيرة لانه لا ينفسله ان خيار كان ضمنه بمثابة صلب عقده بجماع عدم الزوم ولا كذا قلنا هنا (خياراني النكاح) بطل النكاح لما قلناه من لزوم العقد والزوج (أو شرط خيارا في المهر فلا طهر صحة النكاح) لانه لا يستقله لا بزوجيه فساد فيه (لا المهر) لان الصداق لم يتحقق فهو ضيق فيه شائبة الخلعة فلم يلق به الخيار لانه انما يكون في المفاوضة المقتضية مهر المثل (وصاؤ الشرط) أي

(لها) متعلق بقوله ان يعطيه أي لأجل الزوج ولا لأجل أبيها (قوله غير صحيح) خبر وزعم الصانع قال الكردي وحاصل زعم الصانع أنه يجوز أن يكون الشرط وهو الاعطاء حال كونه مضمرا مع الالف الاول ففسر بان الصداق ألفان والزوج نائب عنها في دفع أحد الفين إلى ابوالاب نائب عنها في القبض اه ولا يخفى ما فيمن الشكاف (قوله ما ذكرناه) أراد به قوله ان الاعطاء مقتضى الاستحقاق والتحمل كالام اه كردي (قوله لا رادتنا خلافه) وهو الاعطاء للاب لأجل بنتها (قوله ارادتهما) أي العاقدن به أي خلاف ما ذكره (قوله لانه شرط على الزوج) يؤخذ من ان محل ما ذكره ان لم تكن الزوجه محبورة للاب والافقده وحيد شرط التسليم يستحقه اه سيد عمر (قوله نعمتا) أي في صورتين (قوله والا) أي بان كانت من المهر (قوله في مقابلة المهر) متعلق بالزوم قوله لغیر الزوجه ومتعلق بعمل المهر (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعديل (قوله صح بالالفين) معتمد اه ع (قوله فهو وعدمها) (الخ) لعله بالظن او افتقار اياها ولا فسي لا يتصور منها وعد في صلب العقد الذي الكلام فيه اه ع (قوله كذا قاله غير واحد) منهم صاحب المغني وقوله لانه شرط عقد الخ قد يوجه كلامهم بأنه في الصورة السابقة يوجد العقد الشرط بوجود الإيجاب من الاب والقبول من الزوج بخلاف ما هنا فإنه لم يوجد لأحد الطرفين وهو الإيجاب فقط فليأمل ثم قوله وأي فرق الحد يقال الفرقان لنفسين مقتضى العقد خلاف عدم اعطائه أبيها فإنه ليس من مقتضاه اه سيد عمر (قوله وفيه فطر الخ) ليس فيهما مقتضى اعتداد مقتضى الخرافان بغير التأخير في الحكم لا بطلانه وانما يقتضي ضاقتا الاول لو ذكر ان الثاني هو الإجابة أو نحوه ومع ذلك مقتضى الظاهر هو المعتمد اه ع (قوله بل هو) أي لو عد أو شرط الاعطاء (قوله وعدم مقتضى الخ) أي لا في تأخير المهر (قوله الواجب لها) أي على الزوج (قوله لن تزولوا شرط خبارا في النكاح الخ) كل ذلك المشرط على تقدير عيب مثبت للخيار وهو الإجابة فلا زكشي اه نها به عبارة الغني وهو أي ما قاله الزوج كشي من العصة أو شرط ذلك على تقدير عيب مثبت للخيار بخلاف إطلاق كلام الأصحاب اه قال ع (قوله شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كجعله لانه نصير بمقتضى العقد وقياسه أنه لا يضر شرط طلاق على تقدير الإبداء أو نحو) على تقدير وطء الشبهة انتهى ولا يخصص عن ذلك المتأمل وان سألناه مر سم على صح والاقرب ما قاله سم وهو الحق الذي لا يخصص به بل مأخوذ من عموم قول المصنف وصاؤ الشرط وط الخ اه (قوله في الأخيرة) أي بعد العقد في مجلسه (قوله لما قلناه) أي قوله لكن في الاول في المغني وإلى التبيين في النهاية (قول المتن أو في المهر) أي كان قاله وحكمها بكذا على أن لك أولى الخبار في المهر فان شئت أو شئت أقيمت العقوبة والأصح الصداق وجوب مهر المثل مثلا اه ع (قوله بل فيه شائبة الخلعة) لانها لا تستمع به كالتسليم اه فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر محل له ذهبة شري ومغني (قوله فحبس مهر المثل) فترجع على المتن (قوله في الاول) أي في قوله ان وافق مقتضى النكاح وقوله لمقتضى العقد أي جهة العمل بمقتضاه اه ع (قول المتن وان سألنا) يحتمل ان معناه ان كان بخلاف ما ذكرنا في تنقيصه فبغير معناه ان لم يكن موافقا لمقتضى الحال الخ وحيد مقتضى الاشكال لا في التنبيه اه سيد عمر ولا (قوله في مقابلة) متعلق بعمل (قوله أو شرط خبارا في المهر) قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كجعله لانه نصير بمقتضى العقد وقياسه لا يضر شرط طلاق على تقدير الإبداء أو نحو مر على تقدير وطء الشبهة اه ولا يخصص عن ذلك المتأمل وان سألناه مر

بأقربا (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط القسم والتفقة (أو لم يتعلق به غرض) كان لا تأكل الا كذا (لغا) يخفى الشرط أي لم يوثق به في النكاح والمهر لكنه في الاول لم يكتفى بالعقد فليس المراد بالالفان فيه بطلان خلاف الثاني وما أوجهه كلام شارح من استوائهما في البطلان وكلام آخر من استوائهما في عدم غير صحيح (وضع النكاح والمهر) كالبيع (وان سألنا) مقتضاه (ولم يخل) يقتضيه (لا سألنا) وهو الاستماع

ينفي بعبد ذلك الاحتمال بل مقابلة قول المتن وان خالف لقوله ان وافق مقتضى النكاح الصريح فيما
 سلكه الشارح كالتهاية والمخفى والحظي من تقدير مقتضاه **(قوله سواء)** أي الشرط الخالف الحظي (قول
 المتن) أولا تنقذهما أي على الزوج اه عش عبارة عن مقتضاه أولا تنقذهما فيهما نظرا لما في اللفظ لا تنقذه
 لها على بل على فلان اه أي وفاقا للشارح وخلافا للنهاية والمخفى كما يأتي **(قوله فلان لا يفسد الخ)** بفتح اللام
 المؤكدة اه عش **(قوله مقتضا)** كذا بالنصب فيما طلعتا من النسخ وفي هامش نسخة قد عرفت مقتضا
 على أصل الشارح بلا عرش وقوله مقتضا كذا بالنصب في أصل الشارح رحمه الله تعالى اه ولعله من تحريف
 الناصح ولذا كتبه عش فيما نقل هذا التنبيه من الشارح بالرفع **(قوله مقتضى حلها)** قضيتان المراد
 بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط أن لا يحل التزوج عليها وفيه نظر اه سم وقد يجب
 بان المراد بالحل عدم الامتناع فيكون معنى المتن كشرط الامتناع من التزوج عليها ولا يحذور فيه **(قوله)**
 بمعنى ان الشارح جعله الخ قد يوضع بان نكاح الواحد مثلا كان مغلظة غير ومنع غيرها أثبت الشارح
 حل غيرها بعد نكاحها لدفع التوهم عوم تلك المغلظة من غيرها فصار نكاح غيرها ممن أنار نكاحها وتأباه
 في الثبوت فلست أم فيه سم على اه عش **(قوله لانه مخالف)** الى التنبيه في النهاية الا قوله أي حتى
 الى لواحقها وكذا في المخي الا قوله ولا تكرار الى اما ذلك فانه قال بالتركيز **(قوله ليس في كمال الله)** أي
 بان ما وافق قواعد الشرع عكسلاف ما وافقها وان ثبت بغير القرآن اه عش **(قوله ان يرض شرط الخ)**
 صوابه أن يرضي لان الشرط ان كان لها فترض بالسمي وحده وان كان عليها فترض بالزوج ببذل السمي الا
 عند سلامة ما شرطه وليس له قيمته فوجب الرجوع الى مهر المثل اه **(قوله لا عند سلامة شرطه)** أي
 ولم يسلم نهاية **(قوله كشرطه)** وفي الزوجة الخ ظاهره ولو كان الزوج غير متهنى لوط له لصغر أو تقوى
 وفيه نظر بل الاقرب بالصحة عدم ادخال الزوج غير متهنى لوط له لانه موافق لمقتضى النكاح اه عش وقوله
 مادام الزوج الخ أي ان أراد ادخال الخ **(قوله وهي محتملة)** سبذ كحتمه **(قوله أو ان لا يستعمل الخ)** أي
 ولو غير لوط مفهوما معاف العالم على الخاص (قول المتن) أو بطلتها أي عجزه لا فشرط أن لا يطلها أولا
 يخالفها فلا يؤثر كجهل ظاهر لكن يبقى الكلام في أنه من الموافق لمقتضى العقد أو من الخالف الغير المثل
 سم على حج والظاهر الثاني فيفسد الشرط ويجب مهر المثل اه عش **(قوله معنى الخ)** الاولى عين

سواء أكل لها كشرط أن
 لا يتزوج عليها (أ) عليها
 كشرط أن لا تطلقها مع
 النكاح) لانه اذا لم يفسد
 بفساد العوض فلان
 لا يفسد بفساد الشرط
 المذكور أو ليه (تنبيه) *
 قد يستشكل كون التزوج
 عليها من مقتضى النكاح
 بان المتأخر أنه لا يقتضي
 منعه ولا عدمه ويجب منع
 ذلك وإدعاء أن نكاحها
 دون الزاوية مقتضى حلها
 بمعنى أن الشارع جعله
 علامة عليه (وقد شرط)
 لانه مخالف للشرع وجمع
 خبر كشرط ليس في كمال
 الله تعالى فهو باطل (والمهر)
 اقدم برض شرط ذلك بالسمي
 لا عند سلامة شرطه فيجب
 مهر المثل (وان أخل)
 الشرط بفساد النكاح
 الاصلي (ك) شرط على
 الزوجة على الزوج (أ) أن لا
 يطلها) مطلقا أو في نحو
 نهار وهي محتملة أو ان
 لا يستعمل بها (أ) شرط
 لولا الزوج (أ) مطلقا)
 بعد من معنى ولا (بطل)
 النكاح) لا لخلل المذكر

(قوله في المتن) أولا تنقذهما) ان... بل يفارق ذلك مسئلة الارث لا تمة على قول الخاطي قلت الارث
 اثم لنكاح بدليل ثبوته بجمرد العقد الصحيح بخلاف النفقة وقد يعارض بان النفقة تنجم معها
 وكفرها دون الارث اه **(قوله مقتضى حلها)** قضيتان المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن
 كشرط أن لا يحل التزوج عليها وفيه نظر **(قوله مقتضى حلها)** لا يبال حلها قبل النكاح مطلقا فكيف
 يكون مقتضا النكاح بمعنى ثبوته وتبعيته في الثبوت لان التزوج مظنة طهر على الزوج ولهذا كان تزوج
 الواحد مطلقا في شرعية يصح عليه الصلوا والسلام من تزوج ما زاد على ما في آداب الشارع عزاد على
 الواحدة بعد نكاحها كان الحل وعدم المنع مما زاد عليها من توابع نكاحها والاحكام الثابتة بتعدد وثبوت
 ذلك قبل النكاح لا ينافي ما ذكره الا ترى ان السؤال يطبق الوضوء لاحله مع انه مطلوب قبل الوضوء وفي
 كل حال فطريق كل حال لا ينافي انه مطلوب بخصوص الوضوء فصحة ثبوت حل ما زاد على الواحد قبل
 نكاحها لا ينافي ثبوته تبعا لنكاحها الذي هو مظنة طهر **(قوله بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه)** قد عرفت
 بان العلامة عدم تزوج الأربع المصادق بعدم التزوج أو بالانحوص تزوج الذوات **(قوله بمعنى ان الشارع)**
 الخ قد يوضع بان نكاح الواحد مثلا كان مغلظة غير ومنع غيرها أثبت الشارح حل غيرها بعد نكاحها
 دفعا لتوهم عوم تلك المغلظة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها ممن أنار نكاحها وتأباه في الثبوت فلست أم فيه
(قوله في المتن) أو بطلتها أي بخلاف شرط أن لا يطلها ولا يخالفها فلا يؤثر كجهل ظاهر لكن يبقى الكلام
 في أنه من الموافق لمقتضى العقد أو من الخالف الغير المثل والظاهر الثاني فيفسد الشرط ويجب مهر المثل

ولا تكرار في الأخيرة مع مصرف التخييل (٢٨٨) كإيجاز تأملهم ما خلا في زعمه أما إذا كان الشارع لعدم الوطء هو الزوج فلا يعلان بخلق

(قوله ولا تكرار في الأخيرة) أي مسئلة شرط الطلاق مع ما مر الخ أي لأن ما ذكره هنا وقع على سبيل التخييل لما جعل يقتضي النكاح ومثله لا يكرر إلا أنه ليس مقصودا بالذات اه ع ش وأيضاً ما هنا يفيد العموم لغير الحمل بخلاف ما روي قال غيره لأن السابق شرط طلاق بعد الطول ومما هنا أي من ذلك اه (قوله كأي الروضة) وهو للعددها وبمعنى (قوله موافقة) أي الزوج ولو في حقه (قوله في الأول) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من ولي الزوج (قوله حتى يصح) أي النكاح (قوله حتى يعارض) أي شرطه لتزويج وكذا صعب ويصح الخ وقوله شرطها أي شرط ولها كما مر (قوله فأنفع الخ) أي قوله أي الخ (قوله شرطه) أي الزوج وعدم الوطء (قوله فلا يفتل الخ) تفريق بين في الاقتضاء وقوله حتى يحتاج المتفرع على التخييل (قوله ولا وافقها) أي ولم تنزل موافقة ولها للزوج كما روينا وأما في موافقة الناظر الموافقة الأولى والأخلاقية تنص بينهما موافقة الزوج في صلب العقد الذي الكلام فيه كما مر عن الرشدي (قوله الثاني) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من الزوج (قوله حتى يبطل) أي النكاح (قوله تعاضل الخ) على قول لم يولد تنزل موافقة الخ ولا موافقة الخ (قوله فأنط الحكم) أي الإعلان في الأول والعصمة الثاني به أي بالبدن (قوله على شرطه) أي البدن (قوله دفعا الخ) على قوله فأنط الحكم (قوله أن يس الخ) لعسل المراد بصفا ناهي الحال والأخلاقية كما مر (قوله أوشقه الخ) أي قوله أوشقه الخ وحسنا (قوله وأولى زمن الخ) عطف على مطلقاً (قوله أوشقه الخ) قال الأفرغولي كانت مخيرة وحسنا وطها وشرط تركه احتل القول بفساد النكاح لتوقع شغلها واحتل خلافة أي القول بالاعتلان الظاهر أن العلة الزمنية إذا طالت كانت انتهى وهذا أو جملتها وبمعنى وفي سم عن شرح الإرشاد للشارح ما وافقه قال ع ش والرشدي قوله وهذا أو جملتها حيث أطلق بضم لا في الوطء أن لا يطأ وأن زال المانع فقام ما يأتي في الشارح من البطلان في شرح عدم إرث الكسبة وإن كان المانع بطلان هنا (قوله نقل الشخان الخ) اعتمدوا النهاية والغنى خلافاً للشارح كما يأتي (قوله أن من هذا القسم) أي من الشرط المحل بمقصود النكاح الأصلي المبطل للنكاح (قوله الوطء) أن لا يرتفع الخ محل ما تقرر في شرط نفق الارث كالحق في الخادم في غير الكسبة والامانة فلو تزوج كسبة أو أمة على أن لا يرتفع فإن أراد ما دام المانع قائماً مع النكاح لأنه نصريح بمقتضى العقد قدوان أراد مطلقاً فباطل لنفاقه يقتضي العقد وقدوان طاق فالوجه لجماعه لأن الأصل دوام المانع اه نهاية (قوله أو أن لا يرتفع الخ) أو أنهم ما لا يتوارفان اه معنى (قوله فالجمع الخ) ليس من مقول الشخان (قوله وهذا) أي القول ببعض النكاح وبطلان الشرط (قوله وهو) أي مقصود العقد (قوله وأقول إنما سكت الخ) لا يفتي بعده عن صنيع الشخان (قوله عليه) أي على ما نقلنا عن الخناطى (قوله وما يتعقل من فرق الخ) قد فرق بأن شرط عدم النفقة أهون من شرطها على الأجنبي فانه مهدسقوط النفقة من الزوج ولم يعد وجوبها على الأجنبي وبمعنى ذلك خيال لا أثر له (قوله بخلاف الوطء) قد يقال كل لازم لذات الأجنبي لا يفتي في ذلك خيال لا أثر له (قوله مع مصرف التخييل) الذي مر منه أنه إذا سكت أو أنه إذا طلى طلق بطل (قوله أوشقه الخ) في شرحه للإرشاد وما تقرر به يعلم أن في الأخيرة لو شرط أنه لا يطأ فأناراً مطلقاً بطل العقد وأما في قول الغير فلا وهذا أوجه مما وقع للشارحين ونظائر الخاطا هنا كجواز إزاله الخ والغير لأن الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجبها اه وعن الأفرغولي كانت مخيرة وحسنا وطها وشرط تركه احتل القول بفساد النكاح بتوقع شغلها واحتل خلافة لان الظاهر أن العلة الزمنية إذا طالت كانت انتهى (قوله أوشقه الخ) قال مر في شرحه وهذا أوجه (قوله نقل الشخان الخ) اعتمدوا (قوله وما يتعقل من فرق بين ذلك خيال لا أثر له) قد فرق بأن شرط عدم النفقة أهون من شرطها على الأجنبي فانه مهدسقوط النفقة من الزوج ولم يعد وجوبها على الأجنبي وما عو الوطء في الاعتفاف فهو بمنزلة الوطء على أنها ألزمت خدمة الوالدان وجب على الوطء ما عو (قوله بخلاف الوطء) قد يقال كل لازم لذات الأجنبي لا يفتي في ذلك خيال لا أثر له (قوله أوشقه الخ) في شرحه

الروضة وتوضيهاً له حقه فله تركه ولم تنزل موافقة في الأول منزلة شرطه حتى يصح أي حتى يعارض شرطها ويصح تأثيره فأنفع ما يقال شرطه لا يقتضي صحة ولا فساداً فلا يفتل هذا الخ تزيل حتى يحتاج لدفعه ولا موافقتها في الثاني مستغنية شرطه حتى يبطل تعاضلها بجانب البدن لقوة الابتداء فأنط الحكم به دون المساعد له على شرطه دفعاً لته لوض وأما إذا تمتع به فشرط عدمه مطلقاً إن أس من احتياها لكرهه لا مخيرة لاحتبال الشغل أو الأثر من احتياها أوشقه الخ فلا يضر لأنه تصريح بمقتضى الشرع (تنبيه) نقل الشخان على الخناطى أن من هذا القسم الوطء وأن لا أثره أو أن لا يرتفع أو أن ينق عليها غيره ثم فالأولى قول يصح ويبطل الشرط قال جمع متأخرون وهذا هو الأصح لأن الشرط المذكور لا يبطل بمقصود العقد أي وهو الاستمتاع وأقول إنما سكت به لأن منعه معلوم من قولهما كالاحتساب بالصفة في شرط أن لا تنفق عليها فكيف يتعقل فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يتعقل من فرق بين ذلك خيال لا أثر له فأن قالت اعتقل غاية النكاح الارث فغيب مساو في نحو الوطء قلت ممنوع إذا يلزم من النكاح الارث فذهب عن معصومته وأكرر بخلاف الوطء فانه لازم أقوى

إذ إن النكاح وان منع منه نحو تجهيل أو غلو فلا يزال النكاح في النكاح كذلك لا يفرق بين نفقته النفقة ولو أبطأ عن المصروف من شرع النكاح التماس المتوفى على الطه دون نفقته - فتفكك بقصد أو سلباً وقصد غيره (تابعاً) (ولو نكح نسوة تهر) (واحد كلنر وجهه جسدته و عن أومعتهم أو وكبل أو لمانهن) (فالظاهر فسادهما الجهل بالمخاصة كلامهن المانع اختلاف السحق ومن لم يزوج أمينة بقر مع المسمى (ولكل مهر مثل ولو نكح) (ولى أم أو أحد (لطلق) (أو يحزن أو وسفه) (يقول (٢٨٩) مهر مثل بمال التغان: ذلك من مال الولي

أقوى اه سم **(قوله لعلك)** أى لكون الارب أعظم غاية للنعك **(قوله كان فى النفقة)** أى من أصلها وقوله كذلك أى كنى نحو عاوط وليس كذلك كنى نحو النفقة أى كالتوارث **(قوله واحد)** أى نحوه وقول السعدى فى النهاية الاقوله واخذ ذلك الى ويلزمه كذلك كنى الغنى الاقوله بعلامتين بانه **(قوله الخ)** بدل من والى **(قوله من مال الولد)** - يذكر حمزة **(قوله وهو مثلها يلحق به)** أى بتأخلفه لا يلحق به بشرقة يستغرق مهر مثلها ماله فيعطى النكاح كله ظاهر سم ومعنى **(قوله يوجد الخ)** كله اعترض به عن ثبوتها بتأخره استند فيه **(قوله بمعنى غير)** أى اسم بمعنى الخ **(قوله لعدم وجود شرط العطف)** وهو أن لا يصدق أحد معطوف فعلى الآخر اه عس **(قوله لأن أو رشيد)** أى بكراهتها به ومعنى **(قوله المشتري تصرف الخ)** نعمت الحظ وقوله بالياد متعلق بالانتفاء **(قوله تأمين مال الولي الخ)** أى جميع للمهر وأموال كان الذى من ماله هو القدر الزائد فقط لا يأتى به التعليل لحال بل مقتضى التعليل أنه لو تفرغ لوالى عاظم من ماله أنه يعطى للانتفاء ذلك ظاهر وشروى والأقرب الصلة عس اه بجبى **(قوله فصع الخ)** عبارة الغنى فانه يصح بالمعنى عسا كان أوله نالان الجعول صدقاتا لربك مالا لا من حقه بقوله على والى به انما يحصل فى ضمن تبرع بالأب فلا يأتى فأتى بالان ولم يهرق فيه اه **(قوله قبل هذا التركيب الخ)** بعلمه النهاية وما اعترض به التركيب من كونه غير مستقيم لان اذا دخلت المخرجة لشرط لا لا الواجب تكرارها أن لا تكون بمعنى غير كائنات فاجعلهم التى يجب تكرارها غير التى بمعنى غير بحيث قالوا شرعاً أى التى يجب تكرارها ان يلجأ اليها لانه اسم صيغة فمفعولها فافهم هذا أن الذى احتجوا بالمعترض فى الآية ليست مما يجب تكرار ولاها بمعنى غير فهاوى كلام المصنف بما ذكره اعتراضا وتعللا غير صحيح اه **(قوله واخذ)** أى المفترض بعدم استقامة الترتيب ذلك أى قوله لان اذا الخ **(قوله كز بلاشعر)** مثال الخبر وقوله وبه زى الخ مثال الحال وقوله لا فإرخ الخ أمثلة الصفة **(قوله انتهى)** أى قولنا لعلنى **(قوله ويلزمه)** أى المعترض ارجع ذلك أى الاعتراض المذكور وقوله مع اه أى المعترض وغيره أى من الشرع وغيرهم **(قوله وجعولا)** أى شبه بجنى غير) أى مع اه لا تكرر وقيل مراده أن الأصغر لا يلحق به غير عظم وجوب النكر وكما يصح به ولما فعل هذا المثال أصلا لم يسأل عما لى المتردد عنه الأمثلة الآية - تأنيدها واقتول السعدى حتى أتاه حرف والثانى اودا فى الآية الآية فأنها مكررة والثالث منافا خلف للمعنى الذى يقوله فى الآية لا احتمال بعسوقى الثالث يجوز الخ فى الثالث محلها الخ اه كرسى وقوله والثانى اودا فى الآية الآية الخ ماضى على ما فى بعض نسخ الشارح من سقوط الألف قبل لا فى قوله وجعلهم الاقلى - الخ كذا يأتى **(قوله فى الاهد)** أى التى بمعنى غير **(قوله عليهم)** أى الذين جعلوا الاهد بمعنى غير متفانز **(قوله لا تاحل الخ)** رديما يأتى عن عرب لكافية **(قوله وجعلهم الخ)** أى الغسر من ولا يظهر كرهنا فأنه اللهم الآن يقال مع ما فيه انه دفع ذلك احتمال كون لاه - فخره بمعنى غير فاسأل الاقوله تعالى لو كان فها أى آلهة الا لا الخ **(قوله فى الآية الثانية)** أى ارجعها لذلوقه تفسير معنى لاهر بايعنى لا يلزم من كونها بذلك المعنى وجوب تكراره لانها معنى بذلك المعنى وان لم تكن مكرراه كرسى وهذا كالمبني على ما مر من سقوط الألف قبل لا فى بعض نسخ الشارح ولا يأتى على ما فى بعض نسخها المعلق لهما المقابلة على أصل الشارح من بون الألف المذكور ذلة

معنى غير محمول على انه تغشيه معنى لا عراب ولا بنافى ذلك لما ذكر من المعنى لان عليه كماله واضمحرك علمه مثلهم فيما اذا راد الاخبار
أو الوصف أو الحال بنفى متقابلين فيجب (٢٩٠) تكسر وا حيد لان عدمه يوهن ان العبد في الجموع لا كل منهم على حدته كما صرح

به السعدى لا ذلول انما اسم
بمعنى غير لكن لكونها
بصورة الحرف ظهر اعرابها
فيها به سدا هو محتمل ان
تكون حرفا كالتحصيل الا
بمعنى غير كافي مثل لو كان
فيها آله الله لا لفسدنا
مع انه لا قائل باسمه أي
الأم قال في قول الكشاف
لا الثانية مريدة لنا كيد
الاولى الثانية غير بيت
لنا كيد النفي والتأكيد
لاننا في الزيادة على انه بعد
التصريح بمعوم النفي اذ
يدونها ربما يحصل اللفظ
على نفي الاجتماع ولهذا
تسمى بالزيادة لثني اه
ولم ينظر السعدى الى اعتراض
أبي حنبلان في تخشعي بقوله
ما لمضموه التأكيد كدمع
الزيادة ليس بشئ لان لا ذلول
صفة متعينة بالفيجب
تكسر برافيه ما دخلت
عليه وقد روي في ان
التقدير لا ذلول غير ولا
ساقية وهو متع كعاني
رجل لا كرم اه لان
الحق ان الزم به التخشعي
لا يلزمه اذ ان زيادة لاجل
ناكيد النفي لثانياتهم
ماضي لا تضاف وجوب
التكسر و لا توجب ان
تقدروا لا بما ذكره ولا
انه مثل جاد رجل لا كرم
فتأمله لينظر ان ايضا ان
الزيادة والتأكيد كيدنا

وعليه يتعين ايراد قولنا كان فيهما آلهما الخ (قوله محمول على انه تغشيه معنى لا عراب) أي عند الجوه رنا يأتي
(قوله لا بنافى ذلك) أي اقر اهرهم قول المصنف طاهر لا ظهور وجهه ما لانه بمعنى غير صفقا قبلها (قوله)
ما ذكر الخ) أي من وجوب التكسر و (قوله مثلهم) جمع مثال (قوله بنفى متقابلين) أي على كل حال (قوله)
لان عدمه أي عدم التكسر و (قوله كما صرح به) أي بان لا معنى غير صفقا قبلها الخ السعدى لا ذلول أي
في تفسيره انما اسم بمعنى غير أي يقال السعدان لا في لا ذلول اسم بمعنى غير ويحتمل ان هذا أي قوله انما اسم
الخ يدل من ضميره وقوله الاتم قال الخ معطوف على قال المقدور على الاحتمال الاول وعلى قوله صرح به
السعدى الثاني (قوله ويحتمل الخ) معطوف على قوله انما اسم الخ (قوله ان تكون حرفا) أي بمعنى غير (قوله)
يكتسب الخ) الخ) راجع لقوله ويحتمل الخ (قوله مع انه لا قائل باسمها) أي فغير عبارة معربا كالكاف تزي
زادوا لا بمعنى غير معنى على السكون لا لاجل له لكونه حرفا عند الجوه وكذا اذا كان بمعنى غير لان مناط الاسمية
والفعلية والحرفية المعنى الموضوع له لا المعنى المجازي كلفي شاشه في أنوار التنزيل للمولى عصام الدين خلافا
لبعضهم فانه يقول انه اسم أحرى اعرابه فيا بعده فيا قبل في لا في نحو قولنا زيدا قائم ولا فاعنده اسم بمعنى غير
وجعل اعرابه فيا بعده بغير بق العارضة على ما صرح به الاستاذ وخشاه في الامتحان واماما ذكره التفت زاني
في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى لا فاض ولا بكر من انه لا قائل باسمه الا اذا كان بمعنى غير
فقد صرحوا بخلافه كلفي حاشية أنوار التنزيل للمولى الشهاب في شرح معنى السيب الدماميني لو ذهب
الى القول باسمه الا اذا كان بمعنى غير لم يبعد انتهى فعلى القول بحرفية لا في مجموع الآية صفة آلهة كافي
التسويل وعلى القول باسمه الا هذه فلا اسم بمعنى غير معنى على السكون مرفوع صلا صفة آلهة اه (قوله)
ثم قال) أي السعد (قوله لا الثانية مريدة الخ) اذ يكفي وتسمى الحرف اه تعبد (قوله والتأكد كيدنا بنافى
الزيادة) ادعى كون الحرف وفيه اذ ان أصل المعنى يدونها لا لاجل لانها لا فاعندها أصلا فاعندها فاعندها
كلام العرب ما معنوه كذا كيد المعنى كفى من الاستغراقية والباء في خبر ليس واما النقطه فكثير بين اللفظ
وكون اللفظ متهما بالاستغامة وزن الشعر ولحسن المصعب وغيره كذا في ورضي (قوله الثانية حرفا الخ)
مقول قال (قوله على انه) أي لا الثانية والتذكير باعتبار اللفظ (قوله بعد التصريح الخ) أي فليست مريدة
لمردنا كيد لا في معنى ما بل مريدة في معنى التصريح الخ (قوله لثني) أي لعمومه (قوله بقوله ما لمضموه)
الاخصر بما لمضموه (قوله زعم) أي في تخشعي (قوله فيجب تكسر الخ) أي وجوبه بنافى الزيادة (قوله)
تكسر رنا في الخ) أي تكسر ولا في النفي لفظ ذلول لاجل الشئ الذي دخلت عليه وهو تسمى اه كرى
(قوله وقد روي) كذا بالمال فما اطلعت من النسخ ولعله من تحريف الناسخ وأصله بالراء ثم هو بالنصب
حطفت على قوله لا ذلول والخبر لا تخشعي أي وان تقرر والتخشعي الما من ان لا الثانية بنفى قوله تعالى
لا ذلول تثير الارض ولا تسقى الحرف مريدة لتأكد (قوله ان التقدير) أي تقدر رالا (قوله وهو) أي
ذلك التقدير متعني لعله لدم التقابل بين المتعنيين وقضية كلام البضاوى جواز اعتبار ما لعلنا مقتنا ذلول
فكأنه قبل لا ذلول مشعرو ساقية اه قال عبد الحكم قوله مقتنا ذلول الخ اشارة الى ان تثير منى لكونه صفة
للمنى فصعق في العطف لا الزيادة كيد النفي اه وقال التبعده قوله كانه نفس لا ذلول مشعرو ساقية
والا فوفق أن يقول ولا ساقية اه (قوله كما في قول الخ) أي كاستناده لعله لعدم وجود شرط العطف بلامن
أن لا يصرق أحد معطوفها على الآخر (قوله لا تخشعي) مفعول أن المسمى اذ ضمير أي حان (قوله)
لا يلزمه من الزم (قوله لاجل الخ) به علق بالزيادة وقوله لتلاخ متعلق بتأكد الخ وقوله لا تضاف الخ خبر
اذا زاد الخ (قوله ولانه) أي لا تقدر بالذكور (قوله غيرهما في نحو الخ) أي هما هنا واجبان بخلافهما
في نحو الخ (قوله في نحو ما جاء الخ) أي فيما اذا سبق لا كلام معنى تام (قوله البنية) أي من كل وجه بحيث

غيرهما في نحو لمعتن أن لا يتحد ومن ثم قال ابن جني ان لاهما كذا فاعضا مقام اعادة الجملة مرة أخرى وفي المعنى في
نحو ما جاء في زيدوا ويصرون ثم انما وليست برافيه ما دخلت في نفي على كل حال وفي اجتماعهما في وقت

الحجى عفاذى عه ما صاوى المعنى الاول بخلافه ما يستوى الاحكام والاموال فاما المبرد الثاني كد اه وهو موافق للمعنى السعد ومؤيد لما رددت به ما مر من اى حبان واعلم ان لافى كما ذكر بمعنى غير فاعوق (٣٩١) لبعضهم ان لافى بمعنى غير تسبيل يجب

يجوز حذفه (قوله وهو) اى ما فى المعنى (قوله للمعنى) اى من قوله على انه يشهد التصريح (قوله لما رددت به الخ) اى من قوله اذا زاد نال اجل الخ (قوله لبعضهم) واقفة النباهه كما مر (قوله لافى كما ذكر) اى من الامثلة أو الموانع الثلاثة من المعنى (قوله تسبيل يجب الخ) اى فليست فيه بمعنى غير (قوله غير مراد) اى غير موافق لما تقرر في محله على ما لا يخفى من الرضى يجب فى الاختيار تكرر لافى لانه لا يخالطه على غير لفظ الفعل (قوله لافى موضعين) أحدهما أن تكون داخلية على الفعل فتدبر اوله اذا دخلت على منصوب بفعل مقدّم نحو لا مرحباً اى لا اقبلت مرحباً ولا رجباً ووجه ما مر من اى اجماع بمعنى الدعاء بفعل لا سلام عليك أو على نوك نحو لا نوك ان تفعل كذا اى لا ينبغي لك ان تفعله وانما لم تنكر لافى هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكررها الا اذا كان الفعل ما يشيخه دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلي وثانها ما أن يكون لافى بمعنى غير مأمور أحد ثلاثاً تفسر وط أحد ما أن تنصل على لفظ شي نحو هو ان لافى ونحو كنت لافى ونحو ان لافى شي مأمور نحو أنت لافى وثانها ان يجر ما يبعد لافى ما جرح قبلها نحو كنت لافى بالمال وثالثها ان يعطف ما يبعد لافى على المجرور وبغير كونه تعالفاً غيراً غضوب عليهم ولا الضالين وان كان لافى بمعنى غير مجردا عن هذه الشرط لم يكررها لافى ما يشيخه قوله تعالى انى ظلمت ذى ثلاث شعب لافى من الالباب وقولك بدلا كسب ولا ماش وحله بدلا كسب ولا ماش اى وقوله وان كان لافى مجردا الخ صريح فى خلاف ما ادعاه ذلك البعض (قوله وقد صرحوا الخ) تأميد لافى لافى (قوله لما بقا) الاولى التائيت (قوله ايضا) اى كافى المواضع المتقدمة من المعنى بشرطى التقابلين (قوله صرحوا معرفة) نحو لا بدق بالدار ولا عرو وقوله أو تكره كلاً رجل فى الدار والامراء (قوله ولم تهمل) اى اى لافى بالكره (قوله أو فعل الخ) اعطف على جله الخ (قوله ولو تقدروا) يخالفه ما مر من الرضى فى نحو لا مرحباً (قوله لان فساد الصدقات) اى قوله ويحث الزكوة فى النهاية الاقوله ويؤخذ الى ان (قوله تبارك) بصيغة ماضية من جرحان (قوله وذاك) اى من غير كنهه اه عش (قوله فاجمع باعتبارها) اى الى وجه الرشدية وان كان موافقة الاولى حيث لا بد من لافى لها اه نهاية (قوله أو باعتبار من ينضم الخ) اى من نحو الشهود (قوله لافى يقين) اى الى وجهين أو الولين أو المتخفين وفى ترجمة القاموس يقال ما عفر بق من الناس وهو أكثر من الفقرة وقال الشارح فى راسم جنس يطلق على الواحد والكثير اه (قول المتن على مهران) اى عقدا عليه أولاً اتخذ انما بعده (قوله أو لا الخ) صبار شرح المنهج اعتباراً بالعقد فلو عقد سر بالتم أعيد جهرها بالعين محملاً لزم ألف أو تفسر على ألف سر اتم عقد جهرها بالعين لزم ألفان اه (قوله كناية وقوله صريح) اى فى انقضاء العصة الاولى (قوله أن مجردا الخ) نائب فاعل ويؤخذ الخ (قوله لا يكون اعتباراً الخ) العقد الثانى فى الصورى قد يبدأ الزوج فيه بقوله زوجى اه سم (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لانه ليس فيه زوجى اه سم أقول ولان فيه قصد التعدد (قوله ولا ينافيه) اى المأخوذ اذا كور (قوله لو قال) اى الزوج (قوله لان ذلك فى عقد من الخ) وقد يقال ما يأتى فيما جهل كون الثانى تجديداً أو غير وما هنا فيما علم الحاصل فيه اه سم (قوله لتعمل أو احتياط) بان عقد سر بالتم أعيد العقد عليه بالعين تحملاً أو أعيد احتياطاً اه كردى (قول المتن لو قالت) اى الرشدية توليها اى غير المهر لانه الذى يحتاج الى انتم المعنى ونهاية (قول المتن زوجى بالتم) وفى فتاوى القائل قال لو لم يزوج من فلان ان ورد على ثيابي مثلاً كان تزويجها منى ان يزوجها بالتم أو لا فلا وكذا لو قالت زوجى من فلان ان كان يتزوجنى (قوله بخلافه) وجهاناه صريح ان مجرد موافقة الزوج على صورة عقدان الخ. العقد الثانى محصور قد يبدأ الزوج فيه بقوله زوجى (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لانه ليس فيه زوجى وعلمه فبانه يكون فيه زوجى فليتامل (قوله لان ذلك فى عقد من الخ) قد يقال ما يأتى فيما جهل كون الثانى تجديداً أو غيره

تكرر رها غير مراد وقد صرحوا بان لا يخالطه والواجب ان يمتنع القرآن ويجب تكررها لافى اذا ولها جلة اجماعها معرفتها أو تكره ولم تعمل فيها أو فعل ماضى ولم يقدرا (والاظهر صحة النكاح جهر المثل) لان فساد الصدقات لا يفسد كما مر وفارق عدم صحته من غير كنهه بان يجب به المثل هنادارك لما قلنا من المعنى وذلك لا يمكن تداركه (ولو توافقا) اى الزوج والولى والوجه الرشدية فاجمع باعتبارها أو باعتبار من ينضم للقرين غالباً (على مهران) اى سراً أو علناً زيادة فانه يجب وجوب ما عقده أو لا ان تكرر عقداً أو أكثر انقضت شهود السرا والعلم أم لان المهر اى يجب بالسعد فلم ينظر لغيره ويؤخذ من ان العقد اذا تكرر واعتبر الاول مع ما يأتى أوائل السلفان قول الزوج ولو يزوج زوجته كناية بخلاف زوجته صريح ان مجرد موافقة الزوج على صورة عقدان مثلاً لا يكون اعتباراً بانقضاء العصة الاولى بل ولا كناية وهو ظاهر ولا ينافيه ما يأتى فينبى الولى ما لو قال كان الثانى

تجديد لفظ لا اعتدال بقول لان الثانى عقد من ليس فى انتمها طلب تجديد موافق عليه الزوج وكان الاصل اقتضاء كل المهر وحكمه ما يوافق طاعة سائر الناس لافى لها ظاهر اى ما يأتى من تجديد طلب من الزوج لتعمل أو احتياطاً فانه (ولو قال لا يزوجنى) بالتم

فقص عنه بطل النكاح) كقوله قالته زوجتي من يذفر زوج من عمرو (فلو أطلقت) إله الاذن بان لم تعرض فيه ملهم (فقص عن مهر مثل بطل) لان الاذن المطلق محمول على مهر المثل فكانت اذنته وفي قول يصح مهر المثل وكذا لو زوجها بلامهر (قلت الاظهر صحة النكاح في الصورتين) صورة التقيد بصورة الاطلاق (مهر المثل والله أعلم) كافي سائر الاسباب المقيدة للصدق ولان المذموم من مرد شرعي ودانيه وبه يافق تزويجهم من غير وفيما ذكر (٢٩٢) وبحسب الزركشي كالبقيتي انه لو كانت سفينة فمضى دون ما ذمها لكن انما اذنت على مهر مثلها ان عقد المسمى لئلا

يضيع الزائد له بل هو طراه في الشبهة وهو متجه في السفينة لاسيما ان الزائد لا يمتثل لانها في الاموال فكأنهم ما ذن في حين فكانت عقد هنا بالمسمى الزائد فكذلك في مستلثنا لا في الرشدة لان اذنته اعتبر في المال أيضا فاقتضت مخالفتها ولو تخافه مصلحة لهافساد المسمى ووجوب مهر المثل وخرج بنقص منه مال الزائد عليه فيعقد بالزائد كافي نظيره من وكمل البيع المأذون له فيه بقدر فزاد عليه فالافتاء بأنه يجب مهر المثل وبأنه يجب ما سميته وبلغ الزائد لانه قد قصد الحايه كلاهما في نظر لم ينشأ أن ياتي هنا ما كلفه في وكمل عينه قدوم تعيين المشرى أو التهيى عن الزيادة فمتنع عن الزيادة عليه فبهما فكذلك اذا عينت الزوج والقدور أو نعتن الزيادة فمتنع عن الزيادة عليه فيجب مهر المثل لفساد بعض المسمى ويحتصل وجوب ما سميته فقط لا لافاء تسمية الزائد من أصله والاول أقرب وهذا اللفاء

وما هنا في عالم الحال فيه (قوله في المتن بطل النكاح) وكذا قوله الا في بطل البطلان فيهما موافق لما ياتي في الخلق في نظيره من مخالفة قول الزوج على ما مشى على المتن ثم عبر عنه هنا بقوله لو كان لوكية حالها بما عاينتم بنقص عنها وان اطلق لم ينقص عن مهر مثل فان نقص عنها لم تعاقب في قول يقع مهر المثل اه وقوله وفي قول يقع مهر المثل قال الشارع هنا لو مهر المعتد في الاطلاق كصحته في الرخصة اه وقد شكك البطلان في الصورة الاولى على الصحة فمهر المثل على صحه المصنف الا في قوله يفرق بان ثبوت المال بالنكاح اقوى واكرم من ثبوته بالطلاق بدليل انه لو لم يذكر في عقد النكاح وجب مهر المثل ولو لم يذكر في التعلق لم يجب شي فجاز ان لا يتأثر النكاح بالخالفه في اختلاف العلاقات وان كان البضع مردا شرعيا لانه قد يفرق بين تزويج الولي ومخالفة الوكيل لان تصرف الولي بالنكاح اقوى من تصرف الوكيل بالخلق بدليل ان الولي قد تزوج بلا اذن ولا يشور أن يتعامل أحد من أحد بلا اذن لكن قد يقتضي هذا الفرق ان الزوج هنا لو كان وكيلا لم يصح النكاح في الصورة الاولى فليعلم اسم (قوله ويصح الزركشي كالبقيتي الخ) ما بحثه مردود بل الواجب مهر المثل شرح مردود في تناقض الفاعل لو قال توليه زوجتي من فلان ان ادعى ثباني كان له تزويجهما نعمان ودينهما عليها والا فلا وكذا قاله زوجتي من فلان ان كان يتزوجني على ألف درهم فان تزوجها لم يصح ما صح والا فلا ووجه ان اذنته ما شرط بذلك فليس مرفعا على ما في المردود شرح مرد (قوله فكأنه قد ذهنا) اي فيما اذنته تأذنه وقوله في مستلثنا اي اذا اذنت (قوله فيجتمعه وجوب مهر المثل الخ) لم يذكر احتمال فساد النكاح الذي هو نظير ما في البضع فانه يبطل في الصورة المذكورة كانه الفرق بان البيع تأثر بالخالفه مالا يتأثر نفس النكاح فليتامل (قوله اذا فاعله الزائد على مهر المثل هنا كالغاة الزائد في مستلثنا) يفرق بين اللفاء من ينفع المولى وفي مستلثنا بضره (قوله وبهذا مردوخ) اي لا مكان حل الافتاء الاول على ذلك

هو السبب في فساد المسمى فهو كما مر في المثل لو لم يفرق مهر المثل اذ فاعله الزائد على مهر المثل هنا كالغاة الزائد في مستلثنا بان وبهذا يدعى من ما قال في الافتاء الاول انه ليس بشي كالنكاح في آيت بعضهم عند ما ذكرته فيما اذنت من الزوج والقدور (تنبيه) وقد يشكك على صحه المردود البطلان هنا عند الاطلاق قوله أو ذكره فتأني في آخرة تأمله وكان اذنته المطلق هنا لا ينصرف الى مهر المثل فكذلك اذا الشارع له اجازها وانما لم يشرط كونه مهر المثل لانه أولى بالبطلان لان مخالفة ما ذم الشارع أغش من مخالفة ان تفرق

بان ولاية المهر أقوى من ولاية غيره فان قلت المصنف قد عدون تلك (فصل) في التوقيض وهو لغو شرعاً لما توقيض بضع وهو اخلاء النكاح عن المهر واما توقيض مهر كزوجي بما شئت أو شاء فلان والمراد اهدائها للزوجة تسمى غرضة بالكسر وهو واضح وبالفتح وهو أضعف لان الولي فرض أمرها الى الزوج أي جعله ذليلاً فيجب به فرضه الا في (٣٩٣) وكان قياسه الى الحاكم لكن لما كان

بان ولاية المهر أي بان تكون مجبورة أو بكرة (قوله في هذه) أي مسئلة الاخلاق دون تلك أي مسئلة الاجبار

هـ (فصل) في التوقيض (قوله في التوقيض) الى قول المتن واذ حار في النهاية الاقوله ولا يدخل الى الوليها وقوله أو قال الى المتن وقوله وفاسد الى المتن وكذا في الماضي الاقوله أي جعل الى المتن وقوله وفيه نظر الى المتن (قوله في التوقيض) أي وما يتبع ذلك من مهر والمهر بالموت حرم جسدتها نفسها اه عش (قوله اخلاء النكاح الخ) أي على الوجه الخاص الا في المتن ولعل الا لام في المهر للعهد الشرعي أي مهر المثل الحال من نقد البلد يدخل ماساً في قوله أو زوج بدون مهر المثل الخ وأن اخلاء من المهر هو صورة الاصلية كما قلنا اه رشدي (قوله واما توقيض مهر الخ) وحينئذ يجوز النكاح بمهر المثل ومجادونه ولا يجوز اخلاء وعن المهر فان اخلاء عنه وجب مهر المثل اه عش (قوله وهو واضح) أي لتوقيضها أمرها الى الزوج أو الولي اه معنى (قوله وهو أضعف) لعل الاضحية باعتبار كثرة استعماله في كلام الفقهاء لا لظهور فيه معنى الاضحية فان قلتين لم تتوارد على معنى واحد اه عش (قوله وكان قياسه) أي وجهه استجابة (قوله والى الحاكم) الا في أو بدل الواو (قوله كتابه) أي الى الزوج اه عش (قوله حرم رشدي) سأتى بغيره وقوله بكرة أو بغير تعميم (قوله أو بغيره) عطف على رشدي اه سم (قوله أو بغيره) اختاروا أن هذه ملحقة بالرشدية وليست منها والاولا رشدية كما تقدم من بلفظ مصلته في نهايتها وقوله مصلته أي بان يلتصق رشدية بغيره ولم يصح عليها اه عش (قوله ولولها) متعلق بقالة رشدي (قوله أو زوج بدون مهر المثل الخ) ولو نكحها على أن لا مهر ولا نفقة أو على أن لا مهر لها وتطلى زوجها أو الفارق أو ذنب ذلك فغرضه فلا يلزم شي بالبعد اه معنى ونهاية قال الرشدي قوله ولو نكحها يعني الرشدي من هو في معناها اه عبارة عش أي الحرة أو النكاح توقيضها لاسد الامتلاك لا يتوقف على اذن من الامتلاك (قوله أو زوج) أي ان لم تكن من قوم اعتادوا التأجيل ولا يعتقد بما سمي أخذاً بما يأتي اه عش وقوله التأجيل قياسه أنه لو اعتادوا النكاح بغير نقد البلد كالنكاح بالعلمي وقوله بما يأتي أي في الفصل الا في (قوله) ووجهه بان الخ لا يفتي بضعف هذا الوجه فيما أي مسبقاً عليه الخ في حديثها ما أن تكون ملزمة أولاً وعلى كل لا يفتي بالحكم لاسم المهر اه سدر (قوله في قوله وعليك) أي الى آخره (قوله فكان) أي قول البائع وعليك الخ (قوله من حده) أي اخلاء النكاح من المهر (قوله وسأنا الخ) أي في قول المصنف واذ حار في توقيض الخ اه عش (قوله وبه) أي بقوله لاستصحاب الخ (قوله وبني الخ) عطف على بقوله (قوله وان جرى وطه) من تشبه قولها اه عش (قوله نقل عن صاحب المهر الخ) اقتصر عليه النهاية والمغني

(قوله بان ولاية المهر أقوى من ولاية غيره) انظر من أين ثبت ان ما يختص بغير المهر وقد قال الولاية على المحرور والبكر أقوى من الولاية على غيره هذا قلنا مل

هـ (فصل في التوقيض) (قوله في التوقيض) لان الولي فرض أمرها الى الزوج كذا في شرح الروض لان هذا المعنى كما يصحح الغاشية يصحح المعقولة كما ذاقته ضربت هند نقيها فان ذلك يصحح كلام الغاشية والمعقولة قلنا مل (قوله أو بغيره) عطف على رشدي (قوله أو قال) انظر قوله هذا حيث لا تقو بوض كان أذنته في تزويجها بمهر أو سكنت عن ذكر المهر وتقبل التوجس المالك كونه على عدم وجوب المائتة بل بحسب مهر مثل كلو سكنت عن التيسير أو ساقط المهر

(٥٠ -) (شرواف ودين قاسم - سابع) نقداً للبلد فانه يصح بالمعنى ولو التزمت زوجي بلامه مالا ولا وان وقع وطه فهو توقيض صحيح كما تقرر في الزكوى وفاسد على ما وجهه الاذرع في ان شارحنا نقل عن صاحب المهر بالزوج الاول فقل كلامه اختصار (وكذا لو قال سيدنا ماز وحتكها بالامهر) انظر المغني كالرشدية

وكذا لو سكت على المنصوص العتد ظاهره لولا أن لا آخر في تزويج أو سكت عن المهر فزوجه الوكيل وسكت عنهم بل في تزويج الوكيل يلزمه الخطأ لو كلفه فتنعجه المثل فظهر ما في قولنا أدنته وسكت والمكاتبة كلمة صحيحة سيدها كحة بكسحها لا ذرع وفيه نظر لما يأتي أن التلخيص تبرع وهي لا تستقل به إلا بآثار السيد الآن يجب أن تعاطيه ذلك متعين لأن له نفيه وتبرع بقوله زوجتكم بلا مهر وما ألحق به ما لوزوجه بدونه أو بموجب (٢٩٤) أو من غير تعدد البلد فيعقده ولا تقبض (ولا يصح تقبض غير رشيدة) كغير مكففة

وسفيه يحصر عليها لأنها ليست من أهل التبرع أما انتم في النكاح المشفلي على التلخيص فصيح وإذا جرى تقبض صحيح فلا ظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد ولا لتشطر بطلان قبل وطه وقد دل القرآن على أنها لا تستحق الائتمات من أن سمى مهر المثل ولا من تعدد البلد انعقده ولا بد ههنا على المتن فإنه فرض كلامه وأولاهما إذا نفي المهر أو سكت ومنه كما مر وإذا ذكر حونه المثل وأغير تعدد البلد أو بموجب اعتراض قوله شيء بأنه أو جيب شيئا هو أحد أمرين المهر أو ما يقرضانه به وذلك بتعين بقراهما أو بالوطء أو بالسوت وورد بما يأتي من أشكال الامام وأنه لو طلق قبل فرض وطء لم يجب شرط ففعل أنه لم يجب بنفس المقتضى من المال أصلا وأما لزوم المال بطريق فرض أو وطء أو موت فوجب بمبتدأ وإن كان المستعدو الأصل فيه فان وطئ المقتضى ولو باختيارها (فغير مثل) لأن البضع حق لله تعالى لا يباح بالإباحة

(قوله وكذا لو سكت) أي السيد (قوله فزوجه الوكيل وسكت الخ) أي أو قال زوجتكم بلا مهر اه
عش (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما يأتي الخ لأن تعاطيه الخ (قوله بان تعاطيه الخ) فيه بحث لأن تعاطيه متنازع التلخيص فقد وقع التلخيص أو أخاها ليعان الأذن وما يتضمنه من قدر يقال أن التعاطي المتنازع اجزأه للأذن ويبيح الكلا في أن الاجزأه هل تقوم مقام الأذن اه سم (قوله بقوله) أي السيد اه سم (قوله وما ألحق به) وهو قوله وكذا لو سكت (قوله كغير مكففة الخ) مثال لغير الرشيدة اه عش (قوله أما إذا نفي الخ) أي السفينة قوله المشفلي أي الأذن اه سم عبارة الغني نعم يستفاده الولي من السفينة الأذن في تزويجها اه وعبارة الرشيدة يعني إنهم إذا أدنت النكاح وقبضت يصح الأذن بالنسبة إلى النكاح لا إلى التلخيص اه (قول المتن تقبض صحيح) وتقدم نفي ما التلخيص القاسد نفسه مبرر مثل بنفس العقد اه معنى (قوله والائتمار) أي قوله ولا يرد في المقتضى إلى الفصل في النهاية الآية قوله ولا يرد إلى الاعتراض وقوله أي ساقته إلى المتن وقوله وعلمه فلها ما في المتن وقوله أي الزوجين إلى المتن وقوله فهل يعتبر إلى ولا ينافي وقوله فقاسه إلى المتن وقوله خلافا لهم (قوله قبل وطء) أي وفرض (قوله نعم إن سمى الخ) هذا عين ما سبق في قوله وبني الجمال أو أنكره الخ ولعله إنما أعاده وطء - فله قوله ولا يرد الخ (قوله ومنه) أي مثل ما إذا نفي المهر اه سم (قوله كاسم) أي في شرح فرض وفي المهر الخ (قوله واعترض الخ) عبارة الغني تنبيه لوعبر به ببل شيء كان أولى إذا العقد أو جيب شيئا وهو ملكها الماطة البتة بان يفرض لها كساقى اه (قوله وذلك) أي أحد الأمرين (قوله بقرضهما) أي أو يفرض لها حكم (قوله من أشكال الامام) يعني جوابا لشكال الامام فهو على حذفه ضاف وأما لفظ جواب سقط من الكتابة اه ورشدي عبارة عش أي من الجواب عن أشكال الامام وجابسه أن العقد لم يجب شيئا وإنما هو جيب لوجوبه اه أي يجب بعده (قوله وأنه لو طلق الخ) عطف على ما يأتي (قوله فوجب بمبتدأ) أي قول بل لو سلم أنه غير مبتدأ ثم ردلان المتن الوجوب بنفس العقد وذلك لان في الوجوب به مع غيره اه سم (قوله هو الأصل فيه) أي لأنه الجزء السابق من قوله جوابا لركبته ومن أحد الأمور الثلاثة المأذورة (قوله الفوضى) أي قول المتن ويعتبر في الغني (قوله لا النسيان) لان التزام الذي أحكام الاسلام بخلاف الجرحي اه معنى (قوله مطلقا) أي لا قبل الدخول ولا بعده (قوله أو باعها) أي أو باعها منه معنى وعش (قوله أي صفاتها الخ) كان الأولى تقديره بعد الباء بان يقول ويعتبر مهر المثل بصفاتها مراعاة لمحال العقد اه عش (قوله الوجوب) أي بالوطء اه معنى أي أو نحوه من الفرض والموت (قوله وصحفي في أصل الروضة) (قوله على المنصوص العتد) جزم به الرض (قوله الآن يجب الخ) كذا تشرح حر (قوله بان تعاطيه الخ) فيه بحث لأن تعاطيه متنازع التلخيص فقد وقع التلخيص أو أخاها ليعان الأذن وما يتضمنه من قدر يقال أن التعاطي المتنازع اجزأه للأذن ويبيح الكلا في أن الاجزأه هل تقوم مقام الأذن (قوله بقوله) أي قول السيد (قوله أما إذا نفي الخ) أي السفينة وقوله المشتل أي الأذن (قوله ومنه) أي مثل ما إذا نفي المهر (قوله فوجب بمبتدأ) أي قول بل لو سلم أنه غير مبتدأ ثم ردلان المتن الوجوب بنفس العقد وذلك لان في الوجوب به مع غيره قد يقال بشكل على ابتداءه لوجوبه باعتبار حال العقد أو كتمه لحوال وكون العقد سببا للوجوب كباقي ذلك فليتأمل (قوله وصحفي في أصل الروضة) اعتمده حر

ومضى نكاح المشرع إن أخر بين لا النسيان لو اعتقدوا أن المهر ففوضت تعاطيا لعماله وإن أسلم قبل الوطء لسبق ونقده احتضا فموطا بالمهر وكذا تزويجها معه ثم اعتقها أو أحدهما أو باعها لا تحرم قبل الخ زوج فله مهره ولا البائع (يعتبر مهر المثل) أي صفاتها الزاخرة فيه كباقي (حال العقد الأصح) الذي عليها لا كقولنا لأنه السبب للوجوب كباقي أو قيل يجب أكثر من مهر من العقد إلى الوطء صحفي في أصل الروضة لأن البضع لم يخل في صفاته وأقرب به اتلاف وجب لأصحيه كالتقويض بالبيع القاسد

وعليه فلو ان قبل الوطع اعتبر يوم العقد على الاوجه لانه الاصل (وله ان قبل الوطع طبع البذل ورجح ان يفرض) لها (مهر) لانه لا تكون على بصيرة من تسليم نفسها واستشكاه الامام بان ان قلنا يجب مهر مثل العقد قلنا معنى (٢٩٥) الموقضون قلنا لم يجب به شيء فكيف تطلب

ونقله الرازي عن المعتز بن زكريا عاينه ان المقرى وهو المعتز بن زكريا (قوله عليه) أي ما قبل من وجوب الاكثر (قوله اعتبر يوم العقد الخ) الاوجه اعتبار الاكثر أيضاً أي من يوم العقد إلى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه أيضاً واقرنت به المقر وهو الموت كما سيأتي شرح مدره سم (قوله على الاوجه) أي يكفي شرح الرضاه سم (قوله لا تكون على بصيرة) أي قول المتن نقد البلد في الغنى (قول المتن طبع البذل ورجح) أي ان كان أهلاً والأفاهام طلبة الولي فقوم مقام الزوج فيما يفرضه كسكنات الاشارة اليه اه عش (قوله واستشكاه) أي ملكها الطالبة (قوله وان قلنا لم يجب به شيء الخ) قد يقال القديمو يجب الفرض والفرض موجب للمهر فلا ينافي قولهم لا يجب بالعقد شيء لان من ادعاهم بالشيء المثل فليأمل اه سددعمر وقد قال ان موجب للموجب لشيء موجب لثالث الشيء فالثالث وجودة الهم لا ان يراد بقوله المذكور عدم الوجوب بالذات (قوله لا لا يجب) الاتساع يجب اه سددعمر (قوله) ما وضع على الاشكال) يعني ما يجيبه عن الاشكال هذا لو كان وضعه مبغياً لشيء وما اذا كان بصفة المصدر فالعني ان يجب بمبائنه في الاشكال وهذا هو الاقرب (قوله ويجب الخ) عبارة الغنى واجب بان الصبح انما ملكت ان تطلب المهر المثل اه (قوله وكفي بدفع الاثم الخ) قضيه انه لو تركه التسمية ضد عدم التفويض اثم هو غناهم المهر من استعجاب التسمية لا فيما استثنى وليس هذا اه عش عبارة السددعمر وفيه نظر لما تقدم من انه يجوز ان تلزم العقد بالاجماع على جملة على ما اذا اتفق الولي والزوج على أكثر من مهر المثل اذ لم تفرض لمجايز لعلوا كذا نقله عن العلامة النووي اذ يابى بعض تلامذته اه (قوله والعقد الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطلب قبل الوجوب والطلب قبل الوجوب وان وجد عليه البعيد مشكل فتأمل اه سم عبارة السددعمر لا يخفى بان هذا الجواب بان العقد ان يكون عليه ثمانية لوجوبه هذا بخلاف ما تقدم وأما اقتضاؤه الخ المهر القرض فلم يزم ما ذكر من طلب العالم يجب اه (قوله لهما) أي تكون على بصيرة الخ (قول المتن لتسليم القروض) أي الحال وأما المؤجل فليس لهما يجب نفسهما كالمسمى في العلم فمضى وسددعمر (قوله ثم ان فرض) أي الزوج اه عش (قوله باعتبارهما) قيل في كونه مهر مثلاً اه رشدي (قوله لهما من نقد بلدها) أي بذله لهما اه معنى (قوله لا علمها أي الزوجين) أي حيث تراضا على مهر اه معنى (قول المتن في الاظهر) محل الخلاف فيما قبل البشور لانه لا يرد فلا يصح تقديره لا بعد علمها بقدره قولاً واحداً لانه قيمته مستهلك قاله الماوردي نهاية ومعنى وقد يقال النحول وجب مهر المثل فما مضى وقف تقديره على علمه لانه لا تقدر ولا فرض منهما اه سددعمر عبارة عش قوله محل الخلاف الخ هذا للثقة بدلالة السبلان الكلام فيما يفرضانه بقرائهم وما ذكره ليس من شأن الوطع بمجرد وجوب مهر المثل اه (قوله عنه) أي مهر المثل (قول المتن) وفوق مهر المثل قد يفهم انه لا يجوز بالنقص عن مهر المثل وليس مراداً بل يجوز بلان خلاف كما قاله الامام اه معنى وفيه (قول المتن) لان كان الخ فان كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعاً لان القيمة ترفع وتخفض فلا تتحقق في الزيادة اه معنى (قوله لانه بل الخ) عبارة الغنى بنه انه لانه الخ (قوله يدعى محبة) أي كان قالت تكفي ولي وشاهدي صدل ورضاي بلا مهر وأطلب المهر اه

ونقله الرازي عن المعتز بن زكريا عاينه ان المقرى وهو المعتز بن زكريا (قوله عليه) أي ما قبل من وجوب الاكثر (قوله اعتبر يوم العقد الخ) الاوجه اعتبار الاكثر أيضاً أي من يوم العقد إلى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه أيضاً واقرنت به المقر وهو الموت كما سيأتي شرح مدره سم (قوله على الاوجه) أي يكفي شرح الرضاه سم (قوله لا تكون على بصيرة) أي قول المتن نقد البلد في الغنى (قول المتن طبع البذل ورجح) أي ان كان أهلاً والأفاهام طلبة الولي فقوم مقام الزوج فيما يفرضه كسكنات الاشارة اليه اه عش (قوله واستشكاه) أي ملكها الطالبة (قوله وان قلنا لم يجب به شيء الخ) قد يقال القديمو يجب الفرض والفرض موجب للمهر فلا ينافي قولهم لا يجب بالعقد شيء لان من ادعاهم بالشيء المثل فليأمل اه سددعمر وقد قال ان موجب للموجب لشيء موجب لثالث الشيء فالثالث وجودة الهم لا ان يراد بقوله المذكور عدم الوجوب بالذات (قوله لا لا يجب) الاتساع يجب اه سددعمر (قوله) ما وضع على الاشكال) يعني ما يجيبه عن الاشكال هذا لو كان وضعه مبغياً لشيء وما اذا كان بصفة المصدر فالعني ان يجب بمبائنه في الاشكال وهذا هو الاقرب (قوله ويجب الخ) عبارة الغنى واجب بان الصبح انما ملكت ان تطلب المهر المثل اه (قوله وكفي بدفع الاثم الخ) قضيه انه لو تركه التسمية ضد عدم التفويض اثم هو غناهم المهر من استعجاب التسمية لا فيما استثنى وليس هذا اه عش عبارة السددعمر وفيه نظر لما تقدم من انه يجوز ان تلزم العقد بالاجماع على جملة على ما اذا اتفق الولي والزوج على أكثر من مهر المثل اذ لم تفرض لمجايز لعلوا كذا نقله عن العلامة النووي اذ يابى بعض تلامذته اه (قوله والعقد الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطلب قبل الوجوب والطلب قبل الوجوب وان وجد عليه البعيد مشكل فتأمل اه سم عبارة السددعمر لا يخفى بان هذا الجواب بان العقد ان يكون عليه ثمانية لوجوبه هذا بخلاف ما تقدم وأما اقتضاؤه الخ المهر القرض فلم يزم ما ذكر من طلب العالم يجب اه (قوله لهما) أي تكون على بصيرة الخ (قول المتن لتسليم القروض) أي الحال وأما المؤجل فليس لهما يجب نفسهما كالمسمى في العلم فمضى وسددعمر (قوله ثم ان فرض) أي الزوج اه عش (قوله باعتبارهما) قيل في كونه مهر مثلاً اه رشدي (قوله لهما من نقد بلدها) أي بذله لهما اه معنى (قوله لا علمها أي الزوجين) أي حيث تراضا على مهر اه معنى (قول المتن في الاظهر) محل الخلاف فيما قبل البشور لانه لا يرد فلا يصح تقديره لا بعد علمها بقدره قولاً واحداً لانه قيمته مستهلك قاله الماوردي نهاية ومعنى وقد يقال النحول وجب مهر المثل فما مضى وقف تقديره على علمه لانه لا تقدر ولا فرض منهما اه سددعمر عبارة عش قوله محل الخلاف الخ هذا للثقة بدلالة السبلان الكلام فيما يفرضانه بقرائهم وما ذكره ليس من شأن الوطع بمجرد وجوب مهر المثل اه (قوله عنه) أي مهر المثل (قول المتن) وفوق مهر المثل قد يفهم انه لا يجوز بالنقص عن مهر المثل وليس مراداً بل يجوز بلان خلاف كما قاله الامام اه معنى وفيه (قول المتن) لان كان الخ فان كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعاً لان القيمة ترفع وتخفض فلا تتحقق في الزيادة اه معنى (قوله لانه بل الخ) عبارة الغنى بنه انه لانه الخ (قوله يدعى محبة) أي كان قالت تكفي ولي وشاهدي صدل ورضاي بلا مهر وأطلب المهر اه

الواجب احدهما (ويجوز فرض مؤجل في الاصح) بالفرض كليهما ولا يلزم للمعنى ابتداء (ويجوز فرض) (فوق مهر المثل) ولون جنسه لهما ان غير بدل (وقيل لان كل من جنسه) لانه لا بد عنه فلا زاد عليه (ولو امتنع) الزوج (من الفرض او تنازعا فيه) أي قد افترض وضع الامر لغايته يدعى محبة (فرض الغايه) وان لم يرض بقدره لانه حكم من لا يجب عليه قبل الخصومات

(نقد البلد) أي بلد الفرض فيما يظهر وعليه فهل يقتصر يوم العقد أو الفرض كل محتمل لكن قياس ما من اعتبار مهر المثل هناء يوم العقد اعتبار نقد بلد الفرض يوم العقد بل لو اعتبر محل العقد ولم يعدوا يناق قولنا بلد الفرض من غير بلد المراد ألا استمرار الفرض حضورها أو حضور وكيلها فالتعديل بالمرة الأولى وإذا اعتبر بلد الفرض أو بلدها فنقد كروا في اعتبار قدره

أنه لا يستعير بلدها إلا أن كان بها تسعة قسراتها أو بعضها ولا اعتبر بلد من ان جمعهم بل ولو الاعتدلت آخر من بلد هان فان قدرت معرفته اعتبر أن جنيت بلدها كجالي في قياسه ان ذلك يعتبر في صفته أيضا كما حرمه بعضهم بل هذا لازم لذلك والاعتدلت معرفة قدره من أصله فلا فائدة لمعرفة عشرة مثلا من غير ان تعرف من أي نقدهى (حالا) وإن رزيت بغيرهما أو اعتبر ذلك للمساكن في البضع حقا لله تعالى بل لو اعتادنا سواها للتأجيل لم يؤجل على الغنم بل يفسر من مهر مثلها لا وينقص منها مقابل الاجل (قلت) وبفرض مهر مثل حالة العقد بل لا يذول نقص لأنه يجب البضع ثم يفتقر بسبب يقع في محل الإحتياج بان يتغير به نظير ما مر في الوكيل ونقصة كلام الشيعين منع الزيادة والنقص وإن رزى سوا هو مئة نظير ما مر وإن اختار الأذرى خلافا لمكان قال الغزى قد يقال إذا رزى نوحته المحكومتين نظر القاضي والكلام فيما إذا

عش (قول المات نقد البلد) أي مئة (قوله فيما يظهر) كذا مر وقوله وعلم فهل يعتبر الخ محتمل ان يأتي هنا قول الأكثر أيضا له سم (قوله هنا) أي في الموقوفة (قوله ولا يناق الخ) فيه تأمل اذا التبادر من بلد المراد محتمل قولها لا محل حضورها وحضور وكيلها لا مئة منه (قوله في اعتبار قدره) أي المهر (قوله انه لا يعتبر بلدها) أي ولا بلد الفرض اه عش (قوله نساء قراتها) أي وان بعدل حد من محل الفرض اه عش (قوله أو بعضه) أي ولو كانتا بعدو كان الأقرب باعتبار بغير بلدها كما هو ظاهر هذه العبارة اه عش وسأنا في الفصل الآتي عن سم عن مر ما يخالفه (قوله بقياسه الخ) خالفه النهاية فقال والحاصل ان العبرة في الصفقة أي صفقة المهر بلدها أو بلد وكيلها فلا يكون الا من نقد تلك البلد وفي قدره بلدها قراتها إلى آخر ما مر اه (قوله بقياسه الخ) أو رده على اعتبار ذلك في صفته يناق ما تقدم من اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها لان اعتبارها اعتبارا لمقتضى قولنا نعم وهذا لو كان المراد ان ذلك يعتبر في صفته سمع اعتبارا بقدره بل الفرض أو بلدها وهو ممتنع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره وفي اعتبار قدره ان يكون محل اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها إذا كان بها تسعة قراتها أو بعضها ولا اعتبر نقد بلدها ان جمعهم بل ولو إلى آخر ما مر فتأمل اه سم ولا يخفى ان المراد المذكور وخالفنا من عن النهاية (قوله بل هذا لازم لذلك والاعتدلت الخ) قد يمنع كل من الزوم والتعذر الذي ادعا المظهر إمكان معرفة قدره ما يرغبه فيها في هذه البلد من النقد الموصوف بصفة نقد البلد الأخرى فتأمل فانه ظاهر اه سم (قول المات مثلا) ولهذا ذكره ضما لا تأخير بقضلا ان الحق لها اه معنى (قوله وإن رزيت) أي قوله نظير ما مر في الغنى (قوله بل لو اعتاد الخ) قياس ذلك في قبول ما عتدلت فرض العروض ان فرض نقد أي وان واجت العروض ونقص ذلك بقدر ما يليق بالعرض نهاية ومعنى (قوله يسير) أي من الزيادة أو النقصان (قوله وهو ممتنع) لان منصفه يقتضي ذلك ثم ان شاء أن يرد ذلك فعلا ما شاء اه معنى (قوله نظير ما مر) أي من ان القاضى لا يفرض غير نقد البلد الخ وإن رزيت بغيرهما اه عش (قوله وداع) أي ما قاله الغزى (قوله رزاهما) ان أو يديعه أي الحكم فظاهر أو قوله قد يقال لا أثر لحكمه بعد تراضيهما بشئ لا استقرار الامر عليه اه سم (قوله وبدونه الخ) أي وإن حكمه بالان بالكون أو الأكثر لا يجوز رزاهما به أي البون أو الأكثر (قوله حتى لا يزب الخ) أي الا بالتفاوت اليسير اه معنى (قوله ان يكون هذا) أي العلم (قوله انه شرط لهما) أي لجواز التصرف ونفوقه اه عش (قول المات

فما يظهر) كذا مر (قوله وعليه فهل يعتبر الخ) محتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضا (قوله بقياسه ان ذلك يعتبر في صفته أيضا) أو ردت ان اعتبار ذلك في صفته يناق ما تقدم من اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها لان اعتبارها اعتبارا لمقتضى (أقول) انما زهدا لو كان المراد ان ذلك يعتبر في صفته اعتبارا بقدره بل الفرض أو بلدها وهو ممتنع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره وفي اعتبار قدره ان يكون محل اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها إذا كان بها تسعة قراتها أو بعضها ولا اعتبر نقد بلدها ان جمعهم بل ولو إلى آخر ما مر فتأمل اه سم (قوله بل هذا لازم لذلك والاعتدلت الخ) قد يمنع كل من الزوم والتعذر الذي ادعا المظهر إمكان معرفة قدره ما يرغبه فيها في هذه البلد من النقد الموصوف بصفة نقد البلد الأخرى فتأمل فانه ظاهر (قوله رزاهما) ان أو يديعه فظاهر أو قوله قد يقال لا أثر لحكمه بعد تراضيهما بشئ لا استقرار الامر عليه والله أعلم

ولا فصلت الحكم بان يحكم بان اه ورد بان مرادهم ان حكمه بالان بغير المثل لا يمنع رزاهما بخلافه وبدونه أو أكثر مثلا لا يجوز رزاهما به (ويشرط عليه) أي بشرط مهر المثل (ولله أعلم) حتى لا يزب عليه ولا ينقص منه لانه منصرف لغيره فان قلت ينبغي ان يكون هذا شرط لجواز تصرفه لا لنفوقه لو صادف في نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم انه شرط لمعان قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وان صادف الحق

ثم بنات أخ) فابنوا نسل (ثم عمت) لابنائهن وارباهن عليهم (كذلك) أي لا يورثون ثم بنات عم ثم بنات ابنوا نسل كذلك قيل قضية كلامه كالرأى ان بعد بنات الاخ تتصل للعمات حتى ولو وجدت بنت بنت أخ وعمه قدمت العمات وليس كذلك بل المراد تقديم جهة الاخوة على جهة العمات موجه صريح المأوردى اهـ (٣٩٨) وهو عجيب وان حوى عليه الزكي وغيره انما ذكر في بنت بنت الاخ ثم كيف وهذه

خارجة عم الكلام فيوهو
نساء العصابات المصريح بهن
قوله وأقربهن إلى أخوه
ولو أدردوا عليه قضيت
ان بنت ابن الاخ لا تقدم
على العممة وليس كذلك
لكان هو الصواب وقد
يجاب بأنه أراد بالاخ جهة
الاخوة فيشمل كل من نسبت
إلى فرع الاخ لا كرم
جهة أبيا فان فقد نساء
العصبة بان لم يوجدن والا
فالبنيات يعتبرن أيضا (أو
لم يكن) استشكل مع
الضبط بأنه ما رغبه في
مثله المصريح بأن الفرية
بفرض الزيجة قبل ونكحت
الا أن فاستوت المنكوسة
وغيرها وربان المنكوسة
استقرت لها ورغبة فاعتبرت
مع أمها بما يقتضيه زيادة
أو نقصا وغيرها ملحظا به
الرغبة فيها بخلاف اذا بالقوة
يقع الاختلاف فيه كثيرا
فأعرضوا عن ذلك وانتقلوا
لما لا اختلاف فيهم
اعتبار المنكوسة من نساء
الإرلام فالاجنيات (أو
جهل مهرهن فارحام) أي
فرات لأم من جهة الأب
أو الأم فهن هنا أعظم من
أرحام الفران من حيث
شبهه للسيدات الوارثات
وأخص من حيث عدم
شبهه لبنات العمات والاجنات ونحوهما (كسيدات الجنات) لأنهن أولى بالاعتبار من الاجانب تقدم القرى فالقرى (قوله
لمن جهن أو جهمة ونقصة كلامها عدم اعتبارها مع غيرها من جهة الأم والى والى تقدم الأم
فالبنت لأم فالجنات فان اجتمع أم أبوا أم أم فوجه

عصباتها لكثرة واعتبار أصلها كأم أبيا فان كان وجهه ذلك عدم معرفة فصباتها فهو مشكل اذ كيف
يكون جهل الأب مانعا من معرفة أختها التي هي بنت دعوت أمه وان كان وجهه شيا آخر فهو ظاهر اهـ
سم قد يقال هو عدم معرفة نسب عصباتها اذ النسب هو الركن الاعظم هناك تأمل اهـ سددع (قوله المسن
ثم بنات أخ) أي لا يورثون ثم لاب اهـ معنى (قوله فأنه) أي فبنات ابن الاخ (قوله وان نسل) أي بن الاخ (قوله
المن ثم عمت) هل ولو بواسطة تقدم أختها لجدوان بعد على بنت الم وكذا يقال في بنات الم مع بنات ابن
الم فيه نظر وقسم ما في لار ذلك فتقدم العمات بعد بنات الم وان بعد اهـ عش (قوله وارادهن)
أي بنات العمات على أي المن (قوله وهم) أي لأنهن لا يتسنن الا بأهمن ولهن من عصباتهم هذين شدي
وسم وعش (قوله كذلك) أي لا يورثون ثم لاب (قوله ثم تتصل) أي نساء العصبة (قوله وليس كذلك بل
المراد الخ) اعني المعنى (قوله وهو) أي أما الكلام فبمع (قوله قوله الخ) فاعل المصريح (قوله عليه) أي المسن
(قوله لكان هو الصواب) بصرح به قوله فان فقد نساء العصبة اهـ سم (قوله وقد يجب) أي عن هذا
الوارد اهـ سم (قوله فيشمل) أي قوله ثم بنات أخ (قوله إلى فرع الاخ الخ) الانصرار الى الوضع الى الاخ من جهة
الاخوة (قوله الذكر) مقصدا لضاف (قوله من جهة أبيا) متعلق بالصلة والضمير للموصول (قوله بان لم
يوجدن) الى المن في النهاية والمعنى (قوله بان لم يوجدن) أي من الأصل اهـ معنى (قوله أيضا) أي
كلاهما (قوله استشكل) أي قوله المن أولم يكن (قوله مع الضبط) أي لم يلزم المثل (قوله بأنه الخ) متعلق
بالضبط (قوله المصريح الخ) تعني لما رغب الخ لكن في صراحته تأمل (قوله ولو نكحت) أي مثلهما (قوله
فاستوت المنكوسة الخ) أي من نساء العصبة (قوله عن ذلك) أي بغير المنكوسة أو بما بالقوة (قوله أي
فرات لأم) الى التنبيه في النهاية اذ قوله نعم أي ثم أقرب (قوله فهن) أي الارلام (قوله من حيث شبهه) أي
لفظ الارحام هنا (قوله والاجنات) أي بنات الاخوات أي لاب يخط كإبليس من قوله الا في ثم بنات
الاخوات أي لأم وجدن فهن كبنات العمات ونحوهن من الاجنيات كبنات في التنبيه الا في قسم ورشدي
(قول المن كبنات) أي من قبل الأم أما التي من قبل الأب فليست ههنا من الرحم ولأم العصابات لعدم دخولها
في تعريف ولعلل منهما كما يعلم من عبارة عش اهـ يجيز (قوله لأنهن أولى) الى التنبيه في المعنى الا قوله
ولو قيل الى باعتبار الحاضرات وقوله ويعتبر الى ويعتبر ربة (قوله واعترض بانها كيف) عبارة النهاية
وايضا كذلك اذ كيف الخ عبارة المعنى وليس مرادها فقد قال المأوردى الخ (قوله تقدم الأم) أي بعد نساء
العصبات لان الكلام في ذوى الارلام اهـ عش (قوله لأم) أي فقط (قوله فالجنات) أي لأم اهـ عش (قوله
فان اجتمع أم أب) أي لأم لان الكلام في فراتها أم أم أي المنكوسة فلم تدخل في الارلام والضابط الذي
ذكره قضية قولهم ان نساء العصابات المنسوبات اليهن من نسبهن اليه ما ليست من نساء العصابات أيضا
فانما قد تكون من غير قبيلتها أو أهل بلدها فتكون من الاجنيات كبنات العمات فالراجح اهـ عش

كأم أي فان كان وجهه ذلك عدم معرفة فصباتها فهو مشكل اذ كيف جهل الأب يكون مانعا من معرفة
أختها التي هي بنت دعوت أمه وان كان وجهه شيا آخر فهو ظاهر اهـ (قوله وهم) أي اذ لن من نساء
العصبات (قوله لكان هو الصواب) بصرح به قوله فان فقد نساء العصبة (قوله وقد يجب) أي عن هذا
(قوله والاجنات) أي بنات الاخوات أي لغير الأم بدليل قوله الا في ثم بنات الاخوات أي لأم اهـ فلينظر
من يتبين أن بنات الاخوات لغير الأم حيث قد فانه آخر جهن عن الارحام معلوم من وجهه عن نساء العصابات

والذي يجمعا ستواؤهما ثم

الحكمة ثم بنات الاخوات أي

الام بنات الاخوال ولولم

يكن في نساء عصباتهم

بعضهن من كالمدم كأمير

به جمع واعتمده الاخرى

ولوقيل يعتبر النسب

بنفس أو زاد لفضل الصفات

ما يليق به من انظر ما يأتي لكان

أقرب بكون ذلك نفسه

مشاكلة في بعض الصفات

بمختلف هذا لانها في

ملحق التفاوت موجود في

الشكل وتعتبر الحاضرات

منهن فان غين كهن اعتبر

دون أجنبيات بلدها كما

حوايه وان اعتبر ما فان

تقدر أرحامها فساد بلدها

ثم أقرب بلدها ثم يقدم

منهن من ساكنها في بلدها

قبل انتقالها الاخرى ويعتبر

في التفرقات أقربهن

بلدها ثم أقرب النسا بها

شها وتعتبر عرب تبعية

مثلا وأما وتعتبر تحتها مع

اعتبار شرفه السيد وخسته

وقرورة وبلدية وبدوية

بمثلا (تنبه) * علم من

ضبط نساء العصبه ولساء

الارحام بما ذكرنا من عدا

هذين من الاقارب كانت

الانث من الاب في حكم

الاجنبيات وكان وجهات

العادة في المهر تمهيدا لا

باعتبار الاولين دون

الاخيرة (ويعتبر) مع ذلك

(من وعقل ورسا) وشددا

(وبكره ونبوه) كل

(ما اختلف به غرض)

(قوله والذي يجمعا ستواؤهما) أي خلق واحد منهما زاد مراه على الاخرى أو نقص ولا التفات الى ضرر
 الزوج عند الزيادة وضررها عند النقص اه (قوله والذي يجمعا) كذا في شرح مدر وقال الأستاذ
 أو الحسن البكري في كثره والاقرب تقديم أم الأم اه (قوله أي الم) أي المغي الشامل للشفقة
 فلم يخرج به الابنات الاخوات الاب كسب عليه اه رشدي (قوله فغن كالعلم) قال ابن القاسم اه
 الغزي فينقل الحسن بعد نهاية معنى (قوله ولو قيل الخ) كذا في شرح مدر اه سم (قوله ولو قيل
 الخ) أي بدل قولهم فغن كالعلم اه كردى (قوله نظير ما يأتي) أي في شرح ولو نقصن العشرة فقط الخ
 (قوله وكون ذلك) أي ما يأتي اه كردى (قوله وتعتبر الحاضرات منهن) أي من نساء عصباتهن
 روض وهل يقدمن وان كن أبعد كبنات أخ على الغائب وان كن أقرب كنهن ولو يفسلا مدر اه سم
 عبارة الرشدي لعل المراد بالحاضرات من بلدها والافترس من البنات يعتبرن فضلا عن الغائبات اه
 وعبارة عرش ظاهره وان قرئت السابقة أي الغائبات اه (قوله فان غين الخ) أي نساء عصباتهن سم
 ومعنى وهل الاقرب جاع من غيري منهن وغين الى نساء قراباتها الشاملة للعصبات الارحام (قوله دون
 أجنبيات) أهل المراد بها ما يشبه الارحام كما يفيد قولنا لئن كان تقدم نساء العصبه الخ مع قول الشارح
 كالنساء والمغنى بأنهم يوجدن الخ حيث لم يردوا أولم يحضرن ثم أيتى سم مانصونه دون
 أجنبيات كذا قسید بالأجنبيات في الروضة وقضية تعانين لا يقدمن أي الغائبات من العصبه على نساء
 بلدها من ذوى الارحام لكن أسقط في الروض التقيد بالأجنبيات وزاد في شرحه فليقر اه (قوله
 فان تعذر ارحامها) بان تقدمن أي من الاصل أولم يكن أصلا أو جعل ههنا اه معنى (قوله ثم
 أثر بلدها) يؤخذ من محكم حادثة في التلازم بين بعض فواحى مكشوفة من اعتبار المهر الفاسد في
 جميع محل المسكوة اما نتاجه كذا وأيضاً باجسل مجهول كونه أو طلاق أو طهارة نفسه كذا كرشي
 من الأبل والريق والملبوس والفر وش مع عدم ضبط عبا يتغير بهن صفات السلم فيه اه سيدمر (قوله ثم
 يقدم الخ) عبارة الروض لكن نساؤها أي نساء عصباتهن وان غين يقدمن على نساء بلدها منهن من ساكنها
 منهن في البلد أي بلدها قبل انتقالها الاخرى تقدم عليهن أي اذا لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله ثم الخ
 استدراك على قوله وان غين الخ حاصله ان نساء عصباتهن الغائبات لو كان بعضهن من ساكنها في ذلك في بلادها
 يقدم على من لم يساكنها أصلا اه سم أو قولنا ظهر من صنع الشارح انه واجه لطلاق الغائبات الشاملة
 للعصبات الارحام ثم الاجنبيات (قوله منهن) أي من قراباتها من ساكنها في بلدها الخ أي على من لم يساكنها
 منهن اه سم (قوله في المتفرقات) أي من نساء عصباتهن أو من قراباتها الشاملة لها والارحام نظير ما مر عن
 سم أه (قوله ثم أقرب النسا الخ) عطف على قوله ثم أقرب بلدها (قوله باعتبار الاولين) وهما نساء
 العصبه ونساء الارحام دون الاخيرة وهي دون هذين من الاقارب (قوله مع ذلك) أي قوله ونظر في المغنى
 الا قوله هي مثال الى قوله من نساها وقوله سواء الى بل ذكر والخوة وقد يجب في النهاية (قوله وضررها)
 ثم أيت التنبيه الآتي (قوله والذي يجمعا) كذا شرح مدر (قوله والذي يجمعا ستواؤهما) في الكثر
 لا ساد في الحسن البكري والاقرب تقديم أم الأم اه (قوله ولو قيل الخ) كذا شرح مدر (قوله وتعتبر
 الحاضرات منهن) أي من نساء عصباتهن روض وهل يقدمن أي نساء عصباتهن وان كن أبعد كبنات
 أخ على الغائب وان كن أقرب كنهن ولو يفسلا مدر اه (قوله فان غين الخ) كذا في شرح مدر اه سم (قوله ولو قيل
 الخ) أي بدل قولهم فغن كالعلم اه كردى (قوله نظير ما يأتي) أي في شرح ولو نقصن العشرة فقط الخ
 (قوله وكون ذلك) أي ما يأتي اه كردى (قوله وتعتبر الحاضرات منهن) أي من نساء عصباتهن
 روض وهل يقدمن وان كن أبعد كبنات أخ على الغائب وان كن أقرب كنهن ولو يفسلا مدر اه سم
 عبارة الرشدي لعل المراد بالحاضرات من بلدها والافترس من البنات يعتبرن فضلا عن الغائبات اه
 وعبارة عرش ظاهره وان قرئت السابقة أي الغائبات اه (قوله فان غين الخ) أي نساء عصباتهن سم
 ومعنى وهل الاقرب جاع من غيري منهن وغين الى نساء قراباتها الشاملة للعصبات الارحام (قوله دون
 أجنبيات) أهل المراد بها ما يشبه الارحام كما يفيد قولنا لئن كان تقدم نساء العصبه الخ مع قول الشارح
 كالنساء والمغنى بأنهم يوجدن الخ حيث لم يردوا أولم يحضرن ثم أيتى سم مانصونه دون
 أجنبيات كذا قسید بالأجنبيات في الروضة وقضية تعانين لا يقدمن أي الغائبات من العصبه على نساء
 بلدها من ذوى الارحام لكن أسقط في الروض التقيد بالأجنبيات وزاد في شرحه فليقر اه (قوله
 فان تعذر ارحامها) بان تقدمن أي من الاصل أولم يكن أصلا أو جعل ههنا اه معنى (قوله ثم
 أثر بلدها) يؤخذ من محكم حادثة في التلازم بين بعض فواحى مكشوفة من اعتبار المهر الفاسد في
 جميع محل المسكوة اما نتاجه كذا وأيضاً باجسل مجهول كونه أو طلاق أو طهارة نفسه كذا كرشي
 من الأبل والريق والملبوس والفر وش مع عدم ضبط عبا يتغير بهن صفات السلم فيه اه سيدمر (قوله ثم
 يقدم الخ) عبارة الروض لكن نساؤها أي نساء عصباتهن وان غين يقدمن على نساء بلدها منهن من ساكنها
 منهن في البلد أي بلدها قبل انتقالها الاخرى تقدم عليهن أي اذا لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله ثم الخ
 استدراك على قوله وان غين الخ حاصله ان نساء عصباتهن الغائبات لو كان بعضهن من ساكنها في ذلك في بلادها
 يقدم على من لم يساكنها أصلا اه سم أو قولنا ظهر من صنع الشارح انه واجه لطلاق الغائبات الشاملة
 للعصبات الارحام ثم الاجنبيات (قوله منهن) أي من قراباتها من ساكنها في بلدها الخ أي على من لم يساكنها
 منهن اه سم (قوله في المتفرقات) أي من نساء عصباتهن أو من قراباتها الشاملة لها والارحام نظير ما مر عن
 سم أه (قوله ثم أقرب النسا الخ) عطف على قوله ثم أقرب بلدها (قوله باعتبار الاولين) وهما نساء
 العصبه ونساء الارحام دون الاخيرة وهي دون هذين من الاقارب (قوله مع ذلك) أي قوله ونظر في المغنى
 الا قوله هي مثال الى قوله من نساها وقوله سواء الى بل ذكر والخوة وقد يجب في النهاية (قوله وضررها)
 ثم أيت التنبيه الآتي (قوله والذي يجمعا) كذا شرح مدر (قوله والذي يجمعا ستواؤهما) في الكثر
 لا ساد في الحسن البكري والاقرب تقديم أم الأم اه (قوله ولو قيل الخ) كذا شرح مدر (قوله وتعتبر
 الحاضرات منهن) أي من نساء عصباتهن روض وهل يقدمن أي نساء عصباتهن وان كن أبعد كبنات
 أخ على الغائب وان كن أقرب كنهن ولو يفسلا مدر اه (قوله فان غين الخ) كذا في شرح مدر اه سم (قوله ولو قيل
 الخ) أي بدل قولهم فغن كالعلم اه كردى (قوله نظير ما يأتي) أي في شرح ولو نقصن العشرة فقط الخ
 (قوله وكون ذلك) أي ما يأتي اه كردى (قوله وتعتبر الحاضرات منهن) أي من نساء عصباتهن
 روض وهل يقدمن وان كن أبعد كبنات أخ على الغائب وان كن أقرب كنهن ولو يفسلا مدر اه سم
 عبارة الرشدي لعل المراد بالحاضرات من بلدها والافترس من البنات يعتبرن فضلا عن الغائبات اه
 وعبارة عرش ظاهره وان قرئت السابقة أي الغائبات اه (قوله فان غين الخ) أي نساء عصباتهن سم
 ومعنى وهل الاقرب جاع من غيري منهن وغين الى نساء قراباتها الشاملة للعصبات الارحام (قوله دون
 أجنبيات) أهل المراد بها ما يشبه الارحام كما يفيد قولنا لئن كان تقدم نساء العصبه الخ مع قول الشارح
 كالنساء والمغنى بأنهم يوجدن الخ حيث لم يردوا أولم يحضرن ثم أيتى سم مانصونه دون
 أجنبيات كذا قسید بالأجنبيات في الروضة وقضية تعانين لا يقدمن أي الغائبات من العصبه على نساء
 بلدها من ذوى الارحام لكن أسقط في الروض التقيد بالأجنبيات وزاد في شرحه فليقر اه (قوله
 فان تعذر ارحامها) بان تقدمن أي من الاصل أولم يكن أصلا أو جعل ههنا اه معنى (قوله ثم
 أثر بلدها) يؤخذ من محكم حادثة في التلازم بين بعض فواحى مكشوفة من اعتبار المهر الفاسد في
 جميع محل المسكوة اما نتاجه كذا وأيضاً باجسل مجهول كونه أو طلاق أو طهارة نفسه كذا كرشي

كجمال وعفة وفصاحة وعلم فن شاركتهن في شيء منها اعتبر وانما لم يعتبر نحو المال والجمال في الكفاية لان مدارها على دفع العار ودور المهر على ما يختلف به الرضبان (فان اختلفت) صهن (يعضل) بشي مما ذكر (أو نقص) بشي من ضدهن يعطيه أو نقص عنه (لا تبق الحال) بحسب ما رواه قاض باجتهاده (ولو سمحت واحدة) هي مثال لغة والندرة لا قدم نساها (لم يصبروا فقها) اعتبارا بانها لن نعم ان كانت مساحتها لنقص دخل في التسبوق للزينة فاعتبر (ولو شخضن) كاهن أو غاهن (العشيرة) أي الأقارب (نقصا اعتبر) في حقهم دون غيرهم سواء مهر الشبهة وغيره خلافا للامام بل ذكر الماوردي أنهم لو شخضن لم يمتحن لغير الشبهة فقط اعتبارا أيضا وكذلك خضض النوى صفة كشياب أو علم وعلى هذا يعمل قول جعفر بن عبد المهر (٤٠٠) بحال الزوج أيضا من نحو علم قد يخفف عنه دون غيره ومما آمن لو اعتدلت التأجيل

الانسب وضدهما لان السن لم يقيد بصغر أو كبر حتى يكون له ضد اه سدر (قوله وانما لم يعتبر نحو المال الخ) قضيتها باعتبار المال هنا كالجبال (قول المتن فان اختلفت) أي انفردت واحدة منهن اه معنى (قوله عليه) عبارة الغنى في مهرها في صورت الفضل اه (قوله لا تنز) أي أو نقص (الخ) هذا كقوله بعض المتأخرين اذا لم يحصل الاتفاق وحصل تنازع اه معنى (قوله من نساها) نعتا لواحدة (قول المتن لم يجب الخ) أي على الباقات اه معنى (قوله اعتمد) أي المسامحة كالتي في الازمة وضد اصلها قال ابن شبة وهذا قد علم من الذي قبله اه معنى (قوله بل ذكر الخ) انظر لوجه الاضراب (قوله لمتناهن) أي خستهن اه غش عبارة الغنى ويكون ذلك في القبيلة الدينية اه (قوله ومهر) أي قبل الفصل في شرحه (قوله فاذا اعتدلت التأجيل الخ) من تقرير الشيء على نفسه (قوله ونظر الخ) عبارة النهاية والوجه كما تفهمه السبك وسبقه اليه المعمراني انه اذا اعتدلت التأجيل الخ بخلاف المعنى ابتداء الخ (قوله ماهر) أي في باب اعطاه اه كرى (قوله وعلى اعتماد الحب الخ) اعتمده مره اسم (قوله هنا) أي في النكاح (قوله من يسار المشتري الخ) بيان لقوله ما في الوالى الخ (قوله أيضا) أي كاشتراط نحو البسار (قوله بعته) أي التأجيل (قوله فان اختلفن) أي عادت من اه سم (قوله فيه) أي الاصل (قول المتن نكاح فاسد) أي أو شرافاسد اه معنى (قوله لاستقامته) أي قول المتن ولو كرى في المعنى الاقوله ولو في نحو مجنونة في ثم ان اتحدت قوله وحزم به الى المتن والى قوله ولا تخلمون نظري في النهاية (قوله لفساده) أي لواحده لفساده وقوله ذلك أي الوطه فبدأ كثر اه معنى (قول المتن فان تكر الخ) المراد بال تكر كقوله الميمرى ان يحصل بكل وطأ قضاء الوطع مع تعدد الزمة فلو كان يترع ويعودوا لافعال متواصلة ولم يقض الوطرا لا أخافوه وقاع واحد بخلاف ما اذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطرات وان لم يقض وطره اه معنى (قوله اذا انتهت) والحاصل انه متى تزع قاصد التكر أو بعد قضاء الوطع ثم عاد تعدد الوطرات اه (قوله لكونها مسلمته) أي كالعاقلة وقوله أولا أي كالمجنونة اه غش (قوله أولا) هو باسكان الواو فاعطا فتولدتا فاه رشدى (قوله في كل تلك الوطرات) بطخ الطاء لان فعلة الاسم يجمع على فعلات كفتن وفتنات اه غش (قوله الاتلات الوطرات) أي الواقعة في تلك الحالة العليا (قوله ذلك العالى) أي المهر العالى (قول المتن بشبهة واحدة) أي كان ظن الموطو أقر وحته أو أمته اه معنى (قوله فمهر واحد) أي في الأحوال سم ومعنى (قوله أيضا) أي كالنكاح الفاسد (قوله

فرض الحاكم حالاً ونقص لا تقا بالاجل فاذا اعتدلت التأجيل في كماله وبعضه نقص للتأجيل ما يليق بالاجل ونظره اه اذا اعتدلت التأجيل بأجل معين مطرر جاز لولى ولو كما لم يقيد به وذلك النقص الذى ذكره ومعه فى فرض الحاكم لا يحكم بخلاف مجرد العقد به ثم رأيت السبك ذكر ذلك تفهما والعمرانى سبقه الى بحث قال بخلاف المعنى ابتداء كان زوج صغيره وكانت عادة نساها ان يتكهن بوجبل وبغير نقد البلد فانه يجوز له الجسرى على عادتهن وقد يعجب بان الاحتياط المولى انتهى تعين الجبال لكن مع نقص ما يليق بالاجل الذى اعتدته ويؤيده ما مر ان الولى لا يسع به وان اعتدلا اصله فعلى اعتمادا ليحت فاذى يظهر ان يشترط هناك فى الولى اذا اعرج جمل المعصية من يسار المشتري

من لم يسا كنهنهن (قوله ونظر الخ) كذا مر (قوله ثم رأيت السبك الخ) مر (قوله وعلى اعتماد الحب الخ) كذا مر (قوله فان اختلفت) أي عادت من (قوله فى المتن فان تكر فمهر فى أعلى الأحوال) والمراد بالتكر كقوله البصريان يحصل بكل مرة قضاء الوطع مع تعدد الزمة فلو كان يترع ويعودوا لافعال متواصلة ولم يقض الوطرا لا أخافوه وقاع واحد بخلاف ما اذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطرات وتوان لم يقض وطره والحاصل انه متى تزع قاصدا التكر أو بعد قضاء الوطع ثم عاد تعدد الوطرات لا خلا شرح مر وينخل

وعد التزوج غيرهما لا يشترط أيضا فمن يعتدنه ان يعتد ان اجلا معينا مطلقا فان اختلفت فيما احتمل الفاعل واحتصل ونحوه اتباع أهلهم فيه (وقوله نكاح فاسد) يجب (مهر المثل) لاستقامته منقعة البضع ويعتبر مهرها (يوم الوطه) أي وقتها ولا وقت الاتلاف لا لعقد لفساده (فان تكرر) ذلك (فمهر) واحد ولو في نحو مجنونة لا اتحاد الشبهة في الشكل فلا تطلق لكونها باسطة ولا خلافا لما اعتمد الاخرى ثم ان اتحدت صفاتها في كل تلك الوطرات فتواضعوا لا كان كانت في بعض الوطرات متعاطية مسهية وفي بعضها بضد ذلك اعتبر مهرها في أعلى الأحوال (القول) لو وجد الاتلات الوطرات وجب ذلك العالى فان لم تقض البقية زادتم تقبض نقضا (فان ولو تكرر وطع بشبهة واحدة فمهر) واحد لتعويل الشبهة هنا الشكل أيضا

ونخصه العراقرن بما إذا لم يظا بعد أداء المهر والا وجب له إذا أدامه أخر واستحسنه الاذوى وحزمه غير هو يشهد ما عرف إلى الحج ان
 يحمل ندخل الكفارة ما لم يقتل تكفير والا وجبت أخرى لما بعد هكذا ولا يصح مهر طرية أو مرة متا متبرعة أو أمه متبرعة التي وظها
 يشبه (فان تعدد جنسها) كان وظها نكاح فادمت بظها أمته وأعدوة عدته هي كان وظها بظها زوجته ثم انكشف الحال ثم وظها بذلك
 الفلن (تعد المهر) لأن بعددها كعدد النكاح (ولو كرر وطع مغصوبة غير زانية كاتمة أو مكروهة أو طاعة لم تنكح بمهر) (أو مكروهة على
 زنا) وان لم تكن مغصوبة فلا يلزم من الوطع الاكرام الغصب فزعم شارح (٤٠١) اختصاص الاذوى بالزينة لا وجه لعلق

هذه عليها غاما فاش
 (تكر المهر) لان سبه
 الاتلاف وقد تعدد بتعدد
 الوطأت (ولو تكر وطع
 الاب) بارية ان لم يتحمل
 (والشرى) لالة المشتركة
 (وسد) بالتزويز ويجوز
 تركه (مكاتبه) أو أوكاتبه
 (فهر) واحد فبين وان
 ط لال زمان بين كل ووطأتين
 كانه - له كلامه لاعتاد
 الشبهة جيعن وتبل
 مهو) لتعدد اتلاف
 ملكا الغير مع العلم بالحال
 (وقيل ان تعدد المهر فهر
 والا فهور والله أعلم) لاقطاع
 كل مجلس عن الآخر ويحل
 ما ذكر في المكاتبه ان لم
 تحمل فان حلت فخير بين
 بقاء الكفارة ونسختها نصير
 أم وانما اختارت الاول
 وجب مهر فاذا وظها ثانيا
 خيرت كذلك فان اختارت
 الاول فهر آخر وهكذا ذكره
 جمع عن النص واعتدوه
 ولا يصح لو حسن نظر لانهما
 باختيارها الاول كل مرة
 نصير الشبهة واحدة وهي
 الملك فلم يظهر لتعدد وجه
 كاهو واضح على ان الحل

ونخصه (المحل) ينفى جريانه فيما تقدم أيضا سم ومعنى (قوله العراقرن المحل) عبارة المغي ونخص الماوردى
 الاتحاد بما (المحل) (قوله والا وجب له إذا أدامه) محقق له عس (قوله ثم بظها المحل) عبارة ما نفى ثم فرق
 بينهما ثم وظها بظها أمته اه (قوله وأعدوة) أى جنس الشبهة وقوله وتعدت هي أى الشبهة لغير بتعدد
 الشبهة دون الجنس ليشمل هذه الصورة كان أول اه معنى (قوله فزعم شارح المحل) واقفا على ما نفى وقد ورد على
 فرض تسليم ما قاله شارح انه من عطف الخاص وهو من خصائص الواو (قول المتن تكر المهر) ولو تكر
 وطع انقصوبة مع الجمال لم يتكرر المهر فان وطع مرة على امرأة متاهل فهران اه معنى (قوله فهر واحد
 المحل) أى الشرط السابق عن العراقرن اه معنى (قوله بين بقاء الكفارة) عبارة الشبهة التي لم ي
 حواش شرح الروض بحال في المكاتبه اذ لم يحمل فقير بين المهر والتنجيز ونصير ما ولد فقنثار المهر فاذا كان
 كذلك فوطها مرة أخرى خيرت فان اختارت المهر وجب له مهر آخر وهكذا سائر الوطأت تنص عليه
 الشافعي انتهت اه ويشدى (قوله فان اختارت الاول) (المحل) وان اختارت الثاني كانت أم ولد ولا مهر لها اه
 سم (قوله فهر آخر) ظاهره ولو قيل ادها الاول اه سم (قوله وهكذا) أى فينكر والمهر يتكرر والوطع
 في الحمل ملطه اذ اختارت الكفارة يتكرر وانما ينفى أيضا يتكرر والوطع اما غير الحمل اذ اختارت الكفارة
 فهي كغيرها من الاجنات مدر اولم يظهر نصيرها اختيار الكفارة في غير الحمل وجسه لان الحمل
 لعنتها سببان الكفارة وأمة الولد وانما غير الحمل فليس لعنتها الا سببا واحدا هو الكفارة فلا وجه لتقدير
 انها المهر الآن يقال مراده باختار الكفارة اختار بقاءه ولو عدم التميز ليس على الكفارة فسه اه
 عس (قوله وانما تعدد) وكذا اعتمده النهاية والمغنى (قوله الاول) مفغول باختارها اه سم (قوله ولو
 فرض المحل) غايته وقوله اعتمده أى التعدد (قوله كاسر) أى في باب مهر المثل النكاح اه كرى (قوله فى
 التعدد) أى تعدد المهر (قوله والاخير) أى الفرق
 * (فصل في تشهير المهر وسقوطه) * (قوله في تشهير المهر) أى ما ذكره معهما كقوله فلوز ادانخ اه
 عس (قوله من كلامه السابق) أى انه لو مان أحدهم قبل فرض ووطع وجبه المثل اه سم (قوله
 ولو بعد المحل) أى ولو كان الفرق بعد المحل (قوله كاسر) أى قبل فصل نكحها بغير (قول المتن) اه معنى
 بالفرقة أى الفرقة الحاصلة من جهة الزوج قبل النكاح لها اه معنى (قوله كنسختها) أى قوله أو منها
 كان ردا في النهاية والمغنى الاثرة لا تبع الى أو راضعا (قوله أو بعثتها) أى تحنوق اه معنى (قوله
 لا تبعها) أى لا حاد أو بها (قوله بانه لا فرق) اعتمده النهاية والمغنى (قوله تبعا لبلن الحداد) لعل الاسباب
 تحت قوله ما اذا لم يزوج وان قضى الوطع (قوله ونخصه المحل) ينفى جريانه فيما تقدم أيضا (قوله فان اختارت
 الاول المحل) وان اختارت الثاني كانت أم ولد ولا مهر لها (قوله فهر آخر) ظاهره ولو قيل ادها الاول (قوله
 الاول) مفغول باختارها
 * (فصل في تشهير المهر وسقوطه) * (قوله كل من كلامه السابق) أى انه لو مان أحدهم قبل فرض
 ووطع وجبه المثل (قوله وأما جزم فبغنيانه لا فرق) (المحل) عبارة شرح التهج وكاسر له ولو تبعه أحد

(٥١ - (شرواني وابن قاسم) - سابع)
 * (تبيه) * العبرة في الشبهة الموجبة له - وير بظها كمر وجهه فدل العبر في التعدد بظها أو بظها أو بغير بين أن تكون الشبهة منها
 فيعتبر بظها لا نه أقوى أو منها فقط فيعتبر بظها كل يحمل والاخيرا أو بظها (فصل) (في تشهير المهر وسقوطه) بالفرقة في الحياة كاعلم من كلامه
 السابق (قبل وطع) في قبل أدرك ولو بعدا: تدخل معنى كاسر (منها) كنسختها بيه أو بأصله أو بعثتها أو كردتها أو أسلمها لا تبعها كقوله
 القفال وأما جزم فبغنيانه لا فرق تبعا لبلن الحداد

فهو لا يلزم ما قالوه فيما لو أَرْضَعَتْهُمُ أمهًا أو أرضعتها أمه بجميع إن أسلم الام كرضاعها سواء فكل ما ينظر والارضاعها فكذلك لا ينظر
 لاسلامها ولا احكامها الغزالي عن الاحكام من التشطير فكل ما يطرق الرية نقطة لمن من الخالبة التي فيها ما يتعلق بهيل مسألة الرضاغ الثاني: وأولى
 اذ منها فعل وهو الحسن والازدحام ينظر وا (٤٠٢) اليوم المسئلة تبعاً لافعل منها بالتوقف جري الشيخ في رده ما معالي التشطير تغيا

ليسبتقة اسمها هذا ذلك اذ
 الفرقه نشأت من اسلامها
 وقطفه فلفظ سببها ايضا
 وبأن في التعتان اسلامها
 تبعاً كاسلامها استقلالاً
 فلامتعة ولا رد لان الشطر
 أقوى لقولهم ان جوابه
 كد فسلم تزويجها لا مانع
 قوى بخلاف المتعة أو
 ارضاعها أو زوجة أخرى
 له أو لمسكها أو ارضاعها
 كان ديتاً أو رقصت من
 أم مثلاً أو سببها كفضي
 يعينها ولو الحادث أو منها
 كان ارضاعها على الأوجه
 من تناقض المتأخر من في
 فهم كلام الرافعي وفي
 التر جمع حتى ناقض جمع
 منهم فنوهم في كسهم
 وذلك لانهم لم ينظر والمأ
 من الزوج الاحداث في
 سببها كما مر حبه لمتن
 وغيره وهو تمام ينفع
 فغالب لان المانع للوجوب
 مقدم على المقتضى
 ونصرج الروايات بالتشطير
 ضعيف ويرى بينه وبين
 اطلاع بأنه لا سبب لها فيه
 وإنما غائبان بذلها حامل
 عليه والفرق ظاهر بين
 السبب والحامل علمه عرفاً
 أو من صيدها كان موطن
 أمته الزوجة لبعدها أو

نقد على قوله بأنه الخ (قوله ما قالوه الخ) أي التي في المتن أعلاً (قوله كرضاعها) خبران وقوله سواء خبر
 مخدوف أي هما أي اسلامها وارضاعها متساويان يجوز نصبه على الحالية (قوله ولا ما حكمها) الخ عطف على
 ما قالوه (قوله من التشطير فيما لو طرقت الخ) لعله على الرجوع والافلا يظهر نص رواه المتبادر من حصول
 الفرقه قوله بالتشطير وصول نقطة واحدة من بين الزوجة الكبيرة في دم نفسها وهو خلاف المذهب فليحذر (قوله
 الثانية) أي ارضاع أمه لها (قوله أولى) أي بالسقوط من مسألة اسلامها تبعاً (قوله اذ منها) أي المرتفعة
 (قوله ولم ينظر واليه) أي والحال انهم لم ينظر والى حصول فعل منها (قوله والمسئلة تبعاً لفعل الخ) عطف
 على قوله منها فصل (قوله وقد جرى الشيخ الخ) تأييد لقوله لا تبعاً وقد عطف بجزء الشيخ بعدم الفرق (قوله
 لسيه) أي السببية بخلاف ما بالنسبة (قوله هنا) أي في اسلامها تبعاً وقوله ذلك أي التشطير تغليب السببه
 (قوله اذا فرقت الخ) هذا موجود في اسلامها استقلالاً أيضاً أمه أي فلا تزويجاً بعد ادعاء (قوله ولا يرد) أي
 ما يأتي في المعنى على ما دعاه من الفرق هنا (قوله وأرضاعها) عطف على ردها (قوله مثلاً) عبارة للمغنى وذكر
 الامثال لا بد فلو ارضعتنا بنتاً ووجه صغيراً أو ارضعت بنتاً ووجه تزويجاً صغيراً لم يكن الحكم كذلك
 له (قوله ولو الحادث) أي العيب الحادث بعد العقد (قوله أو منها) كقوله الا أن آمن سيدها عطف على
 قول المتن منها (قوله كان ارضاعها) مشى في فسخ الجواد على اعتقاد ان ردهم سببها كرده أي فينظر له
 سيد من (قوله على الأوجه) خلافاً للمغنى والنهاية وشرح الاسلام (قوله وذلك) أي سقوط المهر بارتدادهما
 معا (قوله كأمس حبه المتن) أي كغنى مثله المذكور أمه سم (قوله وهو) أي سببها كذا خبر فغلب (قوله
 لان المانع) أي كارتدادهما للوجوب أي وجوب نصف المهر مقدم على المقتضى أي كارتداده (قوله
 ونصرج الروايات بالتشطير) اعتمد مر أي والمغنى أمه سم (قوله يمين) أي بين ارضاعها سببها السقط
 للمهر عند الشارع وبين الخلع أي المشطه كياتي (قوله أو من بها) أي قوله ومثل ما لو أدت في المغنى الا
 قوله وطرق في روان قوض (قوله لبعده) أي أصله أو فرعه (قوله وأرضعت الخ) عبارة للمغنى أو أرضعت
 المالكه أمها المزوجتين برقي أمه وعبارة السدع وقد شكل نص وهو بحجاب باله مصرق بما اذا كان الزوج
 أضافاً أمه (قوله لمزوجها) أي زوجة أمه سم (قوله المسمى ابتداء) أي قوله وفي فسخ أحدهما في
 النهاية (قوله لان مخضها الخ) تعليل للمتن (قوله فاسقط) أي اتلافها للمعوض عبارة للمغنى فسقط أمه (قوله
 وفسخها الخ) عطف على فسخها وقوله الناقض أي بعها أمه مغنى (قوله أبها) أي الزوجة أمه عش
 عبارة للمغنى أحد أوجه أمه (قوله فبه) أي الاسلام (قوله كاستقلالها) أي على الرجوع عند الشارع
 والزاج صدق في الاسلام والنهاية والمغنى (قوله يلزمها المهر) أي للزوج أمه رشدي (قوله لتعينها) عليه
 لزومها أمه عبارة عش أي بان لم يكن ثم غيرها أمه (قوله لان لها الخ) عليه ثقله بخلاف الخ أمه سم
 (قوله لان لها أوجه الخ) عبارة للمغنى لانه لو وجب عليه المهر لم يفر عن الاسلام بخلاف المهرعة أو أيضاً المهرعة

أو جواو كتبهم ماشه شخنا الشهاب العرسي ما نص هذا رجا يخرج الى الفرق ينسبون مالوا أرضعتها أمه
 فانه لا يصنع منها في الصورتين بل في الثانية ستمتصاص وإيتلاخ أمه (قوله لا يلزمها ما قالوه فيما لو أرضعتها أمه)
 أي كياتي في المتن (قوله اذا فرقت الخ) هذا موجود أيضاً في اسلامها استقلالاً (قوله وأرضاعها) عطف
 على فسخها بعينه (قوله كما مر حبه في المتن) أي كافي مثله المذكور (قوله ونصرج الروايات الخ) اعتمد
 مر (قوله لمزوجها) أي زوجة الامه (قوله لتعينها) عليه لزومها (قوله لان لها الخ) عليه ثقله بخلاف

أرضعت أمها مزوجها (تسقط المهر) المسمى ابتداء المهر ورضعها بالمثل لان فسخها اتلاف للمعوض قبل
 التسليم فاسقط عوضه كاتلاف البائع المبيع قبل القبض وفسخه الثاني عنها كفضحها لو اتعا لم يلزم بأهاها المسلم مهر لها مهر انه فوت بدل بيعها
 بناء على ان تبعتها فاسقطا لها بخلاف المهرعة يلزمها المهر وان لزومها الارضاع لتعينها لان لها أوجه تصغيرها انقرضه والمسلم لا شيء فلو فرغ
 لغز عن الاسلام ولا يحمله وجعل عينا كفضحها

الفرق فلا يسهل على من المهر اذ لا يتصور عوده للزوج لا تنفاه أهله فتلكه ولا للزوجة فبقية الزوج
قالو يحتفل بتزويج مستحسبوا بما يجره الموت اه ولا زال وجهه ولكن قوله سبق للزوج ولا رجوعان فوضع
تحت يدها كما حتى عوت الزوج فبطلت لورثته أو برده الله تعالى كما كان فبطلت له قال وان محض الزوج
حيوانا حصلت الفرة فمن جهتها وعاد كل المهر للزوج اه وهذا ظاهر اه وكذا في النهاية الاقوله قال
ويعمل إلى قوله قالوا من سقت **(قوله في النصف)** إلى قوله واذا فرغنا من النكاح وكذا في المغني الاقوله
ودعوى المحصر إلى نيم **(قوله أي النصف اليه)** أي نصف الصداق العتيق إلى الزوج وأما إذا كان الصداق ديناً
فعل الصبي سقط نصفه بالطلاق ولو أدى الدين والمؤدى بان تعز في نصفه اه مغني **(قوله وأداه)**
عنه أي عن الزوج وهو صغير أو مجنون أو سفيه اه مغني **(قوله والاعاد الخ)** دخل فيما لو أداه وولده البالغ
عنه يجمع الولد والفرق بين هذا وبين ما أداه من مولى ان الولي اذا أدى عن مولى به يسد دخوله في ملك
المولى فعود اليه والوليد البالغ لا ولايته على أبيه فاذا أدى عنه يكون تبرعاً سقط الدين ففعل الاجنبي فاذا
رجع كان للمؤدى هذا في النكاح وأما في البيع فعود الثمن إلى المشتري مطلقاً كما قاله الشارح في خيار
العيب اه عش **(قوله يعني الفراق)** عبارة للمغني وغيره المطلق من الصور السابقة كطلاق اه **(قوله)**
ودعوى المحصر أي في قول الشارح قبل اذ ملك فمهر غيرها الاثر اه سم **(قوله ملك الخ)** أي سلب قبلة
(قوله ينظر اليه) أي لم يكن به غرض في أخذه الا للنظر في صورته ثم رسمه ولي يقصد باخذ مبيعه اه
رشدي **(قوله لم الخ)** استثناء عن قول المتن والصحيح عود الخ **(قوله ولو سلمه البطل الخ)** أو أداه السيد من ماله
اه مغني **(قوله عاد النصف)** راجع لقوله أو طلق وقوله أو أسكل راجع لقوله فسخ **(قوله عند الفراق)**
أي إعلان الفسخ ورفع العقد من حيث يجمع المهر للزوج اه كان أهل الملك والسيدة حين الفراق ان لم يكن
أهلان البالغ صار اجنيا اه عش **(قوله منها)** أي أو بسببها **(قوله كل الزيادة)** أي قوله أي لان يدها
في المغني وإلى المتن في النهاية الاقوله ثم رأيت إلى أوفيه **(قوله كل الزيادة)** راجع لقوله أو كان الفراق منها
وقوله أو ضمنها راجع لقوله واذا فرغنا من البيع اه سم عبارة عش قوله كل الزيادة أي في الفسخ
وقوله أو ضمنها أي في الطلاق وقوله من ملكه أي ان انفسخ النكاح وقوله أو من مشرك أي ان طلق اه
(قوله أو نقص الخ) عطف على زاد **(قوله يدها)** أي بان كان بعد قبضه وظاهره ولو با قسم ماويه اه

كانت أيضاً بان الفسخ لا يكون عادة الا بعد من دعوى وتجبر فكان السبب منها **(تنبيه)** بين أو زوجه
في فتاويه ان المصح إلى الحيوانية لا يثبت بالينة الخلاف في وقوع المصح بمعنى ثلث الحقة في هذه الامة
وبشره فهو ناد لم يسمع منه على أنه يحتفل أن يكون صحراً أو جواً وذلك يستحيل قلب الحقة بغيره غايته أنه
اذا كان انبساطاً على شكل آخر ظاهر أو في نفس الامر قاله فلا يسمع القاضي دعوى ذلك ولا يقر بحلها
مقتضاهن فسخ نكاح ولا غيره اه وماله يحتفل فيما فرغ من المصح إلى الحيوانية أما المصح إلى الغيرة
فيمثل أن يأتي بذلك لأنه أبعد من الاول ويحتفل قبول شهادة البينة لأنه لا اشتباهاً بهذا أقرب ويحل
ماله في الاول على ما في محبت لم يخبر عدد التواتر بأنهم شاهدوا فلا للعرف ولهم انقلب سلطة إلى الحيوانية
الناهية ففسلوا وأنه استمر على ذلك نصف تلا يقع مثله على المصغر فيشذبون ويترتب على ذلك حكمه الذي
قد نادوا وقاس ما في معناه اه فلنا مثل نفسه فأن مثله عن أبي زرع عن عهده باع الدعوى وعدم
الثبوت بالينة بما في مآثره من حصول الفرة بالمسح وجوب المهر والعدة فان ذلك فرع عما لا دعوى
والثبوت فله عر **(قوله يكره الخ)** كذا شرح حر **(قوله ودعوى المحصر)** أي في قول الشارح قبل
اذا ملك فمهر غيرها الاثر **(قوله لا الاصداق)** هلا رجع للشيخ عند الاصداق كالمؤدى لان الكسب ومال
الخارج من ملكه فهو بمنزلة المؤدى الآن يفرق بتعلق المهر باستدائه الكسب ومال الخاتمة **(قوله كل الزيادة)**
الخ راجع لقوله قبل واذا فرغنا من البيع وقوله أو ضمنها راجع لقوله أو كان الفراق منها **(قوله أو نقص)**
بعد الفراق في يدها) بان كان بعد قبضه وظاهره ولو با قسم ماويه

التشعير ان له خبر الرجوع
في النصف ان شاء فملكه
وان شاء تركه اذ لا عكف فمهر
غير الاثر **(والصحيح عود)**
أي النصف ان كان
هو المؤدى عن نفسه أو
أداه عنه مولى هو أبي أو
جسد والاعاد للمؤدى كما
رجع وان اطلال الاثر
في خلافه **(نفس الطلاق)**
يعني الفراق وان لم يختره
للاية ودعوى المحصر
منه الاثر أي أن السالب
ملك فمهر وكذا من أخذ
مبيداً ينظر اليه لم يسله
العيب من كسبه أو قال
تجاوزته ثم فسخ أو طلق قبل
وفيه عاد النصف أو السك
للسيد عند الفراق لا
الاصداق ووقع لشارح
عكس ذلك وهو سبق قل
فان حق ولومع الفراق عاد
له واذا فرغنا على الصحيح أو
كان الفراق منها **(فلو زاد)**
الصداق **(بعده)** أي الفراق
(فله) كل الزيادة المتصلة
والمفتصلة أو ضمنها لحدوثها
من ملكه أو من مشرك
بينهما أو نقص بعد الفراق
في يدها

ضمنت الأرض كله أو نصفه فان تعدت بان طالعها تمتعت وكذا ان لم تعد أي لان يدها (٤٥) عليه ضمان وملكه بنفس الفراق

سم أي كى بقيد قول الشارح بعد وكذا ان لم تعد (قوله ضمنت الأرض الخ) فان ادعت حدوث النقص قبل
الطلاق صدقت بينهما اه معني (قوله كله) أي كان الفراق منها أو بسببها وقوله أو نصفه أي ان لم يكن منها
ولاسبها اه عش (قوله وبه) أي بقوله وملكه الخ (قوله وما مر) أي في أول باب الصدان (قوله عاونه)
أي ضمانها الأرض (قوله أو في يده) أي بان قبل قبضه اه سم وهو عطف على قوله في يدها (قوله
فكذلك الخ) لا يخفى ما في هذا التصريح انقصه ضمانها في صورة والاجنبي وليس كذلك قطعها ثمرات
المشترى الخ ما أثرنا له اه بيده عباره سم قوله أو في يده فكذلك ظاهره أن المعنى ضمنت الأرض أو
نصفه ولا معنى له في جنابه الاجنبي لانها وقعت في يده بعد ملكه فلا مدخل لها فيه ولا تعلق لها وجه فاعل
معناها وان لم تساعد بآثاره ان الأرض أو نصفه اه وعبرة عش أي يجب لزوم كل الأرض أو نصفه
اه (قول المتن وان طلق) عبارة لا معنى وان فارق ولا يسبها كان طلق اه (قوله مثلا) أي قوة خير جع في
الاصل في المعنى الاقوله والاوجه من ذلك كما في المتن وقوله اذا فارق ولو بسبها والى قوله ولها فيما اذاني
النهاية لانه اقتصر على التأويل الثاني لمكلام الشافعي وحذف قول الشارح والاوجه من ذلك
كما في المتن (قول المتن ثالثا) فان كان المهر باقيا حاله نكاحها بالبدل وان اداها عاين ختمه الزوجان اه
معني (قوله ولو سلك) كان اعتقه اه عش (قول المتن فان تعيب) أي باقة أخذها مما باقى في وان تعيب
قبل قبضها اه سم (قوله ودعي) أي قيمة النصف أهله أي من نصف القيمة لان التخصيص بنصفها اه
نهاية (قوله ونوع الخ) خير والتعبير الخ (قوله ان يكون) أي التعبير بهما (قوله بان المراد) أي نصف
القيمة (قوله كل من النصفين الخ) عبارة لا معنى وشرح المنهج بان واد نصف القيمة نصف قيمة كل من
النصفين منفردا لان النصف الاخر يرجع بقيمة النصف أو بان واد قيمة النصف قيمة به فاعلم انه منفردا
فمرجع نصف القيمة وهو ما صوب به في الروضة اه (قوله والاوجه من ذلك كله الخ) لا يخفى ما فيه اذ العبارة
الأولى عين ما في المتن (قوله انه الخ) بيان لما في المتن (قوله في تصديرها الا) في الخ (قوله في الزيادة) التمسكه اه
يجري (قول المتن فان عاب) بان صار ناعب اه معني عبارة عش أي قام به العيب قبل القبض وظهر ان
مسهله حيث لم ينقص اه (قول المتن فان عاب بجانبه الخ) ينبغي ان يرجع أيضا لقوله السابق فان تعيب في
يدها الخ وعبارته اذا شاوره لشارح في طر والنقص عليه بان جنى عليه اجنبي أو الزوج وأخذ منه
الأرض أو لم تأخذه ورجع الى المؤدى بنصفه السابق ما مر من النصف والسك حال كونه بارش جنايه أي
مع نصف الأرض في صورة التمسك ومع كل صورة تعد بشرط ان يكون ذلك الأرض مما يقرم أي يقبض
لها وان سلبت به بان جنى عليه أحد في يده الزوج أو في يدها والزوج هو يسدها ما نقص الطاري
بدون جنايه كالاتي قاله السليبي كالمعنى أو يحتمل لا يجرم لارضاها كان جنته على فقير الزوج
بين الرضا بنصفه أو كله ناقصا من غير ارض وبن نصف أو كل قيمته أو مثله سلمها وفيها اذاني عليه هو وهو
يبدو وأجازته نصفه ناقصا ولا خيار له ولا ارض انتمت هو ظاهر في اصطفاة أخذنا الأرض منها الاجنبي هو

(قوله أو في يده) بان كان قبل قبضه و انظر ما وجه ضمانها في صورة والاجنبي وقد عرّج الإسماعيلي
الشي الأول بقوله فله كل الأرض أو نصفه فوله هنا كذلك لا اشكال فيه لبقا لوجهه أن النقص حصل
في ملكها واشتقت ارضها فاذا رزيت بالصادق مع ذلك لزومها القيام بالزوج بالأرض أو نصفه كما يفهم ذلك
مما باقى قوله فان عاب الخ لا نقول الفرض أن النقص بعد الفراق في يده فهو يملكه لا يملكها
(قوله أو في يده فكذلك) ظاهره ان المعنى ضمنت الأرض أو نصفه ولا معنى له في جنابه الاجنبي لانها وقعت في
يده بعد ملكه فلا مدخل لها فيه ولا تعلق لها وجه فاعل معناه وان لم تساعد بآثاره ان الأرض أو نصفه
(قوله في المتن فان تعيب) أي باقة أخذها مما باقى في وان تعيب قبل قبضها (قوله في المتن فان عاب بجانبه
الخ) ينبغي ان يرجع أيضا لقوله السابق فان تعيب في يدها الخ وعبارته اذا شاوره لشارح في طر والنقص عليه بان جنى عليه اجنبي أو الزوج وأخذ منه
الأرض أو لم تأخذه ورجع الى المؤدى بنصفه السابق ما مر من النصف والسك حال كونه بارش جنايه أي
مع نصف الأرض في صورة التمسك ومع كل صورة تعد بشرط ان يكون ذلك الأرض مما يقرم أي يقبض
لها وان سلبت به بان جنى عليه أحد في يده الزوج أو في يدها والزوج هو يسدها ما نقص الطاري
بدون جنايه كالاتي قاله السليبي كالمعنى أو يحتمل لا يجرم لارضاها كان جنته على فقير الزوج
بين الرضا بنصفه أو كله ناقصا من غير ارض وبن نصف أو كل قيمته أو مثله سلمها وفيها اذاني عليه هو وهو
يبدو وأجازته نصفه ناقصا ولا خيار له ولا ارض انتمت هو ظاهر في اصطفاة أخذنا الأرض منها الاجنبي هو

القيمة الذي هو أكثر من قيمة التصرف عاينه كل وعيبت في تصديرها الا مع كونه من ضمانها (وان تعيب قبل قبضها) اه بما قد رويت
به (فله نصفه ناقصا لا خيار له ولا ارض لانه لا يملكه تخصص من مثله (فان عاب بجنايه

عليه يدها وان لم تأخذ منه شيئا وتمثيل الجنابة التي لا تفرم لارضها بقوله كان حنت هي عليه شامل لما اذا حنت وهو يبدل زوج أو يدها ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما اذا الخ اه سم (قوله المتزوج وأخذت ارضها) أي اسقطت أخذها اه سم (قوله من ضمن الخ) شامل للزوجة اه سم (قوله ولورده) أي للزوج (قوله فالاصح ان له نصف الارض) دلوتلف البعض في يدها كالحديثين أخذ نصف الموجد ونصف الدلق المقفود اه معنى (قوله اذا فارق الخ) أي سوا فارق بسبب مقارن أم لا اه سم (قوله قبل الفراق) أي حدثت قبله أي بعده الاصداف معنى ورشدى وبقيده أيضا التعليل الآخر (قوله في الاصل) أي ان كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفه أي ان كان بطلاق وقوله أو بدله أي كالأرض وان كان تألفا اه عس (قوله تم) الى قوله وانما نظروا في المعنى الا قوله ان لم يميز ولد الأمة (قوله نعم الخ) استدلال على قوله فيرجع في الاصل الخ (قوله في ولد الأمة) أي الحادث بعد الاصداف وقبل الفراق وقوله الذي لم يميز فان كان ميمرا أخذ نصفه وان قصت قيمته بالولد لا في يدها قبل الخيال أو في يده أخذ نصفها ناقصا اه معنى (قوله تعين الخ) فليس له الرجوع بالأم أو نصفها وان وضيت الزوجة اه معنى (قوله في الأم) أي ان كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفها أي القيمة ان كان بطلوع سلق وقوله وان قال الخ غاية اه عس (قوله فان وضيت الخ) انما توقف أي دل المهر على رضاها لانه حصل فيه زيادة في ملكها اه رشدى عبارة سم فعل ان لها الخيل لزادته أي المهر بالولادة اه (قوله في نصفها الخ) انذوق لم تألفه في ذاتهما أو نصفهما والا فلا نصف أو كل فيتمتع بالاتصال مع نصف أو كل قيمتها (قوله يوم الاتصال) أي لانه أول وقت امكان التقويم اه سم (قوله مع نصف قيمتها) أي وقت الفقرة اه عس عبارة المعنى مع قيمة نصفها اه (قوله ان لم يميز ولها الأم) أي والأخضع مع نصفها لجواز التزويق حيث قاله سم ولعل صوابه والا أخذ نصفهما لجواز الخ (قوله هذا) أي كون الخيل لها الذي أفاده قوله فان رخصت الخ (قوله فان شاء أحد) ذاتها ناقصا الخ الظاهر ان المراد هنا انما حث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولها ان لم يميز لا نصف قيمته مميح أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لا نصفه وان رخصت لئلا يلزم التفرق في الصورتين اه سم ذكر المعنى كالمسألة أي النقص بالولادة فيما اذا كان الولد ميمرا (قوله ناقصا) ظاهر وان كان

طرقا لنقص عليه بان جنى عليه أجنبي أو الزوج وأخذت منه الارض أو لم تأخذ رجع الى المولى بتقصيه السابق ما مر من النصف أو الكل في حال كونه بارش جنابه أي مع نصف الارض في صورته للشرط ومع كلفي صورة عدمه بشرط أن يكون ذلك الارض مما انفرد أي ضمن لها وان صاحبت به بان جنى عليه أجنبي في يد الزوج أو في يدها أو الزوج وهو يسد هالان الارض بدل القاتل ما لنقص الطارئ بدون جنابه كالأفة السماوية كالمحى والعور أو بجناية لا تفرم لارضها كأن حنت هي عليه فغير الزوج بين الرضا بنصفه أو كله ناقصا من غير ارض وبين نصف أو كل قيمته أو ماله سلبا وفيها أجنبي عليه وهو هو يدها بجزائه نصفه ناقصا ولا خيار له ولا أرض له لأنه نقص وهو من ضمه انتهى وهو ظاهر في اسحقا فمأخذ الارض منها اذ جنى هو عليه يدها وان لم تأخذ منه شيئا وتمثيل الجنابة التي لا تفرم لارضها بقوله كان حنت عليه شامل لما اذا حنت وهو يبدل الزوج أو يدها ولو جبانها لم تسحق لهذه الجنابة أو شاد دال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما اذا الخ سم ان الارشاد ذكر مسألة النقص بعد الفراق بعد ذلك فقال وبارش نقص بعد فراق اه (قوله في المتزوج وأخذت ارضها) أي واسقطت أخذها (قوله فان رخصت رجع الخ) سلم ان لها الخيل لزادته بالولادة (قوله يوم الاتصال) أي لانه أول وقت امكان التقويم (قوله وان لم يميز ولها الأم) أي والأخضع مع نصفها لجواز التفرق حيث أتت (قوله فان شاء أحد نصفها ناقصا الخ) الظاهر ان المراد هنا انما حث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولها ان لم يميز لا نصف قيمته مميح أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لا نصفه وان رخصت لئلا يلزم التفرق وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمتها ولها لا نصفه وان رخصت لئلا يلزم التفرق (قوله ناقصا) ظاهر

وأخذت ارضها) يعني مكان الجنابة من ضمن الارض وان لم تأخذ به بل وراثته عنه ولورده له سلبا (فالاصح ان له نصف الارض) مع نصف العين لانه بدل القاتل وبه فارق الزيادة المتضمنة (ولها) اذا فارق ولو بسببها (زيادة) قبل الفراق (منفصلة) كشمرة وولها أجرة ولو في يده فيرجع في الاصل أو نفسه أو بدله دون الحدوثها في ملكها والفراق انما يقطع ملكها من حين وجوده لا قبله كرجوع الواهب تم في ولدا لامة الذي لم يميز تعين قيمة الأم أو نصفها حذوا من التفرق المحرم وان قال أخذ نصفها بشرط ان لا يفرق بينهما على الوجه هو كان الولد حلالا عند الاصداف فان رخصت وجمع في نصفها والا فلا قيمة تصفها يوم الاتصال مع نصف قيمتها ان لم يميز ولها لا يحد ان لم تنقص بالولادة في يدها ولا تخيير فان شاء أخذ نصفها ناقصا أو جمع نصف قيمتها بحيث كان النقص في يده

النقص بالولادة في يدها بعد الفرق اه سم **(قوله يرجع في نصفها)** أي ولا خياره اه سم **(قوله هنا)** أي فيها إذا كان الولد حلالا عند الامدق ونقصت أمه بالولادة **(قوله له سببه)** وهو الخلل اه سم **(قوله وبه يفرق)** أي بقوله ان الولد ملكهما مع الخل بين هذا أي بالولادة حلالا عند الاصداق ونقصت بالولادة ولو لم يحدث الولد بعد الاصداق في يده الخ أي ونقصت بالولادة ونقصت كلام المعنى الماراة لا فرق بينهما **(قوله انه)** أي النقص من ضمنه أي ولها الخيار وظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق اه سم **(قوله ان السبب)** أي الخلل اه سم **(قوله فيما اذا فارقتها)** الخ قول للمتن متى يرجع في النهاية **(قوله فيما اذا فارقتها)** أي لا بسبب مقارن كذا في النهاية شرح المنهج وقال الزبيدي قوله لا بسبب مقارن لم أره لغيره بالنسبة لما إذا كان الرجوع النصف وانما ذكر وهذا التفصيل فيما إذا كان الرجوع الكل اه وقاله بعد كلام ذكره عن هامش شرح المنهج لشقته البراهي ما نصه فصل من خيارها في منفصلة ثابت عند وجوب الشرط وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن ثم قال قوله لا بسبب مقارن اه استقر بالمقارن عن التفرق في كل المهر فها من يادها المتصلة ثم قال عن شرح الارشاد بحث شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كان مقارن اه بحذف قول ان ما ذكره عن شيخنا البراهي مذهب قول الشارح ذاك الخ وما ذكره عن شرح الارشاد عن شرح الروض ذكره عش عنه وأمره أيضا ان قوله لا بسبب مقارن ليس بوجوه فيما أطلعنا من نسخ الشارح ثم ذاك هو جوده في النهاية كسبر **(قوله وليس منها ارتفاع السوق)** ولان النقص انقصاه اه ع ش **(قوله لا بسببها)** كذا في شرح المنهج وكسب شيخنا البراهي بهامشه بانها تصد اعجاز هذا لقوله نصف قيمة ولو أسقطه وقال نصفه مة ذكرها كان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كردها أو كذا قوله بعد أو فارق لا بسببها انما هو جوده اليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة لا يفتي كلامه ولو لم يقبله أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان رضى بان نصف العين أو كلها ولا ينصف وان كان النقص بالولادة في يدها بعد الفرق **(قوله يرجع في نصفها)** أي فلا خيار **(قوله فلم ينظر والسبب)** أي وهو الخلل **(قوله انه)** أي النقص من ضمنه أي ولها الخيار ولان ضمنها هو الخيار وهما وجهان لا يرجع حتى في الرض **(قوله انه من ضمنه)** ظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق **(قوله ان السبب)** أي الخلل **(قوله فيما اذا فارقتها)** أي لا بسبب مقارن كذا في شرح المنهج وكسب شيخنا البراهي بهامشه ما نصه اوضح هذا ما قاله الرافعي في الشرح وحكم الزائد المتصلة والمنفصلة فيجاسوى الاطلاق من الاسباب المشطر فحكمها في الاطلاق وما وجب جوده الجميع ان كان عارضا كالرضاع وورثا زوجة فكذلك وان كان مقارنا فكسفه بعينها وعكسه عاد بن يادها يعني المتصلة ولا حاجة الى عرضها فكسح البيع والعيب اه فعلم ان خيارها في المتصلة ثابت عند وجوب الشرط وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن قوله لا بسبب مقارن استقر عن المقارن بالمقارن فله كل المهر فها من يادها المتصلة وعيونا الارشاد شرحه لشارح واذ اعاد اليه كل الصادق تقرر فان كان بسبب قارن العقد كعيب أحدهما فمتصل من الزيادة أي معه كمن وصفت رجوع المهر الى الزوج وان لم يرضه كفسخ البيع والعيب بحث شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كان مقارن ففساها الزوج على الفسخ قبلها ان قال والتفصيل بين المقارن وغيره من يادها أخذ من الرضوة أو صلها لو امرت به كلامه هو ما فهمنا وقول البعض ان العيب الحادث للمقارن لانهم ما شتر كافي ان العقد قارن بسبب الفسخ وهو اما وجود العيب أو شرط استراوا السلامة فلف ولا يجري هذا التفصيل في التشطير بل بسلم الزائد لها مطلقا اه وقد ينشكك قوله ولا يجري هذا التفصيل الخ بأنه يقتضي تصور وجوب الشرط مع الفسخ بالمقارن مع انه انما يوجب الكل الآن يقال أو أدانه لا يجري لعدم تصور الان هذا قد يناهيه قوله مطلقا الآن يصح في ما ترصده وجوب الشرط فلتأمل واستشكل أيضا تفصيل المتن هنا بنفي المقارن مع انه مفروض في التشطير بدليل قوله فنصف قيمته قول الشارح لا بسببها التشطير لا تفصيل فيه كثره فليأمل **(قوله لا بسببها)** كذا في شرح المنهج وكسب شيخنا الشهاب البراهي بهامشه ما نصه

رجع في نصفها وانما انظر وا
هنا لنقص بالولادة في
يده لان الولد ملكهما معا
فلم ينظر والسبب اذ لم يرج
وبه يفرق بينه ذوا ولو
حدث الولد بعد الاصداق
في يده ثم ولدت في يدها فان
الذي اقتضاه كلام الرافعي
انه من ضمنه نظر الى ان
السبب وجده في يده وان
كان الولد لها (و) له فيها
اذا فارقتها بعد الزيادة متصلة
(تدبر في منفصلة) كمن
وحدة وليس منها ارتفاع
سوق (فان ثبت) فيها
وكان الفرق لا بسببها (ف) له
ولو عسرة (انصف قيمة)
للمهر بان يقوم (بلا

وبادة) ومع النصلة إلى رجوع من تخصص هذا الجمل لأن العود هنا ابتداء تلك الألف من ثم لو أمر البعض كسبه أو مال بخارته ثم عتق عاد
 إليه كما أنفقوا لو كان فسخا عاما لكما ولا وهو السيد (وإن سمعت) بالزائدة وهي رشيد (لأنه القبول) لأنها الكونيات بأربعة أقطار فنها
 التي فليس له طلب القيمة هذا كمان لم يعد بالكل الصدق والأقان كان بسبب مقبول لا عقد كسبه أو جاع إليه من يادته النصلة وأن لم
 ترضى هي كفسخ البيع بالعيب وان كان بسبب عارض كدعته بخيرتين إن تسلمنا ثم وأما أن سلم قيمته غير زائد (وإن) عارض لا بسببها وقد
 (زاد) من وجه (ونقص) من وجه (ككبر عبد) كبراعته دخوله على الحرم وقبوله إلى باضه والتعليم يقرى به على الأسفار والسنائع
 فالقول نقص والثاني زيادة فخرج مصرية إن سنان نحو جسي فز باد فخص مومصر شاب مخافه نقص محض (وطول نخلة) بحيث قل به غيرها
 وكثر به سطحها (وتعلم صنعتهم) حدثت نحو (ورض فان اتفقا) على أنه وجه (نصف العين) فظاهر لأن الحق لا يعدوهما (والانصف
 قيمة العين) مجرد عن زيادة ونقص لانه (٤٠٨) الاعديل ولا يجبره على أخذ نصف العين للنقص ولا هي على إعطائه للزيادة (وزراعة

القيمة أركها المكان أحسن فتأمل انتهى اه سم (قوله ومنع النصلة) إلى قوله هذا كله في المتن (قوله)
 ولو كان فسخا عاديا (الخ) تفرقه سم وعش واجبهما (قوله والى) أى وان عاد العادل الشكل بان كان الفرقان
 منها أو بسببها اه رشدي (قوله وان كان بسبب عارض) أى وقد حدث بعد زيادة اه عش وهو
 مبنى على البحث الماوع شرح الرض (قوله بحيث) إلى قوله كما ساقى المتن (قوله قل به غيرها) فان لم
 يقل فطوله از بادة محض اه معنى (قوله وترك الزرع الخ) قال الامام وعليه بقاؤه بلا حلا ولا نها
 زرعته ملكها الخالص اه معنى (قوله هذا) أى كون الحرث زادة (قوله وكان الخ) أى الحرث (قوله)
 والى) أى بان كانت معدة للناعلا أو كان الحرث في غير وقت (قوله فهو) أى الحرث اه سم (قوله عنه)
 أى من التة يدكون الأرض مقعدة للزراعة (قوله يقرى بالسباق الخ) أى بقرينة تقدم الزرع فاشعر بان
 الكلام في أرض معدة للزراعة اه معنى (قوله لا نه لا الخ الخ) صلبة المتن لا تنما ينظر الولاد فيها غالبا
 اه (قوله بانه الخ) أى الجمل والباعة ملق ودوده لا يخفى انه انما يترك فيما اذا كانت كوة (قوله فيها) أى
 الهيمة (قوله ليعاين) أى عاينى لم أقر الجمل والجل فيه خوف الموت اه كردى (قوله انه فيما)
 أى الالة والهيمه وتحتل ان الضمير ارجع للبيع والفرق انه والظاهر اه عش (قول المتن واطلاع
 النخل) أى بعد الاضداد اه معنى (قوله لم يور) إلى قوله ويردى المتن (قوله كبدوا الطلع) خبر وظهور
 النور الخ (قوله ولم يدخل وقت حذائه) ولم يدخل وقت حذائه زمة طلع له أخذ نصف النخل اه معنى
 (قول المتن قطف) أى قطعه اه ثمانية (قوله وان اعتد الخ) غايه (قوله أكثر) مفعول مطلق لقوله نظروهم
 وقوله جبرافعله لقوله أكثر وقوله ألقى الخ خبران (قول المتن قطف) ببناء المفعول (قوله وانما أقطعه)
 من أب ضرب مختار اه عش (قوله لا نقص) أى ككسر غن (قوله منه) أى القطف (قوله ولازم الخ)

قوله وكان الفرقان لا بسببها انما زاد هذا القول فنصف فمضوا وأعطوه وقال فنصف قيمة أو كلها المكان أحسن
 لبطل ما لو كان السبب عارضا كدعته بالحرز عن المحارن لان الزوج رجوع حدثت بكل المهر بزيادة النصلة
 فورا وكذا قوله بعدا وفارقا لا بسببها انما أوجبها البعير بنفس لعين ونصف القيمة الا تبين في كلامه
 ولو قال بانه وفارقا لا بسبب مقارن أو أعطوه طلق أو بهن زادة فوقف الخ ثم قال فان رضى بانفس العين
 أكلها ولا انقص القيمة أكلها المكان أحسن فتأمل انتهى (قوله ولو كان فسخا عاديا لكما) قد يقال
 فلم عاد لمجوزى كما تقدم (قوله والاهو) أى الحرث (قوله بانه فيها) أى الهيمة

الأرض نقص) محض لانها
 تذهب قيمتها غالبا (وحرثها
 زيادة) فان اتفقا على نقصها
 بحسروته أو ضرر وعرة ترك
 الزرع للفساد واضع والا
 ربيع بنصفه في جهل بخره
 عن حرث وزرع هذان
 انقصت الزراعة كما ياصله
 وكان في وقته والا فهو
 نقص محض فاستغنى عنه
 بقرينة السباق اخذ هو
 أوص للزراعة وحل أمة
 وجمعة) يوجد هذا العقد
 ولم ينقل عند الفرقان
 (زيادة) لتوقع الولد
 (ونقص) لان فيه الضعف
 مالا وخوف المصوتا لا
 (وقيل الهيمة) حلها
 (زيادة) محض لانها لا تملك
 به غالبا بخلاف الامتور دونه
 هنا وان وافقه كلامهما
 خبر البيع انه عيب في
 الالة فقط بانه فيها ينقص
 القيم ومن ثم تغير النصلة

يجعل كسبه أو مالها لا يقاس بالبيع كله فظاهر اذا ما تم على ما قبل بالمعاوضة وهما على ما قبل لعائين على ان كلامهما عطف
 قبل الالة يقتضى انه فيما ان حصل به نقص فوجب الاطلاق (وطلاع نخل) لم يور عند الفرقان (زيادة منقلة) فجمع الزوج من الرجوع القهرى
 لحدوثها على كماله ولو رضى باخذها مع النخل أوجب على قوله وظهور والنور في غير النخل بدون نحو تساقط كبدوا الطلع من غير تأخير (وان
 طلق) مثلا وعليه ثم يور (بان تشق طلعها أو حدث نحو تساقط فور غيره وقد حدث بعد الاضداد ولم يدخل وقت حذائه) (لم يلزمها قطفه)
 ليرجع هو لنصف نحو النخل لانه حدث في ملكها لها لهما بقاؤه الى جذافه وان اعته فحقها أخضر لكن تفرقه الاذرى وروبان نظروهم
 بجانبها أكثر جبر للمحصل لهما من كسر الفرقان ألقى النظر الى هذا الالة بادوا وجبا الفرق بينهما وبين ما مضى البيع (فان قطف) أو قالت
 ارجع وأما أقطعه (عين نصف) نحو (النخل) حيث لا نقص في الشجر حدثت سنو ولا زمن للقطف بقاؤه باخرة الاضر وعليه حيث ذبحه
 (ولو رضى بنصف) نحو (النخل وبقية الثمر الى جذافه)

وقبض النصف شأنا تعاضت وترتفع منه (أحرمت) على ذلك (في الأصح) إذ لا ضرر عليها شيء (و بصير النخل في يدهما) كما هو الأموال
المشتركة من ثم كان في السبق كثر بكن في الشعر أكثر فأكثر أحدهما بالآخر أمّا لم يقبضه كذلك كان قال أروى بن نصف النخل و في الرجوع إلى
بعد الجذاذ أو أربع في نصفه ولا لا قبضه إلا بعد الجذاذ أو وأعيها حتى فلا يجب (١٠٩) إنك تقطعوا ن قال أبو مالك من ضمنه
لا ضرر إذا لم يأت بربا ثلاث

عطف على قوله لا تقبض الخ عبارة الغني ولم يحد من تقبضه (قوله وقبض النصف) الخ قوله فان قال في
الغني الأوله ومن ثم إلى أمّا إذا قبضه أو وأعيها حتى (قوله أو وأعيها) عطف على قوله لا قبضه (قوله
لا تبرأ بذلك) لأن الأروى من ضمن العين مع بقائها باطل اه (قوله أجبرت مع قوله ورضيت لا يخلو
عن حرازة ثم هلا أخرى هذا التفصيل في مسألة الأعرزو يجب بان فيها نظر الضمان سم على حج وذلك
لأنه حيث وقع الرضاهما وقد طلب به له ودعي لم يكن نقوله أجبرت بمعنى لأن الإيجاب الزام للمتعين
الفعل على قوله اه عس عبارة السدع قوله أجبرت الخ إلى ينصق الإيجاب مع الرضا فلا تامل ثم رأيت
الفاضل الغني قال إن الجمع بينهما لا يخفى من حرازة اه (قوله والاه) أي إن لم ترض بذلك (قوله وعلى هذا)
أي قوله والأفلا سم عبارة الرشد أي على ما إذا لم ترض اه وهي أحسن (قوله أي الرجوع) إلى
قوله أخلا فائدة في الغني الأوله فان قيل الميز (قوله أي الرجوع) أي رجوع الزوج (قوله لا حق له الخ)
عبارة الغني لأن حقه ثبت بغيره فلا يخلو الرضا والآخر بالتراضي ما لأن الحق لهما ولا يلزم فلو
لا أحدهما الرجوع معارض بهما لأن ذلك وعد لا يزم (فرع) لو أصدقها تحلة مع غيرها ثم طلقها قبل
الخلول ولم يرد المصدق فخرج من نصف الجسيم وان قطعت المرأة لأن الجسيم صدق ورجع أيضا في نصف
الكل من أصدق تحلة مطلعة وطاق وهي مطلعة فان أوز ثم طلق رجوع في نصف الشعر وكذلك في نصف المرأة
إن رضى لا يخرق إذا ردت والألاخذ نصف الشعر مع نصفية الطلع اه (قوله فلهما) أي الشعر والشعر
(قوله وقيل بغير) أي على قول المهمة اه معنى (قوله أولهما) قد يدخل فيما قبله يجعل أو فسمعتنوا
لأنه تجمع اه سم (قوله لا اجتماعهما) أي التقصير والزادة (قوله أو منهما) عبارة الغني وإن كان لهما
أعبر فواقعهما اه (قوله والاه) أي وإن لم يتوقف ملكه على الاختيار (قوله وهو) أي الاختيار
اه عس (قوله ما لم يطلب) أي الزوج حقيقة فكأن الخ إلى الزوجية من طلب الزوج (قوله اختيار
أحدهما) أي من العين والتمسقة (قوله فان امتنع) أي من الاختيار (قوله بل تزوج) أي العين وكذا
ضمير فيها ومنها الآتين (قوله فان أصرت على الامتناع باع القاضي الخ) قد يقال هذا الإطلاق صدق
بما إذا يكن نصف القيمة أكثر من قيمة النصف كالمهر القالب فيؤدي إلى الخرج من عهدهما أو لا يجب أن ي
نصف القيمة إلى بيع أكثر من النصف وهو خلاف المصلحة ولو قيل على القاضي بما تشبهه للمصلحة في
هذه الصورة ذهبن على دفع نصف العين وفي عكسه كان وجدا نصفي الثلث مثلا بما يساوي نصف القيمة
بدين البيع لكان خفها اه سددع (قوله يبعه) أي قدر الواجب (قوله إذا زاد) أي على قدر الواجب
اه كردى (قوله فبيل الخ) قال ذلك في شرح الروض اه سم (قوله في الصورة لا يبرء) وهي
قوله بأخذ نصف العين اه سم (قوله وفيه نظر) واقعة الغني عبارة وهي استحق الرجوع في العين استقلال به
اه (قوله ويبيع لبا الخ) وفي شرح الإرشاد وجب بان التمس أو امره من قنوتف الأمر على القضاء
نه انتهى اه سم (قوله لماسر) أي في شرح لم يلزمها فطعن من قوله جبرا لم يحصل الخ اه كردى

فان قال قبضه ثم أودعها
أما ورضيت بذلك أحرمت
إذا لاضرر وعليها حنث ولا
فلا وعلى هذا يعمل إطلاق
من أطلق إن قوله أودعها
كقوله أعيها (ولو رضى
به) أي الرجوع في نصف
الشعر وترك غيرها بهذا
(فله الامتناع) منه (والقيمة)
أي طلبها لأن حقه نازف
العين أو القيمة فلا يخلو
ورضاء ولو وهب نصف
الشر لم يبر على القبول لأن الزادة
المنة هنا بخلافه فبارف
الطلع فان قبل اشتراكهما
وقبل يبر وألوانا
الانتصار له (ومضى ثبت
نحوه) لنقص (أولهما)
لزادة أولهما لا اجتماعهما
(لم يملك هو) نصه (حق)
يختار ذو الاختيار من
أحدهما أو منهما أو لا
لعلنا فائدة التي يبر هو
على الترخيل لأنه ليس خيار
عيب ما لم يطلب فكأنه في
اختيار أحدهما أو لا
يعن في طلبه عين أو قيمة
لأن التمسين ينافي بقوى
الأمر إليها بل يطالبها بحقه
بصدها فان امتنع لم
يحبس بل تترع عنها وتنع
من التصرف فيها فان أصرت
على الامتناع باع القاضي

(٥٢ - (شروا في رين قاسم - سابع) منها بقدر الواجب من القيمة فان تعذر بيعه باع السك وأعطيت مازاد
ومع مساواة من نصف العين لنصف القيمة بأخذ نصف العين إذا فائدة في البيع ظاهر أي لأن النقص لأربعة غا الباقيل ظاهر كلاهما
أنه لا يملك ما في الصورة الأخيرة إلا إعطاء حتى يقضى له الله ضي به وفيه نظر اه ويجب بان رعايتها بها الماسر

ان روحی اسلامها (و) منی (طلق) مثلاً (قبلاً) ای تعلیمهاهی دون نحو عید دهانم قصور و جوداً و محرمه بحدوث رضاع او یا نیشکمنه و لا
 کانت صغیراً لتنهی و کان التعلیم بنفسه (فالا مع تعذر تعلیمه) وان وجب کالفتح قبل (۱۱۱) البتة و بعده لا یصارف اخصیة

فلم تؤمن القسدة لما وقع

بينهما من مقرب الالفه

وامتداد طعم كل الى الآخر

وہ فارق مامرہ من حیوان

النظر في العلم فعلم انه لا ينظر

هنا الماء على به الاسنوي

التعذر من استجالة القمام

تعليم نصف مشاعر واستحقاق

نصف معین تحکم مع کثرت

الانحطاف يقول الآيات

وقصر هاوسو بنهاوسو لتها

حتى في الصورة الواحدة

وذلك لما تقرر ومن التعبد

بعد الطعم مع استحقاقها

تعالوا الكواكب وانها لم تكن

أَنْ يَعْلَمُوا مَا لِي بِالْحَقِّ وَأَنَا مِنَ الصَّادِقِينَ

مجلس العلماء والادباء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بجانبه ما له حلاله

بخصوص مقررہ اور وجہ

او امر اء احرى و هه مانتع ان
صت

يُخْبِرُهُمْ بِمَا فَلَاحُهُمْ

*(تَبَيُّنٌ) * ادا لم يَعدو

كان كان لخواصها وتطوّر

فما العبرة في النصف الذي

يعلمه هو باعتبار الآيات

أوقات وفوهل اذا انتقلنا

في تعيينه الجواب هو أوهي

ثم أرفى ذلك شياً ويظهر

اعتبار النصف المتقارب عرفاً

بِالْآيَاتِ أَوَّحِينَ وَفِيهِ

الخبرة اليه لا اله الا الله

نية المدين الدافع دون نية

الملائكة المدفوعين عالياً نعم

الذي ينبغي ان لا يحاط

لنصف ملق من سوراً و

آیات لاعل. توتیب المصحف

من المشايخ: أبو وهيب بن علي

ارکھو - ۱۰۷

عنده الشهادة بعدا يحتاج فيه الى ركوب فالظاهر الصحة كقوله الاخرى اه معنى **(قوله ولم تصر الخ)** وقوله
الاخرى وكان التعليم الخ معطوفان على طلق **(قوله ولم تصرزوجه)** أى سحك جديد اه نهاية **(قوله)**
قبل النحول الخ الاولى تنقد على فالاصح الخ ليلتاق بطلق كقوله الغنى **(قوله ولم يفار الخ)** أى يقوله لما
وقع بينهما الخ **(قوله فم الخ)** أى من التعليل المذكور **(قوله التعذر)** معطوف على **(قوله من استخافه)** القام
الخ الاسبق ان يؤخر قوله استخافه بان يقول من ان القيام يتعالم الخ مستقبل واستحقاق الخ أو يقدم قوله
يحكم بان يقول وتحكم استحقاقه مصفا الخ **(قوله واستحقاقه نصف الخ)** أى استحقاق تعليمه الخ **(قوله)**
وذلك أى عدم النحول لما عليه بالاسنوى **(قوله لم تقر و)** أى فى قوله قبل النحول وبعده **(قوله مع)**
استحقاقه الخ أى وعدم حرمان تعليمه باستخافه القيام الخ **(قوله وأنه الخ)** عطف على قوله انه لا تلتزم
(قوله ولو أمكنه أن يعلمه) الى التبيين فى النهاية واهنى **(قوله جلس بجل واحد)** أى أو يجلس مره او سم
على منهج اه عش **(قوله اذ لم يتعذر الخ)** عبارة النهاية ومضى لم يتعذر لكونه لغويا مطلقا وأولها
الى التمتان ان تقاطعي شئ فذلك والاعتين المعير الى تصغيره المثل كما تبنى به الوالد أخذ من تعليل الاسنوى
اه واعنده عش والرشد **(قوله هو)** أى النصف **(قوله ولم يظهر)** يظهر اعتباره النصف الخ اه هـ مردود
وقياسه على اجابة المدعى فسدلان الحق هل مضبوط لا تقاوت فيولداهم وما خضره الذين اللافع من
جنس الحق على صفتين غير متفاوت ولا كذلك ما هنا فالواجب ان يتعذر على شئ وجوبه للمثل سم
ونهاية **(قوله وان اعتبر الخ)** عطف على قوله اعتبار النصف الخ **(قوله ثم أيت بعضهم الخ)** يعنى الشهاب
الرملى **(قوله أن النصف الخ)** أى تعذر **(قوله وإبابة أحدهما)** أى از وجين **(قوله فيجب)** صفة مهر المثل
القلب الى هذا أمل لاختلافه عن النص كما يأتى وقاسط القياس الذى أشار اليه الشارح فان المدعى لا يتفاوت به
بالكيفية بخلاف الحروف فانهم متفاوتون بالية فمتفاوتون فى السهولة ثم أيت فى النهاية ما مضمونى لم يتعذر
سكونه لغويا **(قوله هو)** سـ دعر **(قوله وهو)** أى ما قاله البعض **(قوله وانما يلزم)** أى احكم **(قوله)**
(قوله فى الميزن) طاق قبله فالاصح تعذر تعليمه كقوله فى الرضا للحاجية عشرة
تسدها على خطايتوب علم بمرادوه أن بأمر غير ما يلزم طاق التزم فى اللمة وان نكح على أن يعطى نفسه
فخير بان يعطى ثبته وأما فم اعلم قولان أظهرهما مهر المثل والثانى آخر الحاجية وتو لفظ ذلك النوب
فوجهان أحدهما تلف الصدق فيعود القولان فى مهر المثل والاخر وثانى تأنيث نوبته لم يعطى وهذا
الثانى هو الواقع لما تقررى الى الجرح من جواز ابداله المستوفى فيه فليراجع وان طلقه بعد الخطا طلق النحول
فله عليها نصف آخر المثل وان طلقها قبل الخطا طلقان دخل بمأقعله الخطا طوط الاطاح نصفان تعذر الضغط
عاد القولان فى انه يجب مهر المثل آخر انتهى **(قوله وهل اذا اختلفا فى تعيينه)** المحجب هو أوى الخ الذى
أقضى به بخلافه الشهاب الرملى اتهمنا ان تقاطعي شئ من الاربع نصف مهر المثل **(قوله كاعتبره وانما الذين الخ)**
الفرق بينهما ظاهرا لان الحق هنالك مضبوط لا تقاوت فيولداهم وما خضره المدعى اللافع على صفتين
غير متفاوت ولا كذلك ما هنا فالواجب ان يتفق وجوب مهر المثل ثم أيت من تفاوتى شحنة الشهاب الرملى
انه تم لم يتعذر لكونه لغويا وشطر او تعذر بان كان لهواؤه تقاطعان تقاطعي شئ والاعتين المصرى الى
نصف مهر المثل أخذ من تعليل الاسنوى المتقوم انتهى شرحه **(قوله كاعتبره وانما الذين اللافع)** أقول
لعل هذا القياس مما يتجنب مغلان المدعى فى انفس عليه أخضره لا تقاوت بينه وبين الحق بوجه ما لا تقا
على انه من جنس الحق وعلى صفة ولازعه ان بينهما فى ذلك وانما النزاع فى أخذه عن أى الدين أو الذين وكانت
الخيرة للمدعى بخلاف ما نحن فيه فان الحق غير مضبوط ولا متفق عليه فليأمل **(قوله فيجب)** نصف مهر المثل

لأنه لا يفهم من إطلاق النصف ثم رأيت بعضهم قال إن النصف الحقيقي يتعذر واجابته أحد ههنا حكم فريب نصف مهر المثل اه وهو مبني على ما مر من أن الاستوى وقد علمت من أنهما لازم نصف الامر

وقد علمت (رده) في كون ما ذكره فيما تقدم رد المأهالة الاسنوي نظرا لجواز التعليل في مسئلة التشطير بكل
 مما ذكره الاسنوي او بما ذكره فليست اهل سم (قوله وقد علمت مرجع الخ) كله ريدقيا على اعتبار
 نيت المدين المذموم وقد علمت مما مر من الفرق وقد علمت من ماله ما فيه اه سم (قوله ما ذكره) أي
 في قوله يظهر اعتبار التصف الخ وان نظرية الخ (قوله في الزيادة) أي المتصلة (قوله ما ذكره) أي رعاية
 جانبها (قوله او حفي المعنى) قد علمت مما بيننا ما يستطبل بل يمنع وجاهتها ما اه سم (قوله فماذا تعذر)
 الى التذنب في النهاية الا قوله او قبله ويحتمل وقوله وان التعمد الثاني وكذا في المعنى الا قوله ولوقبل الطلاق
 الى الملت وقوله لا بدل لضفه كامر وقوله فهو كالأهل الى الملت وقوله وكذا أشار الى الملت (قوله فيما اذا
 تعذر الخ) أي في صورة الملت وأشار به الى أن قوله ويجب الخ متر على قوله فلا يصح تعذر تعليل من لا
 لما وقع في حاشية الشيخ اه رشدي (قوله ولا) أي بان غارتها قبل الوط (قوله ان لم يجب شطر) أي
 بان كان الفراق منها وبسبها (قوله ولا) أي بان وجب الشطر بان غارتها بسببها (قوله أمال أو صدقتها
 الخ) محتمل وقوله السابق وكان التعليم بنفسه اه عس (قوله بل يستأجر الخ) * (تتبعه) * لو أصدقها
 تعليم سور من القرآن أو جزأ منها شرط تعين المصدق وعلم الزوج والولى بالشرط وتعليمه فان لم
 يعلمه أو أحدهما وكلا أو أحدهما من بعد ولا يكتفي بالتقدير بالاشارة الى المكتوب في أو راق المصنف
 ولا يشترط تعيين الحرف الى الوجه الذي يعلمه كراهة ما تفرع فعلمها ما شاء كإلى الأجرة ونقل عن
 البصريين انه يعلمها ما تبسلي قراءة أهل البلد وهو كإقال الأثرى حسن فان لم يكن فيها أغلب علمها ما شاء
 فان من الزوج والولى حرفا تعين فان خالف وعلمها حرفا غيره فطوعه اه لزمه تعليم الحرف العين علمها بالشرط
 ولو أصدقها تعليم قرآن أو غيره شهر اصح لتعليم سور في شهر كإلى الأجرة فيها معنى ونهاية قال عس
 قوله وهو كإقال الأثرى الخ معتمد وقوله فيلزمه تعليم الحرف الخ من السكته التي لم يسلمها ما تعلقت فلو شرط
 تعليمها فتر افتاقع مثلا فتعلمها فتر افتاقع غيره وجب تعليم الكلمات التي يخالفها فانها وقوله شهر الخ يعلمها
 من الشهر في الأوقات التي جرت العادة بالتعليم كما قالنا فلو طلبت خلاف المعتاد لايضا لزمه الأجابة وان تراضا
 بشي عمل به اه (قوله وتوافق الخ) كقوله الأثرى أو تعلقت معطوف على زال الخ (قوله حتى لازم) أمال كان
 الخ غير لازم كوصية من غم الرجوع غنابه ومضى وروض (قوله كرهن الخ) والبسم بشرط اختياران
 كان المشتري وحدهم جمع الزوج الى نصف البديل لا تعاقب الملك بذلك والأفله نصف العين ورض ومضى
 (قوله ولا رضى بالرجوع الخ) افهم انه الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من إذن
 المرهن وحيد يتيقن الرهن في النصف كإلى الرضى وشرحه اه سم (قوله موسرة) راجع لعققت ودبرت

كذا مر (قوله وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم رد المأهالة الاسنوي نظرا لجواز التعليل
 في مسئلة التشطير بكل مما ذكره الاسنوي وما ذكره فليست اهل سم (قوله وانما يلزم) أي الحكم (قوله
 وقد علمت مرجع الخ) كله ريدقيا على اعتبار نيت المدين المذموم وقد علمت مما مر من الفرق وقد علمت
 من ماله ما فيه اه سم (قوله ما ذكره) أي المتصلة (قوله ما ذكره) أي رعاية
 جانبها (قوله او حفي المعنى) قد علمت مما بيننا ما يستطبل بل يمنع وجاهتها ما اه سم (قوله فماذا تعذر)
 الى التذنب في النهاية الا قوله او قبله ويحتمل وقوله وان التعمد الثاني وكذا في المعنى الا قوله ولوقبل الطلاق
 الى الملت وقوله لا بدل لضفه كامر وقوله فهو كالأهل الى الملت وقوله وكذا أشار الى الملت (قوله فيما اذا
 تعذر الخ) أي في صورة الملت وأشار به الى أن قوله ويجب الخ متر على قوله فلا يصح تعذر تعليل من لا
 لما وقع في حاشية الشيخ اه رشدي (قوله ولا) أي بان غارتها قبل الوط (قوله ان لم يجب شطر) أي
 بان كان الفراق منها وبسبها (قوله ولا) أي بان وجب الشطر بان غارتها بسببها (قوله أمال أو صدقتها
 الخ) محتمل وقوله السابق وكان التعليم بنفسه اه عس (قوله بل يستأجر الخ) * (تتبعه) * لو أصدقها
 تعليم سور من القرآن أو جزأ منها شرط تعين المصدق وعلم الزوج والولى بالشرط وتعليمه فان لم
 يعلمه أو أحدهما وكلا أو أحدهما من بعد ولا يكتفي بالتقدير بالاشارة الى المكتوب في أو راق المصنف
 ولا يشترط تعيين الحرف الى الوجه الذي يعلمه كراهة ما تفرع فعلمها ما شاء كإلى الأجرة ونقل عن
 البصريين انه يعلمها ما تبسلي قراءة أهل البلد وهو كإقال الأثرى حسن فان لم يكن فيها أغلب علمها ما شاء
 فان من الزوج والولى حرفا تعين فان خالف وعلمها حرفا غيره فطوعه اه لزمه تعليم الحرف العين علمها بالشرط
 ولو أصدقها تعليم قرآن أو غيره شهر اصح لتعليم سور في شهر كإلى الأجرة فيها معنى ونهاية قال عس
 قوله وهو كإقال الأثرى الخ معتمد وقوله فيلزمه تعليم الحرف الخ من السكته التي لم يسلمها ما تعلقت فلو شرط
 تعليمها فتر افتاقع مثلا فتعلمها فتر افتاقع غيره وجب تعليم الكلمات التي يخالفها فانها وقوله شهر الخ يعلمها
 من الشهر في الأوقات التي جرت العادة بالتعليم كما قالنا فلو طلبت خلاف المعتاد لايضا لزمه الأجابة وان تراضا
 بشي عمل به اه (قوله وتوافق الخ) كقوله الأثرى أو تعلقت معطوف على زال الخ (قوله حتى لازم) أمال كان
 الخ غير لازم كوصية من غم الرجوع غنابه ومضى وروض (قوله كرهن الخ) والبسم بشرط اختياران
 كان المشتري وحدهم جمع الزوج الى نصف البديل لا تعاقب الملك بذلك والأفله نصف العين ورض ومضى
 (قوله ولا رضى بالرجوع الخ) افهم انه الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من إذن
 المرهن وحيد يتيقن الرهن في النصف كإلى الرضى وشرحه اه سم (قوله موسرة) راجع لعققت ودبرت

وقد علمت مرجع الخ
 قاله ما ذكره فان قلت
 قد تفسر ورعاية جانبها
 بخبرها في الزيادة فيبقى
 اجابتهما لذلك قلت يفرق
 بان رعايتها ثم وقع في امر
 تابع وما هنا مقصود بل هو
 المقصود فكان الحاشية عدى
 يؤدي ما عليه كما قرئته أولى
 ثم رأيت ما ذكره عن
 الاسنوي متفلا عن نص
 البويطى وسع ذلك ما
 ذكرته أو جبه في المعنى
 (ويجب) فيما اذا تضمنوا
 تعليم ما صدقه (مهر مثل)
 ان فاروق (بندوطه ونصفه)
 ان فاروق لاسبيا (قبلة)
 جريا على القاعد في تلف
 الصدق قبل القبض ولو
 عليها ثم فاروقا بعد طلاق
 شيء والاو جمع عليها باو
 مثل النكاح ان لم يجب شطر
 والاو باو مثل نصف مالو
 أصدقها تعليمها في خسته
 فلا تعذر بل يستأجر
 امرأة أو محرم يعلمها
 وجب لها (ولو طلق) مثلا
 قبل التخلو وبعد قبضها
 للصداق (وقد زال ملكها
 عنه) ولو لم يتقبضوا أو
 تعلق به حتى لازم كرهن
 مقبوض ولما ذكره في الرجوع
 ولم يصبر الى ذلك الحق
 ولا رضى بالرجوع مع تعلقه
 به أو تعلقت عتقه أو دبرته
 موسرة تنزيلا

لهذا منزهة الأزلام تذرو جمعها عيب القول ولأنه يشبه مع قدره ما على الحق فالحق الحر يقول لا يجوز عقوبة ما لا يكون عقوبة ولا يفتقن حق الزوج وجباهاً حق الحرية لاستعانة المضرر ومع ذلك قالوا نظائر ما نصف منه (أ) أي قسمة المتقوم وبمثل كلاً وتلف وليس له نقض قصر فيه بخلاف الشفع وجوده عند تصرف المشتري وحق الزوج أن يحدث بعد ولو سألوا والزوج وأمنتم من تسليط يادرت بدم الدليل المزمع القول بدم خطر ضامن الله (فإن كان الزوال) أو زال الحق الأزلام ولقد (٤١٣) الطلاق قبل أخذ البديل (تعلق) الزوج

ا هـ سم عبادة النهاية والمغنى ولودهرية أو عقلت عتق بمغنى جوع ان كانت مسرورة يبق النصف الآخر
 دبراً أو معلقاً عتق ملاقان كانت وسرة لانه قد ثبت مع قسده الخ **(قوله لهذا)** أى ما ذكر من التعليق
 والتدبير وكذا خبره فيه **(قوله وروى عنه)** أى علم إلى جوع **(قوله لهو)** ما ذكر من التعليق
 وأنما يمنع التدبير فيمنع الباع ولا رجوع الأصل في هبة لقوله وسنح ههناك الذى عوض شخص وسنح
 الرجوع إلى الواهب فيمنع الحق بالكتفى بالصدق فيما هما **(قوله ولو ليس له)** أى لا زوج **(قوله**
وجوده فى المهر) يؤخذ منه أن الحق لا ينقذ وهو واضح وإنما ترددنا نظراً لما تقرن
 الفسخ والمهر فى بعض النسخ فنظف الحق أن ملكهما حتى إلى تمام الفسخ فوجدت حقيقة التصرف وهو بأن ملكها
 والأربعين اهـ سديع **(قوله ولو لم يربح الخ)** عبارة عن المغنى فان مبرى في صورة ولا جازة والرهن والقرض يربح بان
 فالعق لشراؤه رجوعه بان الرهن في صورة أنه يربح إلى انقضاء سدة الاجارة وانفكك الرهن وزوال
 الزوجية فلهذا الامتناع على أهلها من خطر الضمان حتى يقبض هو المستأجر والمهر ون الزوج وبسبب
 العين المسددة للمستحق لانه التبر إلى الزوجين الضمان فليس لها الامتناع حينئذ لا تنفع له العلة اهـ زاد
 الروض مع شرحه ويبقى الرهن في صورة ما نصها أو تعطى معطوف على يقبض أى فلها الامتناع ليقبض
 الزوج ما ذكر الخ أو لتعطى نصف القيمة اهـ **(قوله له والى)** أى إلى أو لعقله **(قوله وامتنع من تسلمه)**
 أى الآن اهـ عش **(قوله وأزال الحق الخ)** عطف على كان **(قوله ولو بعد الملاقان)** غاية أى ولو كان
 العود أو أزال والى بعد الملاق وتوفه قبل أخذ البذل متعلق بقوله عاد أو زال الخ **(قوله له ليدى)** أى إلى الزوج
(قوله لهو يبارق نظراً الخ) لعل المراد بالتأخر ههناك القس والهبه والوفاء لو خرج من ملكهما عاد
 لا يتعلق به حق الواهب والباع على الأربعين اهـ عش **(قوله وأقيضه)** عبارة عن لفظ الهبة بعد
 قبضها والمورع وغيره اهـ ذكره الوالم به بلفظ الهبة بل باعتنه بحابته فانه يرجع نصفه قطعاً وان كانت
 المما باقية معنى الهبة ولو وهبته قبل قبضه فان الهبة باقية على المذهب وان كان في كلام الشارح ما هوهم
 خلافه وسبباً في هبة المهر اهـ وكذلك في النهاية الاقوله بل باعتلى قوة ولو وهبته قبل عش قوله ما لوهم
 به بلفظ الهبة أى كان قالت له أعزتك أو أوقعتك فان كان منعهما تغير لفظ الهبة اهـ عبارة الروض مع
 شرحه وان كان الصدوق اهـ ناشطاً في التبرعه التحليل بالاعجاب والقبول والاقراض ويجزى لفظ الغفر
 نظاهر القرآن كما يكفي لفظ الهبة والتحليل باللفظ الامرومعه ولا سقط اهـ **(قوله كاسم)** أى في شرح
 والاقصاف قيمته سلمها **(قوله لعود الخ)** عبارة عن لفظ ملك المهر قبل الطلاق خبرجه الطلاق اهـ
(قوله فهو) أى هبة أزوجة الصدوق لا زوج **(قوله فيما سأل)** التعبير بالسنة وهو الجهر وروى قوله الاثنى
 عتق له للمقابل **(قوله وهو الربع)** أى ربع الصدوق **(قوله فتنسح الخ)** الاولى التذكير كقافية النهاية
 والمغنى عبارة الثانية فيسح الرابع سمها آخر حتموا بأقته وهذا يسمى قول الاشاعة كل الاولى أن يقول
 بذل وربع كله اهـ **(قوله كاسم)** أى في شرحه والاقصاف قيمته سلمها **(قوله وان العتد)** أى قطع النظر
 عن رد الاولى إلى الثانية وتوفه الثاني أى نصفه بل كله **(قوله في)** مشمول بين أى لا يضاف إلا إلى
 متعدد **(قوله فاعادة الحصر)** والأشاعة بمعنى حصر الحكم ببعض السكن نكاحاً أو اشاعة على السكلى أخرى وتوفه
 من وجه ذلك أى قام بدلالة ذلك الترجيح اهـ كرى **(قوله ولم أر الخ)** المسئلة منسوبة على قواعد

(بالعين في الاصح) لانه
لا بد له من بدل فبين ما له
أولويه فارت نظرته فحارس
في الطلس (ولو هو به) ثم
وأقبضته (له) بعد ان
قبضته أوقبه وصحناه (ثم
طلق) مثلاً قبل وطه
(فالأظهر انه نصف بدله)
من مثل أوقبه لا بد لنصفه
بحسب وذلك تعود به على

و ينضم بذكر المال لكل من جزأيه مع توجهه بما يشق به تناثره فأقول من أربعة أقسام ما تزلوه على الاشاعة قطعاً كان يكون له في ذمته عشرة ذواتاً فقطعها عداً فترد واحد في شيع في الكل ويضمه لانه فضل نفسه خرم به الرافعي وأخذ منان من طلب اقتراض ألف وخمسة عشر ذواتاً ألفاً وغرامة غلطاً (٤١٤) ثم الذي المقرض تلف الثلثا منه بلا تقصير لكونه بدأ بأمانة ثم نهما ثلثان وخمسون

لان جلة الزائد اشيع في الباقي فصار الضم من كل مائة خمسة أسداسا وسدسها أمانة فالأمانة من الزائد خمسون لاغير وبوجه القطع بالاشاعة فعنانا باليد استوفية على الزائد منهم لا يكن تخصبها ببعضه لعدم المرجح اذا مقتضى للضمان والأمانة قبلها حتى يحال الامر عليه أو على الأصح كانهما وجه بان التشطير وقع بعد الهبة فخرج بعضها فزمت الاشاعة لعدم المرجح وكسب صاع من صبرة فقيم صاعها في ذل على الاشاعة كما رلان البعضية للنبذة في الصبرة التي أفاضها من طاهر في ذلك وقيل على المحصر حتى لو صبت عليها صبرة أخرى ثم تلف السكك الاصاغا تعين وكذا أقصر بعض الوثوة بدن في شيع حتى لا يلزمه الاقتران بصحة على بعضه كون الاقرار اختيارا واعلزم الميث فلم يلزمه ان ينقروا زوته و ما تزلوه على المحصر قطعاً كطعوه عبيدا من رقيق فثان و ما تزلوه الا واحدا تعنت لوصفه في أي رعاية لغرض الموصى من بقه وصيته بحالها حيث لم يعارضها شي كالأموه في تعين مائة ثم لقصاصة ذمته وفي بعضها اذا ترددت بين تقصير ومصحح كالطبل يعمل على اي المباح وعلى الأصح كالأموه وكل شر كفي في حق نصيبه فقال أعنتق ففصل وأطلق فيعمل على ملكه ففصل لانه لا قوى فاحتاج لصا ففلم يوجد ومن ثم لم يكن نصيبه بدو قال بعتك نصف هذا الشخص فملكوك كذا أو أقر نصف عبد مشترك في نصف في حصته كما قيل فصل النسب (ولو كان دينا فبرأه ولو) بهبته ثم غرق قبل وطه (لو رجع عليها) بشي (على اللخب) لانه لم يقرم شيأ جالو شهدا بين وصحبه ثم أبرأ منه

الزركشي فراجعها سيد عمر (قوله وينضم) أي وحيد ذلك التراجع (قوله بذكر مال لكل من جزأيه) أي بذكر مال لكل قسم من أقسامه الأول بعقلا تتبع دليله لينضم به فظاهر من ذلك القسم المذكور (قوله أي أربعة أقسام الخ) أي القاعدة أو بعد أقسام الأول ما تزلوه على الاشاعة قطعاً أي كرهى (قوله) أي أن يذوقه في ذمته أي عر وعشرين من الفواهم (قوله فبما تشاؤون في ذمته وقوله عدا أي مع الموافقة) كذا في باب ما يذمن من الشيع بالاشاعة فوفية وإياه من تحريف الناسخ وإياه في الأصل بالاشاعة المحتبة وعلى كل حال يادع على ميل الغلط (قوله في شيع) أي الواحد أو قوله في السكك أي في كل من أحد عشر (قوله ويضمه) أي الواحد الشائع في السكك فيصير المضمون من كل واحد من العشر جزءاً من أحد عشر أجزاءه (أي لانه) يتعلق بقوله يضمه والضمير الواحد الشائع (قوله واخذ) بناء للمفعول (قوله) أي المثال المذكور الذي جزم به الرافعي (قوله لكونه الخ) لتعليل للتقييد بعدم التقصير (قوله الخ) خبران (قوله في الباقي) لعل الأولى بالنسب السابقة لأخذه من أن يقول في السكك (قوله وسدسها أمانة) عطف على اسم صا و خبره (قوله من الزائد) أي الثلثا منه (قوله هنا) أي في مسئلة الشارح (قوله تخصبها) أي البد (قوله بهبته) أي بعض ما يثبت له الزائد أو المقرض (قوله اذا مقتضى للضمان) أي في المثال الأول والأمانة أي في المثال الثاني (قوله قبلها) أي البد (قوله أو على الأصح) عطف على قوله قطعاً أي والقسم الثاني ما تزلوه على الاشاعة (قوله كانهما) أي في مسئلة المتن (قوله ووجه) أي تصحير الاشاعة في مسئلة المتن (قوله وكسب صاع الخ) كدوله الآتي وكذا أقر الخ عطف على قوله كانهما (قوله كاسر) أي في البيع (قوله التي الخ) صفة البعضية وقوله من فاعل أفاض وقوله طاهرة خبران وقوله في ذلك أي الاشاعة (قوله وقيل على المحصر) أي ينزل الصاع على المحصر (قوله في شيع) أي الدين في جميع التركة (قوله) أي الدين المقر به (قوله لا يقدر أنه) أي ينسبه أو ثلثا في مجموع عا لرك (قوله وما تزلوه الخ) عطف على قوله ما تزلوه على الاشاعة (قوله فثان) أي الموصى وقوله وما تزلوه أي العبد (قوله كالأموه) أي غرض الموصى (قوله) أي أمصه (قوله وفي بعضها) عطف على في تعين الخ (قوله وعلى الأصح) عطف على قطعاً من قوله على المحصر قطعاً ولو عبر رأو بدلا ولو كان أولى وأوفق لاسبقته (قوله فقال) أي شر بكمه أي لقن (قوله وأطلق) أي لم يقصد شأ من نصيبه أو صيب شر بكمه (قوله على ملكه) أي الوكيل (قوله المتن ولو كان) أي المهر دينا أي لها على زوجهاتها ومغنى (قوله ولو جهة) أي الفصل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله كالأموه إلى المتن وقوله أن تنصو إلى نصو وفهم ما نصه ولو خاله قبل النحول على غير الصداق استحقه أي الغير له نصف الصداق أي مع العوض المتعلق عامة وإن خاله على جميع الصداق مع في نصيبها أي في النصف دون نصيبه ويثبت له الخيار أي بين التصغ في النصف الذي عاد إليه والاختار في جعل التشطير فإذا فسح عوض الخلع وجمع عليها بغير المثل أي أو بين المهر مشتركا بينهما أو لا نصف الصداق وإن خاله على النصف الباقي لها بعد الفرق فصار كل الصداق نصفه بعوض الخلع وأقامه بالتشطير وإن أطلق النصف بان لم يقيد به الباقي ولا بغيره وقع العوض مشتركا بينهما فلها كل صاع مع المسمى وله عليها ثلاثة أرباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وإن خاله على ان لا تبعة لها عليه في المهر مع وجعلته على ما بين لها منه وهو النصف اهـ بزيادة التفسير من عرض (قوله) (قوله فقال) أي القن.

اي المباح وعلى الأصح كالأموه وكل شر كفي في حق نصيبه فقال أعنتق ففصل وأطلق فيعمل على ملكه ففصل لانه لا قوى فاحتاج لصا ففلم يوجد ومن ثم لم يكن نصيبه بدو قال بعتك نصف هذا الشخص فملكوك كذا أو أقر نصف عبد مشترك في نصف في حصته كما قيل فصل النسب (ولو كان دينا فبرأه ولو) بهبته ثم غرق قبل وطه (لو رجع عليها) بشي (على اللخب) لانه لم يقرم شيأ جالو شهدا بين وصحبه ثم أبرأ منه

الحكموم له ثم جعلوا بفرا الحكموم علب سناً (وليس أولى علون من صدق على الجديد) كسائر دونه أو - قوتها والذي يند عقد الشكاح في الأم ياتزوج لأنه الذي يتكمن من قوتها بالفرقة أي إلا أن تعهده فيسلم الكل له أو (١٥٠) يعفو هو فيسلم الكل لها الأولى اذ لم يبق

يبدى بعد العقد عدة

هـ (فصل) في التمتع بهوهي

بضم الميم وحر هاء الغائس

التمتع كالتامع وهو ما يتبع

به من الحواجر وأن يتزوج

امراً يتبعها زماناً

يتوكلها وإن بضم طيرة

وشر عامل يدفعه أي يجب

دفعه إن فارقها وأسداه

بشر وط قال يجب على

سليم حرو ودهم (المعلقة)

ولو نيسة أو أمة قبل زوطه

معتان (يجب) لها (الشرط

مهر) بأن فوضت إلى فرض

لها شيء يصح لقوله تعالى

ومتوهن ولا نفاقه حقاً

على الحسنين لا فاضل

الواجب بحسن أيضاً يخرج

بعلقة التزويج عنها زوجها

لأن حبس وجوبها بالبحاش

الزوج له ولو هو متفهما

وكذا لو ماتت هي أو ما أذا

لا يحاش وبلم الخ من وجب

لها شرط بتمتع أو بفرض

في التواضع لأنه يجبر

الابحاش نعم وزوج أخته

يعد لم يجب شرط ولا متعة

(وكذا) فحسب (الموطأ)

طالقت خلافاً لما طلق أو

رجعاً أو انقضت عدتها على

الأوجه لأن الرجعة زوجة

في أكثر الأحكام وللمتعة

لا يحاش ولا يتحقق إلا

بأنقضه عدتها من غير

رجعة أي وهو في فليمان

فهاذا لا يقل من الإجماع

على منع الجسم بين المتعة والأرثوج

معلوم قوله تعالى والمعلقة المتعة

أي الدين ولما لم يتعلق بامرأته (قوله) زوج خبر والذي الخ (قوله) أو يعفو الخ عبارة عن المعنى أو يعفو عن

حقاً فيسلم لها كل المهر

هـ (فصل) في المتعة (قوله) في المتعة إلى قول وانقضت عدتها في النهاية (قوله) وكسرها عبارة عن المعنى

وحر كسرها اهـ (قوله) اسم للتمتع الخ عبارة عن المعنى مشتق من المتاع وهو ما يستمتع به والمراد به ائتمان

الخ (قوله) التمتع في أصله عطية التمتع بالانه اهـ سدع (قوله) وهو الخ أي وطلق أيضاً المتاع على

ما يتبع به الخ اهـ ع (قوله) وإن تزوج الخ يقتضي أن هذا المعنى لقوى بحسب عدة يتوقف قيمتها

مستعملة شرعاً في المعنى المذكور ولا ينافي ذلك كونها باطلاً كقوله طاه رضى الماهر اهـ سيدع (قوله)

وإن بضم الخ في معرفتهذا المعنى والوضع في القلة نظر الآن قال النكاح كان معلوماً لاهل اللغة فلاما

أن يتعوه ولا يتعاه به فليأتمل فإن قيمته سم على ج اهـ ع (قوله) وشرعاً الخ قول المتن

وكذا في المعنى (قوله) وشرعاً عطية لغز (قوله) أو سدعها عطية على من (قوله) بشر وط متعلق بقوله

يجب دفعها الخ (قوله) كمال خبر ما تعلق بقوله اهـ (قوله) يجب على الخ مقول قالوا متعلق بالمعلقة قول

المتن المعلقة كان الأول أن تزويجها لا يشمل الاعانة اهـ معنى (قوله) ولا نفاقه أي أو جواب حقاً

الخ أي قوله تعالى حقاً الخ فاضل ينق (قوله) أيضاً أي فتفاعل المستحب (قوله) أو ما لعل المراد ما ظن

كان من تبادل فعل في قوله التزويج عنها زوجها أو في قوله وكذا لو ماتت هي سم وسدع (قوله) بنسبة

أو بفرض قد يقال وجوب الشرط لا يخصر فهم ما كان تزويج غير المفوضة فهو بضمها مع السكون

هـ ذكر المهر يتعذر به المثل وقضية ذلك شرط بالفرق قبل القول بشرطه اهـ سم (قوله) لن وكذا

الموطأ) سواء أفض ملأناه بالباطل المقدم علقه بغيره ما فعلت (قاعدة) في فتاوى المصنف أن وجوب

المتعة بما يغفل الناس عن العلم أه فبقين نرى فحق وأما حكمها ليعرف ذلك اهـ معنى (قوله) مطلقاً

أي انقضت عدتها أولاً (قوله) وانقضت عدتها الخ خلافاً لما في عبارات من أوجبها قبل انقضائه عدتها

وتكرر بشكره كآفتي به الوارد الله تعالى اهـ قال ع ش قوله وتكرر بشكره أي زان لم

تقبض متعة الطلاق الأول اهـ (قوله) على الأوجه مقابلة الوجوب بان تقبض بانراجع فلو لم

فهم بالمرحمة فتبقى أذا من الإجماع إلا في سائر أحوال أخذته اهـ سم (قوله) لأن الأوجه أيضاً الخ

مقابلة التكرار بشكر الطلاق والمرجعة اهـ سم أي كمر عن النهاية والفاء (قوله) لأن الإبحاش

لم يتكرر هذا ممنوع بل مكروه سم (قوله) ونصوص الخ في تدقيق في ملاحية هذا التقصيص

فتأمل وبقرض فذكر بعض أفراد العلم لا يخصه اهـ سيدع وبقية نظر ظاهر إذ ليس مراد الشارع أن

الثاني يخص الأول بل أن الأول دليل عام لموطأ وغيره والثاني دليل خاص لموطأ كإحصاء به

هـ (فصل) في المتعة (قوله) وهو ما يتبع به الخ يتأمل (قوله) وإن بضم طيرة في معرفتهذا المعنى والوضع

له في اللغة نظر الآن قال النكاح كان معلوماً لاهل اللغة فلاما أن شعراً ولا يتعاه به فليأتمل فإن فيه

ما فيه (قوله) أو سيدعها عطية على من (قوله) أو ما لعل المراد ما ظن كان من تبادل فعل في قوله المتوف

عنها زوجها أو في قوله وكذا لو ماتت هي (قوله) بنسبة أو بفرض قد يقال وجوب الشرط لا يخصر فهم

فان تزويج غير المفوضة فهو بضمها مع السكون ع ذكر المهر يتعذر به المثل وقضية ذلك شرط

بالفرق قبل الدخول بشرطه (قوله) وانقضت عدتها الخ في سائر أحوال أخذته اهـ سم (قوله) لأن الأوجه أيضاً الخ

وإن أوجبها قبل انقضائه عدتها وتكرر بشكرها بشكر الطلاق انتهى (قوله) على الأوجه مقابلة الوجوب

وإن لم تقبض بانراجع فلو لم تقبض بانراجع فبقين أخذ من الإجماع إلا في سائر أحوال أخذته (قوله)

أن الأوجه أيضاً الخ مقابلة التكرار بشكر الطلاق والمرجعة (قوله) لأن الإبحاش لم يتكرر هذا ممنوع

على منع الجسم بين المتعة والأرثوج مأمراً أن الأوجه أيضاً ان التمتع لا يتكرر بشكر الطلاق في العدة لأن الإبحاش لم يتكرر (في الظاهر)

لعموم قوله تعالى والمعلقة المتعة المتاع والعرف في خصوصه فتعالى به يمكن

وهن مدخول من ولا نظر له مهر لانه في مدة الباطنة (٤٦) اما ما يعضها فلم يصلح الجبر بخلاف الشرط (وفرة) قبل وطء او بعده (لا يسيها

كطلاق في ايجاب النكحة

سواء اكانت من الزوج

كلامه وودعه ولعله لم

من اجنبى كوطء بعضه

زوجته بشبهة او ارشاع ضرر

امسها لاهل او صودته فباع

فوتف وجوب النكحة على

وطء او تقويض وكلاهما

مستحيل في الفلانة ان

زوج امسها الطلقة لعد

تقويض او كافر بشبهة الصغيرة

لكافر تقويض وعندهم

ان لا مهر لمؤنة ثم تركها

نحو امه فيسترقع البنا

فنتقضي بطلان تزوج

طفل بكيرة فترضها امها

اما باسبها كاسلامها ولو

تبعا فمقتضيها وعكسه

او يسيها كل ان اردا معا

وكذا لو سيها والزوج

صغيرا ويمنون فلا تمتع على

الاوجه كالاشر بالاولى اذ

وجوبه اكدم كاسر ايضا

فالفرق هنا بينهما لانهما

ملكان معا بالسي بخلاف

الكبير العاقل فانه يسيها

فقط لانها ملك بالحيضة

بخلافه فينسب الفرقان

اليها فقط ولو ملكها فلا

متعة ايضا مع انها فرقة

لا يسيها وقرن الزاني بين

المهر والتمتع بان موجب

المهر من العقد جري على

البائع فملكه دون الزوج

المشتري والتمتع فاشتجب

بالفرقة حتى خالصة ملك

الزوج فكيف تجبى

قوله وهن مدخول من (قوله وهن مدخول الخ) أو حاصل الله عليه وسلم المخاطبة هذه الآية (قوله قبل وطء) الخ قول المتن ويستحب في النهاية الاقوله كالاشر في اولي ملكها (قوله في ايجاب النكحة) الخ قوله وكذا لو باعها في البغي الامسة تزوج الطفل ومسته السبكر (قوله ولا كلامه مستحيل الخ) اما قوله فواضع واما التقويض فانه مالور وحت بالتقويض وجبه مهر النسل اه معنى (قوله ان تزوج الخ) خبر وصوره الخ (قوله لعد) الخ اذ يده لان الحرا لا ينكح ام صغيرة كاسر (قوله ان لا مهر لمؤنة) الخ اي بهذا التقريض اه سم (قوله فترافعهوا) الخ الاولى التثنية على المعنى (قوله انتقضت بتمتع) اي بصحة النكاح ولو لم تقريض اه معنى (قوله وان تزوج الخ) في هذا العطف على اه سم عبارة السدجر اما ان يكون معطوفا على وطء بعضه وحديثنا لا نسب الوادع على ان تزوج امته كاهل التبادر من الصنيع وحديثنا لا يصلح تصويرا لارضاء نحو امه لانه لم يوافق ولا يجوز ارشاع امه برضى اه سم عبارة الشريفة قوله وان تزوج الخ لا يصلح تصويرا لقوله او ارشاع نحو امه لكان الاصول ان يقول بده وارضاع نحو امه لانه يكون معطوفا على اصل الحكم اه (قوله وعكسه) اي مختار بعينه (قوله كان اردا معا) لانه سقيا بعده لفظا ولا متعة ونحوه من الكنية اه رشيدو ياتي عن سم جواب آخر (قوله على الاوجه) كذا في النهاية (قوله كالاشر الخ) انتفاء الشرط في ردتها على خلاف ما تقدم من الروايات اه سم اي عين النهاية والمعنى (قوله بالاولى) ان يتعلق بالمقضى ظهر قوله اذ وجبه الخ والاشكل اه سم (قوله كاسر) اي في اول فصل تشهير المهر (قوله وايضا) هذا يقتضي تخصيص قوله فلا تمتع على الاوجه الخ بما عدا كذا ويلزم خلو ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جوابا لما قبل كذا ايضا ويجعل ايضا الخ خاصا بما بعده اشارا اليهنا اه سم انقول ويلزم على ذلك الخ لاجل جوع قوله على الاوجه لما قبل كذا ايضا وليس كذلك (قوله بين المهر) اي حيث لم يستطع على الزوج وجبة (قوله من العقد) بيان وجب المهر (قوله فملك) اي البائع المهر (قوله والتمتع فاشتجب الخ) عطف على اسم ان ونحوها (قوله فكيف تجبى الخ) اي قال المتعول وجبته كان لملك بالزوج وحة وهو الزوج فلو وجبته لوجبه على نفسه اه سم (قوله ولذا لو باعها الخ) اي لهذا الفرق اه عش (قوله كان المهر) اي نصفه (قوله كاسر) اي قبل باب الصداق (قول المتن ان لا تنقص الخ) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال بعنى الخ اه سم (قوله او مساويا) اي قوله كذا جفوا في النهاية والمعنى الاقوله بعنى ان تكون ثلاثين (قوله او مساويا) اي ما قيمته ثلاثون درهمها اه معنى (قوله بعنى ان تكون الخ) فديقال قياس قول الجميع الا في عدم الاحتياج لذلك اه سم (قوله ويسن ان لا تبلغ الخ) كقوله ان الغري وان بلغت اه واولو بهما لا يطلق الآية قال البلقيني وغيره ولا ترد اي وجوب على المهر ولم يذكر وانتهى ومحل ذلك ما اذا فرضه الحاكم ورشده من كلام الاصحاب فظا لرسنها ان الحاكم لا يبلغ بحكمه متعضو مقدرونها ان لا يبلغ بالعرض والحد وغير ذلك اما اذا اتفق عليها وان فلا شرط ذلك بل مقتضى النظر ان لا تصل الى مهر الثلث اذا فرضها القاضي وهو ظاهر نهاية ومضى قال عش قوله وهو ظاهر وعليه فعل يكفي نقص أقل من ثلث او لا بد من نقص قدر

بل كماوة (قوله ان لا مهر لمؤنة) اي بهذا التقويض (قوله وان تزوج) في هذا العطف على (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله كالاشر الخ) انتفاء الشرط في ردتها على خلاف ما تقدم من الروايات (قوله بالاولى) ان يتعلق بالمقضى ظهر قوله اذ وجبه الخ والاشكل (قوله وايضا) هذا يقتضي تخصيص قوله فلا تمتع على الاوجه الخ بما عدا كذا ويلزم خلو ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جوابا لما قبل كذا ايضا ويجعل ايضا الخ خاصا بما بعده اشارا اليهنا (قوله وفترافعهوا الخ) اي بالتمتع بين المهر والتمتع (قوله حيث لم يستطع الخ) اي حيث لم يستطع الزوج (قوله فكيف تجبى) اي التمتع على نفسه (قوله في المتن ان لا تنقص الخ) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال بعنى الخ (قوله بعنى ان تكون ثلاثين) فديقال قياس قول

كذا جعوا بينهم لو قد تعاوضان بان يكون الثلاثون أمخاف المهر فالتى يتعبروا به الاقل من نصف المهر والثلاثين قال جسن وهذا أدنى المستحب وأعلى المأثم وأوسطه فوجب كلهم أو أدوا بالاثلاثين تساوى نحو نصف الثلاثين والثلاثين من الثلاثين ونحو نصفها خمسة وأربعين وقال بعضهم أعلاهم وأوسطه ثلاثون وفى ذلك كما نظر يسار اعتبارا إذا دلل على هذا التعبد والواجب فهم لما يقرضان عليه وأقل جزئى فيه من ثلث ثمان ترابض على شئ فذلك أى والمستحب حديث (١١٧) ما فى الثلاثين ونصف مهر المثل فان

تفرزا قدرها القاضى بنظروه أى احتشاده وان زاد على مهر المثل على الواجب الذى اقتضاه ملاحظة فان قلت مهر المثل مناطه الاتفاق بينهما لوطه وهو أكثر من الاتفاق بينهما الفرق ومن ثم قال الباقى وتبعه الزركشى الغالب كروا منع ز أدنى ما عا مطلقوه قلت بمنى علته ان أدهم المثل حاله العقد فواضع لان صفات الكمال فيها يوم الفراقه دتر بعلها يوم العقد أو لة الفرق وهو الظاهر فكذلك لان المهر فى مهر المثل حاله فقط وفى المتعاضا لهما وابدع أن

وقعه عرفا فحسه ونظر وظاهر ملاحظة الاول اه (قوله جمعا بينهما) أى بين ما فى المتن وما فى الشارح من سن ان لا يتماخا الخ وكذلك ضمير يتعاوضان (قوله فالتى) بقية الخ اعلمه ع (قوله رعاية الاحل الخ) أى (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراتبة بين النقص عنه اه سم (قوله وهذا) أى الثلاثون (قوله بالاول) أى الخادم وقوله والثانى أى الثوب (قوله وأقل جزئى) مبتدأ خبر متعول وضمير فيه المثل الخ (قوله حديث) أى حسن القراضى (قوله ما فى الثلاثين الخ) أى الاقل منها (قوله وان زاد على مهر المثل) مرأى من النهاية والمضى خلافه (قوله على الواجب) كذا فى شرح الروض اه سم (قوله مهر المثل) مبتدأ وقوله مناطه مبتدأ ثان وقوله الاتفاق خبر الثاني اه سم (قوله وهو) أى الاتفاق بينهما لوطه (قوله بها) أى بينهما (قوله من ز أدنى ما عا) أى المتعة على أى المهر (قوله قلت منوع) سادس السؤال انه لا يتصور ان تزيد المتعة على مهر المثل وان هذا محمل ما قاله الباقى وحاصل الجواب تصور ز أدنى ما عا بده مهر حال العقد ومهر حال الفرق وقد يقال هذا ليس مراد الباقى بل مراده وان تصور ز أدنى ما عا لکن يجب ان لا يزيد كان الحكوم متافا بلغت اوش عضو مقدر يجب نقصها عنه اه سم (قوله فالوجع طاقوه) أى ما اقتضاه اطلاعهم من جواز ز أدنى ما عا مهر المثل اه كردى (قوله عا قباله) أى من منع زيادة المتعة على مهر المثل اه كردى (قوله وبه يعلم الخ) أى قوله قلت الخ (قوله يدية متبوع محلهما) أى الحكومة (قوله وهو) أى الفرق فانهما أى الحكومة (قوله بخلاف المتعاضا والمهر الخ) أى فليست تابعة بمحضه (قوله لا تفرق الخ) أى فى شرح لا يسبها كطلاق اه كردى (قوله وان وجبه) أى المهر (قوله وان كلا) أى من المتعاضا والمهر (قوله فيها) أى كدية الوجوب الا تفرق (قوله لا تفرق) أى باعتبارها لهما أى وقت الفراق اسم وعش (قوله فيما شاور) يتأمل اه سم (قوله لما قبل أقل مال)

الجمع الا ان عدم الاحتياج لذلك (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد مع تيقن النقص عنه (قوله وان زاد على مهر المثل على الواجب) وقد يفهم التفسير بين نقد واللقاء فى فتمتص الا بان تراضيهما فتصور بل مقتضى الظاهر ان لا تصل الى مهر المثل اذا فرضها القاضى وهو ظاهر شرح حر (قوله على الواجب) كذا فى شرح الروض (قوله فان قلت الخ) انظر لمصلحة (قوله مهر المثل الخ) مهر مبتدأ وناطه مبتدأ ثان والاتفاق خبر الثاني (قوله من ز أدنى ما عا) محله اذا فرضه المالك كونه يشهد به من كلام الاصحاب فظاهر هذه النظائر ان تشهد بانع الزيادة وتشهد بالنقصان أيضا الا ان وادلا لا تشهد بانع الزيادة مع ابداء فرق يجوز المساواة ثم رأيت قوله بل مقتضى الظاهر الخ منها ان الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو مقدره ومنها ان لا يبلغ بالانزع وغير ذلك اما اذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى الظاهر ان لا تصل الى مهر المثل اذا فرضها القاضى وهو ظاهر شرح حر (قوله قلت الخ) انظر لمصلحة (قوله قلت منوع الخ) يسبق من هذه العبارات حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المتعة على مهر المثل وان هذا محمل ما قاله الباقى وان حاصل الجواب تصور ز أدنى ما عا بده مهر حال العقد ومهر حال الفرق وقد يقال هذا ليس مراد الباقى بل مراده وان تصور ز أدنى ما عا لکن يجب ان لا يزيد كان الحكوم متافا بلغت اوش عضو مقدر يجب نقصها عنه (قوله فى المتن باعتبارها لهما) هل يعتبر حاله حا وقت الطلاق أو وقت الفرض فينظر ويجب الاول لانه وقت الوجوب (قوله فيما شاور) يتأمل (قوله فى المتن وقبل أقل مال) هل معناه لا يتبع

يسار ونحو تسبها وصفاتها السابقة فى مهر المثل وقبل لا يجوز ز أدنى ما عا على شرط المهر (وقل له) فظاهر على الموسع قدره وعلى المقتررة روى كالبغنى روى تعالى بعدوا لعل طلاق متاع والمهر وف فيما شاور الى اعتبارها لهما أيضا (وقل حالها) لانها كالبذل عن المهر وهو معتبر بها وحدها (وقل) المعتبر (أقل مال) قول المحشى ويشهد به من كلام الاصحاب فظاهر وقوله ثم رأيت قوله بل مقتضى الظاهر الخ ليس فى نسخ الشرع الى بايدينا اه

يجوز جعله صدا أو رد بان المهر بالتراضي (فصل) في الاختلاف في المهر والتعالف فيما سمي منه اذا (اختلفا) أي لا ينفك (في قدر مهر) مسعى وكان ما يدعى الزوج أقل (أو في) صفة (من نحو جنس) كدنانير وحاول وقدر أجل وصحة وضدها ولا ينفك أحدهما أو تعاضتا بينهما (تحالفا) كما في الرية في كيفية التبين (٤١٨) نعم يبدأها بالزوج لقوة بانيه ببقائه البضع له وخرج بمسعى ماله وجب مهر مثل له ففساد

أحسية ولم يصر لها مهر مثل فاختلافه فصدق بهينة لأنه غارم ويكون ما يدعى أقل ماله كان أكثر فتأخذ ما ادعته ويرى الزائد في يد كمن أقل الشخص بشئ فكذلكه (ويعتلف وارثاها وارث واحد) منها (والأخرى) اذا اختلفا في شئ بما ذكره فليعلم مقام مورثه لكن الورث انما يحلف في الشيء على في العلم كالأصل من مورثي نسك بالغا عنانك خمس مائة ولا يلزم من القطع بالثبوت القطع بالأثر لا لاحتساب حران عقد من أصل أحدهما دون الآخر بخلاف المورث فان يحلف على التمسك لما

نعم مقتضى كلام جمع متضمنين أن نحو الصغيرة حال العقد تنصف على نفق العلم بتزوج ولها بالقدر المسمى به الزوج واستظهر لأنها تعالف على نفق فعل غيرها وهو الولي ولم تشهد الخلال ولم تستأذن أو أجراه الأذى في حجرة بالغة عاقلة لم تنصركل ذلك وجبته معنى لا تقبل (ثم) بعد التعالف (يفسخ المهر) المسمى أي يفسخه كلاهما أو أحدهما أو الحاكم وينفذ باطنها

عليه الزيادة عليه (فصل في الاختلاف في المهر والتعالف فيما سمي منه) (قوله) نعم يبدأها بالزوج (أي مع انه نظير المشترك هناك (قوله) ولم يدع تقريبا) فان ادعاء فسأق في قوله أو لا تسمة بالتحالف

أضامن الحق فقط لصير المهر بالتعالف فهو لا ينفك من التعالف كالبيع (ويجب مهر مثل أو ان زاد على ما ادعتا من التعالف وجب رد البضع وهو متلف فوجب قيمته (ولادعت تسمية) لتقدير (فانكرها) من أصلها ولم يدع تقريبا (تحالفا في الأصح) لأن أصله الاختلاف في قدر المهر وبطلان كان مدعاها أكثر من مهر المثل أو من غير نقد البار ومعبنا ولو انقص من مهر المثل لتعلق الفرض بالعين ولو ادعى تسع مائة أنكرت ومدعا دون مهر المثل أو من غير نقد البلد

مختلفة هنا فان أصرم منكر المهر (٤٢٠) أو ساكنا (حلفت) بين الرد أنها تسقط عليه مهر مثلها (وقضى لها) به على مولاي يقبل قولها

قوله في أول الفصل يخرج بمعنى الملو وجب مهر المثل الخ اه سم (قوله بخلافه هنا) يتأمل اه سم
(قوله ان التولية الخ) بيان لما سر (قوله على انه) أي مهر المثل (قوله بين الرد) انما يسمى هذه العين من الرد
تتزيلا لاصرار على الانكار منزلة تسكو به عن العين وسألت ان سكوت المدي عليه عن جواب الدعوى لا لغير
دعوى منزلة تسكو به عن العين (قوله ابتداء) أي قبل تسكاته بالبيان (قوله وفارقت) أي مسئلة
المنزوي قوله ولوادعت نكاحا الخ (قوله ما قبلها) هو قول المصنف ولوادعت تسمة الخ سم وعش (قوله
مدعاها الخ) جعله نكاحا (قوله فكاف بالبيان) فان ذكر رد أو أقص مما ذكره تعافوا وان أصرم على
الانكار حلفت وقضى لها اه معنى (قوله أو سكت) بقي ماله أو أنكر المهر فبقي أن يكاف بالبيان أيضا أو أنكر
التسمية فتقدم في ولوادعت الخ اه سم (قوله على العتد) كذا في النهاية (قوله بل يحلف الخ) لعله
ويجب مهر المثل سم وعش (قوله وظاهر ان الوارث الخ) ومثل ذلك الروايات الزوج وادعت وورثتها
على الزوج انه لم يكسها معه كذا ولم يدفع لها المهر فتصدق الورثة فدعواهم ذلك ان لم تقم بينته اه عش
(قوله ولو ادعى أحدهما) إلى قوله نعم دعواها في المتن (قوله صدق الثاني) أي فوجب مهر المثل سم ومعنى
(قوله) والآخر تسمة) ظاهره وان كانت قد مهر المثل اه سم (قوله نعم دعواها لتتوفى الخ) كذا
في شرح الروض واعترض بأنه مسلم لم تعارض دعواها لتتوفى دعوى الزوج عدم التفويض وعدم
التسمية المقضية تلك الدعوى لوجوب المهر ما يجب على الزوج كذا قالوا في جميع ما دعواها ليعب لها مهر
المثل بعد حذف كل منهما على نفق مدعى الآخر بعد حذفها من غير العقد خالي عن التفويض والتسمية
وذلك موجب لمهر المثل مر اه سم (قوله أي المسمى) إلى قوله قبل الوصف في المتن الآتية ومن ثم إلى فان
نسلك إلى الفرع في النهاية الآتية تبيينه إلى المتن (قوله ومثله) أي الولي الوكيل أي في عقد النكاح عبارة
المتن بعد ذكره في قول الشارح وقد ادعى بآية في قوله قبل الخ نصها والمأول كفي في عقد النكاح فكلولي
فبما ذكر اه (قوله ونادى) أي الولي (قوله والزوج مهر المثل) سذكر محترزه بقوله اما اذا اعترف
الخ آذ قوله وكذا الوادي للزوج الخ (قوله أوز وجنا الخ) كقوله لا أو ولياها صطف على زوج الخ (قوله
أو ولياها) أي الزوج ووجه الصغير والمحنون وقد ادعى في الزوج ووجه زادة عليه اه سم (قوله أو ولياها)
أي بان كان الصداق من مال ولي الزوج عش وشهدى (قول المتن تعافوا الخ) وفائدة التعافى أنهما
يشكل الزوج فيحلف الولي فيثبت مدعه ولك أن تقول إنكأ قال شفتان هذه الفتاة تحصل تعافى الزوج
من غير تعافى اه معنى (قوله فلا تكلى) أي المولى اه سم (قوله حلفت) أي على البت اه عش (قوله
بخلافه هنا) يتأمل (قوله وفارقت ما قبلها) أي قوله ولوادعت تسمة نواتكرها تعافا أو الاصم (قوله
أو سكت) بقي ماله أو أنكر المهر فبقي أن يكاف بالبيان أيضا أو أنكر التسمية فتقدم في ولوادعت الخ (قوله على
المعتمد) اعتمد مر وفي الروض انه يكف وأعتز شمل رده (قوله بل يحلف) لعله ويجب مهر المثل
(قوله صدق الثاني) أي فوجب مهر المثل (قوله أو لا آخر تسمة) ظاهره وان كانت قد مهر المثل (قوله
نعم دعواها لتتوفى الخ) عبارة شرح الروض ثم ان كانت هي مدعية التفويض وكانت دعواها قبل
القبول فظاهر ان دعواها لا تسمة لانها لا تدعى على الزوج شيئا في الحال غايتها أن تطالب بالفرض انتهى
واعترض بأن هذا مسلم لم تعارض دعواها لتتوفى دعوى الزوج عدم التفويض وعدم التسمية
المقضية تلك الدعوى لوجوب المهر ما يجب على الزوج كذا قالوا في جميع ما دعواها ليعب لها مهر
المثل بعد حذف كل منهما على نفق مدعى الآخر بعد حذفها من غير العقد خالي عن التفويض والتسمية
وذلك موجب لمهر المثل مر (قوله أو ولياها) أي الزوج ووجه الصغير والمحنون (قوله وقد ادعت الاولى) أي
الزوج وتولى لها الثانية أو ولياها زادة عليه يقال لا فائدة لتتوفى الزيادة لا ولياها صغيرا والمحنون
لا تسمة من الزيادة (قوله فلا تكلى) أي المولى (قوله حلفت) لم يبين انه يحلف على البت أدعى في الغم

ابتداء لان النكاح قد يفتقد
بأقل متول وفارقت ما قبلها
بانها ثم اختلاف في التقدر
ابتداء لان النكاح قد يفتقد
ثم يقتضى لزوم مهر المثل
ومدعاها أو يدونها أنكر
المهر أصلا ولا بد لي الميع
الاعتراف بالنكاح فكف
البيان وخرج بقوله ومهر
شمل ماله وادعت نكاحا
بمعنى قدر المهر أو أفعال
لا أدري أو سكت فانه لا يكف
بما على المعتمد لان المدعى
به هنا معلوم بل يحلف على
نفق مادسته فان نكل
حلفت وقضى لها وظاهر
أن الوارث في هذه المسائل
كاورث ولو ادعى أحدهما
تفويض والآخر تسمة لم
يذكر مهر صدق الثاني كما
جاء أو لا آخر تسمة
فالأصل عدمهما فحلف كل
على نفق مدعى الآخر فكلو
اختلغا في عقدن فاذا
حلفت وجب لها مهر المثل
نعم دعواها لتتوفى قبل
الوطء لا تسمة إلا بالتسمية
لطلب الفرض لا غير (ولو
اختلف في قدره) أي المسمى
(زوج وولي صغيره أو
مجنونة) ومثله الوكيل وقد
ادعى زادة على مهر المثل
والزوج مهر المثل أو زوجة
وولي صغيرا ومحنون وقد
أنكرت نفس الولي عتق
مهر مثل أو ولياها
(تعافا في الاصم) لان
الولي لما شره العقد قائم
مقام المولى كوكيل المشترى مع البائع أو كعصفه فلو كلى قبل حلفت

مقام المولى كوكيل المشترى مع البائع أو كعصفه فلو كلى قبل حلفت قول المحشى قوله وقد ادعت الخ ليس في نسخ الشرع التي يابدين اما

وليسه حلف دون الولي أما إذا اعترف الزوج بزواجه على مهر المثل فلا تخالف بل يؤخذ بقوله لا يمين للتلاويدي الانسحاق الموجب لمهر المثل فتشيع الزيادة عليه وكذا الولدي الزوج دون مهر المثل فصيرمهر المثل لا تخالف كذا قاله وقال الباقين التحق في في الأولى حلف الزوج وجاء أن ينكح بفخلف الولي ويثبت مدعا لا أكثر من مدعى الزوج اه وهو مقيد للمعنى ومن ثم تبعه في ركني وغيره وبأن ذلك في الثانية أيضا ففصل فان نكح حلف الولي ثبت مدعا مخرج به بالسفير والمجنونة بالبالغة العاقلة نهي التي تخلف ولا ينافي حلف الولي هنا قوله في التلاويدي لا تخلف وان بالمر السبلان ذلك في حلفه على استحقاق مولا موهذا لا أكثر من الثانية فهو ما نفي سلطته على أن عقده وضع هكذا فهو حلف على فعل نفسه المهر ثابت من قبل الوجه الفصل ثمين أن يشر السبلون أن لا يرد (٤٢١) هذا الجمع اه ويرد جملة له مع مباشرة

السبب ان تخلف على استحقاق المولى لم يقد ولا أفاد * (تنبيه) * قولنا اه ولياها مولا موصو به وهو لا ينافي الا اذا كان الاصل من مال الولي الزوج وهو الاب والجد لا يثبت حلفه وهو الاب والجد لا يثبت حلفه تجوز الزيادة نفسه على مهر المثل اما من مال الزوج فليس له لتجاوز الزيادة على مهر المثل وولم لا يجوز له النقص عن فلا يشترط ان يتسلفه - حافي القسود - ثم فلا يتصور التحالف وانما لم يتصرفوا لهوامع وضوحه لمعلم من كلامهم في غير هذا الفصل (ولو قالت كعني يوم كذا بالقوم كذا بالف طالبه - له بالعين فان ثبت العقدان باقراره أو بدنه) أو بينهما بعد نكوه (لزمه اللعان) وانما لم يتعرض لاختلاف فرقة ولا لخلان العقد الثاني لا يكون الا بعد ارتفاع الأول ولان السمي يجب بالسقف فاستصحب بقاؤه ولم ينظر لاصل

أما إذا اعترف الزوج بزواجه (أى وادى الولي مهر المثل أو أكثر عبارة عن الغنى ولو ادى الولي مهر المثل أو أكثر وذكر الزوج أكثر من ذلك بقضائه الخ (قوله فلا تخالف) في التحالف مشكل ان كان مدعى الولي أكثر من مهر المثل اه سمى أى لانه بما ينكح الزوج ففصل الولي يثبت مدعا وقد يقال انما انظر ولا لاحتال حلفه دون نكوه لان دعوا المفاصل أقدم من جلب المصالح (قوله بل يؤخذ الخ) أى الزوج (قوله للتلاويدي) أى التحالف (قوله فصيرمهر المثل) أى وان نقص الولي بالتحالف وانما لم يبقاغا كالأولى الزوج مهر المثل ابتداء لانه يدعى تسمية قاسدة فلا يجبر بدعواه اه معنى (قوله وقال الباقين الخ) عبارة بالمعنى ولكن لا يمين قطعه على نفي الزيادة كافة الباقين في جوابه أن ينكح الخ (قوله في الأولى) وهو قوله ما إذا اعترف الزوج الخ والثابت على قوله وكذا الولي الزوج الخ (قوله ففصل الولي الخ) ولو نكح الولي انظر باو غ الصبي كراهيها لأمم وغيره ففصل التحالف مشكل في ذكر الجنونة اه معنى (قوله وهو متصفا على) عبارة بالتهاية وهو ظاهر اه (قوله وبأن ذلك في الثانية) أى إذا ادى الولي زواجه على مهر المثل (قوله البالغة العاقلة) ظاهره كسر المخرج عدم اعتبار الشد ففصل السفينة لموله غير مراد ففصل الولي اه عرش (قوله وهذا) أى الحلف على استحقاق النهر (قوله الفصل) بكسر الصاد وشهدت الوجه وقوله ثم في التلاويدي (قوله برهذ الخ) خبر الوجه الخ (قوله والام) أى بان حلفه على أن عقده وضع هكذا (قوله بينهما) أى قوله من صحة العفو وفي المعنى الأولى ولم ينظر الى المتن (قوله وان لم يتعرض لاختلاف فرقة) فإذا تعرضت هل يحتاج الى بدنة ولا الظاهر الأول اه يجبرى (قوله ولان المسمى الخ) انما أعاد الأمر لم يبقه انه على الغاية الثانية كان مانعه على الأولى (قوله من دعواه) أى عدم النحول (قوله الظاهر) مقتضى السكوت (قوله في وجوده) أى النحول (قوله فاصل البتة) أى لم أوجب العقدان من المهرن السكنتين اه عرش (قوله لان الأول) أى ما أوجب العقدان من المسكين (قوله والثاني) أى عدم النحول (قوله ولحقه) الأولى بحلفه (قوله دعواه عنده) أى الوطء (قوله ان ادعى الفراق منه) أى الثاني والاخير دعوى عدم الوطء لانسقط الشرط في الثاني وانما سقط في الأول اه معنى (قوله على نفي ما دعاه) أى من ان الثاني يتسدد لنفا الخ (قوله خطب امرأتنا الخ) قال صاحب الترمذي في الفتاوى ولو خطب رجل لابنته فاقطع العقد وقبل ان يعقد أهدي اليها شيئا ثم مات أى الاب فيكون المبعوث مشركا بين دور نكاحه لانه انما أهدي لاجل العقد ولم يعقد في حياته انتهى أنوار اه مدعى (قوله ثم أرسل وأوقع الخ) هل الخطر يمثل الخطأ هنا وفي مسألة الطلاق لا - تيدام - وقضية تعليق الزوج عالا - أنهم أشبهه هنا وما كونهم مثله فيما يأتي فقيه توقف خير لبيع أفقد فرق بان الشارع على جعل الأمر بالصحة بعد العقد فيه فيقصد بالاطعاء العقد دون المعاشرة فانها بعده يبدع بخلافه ما يقصد بالمعاشرة مع العقد لان المعاشرة المقصود به بالعقد (قوله اليها)

(قوله فلا تخالف) في التحالف مشكل ان كان مدعى الولي أكثر من مهر المثل

عدم النحول بلا غير ينسكوته عن دعواه الظاهر في وجوده وأيضا فاصل البقاء أقوى من أصل عدم النحول لان الأول على وجوده ثم شئت في الواقع هو الأصل لعدم الثاني بل يعلم مستمدا لا محال فلم يعول مع ذلك عليه بهذا الجواب عما استشكله الباقين وأما قوله (فان قال لم أعانفهما أو في أحدهما مدعى بينهما) لانه الأصل (وسقط الشرط) في النكاحين أو أحدهما لانه فائدة تصديق حلفه (و) انما تقبل دعواه عنده في الثاني (ان) ادعى الفراق منعنا (قال كان الثاني يتجدد لفظا لا يتجدد في العقل) لانه خلاف الظاهر من صحة العهود المتشوف اليها الشارع ففصل ما مضى تصديق مدعى الصحة لا محال كون الطلاق جعيا وان الزوج استعمل لفظ التمتع الولي في الرجعة تادر جديا لم يفتقر اليه ففصل ما مضى الباقين هنا ففصل على نفي ما دعاه لانه (قوله ثم أرسل وأوقع الخ) باللفظ الجمل لا قبل

العقد الأول بمقتضى التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منبوذ جنيحاً ما وصلها منه كإفادة كلام البغوي وأبعد الأفرع ونقله الزركشي وغيره من الرافعي أي اقتضاه تبرعاً من الصريح بعد وقوعه أو بعد خطبته أو أنما سببه حمل البهيم به ثم لم ينسكهوا جرح عاصقه الهالكة سائبة على أنسكاه ولم يحصل ذكره الرافعي في الصداق ونعيسى عن نقل ذلك عن فتاوى ابن زبني أو قدبانان لا لعب إلا ابن زبني ذكره صريحاً والرافعي اقتضاه كقولهم قال ولا فرق (٢٢٤) بين كون المهدى من جنس الصداق أو من غير جنسه انتهى لمصلحة الواقعة بقول الرافعي والوضوح

دفع له ربحه مالا ورعهم
صدائق فقاتل بل هدية
فان اختلفا في كيفية نقله
أو قصد صدق بينهما اه
وذلك لان في صل من
الصورتين فربما تظهرا
على صدقه اما الاولى فلان
قرينة سبق الخطب تغلب
على الظاهر انما يجب أو
دفع الهالك ثم تلك الخطبة
ولم تتم وهذا يفرق بين
هذه وقول الروضة أيضا
يجب لغير دائمه سأؤزم
انه بعض وقال المدفوع
اليه بل هدية صدق المدفوع
اليه اه أي لانه لا قرينة
هنا تصدق المدفع بل
المدفوع اليه لان الغالب في
المدفع والأسرار لغير الغائب
من أن يسرع كعرض الله
تبرع وأما الثاني فقرينة
وجود الدين مع غلبة قصد
راعاة الذمة تؤيد صدق
المدفع ولا ينافي ذلك قول
الروضة لو اختلف المتعذر
والمالك فقال أحسنتك
يعرض فقال بل يحانا
صدق المالك اه وذلك
مجال للناس على هذه
المكرمة العظيمة وتلان
الضرورات يقتضيها مالا
قشر في غير هذا ما يقع

[illegible]

قبل لاجلها ليلانها حيث ألفت انصتبه ولا تقع على غيره الامسية اه وردية (٤٣٣) غفلة عن قدها كذلك في الحديث الثاني على ان هذا قول

ذلك الملك المظفر صاحب اربل وانه كان يحضره . ده في الما والنبوي اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ ابا الخطيب بن دحيته . غفلة على ان الما والنبوي سماع النبوي في موالها البشير النذير ثم ذكر انه مثل شيخ الاسلام حافظ العصر او الفضل احدث من غير عمل المولد فاجلب عايشه اصل عمل المولد علة لم ينقل عن احدث من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنهم مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضد هاهن تحري في عملها المحاسن وتجنب ضدها كل بديع حسنة ومن لا فلا قال وقد ظهر في تحري بعضها على اصل ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم فقالوا هذا يوم اغرق الله فيه فرعون ونجى موسى فخصن الله نومه وشكر الله تعالى فاستفاد منه فعل الشكر لله على ما من به يوم معين من اسداء نعمته او دفع عقوبته بعد ذلك في تغاير ذلك اليوم من كل سنة والشكر لله يحصل بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وأي نعمة اعظم من النعمة ببر و هذا الذي نبى الرحمة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان تحري اليوم بعينه حتى يعاين قسمة موسى في يوم عاشوراء من لم يلاحظ ذلك لا يباين بعمل المولد في أي يوم من الشهر بل يوسع قوم غفلة الى يوم من السنوة مما به هاما ما يتعلق باصل عمله واما العمل فيه فينبغي ان يقتصر فيه على ما يفهمه الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة والاطعام والصدقة واتشاد شي من المداخ النبوية والزيادة في الحركة لقلوبه الى فعل الخير والعمل لا الآخرة واما ما يسبق ذلك من السماع والهم وغير ذلك فينبغي ان يقال ما كان من ذلك بل يصحبت بتعين السرور بذلك اليوم لا باس بالحقاق به وبهما كان حراما او مكرها فافهم وكذا ما كان خلاف الاول اه ثم ذكر ان الحافظ ابن زاهر الدين قال في كتابه المسمى بورد الصادق في ولده الهادي قد صرح ان ابا الهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لاعتاقوه بدمر واربعا الذي صلى الله عليه وسلم ثم انشد اذا كان هذا كافرا جاعضا * وتبتهاه في الجحيم يخلصا اتى انه في يوم الاثنين دائما * يخفف عنه السرور باجدا فما الظن بالبعد الذي كان غيره * باجسم سرور او ما لم يوجد

انتهى اه وقد اطال في ابصار الاحتجاج لكون المولد مجردا ماثلا باعليه بشر طمع ابصار الردهي من خالف في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كعمو لغسما محسن المقصد على المولد فجزاه الله تعالى ما هو اهله وكر في ذلك المؤلف بيان انقسام البديعة الى الاحكام كلها حتى لا يتناق كون عمل المولد بديعة كونه مجردا ماثلا به اه سم (قوله لاجلها) أي العرس (قوله ورد الخ) وقد يقل مراد القائل الاطلاق في كلام الفقهاء اه سم (قوله في الحديث الثاني) أي ثانيا (قوله على ان هذا) أي الاختصاص اه كروى (قوله وتقيدها الخ) فيقال وليتم ثبوتان وغيره (قوله وعليه) أي الاشهر اه كروى (قوله في فصل الاجام) أي اجماعهم الصرافة عند الاطلاق وليتم العرس كجوه الفرض سم وثان تقول الاجام بان مع هذا الفرض لانه عبارة ان وقوع اليوم شي أو على سبيل الرجوحة اه مدع (قوله في الحديث الثاني) أي أولا (قوله لانه هذا) أي على الفروض (قوله سم بعض الخ) لعل الاولى من جهة اطلاقها (قوله وهو) أي الاطلاق القوي (قوله اعتد على شرح الفروض) واعتد اعني ايتنا (قوله ان الوضحة الخ) أي شرعا (قوله الزوج) خرجت الزوج اه سم (قوله غيرهما) أي غير الزوج ووليه (قوله كافي الزوج) الاولى كالزوج ووليه (قوله عنه) أي الزوج والباقي بعملها (قوله ولو امر الخ) غاية في السرد (قوله مؤ كدة) بعث لقول المتن مستفهم هذا الما التي انها في الخاتمة والنجى الاقوله فلا يجب الاجابة الى ولا فضل

ولو مقصد وقد يقال مراده هذا القائل الاطلاق في كلام الفقهاء (قوله به غفلة) عن تقيدها كذلك في الحديث الثاني قد يقال هذا لاوجب الغفلة (قوله في فصل الاجام) أي اجماعهم الصرافة عند الاطلاق وليتم العرس كجوه الفرض (قوله الزوج) خرجت الزوج وقوله امر غاية للسيد

الاجابة ايه وان لم ياذن فلا خلاف اني اطلق حصولها يظهر نهي السيد عبد الواراء اذن في نكاح فتكسب مؤكدة

(قوله من سائر الولاة) وقد نقل بعضهم أسماء الولاة فقال

وليلة عرس ثم خرس ولادة * عتقة سمولود وكبرة ذى بنا

وضمة، وثم أعذارنا * عتقة سفر والمالك دبلنا

اه ابن المقرئ وقوله عتقة تنسفر أى للقادم من سفره وقوله والمالك كدب أى يقال لها مكية بسكون الهمزة

وضم المال إذا لم يكن له نائب الأثناء الناس عليه اه زيدا إذا نفى على نحوه

والشدنى لاسلا * فقد كنت * تنعما وقيل الذى يدبره فاعتدى

وأهمل النائم عاشر وهو الخذاق اه وهو ما صنع لحفظ القرآن ونتم كتاب (قوله المشهورة) قال الأذرى

رحمته تعالى إن محلى ندب وليلة الختان فى سقى الذكور دون الإناث لأنه يحفى ويستحي من إظهاره لكن الأوجه

استقباله فيما بينهن خاصة وأطلقوا ندبها القديوم من السفر ومظاهر إن محله فى السفر الطويل لقضاء العرف

به أمان غاب يوما أو أياما يسيرة إلى بعض النواحي القريبة فكان الحاضر ثم ياتونمضى اه (قوله) ويدخل وقتها

بالعقد فضيعة أنما يع من الدعوة قبل العقد فعل الولية بعده العجبة الأجابة تكون الدعوة قبل دخول

وقتها والظاهر الوجوب لأن الدعوة وإن قلعت ففى إقفال ما تحصل به السنو على ما رتبته فى الآتى وتجب

الأجابة إلخ إن الأجابة تجب لها حيث كانت تقبل بعد العقد لعرض (قوله) ولا يطول إلخ إن الخ ظاهر اه أنه إداة

(قوله) ولا يطول إلخ (قوله) ظاهر ما إداة إداة إداة فى آخر الباب من البعير ما نصه (ثم) لم يتعرض

للفقه على وقت وليلة العرس والصواب أن بعد الفحل قال الشيخ وهى جائزة قبله وبعد وهو قد قام مع من حين

العقد كما صرح به البغوى والظاهر أنها بعد الزفاف للبكر سبعاً والقبيل ثلاثاً وبعد ذلك تكون قضاء انتهى

وقوله والظاهر إلخ ليس من كلام السبكى كالعبد بمرجعة (قاعدة) فى فتاوى الحافظ السيوطى فى باب الولية

سئل عن عمل الولد النبوى فى شهر ربيع الأول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود أو مذموم وهل يثاب

فعله أو لا قالوا الجواب عندي أن أصل عمل الولد النبوى هو اجتماع الناس وفرعاً تيسر من القرآن رواية

الإخبار الواردة فى مبدأ أمر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع فى مولده من الآيات ثم عدلهم بما يأتى كونه

وينصرفون من غير ما يدعى ذلك من البدع الحسنات التى يثاب عليها صاحب المأبى من تفعل قدر النبي صلى

الله عليه وسلم وإظهار الفرح والابتشار بمولده الشريف ثم ذكر أن أول من أحدث فعل ذلك الملك المنقر

صاحب بل وإنه كان يحضر عنده فى المولد أعيان العلماء والصفوة وأبا الحافظ أبا الخطاب بن دحية صنف

له مجلداً فى المولد النبوى سماه التتويج فى مولد النبوة ثم سكت أن الشيخ تاج الدين عمر بن على القمى

السكندرى المشهور بالفقه كها من متأخري المالكية تادى أن عمل المولدة بدعة مذمومة والف فى ذلك

كجاء اسم المورد فى الكلام على عمل المولدة ثم سرد مته ثم نقده أحسن فقد ورد فى بعضه من حافظه

ثم ذكر أنه سئل شيخ الإسلام حافظ العنصر أبو الفضل أحد تلامذة ابن حجر عن عمل المولدة فأجاب بما نصه أصل عمل المولدة

بدعة ينقل عن أحمد بن السلف الصالح من القرويين الثلاثة ولكنهم على ذلك قد اشتملت على بحاس ومذهبا

فمن تجرى فى عملها الحسن وتجنب مذهبها كان بدعة مستنوية لا فلاحا وقد ظهر لى تقريرها على أصل ثابت

وهو ما ثبت فى الصحيحين من أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء

فقالوا فقالوا لهم أعرف بالله فيه فرعون وبخى فيه موسى فخنن فصور شكر الله تعالى فيستفاد منه فعل

الشكر لله على ما من به فى يوم معين من أسدله نعمة ودفع نعمته بعد ذلك فى تطهير ذلك اليوم من كل حسنة

والشكر لله يحصل أنواع الصلاة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وأى نعمة أعظم من النعمة بمرور

هذا الذى هو نبي الرحمة فى ذلك اليوم وعلى هذا فينبغ أن يتجرى اليوم أعيانه حتى يطابق قصة موسى فى

يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل المولدة أى يوم من الشهر بل قوم نفلوا إلى يوم من السنة

وفى ما يفهم من ما يتعلق بأصل عمله وأما ما يعمل فيه فينبغ أن يقتصر فيما على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحوه

ما تقدم ذكره من التواضع والأطعام والصدقة والتواضع النبوية والزهديّة الحركة القلوب إلى

أكثر من سائر الولاة العشر

المشهورة لشبهتها بمنصلى

الله عليه وسلم قولاً وفعلًا

ويدخل وقتها بالعقد

تقرر فلا تجب الأجابة لما

تقدمه وإن اتصل بها خلافا

لبن بحث وجوبها حيث

زاع أنها تسمى ولية عرس

ولم يبال بمخالفته لصريح

كلام غيره والأفضل نعلها

عقبه لا حول إلا بتابع ولا

تفوت بطلان ولا مولا

بطول الزمن فيما يظهر

كالعقبة وتجب الأجابة

لها وإن فعلت فى الوقت

الفضل كاهو ظاهر (وقيل

قوله أوجه)

وصوب جسمه قوله وهو القياس لان مع مثبت زائد على (واجبة) عند الغير المتفق عليه اوله ولو شاة وجعل على التنب لم يجر على غير ما يرى
الزكاة قال الا ان نلوع وغير ليس في المال سوى الزكاة وهما متجهان ولا نسا (٤٢٥) لو وجبت لوجب الشاة والقاتل به

وقوله ما أقل الولية المتكبر

شاة أي للغير مرادهما

أصل الكلال فحصل

أصل السنية أي شيء أطعمه

ولو وسر الغير الصبي عن

أنس ما أول رسول الله صلى

الله عليه وسلم على شيء من

نساءه ما أول على شيء أول

يشاة وصرح الجسرجاني

بندب عدم كسر عظمها

كالعقيقة وقد وجه بتطير

ما قاله ثم من أن فيه تقاؤلا

بسلامة اخلاق الزوجة

وأعضائها كالولد يؤخذ

منه ما يسن هنائي المذبح

ما يسن في العقيقة ويحث

الأذرى انتهى والواقيد

وتعددت الزوجات وقصدها

عن كسفت وفيه نظر

والذي يقبلها كالعقيقة

فتسدد بتعديها مطلقا

فان قلت هل يمكن الفرق

بان العقيقة تفداه عن

النفس فتسددت بعدها

بخلاف الولية قلت يمكن

ان يكن في الولية تصدؤك

وهو يسدود الظاهر ان

سرها جملها الزوجة

بكرتها كانت كالفداء

عنها لتعدد بعدها ويؤيد

التسوية ما تقرر ومن

الجر جاني يؤخذ من ذلك

انه يندب لها الذل ولو لم الزوج

ان قول هو جملها صلاح

الزوج لها كما يندب لولد

ترك ولها لوق عنه ان يقع

أبداء في العمري والظاهر انها انتهت بعد الزفاف لغير سبعا لثابت لانا وبعد ذلك تكون قضاء اه سم
وسيدع (قوله ووصوب) قوله وفيه نظر في النهاية (قوله وهما متجهان) قد يقال هما عان وماهنا تخلص
قد سم علمهما اه سم (قوله ولا تالم) عطف على تطير على الخ (قوله ولا تالم) لو وجبت الخ هذا انما
يتأني مع قطع النظر بما سمر به الحد يسن ان المراد به أقل الكلال اه رشدي (قوله ولا تالم) أقل الولية
الخ عيان النهاية والنفس أي قائلها المتكبر شاة ولا تالم قدر عليه قال النشائي والمراد أقل الكلال شاة تقول
التبني ما بأي شيء أول من الطعام جلا وهو يش مل المأكول والمشروب الذي يعمل في مال العدة ومن سكر
غيره اه (قوله يؤخذ منه) أي ما سمر به الجراح (قوله ويحث الأذرى الخ) اعني النهاية (قوله) (قوله)
انما لو اخذت الخ) خرج به ما لو تعدت أسباب الفلاد من التعدد اه عش (قوله وقصدها عن الخ) فان لم
يقصد ذلك أي بان أطلق اسحب التعدد كاذ كعض المتأخرين اه نهاية (قوله وفيه نظر الخ) هذا
مردود لظهور الفرق بينهما جعلت فداء للنفس بخلاف ما هنا اه نهاية (قوله والذي يقبل الخ) وفيه نظر
عذر تلو نكح أو يعاها تسحب لكل واحدة أو يكفي واحدة عن الجميع أو يفصل بين العقد الواحد والعقد
قال الزركشي في نظر انتهى والوجه الأول كما قاله غيره اه (قوله انها كالعقيقة) قد يفرق بان أقل
ما يجزئ عن العقيقة شاة ولا يجزئ ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وما يصدق في قوله الا في
ويؤيد التسوية الخ تمامه اه سم (قوله مطلقا) أي قصدها عن أهولا (قوله وهو بعد) الصبر راجع لقوله
لم يكن الخ اه سم (قوله ان سرها) أي حكمته للولية (قوله من ذلك) أي من التسوية أي ما تقرر عن الجراحاني

فعل الخير والعمل الا خوفه وأما ما يسمى ذلك من السماع والهورغ - بر ذلك فحينئذ يقال ما كان من ذلك
مباحا بحيث يعين السرور بذلك اليوم لأس بالخاقه وهو سها كان حراما أو مكرها فاستتم وكذا ما كان
خلاف الأولى اه اه ثم ذكر ان الحافظين ناصر الدين في كماله المسي وورد الصادي في موهب الهادي قد
صح ان بابا يخفض عنه ذهاب النار في مثل يوم الاثنين لا تصافقو ينسروا ويمجد الله صلى الله عليه وسلم
ثم أشد اذا كان هذا كإفراجه ذمه * وتبت بداه في التحميم بخلاف
أقياه في يوم الاثنين دائما * يخفض عنه السرور لا جدا
في الظن بالبعد الذي كان عمره * بأحد سرور وادامتموها

انتهى وقد أطلق في اضاح الاحتياج فيكون المولد محمودا ما با عليه بشرط مع اضاح الدعي من مخالفي
ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كله مؤلفا مما حسن المقتضى في عمل المولد في الله تعالى ما هو أهله
وكرر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة الى احكام كما هي لا ينافي كون عمل المولد بدعة كونه محمودا ما
عليه (قوله وهما متجهان) قد يقال هما عان وماهنا تخلص قد سم علمهما انتهى (قوله ولا تالم) لو وجبت
لو جبت الشاة فان قلت كيف تصح هذا لا زمت عن قوله في الحديث ولو يشاة صريح في ان المأطوب أعيم
من الشاة قلت لان المبالغة بالاشاة تقتضي انها أقل ما يجزئ ولو وجبت لكان أقل ما يجزئ ولو وجبت لكان
أقل الواجب شاة فهو المراد من هذه العبارة مع انه لا قائل بوجودها فليأمل فانه قد عني ان اقتضاه المذكور
الآتي انه قال في الحديث انتمس ولو ناعن من حديثه اجزا مادونه في الصلوات الآن يقال اقتضاه المذكور
ظاهر المبالغة فيعمل به الا لعارض ولم يوجد هنا ولا وجد هنا فليستأمل (قوله فحصل أصل السنن الخ) فظاهر
ان الامر كذلك في سائر الولام الا العقيقة فان أقل ما يجزئ فيها شاة كما هو معلوم من بابها (قوله بأي شيء
أطعمه) أي ولو بشر ما كالمه ونية السكر وهل تحصل بالماء الخالص فيه نظر (قوله والذي يقبل الخ) يقبلها
كالعقيقة قد يفرق بان أقل ما يجزئ عن العقيقة شاة ولا يجزئ ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا
وهذا مما يصدق في قوله الا في يؤيد التسوية الخ تمامه (قوله وهو بعد) الضمير راجع لقوله لم يكن

وسكتوا عن ندم التسري وظاهر ما يلحق الصباغ بغيره من التردد بعد ما تصدق أنهما زوجة وأسر به أنهم كانوا بالغومها الحسرة
والالجزموها أنهما زوجة وعلمه فلا فرق (٤٢٦) فيها بين ثالث الخطر وغيره لأن القصد بهما موهوب لا يتقيد بذات الخطر ونقل ابن

الصالح أن الأفضل فعلها
لسبب لأنها في مقابلتها نعمة
للجنة ولقوله تعالى فإذا
ظعنتم فانتسروا وكان ذلك
لأنه لا وهو محتمل ثبت
أنه صلى الله عليه وسلم فعلها
بلا ولا إيجاباً إليها) ينفع على
أنها سنة (فرض عين) بخبر
مسلم ثم الطعام طعام الولية
مدى إليها الاغتناء وترك
الفرار ومن لم يتجسس الصورة
أي يتجسس الدال وقول فطرب
بضمها غلطه فسه كذا قاله
جميع وينافى قول القاموس
ونقص الآن يجب بان
سبب التعلل أن فطربا
وجب الضم فقد عصى
الله ورسوله والمراد بنية
العسر لأن المعصية
صندهم والضمير المصير إذا
دعى أحدكم إلى الزنا فمعرس
فليب ولا يجب إيجاباً لغير
وليمة عرس ومنه بنية
التسري كالمظهر وقيل
تجب وان شئت السبب لا
تجوز فيه (وقيل) فرض
(كناية) أي يصح الرفع لأن
القصد منه إظهار الحلال عن
السقاح وهو حاصل بخبر
البعض ويرد بغير تسليم
ما عاين به بأنه يؤدى إلى
التواكل (وقيل منه) لأنه
تخلل سال فلم تجب وريان
الأكل سنناً واجباً لما على
أنها واجبة فوجب الإجابة
لأنها فعلها أي بالتسري
الآية كما تضمنه قوله (وأنما يجب)

الخ (قوله للتسري) سبباً لأنه يعتبر في التسري الإقرار والاعتراف والتمسك في النهاية (قوله للتسري)
سبباً لأنه يعتبر في التسري الإقرار والاعتراف والتمسك في النهاية (قوله للتسري)
الوليمة مجرد الاعتداد بالوطء لا بعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعتداد بالوطء كورقارن عقد النكاح
أو تأخره ولا يتوقف دخوله على حصول الاستبراء وكان واجباً قبل العقد وإن امتنع الوطء
لنحوه حتى (قوله والالجزموها الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلو بينهما عندهم فلا
يلحق الفهم إياها فتأمل اه سم (قوله في النكاح والالجابة إليها) أي وليمة العرس أقول هذا يعني ذكر الشارح
بعد فخرج وليمة التسري فلا تجب الإجابة إليها مر (قوله والضمير المصير) قد يقال هذا من قبيل ذكر
بعض أفراد العام بحكمه وهو لا يخص إلا أن يقال التخصص بمفهوم إذا الخ أو بمفهوم التقيد بعرس
(قوله وقيل يجب) أي لغير وليمة عرس (قوله بأنه يؤدى إلى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعين
على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في أداء الشهادة فهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل فهذا الرديس
بذلك (قوله فجب الإجابة إليها) لم يبين أن هذا الوجوب عين أو كفاية (قوله) أو عند فقيد بعض شروط
الوجوب لا يفي أن شروط الوجوب بأي وجوب الإجابة به المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى أنما

أي
الآية كما تضمنه قوله (وأنما يجب الإجابة إليها) (أو تسن) على مقابله أو عند فقيد بعض شروط الوجوب أي
أو في بقية الأحوال (بشرط أن) يتحدد عونه ولو بكتابة أو رسالة مع ثقة أو بميراث بحسب عليه المكذب بما لم

لان فخره به وقال الحضر من شاء أي الان دعاء مخصوص ومع ذلك فما ظهر لاسمائه ان قوله ذلك لعذر كان قصده اسبابه هو الفقراء ثم وافهم قولهم وقال ان مجرد دفع الباب لا اثر له اذ قاله الحضر ان شئت الآن تظهر القرينة على انه انما قاله ناديا واطفأع لظهور رغبته في حضوره كظهورها في ان شئت ان تجعلني فان فيه طلب الحضور والاحتياج اليه لتجمل به ومن ثم حرم شرح بلزوم الاستغناء واما اعتراض غيره به بانه كما قاله ان شئت ان تحضر فاحضر فببطلان ظاهر هذه بشعر الاستغناء عن (٤٢٧) حضوره ومن ثم لفتبه أنه لو ظهر قرينة

التأديب فيها كانت كالاولى وقد يفهم هذا الشرط قوله الاتقان يدعو كما اخذته منه غير واحد وان يكون مسلما فلا يجب اياه في بل تسن ان يحى اسلامه أو كان مختصا بمسألة أو في وسأى في الجرح بضرورة الميل اليه بالقلب ولا يلزم فيها اليه بتسل وان لا يكون في مال العايش به أي قوة بان يعلم ان فعله حراما ولا يعلم غيره وان لم يكن أكثر ما حراما فبما يظهر خلافا ما يقتضيه كلام بعضهم من التقيد بذلك لكن يؤيده أنه لا تكره معلكت والا لكانه الاحتياط ويحبب بانه يحاط بالوجوب بالاحتياط لكرهه وقوة قد يقو له لا يوجد الاحتياط بغيره عن شبهة وان لا يصح امرأة أجنبية لان كان ثم نحو عسمة أو حتى حبستها أولها أو أخت أو جرح الزوجة ومن له الولية والام يجب الاجابة وان لم تكن خالصة محرمة فبالتقيد والريبة ومن ثم لو كان كسفيان وهي كراعت وجبت الاجابة وتظهر ان دعوتها أكثر

أي الدعوة (قوله لان دفع الخ) عطف على ان يتصل الخ (قوله وقال الخ) عطف على فخره به (قوله وقال الخ) وهو موقول قولهم وقوله ان مجرد الخ بفعلوا ففهم (قوله أو قال الخ) عطف على قوله وقال الحضر الخ (قوله كظهورها) عبارة انما يتوهم على قول بعض الشراح وقال ان شئت ان تجعلني لزمت الاجابة اه وحاصله ان في الموضعين بشرط ظهور قرينة لا يكتفي عنها في الثانية بغير الصفة وهذا مخالف لما قرره الشراح اه سيدع (قوله فان فيه طلب الحضور الخ) فيه انه قد يكون ذكر التصل لتجمل معنى الخطاب اه سم أي فلا يكتفي بل لا بد من ظهور قرينة على انه انما قاله ناديا الخ (قوله يلزم الاجابة فيه) أي في أضمر ان شئت ان تجعلني (قوله ربه) أي احضر ان شئت ان تجعلني (قوله لان ظاهره) أي صدق ان شئت ان تحضر فاحضر (قوله كالاولى) أي احضر ان شئت وقال الكردي هي ان شئت ان تجعلني اه (قوله هذا الشرط) أي ان يفهم بدعوة كرهى (قوله وان يكون الخ) أي العايش وهو عطف على قوله ان يفهم (قوله ولا يلزم ضميا الخ) أي مطلقا سواء كان بينه وبين العايش قرابة أو مسافة أم لا اه عش (قوله اجابة مسلم) مفهومه وجوب اياه في اه سم (قوله بان يعلم الخ) كذا في النهاية وقال المغنى ولا يجب اذا كان في ماله شبهة لو قال ان رضى لا يجب الاجابة في زماننا انتهى ولكن لا بد من ان يغلب على الظن ان في مال العايش شبهة اه (قوله بذلك) أي يكون أكثر منه حراما (قوله يؤيده) أي التقيد بذلك (قوله الاحتياط) أي حين اذ كان أكثر ما حراما (قوله بانه يحاط بالوجوب) أي لاسقوط الوجوب (قوله اذ خذ وج الخ) أي في الولية بقرينة ما بعده اه رشدي (قوله ومن له الخ) يتأمل صورة شبهة ان الكلام في شرط الوجوب وهو خاص بوليته لا العرس ولا يدفع هذا التوقف ما يأتي في كلام الشراح لاحقا وهو بدكون الولية من المرأة لا يقتضى السن الآن يقال ما يمكن تصور في حقها بغير وليته لا العرس به على وجوب الاجابة لسائر الاولاد وانما يقع لها من الزوج الاضرار واستقامت من الفعل على ما يأتي اه عش أو قولنا بتقيد اعتمادنا على السابق في قوله ويؤخذ من ذلك انه يستدعيه اذ لم يلزم وجوب قوله الخ (قوله والا نفي لما بعد الا في قوله الان كان ثم حرم له هنا وحيت يشكل الوجوب في قوله ومن ثم قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن له الولية وهو ممنوع واذ لم يأذن الزوج وهو يحمل النظر اه سم (قوله كذلك) أي كدعوتها لرجل واحد في التفصيل للذكور (قوله اتحاد الرجل) أي انفراد (قوله بان لا يكون) أي لا يوجد (قوله ثم غيره) تنزع فيه فقه لا يكون وقوله لا يعرف (قوله هذا الشرط) يعنى المذكور في كلام الصنف أولا اه رشدي وقوله ما يعلم من الخ وهو قوله كتمه ما عني الخ (قوله قد يرد) أي المدعوقوله عنده أي العايش (قوله ومن مو وليته الخ) تضييقا للتصور وان الواو منسنة في حق المرأة أجنبيته وليس كذلك اه عش أو قولنا وكذلك كذا كره فيقول الشراح للمارفا في يجب ان تسن عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسد (قوله فان فيه طلب الحضور الخ) فيه انه قد يكون ذكر التصل مع الفعل في الخطاب (قوله ولا يلزم ضميا بتسل) مفهومه وجوب اياه في (قوله والام) نفي لما بعد الا في قوله لانه كان ثم حرم له هنا وحيت يشكل الوجوب في قوله ومن ثم قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن له الولية وهو ممنوع وان لم يأذن الزوج وهو يحمل النظر

من رجل كذلك ما يحصل جمع فبطل العادة معهم أدنى فتنة أو ريبه كما يلزم ما يأتي آخر العدد ويصور اتحاد الرجل مع اشتراط عوم المذمومة بان لا يكون ولا يعرف ثم غيره بل يأتي في هذا الشرط ما يلزم منه أنه قد يرد في ماله من مو وليته المرأة ان لم يكن في رجل ذاته كذا قيل وفيه نظر فان الذي يظهر جديدا أن العبرة بدعونه لا بدعيه خال ان الولية صارت به بانه لا يقتضى نقد ورسول ذلك في ملكه فظهر اشواخ القطر عن الغير بانه

وحيث قد يتبع أن نولد في النص رأيه أذن لهافي الدعوة بضاًوان لا يعجز عن شخص في الجماعة مناسمه كافي البيان وغيره وان توقف الاذري على
الملازمة وان لا يكون الداعي فاسداً (٤٢٨) شر واطالبوا المصاهة والغفر كافي الاحياء به يعلم التقاد قول الاذري كل من جازحه ولا يجب

الزوج ان اخذ الخليل اجمع **(قوله فيعين أن واد الخ)** هـ لا جعل فيه في الايلام عن متعلقاته في الدعوة
خصوصا مع صلاحه قاتل بغيره **(قوله وكذا يقال في مسئلة العبد الالية هـ سم)** **(قوله أو شر را)** عطسه
على القاصي يقتضي ان يخرج كونه شر والواجب القاصي وهو ظاهر لانه قد ورد بالشر ركبا لخصوصيات
ذلك لا يستلزم قضاؤه لافاض الكثرة **هـ ع** **(قوله طالب المباحة)** نذ لا يحتاج اليه **هـ** وصورة
الاحياء على ما نقله الزركشي في الحامد وصلاحه في أو ش كذا في طالع الخ فكأنه سقط من أصل الشارح
لفظ متعلقا في تأمل على ان اللبس العطف باوقافها مسئلة متعارفة قبلها وحذف و هو هم أن يفسد
فيما قبلها ولا معنى له كاشا الابهام **هـ** سدعير أقول ويعلم براجعة الاحياء ان منقلبه ان ركبي
والقضي عن الاحياء قبل المعنى فقط ثم هذه المسئلة في خصمه لصلاحه ووصارته و يتعبر من الاجابات ان كان
الطعام أو الوضع أو القراض فمسيئة أو كان اللقي فاسقا أو ظلالا أو مبدعا أو طال بذلك المباحة **هـ**
(قوله وتجب الخ) عطفي على يد الخ **(قوله آداب الاقرب الخ)** هذا الترتيب مع في السندوب ايضا **هـ**
ع **(قوله وجوب ذلك عليه)** معتد **هـ ع** **(قوله وجوب بذلك)** أي ما ذكر من اجابة الاقرب بم
الافراز وكذا ضميرنا مندوب **(قوله وفيه ما قبله الخ)** عبارة التناهية وقد ينظر فيما قبل الخ **(قوله وفيه ما قبله)** بل هو حقه **هـ سم** وقد مد عن **ع** ما واقع **(قوله فلا يجب غير)** أي فلا تحضره الاجابة **هـ**
ع **(قوله وهو أب وأحد)** خرج الام الوصية فليقلل **هـ سم** عبارة **ع** قوله وهو أب الخ فيفسد
ان الام لو كانت موصية وأوليت من مالها لاجب الحضور وهو كذلك لان الاب والجد يتمكن كل منهما من
ادخاله في ملك المولى عليه بخلاف الامو يؤخذ مما تقدم في تصور ولم يتناول أن غير الاب والجد اذ قبل
الوجبة باذن من طلبت منه وجبت الاجابة على ما دى **هـ** أي كاصر حبه الشارح في أوائل الفصل **(قوله**
لو مضى) ظاهره ولو بغرا ذن وليه و بنى تقديمه اذ لم يفتعل علم ما قصد من **هـ** **ع** **(قوله أو**
بعض الخ) أي أو ذن سبه **هـ سم** **(قوله وغير قاض)** عطفي على حوا **(قوله لكن سن)** الاولى التائيت
(قوله ما لم يخص) أي القاضى وقوله ما أي الاجابة **هـ سم** **(قوله باستراة على ذلك)** أي على التخصيص
(قوله أن لا يجب) أي القاضى **هـ ع** **(قوله كل ذى ولاية الخ)** ومنه مشايخ البلدان والاسواق **هـ**
ع **(قوله وبحث الخ)** عبارة التناهية والاحياء استثناء الخ **(قوله اباحة)** أي القاضى **(قوله ان لا يملك الخ)**
هذا التعديل لا يخرى في قوله ونحوهم **(قوله وان لا يخص الاغنياء مثلا)** قضية قوله مثلاله بضر تخصص
الفقراء ووجه بانه لو كان جبرانه وأهل حرفته مثلا كهم فقراء انقص بعضهم لالتحق بجز من تعممهم أو
كان بعضهم فقراء وبعضهم اغنياء انقص الفقراء المأذ ذكر فالوجه عدم الوجوب بحثلان هذا التخصيص
مؤخر الصدور ولا يفتى ولو كانوا كهم اغنياء انقص بعضهم المأذ ذكر فالوجه عدم الوجوب ايضا ولله
لا يشبه قوله ان لا يخص الاغنياء بناء على ان التبادول منه تخصصهم بالنسبة للفقراء انهم لو يخص فقراء
جبرانه أو أهل حرفته أو بعضهم لعدم كفاية ما نقله علمه فثا أو الفقراء لانهم أوج راجعه الوجوب فظاهر
انه لا ينبغي إطلاقه لا يضر تخصص الفقراء **هـ** ثم وقوله فظاهر انه لا ينبغي إطلاق الخ الخ لا خلا فالمرج
الغنى وظاهر صريح التناهية **(قول المتن الاغنياء)** فظهر ان الرابيه هناك من يفعل بمعدون ان يكن غنيا **هـ**
ع **(قوله بالصدقة)** الى التبيين التناهية الاقوة أو غيرها وكذلك في المتن الاقوة وهذا الذي الى التبيين **(قوله**

(قوله فبين ان زاد في التصو والرج) هلا جعل افنه في الابلام عنه ممتنع الا انه في البصر متصو صامح
 صلاصة القر بنفذا وكذا يقال في مسألة الصداقة (قوله طالب المباحه الخ) قد لا يحتاج اليه قوله
 وفيما مل من هو متبر (قوله وهو أبجد) شرح الام الراسية تظهر (قوله أو ميعاض فونه) أي أو ان
 سده (قوله الما يخص) أي القاض (قوله أو ان لا يخص الانعاما) قضية قوله مثلا انه قد
 والاولى في روائنا ان لا يحجب
 أحد انحب النيات وأحق
 له الاذرى كذا ولاية
 عامة في حمل ولا يوجب
 استثناء ابعاضه ونحوهم أي

فليزبه اجابتهم لان حكمه لا ينفذ لهم وان لا يعتذر للداي فعنده أي عن طبيب نفس لا من جاعل حسب القرائن كما هو
 ظاهر وأن (لا يخصص الاغنياء) مثلاً بالعادة أي ان لا يظهر منه قصد التخصيص بهم عرفاً فاجاب بانظره لأجل غناهم أو غيره فغيره

كقوله ما عسده فان ظهر منه ذلك كذا لم تجب عليهم فضلا عن غيرهم اما ان قصدهم الاغنياء مثلا بل لجوار واجتماع حرفة أو قلة ما عسده
فيلزمهم كغيرهم الاجابة بهذا الذي ذكره هو مرادهم بقوله منها ان يدعو جميع عبيده وحيث انه اغنياءهم وقتر اعمهم دون ان يخص
الاغنياء وإذا كان مرادهما ذلك كرم ودعا به قول الاذرى في اشراط التعميم مع فقره نظر قال والظاهر ان المراد بالخير ان هذا أهل محله
ومستعدون أو بعين دلالة من كل جانب (تنبيه) استثنى الزكري عن هذا الشرط فقال لما صلاحه ان جلة تدعى الهالكين الخير السابق حالة
مقدرة ليكون طعامها شر الطعام فلو دعا عامها لم يكن شر الطعام لكن سابقا لحديث يقتضي انه مع ذلك التخصيص لا يستلزم الطلب اذ ذكره
في أن لا يخص مشكل اه وقد يجلي بان جلة الذي بيان لكون الغالب في طعام (٤٢١) الولي بذلك وأما وجوب الاجابة فمعلوم من

التواضع ان يبين التواضع
والعقاب بين الناس وهذا
انما يحصل حيث لم يظهر منه
قصدهم غير المدون ومن
شأن التخصيص ذلك باطل
سبب الوجوب الذي ذكر
فالحاصل ان الكلام في
مقامين يبين ما قبل عليه
الناس في طعامها وهو
الرياء وما سبوا واطل في
اجانبها وهو التواضع
والعقاب فتأمل (وان
يدعوه) بخصوصه كما سرف
اليوم الا ان فان أول ثلاثة
من الايام (لم تجب) اليوم
(الثاني) بل تستحب وهو
دون سنيته في الاول في غير
العرس وقيل تجب وافترده
الاذرى ان لم يدع في اليوم
الاول أو دعي وامتنع لعذر
ودعي في الثاني (وتكره
في) اليوم الثالث (الخير
الصحيح المنه) بل والوجه في
اليوم الاول حتى والثاني
معروف وفي الثالث رياء
وسمعة وظهر ان تعدد
الافاق كتحديد اليوم والله

كقوله ما عسده) انظر ما صوره كونه بعضهم من حيث كونهم اغنياء لقوله العذر اه وشدي (قوله ذلك)
أي قصد التخصيص وقوله كذا أي لاجل غنائهم الخ فكان الاول في ذلك باللام (قوله عنيهم) أي الاغنياء
(قوله أو قلة ما عسده) أي واثق ان الذين دعا لهم هم الاغنياء من غير ان يقصد تخصيصهم بالمدون ابتداء
اه عش أقول وبذلك يتدفع قول السديعز مانعه قد يقال ما وجه تخصيص الاغنياء حيث اه (قوله
منها) أي من الشرط (قوله في اشراط الخ) بمعنى عدم لقوله انظر والجملة مع قول القول (قوله قال) أي
الاذرى (قوله بيان الخ) أي استثناف بيان في لسان سبب السرية (قوله ذلك) أي تخصيص الاغنياء (قوله
مقصوده) الى قوله قال في الاحياء في الغنى الا قوله وهو دون الى قوله في المتن وان لا يكون في النهاية
(قول المتن ثلاثة) أي أرى كتر من (قول المتن تجب في الثاني) ومن ذلك ما يقتضي ان الشخص يدعو جماعة
ويعد العذر بعد ذلك في طعامها ويدعو الناس ثانيا فلا يجب الاجابة ثانيا اه عش أقول وهذا يخالف
ما سبكره المشار في التنبيه (قوله بل سبب) أي قبول الصورة (قوله ان لم يدع) لعذر المراد لا يجوز
فلا يرجع (قول المتن في الثالث) أي وفيما بعد معنى (قوله في الثالث) أي وفيما بعد اه معنى (قوله انه
لو كان) أي قصد الايام والافاق اه كرمي (قوله كسقي منزل) أي أو كثر المدون معنى أو قصد جمع
المتساين في وقت كالحال والافاق ونحوهم عش (قوله مطلقا) أي في الثاني وما بعده صلا والكردي
أي في الايام والافاق كلها اه (قوله يضم أوله) عبارة للمتن أي يدعو اه (قوله خوف منه) أي
لوم يحضر اه معنى (قوله ان يقصد) أي المدون (قوله لحد ذلك) أي من يتأذى المدعو به لهذا أي
المدعو اه سم (قوله لا راد) أي من بين المراد الا راد لم يحتمل ان المراد منه قام به مذموم شرعا وان
لم يصل الى ثمة النقص ولم يكن من أو باب الحرف لا يثبت وقد يستأنس به بقول القاموس الرذل الدون
الخسيس مع قولهم في العلال الخسيس من باعد منه بدياه اه سديعز (قوله ما قول الماوردي) الى المتن

يضر تخصيص الفقراء بوجوبه لانه لو كان جبراه وأهل حرفته ملاكهم فقر اه وبعضهم اغنياء فخص
الفقر اه لما ذكره كبر لوجه عدم الوجوب حيث لا نفي هذا التخصيص موضوع المدون كما لا يخفى ولو كانوا كلهم
اغنياء فخص بعضهم لما ذكره كبر لوجه عدم الوجوب أيضا لولا ان لا يخص قولهم ان لا يخص الاغنياء به اه
ان المتن لا يضر من تخصيصهم بالنسبة للفقر اه نعم لو خص فقر اعيانه أو أهل حرفته أو بعضهم لعدم كفاية
ما يقدر عليها أو الفقر اعادتم أو حوجب الحق لوجوب فظهر انه لا ينبغي اطلاقه لا يضر تخصيص الفقراء
فتأمل (قوله وهذا انما يحصل حيث لم يظهر من قصدهم غير المدون الخ) قد يقال قصد الموضح انما
عدم الحصول بالنسبة للفقر المدون ولا يتبعه بالنسبة للمدعون فكيف باطل بسبب الوجوب عليهم فتأمل
(قوله أو لحد ذلك) لهذا) اسم الاشارة الاول عائد على من في المتن والثاني عائد على المدعو في الشرح (قوله
لو كان لحد ذلك كسقي منزل لو حجت الاجابة مطلقا وان لا يحضره) يضم أوله (خوف) منه (أو طمع في جاهه) أو لعمري اه على ما قبله في التقريب
والتودد المطالب وانفع عليه أو صلاحه ووعده أو لا قصد في كاهو ظاهر قال في الاحياء وثيق أي بسن كاهو ظاهر ان يقصد الاجابة
الافتقار بالسنتي شاذ واره أو أحسوا كرامته يكون من المتحامين المتأثر ومن في الله تعالى أو صيانة نفسه عن ان يظهر به كبر واستعثار
للمسلم (وان لا يكون ثم) أي اهل الذي يحضر فيه (من يتأذى) المدعو (به) لعمدة ظاهر في بينهما أو لحد ذلك لهذا دون عكسه فيما يظهر نعم
ان كان حضوره عسدا واعتدل برأه ولا يقدر على دفعه فظهر انه لا يلزم الحضور فظهر ما في ان لا يكون ثم متكررا (أو لا يليق به
بجاسته) لا راد لغيره وأما قول الماوردي والى واني لو كنت هناك عسدا

أودعاه عدوه لم يؤثر في إسقاط الوجوب بمحمول كقوله الأذرى على ما إذا كان لا يتأذى به وفيه نظر مع ما مر من اشتراط ظهور العدوان فالوجه
حمله على ما إذا كانت العدوانية تظهر ما ذكرته في الحسول وليس كثرة الاعتراضات وجديدة أي لا دخله وجعلها مأمناً على تعرضه كإعلم
مما مر من البيان والاعتراض (و) ان لا يكون (٤٣٠) يجعل حضوره (منكر) أي محرم ولو صغيرة كما في نقد بياض الأكل منها من غير
الحيلة السابقة بخلاف مجزئ

في النهاية الاقوله وفيه نظر الوليس (قوله) أودعاه عدوه (الخ) وقفاً لنهاية والغنى عبارة عما لا أثر لعداوة
بينهم وبين القادى اه قال عش لان الحضور قد يكون سبباً والعداوة اه (قوله) فمحمول (الخ)
اعتمده النهاية والغنى (قوله) على ما إذا كانت العدوانية (منته) انظر كيف يصح هذا مع قوله أودعاه عدوه قتاله
سم لم يظهر وجه الامر بالنظر في كيفية صحت على الثاني فقط لتأنيته في الأول فإنه نسب العدداوة قبـه
العاصر اه سدجر وقوله في الأول أي قوله لو كان هناك عدوه (قوله) كإعلم مما مر (الخ) أي في قوله وان
لا يعتذر بغيره من جماعت الخ وانظر ما وجب على ما ذكر مما مر من اليان ثم ظاهر كلامه أن الخوف على
العرض ليس عذراً أو سبباً لا يخفى ما فيه على أنه أولى من مجالسة من لا يليق بمجالسته بل يظهر ان العذر في كون
المجالسة المذكورة من الاعذار انقراض العرض لان الضرر في ذلك ليس راجعاً للعرض اه رشدي
أي يحرم في قول المتن ومن المنكر في النهاية الاقوله والاضرب بالي وكزمر (قوله) كإعلم (الخ) وكزمر اه معنى
(قوله) بخلاف مجزئ (حضورها) أي وجودها يجعل حضوره بلا مباشرة أو لا كإعلم (قوله) بناء على ما يأتي (الخ)
سابق أن قضية المتن والحجج متدخل لمحلها واعتماد الأذرى له وأطنايه في تأييده فقتضت ذلك حكمة
الحسول مع مجزئ حضوره الآية المذكورة لأن يفرق بين الصور في نفسها بخلاف الآية الثانية اه سم
لحاصله منع البناء بين الفرق (قوله) به يعلم أي بقوله كسكه (قوله) ان أشرف النساء على الرجال (الخ)
أي ولو أمكنه الضرر عنده وبينه كقتلوا أسود وجهه بمسحاً يرى شئ من بدنه لما فهم من المشقة اه
عش (قوله) يفعل (من باب الأفعال) (قوله) لنفسه (قوله) الملام يعني البلاء كإعلم به النهاية والغنى (قوله) مما مر
أي عن يتأذى به المدعو أولاً يليق به مجالسته ومن عدم الاستعصام الأمن على عرشه (قوله) وبه فارق
الحار) هذا الكلام قد يفيد وجوب الاجابة للدار بجوابها منكر ثم فرق السبكي قد يفيد المنع اه سم
وأقره الرشدي (قوله) فإنه اعتماداً للحضور (الخ) قضيتها بل هو حضر على ظن أنه لا مصيبة بالمسكن ثم تبين خلافه
كل حضر مع الغنمين في محل الدعوة ثم سمع الآلات في غير المحل الذي هو فيه أو حضر أصحاب الآلات بعد
حضور محل الدعوة وعدم وجوبه بالخروج عليه وما ظهر خلافه لعدم قوله من سوء الظن بالمدعو اه
عش (قوله) وما تلاءم أي الأذرى والسبكي من ان لا فرق بين كون الآلات للهو في محل الحضور وكونها
في غيره من بيوت دار الدعوة عش ورشدي (قوله) يتعين حله (الخ) والمقصد من هذا الحل سقوط الوجوب
لمشقة الحضور مع ذلك اه سم (قوله) إذا كان ثم عذر) كان تخاف على نفسه ورأى الخلق ان لم يحضر
اه عش (قوله) وجوباً) التي قوله ويفرق في الغنى الاقوله بوجوده ولو لم يعلم (قوله) ليجعل) أي من
التحصيل (قوله) غيره) لفتن أحواله منه اه عش (قوله) للاجابة) عبارة النهاية لاذالة اه وعبارة

أودعاه عدوه) وافهما مر في هذا (قوله) على ما إذا كانت العدوانية (منته) انظر كيف يصح هذا مع هذا المظهر
وجه الامر بالنظر في كيفية صحت على الثاني فقط لتأنيته في الأول فإنه نسب العدداوة للعاصر في قوله أو
دعاه عدوه قتاله (قوله) بخلاف مجزئ حضورها بناء على ما يأتي في صورته من جهة أنه لا يحرم دخول محلها
كذا شرح مر وسأيت أن قضية المتن والحجج متدخل لمحلها واعتماد الأذرى له وأطنايه في تأييده فقتضت ذلك حكمة
ذلك حكمة الحسول مع مجزئ حضوره الآية المذكورة لأن يفرق بين الصور في نفسها بخلاف الآية الثانية اه سم
(قوله) وبه فارق الجار) هذا الكلام قد يفيد وجوب الاجابة للدار بجوابها منكر ثم فرق السبكي قد يفيد المنع اه
المنع (قوله) ويتسلم (الخ) كذا شرح مر (قوله) يتعين حله (الخ) والمقصد من هذا الحل سقوط الوجوب
لمشقة الحضور مع ذلك (قوله) للاجابة فقط) يتأمل أقول كسقبوله يتأمل في سطرين تحت الاجابة وفي

ويستلزم ان قضية كلام الأولين الخل يتعين حله على ما إذا كان ثم عذر عن من كونه مقرراً على العصم من غير ضرورة
(فان كان) المنكر (يرد بعرضه) ليقوم علم أو جمل (فليحضر) وجوباً على المتقول للعبد ليصل فرض الآية والله المنكر وجوبه
يزيله غير ما يقع الوجوب عليه لانه ليس للاجابة فقط كما قرر ولو لم يعلم به لا يفتقر وعندها

فان يخرج فان يخرج نحو خوف تعدد كراهي ولا يجلس معهم ان أمكن ويفرق بين (١٤١): وجوب الإجابة وإزالة المنكر بشرطه لا في

في السير وعدم وجوب
إزالة الرصد في الحج وان
قدر عليها بان شأن
الجميع ان لا يجتمع كلهم
وماتمهم ان تشد شوكتهم
مع ان الأصل في الوجوب
ثم الترتي وهذا القصور
فاحتط للوجوب هنا
أكثر (ومن المكفر فراس
حرر) في دعوة تفتت
للرجال ونهاهم كلهم
هذان العرفي الذي ينكر
باعتقاد المدعو وبعبارة
جميع من الشرايع وغيرهم
ولا ينال بسايق في السير
أن العرفي الذي ينكر
باعتقاد الفاعل تحريره
لأن ما هنا في وجوب
الحضور ووجوبه مع
وجوده في اعتقاده
مشقة سقط وجوب
الحضور فإلا أما الانكار
فبما ضرر بالفاعل ولا
يجوز أضره إلا ان اعتقد
تحرره بخلاف ما إذا اعتقد
المنكر فقط لأن أحد لا
يعامل بقضية اعتقاده
تأمله وأذا سقط الوجوب
وأراد الحضور واعتبر حيث
اعتقاد الفاعل فان
لو تكتب أحد حرماني
اعتقاده ثم هذا التبرع
بالحضور الانكار فان يخرج
زعمه الخروج ان أمكنه
جلا بكمالهم في السير
حيث نرا يتغير واحد
قال المقول انه لا يصح

المخرج دلوا في سم كتب سم قوله يتأمل بين سطرين تحت الإجابة فوق ولا يجلس معهم لكن وجوب على
هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب بمعنى يخرج به بان يقال كيف يقول ولا يجلس الخ مع ان الكلام
مفروض في العجز عن الخروج نحو خوف بيع المجلس معهم ان أمكن وهذا النوع مقوله
ان أمكن فانهم خالقون يتأمل واقع في قوله لا يجلسون كله أشار بقوله
السيد عمر الثاني عبارة في قوله ولا يجلس معهم قال الفاضل الحنفي يتأمل اه أقول يمكن ان يكون مراده ان
الكلام مفروض في العجز عن الخروج فكيف يصور عدم جلوسهم ويحجب بصورة باسراع المكان
بحيث يكونون في بعضه فينصرف عنهم في بعض الآخر ويجعل ان يكون مراده ان حيث جمعهم مجلس
واحد فهو حاضر في مجلس المنكر فلا فائدة في انفرادهم ويحجب عنهم ذلك فان جلوسهم تكثير السوادهم
وشبهه اتحادهم ومسايطرهم المؤثرة بتحررهم على ما هم عليها (قوله فان يخرج الخ) عبارة في قوله فان لم
يتنوا وجب الخروج الا ان خاف منة كان في ليل وخاف فيقهركاها قد لا يستمع لغيره من استماعه
وان اشتغل بالحدث والا كان جاز ذلك اه (قوله وما منهم) أي من شأنهم اه رشدي (قوله في دعوة)
أي قول المتن على صفته في النهاية الا قوله وكان سببه الى المتن (قوله انعتدل الخ) أي بخلاف دعوة النساء
خاصة فليس يترك لمرأى في إياه ان الأصح جواز افتراضه لغير اه معنى (قوله فسقط وجوب الحضور
الخ) جعل سقوط الوجوب مطايعا لاعتقاد المدعو والوجه انه منوط باعتقاد المدعو والفاعل أوهما تأمله
اه سم (قوله وإذا سقط الوجوب الخ) الوجهان للعرفي سقوطه باعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار
اعتقاد الفاعل اه سم (قوله) ثم نرا يتغير واحد قالوا الخ) وقول الشارح يعني الخي هنا لو كان المنكر
مختلفا في كثير من النسخ والجلوس على الحر حرمان الحضور على معتقده جمعه على ما إذا كان المتعاظم له
يعتقد تحريمه أي يشارح مدر أي ما إذا كان يعتقد تحريمه فيموز الحضور ولا يبيح له الخ لا إذا كان الفاعل
يعتقد تحريمه على معتقده الحضور الا ان التأمل واعتقده جاز اعتقاد الحرمة الحضور ولا يجب
سم وقوله يجوز على الخ خلافا للمعنى حيث جعله على إطلاقه قال بعد كلام ومن ذلك يؤخذ ان في
الرفع من ان الفرقة على الزينة حرام أي انهم من المنكرات اه قال السيد عريضة تالوفة ثلاثه ماني
الفتنة وبما تشرع في الوضو تشرع بالتأويل المذكور في النهاية اه (قوله صريح فيلذ كره) وهو قوله
ونهاهم كلهم هذان العرفي الذي ينكر باعتقاد المدعو قال الكردوي وهو قوله اعتبر اعتقاد الفاعل اه
(قوله ولا ينافيه) أي قوله وسواء الخ عبارة في معنى فان قيل هذا أي قول المنكر من المختلف
قولهم في كتاب السير لا ينكر إلا الجميع على تحرره أي يجب بان اختلافهما يرى إذا لم ينفذ الفسنة بحسبة
والسنة قد صحت بالنهي عن الافتراض لغيره فلا ينافيه بخلاف يصادم النص ولهذا أحد الشافعي رضي الله

ولا يجلس معهم لكن وجوب على هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب بمعنى يخرج به بان يقال كيف يقول ولا
يجلس معهم مع ان الكلام مفروض في العجز عن الخروج نحو خوف بيع المجلس معهم ان أمكن وهذا النوع مقوله
لكن وهذا النوع مقوله ان أمكن فانهم خالقون يتأمل واقع في قوله لا يجلسون كله أشار بقوله
يتأمل الى ان حق العبارة لا إذا فقط رشدا ليسه قوله قبل وجود من زعمه غير ما يمنع الوجوب عليه
فلتأمل (قوله فسقط وجوب الحضور الخ) جعل سقوط الوجوب مطايعا لاعتقاد المدعو والفاعل أوهما تأمله
منوط باعتقاد المدعو والفاعل أوهما تأمله (قوله وإذا سقط الوجوب الخ) الوجهان للعرفي سقوطه
اعتقاد المدعو أو الفاعل وفي الانكار اعتقاد الفاعل (قوله وسواء قيل كرهه التنبؤ وغيره خلافا لفرق
الخ) وقول الشارح يعني الخي هنا لو كان المنكر مختلفا في كثير من النسخ والجلوس على الحر حرمان الحضور
على معتقده جمعه على ما إذا كان المتعاظم له يعتد تحريمه أي ما إذا كان يعتقد تحريمه فيموز الحضور ولا يجب
فيحوز الحضور ولا يجب بالخالص ان كان الفاعل يعتقد تحريمه محرم على معتقده الحضور ولا ينافيه

الحضور الا ان اعتقاد الفاعل التحريم وهو صريح فيموز كرهه التنبؤ وغيره خلافا لفرق
عن شرايعه الخ في أحد ما قبل شهادة لان العبد في تعطله

ان الحاكم يجب عليه دعوة اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه وكفرش الحر وسرا الجذبه بل اول لانه اذا كفر حتى على النساء وفرض
 جلود السباع وعليها والولاء شأن (٤٣٢) المتكبرين من قبل الاولى التعبير بكفرش الحر ولانه الحر مدون الفراض لانه قد يكون معلوما
 اهو غير صحيح لان فرض

تعال عنه شار بالنتيجة المتخلفة اه (قوله ان الحاكم الخ) قد يقتضي الحلاق ذلك انه لو رفع المغتسل
توضاً بالمستعمل أو يترك الطمانينة متلاً تعرض عليه في ذلك ومنعته والظاهر انه غير مراد انه لا صائر
بالعقل يتأمل اه سم أي فبقية عقيدة عامراً تفتاح المغني (قوله وكفر من الخ) الى قوله وعليها بر
في الغني (قوله وفرش جلود السباع) عبارة النهاية وفرش جلود وبق وروها كقائه الجملي وغيره والحق
به في العباب خلفه في حرمات مستعملة وكذا مغصوب ومسروق وكلاهما لا يحصل اقتناؤوه لو كان للداخل
أعي اه وكذا في المغني الاقوله والحق ان اليوكذا وقوله وكباب الخ قال الرشدي قوله والحق به الخ مرجع هذا
الصنيع انه لا يحرم من جلود السباع الاجلاد النمر وجلد الفهد والعل وجهه انها حرامها للذات في حد فيما
العلة وهي ان استعمال ذلك شأن التكبر ان اه (قوله ان فرش الخ) وبالمرحوم الخ أي خلافا لقول
العرض لانه الحرم اه رشدي (قوله والفرش لا يوصف بالخ) يتأمل اه سم (قوله فتعين التعبير بالخ)
قد يقال كيف يتعين مع ان كان من الفرش والفرش بمجرد له لا يحرم وانه كاصح الاعتدال على القر ينسقي
الفرش الدافعة لاحتلال طيه بصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجاوس عليه جلوساً محرم اه
سم (قوله مستعملة) القوله وكان سيدي المغني الاقوله فتدلى والحاصل (قوله دون غيره) الضمير راجع
لما اه سم زاد الرشدي وفي العبارة منسجماً لا تقتضي اه ويمكن دفع المسألة بارجاع الضمير لحيوان
(تأمل هذا) أي سقوط وجوب بالاجابة بوجود صورتي حيوان (قوله فتدلى الخ) راجع لقوله لا تقو بابا الخ
(قوله محرم) أي غير الصورة المذكورة (قوله من الصور) أسقطه النهاية وقال الرشدي قوله والحاصل ان
الحرم أي الجميع على تحريم بعضه بغير تنصيصاً تفا اه (قوله وخوم الحضور) أي اقام يقدر على ازالته كجمل
محرم اه رشدي (قوله وكانت) عطف على كانت عمل الخ (قوله منسوبة) الى قوله و يفرق في النهاية
والمغني (قوله ما يذكره) كذا في نسخ الشارح التي بايد بناها لدعوه في النهاية بالنون وكذا بالنون في نسخة
الكردي من السلاخ عبارة قوله لما ذكره أي للبدليل الذي ذكره فيها وهو الطرح على الأرض اه
(قول المتن أوستر) بكسر الملهة تحطه اه معنى (قوله بين هذا) أي تحريم تعليق الستار المصو والمنعقة
(قوله الخ) والاحكام اه سم (قوله به) أي عمل الصورة (قوله ولو بالقوة) الى قوله وذلك لما
في النهاية (قوله ولو بالقوة) وقال في النهاية وخلافاً للمغني عبارة الاله جمعا يقتضي قبول المصنف ولو بميلوس
من انه انما يكون منسكراً في حال كونه ملبوساً خلافاً لا ذري اه (قوله الموضوع الخ) أي والمعلق (قوله
أو لعقيد حله) حال الاعتقاد المحرم الحضور والواجب (قوله ان الحاكم الخ) يجب عليه رعاية اعتقاده الخ قد
يقتضي إطلاق ذلك انه لو رفع المغتسل توضاً بالمستعمل أو يترك الطمانينة متلاً تعرض عليه في ذلك
ومنعه منه والظاهر انه غير مراد انه لا صائر بالخيال يتأمل (قوله جلود السباع الخ) والحق به في العباب جلد
فهو في حرمات مستعملة وكذا مغصوب أو مسروق وكلاهما لا يحصل اقتناؤوه لو كان للداخل أعي شرح مر (قوله
والفرش لا يوصف بالخ) يتأمل (قوله فتعين التعبير بالفرش الخ) قد يقال كيف يتعين مع استواء كل من
الفرش والفرش في أن كلاهما محررم وفي انه كاصح الاعتدال على القر ينسقي الغرائب الدافعة لاحتلال
طيه بصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجاوس عليه جلوساً محرم اه (قوله دون غيره) الضمير راجع
لما (قوله هذا ان كانت يحمل حضوره الخ) عبارة القروض فلو كان منكر كفر الشارح برصور الحيوان
المرفوع عنهم الحضور الخ قال في شرحه واما مجرد القول بكلام الاصل يقتضي عدم تحريم الخ اه (قوله
زبه) كذا في القروض (قوله زوال الحلاء) فمنظر

التقدم والاحياء لاهل الانعام الصواب فاعلموا ان الله تعالى قد جعل في الارض ما لكم فيه من كل شيء وما لكم فيه من كل شيء وما لكم فيه من كل شيء

من التفسير واجتمعت كون القطع في موضع الصورة فالتوجه حشواً به دلان ظاهر اللفظ ان الصور وعلمه لجمع السر وهذا الخبر
بين ما في الخبر المتفق عليه انهم اشترطوا على الله عليه وسلم ما يقع عليه فيصوره فانتفع من النحول عليها حتى ثابت واعتدت
ثم ذكر الوعيد الشديد للصورة وان البيت الذي في بصورة رأى وان لم يحرم لان (٤٣) غابها عنها كجانب أو ما يقول مادام نفسه

من التفسير اي القرين الوحدة النصور بتغير النصوب (قوله ما في الخبر المتفق عليه) أي بين الماد من
قوله انهم اشترطوا في الاستماع (قوله ثم ذكر الخ) عطف على استماع الخ (قوله وان البيت الخ) أي ذكر ان البيت
الخ اه كرهى (قوله أي وان لم يحرم الخ) خلافاً للشهاب الرزبي اه عش أقول يؤيد بما قاله الشهاب الرزبي من
عدم منع الصورة المبهمة دخولها في حشوها لتغاير صلى الله عليه وسلم بالوسايتين المذكورتين (قوله
لا تدخله الملائكة) خبر ان البيت الخ (قوله والخبر) أي خبره مسلم ويحتمل ان آل الخنيس في خبره الثاني
أيضاً (قوله قول الشرح الصغير الخ) اعتمدته النهاية والفتى عبارة الاول أما خبره للنحول لعل في ذلك فلا يحرم
كإقتضاه كلام الروضة وهو المتمدن بذلك علم أن مسئلة الحضور وغير مسئلة النحول خلافاً لما فهمه الاسنوي
اه عبارة الثانية قضية كلام المصنف يحرم دخول البيت الذي فيه هذه الصورة وكلام أصل الروضة يقتضي
ترجيح عدم تحريمه بالخبر ثم قال الشيخ أبو محمد بالكرهية قال صاحب الترمذي المبيد لا يورجى الامام
والغزالي في الوسيطة وفي الشرح الصغير عن الأكثر من أنهم ملوا الى الكراهة فهو بالاسنوي وهذا هو الرابع
بما حرم به صاحب الانوار ولكن حكى في البيان عن علمه لا يحل التحريم بذلك علم أن مسئلة النحول غير
مسئلة الحضور خلافاً لما فهمه الاسنوي اه (قوله وقول الاسنوي الخ) عطف على قول الشرح الخ (قوله
ويطبق بها) أي يحل الصورة العظيمة (قوله في ذلك) أي حرمته النحول (قوله لا يؤثر الخ) وكذا ابريق
في النهاية ولفظه أن الغناء بالرومية التي عليها الصور من القسم الذي لا ينكر لا ممانتها بالاتفاق والاعمال
وكان السلف الخ (قوله النقد الفخ الخ) وأنتي شيخنا الشهاب الرزبي بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة
بجمله اه سبوا عش وخالفه جفي الزواجر والأقرب ما في الخ والآخر بالعن بالاحتياج اليه عدم إرادة تعظيمه
لاز يدعى ملازمة الحاض للخاص وقد ورد النص بان الملائكة لا تدخل بيتاً فمما ضاهى اه قوله في الزواجر
أي والحققة كسرها (قوله لا يعلم بها) أي بالنقد ذاتي عليها صورة كـ (قوله أي صورة الخ) أي قوله وكذا
ابريق في الفتى (قوله وخوان) بالكسر والضم لفة كافي المختار اه عش (قوله وكذا ابريق الخ) خلافاً
لنهاية (قوله منه) أي التعليل (قوله من ذلك) أي العلوق وما معه (قوله الملتصق ومقطوع الرأس) أي مثلاً
كأعلم عاصم في الشرح اه وشدي عبارة سم قطع الرأس هنا قد كل الأضحية بدونه كجاء في الشرح
وقضية ذلك ان نقد النصف الأسفل كقطع الرأس لانه لا حاجة للغير وان بدونه اه سم (قوله وكل ما لا روح
الى قوله وحش في النهاية والى قوله وكفقد الرأس في الفتى الأقوال به هو كبرية (قوله في ذلك) أي تصور
الاشجار وما لا روح له (قوله وما سم) مبتدأ خبره قوله انما هو الخ (قوله انما هو في الاستدانة) أي وما هنا في
العمل اه نهاية (قوله كسرها) أي كفسر بأجحة اه عش (قوله ما في الخ) تعليل للفتن (قوله
قوله وقضية التي والخبر حرم دخول الخ) ما خبره للنحول لعل في ذلك فلا يحرم كإقتضاه كلام الروضة
وهو المتمدن وذلك علم أن مسئلة الحضور وغير مسئلة النحول خلافاً لما فهمه الاسنوي شرح مر (قوله
لا يؤثر الخ النقد الفخ الخ) وأنتي شيخنا الشهاب الرزبي بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة كـ (قوله
وكذا ابريق الخ) (قوله لا وجه) نالقه مر في شرحه فقال لا على نحو ابريق كما يحتمل الاسنوي لا ارتفاع اه (قوله
من ذلك) يشتمل الخ لئلا تكون التردد فيها التي أقاددها وهو عجم الخ لا وافي حزمه فيها بالحرم بقوله
السابق وسادع منصوص بالخ (قوله في المذموم مقلع الرأس) قطع الرأس هنا قد كل الأضحية بدونه كجاء في
في قول الشارح وقضية ذلك ان نقد النصف الأسفل كقطع الرأس لانه لا حاجة للغير وان بدونه العيون

لا تدخله الملائكة وقضية
المن والخبر حرم دخول
يحل هذه الصورة العظيمة
وهو ما اعتمدته الأذرى
لنقل البيان له عن عامة
الاصحاب والفقهاء عمن
الأكثر من والشامل عن
أصحابنا وأما ذلك فنقول
الشرح الصغير لا يكون
على الكسرها اه نقول
الاسنوي الله الله واب
ويطبق بها في ذلك يحل كل
معيضة (قوله) فلا يؤثر
حل النقد الذي عليه صورة
كلامه لانه لا يمنع دخولها
بمقتضى بالعلم بها وان
السلف كانوا يتعاملون بها
من غير تكبر ومن لازم
ذلك عادة جلوسهم لها وأما
الرواهم الاسلام فمقل
تحدث الا في زمن عبد الملك
وكان مكتوباً بها اسم
الله واسم رسوله صلى الله
عليه وسلم (ويحرم) حضور
بجملته (ما) أي صورة
على أرض وبساط بيأس
(ويحرم) ينم أو يتسكع
عليها وما على طبق وخوان
وقضية وكذا ابريق على
الدرجة لان ما هو أوا
يلبس مهان حبسته وقد
يؤخذ منه أن ما عرف من
ذلك لم يستحرم وهو

(٥٥) - (شر وافي بن قاسم) - (سابع)
ويؤيدها عنهم التعليق في السير دون البن في التو يفتقر لما عدله كل شهيداً ومقطوع الرأس) لا زيادة الحياة في صور كافي قوله (وصور
شعر) وكل ما لا روح له كالشعر من لان ابن عباس رضى الله عنهما أن لا صور في ذلك (ويحرم) ولو على نحو أرض وما من الغزو انما هو في
الاستدانة (قوله) وجوان وان لم يكن له تفسير كحرم بل هو كبرية لما فهم من الوعيد الشديد فلا يحسن

وان المصورين الخ عطف على العرن **(قوله فعل الخ)** خالفه انهما بوقفا فالمتولى **(قوله وكفقد الرأس)** خبر
 مقدم لقوله فقدم الخ **(قوله نعم يظهر الخ)** وظهر ان خوق نحو بطنه لا يجوز زاستدماوان كان بحيث لا يبق
 معا ليدخل في الحيوان لان ذلك لا يخفى جميعا الحاكاة اه سم وقره الرشدي وفي سم انضاض فتاوى
 الجلال السويطي في جوابه السؤال المانصة اما كون تقبيل الخبز بدعة متخصصة ولكن البدعة لا تقتصر في الحرام
 بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم **(لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكره)**
 لان الكره ما ورد عنه منى خاص اى اذ كان مختلفا في قوى حارسه وهو لم يرد في ذلك منى والذى يظهر
 ان هذا من البدع المباحة فان ضد ذلك كره لا يمكن الا لادب بالورود في اكرامه فحينئذ قدوس مكره
 كرهة ضد تدبيل بخر والقائه في الارض من غير دوس مكره وحديثه ورد في ذلكنا انتهى **(قوله)**
واشئ اى اى آخره الى قوله اى لاهل المنزل في النها بلاقوله وقول المارودي الى ولا ارض **(قول المتن ولا)** فقل
 اجابة الخ واستثنى منه البلقي ما لو دعاه في نهار رمضان والمدهون كلهم مكلفون صاغون فالتحليل الاجابة
 اذا قلنا قد فيها لا يجوز فظهر الطعام والخبز من اول النهار الى آخره مشقوقان اراهدا فليدعهم عند
 الغروب اه نهاية **(قوله به)** اى بعدم السقوط وقوله وفيه اى خبر مسلم **(قوله راية الخ)** واجمع
 للتفسير وقوله فان كان صاعا الخ يدل على راية الاخرى **(قوله هنا)** اى في طلب الدعاء في خبر مسلم
(قوله جبراهم) مغفولة لقوله دعاهم بالركعة الخ اى لقوله لكونه كدوقه اساقفهم الخ متعلق بجبراهم
(قوله وفيما يشاء) اى في خبر مسلم **(قوله ويحصل)** اى لا كل راقعة متباعدة فالتنفي واقله على الوجوب والندب
 لقمة اه ف اخرج عن الاصح الا فكان اوى **(قوله والاصح)** الى قول المتن ويا كل في النها ينو كذا في
 المعنى الاقوله لكن قال في الدرر **(قوله انه مندوب)** اى ولو في ولاية العرس اه نهاية قول المتن فانظر
 افضل ٢ اى من اتمام الصوم ولو اخر النهار اه معنى **(قوله اسناد مسلم)** علامه استخدام القول وهذا
 في الخبر جرد قولهم فيه كتاب اه عش **(قوله ولو وسما)** كنز مطلق اه معنى **(قوله مطلقا)**
 اى دعى اول اطلاق الصوم على المداي اول **(قوله جوازا)** الى قول المتن ولا يتصرف في النها بلاقوله و يظهر ان
 قال ابن عبد السلام **(قوله ثم انما ينتظر)** الى المتن في الاقوله و يظهر ان قوله قال ابن عبد السلام وقوله
 بل قيل اوسميتين **(قوله الباطن)** اى ولم يدل الرقعة على انه لله سبحانه وانحوه اه عش **(قوله الباطن)**
 ينبغي او لم يرض صاحبها كموطن اه سديع **(قوله واهتمت من)** اى في قوله بمقدم الخ **(قوله ونظر)**
(فيما) عبارة الغنى قال ابن الشهاب بنو فخر اذا كان قبلنا بقضى العرف اى كل جميعه اه وهذا ظاهر
 ويحتمل خلافه فليتأمل **(قوله خلافا لما شبهه المتولى)** ووافق المتولى مر **(قوله نعم يظهر الخ)** و يظهر ان
 خوق نحو بطنه لا يجوز استدماوان كان بحيث لا يبق معا لحا في الحيوان لان ذلك لا يخفى جميعا الحاكاة
 فرع في فتاوى الجلال السويطي ما منصته تقبيل الخبز هو بدعتوا اذا كان بدعة فعل هو حرام وقد
 قال ابن الخصاص في تسمية الغافلين ومنها اى من البدع تقبيل الخبز هو بدعتوا اذا كان بدعة فعل هو حرام وقد
 دوسه لا يجوز حرمه لكن بدوسه خلاف الاول وربما كرهه بعضهم واما دوسه فهو بدعتوا وتكاد البدع
 لا يجوز وانظر الى قوله رضى الله عنه في الخ الاسود انى اعلم ان الله لا يتنزه ولا تنفع ولا تولى وان استرسول الله
 صلى الله عليه وسلم بقلبك ما قبلت هذا هو الخ الاسود الذى هو من باقوت الخنثوه عين الله في الارض
 يصاغ به خلقه كالدرد في الحديث فكيف يجوز تقبيل الخبز لكن سبغها كرمه وفعنه تحت الاقدام من

به أمة أشمل من ضعف بل
 شاذ تجاسر ولا أرض على
 كاسه (ولانس فقط أجابة
 بصوم) تجبر مسلمة وفيه
 أمر الصائم بالصلاة أي
 الدعاء للسر واية الأخرى
 فإن كان صائماً دعاهم
 بالبركة أي لاهل المنزل كما
 هو ظاهر السباق لكن
 الدعاء لهم لا سيما بالأنور
 سنة المفطر أيضاً فذكر
 الصائم هنا لعل تكون منه
 أكبر لهم لما قام من
 بركة أو كبره يستعمل أن
 المراد هنا الدعاء لا كين
 حراً لهم لما قام من بركة
 صوبوه أيضاً أمر المفطر
 إلا لا قبل هو الوجوب
 فقبلة العرس وقبل سائر
 والوالم وتحصل بلفظة
 فشرح مسلم في
 موضع ولا يصح أن مندوب
 ولا يكبر له دعى وهو صائم
 أن يقول إني صائم أي فان
 أمّن على ما يحمله ظاهر (أن
 شق على الداعي صوم نقل)
 فكذا (فانفطر أنقلب
 فكان تدارك الصوم لعل
 فضائه وتلبيه لكن قال
 ليلقى استندة منظر في
 أحيان بسند أن ينوي
 ففطر وأخالف السر وعليه
 إذا لم يشق عليه فالصائم

أفضل وأما الغرض فهو وسع الفهم الخروج منه مطلقا (ويا كل الضيف) جوارا والوارد به هنا كل من حضر طعام غيره وحقه بقية الغرب ومن ثم كانت ضافتهما أكرام من غير تكافؤ وجامن خلاف من أو جهار (باللطف) دعاء أول اكتماله بالقرية ثم إن أنظر غير البحر قبل حضو والالطف وأهتفت من حمزة كل جيع مقدم له وصرح ابن الصباغ ونظره فإذ واقتمى العرف كل جوع مولى في ضفة النظم في ذلك القرينة القو ضلت ذات على كل الجسم

حل والامتنع وصرح الشنكان بكرة الالكل فوق الشبع وان حرون بحر متو يجمع بحمل الاول على مال نفسه الذي لا يضره والثاني على خلافه يضره - والصاحبه مالم يعلم رضاه كاهو ظاهر فاطلاق جمع عدم شبهة بتعين (٤٣٥) حمله على علم رضائي الالالامتنع كمال

اذا علم رضاه ملكه ذلك اه (قوله محل) أي ولو كان كثيرا (قوله وصرح الشنكان الخ) عبارة الغني وصرح الماوردي بغير به الزاد على الشبع أي اذا لم يعلم رضاه ملكه ولو اذ لم يقين قال الاخرى وفيه وقفة انتهى اه وفيه والسدع بعد كمثل ذلك عن شرح الرض ماصوب عبارة الكتز ولا يقين وان حرم الزيادة انتهت اه (قوله فوق الشبع) وحده الشبع ان لا يعدها معاه معنى (قوله فوق الشبع) أي المتعارف لا الطلوس شرعا وهو لا يخبر نكاح البطن اه عبارة السدع بغير اضطره بان صير لا يشترى ذلك لما كوله اه فتح اه سديد (قوله بحمل الاول) أي القول بالكره وقوله والثاني أي القول بالحرم اه عش (قوله على خلاف) أي بان كان مال غيره او ضره اه سم (قوله ويضنه) أي ضمان المصوب به عش (قوله مالم يعلم رضاه) الوجوه حيث عدم الحرمة لان ضره خلافا لما قد يقتضيه حمله اه سم (أقول) كان قول الشارح وظهر بيان الخ ليس في نسخة النسخ والالاحتاج الى هذه القوله اه سديد (قوله على علم رضاه الملك) ظاهر ان حمله اذا صادقه على الرضا ثم ترد النظر فمما كل الزائد غير طمان الرضا ثم تبين من ملكه ان الرضا يقتضي صانع الشارح أن يفهمه بحمل عدم الضمان لان العبرة في الضمان وعدمه على وجود حقيقة الرضا وعدمها واما الالام وعدمه فباطل وعدمه لمحل هذا أقرب فيما يظهر اه سديد (قوله لا يملك) عبارة الغني حتى ياكل الخ (قوله فلا يجوز ان يادعها) أي على القرائن والعرف ومقتضاها (قوله والنسبة) عطف على القرائن (قوله اجمع الوقت) يضم الزاد وكسرهما انتهى بخلاف اه عش (قوله الا يخصص الخ) لمحل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم والافالوجه جواز ما روي به باذن اوفرينة ولو توفى ما يتخصص من غير رضاه سم أقول لمؤكدك بلا شك ان غير المتقدم لهم لا يكون كالحق يتساووا فيه اه سديد (قوله أي اقدم) الى قوله وفهم المتن في النهاية وكذا في الغني الاقوله وكصرفه بنقله الى المحل (قوله كاطلع سائل اوفره) أي لان علم رضاه ملكه به روض ومعنى (قوله مالم يوافق) أي المالك اه رشدي (قوله فيصر الخ) واضح ان حمله عند عدم العلم بالرضا من المالك اه سديد (قوله دون عكسه) زاد النهاية مالم تقم برينة على خلاف ذلك كاهو ظاهر اه قال عش قوله على خلاف ذلك أي فيها اه (قوله مضغينة) أي كسر خاطر (قوله ونقل جمع عن) اعتمده النهاية والغني فقالوا والفظ الاول واقرهم كلامه عند ملكه قبل الازداد انه الرجوع فيصير مالم

تقبل وقد ذكر في اكرام الخبر واحدات لا أعلم فيها شيئا مما جعلوا لاحسانها هذا ما نصروه وقد فعل ما قاله هو الصحيح المعتمد لا لا جواب اما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنصرف الى الحرام بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولاشك انه لا يمكن الحكم على هذا الخبر به لانه لا دليل على تحرره ولا بالكره اهتلاز المكروه ما ورد عنه من شيء خاص أي او كان مختلفا قويا كما صرحوا به ولم يرد في ذلك شيء والذي يظهر ان هذا من البدع المباحة فان تصديق اكرامه لاجل الامادات الواردة في اكرامه نفس ودوسه سكره وكراهة شديدة بل مجرد الفاقة الى الارض من غير دوس سكره عادية يورد في ذلك اه (قوله وصرح الشنكان بكرة الالكل فوق الشبع الخ) في شرح الرض وصرح الماوردي وغيره بغير به الزيادة على الشبع وانه لو اذ لم يقين قال الاخرى وفيه وقفة انتهى عبارة الكتز ولا يقين وان حرم الزيادة اه (قوله والثاني على خلافه) أي بان كان مال غيره او ضره (قوله مالم يعلم رضاه) الوجوه حيث عدم الحرمة لان ضره خلافا لما قد يقتضيه حمله اه سم (قوله الا يخصص الخ) واضح ان حمله عند عدم العلم بالرضا من المالك اه رشدي (قوله فيصر الخ) واضح ان حمله عند عدم العلم بالرضا من المالك اه سديد (قوله دون عكسه) زاد النهاية مالم تقم برينة على خلاف ذلك كاهو ظاهر اه قال عش قوله على خلاف ذلك أي فيها اه (قوله مضغينة) أي كسر خاطر (قوله ونقل جمع عن) اعتمده النهاية والغني فقالوا والفظ الاول واقرهم كلامه عند ملكه قبل الازداد انه الرجوع فيصير مالم

في النفس تلقى ذوا الخسيس دون عكسه كاهو ظاهر والمفاوت بينهما مكرهة أي خشي منها مضغينة كاهو واضح وفهم المتن انه لا يملكه وانما هو اتلاف باذن والاعتداله ملكه بالازداد أي تبين به ملكه قبله في الرجوع عنه وقوله والشر الصغير عليه بالوضع بين يديه شاذل قبل غلطه ونقل جمع عنه انه عليه موضع في قدره بانه هو

والمراد بالملك على القول به ملكه لغيره لكن ملكا مقيدا امتناعا بغيره على ما يقول جسم يجوز زوجه ابن الصاغ فإنه لا يجزى على أصلنا ثم ضيف الذي المشر وط عليه الضيافة (٤٢٦) على ما تقدمه اتفاقا فله القول بالخبر (وله) أي الضيف مثلا (أخذما) يشمل الطعام والنقد

وبذلك يمكن الرجوع إلى الشرح الصغير أنه عليه كونه موضع في نفسه موصوف بنوعه القاضي والاسمى وأقرب به
والأول رحمة الله تعالى اه وقال عرش وقباس ملكك موضع فيه أنه لو مات قبل ابتداء ملكه كان له أى ملكاً
مطلقاً حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من بعده أو اختار أهل زول ملكه عنه فظهر ولا
يبيد عدم الزوال لأن الأصل بقائه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغيره إلا كل سم على ج اه
(قوله والمراد) إلى المتن في النهاية الأقوال وقول جمع التيم (قوله ملكك لعنه) كانه احترام من ملك
الاستغناء دون ملك العين اه سددع أى يحكى عليه المغنى عبارة فالمراد أنه ملك أن ينتفع بنفسه
كالأه به لأنه ملك العين اه وفي شرح الروض بعد ذكر مثلها من الأذى ما نصه ولو جحد خلافه والا
فكيف يفارق مقابله وهو قول الفقهاء أنه لا ملك وأنها تلافى باذن المالك اه (قوله ملكك مقيداً) أى
بأن لا يتصرف فيه بغيره إلا كل اه شرح الروض (قوله يجوز) أى نحو البيع (قوله تيم) إلى المتن في المغنى
(قوله أى الضيف) إلى التنبيه في النهاية الأقوال وإذا جرد زواله ولو قوله وتازع الأذى إلى المتن (قوله
أو بظن) إلى قوله وإذا جرد زواله المغنى (قوله باختلاف الأحوال) وبمعنى الضيف بالدعوة فإن شئت
في وقوعه في محل المساحة بالصحيح في أصل الرضا التحريم اه معنى (قوله أن ظن الأسد) أى الرضا
بالأخذ (قوله أن ظن الأخذ بالبدل) الخ يبنى أن يكون محله إذا ظن بالمثل حقيقة أو صورة ما إذا ظن الأخذ
بالقيمة فيبقى أن يكون بيعاً وإذا كان الانتفاع بعين يبنى أن يكون جارية ثم الأولى أن يقال كان فرضاً
حكماً وعلى هذا القياس لا ضيقاً يبنى أنه لو ظن رضاء المالك بدون قيمة أو أجرة المثل ولم يرض المالك
بذلك أن المادعى رضاء المالك أخذاً مما عرض فلا يتقبل اه سددع (قوله على ما ظن) أى الاتى تفصيله
في قوله فان ظن رضاء الخ (قوله في توقف المالك) لعل في معنى من السببية (قوله على حقيقة) أى الأكل
وكذا ضميراً ليه (قوله رضاءه) الأولى ناخبة عن المدعى (قوله فأنظ) أى الملك (قوله أو بغيرهما) أى
كالانتفاع بعين (قوله مما تقرر) أى في قوله لأن المدعى (قوله أنه يحرم) الخ قوله بل ينقض في المغنى
(قوله يحرم التطفل الخ) وقيد ذلك بالامام بالدعوة الخاصة أما العلامة كان فتح الباب ليدخل من شاء فلا
تطفل والطبقى مأخوذ من التطفل وهو منسوب إلى غطيل رجل من أهل الكوفة كان يأتى إلى الولاء ثم
دعوة فكان يقال غطيل الأعراس اه معنى (قوله وهو النحول لعل غيره) وكثرة النحول لا كل طعام
الغير دخوله ملك غيره بل إذا كان مطلقاً وإنما اقتصر على ما ذكر لأنه معنى التطفل ثم أراد محله ما يخص به
عائلة أو غيره وينبى أن مثل ذلك ما لو وضع في محل مباح كمسجد فيحرم على غير من دعاه ذلك اه عرش
(قوله بل ينقض بهذا) أى بتناول طعام الغير بالتطفل (قوله أن تسكر الخ) فضيحة الرضا صغيرة وقضية
ذلك توقف النسق على عدم غلبة الطاعات لطهر اه سم (قوله أنه يدخل سارقاً) وعلمه فلو دخل وأخذ
مساوياً ربع دينار قطع سوا مدخل بقصد السوق والأول أنه يؤخذ في النحول بخلاف نحو داخل الحمام
فإنه مأذون في النحول للفعل فإن صرفه بقصد السرقة قطع لعدم الأذنة في النحول على ذلك الوجه اه
عرش (قوله مغيراً) أى منتهياً اه عرش (قوله مساواة السر والخ) مقتضى هذا أنه لو أكل ما ساوى
ربع دينار مرة فسق وظهر كلامهم خلافاً لغيره اه سيدع (قوله ووشه) أى من التطفل اه

وخرج مغبرا و اغماله يفسق باقر مره فله شهوتان شرط كون السرقة فستاقموا و اقام السر و قبل بعد ينار كالمغروب و شدیدی
على ما فهم ما و منه ان بدی و صوفیاسملا كواعا السد و سافینسبج باجماعه من غیر ان العابی و لاطن و ضاه بذل و اما اطلاق بعضهم

أن دعوته تتضمن دعوة جماعة فليس في محله بل الصواب ما ذكره فيمن التمس (وبجل) لكن الأولى الترك (نوسكر) وهو دمه مغرنا (وغيره) كلوز ودفانير ودرهم وقارغ الأذرى في محل نهرها بان فيه اضعافا يذاع بها يؤدى القتل (في الاملاك) أى عقد النكاح وكذا سائر الولام كالتنان (تنبيه) قولهم الأولى الترك يحتمل أنه خاص بخصوص النصارى لا ينافي قول التولي وجرم به غير واحد الأولى تقديم حلاو الحاضرى عقد النكاح ويحتمل العموم وان ما ذكره التولي معناه تحويات الامم والمختصر (٢٣٧) صرمان الولية تشمل الدعوة على

رشيدى (قوله) أن دعوته (قوله) لكن الأولى الترك (قوله) بشكل بانجر اه سم (قوله) وهو (ومب) الى التنبية فى المنسى (قوله) المنفى فى الاملاك (بكره) الهمزة اه عش (قوله) تقديم حلاو الخ (أى) بلا تشار (قوله) لا خصوص الحلاو) فديقال لا بعد أن يكون الحلاو أولى كاتقديم قياسا على الحقيقة وتوطئه بعمل كلام التولى اه سيدعمر وقوله كاتقديم أى فى أوائل الفصل بقول الشارح ويؤخذ منه أنه ليس هناك المذكور ما يبين فى الحقيقة (قوله) وهذا الخ) عطف على تدبيل الحلاو والاشارة للدعوة على الاملاك (قوله) نلما الخ) أى قوله وفى رواية الخ فى النهاية (قوله) نلما نلما على الله عليه وسلم (لم) انظر ما روجه البلاغ مع انه لا نرفيه أى النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ضمير ما نصيبه من انصبه فى انصبه (قوله) وابن الجوزى موضوع فيه بقى ما مر من سم مما نه قد يقال كان النحر يقتضى عدم الكراهة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك اه (قوله) غاذينا الخ) أى النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ضمير ما نصيبه من انصبه فى انصبه (قوله) وابن الجوزى موضوع فيه ان ابن الجوزى لم يقل فسيموضوع اغتالاه لا يصح ولا يلزم منه الودع - قال الزركشى بين قولنا موضوع وقولنا لا يصح كون كبير فان الأولى اثبات الكذب والاختلاف والثانى عدم الثبوت ولا يلزم منه اثبات العدم وهذا يصح على كل حديث قاله ابن الجوزى لا يصح أو نحوه انتهى اه عش (قوله) فانه لم يجد أى الحاقطة الهنسى (قوله) ترجمها أى فسرهما (قوله) وفى رواية الكبير سلال الفا كهنا الخ) أى بدلى الملبى اللوز والسكر والسلال بكسر السين جمع نل وهى ما وضع فيه الخنزير وغيره من نحو الطبق يقال وضعه فى السل والسلة أى الجولية (قوله) فانتر (أى) صلى الله عليه وسلم (قوله) وان ذلك) أى لا تار وهو قوله الذى وانه قال الخ مع وفان على سلال الفا كهنا الخ (قوله) فانه ان علم) أى قوله لان قال فى النهاية والمنسى (قوله) لا نوتوبه) أى لا يخص به بعضهم دون بعض اه رشيدى (قوله) منه) أى من الهواة (قوله) بالاحذ) الأولى لشبل الصور والآخر تحذفه كالمعنى وشرح التهج (قوله) والاه) أى بان لم يسقط أو سقط بعد قصد أخذه هذا مقتضى صنعه فاهراجم (قوله) بقى) أى اختصاصه (قوله) فصرم على غيره الخ) عبارة فى النهاية والمعنى فلو أخذه غيره فى ملكه أى الغير وجهان بيان فى ما لو عشى لما نرى فى ملكه فأتخذ فصرم فغيره وما إذا دخل المسلم الماع فى موضعه فصاره أو وقع فى ملكه فأتخذ فغيره وفيما إذا أحيما متجبره وغيره لكن الأصح فى الصور كلها الملك أى لا تحذل الثانى كالأحجام عدا صورة التلوة والاسئلة فيها اه (قوله) ولا علكه أى الغير (قوله) ولم بأذنه) مقتضاه إذا أذن المالك لملكه فصرم وعلمه فبنيق ان العلم بأرضنا من المالك كالأذن وأضح ان ابن من وقع فى حجره وعلمه بصره سبب فلا نخذونك اه سيدعمر

(قوله) لكن الأولى الترك بشكل بانجر اه (قوله) نلما نلما على الله عليه وسلم الخ) قد يقال كان النحر يقتضى عدم الكراهة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك لأن يجاب بان النحر ليس فى خصوص النحر (قوله) وقيل أخذه مكره) قد تشكل الكراهة على النحر فاذ بنوا بذاته ان صح الاحتجاج به إلا ان يحمل ما ينص على ما ذكره بقوله نعم الخ (قوله) وأبسط قوبه الخ) عبارة شرح الارشاد أو بسط ذيله قال فى شرحه الصغبر يخرج وتوقعه فبما اتفاقا فانه لا علكه بل يكون أولى به فصرم على غيره أخذه إلا ان نلما رضاء أو سقط من نلوه وان لم ينفسه ما إذا حرم بل أخذه كخند خر طير عشى ملك الغير أو سبب دخل مع الماعوضه أو نلما وقع

على أرضه فانه قال لم أنكر من نهى ما لا نلما فالتبوير (وبجل) التقاطه (قوله) رضامالكه (وتدركه) وقيل أخذه مكره وأطلقوا فى الانتصار له لانه دنا عليم ان علم ان التلوة لا نوتوبه يوم يقدم قد أخذ فى مروه ولم يكن تركه أولى ويكره أخذه من الهواة بالز أو غيره فان أخذه منه أو التقطه أو بسط قوبه لانه وقع فى ملكه لا يخلو وصدا وان أخذه من ملكه سيدفان وقع بحجره من غير ان يسقطه ففسط من قبل قصد أخذه بغيره أو غيره والى اختصاصه بالابن ولا علكه لانه لم يوجده منه ند وتوقعه بحجره ففسط ذلك ولا علكه أولى به فصرم على غيره أخذه من نلوا علكه بخلاف ما جرى فى الصغبر لان ذلك غير مملوك بخلاف هذا فانه باق على التلوة ولم يذنه فى أخذه من هو أولى به

(قوله وهذا) أي بالقرن المذكور بين التضرع والنشأ (قوله فتوحل الخ) نشر مرتب وقوله فيها الخ أي الأرض والخبرة تنازع فيه الغلات (قوله والجاه سكة) أي دخولها (قوله بالتضرع) متعلق بالخاتمة اه سم (قوله بالنشأ) عطف على قوله بالتضرع (قوله كما فاده كلامهما الخ) شائعة في آداب الكل تسن التسمية قبل الأكل والشرب ولومن جنب وماتن ولو سمي مع كل لقمة فهو حسن وأقلها بسم الله وأكلها بسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كافية للجاه باعتد مع ذلك تسن لكل منهم أن تركها أولى أي أنها وإن تركها في آدابها أولى من تركها في غير ذلك وبسم الجدة الفراعين من ذلك ويجوز بهما بقية يديه فيما وسن غسل اليد قبله وبعده لكن المالك يندب فيه فمقبله ويتأخر به فمابعدده ويسن أن يأكل بثلاث أصابع للاتباع وتسن الجاهة والخدمين الغير المحرم تحكايه الصالحين على الطعام وتقليل الكلام أولى ويسن لعق الأصابع والاصابع وأكل ما قلتم يتخص أو يتخص ولم يندب تطهيره وطهره ويسن مؤاكلة عبده وصغاره وزوجاته وأن لا يتخص نفسه بطعام إلا لعذر كدواء بل يؤثر على نفسه ولا يقوم المالك عن الطعام وغيره بأكل ما دام ينظر به حاجة إلى الأكل ومثله من يقتدي به وإن رجب بضيقه وذكره محمد الله على حصوله ضيقه وذكره المالك مستكثراً ومضطجعاً بذكره إلا كل مما يلي غير من الأكل والوسط ويستثنى من ذلك نحو ما كاهة مما يتنقل به فبأخذ من أي جانب وكرهه يفسد الطعام بحيث يقع من فعله شيء ومنه لا قوله لا تشبهه أو ما اعتدت أكله وكرهه نفذ به في القصعة والشر من فم القر بقوله لا ياكل بالتمثال والتنفس والتفخ في الأنا والعراف والمخاط حال أكلهم وقرن غرتين ونحوهما كعنيتين بغير إذن الشريك ويسن لغيره أن يأكل أن يدعو للمضيف كان يقول أكل طعامكم الأبرار وأطعم عندكم الصائغون وصلى عليكم للملائكة ويسن قراءته وادخاله وقر يش ويندب أن يشرب بثلاث أنفاس بالسمية في أولها والخدم في آخرها ويقول في آخره لا اله الا الله وفي الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم وإن نظرت في الكوز قبل الشر بولا يتنفس فيه يسهل من فيه على الجاه وكرهه بالتسمية والشر قائم لخلاف الأولى ومن آداب الأكل أن يلتقط فبات الطعام وأن يقول المالك لضيافته وغيره كز وجسه وولده وأزوجه ومن الطعام كل ويكره عليه ما لم يتحقق أنه أكل من نوله بل يدعى ثلاث مرات وأن يتخلل ولا يتناهى ما خرج من أسنانه بالخلال بل ويمبو يتنفض بخلاف ما يجسمه بلسانه من ينهاه به بلسانه وان يأكل قبل أكله اللحم لقمة ولقمتين أو ثلاثاً من الخبز حتى يسد الخلل وإن لا تشم الطعام ولا يأكلها راحتي يده ومن آداب الضيف أن لا يخرج إلا بآذن صاحب المنزل وإن لا يجلس في مقابلة بجرة النساء أو سترته وإن لا يكثر النظر إلى الموضع الذي يخرج منه الطعام ومن آداب المضيف أن يشبع الضيف عند دخوله إلى باب المارو ينبغي لذلك كل أن يقدم الفاكهة ثم اللحم ثم الخلوة وانما قدمت الفاكهة ثلاثاً أسرع استحالة فينبغي أن تقع أو تغل المائدة ويندب أن يكون على المائدة نقل وسبأ في أن شاء الله تعالى زيادة على ذلك في باب الأطعمة اه معنى وكذا في الأحياء في أدات كثيرة على ذلك

(كتاب القسم والنشور) *

(قوله يتنفع) أي قوله قبل في النهاية (قوله ومن لازم بيان ما بين الخ) منوع اه سم عبارة الوشيد في نظره لا ينبغي ولو أجلي بان القسم والنشور من جملة أحكام عشرة النساء أكثر الكلام التي فيها ما لا ذلك خصهما بالذكر لكانت واضحا على أن من المشهور أنه إذا ترجم لشيء زاد عليه لا يضر اه وقوله على أن من المشهور الخ يأتي عن سم ما يندفع هذا الجواب (قوله الاعتراض عليه به الخ) جرى عليه المعنى (قوله

في ملكه وانما ملك الهي بالتحجر الغير لان التحجر غير ما لا فليس الأحياء تصرف في ملك الغير بخلاف هذه الصور اه فليست هذه ما ذكره هنا (قوله بالتضرع) متعلق بالخاتمة

(كتاب القسم والنشور) *

(قوله ومن لازم بيان ما بين الخ) عليه منع فونزل عليه لم يندفع الاعتراض بالاتباع المذكور (قوله

وهذا يتنفع الخاتهم سقى
أرض أو حفر حفرة لا
يصد الاصطيد فتوحل
أو وقع فيها سيده والجاه
سكة لبركة كبيرة وأخذ
صيد من داره التي يعلق
بها عليه بالتضرع في أنه
وإن كان أحسن له لكن
عليه أخذ وإن أم
بدخوله لملكه بالنشأ
وأما ما أوجهه كلامهما
هذه من الفرق بين هذه
المورد والتضرع فهو مبنى
على ضعف ما أفاده
كلامهما في باب الصيد
(كتاب القسم) *
بفتح فسكون وأما بكسر
فسكون فالنصب وبفتحهما
فالمبين (والنشور) من
نشور لا تقع فهو ارتفاع عن
أداء الحق ومن لازم
بينهما بيان بقية أحكام
عشرة النساء فاندفع
الاعتراض عليه

بانه كان ينبغي أن يزيد في الترتيب عشرة النساء لانه مقصود الباب (مخصص القسم) أي هو جوه (زواج) بحسب مقتضى ما هو من الرخصة ولا الامام ولو مستويان كما أشعر به قوله تعالى فان ختم لا تعدوا او واحدة أو ما ملكت أيمانكم أي فانه لا يجب ذبح العدة التي هو فاقعة القسم لكن ينبغي أن لا يسلطوا وأن يسوي بينهم قبل أن يكون ينبغي وتخص الزوج بالقسم لان الباعث انما يدخل على المقصور اه وحصره ليس في محله ونحو ذلك أن الأصل في لفظا مخصوص وما يشق من ان تدخل الباقى حيزه (٤٩٩) على التصور وبه هو ماله الخاصة

وهو الزوجان فان من ثم
سلك المصنف سلامة
من التخصيص والقصور
التيين وقد تضمن معنى
التيسير ما يجعل مجازا
مشهورا عنه لدخول الباء
حيزه على المقصور الذي
هو الخاصة قبل وهذا
أشهر وأبين وأعلى وكان
المعرض انقصر هذا لكنه
لم يغب التعبير عنه (ومن)
له زوجان لا يؤمن أنه بيت
صنعه كما يأتي ثم (بات)
في الحضر أي صار لا أد
نهارا فالعبر بيان أن
شأن القسم دليل للإخراج
مكته نهارا عند احدا من
فان الاوجه أنه يؤمن أن
يملك مثل ذلك الزمن عند
الباقيات (عند بعض
نسوة) بقرعة أو دونها
وان أم فلاس مقتضى
صارت به جزاء الميت عند
بعضنا ابتداء من غير قرعة
ولامني بات أو اختلافان
وهم فيه لانه لا محصل
وجود الميت بالفعل عند
واحدة شرط طائر دم الميت
عند البقية وهذا يقتضي
شأن مجاز كما هو واضح
وبه تضع أيضا اندفاعا

بانه كان ينبغي الخ ان كان حاصل الاعتراض ان مقصود الباب ينسب التصريح به في الترتيب بتدفع
مجاز كرهه على تقدير ترجمه اه سم (قول المتن زوجان) أي اثنين من فكثر ولو كان غير مترادف اه
معنى (قوله حقيقة) الى قوله قيل في الغنى (قوله أن لا يسلطوا) أي الامام اه عس عبارة السيد
هذا الاطلاق صادق بمن لم تعدلوا من الامام وجه واضح ثم أو يستقولا اه (قوله قيل كان
الخ) عبارة الغنى والنهاية بتدخل الباء على المقصور عليه خلاف الكثير من دخولها على انقص وفلا
حاجة سيئلت لتسوي بهضم القليل كلام المتن اه (قوله ان الأصل) أي الحقيقة (قوله زوجان) الى
قوله ولا معنى بان في المعنى الاقوى في الحضر (قوله أي صار) أي حصل اه عس (قوله وان ثم) راجع
لقوله أو دونها فقط اه سم (قوله من غير قرعة) أي ولا تراض (قوله ولا معنى بان) عطف على قوله ليس
مقتضى الخ (قوله وبه الخ) أي بقوله لانه القول على ما عساه المتولى في النهاية (قوله لساقيل الخ) القائلون
الأدوية عبارة به الامام أي المصنف وهم أنه انما يجب القسم اذا بات عند هاليس كذلك بل يجب عند اذاته
ذلك لا يجوز له تخصيص واحد بالبداهة بالاعتراض على الاصح كما باتت فترده بالقسم هنا كاترى
ضرب القرض وتوحيد الشرح كالامامان بحكم ثوار دامعه في الرد عليه على محل واحد من تقع المناقشة مع
الاذرى في أن القرض جعل تسمى فسماء مثل اه رشدي ووافق المعنى للاذرى (قوله عند اذاته) انخبر
الارادة لا يلزم شيئا لجواز الاعتراض عنها اه سم وقدم جوابه من الرشدي آتقا (قول المتن زمة) أي
ولو عينوا وجوبوا وبمعنى اه معنى (قوله فورا) أي ولو بدون طلب كما يصير به الفرق المذكور اه
سم عبارة عس أي فلو تركه كان كبيرة أخذ من الحرة لا تقي اه وفيما انحرالا تقي لا يندرج
القرينة (قوله وفي معاص) انظر الماراد معاص اه رشدي (قوله لم يصح به) أي لا بكان التدارك لهما
بعد الموت سم وسدع (قوله أن يبيت الخ) متعلق للظرف وفاعل الزمة (قوله وقد كان) الى قوله لكن
اختاره في المعنى (قوله امره) أي مثلا اه عس (قوله وشقائل الخ) هو ونحوه مما أورد في كلام
الشار على الله عليه ولم يجعل على حقيقة لا صارف اه عس (قوله خلاف المشهور) أي
فما عدا أنه كان واجب عليه على الله عليه ولم اه عس (قوله اختاره السدي) ضعيف اه عس
(قوله ونسج جديدة الخ) هذا مجرد تصور ولا فلا واسم بعض نساءه في السفر بقوله بعض الباقيات كما
يأتي اه سم (قوله المختلفات) خرج به ماو كان معه واحد من زوجه وقسم بينهما وبين الجديدة

بانه كان ينبغي الخ ان كان حاصل الاعتراض ان مقصود الباب ينسب التصريح به في الترتيب بتدفع مجاز كره
على تقدير ترجمه اه سم (قوله فان الامام به يؤمن أن يملك مثل ذلك الزمن عند الباقيات) الظاهر ان هذا
لقول المصنف الا لا يجب تسوية في الاقامة نهارا على ما أتى في شرحه أن ذلك الظاهر ان هذا في يوم
وأوله مثلا وكان الأصل دليل والنهار عا فلا يجب التسوية في الاقامة نهارا وهذا فيما إذا لم يرب القسم كذلك
بل ابتداء الاقامة عند واحدة نهارا يؤمن أن يملك عند الباقيات مثل القدر الذي يملك في عندنا (قوله وان
ثم) راجع لا دونها فقط (قوله عند اذاته) انخبر الارادة لا يلزم شيئا لجواز الاعتراض عنها (قوله فورا)
أي ولو بدون طلب كما يصير به الفرق المذكور (قوله لم يصح به) أي لا مكان تدارك كما بعد الموت (قوله)

تقبل عبارة فهم أنه انما يجب اذا بات وليس كذلك بل يجب عند اذاته ذلك (زمة) فورا فاما فظهر هنا فمرا لاسيما ان كان عسى بال
يقرعه لازم وهو معرض للسقوط بالموت فزمنة الحرج منما استكن به هذا يفرق بين الحي ودين لم يصح به أن يبيت عند من
يق) من تسوية بينهم للغير الصحيح اذا كان عند الرجل امرأ فان لم يعدل بينهما لم يوفهم التسوية وشقائل آتيا فقط وقد كان على الله عليه
وسلم على غايه من العدل في القسم وقول الامام في أنه كان تبرعاً له ولم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من نساء منهن الآية بخلاف
المشهور لكن اختاره السدي ونسج في الخبر نواصير وحده ونسج جديدة في الظاهر في بان عند هاليس فانه قضاء الحق للباقيات

والاولى ان سوى بينهما في سائر الاستناعات (٤٤٠) ولا يجب لتعلقها بالبل القهرى وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر وجوبها

مادام في السفر اه عش (قوله الاول) الى قوله سيما في المتنى (قوله ولا يجب الخ) عبارة المتنى ولا يجب التسوية بينهما في الجاع فانه يتعلق بالنشاط والشهوة وهي لا تتأني في كل وقت ولا في سائر الاستناعات ولا يؤخذ بعمل القلب في بعضها لانه على المتعليه لم يكن يقسم بين ما هو يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تخني فيما تملك ولا املكه وما اؤدو ودفعه وصح الحاكم اسنده اه (قوله لتعلقها بالبل الخ) ولقاتل ان يقول ان كان المراد ان ذلك ليس مقدورا له فهذا منع الوجوب منع الاستحباب ايضا لان الظاهر ان غير المقدور يمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وان سلم انه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل اه سم اقول ولا يجب بالتشاور الثاني ومنعه للوجوب باسقاطه على النفس جدا والمصلحة تجلب التسير وفي التذبح جمع بين مصطلحا ولعل قوله فليتأمل اشارة اليه اه سيدع (قوله وكذا في التبرعات) أي لا يجب التسوية بينهما بل تسن اه عش (قوله او عند استكمال التوبة الخ) عبارة المتنى او بعد استكمال توبه بأكثر اه (قوله بل الجاع الخ) متعلق بيطعن اه سم (قوله الوجه الخ) نائب فاعل توبه وقوله انك ايا الاعراض (قوله على ما تضمنه المصنف الخ) عبارة النهاية على الراجح بطريقه في الشري اه قال الرشيدى اعيان بعد التناول لهم حتى يقضى من فوجهم ان اذ يتصور القضاء الاذ ليس في هذا الجواب سبب الوجوب وهو يجب بخلافه في الحقيقة لما بيننا للشهاب سم في حواشيه ان هذا من باب تحصيل محل اداء الحق الواجب فوجوب الاعداء وجوب التصديق ما يؤدى من وجوبه وجوب لسبب الوجوب انتهى اه (قوله لاجل ذلك) أي القضاء والجوارم متعلق بالاعداء أو يجب الاعداء (قوله نظير ما مر الخ) أي من الله لا يلزمه تقديم الاحرام حتى يلزمه موصوم الثلاثة تأمل الخ (قوله قبل الخ) واقفة المتنى (قوله احسن) أي من قول المصنف بآيائهم (قوله اذ يلزم الخ) لجواز ان يكون في انشاءه على ان الوجوب موسع قبل الطلب فلا تم قبل الطلب ذلك فمجرد في الآثم في الجاه لا يفي ثبوت الطلب كحاشيته الذين فاضح بذلك ان الرد الا في لا يفي السؤل اه سم (قوله ورد الخ) هذا بقدره عما لا يريد في المعترض وهي الاحسنية فهذا ليس رد الا برباد بل غايته تصحيح العبارة اه سم (قوله انتم متساوون بان) أي التعبيرين (قوله فهما لتعلقها الخ) وعبارة شرع الرض لان ذلك يتعلق بالنشاط والشهوة ولا عليهما ولقاتل ان يقول اذا كان المراد ان ذلك ليس مقدورا له فهذا منع الوجوب منع الاستحباب ايضا لان الظاهر ان غير المقدور يمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وان سلم انه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل (قوله من الجاع) متعلق بيطعن (قوله لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب) لباحث أن يمنع ان الاعداء من باب تحصيل سبب الوجوب لثبوت الوجوب قبل الاعداء بتدليل انه بمجرد الاعداء يجب القضاء وان لم يثبت عندهن كما هو ظاهر ولم يكن الوجوب ثابتا قبل الاعداء لتوقف بعده على الميت عندهن اذ لا يجب القسم لبعض النسوة لان بان عندهن البعض الاستحباب محل اداء الحق الواجب فوجوبها وجوب تصديق ما يؤدى منه ما وجب لاجوب لسبب الوجوب ونظير ذلك الذين الذين عصى به فانه يجب الاكتساب لادائه ولا يقلل ان الاكتساب سبب الوجوب فلا يجب سبق الوجوب على الاكتساب بل وجوب الاكتساب من باب وجوب تصديق ما يؤدى به الدين المتمتع وجوبه فليتأمل فانه ظاهر فالوجوب لاعداءه ما يجب في الخروج عن الحق الواجب كسائر الحقوق الواجب فانه يجب الخروج منها ولو بغصب بل ما يتوقف عليه الخروج فتأمل بطرفه وانما صوفى ليس هذا نظير مسألة المتمتع المذكورة لان الوجوب هناك لم يوجد الا بعد الاحرام بالخج بدليل انه لو ترك الاحرام بالخج في ذلك العلم لم يحتاج بصوم ولا غيره مطلقا فتدبر ولا تغفل (قوله ورد الخ) هذا بقدره عما لا يريد في المعترض وهي الاحسنية فهذا ليس رد الا برباد بل غايته تصحيح العبارة (قوله ورد الخ) لقاتل ان يقول هذا الذي لا يفي السؤل الا بالزمن في الآثم في الطلب لجواز ان يكون في الآثم ينال على ان الوجوب موسع قبل الطلب فلا تم قبل الطلب ذلك فمجرد في الآثم في الجاه لا يفي ثبوت

خلاف من أوجب التسوية فيها ايضا ولو اعرض عنهن أو عن الواحدة ابتداء أو عند استكمال التوبة بالنسبة لهن (لم يأت) لان الميت حقه ولان في داعية الطبع ما يفي عن ايحابه (و) لكن (بسبب ان لا يطلعن) أي من ذكرن الشامل للواحدة وأكثر من الجاع والميت تحصيل لهن لا يؤدى الى فسادهن أو اضراهن سيما ان كانت عندهن سبب يجعل أثرها عليها أو عليهن ومن ثم اختار جمع قول المتسولي بكرة الاعراض عنهم وتوى الوجه المرمم لذلك وقولا يجوز الاعراض لعروض كان ظلمها من بان منه المتسولي لهن فليزمن ان يقضى على ما تضمنه القول وسبقه في غيره لكن المعتقد خلافه اذ لا يتصور القضاء الامن فوجب المتسولي فلا قضاء الا ان اعاده - ن ولا يجب لاعداء لاجل ذلك على الاوجه لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب نظير ما مر في احرام المتمتع بالخج لصوم فيه قيل قول الله لم يكن لهن الطلب احسن اذ لا يلزم من في الآثم في الطلب الاثرى ان المدين قبل الطلب لا يأت بترك الدفع واذا طلب آثم اه وود بان الحقيق انهما متساويان اذا اصل الجارى على السنة حله الشرع ان ما وجب على السبعة على سبيل الارزاق به وما لا فلا فهما

(متلازمان)

على السنة حله الشرع ان ما وجب على السبعة على سبيل الارزاق به وما لا فلا فهما

متلازمان تابا وتقسيا ومسئلة الله من ذلك لانه واجب بطالعه غاية الامر انه واجب مع قول الطالب مضيق بعد فان قلت قلت لنا وجبان
لا بطالعه الا بعد تنسيق وقتها كالمطلوح في وقت الزاد ان الواجب الخ للطالبه وتوقف على شرط في البعض لذلك خصه بالزجر في التلازم
القيدي ذكره ويسحب ان لا يخفى ان الزوجين ليس كل اربع اعتبارا بمنزلة اربع زوجات (٤١١) قال في الجواهر وانما في فراش
واحد حيث لا يعتد في

متلازمان) أي الطالب والام (قوله) يستحب أن لا يخفى (الحق) له ومسافر فبأنه في الغنى الا قوله ويجوزية
والى قوله ومنه ان لا يشارك في النهاية الا قوله ويجوزية وقوله وحرمته الخ لولا ان قال الرائي (قوله) ان لا يخفى
الزوج (الخ) أي من البيت (قوله) المتن مريضه) يدخل في المرض نحو اجزاء تستحق القسم ولا ينافي الامر
بأنظر ارمين الاجزاء لان هذا لا ينافي في سطلها عليهم هذا الحق مع امكان التصلب بالطلاق والاكتفاء منه بان
بيت بها بمنسب البيت من غير ملاصقة وتحدافراش مر اه سم وبقي ما لو كان الزوج هو المأجود ولم
يتيسر له فسخ نسبا بالاجزاء فهل يكفي في دفع التشويز بها بانفراها عن حق جات بمنسب البيت فلا يكون
ناشر بذلك ولا يعيد بمسكنها من الجناح والتعدي بها ولا في نظر والظاهر الاول اه ع (قوله) لا يخفى
منها) أما الجنونية التي تخاف منها ولا يظهر منها تشويز وهي مسئلة فلا يجبه له قسم كجمله من التشويز وان
استحققت النفس مقتضى قسم (قوله) أو غنمها (الخ) أي بلا عدولها كرض والا فهي على حكمها كآله
المال ودي اه معنى (قوله) من الغنم (ها) أي ولو بغوصه وان سكت من الجناح لا عرفت استماعها
منها فان عذرت كان كأنه صان ملاصقة ونافته فأذا لا يحتمل عادة ثم بعد ناسر توصف في ذلك ان
لم قبل قر ينقو على كتبها اه ع (قوله) أو اتفاق (البالغ) خرج ذلك ضربا من دونهما لا يعد
تشويزا اه ع (قوله) ومعدته) عطف على قول المتن ناسر سم ورشدي (قوله) ويجوزية) ظاهره
ولو علمنا أو حبسها الزوج سلفه عليها اه ع (قوله) ومسافر فبأنه (الخ) لم يبق ولو بان العاوية منه
مسئلة عدم الذنب العنوي للإتيار ومع قوله للمرابان خرج بغير ادنه اه رشدي (قوله) وحرمته
الخالوة (الخ) عطف على قوله كالاقتفاء (قوله) ولعل الاصح القول (الثاني) عبارة قاله بان لا يلاحظه
مقابله اه وهو وجوب القسم ودفع النفقة وتشويز ذلك ع (قوله) لا تقبلها) أي لا يدخل في ذلك قطعا
لزمانه وقت العقد اه ع ونصنا لتعليل اختصاص القطع بما عايناه وقت العمل والغيري فيه
الخلاف أيضا قلنا اصح (قوله) والمستحق علمه (القسم) الى قوله ومنه ان لا يشارك في الغنى الا قوله كذا عبر
الى وسبقها وقوله لم يؤمن ضرر او (قوله) بل بحثان) عبارة قاله بان لا يشارك في الغنى (قوله) ان غيره) أي
غير المميز اه ع (قوله) وسبقها) عطف على مرافقها ولو لم يعني أو (قوله) فان لم يؤمن ضرر (الخ)

الطالب كالمسئلة الله من ذلك فلتأمل (قوله) في المتن وتصح القسم مريضه) يدخل في المرض نحو اجزاء
فتستحق الاجزاء القسم ولا ينافي بالامر بالفراش من الاجزاء لان هذا انساب في سطلها عليها هذا الحق مع
امكان التصلب بالطلاق والاكتفاء منه بان بيت بها بمنسب البيت من غير ملاصقة وتحدافراش مر اه (قوله)
لا تخاف منها) خرج من يخاف منها وان حبس نفقها كالجسم لا ركبي حيث قال نعم يستحق صور وان لا قسم
فهم جامع استحقاق النفقة تعاها الممنون نال في تخاف منها لا يجب ان قسم لها نعم ان نفقها واجبة عليها يظهر
اذ لا يظهر تشويز ولا امتناع الثانية وقد كرر مسئلة المريرة السابقة من المأجود (قوله) ومعدته) عطف
على ناسر (قوله) وكر الجوسه وهم حرمته كالجناح (الخ) يحتمل ان هذا الشارح أراد ما لو سلم على
بجوسه بعد النحول وتخلت فلا قسم لها في العدة حرمته الخ لولا ان يقال هي في معنى الرجسية التقدم
انه لا قسم لها فلا حرجة كذا كراهة في نظر لا بعد التسليم لا يقع من التصريح بحكمها ولو كان جاز كذا
وهو فلتأمل (قوله) ولعل الاصح القول (الثاني) كذا مر (قوله) لم يؤمن ضرر (الخ) الزود هو الاقرب شرح
مر (قوله) أما الجنون فان لم يؤمن ضرر أو أذا لم يؤمن (الخ) كلام الشارح كالصريح فان من لم يؤمن ضرر

الانصر اذ لم يمان حوت
على ذلك (وتصح القسم
مريضه) ما لم يسافر من
وتختلف لاجل المرض خلا
فمن لها وان استحققت النفقة
نقله البلقيني عن المأجود
وأقره واضع مله غيره
(ورقاه) وقوله لا يجوز
لا يتحقق منها ومراهقة
(واشأن ونفسه) ومحرمة
وصولي أو ظاهر منها وكل
ذات عدو شرعي أو طبعي
لان المقصود الا ان لا يوطئ
وتستحق كل منهن النفقة
(لا انشر) أي على جعة
طاعة بان تخرج بغير الله
أو غنم من التمتع اه أو
تعلق بالبيت في جوسه
يجنونه أو يدعى الطلاق
كذا يروى عنه في وطءه
وصغيره لا تطبق الوطء
وبجوسه مقصودة ويجوزية
وأما لم يصح تسلمها
ومسافرة فبأنه وحدها
لجنتها كالاقتفاء لهن
وحرمته الخ لولا ان يشار
والجوسه كذا وقع لشارح
وذكر الجوسه وهو حرمته
كالجناح على مثلها على
ما مر قال الرائي ولو ظهر
له انها حل لم منع قسمها
وحقوقها لتتسدى عنه

(٥٦ (شر واني فانسم) - سابع)
فصل علق في الام وهو اصح القولين اه وهو بعد ولعل الاصح القول
الثاني واني أول الخاطم ما صرح به وينبغي أن يكون محل الخلاف الظاهر زمانها في صحة تعلقها بالمستحق عليه القسم ورجسكان أو عاقل
ولو مرافقهم أم هو رعي ولي ان علم به أو قصر كاهو ظهر كذا عبر به كثير وليس بقسديل المبرر الممكن وطءه كذلك بل بحثان غيره
لوانام عند بعض من وطئها بالبيان به عندهن ثم لم يماجا بها من تلك وسبقها أو اعطى له مكمل أما الجنون فان لم يؤمن ضرر

أو إذا لم يوطأ فلا قسم وإن أمن وعليه بقية تدور وعليه لزوم الولى الطوافيه عليهم كإلغائه الوطأ أو مال الهندا كماله أن أطلق جنونه أولم ينضبها وقتا فاقته والارواح هو أوقات الأفاق تدور عليه وأوقات الجنون بشرطه ليكون لكل واحدة من بقى هذه دون بقى هذه موطأ ينضبط لقسم واحد من الجنون وأقاف في نوبة أخرى قضى للأولى ما جرى في زمن الجنون لنفسه وعلى محسوس وحده وقدمه من النساء الغنم ومن امتنعته منهن سقط حقها أن صلح بحله (٤٤٣) لسكني مثلها ومنه أن لا يشاؤك غيره من مرق من المراقق الأتية هذا هو الذى يتبعه

من خلاف في ذلك فان لم ينفرد بمسكن) وأراد القسم (دأوا عليهم) في بيوتهم توفية لحقهم (وأن انفرد) بمسكن (فلا يفضل المضى البين) صوابا ليس (وله دعاؤه) لمسكن وعليه الاجابة لان ذلك حقه فمن امتنعته أى وقد لا مسكنه بها فيما يظهر فهو ناشئة الاذات ختم نعمت الروز فذهب لها على ما قاله المأوردى واستحسنه الأذرى وضغيره لكن استغفر به الروايات والأصوم مذكرة بنحو مرض فيذهب أو يرسل لها مكراناً أطاعت مسع ما يقبها من نحو مطر (والاصح نحو مذهبها الى بعضهم ودعاها بعض) الى مسكنه لما يقبها من الإباحة (الام بالقرعة أو الغرض) ظاهر عسالة أولها فيما يظهر (كثير بمسكن من مضى لها وأخوف عليها) لنحو شباب ساء كان أخوف منه أم منها فان اختلفا وجع لغزهما فيما يظهر دون غيرهما فلا يصح ادلا اجعاش حيث شق من امتعت بالاعزى لكونها ذات خسر عسى مأمراً مرض وشق

كالصريح في أن من لم يؤمن ضرره لا يلزم الولى الطوافيه وان كان عليه بقية تدور وعليه وكلام شرح الروض أى والمضى كالصريح في لزوم حديثه فليطلب له وإبراجع اه مع (قوله أو إذا لم يوطأ) أى بقول أهل الخبر اه معنى (قوله فلا قسم) عبارة عن الغنى فان ضره الجامع بقول أهل الخبر وجب على وليه منه اه (قوله وإن أمن) ظاهراً أى أنه ليس بقيد كس (قوله وعليه) مقتضى ما تقدم فى قوله فو وأعدم التوقف على الطلب إلا أن يقال ذلك فى العاقل سيدع وعش (قوله والارواح) كذا نقله فى المغنى عن المتولى واستحسنه بعد نقله عن القوي وغيره أنه بقية قسم أيام الأفاق تلتغ أيام الجنون اه سيدع (قوله بشرطه) أى السابق بقوله وإن أمن وعليه بقية تدور وعليه (قوله وعلى محسوس) أى ولو حسنه أحد من وجبته على حقه فافلس لاخرى أن تبت معه كما تفتي به ابن الصباغ اه معنى (قوله ومنه) أى ما يتبعه فى صلاحه العمل (قوله هذا الخ) أى قوله وعلى محسوس وحده الخ (قول المتن فان لم ينفرد بمسكن) بأن لم يكن له مسكن بالكافة أو كان مشتركا بينه وبين غيره من قريب أو غيره اه سيدع (قوله لمسكنه) أى المتن فى النهاية والمضى (قوله وعليه من الاجابة) والواجب منة الاجابة عليه فى المريضة وغيرهما والاصل أن ما يتوقف عليه ما يتوقف عليه التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه اه سم يختلف (قوله ذات خسر) أى شرف اه عش (قوله على ما قاله الخ) عبارة عنها انتهى والمضى كما قاله اه (قوله لكن استغفر به) عبارة عنها انتهى والمضى وإن استغفر به اه (قوله نحو مذكورة) فهو مرض) كان ينبغي إسقاط أحد الجنون اه سيدع (قوله أو يرسل لها مكراناً) وعليه مؤتمته سم أى ذهابا وإيابا اه عش (قوله بالقرعة) أى أو الغرض اه معنى (قوله الخ) متعلق بغرض اه سم (قوله فان اختلفا) أى الزوج والزوجة فى أخوف عليها كان أدى الزوج عدمه والزوج وجوده (قوله لغيرهما) نائب فاعل رجوع (قوله دون غيرها) متعلق بقول المتن عليها أى لغيره من فافهموا من الهامى عليها والمضى حال كون من مضى إليها سفردة بالخوف عليها أو قرب بمسكنها من الزوج لاخرى اه سم عبارة الكردى قوله دون غيرها الضمير يرجع الى من مضى إليها أى فى غيرها ليست شقيقة واحدة من الوصفين بأن كانت بعيدة المسكن ومجوزة اه (قوله لكونها الخ) على تلغز اه سم (قوله قال الأذرى) الى قول المتن وله أن يرتب فى النهاية (قول المتن) ويحرم أن يقسم الخ) التعدير بالاقامة يقتضى القوام ويبحث الزكشى أن الحكم كذلك لو مكث أيام الأذى نيتاً لا قامة وهو ظاهر اه معنى (قوله لمار) أى من فيها ما يحاشا

لا يلزم الولى الطوافيه وان كان عليه بقية تدور وعليه وكلام شرح الروض أى والمضى كالصريح فى لزوم حديثه فليطلب له وإبراجع (قوله والارواح) اه معنى (قوله فلا قسم) عبارة عنها انتهى والمضى كما قاله اه (قوله وعليه من الاجابة) والواجب منة الاجابة عليه فى المريضة وغيرهما والاصل أن ما يتوقف عليه ما يتوقف عليه التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه اه سم يختلف (قوله ذات خسر) أى شرف اه عش (قوله على ما قاله الخ) عبارة عنها انتهى والمضى كما قاله اه (قوله لكن استغفر به) عبارة عنها انتهى والمضى وإن استغفر به اه (قوله نحو مذكورة) فهو مرض) كان ينبغي إسقاط أحد الجنون اه سيدع (قوله أو يرسل لها مكراناً) وعليه مؤتمته سم أى ذهابا وإيابا اه عش (قوله بالقرعة) أى أو الغرض اه معنى (قوله الخ) متعلق بغرض اه سم (قوله فان اختلفا) أى الزوج والزوجة فى أخوف عليها كان أدى الزوج عدمه والزوج وجوده (قوله لغيرهما) نائب فاعل رجوع (قوله دون غيرها) متعلق بقول المتن عليها أى لغيره من فافهموا من الهامى عليها والمضى حال كون من مضى إليها سفردة بالخوف عليها أو قرب بمسكنها من الزوج لاخرى اه سم عبارة الكردى قوله دون غيرها الضمير يرجع الى من مضى إليها أى فى غيرها ليست شقيقة واحدة من الوصفين بأن كانت بعيدة المسكن ومجوزة اه (قوله لكونها الخ) على تلغز اه سم (قوله قال الأذرى) الى قول المتن وله أن يرتب فى النهاية (قول المتن) ويحرم أن يقسم الخ) التعدير بالاقامة يقتضى القوام ويبحث الزكشى أن الحكم كذلك لو مكث أيام الأذى نيتاً لا قامة وهو ظاهر اه معنى (قوله لمار) أى من فيها ما يحاشا

لا يلزم الولى الطوافيه وان كان عليه بقية تدور وعليه وكلام شرح الروض أى والمضى كالصريح فى لزوم حديثه فليطلب له وإبراجع (قوله والارواح) اه معنى (قوله فلا قسم) عبارة عنها انتهى والمضى كما قاله اه (قوله وعليه من الاجابة) والواجب منة الاجابة عليه فى المريضة وغيرهما والاصل أن ما يتوقف عليه ما يتوقف عليه التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه اه سم يختلف (قوله ذات خسر) أى شرف اه عش (قوله على ما قاله الخ) عبارة عنها انتهى والمضى كما قاله اه (قوله لكن استغفر به) عبارة عنها انتهى والمضى وإن استغفر به اه (قوله نحو مذكورة) فهو مرض) كان ينبغي إسقاط أحد الجنون اه سيدع (قوله أو يرسل لها مكراناً) وعليه مؤتمته سم أى ذهابا وإيابا اه عش (قوله بالقرعة) أى أو الغرض اه معنى (قوله الخ) متعلق بغرض اه سم (قوله فان اختلفا) أى الزوج والزوجة فى أخوف عليها كان أدى الزوج عدمه والزوج وجوده (قوله لغيرهما) نائب فاعل رجوع (قوله دون غيرها) متعلق بقول المتن عليها أى لغيره من فافهموا من الهامى عليها والمضى حال كون من مضى إليها سفردة بالخوف عليها أو قرب بمسكنها من الزوج لاخرى اه سم عبارة الكردى قوله دون غيرها الضمير يرجع الى من مضى إليها أى فى غيرها ليست شقيقة واحدة من الوصفين بأن كانت بعيدة المسكن ومجوزة اه (قوله لكونها الخ) على تلغز اه سم (قوله قال الأذرى) الى قول المتن وله أن يرتب فى النهاية (قول المتن) ويحرم أن يقسم الخ) التعدير بالاقامة يقتضى القوام ويبحث الزكشى أن الحكم كذلك لو مكث أيام الأذى نيتاً لا قامة وهو ظاهر اه معنى (قوله لمار) أى من فيها ما يحاشا

فأما النوع وحيث أنه يصح عود قوله الأرواح هـ هذا أيضاً بان يجعل قعماً كقوله قعماً آخر (وإن جمعت ضربين) أو غيره وسر به (في فسكن) متداولاً راقاً وبعضها كحكمه في حضر ولوليه أو دونها ما بينه وبين النافذ من الأرواح لا أن الحق لها ما لها الرجوع والأرواح الحرة خـ لا فلا تخرج باعتبار رضا السر به أيضاً والحره الرجوع عنها أيضاً ما حقه السر به (٤٤٣) جميعهم أقدمه السر أقدم كما قد يخفى فحقه عليهم

(قوله فلها) أى أصاحبة المسكن (قوله لهذه) أى لسلطنة الامانة يمكن اواحد قوله أى بشأى أى بمثله جمع الضمير فى مسكن وقوله بان يجعل الخ أى ليجمع الضمير جند السلطنة مقابلات وصاحبة المسكن (قوله متخذ المراق) قضيتجوزا لاجل جمع مسكن متخذ المراق لكن قضيتقوله وأما اذا تعدد مسكن الخ خلافة له سم (قوله لان الحق) الى قوله وان تصدق على النفسى (قوله والارضا الحرة) أى فقط لان السر به لا يشترط رضاها لان جماعها يمكن وهى أمة اه معنى (قوله هنا) أى قد اذا كان معها سرية أيضا أى كما اذا كان معها سر (قوله لعسر اقرادك الخ) أى شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المشقة لا يكتف التصدق أيضا اه عش (قوله ومنه) أى من التعليل (قوله الا ان تعدوا الخ) لعل المراد بالتعدد التمسر فليراجع (قوله وسطح) الظاهر ان ارادته لا ينفى أن يكون لهما سطح واحد لانه لا بد أن يكون لكل منهما أى المسكنين سطح بدليل قوله الا ترى كملو وسفل لان الظاهر فى مثله اختصاص العلو بالسطح سم وأمر الرشيدى (قوله كملو وسفل) والخبر في ذلك الزوج حيث كانا اثنين به ما اه عش (قوله من أول باب) أى لمحصل اه عش (قوله ويكره الخ) ظاهره كراهة التنزيه وبه صرح المصنف تعليق على التنبيه اه معنى وظاهر التعليل الا ترى ان هذا الحكم يخص بازواج بل بغيري وزوجهم بنوعى سر بانظير ارجع (قوله علم الاخرى الخ) بل بحرم ان قصد ايداع الاخرى أولهم مشروطة بتعمدهم مرة حر اه سم عبارة الرشيدى قوله مع علم الاخرى عبارة فقهاء بحضرة الاخرى اه ومن الغير العنى (قوله ولاتنزهها لاجابة) ولا يصح إثارة بالامتناع اه معنى (قوله ومن ثم هو بالاذرى الخ) ويمكن الجمع بينهما بان يكون تحمل التعمير اذا كانا شاحداهما فرى مرة الاخرى اه معنى زاد النهاية أو قصده ايداعه الاول على خلافه اه (قوله وأولها) أى قوله ثرايت الزكشى فى النهاية الاقوله ومنه على من علمه وقوله أى من يبرع (قوله هنا) أى فى القسم (قوله وأولها) الفهر) قضيتان الاخر لا يختلف باختلاف الحرف وقد يتوقف فطانه على اختلاف أحوال أهل الحرف فى أوله كذلك يختلف فى آخره اه عش (قوله للعاسر جس) بسين مفتوح حرقا كما كتبه فى ميسرة فداء النسبة كذا ضبط بالقلم فى بعض النسخ المقابلة على أصل الشارح وعبارة النهاية للسرخسى بانها وحذفها (قوله لكن الاولى الخ) كذا فى العنى (قوله عينه) أى تقديم الليل (قوله لانه الذى الخ) تعلق نقطته ومؤنة الطارق من تعزى الى عدد أى يوم من زيد بالى ٢ عدد علم اوصافه أن ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه بالانتقال بعد التسليم اه (قوله) متعلق بفرض وقوله دون غيرها متعلق بالنسبة علمها أى تعلقاتها بأفهام حال من الهاء أى علمها والحقى حال كون من معنى الهاء متفرقة بالخوف علمها أو قرر بسكتها عن الزوجية الاخرى وقوله لتكونها بعد العذر (قوله) وجئت به مع وقوله الارضاها لهذه) ومرجع الضمير جند بالنسبة لهذه ما لدرتو الباقى كابتية بقوله بان يجعل الخ (قوله متخذ المراق) قضيتجوزا لاجم فى مسكن متعدد اراقى لكن قضيتقوله وأما اذا تعدد المسكن الخ خلافة له (قوله فى الممن الاوصافها) ولا اعتبار برفا والولى والسد لان الحق لهادون والولى والسد لا يرفا والولى القاصر كالمثونة بل بسببى الى فى ما يظهر أن طلب الهاتك كمتفردا حر (قوله والارضا الحرة) اعتمد حر (قوله فله جميعه الخ) أى كجانبه ما لركشى (قوله وسطح) الظاهر أن ارادته لا ينفى أن يكون لهما سطح واحد لانه لا بد أن يكون لكل منهما سطح بدليل قوله الا ترى كملو وسفل لان الظاهر فى مثله اختصاص العلو بالسطح (قوله ويكره واحد مع علم الاخرى الخ) بل بحرم ان قصد ايداع الاخرى أولهم مشروطة بتعمدهم

حدها بنهر وبها الشمس وطاوعها (و يوم تملأها أو بعدها) لحصول المقصود بل لكن الأولى تقديم الابل خروجاً من خلاف من: عينه لانه الذي
علمه التواضع الشرعية (والاصل) لمن غلبه بالنهر (الابل) لان تمجده سحاً (والنهار تسع) قول الحنفى ومثله الطبريق هكذا
في التسميع والتخرد

لانه وقت التردد (فان عمل لا وسكن نهارا كالموسى) أو توفى بغير أهله وضع القوت منع تشدها وقد تنقص وهو وقاد الحلم أو تهره نسبة
 لا لزوم وهو احدودا خيلار والجصاص (٤٤٤) ذكره فى القاموس (فكلمته) يعكس ما ذكره ان كان يعمل تارة ليلًا وتارة نهارًا لم

بغير نهار وعين ليله ولا
 عكسه أى والاصل فى حقه
 وقت السكون لتفاوت
 الغرض ولو كان يعمل
 بعض الليل وبعض النهار
 فالظاهر ان محل السكون
 هو الاصل والعمل هو
 التبع وأنه لا يجوز
 أحدهما عن الآخر
 ويردد النظر فى عمله
 بيت كالكتابة والخطابة
 وظاهره يتبعهم بالحارس
 والا توفى انه لا يميز بهذا
 العمل فيكون الليل فى
 حقه هو الاصل لان قصد
 الناس وهو حاصل هذا كله
 فى الحاضر اما الماسر
 فعينه وقت زوله مالم
 تكن خلافه فى سيرة فهو
 العماد كالعهدة الاخرى
 وعنده فى المنسوبة وقت
 افاقة أى وقت كان وأيام
 الجنون كالغيبه كذا حرم
 به شارح وهو انما يتألف
 على كلام النبوى الذى
 ضعهه فسمى ما من
 النظر لا يام الا فاقته وحدها
 والجنون وحدها الاصل
 فى حقه كغيره ثم مر فى خبر
 المنصوب ان الافاقه ولو
 حصلت فى نوبة واحدة
 قضى الاخرى بقدرها فعليه
 قد يقال ان العماد هنا
 وقت الافاقه وقضى متباني
 الشامل عن الاجتهادات
 من عبادة الليل لا يجوز

للعورة حر (قوله أى والاصل فى حقه وقت السكون) أى لا يكتفى بجعل سكون ليل واحدة وسكون نهار
 لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين فكيف من قوله لم يميز نهاره الخ وعبارة القوت ولو كان يعمل تارة ليلًا
 وتارة نهارا فلا يفسر له أن يقيم لواحدة دليله تابعه ونهارا متبوعا ولاخرى بالعكس على الاصح لتفاوت الغرض
 انتهى (قوله وأنه لا يجوز أحدهما عن الآخر) المفهوم منه ان مرجع خبر التردد فى قوله أحدهما
 الاصل والتبع فى قوله ان محل السكون هو الاصل وهذا ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج للبيان قدر
 النو بطل هو يوم وليلة تسلك على وجه ان الاصل محل السكون من بعض الليل والنهار والتابع محل العمل
 من بعضهما فلتأمل (قوله فيكون الليل فى حقه هو الاصل) أى وان كان عمله فيه (قوله وهو حاصل)
 فيموقفه فيما اذا اتى الناس والصدقت لالتهاه الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل وأغلبه ومثل ذلك
 عام قطع الليل أوغلبه بأشغاله لالتهاه بنحو مطابقة وتألف وقد يحاج من ذلك كله بأنه لا ينقص من
 استغرق يوما لليل في فراش وحده في جانب من البيت (قوله فعند وقت زوله) لو نزل تارة ليلًا وتارة نهارًا
 فهل جعل ليلًا واحدة فو بتهنار لاخرى ويفتر ذلك للسفر أو لا كفى غيره (قوله كذا حرم به شارح)
 هو الزركشى ونقله عن النص (قوله الذى عفا) فيصحت لانها ما عفا فلا فيمها الذى نقله عن المتولى

الخروج فيه غير رضاهما جماعة وجازة واجابتة هو وهو ضعيف وانما ذلك ليل الى الزايف فقط لانه يحرم عليه الخروج فيها
 فيها المنسوب تقدمه الى واجبها

كذا قاله لكن أطال الأذرى وغيره فمدوا من العتدانه لاحوة أى وعليه فهمى عثوق (١٢٥) ترك الجماعة كلهم وعقب التسوية بينهم

في الخروج لتفريق جماعة فان
نصبه بـ ليله واحد منهم
حرم (وليس الاذلى) وهو
من عباده الليل ويقاس
به في جميع ما ياتي ويمنان
الفتول في العباد شرطه
الضرو وروى في غيره تكفى
الحاجتين عباد النهار أو
وقت الغزول أو السكون أو
الافتاء (دخول في وقت)
أخرى ليل أو ليل الحاجة (الا
لضروة كمرضاها الخوف)
دولونا وان طالت مدة
وان نظره الأذرى أو
احتمالا يعرف الحال
ومما يندفع تنظيره قول
التبذير وغيره ومرض
أوليت ولا تشبه لها قال
الرافى أو لا تشبه
كصبر أى متبرع إذا
يلزم أسكنه فله أن يديم
البينة فتصدها يقضى
وتيسر ما يسكن احدا من
واختص بخوف ولم تأمن
على نفسها إلا بهيولة
البينة فتصدها ما دام
الخوف موجودا يقضى
ثم ان سهل نقله المنزل
لا خوف في ذلك به فله
عليه ثم أيت الأذرى
نقل عن الشافى واستظهره
ان الخوف عليها من حرق
أذهب أو نحو أى كفا
كل مرض (وحسب) أى
حين اندخل لضرورة كما
هو صريح السابق فقول
شراح بحسب ارادة هذا
وضده والامر من بعد بل
سهر (ان طال مكنته) عرفنا وقد راقضى

فيما (قوله كذا قاله) اعتمد المتأخرين على ما لا يختلف بسبب الزفاف من الخروج للجماعات وسائر
أعمال البر كعبادة المرضى وتبشيع الجنائز من الزفاف الا لا يختلف وجوبه باقتداء بالواجب وهذا ما جرى
عليه الشافى وانما ينافيه بعض المتأخرين وأما بالنسبة فيجب التسوية بينهم في الخروج لذلك
وعنده فاما ان يخرج في ليلة الجمع أو لا يخرج أم لا فان خص ليلة بعضهم بالخروج أم لا (قوله)
وعليه أى اعتمد الأذرى وغيره (قوله فهمى) أى ليل الزفاف (قوله به) أى بالخروج لتفريق جماعة
(قوله حرم) هل يجب قضاء القصد الذى فوته في الخروج لذلك ليلاً فان الوجه القضاة ان طال اه سم
(قوله ومنه) أى بما ياتي (قوله من عباد الخ) نائباً على خاص (قوله ولو لحاجة) كعبادة منسى وأسنى
(قول المتن) كمرضاها الخوف) وشدة الطلق وخوف النيب والحرق اه معنى (قوله منه) أى الخنول
اه عش (قوله وان نظره) هل مرجع الضمير قوله وان طالت مدة (قوله يعرف الحال) أى يعرف
هل هو مخوف أو غير مخوف اه رشدى (قوله ومما يندفع تنظيره الخ) هل وجه الدفع اطلاق التهذيب
وغيره وقوله ما لو مرضت الخ الشامل للعلل والقصور (قوله اذا يلزم الخ) تعطيل لقوله لا تخلفه أن يديم الخ
اه عش أقول الظاهر اه على قوله أى متبرع وان الضمير من المتعبد المحرم (قوله فله أن يديم البينة
الخ) لو انزل عنها والحمد لك في جانب من الدار أو البيت بحيث لا ياتي عندها الاعتدال وضرو رزها
يقدر او لا يتاح فيمنع ان لقضاءه ذلك الزمان الذى يأتيا كذلك لكن الوجه القضاة لحيث جمعها مسكن
واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر مر ولعل الوجه في ما لو مرض عند احدا من مرضا من من
الخروج لنوبه بغيره فان قلت بحيث لا ياتي عند الاذلى ضرورة تعرضه بقدر ازالته انقطاع القضاء
ولو جمعها مسكن واحد اه سم (قوله ويقيسه) أى فى التهذيب وغيره (قوله هل تشبه) أى
أما لها وان قل فيما يظهر اه عش (قوله لم يبعد تنبيه الخ) ممتد اه عش (قوله أى حين)
الى قوله كذا جزمى النهاية الا قوله بل هو وقوله لكن قيل فى يظهر (قوله رشده) وهو ارادة
الخنول بالضرورة (قوله والامر من) أى الخنول لضرورة وضده (قوله بعد بل هو) يرد اه سم
واجبه (قوله وقد راقضى) أى حسين اه معنى (قوله وغيره) أى قد راقضى القاضى (قوله)
لكنه أى كل من التقديرين (قوله على تنقيح) أى معروفة (قوله ويظهر) عبارة النهاية

وهذا حسن وهذا لا يقتضى تضعيف ما قاله البغوى الذى جزمه في الروض (قوله حرم) هل يجب
قضاء القصد الذى فوته في الخروج لذلك الباقيان الوجه القضاة ان طال (قوله ولو لحاجة) قالى
شرح الروض كعبادة (قوله فله أن يديم البينة عند ما يقضى) لو انزل عنها والحال ما ذكر في
جانب من الدار أو البيت بحيث لا ياتي عندها الاعتدال وضرو رزها يقدر او لا يتاح فيمنع ان لقضاءه
ذلك الزمان الذى يأتيا كذلك لكن الوجه القضاة لحيث جمعها مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن
آخر مر ولو مرض عند احدا من مرضا من من الخروج لنوبه بغيره فان قلت بحيث لا ياتي عنده الا
لاذلى ضرورة تعرضه بقدر ازالته انقطاع القضاء فيمنع ان لا يجب عليه ذلك حتى لا يقضى ويحتمل القضاء عليها
تجوز به عند احدا وانما يشبهه ولعله الوجه في حيث جمعها مسكن واحد (قوله فقول شراح) هو ازالته
(قوله بعد بل هو) أقول فى الحكم بسهول بعد بحث ظاهر ذلك لان قول المصنف وليس الاذلى
دخول الخنول وتبشيع الخنول لغير ضرورة ويظهر معناه ضرورة كماله ظاهر مما قرره الأصوليون في
نحوه على الاذلى بدو حيث دخل هذا اقتديره وعقوله وحسب ذلك دخول لغير ضرورة فقط وألها ما يكون واجبا
لمنوط بماتله أو لمنوط بمفهومه مجعوا ورجوع الكلام المتعلق بماتله لمخوفه أو لها ما لم يكن أقرب
من رجوعه بمفهومه فقط لم يكن أبعد منه بل الرجوع للمنفوق هو المتبادر والظاهر لانه الاصل لا صاعدا
من ينكر المفهوم فكيف يجمع ذلك بسوغ دعوى السهو أو البعد ودعوى صراحة السبب في متنوعة قلبنا بل
سهر (ان طال مكنته) عرفنا وقد راقضى

طوله بل بالليل وغيره بمساعطه ولم يجرعنا ضعفه لكن قيل على تنقيح في زمن الطول يظهر

منها العرف في ذلك الحق ما من شأنه أن يحتاج إليه عند التحول لتعدد الاحوال عادة فهذا القول لا يقضي مطلقاً بما زاد عليه يقضي مطلقاً بان
قرض أن الضرر وروايتك فوق ذلك وتعلمهم بالساحتين معه اظهر في ذلك (قضى) من فو بهما لانه لا يسمح له حتى الآدمي
لا يستحق بالعدو (والا) بطل ملك عرفنا ((٤٦)) (فلا) يقضى لانه يساهع به وقول الزركشي ويأمر سبق فلم اذا افترض أنه دخل الضرورة

الحاجة لأنه يتسارع فيه، إلا بتسارع في الأكل فدخل (لوضع) أو أخذ (مأع ونحوه) كسليم نفقوت يعرف غير الشعر الصبيح والمغني
عن عاشقة كان صلي الله عليه وسلم يلوغ في علينا ج. عاقد فدون كل أمر آمن غير ميسر حق. بلغ إلى التي حتى فنهايت عند هذا (و ينفي)
أي يجب كطلحه جهو والعادة من (أن لا تطول يمكنه) على قنوا الحاجة وما أقتضه كلامهما أن ذلك أولى الواجب بعيدا عن الزائد على الحاجة
كانت تدخل لغيرها هو حرام كسهر حله إلا أن يحسن بأنه وقع هنا بإعاده وغفره بما لا يغفر في غيره

(والصحيح أنه لا يقضى إذا دخل الحاجة) وإن طال على ما اقتضاه إطلاقها وصرح به الماوردي لكن صرح بخبرين بالقضاء عند الطول ونقله ابن الرضيه عن نص الإمام وجعل يحمل الأول على ما إذا طال بقدر الحاجة والثاني على ما إذا طال فوقها (و) الصريح (أنه ما سوى من وطه استمتاع) للغير والساكنين فيما لم يجمع وببحث حرمة أن يقضى اليافضاء قويا كافي (٤٤٧) قبله الصائم ويقرب بان الجاع صحرمة اجاعته لا يهتله إذا وقع

وقع ياتر أو غابا لم يمتلئ
خارج وهو حق الغير كما
صرح به الإمام على أن في
حله من أصله خلافا لحديث
ثم ذلك وكبره مفسدا
العبادة ما يحتملها (و)
الصحيح (يقضى) زمن
قلمته أو (الان) دخل
بالإسبب لتعديده (ولايجب
تسوية الأقامة) في غير
الاصل كأن كان (محررا)
أى في قدرها لانه وقت
التردد وهو يسير ويكثر
وكذا في أصله على ما اقتضاه
الإطلاق لكن الذي بحثه
الإمام أشد من كلامهم
امتثاله ان كان قسدا
وحري عليه الأذى يقال
لا أعلم أن تخصيص أحداهن
بالأقامة عند إلهام إرادته
الدوام والإلتزام في لونه
فيهما ووثق حقا وعادوا
وأظهار تخصيص وسيل إيا
الاصل فخص التسوية في
قدر الأقامة حتى يخرج
في ليله أحداهن فقط ولو
للمعاملة حرم كاهن وأقل
فوب القسم (لله) ونهار
نهار في نحو الحارث وهو
ظاهر فلا يجوز تبعضهما
على الأوجه في النهار لانه
ينقص العيش ومن تمجز

والغنى اه سم (قوله) وجع الخ) وقا لا تهاينوا الغنى (قوله) يحمل الأول على ما إذا طال الخ) صريح المتن
السابق في النحول في الأصل ضرورة القضاء في غير هذا الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرورة وتلا اشكال
الظهر والفرق بين الأصل والتابع وعلى هذا يحصل أنه إن لم يصل فلا قضاء مطلقا وإن كان في الأصل
قضى مطلقا وإن كان في التابع كان قد بقدر الحاجة فلا قضاء وإن كان فوقها قضى اه سم (قوله) والثاني
على ما إذا طال الخ) هل يقضى الجميع أو زاد على مقدار الحاجة فقط لأنه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه
فإن زيادة عليه لا تغير حكمه في يقضى الاعتدال في نظر أهلى وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا أو بشرط الطول
لأن المكت لم ينعدي به لا يقضى الاعتدال في نظر أهلى وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا أو بشرط الطول
أي (قوله) فيه أي الخسر (قوله) ويبحث إلى قوله حتى يخرج في النهاية (قوله) حرمة أي ما سوى وطه
الخ وقوله البسمة أي الوطه (قوله) لا هنا أي فليس بجمع عليه بل فيه وجه بل الخ معنى وسبقه قول
الشارح على أن الخ (قوله) لأنه إذا وقع الخ) أي الجاع في نوبة الغيرة وكذا صير قوله في حله الخ (قوله) وإنما
الحرمة الخ) فديقال الحرمة لا في العبادة لا في الجائع اه سم (قوله) من أقامته الخ وقوله وكذا في
المقضى (قوله) من أقامته اه) أي لأنه يقضى الاستمتاع كما يقتضيه كلامه اه معنى (قوله) كأن كان الخ) أي
الأقامة فكان الأولى التأسيس ويحتمل أن التأسيس لغير الأصل (قوله) وهو الخ) أي التردد (قوله) وكذا
في أصله اه) أي الأقامة تعطف على بقدرها (قوله) امتثاله يتأمل مرجع الضمير اه رشدي أدول
مرجعه تقبل بعض النساء بالأقامة عندهن أو المأوى من المقام (قوله) من أرا) إلى قوله فعل بهن في المتن الخ
قوله لانه إلا أن المتن وقوله وورد أن الأولى في النهاية (قوله) كاهن) أي قبل قول المصنف وليس الأول
الخ (قوله) ليله (لله) أي عليم عليه نهار اه معنى (قوله) في نحو الحارث) راجع للمعطوف فقط (قوله)
على الأوجه في النهار) أي قطعنا الليل (قوله) وعده حارثا طوافه صلى الله عليه وسلم الخ) أو هو من
خصائصه صلى الله عليه وسلم اه عش عبارة السدجر وله محل آخر بان تخصص أطالهم من بعض البعض
بما إذا استمر أما إذا انتقم نادوا فبني أن لا تمتنع وقوامع ظاهر ما ورد ومنع البعض اه (قوله) وأقرب
الخ) الأولى وليقر بالخ) كفى الخ) (قوله) وإن تفرق في البلاد) يؤخذ منما كثر السؤال فيه أن من له زوجة
الخ) اعتمده مر (قوله) وجع يحمل الأول على ما إذا طال بقدر الحاجة) صريح المتن السابق في النحول
في الأصل ضرورة القضاء في غير هذا الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرورة ولا إشكال في ظهور والفرق
بين الأصل والتابع وعلى هذا يحصل أنه إن لم يصل فلا قضاء مطلقا وإن كان في الأصل قضى مطلقا
وإن كان في التابع فإن كان بقدر الحاجة فلا قضاء وإن كان فوقها قضى وهل يقضى الجميع أو زاد على
مقدار الحاجة فقط فظهر كاتيسين في القوة التي تلي هذا وقول الشارح السابق في الأصل فهذا التقيد
لا يقتضيه مطلقا بقدر تسليمه عبري في التابع والأولى فليتأمل (قوله) والثاني على ما إذا طال فوقها) هل
يقضى الجميع أو زاد على مقدار الحاجة فقط لأنه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه فإلى إباحته لا تغير حكمه
فيه نظر والقباب إلى الذي أملى عليه فهل يقضى الزائد مطلقا أو بشرط الطول لأن المكت المتعدي به
لا يقضى الاعتدال في نظر (قوله) ويقرب بان الخ) في تأنيدهم الفرق نظر تأمله (قوله) وإنما الخ) حرمة
الخ) فديقال الحرمة لا في العبادة لا في الجائع (قوله) وكذا في أصله) تعطف على قدرها (قوله)
وإن تفرق في البلاد) يؤخذ منما كثر السؤال فيه أن من له زوجة بكثرة وأخرى يصح مشا لا تمتنع عليه أن

برضاه وعلمه جوابا طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة (وهو أفضل) من الزيادة عليها الاتباع ولغير بهمه من
(وتحوز ثلاثا) ثلاثا بلتين ليسين وإن كرهن ثلاثا لغيرهما (ولاز) زيادة على الثلاث فغير مغير رضاهن (على المذهب) وإن تفرق في البلاد
لما فيها من المحاش والأضرار وقيل كثر موطن عدي في الأم وحري على المأوى والى وبأنه يقر باليه الشاذ القائل لا تقدر يومين
أصلا وأما المحاش إلى زوج (والصحيح) فما إذا لم يرضين في ابتداء واحدة بلا فرجة (وجو) بغيره (يعني) لا ابتداء في القيم بواحدة فممن

شعر زاعن القوم جمع من غير مخرج فيسبأ من خرجت قرعتهما ثم شرع للباقيات وهكذا فاذن القوم تراعى القريب من غير مخرج ثم لو بدأ
بواحدة ظلماً أقرع للباقيات لأن الأول (٤٨) لفوقاً ذم العدد أقرع للزائدة كما يشمله المتن لاسم أن الأول لقو (وقيل تغير) فيسبأ من

يكنون آخرى يصغر مثلاً من علم أنه أن بيت عند أحداهن أو زيد من ثلاث فاذن بات عند أحداهن ثلاثاً استمع عليه
أن يبيت عندها إلا بعد أن يرجع إلى الأخرى وبيت عندها ثلاثاً ناهية عن الحكم بماعت به البلوى بمعايته
ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا من على عشاء (قوله من غير قرعة) أي فلو أقرع عدة قرعته لم يزل ذلك على
ما يشعر به قول الخليل أي والغنى ولا يحتاج إلى إعادة القرع عقوبة ما به بعد تمام الدور استوت الزوجت في عدم
تبويح حق على الزوج فاشبهه ما لو أراد المبيت عند أحد منهن من غير سبق قسم وبعض الهوامش
وجوب رعاية الترتيب وامتناع القرع عفا حذره اه عش أقول القلب الجماعي بعض الهوامش أمل وما
ذكر من التوجيه قد عني فليراجع (قوله لأن الأول لقو) انظر ما دعاي المصنف أنه لا بد من الإقرار بما بعد
الأول وإن لم يكن الابتدائية القرع اه وشيدي (قوله أقرع للزائدة) أي لا زائدة بكل واحدة قبل الزائدة
فهو مساو لقول الروض ثم أعاده الجميع اه وشيدي وبه ينزل تردد البديع (قول المتن ولا يفضل)
أي بعض نسائه اه معنى (قوله يجب تفقها) بأن تكون مسلمة الزوج يسألونها رواق القسم لها
لسببها فهي التي تكلف إسقاطه اه معنى (قوله وذلك الخ) لتبطل لقول المتن لكن لخر الخ اه وشيدي
(قوله مرسل) مستغنى (قوله بل لا يعرفه مخالف) فكان اجاباً اه معنى (قوله بينهما) أي الحرة
والامة (قوله وتصور الخ) عبارة ما غني وشي وشم واجتماع الامتناع الحر في صوم ومنها أن يسبق نكاح
الامة بشرطه على نكاح الحرة ومنها أن يكون بمحضه لا يتصلح للاستماع ومنها أن يكون الزوج رقيقاً أو
مبعضاً لقول الشيخين ولا يصور كون الامتناع في حق العبد سوى على الغالب اه (قوله ومن
عققت الخ) عبارة ما غني والروض مع شرحه فلو عقت الامتناع إلى الله الأولى من ليلتي انخرت كانت البداية
بالحره فالتاكتين من المتألفه ثم يسوي بينهما ان أراد الاقتصار لهما ليلته والافله نفيسة الحرة ليلتين
وثلاثاً واولاهما مثل ذلك عند العتقة فوان عتقت في الثانية بينهما فله ان يملأها ببيت مع العتقة قبل ليلتين وان
خرج من العتق إلى مسجداً أو يشهد بذلك أو إلى العتقة ثم يقض ما مضى من تلك الليلة وان
عتقت في الليلة قبل تمامها زادها ليله لانها باخره قبل الوفاء أو بعد فعلها انصر عليها ثم يسوي بينهما
ولا أثر لعتقها في يومها لانه تابع وان كانت البداية بالامة وعققت في الليلة باخره فبعتها ثم يسوي بينهما
أو عتقت به بدلتها في الحرة ليلتين ثم يسوي بينهما اه وقولهما وان كانت البداية بالخ في النهاية مثله
(قوله لم تستحق الخ) أي لا يتصلح الحرار ولو قال لم تتلق كان أولى (قوله هنا) أي في مسئلة العتق (قوله والا
فالوجاه الخ) كذا في النهاية ما غني (قوله وجوبه) أي فضله على من الادوار (قوله وان سافر بها الخ)
أي بعد أن يبيت عند الحرة ليلتين (قوله فيقضها الخ) أي لأن الفوات حصل بغير اختيارها فعزوت اه سم

بيت عند أحداهن أو زيد من ثلاث فاذن بات عند أحداهن ثلاثاً استمع عليه أن يبيت عندها إلا بعد أن يرجع
إلى الأخرى وبيت عندها ثلاثاً ناهية عن الحكم بماعت به البلوى بمعايته ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا
(قوله ومن عتقت قبل تمام فبها الحق بالحرار) عبارة الروض فان عتقت في الأولى من ليلتي الحرة
والبداية بالحرة فالتاكتين العتقة أو في الثانية بينهما فالتاكتين العتقة ليلتين لان آخر حجة عند أي
حين العتق إلى مسجداً أو إلى العتقة فوان عتقت في ليلتها باخره أو بعد تمامها أو في الحرة ليلتين انتهت
(قوله وان سافر بها مسجداً) أي لأن الفوات حصل بغير اختيارها فعزوت (قوله فيقضها باها الخ) نقله
الروض عن الزولي (قوله وتخصن بكر جديدة عند زفاف الخ) هو قرع عرفت جديدة وله زوجتان قد وفاهما
حقهما في الجديدة أي حقها واستأنف أي بعد ذلك القسم بين الجميع بالقرع عنوان بقيت ليله لا حادها
بدأ بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم بيت عند الجديدة تصف ليله أي لانها مستحق ثلث القسم ويخرج

(قوله

واعترضا من الرقة بان القياس خلافه وزدبان الأول هو قياس الاصح فبالورجعت الواهبة في نو بنتا ولم يعلم
الزوج أنه لا قضاء في تخلف ان الكلام عند جعل الزوج هنا أيضاً والأخو جموح به لعتقه حيث ولو بات عند الحرة ليلتين استقر للامة ليله
في مقابلتها وان سافر بها مسجداً فيقضها باهاها اذا عادت كباين (وتخصن بكر)

وجوبا بالمعنى السابق في آخره في النكاح (جديدة عند زفاف) وفي عصمته غيرها هو بدلت عندها كما أقدمه قوله جديدة (مسح) (ولاء) (بلا) قضاء بقوله عند طرف لبركر وجديدة فيها يظهر نقر بركر عند العقد ثيب عند النكاح (٤٩) فلها ثلاث فقط وبكر جديدة عند العقد

(قوله وجوبا) أي قول المولى بالرضا في النهاية (قوله بالمعنى الخ) متعلق بيسكر اه سم وهو من لم تزل بكارنهاو طعن قبلها اه عس (قوله المولى عند زفاف غيرها) وهو رجل المروى زوجها اه معنى (قوله وفي عصمته الخ) أي فلم يكن عنده غيرها أو كانت ولما بيت عندها لم يثبت للعبد حتى الزفاف ولا ينافي هذا قول الرضا وتلك تسبج جديدتين لم يكن في نكاحه غيرها وجب لهما حق الزفاف لانه يجوز على من أراد القسم وان قال المصنف في شرح مسلم الأقوى القنطرة وجوبه مطلقا معني وروض مع شرحه (قوله بر يالميت) عبارة بالمعنى والروض بيت اه (قوله عندها) أي الغير (قوله كما أقدمه قوله جديدة) أي أقدم أن الكلام فبين في عصمته غير الجديدة لا يثبت كونه بر يالميت عندها اه رشدي (قوله ولقاء) مذكر محتمره (قوله وبكر جديدتا الخ) عبارة بالمعنى وخرج بجديدها من طلقها جميعا بعد توفيق الزفاف فانه إذا رجعها إلى الزفاف لها اه (قوله أخذان مطلقا الخ) فقدم هذا الأخذ تعليها بم قولهم واللفظ لشرح الروض ليعاين على النكاح الاول وقد فاهما حقا اه بل هذا التعليل صريح في رد هذا الأخذ اه سم (قوله فيما ذكرته آخر) وهو قوله وبكر جديدة عند العقد الخ (قوله فاذالم فونها) أي السبع قبل الطلاق بخلاف ما لو فاهما من طلقها ثم رجعها فلا زفاف لها اه عس (قوله بذلك المعنى) أي قوله ووجه بانها في المعنى الاقوله ثم إلى فان أقام في قول المولى ومن سافر في النهاية الاقوله وهو مكروه وقوله كما تقرر (قوله بذلك المعنى) فدخل فيها من كانت بنتها أو ولد أو حرام أو ولد شبهة وتخرج من حصلت ثبوته بغير عرض أو وثبة أو نكاح بالمعنى وأخى (قوله كذلك) أي وفي عصمته غيرها الخ (قوله فيما) أي البكر والثيب (قوله والثلاث أقل الجمع الخ) عبارة بالمعنى والأسنى والحكمة في الثلاث والسبع أن الثلاث مغفلة في الشرع والسبع عدد أيام الدنيا وما زاد عليها تكرار اه (قوله ولو نكح جديدتين الخ) ولو زفت جديدة وله زوجان وفاهما حقا مع ما في الجديدة حقها واستأنف بعد ذلك القسم بين الجمع بالفرقة وأنه يثبت ليله لاحداهما بدأ بالجديدة ثم في القديمة ليلتها يثبت عندا الجديدة تصدده لانهما تستحق ثلث القسم لأن الله تعالى ما عند القديعة كالمابين القديعتين فنقص كل واحد من القديعتين نصف ليله فيكون الجديد ما ذكر ويجوز إلى مسدود أو نحو بقية ليله ثم استأنف القسم بين الثلاث بالسوية اه وروض زاد المعنى ولو كان قسم ليلتين فتزوج جديدة في أثناء ليله لاحداهما فهل يقطع ليله كلها ويقسم الجديدة أو يكمل ليله وجهان في حيلة الشائى أو وجهها الاول اه (قوله وهو مكروه) أي زفافها معا (قوله كما تقرر) أي في شرحه بقضاء (قوله بل يجعلها) أي الجديدة (قوله بالمعنى) أي انظر ما وجد كرمه مالا لا يتفق قوله ما به اه رشدي عبارة بالمعنى وقضى المقر في الخبرات اه (قوله للمسدود أو نحو بقية ليله) ثم استأنف القسم بعد الثلاث بالسوية وروض (قوله بالمعنى السابق) متعلق بيسكر (قوله أخذان مطلقا الخ) فقدم هذا الأخذ تعليها بم قولهم واللفظ لشرح الروض ليعاين على النكاح الاول وقد فاهما حقا انتهى في هذا التعليل صريح في رد هذا الأخذ (قوله أي قضاء السبع المولى) نظاره اسكل منهن بان يستعند كل واحدته منهن ليله مثلا إلى أن توفي كل واحدته منهن شيئا لانه لو وزع السبع عليهن وراثته لكل واحدته منهن مناصبها بالتوزيع فقط لزم أن تلك أي الجديدة امتازت على كل باز يدعاهما لهما فيحصل التساوى ولاس الغرض من قضاء السبع الحصول للتساوى بينهما ويؤيد ذلك قولهم واللفظ لروض الطرف الرابع في الظاهر والقضاء في تحت ثلاث قطاف على أمر اثنين عشرين ليله فاقض المظالم عشرين أمواليه انتهى وقضى بذلك أنه يثبت في مسئلة ما ذكر كل واحدته منهن من المال أن يعرف بانه أموالي عشرين المظالم ولا يفردها بالاستعانة وقد يؤيد ذلك قول الروض عقب ما سبق إلا أن تزوج جديدة أو قدمت غائبة قيد الحق الزفاف فاذأر قضاء المظالمه قسم بينهما وبين الجديدة القائمة

أما لو نزل فلا تحصيل بل يجب لها سبع أو ثلاث متواليه قضى بالمباقيات من فرتها ما به عندها مفرقا (وبسن تحصيلها) أي الثيب (وبن ثلاث بقضاء) لا حرام (وبسبع بقضاء)

أي قضاء السبع لمن) أي لكل واحد منهم كأيته الشهاب سم اه رشدي عبارة سم ناطره لكل
منهن ليلة ثلاثا إلى أن توفي كل واحدة منهم سجا ثم أي ذلك القول الرض وغيره قال عبارة الارشاد فان سبع
بطلها قضى لكل قال في شرحه الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح في انه يقضى لكل واحدة سبعا اه
وجاءت عش. بعد ذكر كلام سم آخراماته أو لو وكيفية القضاء ان يقر عينين ويدور في الليلة التي
تخصها بينهما عند واحدة منهن بالقرعة أو يضاف الدور الثاني بيت ليلتها عند واحد من الباقيتين بالقرعة
أو يضاف الدور الثالث بيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الدورات إلى أن يتم السبع وعظامها من
أربعة وعشرين ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحد من اثني عشر ليلة ليلة فصل السبع بمذاكر اه (قوله ان
يحل) أي يحل تخييرها اه رشدي (قوله فان أقام السبع) بغير اختيارها (الخ) وعليه فلو ادعى غير الجديدها تم
اختصاص السبعة وأكثرت ذلك صدقت لان الاصل عدم طلبها اه ع (قوله لم يقض الا ان تدعى الثلاث)
أي بخلافه ما أقام السبع باختيارها قضى للجميع كما تقدم اه سم زاد الخ في فأنها طمعت في الحق المشروع
لغيرها ففعل حقها اه (قوله في حق غيرها) أي حق شرع لغيرها فان الخس مثلام تشرع لاحد اه ع
(قوله وهي) أي الغير (قوله ولو زاد البكر الخ) عبارة للخفي كأن البكر اذا طلبت عشرا بات عندها مع انه
يمنع عليه ذلك لم يقض الا ما زاد كذا كراى من انهم لم تطمع في الحق المشروع لغيرها اه (قوله مطاعا)
أي سواء طلبت أم لا اه ع (قوله ولو جوبأتم الخ) في تقيده تأمل وما قدمناه من الخفي هو الظاهر
(قوله فلا نسق لها) أي القول المنزوي سائر الاسفار في النهاية الا قوله وكذا الغرض مما لي المتروك في الخفي
الا قوله لكن بالغ الخ وكذا قوله وظاهر الى المثل (قوله قضاه) أي الليلة عبارة للخفي لم يسقط حقها من
التسليم وعلى الزوج قضاء ما عات عند التمكن لان القوات حصل بغير اختيارها قال المتولى وأقره اه (قوله
على ما نقلناه الخ) عبارة لانه كانه لا يقره وهو العمدون بالغين ان رفعة فرده اه (قوله لو ارتفعت)
أي الزوج لا يبعد كونه أمة اه ع (قوله ولو ارتحل أهلها) أي البلد (قوله على قدر الضرورة) أفهم
انه لو سافر بغير ضرورة باذن الزوج لا يقضى لهما الاستقر قبل سفرها لاختيارها اه ع (قوله وكذا
لغرضها الخ) خلافا لنهاية والخفي عبرتم لو سافر ثم لم يلحقها ثالث قال الزكشي فيظهر انها لم حاجة

بالقرعة ففعل العبدية أو القامدة ليلة وللمظلمة ثلاثا ليلتها والباقي الاخرين ثلاثا لو بانتهى وبهذا
علم انه اذا تعارض حق الزفاف وحق المظلمة بدأ بحق الزفاف وهذا اذا لم يقصد سحق الزفاف وحق الظلم فلو
اتخذ كان أياهم اقبل ان يوفى حقها ثم جدد نكاحها فقد اجتمع لها حق الزفاف وحق ظلمها فأيما يبدأ به
فيظهر وقد يقال باختلاف الحكم بالبداءة أيهما فالصبر (قوله أي قضاء السبع لمن) عبارة الارشاد فان
سبع بطلها قضى لكل قال في شرحه الصغير من الباقيات سبعا انتهى وهو صريح في انه يقضى لكل واحدة
سبعا (قوله لم يقض الا ان تدعى الثلاث) أي بخلافه ما إذا أقام السبع باختيارها قضى للجميع كما تقدم
(قوله قضاه) هذان من جهة ما صرح بأنه لو عطل ليلة احدى زوجيهما كان لا ينفى في حقهما فبعد
ان بات عند الاخرى ليلتها لم تسقط عنه بل عدم السقوط هنا أولى منه فيما ذكره الشارح لانه اذا لم تسقط
من عدم حصول التفويت من جهة الزوج بل من جهة انعدام السقوط اذا حصل التفويت من جهة أولى
خلافا لما اتهمه جميع من المتفقين والصواب خلافه فيخرج أن بيت بعد ذلك عند الاخرى قبل
ان يبيت عند تلك ليلتها تأمل وعلى رد ابن الرقة لا سقوط أو يضاف سبعتا لظهور الفرق كالاخفي (قوله
قضاه) اذا جرت على ما نقلناه) أي لانها استقضتها باستيفاء الحرة حقها فلو سافر ما قبل تمام ليلتي الحرة
فهل تسقط ليلتها باسئلهما أو يجب لها القسم المقابل لما مضى الحرة قبل السفر فيظرو ويمكن أن يجري فيه
ما ذكره وفيما لو كان تحتها أربع قسم لثلاث ليلة ليلته وترشنت الرابعة قبل ليلتها فله يسقط حقها ولو عادت
الى الطاعة بعد التغير لم يقضها أو قبله فهل عليه أن يبيت عندها ما بقي قال الخوارزمي يعمل وجهين الاحتم
نم لان حقها جميع الاله ولا تشوز منها في الباقي قال في شرح الروض والاديس لا كما تسقط حقها البني عليها

أي قضاء السبع لمن ناسيا
بغيره صلى الله عليه وسلم
أم سبعا كذلك فاختار
التلخيص وادسب وبحث
البقيتي ان يحله اذا طلبت
الاقامة عندها كما طلبت أم
سلموا لان كان اختياره وفيه
نظر نعم ان خيرها فسكت
أو نوضت الامر بالمخير كما
هو ظاهر فان أقام السبع
بغير اختيارها أو نضارت
دون السبع لم يقض الا
الزائد على الثلاث لانها لم
تطمع في حق غيرها وهي
البكر ولو زاد البكر على
السبع قضى الزائد فقط
مطلقا ووجه بانها لم تطمع
بوجه جائز فكان يحض
تعدد ومن سافر وتوحد
بغير اذنه ولو لم حاجة
(نائرة) فلا نسق لها من لى
سافرهما السيد وقد بات
عند الحرة لاثنتين قضاهما
اذا رجعت على ما نقلناه
وأقره لكن بالغ الخ رفعة
فرده وكذا لو ارتفعت
تخلرب البلد وارتحل أهلها
واقصرت على قدر
الضرورة كالمخرج من
البيت لاشرافه على الانعام
(وباذنه اغرضه يقضى لها)
لانه المانع لنفسه منها
(ولغرضها) كسج وكذا
لغرضها

بفسا وهو كقول غيره ظاهر اذا لم يكن خروجها بسؤال الزوج لهما فيه والافطى بخروجها لحاجته باذنه
 أو سافر وتوسطها باذنه لحاجته ما علم بسقطها كقوله الزكشي وغيره بالنسبة للغة ومنها القسم
 واستناعها من السفر مع الزوج نشوز ما لم تكن معسورة تعرض ونحوه اه قال عش قوله من السفر مع
 الزوج أي بولو كان سفر معصية ونحوه وأدى كشذو أو رد في الطريق لا تطبيق السفر معه وليس منه
 مجرد غارقة أهالها وعيرتها اه **(قوله نكاح المانع)** وهو كون السفر لغرضها **(قوله ولائى)** أخرج
 ما لو تمها فلم تحتل فسقط حقها وان قدر على منعها فلم يفعل كإظهار اه سم زاد النباهة وينبغي ان
 يحل حديث لم يستمع مما في ذلك السفر فان استمع مما فيه اتجبه وجوب ذلك اه قال عش هذا ظاهر فيها
 بعد الاستماع لان استماعه لم يوضح صاحبها وأما الوجوب فيها فله فيه نظر والظاهر خلافه اه **(قوله)**
 فانها تسقطه لكن العصى اه معنى أى الثانية **(قول المتن ومن سافر لنقله)** أى لو سافر فاصبر
 اه معنى **(قوله في معنى الخ)** أى لو كان السفر ببعضهن بقرعة اه معنى **(قوله وان أرسلهن مع وكيله)**
 أى ولو أخرجه كاشع به صنفه عند التأمل ومرح به في الرض أى والغنى اه سم عبارة عش ظاهره
 ولو بقرعة وانما ذلك وقائدة القرع عتاسقاط الائتم للقضاء اه **(قوله مع وكيله)** المراد بالوكيل هنا
 الحرم فان كان أجنباً امتنع السفر معه والأوجه ما لا اكتشافه بالنسبة للثقات اه فإيه قال عش قوله
 امتنع الخ أى علم من امتنع على الزوج الاذن في ذلك اه **(قوله الا بقرعة)** وينبغي أخذ ما يأتي نفا
 أو تراص **(قوله وبحرم على الخ)** فحسب أن ينقلن جميعاً بنفسه أو بوكيله أو يطلقهن معنى وأنى **(قوله)**
 لا تطاع اطاعهن الخ أى بخلافه ما لو امتنع عن النحول اليهن وهو حاضر لانه لا يتقطع بواحد معنى
 وأنى **(قوله وظاهر الخ)** ينبغي حرمانه في مسئلة المتن وفي قول الشارح نعم لا يجوز بل قد يدعى رجوعه
 اليهما أيضاً والله أعلم **(قوله وظاهر الخ)** خلافاً لما لا في المعنى والاسنى المذكور اه **(قول المتن وفي)**
 سائر الاقضية الخ لا يخاف في انهم ع الشرح كالصريح في أنه مع القرعة لا قضاء طويلاً كان أو قصيراً ووقع
 عليه ما يجب القضاء كذلك وكذا عبارة قال روض وشرحه غيرهما وقضيه ذلك أن يكون قوله الا في بشرط
 في السفر هنا الخ احترازاً عن سفر العصب ونحوه لان القصير أيضاً اه سم وبأنى عش ما وافقه
(قوله لا لنقله) الى قوله وهو بعد في المعنى والى قوله على ما يأتي في النباهة الا قوله ثم رأيت في قاله بلقي
(قول المتن الطويلة) أى المصلحة للقصير وقوله وكذا القصير أى المباحة اه معنى **(قوله غير الغري الخ)**
 فاعل يستعجب عبارة والمعنى ويستثنى من اطلاقها ذكره في غير الامام فانه يمنع من استعجاب وجعله اه
(قول المتن بقرعة) أى عند تنازعهن اه معنى **(قوله وان كانت الخ)** ولذا نرجح القرعة على واحدة

انقسم بنشوز بعض اليوم اه **(قوله على الاوجه)** وعلى مقابلة يقضى لهما وهل من غرضه ما لو امرها
 بالسفر حاجة أجنبي لان أمرها باهاذا يك تقضى وغيبه فبأن عاذن المصلحة للاجنى فيمنظر والوجه انه
 منه ففعل ما سافر في ذلك ولغرضها انما تقضى لافلتا مل **(قوله ولائى)** أخرج ما لو تمها فلم تحتل فسقط
 حقها وان قدر على منعها فلم يفعل كإظهار اه سم زاد النباهة وينبغي ان
 التفتة بنسبة السفر لغرضها فلم تحتل فسقط حقها وان قدر على منعها فلم يفعل كإظهار اه سم زاد النباهة وينبغي ان
 وجهان ينبغي أن يعترف لهن معهما مر يتأمل مع قول الشرح الا في وان لم ينتعدها قال الزكشي
 نص الامام يقتضى الجزم بالثاني اه **(قوله وان أرسلهن مع وكيله)** أى ولو أخرجه كاشع به صنفه عند
 التأمل ومرح به في الرض حيث عبر بقوله ولا ينقل بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله الا بقرعة قال في
 شرحه فحرم ذلك بدونها يقضى ان مع الوكيل ولو أخرجه اه **(قوله في المتن في سائر الاقضية الطويلة)**
 وكذا القصير في الاصم الى آخر المتن والشرح لا يخاف في أنه كالصريح في أنهم القرعة لا قضاء طويلاً كان
 أو قصيراً ووقع عليه ما يجب القضاء كذلك وكذا عبارة الروض وشرحه غيرهما وقضيه ذلك أن يكون قوله
 الا في بشرط في السفر هنا كونه من خاص احترازاً عن سفر العصب ونحوه لان القصير أيضاً **(قوله)**

على الاوجه تعليلها لغايات
 (لا يقضى لهما في الجدي)
 لانها القوت ملحق واذنه انما
 برقع الائتم فقط ويخرج
 وحدها ما لو سافر معه
 باذنه أو بلاذن ولائى
 ولو لغرضها فانها تسقطه
 (ومن سافر لنقله حرم)
 عليه ان يستعجب بعضهن
 فقط ولو بقرعة لا يجوز
 للتميم ان يخص به
 بقرعة فقط للمصلحة
 ولان أرسلهن مع وكيله نعم
 لا يجوز له استعجاب بعضهن
 وارسال بعضهن مع وكيله
 الا بقرعة وبحرم عليه أيضاً
 ترك الشكل كإلى التوسط
 عن الاستعجاب لا تطاع
 اطاعهن من الواقع
 كالا يراه وظاهر ان محله
 جشم روض (وفي سائر
 الاسفار) لا لنقله الطويلة
 وكذا القصير في الاصم
 يستعجب غير الغري بالزنا
 كإسائى (بعضهن) واحدة
 أو أكثر (بقرعة) وان
 كانت غير صاحبة النوبة
 لا تباع متفق عليه فان
 استعجب واحدة بلا قرعة
 أثم وقضى لباقيتين
 نوبتها أذاعت وان لم يثبت
 عندها الا ان رضى فلا يتم
 ولا قضاء وليس الرجوع
 قبل سفرها

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر وهو بعد جدهم أيت الزكريا لم ينقل عن الماوردي والرواية وغيرهما ان الرضا يكتفي عن القصر فقال قال الماوردي فذكر جعن كان (٤٥٢) لمن اذا لم يشرع في الخروج كان شرع وسار حتى يباله القصر لم يكن له ان يشرع فذلك واستقر

حكم الرضا يسفر هو هو صريح في رد ما ذكره من اوله وفي موافقة ما ذكره قال البلقيني ولو خرجت القرعة لصاحبه الدابة لم تدخل فيها بل اذا خرج وفاها بها وبشترط في السفر هنا كونه مرخصا لمن الشاقي ان هذا من رخصه في نحو سفر معصية مستحق بعضه من اثم مطاعا وقضى بالاقبات ويلزم من عينها القرعة الاجابة ولو محمودة وفي بعض غلبت فيه السلامة على ما بان اثناء التفصيات وان كان مافقا قائل الفقرة على ما اقتضاه الخلافهم لكن فيما فيه (تنبيه) لا يشرع هنا الاين الصالحات للسفر بخلاف مستحق القود يتحل فيها العاجز على ما يأتي لانه يمكنه الاستئجار (ولا يقضى للمقيمات مدت) ذهب (سفره) لانه لم ينقل ولان السافرة قد انقضت من الشقة ما يزيد على طرفها بصحة الزمان وصل المقصد بكسر الصاد او غيره (وصار مقيما) بنية اقامة أربعة أيام صحاح (قضى مدة الاقامة) ان لم يعزلها فيها لاستئجار الترخيص حينئذ فان اقام بلائنة قضى الزمان على مدة

فليس له الخروج غير هاته تركها وقوله واحسنة أو أكثر اه معنى (قوله قال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر) قد راد بها اوله فلا ينافي الاقتصار به والاولى ان يقال مراده بمسافة القصر المسافة التي اذا وصل اليها جاز له القصر لا المعنى المشهور في طابق العبارة الثانية اه سبدر وقوله والاولى الخ هو عين ما قاله سم (قوله وفي موافقة ذكره) وهو قوله ولين الرجوع قبل سفره في دعوى الموافقة تأمل (قوله قال البلقيني) التي قوله وبشترط في المعنى (قوله في السفر هنا) أي المسقط للقضاء بالاقبات اه عش (قوله كونه مرخصا) له اه استرزه عن سفره المعصية دون القصر لم يرض من استحبابه به بالسفر اه عش ودر وبأق من سم ما وافقه (قوله ان هذا) أي سقوط القضاء بالاستصحاب في السفر (قوله في نحو سفر معصية الخ) يدخل في نحو سفر التزهد اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حينئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدا معينا كان سار في طلبه ثم أبقى رخص متى وجده ولا يعلم موضع لانه انما ائتمن عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والاول هنا قصر مشروط مر اه سم (قوله اثم الخ) أي ومع ذلك يجب عليه السفر معه اذا خرج له القرعة ولو كانت مفردة اه عش (قوله مطلقا) أي بقرعته بدونه (قوله وقضى بالاقبات) يبنى الاثر شاهن والجهة متفكة اه سم (قوله له) أي للسفر (قوله وفي بعض الخ) عطف على محمودة (قوله وان كان مافقا الخ) تقدم عن عش اعتماد هذه الغاية (قوله الاين الصالحات الخ) كانه لا يخرج الرضا اه سبدر (قوله بخلاف مستحق القود الخ) أي ان كان جماعة يستحقون قودا فخرج من جمعهم سواء الصالح لاخذ القود والعاجز عنه اه كردى (قوله يدخل فيها) أي في مستحق القود (قوله لانه) أي العاجز عن استيفاء القصاص (قوله لمعقبات) التي قول المتن لا ترجع في المعنى الاقوله لانه لم ينقل وقوله كما يشبه المتن اذ قال قوله كما يشبه في النهاية الاقوله لانه لم ينقل وقوله فان اقام الى قوله فعليه اذا وقوله اراي قوله ولو اقام (قوله أو غيره) بالنصب عطفا على المقصد (قوله بنية اقامة الخ) الظاهر انه انما يقيد به لاجل قول المتن قضى مدة الاقامة لانه اذا صار مقيما بلا نسلا يقضى الامداد على مدة الترخيص وحينئذ قال راد الاقامة لاقامة بالحقى القوى اه رشيدى عبارة المعنى بان نوى اقامته مؤثرا أو لم يفعله أو عند وصوله مقصدا أو قبل وصوله اه (قوله لا امتناع الترخيص الخ) تعليل للمتن (قوله فعليه اذا كان الخ) عبارة المعنى فلو اقام حاجة لا يتوقعها كل وقت فلا يقضى الا الخ (قوله ولو كتب بالاقبات الخ) أي والضرورة انه مسافر حاجة كما صرح به في الروض اه رشيدى (قوله قضى من حين الكتابة) كان وجهد كره هذا كونه من افراد سابق اذ قضاه مدة الاقامة شامل لما اذا كتب البين يستقصرهن ببيان ان الكتابة لا تقضى عن القضاء لئلا يتوهم انه لعززه بها ولا لتناهي تلافى أمرهن بسقط عنه القضاء لقدرى وجهنا بعدم القضاء ثم رأيت في شرح الارشاد للشارح كلاما في هذه المسئلة توافق ما قلناه اه سم (قوله وقضى به) أي التعليل اه رشيدى (قوله

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر) قد راد بها اوله فلا ينافي الاقتصار به والاولى ان يقال مراده بمسافة القصر المسافة التي اذا وصل اليها جاز له القصر لا المعنى المشهور في طابق العبارة الثانية اه سبدر وقوله والاولى الخ هو عين ما قاله سم (قوله وفي موافقة ذكره) وهو قوله ولين الرجوع قبل سفره في دعوى الموافقة تأمل (قوله قال البلقيني) التي قوله وبشترط في المعنى (قوله في السفر هنا) أي المسقط للقضاء بالاقبات اه عش (قوله كونه مرخصا) له اه استرزه عن سفره المعصية دون القصر لم يرض من استحبابه به بالسفر اه عش ودر وبأق من سم ما وافقه (قوله ان هذا) أي سقوط القضاء بالاستصحاب في السفر (قوله في نحو سفر معصية الخ) يدخل في نحو سفر التزهد اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حينئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدا معينا كان سار في طلبه ثم أبقى رخص متى وجده ولا يعلم موضع لانه انما ائتمن عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والاول هنا قصر مشروط مر اه سم (قوله اثم الخ) أي ومع ذلك يجب عليه السفر معه اذا خرج له القرعة ولو كانت مفردة اه عش (قوله مطلقا) أي بقرعته بدونه (قوله وقضى بالاقبات) يبنى الاثر شاهن والجهة متفكة اه سم (قوله له) أي للسفر (قوله وفي بعض الخ) عطف على محمودة (قوله وان كان مافقا الخ) تقدم عن عش اعتماد هذه الغاية (قوله الاين الصالحات الخ) كانه لا يخرج الرضا اه سبدر (قوله بخلاف مستحق القود الخ) أي ان كان جماعة يستحقون قودا فخرج من جمعهم سواء الصالح لاخذ القود والعاجز عنه اه كردى (قوله يدخل فيها) أي في مستحق القود (قوله لانه) أي العاجز عن استيفاء القصاص (قوله لمعقبات) التي قول المتن لا ترجع في المعنى الاقوله لانه لم ينقل وقوله فان اقام الى قوله فعليه اذا وقوله اراي قوله ولو اقام (قوله أو غيره) بالنصب عطفا على المقصد (قوله بنية اقامة الخ) الظاهر انه انما يقيد به لاجل قول المتن قضى مدة الاقامة لانه اذا صار مقيما بلا نسلا يقضى الامداد على مدة الترخيص وحينئذ قال راد الاقامة لاقامة بالحقى القوى اه رشيدى عبارة المعنى بان نوى اقامته مؤثرا أو لم يفعله أو عند وصوله مقصدا أو قبل وصوله اه (قوله لا امتناع الترخيص الخ) تعليل للمتن (قوله فعليه اذا كان الخ) عبارة المعنى فلو اقام حاجة لا يتوقعها كل وقت فلا يقضى الا الخ (قوله ولو كتب بالاقبات الخ) أي والضرورة انه مسافر حاجة كما صرح به في الروض اه رشيدى (قوله قضى من حين الكتابة) كان وجهد كره هذا كونه من افراد سابق اذ قضاه مدة الاقامة شامل لما اذا كتب البين يستقصرهن ببيان ان الكتابة لا تقضى عن القضاء لئلا يتوهم انه لعززه بها ولا لتناهي تلافى أمرهن بسقط عنه القضاء لقدرى وجهنا بعدم القضاء ثم رأيت في شرح الارشاد للشارح كلاما في هذه المسئلة توافق ما قلناه اه سم (قوله وقضى به) أي التعليل اه رشيدى (قوله

اقامة سافرا من كائنه المتن افاض على اذا كان يتوقع الحاجة لا يقضى الامداد على غاية عشرة ورواها الحاصل ان كل زمن حل له الترخيص فيه لا يقصده ولا انقضاه ولو كتب بالاقبات يستقصرهن عند قصد الاقامة يلد قضى من حين الكتابة (لاال رجوع في الاصم) لانه من يقصده المأذون فيه فلا نظر لخلل اقامة طاعة السفر وقضيه لاقام اقامه طوية لم يشرع سافرا لم يقصد

لم يقض مدة السفر بعد تلك الايام لم يذكر وفي الرجوع وهو احد احوال النسخين لم ارمز به عنهما اول اول ايام مقصوده ثم انشا سفرهما امامه فان كان نوى ذلك اول خلاف قضاء والا فان كان سفره بعد انقطاع ترجمه (٤٥٢) قضى الا فلا كايته في شرح الارشاد وفيه

ما يؤيد على جحتم (نفا) ومن
وهبت (نفا) من القسم
لغيرها (لا ياتر الزوج
الرضا) لان الاستمتاع حكمه
قيمت عندها في الباطن فان
رضى بالهبة (وهبت
اهنية) من (بان عندها)
وان لم ترض هي بذلك
(ليتبها) للاتباع اما
وهبت سودة بنتها لثاثة
رضى الله عنهما وراه
الشعنان ولا واليهما ان
كانتا متفرقتين لما فيمن
تاخير حق من بينهما ومن
ثم توفقت لثاثة الواهبة
واراد تأخيرها لثاثة وكذا
لو تأخرت فخرت بماله وحب
لها رضاها كما ائتممه
الطبل ايضا (وقيل في
المتفرقتين (واليهما) ان
شاء (أد) وهبت (لبن)
أو أسقطت حقها (سوى)
بين الباقيات زوج بالانها
صارت كالعدومة (أد)
وهبت (له) في الخصص
بواحدة منهن لان ما لم صار
له فخصه بحيث شاء امرعا
ما مر في الموالاة (وقيل
سوى) فحصل الواهبة
كالعدومة هذا أضالان
الخصص وورث الانحاش
وعلم ان تأخر ران هذه الهبة
ليست على قواعد الهبات
ومن ثم لم يشترط رضا
الموهور لها وازوالها
الرجوع حتى شاع فيخرج

لم يقض مدة السفر (الح) اعتمده النهاية (قوله وهو) أي عدم القضاء (قوله أولا) لعل المراد قبل وصول
المقصود يحتتم أول السفر (قوله وفيه) أي في قوله ولو اقام مقصده (الح) (قوله ما يؤيد) وهو قوله فان نوى
ذلك أولا فلا قضاء مما يحتتم وهو القضية المارة (قوله من القسم) الخوله ولا رجوع في النهاية وكذا في
المخفى الاما ان يمتلئ (قوله فينت) عبارة الخوله في أن يبيت اه (قول المتن اهنية) خرج اهنية كاحدا من
ولم يبين حكمه فهل هو كالزوجه وهبت لهن فيسوي أو كالموهر وهبت له في الخصص فيستفاد اه سم أقول
والقلب الى الاول لميل كما اشار اليه بتقديمه (قول المتن بان عندها لثاثة) محله مادامت الواهبة تستحق القسم
فان خرجت عن ذلك لم يبت عند الوهر بالاتباع لمخفى وسلطان وفي سم بعد ذلك عن شرح
الروض ما سله استظهاره انه لو نشرن الواهبة ثم رجعت للطاعة بعد ذلك الهبة اه (قوله لا تبايعا
وهبت (الح) أي لا تبايع فله صلى الله عليه وسلم حين وهبت (الح) اه عسى (قوله ولا واليهما (الح) هو مراد
المتن قوله لثاثة أي على حكمهما من التفرق ان كانتا متفرقتين بدليل القيل الا في اه رشدي (قوله
جل) انظر لآخر ثم رجعت الواهبة فهل تستحق للثاثة شيئا يفتي نعم مر اه سم (قوله أو وهبت له
(الح) ولو وهبت له وبعض الزوجه أي امين أوله ولجميع قسم على الرأس كالموهر شخص عينا
لجماعة اه نهاية زاد الخوف والتقدم بالقرعة اه قال الرشدي قوله قسم على الرأس أي بان يجعل
نفسه برأس ثم يخص بنوهم من شمله من هكذا ظهر فالراجح اه عبارة الجبري ولو وهبت بنها
ولهن فبقي التوزيع على عدد الزوجين ويكون كواحد منهن زبادي وسلطان فلو كن أربعة كان
له الربع فاذا جعل له الواهبة كان له أن يبيت عند كل واحد منهما بالقرعة فاذن ربه كان له أن يخص
بمن شاء منهن وان صير حتى كانت له لثاثة كان له أن يخص بثلاث لثاثة من شامنهن حتى اه (قول المتن
في الخصص) قال في شرح الروض لو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع النور
في الاستبداء كذلك بان يجعل لثاثة لثاثة لثاثة منهن صرح به الاصل انتهى اه سم (قوله امرعا
ما مر (الح) أي في قوله ولا واليهما ان كانتا (قوله بما تقرر) أي من قول المتن لم يلزم الزوج الرضا وقول
الشارح وان لم ترض هي بذلك (قوله لم يشرط رضا الموهر بالها) أي بل يكفي رضا الزوج نهاية ومخفى
(قوله وازوال (الح) ظاهره انه عطف على قوله لم يشرط الخ لكن ذكر النهاية في المخفى على وجه الاستئناف
(قوله ولا) أي وان لم يرض خالا ولولده (قوله ولو أخذنا (الح) كلام مستأنف عبارة الخوف فينتبه
لا يجوز الواهبة ان تأخذ على السابعة بغيرها وضال من الزوج ولان الضار فان أخذت زما رده
نواق ما قلناه (قوله لم يقض مدة السفر (الح) اعتمده مر (قوله في المتن وهبت لعينة) خرجت المهمة
كاحدا من ولم يبين حكمه فهل هو كالزوجه وهبت لهن فيسوي أو كالموهر وهبت له في الخصص فيستفاد اه
لثاثة بان عندها لثاثة (الح) قال في الروض مادامت الواهبة في تسكعه قال في شرحه ولو قال مادامت تستحق
القسم كان أولى اه فخرج ما اذا نشرن الواهبة لثاثة ولو رجعت للطاعة فهل يعود حكم الهبة لان استحقاق
الموهر لها انما لمقط لمعان وقدر الأول لا يعود ولا بد من هبة جديدة في نظر وتظهر الأول بخلاف مرجع
رجوع الواهبة ينقطع بحق الموهر لها ويحتاج الى هبة جديدة مر (قوله جل) انظر لآخر ثم رجعت
الواهبة فهل تستحق للثاثة شيئا يفتي نعم (قوله وكذا لو تأخرت فخرت بماله) أي بل يكفي رضا الزوج بالانها
ها من شرح اهنية خطا خيانتا لثاثة لثاثة لثاثة في شرح الرجوع ولو رضى من بين اللثاثة
بتقديم الهبة الواهبة وتأخير خصمها لثاثة أه أقول هو مشكل لانه يلزم عليه تقويت حق رجوع الواهبة
لو اذنت فقد جعلوا ذلك من علل منع الواحدة اه ما كتبه شحنا (قوله في المتن في الخصص واحدة
منهن) قال في شرح الروض لو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع النور في الاستبداء

لها اذ رجعت ان شاء لها والاقصى من حين الرجوع ولو أخذت على حقها وضال لم يولد لانه ليس عينا ولا منع فبالا يقال بمحال لكن يقضى
لها لان لم تسقط حقها لثاثة

ومر ان ما فات قبل علم الزوج ورجوعه لا يقضى وواضح انه لا تمنع هترو جعته قبل رجوعه او استبطا السكينة مما هو من شمل الاجنبي
جواز النزول عن الوطائف بعوض (١٥٤) ودونه والذي استقر رأيه عليه بل العوض معا شأوا أخذوا كان النزول اهلا ولا هو

ح منذ لاسقاط حق النزول
فجوز مجرد اقتداه وبه فارق
منع بيع حق التصبر
وشبهه كنهان لاتعلق حق
المنزولة بها أو بشرط
حصولها بل يلزم تأخر
الوطيفة تولية من تقتضيه
المصلحة الشرعية ولو غير
النزول ولا رجوع على
النزول حينئذ كسر وفيها
اذا نزل بجائز لم يقصد اسقاط
حقه الا للمنزولة فقط
الرجوع قبل ان تقرر كونه
لم تقضى وحديث لا يجوز
للتأخر تقرر بغير النزول
حدث لا يجوز عه
* (فصل في بعض احكام
النشور وساقبوا لواقعته
اذا ظهر امارات نشورها)
تكتسب جوابية دليل
وتعبر بعد طلاقه
واضرار بعد اقبال
(وعظما) ندبا إلى حذرنا
عقاب الدنيا بالضرب
وسقوط المؤن والقنم
والاشوة بالنار قال تعالى
واللائع ثقافتون نشورهن
فقطوهن وينبغي أن يذكر
لها خبر العيصين اذا ماتت
المرأة هاجر فقرأش زوجها
لعنهما الملائكة حتى تصعب
(بلا هيسر) ولا ضرب
لاحتمال أن لا يكون
نشورا فاعطاه تهذرو أو
تتوب وحسن أن يستعملها
بشيء والمراد في هيسر
يفوتها من حقهم حرمة
تتمتع وتزوج

كذلك بان يجعل ليه نيل اليهن دائرة يهن صرح به لامل اه (قوله وممر) أي في الشرح قبل قول
المصنف ويخص بذكر حديث الخ (قوله ولا رجوع على النزول) هذا ظاهر اذا كان بذل العوض على مجرد
النزول أما لو بذل على النزول والحصول فينبغي الرجوع م (قوله الرجوع) فيه نظروا بغير خلافه
وسقوط حقه بمجرد النزول مطلقا م
* (فصل في بعض احكام النشور وساقبوا لواقعته) (قوله بخلاف هيسر في المنصع الخ) انظر مع

لغيره عن (ولم يذكر وعظوه) نداء في المضجع بفتح الجيم ويجوز كسر هاء الوطه والفرش لظاهر الآية لاني الكلام طرمة
لكل أحد فيزاد على ثلاثة أيام الا ان قصده وهاهنا المصيبة اصلح دينها لا تخشى الا من فيما يظهر لجزء العهر بل فيه عقد
شرعي ككون المحجور وعرفا في أو بعد كراهية دينه أو دين العهر ومن ثم هجر (٥٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين

خلفوا وذهبوا الصابغين
كلامهم ويجعل على ذلك
أشياء من مهاجرة
السلف (ولا يضرب
الاطهر) لعدم ما كذب
الجناية بالتكرو (قلت
الاطهر ضرب) ان شاء
بشرط أن يعلم عادة
الضرب قبل وان لظاهر
عداوته له أو لا تعين وقوعها
للقاضي وهو مقتضى
لاتسلا والله أعلم) كلف
ظاهر القرآن ولم تأخذه
في المرتبة الأولى لوضوح
الفرد بين الحالتين وإن
فيه جمع متأخر واختاروا
الأول (فان تكرر ضرب)
ان علم ذلك أنصاع الوطه
والهجر والأولى العفو ولا
يجوز ضرب بعد أم يح
وهو كلفه يظهر من نظم
أله بان يغشى من مع تيم
وان لم تتركز إلا في ضرب
المبرح وغيره كما لا يؤيد
تفسير المبرح بما ذكر
قول الروابي عن أصحاب
بشرط أن يبدل لمعقوف
أوبده لاسوط ولا يصح
اه قد ينافيه ما في
سوط الحدود والتعز وال
أن يتركز بأنه لما كان الحق
هاتفسه والأولى العفو
تحقيقا لم يخفف في غيره

باللسان أو غيره بل تأنيبه وتستحق التأديب عليه يؤول تأديبها بنسبة على ذلك ولا رفعها إلى قاض يخلف
ما لو شتمت أجنبيها اه معنى (قوله لا يعز) عبارة بالنسبة واخر وج من المنزلة بغير إذن الزوج لاني
القاضي لطلب الحق منه ولا إلى اكتسابه التفتت إذا عسر به الزوج ولا إلى استغناءه اذ لم يكن زوجا
فقبولها لم يستقلها اه (قوله أي الوطه والفرش) أي وإن أدى إلى تفويت حقهما القسم لاهو
معلوم ان الشوز يستقط حقهما ذلك وجه فافرق ما في المرتبة الأولى وانما عسر المصنف بالهجر
في المضجع ابتداء لفظ الآية كلفه عادته والشارع انما يفسر المراد بالمضجع اه رشدي (قوله لظاهر
الآية) تعلى العنت (قوله لاني الكلام) عطف على في المضجع (قوله الا ان قصده الخ) مستثنى من قوله
لاني الكلام (قوله لجواز الهجر الخ) متعلق بقوله الا ان قصده وهاهنا الخ قوله وكلا ديني وإن كان يكون
في الهجر صلاح لدين المحجور اه كردي (قوله ككون المحجور ونحوه) الخ) أي وإن كان محجور
لا يشترط تركه الفسق أو البعد عتق لو كان محجور عمله على زيادة الفسق فينبغي امتناعه اه عرش (قوله
الثلاثة الذين خلفوا) وهم كعب بن مالك وساجدة امرأة ابن الربيع وهلال بن أمية اه أسي (قوله من
مهاجرة السلف) أي ترك بعضهم الكلام لبعض اه عرش (قوله بشرط أن يعلم) أي يظن كغيره
الغنى والاسنى (قوله وهو مضمرة) اعتدله النهاية والغنى والاسنى (قوله كلفه ظاهر القرآن) فتقدير الآية
والا في تخالفون تشرون فظنوه فان نشروا فاهجر ومن في المضجع واضر لو هن واخلف هاجمه في
العلم والأول ما باق على ظاهره وقالوا ردوا هجر وهن ان نشروا واضر لو هن ان أمر رهن في التشوز اه
معنى (قوله في المرتبة الأولى) وهي ما لو ظهرت أمارات الشوز (قوله ان علم ذلك) أي ظن عادة الضرب
(قوله والأولى العفو) وهذا اعتداف على المصنف فالأولى عدم العفو لان منه لثابت بصلته وضرب
الزوج وجهه مصلحة لنفسه معنى وأسي (قوله وان لم تتركز الخ) استئناف وقوله أي المبرح (قوله
ويؤيد الخ) عبارة النهاية ولا ينافي القول وانما الخ ما في الخ لانه لما كان الحق على الوجه جواز بسيط
وعصاهنا أيضا اه (قوله الأولى العفو) جملته سائلة (قوله ولا على وجه) أي وإن لم يؤد عرش وهو معطوف
على قوله ضرب مدم رشدي (قوله وقد يستغنى عنه) أي من قوله ولا تعو غف الخ (قوله وانما ضرب)
أي ضرب بالقاضي اه عرش عبارة الرشدي بالنسبة للمعول كلفه واضح أي انما جاز الضرب بأعين
الحاكم للسد الخ اه (قوله مطلقا) أي فأد أم لا اه عرش (قوله ولم يجب ان يقع هنا حكم الخ) لو ينبغي
أقال الزوج كشي شخص من ذلك بما إذا لم يكن ينفه حاداة ولا في تعين الرفع إلى القاضي معنى ونما ينف (قوله
صدق) أي بالنسبة لعدم مؤاخذه ولا بالنسبة لتسقوط تفتتها وكسوها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه

قول المتن الآتي في المضجع وما بعد في الشرع الآن يجعل الآتي على ما يفتن حقهما القسم (قوله وانما
ضرب الحدود والتعز ومطلقا لونه) تبعه مدم ثم ضرب عه وقال هذا لا يصح لان الزوج لا يحد ولا يعز
لحقا لله اه فليست له لالكلام الشارح محل آخر كما يجعل هذا على غير الزوج كما حكم (قوله صدق)
أي بالنسبة لعدم مؤاخذه ولا بالنسبة لتسقوط تفتتها وكسوها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل
هي المصدق عليها (قوله صدق) وشرق ينف وبين ما يورى عن أنسان وأدعي الله تظير إلى حرمة جوار من
تحر كوة وانكر ذلك الإنسان الظاهر اليها مطلقا فانه المصدق كلفه ظاهر وهذا غير ما يأتي في الصال فيها
لوا تفتا على الاطلاع واختلاف في تعدد التناظر كلفه ظاهر بشدة احتياج الزوج إلى تأديب له ورجعتان من

ولا على وجه أمهاتك والاحتوجية لمطالع وقد يستغنى عنه بالمبرح ولان يبلغ ضرب عه أو يعين وغيره هاجس من اذاعا لله لا ينفه فيصير
لانه حقبة بلا فخر وانما ضرب الحدود ومطلقا لونه لعدم المصلحة ثم لم يجب الرفع هنا كما لانه شق لان القصد ردها لفظا كما
أفاده تعالى فان أطلعكم فلا تغوا عليهن سيلا ولو أدى ان سبب الضرب بالنشروا أنكرت عرش كيجب في المطلب لان الشرع جعله وليا
فيو يحقه الله انما يصدق بهينه

والفرق بينهما وبين الولي واضع وانما لم يعلم حوله واستتاره والام بصدق (تنبيه) قوله فان تكررت تصریح بفهم قوله اولاد لم يتكرر بعد ذكر ما من الزوجة مقابلة (١٥٦) فاقبل لو قدمه على الزيادة وقد ضرب فيها بعدم التكرار كان أقصد ممنوع بل

الامور بل على المدقة بالنسبة لها سم ونهاية (قوله) بين الولي) أي حيث يصدق بلا عين (قوله) واضح) لعل وجهه ما قد منع الغنى وشرح الرض آتفا (قوله) واستتاره) أي كثرة ما باليه (قوله) والام بصدق) أي لا يثبت فان لم يتهمها مدققت انه تعدي بضره فبغير زه القاضي اه عـ (قوله) فان تكررت) الخ (قوله) بعد ذكر الخ) أي متعاقب بضره وقوله ما في أي قوله لم يتكرر (قوله) فاقبل لو قدمه الخ) قائله الجلال المحلى ووافقه الغنى ووجهه سم راد على الشارح راجعه (قوله) فيها) أي الزيادة (قوله) لان التصريح بالفهم انما الخ) لا يخفى ما في هذا الاستدلال اذ دعوى الضرر ممنوعة اه سم (قوله) اذا طلبته) الى قوله وايد الخ) لا يخفى في الغنى الا قوله ويؤيده الى المنزوقه وجو بالي المتن (قوله) فان لم يتأهل للضرر عليه) عبارة الغنى فان لم يكن الزوج مكافأ أو كان محصورا عليه اه (قوله) أي الزوج) (قوله) في ضربه) انشور الخ) ما فائدة جليس للموضع بضره المستحق من منعته فغير هذا والرقب الذي ينتفع من حق سيده اه معنى (قوله) تاديبها) (قوله) والزوج منع وجن من عيادته أي يوم من شهر دجن أو شهر جمادى أو شهر ربيع الثاني والاولي خلافه معنى وأسن (قوله) كسنته) صريح في ان الشتم ليس نشورا اه سم (قول المتن) فان أساءه خلقه وإذا الخ) لو كان لا يتعدى عليها وانما يكره حبسها الكبراء مرضا ونحوه وبعرض عنها فلا تخلى عليه وبين لها استعفاء بما يجب كان تفرضه بترك بعض حقها كما تترك سودة في بئها العائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لها يومها ويوم سودة كما أنه يسهل اه اذا كرهت حبسها لما ذكر ان يستعطفها بما يحب من زيادة لا تفتق ونحوها يتوهم في (قول المتن) فان عاذ زه) وأسنه حبس بغير تقصير الزوج من التدرى عليها وهل يحال بين الزوجين قال الغزالي يحال بينهما ما متى يعود الى العدل ولا يعتد بقوله في العدل وانما يعتمد قوله هو الذي انتهى وفصل الامام فقال ان ظن الحاكم تعدي ولم يثبت عنده لم يحل بينهما وان تحققه أو ثبت عنده وخالف ان بضره بضره بامر الحاكم به جواز حال بينهما حتى يظن انه عدل اذ لم يحل بينهما واقصر على التعزير أو ما بلغ منهما بلغه الاستدراك انتهى وهو ظاهر من لم يذكر الحالوة آزاد الحال الاول ومن ذكرها كالحال الاول والحال الصغير والمصنف في تنقيص احوال الثاني والظاهر ان شتمان الحالوة الحالوة بعد التعزير والاسكان اه معنى (قوله) ان لم يظن فراقه الخ) كان مراده من هذا التقيد انه اذا ظن ان مراده فراقها وان الحلال لا يثبت بينهما ما متى فراقها بغير تصرف فلا يجزم اه رضى (قوله) أي ولو عدل رواية) أي كمدوم امرأته وقوله وما يظهر معتمده اه عـ (قوله) ما ياتي) أي (قوله) أسكتها الخ) أي وان ترتب على ذلك زيادة الزينة لان مصفة السكنى تعود عليها عـ (قوله) لعمر الله) أي (قوله) عبارة الغنى والاسنى واكتفى هنا بشقة واحدة تنزيلا لثمة منزلة الرواية لما في اقلية البينة عليم من العصر اه (قول المتن) ومنسج

الاقدم افعلة لان التصريح بالفهم انما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق فتأمل (قوله) فلو منعها حقا) كقسمه ونفقة الزمها القاضي توفيقه) اذا طلبته فان لم يتأهل للضرر عليه الزم وليس بذلك وله الشرط السابقة في ضربه بالشرط كما هو ظاهر نادى بها الحق كسنته لشقة الزمها لعمركم (فان) أساءها فاقصمها وإذا (ها) بحضور ب) بلا سبب (ها) من غير تعزير والاقس جواز اذا طلبته ولكن يجب السكينة ومن تبعه بان أساءه المخلوق بين الزوجين تغلب والتعزير عليها وورث وحشة فاقصر على تهيئ رجاها ان يثبت الحال بينهما ويؤيده لطفه (قوله) أول مرة) (فان عاد) الب) عززه) بطلانها براه (فان قال كل) من الزوجين (ان) صاحبه متعدد) عليه (تعرف) وجوبا فيما يفسر ان لم يظن فراقه لها ولم ينفذ ما طسه بينهما من التزلا بالتعزير (القاضي) الحلال) بينهما (شقة) أي ولو عدل رواية فيما يظهر ثم رأيت ما ياتي عن الزكشي وهو ظاهره (تجبرهما) بفتح أوله وضمر ثم تجاوره

لهما فان لم يكن لهما بارة فثمة أسكتها بفتح ثمة وأمره بتعزيرها لهما وانما لم يفسر اقامة البينة على ذلك وكلام الظالم المصنف كالرأى صريح في اعتبار المدعى بالعدوى به صريح في التمسك بالزكشي الظاهر اعتبر ان سكن النضر غيره لانه من باب الجور لا الشهادت فزيادة غيره بلهم لم يشرطوا صيغة شهادته ولا نحو حضوره (ومنع)

الظالم من ثلثه بنينه أو أربعة بنين غير بنز وراثيا بالبنز و بنز و هلمعلتوكان الفرق أن له شبهة من حيث أن الشارع جعله وليا عليها في التأديب فاحتطه بخلافه فان لم يتجمل بينهما إلى أن يرجع بل يظهر له ولع من جراه وتوهمه أنه لو اختل بها أفراط في أضربها حال وجوب أبيه من بينها ابتداء لان الاسكان بحسب الشك لا يفيد تنديرا بآب الامام قال ان ظن تعديه لم يحل وان تحققه أو ثبت عنده وناف أن يضربها من أمر محال بينهما التلا بيلع منها لا يستدركه قال غيره فن لم يذكر كراهية أو الأدل من ذكر كراهية كالفرق والحوارى الصغير والمصنف في تنقيح أرواد الثاني وهو صريح في هذا كونه موشينا قال والظاهر ان الحيلولة بعد (٤٥٧) التعزير والاسكان اه وانما يخبره

ان لم يعلم من الاسكان تولد ماس (فان اشتد الشقاق)

أي الخلاف (بعث القاضي)

وجوباً والمنازعة فبسه

مردودة بان هذا من باب

رفع الظلمات وهومن

الفرض العامة والمتأدكة

على القاضي (حك) بوسن

كونه (من أهله وحكم)

وسن كونه (من أهله)

للاية فلا ينفى حكم واحد

بل لا بد من حكمين يظهران

في أمرهما بهذا اختلافا

حكم كل به معرفة ما عنده

(وهما وكيلان لهما)

لاتهما وفسدان فلاولى

عليهما في حقهما بالبيع

حقوا المال حقها (وفي

قول) كما يحل (موا) بان من

الحاكم لتعنيهما في

الاية حكمين وقد دوى

على الرشد كالفلس ويحب

بان الولي على مال الفلس

لذاته وماهنا ليس كذلك

(فعل الأول بشرط رضاها)

ببعضهما (فيقول) هو

(حكمهما بطلاق وقبول

عوض خلع وتوكل) هي

(حكمهما ببذل عوض

النظام) أي وإذا ثبت له حالهما مع الظالم منسباً من عوده لظلمه اه معنى (قوله) أي لا زوج وقوله و بنز برها أي الزوج عطف على بنينه (قوله مطلقاً) أي ولو في أول مرتها عس (قوله فان لم يتجمل) أي قوله وانما يخبره في المخي الا قوله قال غيره وقوله وهو صريح في هذا كونه لكتنه ذكره في شرح فان عاد عزه كما قلناه عنه هناك ثم قال هنا طر يقسه أي المنع في الزوج ما لم يوفى في الزوج عس والتأديب كغيرها اه (قوله حال بينهما) أي حتى يظن انه عدل اه معنى (قوله أرواد الأول) أي مجرد ظن تعدى الزوج وقوله أرواد الثاني أي ما لو تحقق القاضي أو ثبت عند منافاة بضربها مبرما (قوله وهو الخ) أي كلام الامام وقوله فمما ذكرته وهو قوله بل يظهر (قوله وشكنا قال الخ) اعتمده المعنى والنهاية (قوله والاداسكان) أي يجوز العدل اه عس (قوله وانما يخبره ما قاله الشيخ ان لم يعلم الخ) أي والاداسكان بينهما ابتداء وجوباً (قوله وتلاسم) أي افراط في أضربها ان ظن أي الحاكم (قوله الخلاف) زاد المعنى والعداوة بينهما ما دام بينهما التساوي والتعزيب اه (قوله وجوباً) أي قوله ولا يجوز لو قيل في المخي (قوله لا تهمز شيدان الخ) ولان الطلاق لا يدخل تحت الولاء لا في المولى وهو خارج عن القياس اه معنى (قوله ويجب الخ) يتأمل اه سم (قوله وماهنا ليس كذلك) فيه ان التولية تعني في حقهما لا ذاتهما اه سم (قوله فوكل هو) أي ان شاه وقوله وتوكل هي أي ان شامت هما يتوهم معنى (قوله وتفرق) أي بطلقة فقط اه شرح الرض (قوله فان اختلف الخ) وان أعني على أحد الزوجين أو جوباً وبعد استعمال الحكمين زاه لم ينفذ أمرهما لان الوكيل ينزل بالأعمال لجون وان أعني على أحدهما أو جوباً قبل البعث لم يجز بعث الحكمين وان غاب أحدهما بعد بعث الحكمين نفذ أمرهما بكل ما تولى ولا كلام معنى شرح الرض وقوله وما وان أعني على أحدهما لان في النهاية مثله (قوله انين) أي غيرهما اه معنى عبارة النهاية أمين غيرهما اه (قوله ولا يجوز لو قيل الخ) ولولا لو كيه خذمال أي التي تحت يداه منها ثم طلقها أو طلقها على أن تاختار بينهما اشترط تقدم أخذ المال على الطلاق وكذلك قال خذمال منها وطلقها كاتقوله في الرض عن تصحيح البغوى وأمر موكالتوكل من جانب الزوج فمما ذكر التوكل من جانب الزوجة كان قالت خذمال منه ثم اختارني في نهاية ومعنى وأسنى (قوله لان وكيله الخ) الاول لانه وان أفاد

موكالتوكل الخ

(قوله بالضم) الخ قوله ثم أيت في النهاية الا قوله و زيداً وإذا فعل (قوله لان كلاباس لا تسر) فكانه

أولاً بمعنى من كافي قوله تعالى يشرب بها عبادة الله عبداً بن مالك ومن وافقه (قوله وبنز وهما مطلق الخ)

كذا هو (قوله في المتن فان اشتد الشقاق) عبارة الرض ونفس وجب أن يعث حكمها وحكمه ورضاها

ليصلها أو يفرق بطلقة ان عصر الاصلاح اه وقوله بطلقة قال في شرحه فقط (قوله ويجب الخ) يتأمل فيه

(قوله وماهنا ليس كذلك) في ان التولية تعني في حقهما لا ذاتهما (قوله لان وكيله الخ) أي الزوج

(كتاب الخلع)

(٥٨ - (شرافى وابن قاسم - سابع)

وقبول طلاق) ثم يفعلان الاصل من صلح أو تفرق فان اختلف

رأيهما بعث القاضي اثنين ليتفقا على شيء ولعلق وكالتما بنظر القاضي اشترط فيه ما في أمين من جوباً وعده له واهتداء لمقصود وسن

ذكر وتوما فان عجزا عن توافقهما أدب القاضي النظام واستوفى حق المظلوم ولا يجوز لو قيل في طلاق ان خذمالان وكيله وان أفاد ما لا يوثق

عليه الرجع ولو قيل في صلح أن يطلق جنانا * (كتاب الخلع) * بالضم من الخلع والقض وهو التز علان كلاباس لا تحرك لآل ولا تأصله

قبل الاجماع قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اتفقتا عليه فلن لك ألا يقضيهما الخارى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تبين بين قيس وقد سأله

زوجته أن يطلقها على حد يفتقر إلى أحد فها يها خذمال حدية وطلقها مطلقاً وهو أول خلع في الاسلام وأصله مكره

وقد سبب كالطلاق في هذا بندين من حلف بالثلاث على شيء لا بد من فعله ومقتضى كثرة القائلين بعد الصفة فالوجه أنه مباح لذلك
لا مندوب على أن في الخصص به تفصيلا (٤٥٨) يأتي في الطلاق فتعلق به وإذا فعل الطلغ في هذه الصورة قلبيته عليه فإنه إذا أعاده لا يقبل

قوله فيه وإن صدق على ما حرمه بعضهم ويؤيده ما مر أن اتفاقهما على مسد للعد بعد الثلاث لا يفسد رفعه العقل فإن قلت فلم قبلت الدين كما قلت فلم مقتضى أمره بالاشهاد لا تم قلت يمكن توجيهه بانها هنالكا لم يقع العقد الموجب للووع بخلافها ثم كانت التهمة فيها أقوى ثم رأيت شذوذا في عدم قبول بيته وهو القياس ولا تنظر لتفاوت التهمة ولو معها نحو نفقة لتقطع منه مال فقلت بطل الطلغ وقع وجبا كما نقله جمع مقدمون عن الشيخ أبي سائد ولا يقصد ذلك وقع يائسا وعليه يحمل ما نقله عنه بأنه يصح بآثم بعده في الحالين وإن تحقق زناها وكان الفرق أنه لما اقترنت المنع بقصد الطلغ وكان بعسر تخليص مثل ذلك منه بالحاكم أشبهه وتكرره لزمنه لا الإكراه بالنسبة لا تمام المال بخلاف ما إذا لم يقصد ذلك فإنه ينصح فيه القاضي وغيره غالباً فلم يلقوه بالاكراه ذلك هذا غاية ما وجه به ذلك وقضية قولهم لا يؤثر استمرار البطل الأخذ بالطلاق محض وقوعه

بغارة الآية خرج علباسه اه معنى قوله وقد سبب أي كان كانت تسمى عشرهما على ما يأتي وقضية اقتصاره على الاستحباب أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا يلزم اه عش أقول هذا بخلاف قول الشارح الآتي فالوجه أنه مباح الخ قوله في هذا الخ عبارة عن النهاية فالحلف بالثلاث على ما لا بد من فعله كان في الخلف به الخ قوله على شيء أي على ترك شيء سم على حج ومثله فعل ما لا بد من تركه على ما يأتي للشارح اه عش قوله لكثرة القائلين الخ أي لما حوى الخلاف في أصل الخصص به انتهى وجها لاستحباب فتأمل اه ورشدي قوله بعد الصفة أي المعلق عليها الطلاق في النكاح الأول في النكاح المجدد بعد الطلغ يعني بعد النكاح المجدد ذلك التعلق قوله تفصيلا يأتي في الطلاق أي في فصل خطاب الأجنبية والتفصيل أنه إذا كانتا مسغلا ففعل أو أن لم أفعل تخلف وإن كانتا لفعل فلا اه كردي قوله في هذه الصورة وهي قوله حلف بالثلاث الخ اه سم عبارة عن الرشدي يعني في مطلق ما يقتضيه بالطلغ اه قوله فأي شاهد الخ أي نداء اه عش قوله إذا أعاده اه أي بنكاح جديد وقوله في أي الخلق قوله ماسر أي في النكاح في عين الشهود عند قول المصنف أو اتفاق الزوجين اه كردي قوله رابعه عبارة عن النهاية وقع العقل اه بهذا الادم والضمير مع الأضافة قوله للووع أي وقوع الطلاق الثلاث وفي سم ما صنفه يقال للوجوب للووع وقام العصة الأولى وهي أي البيعة تردها ويمكن أن يفرق بأن ما صدر منه هنا وهو الفعل الحسن لا ينافي مدعاه وهو سبق الخلف بخلاف ما صدر منه ثم هو إيقاع الثلاث فإنه ينافي مدعاه وهو فساد النكاح اه قوله بعدم قبول الخ أي هنا قوله ودعرجه ضعيف اه عش قوله كما نقله جمع مقدمون عن الشيخ أبي سائد لكن رأي مرجوح والاعتماد أنه ليس بإكراه لأنه إذا منعها حقها لم يكرهها على الخلف بخصوصه حر أقول ولان شرط الإكراه عجز المكره عن الدفع وهذا منتف إذ يمكنه الدفع بالحكم إلا أن يفرض ذلك ضد عجزها عن دفعه بالحكم اه سم قوله وقع بآثما أي أعلم الإكراه اه عش قوله في بآثم أي قوله وأما زعمي أنها يتناولها قوله بآثم بفعله أي بمنعه فهو نفقته في الحالين أي حال منعها بقصد الخلف وحال منعها بالقتل اه كردي قوله وكان الفرق أي بين بطلان الطلغ في الأولى دون الثانية سم ورشدي قوله وقضية قولهم الخ يتأمل موقعه سم وقد يقال موقعه تعقب ما سبق والميل إلى الأول اه سدعير قوله استمرار البطل إن أراد أن قصد أن يتخلص ببطل لكنه أضمره فلم يؤثر قضيته أنه لو صرح به أبطل مع إن الإجماع ليس كذلك فتأمل اه سم قوله الاستدخال خبر وقضية الخ كردي قوله في الحالين أي المنع بقصد الخلف والمنع بدونه قوله مقصود الحقوله وزعمي أنها في قوله أوجع وصف نان لعوض اه رشدي قوله ولو كان الخ غاية قوله على شيء أي على ترك شيء قوله وإذا فعل الخ في هذه الصورة أي وهي قوله حلف بالثلاث الخ قوله فأي شاهد الخ كذا شرح حر قوله لا ترغيب المقدام قد يقال للوجوب للووع بقاء العصة الأولى وهي ترغيبها ويمكن أن يفرق بأن ما صدر منه هنا وهو الفعل الحسن لا ينافي مدعاه وهو سبق الخلف بخلاف ما صدر منه ثم هو إيقاع الثلاث فإنه ينافي مدعاه وهو فساد النكاح قوله كما نقله جمع مقدمون عن الشيخ أبي سائد لكن رأي مرجوح والاعتماد أنه ليس بإكراه والخلاف في ذلك فربما بين الخلاف في بيع المصادر لأنه إذا منعها حقها لم يكرهها على الخلف بخصوصه حر أقول ولان شرط الإكراه عجز المكره عن الدفع وهذا منتف إذ يمكنه الدفع بالحكم إلا أن يفرض ذلك ضد عجزها عن دفعه بالحكم قوله وان تحقق زناها كذا حر قوله وكان الفرق أي بين بطلان الطلغ في الأولى دون الثانية قوله وقضية قولهم الخ يتأمل موقعه قوله استمرار البطل إن أراد أن قصد أن يتخلص ببطل لكنه أضمره فلم يؤثر قضيته

بآثما في الحالين كما تعضا متلا عن الشيخ وأما زعمه إكراهها فمجهولان شرطه أن لا يمكن التخلص منه بالحكم قوله وهنا يمكن ذلك على ما تقرر (هو فرقة جوض) مقصود كيتقو ذلكا عليه واجمع لزج أو سيدم ولو كان العوض بقدر ما كان خالها على ما لي كتهما عاين بأنه لا شيء

فانه يجب مهر المثل وكذا على المرافعة من صداقتها أو بقيته ولا شيء لها على ما يؤخذ من استصحابهم في العوض والتقدير حيثما أتى به البلقي
ومن تبعه فمن قال زوجته قبل المثل وان أوتى من مهر لثاقت طالق فأرأته يصح الأرواء يقع الطلاق لانها لم تكن لكل المهر الا الأرواء
وإذا صرح بالزوج وقال آخرون لا طلاق لان من لازم مخرج النصف المثل بها من الجميع فلا يوجد المثل في من الأرواء من كل المهر لان المثل
بصفة يقع مقارناتها كما ذكر وقد تعاقب الطلاق وأيد بعضهم بأنه يصح خطها (٤٥٩) المتخير به لكن يرجع عليها بنصف مهر

المثل للساضف عوضه
رجوعه بغير زوج وبجواب
منع الساضف من أن يزوج
أرأته ثم طلقها لم يرجع
عليها بشيء وإن منع
قولهم في تعاقب الطلاق
الشرط طاعة الزوج والطلاق
معاودة استقرار الزوج والوجود
كالمعاقبة الحقيقية تنجم معاوها
أنه إذا وجد الشرط طاقته
الشرط فنهنا إذا وجد
الأرواء طاقته الطلاق يقتضي
انقضاء والتشطير وانما وجد
تصحب الطلاق لأنه محكم بربه
الشارع عليه وعقبه يبق
مهر حتى يشترط على أن
يجعل في تقديمها بالزمان على
معاوها واختاروا السبكي
وغيره بل على الأول بينهما
أقدم وأخون حيث الرتبة
ويصرف بينهما والخلق
المتخير بأن المرأة وجدت في
ضمنه وفي مسئلتها وجدت
مقدمة على وقت التشطير
فلم يرجع من شيء له ما فرقة
بلا عوض أو ببعض غير
مقصود كعدم أو مقصود
راجع لغريم مكران عاق
طلاقها على إرثها في يداعها
لها عليه فانه لا يكون طلعا
بل يشترع رجعا وزعم أن
وقوعه في الدم رجعا جامع

(قوله فانه يجب مهر المثل) اذ قوله في كنهها لم لا وصفتها فانه أنه وصفه بصفة كاذبة فتلفه فصر كنهها
على شيء مجهول اه نهاية (قوله ويقع الطلاق) أي لا زوج له عليها بشيء أي بشرط الصداق لانها لم
تأخذ منه عوضا كما يأتي قوله لم يرجع عليها بشيء عرض ورشدي (قوله وإذا صرح بالزوج) أي الأرواء اه سم
(قوله لان من لازم) أي في هذه الصورة فلا يقيد جوابه إلا في اه سم (قوله من الأرواء) بيان
للمعلق به (قوله وأيد) أي قول الآخرون بعدم وقوع الطلاق اه كردى (قوله المتخير) نعم الخلع (قوله
به) أي صداقتها قبل المثل اه عرض (قوله ويجلب الخ) أي من قول الآخرون بردديه اه كردى
(قوله بمنع اللازمة) أي المتقدم في قوله لان من لازم الخ (قوله لاسم) أي في كتاب الصداق في آخر فصل
التشطير اه كردى (قوله انما لو أرأته الخ) هذا لا يقبل لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير
البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على اللازمة اه سم (قوله لم يرجع عليها
بشيء) أي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه اه سم (قوله وبأن معنى الخ) جواب عن قوله السابق
ولان المعلق بصفة الخ اه رشدي (قوله إذا وجد الخ) خبر أن معنى الخ (قوله إذا وجد عقب الطلاق)
قد يقال الطلاق على التشطير والمعلول يقارن علته اه سم (قوله لانه محكم بربه الخ) فهو ملتصق بربها
اه سم (قوله وعقبه) أي الطلاق (قوله على تقديمها) أي العلة (قوله بل على الأول) هو قوله إذا وجد
الشرط اه عرض (قوله ويرد الخ) جواب عن قوله السابق وأيد بعضهم بأنه يصح الخ ولو لم يتأيد الخ
(قوله بان المرافعة الخ) قد ورد على ان المرافعة ان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما وجد
عقبه كما قال وعقبه يبق مهر حتى يشترط فتأمله اه سم وأقره الرشدي (قوله ما فرقة) أي فرقه وزعم
في النهاية (قوله لغريم من مهر) أي غير الزوج وبه (قوله أي إرثها في يداعها) رجوع بها على طلاقها على
أرأته من صداقتها وأغرضه فانه يقع ما يتوهم من يقع كثيرا من التعلق على الزوج بانه أن تزوج عليها أو
غاب عنها أو نحو ذلك وأرأته من لم يزوجها من صداقتها وأغرضه ما يستفهم عليه تكون طاقته
لحقت بنبو وجود المعلق عليه وأرأته رافعة بصفة طلقها بانها كما سبقت في شرح ولولا نفع مجهول اه عرض
(قوله المقصود) أي للتقديم به (قوله فهل يقع بانها) كلامه هذا كالصريح في أن العوض هو أرواء الزوج
وأنه لا يقال يجب مهر المثل ولما تم من ذلك بل قضيت صحة الأرواء اه سم (قوله بعضه) أي بعض المرافعة
(قوله والاول أقرب) اعتمد مر اه سم (قوله لان زوجة) أي البعض الآخر (قوله انما ينفقه

انه لو صرح به أو بطل مع ان الوصية ليس كذلك فليست امل (قوله ضمنا أتى به البلقي الخ) كذا شرح مر
(قوله وإذا صرح) أي الأرواء (قوله لان من لازم) أي في هذه الصورة فلا يقيد جوابه إلا في (قوله لاسم الخ)
هذا لا يقبل لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا
يمكن الاستدلال على اللازمة (قوله لم يرجع عليها بشيء) أي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه (قوله إذا غاب
أو وجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق على التشطير والمعلول يقارن علته (قوله لانه محكم بربه الخ) فهو ملتصق
بربها (قوله بان المرافعة الخ) قد ورد على ان المرافعة ان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما
وجد عقبه كما قال وعقبه يبق مهر حتى يشترط فتأمله (قوله فهل يقع بانها) كلامه هذا كالصريح في أن
العوض هو أرواء الزوج وان لا يقال يجب مهر المثل ولما تم من ذلك بل قضيت صحة الأرواء (قوله والاول أقرب)

كونه بعض فلا يحتاج لمقصود وبيان العوض في هذا الباب يشتمل المقصود وغيره فوجب التمسك بالمقصود وكان وقوعه رجعا لانها لا تكون
مقصود الا لا تكون عوضا ولو لماعا على إرأته أو أرواء أو غيرها أو مهرها رافعة بصفة فعل يقع بانها تنظر الرجوع بصفة الزوج أو رجعا فانظر الرجوع
البعض الآخر لا يحتمل ولا الأول أقرب بلان زوجة غير الزوج يحتمل انه ما تم للزوج فغير مقتض للمهر الثاني البين توافق
وكذا على الأول اذ كونه ما لها لانهما يتبعان آخر دلان انهم المقتضى لها (بلفظ طلاق)

أي بلفظ يحصل له صريح أو كما يتوهم من ذلك لفظ المتعادة التي ولو تكون لفظ الأصل في الباب عطف على ما قبله من باب عطف الانحصار على الأعم فقال (أو دخل) فالمراد بالخلق في التزجيم معناه كما تقدم حمله بما مر وأو كما هو زوج وملازمه بوضع وعوض وصيغة (شرط) أي الذي لا بد منه لصحة فلا ينافي كونه ركاز (زوج) (٤٦٠) أي صدور من زوج وشرط الزوج أن يكون بحيث (يصح طلاق) لأنه طلاق فلا

يصح من الإصحاح طلاقه من باقي باب (أو دخل) عبد أو مجبور عليه بسفه (ص) ولو باقتل شيئاً ولا إذن لكان لكتل منهنما أن يطلق مجباً لا فبعض أو (ووجب) على المتخلف (دفع) العوض (العين أو الدين) (المولود) أي العبد له ملكه فحرام كسبه وتم المأذون له بسفه وكذا المكاتب استقلاله وكذا بعض خالعي في بتمناه على دخول الكسب النادر في المأذون فإن لم تكن مأذوناً فإحصاء حرته (وله) أي السفه كسار أموره فإن دفعه فإن كان يفره في العين يأخذها الولي إن علم فإن صرح في تلفت عنها على أحد وجهين زوج وجهان الخلف لما وقع من اختلاف في ملك السفه فغير الظاهر تقرير السيد في تبذير كها يبدع بدوله تقصير أي تقصير فتمهاتان لم يعلم بها وتلفت يد السفه رجع على المتخلف غير المثل لا البذل أي لأنه ضامته ضماناً بعد لا بد في الدين ورجع الولي على المتخلف

(الخ) قد يقال إنه مخالف لقاعدة تقديم المانع عند اجتماعه للتضييق (قوله أي بلفظ يحصل) أي قوله وإن كان إذا نه في النهاية الأقوله ووجهه أن قل لم يعلم وقوله نأهرا كاسر (قوله يحصل له) أي للطلاق بمعنى حل العصمة سواء كانت الفرقة بلفظ الطلاق أو غيره اه عرش (قوله من ذلك) أي اللفظ المحصل للطلاق (قوله من باب عطف الانحصار على الأعم) برده على أن عطف الانحصار شرطه الواو سم ورشدي (قوله أي التي لا بد منه الخ) ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المقصود من الجملة وصف الخبر لا عينه فيكون الخبر مرطاً بالمقصود الذي هو قوله يصح طلاقه على حد قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون والوصف المذكور وشرط بلائق وبدل على هذا نصه في القابل إلا في حيث قال وشرط قابله ولم يقبل وشرطه قابل فدل على أن المقصود أنها وشرط الركن لا ذاته اه ورشدي (قوله فلا ينافي) أي قوله وشرط كونه أي الزوج (قوله أي صدور من زوج الخ) هذا انما يناسب ما ذكره آنفاً لما أوليه الشارح المتقائل اه ورشدي (قوله لأنه طلاق) أي قسم منه (قوله عن باقي) أي من صبي وجنون ومكره اه معنى (قوله معها) أي مع زوجة ولو كسبها وقوله أومع غيرها أي مع الأجنبية اه عرش (قوله ولو باقتل شيئاً) أي قوله نعم في المخي الأقوله ووجهه أن قل لم يعلم وقوله نأهرا كاسر (قوله لأنه) أي العوض ملكه أي مولى العبد (قوله المأذون له) أي في الطلاق اه عرش ولعل المراد في العبارة ظلياً راجع (قوله وكذا المكاتب) أي كاتبة محببة أخذ من العلم اه عرش (قوله بناء على دخول الكسب الخ) أي وهو المقدم اه عرش (قوله فإحصاء حرته) أي فيسلفه ما عصى الخ ولو خالف في رواية السيد فكل العوض السيد اه عرش أي فيسلفه دون المبيع (قوله فإن دفعه) أي المترم اه عرش (قوله فإن دفعه) أي دفع العوض لسكن من العبد والسيد وقوله بغير إذنه أي إذا نكل من العبد والولي اه كردي (قوله فإن كان) أي الدفع لسفه بغير إذنه أي الولي (قوله ضمنتها) أي الولي (قوله رجع) أي الولي (قوله وفي الدين) عطف على في العين (قوله رجع الولي على المتخلف الخ) نعم إن بادو الولي يأخذ منه مئة كافي الشامل والبراءة معنى زاد الأسنى ولعل وجهه أن المال كان باقاً على ملكها لفساد القبض فهي بدفعه إليه أذنت في قبضه على علمها فإذا قبضه الولي من السفه اعتد به اه (قوله لم يطالبه به الخ) عبارة ناخني فلا ضمت في الحال ولا بعد شدته وهل تبرأ فبما بين وبين الله تعالى وجهان في الجأوى اه (قوله وكذا في العبد) أراجع لقوله في العين يأخذها الولي أي هنا كما هو صريح شرح الرض (قوله لكن له مطالب الخ) وظاهره أن المولى سلبت العين العبد وعلم السيد وكرهت كماله في تلفت ضمانه لأن الإنسان لا يضمن لنفسه اه أسنى وأقر رسم (قوله لكن له) أي للمتخلف (قوله أقبض وأقباض) أي ودلت مئة على أنه أراد التلبيل لما رافق ما ساقى من أنه إذا علق بأحدهما وقع بالأخر باليد والملك اه ورشدي (قوله جازأها) لو ظالم للمتخلف لكان أولى لبشمل الأجنبية اه سيد عمر (قوله أن دفع إليه) وعلى وليه المبادر إلى أخذه منه اه ثمناه زاد الأسنى فإن لم يأخذ منه حتى تلفت فلا ثم فيه على الزوجة اه وقال عرش قوله وعلى الولي المبادر ما عرش أي فإن قصر ضمن على قياس ما مر في العيين اه (قوله لئن لم يضر الخ) أي لعدم إمكان تحللها بدون الدفع له وليس المراد بالاضرار أن يكون ثم ضرره هو حاله اه عرش (قوله ثم ملكه بعد) أي بعد الدفع (قوله وإن كان باذنه) إلى المتناصف من بعض النسخ وراجعت نسخة تليد الشارح اعتمده مر (قوله من باب عطف الانحصار) برده على أن عطف الانحصار شرطه الواو

شخصاً بالشخص لبقائه في ضمانه عدم القبض العيبر ويستمر المتخلف من السفه ما حله فإن تلفت يده لم يطالب به بظاهر كما مر في الحجر وكذا في العبد لكن له مطالبته ما ذاق حتى يتم لو بد أحدهما الطلاق بالدفع أي وأخبره أعباءه أو قبض أو قباض كما هو ظاهر إليه سائر الألفاظ تقديم السيد ولا ضمان عليها لا مضطر للدفع إليه ليقع الطلاق على أنه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصراً بتسليمه وإتمامه وملكه هاتم بملكه بعدوان كان باذنه صريح في القرن في العين والدين

وفي السفيه في العز وجل حيث لم يبادر الولي الى اخذها منه فلتفت في يد ضرتها انه انصر بالاذن في قبضها واما العزم في الاعتداد بقبضه له وجهان عن الداركي ووجه الحاشي الاعتداده كذا قاله الشيخان وظاهره انهم لم يجمعوا الحاشي فيقبضه من الاعتداد وهو انشاء النص بل ظاهر عبارة البحر وغيره ان الداركي وجهه ايضا حيث قال كالمراها بالبيع الى اجنبي (٤٦١) أي ويشدوه وظاهر المذهب وعلمه

فيضا الزم من جملة تعالى فريته الحق هذه اية يستحسنه بعد ان لم تكن فيها وصح عليها اه سديع (قوله وجبت) أي حين ادفع العزم للسفيه باذن وليه (قوله قبضه) قبضه وجه الخ) منيع شرح الروض صرح في بيان الوجهين في قبض العين أيضا (قوله وظاهره) أي كلام الشيخين (قوله وهو) أي الاعتداد وكذا صرح به في آخره (قوله حديث قال) أي لما ذكر في عبارة شرح الروض وعبره بالاذن في خالف البحر والتخصيص قال الداركي في وجهان أحدهما تبرأ كالمراها بالذم الى اجنبي وهو ظاهر المذهب والثاني لا تبرأ لأن المحجور عليه ليس من أهل القبض فلا بد من اذن شئنا ثم قال وظاهره ما قام الترجع للداركي اه (قوله وعليه) أي وجهان الاعتداد بقبض السفيه من اذن وليه وكذا الاشارة في قوله الآخر هذا يعلم (قوله توكل بسفيه) حكاية بالعنى لفظ المتن الذي توكل بحجور عليه (قوله لم ياذن له) أي السفيه (قوله وقد جعلوه) أي قبض السفيه هنا أي في غايته من زوجته (قوله ويؤيد ذلك) أي قوله فليصع ياذنه الخ وقال السكودي أي الجواز اه (قوله بنفسه) الأولى لنفسه باللام (قوله وهذا الخ) أي وجهان الاعتداد بقبض السفيه باذن وليه (قوله فيما اذالم ياذن الخ) أي ومع الاذن يصح في الدين أيضا (قوله كما تقر) أي بقوله لم يؤيد أحدهما الخ اه كردى (قوله وأعلى الوجه الثاني) أي من الوجهين المحكيين عن الداركي (قوله لا يعتد بقبضه) أي قبض السفيه العوض عنها كان أو دينا كما هو صرح شرح الروض (قوله وجزم به) أي الوجه الثاني (قوله فلا يبرأ) أي الغنايم تفرع على الوجه الثاني في المرحوم (قوله بتسليم العوض) أي عينا أو دينا كما صرح شرح الروض (قوله مطلقا) أي أذنه الولي في القبض أولا (قوله وظاهره) هذا المبادر الخ) أي على الوجه الثاني مطلقا وأما على الوجه الأول اراجعت في أخذ من سابق كلامه ومن الروض صرح به بما يأتي نقص السديع تخصيصه بقبض الدين ياذن (قوله لانها ان أخذته الخ) لعل الانسداد كبر اعتبارها بأصاها الأولى (قوله فيرجع وليه عليها الخ) حاصل ما تقر وان العوض لما أن يكون عينا أو دينا كان عينا أو دينا في دفعه أول ياذن ولكنه يمكن من أخذه هاهنا بفعل حتى تلفت برئ المتعلق في الحالين وان لم ياذن الولي ولم يتمكن من أخذه هاهنا لم يبرأ المتعلق بل يرجع الولي عليه بهر المثل وان كان دينا أو دينا في دفعه أول ياذن ولكنه ياذن في أخذه برئ المتعلق في الحالين فان لم ياذن ولم ياذن من حتى تافى رجوع الولي على المتعلق بالسبي اه سديع وفي س ما وافقه (قوله ثم رأيت الخ) كان الأولى ذكره قبل قوله السابق وعليه فاطلاق المتن الخ (قوله ليرجع الأول) أي من الوجهين المحكيين عن الداركي (قول المتن فانه) أي الخلع ولو عبر بالاذن أو بالترحم لشمع النفس وسلم من اراد الوكيل ان ينفذ الشرح اه سديع (قوله أولئك) أي قوله فان قلت في النهاية الاقوله وقول شيخنا في المتن وكذا في ما غنى الاقوله وسياق في المتن وقوله والكلام في ردائه الى المتن وتوجهه وقد يجب

(قوله وفي السفيه الى آخر كلامه) حاصل ما ذكره في دفعه الى السفيه الاعتداد بدفعه اليه ورواه الفاضل في العين ان اذن الولي أو علم وفي الدين ان اذن أو بأدوا أخذه منه وهذا حاصل ما في الروض وصرح ثم قال في الروض فرع خلع العبد ولو دبر بالاذن حاشا والتسليم اليه كالسفيه لكن المتعلق له عليه بعد العتق بما تملك تحت يده اه قال في شرحه خلافا لما تافى في يد السفيه لا مطالبه به لافي الحال ولو بعد الرد الى أن قال وظاهر انهم وسلمت العين للعبد وعلم به السيد تركها حتى تلفت في يدها لان الانسان لا يضمن لنفسه اه وهذا يدل

فأذا فيه الولي من السفيه اعتد به وظاهر ان هذه المبادر لا تلزم الولي لانه لا ضرر على السفيه بها حتى يذم لانها أخذته في موضع أو آخره حتى تلفت في يد السفيه أو ألتفت فلهي انصر بوجهه ووليها يعوضه وقوم لشروح هنا أنهم من المتن عليه صرح بحاشا وجوب دفعه للسفيه باذن الولي وهو يبعد على الوجه الأول لان فهو موطنة تافى في ذمة المتعلق على الوجه الثاني فكان الوجه جواز ذلك لا وجوبه ثم رأيت شيخنا انصر أيضا ليرجع الأول (بشرط فانه) أو لم يضمن من وجه أو اجنبي

لصغر خلعه من أصله للتكليف والاختيار والمسعى وسأى أن الوكيل السعيد إذا أضاف المال الهايق بالمسعى وقد ترد على عبارته (الطلاق تصرفه في المال) بأن يكون غير مجبور (٤٦٢) عليه لسهة أو رد لأن الاختلاع التزام المال فهو المصوده منه (فان اشترت أمة) ولو

مكتوبة على تناقض فيها والكلام في شريعة ولا فكاكسفة ملخرة فيها يأتي وقول شيخنا ولو سفة أخذنا من قول الماوردي لم يرقوا بين شدة ما وسفها وهو مقتضى كلام الام يهين حله على السفة المعلقة أو على حصة العين أو الكسب في صورتهما الا تكتسب ما بالسيعة بلزم منها في الصور الانية فلا بد من عدم انجر كلوا واضع (بلاذن سيد) لها رشيد (بدن أو عينه) أو مال غيره أو عين اختصاص كذلك (بانت) لوقوه بعوض نعم ان قيد بتلكها العين له تطلق (ولزوج) في خدمته (ممثل) يتبعها به بعد العتق واليسار في صورة العين لانه المراد حينئذ ولو خالفه بمال وشرطه لوقت العتق فسد ورجع بمهر المثل بعد العتق وتجب منه السبي لانه شرط توافق مقتضى العقد فكيف يفسد وقد يجاب بأنه ليس مقتضا اختيار أو انما يحتمل عليه الضرر و (في قول قمتها) ان تقومت أو الخلفاء و (له) (في صورة الدين المسعى) كما يصح التزام الرقيق بطريق الضمان وينبع به بعد العتق واليسار

الى المتن (قوله) ليصغر خلعه من أصله تكليف واختيار والمسعى (الخ) صريح في انه لا يشترط في حصة الخلع من أصله الرشد وسأى في خلع السفة بخلافه فكان الاصول باقما على ما في ظاهره ثم رد على المتن حصة خلع الامة فظهر اه وشدي وقد يحتاج على بعد بان المرحمن أصل الخلع المطلق والمسعى العين له ينفي الخلع (قوله) والمسعى عطف على قوله من أصله اه سم أي بشرط قاله ليصغر اختلاعه بالمسعى المطلق تصرفه اه ع (قوله) وسأى أي قيل الفصل الاتي اه كردى (قوله) أن الوكيل السفة أي عن المقتزم المطلق التصرف اه ع (قوله) وقد ترد أي مسئلة الوكيل السفة اذا أضاف الخ (قوله) أورد) انظر مع وجوب المسعى الذين في صورة الامة الانية اه سم وقد مر منه عن الرشيدى مع جوابه أننا (قوله) ولو مكتوبة) المعتمد في مال العتق المكتوبة بدن بغير اذن السيد وجوب مهر المثل كأقادة كلام العراقي في شرح البهجة فلاحا للفقهاء في هذه الصورة مر أما بالعين فهى مساوية لمصلحة الرقيق في حصة مهر المثل اه سم وسأى عن النهاية والمختار ما وافقه (قوله) والا أي بان تكون الامة بغير رشيدة (قوله) والا فكاكسفة (الخ) قضيه انه يقع وجعا ولا مال و ظاهره ولو بعين مال السيد اذن لها في الاختلاع بمظهر ارجع اه سم أقول وينبغي وقوعه في هذه ما ثلثان المقتزم للعوض في الحقيقة فهو السيد اه ع (قوله) وسأى عن المتن وشرح الرض ما يصرح بذلك أي الوقوع وانما وكذا صرح بذلك قول الشارح الا في أو على حصة بالعين أو الكسب في صورتهما الا تكتسب اه (قوله) على السفة (المعلقة) انظر ما مضى بالامة السفة من محجور عليها (قوله) أو على حصة بالعين (الخ) وهو قضى فصيح الاسنى (قول المتن بدن) أي في خدمتها أو عينه أي السيد اه معنى (قوله) أو مال غيره) أي عين مال اجنبى اه معنى (قوله) أو عين اختصاص (الخ) انما قيد العين لاجل قول المصنف لا في صورة الدين المسعى اه رشيدى (قوله) كذلك) أي السيد أو غيره (قوله) بعوض) أي فاسد منه ومعنى (قوله) نعم ان قيد الخ) عبارة عن محل ذلك انما انجز المطلق فان قضيه بان تلك العين لم تطلق اه (قوله) لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن أو ما أذن لها السيد في الاختلاع بعين نفسه أي ما تطلق سم وع (قوله) أو على حصة بالعين وشرح الرض والشارح ما يصرح بذلك (قوله) يتبعها بعد العتق) شامل للمكاتب وان كانت تلك سم على وج سأتى في الشارح انما تقتضى الامة فيمالوا اختلعت بدن بلاذن الخ وقوله بعد العتق أي كله اه ع (قوله) حينئذ) أي حين فساد العوض (قوله) ولو خالفه (الخ) ان كانت الصورة ان المال بدن كماله التبادر كان الأولى ما خبرها عن مسئلة الدين الانية اه رشيدى أي كإفعل المفعلى (قوله) فسد) أي الشرط أو العوض (قول المتن وفي صورة الدين المسعى) أي المكاتبه فظهر المثل كما مر سم وسأى عن النهاية والمختار (قوله) التزام الرقيق) أي الذين وقوله بعد العتق أي كله اه ع (قوله) وان أذن السيد لها (الخ) أي ولو كانت سفة بمعنى وأسئ

على واعتبار دفع العين اليه بغير اذن سده اذا علم بما قبل التلف (قوله) والمسعى عطف على قوله من أصله (قوله) أورد) انظر مع وجوب المسعى الذين في صورة الامة الانية (قوله) ولو مكتوبة) المعتمد في مال العتق المكتوبة بدن بغير اذن السيد وجوب مهر المثل كأقادة كلام العراقي في شرح البهجة فلاحا للفقهاء في هذه الصورة مر أما بالعين فهى مساوية لمصلحة الرقيق في حصة مهر المثل (قوله) والا فكاكسفة ملخرة (الخ) قضيه انه يقع وجعا ولا مال و ظاهره ولو بعين مال السيد اذن لها في الاختلاع بمظهر ارجع (قوله) لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن أو ما أذن لها السيد في الاختلاع بعين فالتحتمل انما تطلق لانها مع الاذن عكمتها عليه بالعين وان لم تكن ما كدت لها كالأذن لها سيدها في بيع العين (قوله) بعد العتق) شامل للمكاتب وان كانت تلك (قوله) وانما يحصل عليه الضرر) هذا لا يقيد بكونه مقتضا في حصة اذا ثما (قوله) في المتن وان أذن وعين صناع (الخ) قال في الرض فان قال اختلعت بها ثمت

قول

(في قوله مهر مثل) أو يفسد المسعى ووجه أصله وسعى عليه كثيرون لانهم يلبث أهلا لا التزام (وان أذن) السيد لها في الاختلاع

(وعين عليه) من ماله (أو قد ردنا) في خدمتها كالفحرهم (فامتثلت لطلب الزوج) بالعين (في الأولى) بما بذنه نعم إن أذن لها أن تتطالع
 رقبته وهي تحت حراوسك تبذل بصره لأن الملك يقارن الطلاق بتمنيته ومن ثم لو علق طلاق (٤٣) زوجته المألو كملوا زواجه بعبثه تطلق

الافاقال انتم فانت حو
(وبكسها) الحاف بعد
الخلم ومال تجارها التي
لم يتعلق به دن (في الدين)
في التاسع لانه ايضا
فان لم تكن مكتسبة ولا
مأذونة فذمتا تتبع به
بعد عقها بسواها حو
بامتلت مالوز اند على
المأذون فيه فلهما تبع
بالزائد في الدين وبه في
العني بعد العتي فان قلت
قاس اخلاصها بيسن بلا
اذن ان الواجب هنا في
العين الزائدة حصتها من
مهر التسلو وز على
سنيها وقمة العين المأذون
لهما هنا قلت القياس يظهر
الان وجبا ملا قوم هنا
وجوب الزائد ان وقع
ناهما لالمؤ في بعض
فساده فوجب له (ان
اطلق الاذن) بان لا يذكر
فيه دين ولا ذمتا (فتجني
مهر مثل) أي مثلها من
كسها) المذكور وما بها
من مال المتجر: كمال الحقة
لعبه في النكاح فان زادت
عليه فكسها ما سبعة فانه
اختلت بكها فاضبه أو
جلا السد فكسها في الامة
أوم- ما أعطى كل حكمه
المذكور (وان مانع نعيم)
أي محمو واعلمها بسعة
(أوقال لفتلت على
أن) أو على هذا (فتلت)

(قول المؤلف وعينه) أي أطلع عيننا قال قاله الخاضعي بمأشئت فلا جرم أن تخلع عير التل وبأزيد منسوبة لعل الجميع بكسها وعل التجار يندوها اه (قوله المستأوف قد رينا الخ) قال الماوردي ولا يجوز زلها عند الاذن في الخلع في العنة أن تخلع على عين يدها ويجوز العكس اه سم عن شرح الروض وقوله ولا يجوز زلها الخ ولو خلعت الحكم كاذما لم يأنس السبيلها في الخلع فتبين عير مثل بقية قال وجه بعد العتق واليسر او كاذما أطلق الاذن فتبين عير مثل من كسها وما يدها من غير العنة والفتنة ونظر العتق فلا يرجع (قوله فيمنعته) أي يملك المنكوسة عتق وقوع علاها (قوله طلائوز وجب للملوك الخ) أي الغيا للرددة مغي وروضي بقيد قول الشارع ألا في الاذن الخ (قوله بوجه) أي المورث وكذا ضمير قاله سم (قوله الا اذا قل الخ) عبارة تلقى والاسي لان ملكه الخ وجب لها ما موت أبيه منع وقوع الطلاق فلو كانت مدونة طلقعت لعقها عتق الاب اه (قوله وما لم يتجارم الخ) عبارة تلقى وعقاي يدها من مال الغيرة ان كانت مآذونة اه (قوله في الثانية) مقابل لقوله في الاولى اه سم عبارة الرشد في قوله في الثانية الاصوب حذفه اه ولعله لان قول المتن في الذين ينفق عنهم (قوله وما مآذونة) أي في الفتاة اه عمن (قوله) وخرج بما تمتثل غاها زادت الخ) وكذا خرج بذلك ما وفد السيد بنواخلت بعين ماله فهل الحكم كاذما امتثلت فتعلق الزوج بالمقدور في ذمتها او كاذما أطلق السيد الاذن فنقل عير مثلها في ذمتها فان زاد المهر على المقدور فتسحب بازاء تبعيد العتق واليسار ونظر الثاني فلا يرجع (قوله بوجه) أي من مثل أو قيمة بدليل السؤال والجواب اه سم (قوله بان لم يذكر) الخ قوله ونسما اذا علق في النهاية لا قوله فان قلت في الكلام وكذا في بقى الاقوة أو بالفالي المتن وقوله وان تمتت المصلحة ساقى والكلام (قوله المذكور) أي الحادث بعد الخلع (قوله وما يدها الخ) أي ان كانت مآذونة اه معنى أي ولم يتعلق به دين كاسم (قوله فكلمه) أي فيما اذاع عينها أو قد رينا زادت اه سم وكان الاولى الاتصاف على تقدير العير عبارة المعنى فان زادة تطالب به عند العتق اه (قوله فكلمه في الامه) أي في ساقى الاذن وعدسه اه سم أي فتبين عير مثل بقية قال وجه بعد العتق واليسار عند علم ان السيد الخلع وتعلق بكسها وعل التجار يندوها عتق اطلاقه الاذن والعين عند تعيينه من بقى العتق في ذمتها لتعلق بكسها وما يدها من مال الفتاة عند تقديره والله أعلم (قوله أوجبها على الخ) بقرينة النظر بالنسبة لخاص السيد الواسع باله أخذ ما تقرأ تفاخا لوزادت على مآذونه أو بنسبته من مهر الخ لعل تأمل ولم يبين حكمه ان تخلعت بدين هل يطالب بتسعيه ويؤخذ مما ملكه أو بخمدر حرها وتبقى حصتها في العتق على تامل أيضا اه سددع قول الأتري من التردد الاول الشق الاول أخذنا من جواب السؤال البار تغلق الشارح ومن التردد الثاني الشق الثاني أخذنا ما عير من عمن من ان مطالعة المتعبد عتق الكل (قول المتن وان بالغ سقته) ظاهره من اعلم بمعها ألا اه عمن وصف في الشارح اعتماد (قوله أي يحسروا الخ) أي حسابان بلغت مصلته بها وما لهما ثم يثبت ويحرم عليها القاضي أو شرعا بان يقتصر مصلته لاحدهما اه عمن (قوله بأنف) عبارة المعنى بلغة الخلع كان قاله المتكفل ألف اه (قوله أو بأنف الخ) عطفت على قول المتن على ألف (قوله وليس لولي الخ) أي فأنه لغو (قوله حله) أي اطلاقهم (قوله) فلا جرم اه وفي شرحهما يتعين مراجعته (قوله أو قد رينا في ذمتها) قال في شرح الروض قال الماوردي ولا يجوز زلها عند الاذن في الخلع في اللعنة تخلع على عين يدها ويجوز العكس اه (قوله بوجه) العتق غير في قال بعده المورث وقوله في الثانية مقابل لقوله في الاولى (قوله بوجه) أي من مثل أو قيمة بدليل السؤال والجواب (قوله فان زادت عليه فكلمه) أي فيما اذاع عينها أو قد رينا زادت اه (قوله أو بذلك السيد فكلمه) أي في ساقى الاذن وعدسه

أو البان شنت فشاغت فوراً وأقالته طلقني بألف قطعاها) طلقته رجلاً) ولغداً كرم السليوان أذن لها الولي فيه لعدم أهليته للاتزانة وليس لأولي صرف ما الهان هذا ونحوه وإن تعينت الحيلة فيه على ما اقتضاهما المأثم وتبين حله على ما ذكره العنبر على ما الهان الزوج

ولم يكن دفعه الخ) كان الظاهر أو أمكن دفعه بخير الخلع والافيني الخ فتأمل اه وشيدي (قوله فذيق جواز) لكن يصح على هذا وقوع الطلاق جيبا عدم صحة المقاتلة وعدم ملك الزوج وانما حال الدفع للضرورة سم اه عش ويأتي الشارح التصریح بذلك وعبارة السيد عمر بقوله ينبغي أن يكون مجله أي الانتفاء المذكور اذا غلب على ظن عدم الرجعة لكونه عاميا يتصل إتمامها بانتفاء أهله أو كان عارفا بالحكم وعلم من حاله أنه سم أخذ المال والخلع المذكورين رجعا فبني أن يحتسب وان اشتبه أمر الزوج ففعل تردد لعل الاحوط عدم جواز الدفع لان الأصل فيه الخطر فلا يجوز المدول عنه الا عند تحقق المبيع وان كان الغالب ما أفاده الشارح فليتأمل اه (قوله أخذ من أنه يجب الخ) ويؤخذ من التنظير أن المراد الوجوب على أصل ما جاز بعد امتناع وجوب اه سيدمر (قوله دفع جاز الخ) أي بحال من مال المولى اه وشيدي (قوله فان قلت هو لا يؤثر بينونة الخ) أي بل لا يكون رجعا فقد تقع الرجعة به - فلهذا يحصل دفع المال شيئا وبما تقر وعلم أن هذا السؤال والجواب ليس في نسخة الفاضل المحض واللام يستدل بقوله لكن يتجمل اه سيدمر (قوله والكلام) أي قول المصنفين خالع سقيمة وقال طلقته على ألف فقلت الخ (قوله والابنت ولولاه) قال الزركشي والاذري كذا المخلوق وبني تقييده بما إذا علم الزوج سفهها والا فبني أنه لا يقع الطلاق لأنه لم يطلق إلا في مقابلته بما لا يعلم لانه لم يطلع على شيء اه أخنى اه سيدمر وهو مخالف لقول الشارح إلا في لكن المنقول المعتدل الخ (قوله وفيما إذا لم يعلق الخ) كقوله إلا في وفيما إذا علم الخ صنف على قوله فيما بعد الفتحول (قوله وفيما إذا لم يعلق الخ) قال الصمري صورته قطع السقيمة كان تقول خالعني بكذا أو يقول طلقته على كذا ونحو ذلك أما إذا قال أن أروا مني من كذا فانت طالق فأرأته فلا طلاق ولا راعية لأنه علق على سقيمة ولم توجد انتهى اه كردى (قوله بخوار اثما) أي السقيمة اه عش (قوله خلافا للسبكي) كذا في المعنى وفي التباين اختلافه بعبارة لأن المعلق طلق وهو الإرواء لم يوجد كافي به السبكي واعتبه البلقيني وغيره وعبارة الغني وان أفنى السبكي وقوع الطلاق اذ الوجه لان الصفة المعلق عليها وهي الإرواء لم توجد فلا يقع الطلاق اه قال عش قوله وهو الإرواء أي بمعنى اسقاط الحق وان وجد له لفظ الإرواء لعدم الاعتداده اه (قوله بالاول) أي بعدم الوقوع في سورة الجهل (قوله وان تأهل لترجعه) صادق بما إذا علم لم يملك ذلك ورضي به وهو محل تأمل والحال ان الحكم في هذا أنه لا ينقض لعدم مخالفة النص والقاس الخ اه سيدمر (قوله وليست المراهقة الخ) عبارة الغني والصرح أسباب خسة ذكر المصنفين أنها لا تنال في السفه والمرض واسقاط الصبا والجنون لان الخلع منهما لغو ولو كانت المناعة مبررة كحوى علمه من المخرى لا تنفاه أهلية القبول فلا عبرة بعبارة الصغيرة والجنونة بخلاف السقيمة وجعل البلقيني المبررة كالسقيمة اه (قوله مطلقا) أي لا يثنوا ولا رجعا وان قلت اه سم (قول المتن) فان لم تقبل الخ) هو تصریح بمقابله نهاية متغنى (قوله لان الصفة الخ) فاشتبهت العلق المعلق على صفة فلا بد من حصولها ولو قال رشد ونحوهم وعليها يسفها لتعسك بالف فقلت احداها فقط لم يقع الطلاق على واحد منهما لان الطلابة معها يقتضي القبول منهما فان قلنا بامان الرشد لصحة التزامهما غير المثال لغيرهما بل يزعمون السمي وطلقت السقيمة رجعا معني ونهاية (قوله نعم) أي قوله وعليه في النهاية لا قوله ويحذفنا احتمال الثاني (قوله بما يأتي) أي في أوائل الفصل الآتي (قوله لم يقع على الزوج الخ) وهو كذلك اه معني (قوله من احتمال الزه الخ) وان كان تقول الاوجان يقال ان كان عاميا بسفها وعدم صفاتها تعين الاحتمال الثاني للقطع بعدم اراة حقيقة لا لاطعا وان كان جاهلا به تعين الاحتمال الاول لان الظاهر اراة الحقيقة ثم ينبغي ان يحل هذا التفصيل فيما إذا أطلق ولم يرد أحدهما على التعيين أما إذا (قوله فذيق جواز) أخنى صرف المال في الخلع شرح مر لكن يقع على هذا وقوع الطلاق رجعا لعدم صحة المقاتلة وملك الزوج وانما حال الدفع للضرورة فليجوز (قوله مطلقا) أي لا يثنوا ولا رجعا وان قلت (قوله لم يقع على الزوج عند البلقيني الخ) اعتمدته مر

لأنه يقتضى التملك بالوجود فحقه وبين ما نفي الامتياز تلك يلزم ما هو المثل ففى أهل الالتزام خلافاً للسنه ووجهه من حيث الاحتياط
الثاني وهو استلزام الاعطاء معناه التملك المعنى الاقباض فتنطق رجوعاً وعملها بتزيل اعطائها بمنزلة قبولها اها وفيه منظور ان
قال انه مقتضى كلام الشيخ لان الاصل في الاعطاء أنه يقتضى الملك وانما خرجنا عنه في الامتناع اقروا لانها منة قاله لا التزام بتبدل المعطى ولا
كذلك السنه فاحر بناها على القاعدة لان اعطائها لا يقتضى ملكاً لا بد له وقرن في قبولها واعطائها بان اعتباراً وقبولها ليس له وجود
لعطية محض يقتضى التملك بل ما فيه شبهة فالحق على ما لا يقتضى الملك بخلاف اعطائها فان التعليق يحض ومنزله على الملك بالوجود وجدنا دفع
تقرره من تنويع وليس من التعليق من قولها بذلك لو و بذلك من غير ان صدق على (٤٦٥) طلاق فقال أنت طالق فيخرج رجلاً

التعليق إنما ضاع كالمها
لا كلامه وحسبنا ذلك وأما
كانت شديدة هذا البذل
لغو لأنه لا يستعمل إلا في
الاعتاب وبفرض صحته
الذين هم موضع التعليق
الآراء وقيل عليه بطلان
رأيت غير واحد أقروا
ذكرت مع فرض بعضهم
لكون أبي عبد الله والحضرى
قالوا قوله إنما هو المثل
لكنه أشار إلى أن ذلك
يبين ضمها وبهم وهو
الكلام الرادشراح الإرشاد
للمبالغة في رد هذه المقالة
فقال في حكمها بالبنوة
ينقض حكمه أي لأنه
وجهه في أنزولهم وربط
سلطانه بعوض ولا عبرة
بكونه إنما طلق لغرضه
الصدق عنه بذلك لشعبه
يعلم التعليق به ومن غلو
قال بعد البذل أنت طالق
على ذلك فاستوقع أننا
غير المثل لأنه لم يأت بالبراءة
حتى يشقى فيها عاعدم
الوقع على البذل وهو لا
يصح فوجب فهم المثل
ولأنه يحمل كلامه

(قوله لانه) أي الاعطاء (قوله وليس من العلقومنه) أي من الزوج (قوله فمخ رجعيا) يعني ان سخطت عليه ففسد الرأفة وان جحد عليه وقع بانتهاج المثل كالن كالي طلقتي فأنتم مري من صدقي مر (قوله فقيبات) أي وهي رشدة (قوله وقع بالنال) اعتمده مر (قوله مثل الصدق) هل يرضي حذما تقدم ان البذل لاستعمل الا في الاعمان (قوله وجحد عوضا) كأن الراد انما أرا ان جحد طلقني على مثل صدقي

(٥٩ - شرواف ابن قاسم - سابع) عجل والحزمى ان صنع عنهما على ما اذا بنو بالصدق وجعلوا عوضاً في هذا المالة يقع بانبايلا لا تملك ثم على ، وحسد الاقهر ان البت يتخلفه في الماله بنو بالذك فانه لا وجه له في وقوع افتاد بهتداهن ان اريد ، بيد ان الاراء كاهو المتبادر منها ان لا تستعمل في الماله ذلك فان قيل ان الذلل لا يصح استعماله مراد به الاراء لم ينع من التتافي كباقي سابه آخر الفصل الذي بعده في اوضح ان للاح له يقع بعض أصلا فلا وجه للاح في غير حما وان قلناه انه يصح اراة ذلك به لغلبة استعماله فمعرفاهو اراء معلق وهو لا يصح لانه حيث عترة له اراة تملك من صدق على طلاق يقال ان طلاق وهذا اراء باطل لانه معلق بالطلاق واذا بطل الاراء لم يبق عوض بقضى الذنوبه وتسلم انه ليس بما قاوان على من فظير للاح بهت تراحم فلا عوض هنالمزم أيضا فلا يبق في نوقذ تقر ان

طعمه قبة بلا لفظ يدل عليه لا بعده شافاً فضع أنه لا وجه لما قاله ذلك الإمامان إلا أن على كل ما ذكرته وما يعين ذلك ما يأتي من إن يجعل ثم انه لو على البراءة فقات بلفظ البذل يقع لانه لا يحتمله هذا صريح في رد ما قاله هنا من بينونة ان لم يحمله على ما ذكر وان الوجه الذي لا يجوز غيره في ما عدا هذه الصورة أنه لا يقع الا رجوعاً تأمله ثم رأيت صاحب العباب قال في فتاوه ما عدا ما ان علم الزوج بما قالت أي يحكمه أنه لا معاوضة فيه فهو مبتدئ بطلاق فيقع (١٦٦) رجعيان ظن أنه وجد منها التماس بعض صحيح فيظهر فيما لا أن أقره ما عدا

الوقوف لان جوابه بقدر في ما عدا ذكر ذلك العوض المذكور وهو لو قال كذلك جاهلاً بطلاق اذ لا عوض صحيح ولا فاسد بل ولا التماس طلاق فكانه قال ابتداء طلقك بكذا ولم يقل ثم قال والاحتمال الثاني وقوعه بمجر المثل كقولها ان طلقني فانت برى من صدقي طلقك جاهلاً بقصد البراءة على ما اختاره البلقيني وغيره من الفرق بين علمه وجعله وهذا الاحتمال ضعيف لانه في هذه الصورة وجد منها التماس الطلاق فالتساقط انما هو في العوض فقط وفي مسائلنا لم يمتنع طلاقاً أصلاً اهـ وما وجه به ما عدا من وقوعه رجعي في حالة العلم موافق لما قدمنا من طلاق لم يقع بعرض أصلاً من عدم وقوعه في حالة الجهل لما ذكره برده قولنا سابق انه لم يرتبط طلاقه بعرض ولا عسرة بكونه إلى آخره فان يأتى انقضاء المذكور قوله في عيابه يظهر ان بذلت صدقي على طلاق كما رأيتك على الطلاق قلت لا ينافي ما يأتي فيه ثم عن

بقوله ولا عبرة بكونه الخ (قوله على ما ذكرته) وهو قوله على ما ذكرنا من ان بذل مثل الصدق اهـ كردى (قوله) يعين ذلك أي أنه لا وجه لما قاله الخ (قوله ثم) أي في آخر الفصل الذي بعده اهـ كردى (قوله انه الخ) بدل من قوله ما يأتي الخ (قوله لانه) أي البذل لا يحتمله أي البراءة (قوله على ما ذكر) أراد به قوله ما ذكرنا من ان بذل مثل الصدق اهـ كردى (قوله وان الوجه الخ) عطف على قوله أنه لا وجه الخ (قوله هذه الصورة) إشارة إلى قوله ما ذكر اهـ كردى (قوله قال) أي في مسألة البذل (قوله اعاد في ذلك العوض) أي بذل الصدق اهـ كردى (قوله لو قال كذلك) أي طلقك على بذل صدقك في جواب قولها اهـ كردى (قوله جاهلاً) أي يحكم ما قالت من أنه لا معاوضة اهـ كردى (قوله بل ولا التماس الخ) فيما سألني عن سم وسيد عمر (قوله ثم قال) أي صاحب العباب (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) أفتى شيخنا الرزلي بما اختاره البلقيني وغيره اهـ سم واعتداه النهاية عبارة له ولا وجه وقوعه بانثان ظن بعضه ووقع عمر رجعيان ظن بطلانه ويجعل كل على حالة اهـ (قوله في هذه الصورة) أي في قولها ان طلقني فانت برى من صدقي الخ (قوله وفي مسائلنا لم يمتنع طلاقاً) فيه نظر سم والا مراكيل اذ قولها بذلت صدقي الخ يظهر في التماس اهـ سيد عمر (قوله وما وجه الخ) أي صاحب العباب (قوله ما ذكره) أي من التعليل بقوله لان جوابه بمقتضى الخ (قوله انه لم يرتبط طلاقه بعرض الخ) أي فاقضى بيقين وقوعه رجعي اهـ سم (قوله انقضاء المذكور) وهو وقوع الطلاق رجعي في حالة العلم (قوله ان بذلت صدقي على طلاق كما رأيتك الخ) أي فيقع بانثا كما يأتي في آخر الفصل الآتي (قوله قلت لا ينافي الخ) كان مراده جملة على حالة صحبة تأتي اهـ سم (قوله ما يأتي الخ) أي في الفرع المذكور آخر الفصل الآتي في المصدر بمسألة الاصحى اهـ سم (قوله ثم) أي رأيتك على الطلاق وقوله بمجاهاً أي فيما يأتي الخ والى ما يتعلق بيأتى وقوله بمسوطاً حال مجاهاً (قوله يقع هنا) أي فيما لو قال أنت طالق على صحبة البراءة فأرأت برائة صحبة اهـ كردى (قوله في ذلك) أي احتمال العترة (قوله ان قبلت) أي وهي رشيدة كالمصر سم (قوله فلا وجه الخ) أي وأنه أراد بما قاله معنى طلقك على ذلك (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرزلي بما اختاره البلقيني وغيره وقد يقال قياس انقائه بذلك موافقة من جعل والحضي إذا كان الزوج جاهلاً إلا أن يفرق بما فرق به صاحب العباب في فتاوه (قوله وفي مسائلنا لم يمتنع الخ) فيه نظر * (قاعدة) في فتاوى السوطي بمسألة اذا قالت الزوجة ان طلقني فانت برى من صدقي فهل يقع الطلاق رجعي أم يجب فيه مهر المثل كلو كان العوض فاسداً أم لا يقع الطلاق جبالاً ان تعليق الاراء الاصم الجواب اذا قالت ان طلقني فانت برى من صدقي لم يحصل الاراء لان تعليقه باطل وهل يقع رجعيان لا شيء أو بانثا و بانه مهر المثل وجهان خبر المرأى والنوى بالاولى الباب الرابع من أبواب الخلع وخبر ما بالثاني نقله عن القاضي الحسين وافراده في الفروع المتشورة آخر الخلع وذكر الاسنوي في المهمات ان الاول هو المشهور في المذهب واقصر على ما رآني في الشرح الصغير امكن ما في الكبير الا في الثاني بحثناه به أحاب الفقهاء في فتاوه والغزالي ومحمد بن الصلاح انتهى (قوله انه لم يرتبط طلاقه بعرض) أي فاقضى بيقين وقوعه رجعي (قوله قلت لا ينافي الخ) كان مراده جملة على حالة صحبة تأتي (قوله ما يأتي الخ) أي في الفرع المذكور آخر الفصل الآتي في المصدر * (قاعدة) في فتاوى السوطي قالته زوجته أنت بشاهد لا يرتك

الخوارزمي بمجاهاً بمسوطاً لو قال أنت طالق على صحبة البراءة فان أرأت برائة صحبة وقع ولا خلاف يظهر أنه يقع هنا رجعياً وجه هو التحقيق المستند في طلاق صحبة برائة لان الباهة هنا كالمسئلة أم لا تار دوديه قول الحب الطبري يقع بانثا كذلك قال في معنى مع فسادت البراءة في ذلك ولو قالت بذلت صدقي على طلاق وتختلى لي بينك فقال أنت طالق على ذلك ولا تخلى لك البتة وقع بانثا كما قاله جمع وهو ظاهر ان قبلت ولا خلاف وجه البينة

وعليها قال بعضهم غير المثل ولا يرأس المهر وقال بعضهم يورث المحرم على مهر المثل (٤١٧) وقصة البيت أي شأنا مرفى الوصية

بمنفعة مجهولة لأنها بذلت
مهرها في مقابلة العلق
والفدية فوقع بها يقابله
منه وفي أن أقرت من
مصادق فقلت فنزلت
به قال جمع لا يقع شيء أي
والنذر صحيح واستشكل
بان هبة المهر من قبل المهر
ورد بقوله صيغة المرأة أي
والهبة المتقدمة للمهر لا تفر
لتعين النذر لها لأن الله
تخص به بعدد كالمهر المهر
وحده لا يشتمل من سقوط
الدين عن فسخه ولا بآت
بذلك ويرى (و) يصح اختلاص
الرخصة مرض الموت) لأن
لها صرفه (والهبة) شهواتها
بختلاف الشهوة ولا ينسب
من الثالث إلا أنه على مهر
مثل) لأن الزائد على مهر
التبرع وليس على ولدت
نحو وجه بالخلع عن الارت
ومن ثم ورنيت بنوعه
مثل توقف الزائد على
الاجرة مطلقا لمهر المثل
قائل فمن رأى المال
وفارقت المكتبة بان
تصرف المهر أقوى
ولهذا زلت ففتحا ومن
وجزه صرف المالك
شهواته بخلاف المكتبة
ويصح خلع المهر عن الزوج
بإقلاق شيء لأنه يصح طلاقه
بجها فارقت بنيت ولان
البضع لا يتعلق بالورثه
والاجني من ماله وبعتبر
من التمسك بطلاقه تبرع

وجهر حتى والافاسم في الاحتمال الثاني لصاحب العلق بغير هذا أيضا (قوله) وعليها أي الزينة اه
سم عبارة السيد بغير لا يعني ان هذا التفرع انما ينعض مع قطع النظر عما زاد بقوله وهو ظهر المهر
النظره فيظهر انما اثنين بالصدق وجودا أنت طالق على ذلك أي الصداق مع قبولها وقوله لا تأخير
له كالمهر وضع اه (قوله) بما يقابل اه أي الطلاق منه أي المسمى (قوله) وفي أن أقرت الخ أي فمما قال
أن أقرت فانت حرة في جزائه نذر الخ الحار لم يتعلق بقوله لا تأخير لجمع الخ (قوله) وبه (قوله) أي يقول
الجمع انه لا يقع شيء (قوله) اذ لم ينشأ أي من البراءة (قوله) لان لها) الى قوله والاجني في النكاح والمضى (قوله)
المن ولا يحسب من الثالث الخ قال في الروض فان خالعه بعد قيمته ما تومر مثلها خسون فالهبة انفسه
فان احتمله الثالث أخذ والأفله اختيار بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثالث من النصف الثاني وبين أن
يقبض أي المسمى وياخذ مهر المثل لان كل واحد من علمان مستغرق فيغير بين أن يأخذ نصف العبد
وبن أن يقبض ويضارب مع الغرامة بمهر المثل إلى آخر ما طاله بما وضع المقام انتهى اه سم (قوله)
هو التبرع أي المتبرع به (قوله) وليس أي هذا الزائد أو التبرع على ولدت ونحوه عليه نحو وجهه أي
الزوج لو ورت أي الزوج اه عش (قوله) مطلقا أي سواء كان الزائد على مهر المثل مقدار الثلث أو
أقل أو أكثر اه رشدي (قوله) وفارقت أي المبرقة اه عش (قوله) المكتبة أي حيث جعلوا لعلها
تبرعوا وان كان بمهر المثل أو أقل معنى وسم عبارة عش أي حيث لم يتعلق العوض بما فيه ان كان
اختلاصها بغيره اذ السيد اه (قوله) الزوج) وقوله بعد الاجني ههنا من المرض بدله فمصل من أجل
عش اه سم (قوله) لا يتعلق بالورثه) عبارة المعنى لا يورث الوارث لم يخالف اه (قوله) وبعتبر من
الثلث فان لم يخرج من الثلث فالحكم اه سيدع (قوله) مطلقا أي سواء كان مهر المثل أو أقل أو
أكثر سيدع وسم (قوله) واورثه أي الاجني اه سم (قوله) مطلقا أي إذا على مهر المثل أم لا (قوله) قلت

وطلعتني فاني لهابه فقالت انا قلت أنت طالق ثلاثا فقال قل ان شاء الله فقال ان شاء الله الجواب بان
كانت تعلم القدرة الذي لها عليه صحت البراءة والام تصح وأما الطلاق فانه يصح ولم يعلقه على البراءة فظاهر
وقوعه صحت البراءة أم لا ولا ينعقد قوله بعد ذلك ان شاء الله اه وأقول ينبغي انه لو قال أردت أنت طالق ثلاثا
ان صحت البراءة أن يقبل لقررت فلا يقع ان لم تصح وقوله ولا ينعقد الخ وجهان شرط التعليق ان يقصد
قبل فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هنا الثاني في فتاوى السيوطي أيضا سئل رجل قال زوجتي ان أقرتني
من جميع ما يورثني قالت طالق فأمرأته ثم قال أنت طالق وبعد مضى قدر ثلاث درجات قال أنت طالق
ثلاثا فهل تبين باللفظ الاول أو يقع رجاها اذا قلتم بعد المنيونة لكون الاراء لا يقبل التعليق فهل تبين
بقوله أنت طالق الثانية التي قالها بعد الاراء وهل يقع طلقان أو يقعوا بعين وتلقه الطلقة الثانية
الجواب ان كان القدرة غير انفسه معلوما بصحة البراءة وقوم الطلاق باننا لم يلق شيء بعد ذلك وان كان مجهولا
لم تصح ولم يقع العلق لما على البراءة ثم قوله بعد أنت طالق يقع به طلاق رجعة ثم تكمل الثلاث بقوله
بعد أنت طالق ثلاثا وقول السائل لكون الاراء لا يقبل التعليق ليست هذه الصورة من تعليق الاراء بل هي
من تعليق الطلاق على الاراء فالاراء معلق عليه لا معلق فليحتم اه (قوله) وعليها أي المنيونة (قوله)
المن ولا يحسب من الثالث الخ قال في الروض فان خالعه بعد قيمته ما تومر مثلها خسون فالهبة انفسه
نفسه فان احتمله الثالث أخذ والأفله اختيار بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثالث من النصف الثاني وبين
أن يقبض وياخذ مهر المثل لان كل واحد من مستغرق فيغير بين أن يأخذ نصف العبد وبين أن يقبض ويضارب
مع الغرامة بمهر المثل إلى آخر ما طاله بما وضع المقام (قوله) وليس أي التبرع (قوله) وفارقت المكتبة
أي حيث لم يعتبروا مهر المثل فأقل من الثلث واعتبروا نسل المكتبة تبرعا (قوله) الزوج وقوله بعد الاجني
ههنا من المرض بدله فمصل من أجل (قوله) مطلقا أي بمهر المثل الزائد (قوله) لو كان واورثه أي

محض فان قلت قضية العلة ان الزوج لو كان واورثه احتج الاجل بمطلقا قلت لان التبرع عيس عليه لان ما أخذه في مقابله صحت منه التي
فكها فان قلت فهو تبرع عليها خيبته فليظن لكونه واورثه الاجني قلت

العائد بالهناقد لا تكون راضية به وبغيره (١٦٨) فعدم إظهاره البعض التبرع عليها وحاصل أن ما هنا كفاؤه الأسير فإن التبرع أس

العائد (الخ) يحتاج لتأمل اه سيد عر **(قوله فعدم إظهاره)** قيد بقال حقيقة التبرع لا يتوقف تحققه على إظهار التبرع عليه وبسليمه فإما قال فيما لو أذنت له أن يتخلفا عما له ثم قد يفرق أي بين العائد إلى الزوج والعائد إلى الزوجة فإن العائد إليها منفعته لا تقبل الاشتراك اه سيد عر **(قوله والحاصل)** أي حاصل ما في المقام **(قوله أن ما هنا)** أي في خلع الأجنبية الميرض **(قوله أمر تابع لفكها)** فيه تامل إذا انتفع الأسير بأموال المبدول فوضف فكمن الأسير لأمر آخر تابع له **(قوله ونظرا)** بخفض الظاهر جواب سؤال منشؤه قوله ويعبر من الثالث مطلقا وقوله في قولهم السابق أي في اختلاعه الميرض ولو عبر به كان أولى وقوله إلا إذا اختلف له لمفعول قوله نظروا ولا معقول قولهم السابق وقوله لأنها أي في خلع الأجنبية عطف على في قولهم السابق عبارة الكردى قوله ونظروا في قولهم السابق الخ أي اعتبروا والزائد من التلثم اه كردى **(قوله والزائد)** عطف على شتمت وقوله لاعلى الأجنبية عطف على قوله على الزوجة عشا اه سم **(قوله ويصح اختلاعه)** أي قول المتن ويصح في المقتضى الآخر لأن وقوعه على قول المتن يوافق في أنها مبتلا وقوله فلو خالع إلى تم **(قوله في حكم الزوجات)** أي في كثير من الأحكام كما يفتى **(قوله من عاشرها)** أي إلى ربعة معاشرها الزا واج ولا وطعني وأسنى **(قوله عديتها)** عبارة تفتى وشرح الرض الاقراء والشهرا اه **(قوله لأن وقوعه)** أي الطلاق **(قوله له)** أي الخلع به دعو وطعنا أه ذخل بالحو استنجد الماله المحترم **(قوله موقوف)** عبارة الرض مع شرحه والخلع في الرضة منهما أو من أحدهما بعد الفسخ موقوف فإن أسلم المرد في العدة تبين صحته الخلع والاقبال لا تقطع النكاح بالردة وكذا لو أسلم أحد الزوجين أو اثنين أو نحوهما بعد الدخول لم يخالع وقفاً فإن أسلم الآخر في العدة تبين صحته الخلع والاقبال قول المتن عوضه أي الخلع اه معنى **(قوله ومن ثم اشترط فيه)** أي العرض شرط الثمن أي من كونه متمولا معلوما مقدورا على تسليمه اه معنى **(قوله على أن تعلمه)** أي الزوج نفسه **(قوله من تعذره)** أي التعليم **(قوله أو عليها فيها)** أي في الخلع على التعليم والخلع على البراءة من السكنى وقوله مهر المثل أي وبين اه عشا **(قوله ويحمل الزهرا)** الخ أي فيما إذا قالها العتلت على عشر قدرها مثلا كما هو واضح ونظر إذا بعد الملاءة بالزهرام كافي هذه الزان اه رشدي وبذل القلب إلى أنه يحمل على غالب نقد البلع ما قلنا غير أسحم **(قوله الخالصة)** أي المقتدر كل درهم منها يخص من شعير ونحوه اه عشا **(قوله فلا يقع)** بطلانها مشوش الخ عبارة النهاية لاعلى غالب نقد البلد ولاعلى الناقصة أو الزائدة وإن غالب التعامل بها إلا أن قال المعلق أردتها واعتشبت ولا يجب سؤاله فإن أعطته الوازنة لا من غالب نقد البلد طلق وإن اختلقت أنواع فضتها له رده علم أو بطلان بيبده وإن غلبت المشوشة أو أعطتها له لم تطلق ولها حكم الناقصة فلو كان نقد البلد خالصا أعطته مشوشا تلغ بقرته المعلق عليه طلق وملاك المشوشة بغشها لحقارتها في حجب القصة فكان تابعا كما في مسألة فعل المداية حرم بذلك ابن المقرئ اه قال عشا قوله ولا يجب سؤاله أي عما أراد له بل يجب نقد البارد ما يقل أردت خلافه وفوقه الزوجة عليه وقوله لا من غالب نقد البلد أي أو من بقدره البلد لا في كتمان الطلب ببدلها بل على حكمه وقوله وله رده الخ ففهمه أنه لو لم يرد عليها استقر ملكه على موقوفه وبطلان بيبده أي من الزهرا الماسية الخالصة وقوله ولها حكم الناقصة أي في أهم لا تطلقها وادعها عليها فهو من عطف العلة على المعلوم اه قال الرشدي قوله وبطلان بيبده أي من الغالب وقوله ولها حكم الناقصة أي فيقبل قوله أردتها ولا تطلق إلا بطلانها الخالصة من أي نوعه أن رد عليها الخالصة وبطلانها للمشوشة كفسخ الرض اه **(قوله كسب)** إلى قوله وقد اختلف جمع في النهاية الآخرة خلافاً إلى ومثل ذلك نوقه وتفتي شواو على وطلعه وقوله ومن الأجنبية **(قوله والزائد)** عطف على فيمنه وقوله لاعلى الأجنبية عطف على قوله على الزوجة ش **(قوله وأعمالهم)** ويجوز هل بائنهنا بالمولود وحده المجهول من مهر المثل أو ليجب بيان شرط التوزيع أن يكون الجزء مملوكا لثاني التوزيع منع علما بالمجهول لا يمكن فرضه ليعلم مقابله من مهر المثل فتعذر معرفه فخصه بذلك

على الأسير بل على الماسور لكن مع ذلك غير محض لأن انتفاعه بالمال المبدول أمر تابع لفكمن الأسير لا مقصود فقد اختلفنا أمه ونظر وإلى قولهم السابق الزائد على مهر مثل لها هنا لأن البضع مقوم على الزوجة فنظر القيمة والزائد عليها لاعلى الأجنبية فلم ينظر ذلك (و) يصح اختلاعه (رجعة) في الظاهر لأنها في حكم الزوجات نعم من عاشرها وانقضت عدتها لا يصح خلعها باها كما يحتل الزكوي مع وقوع الطلاق عليها لأن وقوعه بعد العدة تغلق عليه فلا صحته على كها حتى يأخذ في مقابلتها مالا كافي قوله (لابان) خلع أو غيره إذا خلع بضعها وبسليم بما يأتي أنه يجوز وطه في ردة أو إسلام أحد نحو وتدين موقوفه (ويصح عوضه قليلا وكثيرا دناوعينا ومنفعة) كالصداق ومن ثم اشترط في شرط المتن فلو خالع الأجنبي على عين لم تثبت نعم الخلع على أن تعلمه بنشأها سور من القرآن مجتمعة لاس من تعذره بالقرآن وكذا على أنه يرى من حكمها فتمتوا بها من المسكن فلهما السكنى وعليها قسمهما مهر المثل ويحمل الزهرا في الخلع المحترق في نقد البلد وفي

ولا شيء من ذلك كالمهر (أو نحو) منصوب أو (غير) ولو علموا متوهمه مسلمان أو غير ذلك من كل فاسد بقصد والخلع معها بانتهام
المثل لأنه عقلي متعاضد فلم يقصد بفساد عود ورجوع إلى مقابلة كالتكاثير ومن (٤٦٩) صرح بفساد من ادعى من حيث العوض

(وفي قول بسيد الخسر)

المساومة نظير ما مر

الصدق على الضعيف أيضا

هذا حيث لا يعلق أو يعلق

بإعطائه بمجهول يمكن مع

الجهل بخلاف أن أراحتي

من صدقك ومنعتك مثلا

أردنيك فانت طالق فأرأته

جاءه به أو بأخيه الفلا

تعلق لأنه انما عاقب بأمره

صحيح ولم يوجد كذا في أن

يرتفع فلا في قرين بينهما

هنا ما الفرق بالتشابه الأولى

مباشرة بالبراءة بطلان أو

مراد فدون نحو الذر ولا

كذلك الثاني فهو واضح لا

نزاع فيه وهل ذلك ما لزم

للمراجعة استسقاطا لمصلحة

ولهذا لم الاستسقاط بالاسقاط

وجعله كذلك وقوله لا

يشترط علم البراءة فيما

لا معلومة فيه وجهه كما

اعتمد جمع محققون منهم

الزكشي وغلط جمعا أخذوا

كلام الاصحاب على إطلاقه

فأخذ جمع بعدهم بهذا

الاطلاق ليس في وجهه وإن

انصرف بعضهم وطال فيه

فإن علمه لا يتعلق به زكاة

وأرأته وشيدني مجلس

التواجب وسأني بيده

وقع بانها ان تعلقت بمن كذا

فلا طلاق لأن السقطين

ملكوا بعضهم فلم أر من

كاهن نظيره شارح فيعجز

في شرح أول آرائه وقوله ومر في الصلة تعلق بذلك (قوله ولا شيء) الأولى التائب (قوله وإن علم) إلى الزوج ذلك أي أنه لا شيء في كتمان (قوله كاهن) أي في شرح هو فرقة بعض (قوله نحو منصوب) يعني عتقه الآتي وغير ذلك الخ (قوله وهما مسلمان) سيذكر كبره (قوله أو غير ذلك) أي غير الخ (قوله والخلع معها) أي أسمع الأجنبية فسأني عش وسم (قوله بسيد الخسر) وهو قد مر من المصير اه معنى (قوله هذا حيث) أي القوة أما الفرق في المعنى (قوله هذا) أي الخلاف اه عش عبارة ما في وحمل البيوتية بالمجهول اه (قوله بأعطائه بمجهول يمكن الخ) يتأمل المراد به يحتمل أن يكون المراد به ما في أصل الروضة هنا وهو ما صان قال أن أعطيتني نوباً فسنة كذا فانت طالق فأعطته نوباً فانت طالق فقلت اه سيدع (قوله يمكن) أي الاعطاء بمجهول لا يدرى بحمل البيوتية وقوع الطلاق في الخلع بالمجهول إذا كان بغير تعلق أو مطلقاً بإعطائه بالمجهول ونحو مما يفتق اعطاه مع الجهالة أما إذا قال مسلمان أراحتي من صدقك الخ اه رشدي (قوله أو بذك) عطف على صدقك (قوله ما به) أي الصدق أو بذك ونوله بما ضم له أي إلى الصدق (قوله كل ما يرتفع الخ) أي كالاتعلق فمما قالان يرتفع صدقك أوردنيك فانت طالق فأرأته ما به (قوله لم يرتفع الخ) أي وقال بالوقوف في الأولى دون الثانية (قوله لا يرفع الخ) أي لم يرتفع النظر فإن يرتفع شيء لمرأة الا في ما أحسن أو أعطاه الزوج أو أذاع عنه أجنبي فقلت أو يقتصر على المرأة لا سقاط لانها لا ترفع من العيار تحمل تأمل ولعل الأولى أقرب بلان لفظ يرتفع حقيقة في القسمين اه سيدع (قوله وهل ذلك) أي عدم وقوع الطلاق وقوله ما لزم لمراجعة الخ والكلام في المعلق كما هو القرض أمالو فمما تعلق على عدم المصلحة فقط أو على ذلك سمع المرأة فقلت وعليها لم يرتفع ولا تستسقط حاجتها كما مر فيما تعلقها على أن لا تسكني لها اه عش (قوله وجهه) أي قوله وتظلم شلوع في الغنى الآتية فأنذجع إلى الخان علم وقوله وأرأته أي وقع (قوله وجهه) كذلك أي جعل الزوج بالمرأة كجهل المرأة به فبمع وقوع الطلاق اه عش وفي سم عن فتاوى السويطي ما به أن الرابع فيما قال أراحتي من صدقك فانت طالق فأرأته وقوع الطلاق بانها بشرط أن يكون الأعراس في المجلس وإن تنوى الزوجة البراءة من المعلق بطلان يكونا عاين بقدر اه (قوله لا يشترط علم المرء) بفتح الراء أي من أراحتي وبه وأما البري بكسر هاء بشرط علم مطلقا اه معنى (قوله وغا) أي الزكشي (قوله بعدهم) أي الجمع المحققين (قوله فأن علماء) مختصراً ما تقدم من أن جعل أحد الزوجين عن وقوع اه عش (قوله في مجلس التواجب) انظر ما مضى اه رشدي (قوله ملكوا بعضه) أي فلا تصح البراءة من ذلك البعض اه معنى (قوله فلم ير من كاهن) أي فلم يوجد المصنف اه معنى (قوله وليس) أي العلم في المرأة (قوله لانه) أي أراحتي (قوله في مجلسها) أي البراءة على ذلك أي القراض (قوله ومر في شرح قوله الخ) أي في السمع (قوله والاحصا) أي حصل ما مر (قوله ان ما هناك) أي فيما مر مما لا ينضج جهه (قوله أما معين) أي كقد وجد احدنا الباقي بالبدون لم يعلمه العاقدان (قوله وهو) أي الامعاء وضعت الخ (قوله مسئلة السكابة) أي في مسئلة اسقاط السيد من الكتاب اه سيدع عبارة الشرح هناك ولا ينافي ذلك ما مر حواشي في السكابة التي يفرأهم أن السيد لو وضع عند بدلول بن ثم قال أودعها بما لم يعلم من البراءة مع

(قوله والخلع معها) سأني عتقته (قوله وجهه) أي الزوج (قوله فأنه في فتاوى السويطي مسئلة ترجل قاله وحيثما أراحتي من صدقك فانت طالق فإذا أراحتي بيع عاين الطلاق بانها بشرط أو رجعا وهل بشرط أن تبرئ على الفور وهل بشرط علم كل منهما بالقدرة المرأته الخ جوابي الخ في هذه الصورة وقوعها أم لا بشرط أن يكون في المجلس كما به عليه الزكشي في قواعد بشرط أن تنوى الزوجة البراءة من المعلق عليه بشرط

جميع بقوعه بانها مجرد التمسك في محله كما في آداب الباطنية طهران العبرة بالجهل به لا بالان يمكن العلم به بعد البراءة وليس فتاوى رشتك ولك سدد من ربع عشر إلى ثلاثة عشر فكني عليه بعد البراءة تاجر فاشترط وجود العلم عند العقد دفع فيها على ذلك ومر في شرح قوله وفي البذل نقد غالب تعين ماله تعلق بذلك والاحصا انما هناك لما معين أو فيما لا يعلم وضيقه هو مسئلة السكابة التي يفرأهم ثم ادعى الجهل

بقدره فان رجح صغيره صدقت بهيئها أو بالغودل الحال على جهلهاه ككوبه انجعه لم تستأذن فكذلك والاصدق بهيئها اطلاق الزيل
فصدقه في البالغه على ذلك وصرح (١٧٠) الضمان ماله تعلق بذلك في الاثر لو قال ان أرى مني صدق فانت طالق وقد أقر به

ثالث فأرأته في وقوع
الطلاق خلاف بيني على أن
التعليق بالارء محض تعليق
فبمرا وتعلق فوجه الأخلع
بعض كالتعليق بالأعطاء
والاصح الثاني وعلى هذا
فأقبس الوجهين في الوقوع
كانت طالق ان أعطيت
هذا المصوب فأعلنت مولا
بمرا الزوج وعلمها مهر
المثل أو قوله فبمرا فيه
نظر لان الفرض انما أقرت
به الثالث فكيف بمرا وقد
يجب بانه بمرا بفرض
كذبها في اقراء هو يجري
ذلك فبمرا أوالتمته ثم
طلقها على البراءة منه
فأرأته ثم طالعها لاحتلال أو لم
يحو التمهال قبل الارء ابينة
غيره ما به وجمع الزوج
عليها بهر المثل هذا الذي
دل عليه كلامهم ان الاول
حين أطلق انما ينصرف
للجميع وحسب ذلك فقام
ذلك انه لا يقع طلاق في
الصورتين لأنه لا يثبت حال
التعليق من حق بمرا منه
ثم ان أراد التعليق على لفظ
البراءة وقع رجعا وفارق
المصوب بان الأعطاء عقد
به والطلاق على ما في كنها
من علم عاتله لاشي نفسه بانه
ذكر عوضا غايته فاسد
فرجع لبطل البضع بخلاف
الارء المعلى لا ينصرف

وان جهلاهم ويحرم ذلك في سائر الدون لان الحظ محض ثم عرلا معا وضعت فاعتبرت فيه نية الماثل اه
(قوله بقدره) أي الصداق **(قوله لم تستأذن)** يريد انظر فيما لو استؤذنت في التكسار دون المهر ولعل الاقرب
نصيحتها ايضا اه سيعبر وقوله فيما لو استؤذنت الحى أي الزوج وجعلوا غير محرمين **(قوله فكذلك)** أي تصدق
بها ولو اتى على الصورتين وهل يمكن الزوج من قربها التصديق بها لعدم الوقوع أولا وما أخذته يدعو
عليها بما ارادته التخصيص وقوع الطلاق فيه نظر وقضينا بما نحن سمن في قوله لكن ان كذبها في اقارها
الحال الثاني * **(فائدة)** * سئل شيخنا في ما يدى عن قاله امرأته اذ ادعاهم غير سبي سؤال منها اريد الله
فقال لها أنت طالق ثلاثا فاجاب بقوله الحسنة يقع الطلاق الثلاث لأنه ترع به لم يعقله على شيء انتهى اه
عش **(قوله على ذلك)** أي على ما اذا لم يدل الحال على جعلها **(قوله وفي الاوار)** خبر مقدم لقوله ولو قال الخ
(قوله وقد أقرت الخ) أي قبل التعليق **(قوله به)** أي الصداق **(قوله الوتوع)** أي بالثبيل بدل ما بعده اه
رسدى **(قوله وقوله)** أي الاوار **(قوله فبرأ الخ)** صحيح لان الفرض أنه كذبها في اقارها فادفع التظهير
في بان الفرض انها اقترعه لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا الفرض لا يأتى في قوله الا في ولا يبرأ
الزوج وحديث في الكلام مستفاداه سم وصلاة السعد وعش قوة فبرأ أي مع قطع النظر عن الاقرار
بالمهر منسفا لا قرا في المني عليه غير موطون بالسكينة وكهو واضع وحديثنا لا شك في قوله فبرأ وتطلق
رجعا لان الفرض انما هو بالنسبة للعتبة عليه لا للعتبة بخلاف ما افهمه الشارع ومن تبعه ولا حاجة
الى ما كتبت من الجواب لكهو واضع لا غبار عليه اه قوله وعلى الثاني أي ان التعليق بالاراء على بعض
(قوله به) أي الصداق **(قوله ويحرم ذلك)** أي ما عدا وفي مسئلة الاقرار الثالث **(قوله به)** أي الصداق **(قوله)**
فقياس ذلك الخ معتمده اه عش عبارة سم اعتمده مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما
لو على على اوائهم من مسداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن ان كذبها في اقارها الثالث أو في حوالها فهو
معترف بوقوع الاقرار والطلاق بانثاني فبني أن يؤخذ بذلك اه سم **(قوله لم يبق حال الثاني الخ)** خرج
به الوجه الثالث بالاراء كان قال طلقته على أن يرى من مسداق وهما أو أحدهما يصحله فقع الطلاق
بانثابهم المثل حصل فبما عه عش **(قوله وفارق الغصب)** أي فيما لو طلق باعطائه اه اه عش **(قوله بان)**
الاعطاء فيه وذلك أن تقول ان الاراء في الصداق الذي لم يبق لها فيمقت فهو كتقدير الاعطاء بالغصب
الذي ليس لها فيه ذلك فقدر اه سيعبر وقد تدفع هذا الاشكال بان ما قول الشارع الا في خلاف
الاراء الخ الى هذه الصورة أيضا كهو الظاهر قال الفرق أن مقصده الاعطاء موجود بخلاف ما قيد
به الاراء **(قوله وم)** أي في حيث شمل السهم **(قوله فقياس الخ)** معتمده اه عش **(قوله هنا)** في مسئلة
الانتر والحوالة **(قوله وان علم اقارها أو حوالها)** نعم ان كذبها في اقارها الثالث أو في حوالها فهو
معترف بوقوع الاقرار والطلاق بانثاني فبني أن يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير اه سم **(قوله براءة)**
أن يكونا على يده كانه عليه الشرح في المهر العراقي في فتاويه **(قوله فبرأ)** صحيح لان الفرض انه
كذبها في اقارها فادفع التظهير فيه بان الفرض انها اقترعه لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا
الفرض لا يأتى في قوله الا في ولا يبرأ الزوج وحديث في الكلام قشيت **(قوله والذي دل عليه كلامهم الخ)**
اعتمده مر **(قوله فقياس ذلك الا لا يقع)** اعتمده مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيها
لو على على اوائهم من مسداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن ان كذبها في اقارها الثالث أو في حوالها فهو
معترف بوقوع الاقرار والطلاق بانثاني فبني أن يؤخذ بذلك **(قوله نعم ان اذا قال الخ)** اعتمده مر
(قوله فقياسه ناهم عدم الوقوع وان علم اقارها أو حوالها) نعم ان كذبها في اقارها الثالث أو في حوالها

الانوار جود يصح الارادة ومراة لوعلى بابواصفه فابراة لم يقع وان علم حقهها فقباسه هناعدم الوقوع وان علم اقراها أو ذمتها
بحوالها فاجمع متاخر وفيها لوصف ثمانين فقبضت منها أربعين ثم قال لها ان ابرأتني من مهره الذي استخفيتني ذمتي وهو
ثمانون فانت طالق فابراة مهنا قبل بربا وتبين لان المقصود مراة

ذمتها منها وقبل لأزواجه ولا طلاق لأه معلق على صفته هي البراءة من ثمانين ولم توجد البراءة انما وقعت منها في مقابل الطلاق ولم وجود قبل
 لا طلاق لذلك تصح البراءة لانها معلقة بشرط وأقضى الشيخ اسمعيل الحضري بالانطلاق والوجوه ان حمان علم الحال وان نزع في ان قوله الذي
 تستحقه من ذمتي مع علمه بان لم يبق في ذمتي الا ما بعون بين أن مراده بقوله وهو عاقبة باعتبار أمه لا غير ولا يناقض خلافاً لان زعمه قوله لم ي
 أضاف في حلقه لفظ العدالي نحو خير كلاً ما بهم بحث بينهما جلا للمعلق على عرف الشرع لان ما هنا كذلك لاننا اخذنا البراءة على عرف
 الشرع وهو فراغ ذمتهم عما لها وأولنا ما هو خلاف ذلك ويرى بنو نين أن أعطيت في ذل التوب وهو هو وي عاقبة من مرام في بيع بان هذا لم
 يقترب من ما يخرجه من ظاهره بخلاف ذلك اقترنه ذلك وهو الذي إلى آخره كما تقر وأقضى بعضهم في أن أرا حتى هي وأنها أو أسمعاً أو
 مرتبة بعدم وقوعه وبوجه بان التعليق بالبراءة كقول البراءة لنفسه ولو قال ان (١٧١) أرا حتى من مهربك فانت طالق بعد شهر
 فأبرأته برئ مطلقاً ثم ان
 عاش الى معنى الشهر
 طلقته والا فلا كسليمه من
 محض التعليق بالاذن ولو
 قال أنت طالق ان أرا حتى
 وان لم تبرئني فاقضى
 وقوعه ولا وجد برائة
 أولاً ما لم يقصد التعليق
 فبرئ عليه حكمه ووقع
 لبعضهم خلاف ذلك وليس
 كما ذهب في الاثر في أرا تلك
 من مهر بشرط ان تطلق
 طلق وقع ولا يسبر التكن
 الذي في الكافي وآثره
 البلقي وغيره في أرا تلك
 من صدق بشرط الطلاق
 أو عليك الطلاق أو على
 ان تطلقين تبين ويأ
 بخلاف ان طلق ضربي
 فانت مري من صدق في
 طلاق الضرة وقع الطلاق
 ولا راءة لا فسر في بن
 الشرط التعليق والشرط
 الاثر الذي يقسمه في
 الاثر وان الشرط المذكور
 متضمن للتعليق باضافات

ذمتهم أي الزوج منها أي الزوجة جازها (قوله لانه) أي الطلاق مع قوله لا في البراءة المعلق على
 اسم ان نشر مشوش (قوله لانه) أي لانه معلق على صفته الخ (قوله بالاول) أي بالبراءة والقبول (قوله
 باعتبار أصله) أي أصل الصدق (قوله ولا ينافيه) أي التوجيه بقوله لان قوله الذي الخ (قوله لنزعه) أي
 التنافي (قوله نحو خير) أي بما لا يصح به شرعاً (قوله للمعلق) أي كالبعض هنا وقوله على عرف الشرع أي
 البيع الصحيح هنا ومعلوم أن بيع الخ لا يصح شرعاً (قوله لان ما هنا الخ) تعليل لعدم المنافاة (قوله ما هو هم
 الخ) أي قوله وهو ثمانون (قوله بخلاف ذلك) أي خلاف عرف الشرع (قوله ويرى بنو نين) أي يرى بنو نين
 أرا حتى من مهربك الذي تستحقه من ذمتي أي بدفع الطلاق (قوله لم يقع) أي حدث لم يقع (قوله ان أرا حتى
 هي وأنها الخ) أي من صدقها أو نحو من دونها كما هو واضح بخلاف ما إذا كان المراد بالبراءة براءة
 من دين يتعلق به فانه يقع بشرطه اه سبخر (قوله مطلقاً) أي عاش الى معنى الشهر أولاً (قوله وقوعه
 حالاً) أي جعياً (قوله ما يقصد التعليق) كان مراده تعليق الطلاق بالبراءة وحديثه قوله وان لم تبرئني
 شرط خساف جوابه أي وان لم تبرئني فلا طلاق بخلاف المطلق على مافي الكسافه معلق وان كان تعليقه
 بفاسد كسار اه سبخر (قوله تبرئني تبطل حكمه) أي الوقوع والبراءة اذا وجدت براءة صحيحة (قوله في
 الاثر) خبر مقدم وقوله وقع ولا يبرأ وقوله في أرا تلك انما يتعلق بالشرط (قوله تبين ويأ الخ) خبر الذي
 الكافي الخ (قوله ففرق) أي صاحب الكافي (قوله بين الشرط التعليق) أي للممثل بمسئلة طلاق الضرة
 وقوله والشرط الاثر أي الممثل بالصور والاثبات التي قبلها (قوله لان الشرط المذكور) أي الاثر
 الشامل لمافي الاثر ومافي الكافي (قوله أيضاً) لعل المعنى كالشرط التعليق لكن في هذا التسمية تأمل
 (قوله يقع جعياً) وقوله يقع بانته المثل وقوله يقع بانثا بالبراءة بل من الآراء المشهورة (قوله وهو) أي
 الوقوع رجعياً (قوله ونقله) أي الوقوع بانثا بغير المثل (قوله وهو) أي الوقوع بانثا بالبراءة (قوله بينه)
 أي ان طلقته فانت مري الخ وقوله ما نظر به أي طلقته بالبراءة من مهرى (قوله الاول) أي الوقوع رجعياً
 وقوله والثاني أي الوقوع بانثا بغير المثل (قوله جار على الضعف فيما لو طلقه الخ) يمكن الفرق اه سم (قوله
 والمعتد) أي في الواجب على مافي كفه الخ وقوله أنه لا فرق أي بين العلم والجعل في بيع بانثا بغير المثل (قوله
 والذي يتجه تر جعياً) أي ان طلقته فانت مري الخ (قوله مطلقاً) أي على بفساد البراءة تأمل لا (قوله وهو
 الخ) أي والحال أن الزوج (قوله لتقصيره بعدم التعليق الخ) أي بخلافه اذا قال أنت طالق على ذلك أي
 فهو مبرع بوقوع الراءه انما لا بانثا في بن أن يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق التبرير (قوله جار على
 الضعف فيما لو طلقه الخ) يمكن الفرق

في الآراء المشهورة في ان طلقته فانت مري من مهرى فطلق بغير رجعا قال الاسوي وهو المشهور في المذهب يقع بانثا بغير المثل وقوله ان
 القاضي وانهم جمع محققون يقع بانثا بالبراءة كطلق بالبراءة من مهرى وهو ضعيف جداً والفرق بينه وبين ما نظر به واضح لان هذا معاوضة
 وذلك محض تعليق واعتماد الزكشي الاول مع علمه بفساد البراءة والثاني مع جهله جار على الضعف فيما لو طلقه على مافي كفه ولا يبرأ
 والمعتد به لا فرق والذي يتجه تر جعياً من حيث المبدأ الاول طلقه لان تعليق البراءة بطلها هو لم يرد على شيء رافعه معاقلة ما طنه من
 البراءة لا يفيد لتقصيره بعدم التعليق عليه لفظاً بخلاف المطلق على مافي الكسافه فاقضى بعضهم في أنت طالق على صحة البراءة بانها اذا أبرأته براءة
 صحيحة وبانثا لتقصيره بالتعليق والمعاوضة كان أرا حتى وقد سئل الصالح العلق عن أنت طالق على البراءة فاقضى بانها بانثا أي ان وجدت
 براءة صحيحة

وقال انه وان لم ير مسطورا لكن القواعد تشهد اه وزادة لفظا لصحة مقتضى التفاوض في الحكم فان قلت التصديق المتعمد في طلاق بجمعة
 راء تلك الاطلاق في نفسه فاذا ثبت وقوعه جعلان البهوان احتملت السببية أو غلبت فيها وهي متضمنة للتعلق في مع ذلك لصحة المعينة
 فنظر والهدام ضعفه لنا بدها بل بقاء (٤٧٢) العصة المتنافية للينونو كذلك على احتمال العينة التي انما يجعنها نحو على حبه لم يغفره

الناس على ظلمهم فكان
 ينبغي النظر فيها لذلك حتى
 يقع جميعا قلت قد يفرق
 على بعديات تبدو ان يمتنع
 الباء أظهر من ممن على
 و يدل ان بعض الحقين
 المترسين لحكاية جميع
 الاقوال لم يحصل خلاف في
 كون الباء بمعنى مع بخلاف
 على بمعنى مع فان ذكر فيها
 خلافا ل أشار الى انه خلاف
 ما عليه بالجمهور والحاصل
 ان الاوجه وقوعه جميعا
 كاندسته ما لم يلغ الكفار
 بقوله غير فيصير نظرا
 لاعتقادهم فان اسما قبل
 قبض كلعو جب مهور المثل
 أو فسله فابرمش في نكاح
 الشرك وأما الخلع مع
 غيرها كلب أو اجنبي على
 ما ذكر أو قتها أو صدقا
 ولم يصرح ببنائية ولا
 استقلال فيقع جميعا
 صحة تامة لادم فيقع جميعا
 ككل عوض لا يقصد
 والفرق انها تقصد لأغراض
 لها عوضا كطعام
 الجوارح ولا كذلك هو
 فاندفع ما قبل انه يقصد
 لمنافع كثيرة كاذكره
 الأطباء لانها كاهات في
 عرفا فلما نظرنا لها وكذا
 الحشران مع ان لها نواص

البرعة كسر (قوله دال) أى الصلاح العلاف (قوله و زادة لفظ الخ) جواب سؤال الخ عن البيان (قوله
 التفاوض) أى بين مورق افتاء البعض وانفاذا لصلاح العلاف (قوله أو غلبت) أى السببية أى الباء وهي
 أى والحال ان السببية (قوله هي) أى الباء مبتدأ وقوله مع ذلك أى احكامها السببية الخ حال من قوله
 صحة الخ خبرها والخبر ان (قوله لهذا) أى احتمال الباء (قوله النظر فيها) أى لفظه على ذلك أى احتمال
 المعية (قوله و يدل) أى تلك الفرق (قوله الى انه) أى كون على معنى مع (قوله والحاصل الاوجا الخ)
 أى في طلاق على محض راء تلكاه سدر (قوله كاندسته) أى قبل قول المتن ويصح اختلاف المريضة (قوله
 امسالم الكفار) الى قول المتن فان نقص في المتن الا قوله وكذا الحشران الى ولو نال قوله بناء على ان المتن
 والى قوله و يفرق في النهاية الا قوله يؤيده الى أو نال (قوله قبل قبض كلعو) شامل كما يجب ذلكا مع بعد عدم
 قبض شي وقبض البعض فقط عبارة المتن بعد قبض كلعو فلا شيء علمه أو قبل قبض شي منه مهور المثل أو
 بعد قبض بعضه فاقطعه (قوله مع غيرها) أى غير ال و حصة (قوله على ما ذكر أو قتها) عبارة النهاية
 والمضى على هذا الخبر والمغصوب أو عدها هذا اه (قوله على ما ذكر) صورة هذا أن يصرح بوصف
 نحو آخره والغصب والادوم بان يجر المثل سم على ج اه عش وقوله والاى كان يقول على هذا
 العبد هو في الواقع مغصوب (قوله فيقع جميعا) أى في المم اه عش (قوله انها) أى المنة (قوله هو)
 أى المم وكذا ضميرها يقصد (قوله وكذا) أى كالم في الوقوع جميعا (قوله كسر) أى في شرح ولو نال
 بمجهول (قوله و جيبى الفاسد ما يقابل) انظر كيفية التوزيع اذا كان الفاسد نحو متعملة سم على
 ج أو لو وكيفية ان تقرض مذ كلعو يقسط عليها على الصحيح اه عش (قوله في الخلع) الى قول المتن فان
 نقص في المتن الى قوله والحاصل في النهاية الا قوله يؤيده الى أو نال وقوله و يفرق الى المتن (قوله في بابه)
 أى التوكيل (قوله كاندسته) أى أعاده (قوله الى المتن خالها بما تارة) يردد النظر فيما لوالة خالها بما
 المثل فهل هو كالتين أو كالأطلاق محل تأمل ولعل الثاني أقرب يؤيده جعله سم خالها بما تارة من صور
 الاطلاق لا تنقدرا المال بجمهور فيها اه سدر أو قول ولعله فيما اذا لم يشتر مهورا فلها بصحت بطلان زوج
 و كيه وناس غيرهما والا لآخر الاول فراجع (قوله لم نقدك) ولو أطلق التقدير هو متعده بلا غلبة
 في البلد فهل هو كالأطلاق الا في المتن أو بانه في مسمى السبع من تعين الاتفق ثم الغدير فراجع (قوله
 المتن ينقص منها) أى ولم يخال مع جمل ولا يفرض من جنسا أو مصغف فلو نال لم يقع طلاق كياتى اه عش
 (قوله انه الزادة الخ) بقى ما لو شاء من الزيادة فهل يعمل الخلع كالبيع أولا و يفرق فيه نظر والاقرب الثاني
 و يفرق بين ما نال البيع بان الخلع لا يثنأثر بالشرط الفاسد بخلاف البيع اه عش أو قول الاقرب
 الاول كالى الجبري عن الماوردي (قوله ولو من غير جنسها) أى حيث كانت الزادة على المتعملة ما
 اذا كانت بمجهول الا لآخر ففساد العوض اضم المجهول بالاسم فوجب حثه مهور المثل ان كان من جنس
 ما ساء بالزوج من التقدير ينقص عنه لانه لم يقو متعمد ودون كل من غير جنسه أو دون ما ساء بالزوج
 فيبقى عدم الوقوع لانتفاء العوض الذى ذكره اه عش (قوله انه يقتضى المال) أى هو الراج اه عش
 (قوله المتن لم ينقص عن مهر) أى نقصا حشا كياتى ولو قدمه كان أولى بظهور قوله وفارقت الثانية الخ اه

(قوله على ما ذكر) صورة هذا أن يصرح بوصف نحو آخره والغصب والادوم بان يجر المثل سم على ج اه عش وقوله والاى كان يقول على هذا
 صحيح في الصحيح ووجبى الفاسد ما يقابل الخ) انظر كيفية التوزيع اذا كان الفاسد نحو متعملة سم على ج أو لو وكيفية ان تقرض مذ كلعو يقسط عليها على الصحيح اه عش (قوله في الخلع) الى قول المتن فان
 نقص في المتن الى قوله والحاصل في النهاية الا قوله يؤيده الى أو نال وقوله و يفرق الى المتن (قوله في بابه)
 أى التوكيل (قوله كاندسته) أى أعاده (قوله الى المتن خالها بما تارة) يردد النظر فيما لوالة خالها بما
 المثل فهل هو كالتين أو كالأطلاق محل تأمل ولعل الثاني أقرب يؤيده جعله سم خالها بما تارة من صور
 الاطلاق لا تنقدرا المال بجمهور فيها اه سدر أو قول ولعله فيما اذا لم يشتر مهورا فلها بصحت بطلان زوج
 و كيه وناس غيرهما والا لآخر الاول فراجع (قوله لم نقدك) ولو أطلق التقدير هو متعده بلا غلبة
 في البلد فهل هو كالأطلاق الا في المتن أو بانه في مسمى السبع من تعين الاتفق ثم الغدير فراجع (قوله
 المتن ينقص منها) أى ولم يخال مع جمل ولا يفرض من جنسا أو مصغف فلو نال لم يقع طلاق كياتى اه عش
 (قوله انه الزادة الخ) بقى ما لو شاء من الزيادة فهل يعمل الخلع كالبيع أولا و يفرق فيه نظر والاقرب الثاني
 و يفرق بين ما نال البيع بان الخلع لا يثنأثر بالشرط الفاسد بخلاف البيع اه عش أو قول الاقرب
 الاول كالى الجبري عن الماوردي (قوله ولو من غير جنسها) أى حيث كانت الزادة على المتعملة ما
 اذا كانت بمجهول الا لآخر ففساد العوض اضم المجهول بالاسم فوجب حثه مهور المثل ان كان من جنس
 ما ساء بالزوج من التقدير ينقص عنه لانه لم يقو متعمد ودون كل من غير جنسه أو دون ما ساء بالزوج
 فيبقى عدم الوقوع لانتفاء العوض الذى ذكره اه عش (قوله انه يقتضى المال) أى هو الراج اه عش
 (قوله المتن لم ينقص عن مهر) أى نقصا حشا كياتى ولو قدمه كان أولى بظهور قوله وفارقت الثانية الخ اه

كثير فلو نال مع معلوم بمجهول ففسد وجب مهور المثل كسر أو يصح ففسد معلوم صح في الصحيح ووجبى الفاسد
 ما يقابل من مهر المثل (وله ما التوكيل) الى الخلع كاندسته في بابه كاندسته (قوله فلو قال كلعو خالها بما تارة) من نقدك (قوله لم ينقص
 منها) وله الزادة ولو من غير جنسها الوقوع الشقاق هذا خلافا لما يؤيده فاروق جميع هذا من زادة كسر (وان أطلق) تكالها بما تارة وكذا
 خالها بناء على ان ذكر الخلع وحده يقتضى المال (لم ينقص عن مهر مثل)

وله أن زيد (فان نقص فسيما) أي في الأولى أي نقص كان وفارقت الثانية بان المقدّر يخرج عنه ما ينقص بخلاف المحمول عليه الاطلاق
ويؤيده بل يصرح به ما صرفي وكذا أنه في بعض ما يتلوا بها ينقص عنها ولو تألفا مختلفين بعد ان ينقص عن ثلث ما لا يتباين بينهما أفعال نحو جل
أو بغير الجنس أو الصفة وفي الثانية نقصا فاحشا وأفعال نحو جل أو بغير نقد البلد (لم تطلق) لمخالفة كماله سبحانه (وقول بغير وجه المثل) كالمخلع
يضم وهو المعتمد في حالة الاطلاق كاصحفي أصل الروضة وتحوه وفارقت التقدير بان (٤٧٣) المخالفة فيه مبرر بمقتضى ما في
به ما دونها في نفسه (ولو كانت

عش أي لم يتخالف نحو جل ولا بغير نقد البلد جنسا أو صفة كما يأتي (قوله وله أن زيد) أي من جنس المهر أو
غيره ما معنى (قوله أي نقص كان) مخالفة ما في نقد الفعل في الصورتين والفاحشي (قوله بان اقتدر الخ)
حاصله أن المقدّر في التعيين يتعدى فيضري أي نقص كان وفي المحمول عليه الاطلاق الذي هو مهر المثل
تقريب في فلا يضر فيه الا فاحش (قوله يخرج) ببناءه المفعول من الاخراج (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله أو
نخالع الخ) أي في الأولى عطف على قول المنقوص وكان الاستدلال بحذفه ويؤيد نظيره الآية في لفظة فسيما كما
فعل المعنى (قوله وفي الثانية) عطف على في الأولى (قوله أو نخالع) أي في الثانية (قوله أو بغير نقد البلد) أي
جنسا أو صفة (قوله بان بغير وجه المثل) يعني أن يكون تالافيا من نقد البلد فيقولوا لم يخرج من غير نقد البلد
فلتأمل اه سيدعمر (قوله كالمخلع ضمير) عبارة عن المثل في الفساد المسحوق بالمادون فيه والمرد اه
(قوله وهو المعتمد الخ) وفاء للتأنيده والتعني (قوله وهو المعتمد) شامل لما زاده الشارح سم ولعل مراده
بما زاده الشارح بقوله أفعال نحو جل أو بغير نقد البلد فيلتأمل اه سيدعمر (قوله بان نقد) وفي تسليم
الوكيل الا ان بغيره لان حديث وجهان وجههما المنع نهاية ومعنى قال عش ظاهره أنه لا فرق بين العين
ومافي اللفظ لكن يعني أنه لو دفع العين اعتد به وان كان بغيره اذن المرأة لا زوج واستقل بقبض المهرين
اعتد بقبضه اه (قوله بان نقول) أي حسن الاختلاع (قوله فزاد على مهر المثل الخ) ويظهر أخذ ما صار
آثافا مثل ما لو نال بغير نقد البلد (قوله بان من يزعمها مهر المثل) سواء أ زاد على مقدورها أم نقصه فمضى
وأشنى وشرح المهمة وسأنت أن نالها الرجوع عليه بما زاد على مسماها ان غرضه (قوله على المعتمد) بمقابلة
ما في الحادوي الصغيران على وكلها الزائد على مهر المثل واذا غرملا رجوعه عليها سم وسيدعمر وشرح
الروض (قوله لا نه الخ) تعطيل للمعنى (قوله على غيره هذا الوجه) راجع التنباهة والتعني (قوله بان وان
أشاف الوكيل الخ) أو أطلق ولم ينوها اه شرح الروض وهذا محذور قول الشارح الا في قوله نالها اه
سم (قوله بان قال) في قوله والحاصل في المعنى (قوله اعراض عن التوكيل) لو قال التوكيل أو نالها كذا لكان
أشاف اه سيدعمر (قوله استبعاد) أي استقلال (قوله وقد نالها) أي الروض وحقا حذرنا عما إذا في نفسه
أول من واحد اجب بغير خلط اجنبي ولا طلب عليها كجزءه بالامام نهاية (قوله وقد نالها) الظاهر ان المراد
بالضمير الاضافه وتعلية في الفرق بينهما وبين التصريح بالاضافة بحسب نفس الامر محل تأمل اه سيدعمر
وبأنقص سم منه وعن شرح الروض والمنهج ما يفيد الفرق (قوله وهذا) أي قول المنان علم ما سمته الخ
عبارة عن المعنى فعل كل منهما في الصور المذكورة أي في المنان ألك لكن بطالب عساه لانه التزمه بعقدته
رجوع عليها باسمته واذا غرملا رجوعه عليها باسمته (قوله بان لا رجوع مطالبه الوكيل) أي كان له
مطالبه كل من نال (قوله مطالبه الوكيل الخ) أي في صورة الاطلاق اهرشدي (قوله والحاصل) أي حاصل

(قوله وهو المعتمد) شامل لما زاده الشارح (قوله في المثل ويزعمها مهر المثل) قال في شرح المهمة
زاد على مقدورها أم نقص اه (قوله على المعتمد) ومقابلة ما في الحادوي الصغيران على وكلها الزائد على
مهر المثل واذا غرملا رجوعه عليها (قوله في المنان وأشاف الوكيل الخ) قال في شرح
الروض أو أطلق ولم ينوها كالتنباهة كلام الامام وغيره اه وهذا محذور قول الشارح وقد نالها (قوله
وقد نالها) ولم يبين محذور زعمه انه حيث خلط اجنبي وجميع المال طلب دعوتها ثم رأت في المضروب
(٦٠ - (شر وافق وابن قاسم) - سابع)
الزوج (وان أطلق) بان ينقصه لنفسه ولا الهاد وقد نالها افتتال اختلافا فلا في المنان (فالاظهر ان طلبها باسمته) لانها التزمته (وعاينها زاده)
لان امرض بها فكأنه اقتصد اها بما سمع من زاده من عند هذا باعتبار استقر الوضمان والاقتصد لم يحاذق في الوكالة أن لا رجوع مطالبه
الوكيل بالكل فاذ غرملا رجوعه عليها بقدر ما سمته

دونها لانها ضاعف لنفسه اعراض عن التوكيل واستبعاد ما يلحق مع
الزوج (وان أطلق) بان ينقصه لنفسه ولا الهاد وقد نالها افتتال اختلافا فلا في المنان (فالاظهر ان طلبها باسمته) لانها التزمته (وعاينها زاده)
لان امرض بها فكأنه اقتصد اها بما سمع من زاده من عند هذا باعتبار استقر الوضمان والاقتصد لم يحاذق في الوكالة أن لا رجوع مطالبه
الوكيل بالكل فاذ غرملا رجوعه عليها بقدر ما سمته

مسائل وكيل الزوجة (قوله والحاصل) الى قوله وقد يستسلم به ذكر شرح مدر بل اقتصر على ما كان مكان
هذه ضرب عليه الشارح اه سم (قوله والى) أى بات أطلق وقد نواها (قوله طوب) أى ولا يطلب الا اذا
ضمن نهاية وغنى (قوله أضا) كإبطال (قوله لم ينو التبرع) أى بان نوى حين الاداء الرجوع اليها أو
أطلق (قوله غير جنسه) أى وأصفته (قوله ولا يطلب الخ) عبارة عن الغنى والروض مع شرحه ولا يطلب وكيلها
بما لها الا ان ضمن كان يقول على انى ضمن فيطالب بمسألة وان زاد على مهر المثل اه وعبرة ان الرضى
قوله ولا يطلب الخ أى فيما صرح بولاها سواء امتثل ما سئله أو زاد أو نقص اه (قوله به) أى بمهر المثل أى
فى صورتى عدم الامتثال بالزيادة أو ذكر غير الجنس وكذا لا يطلب بالمسألة فى صورتى الامتثال والنقص مع
النصر على باله كالمهر آ نفا (قوله فيمسأه) أى بانته بمسأه فلتأمل اه سدعير كالمهر آ نفا (قوله على
اضافة فائدة) أى كان اضاف الكل اليها اه عش (قوله لان الخلع الخ) تعليل لقوله الا ان ضمن فيمسأه
(قوله لان الخلع لم يستقل به الخ) مقتضى منعه من أن يمسأه اذا اضاف اليها فى صورة الخلع لا سيما
بمهر المثل ولا يزعم ان زاد على مسأه ولا يرجع بالزيادة لم يمسأه لان ضمن الا اثنين بمسأه ويجب عليها
منه بقدر مسأه فلتأمل اه سدعير (قوله وان ترتب) أى الضمان على ذلك أى الاضافة المقابلة (قوله
وله انما) أى مسئلة الضمان عبارة عن هذه أى مسئلة الاطلاق وفى مسئلة
الضمان يرجع اليها لكن بقدر ما يستحقان من شيأ اه (قوله لان الزيادة تولدت الخ) يحمل تأمل فيملو
زاد مهر المثل ثلثة عشر على مسأه كعشرة ونقص عن مسأه كعشر من فان جيع الزيادة على مسأه
ليست متولدة من ضمها بل انما هي متفاوت بين مهر المثل ومسأه أى بنفسه اه سدعير (قوله أقال
من مالى) عطف على قوله وقال من مالى (قوله أدم بنوها) أى وأطلق علم بنوها اه سم (قوله وان نواها)
أى وان أطلق ولم يصف اليها ولا نواها كإلى الروض وشرحوه يقتض من كلام الشارح فيما اذا زاد
على مقدرها أو ذكر غير جنسها ان اضاف الىها لم صرح بولاها ولا يطلب الا ان ضمن وان أطلق فلم يصف
اليها لم يوافق ولا يطلب بمسأه وان زاد على ما سئله وان لم يضمن وهكذا فى الروض وشرحها فلتأمل الفرق
أى بين نية الاضافة الى الزوجة وبين التصريح بمسأه بنفس الامر اه سم أقول وأشار الى الفرق شرها

عليها وافق ذلك (قوله والحاصل الى قوله وقد يشك) لم يذكر مره بل اقتصر على ما كان مكان هذا
وضرب عليه الشارح أى هو كإقال الفرقى ولا فرق بين أن بنوها وان لا و قد يجزم امامه انه اذا لم ينوها
تزلنا الخلع عليه وصار خلع أجنبى ولا طلب عليها وقال انه بين الاشكال فيه وسألت ذلك تنم في نظرية هذه
ولا يطلب وكلها بما لها الا ان ضمن كان قاله - الى لانه ضمن فيطالب به لان الخلع يستعمل به الاجنبى
فأثر الضمان فيه معنى الالتزام وان ترتب على اضافة فائدة يؤخذ من قولهم نصبر بمسألة أن فائدة
قولهم بولاها المذكور فى المتن عدم مطالبته حثتلا لعدم ما علم مما تقر من الوقوع فى الشكل وأن التقصيل
فى الزعم انما هو بين الاضافة اليها واليه - هو الاطلاق سواء ذكر أو كإلى الروض وكذا فى الشكل الا وقد يشك على ما صر
ما تقر من الو كإلى الخ (قوله ولا يطلب) - هو الاطلاق لان الو كإلى يطلب ويجب بما فى متن الفرق
فى شرح قوله ولا جنبى فكيفما تفتحه (قوله لان ضمن الخ) كذا فى الروض (قوله لان الزيادة تولدت
من ضمها) هكذا الى هنا كمن قول الشارح والحاصل ان هذه عبارة عن جيع ويحمل ان مراد من
قول الشارح الا ان ضمن بنى بقوله كذا فى الروض وهذا أقرب فى شرح الروض (قوله أقال من مالى أدم
بنوها) عبارة عن الروض وشرحها ان اضاف الخلع الى نفسه أو أطلق علم بنوها فهو كاجنبى الخ فقول الشارح
أدم بنوها معناه أو أطلق علم بنوها (قوله وان نواها) أى وان أطلق ولم يصف اليها ولا يطلب اليها فلو نواها كإلى
الروض وشرحوه يقتض من كلام الشارح فيما اذا زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسها ان اضاف الى
ملكها لم صرح بولاها ولا يطلب الا ان ضمن وان أطلق فلم يصف اليها ولا يطلب اليها فلو نواها كإلى الروض وشرحها وان
زاد على ما سئله لم يضمن وهكذا فى الروض وشرحها فلتأمل الفرق ثم قال فى الروض وشرحها واذا غرم

والحاصل انه فيما اذا امتثل
مقدورها أو نقص متان
صرح باله كإلى عنها والا
نطلب أيضا ثم يرجع
عليها به - د غير مع ما لم ينو
التبرع فان لم يمتثل فى المال
بأنه زاد على مقدرها أو
ذكر غير جنسه وقال من
مالها بولاها بانته بمهر
المثل ولا يطلب به الا ان
ضمن فيمسأه ولو أزيد
من مهر المثل وان ترتب
ضمها على اضافة فائدة
لان الخلع لم يستعمل به
الاجنبى أثر فيه الضمان
بمعنى الالتزام وان ترتب على
ذلك فلو كان ضمان نحو
الضمن ولها انما الرجوع
عليه بما زاد على مسأه
ان غرمته لان الزيادة تولدت
من ضمها أقال من مالى
ولم ينوها الخ أجنبى فليزله
المسعى جيع - مولا يرجع
عليها بشى وان نواها طوب
بمسأه ولو أزيد من

مسماهو هي بما سمته كالزنا فان لم يسمها هو الزنا عليه فان غرم الكل جمع عليها (٤٧٥) بمسما هو فبأذا علققت الزنوج

ليس عليها الامهر للشل
فان سمى الزنا بزمه الزائد
فان غرم الكل جمع بمهر
للشل وقد تشكل على ما
تقرر من التفسير في
مطابق قول كل ما مر في
الو كانه من مطالبه وكل
الشراء في الفدية مطلقا الا
أن يفرق بان أصل الشراء
يمكن وقوعه بخلافه

(ويجوز) أي يحل ويصح
(توكلة) أي الزوج في
الخلع (خيا) وحر بيان
كانت الزوجه مملوكة لانه
في خلع السلبه قبل الو
أسكت وتختلف ثم أسكت فانه
يحكم بمسما طلع (وعيدا
محمورا عليه سقه وان
لا ياذن السيد والولي اذا
عهدة تتعلق بوكيله بخلاف
وكيله على ما مر في (ولا
يجوز) أي لا يصح (توكيل
محمورا عليه) بسقه ومثله
العبد هنا أيضا (في قبض
العوض) العيد والدين لانه
ليس أهله فان فعل
وقبض برئ الخالع بالبيع
له وكان الزوج هو المبيع
لانه باذنه في البيع اليه بان
قلت ما في الفدية لا يتعين الا
قبض صحيح وقد عرفت ان
قبض السيد باطل فكيف
برئ منه الخالع قلت الكلام
في مقامين حصه قبضه
والصواب عدمه وهو مائة
ضمنها والقبض برئها لان
تلك العلة موجودة

في التبع والزوج في الفدية بل بان مرقبة الفدية المطلق اليه يمكن (قوله وهي بما سمته) واضح ان محله في مسماه
الزائد من الجنس أما غير يقيني أن تقسمه بينه فان ادعى على مسماه أو سواه أقصر إلى في مطالبته عليه
أي مسماه وان نقص عنه أخف عنه أي مسماه بقدر هاهنا لم يظهر لي ولم أرفقه شيئا عليه من الزوج
مطالبة أيضا كما يقتضيه مطالتهم أو يقتصر في هذا الصورت على مطالبته الوكيل ويكون عمل الصغير المشعر
به كانه مهم عندنا فالحس لاننا لو اجمعنا على ان الزمته على نائل (قوله بما سمته) أي يرجع
عليها به (قوله ما تقرر من التفصيل) أي حيث شرط في مطالبته حيث أضاف اليه ما هو موصى بوكلائها
يعني ولم يشرط ذلك في ماله أو أطلق ولم ينفذ الخلع اليه ولا يمكن فواها (سم (قوله مطلقا) كل ما مراد
سواء من أولاه (سم (قوله لا يفرق الخ) و يفرق أيضا بانه ثم يضعه على ما يقابل الثمن فلا ضرر
عليه في تفرقه بخلافه (سيدر (قوله أي يحل) الفدية فان قلت في النهاية والفقهاء (قوله لا) أي
الكافر (قوله وتختلف) أي وبما عدا في التخيلاف (قوله بخلافه) أي لا يذني (قوله لا) كانه انما يذني
التفصيل السابق في مطالبته وكيلا وحيث ياتي الشرح حكم وكيله اذا كان سقيا والله اذا أضاف المال
اليها بان تزوجها المال ولا يطلب الوكيل (سم (قوله على ما مر الخ) أي أغنا (قوله أي لا يصح) ينبغي ولا
يحل لانه ما عدا في ماله (سيدر (قوله ومثله العبد الخ) أي بلاذن والولي السيد قال في شرح
الروض أما بلاذن فيصم كايصم قبض السيد نفسه بكسر عن الخطأ انتهى (سم وساق في الشرح
ما واقع (قوله برئ الخالع وكان الزوج الخ) كذا نقلوا وأقرأه أيضا لك حله السبكي وان الرافعة على
عوض معين أو غير معين وعاق المطلق لا يفسد الا يصح القبض انما هي أي النسبة لا يتعين القبض على
فاذا تلف كان على الزوج ومضى حق الزوجه في قبضته نهاية في حق الولي ولو فصل بين كون المختلج عايبا نفسه
في حق الحق في قبضته نصيبه أو جلاله فلا يبرق ذلك نصيبه من الوكيل النصيب من الزوج لكانه وجوبه
أه سيدمر قال عرض قوله كذا نقلوا المصنف (قوله وكان الزوج الخ) عطف على برئ الخالع
(قوله لان ثالث العلة) وهي قوله لانه ليس أهله (كردى (قوله لان ثالث العلة موجودة الخ) تدع
وجوده مع اذن الولي (تم (قوله فكذا خ) بل ما هنا أولى بذلك لان الولي ثم بعد بالاذن ومع ذلك
اعندهم والزوج هنا - مسماه - مسماه (سم (قوله الاطلاق) أي اطلاق وامتثال الخالع
الشامل للمعين وغيره موافق اذن الولي وبدونه (قوله اقتضاء كلام ابن الرفعة) كانه اختلف كلامه اذ هذا

هذه المسئلة أي مسئلة الاطلاق وفي مسئلة الصمان زوج عليها لكن بقدر ما هو مقتضى ان سمته ما (قوله
(قوله ما تقرر من التفصيل) أي حيث شرط في مطالبته حيث أضاف الى ماله ما هو موصى بوكلائها ان ضمن
ول يشرط ذلك فيما اذا أطلق فلم ينفذ الخلع اليه ولا يمكن فواها (قوله مطلقا) كل ما مراد
أولا (قوله بخلافه) أي لا يذني (قوله على ما مر الخ) كذا نقلوا وأقرأه أيضا لك حله السبكي وان الرافعة على
حكم وكيله اذا كان سقيا والله اذا أضاف اليها بان تزوجها المال ولا يطلب الوكيل (قوله ومثله العبد الخ)
أي بلاذن والولي والسيد قال في شرح الروض أما بلاذن فيصم كايصم قبض السيد نفسه بكسر عن الخطأ انتهى (سم وساق في الشرح
الخطأ (قوله وكان الزوج هو المبيع له) في نسخة بعده باذنه في البيع اليه الظاهر ان ما في هذه
النسخة عرض بما بعد في الشرح إلى ان ينفذ الخلع إلى الخالع فان قلت ما في الفدية لا يتعين الا قبض صحيح وقد عرفت ان
قبض السيد باطل فكيف برئ منه الخالع قلت الكلام في مقامين حصه قبضه والصواب عدمه وهو مائة
ضمنها والقبض برئها لان تلك العلة موجودة في قبضته باذن وليه ومع ذلك قلوا تبرا فكذا هنا ثم أيت شيئا
قال الاطلاق هو اقتضاء كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب إلى الحق لان الزوج لا ينفذ الخلع الا بذكره
له ووليها واذنه لا قبض دين له قبضه اعنده كانه الاصل من ترجيح الخطأ انتهى ويجوز أيضا توكيله
كافر أو عبدا ما في هذه النسخة وقوله في بيان تلك العلة موجودة الخ فديع وجوده مع اذن الولي

قوته منها باذن وليه ومع ذلك قلوا تبرا فكذا هنا ثم أيت شيئا قال الاطلاق هو اقتضاء كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب إلى الحق لان
إثبات الزوج السلبه (قول المحقق في نسخة من هذا شرح الشارح التي يابينا كآثره)

ملاكاً وذل ولسه وويلو اذنه في حبس دينه فقبضه اعديه كائنه الاصل عن تجميع الخاطئ انتهت ويجوز ايضا تركه كافر او عبدا
وقبلا اطلق ولم ياذن السيد الوكيل الرجوع مما يلقيه المال بعد العتق ثم بعد غريمه يرجع عليها ان قصد الرجوع وكان الفرق بين هذا وما
مرفق في وكيل الحر المصريح بعدم اشتراط قصد الرجوع وانما الشرط عدم قصد التبرع عن المال هنالك ما تاهل مسخقه للمطالبة ابتداء
وانما تاهل مطالبته بعد العتق المجهول وقوة عفتها عن منمنلو وقع كان اذا وخصلا لكونه عا التزم ولكونه تورعاه لما وافر ينه تعين
أحد هذين مع كون الاصل بامتنعها (٤٧٦) بمادقة فاشترط صارفه عن التبرع وهو قصد الرجوع بخلاف الخرافات المتعلقة به

عقب الوكيل كراهة في نية ظاهره
على ان ادله انما هو من
جهتها فلم يشترط الرجوعه
قصد وجهنا يدفع تنظير
بعضهم في اشتراط قصد
الرجوع هنا يعلم ما في
كلام شرح الروض هنا
فتأمل ومع اذن السيد
فيها يتعلق بكسب مومال
تجاره ورجع السيد
عليها بما عا غريم وان لم
يقصد رجوعه الى جسد
القرينة الصارفة ضمن
الزهر هنا أيضا يجوز
مطالبة القن عتق المانع
لاستيفانها واذن الوكيل
فعل وقعه رجعا ان اطلق
أو أضافه اليه فان أضاف
المال إليها بانت ولزمها
المال وانما صرح هنالك لا
ضرر فيه على الشبهة كذا
ذكروه وهو صريح في أنه
لا يطالب فاقبل انه يطالب
ورجع به عليها بدغمه
وهم (والاصح منه تركه
امرا اطلق) وفي نسخ طبع
قاله بمعنى البلاء (زوجته
أو بولائها) لأنه يجوز ان
يقوض طلاق زوجته

المطلقة وكيل امرا اقتضت عنها جميع قطعوا سره لو أسلم على أكثر من أربع لم يصح تركه امرأه في طلاق بعضهم
(ولو كلاً) أي الزوجة معاً (رجعاً) في الخلع وقوله (قولي طرناً) أراد منه ممانع الاستواء وكيله كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين)
لان الخلع يكتفي فيه اللفظ من جانب كل واحد بالاعطاء فاعطته (فصل) في الصفة وما يتعلق بها الفرق بلفظ الخلع ان قلنا له مخرج أو
مكتبة وتوابعه (طلاق) ينقسم المذللان الله سبحانه زعمنا في قوله تعالى الطلاق مرتان الا انه كرمك الاقتداء المراهجة الخلع بعد الطلقتين
ثم ذكر ما يرتب على الطلقة الثالثة من غير ذكر وقوعه في التخييل على ان الثالثة لا تقتضى اعادة كذا قاله ما ورد في الحديث الصحيح الا في نال فصل
في الطلاق انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الثالثة فقال لا تبرح باحسان وحينئذ قد نفق جميع ما تقدر (وفي قول) نص علي في القديم والجديد

المقتضى بخلاف من ادعى النهاية اه سديد (قوله مثلا) أي وألعب (قوله انتهت) أي عبارة الشيخ
(قوله ويجوز أيضا) أي قوله وكان الفرق في المنفى الا قوله وانما صرح هنا في قوله وانما صرح في النهاية الا
قوله ورجع السيد الى استيفانها (قوله فيما اذا اطلق) أي العبد بان لم يصفه ولاها اه ع ش زاد
سم فان أضافه لها طوبى له اه (قوله بعد العتق) أي لكونه فيما ظهر اه ع ش (قوله ان قصد)
أي عند التفرع (قوله وكان الفرق الخ) تلو يل لاطلاق تحت كائنه كما يظهر بالتأمل الصادق اه سديد ولم
يظهر في وجه عدم الفتنة (قوله ويلس) أي في شرح وعليه ان ياذن بخلاف ما مرفق في وكيل الكامل وقد
يصرح بذلك قول المنفى (قوله مسخقه) وهو العبد اه ع ش (قوله تطل ما لم يصفه ولاها اه ع ش
(قوله ولو وقع) أي العتق (قوله كان اذا اطلق الخ) جوابا لما (قوله هنا) أي العبد (قوله ولم يعلم ما في كلام
شرح الروض) حاصله أنه نازع في الاشتراط وقال ان لا وجه لاختلافها سم (قوله ومع اذن السيد) أي قوله
كذا ذكر وفي المنفى الا قوله ينال الاستيفان (قوله فيما) أي الوكيل (قوله ان اطلق) أي السفيه
بان لم يصفه ولاها ثم ظاهره أنه يقع رجعا وان نواها عند الاطلاق خلاف ما مرفق في وكيل الكامل وقد
يصرح بذلك قول المنفى ما تصح وأما المصغر عليه مسخقه فلا يصح أن يكون وكيله وانها وان اذنه الوكيل اذا
أضاف المال لها فحينئذ ويلزمها اه (قوله ولم يملكه) ورجع به عليها بدغمه كذا اطلقوه يظهر أنه
يجب وفيما مرفق في وكيل لانه لا يطالب بالان بولب اه وقوله ورجع الخ كان في أصل الشارع ثم ضرب
عليها أدبه بقوله وانما الخ اه سديد عبارة ع ش قوله ورجع به وانما يتم اذا جع للعبد اذا لم يفرم
وبعبارة اخرى وانما صرح لانه لا ضرر فيه على السفيه الخ اه وقال الرشدي قوله ما مرفق في وكيل يعني الوكيل
في الشرع امثال لكن تقدم فيما الفرق بين وكيل الخلع وتامل اه (قوله وفي نسخ) الى الفصل في
النهاية (قوله لانه يجوز) الى الفصل في المنفى (قوله لم يصح تركه امرأه الخ) لتضمنه الاشتراط للنكاح ولا
يصح تركه الا لاختياره في النكاح فكذا اختياره والفرق معنى وع ش (قوله في طلاق بعضهم) أي سبها اما
بعد تعينهن للنكاح فيصير تركه طلاقهن اه ع ش
(فصل في الصفة وما يتعلق بها) (قوله في الصفة) الى التنبيه في النهاية الا قوله كذا قالوه الى المتن (قوله وما
يتعلق بها) أي كقوله واحدة بثلاث الا ان فيها اذا قالت لطلقي ثلاثا بالطلاق واحدة اه ع ش (قوله فدل)

الفرقة بلفظ الخلع أو بالمقاداة لم يقصر به طلاقاً (فسخ لا ينقص) بالتقصيف (٤٧٧) الاضغ (عددا) فغير تعدد النكاح بعد

تصكير من غير صرح واختاره كثير من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكر من البقضي الانتباه واستدلوا له بالآية بنفسه اذ لو كان الانتباه طلاقاً لما قال فان طلقها والا كان الطلاق أرباعاً أما الفرقة بلفظ الطلاق بعوض فطلاق بنقص العدد قطعاً ولو قصد بلفظ الخلع الطلاق لكان نقل الامام عن المحققين القطع بأنه لا يبر طلاقاً بالنسبة كالأقصد بالظاهر الطلاق (تنبيه) ان قلت لم كان الفسخ لا ينقص العدد والطلاق ينقصه وما الفرق بينهما من جهة المعنى قلت يفرق بان أصل مشروعية الفسخ إزالة الضرر لا غير وهي تحصل بمجرد قطع دوام العصة فاقصر وانه على ذلك اذ لا يدخل للعقد فيه وأما الطلاق فالشرع عوضع له ضداً مخصوصاً كالكونه يقع بالاختيار ولو جوب وعده ففوق لزادة الموقع من استيفاء عده وعده (فصل الأول) الاصح (لفظ الفسخ كناية في الطلاق أي الفرقة بعوض المبر عنها بلفظ الخلع فصاح لنسبة لاهم وفي القرآن (وما عادته) أي وما اشتهق منها (تخلع) على القوانين السابقين وكذا الآية

أي الأسلوب المذكور (قوله اذ لم يقصر به طلاقاً) ان كان هذا التقيد بنقل كونه كناية المذكور بقوله السابق أو كناية في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامهما على تقدير غير تقدير الاول وان كان ينقل انه صريح أيضاً في التقيد بعدم قصد مع صراحته نظر سم ويجب اختيار الثاني والتقيد لتعين محل الخلاف لساناً انه اذا نوى به الطلاق يكون طلاقاً قطعاً اهـ صرح أي بقطع النظر عما يأتي عن الامام وقوله الاول لا في الآخر (قوله بالآية بنفسه) وهي قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدي به اهـ عرش (قوله اذ لو كان الانتباه الخ) قال البيضاوي والظاهر انه طلاقاً لانه فرقة باختار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى فان طلقها متعلق بقوله تعالى الطلاق من ان تفسير لقوله تعالى أو تسريحاً باحسان اعترض بينهما كراخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجاً بالآية وبمعوض أخرى انتهى اهـ سم (قوله أما الفرقة) الى قوله لكن نقل في المتن (قوله أما الفرقة بلفظ الطلاق الخ) محترز قول المصنف بلفظ الخلع (قوله فطلاق بنقص العدد الخ) معتبد اهـ عرش (قوله ولو قصد بلفظ الخلع الطلاق) أي واقترب به لفظ الطلاق بما اعتد على طلقه كالفصل اهـ صرح (قوله بأنه الخ) أي الخلع (قوله لا يصير طلاقاً) أي بل هو فسخ اهـ عرش (قوله وهي) أي إزالة الضرر (قوله به) أي بالفسخ وقوله ذلك أي بمجرد القطع (قوله اذ لا يدخل الخ) يتأمل اهـ سم وقد يقال المعنى ان الشرع لم يضع لفسخ عدداً مخصوصاً حتى ينقص به (قوله لكونه يقع الخ) لا يخفى ما في هذا التعليق (قوله ففوق لزادة الوقع الخ) يتأمل فيه (قول المتن فعل الأول) ما وجه التفرع وقد يجب بان المقامير والعطف وسكت عن حكمه على الثاني ويحتمل أنه أيضاً كناية وانما يخص الأول لانه محل التوهم وأولاه الصريح فاقصر على الاهتمام به اهـ سم وقوله الصبح الاوفى الاصم (قوله فصاح لنسبة) ظاهره ان الفسخ كناية ولوم المال سم على ج اهـ عرش ويصرح بذلك صريح المتن عبارة على الأول وهو ان الخلع طلاقاً بلفظ الفسخ كفسخ كسكك كذا اقتضت كناية بما ذكر في القرآن ولم يستعمل عرفاً فلا يكون صريحاً فلا يقع الطلاق به بلانية اهـ (قوله الآية الخ) أي بقوله ولفظ الخلع صريح وفي قول كناية (قوله به) أي الخلع (قول المتن ولفظ الخلع صريح) ظاهره عدم الفرق بين ذكر المال معه أو لا هنا يتوهم في (قوله ولفظ الخلع وما اشتهق منها الخ) هذا وما ذكره من المقاداة يقتضي ان نحو أنت خلع أو مقاداة صريح وفيه نظر فسيأتي ان أنت طلاق أو الطلاق كناية لأن يجعل ما اقتضاه هذا الكلام على نحو الخلع لازم في باقي الطلاق لازماً في غلبته بل سم اهـ رشدي عبارة عرش قوله ولفظ الخلع وما اشتهق الخ صريح أو كالمصرح في أن لفظ الخلع صريح في الطلاق حيث ذكر معه المال أو نوى بشكل عما يأتي في الطلاق من ان المصادر كناية ويصرح بان ما هنا كالطلاق قول المنهج وشرحه ومنه صريح مشتق مقاداة ومشتق خلع اهـ ويمكن حمل ما هنا على ما في الطلاق بان يجعل قوله وما اشتهق منه عطف تفسير على الخلع وكذلك الكلام في باب الطلاق ظاهر في أن لفظ الخلع صريح

(قوله اذ لم يقصر به طلاقاً) ان كان هذا التقيد بنقل كونه كناية المذكور بقوله السابق أو كناية في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامهما على تقدير غير تقدير الاول وان كان ينقل انه صريح أيضاً في التقيد بعدم قصد مع صراحته نظر فلتأمل (قوله اذ لم يقصر به طلاقاً) أي بنقله على ما يأتي عن الامام (قوله اذ لو كان الانتباه طلاقاً الخ) قال البيضاوي والظاهر انه طلاقاً لانه فرقة باختار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله فان طلقها متعلق بقوله الطلاق من ان تفسير لقوله تعالى أو تسريحاً باحسان اعترض بينهما كراخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجاً بالآية وبمعوض أخرى اهـ (قوله اذ لا يدخل الخ) يتأمل (قوله في المتن فعل الأول) ما وجه هذا التفرع وقد يجب بان المقامير والعطف وسكت عن حكمه على الثاني ويحتمل أنه أيضاً كناية وانما يخص الأول لانه محل التوهم وأولاه الصريح فاقصر على الاهتمام به (قوله فصاح لنسبة) ظاهره ان الفسخ كناية ولوم المال (قوله في المتن والشرح ولفظ الخلع وما اشتهق منه) هذا وما ذكره من المقاداة يقتضي ان نحو أنت

فيه في الاصم) ويرد على الآية السابقة (ولفظ الخلع وما اشتهق منه) صريح في الطلاق لانه يتكرر وعلى لسان

تجلى حرمي معه بنحو
فان قلت ظاهر هذا انه لا
يحتاج هنا الى تبيين الطلاق
به وحده تشدد فيشكل عما
مرانه كناية اذا لا يفرق في
ذلك بينا وبين الاجنبي
قلت يمكن الفرق لانه معها
جعل الطامع في المال لعدم
ذكره فريضة تقرب الفاعل
من أسله ما لم يصر فعن ذلك
بالنية وألمه ولا طمع فلم
تفهم فيستعني صرفه من
أصله من اعادة الطلاق
ويؤيد ذلك جعله لم يصر
مقتضى بل هو المثل معها
لامسه وظاهر ان وكيلها
مثلا (ويصح) الخلع
بصراف الطلاق طلاقا
علم بما مر (وبكايان
الطلاق مع النية) بناء على انه
طلاق وكذا على انه فسخ ان
نوبا (و بالجمعية) فطعا
لاستثناء اللفظ التبعية (ولو
قال بعين نفسك بكذا فقلت
استريت) أو قبلت مثلا
(فكناية خلع) وهو الفرق
بعض بناء على الطلاق
والفسخ وليس ههنا من
قاعدة ما كان صريحاً
بانه لا هذا لم يبعد تفادى
موضوعه فاستأنس بها
غير صحيح (واذا بدأ) الزوج
بصفة معاوضة كما قلنا
أو اختلفت بكذا فقلت الخلع
طلاق) وهو الاصح (فهو
معاوضة) لا بدعوى فاني
مقابل البضع المستحق له
فيها هو بطلان (لقراب
وقوع الطلاق على قبول

القبول قوله وقيل اه تقدم من سمع ما وافقه (قوله ظاهر هذا) أي قوله فانما يتعلق بمجانة الخ الى أي
الخلع (قوله بنحو خر) أي مع التصريح وصف الخبر به اه سم (قوله هنا) أي فبالجرحى مع الاجنبي (قوله)
بما مر انه كناية لعله على ما في الروضة اه سم (قوله يمكن الفرق الخ) فيمنظر والوجه الاستصحاب هنا
أيضا اه سم ومرجع عن ما وافقه (قوله لا) أي الخلع معها أي الزوجية (قوله الفاعل) أي الخلع من أسله
وهو المطلق (قوله بالنية) أي المطلق (قوله ولامعه) أي الاجنبي (قوله وظاهر ان) الخ قوله وتضييقه في
النهاية الا انه وفي نسخة في المتن (قوله ويصح الخلع) أي الفرقه تبعض اه سم (قوله مطلقاً) أي نوى أولاً
قلنا هو مطلق أولاً اه ع (قوله بما مر) وهو قول المصنف هو فرق فلفظ طلاق اه كردى (قوله بناء على
انه) الى قوله وقضية هذا في المعنى الا انه وفي نسخة في المتن قوله أو بفعل الى أو بالنية (قوله وكذا على انه فسخ
ان نوبا) عبارة ان ركش عقب قول المتزعم النية أي ان جعلناه طلاقاً وكذا ان جعلناه فسخاً على الاصح
ولا بد من نية ان لا وجب معاً فاني نوبا أو أحدهما لم يصح اه سم وأصرح بما مر جوع قوله
ان فوالى القولين معاً في المتن نفسه ويصح الخلع على قول المطلق والفسخ بكايان الطلاق مع النية
للطلاق من الزوجين معاً فاني نوبا أو أحدهما لم يصح اه (قول المتن وبالجمعية) وهي ما عدا العربية
نهاية أي لو من عربي ع (قول المتن ولو قال بعين نفسك بكذا فقلت الخ) أي خوراً بخلافه اذا لم يكن
بكذا أو لم يكن القبول فوراً وكذا قول الزوج بعينك طلاقاً بكذا وقول الزوجة بعينك طلاقاً بكذا فان
كلاهما كناية بشرط النية فيما كبعت نفسك الآن يجب القابل بقبلت فلا يشترط نية اه ورض
مع شرحه ظاهر عدم اشتراط نية القابل بقبلت في بعينك نفسك أيضاً انظر لم يتعرض الشارع لقلت اه
سم (قوله على الطلاق والفسخ) أي على قول الطلاق الخ (قوله وليس هذا الخ) عبارة الغنى قال الزركشي
والعمري وهو مستثنى من قاعدة ما كان صريحاً بانه و قد تفادى موضوعه فلا يكون كناية فيه اه
وهذا مجموع بل هو من جزئيات القاعدة فانه لو حدثت اذ في موضوعه فاقضوا على الفسخ الخاطب اه
فما صاحب الغنى نظر الى مفهوم القاعدة وما صاحب الغنى نظر الى معطوفها تأمل اه سدع (قوله لم يبعد
تفادى الخ) أي أن لفظ الطلاق مع صريح في نقل المالك من العين بن شخص وهو غير مشهور ههنا لا يبيع
الرجل الزوجتة كانت أو متغير صحيح اه ع (قوله منها) أي القاعدة (قوله غير صحيح) أي وان
سلكه جمع كالزركشي والعمري اه نهاية (قوله وهو الاصح) عبارة النهاية والغنى وهو الاربع اه

وتثبت مر (قوله كالجرحى معه بنحو خر) أي مع التصريح وصف الخبر به (قوله ظاهر هذا) اه
لا يحتاج الخ) حاصل الفرق الذي ذكره انه لا يحتاج الى ذلك وفيه نظر والوجه الاستصحاب (قوله بما مرانه)
كناية لعله على ما في الروضة (قوله في المتن ويصح) ليس ضميره لفظ الخلع اذ المعنى لقولنا يصح لفظ
الخلع بكايان الطلاق فتبين انه الخلع بمعنى الفرقه تبعض لكن قول الشارع كالروضة بناء على انه طلاق هل
هو راجع للقطع بهذا المعنى أو لفظ الخلع لانه الذي ذكر فيه انه طلاق أو فسخ تأمل فيه (قوله وكذا على انه
فسخ ان نوبا) عبارة ان ركش عقب قول المتزعم النية أي ان جعلناه طلاقاً وكذا ان جعلناه فسخاً على الاصح
ولا بد من نية ان لا وجب معاً فاني نوبا أو أحدهما لم يصح اه وعبارة الروضة تقول يصح الخلع بجميع كايان
الطلاق مع النية اذا جعلناه طلاقاً وان جعلناه فسخاً فلهذا كايان فيه مدخل وجهان أحدهما قال نوى
الطلاق أو الفسخ كما نوى وان نوى الخلع عاداً للخلاف في اه فسخ أم طلاق اه وفيه تصريح بان كايان
الطلاق مع نية الخلع فيها الخلاف في اه فسخ أو طلاق ويؤيده من الخلاف في صراحه أيضاً وهو مقتضى
قول المنهاج الا في انما قولنا الخلع طلاقاً تأمل اه (قوله في المتن ولو قال بعين نفسك بكذا الخ) في الروض
و بعينك نفسك أو قلنا ما احب بكذا مع القول فوراً كناية قال في شرحه خلافاً اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن
القبول فوراً اه وفيه دلالة على انه يشترط في كونه كناية ذكر بكذا وكون القبول فوراً ويجعل ان
الاشراط انهما ولا اعتداد لانه كونه كناية تم قال في الروض متصلاً بقية فم كذا بعينك طلاقاً وبعينك

المال كترتب الطلاق المعلق بشرط عليه أما اذا قلنا فسخ فهو معاوضة

محضة كالبيع (وهي) مستغفلة وكل وجه (الرجوع قبل قبولها) لان هذا شأن المعاوضة (ويشترط قبولها بلفظ) كشدت أو اخلعت
أرضعت أو بفعل كما علمنا لعل على ما له جمع مقدمون أو بإشارة نحو ما سمعتموه وتضمنت انه في ان أرضعت والى مستغفلة طلق يكفي
قبولها باللفظ أو بالفعل فان كان بالأول (٤٨٠) وقع حلالا وبالثاني فبعد رضاع السنخ على الأول يعمل ما في فتاوى القاضى من وقوعه

بنفس الالتزام وعلى الثاني
يعمل ما في فتاوى بعضهم
من اشترط معنى السنة
وهصل بعضهم فقال ان لم
تلقه أجز رضاع وله لغرم
فهو محض تعليق بصفة فيقع
بعد السنخ جديا وان لم يلقه
فهو خلع فيه شائبة تعليق
فيقع بعد السنخ باكتناو شرق
بين هذا وان دخلت النار
فانت طالق باللفظ فيشترط
القبول لفتاوى شيخ عند
السخول باللفظ وان وجب
تسليمه حلالا كإتيان بان هذه
فيما شرطان متعارضان
فأوجبته مقتضى كل منهما
وهو ما ذكره خلاف ذلك
فانه ليس فيها الا شرط واحد
لكن في شائبة فقال غفلينا
الشرطان والشائبة أخرى
(غير منفصل) بكلام
أجنبي ان مال كإتيان آخر
الفصل وكذا السكوت كما
صر في البيع ومن اشترط
توافق الإيجاب والتبصير
هنا أيضا (فلا اختلاف
إيجاب وقبول كطقتك
بالف قبيلت بالفين وبكسه
أو طقتك ثلثا بالف
فقبلت واحدة ثلثا لالف
فلنر) كافي البيع فلا
مطلق ولا مال (ولو قال
طقتك ثلثا بالف قبلت

(قوله محضة الخ) وجهه اه سم عبارة عش يتأمل وجد ذلك فان العلة لشوب التعليق بوجوده فيه
فانه لو لم يقبل الرأى لم يكن فمضا اه أقول وقد يؤخذ وجد ذلك من قول المفتي عقب محضة قاص من الجانبين
اذ لم يخل التعليق فيه بل هو كما بدأه البيع اه (قوله وفي نسخة قوله الخ) لعل وجه التفرع النظر
لشوب المعاوضة والواو النظر لشوب التعليق فكذلك استدراك على ما اقتضاه شوب التعليق من منع الرجوع
اه سيدعز (قول المتن ويشترط قبولها) أى المحتلعة للناطقة اه معنى (قول المتن بلفظ) والسكابة مع النية
تقوم مقام اللفظ اه نهاية (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ اه سم (قوله أو بفعل الخ) وقافا
لنهاية وخلافا للمعنى (قوله أو بفعل الخ) لعله يفرض تسليمه محض فرض فقبولها كانتا الصيغة صيغة
معاوضة بقرينة انما تكمل على ان تعطى كذا الخ وحديثه يتضح للمتن في قوله وقضية هذا الخ بما
تشبه اليقين للحاشية اه سيدعز (قوله على ما له الخ) بعبارة النهاية اه كماله جمع مقدمون لكن ظاهر
كلامهم بخلافه اه قال عش قوله كماله جمع الخ معتمد وقوله لكن ظاهر كلامهم الخ من الظاهر
قول المنهج وشروط في الصيغة ما مر في البيع اه (قوله أو بإشارة الخ) عطف على لفظ (قوله) وقضية هذا
الخ محل تامل لان الكلام هنا في صيغة معاوضة الذي يشترط فيها القبول لا في صيغة التعليق اذ
لا يشترط فيها كإساق ولا يقع بها بل ساقا انه لا يقع في التعليق الا بوجود الصفة فليتأمل وإبراجع ما الذي
يظهر ان وجه الآراء في المسئلة قول البعض المتصل والفرق بينهما بان اذا دخلت الخ ان قوله في تلك أنت
طالق بالصفة معاوضة فانتعت القبول لفظا في راقط ذلك وتوقف الوقوع على السخول نظرا للشرط
ولعل هذا الفرق ان انتعت أوضاعه ما فرقه الشان من من الواضع انما تابع البعض الذي كره لا بنافي
المفصل بل الحقيقة وان سكت عن التفصيل وكونه يقع باثنا ورو جيبا أخرى اه سيدعز (قوله فيقع
بعد السنة) هل يشترط كون الرضاع في الحولين أولا يشترط اه سيدعز أقول الظاهر الثاني (قوله وان
وجب تسليمه مال) فبقيلت ما روجه اه سيدعز أقول لعل وجه الالتزام بالقبول لا بلفظ (قوله بان هذه)
أى ان دخلت الخ وقوله بخلاف ذلك أى ان أرضعت الخ اه سم (قوله بكلام أجنبي) الى المتن في المعنى
الأقوله كإتيان آخر الفعل والى قوله والاراء في النهاية لا قوله لكن القياس الى المتن وقوله على تناقض (قوله
وكذا السكوت) أى الطويل اه معنى (قول المتن ولو اختلف الإيجاب وقبول) أى في المال كإتيان اه عش
(قول المتن فلفر) أى في المسائل الثلاث وبشارق ما قال ان أعطيتي ألفا أنت طالق فاعلمته ألفين حيث
يقع الطلاق بان القبول جواب الإيجاب فاذا تالف في المعنى لم يكن جوابا ولا اظها ليش جوابا ولا عمل هو فعل
فاذا أنت الفتن فقد أتت بالف ولا اعتبار بالزيادة قاله الامام اه معنى (قوله لاجله) أى المال وكذا ضمير
مقابلته (قوله مستقل به) أى الطلاق (قوله وبشارق ما قال الخ) أى فانه لا يصح اه معنى (قوله زائدة
الخ) أى لغفلتنا (قوله أو أى وقت) الخ قوله ثم رأيت في المعنى الأقوله ولا يسلط الى ولا رجوع وقوله ومنلهما
نوبى بطاقي بشرط التنتهما اه قال في شرحه عقب هذا كعبك نفسك الان يجيب القابل بقبلت فلا
يشترط نيته اه وظاهره عدم اشترط نية القابل بقبلت في بعثك نفسك أيضا والنظر لم يتعرض الشارح
لذلك (قوله محضة) بوجه (قوله في المتن ويشترط قبولها بلفظ) والسكابة مع اللفظ تقوم مقام النية
شرح حر (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ (قوله على ما له الخ) جمع مقدمون لكن ظاهر
كلامهم بخلافه شرح حر (قوله بان هذه) أى ان دخلت الخ وقوله بخلاف ذلك أى ان أرضعت الخ (قوله

واحدة بالالف خلاصه وقوع الثلاث وجوب الالف) لانهم لم يتفاهنا في المال المعبر بقبولها لاجله بل في الطلاق
في مقابلته الموزن من حيث يستقل به فوقع ما زاده عليها به يتدفع ما قبل قد يكون لها غرض في عدم الثلاث لئلا يجمع له بالاحمال ويقارن ما يباع
صدين بالف فقبل أحدهم بالف لان الالف لا يستقل بتقبل الزائد (وان بدأ بصيغة تعليق كفى أو منى) زائدة لنا كيدا أى وقتا ووزن
أو حين (أعطيتي) كذا لانت طالق (قطي) من ياتيه في شوب معاوضة

لهاعلى زمن ا - لاواذالان متى مسماهازمن عامومسى اذاازمن مطلق لانها ليستمن أدواتالعموم اتفاقا فلها الاشتراك فى اصل الزمن وعيدومه فى ان انفع انه لو قيل متى انشأك صرح أن قتالمتى أو اذا شئت دون ان شئت لانها لعدم دلالتها على زمن لا تصلح جوابا للاستفهام الذى فى متى عن الزمان وحمل التسوية بين واذا فى الاثبات ما الذى فاذا للقول بخلافه ان كبايى أما لا متنى أعطت طلق وان طال التعذر اعطاهما على الاطلاق لانها لو لم تكن لم تكن (٤٨٢) التعليق باعطاهم تحريضا لشرط الغور ولقد رتب عليه على الاطلاق الاول اذا أعطته من كسبه أو

غيره بانتهى تناقض فيه ورد السد وأما الكموة عليها مهر المثل اذا عقت والاراء فبما ذكر كالا عطاء فى ان أراأتى لا بد من ابرائها فورا براءة محصنة عقب عليها والام يقسم واقضاء بعضهم بانه يقع فى الغائبة مطلقا لانهم لم يخاطبوا بالعرض فغلبت الصفة بعد مخالفتك كلامهم ومن ثم قال فى الخلاف فى فلاة طالق على أنف ان شاعت فباس الباب اعتبار الغور به هنا لوجود المعاوضة أى فكذا البراءة فبمعاصرة هنا وزعم انه اسقاط فلا تنقق فيه العوضه ليس بشئ كما هو واضح على انه مرآت القول بانه اسقاط ضعيف فعمل ان تصدقت عليك بمصدق على ان تطلقى خلع أى ان أردت جعل البراءة التى تضمنها التصديق عوضا للطلاق لا لتعلقها به كما علم بحكمه بشرط طلاقه على الغور لا يقال أراد ذلك المحقق التفسير مع على الضعيف أنه راجى لانا نقول فحينئذ لا فو فى غائبة ولا حاضرة وفان أراأت

الزوج معنى التعليق بخلافه بان الزوجة كاسم اه معنى (قوله لها) أى ان قوله واذا عطف على ان (قوله لانا) أى اذا (قوله فلها الاشتراك) أى اشتراك اذا ومتى (قوله صرح أن قتالمتى) أى فى الجواب وقوله لانا أى ان اه عش (قوله عن الزمان) الاولى تقدم على الذى فى معنى (قوله وحمل التسو) فى الخ أى فى الغورية (قوله أما الامة) الى قوله والاراء فى المعنى الاقوله على تناقض فيه (قوله أما الامة) محترز قوله ان كانت - اه عش (قوله وان طال) أى الزمان (قوله ومن ثم) أى لاجل ان العلة التعذر (قوله بخبر) أى باعطاه (قوله لقد رتب) أى لان يدها لو لم الحرة - عا - عا عوفد تشتمل بدها على اه معنى (قوله وفى الاول) أى غير متاخر اه عش (قوله ورد) أى الزوج ما قبض من الزوجة لامة (قوله أو ما لكه) لو اقتصر عليه لكفى (قوله اذا عقت) أى كلها أخذ من كلامه فى معاملة الرقيق اه عش (قوله فبما ذكر) متعلق بكاف كالا عطاء فكان الاولى تأخير عنه (قوله ان أراأتى) المناسب لمر فى المنز كونه بكسر التاء (قوله والا) أى بان لم يوجد البراءة أو فورا بينها وأحسها (قوله لم يقع) أى الطلاق (قوله واقضاء بعضهم) أى بما بعد الاقامة المذكورة نصير بهم فى البيع من غائب بانه يشترط فيه القبول فورا مع انه لا يخاطب بالعرض اه سيدعر (قوله مطلقا) أى وجد الغورية أولا (قوله فغلبت الصفة) أى التعليق على المعاوضة (قوله اعتبار الغور به) أى للمشيئة (قوله وزعم انه) أى ابراءها (قوله على انه مر) أى فى الضمان اه كرى (قوله فعمل الخ) أى من قوله والا برأه فيما ذكر كالا عطاء الخ (قوله أى ان أردت جعل الخ) سكت عن حاله الاطلاق ونظير انه لم يقطع بهذه الصورة لا بقصد التعليق لان ظاهر الصيغة المعاوضة اه سيدعر (قوله لم يعلقها) عطف على قوله جعل البراءة الخ وقوله به أى الطلاق (قوله كما علم بحكمه) أى فى شرح وان لم يقبل لم تطلق اه كرى (قوله طلاقه) أى تعلقه (قوله على ان الضعيف) أى ان أراأتى الخ (قوله انه راجى) بيان للضعيف (قوله وفان أراأتى الخ) عطف على قوله فى ان أراأتى (قوله كاسم) أى فى شرح فرقة بعض اه كرى (قوله التعليق الضمنى) نذيقا لانهما تعلق بعض (قوله الشرط) أى تعليق الطلاق بالبراءة (قوله وقع الخ) أى جمعا (قوله تعلق) أى الطلاق به أى شرط البراءة (قوله بان قضيت) أى قوله ان لم ينو به الشرط وقع خلا (قوله ولان الكلام الخ) عطف على قوله كانت طالق الخ (قوله وهذا) أى قول المعتز ولان الكلام الخ (قوله لما ذكرته) أى فى ترجع اشتراط فور به البراءة (قوله ولو قال ان أراأتى الخ) بسكون التاء اه سم (قوله وتعليقه الخ) أى التوكيل أو هذا جواب عما يقال لانا كان الاراء فى مقابلة التوكيل كان التوكيل معلقا والتوكيل المعلق باطل واصل الجواب ان الباطل هو

لهما فلتأمل (قوله اما الامتخ) كذا شرح مر (قوله ورد السد أو ما لكه) ولا ينافي ما نقله الرافعى عن البغوى انه لو قال لزوجته الامان أعطيتنى فو باقت طالق حيث لا طلاق باعطاه فو بعدم ملكها له لان الاعطاء فى حدها لكونها لا تملك منوط بما يمكن تملكه انقطع مسئلة الخرا اذا كان اعتبارا ما كان التملك فى المال فلا يطلاق فى مسئلة ان أعطيتنى فو بالاذ لا يمكن تملكه لجهالة نصارى كاعطاء الحرة فو بالغصو وبأخوه خلافتان أعطيتنى ألفا وهذا الثوب شرح مر (قوله وفان أراأت الخ) عطف على قوله قبل فى ان أراأتى (قوله ولو قال ان أراأتى) هو بسكون التاء

فلانا من ذلك أو أعطيت كذا بقدر جمعا كما فى قول فو به ويكفى التعليق الضمنى فى أنت طالق وتوأم طلاق خصوص براءة تملك لبدن من ابراءه فورا على أحد وجهين يتجه ترجحه لان الكلام لا يتم الا لا تخوم رأت الاصبى بحث انه ان لم ينو به الشرط وقع خلا وان فواه ومصدقته تعلق به وهو ظاهر لكن اعترضه غيره بان قضيت فو عملا لا عند الاطلاق والظاهر خلافه كانت طالق براءة تملك ولان الكلام اذا اتصل وانظم يرتبط ببعض بعض اه وهذا موافق لما ذكرته ولو قال ان أراأتى فانشو كىل فى طلاقها فإبرائه برئ ثم التوكيل بخبر فان طلق وقد وجب بلان الاباء موقع مقابلة التوكيل وتعليقه

انما يقيد بطلان خصومه كالمري ولولا ذلك أنت طالق الا ان أترأتني من كذا لم تطلق على الاوجه الاربعة من المرأة نحو اشاء أو موت وكذا الا ان أعطيتي كذا مثلا وان بدأت بطلب طلاق (قوله) بكذا أو ان أو اذا أو متى طلقتي (٤٨٣) فلا على كذا (فأجابها الزوج) (بمعاوضة)

من جانبها للملكة الممنوعة في مقابلة ما بذلته (مع شوب جعله) لبذلها العوضه في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستعمل به كالعامل في الجملة كسائر الجعالات والمعاوضات (و يشترط فوجوبه) في مجلس التواجب نظرا لجانب المعاوضة وان عقلت بغير خلاف ما بين الزوج كالمري فلو طلقها بغير وال الغرويه حل على الابداء فيقع رجعا بلا عوض وفارق الجملة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجملة غالبا ويبحث أنها لو صرحت بالترخي لم يجب الغرور ولا يشترط توافق نظر الشائبة للجملة فلو قالت طلقتي بالف فطلق

نحو التوكيل وأما التطلق فيصعب لعموم الالزام اه كروي (قوله) بطلان خصومه أي غصوص كونه وكذا لا يباح فيفسد لجعل المسمى ان كان غير جاع لاجرة المثل وأما موم كونه ما ذواله في التصرف من قبل المولى فلا يسلطه التعليق اه سديع (قوله) كطلقتي (بكذا) الى قوله كروى عدي في الغنى الاوله وفارق الجملة التي ويبحث والى قوله أو بان طالق طلقة مؤنث في النهاية الاولى ثم رأيت الى المتي (قول المتي فلها الرجوع الخ) أي لفظ يدل عليه كرجعت عما قلته أو أبطلته أو نقضته أو وضعته اه عس (قوله) كالمري أي في شرح ولا الاضافة في الجمل (قوله) حل على الابداء الخ فلو قال قصدي به جوام اصدق ان عذر قال في شرح الرض مائه والظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان بطلان لقر به هذه الاسلام أو شانه يبادي بعيدة عن العلم صدق بيته اه ولم يبين حكم تصديق فعل هو عدم الوقوع لقوات الغرور بما لم يشترط سم على ج اتولم ترقبانه ذلك الماذكر اه عس (قوله) وفارق الجملة أي حيث يستحق فيها الجعل وان تراعى العمل عس وس (قوله) ويبحث فلو صرحت عذرة الغنى نعم لو صرحت الخ وعذرة النهاية والاذ جف عدم اشتراط الغرور ان صرحت بالترخي اه (قوله) لو صرحت بالترخي أي ان قالت ان طلقتي ولو بعد شهر مثلا اه عس (قوله) وقع بها على الصحيح لانه سماع بعض ما طلبت أن يطقها عليه ممتنى (قوله) بها أي بالجماعة كذا في الرض اه سم (قوله) فرد باقل أي بان نقص من ألف خمسة فثقل أن ردوا الا للجملة تلزم بتمام العمل وقوله نصفها أي الز وسيدل ما بعده اه رشي (قول المني ولو طلبت ثلاثا الخ) فرع هو طالق طلقتي نصف طلقة أو طلق نسقي أو يدى شيلا باقل ففعل أو ابتداء أو زوج ذلك فقبلت بان تبهر التسل وكذا لو قالت طلقتني بالف فطلق بدهاملا وان طلق نصفها فنصف الألف وظهر ان تعليق بعضها كطلاق ديها الا يمكن التوزيع على البعض لاجلهم بخلاف نصفها وانما طلقت هنا بنصف الألف بخلاف في قوله السابق طلق نصف ليصادقته السابقة عيب اه سم (قوله) فطلق نصفها الخ لعله مالم رده الكل أما اذا راد به مجازا فبين بالف وعليه فهل يقبل قوله فهذا دلل عليه القرينة أو لا بد من تصديقها على نامل فليراجع اه سديع أقول أخذ المسمى عن شرح الرض انه يقبل قوله بيته (قوله) أم سكت عنه أقهم انه اذا ذكر ما يدخل في المثل قال كان طلقا واحدة بالف أو نوى ذلك لم يقع عليه طلاق وهو ظاهر لعدم موافقة ما أجاب به لسؤالها اه عس (قوله) ولو نوى ذلك أي الابتداء (قوله) فيها يظهر الخ) راجع الى قوله يعني الى هنا (قوله) الشراخ اعترضه بأنه الخ ومنهم الغنى (قوله) أو طلقتين الى قوله نظر للمفقوط في الغنى لا قوله وفارق الى ولو أجابها (قوله)

نصفها مثلا بان بنصف المسمى أو ديها مثلا بان مجهر المثل العمل بما يقابل الدأو (ثلاثا بالف) وهو على كونه عليها طلقة ثلثه يعني لم يقصدها الابتداء مسوعة قال بثلثه أم سكت عنه ولم يرد ذلك فيها نظره من كلامهم ثم رأيت الشراخ اعترضه بأنه قيد

(قوله) حل على الابداء الخ فلو قال قصدي به جوام اصدق ان عذر قال في شرح الرض مائه والظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان حلالا لقر به هذه الاسلام أو شانه يبادي بعيدة عن العلم صدق بيته اه ولم يبين حكم تصديق فعل هو عدم الوقوع لغوات الغروريه اشترط (قوله) وفارق الجملة أي حيث يجوز ناله التأثير (قوله) وقع بها أي بالجماعة كذا في الرض (قوله) كروى عدي بالف فرد باقل انظر هاهنا قوله في الجملة ولا يشترط المطابقة فلو قال ان رددي أتني فلا بد من ارفقال أو نصفه بنار اسحق الدينان فان القبول لا أثره في الجملة قال الامام واعترض بقوله في طلقتي بالف فقال عاتة طلقة شيها كالجعله وقد يجب بان الطلاق ما وقع على لفظ الزوج أو الرامر عليه اه فرع هو طالق طلقتي نصف طلقة أو طلق نسقي أو يدى مثلا بالف ففعل أو ابتداء أو زوج ذلك فقبلت بان تبهر المثل وكذا لو قالت طلقتي بالف فطلق بدهاملا وان طلق نصفها فنصف الألف وظهر ان تعليق بعضها كطلاق ديها الا يمكن التوزيع على البعض لاجلهم بخلاف نصفها وان طلقت هنا بنصف الألف بخلاف في قوله السابق طلق نصف ليصادقته السابقة مضر اذا قلنا قصر على طلقة واحدة اسحق الثالث فوجد في التقييد لاقهم بالاولى أو بأضافه لاجلهم انه اذا بعدد كسر الالف وقع رجعا والاصح انه بان كاتر (فواحدة) تقع لا غير (ثلاثة) أو طلقتين فطلقتان بثلثة تغلب الشوب بالجملة الاول قال رديع في الاثنون ألف في واحد اسبق ثلث الألف

وفارق عدم الوقوع في نظيره (الخ) أي كما تقدم في قول المصنف لو قال طلق ثلاثا بال فقيل واحدة بثلاث
تعلق فيه بل في معارضة أيضا كمر وجهه وهذا يقتضي الموافقة فخطب بخلاف التعلق فإنه يشترط أيضا فاستوى ولو أوجبها بانت طلق
ولم يذكر عدد ولو أقام وقت واحد (٤٨٤) فقط على الأوجه وأبانت طلاق طلق وتوضيحه أنه لم يستحق ثلث الألف وأوصفها وجهان

أصحهما الثاني نفاذ التعلق
لا السراية لأنه الأقوى
وباختياره بانقضاء ذلك
تعلق (وإذا نال أو طلق
بعض) ولو فاسدا فلا
رجعة له لأنها مختلطة
المال لذلك يفسحها كإثمه
إذا بذل الصداق فالتك
هي نفسه (فإن شرطها)
كملتلك أو ما علك بكذا
على أن لا يعلل الرجعة
فقبل أن أبرأ مني من
صداقك فانت طالق طلاق
وجبة فأمرأت كما أتى به
جمع أحدنا من فتاوى ابن
الصالح (فرجى ولأمال)
له لأن شرط الرجعة والمال
أي والسراية متنافيان
فتساقطان ويبقى مجرد
الطلاق وهو يقتضي
الرجعة ولأنه لم يصرح
بوجبة علم أن مراده مجرد
التعلق بصفة البراءة لأنها
عوض وبعت بعضهم عدم
الوئوع في مسألة البراءة لأنه
لا دليل للوئوع إلا بصفة
البراءة وعصمتها تستلزم
البيونة وهي تنافي قوله
رجعة وربان هذا الظاهر
ما ذكره من التنافي وقد
صرحوا بأنه لا ينافي للوئوع
(وقول بان يهر التسل)
لأن الخلع لا يقيد بغيره

وفارق عدم الوقوع في نظيره (الخ) أي كما تقدم في قول المصنف لو قال طلق ثلاثا بال فقيل واحدة بثلاث
الألف فلو أه سم (قوله والمعاوضة) عطف على التعلق وقوله التوافق عطف على وجود الصفة (قوله ولم
يوجد) أي المصنف والوافق أي رددي (قوله كاس) أي في شرح ولا الإطاعة في المجلس (قوله وهذا الخ) أي
ألجأه وقوله فغلب أي الجلاء على المعاوضة فالمعوض لا يقتضي الموافقة وقوله أنصأ أي كما يقتضي المعاوضة
الموافقة وقوله فاستوى أي التعلق والمعاوضة في اقتضاء الموافقة أه كردي (قوله وقت واحد) أي بثلاث
الأنب أه عس إذا غنخ ولولم علك عليها إلا طلاقه استحق الألف لأنه أكادها البيونة أكبرى أه (قوله
وباختياره) عطف على الأقوى أه سم (قوله وبان) أي الفصل الآتي بعد في شرح وقبل أن علت الحال
الخ (قوله ولو فاسدا) أي قوله ولأنه لم يصرح في أنها يتوالمعنى الاستمالة البراءة (قوله رخصه) أي البضع (قوله
فأمرأت) يعني أن لا يعتد بغيره ويقول له الزوجين بالبرأته تعلق بمحض المعاوضة فيه وهذا إنما
يتأتى إن قلنا بما اقتضاه من منع الشرع من عدم حصول البراءة فان قلنا بما تقتضيه السيد السهمودي وغيره
عن ابن الصالح من حصوله وهو الظاهر فواضع اشتراط عليها والإفتي أن لا يقع لأن المتبادر البراءة
العصمة الآن بريد التعلق على مجرد اللفظ أه استدع أقول اشتراط الفروع على الثاني دون الأول مسلم
وأما العلم في شرطه عليها مع ما كما يفيد قوله لا بالتبادر الخ (قوله فاستأطعن الخ) هذا يقتضي بطلان
البراءة أو في غير نظر لأن شرط الرجعة إنما يتأتى البراءة إذا جعلت عوضا لا إذا صعدت عليها فالتنافي
بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا لا يلزم من هذا التنافي عدم كونها عوضا لا بطلانها في نفسها فالوجه
صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الأولى فإن شرط الرجعة يتأتى العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا
فسقط مطلقا فلا يسببه جهة أخرى يثبت باعتبارها بخلاف البراءة قائم بمفعوله في نفسها قائم له سم على ج
أه عس وفي السيد عر ما وافقه وسكتوا من جهة الإطلاق والظاهر فيها بطلان البراءة لأن ظاهر المسئلة
المعاوضة فالبرأه جمع (قوله وصحتها تستلزم الخ) قد عنيع بانها إنما تستلزمها إذا جعلت عوضا لا إذا صعدت مجرد
التعلق كمنها فان شرط الرجعة تصير فاعن العوض في التعلق أه سم (قوله ولو نالها بعض)
أي قوله بخلاف مالي وعقالي المعنى والى قوله وباحتمال في النهاية (قوله بآنت بمر مثل) نص عليه الشافعي معنى
ونهاية (قوله المتن دارنت) أي عقب هذا القول أه معنى (قوله وربان لم تتراخ الردة الخ) فلو تراخت

السابقة صواب (قوله وفارق عدم الوقوع الخ) أي كما تقدم في قول المصنف لو قال طلق ثلاثا بال فقيل واحدة بثلاث
واحدة بثلاث ألف فلو (قوله وباختياره) عطف على الأقوى (قوله كملتلك الخ) أي فقبل وقوله أو أن
أمرأت الخ أي فإمرأته (قوله فتساقطان) هذا يقتضي بطلان البراءة ونظر لأن شرط الرجعة إنما يتأتى
البراءة إذا جعلت عوضا لا بمجرد التعلق عليها فالتنافي بين شرط الرجعة وكونها عوضا لا يلزم من هذا
التنافي عدم كونها عوضا لا بطلانها في نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف المسئلة الأولى فإن شرط الرجعة
يتأتى العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا فلا يسببه جهة أخرى يثبت باعتبارها بخلاف
البراءة قائم بمفعوله في نفسها قائم له فانه لا يخول عن دقته بظهور سقوط دعوى إن القاس فساد البراءة لأن
الطلاق يتأتى شرط الرجعة فتساقطان كافي المسئلة الأولى وأما عبارة الشارح فهي قابلة للعمل على ما قلناه لولا
ما عليه عليه قوله ألا نحن بعضهم لأنه لا دليل الخ من عدم صحة البراءة وأقراره على ذلك من هذا الوجه
فليتأمل (قوله تستلزم البيونة) قد عنيع بانها إنما تستلزمها إذا جعلت عوضا لا إذا صعدت مجرد التعلق كمنها

العوض ولو نالها بعض على أن هم في شعره وكان له الرجعة بآنت بمر مثل لأنه رضى هنا بسقوط الرجعة متى سقطت الردة
لا تعود (ولو قالت طلق بكذا أو اردت) أو اردت هو أو اردت (فأجاب) ما الزوج فربان لم تتراخ الردة ولا جواب بان أكادته الفاعل حيث نظر (ان
كان) الزناد (قبل دخول أو بعد ما عسرت) هي أو هو وأما على الردة حتى انقضت العدة بآنت بال رد لا مال ولا طلاق لا تقطاع النكاح
بال رد في الحالت أما إذا جلي قبل ردتها بينين حال المال

بمخلافه ولو تعاقبا فانما بين الرد والامال كالمعتمد السبكي وغيره أي ان لم يقع اسلام ووجهان المانع أقوى من المقتضي فخص شرح وجوبه
ضعيف وان جزمه شخصيا شرح منهجه (وان أسلت هي أرفها وأهما فيها) أي (٤٨٥) العدة (خلقت المال) السبي لا تأنيبها

الردة أو الجواب اختلص الصيغة اه معنى (قوله ما لو وقع) أي الجواب الردة عرش ومعنى (قوله كما
بجته السبكي) اعتمده النباهي لا المعنى (قوله أي أن يقع اسلام) ينبغي انه فيما بعد الفصول أو الملم بوزن الاسلام
سم وحش وسدعر (قوله وجه) أي بما جزمه السبكي من عدم وجوب المال (قوله بان المانع أقوى
المخ) ولكن أن تقول الردة ليست اعتمدت ثبوت المال وانما هي مقتضى البيهوتية بلا مال فلتأمل والحاصل انه
وجد مقتضى بان البيهوتية معاً أحدهما مقتضى بهما مال ولا خر بلا مال فصل علق البيهوتية الذي هو
مقتضى ما هو ثبوت المال الذي هو مقتضى أحدهما تحقق المقتضي مع عدم المعاوض وانما سقط المال في
صوره تقدم الردة على الجواب لتقدم علم البيهوتية التي لا تقتضي المال وهي الردة على مقتضى وهو الخلق لان
الردة ما تضمنت ثبوت المال وحشدنا فالتى يظهر ان الاوجه ما جزمه في شرح المنهج ثم رأيت المعنى قال
وهذا الوجهين ما في شرح المنهج اه سدعر وقد عاب بان الردة مقتضية لعدم وجوب المال فتكون
ماتعة من ثبوتها (قوله ضعيف) وفاقا لها ينزح خلاف المعنى كما (قوله وان جزمه شخصيا شرح منهجه) أي
ووافق السبكي في شرح الرض اه سم (قوله من المطلب بالخر) متعلق بخل الكلام (قوله لها) أي
في الخلق (قوله انظر الشبهة المتعلقة) أي من جانب الزوج وقوله أو الجعالة أي من جانب الزوج وكل منهما
موسع فيه (قوله لها) أي في الخلق (قوله ولو من غير المطلب جوابه) اعتمده النباهي لا المعنى (قوله وجه) أي
بالتعميم المذكور (قوله من الفرق بينهما) أي الخلق والبيع (قوله ولا ينافيه) أي ما نقل عن العمراني
(قوله لا المخ) ته ليل لعدم المناقاة (قوله في الصور الثالثة) هي أو قال قلت الاوراه اه سم عبارة السيد
عمر بالنسبة للعمراني وان كانت نافية اه عبارة الكردى قوله في الصور الثالثة (أرداه ما في
الخوازي أي أو قال قلت الاوراه والثالثة قوله فخلق والاخر قول العمراني ولا ينافي هذا ما في الشرح من
تسمية الثالثة هنا تسمى بذلك والثانية أولى لانها هنا باعتبار انضمام صور العمراني الى الصور والخوازي
فلذا صارت الصور ثلثا واما هناك باعتبار صورتي الخوازي فقط اه (قوله تعليقه المخ) أي الخوازي
(قوله لا المخ) أي الزوجية (قوله في الاولى) أي في مسئلة العمراني (قوله تلزمها) من باب الاعداء والضمير
المستتر للصيغة والبارز والفرج (قوله بغيرها) أي الى زوجة (قوله أحدهما) أي الزوجين (قوله والا) أي
بان علمه (قوله كلام الخوازي) أي المأرا فتاونه الاولى أي من سننهم (قوله اذا فو جعل الاوراه
المخ) ينبغي أن يكون لا إطلاق كذلك لان التباين قد العوضه بخلافه ما انقصه بدت التعلق بان أو ادت
بالصفة المذكورة معنى ان طلقني فأنشيت بها حديث ينبغي أن يأتيه بخلاف السابق في تلك وأما قول
الشارح بخلاف ما اذا فو جعل فعمل تأمل ولم يظهر وجهه بل ينبغي في الصور وتأتي بحكمها بان ما انتبهه صيغة
معاول متاع يحتاج لنيقتهما أيضا كالو قال طلقني بالفسق قال طلق ولم يلقها بالعوض من يومه وكذا قوله
لان هذا في معنى تعليق الاراء المقتضى عدم محمدا كرفه في الاطلاق جعل تأمل أن سالنا ما ذكره من أن
في نحو قوله لم يكن كذلك أعل أن تطلق فان التملك كالاراء كونه لا يقبل التعليق والحاصل ان ظاهر
الصيغة المعاوضة وان تعينت التعليق كسائر موصغ المعاوضة فلا تحمل عليه الاستدلال انه شامل واقف
اه سدعر (قوله بان تلقها به) أي يعلى ذلك (قوله أيضا) أي كل زوجة (قوله لان هذا المخ) ان كان اشار
فان شرط الى جعبة تصرفها عن العوضه الى مجرد التعليق (قوله كما جزمه السبكي) اعتمده مر (قوله أي ان لم
يقع اسلام) ينبغي انه فيما بعد الفصول أو الملم بوزن الاسلام وان جزمه شخصيا شرح منهجه ووافق السبكي في
شرح الرض (قوله ولو من غير المطلب) اعتمده مر (قوله في الصور الثالثة) هي أو قال قلت الاوراه (قوله
لان هذا في معنى تعليق الاراء) قد يقتضي هذا الله بعد تلقها بما ذكره لاجمن قبوله الا يكفي ما جرى منها

قوله أو قالت بذلت صدقي على جهة طلاق فقال قبلت وقرع بانها جهر المثل لكن ينبغي حمل قوله بجهر المثل على ما ذهب اليه أصحاب الصدوق والادع
باتفاق مقابلة البراءة منه كما تشبهه كلام الخوازي في هذا الذي تضمنت حمل ما له الخوازي في الاولى ما اذا فو جعل الاوراه ورضا الطلاق فطلق
على ذلك بان تلقها به بخلاف ما اذا فو اه أيضا لان هذا في معنى تعليق الاراء وتعليقه ما بل فلا عوض جئت كما يراه في الفصل الذي قبل هذا

وفي الثانية اذا قال ثبت ذلك ونوي به ايضاح الطلاق في مقابلة الاراء والافتراء الطلاق بغير لفظ مصرح فيه ولا كتابه مع النية لا يوقعه ويجري ما ذكرته في الاولى في صورة بذله المذكور وكان فاسخا فيما اذا كان الصداق دنانير البذل يصح كونه كتابه في الاراء وفيه نظر لانه انما يستعمل في الاصلان لا غير احقية البذل الاعطاء (٤٨٦) وحقيقة الاراء الاسقاط والنسبة بينهما التباين فلا يصح أن يراد باحدهما الآخر فان

اليمين اذا اذناه أيضا كالمظهر اللفظ في كونه في معنى ما ذكر نظر على الاتصال فيه ولو سلم فانما فيه تعليق الطلاق على الاراء لا تعليق على الاراء اه سم (قوله وفي الثانية اذا قال) من مذهب الاقوله في مقابلة الخ على ما سرناه آنفا اه سدر (قوله ويجري ما ذكرته في الاولى الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد أن يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الحمل على ذلك قوله في مسئلة البذل المذكورة قبل فهذا حمل ذلك على ما قاله في لسانه فانه أقرب اليه اه سم (قوله المذكور) أي في هذا الفصل والذي قبله اه كرى (قوله) والنسبة بينهما التباين فيصحت لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعني الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا من من الصحتين مجازا كافي على مجاز تباين معناه المجازي مع معناه الحقيقي تأمل اه سم (قوله انما هو امر حكمي) أي يحكم به بانه تمليك اه كرى (قوله لانه مذكور لفظه) قد عني اه سم (قوله الاول) أي كونه تمليكا وقوله الثاني أي كونه اسقاطا وقوله الاول أي الفروع المرعى فيها التمسك وقوله عليه أي الاراء (قوله فلفظ ذنن) أي الرعايتين (قوله لانه ما يستعمل الخ) بالاضافة (قوله وامامه لوله الحق في فهو الخ) قد عني اه سم (قوله) فتم ما تقرر من المناقاة الخ) هذا مجموع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضي الاسقاط كقطع تعلق البذل بذلك المذلول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره أو أعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المذلول اه سم (قوله لانه لا يحتمل) ان أراد حقيقة بقدا أو مجازا فنوع اه سم (قوله بانه) أي البذل (قوله انما يستعمل الخ) ان أراد حقيقة بقدا أو مطلقا فنوع اه سم (قوله جعل مثله الخ) سذكره مرتين (قوله بخلاف الخ) متعلق بقوله تطلق ع ش اه سم (قوله لولا الخ) أي في جواب قوله بانه صدق على طلاق اه سم (قوله الخ) تعليل لرد القول المذكور (قوله جعل مثله) أي السيدا والدين (قوله ان علم) أي الصداق قد اوصفه (قوله والا) أي بان جعل أحدهما الصداق (قوله جعل مثله) أي العوض نفسه أي نفس الصداق الدين (قوله ولا يصح استعمال البذل الخ) قد مر مابقه (قوله نفسه) أي الدين (قوله مرحكمه) أي قيل قول المتن ويصح اختلاف المرصه اه سم

أولا لعدم حصول البراءة له لتعنيته تعليقها وفيه نظر (قوله لان هذا الخ) ان كان المشا والمسا اذا اذناه أيضا كما هو ظاهر اللفظ في كونه في معنى ما ذكر نظر على الاتصال فيه ولو سلم فانما فيه تعليق الطلاق على الاراء لا تعليق على الاراء (قوله ويجري ما ذكرته في الاولى في صورة بذله الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد أن يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الحمل على ذلك قوله في مسئلة البذل المذكورة قبل فهذا حمل ذلك على ما قاله في الثانية فانه أقرب اليه اه سم (قوله والنسبة بينهما التباين) فيصحت لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعني الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا من من الصحتين مجازا كافي على مجاز تباين معناه المجازي مع معناه الحقيقي تأمل (قوله لانه مذكور لفظه) قد عني اه سم (قوله فهو الاسقاط) قد عني (قوله فتم ما تقرر من المناقاة بينهما) هذا مجموع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضي الاسقاط كقطع تعلق البذل بذلك المذلول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره أو أعطاه فقد انقطع تعلقه بذلك المذلول (قوله لانه لا يحتمل) ان أراد حقيقة بقدا أو مجازا فنوع اه سم (قوله جعل مثله) أي السيدا والدين (قوله ان علم) أي الصداق قد اوصفه (قوله والا) أي بان جعل أحدهما الصداق (قوله جعل مثله) أي العوض نفسه أي نفس الصداق الدين (قوله ولا يصح استعمال البذل الخ) قد مر مابقه (قوله نفسه) أي الدين (قوله مرحكمه) أي قيل قول المتن ويصح اختلاف المرصه اه سم

صدق على طلاق (قوله مرحكمه) أي قيل قول المتن ويصح اختلاف المرصه

يقع بقوله أنت طالق وما بعده لحد ذاتك لانه صرف لفظ عن نفاخه لا مبرمج وجب والنظر إلى استعماله بما لا تشبهه كالمو واضع للحد أو ما ذاقه ما جعل له عوضا فمع بانه ان علم والافهم المثل بخلاف حاله جعله نفسه لان الدين مدام دنا لا يقبل العوضه ولا يصح استعمال البذل فيه كاتقرر والنزله بالبر في ان أو اتق مرحكمه والوجه في ان فنزلت بكذا كانت طلاق فنزلت

(قوله)

له به انه يقع اثنا به وكون التذكرة به لا يتحقق وقوع الطلاق في مقابلته اذا ابراهه به أيضا (فصل) في الالفاظ المزمرة للعوض وما يقع بها
لو (قال أنت طالق وعلمه) كذا (أو أنت طالق (ولي عليك كذا) وظاهر ان مثل هذا عكسه كعكس كذا أنت طالق وتوهم فرق بينهما
بعبء (ولم يسبق طلبها بعمال وقع وجعيا قبلت أم لا ولامال) لانه أوقع الطلاق بحانام (٤٨٧) أخبر الله عليها كذا كرجلة خبرية
مردودة على جهة الطلاق
غير صالحة للشرطة أو

(قوله اذا ابراهه) أي وقع الطلاق في مقابلته فكذا يقع في مقابلة التذكرة
(فصل) في الالفاظ المزمرة (قوله في الالفاظ) الحقوله ومثله أعطى في النهاية الاقوله و يؤخذ في وأنتي
(قوله لانه أوقع) الحقوله فان قلت في المعنى الاقوله أي ان قصده به (قوله أوقع الطلاق بحانام) أي أو أخبر
الحال ثم أوقع الحال سم (قوله فلم يلزمها) أي الازوج و جاز و جوفوه لوقوعها في الجملة المصروفة (قوله
على ما ينشأ عنه) أي على ايقاع الطلاق (قوله ان ذلك) أي قول الزوج المذكور (قوله كعكس) أي تقوله
مطلقا على كذا اه معني (قوله صار مثله) أي فان قلت بانتمه والافلا اه عش (قوله أي ان قصده
به) يعلم منه ان مجرد الشروع لا يصير صريحا في الشرط وحينئذ فالفرق بين هذه الشيوخ وعلمها انه يقبل
قوله أو دخل حيث شاع وان كذبته في الازد تخلاف ما ذللم يشع اه عش زاد سم قديك لا يستند
استسكاله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الحال من صريح به اه عبارة السيد في هذا التقيد الذي
العراق في مختصر الهامات بعبء ان استشكل اطلاق الشجين ما نقله من المتولي وأقر في هذه المسئلة
بانه مناف لما قرأ في الطلاق من تقدم القفعلي العرفاه (قوله حتى يقدم القفعلي) أي لا يلزم علمها على
(قوله وذلك) أي تقدم القفعلي (قوله ولا رادة) هذا يقتضي تقيد تقديم القفعلي في مسئلة تعارض المدلولين
بما ذللم ورد غيره اه سم أي المشهور وراذ من اللفظ (قوله فان قلت الحال) عبارة النهاية ولكن توجه اطلاق
المتولي بان الاشتغال بالحال (قوله ان الاشهاد) أي اشتغال قول الزوج أنت طالق وعلك كذا وتوهم في معني
الشرط (قوله الموقعة) أي الطلاق مثلا (قوله الأثرى ان يعقل الحال) فيه بحث ظاهر اذ ليس الطلاق بهذا على
الالزام بالاشهاد لظهور ان الالزام هنا لغوي باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة ذنانبر وأثر الاشتهاد ليس
التفسير نوع ذلك الالزام بل ذلك اللفظ لأصل الالزام فتأمل اه سم (قوله ما قرره أولا) أي في قوله
لاننا هنا شاع الحال اه عش (قوله وأخرا) أي في قوله لان كون الاشتغال بالحال (قوله من ذلك) أي ما قرره
آخر (قوله وأنتي أوز رعة) عبارة بالنهاية والاحكامه كآتي به العرفاني الحال (قوله وقصد تعليق الطلاق بالحال)
قد يقال لو اختلفت في قصد التعليق فهل يعتبر قولها أخذ بما آتي في مقابله أو قوله عمل كامل ولعل الأولى
أقرب اه سيد عمر أقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية وصرح عش اننا في عبارة قوله بانه يعلق
بها فان أبراهه براءة صحبة مطلقا والافلا و يقبل ذلك منه وان كذبته في قصد التعليق لاشتهار مثل ذلك

(فصل) في الالفاظ المزمرة للعوض وما يقع بها (قوله لانه أوقع الطلاق بحانام) أي أو أخبر ثم أوقع
(قوله أو العوضيه) قد قبلت بحسب تصح العوضيه تأتي قوله الآتي فان قال اردت الحال اذ اذارة الشيء بما لا يصلح
له الاعتبار به الآن وادع عدم الصلاحية باعتبار الازد (قوله أي ان قصده به) قد تدبر على اعتبار المقصد
انه لا حاشية للاشتهار بدليل قول المصنف الآتي فان قال اردت الحال الآن يقال مع الاشتهاد يكفي القصد وان
لم تردقه وأما ان هذا في قصد الشرط وذلك في قصده معني فكذا فلا يصلح للفرق لا اتحادهما في المعنى وأما الحكم
تأمل (قوله أي ان قصده) قديك لا يستدفع استسكاله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الحال من صريح
بذلك (قوله ولا رادة الحال) هذا يقتضي تقيد تقديم القفعلي في مسئلة تعارض المدلولين بما ذللم ورد غيره
(قوله الأثرى ان يعقل بعشرة ذنانبر) فيه بحث ظاهر اذ لا دلالة في هذا على الالزام بالاشهاد لظهور ان
الالزام هنا لغوي باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة ذنانبر وأثر الاشتهاد ليس التفسير نوع ذلك الالزام
بل ذلك اللفظ لأصل الالزام فتأمل (قوله وأخرا قول ابن الرضا) قد يقال ما قرره أولا حاشية ان المتابع
اعتبار قد لا رادة بدليل قوله وذلك في تعارض المدلولين ولا رادة وقد بين عدم الحاجة إلى هذا التقيد في جواب

بما قرره أنه لا استسكاله هذا بقوله سم اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي في عدم القفعلي وأخرا قول ابن الرضا ان هذا مبني على ان المراجعة
تؤخذ من الاشتهاد أي وهو ضعيف ويؤخذ من ذلك انه لو قال بعكس على عكس أو شاع في الشدة مع السبع به وان لم يشر وأنتي أوز رعة
فمن قال إني و أنت طالق وقصد تعليق الطلاق بالبراهة بانه يتعلق بها أي لعل ذلك وتبادر التعليق منه

ومنه أعطى ألفا وأنت طابق فيما يظهر واطلاق الزركشى الواسع به باننا كرم بعدى وأعطى ألفا وردان هذا ليس نظير الجلالة لأنه فيه لمزوم في مستثنائنا لمزوم وشتان ما بينهما ما إذا سبق طلبها بمال ذاتي فان قال أردت به ما أرادنا تسلبا بكذا وهو الالتزام (وصدقته) وقبلت (نكوه) لفتالة أى فكذلك (في الاصح) فبقى باننا بالسي لان المعنى حيث وعليك كذا عوضا أما اذ لم تصدق وقبلت فبقى باننا من اذ لم يقرره ثم ان حلفت بانها لا تعلم انه أراد ذلك لم يزنه له مال والاحلف وزنها وأما اذا لم تقبل فلا يبق شي ان صدقته أو كذبت وتوحد بين الرد والوقع وجعلوا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه الارادة ان كانه قال ذلك ولم يرد ومراه وجى واعتسك السبكي عديم قبول ارادته مع احتمال اللفظ لها اذ الواو تختمل الحال في تقدير الصلاة بحالة الزامها بالابا عوضا عن الالتزام بالاطلاق قال وهذا في الظاهر اما بالنا فلا وقوع اه ويجب عن اشكاله بان الحلف في مثل هذه الواو اظهر فقد عسى الحالبة انهم لو كان نحويا وتصدهم بعد قوله بعينه (وان سبق)

في التعليق اه (قوله أى لعلبة ذلك الخ) قد يشكل على دعوى العلية والتبادر المذكورين اعتبارا للتصدد والافوق بذلك الدعوى لاطلاق الزركشى اه سم (قوله ومنه أعطى) كذا في أصل الشارح فخطو موصوبه أعطى اه سدمر (قوله واطلاق الزركشى) أى عن قصد التعليق المذكور اه سم (قوله وشتان ما بينهما) قد يترتب ذلك بانه اذا صلح للالتزام سم أقول بدل المقدمة المنوعة ما تقرر ههنا صدور ما ذكرتموهما اه سدمر (قوله فبأنى) أى انفى المتن (قوله وهو الالتزام) الى قول المتن وان قال ان تضمنت في النهاية الاقوة وكذا الى المتن (قوله لغة قللة) أى حر الضمير الكاف لغة (قوله ولو قال) أى طلقته بكذا (قوله والاحلف وزنها) الاولى وحلفن منها على المعنى (قوله حلف) أى عين الرد اه عس (قوله والوقع وجعلوا لالحلف الخ) ان كان بعد رد اليمين السمون كونه فواضع لكن الاولى حذفت لالتعليل بالنكول وان كان في الحلف ابتداء كلف ظاهر كلامه وتصريح عبارة شرح المنهج فما وجه كون بعينه عين وفليتأمل ثم رأيت الحشى سم قال قوله والا لا أى وان لم يحلف وقع الخ فأنظر قوله بعد ولا حلف فانه شك مع ما تقرر اه وقد يجازى الشارح بان مقصود ولا حلف عليها ههنا في غاية الوضوح اذ لا يتوهم أحد لو حلف عليها حيث نفي صريح منه ولكن لا يتأتى تصحيح عبارة الاجزاء فعين لاصحة العبارة في الجملة وان كان مستغنى عنه اه سدمر ووافق قول الرشدي قوله والا لا والتصديق لم يحلف عين الرد وقوله ولا حلف أى منها اه لا قول عس (قوله ولا حلف) أى اليمين المردودة اه فبرداشكال سم بالنكرار (قوله وسم) أى انفى المتن (قوله قال) أى السبكي وقوله وهذا أى الوقوع وجعلنا فيما اذا كذبتم في الارادة اه رشدي عبارة كرمي قوله وهذا اشار الى قوله فبقى باننا من اذ لم يقرره اه أى وقوله والوقع وجعلوا (قوله فلا وقوع) أى ان كان صادقا فظهر اسم اه سم وهو ظاهر (قوله في مثل هذه الواو) أى في نحو قوله وعليك كذا المذكورين قد مضى طابق (قوله أظهر) فيه نظر اه سم (قوله نحويا) الظاهر ان المراد بكونه نحويا كونه عارضا في المسئلة وان لم يعرف ما عداها اه سدمر (قوله وقصدها) أى الحالة

السؤال الذي ذكره بجاني عليه دفع ما لا ابن الرقعة فليتأمل (قوله أى لعلبة ذلك) قد يشكل على دعوى العلية والتبادر المذكورين اعتبارا للتصدد والافوق بذلك الدعوى لاطلاق الزركشى (قوله واطلاق الزركشى) أى عن قصد التعليق المذكور (قوله وشتان ما بينهما) قد يترتب ذلك بانه اذا صلح للالتزام سم أقول بدل المقدمة المنوعة ما تقرر ههنا صدور ما ذكرتموهما اه سدمر (قوله فبأنى) أى انفى المتن (قوله وهو الالتزام) الى قول المتن وان قال ان تضمنت في النهاية الاقوة وكذا الى المتن (قوله لغة قللة) أى حر الضمير الكاف لغة (قوله ولو قال) أى طلقته بكذا (قوله والاحلف وزنها) الاولى وحلفن منها على المعنى (قوله حلف) أى عين الرد اه عس (قوله والوقع وجعلوا لالحلف الخ) ان كان بعد رد اليمين السمون كونه فواضع لكن الاولى حذفت لالتعليل بالنكول وان كان في الحلف ابتداء كلف ظاهر كلامه وتصريح عبارة شرح المنهج فما وجه كون بعينه عين وفليتأمل ثم رأيت الحشى سم قال قوله والا لا أى وان لم يحلف وقع الخ فأنظر قوله بعد ولا حلف فانه شك مع ما تقرر اه وقد يجازى الشارح بان مقصود ولا حلف عليها ههنا في غاية الوضوح اذ لا يتوهم أحد لو حلف عليها حيث نفي صريح منه ولكن لا يتأتى تصحيح عبارة الاجزاء فعين لاصحة العبارة في الجملة وان كان مستغنى عنه اه سدمر ووافق قول الرشدي قوله والا لا والتصديق لم يحلف عين الرد وقوله ولا حلف أى منها اه لا قول عس (قوله ولا حلف) أى اليمين المردودة اه فبرداشكال سم بالنكرار (قوله وسم) أى انفى المتن (قوله قال) أى السبكي وقوله وهذا أى الوقوع وجعلنا فيما اذا كذبتم في الارادة اه رشدي عبارة كرمي قوله وهذا اشار الى قوله فبقى باننا من اذ لم يقرره اه أى وقوله والوقع وجعلوا (قوله فلا وقوع) أى ان كان صادقا فظهر اسم اه سم وهو ظاهر (قوله في مثل هذه الواو) أى في نحو قوله وعليك كذا المذكورين قد مضى طابق (قوله أظهر) فيه نظر اه سم (قوله نحويا) الظاهر ان المراد بكونه نحويا كونه عارضا في المسئلة وان لم يعرف ما عداها اه سدمر (قوله وقصدها) أى الحالة

اه عش (قوله ذلك) مقول سابق وطلبها فاعلم اه سم (قوله وقصد جوابها) أي وقد صدقت
 وان كذب صدقت بيمينها بالنسبة العوض ولا رجعة اه سم عن شرح البهجة ومعلوم ان الاطلاق
 كقصد الجواب فيعبر فيه بذلك أيضا (قوله أو أطلق) يعني لم يقصد جوابها ولا ابتداء كلام
 اه كردى (قوله وعليك) أي الخ (قوله فتح ذكرها) أي لفتفت عليك كذا (قوله فاذا أجمعت عينه
 الخ) يقى ما لو عينته وأبهم هو كطقتى بالف فقال بالفتن كمالا مثلا فيجمل انه ككسب عاصم الخافضة
 بالتحسين والابهام سم على أي فان قبلت بآنت بهر النسل وان لم تقبل فلا وقوع اه عش عبارة
 السدعير بعد ذكر كلام سم المذكور أقول الاحتمال المذكور متعين اه (قوله اما اذا قصد
 الابتداء الخ) يحتمل قوله السابق وقصد جوابها أو أطلق المختبر في كل من الصور الثلاث أعني موافقتها
 في التعيين أو الابهام وبخلافهما بما كما يصريح به منيع المعنى (قوله اما اذا قصد الابتداء الخ) عبارة
 المعنى محل التيقن فيما اذا سبق طلبها اذا قصد جوابها فان قال قصدت ابتداء الطلاق وقصدت جوابها كما قاله
 الامام وأترأه قالوا لقوله في ذلك بينه ولو سكنت عن التفسير أي أطلق فانظروا انه يجعل جوابا اه
 (قوله ففتح رجعا) معتمد خلا لم اه عش عبارة سم قوله وحلف عبارة الرضوى وقبل قوله
 قصدت الابتداء ولها تحذيقه قال في شرحه قال الاذرى وهذا أي قول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة
 وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد التماسها واجابته فخور بخلاف الظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رأيت له
 في كلامه على المختصر ان وقوعه به التماسه في الباطن أما في الظاهر فيقع بانقال وما ذكره هنا هو الوجه
 الا ترى بنفسه ولا تغرب عن تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد انتهى اه (قوله وكذا الخ) راجع
 الى قوله اما اذا قصد الابتداء الخ (قوله واستبعد الاذرى الخ) تقدم نقاه سم عبارة قوله فورا الى
 قوله وبحث في الخ (قوله ودعوى الخ) عذرا فاننى لان على الشرط فعمل كونه عليها شرط فاذا ضمنته
 طلقت هذا هو المنصوص في الامم وقطع به العراة ون وغيرهم ومقابلته فوق الغزالي يقع الطلاق وجبا والامال
 لان الصفة شرط والشرط في الطلاق يلغوا فانما تعبير المصنف بالذهب ليس بظاهر لان المستلزم ليس فيها
 خلاف فيحقق لان الغزالي ليس من أصحاب الوجوه اه وعبارة السدعير أقول ذهب عن الاسلام الى ان
 الطلاق فيما ذكر رجعي والامال مستند لانها معلق بشرط ليس من قضائه وكل طلاق كذلك يلغى فيه
 الشرط فاحصل رد الشارح رحمه الله تعالى من كنه الكبري وان على تلك المقدمة مستلزم لكن ثم ما يؤذن
 بالمعاوضة كفى المثل الى مثل من اجمعه الاسلام ومنها أنت طالق على ان لا تزوج عليك اه وبه يندفع قول
 سم هذا الرد بخصوص المثال المذكور والمضى فاعده كية تشمل ما اذا كان هناك معاوضة اه (قوله
 عليك) تأمل هل هو من زيادة النسخ أو بمعنى بعد كما عر به الجلى اذ تزوجه بعد طلاقها ليس تزوجا عليها
 اه سدعير وقد يقال انه بمنزلة في التناذى (قوله هنا) أي أنت طالق على ان لا تزوج عليك (قوله
 أو عكس) أي كانت طالق ان ضمنته في ألفا اه معنى (قول المتن ضمنته) أي التزمته الالف اه
 معنى (قوله وبحث الحق مراد فالحق) خلافا للنهاية ووقفا للمعنى عبارته (تبيينه) هل يبقى مرادف
 البهجة الاولى بقوله فاذا أجمعت عينه هو الخ والثانية بقوله بيانها ثم زاد به المتن المقروض فم اذا توافقا
 في التعيين بقوله اما اذا قصد الابتداء اختار قوله قبل وقصد جوابها أو أطلق (قوله ذلك) مقول وطلبها
 فاعل (قوله فاذا أجمعت عينه الخ) يقى ما لو عينته وأبهم هو كطقتى بالف فقال بالفتن كمالا مثلا فيجمل
 انه ككسب عاصم الخافضة بالتحسين والابهام (قوله وحلف) عبارة الرضوى وقبل قوله قصدت الابتداء ولها
 تحذيقه قال في شرحه قال الاذرى وهذا أي قول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعيد لان دعواه
 ذلك بعد التماسها واجابته فخور بخلاف الظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رأيت له في كلامه على المختصر
 ان وقوعه به التماسه في الباطن اما في الظاهر فيقع بانقال وما ذكره هنا هو الوجه الا ترى بنفسه ولا تغرب
 عن تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد اه (قوله وكذا الخ) راجع الى قوله اما اذا قصد

ذلك طلبها عيال وقصد
 جوابها أو أطلق كجاءه
 ظاهر (بانت بالذكور)
 في كلامها ان عينه لانه لو
 حذفت وطلبنا لم نضع
 ذكرها أو لا فاذا أجمعت
 وعينه فهو كابتداء بطلانك
 على ألف فان قبلت بآنت
 باللف والافلا طلاق
 وان أجمعه أيضا أو أقصر
 على طلاقك بآنت بهر النسل
 اما اذا قصد الابتداء وحلف
 حيث لم تصدق فيقع رجعا
 وكذا في كل سؤال وجواب
 واستبعد الاذرى بانه
 خلاف الظاهر (وان قال
 أنت طالق على ان لا عليك
 كذا المذهب انه كطقتك
 بكذا فاذا قبلت) لورافق
 مجلس التواجب فقولت
 أضمنت (بانت ووجب
 المال) لان على الشرط فاذا
 قبلت طلقت ودعوى أن
 الشرط في الطلاق يلغوا فاذا
 لم يكن من قضائه كانت
 طالق على ان لا تزوج
 عليك وبه لا تفرق بينهما
 على المعاوضة (وان
 قال ان ضمنته في ألفا فانت
 طالق) أو عكس (ضمنت)
 لفظا الضمان لانه لعلق
 عليه ويبحث الحق مرادفه
 وهو التزم (في الغرور)
 أي مجلس التواجب (بانت

ولزمها (الف) لوجود العقد المقتضى الالتزام إيجاباً وبأن لا شرط. ونخرج بلفظ الضمان غيره كقبيل أو شئت أو وضيت فلا طلاق ولا مال وكذا الواسع من غير لفظ ولو قالت (١٩٠) ملطني على كذا فقال أنت طالق إن شئت كان ابتداء منه فلا يقع إلا إن شاءت ولا مال. نثذ

كأمر ظاهر (إن قال منى
ضمنت) لى أنشأته
طالق فستى ضمننت بلفظ
الضمان ومرادف دون
غيره كآمر ووقع لشارح
هنا غير ذلك فأحذره
(ملطني) لأن منى التراضي
ولا رجوع له كالمهر (إن
ضمنت دون ألف لم تلقى)
لعدم وجود المعلق عليه
(ولو ضمننت ألفين ملطني)
بأن لوجود المعلق عليه
ضمنهما بخلاف ملطني
على ألف فقبلت ألفين
لأن تلك صفة معاوضة
تقتضى التوافق كالمهر وإذا
قبض الألف الزائدة فهي
عنده أمانة (ولو قال ملطني
نفسك إن ضمننت لى ألفاً
فقلت فى مجلس التواجب
كألف ضمنت ألفاً (ملطني)
وضمنت أو عكسه) أى
ضمنت وملت (بأن
بأنى) لأن أحدهما شرط
فى الآخر بغير اتصال به
فهما قبول واحد فاضوى
التقديم والتأخير به
فارق ما بقى فى الأيلاء (وإن
اقتصرت على أحدهما)
بأن ضمننت ولم أطلق أو
عكسه (فلا طلاق لعدم
وجود المعلق عليهم وليس
المراد بالضمان هنا ما عرفت
بأنه لأن ذلك مقدم مستقل
ولا الالتزام المبند لأنه
لا يصح بالالتزام بل الالتزام
يقول فى ضمن معاوضة فلمز لأنه وقع بلفظ المأمور أو ألقى بذلك عكس وهو أن ضمننت لى أن ألقا فقد ملكت كل
أن تطلق نفسك

الضمان كالالتزام أو لا التمتع. فالاول قال مختارون كلامهم ما يدل عليه اه (قوله لوجود العقد) الى المتن
فى النهاية وكذا فى المعنى الاقوله طو قالت الى المتن (قوله وشروطه) عطف على العقد والضمير للطلاق والعقد
(قوله بلفظ الضمان) ينبى أو مرادف لانه أقر البت سابقاً وجزءه فيما بقى حتى ضمننت اه سديد
(قوله لو قال ملطني الخ) ويقع كثيراً ان يقول لها عند الحسام اربى رنى وأنا أطلق أو تقول هى له ابتداء
أولاً ثلثاً وأولاً أنك الله يقول لها بعد ذلك أنت طالق والذى يشاد به موقع الطلاق جميعاً هو ما بين يديها
لو قال أرشدت من راءت لك اه عرش (قوله إلا إن شاءت) أى يقع وجهها اه عرش (قوله ومرادف)
خلافاً لنهاية ووقعاً للمعنى كالمهر أهنا (قوله ووقع لشارح الخ) كأنه يشير الى الشارح المحقق وأوجه ما بدأ
فانه وقع له هنا ماضيه ولا يشترطه القبول لفظاً كما تقدم هناك انتهى أى فى مسألة الألف فالتشريع لا كلفه
بفعل الألف مع أن مخصوص أصل الرضى متخلاً فهو قال إن عبد الحق قوله ولا يشترط المعلق بغير الطلاق مع
قوله أضمنت بل بغير ضمننت نظر المعلق فلا يكتفى قبله وحدوداً لغير الضمان كما علمه ما بين يديها مرادف
كالالتزام انتهى اه سديد (قوله إن شئت) أى قوله والمعلق بذلك فى المفسر فى الاقوله وبه دارق الى المتن
والى قول المتن وإذا علق بألفه مال فى النهاية (قوله كالمهر) أى فى أو آخر الفصل السابق (قول المتن وإن
ضمنت دون ألف لم تلقى الخ) تنبيهه ولو قسمت أو زادت فى التعليق بالألفه كان الحكم كما علمه ما بين يديها
(قوله بخلاف ملطني ألف فقبلت الخ) أى حدث لا يقع طلاق (قوله لأن تلك) أى ملطني على ألف (قوله
كالمهر) أى فى أو آخر الفصل السابق (قوله فى مجلس التواجب الخ) لا يفتى إن محله فى وإن يخصوا بخلاف
مضى فلا يعتبر فيه روى بل متى ملقت وضمنت ينبى وقوعه بالألف عليه فهل يعتبر فى الملتي أو لا يعتبر
حتى لو ضلعت بينهما بخوف لم لا يضر محل تأمل فليراجع ثم أيت فشرح الرضى ومنتهى الملتي على عدم
اعتبار الفور به اه سديد أقول يظهر قول الشارح بغير اتصال به الخ اعتبار التواجب لفظاً (قوله لأن
أحدهما شرط فى الآخر الخ) ليتأمل فى التعليق فان التباين قد تعين تقدم الضمان لموقع الطلاق لأن شرطه
والشرط لا يتقدم على شرطه اه سديد (قوله المعلق عليه) أى باللعن الغوى فوق وقوع الطلاق
معلق على تلقظها به وبالضمان بهذا المعنى أما باللعن الاصطلاحى فالمعلق عليه هو الضمان وتلقظها بنفسها
معلق اه رشيدى (قوله وليس المراد بالضمان هنا الخ) بقى لو أراد الضمان المازى بانه قال إن
ضمنت الألف الذى لى على فلان فانت طالق فضمنت ما يقع وقوع الطلاق بانئذ لانه بعض راجع للزوج
ولا يعتبر الحكم بمرأته من الألف بمرأته أو أداء الأصل كقولها لها أنت طالق على ألف فقبلت ثم أبرأها منها
أو أدأها عنها أحد فليتلزم لفظاً فافهم اه سم وهذا بخلاف ما قال له أن ضمننت لى أنه على عرو
فانت طالق فضمنت فهو جرح تدل على فان ضمننت ولو وصلى التراضي ملقت جميعاً. لم رجوع الرضى
للزوج وإن لم ضمن فلا وقوع وقول سم لانه بعض الرضى هو الضمان وأما كان عوضاً صبر ورة
ما ضمننت دون ألف فضمنت استحقاق المطالبته اه عرش دونه السديد عرفت المعنى لو كان القدر المعلق على
ضمنته لاز وجب له غيره وقالت ضمننت لك وقهر جميعاً كجسمته بعض المتأخرين انتهى والقاب الى هذا
أسهل أليس فيه غير محرج فوقف على عوض مغاير له وإن مصرجه الفاضل المحشى اه أقول ولعل الوقوع
بأن الذى قاله المحشى سم وفافهم اه عرش هو الظاهر (قوله وهو أن ضمننت الخ) وخقيقة العكس

والمدعى قاعده كلمة تشمل ما إذا كان هناك معاوضة (قوله بلفظ الضمان) كذا مر وقوله ومرادف
أسقطه (قوله وليس المراد بالضمان هنا ما عرفت فى باب الخ) بقى لو أراد الضمان المازى بانه قال إن
ضمنت الألف الذى لى على فلان فانت طالق فضمنت ما يقع وقوع الطلاق بانئذ لانه بعض راجع للزوج ولا يتغير
الحكم بمرأته من الألف بمرأته أو أداء الأصل كقولها لها أنت طالق على ألف فقبلت ثم أبرأها منها أو أدأها

ان ضمنت الى الفاعل فليس كذلك فاعل التعبير بما ذكره من المعنى والاشارة الى انه لا فرق بين صيغة الامر
وغيرها اه عرش (قوله واستشكل الخ) الظاهر ان الاستشكال متان في الحق والمحق به كاهو واضح وشهد
الى عدمه وقوله بعد ذلك فروع الخ اه سدد عريضة الكردى قوله واستشكل أى المثنى اه (قوله بما يأتى)
أى فصل تقوى بينهما عرش (قوله وقع في ضمن معاوضة) يبنى أن زاد تقبل التعاقب اذ ليس كل معاوضة
تقبل التعاقب الا ترى ان الخ مع معاوضة ومع ذلك لا يقبله اه سدد عريضة الكردى قوله قد قبل معاوضه
عدم صحة تعليق الارامع أى ما ذكره فليست اه سدد عريضة الكردى قوله فليست اه سدد عريضة الكردى قوله فليست اه سدد عريضة الكردى قوله فليست اه
مرتبعة نفا (قوله بان معنى الاولى) أى مافى المتن (قوله أى طلقها بالف الخ) كان الظاهر فى الحل ملكتها
الطلاق بالف تضمين على فان هذا معنى طلق فليس كذلك ضمنت وأيضاً فالذى يضر تعليقه انما هو التملك
لا الطلاق اه رشدى (قوله والثانية) أى العكس اه (قوله برديان الفرق الخ) أى فالوجه
الخاص ولا يضر التعليق فيه لا اعتقاده بكونه وقع ناهى فى ضمن المعاوضة والحاصل أن اللاحق مبنى على
تسليم وجود التعليق فى الحق والمحق به واعتقاده لما ذكره والمنزاع منه مبنى على أنه لا تعليق فى الحق به
بخلاف الحق فليست اه سم وفي السدد عريضة الكردى (قوله لان قبوله الخ) علة لقوله الا فى الاولى اه
سم (قوله والتعلق هنا الخ) أى فى خصوص هذه الصور لما قدمه فيها اه رشدى (قول المتن باعطاه
مال) أى متول معلوم والاقرب بانما هو المثل اه يعبرى وعبارة عرش فلوعلق باعطاه نحو جوبى وقال اقرب
أنه يقع الطلاق بذلك بانما هو المثل اه (قوله أو أياته أو وجهه) عبارة تشرح المنهج أى والفى وكلا أعطاه
الا بتاعوا الجىء وانتهى واقتصر فى شرح الروض على الخاص الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان
بمعنى التملك فى نحو أو قومه من مال الله الذى أى ما كماله فى الحكم بدخوله فى ملكه وأما الجىء فالحكم
فيه بالدخول فى ملكه مشكلى لانه لا بد على التملك اللهم الا أن يجعل على ما اذا دل على أنه لا بد على إرادة التملك
وأما قول الشارح أو أياته فان كان مصدر أى بالقصر فهو بمعنى الجىء أو مصدر أى بالدفء هو ما فى شرح
المنهج اه سم عبارة النهاية وكلا أعطاه الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان
على وجوده فى نشره بالتملك اه قال الرشدى قوله وكلا أعطاه الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان
وأما الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان
بخلاف ما إذا أعطاه من المعلق على معوضاً أو كان علمه مثله فتقاصدا لعدم وجود المعلق عليه اه معنى (قوله
أو أكرمه) الى قول المتن ولا يشترط فى النهاية الاقوله أو وجهه الى المتن وكذا فى المتن الا ذلك القول وقوله
فى غير خصوصى (قوله أو بركله) عبارة للفى ويقع باعطاه وكلاهما أمره بالا عطاه على بحضورها
وبذلك تنزى لا لحضورها مع اعطاه وكلاهما أمره بالا عطاه على بحضورها وبذلك تنزى لا لحضورها مع اعطاه
ولا تنزى اه (قوله فاصدق دفعه الخ) فان قالتم أن هذا اللفظ عن جهة التعليق أو دفعه عليه الأخذ بحسب
فهما أحد فليست ما فاقا م (قوله وبجوابه) فتراهم الخ لا يقال الا حسن أن يجاب بالاطمئنان التملك لا يقبل
التعلق لكن التعليق انما يفسد خصوص التملك يبقى عموم الاذن لا نقول كلامهم الا تحق النقوض
كالصريح فى الغاية بالتعلق مطلقاً وانما ذكره الغناء لخصوص وبقاء العموم على قول التوكيد فليست اه
(قوله وركا الخ) أى فالوجه معتداً بالحق ولا يضر التعليق فيه لا اعتقاده بكونه وقع ناهى فى ضمن المعاوضة
والحاصل أن اللاحق مبنى على تسليم وجود التعليق فى الحق والمحق به واعتقاده لما ذكره والمنزاع منه مبنى على
أنه لا تعليق فى الحق به بخلاف الحق فليست اه (قوله لان قبوله الخ) علة لقوله الا فى الاولى (قوله أو أياته
أو وجهه) الذى فى شرح المنهج منه وكلا أعطاه الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان
الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان الا بتاعوا وجهان
اشكال فى الحكم بدخوله فى ملكه وأما الجىء فالحكم فيه بالدخول فى ملكه مشكلى لانه لا بد على التملك
اللهم الا أن يجعل على ما اذا دل على أنه لا بد على إرادة التملك اللهم الا أن يجعل على ما اذا دل على أنه لا بد على إرادة التملك

واستشكل بما يأتى ان
توضيح الطلاق بالماتل
لا يقبل التعليق وبجواب
بما تقرر ان هذا وقع فى
ضمن معاوضة فقبل التعليق
واقترع لكونه وقع بفعلاً
مقصوداً بخلاف ما يأتى
ونوزع فى الخلق بان معنى
الاولى التفسير أى طلقها
بالف تضمينه فى والثانية
التعاقب المحض ونظيره صحة
بعض ان شئت دون ان
شئت بعكس اه ورويان
الفرق بين هاتين النماه
لغنى مرعى لا يأتى هنا
كيف والتعلق ثم مفيد
مطلقاً الا فى الاولى لان
قوله متعلق بمشيتوان لم
يذكرها والتعلق هنا غير
مفيد مطلقاً فاضى تقومه
وتأخره (واذا عاقب باعطاه
مال) أو أياته أو وجهه كان
أعطيتى كذا (قوضته)
أو أكرمه فهو رافى غير
نقصوى بنفسه أو بركله
مع حضورها بخلافه فاصدق
دفعه من جهة التعليق
(ين يديه) بحيث يعبره

و يمكن من أخذه لعله وعدم مانع منه (طلقت) بفتح الهمزة من ضمها وان لم يأخذ لانه اعطاه عرفا ولهذا يقال اعطته أو بفتحها أو بفتحها
 به فلم يأخذ (والاصح دخوله في ملكه) (٤٩٢) فمر الجرد الوضع لضرورته دخول العوض في ملكها بالايعاض لان العوضين يتقاربان

في الملك (وان قال ان
 أفضتني) أو أدت أو وصلت
 أو دفت الى كذا فانت
 طالق (فقبيل كالأعطه)
 فيما ذكره (والاصح)
 أنه كسائر التعلق فلا
 عليك لان الاقباض لا
 يقتضي التملك فهو صفة
 محضة بخلاف الاعطاء
 يقتضي غير فاعلم ان ذلك
 قرينة على ان قصد
 بالاقباض التملك كان
 فانه قبيل ذلك التعلق
 طلقني أو قال فيه ان
 أقبضني كذا نفسي أو
 لا صرفه في حواسني كان
 كالأعطه فيما يقصده
 فيعطي حكمه السابق
 (ولا يشترط لا قباض
 مجلس) تفرع على عدم
 الملك لانه صفة محضة (قلت)
 ويقع رجعا) لما تقرر ان
 الاقباض لا يقتضي التملك
 (ويشترط لتحقق الصفة)
 في صفة ان قبضت منك لا
 ان أقبضتني على المتقول
 المعتمد (أخذه) بخلاف ما
 هو ظاهر (بيدهم) أو
 من وكلها بشرطية
 السابقين كما هو ظاهر أيضا
 فلا يكفي وضعه بين يديه لانه
 لا يسي قبضاً أو يسي قبضاً
 (ولو مكره) ويجوز يقع
 الطلاق رجعا هنا أيضا
 (وايه أعلم) لو جرد الصفة

بالفرض فهو بمعنى الهبة أو مصدراً في بالدهم موافق لشرح المتهم (قوله لان أقبضتني) كتب شفتنا
 الشهاب للبرسي ما مش شرح المتهم من جملة كلام مانعه واعلم ان في الرافي ذ كر مسألة الاقباض وقال
 انه لا يست كالأعطه في حصول التملك بهام ذ كر مسألة ان قبضت منسك وقال انه مثل ان أقبضتني وقال
 عقب ذلك ويشترط لقبض الاخذ باليد اهـ ولهمناش الفرز في قوله في المتزوج يشترط لا قباض الاخذ
 باليد وهذا الصنيع كما هو ظاهر في ان قوله ويشترط لقبض رجوع المستثنين أمثلة له القبض فظاهر
 وأما مثله الاقباض فلان الاقباض يتحقق القبض فالتعلق على الاقباض تعلق على القبض هذا امراده
 رجعا لله تعالى والواجب عليه مناقشة الفرز في حيث اعتبر الاخذ باليد في الاقباض وقد فهم المحلل رجعا لله
 تعالى ما قلناه فيقول عليه في شرحه والله أعلم اهـ (قوله لان فعل المكره الخ) كتب شفتنا للبرسي ما مش
 شرح المتهم ما يدق هذا فقال سأن في الطلاق انه لو علق بفعل من يالي به ولم يصد ختالاً لانهما لا يثبت
 بالفعل مع الجهل والنسيان والاكره وظل بان الفعل منسوب اليه ولو علم الاكره وذاك عين ما في المنهاج
 هنا اهـ (قوله طلق) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناهم والقبض فيما يالي يقتضي الاخر وهو مشكل

وهي القبض دون الاقباض لان فعل المكره لغو شرعاً من لا حاشية في عنوان دخلت فدخلت مكره (ولو علق باعطاه تصور
 عبد) مثلاً (وصفة صفة) أو غيرها كونه كاتباً (فاخذته) عبداً (لا بالصفة) الشر وطهر (لم يطلق) لعدم وجود المعلق عليه (أو) اعطته
 عبداً (بها) أي الصفة (طلقت) بالعبداً (لوصف بصفة السلم) وبجر المثل في الموصوفين فغيرها الفساد العوض فيما بعد استعماله بصفة السلم

(واذ بان) الذي وصفه بصفة السلم (مع) لم يرد في وقوع الطلاق لوجود الصفة لكنه (١٩٢) يتغير لان الطلاق يقتضي السلامة (فيه)

يتصور ملكه وهو المستوفى فيه شروط السلم سبدر وعش (قوله واذا بان الذي الخ) آثار به الى
اصلاح المترادف له مع عيب عند الاخلال بكنهه رد ولا يفتي بظاهره من اجله الشرح حل معنى والا فلا
يحتج ان قول المصنف معيب معطوف على محذوف والتقدير او ما طاعتتم ان كان سلبا فارد له او عيبا فيه
رده اه وشيدي (قول المتن فله رد الخ) ولو كانت قيمة العبد مع العيب اكثر من مهر المثل وكان الزوج
محمورا عليه بسببه أو فليس فارد له بقوت العذر الزائد على السبق وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبدا فالرد
للسيد أي المطلق التصرف بكافة الزكشي والا فوله أي السيد بانه ومعنى (قوله على مقابله) أي مقابل
الاضع من ان ضمانها ضمان يد (قوله على صدى القيمة) أي فاستقر العبد في القيمة وما في القيمة لا يتعين
الا قبض صحيح بخلاف مسئلة التعلق فاما يقع الطلاق فيه ما قرارنا لا اعطاه فكان العدم يقع الاعلى البعد
فكان قياسه البطلان ولان اخلع خارج عن ذلك لكونه لا يفسد بفساد العوض فرجع الى بدل الضع
الشرعي بانه على الاضع السابق فتأمل فانه دقيق اه سبدر (قوله على أي صفة كان) لكن بشرط
كونه ملكا فلا يفتي معاذي كساق من قوة الا في النسيئة من لا يصح به اه عش وكردي (قوله
ولا يملكه) أي العبد المطلق اه عش (قوله وهي الخ) أي المعاوضة (قوله كما يأتي الخ) أي في المترادف (قوله
لم يقع) أي الطلاق (قوله وكان في يد الخ) عطفي وتزوج بها (قوله وقد يجيبان الصفة) عبارة
الغنى وفي السيد غير مثلها عن الشهاب العريضي انها اجيب بان المراد الاول لکن لم يفسد ملكه لـ
رجوع قيمته اليه وحيث ثبت البطلان ثبتا اه (قوله بعد) منصوب بالاعراب المحذوف وكان
الاولى الرفع بحذف الف كما في النهاية والمعنى (قوله العموم) وظهر انه لا يتأق هنا للعموم البسلى
لا الشورى اذ لا يصح أن يكون المراد ما قلعت بكل عبداي فلا تطلق بعض السيد وحده فقد يقال هذا
العموم يؤدى بهما الى الطلاق فان كان هذا العموم صحيحا لاستثنائه فلا طلاق له فتأمل اه رشدي وقد
يجاب بان المراد كما اشار اليه المفسر طلق بآي عبد كان وهذا العموم قوله لا يلى (قوله في حيز الشرط)
المراد بالشرط لو ان المستثنى منه انما هو عبيد في قوة بعبده هو في حيزه ولو انه معمول جوابه لان في قوله ان
اعطيتني عبدا اذ ليس معمول لغيره ولا لشرط لانه معمول ثم قبله لولسنا ان معمول الجواب داخل في حيز
الشرط لكن الاختصاص في حيز الشرط للعموم اذا كانت في الشرط معنى النسبي فكافة في التاويل
قال فظهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس للعموم النكرة في حيز النسبي اه الام لان غنى هذا تمسكا
بإطلاق غيره وقياسه اه سم بحذف (قول المتن منصوب) هل المراد به عبد لغرمها منصوب وهو بيدها
أو المراد به لهما منصوب وهو بدو الغائب عمل تأمل فان قول المفسر كالمقصود بهما دام منصوب باوى الى
الثاني وقوله ثم ان قال الخ جوى الى الاول فان الثاني ليس في يدها فلا يتصور ومنها اعطاء له الهم الآن واد
بالاعطاء ما يشمل الاعطاء لبعض الصفة كما عطيتك لو ان لم توجد صفة المتقدمة أو قال المراد بالمصوب
ما بين القسمين فلتأمل ولا يرأى مع فان هذه المناجحة مع من لا يشكل متر وتجرأ للاجل اه سبدر
أقول بجزء سم بان المراد الاول ولكن قول الغنى يتبعه في المصوب بما لوك عبد لها وهو منصوب
فما عطفه لاز وانها لا يطلق به كقوله الشيخ أو لمجد وان بحث الما ودي الو تو عزم فخرج بالعمد بن
الغيب فلا شك في وقوع الطلاق به كقوله الانرى اه الصريح في أن المراد ما بين القسمين وهو المظاهر (قوله)

والظاهر انه يجرى عنها ما يأتي (قوله في المتن فله رد وهو مهر مثل) ولو كانت قيمة العبد مع العيب اكثر من مهر
المثل وكان الزوج محمورا عليه بسببه أو فليس فارد له بقوت العذر الزائد على السبق وعلى الغرماء ولو كان
الزوج عبدا فالرد للسيد أي المطلق التصرف بكافة الزكشي والا فوله أي السيد بانه ومعنى (قوله في حيز الشرط)
ينبغي أن يجيب أن يكون المراد بالشرط لو ان المستثنى منه انما هو عبيد في قوة بعبده هو في حيزه ولو انه معمول
جوابه وليس في حيزه ان فليجوز أن يكون المراد بالشرط ان في قوله ان اعطيتني عبدا اذ ليس معمول لغيره
لان النكرة في الامتات وان كانت مطلقا عامة يصح
أن يرد بها للعموم على ان النكرة في حيز الشرط للعموم وحده فلا إشكال اه أصلا

اسما كـ ولا يرشـ له
وله
(رده ومهر مثل) به بناء
على الاصح انه مضروب عليها
ضمنان عقدا لا يرد في قول
تقيـه سلبا) بناء على مقابله
وليس له طلب عبد سليم
بتلك الصفة بخلاف ما لو لم
يعلق بان النكاه على عبد
موصوف وقيل وأحضرت
له عبدا بالصفة فتبعض ثم
علم عيبه فله رد وهو أخذ به
سلبا بتلك الصفة لان
الطلاق وقع قبل الاعطاء
بالقبول على عبيد القيمة
خلاف ذلك (ولو قال) أن
اعطيتني (عبدا) ولم يصغه
بصفة (طاعت بعد) على
أي صفة كان وهو سبدر
لوجود الاسم ولا يملكه لان
ما هنا معاوضة وهي لا يملك
بها محمول فوجب مـ
المثل كليات واستشكل بان
هذا التعليل ان كان غلـكا
لم يقع لان الملك لم يوجد أو
اقتضا وتزوج حبسا وكان في
يده أمانة وقد يجاب بان
الصيغة اقتضت شيئين ملكه
وتوقف الطلاق على اعطاء
ما تملكه والثاني يمكن من
غيره بخلاف الاول فانه
غير ممكن لكن به يدل بقرن
مقايـه فقولوا في كل ما
يمكن فيمخرنا من اهدال
القطع مع ظهور امكان
اعماله (الام) في مظهرة
على انه أراد بعبد العموم
لان النكرة في الامتات وان
كانت مطلقا عامة يصح

(مغصوباً) أو مكاتباً أو
مشتركا أو جانياً على رقبته
مال أو موقوفه أو موهبوا
مثلاً والضابط من لا يصح
ببيعها (في الأصح) فلا
تطلق به لأن الإعطاء
يقضي التملك وهو
متعذر فيما ذكر كالمغصوب
مادام مغصوباً بخلاف
المجهول نعم إن قال مغصوباً
طلقت به لأنه تعليق لصفة
حتمية فيزعمهم المثل
لأنه لم يطلق بجائزاً ولو أعطته
عبد لها مغصوباً بطلت به
لأنه بالذبح خرج عن كونه
مغصوباً (وله مهر مثل)
راجع لما قبله إلا أنه
يطلق بجائزاً ولو علق بإعطاء
هذا العبد المغصوب وهذا
الحر أو نحوه فاعطته بآت
بمهر المثل كولو علق بخمر
هذا كله في الحر فاما الأمة
إذا لم يعين لها عبدان فها
تتقاضى لهما ولو أوجبه
وقوعه بمهر المثل كولو عينه
(ولو ملك طلبة) أو طلقين
(فقط ففقلت طلقين ثلاثاً
بأنف فطلق الطلقة) أو
الطلقين (غله الألف)
وان جهلت الحال لأنه
حصل غرضه من الثلاث
وهو البينة الكبرى
(وقيل لئله) أو لثلاثة فوز بها
لثلاث على الثلاث (وقيل)
إن علت الحال فالف ولا
فتلته) أو لثلاثة

أوجبتاً لعل محل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار الفداء في المهرين بغير إذن المرتبه ١٥ سدد عمر
أقول والله أشار الشارح بقوله لا في مادام مغصوباً (قوله بجمعها) الضمير الأول للزوج والثاني للمغصوب
عبداً انتهية من لا يصح بيعها عن نفسها (قوله فكذا كر) أي ضمن لا يصح بيعها وقوله كالمغصوب
المختص بالقياس بعبد النجاسة متعذر في المغصوب (قوله ولو أعطته عبد المثل) راجع لمسئلة المتن ١٥
سم وكسب على السيد عمر أيضاً ما نصه كان يحدز واليد الغاصب عنه فاقطع عليه عنه فواضع إلا أن
تسميته بغيره مغصوباً لا يتخلو عن تجوز وإن كان قبل ما ذكر فصل تأمل لتعليقه ما ذكر بامتناع البيع
ومادامت يد الغاصب مستوفية فبيعته بمنع اللهم إلا أن يفرض فيما إذا كان الزوج قادراً على انتزاعه
وبالحال فالتعذر يحتاج إلى التأمل والمراجعة ١٥ ومرعن المغني ما وافق ما رآه (قوله طلقته) أي
ويقع ما تباعه المثل قاله عس وضوءة تطاهر إذا فعل العمل كالصريح في أنه يقع بالعبد المذكور بل ما مر
أن نفع السيد عمر صريح فيه (قوله إذا لم يعين لها عبد) ما إذا عينه كان أعطيني هذا العبد فانت طالق
فاعطته فطلق ويلزم ما هو المثل ولم يختلف كلامهم في هذه المسئلة إلا حازراً عن ذلك ١٥ سدد عمر زادهم
والفرق شد الجاهلية في غير المعين مع عدم ملكه ١٥ (تقول المتن ولو ملك طلبة) راجع النهاية والمغني
وسم فان فيها بآد مسائل (قوله أو طلقين) أي قوله ولو طلقها في النهاية وكذا في المغني الأمثلة العاطقين
تكون النكرة للعموم في حر الشارح إذا كان في الشرط معنى النفي كما في التلويح ونقله عنه مولانا خسرو
في حواشيه علق في بعض المواضع حيث قال قوله في أوائل مباحث الباب الثاني بدليل وقوع الأمر نكرة
قوله الأمر كذا فخط الحشى فراجع التلويح فاعل العبارة الاسم في سياق الشرط الخ مائة سم فسمعت لأن
النكرة لا تقع في سياق أي شرط كان بل إذا كان في معنى النفي مثل أن ضربت رجلاً فكذا فإنه في معنى
لا ضرب رجلاً وقد سبق في بحث الفاظ العموم حتى قال الشارح يعني صاحب التلويح ثم بعد تقرير
الكلام فظهر أن عموم النكرة في موضع الشرط ليس إلا عموم النكرة في موضع النفي ١٥ اللهم إلا أن يمنع
هذا كما يقال غيرهم وفيه ما فيه تأمل (قوله في المتن مغصوباً) لا يقال بجملة إذا لم تقدره أي وهو على
انتزاعه لا تقول هذا لخط لان المراد العبد الذي عينه ما عيدها المغصوب فلا يتصور دفعه مع كونه مغصوباً
(قوله لأن الإعطاء يقضي التملك) فاعتبر ما قبل التملك نظر الصيغة لإعطاء وإن لم يملكه كما تقدم فلا
منافاة بينهما ١٥ (قوله ولو أعطته عبد المثل) راجع لمسئلة المتن (قوله ولو أوجبه من وقوعه بمهر المثل المثل) الخ
ومقابل عدم الوقوع بطلاناً بخلاف في المعين مع عدم ملكه (قوله في المتن ولو ملك طلبة فقط ففقلت الخ) قال
في الروض ولو قالت طلقين ثلاثاً بالف فطلق واحدة بالف وثنتين بجائزاً لم تقع الثنتين بجائزاً وإن قال
واحدة بثلث الألف وثنتين بجائزاً وقعت الأولى فقط أو دون الثنتين للينونة أو وثنتين بجائزاً واحدة بثلث
الألف وقع الثلاث إن كانت مدخولاً أو لا فالثنتين ولو قال ثلاثاً واحدة بالف وقع الثلاث بثلثها وقوله لم
تقع الواحد وقع الثنتين بجائزاً قال في شرحه هذا ما لا إلام ومن تبعوه قال في الأصل أنه حسن متجه بعد أن
استبعد ما نقله عن الأصحاب من وقوع الأولى بثلث الألف لأم المرص بواحدة آية كالجاهلية ولا تقع الأخرى إن
اللينونة وقوله ولو قال ثلاثاً واحدة بالف وقع الثلاث بثلثها قال في شرحه هذا ما لا إلام من متجه بعد أن
السابق فقل قوله لا يقع الاثنتين بجائزاً وكان الاتفاق بالمصنف أن يثنى على قوله كالمشني عليه فيما مر ١٥
واعترض شيخنا المشاب الرمي مافي الروض في الموضوعين فلهذا في بينهما فإنه في الأولى خالفها في العدد
والعوض وفي الثاني خالف في العوض دون العدد ثم قال في الروض إن خالت طلقين واحدة بالف فقال أنت
طالق وطالق وطالق فان لم يردياً أو أراد بالاولى لم يقع غيرهما أو الثانية فالأولى رجعية في المدخول بها أي
والثانية بآد بناء على جهة خلع الرجعية ولغت الثانية للينونة وخرج بالمدخول بها غير هاتين بالاولى
أو الثالث وقوع الثلاث الثلاث العوض والاوليان بلا عوض وإن أرادها الجميع أي والأولى والثانية أو
والثالثة وقعت الأولى فقط بثلث الألف ١٥ قال في شرحه قال في الأصل ذكر المذهب بثلث هذا التخصيص

ولو ما خلفها نصف الطلقة، فهل له سدس الانف أخذاً من قولهم ولو أجاب ببعض ما استوزع على المسؤل أو السك لان مقصودهما من البيونة الكبرى حصل هنا أيضاً كل يحمل قولهم في التعلل في بعض المسائل نظراً لما أوقعه لال لوقع يؤيد الدال ويثبت ما مذك على ما يأتي ان قوله نصف طلقة هل هو من باب التعبير بالبعث عن السك أو من باب السراية فعلى (١٩٥) الأول يستحق الانف لأنه عليه أوقع الطلقة وعلى الثاني لأنه لم يقع إلا

(قوله ولو طلقة نصف الطلقة) أي ما لو قالت طلقتي ثلاثاً بالسر وهو عكس طلقة ففعل (قوله أو السك) قال به شيخنا الشهاب الرمي كما جرد في خطه مر اه سم واحتمده النهاية والمعنى أيضاً لا لا وحمل كالسمة ما لو أوقع بعض طلقة فيسحق الجميع أيضاً وهو الوجه ما قبله من الماراة أعادها البيونة الكبرى اه (قوله نظراً لما أوقعنا) مقول قولهم الخ (قوله يؤيد الدال) أي إن له السدس (قوله بناء ذلك) أي الخلاف في أنه هل يجب السدس أو السك (قوله أما لو كانت الثلاث) محترز لقول المتن طلقة ففعل (قوله فيسحق واحدة ثلثه) عبارة سم من العباب فإن أوقع الثلاث وقع به وان أوقع واحدة ثلثه أو أطلق وقعت ثلثه أو باكثر من ثلثه يقع وان أوقع اثنين فله ثلثا أو طلقة ونصف فله نصف فقط أو نصف طلقة سدسه اه (قوله كسر) أي قبل قول المتن وإنا نكسح أو أطلق بعوض الخ اه كردى (قوله وهذا) أي قوله ولو واحدة ونصف ونصف وكذا الإشارة في قوله على هذا (قوله لا تأخذنا الخ) أي فيما لو طلقة نصف الطلقة وهو عكس واحدة (قوله انه يسحق النصف) أي فيما لو طلقة نصف الطلقة وهو عكس واحدة فقط (قوله يستحق الكل) أي كما في الثلاث وبقاها وقوله فيسحق نصفها الخ أي كفي ملك الثلاث وبقاها واحدة ونصف (قوله الضابط) أي قوله ذكره الشهاب في النهاية (قوله أو حصل) من التفصيل (قوله صريح الخ) قد عرر صراحته فيما ذكره ويسلكه في لزوم كل المسمى في مسئلته وذلك لان معنى حصل مقصودهما ما أوقع ان يترتب على ما أوقع مقصودهما ويكون هو سبباً وهو كما ذلك فتأمل اه سم وحوى على ذلك المعنى والنهاية كسر آتفا (قوله بأن) أي قول المتن يصح في النهاية الاقوله وان نازع فيها البقي وقوله وقضيت امر الى المتن (قوله لتقدره) أي قوله يصح سلماً في المعنى الاقوله كالجاء الى المتن وقوله وان نازعها البقي (قوله وبه) أي عهد التحليل فإن أنت طالق الخ أي حسب لا يقع به الطلاق (قوله وحذفها الخ) جواز المعنى قال ابن شعبة

فيها اذا ابتدأ فقال أنت طالق وطالق بالسر ففعل ففعل لا مطابقة للإصباح وكان النصف حذو ما قبل ان عبارة ناذهب تفهم خلافه وليس يكفل اه ثم قال في الرض عقب ما تقدم قال أو جواهما أنت طالق وطالق وطالق احدها من ألف تعذرا اراة مقابلة الجميع قال في شرحه وبقيت الاحوال التي ذكرها كسر اه (قوله ولو طلقة نصف الطلقة الخ) في العباب فصل لوقالت طلقتي ثلاثاً بالسر وهو عكسها فان أوقع الثلاث وقع به وان أوقع واحدة ثلثه أو أطلق وقعت ثلثه أو كثر لم يقع وان أوقع اثنين فله ثلثا أو طلقة ونصف فله نصفه فقط أو نصف طلقة سدسه اه وهو عكس ثلثين فان أوقع واحدة فله ثلث الانف وهو عكس واحدة فله كله وقوله أو نصف طلقة سدسه وقوله أو وهو عكس ثلثين الخ هذا يؤيد بان في مسئلة الشرع السدس وقوله أو وهو عكس واحدة الخ يؤيد بان في السك فليأمل قد يقال لا يبدى هذا لان مسئلة الشرع فيما اذا كان لاكلاً الا واحدة وسبب العباب فيما اذا كان عكس الثلاث وفريقين المستثنى وقد يقال أيضاً ان قوله أو وهو عكس واحدة فان أوقع الخ لا يبدى في الثاني لان قوله فان أوقعها يؤيد الاول الخ مفهوم أو أوقعها هذا اذا لم يقعها بان وقعت كانت أوقع نصفها لغيره السك اذ فرق بين الاقاع والوقوع فليأمل ويحرم قال فرغ لوقالت طلقتي نصف طلقة أو أطلق نصي أو يدى مشافضل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بان تهر المثل أي لنفسا نصفها معاوضة اه (قوله أو السك) قال به شيخنا الشهاب الرمي كما جرد في خطه مر (قوله فيسحق واحدة ثلثه) أي فلما وقع واحدة باكثر من ثلثه يقع كسر عن العباب (قوله صريح الخ) قد عرر صراحته فيما ذكره ويسلكه في لزوم كل المسمى في مسئلته وذلك لان معنى حصل مقصودهما ما أوقع ان يترتب على

بعضها والباقي وقع سراية فورا عليه فلا يستحق في مقابلته شيأ أما لو كانت الثلاث فيسحق واحدة ثلثا ولو واحدة ونصف فله كسر وهذا يؤيد ما قلناه انه يستحق السدس فان قلت القياس على هذا انه يستحق النصف لأنه لو لم عكس الاطلاق وأوقعها يستحق الكل فيسحق نصفه بنصف ما قلت ثم القياس ذلك لولا قوله لم المسؤل كله فأجابه فله المسى أو بعضه فله مسطه وان ملك بعض المسؤل وتافق بالمؤل أو حصل مقصودها بما أوقع فله المسى والا يوزع المسى على السؤل ذكره الشهاب فقوله وما الا آخو صريح في أنه ليس له في مسئلته الا السدس لان ما أوقع لم يحصل مقصودها وانما حصل لم يقع وقد علمت من كلامه انه اذا لم يحصل مقصودها وزع على السؤل فيشبه ما يجب له الا السدس (ولو طلبة طلقة بالخلق) بألف أول يذكر الانف طلقت بالاف أو (بما توضع

بما توضع) أي قدسره على الثلاث بحيثما يعوض وان قل أولى به فارقت طالق بالسر ففعل (وقل بالسر) جازي على ما أنته (وقيل لا يقع شيء) لاختلافه في أصله قال طلقتي واحدة بالسر فقال أنت طالق ثلاثاً أو زائد ذكر الاصوغ الثلاث واستحق الانف أي كالجاء وحذفها العلم من كلامه بان الطلاق البطلان فيه لم تغير الزيادة فيه على ما أنته (ولو قالت طلقتي غداً) مثلاً (بألف)

أوان طلقني غدا فلك ألف (فطلق غدا ٤٩٦) أوقبه (غير قاصدا الابتداء بآت) وان علم بقساد العوض كالجوالح بغير لانه حمل

مقصودها وزاد في الثانية بالتجسس وان تاريخ فيها البقيني (بغير للث) لفساد العوض يجعله سلبا منه في الطلاق وهو محال فيه لعدم ثبوته في الفدية والصحة بتصرعها بتأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لان القلب فيه انما العوضه وبها فانزلت هذه قولها ان يسهل الغد وطلقني فلك ألف فطلقها في الفدية ما لم يستحق المسمى لانه ليس فيه تصريح منها بتأخير الطلاق اما لو قصد الابتداء وحلف بان انهم أطلق بعد وقوع رجوعها لانهم لو سألوا لكانت النازر به عوض فقال تصدعت الابتداء صدق بينه فهذا أولى ولانه يتأخر مبتدئ فان ذكر اجمالا اشترط قبولها (وقبل في قول بالمسمى) واعترض بان الصواب بسببه لان التفرغ انما هو على فساد الخلع والمسمى انما يكون مع حبه وبرد بان يله من اللزق فيقتد القولان فان قيل يله منه أوقيته قلنا انما يجب هذا فيما اذا وقع الطلاق بالمسمى ثم تلف وكان وجه وجوبه مع الفساد على خلاف القاصدة ان الفسادها ليس في ذات الموض ولا مقابله بل في الزمن التابع فلم ينظر اليه (وان قال

وكان ذلك ساطعا من نسخة المصنف بالحرر وهو ثابت في النسخ المصنوعة عن نسخة المصنف اه (قوله) أوان طلقني غدا الخ) وان هذا الاصل على ان طلقني غدا كالحال في وضو أمهلا اه (قوله) أوقبه غير قاصدا الابتداء سبذ كرجعتهما (قوله) وان علم بقساد العوض) أي خلافا للقاضي ومن تبعه كايين في شرح الرضا اه سم (قوله) في الثانية) أي فيما اذا لم تقبل الغد (قوله) يجعل) أي العوض وقوله منها أي الزجته أي الزوج وقوله وهو أي السلم محال فيه لعدم ثبوته أي الطلاق (قوله) والصيغة) عطف على العوض (قوله) فيه) أي سببا (قوله) وهذا) أي قوله والصيغة الخ (قوله) قولها ان يسهل الغد الخ) لم يظهر مما ذكر وجه الفرق بين هذا وبين قولها ان طلقني غدا فلك ألف ولعله ان العلق عليه في ان طلقني غدا الخ الطلاق المرق في الغد بخلاف قولها ان يسهل الغد الخ فان العلق عليه في معنى الغد وان كان عطف الطلاق عليه مستلزم التعليق عليه اذ يضاف قوله الا في لانه ليس فمخال اشارة الى ما ذكره اه ع (قوله) فطلقها في الغد) قال في شرح الرضا ولو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم ان بقيت فالبه الطلاق الى الغد استحق فيه المسمى والا فلا انتهى اه سم زاد السيد عمر مائه وسكت على طلقها بعد الغد وقد يؤخذ من قولهم بالوقوف رجوعا في نظره ذلك في مسئلة طلقني غدا الخ ان لم يكن كذلك لعليه فظهر انه لا فرق بين متى وغيره اجمالا تصرح بالترجيح فان صرح به فينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في بقائه في الغد وسكت ايضا عما قال قد صدق الابتداء وظهر انه يصدق بينه اخذا بما تقر في المسئلة السابقة ايضا فلينأمل اه (قوله) استحق المسمى) كان ينبغي ان يزيد فيه لفظ حيث كالا ينبغي اه رشدي (قوله) وحلف ان اتم) جملة معترضة بين المتعاطفين لاسيما دمر (قوله) فقال تصدعت الخ) أي فاجابها فقال الخ (قوله) مبتدئ) عبارة انما خالف قولها فكان مبتدئا اه (قوله) يبدئ) أي الالف اه رشدي (قوله) انما يجب هذا) أي المثل أو العلة (قوله) وجوبه) أي وجوب المسمى المرجوح اه ع (قوله) مع الفساد) أي فساد الخلع (قوله) على خلاف القاصدة) متعلق بقوله وجوبه (قوله) ان الفساد الخ) خبر كان (قول المتن وان قال اذا الخ) وان قالت طلقني شهر بالحق ففعل وقع مؤيد بالان الطلاق لا يؤقت بغير المثل لفساد الصيغة بالتأنيث اه معنى (قول المتن قبلت) أي بان قالت قبلت أو التزمت وليس من قولها ما لم يجرأ أحسن اه ع (قوله) فوراً) وقوله ولو على التراخي كذا في المتن (قوله) فوراً) راجع لقوله ما لو دخلت الخ (قوله) وهو متب) انترسم (قوله

ما أوقفه مقصودها وان يكون هو ميبا فيمونها كذلك فتأمل (قوله) أوقبه) يخرج بعده (قوله) وان علم بقساد العوض) أي خلافا للقاضي ومن تبعه كايين في شرح الرضا (قوله) والصيغة) عطف على العوض (قوله) في الغد) يخرج قبله (قوله) في المتن وان قال اذا دخلت النار فانت طالق الخ) عبارة الرضا وان علمه بصفة وذ كر عوضا كقولها اذا جاهد أو دخلت النار فانت طالق بالحق قبلت فوراً وكذا لو كان سؤالي أي كقولها علق طلاق يبدأ وبنسول النار بالحق فخلق طلق بالمسمى عند وجوبه بالصفتو يستحق المسمى في الحال وكذا يستحق في الحال لو قال له اذا جاء الغد وطلقني فلك ألف فقال اذا جاء الغد فانت طالق اه قال في شرحه قوله في الحال من زيادته وقوله فقال الخ من تصرع لولا يناسب استحقاق المسمى في الحال لان استحقاقه متعلق بجميع ما نفذ بالطلاق فالوجه حذف في الحال والتصريح في الجواب بقوله الاصل عطفها في الغد اجابة لها وعليه لو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم ان بقيت فالبه الطلاق الى الغد استحق في المسمى والا فلا وكذا ينبغي ان يقال أي ان بقيت الخ فيما تصرع فيه المصنف اه وقوله ولا يناسب استحقاق المسمى في الحال أي بخلاف ما قبله لان الاستحقاق متعلق بالطلاق وقد وجد (قوله) كما فادته الغاء) في دعوى فادته اياها بحث وان ذكرها الشارع المحقق الجلي وذلك لان دخول الغاء القبول والقبول المعلوم طيبا بل هو افعلى انما تصدق فوراً المجموع المصدق مع تقدم الدخول وطول الفصل بالنسبة لقبول لان يجب ان يمنع تحقق فوراً في المجموع اذا

أنه لا بد من الترتيب بين الخول والقبول ولا يمكن أن تقدم الخول على قبول أو يتقدم القبول على الخول بل قد لا يزال لها (خلقت على الصحيح) لوجودها على قبول ملاقاتها (بالمسمى) لجواز الاعتراض عن الطلاق (٤٩٧) المعلق كما يجوز يلزمها تسليمه حال كسار

الأعراض المماثلة للقبول
تأخر بالترتيب في وقوعه في ضمن التعليق بخلاف
الخصم يجب فيه مقارن
العرضين في الملك وقوله
بالمسمى لا يقتضي ترجيح
الضعيف أنه لا يجب تسليمه
الأعداء وجوده في مختلفها
إن زعمه لأنه إنما ذكره
كذلك لأداة اليونانية كما
قررته (وقد جزمه) أو قول
بغير المثل (لأن المعارضة
لا تقبل التعليق ويرد بان
هذه معارضة غير محضة
ويصح اختراع اجنبي
وان كرهت الزوجة) لأن
الطلاق يستقر به الزوج
والا التزام من الزوجين الاجنبي
لأن الله تعالى سمى الطلوع
فداء فكذلك الأسير وقد
يجعله عليه ما يعليه بينهما
من الشر وهذا كالحكمة
والا فلو قصدت إتمامه
أنه يتزوجها صم أيضا
لكنه يأثم فيما يظهر بل
أعلمها بذلك فسقط كمال
عليه الحديث (الصحيح وهو)
كاختلاعهما (أي في)
أقفا الا التزام السابقة
(وحكا) في جميع ما مر فهو
من جانب الزوج به سواه
صفتها معارضة يشوب تعليق
فله الرجوع قبل القبول
نظر الشوب للمعارضة وقول
الشارح نظير الشوب
التعليق وهم من جانب

لا بد من الترتيب (الح) أي من تقدم القبول على الخول فكان الأول بين القبول والخول (قوله) المثل
خلقت الخ) ويستثنى من جهة تعليق الخلع بالمسمى ما لو قال ان كنت حاملا فانت طالق على مائة وهي حامل
في غالب الظن فتعلق إذا أعطته وهو عليها مثل حكمه الرافعي عن نص الملازمة به ومعنى عبارة سم في
الروض قال حامل ان كنت حاملا فانت طالق يدبر فقبلت طلقته بغير المثل قال في شرحه لفساد المسمى
وجه فساد ما لم يجهول لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبه ما إذا جحد عوضا انتهى اه قال ع
قوله وهي حامل في غالب الظن لم يبين مفهومه والمسمى يظهر انه ليس بقدر وقت ما طلق الزوجان المداوري
كونها حاملا في نفس الامر وان لم يظن به وهو ظاهر فيما إذا لم يصدق الحمل بعلامات قوية فان تحققها
فلا تقرب وقوع الطلاق بالمسمى وقوله وهو عليها مثل أي يورد الماتن اه (قوله) اه أي لا يوقف
وجوب تسليمه على الخول سم على حج أقول وعلمه فلو سلم لم يدخل الى ان ماتت فافسدت استرداد
الالف منه ويكون تركه وأنه يفوز بالثواب إذا خلاصته منه لخدمته في ملكه فليراجع اه ع (قوله)
خلطا لمن زعمه) قال شيخنا رحمه الله في الحلال الخ اه قلت الحلال الخ لم يدع هذا وإنما ذكره ظاهر عبارة
المصنف وظاهر ان ما قاله الشارح لا يصلح الرد به اه (قوله) لان الخ) أي المصنف (قوله) لا تقبل التعليق
أي في وقوع فساد العرض دون الطلاق لقبحه التعليق وإذا فسد العرض وجب مخرجه المثل اه معنى (قول)
المثل اختراع اجنبي) أي مطلق التصرف بلفظ خلع أو طلاق اه معنى (قوله) لان الطلاق) إلى قوله ويؤخذ
منه في النهاية وانتهى الآقوله وهذا كالحكمة في الماتن (قوله) وتقدمه اه أي الاجنبي عليه أي الخلع ما يعليه
بينهم من الشر أي سوء ما عاشر وقدمه أقام محدود الله تعالى في فصره الماتن في ذلك ليس بسوء كما قاله بعضهم
وقوله وهذا شارحا للعرض القبيح على الاجنبي على الخلع كالحكمة أي في خلع الاجنبي لانه لجواز ما ولا
لا تمتنع عند عدم ذلك العرض اه كردي (قوله) فهو من الزوج الخ) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة
معارضة فهو معارضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظر للمعارضة أو بصيغة تعليق فتعلق فيه
شوبه معارضة فلا رجوع له فأنظر لم يذكر هذا من القسمين هنا ولم اقتصر على الأول وسيعلم بما يأتي في ربه
قد يتعلق على العرض من جهة الاجنبي الماتن سم اه ع (قوله) وقول الشارح نظر الخ) أي يدل
نظر الشوب للمعارضة اه ع (قوله) وهم) عبارة للمعنى والنهاية سبق قلموه التي بالادب على ان في
بعض نسخ الماتن نظر للمعارضة كانه عليه ما بين عبد الحق في سائتيه اه سديع (قوله) يشوب جملة
فلا اجنبي أن رجع نظر الشوب الجملة معني ويحتمل وقد يقال قد تقرر انه من جانب معارضة فيها شوب جملة
وكل منهما يقتضي جواز الرجوع قبل جواب المحب فلو خصص الجملة بالمثل بقوله نظر المجمع
انه لو وقع الخصم بالمثل كان أنسب لان المعارضة جعلت لمحوطة أصلا والجملة تبعها كالمشعر به
صديقهم فلنأمل اه سديع وقد عاين بان ذلك مجرد المناسبة لتمامه (قوله) في طلق الخ) عبارة للمعنى
فإذا قال الزوج لاجنبي طلق الخ أو قال لاجنبي الرجوع طلق الخ اه وهي لنظر والمطوف عليه قوله
قبل ولعله فاجابه أحسن (قوله) نحو طلق الخ) عبارة للمعنى صورا أحدها ما لو كان امرأ أن تخالغ
تراني أخذ امرأته فليأمل (قوله) في الماتن طلق بالمسمى) في الرض في باب الطلاق (فرع) قال الحامل
ان كنت حاملا فانت طالق قال يدبر فقبلت طلقته بغير المثل قال في شرحه لفساد المسمى وجه فساد بان الحمل
مجهول لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبه ما إذا جحد عوضا اه (قوله) اه أي لا يوقف وجوب تسليمه
على الخول (قوله) فهو من جانب الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة معارضة فهو معارضة فيها
شوبه تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظر للمعارضة أو بصيغة تعليق فتعلق فيه شوبه معارضة فلا رجوع
له فأنظر لم يذكر هذا من القسمين هنا ولم اقتصر على الأول ويعلم بما يأتي في ربه انه قد يتعلق على العرض من

الاجنبي (شرواني وان قاسم - - - - -) (سابع)
طلعت امرأتي بالثب في مثل قبل وطاق امرأتك بالغ في ذم في فاجله بين بالمسمى ويستثنى من قوله حكما نحو طلقها

على ذلك المصوب أو الخمر أو قنيد هذا فبقية وجباة فارق ما عرفها بان البضع وقع لها فاعلم ما به انه بخلافه يؤخذ منه أنه لو قال المصوب على ما في ما في كتمان قبيل وهما يمانان أنه لا شيء فيها : فإعلم على ذلك وقع وجباة لا شيء : إلا أن يعرف أن فساد العوض بسلامة من لفظة وهو قنيد : وذلك الخمر لا يقتضي أنه لم يلزم له عوض العدم (١٩٨) حصول مقابل له وهما لا فسادا في لفظة بل هو لفظة معاوضة صحيح وانما غاية الأمر أنه لا شيء في

كسفي الحار، وهذا بعض
 عسدم البسوة، تقول: دم مهر
 المثل، على ما نفاخر الله به.
 وتو به ما مرانهم جابوا
 هذا من العوض المقدر
 لا فاعسو بائي آخر التيسه
 الا ما يصرح بهذا قول
 خالع من زوجي رجل بالف
 مع من غير تفصيل لاختاد
 البائل بخلاف ما واختلفا
 به ويحرم اختلاصه في
 الحيف بخلاف اختلاصها
 كما سب ذكره، ومن خلع
 الاجنبي قول أهلنا
 خالها على مؤخر صداقها
 في حق فيصباح يقع باننا
 بتلى المؤخر فيمة السائلة
 كما هو ظاهر، لان لفظة مثل
 مقدره في تزويج ذلك وان
 تنزل على امرئ البيع ولو
 قالت جوي كذا لهما بهتته
 زاد اوقنص، لان التامية
 اقتدره تكون من ثلثين
 حيث الجملة، ويعد ذلك
 فاقى الورع وتواقي أيضا
 في الزوج خالع وزوجها
 على مؤجل صداقها على
 زهر مثل ذمة غايه وطافه
 كذا في به شعر رجعا
 مؤلته ردف طلع الاب
 صداق بنتوا لهرم الذي
 فيتمثل وضع المزوج
 اعلان على فقط ما عليه

وعلى الزمان من مخيم سدائهم لم يحصل لبعض العوض وليس كالمعلم يعلم ويجهول حتى يجلسا مقابل الجهول من مهر
 المثل لأنه لا يمكن إيجابه عليها لعدم موافقها لواعي أبيه لأنه لم يسأل الجهول بل يعلم لمها وليس له السؤال اهـ فلهذا هو مع ما قدم في
 قلت مشكك لأنه جعل موخر الصدقات في كلامه لا على غير تقديره حتى أوقعه بانها بطله ولم يحصل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه أشار
 الجواب بان الاملا كانت في ذهنه كان فقه طاهره على المثله والاول

المسلم يقل ذلك انصرف لعين الصادق لائله ومن ثم اُفتي ايضا فحين سألوا وسج بته قبل (٤٩٩) الوطء أن يظلمها على جميع صداقها والثرم

نہو اللہ حافظہ ہا و احمال

من نفسه على نفسه لها
وهي تجوز به بأنه خلع على
نفسه صدقات في ذمة الابل
يلد الحولة المذكورة وتم
شرط صحة هذه الحولة ان
يجعل الزوج به لفته اذ لا بد
فيها من ايجاب وتول ومع
ذلك لا تصح الا في نصف
ذلك السقوط نصف صدقاتها

عالمه بين يديه وتوافقه فيق
لزوج على الابتناء لانه
سأله بتفسير الجميع في ذمته
فاسقته عليه والسحق
على الزوج النصف لاثم
فطري يقبل بسأله انخلع
بتفسير النصف الباقي
لمجوده لبراهه حيث
بالحواله سن جميع دين
الزوج اه وسهله مما
باتي ان الضمان بالبراهه
مماثل لان التام المذكور
منه وان لو حوالة وما
ذكر من الانكشاف بالقرينة
مخالف لما ياتي عن شيخه
الطائفة انه لا مدعيان
نعتقد لكن الاول اوجه

﴿تَبَيَّنَ﴾ * أقدم مؤلفه
لفظاً من غير استئذان
ع استئذانهم من الحكم
أنه لو قال أن أرفأ فسلان
من كذا على فانت طالق
فأرأه وقع بانأوه الوجه
خلافاً لرفعهم الله رجباً لأنه
تعلق محض بآلان المبرئ
لأنه لم يتصل طالع بك لرفع رغبة
في طلاقها وذلك لأن كلاً
من هذين التعللين فاسد
وإما العوض منه فهو منها

هذا الكلام أن الجدل على معنى المثلثة وتقدرواها مشروط بالقرينة بل وبقصد المثلثة كإقتضاه كلام البصري الآتي اه سم وقصته انه لو قصد والجدان وجن جو عوفه في خمنتمو جل صدقاتهم ودم جيعا يسبح الطلاق بانتم ائجل المؤجل ودمهم وظاهر انه صدق بمنته قصد ال جوع العجمع ثم رأى قال السدعير ما منه قوله لما بل يقل الخ قد يقال لاجل قوله في خمنتم واجهات قوله على جل صدقاتها فيضايكون قرينة تقدير المثلثة بمعنى وقد يقال انها حرف في قوله في الأول ظاهر في القاطدة المثلثة انحصار تعلقه بمنته صدقاتها بخلاف ما نحن فيموجود ما يصلح لتعلقه بل بتعلقه بهو الظاهر وانما نحن بتعلقه بها من ان قال الان اودت ذلك لا يعيد بقوله اه (قوله لعين الصدق) أي عين مؤخر الصدق (قوله والتمه به) أي حاجة للانترام مع ايراد المثلثة سم فديقل ذلك كره ليس للاحتياج اليه في ما ذكر بل لحاجة صور والسؤال اه سيدعير (قوله فطاعتها) قد صدقوا العوض على الوالدة زوج والصدق على الزوج لهما ثاني في محتمل من نفسهما لهما على الزوج على نفسهما الزوج على علم اه سم (قوله واستلام من نفسه على نفسه) أي على نفسه محتملان من جهة المثلث ومجاله الاطماع من جهتهن في الزوج فطقت بل الحوا الى دين البنت الخعة الوالدة بلدين في الزوج ويبرأ منها كرهى (قوله من نفسه) أي تقار الوالدة (قوله يبدل الحوا الى المذكورة) قد يقال ان الحوا الى المذكورة متأخرة عن الطمع الا لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حثه على الاب حتى تنأى الحوا عليه فكيف تكون حرف ينوجب بانهم ما عاخرها هل على انها ما أورد المثلثة فيقال ان تركها الحوا لسم ورواها بل فرض المسئلة وقوع عداكر بعضهم اوا مائة كاهو الظاهر في قوله فطاعتها قد ذكر الخوا في المعطو الما السابقة اه سيدعير (قوله ان يجعله الزوج به) يعني ان يجعل الال للصدق لا بل البنت البني على الوالدة بلدين في الزوج الخ (قوله في خمنتمو) قد يقال ان الحوا الى الخة فيقتل بذلك من البنت الخة فيالموا الوسط عند من الزوج اه كرهى (قوله به) أي الصدق وقد لبنته تحت الضمير به وفيه توصيفا للضمير ولو قال به لبنته لسار عن الاشكال (قوله فطر يته) أي الخلع (قوله مما يأتى) وقوله لما يأتى أي قبيل الفصل الآتي في (قوله الانترام الخ) قضيت ذلك ان ذلك نطلع على مهر المثل لا على نظير صدقاتها اه سم عبادة السدعير قد يؤخذ من قوله في الانترام الخ انه مثلهم موجود الحوا الى كالمصور والسؤال الماهر وضه فحاشين فهو محل تأمل اذا الظاهر كما يؤخذ مما يأتى ان جعل ذلك حبس وادعين الصدق اما اذا رآه فله وكانت ثم قرينة على ذلك تعين بينو نتهاجسل الصدق لاجم المثل لان العوض صحيح ولم يكره في الصيغة ما يؤدى الى الفساد ولو قال الشرح ان لم توجد من واولا كان حسنا فاستأمل اه (قوله معها) أي غير التزينة (قوله لكن الاول) أي الاكتفاء بالقرينة اه كرهى (قوله الخ الخ) معقول انهم (قوله لو قال ان أو أتي الخ) مثل ذلك كاهو ظاهر وبصر به قوله الاتي وان كل تعلقي الطلاق الخ ما لو قال ان عاثنى في يد الفاتن طالت فاصلا فمقتع بانثا لالف اه سم (قوله بغاطبه) أي الزوج (قوله وذلك) أي عدم صحته ذلك الزعم (قوله من الخ) أي من ذلك القول وقوله انه سلق

[illegible]

1. *Journal of Management Studies*, 1990, 27, 1, 1-14.

وأما الثاني فلأن قائله لم يحط بكلامهم في هذا الباب المرمي في أنه لو قال سالتزوج حتى على أنفك فحتمت يكون غائبا بقائه مقبلا وقم بآثابه لأن قوله كسوة له فمفكدا أو كسوة أو لا تصد الخ لم يصريح في ذلك أن يضاق الرضى في محض كساح الشغار وأما قوله مع بن الرابع منسوبا لطلق وجعل أن تزوج به بدته وصداق بتمتع المعلقة ففعل وقع الطلاق قال ابن القطان بآثابه مهر المثل على أن يدك أن لبنته على زوجها مهر المثل وهذا صريح في (٥٠٠) بطلان ذلك التعليل لأن زيد الما بسأل ولا تطالب وأما المعلق بطلان طلاق زوجته بزوج

زيد فبزوج وبجعله جعل
مقترا الطلاقا ولم يهر
المثل لأن المطلق لم يطلق الا
في مقابل يسلم وهو وضع
التي تزوجها لم يسلم لها
تقرر أنه يلزم لها مهر المثل
فعل ان قبول العوض الذي
ربط الطلاق به كسوال
الزوج به وإن كان تعليق
الطلاق بتمتع مقابلة البضع
بعوض مقصور فراجع
لهذا الزوج يقع الطلاق به
بأنه ان مع العوض فيه
والفهر المثل على ما مر
(ولو كسها) في الاختلاع
(أن يتخلع) أي لنفسه
ولو بالتقصيد كسها فيكون
تخلع أجنبيا والمال عليه
بمختلف ما إذا فها وهو
ظاهر وما إذا أطلق وهو
ما صرح به الغزالي واعتراض
الأدعي به بغير ما به
بمختلف مردود بان كلامه
فيما إذا لم يتخلعها فبما سمته
وكلام امامه فيما إذا تخلعها
فه (ولاجنبى تركها) في
اختلاع نفسها إما أو
بمال عليه وكذا أجنبى
آخر فان قال لها لم يزوجك
ان يطلقك بالفاء ولا أجنبى
فلأن الطلاق بطلان طلاق زوجته
بالف اشتراط في دم الالف

ذلك تلحق على مهر المثل لا على تقدير صداقها (قوله انه لو قال الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر وصرح به قوله لا حتى
وان كل تعليق الطلاق الخ لو قال ان أطلق زيد أفتأنت طالق فاعطى بغيره بآثا بالالف (قوله ولا بعد
الخ) عطف على كلامهم (قوله وما إذا أطلق) قال في شرح الرض لان منتهى تلحق لها موقع لها بخلاف
تقدير من لو قال في الشرع فان ثابته كانت كالموكل يكون لو كمل فوقه فمثل ذلك لو كمل أولى
لأنه المبشر اه وهو مرمي في أن شره الوكيل انما يقع للموكل ان لو امتنع في ما ذنوبى نفسه وأطلق
فلتبنته لصكن لا بعد أن يكون الشرع بين مال الموكل الذي أذن في الشرع به متباعد من نفسه انما
فلتبنته قوله وكذا أجنبى آخر (قوله اشتراط في دم الخ) كما شرح مر (قوله في المتن فتقبره) فلو
انجملت عنه بماله في الحيف قول بعمل هذا الطلاق كذا اختلفت لنفسه بما لها أو يحرم اذ لم يوجبه

له أن يقول على بخلاف سزوجي ان يطلق على كذا فانه تركه ولم يقل على ولو قال طلاق زوجك على أن أطلق
زوجي ففعل لا تلاه خلع فاسألان العوض فيمقتضيه بخلاف ما ذهب إليه فقل على الآخر مرمي بزوجته وأذا زوجها الأجنبى في الخلع (فتقبره
هي) بين ان تخلع عنها أو عنه بالصرح أو بالنية فان أطلقت قال الأدعي وغيره فانها ظاهر وقوعه عنها قطعاً اه أى نظيره ما مر في الوكيل بقيدته
ليكن لنا كانت تستقل به إجماعاً بخلافه الأجنبى كل ما سألها أقوى من ثم قطعاً أو قوله عملها هنا

واختلقتا ثم كبروا وحيت
 صرح باسم الموكل طوب
 الموكل فقط ويفرق بينه
 وبين وكيل المشتري بان
 الله قد يمكن وقوعه ثم
 لانها كبره والا فالبشر
 فانما يرجع على موكله
 ان وقع الخلع عنه ولا فلا
 دله (و صرح بوكالتها
 كذا) عليها (لم تطلق) لانه
 مربوط بالترام المال ولم
 يلتزم هو ولا هي نعم ان
 اعترف الزوج بالوكالة أو
 ادعاها بانه بقوة ولا حتى
 له (وأروها كبرني فخلعت
 بك) يعني يمين أو غيره
 صغيرة كانت أو كبيرة (فان
 اختلعت) الأب أو الأجنبي
 (بمالها و صرح بوكالة
 منها كذا) (أو لانية) له
 عليها (لم تطلق) لانه ليس
 بولي في ذلك ولا وكيل فيه
 والطلاق مربوط بالمال ولم
 يلتزمه أحد ولا له ليس له
 صرف مالها في الخلع ومن
 ثم لم يتنع طلبة بموجب
 على من تخلع لانهم تخلعوا
 قبل الخلع (أو) صرح
 (باستقلال) كاختلعتها
 لنفسي أو من نفسي (خلع
 بمصوب) لانه غاصب لمالها
 فبغير ما تواتر علم الزوج
 وله عليه مهر المثل ولولم
 يصح بانه عمولا عنها

أه رشدي (قوله واختلقتا ثم كبروا) ان أراد من عن الغزالي وامامه قد بين ثم انه لا خلاف بينهما اللهم
 الان يريد باعتبار ما فهم الاخرى سم على ج اه عرش ورشدي (قوله وحيت صرح) بالبناء للمفعول
 اه سم عبارة المفتي وحيت صرح الاجبي أو الزوجية بالوكالة بالمطالبة بالعرض الموكل ولا فاعطى
 المباشر ثم يرجع اذا فرغ على الموكل حيث نوى الخلع أو أطلق في الاول اه معنى (قوله طوب الموكل)
 أي فيما اذا كان في صيغة خلع كما يقتضي الالتزام كما هو ظاهر وكذا يقال فيما بعده اه رشدي (قوله)
 وبين وكيل المشتري أي حيث طوب أيضا اه سم (قوله والام) أي وان لم يصرح باسم الموكل اه
 سم (قوله فاذا فرغ) أي المباشر اه عرش (قوله ع) إلى الفصل في النهاية (قوله ع) انفرع هذا
 قوله الا في ولم يلتزم هو الا أن يقال يلتزمه عن نفسه بل عملا بما ذكر اه سم عبارة الرشدي هو مشكل
 وخالف المال في شرح الروض وغيره من التعديل الا في لا واقعه على أنه ينافي ما ذكره من منع في المسئلة بعدها
 بالنسبة للأجنبي فاجمع اه وعبارة السيد عرقه ولا شيء صادق بما اذا كان بماله وقد بينه وفيه
 لتصدقته ما على استحقاق الزوج اه (قوله تم) إلى قوله قال المفتي في المفتي (قوله وأدعاها) يعني عنه
 ما قبله (قوله بانه بقوله) أي الزوج اه عرش (قوله أو الأجنبي) هو مكرر بالنسبة لما ذكره من
 وصرح بوكالتها كذا بقصد كبريل اه رشدي (قوله أو لانية) أي الأب (قوله لانه ليس بولي في ذلك)
 اذ لانية لا تثبت له التمتع فيها اه معنى (قوله ولانه ليس له صرف مالها الخ) تقدم في أوائل الباب
 في شرح وان سأل ع- فبما الخ استنعاذها حتى الولي على الماهان الزوج ولم يكن دفعه الا بالخيار واجبه
 (قوله بموجب على من يخلع) أي بان قال الواقف وقتها على النساء الذي يخلعن اه كردي (قول)
 المن أو باستقلال خلع بمصوب) الاطلاق هنا مع التصويب فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه عمولا عنها بين

سوى الرضام تنا كدروغبها بهذا المال من جهتها فهو كالموطع بالمال بسواها وهو حرام كاسي أي فيه
 نظر الوجه الثاني وقفا هو (قوله واختلقتا ثم كبروا) ان أراد من عن الغزالي وامامه قد بين ثم انه
 لا خلاف بينهما اللهم الان يريد باعتبار ما فهم الاخرى (قوله وحيت صرح) هو بالبناء للمفعول (قوله)
 ويفرق الخ) كذا صرح مر (قوله وبين وكيل المشتري) أي حيث طوب أيضا (قوله والام) أي وان لم
 يصرح باسم الموكل (قوله ع) انفرع مع هذا قوله ولم يلتزم هو الا أن يقال يلتزمه عن نفسه بل عملا بما
 تاذن (قوله المن أو باستقلال خلع بمصوب) الاطلاق هنا مع التصويب فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه
 عنه ولا عنها بين ان لا يذكره من ماله الخلع بمصوب أي يذ كر فرجى كالصريح في انه خلاف في بينهما في
 الوقوع بانها مهر المثل وحديث فقوله لم ان الخلع من غير الزوج بمصوب مع التصريح بنحو وصف
 الغصب وجب الوقوع ورجعها على ما يصرح الخلع بالاستقلال والواقع بانها مهر المثل ومالم يصرح بالخلع
 والواقع كذلك أيضا كذا في عبارة البصير وشرحها مصرح بما ذكره كراي من الوقوع بانها عند التصريح
 بالاستقلال وان صرح بانه من ماله أو هي ماله أي الخلع الجاري من أيها بين قال انه من ماله أو لا يظهر انه
 فعل ذلك بناء على استقلاله ورجي كمال السفياني ان قال فان أيدى أي أظهر بانه تم تطلق وأستقلال
 بانها مهر المثل عليه كبراه وعبارة الأراشد شرحه المصغر لشارح ويجب على أروته الاجبي في جميع
 أحكامه من الزوج بتمتع سال كونه مستقلا بالخلع لم يتم كمو لا كان له عليها لانية مهر المثل سواء قال
 اختلعتها على هذا اللفظ ولم يرد أو ادست وكيل ولا ولي وان علم الزوج ان المال له لم يملكه قبل الأب وعلى
 ضمه لانه بالتصرف المذكور في ماله غاصبه فصار خلعها بمصوب وكذا ان اضافة أي المال لها فقول
 اختلعت يتق على عدي مثلا فذا سأل اه صرح بالاستقلال وحديث لا يحتاج الى ضمته أولم يصرح به لكن
 بشرط أن يضمنه اه وقد قد جاء في جري قول الأراشد المذكور وكذا ان اضافة كبرها بقوله ان صرح
 بالاستقلال واعتزله الشارح في شرحه الكبير بانه يقتضي انه لو قاله الشارح على عبده واست كبريل ولا ولي
 بانها مهر المثل وردد ما من ان الخلع بمصوب من الاجبي انما يقتضي الوقوع رجعا اه وقد علمت انه

ان لا يذكر انه من مالها فخلع بمصوب أو يذكر خرجني كالمهر في فائه لا فرق بينه ما في الوقوع بمهر المثل
 وحسب ذلك قولهم ان الخالعة من غير الزوجة بمصوب المصوب مع المصوب في نحو القصب فوجب الوقوع وجوبا
 محله ما لم يصرح الخالعة بالاداء فتعلق بالاداء فثبت الخالعة والاداء كذلك أيضا كجسائي
 وعبارة قال وضمة وقصرهما مصرحة بالوقوع بانها عند المصريح بالاستقلال وان صرح بانه من مالها وبعبارة
 الارشاد وشرحه الصغير للشرح مصرحة بالوقوع بانها عند الضمان أو المصريح بالاستقلال وان أضاف
 المال اليها كقوله اختلعت علي عبدها وادخلني ذلك أيضا كلام الرض سم على عه عه (قوله
 فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي فيقع بانخالع اه سم (قوله والى) أي كان قال طلقة على عبدها اه
 معنى (قوله كالمهر) أي أنها (قوله كقوله) أي الاب والاحسنى اه معنى وهو راجع الى قوله والا
 وقصر وجوبا (قوله المقصود) أي التسريح اه اي الاب والاحسنى (قوله ولو اختلعت) أي أبوها اه عه
 عبارة قال رشدي معنى الاب ومثله الاجنبي اه (قوله وبصداقها) كان قاله خالعة على مالها علمت من الصداق
 اه عه (قوله نعم ان ضمن له الابخالع) وان كان جواب الزوج بعد ضمان المثل ان يرتب من صداقها
 فهي مطلق لا تطلق لان الصفة للعلق عليها لم توجد ولو اختلعت المرأتان لم يثبت لهما في الزوج صدق
 لم يسقط بالخلع وقد يقع النقص اذا اتفق لجنبوا وقد لوصفة اه معنى (قوله ان ضمن له الاب والاحسنى
 الدرك) كان قال احدهما ضمانت لك براءتكم من الصداق اه كدوى (قوله وكذا الوأوالخالع) معنى
 في الصورة الاولى كقولها ظاهر ولا يفتي ان التسمية قوله وكذلك انما هو لواصل الوقوع بانها تنفع قطع
 النظر عما يلزمه فيما والا فهو في الاولى انما يلزم مهر المثل في الثانية مثل الصداق اه رشدي (قوله وفي
 الحولاه عطف على آ تفادى عمارا فاقبل التبيين الوجه بالاداء لا كفاه بالقرين من غير اشتراط نية تقدير
 المثل (قوله ما له تعلق بذلك) وان قالته في ان تعلقني فانت بى من صداق أو قد أرى انك منته فلتعلم
 بمرأته وهل يقع وجوبا أو بانها بى ان المقرى الى الاول لان الارادة للعلق قال في الروضة ولا يبعد ان
 يقال طلق طمعا في شيء ورغبته في الطلاق بالربعة فيكون فاعدا كالمهر فيقع بانها بى المثل وهذا ما جزم
 به ابن المقرى واخر البلب وقال الزركشى تبعه البلقيني في صحة المعتقد ان علم الزوج بعدم صحة تعليق
 الاراء وقع الطلاق وجوبا أو لم يقع بمصوب بانها بى المثل وقد اختلف في ذلك أي بقول الزركشى النكاح الرمى
 رحمه الله تعالى اه نهاية زاد المعنى وهو جمع حسن اه قال عه قوله وقهر بانها بى المثل ومثله هو كان
 العوض بمجهول كان قاله الاب ولما مررتك أو لم يمدفعتها وكان بمجهول أو نحو ومثله أيضا مالو طلقها
 على احقاط حقهما من الحضانة وبقي مالها على رضاء ولهم سنتين ثلاثه من الوفاق مثل معنى المدة فهل
 له الرجوع عليها او مثل ما يقابل ما بقي من المدة أو بالقسط من مهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقي من المدة فيه
 نظر والاقرب بان الثاني لان ما بقي من المدة بمنزلة الجهول والواجب مع جهل العوض مهر المثل اه
 (فصل) في الاختلاف في الخلع (قوله أو في عوضه) أي وما يتبع ذلك كقولها على ألف واثم أو عا اه

واقى الجو جري في الصغير وان كلامهم كالمهر بذلك ثم رأيت في الصغير بعد ان قرما ذكره الارشاد من
 انه لو قالها بمصوب أو بغير بانها بى المثل قالها بمصوب خلاف خلع الاجنبي بذلك اذا صرح بالماتع
 ككونه بمصوب ما لم يضمن أو يصرح بالاستقلال أخذ بما ياتي في خلع الاب المنزلة منزلة الاجنبي بعدها
 مثلا وقد صرح بذلك وقع وجوبا اه وقد استحسن شيخنا الشهاب البرلسي بهامش الحلى الجواب بما حاصله
 ذلك بعد ان استشكل المسئلة وبما يدل على ان الاجنبي اذا صرح بالاستقلال وقع بانها بى المثل قول الرض
 ما نصفا قال الاب والاحسنى غير معرض للاختلاف ولا نية بطلقة على عبدها وعلى هذا المصوب والخر
 وقع وجوبا اه فتشيد في الاجنبي أيضا بقوله غير معرض الخ يدل على انه اذا تعرض وقهر بانها بى المثل
 (قوله فان لم يذكر الخ) يقتضى حيث خصص بمذا القسم انه فيها اذا صرح باستقلال لا فرق في الوقوع بانها
 (قوله فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي فيقع بانخالع اه (فصل) في الاختلاف في الخلع أو في عوضه

فان لم يذكر انه مالها فهو
 بمصوب كذلك والاداء
 وجوبا اذا لم يصرح
 في مالها بما ذكر كالمهر فاشبه
 خلع المسنة كقوله هذا
 المصوب أو اختلعت له صرح
 بما ضمن التبرع المقصود
 من الخلع ولو اختلعت صداقها
 أو على ان الزوج بى عنه
 أو قال طلقها وأنت بى
 منه أو على انك بى عنه
 وقهر وجوبا ولا يبرأ من شيء
 منه نعم ان ضمن له الاب أو
 الاجنبي الدرك أو قال على
 ضمان ذلك وقع بانها بى
 المثل على الاب أو الاجنبي
 قال البلقيني وكذا لو أراد
 بالصداق مثله ونم فريضة
 تؤيده كقوله الزوج على
 الاب وقبول الاب لها بكم
 انها تخت جره فيقع بانها
 يحصل الصداق اه وم
 أنها وفي الحولاه ما له تعلق
 بذلك

(فصل) في الاختلاف
 في الخلع أو في عوضه
 (ادعيت خلعها فانكر)

أد قال طالع الفصل بين لغظنا بان حاله الطلاق بعوض فطلقها بدون ذكره ثم اشتد فقال طالق ثم سألني بمشايرو وقال لي من فصلاني الرجعة
أو نحو ذلك لا يدينه (مسدق بيته) لان الأصل عدم مسطعاً أو في الوقت الذي تدعى فيه بان أمته سنة ولا تكون الأرجل بان وت وطأها
بالسالم لانه ينكر ما لم يعد بعرضه على ما قاله الماوردي لان الطلاق لا يمهو معترفه (٥٠٢) وفيه نظر بل الذي يصحله كين أقر
الشخص بشي فأكرهه ثم صده

عش (قوله أو قال طالق) إلى قوله فان لم ينو ما شأني في النهاية الأقوية وفيه نظر قال المتن (قوله بدون ذكره) له
ليترتب علمه بما يأتي من الاشتغال في كونه أو جسيماً أو بائناً لا فواضع من صور الاختلاف ما لو أسكنه
بعض فطلق مع ذكره ثم قالت طلقته فتسأل فقال لي من فصلاني عن عدم إتمامه بشي آخر بعد كلامه
أه نسيدع (قوله أو نحو ذلك) أي كان قال فصدقت الاختلاف أه عش (قوله ولا يدينه) راجع للمتن
والشرح جسيماً (قوله عدمه) أي الخلع وقوله مطلقاً أي لا منه لا ولا من فصلان (قوله به) أي أصل الخلع أو
اتصاه (قوله على ما قاله الماوردي) اعتمدته النهاية والمغني وعبارة سم سبأني في الحاشية عن الرض ما يدل
على اعتماد ما قاله الماوردي أه (قوله معترفه) أي بالنال أه وشيدي (قوله بل الذي يصحله) قد
يقال الاقرار اعتمد ما بينه فاكفي باصتراف المنكر خلافاً فمسألة الاقرار فان استندوا الاقرار وقد افنى
حكمه بكذا يفيده نعم يتردد النظر فيمن فيه يفيده أو رجع بدون إقامة الدليل فهل يطق بمسألة الاقرار
نظر المشرنا ليس الفرق أو يكتفي فيها باصتراف المنكر كما يقتضيه فرق صاحبها النهاية على تأمل أه
سيدع عبارة وهو أي ما قاله الماوردي لا يجوز ليس كين أقر الخ لان ما هنا وقع في ضمن معاوضة كالمس
تظهير في الشفعة أه أي خلافاً لما لا يقتضي في ضمن ما لا يقتضي غير ما يادي (قوله أنه) أي ما هنا أو
الزوج والنفذ كبر تأويل المتعلق ولا يصح جوع الضم بل روج كما هو ظاهر (قول المتن وان قال طلقته
بكذا الخ) ولو قال سأل الطلاق بالف فانكرت السؤال أو ادعت طول الفصل بين الإيجاب والقبول
صدقت بينهما في فني العوض لان الأصل برأه فمضى لعدم الطلاق في الوقت الذي يصح أه معنى (قوله
تطلقني) إلى قوله وان اختلفا في المعنى (قوله أو قال نعم الخ) عبارة المتن فان أقام بالعوض بينة أو رجلاً
وامرأتين أو خلفه أو عادت واعترفت بعد عنها بما ادعاهن منها العوض أه (قوله وإذا لم يدينه ولا يدينه
الخ) صورة المسألة أن يقر بان المال ما بين الخلع بدون قبضه فان أقر بأنه خالها على تجهيل شي لا يتم الخلع
الا بقضيه بلزم معنى الابدقضية نص عليه أبو الويل وهو ظاهر في نهاية ومغني (قوله وجبت نفقة الخ)
لانها حصة في الصورة الثانية وغير متعلقة بأصلها الأولى أه يجزى (قوله وكسوها) أي وكسناها
أه يجزى (قوله من العدة) أي إلى انقضاء العدة أه معنى (قوله قال الاذرى الخ) اعتمدته النهاية
والمغني أيضاً (قوله بل الظاهر أنها تورته) أي مطلقاً فبإلزامه الشرح وفيها المولى في العدة في مسألة المتن
عبارة المغني ولا يربطها بولمات حوفي عدها ورثت منه كما قاله الاذرى أه (قوله ولا اجنبي) أي أو وكيله
(قوله أو سكت عن العوض) أي أو الصورة أنهم ما متفقان على انطباع الوجه ليعمل كما هو موضوع
المسألة أه رشدي (قوله بان أطقاً) أي الزن الذي أوقع فيه اذ لم يجزئ أو أطقاً واحداً ههما
فكذلك لجواز أن يحصل المطلق على التخييل بخلافه فاذن تناه فأنه مان اقتضاها فمقتضاه وهد واردة على
الشارح في تفسيره للتعارض أه سيدع عبارة المتن فان كان لاحدهما بينة على ما أولسك منهما
بينه واستوسناتار بمسقطتان اختلف نار ههما قدمت السابقة أه (قوله ومن يسأله) لكن
يسدأها بالزوج نديا أه عش (قوله العوض) متعلق بالتمخ (قوله أو تورته) الأولى وأنها

(قوله على ما قاله الماوردي) سبأني في الحاشية عن الرض ما يدل على اعتماد ما قاله الماوردي (قوله بل الذي
يضم الخ) وهذا لا يناقض كتابته في قول الله في في الشفعة في خلاف سبق في الاقرار نظراً لان المعاوضة
للعوض (مهر مثل) وان كان أكثر مما ادعاه لانه بدل البضع الذي تصدوره المأوى البينة فواقعة بكل تقدير وأثر التحالف انما هو في
العوض خاصة والقول في عدها الطلاق الواقع فيه بينه ومن ثم لو قالت سألنا ثلاثاً بالشفقة واحدة فذلك لما انفصل بل ثلاثاً في الالف
طلعت ثلاثاً على اقراره وتحلفناهم الاتعاه لاطلاقاً ثلاثاً ووجدته ثلاث الالف ثم ان اقرعهم وقال ما طلقتم أو قبل ولم يطل فصل استحق الالف
(ولو نال بالف دفوا نوا) أو جئت أو صفق (زم) وان كان من غير الخالب

لجعل المسمى كالقول مختلفا ليس (٥٠٤) لانه يحتمل ههنا لا يحتمل ثم فان لم ينو شيئا أو جبه مهر مثل (وقيل) يلزم (مهر مثل)

مطلقا لا جعل بالعرض
(وقيل) قال أردنا بالالف التي
أطلقناها (دنانير) قالت
بل أردنا (دراهم) أو فلوسا
أقول أحدهما أطلقنا
وقال الآخر فاعا آخر
تخالف في الأولى (المعتمد
كلوا اشتقاقا في المفعول ثم
يجب مهر المثل (ووجب
مهر مثل بلا تخالف في)
القول (الثاني) املوا
اشتقاقا بينهما وتصادقا
فلا فرق وأما لو قال أردت
الدراهم وقالت أردت
الفلوس بلا تصادق وتكذيب
فتبين أنه مهر المثل بلا
تخالف وأما لو صدق أحدهما
الآخر على ما أراد وكذبه
الآخر بما أراد فتبين
ظاهرا ولا شيء عليها
لأنكار أحدهما للفرقة
ثم إن عاد الكذب وصدق
استحق الزوج المسمى على
ما مر وإذا أطلق المهر
في النكاح فمهر المثل
غالب نقض البلد والمعلق
نزل على المهر الاسلامي
كالمس (تنبيه) علم بما
مرضه مسائل الديان
الطلاق أمان يقع بانها
بالمسمى إن صح المصفة
والعرض أو مهر المثل إن
فسد العرض فقط أو
رجعا إن غلبت المصفة
وقد عجز الزوج المطلق
أولا يقع أصلا إن عجز
لم يوجد فعلم أن من علق
طلاق زوجته بأمرها

(قوله جعل) يسكون العين اه سم (قوله فان لم ينو شيئا) عبارة النهاية أي وشرح المنهج والمغني وإن لم
ينو شيئا أو قال بنقض البلد لم يكن بها غالب مهر مثل انتهت هذه الزيادة كانت في أصل الشارح رحمه الله
تعالى ثم ضرب عليها واقتصر على ملهنا اه - دج (قوله يلزم) أي قوله فعلم في النهاية أن قوله على ما مر
إلى التنبيه (قوله مطلقا) أي سواء نوايا أو غلبت نقض البلد أو غيره وقال الكردي أي في جميع الأوقات اه
(قوله لا جعل الخ) أي في اللفظ ولا عبرة بالنية اه معنى (قوله عينا) بتشديد الباء والنون اه سم (قوله
آخر) الأول حذفه (قوله على الأول المعتمد) وهو لزوم النوى كالقول ونحوه ثم يجب الخ أي بعد الفسخ
اه معنى (قوله فلا فرق) أي لعدم صحة العقد اه معنى (قوله وأما لو قال أردت الدراهم وقالت أردت
الفلوس) بضم المثناة القوية اه سم (قوله بلا تصادق وتكذيب) أي بان قال كل منهما مطلقا أو ما نواه
صلي اه عش عبارة سم قال في شرح الروض بان لم يتعرض أحد منهما لمجالس - الا - ثم علق
قوله بلا تخالف بقوله لانه لا يدي عليها معناه حتى يحلف انتهى اه (قوله وأما لو صدق أحدهما الآخر
الخ) عبارة الروض وإن صدقته في إرادته الدراهم أي النقرة في مطلق على ألف أو على ألف درهم وأدعت
انها أرادت الفلوس وكذا بما بان أو عكسه أي بان صدقته في إرادة الفلوس في ذلك وأدعي أنه أراد النقرة
وكذا به بانت ظاهرا الانتظام الصفة ولا شيء له لأنكاره للفرقة هنا أي في الثانية وإنكارها هناك أي في
الأولى إلا أن عاد صدقها أي في الأولى أو صدقته أي في الثانية فيستحق المسمى انتهى فليتأمل وجبه
اشتقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على أنه إذا عاد صدقها أو عادت صدقته كان هذا من قبيل ماذا
اختلفت نيتهما ما وصادقا وقد تقدم أنه لا فرق حيث قلنا بل ثم تنبيه أي في قوله في الأولى بالنية أو في قوله
تظهر احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح ظاهر اه سم (قوله استحق الزوج الخ) جزء بذلك
الروض كما مر وهو يدل على اعتماد ما تقدم من المأورد ويفرق بين إقراره ضمن معاوضة وبين غيره
اه سم (قوله المسمى) مرأ فاعان سم استشكل (قوله على ما مر) أي في شرح صدق بينهما بقوله كما
مر أي في فصل ظهر أمارات نشوزها قبل قول المصنف ولو لم يجز أو وجد ولم يصح اه عش (قوله نعم) أي
(قوله ان تعلق على ما يوجد) أي كان علق بأمرهم ولو لم يجد أو وجد ولم يصح اه عش (قوله نعم) أي
من المسئلة الأخير (قوله بان تكون الخ) تفسير البراءة للصحة (قوله لم يتعلق به كالمخ) واضح حيث

محضته هناك لانهما حر (قوله جعل) هو يسكون العين ونحوه معناه هو بتشديد الباء والنون وقوله
وأما لو قال أردت الدراهم وقالت أردت الفلوس الخ هو بضم المثناة القوية (قوله بلا تصادق وتكذيب) قال
في شرح الروض بان لم يتعرض أحد منهما لمجالس - الا - ثم علق قوله بلا تخالف بقوله لانه لا يدي عليها
معين حتى يحلف اه (قوله وأما لو صدق أحدهما الآخر على ما أراد الخ) عبارة الروض وإن صدقته
في إرادته الدراهم أي النقرة في مطلق على ألف أو على ألف درهم وأدعت انها أرادت الفلوس وكذا بما بان
أو عكسه أي بان صدقته في إرادته الفلوس في ذلك وأدعي أنه أراد النقرة وكذا به بانت ظاهرا الانتظام الصفة
ولا شيء له لأنكاره للفرقة هنا أي في الثانية وإنكارها هناك أي في الأولى إلا أن عاد صدقها أي في الأولى
أو صدقته أي في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجبه اشتقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على
أنه إذا عاد صدقها أو عادت صدقته كان هذا من قبيل ماذا اختلفت نيتهما ما وصادقا وقد تقدم أنه لا فرق
حيث قلنا بل (قوله فتبين ظاهرا الخ) عبارة الروض وإن صدقته في إرادته الدراهم وأدعت انها أرادت
الفلوس وكذا بما بان أو عكسه بان صدقته في إرادة الفلوس في ذلك وأدعي أنه أراد النقرة وكذا به بانت
له بأمره قوله شرح روض ظاهرا الانتظام الصفة ولا شيء له لأنكاره للفرقة هنا وإنكارها هناك اه وقضيه
أن البيونة في الأولى بالنية أيضا وقضيه نظره مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح ظاهر اه (قوله
استحق الزوج المسمى) يلزم بذلك في الروض وهو يدل على اعتماد ما تقدم من المأورد ويفرق بين إقرار
في ضمن معاوضة وبين غيره

من صدقها لم يقع عليه إلا أن وجدته بولته فيصير من جميعه في ثابا بان تكون رضية وكل منهما لم يعلق به وكذا صدر

خسلافا لما طال به الرعي انه لا فرق بين تعلتها وعلمها وان نقله عن المحققين ونقله غيره عن اطلاق العلم من المتأخرين وذلك لسلطان هذين
القلبين ولان الاراء لا يصح من قدرها وقد علق بالاراء من جميعه فلا توجد الصفة المعلق عليها وزعم ان الظاهر انه انما يقصد رعيه ما تستحقه
هي ليس في محله بل الظاهر انه يقصد رعيه ما تضمنه جميع ما فيها اذ لو علم ان مقتضى الركة ان تعلقون به بعد الاطلاق لم وقعوا وتكرروا بتغفلون
النظر لهذا فيقعون في معاصدا لا يخصى وفي فتاوى أبي زرعة ان أبا ربي من صدقات على (٥٠٥) كانت طالق فتعالت به أبا ربي بشرط

عليهما وان توبدا لاراء
من الصدق المعلق به فحينئذ
يقع باثنا فان كانت أرد
ذلك لم يقع اه والذي
يظهر ان الشرط عدم
الصلوف لا قصدا ما ذكره
لان الجواب عن قول علي
السؤال كما هو جوابه ولو
علق بالاراء تناولوا لاراء
عن الغير وكذا كالجواب
لا يصح بحث بدعيه عن
غيره وكذا ولو طلب منها
الاراء فلو أنه راع ما ذكره
فغير الاطلاق وزعم انه انما
أوقفه لظنه صحة لاراءه
يقبل على ما به مما يأتي ولو
قالت جعلت مهرى على
تمام طلاق كان كالمهر
الاراء كناية بعضهم وكذا
لم ينظر لما قسم من تعليق
الاراء المطل لان المدلول
الكناية على التيق والغرض
انهم تنو التعليق فليس
ما مر ان تغاى بذلت صدقاتي
على طلاق ونظائر وهو قال
ان أبا ربي من آخر أقساط
من صدقات كان لفظه

صدرون جاهل بتعلق الركة أو بحداد ما تعلقت به الركة أو بكيفية تعلق الركة أما إذا صدق من عالم بجميع
ما ذكره كحال الظاهر انه انما يدعيها بما هو لها وهو الباقي بعد مقدار الركة كالمهر بان ما داه للقرع اه على سبيل
الشركة فكيف علقا اقساطا ولو بعدا ترمزا لم تقدم في شرح ولو صالح بمجهول في مسألة ما لو صدقها غائبين
وقبض منها راء بعين ثم قال لها ان أبا ربي من صدقات وهو غائبون الخ بل يؤخذ حكم ما تضمنه فيمن التفرقة
بين العالم وغيره من المسئلة المذكورة بالاولى لانه نص على قدر الاصل بقوله وهو غائبون ثم بحث عن غير علمه
فلا بد من النظر الى عليها بانعل مآثر وهن ان لا يصدق لاراءه من علمها اه سيد عر (قوله وذلك)
أي عدم صحة ما له الرعي (قوله من قدرها) أي الركة (قوله تغفلون النظر) لعله من باب الأفعال أو على
حذف عن في الأوقات أو من بقال غفل غفل عن قولان البيان الاول اذا تكرر كونه من غير ما غفل عنه يغفل عنه اه
(قوله لهذا) أي لقرع بل الظاهر انه يقصد الخ (قوله فان أبا ربي الخ) متعلق بقوله الثاني بشرط الخ
(قوله المعلق) أي الطلاق به أي بالاراء (قوله والذي يظهر الخ) رد للشرط الثاني من شرطي الفتاوى (قوله)
ولو علق بالاراء) أي عن الزوج أو غيره وقوله تناولوا لاراء عن الغير الخ كان من علق باراته وكلامه
الغيري لاراء اسما والى وجه آخر اه كرى (قوله تناولوا لاراء عن الغير الخ) ينبغي الوقوف هنا
وسمعت من كل ذلك الغير في الضالة بالاراء سم وقوله حيث لم نوكل الخ أي وقد ذكر في أصل الراء
أما لم نوكل فيها أي اضافت في عدم الوقوع لعدم بعضها والمتبادر من الراء المعلق عليها العصة اه سيد
عر (قوله لم يقبل الخ) هذا شرعا بل يقع عليه الطلاق ظاهر اوانه في الباطن يجوز على فصدقه فان كان
صادقا فبل يقع بالخنا ولم يبين الطلاق الواقع هل هو رجسي أو بائنا أو على كالم الشرار السابق
ما يصح بالثالث اه عن (قوله لم يقبل) الوجه الثاني قلنا بقوله لم يمنع ذلك وقوع الطلاق حيث لم يقصد
تعليق الطلاق بصحة لاراء اه سم أقول لهذا تامل الصورة لا طلاق وقد مر مراراه ينصرف الى العصة
المتبادرة (قوله على ما فيه) أي على راع في عدم القبول بما يأتي أي عن ابن عجليل واسمه جليل الحضري
والاصحى ومن تبعهم (قوله وكذا لم ينظر لما فيها الخ) الوجه الثاني في العلم بنظر الى ما ذكره كونه ضمنا فلا
يضرب فالخامس ان ذلك كقولها أبا ربي من صدقاتي على طلاق أو بذلت صدقاتي على طلاق وقد تقدم انها
صبيغة معاصرة لا صفة تعليق فتدبر وتأمل قول الشارح فظهر ما مر الخ مع ما مر في الصيغة المذكورة اه
سيد عر (قوله محتملا) أي محتمل التبعيض والبيان اه كرى ولو لعل الاولى أي ثلاثة احتمالات ارادة
البيان أو التبعيض أو الاطلاق (قوله فان جعل) أي الخ (قوله من الثانية بيانية) ما تضمنه من آخر الاقسام
التي هي صدقات اه سم (قوله أو تبعضية) محط على بيان ما تضمنه من أقساط أخيرة هي بعض صدقاتك
اه سم (قوله فان أطلق) أي لم ينو البيان ولا التبعيض اه كرى (قوله اذ لا فرق بين البيان الخ) أي
والاطلاق (قوله الدال) أي لفظ من آخر (قوله وغيره) محط على أو شكل وقوله فقال أي الغير (قوله)

(قوله تناولوا لاراء عن الغير وكذا) ينبغي الوقوف هنا فجميعا حيث لم نوكل ذلك الغير في الضالة بالاراء (قوله)
لم يقبل) بل الوجه الثاني قلنا بقوله لم يمنع ذلك الاطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق بصحة لاراء اه سم (قوله فان)
جعل من الثانية دينية) ما تضمنه من آخر الاقسام التي هي صدقاتك (قوله بيانية) يتناول (قوله أو تبعضية)

محتملا فان جعل من
الثانية بيانية فاشترط اطلاق
من الاقسام الأخيرة اه
بعضه فاشترط اطلاقه من

(٦٤) - (شروافا وابن قاسم) - (سابع)
الثالثا الأخيرة للضرورة وان أقل الجمع ثلاثة فكون لفظ الآخر
حقيقى القسط الأخير والضرورة تنقد قدرها فان أطلق فالوجه الاول والآخر الثاني فاه بعضهم وفيه نظر ظاهر اذ لا فرق بين
البيان والتبعيض هنا على ما تضمنه من آخر المال على انما اسلوب الاراء من الآخر حقيقة فليست قيد الوقوع بل لا غير ولو قال أبا ربي وأعطيتك
كذا فإرأته فليست على الثاني ابن عجليل واسمه جليل الحضري بعدم صحة لاراءه وتبعهما أو شكل فقال حيث حصل بينهما طاعة أو فواحد لم ينف
بالوعد بل يصح الاراء وغيره فقال ما لا يجوز للمبتدأ ان معنى قوله أبا ربي

أي عاودت وأيده بعضهم أيضاً في فتاوى الأصمعي من علق الطلاق بما يقتضيه الغرويه فأما قوله لا فور طائفة أمما طلقت ثم تعص المرأة كما أتت به القاضي حسين وهو كما أتت أخذ من نظائر هاتين الصلح اه قال بعضهم وظن حصول الطلاق بوجان مرادها أو ثلاث في مقابلة طلاق فتلغو البراءة عند انتقائه وهذا كالمستأن عفيه بأنه لا نظر إلى الموطأة والوعد كسائر العقود وهذا هو القياس فليكن الوجه صحة البراءة مطلقاً في المستثنين إلا عبرة عند التماس بصريحها (٥٠٦) بنية كونها في مقابلة الوعد أو الطلاق وليس هذا باباً في موطأة الحل على الطلاق

ووعده اذ قولها أو أمك
ثاوية ذلك كقول الوالي
زوجك ثاوية ذلك فيكلام
ينظر والفتنة بل علوا
بالصريح المخالف لما في ذلك
هنا بل أولى لان النكاح يحاط
له بالاحتياط لا بما هو بهذا
نظير أن الوجه في قوله
أنت طالق بعد قولها بل أنت
صدائق على صحة طلاق
وقوعه حصوا من أن
ما جرى منها الناس طلاق
بعض صحيح لم يفتقر رآه
لا عبرة مع الصريح وظن
يقضى خلافه بوجهي
من وجه طلق النكاح
المذكور أنه لا يقع لان
جوابه يقدر ومعاودة
ذكر العوض فكله قال
أنت طالق على العوض
المذكور ولو قال ذلك لم
تطلق اذ لا عوض هنا صحيح
ولا فاسد اه ومراده
تعلق بذلك فراجه وانما
قدور الثمن المذكور في اللفظ
بعده في نحو البيع لان
الجواب لا يستقل به فانه
لترتفع الصحة على الظن
بخطأه هنا لانه مستقل بالطلاق
وهي تستقل بالأول فلم
يجز ذلك التدرج على ان

أي عاودت (الاولى ان يقول أو أمك ما وعدت (قوله أو أمك) أي قاله (قوله أيضاً) أي كلفه شكلي وغيره
(قوله طلقت) أي بالاراء المذكور بوجوبه بالاضار كان أحسن (قوله وهو) أي الامر كما أتت أي القاضي
حسين (قوله حصول الطلاق) أي بالاراء المذكور (قوله عند انتقائه) أي الطلاق (قوله وهذا كالمخ) هو
من كلام الشارح لا البعض والاشارة إلى قوله فأتى ابن عجل إلى قوله وهذا (قوله بأنه لا نظر إلى) لا يخفى أنه
لا يلائق مسئله الأصمعي وكذا قوله لا يفتقر وليس هذا إلى بلافه (قوله مطلقاً) أي وجد الموطأة والوعد
بالاعطاء في مسئله الأولى وألا وجد من حصول الطلاق في مسئله الثانية (قوله في المستثنين) وهما
انقضاء من عجل واعدل بعدم صحة الاراء وانتفاء الأصمعي وقوله لم يصح الاراء اه كردى (قوله بصريحها)
أي البراءة (قوله في مقابلة الوعد) أي في مسئله الأولى وقوله أو الطلاق أي في مسئله الثانية (قوله وليس
هذا) أي ما ذكر من الموطأة والوعد المذكورين (قوله اذ قولها لم) على لیس يتوقفه ذلك أي مقابلة الوعد
أو الطلاق (قوله ثاوية ذلك) أي الطلاق الموعود (قوله بل عاودها بالصريح المخ) أي وصحها النكاح ثم اه
كردى (قوله ان الوجه المخ) تقدم ان الاعتماد وقوعه بانثقال الحشى لوطى طلاق طائفة البراءة ذلك فهل
تبين عندهم يقول بأنها تبين اذا طلق طائفة حصول البراءة بعد قولها ان طلقين فأتت جرى من صدائق اه
أقول الامر كذلك وقد صرح به في النهاية فمما سبق اه سيدعرو قضية ذلك عدم حصول البراءة في المستثنين
السابقين لأسباب في مسئله الثانية (قوله لم يفتقر إلى) أي تنافي قوله وهذا كالمستأن عفيه بأنه المخ
(قوله على العوض المذكور) وهو بذل الصداق (قوله ما انتهى) أي كلام الزام (قوله وهو) أي
قبل فصل الالفاظ المزمرة اه كردى (قوله وانما تقدير الثمن المذكور المخ) كان خلاصة هذا الفرق هو
ان أعمال بخارة المكلف بحسب الاسكان أو من أهمها لها أو اعماها في نحو البيع متوقفة على تلك الملاحظة
فنعبت بخلافه هنا فمكن الأعمال بدون بان يحمل على الطلاق المجزى أو الاراء المختر فتأمل اه سيدعرو
(قوله الثمن المذكور في اللفظ) أي في لفظ البدي من المتعاقدين (قوله بعده) متعلق بقدر والضمير للفظ
أي قدورى كلام الجيبين المتعاقدين الثمن المذكور في كلام البدي منهما (قوله في نحو البيع) أي
فما لو قال البائع مثلاً بعتك هذا بالثمن فقال المشتري اشترى به وسكت من ذكر الثمن وقوله في نحو البيع
متعلق بقدر الثمن بالظرف الاول (قوله لان الجواب) أي في نحو البيع (قوله واذ كر مقابل البراءة)
أي في مسئله الأولى وقوله أو الطلاق في مسئله الثانية (قوله القاضي) أي بقصد المقابلة (قوله كلوا قال
طلقت) أي جواباً لقلت زوجك وقوله ثم قال طلقت المخ أي فاعاودها بطلقت كأن سبيل على الظن
بأن ذكر وقوله وقد أتيت بخلافه أي خلاف ذلك الظن وعدم وقوع الطلاق وزجى باقضى صحته
(قوله وال) أي وان لم توجد لغيره بنية القوبة (قوله ويأتى في ريب) أي في محض صراخ الطلاق (قوله
ولا ينافيه) أي ما يأتي في ريبها هنا أي قوله وانما أتى في صرف الصحيح عن قضيتها المخ لا ن ذلك أي ما يأتي
في ريبنا (قوله وليس هذا) أشارة إلى قوله ولو قال أو أمك أو أمك كذا المخ اه كردى (قوله مع قرينة)
فما نحن من انقضاء أشعة هي بعض صدائق (قوله وهذا نظير ان الوجه المخ) لوطى طائفة حصول البراءة
بذلك فهل تبين عندهم يقول بأنها تبين اذا طلق طائفة البراءة بعد قولها ان طلقين فأتت جرى من صدائق

ذكر الثمن ثم وقع في صفة محض من متوقد مقابل البراءة أو الطلاق لم يقع هذا كذلك بل ينظر إلى الولا التي بنية القاضية أي
به لانها لا تؤثر في القاضية قبله حصوا وانما أتى في صرف الصحيح عن قضيتها اذا تو بتعصب صارت تلك السببية مع النظر لتلك القرينة
ينحصر منها سرها لوسع موضعها كالمخ قال طلقت ثم قال طلقت لان ما جرى بيننا طلاق وقد أتيت بخلافه ان وقع بينهما خصام قبل
ذلك في طلقت أو هو صريح أم لا كان ذلك أثر من تنظره في صدقه فلا يحسن ولا الاحتشوا في ريبان القرينة بخلافه لوضع اللفظ لولا بياننا
ما هنا لان الذي قرينة لفتنيس وما هنا في ريبنا لفتنيس ما يقع بالبعض منهم هنا وليس هذا كمن أتى بطلاقاً واعتق مع قرينة لان لا قرأه كونه

انخبارا عن حق سابق تؤخر

فسيما القربى بمقتضى تؤخر في
الأنشاء ولو قال أنت طالق
ان أخرت يستلزم أن أخر
السنة لم تطلق الا ان مضت
السنة ولم تقابلها بالرد
بالتأخير التزمه لا يجرد
قولها أخرت خلافا لابن
الصلاح فان أراد بالتأخير
صبر ورته مؤجلا فاجلته
بالتذرع وقم والا فلا وعمرانه
بالتذرع لا يسمى ناجلا
مسنوع ولو قال ان أرايتي
من مهرك وهو عشرة فأرأته
منه فبان أقل مما ذكره أو
أكثر فإلى يظهر الوقوع
في الأولى لان الشرط عليها
وقصر نحو بان الا وامن
الاكثر يستلزم من الأقل
فصل لشمول كلامه كانه
يعلم دون الثانية حيثئذ
جاء به ومع جهله به لا
ونوع لان الطلاق بالاراء
معاوضة وهي لا بد فيها من
عليهما بالعوض وأطلاق
الوقوع عنها أو عدمه مطلقا
فأخذه ومستهله وهو متماثل
السابقة غير هذه فتأمل
ولو كان لها في ذمته معلوم
ومجهول فقال ان أرايتي
من جميع ما في ذمتي فانت
طالق فأرأته من المعلوم
وحده أو منهما فقياس ما
عن القاضي حسين أنه لا
يرأى من المعلوم لانها انما
أرأته في مقابلة الطلاق ولم
يقم بقياس ما من غيره
السراية وبأن ذلك فيقال
ملقها تلاما ثم علق طلاقها
بالأرأه فأرأته طامنة أنها
في قصته

أي كان أثر ذلك عقب الاداء المتبين فساد فلا يقع الطلاق أو العتق لغيره انما عتق بذلك الاقرار على
ظن صحة الاداء (قوله ولم تقابلها به) أي والحال لم تقابلها بالدين المضي السنة (قوله التزمه) أي التأخير
الى مضي السنة بان لا تقابلها به (قوله مؤجلا) أي بسنة (قوله والا فلا) أي وان لم تزجله بالتذرع
فلا يقع الطلاق وان أخرته ولم تقابلها به مضي السنة (قوله في الأولى) أي في صورية تبين النص وقوله
دون الثانية أي في صورية تبين الكثرة (قوله لانه) أي بالزوج حيثئذ أي حين تبين الكثرة فاجل به
أي بالمهر (قوله واطلاق الوقوع هنا الخ) أي الشامل لمصروف الاطلاق ولا أكثر (قوله ومستهله وهو
تفاوت الخ) وجه الفرق بين ما هنا ومستهله الثمانين أنه فيما نحن فيه وطن نفسه على ايقاع الطلاق
في مقابلة مهرها وقد حصل له وان انحط إلى ظن أنه عشرة وفي تلك لم يحصل له البراءة من مهرها الذي
سمع بالطلاق في مقابلته لان بعضه مقبوض ومن ثم لو علم الحال وقع كاتقدم عن الشارح لان
علمه مبرينة على ان مراده التعليق على الباقي وان كان لنفسه مطلقا اه سيد
عمر (قوله السابقة) أي شرح وفي قوله يسد للخر (قوله قياس
ما من عن القاضي حسين) وهو قوله لم تصح البراءة كما أتت به القاضي
حسين اه كردى (قوله وقياس ما من عن غيره) وهو قوله
فليكن الاوجه الخ اه كردى الأولى وهو قوله
وهذا كله منازع فيما به لا نظر الى المواطاة
والوعد كسائر العقود (قوله ويأى
ذلك) أي ما ذكر من
القياسين

(الجزء السابع من حواشي تحفان جبر ويلم الجزم الثامن أنه محظ الطلاق)

*) فهرست الجزء السابع من حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني والعلامة بن قاسم العبادي على
تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى *)

صفحة

٢	كتاب الوصايا
٢١	فصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض
٢٨	فصل في بيان المرض بالخوف والمحقق به
٤١	فصل في أحكام لفظة الموصى به
٦٠	فصل في أحكام معنوية الموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت
٧٦	فصل في الرجوع عن الوصية
٨٣	فصل في الإيصاء
٩٨	كتاب الوديعة
١٢٨	كتاب قسم النية والفنية
١٤١	فصل في النية وما يتبعها
١٤٩	كتاب قسم الصدقات
١٦١	فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى
١٨٢	كتاب النكاح
٢٠١	فصل في الخطبة
٢١٧	فصل في أركان النكاح
٢٥٣	فصل في موانع ولاية النكاح
٢٨١	فصل في تزويج المحصور وعليه
٢٩٦	باب ما يحرم من النكاح
٣٢١	فصل في حل نكاح الكافرة
٣٢٨	باب نكاح المشرک
٣٣٧	فصل في أحكام زوجه الكافر إذا أسلم
٣٤٤	فصل في موانع المسئلة والمردة
٣٤٥	باب اخبار في النكاح والاعاقاف ونكاح العبد وغير ذلك
٣٦١	فصل في الاعاقاف
٣٦٧	فصل السيدا فقه في نكاح عبد لا يضمن
٣٧٥	كتاب الصداق
٣٨٤	فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والقاسم
٣٩٣	فصل في التخييض
٣٩٧	فصل في بيان مهر المثل
٤٠١	فصل في تطهير المهر وسقوطه
٤١٥	فصل في المتعة
٤١٨	فصل في الاختلاف في المهر والتعاقب فيما يسمى منه

مجموعه

٤٣٢ فصل في ولاية العرس

٤٣٨ كتاب القسم والنشور

٤٥٧ كتاب الخلع

٤٧٦ فصل في الصفة وما يتعلق بها

٤٨٧ فصل في الانقطاع المزمع

(تمت)

Bibliotheca Alexandrina



0632844